سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض

١٠٢

النصب والنواصب

دراسة تاريخية عقدية

تأليف

بدر بن ناصر بن محمد العواد

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين





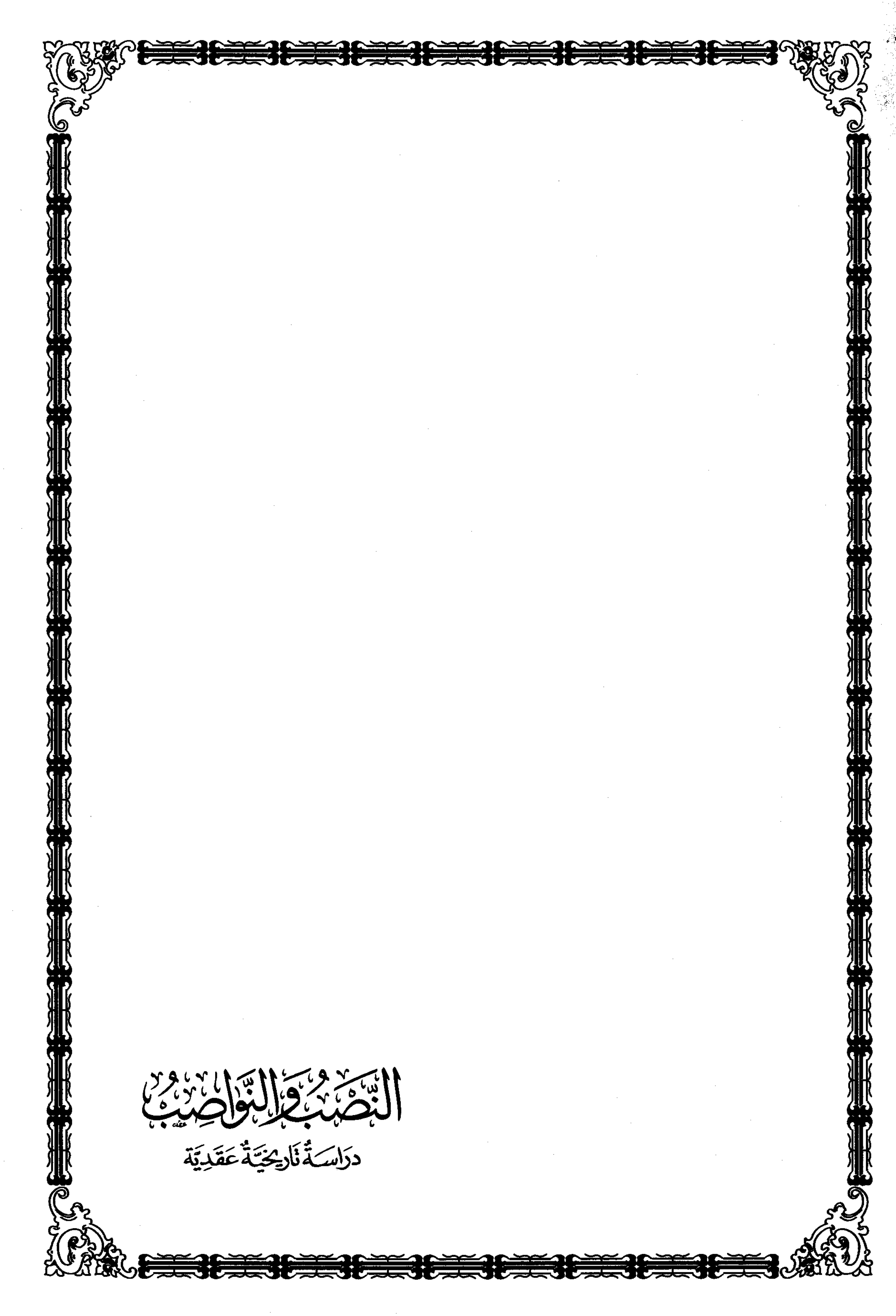
النصب والنواصب

دراسة تاريخية عقدية

تأليف

بدر بن ناصر بن محمد العواد
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع بالرياض



النصب والنواصب

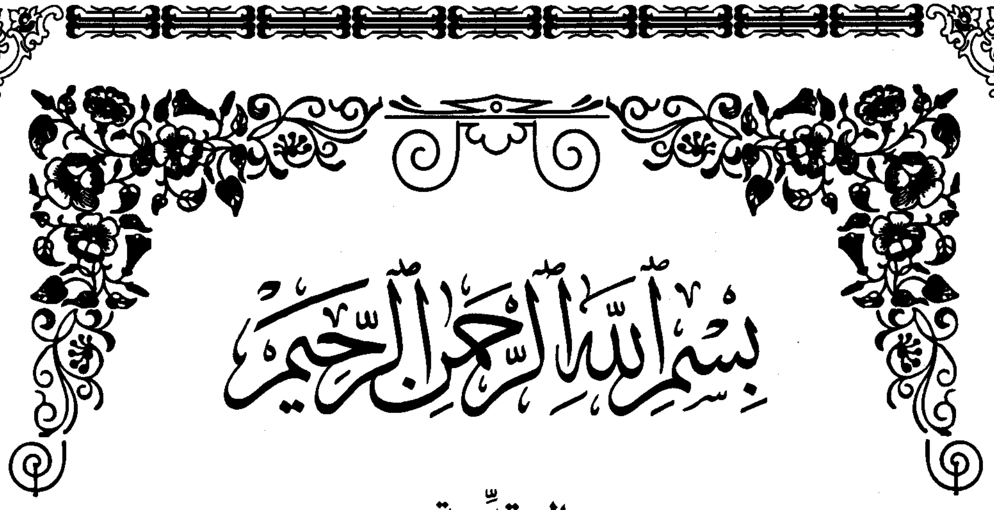
دراسة تاريخية عقدية

ح بدر ناصر محمد العواد، ١٤٣١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العواد، بدر ناصر محمد
النصب والنواصب: دراسة تاريخية عقدية على ضوء مذهب أهل السُّنَّة. . .
/ بدر بن ناصر بن محمد العواد.- الرياض، ١٤٣١هـ
١٠٠٠ص؛ ١٧×٢٤سم.-(سلسلة منشورات مكتبة المنهاج؛ ١٠٢)
ردمك: ٦ - ٥٨٥٥ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - العقيدة الإسلامية ٢ - الفرق الإسلامية ٣ - البدع في الإسلام
أ. العنوان ب. السلسلة
ديوي ٢٤٠ ١٤٣١/٧٦٦٨

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية . الرياض
المركز الرئيسي - طريق الملك فهد - شمال الجوازات
هاتف ٤٠٦٥٥٥٣ - فاكس ٤٠٨٣٦٩٨ - ص.ب: ٥١٩٢٩ - الرياض ١١٥٥٣
الفروع - طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقاً) ت: ٠٩٥-٢٣٢٢٠
المدينة النبوية - طريق سلطانة - ت: ٠٤/٨٤٦٧٩٩٩
مكة المكرمة - الجميزة - الطريق النازل للحرم - ت ٠٢/٥٧٦١٣٧٧



المقدِّمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله مِن شرور أنفسنا ومِن سيّئات أعمالِنا، مَن يهدِهِ الله فلا مُضِلّ له، ومَن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلا إلٰه إلا الله وحده لا شريكَ له، وأشهد أنّ محمداً عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ۝٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أمّا بعد(١):

---

(١) هذه خُطبة الحاجة التي كان النبيّ ﷺ يُعَلِّمها أصحابَه كما جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وممَن خرّج حديثَها أبو داود في كتاب: النّكاح، باب: في خُطبة الحاجة، =

فلمّا منَّ الله تعالى عليَّ بجعلي أحد طلاب الدِّراسات العليا لمرحلة الماجستير في قسم: «العقيدة والمذاهب المعاصرة» آثرتُ أن يكون موضوع أطروحتي لهذه المرحلة بعنوان: «**النَّصب والنّواصب: دراسة عَقَدِيّة على ضوء مذهب أهل السُّنة والجماعة**» وذلك بعد استخارة الله تعالى.

إذ إنَّ قراءة تاريخ أيٍّ مِن الاتجاهات البدعيّة التي ظهرت في وقت مبكّر مِن تاريخ الأُمّة، والوقوفَ على عوامل نشأتها، ودراسةَ آرائها الاعتقاديّة وعلاقاتِها بالفِرَق الإسلاميّة الأخرى، ثم إبراز موقف أهل السُّنة والجماعة منها أمرٌ في غاية الأهميّة، مِن جهة التَّعَرُّف على مواطن الضَّلال وأسبابه، والرَّدّ على شبهات المنحرفين.

وإذا كانت كثيرٌ مِن هذه الاتِّجاهات كالإرجاء والاعتزال والتَّشيُّع والتأشعر قد نالت حظّاً وافراً مِن الدِّراسة والبحث، فإنَّ النَّصب ما زال محشوراً منذ آمادٍ بعيدة في زوايا الإهمال دون أن يُسَلَّط عليه الضَّوء، وقد ظلَّ بمنأى عن الدِّراسات العلميَّة التي تسهم في الكشف عن الجوانب المجهولة فيه.

أسباب اختيار الموضوع:

١ ـ أنَّ هذا الموضوع لم يُفْرَد بالدِّراسة ـ حسب اطلاعي ـ ومن ثَمَّ فإن الحاجة تدعو إلى رفع النِّقاب عن اتجاهٍ لا يُعرف عنه إلا القليل.

٢ ـ أنَّ مفهوم النَّصب مفهوم ملتبس، فبينما يُطْلِقُهُ أهل السُّنة لإرادة

= برقم (٢١١٨)، والترمذيّ في كتاب: النِّكاح، باب: ما جاء في خطبة النِّكاح، برقم (١١٠٥)، والنسائي في كتاب: النِّكاح، باب: ما يستحبّ من الكلام عند النّكاح، برقم (٣٢٧٧)، وابن ماجه في كتاب: النِّكاح، باب: في خُطبة النِّكاح، برقم (١٨٩٣). والحديث حسّنه الترمذيُّ في سننه، وابن الملقّن في البدر المنير (٧/ ٥٣١)، وصحّحه الألباني في صحيح وضعيف سُنن أبي داود، كما أفرده برسالة مستقلّة معنونة بـ(خُطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُهَا أصحابَه).

معنى خاصّ، يستعمله بعض المخالِفين لمعنى آخر مختلفٍ تماماً، وهذا يستدعي مِن الباحثين ضرورة تحريره.

٣ ـ أنه يَصُبُّ في خانة الذَّود عن بعض الصَّحابة ﷺ، ويُسهم في ردِّ الحملات التي تستهدف تشويه صورة بعضِهم، مع بيان موقف أهل السنة والجماعة من ذلك.

٤ ـ أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببيان حقوق أهل البيت، والرَّدِّ على المقصِّرين فيها بإبراز موقف أهل السنة تجاههم.

٥ ـ أنَّ بعض الفِرق كانت وما زالت تنبز أهلَ السُّنة والجماعة بالنَّصب مما يُحَتِّم على الباحثين الرَّدَّ عليها وإبطالَ شبهاتِها.

٦ ـ أنه يُسْهم في الدِّفاع عن بعض العلماء والفضلاء الذين أُلْصِقَت بهم هذه التُّهمةُ زوراً كالأصمعيِّ وابنِ تيميّة وغيرهما.

٧ ـ أنه يحدِّدُ المعالِمَ الفاصلة للكلام السَّائغ في حقِّ الآل ـ بحسب النَّظَرِ الشَّرعيِّ ـ وبين ما يدخل في باب النصب.

ولا ريبَ بأنَّ عَدَمَ وضوح هذه المعالم مِن جهة، وعَدَمَ فهم الأساليب الجدليّة هو ما دعا بعض الناس لاتِّهام شيخ الإسلام ابن تيميّة بالنصب بناءً على بعض ما ورد في كتابه الحافل «منهاج السنة النبوية».

هدف البحث:

١ ـ إفراد موضوع النصب والنواصب بدراسة مستقلَّة، تُسهم في تزويد المكتبة الإسلامية بدراسة علميّة تلقي الضَّوء على أحد الاتِّجاهات البدعيّة.

٢ ـ الدِّفاع عن مذهب أهل السُّنة والجماعة، وتبرئة ساحتهم مما يلصق بهم.

٣ ـ إبراز جهود أهل السُّنة والجماعة في الرّدّ على النّواصب.

٤ ـ التَّصَدِّي لخصومهم بإبطال شبهاتهم، وتفنيد مزاعمهم.

خُطّة البحث:

المقدّمة: وتتضمَّن: (أسباب اختيار الموضوع، وهدف البحث، وخطّته، ومنهج إعداده).

تمهيد: الصَّحابة وآل البيت ومنزلتهم عند أهل السُّنة والجماعة.

الباب الأوّل: «مفهوم النَّصب، تاريخه، وموقف خلفاء بني أُمَيّة وبني العبّاس منه»؛ وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: مفهوم النَّصب بين أهل السُّنة والشِّيعة الاثني عشريّة؛ وتحته مبحثان:

المبحث الأوّل: مفهوم النَّصب عند أهل السُّنة.

المبحث الثّاني: مفهوم النَّصب عند الشِّيعة الاثني عشريّة.

الفصل الثّاني: تاريخ النَّصب، وجهود أهل السُّنة في الرَّدّ عليهم؛ وتحته أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: نشأته.

المبحث الثّاني: أسباب النَّشأة.

المبحث الثّالث: مواطن النَّصب.

المبحث الرّابع: جهود أهل السُّنة والجماعة في الرَّدّ عليهم.

الفصل الثّالث: موقف خلفاء بني أُمَيّة وبني العبّاس من النَّصب والنَّواصب؛ وتحته مبحثان:

المبحث الأوّل: موقف خلفاء بني أُمَيّة.

المبحث الثّاني: موقف خلفاء بني العبّاس.

الباب الثّاني: «النَّواصب قديماً وحديثاً»؛ وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: النَّواصب قديماً بين الحقيقة والادِّعاء؛ وتحته مبحثان:

المبحث الأوّل: مَن ثبت النَّصب عنه.

المبحث الثّاني: مَن رُمي بالنَّصب ولم يثبت عنه.

الفصل الثّاني: النَّصب عند الفِرَقِ الإسلاميّة؛ وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: العلاقة بين النَّصب والخروج.

المبحث الثّاني: العلاقة بين النَّصب والتَّشيُّع.

المبحث الثّالث: العلاقة بين النَّصب والاعتزال.

الفصل الثّالث: النَّواصب حديثاً بين النَّفي والإثبات؛ وتحته مبحثان:

المبحث الأوّل: النّافون لوجود النَّواصب.

المبحث الثّاني: المثبتون لوجود النَّواصب.

الباب الثّالث: «آراء النَّواصب، وحُكْمُهم، والرَّدُّ عليهم»؛ وفيه فصلان:

الفصل الأوّل: آراء النَّواصب والرَّدُّ عليهم؛ وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: آراء النَّواصب في الصَّحابة ﷺ.

المبحث الثّاني: آراء النَّواصب في آل البيت.

المبحث الثّالث: آراء النَّواصب في عليٍّ والحسين ﵄.

الفصل الثّاني: حكم النَّواصب؛ وتحته مبحثان:

المبحث الأوّل: حُكْم النَّواصب عند الشِّيعة الثاني عشريّة.

المبحث الثّاني: حُكْم النَّواصب عند أهل السنة.

خاتمة: وفيها أهمُّ ما توصَّلَ إليه الباحث.

الفهارس: وتشمل: (فهرس الآيات، فهرس الأحاديث، فهرس الأعلام، فهرس الفِرَق).

منهج البحث:

١ ـ عزوت الآيات القرآنية الكريمة الواردة في البحث إلى مواضعها من المصحف بذكر السُّورة ورقم الآية في متن البحث.

٢ ـ خرَّجت الأحاديثَ النبويّة الشّريفة الواردةَ في البحث على النّحو التالي:

أ ـ ما كان في الصَّحيحين أو أحدهما فإني اكتفيت بمجرَّد العزو إليهما لتلقِّي الأُمّة لهما بالقبول.

ب ـ ما كان خارجَ الصّحيحين فإني خرَّجتُه مِن مصادره الحديثيّة المعتمدة، ونقلتُ ما وجدته من أحكام العلماء عليه.

جـ ـ ذكرتُ عند تخريج كلِّ حديث:

- الصّحابي ما لم يكن مذكوراً في المتن.
- عُنوانَ الكتاب والباب ورقم الحديث إن كان في شيءٍ من الكُتُب المبوَّبة، وفي سواها اكتفيتُ بذكر رقم الحديث إن وُجِدَ وإلّا فرقم الجزء والصّفحة.

د ـ رتبت المخرِّجين على النّحو التّالي المعروف (فالبخاري ثم مسلم ثم أبو داود ثم الترمذي ثم النّسائي ثم ابن ماجه)، أمّا غيرهم فبحسب الأقدميّة.

هـ ـ عند الإشارة إلى الحديث بالمعنى فإني أكتفي في الحاشية بعزوه إلى مخرِّجه مع رقم الجزء والصَّفحة دون تفصيل.

٣ ـ وثَّقتُ كلَّ ما نقلتُهُ بعزوه إلى مصدره، ورتبتُ المصادر ترتيباً تاريخياً إلّا في النادر، كأن يكون المذكور في المتن منقولاً بنصّه عن المصدر المتأخّر ونحو ذلك.

٤ ـ حرصتُ على تشكيل الأحاديث الشّريفة وآثار الصّحابة والموهِمَ من الأسماء وغيرها.

٥ ـ عقَّبتُ على ما خالف فيه النّواصب عقيدةَ أهل السُّنة والجماعة.

٦ ـ أنّ مصطلح النّواصب وإن كان شاملاً للمنحرفين عن عليٍّ ﵁ سواءٌ أكانوا مكفِّرين له أم لا، إلّا أنني قد أُفْرِدُ النّواصب غير المكفِّرة بتسليط الضّوء عليهم في بعض المواضع لاعتقادي أنّ هذا هو الأنسب، كأن يكون الكلام قد أشبع على النَّواصب المكفِّرة ونحو ذلك.

٧ ـ ترجمتُ للأعلام باستثناء الصحابة ﵃ والأئمة الأربعة وأصحاب الكتب الستة وابن تيميّة وابن القيم.

٨ ـ عرّفتُ بالملل والطَّوائف الواردة في البحث.

٩ ـ عرّفتُ بالأماكن والبلدان، والألفاظ الغريبة الواردة في البحث.

١٠ ـ أخّرتُ ذكر بيانات المصادر إلى فهرسها كراهة للتكرار وخشيةً للإطالة.

وإني ـ إذ أتقدَّم بخطَّة الدِّراسة ـ لعلى يقين تامّ بأنّ طَرْقَه على سبيل الابتداء لن يكون سهلاً البتة، بل لا بدَّ وأن تَحُفَّ به مجموعة من الصُّعوبات وأبرزها ما يلي:

١ ـ أنه لم يسبق إفراد هذا الموضوع بدراسة علمية تسهِّل على الباحث مواصلة الطريق.

٢ ـ عدم وجود مصادر مستقلَّة للنَّصب يستطيع الباحث أن يستقي منها معلوماته بشكل مباشر، وتكون مرتكزَ توثيقٍ له خلال تناوله الموضوع، ولهذا فإنَّ التعرُّف على آراء النَّواصب عموماً لا يتمُّ إلا عبر وسائط متعدِّدة.

٣ ـ أنّ دراسة اتجاهٍ بهذه الصُّورة تحتاج إلى بذل الوسع واستفراغ الجهد باستقراء المصادر في مختلف فروع المعرفة، والقيام برحلةٍ طويلة

بين شروح الحديث والمصادر الرِّجاليّة، وكتب الفِرَق العامّة والخاصّة، إضافةً للمصادر التّاريخية في محاولةٍ لجمع شتاتِ الكلام المنثور هنا وهناك، ولَمِّ شَعَث كلٍّ ما له صلة بالموضوع.

هذا وإنّ أزكى الحمد وأطيبَهُ لِله تعالى على ما أنعم به مِن تيسير البحث وإتمامه، فله الحمدُ أوّلاً وآخِراً ظاهراً وباطناً، حَمْداً يوافي نِعَمَه ويكافي مزيدَه.

وأثنِّي بشكر والديَّ الكريمين على ما بذلاه من حُسن تربيةٍ ونُبْلِ توجيه، وما هذا البحث إلا ثمرة من ثمار دَعمِهما ودُعائهما.

كما أشكرُ زوجتي الفاضلة التي تحمّلت كثيراً من تقصيري في سبيل إنجازه على هذا الوجه.

ثمّ إنني أتوجَّه بالشكر الجزيل لمناقشيَّ الكريمين:

١ ـ فضيلة الشيخ الجليل الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد السعيد، الذي شرَّفني بقبول مناقشة رسالتي، وأتحفني بجميل آرائه ودقيق ملحوظاته، واستفدتُ من لطيف خُلُقه وكريم أدبه وتواضعِه الكثيرَ.

٢ ـ فضيلة الدكتور عبد الراضي محمد عبد المحسن.

فرفع الله قدرهما، وبارك في علمهما وعملهما.

وأخيراً فهذا جهد المقلِّ وهذا نتاجُه فما كان فيه مِن صواب فمِن الله وحدَه، وما كان فيه مِن خطأ فمِن نفسي ومِن الشِّيطان، والله تعالى المسؤول أن يَمُنّ عليَّ بالعفوِ والقبول.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

❀ ❀ ❀



الصّحابة، ومكانتهم عند أهل السُّنة والجماعة

تعريف (الصَّحابيّ) لغةً:

(صَحِبَ) بمعنى: عاشَرَ، و(الصُّحْبَةُ) المعاشَرة.

ومادّةُ (صَحِبَ): «أصلٌ واحد، يدلُّ على مقارَنَةِ شيءٍ ومُقَارَبَتِهِ»[١] قاله ابنُ فارس[٢].

ويُجْمَعُ لفظُ (صَاحِب) على: (أصحاب، وأصاحيب، وصَحْب، وصِحَاب، وصُحْبَة، وصُحْبَان، وصَحابة، وصِحابة).

و(الصَّحابيُّ): يُحتَمَل أن يكون منسوباً إلى لفظ (الصَّحَابَة) الذي هو مَصدر فِعْل (صَحِبَ) و(صَاحَبَ) أيضاً، أو إلى جَمْع (الصَّاحب) الذي هو اسم فاعل مِن صَحِبَ يَصْحَبُ[٣].

تعريفه اصطلاحاً:

هذه المسألة مسألةٌ مهمَّة كَثُرَ فيها كلام العلماء وتباينت آراء

---

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٣٣٥).

(٢) أحمد بن فارس بن زكريا الهمذاني: أبو الحسين الرازي، من كبار أئمة اللغة والأدب، مولده في همذان أو قزوين سنة ٣٠٦هـ، كان بصيراً بمذهب مالك، متمكّناً من علم الكلام، صنَّف مِن المختصرات ما لا يُحصى، توفي سنة ٣٩٥هـ. من آثاره: المجمل في اللُّغة، مقاييس اللغة، الصَّاحبي. **انظر**: التدوين في أخبار قزوين (٢/ ٢١٥)، وفيات الأعيان (١/ ١١٨)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠٣)، البداية والنهاية (١١/ ٣٣٥).

(٣) **انظر**: العين (٣/ ١٢٤)، المحكم والمحيط الأعظم (٣/ ١٦٧)، لسان العرب (١/ ٥٢٠)، القاموس المحيط (١٣٤).

النُّظّار، وتنبع أهمّيتها ممّا يرتبط بها مِن مسائل كحفظِ موفورِ منزلتِهم، والحكمِ بعدالتهم، وقبولِ أخبارهم ـ ولو كانت مُرْسَلَةً[١] ـ دون تَكَلُّفِ البحث عن أحوالِهم، ولهذا فإنّها تبحث في كتب مصطلح الحديث، وتراجم الصَّحابة، وأصول الفقه.

وعليه فقد اختُلِفَ في تعريفه على مذاهب:

المذهب الأوّل: أنّ الصَّحابيَّ هو: «مَن لَقِيَ النّبيَّ ﷺ مؤمِناً به ومات على الإسلام»[٢]، وبتفصيل أكثر هو: «مَن لَقِيَ النّبيَّ ﷺ يَقظَةً مؤمِناً به بعد بعثَتِهِ حالَ حياته وماتَ على الإيمان»[٣].

وهذا مذهب جماهير المحدِّثين[٤]، واختاره بعضُ الأصوليّين[٥] وهو الرّاجح.

قال الإمامُ أحمد: «كلُّ مَن صَحِبَهُ سَنَةً أو شَهْراً أو يوماً أو ساعةً أو رآه فهو مِن أصحابه، له مِن الصُّحبة على قَدْرِ ما صَحِبَه»[٦].

وقال البخاريُّ: «مَن صَحِبَ النّبيَّ ﷺ أو رآهُ مِن المسلمين فهو مِن أصحابه»[٧].

---

(١) **انظر**: المنهل الرَّوي (٤٥)، مقدِّمة فتح الباري (١/ ٣٥٠)، تدريب الرّاوي (١/ ٢٠٧)، قواعد التّحديث (١٤٣).

(٢) نزهة النظر (٢٨)، الإصابة في تمييز الصّحابة (١/ ٣٥٣)، قفو الأثر لرضي الدِّين الحلبيّ (١/ ٨٩)، اليواقيت والدُّرر للمناوي (٢/ ٢٠٠)، **وانظر** للاستزادة: الإبهاج للسُّبكي (١/ ١٥)، تدريب الرّاوي (٢/ ٢٠٩).

(٣) كتاب: صحابة رسول الله ﷺ في الكتاب والسّنة (٣٩). **وانظر** للاستزادة: الكفاية (٥٠)، التقييد والإيضاح (٢٩٥)، فتح المغيث (٣/ ٩٣).

(٤) **انظر**: تحقيق منيف الرُّتبة (٣٢)، إرشاد الفحول (١٢٩).

(٥) **انظر**: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ٧١٦).

(٦) **انظر**: طبقات الحنابلة (١/ ٢٤٣)، الكفاية (١٩٢)، التّمهيد للكلوذاني (٣/ ١٧٣)، فتح المغيث (٣/ ٩٣).

(٧) صحيح البخاري (٣/ ١٣٣٥).

والدّليل على صحَّة هذا المذهب مِن وجوه:

١ ـ أنّ (الصُّحْبة) في اللُّغة لا قَدْرَ لها مخصوص باتّفاق أئمّة العربيَّة(١)، فهي اسمُ جنسٍ تُطْلَق كثيراً في الشَّيئينِ إذا كان بينهما مُلابسة، كثيرةً كانت أو قليلة، حقيقيّةً أو مجازيّة(٢).

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ٢] وقوله: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ [سبأ: ٤٦]، وقوله: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢].

فقد جَعَلَ الله نبيَّهُ ﷺ صاحِباً لقومه، ومعلوم أنّ مِن قومِهِ مَن لم يَصْحَبِ النّبيَّ ﷺ إلا المدَّة اليسيرة.

ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥] وهذا الأمرُ شاملٌ لكلّ مصاحبةٍ ولو كانت قصيرةً.

ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]، فسمّاهم (أصحاب السَّفينة) مع أنهم لم يجلسوا فيها مدّة طويلة.

ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤ ـ ٣٦] وهذا شامل لكلّ زوجة طالت مدّة الزّواج بها أو قصرت.

٢ ـ «أنّه لو حَلَفَ رجلٌ على آخر بقوله: لا صحبتُكَ، أو لا صَحِبْتَني في سفري، حَنَثَ بأيسرِ متابعةٍ يَتْبَعُهُ فيها»(٣).

---

(١) **انظر**: الكفاية (٥١)، المنهل الرّوي (١١١)، التقييد والإيضاح (٢٩٦)، فتح المغيث (٣/ ٩٣).

(٢) **انظر**: الإحكام للآمدي (٢/ ١٠٤)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٦٤)، عُمدة الحفّاظ للسّمين الحلبيّ (٢/ ٣٢٠)، العواصم والقواصم لابن الوزير (١/ ٣٨٧).

(٣) الواضح في أصول الفقه (٥/ ٦١). **وانظر أيضاً**: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ١٠٤).

٣ ـ «أنّه لو قال قائل: صحبتُ فلاناً، فيصحّ أن يُقال: [هل] صحبتَهُ ساعةً أو يوماً أو أكثرَ مِن ذلك؟ وهل أخذتَ عنه العِلْمَ ورويتَ عنه أو لا؟ ولولا أنّ الصُّحبةَ شاملةٌ لجميع هذه الصُّوَر ولم تكن مختصَّةً بحالةٍ منها لَمَا احتِيج إلى الاستفهام»[١].

المذهب الثّاني: أنّ الصَّحابيَّ هو: «مَن رأى النّبيَّ ﷺ واختصَّ به اختصاصَ الصَّاحبِ بالمصحوب، وطالت مُدَّةُ صحبَتِهِ، وإن لم يَرْوِ عنه»[٢] وهذا قول جماعةٍ مِن الأصوليّين[٣] ونسبَه بعضُهم لجمهورهم[٤].

قال الحكيمُ الترمذي[٥] عند كلامه على حديث: «**أَصْحَابِيْ كالنُّجُوْمِ، بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ**»[٦]: وليس المراد به (أي: بالصّحابيِّ) مَن لَقِيَ رسولَ الله ﷺ أو بايعَهُ أو رآهُ رؤيةً واحدة، وإنما أرادَ (يعني: النبيَّ ﷺ) مَن لازَمَهُ غُدوةً وعشيّةً، وكان يتلقّى الوحيَ منه طريّاً ويأخذ عنه الشريعةَ التي جُعِلَت منهجاً للأُمّة، ويَنظر منه إلى آداب الإسلامِ وشمائله»[٧].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ١٠٤).
(٢) المصدر السّابق (٢/ ١٠٤)، المسوّدة (٢٦٣).
(٣) **انظر**: الإحكام للآمدي (٢/ ١٠٤)، المسوَّدة (٢٦٣)، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٣٦٠)، تحقيق منيف الرّتبة (٣٣).
(٤) **انظر**: كتاب التقرير والتحبير (١٥).
(٥) محمد بن علي بن الحسين بن بشر الترمذي: أبو عبد الله المعروف بـ(الحكيم الترمذي)، محدِّث صوفيٌّ زاهد، سمع الحديث الكثير بخراسان والعراق، نُفي في آخر حياته من ترمذ وشُهِد عليه بالكفر بسبب تصنيفه كتاب «خَتْم الولاية» فاستقرّ في بلخ، توفي بعد سنة ٢٨٥هـ، له: نوادر الأصول، حقائق التفسير، رياضة النفس. **انظر**: تاريخ الإسلام (٢١/ ٢٧٦)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٣٩)، طبقات المفسرين للداودي (٥٦)، الأعلام (٦/ ٢٧٢).
(٦) خرّجه ابنُ عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩١) من حديث جابر بن عبد الله، وعبدُ بن حميد في مسنده (٢٥٠) من حديث ابن عمر بلفظ مقارب، وآخرون.
والحديث لا يثبت من كلّ طرقه. **انظر**: خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٣١)، إعلام الموقعين (٢/ ٢٤٢)، تلخيص الحبير (٤/ ١٩١)، السلسة الضعيفة (١/ ١٤٤).
(٧) نوادر الأصول في أحاديث الرسول (٣/ ٦٢).

إذن فهؤلاء اشترطوا طولَ صُحْبَتِهِ للنبيِّ اللهِ ﷺ دون الرِّواية عنه.

ومستندهم على ما اشترطوه هو اللُّغةُ والعُرْفُ بحسب دعوى السَّمعانيِّ حيث قال[١]: «اسم (الصَّحابيّ) مِن حيث اللُّغةُ والظَّاهرُ يقع على مَن طالت صحبتُهُ مع النّبيّ ﷺ، وكثُرَتْ مجالستُهُ»[٢]، بخلاف الرِّوايةِ عنه ﷺ، فإنّ اشتراطَها لتحقُّقِ مفهومِ الصُّحْبة بعيدٌ لُغَةً وعُرْفاً[٣].

والقولُ باشتراط طولِ الملازمة ضعيفٌ مِن وجوه:

١ ـ أنّه خلاف إجماع أئمّة اللُّغة.

٢ ـ أنّ الرّجوعَ إلى العُرْف في تقدير طولِ الصُّحبة وقِصَرِها أَمْرٌ غيرُ منضبط، ولهذا وقع الخلاف فيه[٤].

٣ ـ أنّه يلزم على ما اشترطوه خروجُ بعضِ مَن روى عن النّبيِّ ﷺ ولم تَطُلْ صحبَتُهُ له كمالك بن الحويرث رضي الله عنه[٥].

المذهب الثّالث: أنّ الصَّحابيَّ هو: «مَن طالت صُحْبَتُهُ للنّبيّ ﷺ وأَخَذَ عنه العِلْمَ»[٦]، وهذا منسوبٌ إلى الجاحظ[٧].

---

(١) منصور بن محمد بن أحمد التميميُّ: أبو المظفَّر السَّمْعانيُّ (بفتح السّين المشدّدة)، عالم متفنّن كثير التصنيف، مولده بخراسان سنة ٤٢٦هـ، وفيها نشأ وتفقَّه، كان والده من أئمّة الحنفية، فدَرَسَ هذا المذهب وبَرَع فيه، ثم تحوّل فقلَّد الشّافعيَّ، توفي سنة ٤٩٠هـ. من آثاره: الاصطلام، الرّدّ على ابن الرّاوندي، قواطع الأدلّة. **انظر**: الأنساب (٣/ ٢٩٩)، سير أعلام النبلاء (١٩/ ١١٤)، البداية والنهاية (١٢/ ١٥٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٣٣٥).

(٢) قواطع الأدلة (٣٩٢).

(٣) **انظر**: العدّة في أصول الفقه لأبي يعلى (٣/ ٩٨٩)، إجابة السائل شرح بغية الآمل للصّنعانيّ (١٢٩).

(٤) **انظر**: الإحكام لابن حزم (٥/ ٨٦)، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٣٦٠).

(٥) **انظر**: إرشاد الفحول (١٢٩).

(٦) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ١٠٤١). **وانظر**: تدريب الراوي (٢/ ٢١٦)، إرشاد الفحول (١٢٩)، الفصول اللؤلؤية (٣٠٨).

(٧) **انظر**: الواضح في أصول الفقه (٥/ ٦٠)، المسوّدة (٢٦٣)، فتح المغيث (٣/ ١٠٣)، =

وبناءً عليه لا بدَّ مِن اجتماع وصفين فيمَن يصحّ أن يُطلق عليه اسم (صحابي) وهما:

١ ـ طول الصُّحبة للنّبيِّ ﷺ، ومرجعُها إلى العُرْف.

٢ ـ الرِّواية عنه ﷺ، إذ مِن لوازم صُحْبَتِهِ التَّحَمُّلُ ولو لشيء من أفعاله التي شاهدها، ومِن المعلوم أنّ المقصودَ الأعظم مِن الصُّحبة تبليغ الأحكام[١].

وهذا المذهب ضعيف مِن وجوه:

١ ـ أنّ اشتراط طول الصّحبة مخالف لدلالة الكلمة لُغَةً.

٢ ـ أنّ الرّجوعَ إلى العُرْف في تقدير الطّول والقِصَرِ أمرٌ غير منضبط كما سبق تقريره.

٣ ـ أنّ العَمَلَ مستقرٌّ ـ وحكاه بعضُهم إجماعاً ـ على عدِّ: «كلّ مَن طالت صحبتُهُ للنبيّ ﷺ ولم يُحَدِّثْ عنه بشيء في الصَّحابة»[٢]، ومِن هؤلاء زيادُ بن حنظلة التّميميُّ، فهو وإن ثبتت صُحْبَتُهُ فإنه لا تُعْرَفُ له رواية[٣].

٤ ـ «أنّ اشتراطَ الرِّواية لتحقُّقِ مفهوم الصُّحبة بعيدٌ لغةً وعُرفاً، فهما لا يُفهِمان الرِّواية، ولا يدلّان عليها»[٤].

= منهج ذوي النّظر (٢١٥).

والجاحظ هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني: أبو عثمان البصري الشّهير بـ(الجاحظ)، أديب مِن متكلّمي المعتزلة، مولده سنة ١٦٣هـ، أخذ الاعتزال عن النظّام، وإليه تُنْسَبُ إحدى فرقهم وتُعرف بـ(الجاحظية)، وكانت له اليد الطُّولى في كثرة التأليف. له: البيان والتبيين، الحيوان، البخلاء. توفي بالبصرة سنة ٢٥٥هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (١٢/ ٢١٢)، المنتظم (١٢/ ٩٣)، تاريخ مدينة دمشق (٤٥/ ٤٣١)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٢٦).

(١) **انظر**: تحقيق منيف الرّتبة (٣٣)، غاية الوصول (١٠٤).

(٢) **انظر**: تحقيق منيف الرّتبة (٣٣).

(٣) **انظر**: الاستيعاب (٢/ ٥٣١).

(٤) فواتح الرحموت (٢/ ١٥٨).

المذهب الرّابع: أنّ الصَّحابيَّ هو: «مَن أقام مع النّبيّ ﷺ سَنَةً أو سنتين، وغزا معه غَزْوَةً أو غَزْوتين»[١].

وهذا أضيقُ المذاهب على الإطلاق، وهو مرويٌّ عن سعيد بن المسيّب وإن كان لا يصحّ عنه على التّحقيق[٢]، وهو (أي: المذهب) راجعٌ في حقيقته إلى اشتراط طُول الصُّحبة والتي يَظهر تأثيرُها على المرء في أخلاقه وشمائله وغير ذلك[٣].

وهذا المذهب ضعيف أيضاً لوجوه:

١ ـ أنّ اشتراط الطّول في الصّحبة مخالف لِمَا عليه أئمّة اللُّغة.

٢ ـ أنّ في اشتراط السّنة أو السّنتين، والغزوة أو الغزوتين تحكُّماً بلا دليل، فضلاً عن أنّ (التّأثير) و(التّأثّر) ليسا محدودَين بوقتٍ ما طال أم قَصُر.

٣ ـ أنّه لا يُعرف قائل بهذا إلا ما يروى عن سعيد بن المسيّب، ولا يَثْبُتُ عنه.

٤ ـ أنّه يلزم مِن القول بهذا المذهب إخراجُ جملةٍ وافرةٍ ممّن اتّفق العلماء على عدِّهم في الصّحابة، وهم خَلْقٌ مِمّن أسلم سنة تسع وبعدها، كجريرِ بنِ عبدِ الله، ووائلِ بن حُجْر، ومعاويةَ بنِ الحكم.

كما يلزم منه أيضاً إخراج كلّ مَن لم يُجاهد معه ﷺ ولو عاش معه سنين طويلةً كأصحاب الأعذار من الرّجال، وكذلك النِّساء والصِّبيان المميِّزون.

---

(١) الكفاية في علم الرواية (٥٠)، المنهل الرَّوي (١١١)، تدريب الرّاوي (٢/ ٢١١)، إرشاد الفحول (١٢٩).

(٢) ضعّفه غيرُ واحد بـ(محمد بن عمر الواقدي). **انظر** مثلاً: التّقييد والإيضاح (٢٩٧)، فتح المغيث (٣/ ١٠٢).

(٣) **انظر**: تدريب الرّاوي (٢/ ٢١١).

المذهب الخامس: أنّ الصَّحابيَّ هو كلّ مَن أدرك زَمَنَهُ ﷺ وهو مُسْلِمٌ، وإن لم يَرَهُ، بل حتى لو وُلِدَ فيه[1].

وهذا أوسع المذاهب على الإطلاق، ولكنّه ضعيف من وجهين:

١ ـ مخالفته لـ(الصُّحْبَة) من جهة دلالتِها اللُّغويّة والتي تفيد المعاشرة، ومباينته كذلك للوضع العُرْفِيِّ، فالناس لا يُسمُّون مَن وُلِدَ في زمانِ إنسانٍ آخرَ صاحباً له.

٢ ـ مخالفته لقوله ﷺ: «**يَأْتِي زَمَانٌ يَغْزُو فِئَامٌ مِنْ النَّاسِ فَيُقَالُ:**
فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ؟
فَيُقَالُ: نَعَمْ. فَيُفْتَحُ عَلَيْهِ.
ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ فَيُقَالُ:
فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ؟
فَيُقَالُ: نَعَمْ. فَيُفْتَحُ.
ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ فَيُقَالُ:
فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ صَاحِبَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؟
فَيُقَالُ: نَعَمْ. فَيُفْتَحُ»[2]

ووجه الدّلالة من الحديث أنّ النّبيّ ﷺ جَعَلَ رُؤْيةَ وجهِهِ الشَّريفِ منقبةً للرّائين يحصل بسببها الفتحُ، ولا يلتحق بأصحابها فيها مَن لم

---

(١) **انظر**: تحقيق منيف الرّتبة (٣٥)، فتح المغيث (٣/ ١٠٣)، تدريب الرّاوي (٢/ ٢١٢)، الشّذا الفيّاح (٢/ ٤٩٥).

(٢) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب: الجهاد والسِّيَر، باب: مَن استعان بالضّعفاء والصّالحين في الحرب برقم (٢٧٤٠)، ومسلم في كتاب: فضائل الصّحابة رضي الله عنهم، باب: فضل الصّحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم برقم (٢٥٣٢).

يشاركهم في الرّؤية، وعليه فلا تصحّ المساواةُ بين مَن رآه ومَن لم يره، وجعلُهما في منزلة واحدة.

وأخيراً فإنه لا بدَّ من التّنبيه على أنّ ترجيح المذهب الأوّل لا يَعني الاستواء المطلق للصّحابة في ما أدركوه مِن فضل الصُّحبة، بل لكلّ واحد منه (أي: الفضل) بقدر صُحْبَتِهِ كما نَصَّ عليه الإمام أحمد وغيره[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «لمَّا كان لفظُ (الصُّحبة) فيه عُمُومٌ وخصوصٌ كان مَنِ اخْتَصَّ مِن الصَّحابة بما يتميَّز به عن غيرِهِ يُوْصَفُ بتلك الصُّحبة دون مَن لم يَشْرَكْهُ فيها»[(٢)].

وقال ابن حجر[(٣)]: «لا خفاءَ بِرُجحان رتبة مَن لازمه ﷺ، وقاتَلَ معه، أو قُتِل تحتَ رايته، على مَن لم يلازِمْهُ، أو لم يَحْضُرْ معه مَشْهداً، وعلى مَن كلَّمه يسيراً، أو ماشاهُ قليلاً، أو رآهُ على بُعْدٍ، أو في حالِ الطُّفولة، وإن كان شَرَفُ الصُّحْبَة حاصلاً للجميع»[(٤)].

ولعلّ مِمّا يزيد الأمر وضوحاً أنّه حين سَبَّ خالدُ بنُ الوليد عبدَ الرّحمٰن بنَ عوف نهاه ﷺ عن سَبِّ أصحابه ـ مع أنّه مِن أصحابه أيضاً ـ بقوله: «**لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا**

(١) **انظر**: الكفاية (١٩٢)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٤٣)، التّمهيد للكلوذاني (٣/ ١٧٣)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٦٤).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٥٩).

(٣) أحمد بن علي بن محمد بن محمد الكناني: أبو الفضل العسقلاني المعروف بـ(ابن حَجَر) ـ وهو لقب لبعض آبائه ـ حافظٌ شافعيّ المذهب، اشتهر بالتّحقيق في علم الحديث وسعة اطّلاعه فيه، مولده في القاهرة سنة ٧٧٣هـ، وقد رُزِقت تصانيفه القبول، تولّى القضاء مرّات، وتوفّي سنة ٨٥٢هـ له: فتح الباري، الإصابة، الدّرر الكامنة. **انظر**: الضوء اللامع (٢/ ٣٦)، شذرات الذّهب (٧/ ٢٧٠)، طبقات المفسّرين للداودي (٣٢٩)، الأعلام (١/ ١٧٨).

(٤) شرح نخبة الفكر (٢٩).

بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»[١].

وذلك: «لأنّ عبدَ الرحمٰن بن عوف ونُظَرَاءَهُ هم مِن السّابقين الأوّلين، الذين صَحِبُوهُ في وقت كان خالدٌ وأمثالُهُ يُعادُونَهُ فيه، وأنفقوا أموالَهم قبلَ الفتح وقاتلوا، وهم أعظمُ درجةً مِن الذين أنفقوا مِن بعدِ الفتح وقاتلوا، وكُلّاً وَعَدَ اللهُ الحُسنى، فقد انفردوا مِن (الصُّحبة) بما لم يَشْركهم فيه خالدٌ، فنهى خالداً ونظراءَهُ ممّن أسلَمَ بعد الفتح ـ الذي هو صُلْحُ الحديبيّة ـ وقاتل أنْ يَسُبَّ أولئك الذين صَحِبُوهُ قبله، ومَن لم يَصْحَبْهُ قطّ نسبتُه إلى مَن صَحِبَهُ كنسبة خالدٍ إلى السّابقين وأبعد»[٢].

❁ ❁ ❁

---

(١) خرَّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: قول النّبيّ ﷺ: **«لو كنتُ متّخذاً خليلاً»** برقم (٣٤٧٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: تحريم سبّ الصّحابة ﷺ برقم (٤٥٤١).

(٢) الصّارم المسلول (٣/ ١٠٧٧).

فضل (الصّحابة)، وعدالتهم، والواجب في حقّهم

صحبةُ النّبي ﷺ من أعظم المزايا التي يفضل بها الإنسان غيره، إذ هي في جوهرها نوعٌ مِن الاصطفاء الربّانيّ، وما كان الله ليختار لصُحبة نبيّه الذي هو أشرف أنبيائه ورُسُلِه وأكرمُهم عليه والمبعوثُ بأكمل دين إلا أزكى الناس، ولهذا كانوا أفضلَ قرون هذه الأُمّة بلا خلاف.

ويكفي في الدّلالة على فضلِهم وعلوِّ مكانتِهم أنّ الله تعالى قد أثنى عليهم ـ وهو العليم ببواطنهم ـ، ورضي عنهم ـ وهو الخبير بما سيصير إليه حالُهم وما سيجري بينهم ـ، ولا أحد أفضل مِمّن زكّاه الله تعالى وعدَّلَهُ كما قال سبحانه: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النّجم: ٣٢].

ومن أعظم الدّلائل على شرف الصُّحبة ما ثبت عنه ﷺ من المزيّة العظيمة لمن رآه ـ وهو مؤمن به ـ مجرَّد رؤية فقط، فكيف بما فوق ذلك؟!

قال الإمام أحمد: «فأدناهم صُحْبَةً أفضلُ مِن القَرْنِ الذين لم يَرَوْهُ ﷺ،ولو لقوا الله بجميع الأعمال»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «مَن نَظَرَ في سيرة القوم بعلمٍ وبصيرة، وما منَّ الله عليهم مِن الفضائل، عَلِم يقيناً أنّهم خيرُ الخلق بعدَ الأنبياء، لا كان ولا يكونُ مثلُهم، وأنّهم هم صَفْوَةُ الصَّفوة مِن قُرُون هذه الأُمَّة، التي هي خيرُ الأمم وأكرمُها على الله»[٢].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السّنة والجماعة (١/ ١٦٠)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٤٣)، مقتل الشّهيد عثمان (١٧٥).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ١٥٦).

والأدلّة العامّة والخاصّة في ذكر فضلهم والإشادة بهم كثيرة جدّاً، وهذا طَرَفٌ منها:

أوّلاً: من القرآن الكريم:

١ ـ قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

والآية الكريمة مُفْعَمَةٌ بالثّناءِ على صحابة النبيّ ﷺ في مختلف أحوالِهم، وصريحةٌ بوعدِهم بـ(المغفرة) لما ارتكبوه مِن ذنوب وما وقعوا فيه مِن هَفَوَات، وبـ(الأجر العظيم) على ما قَدَّمُوه مِن جلائل التّضحيات في سبيل نُصْرَةِ دينه وإعزازِ رسولِه وإعلاءِ كلمتِهِ.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ [الحديد: ١٠].

وقد دلّت هذه الآية الكريمة على أنّ كلّ مَن ثَبَتَ له وَصْفُ (الصُّحبة) الشَّرعيُّ فهو مِن أهل الجنّة، إذ الحُسنى هي الجنّة وقد وَعَدَ اللهُ بها الجميعَ[1].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡخَيۡرَٰتُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٨٨ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٨٨، ٨٩].

ففي هذه الآية (شهادةُ تزكية) و(وعدٌ)!

---

(١) **انظر:** تفسير الطبري (٢٧/ ٢٢١)، المحرر الوجيز لابن عطيّة (٥/ ٢٦٠)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١١٧).

فقد زكّى الله تعالى صحابة نبيّه بأنْ وَصَفَهم بـ(صدق الإيمان) به و(ضخامة التّضحية) في سبيله، ثمّ وَعَدَهم بـ(الفوز العظيم).

فهل بعد هذه التّزكية تزكية؟! وهل وراءَ هذا الفضل فضل؟!

ثانياً: من السّنة الشّريفة:

١ ـ عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»[(١)].

ففي الحديث أوضح دلالة على فضلهم وعلوّ مكانتهم، حيث نهى النّبيّ ﷺ عن سبِّهم، ولم يكتفِ بذلك بل نَسَبَهم إليه باستخدامه ياء المتكلِّم، وبيَّن في الوقت ذاته أنّ القليلَ منهم لا يُوازيه بأيِّ حالٍ الكثيرُ مِن غيرهم.

وهذا النّهيُ موجَّهٌ في الأساس لِمَن أدْرَكَهُ وصَحِبَهُ متأخِّراً مع شَرَفِهِ وفضله، إذ فاته خير كثير، فكيف بِمَن لم يُدْرِكْهُ بالكلّيّة؟! ولا ريب بأنّ فَضْلَ المتأخِّرِ مِن الصّحابة بالنّسبة لِمَن جاء بعده كفضل المتقدِّم عليه[(٢)].

٢ ـ عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتْ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ**»[(٣)].

---

(١) سبق تخريجه ص(٢٢).

(٢) **انظر**: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٩٢)، الصّارم المسلول (٣/ ١٠٧٧)، فتح الباري (٧/ ٤٢)، فتح المغيث (٣/ ١١٠).

(٣) خرّجه مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ، كتاب: فضائل الصّحابة ﷺ، باب: بيان أنّ بقاء النّبيّ ﷺ أَمَانٌ لأصحابه، وبقاءَ أصحابِهِ أمانٌ للأُمّة، برقم (٢٥٣١).

ففي الحديث بيان فضل الصّحابة وتنويه بأثرِهم، إذ إنّ وجودَهم في ذاتِهِ أمانٌ للأُمَّة مِن ظهور البدع والمحدثات في الدِّين، وعصمةٌ لها مِن الفتن واختلاف القلوب، فإذا ذَهَبُوا فُتِحَ بابُ البلاء على مصراعيه[1].

فبَرَكَةُ وجودِهم فيمَن بعدهم كبَرَكَةِ وجودِه ﷺ فيهم، فالنِّسبةُ بينهم وبين سائر الأُمَّة في الفضل كالنِّسبة بينهم وبينه.

٣ ـ عن أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ قال: «**يَأْتِي زَمَانٌ يَغْزُو فِئَامٌ مِنْ النَّاسِ فَيُقَالُ:**

فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ؟

فَيُقَالُ: نَعَمْ. فَيُفْتَحُ عَلَيْهِ.

ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ فَيُقَالُ:

فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ؟

فَيُقَالُ: نَعَمْ. فَيُفْتَحُ.

ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ فَيُقَالُ:

فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ صَاحِبَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؟

فَيُقَالُ: نَعَمْ. فَيُفْتَحُ»[2].

ففي الحديث منقبة عظيمة لأصحاب النبيِّ ﷺ، إذ يفتح الله للجيش الذي كانوا معه بِبَرَكَةِ وجودِهم فيه.

عدالة الصّحابة:

اتَّفق أهلُ العلم على القول بعدالة جميع الصَّحابة دون استثناء، سواءٌ قبل الفتنة أو بعدَها، وهذا ما عليه السَّلَفُ قاطبة وجمهورُ الخَلَف،

---

(١) **انظر**: شرح النّووي على مسلم (١٦/ ٨٣).

(٢) سبق تخريجه ص(٢٠).

ولم يَشُذَّ عنهم إلا مَن لا يُعْتَدُّ بقوله مِن أهل البدع[(١)].

غير أنّ قول أهل السّنة والجماعة بـ(عدالة الصّحابة) لا يعني اعتقادَ عصمتِهم بأعيانِهم مِن كلِّ ذنب، ونزاهتِهم مِن كلِّ زلّة، بل هم كغيرهم في أصل الخِلْقة، إذ الطَّبائعُ في أصل الجبلّة الإنسانيّة واحدة، فيعتري الواحد منهم ما يَعْتَري سواه مِن ضَعْفٍ ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النّساء: ٢٨]، وميلٍ إلى السُّوء أحياناً ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، وحُبٌّ للشَّهوات ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ﴾ [آل عمران: ١٤].

ولكنّ الله تعالى حين اصطفاهم لصُحبة نبيّه ﷺ ونَشْرِ دينه طَهَّرَ قلوبَهم ونقَّى نفوسَهم، فكانوا الأكملَ في الجنسِ البَشَريِّ النّاقص، وكانت سيئاتُ الواحد منهم نقطةً في بحر حسناته.

قال ابنُ الأنباري[(٢)]: «ليس المراد بـ(عدالتِهم) ثبوتَ العِصْمة لهم واستحالةَ المعصية عليهم، وإنما المرادُ قبولُ رواياتِهم دون تَكَلُّف بَحْثِ العَدالة وطَلَبِ التَّزْكية، إلا أنْ يَثبتَ ارتكابُ قادح، ولم يَثْبُت ذلك ولله الحمد، فنحن على استصحابِ ما كانوا عليه في زَمَنِ رسول الله ﷺ حتى يَثْبُتَ خلافُه، ولا التفاتَ إلى ما يذكره أهلُ السِّيَر فإنه لا يَصِحُّ، وما يَصِحُّ فله تأويلٌ صحيح»[(٣)].

---

(١) **انظر**: الكفاية (١٨٧)، الاستيعاب (١٩)، منهاج السّنة النبوية (٢/ ٤٥٧)، تدريب الرّاوي (٢/ ٢١٤).

(٢) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار: أبو بكر ابن الأنباري، أحد كبار العلماء والمصنِّفين، مولده سنة ٢٧١هـ، اشتهر بتبحُّره في علوم اللُّغة حتى قيل عنه بأنه كان يحفظ ثلثمائة ألف شاهد في القرآن، وصفه الخطيبُ بأنه «كان صدوقاً فاضلاً ديِّناً مِن أهل «السّنة»». توفي سنة ٣٢٨هـ. من آثاره: الوقف والابتداء، كتاب المشكل، كتاب الزّاهر. **انظر**: تاريخ بغداد (٣/ ١٨١)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧٤)، العِبَر في خبر من غبر (٢/ ٢٢٠)، البداية والنهاية (١١/ ١٩٦).

(٣) فتح المغيث (٣/ ١١٥)، إرشاد الفحول (١٢٩).

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «وهم [يعني: أهل السُّنةَ] مع ذلك لا يعتقدون أنَّ كلَّ واحد مِن الصّحابة معصومٌ عن كبائرِ الإثم وصغائرِهِ، بل يجوز عليهم الذُّنوبُ في الجملة، ولهم مِن السَّوابقِ والفضائلِ ما يُوجِبُ مَغْفِرةَ ما يَصْدُرُ منهم إنْ صَدَرَ، حتى إنه يُغْفَرُ لهم مِن السَّيِّئات ما لا يُغْفَرُ لِمَن بعدَهم»[١].

الواجب في حقّهم:

مِن أصول أهل السّنة والجماعة أنّ للصّحابة مِن الحقوق ما ليس لغيرهم، ولهذا كان الواجبُ على المؤمنين حُبَّهم، وحِفْظَ سابقَتِهم، ومعرفةَ فضلِهم، وإحسانَ الظَّنِّ بهم، والاعتذارَ عنهم، والاستغفارَ لهم.

قال أبو نُعَيم[٢]: «الواجبُ على المسلمين في أصحابِ رسول الله ﷺ إظهارُ ما مَدَحَهم الله تعالى به وشَكَرَهم عليه من جميلِ أفعالِهم وجميلِ سوابقِهم»[٣].

وقال الطَّحاويُّ رَحِمَهُ اللهُ[٤] ـ في بيان معتقد أهل السُّنة ـ: «نحبّ

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ١٥٥).

(٢) أحمد بن عبد الله بن أحمد المهراني: أبو نُعَيم الأصبهاني، حافظ صوفيّ، مولده سنة ٣٣٦هـ، أجاز له مشايخه وله ست سنوات، ورحل إليه الحفّاظُ لعلوّ أسانيده مع الحفظ والتضلّع في الحديث وفنونه، تُكُلِّمَ فيه بلا حُجَّة، مِن آثاره: حِلْية الأولياء، معجم الصّحابة، كتاب الإمامة والرَّدُّ على الرّافضة. توفي سنة ٤٣٠هـ **انظر**: تذكرة الحفّاظ (٣/ ١٠٩٢)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٥٣)، لسان الميزان (١/ ٢٠١)، طبقات الحفّاظ (٤٢٣).

(٣) الإمامة والرّدّ على الرّافضة (٣٤١).

(٤) أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي: أبو جعفر الطَّحاويّ (نسبة إلى طَحَا: قرية من صعيد مصر)، فقيهٌ حافظ، مولده سنة ٢٣٩هـ، أخذ فقه الشّافعي عن خاله المزني، ثم انتقل إلى مذهب الأحناف، وإليه انتهت رئاستهم في مصر، توفي سنة ٣٢١هـ. من آثاره: شرح معاني الآثار، أحكام القرآن، المختصر في الفقه. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥/ ٣٦٧)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧)، البداية والنهاية (١١/ ١٧٤)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ١٠٢).

أصحابَ رسول الله ﷺ ولا نُفرِطُ في حُبِّ أحدٍ منهم، ونُبْغِضُ مَن يُبْغِضُهم، وبغير الخير يَذْكُرُهم، ولا نَذْكُرُهم إلا بخير، وحُبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبُغْضُهم كُفْرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ»[١].

ومِن أصول أهل السُّنة أيضاً تحريمُ سَبِّهم، أو تنقّصهم، أو غَمْزِ أحدٍ منهم؛ لنهيه ﷺ عن ذلك، ولمصادمته لِمَا ورد من ثناء الله تعالى عليهم، ورضاه عنهم.

والحقيقة: أنّ الطّعْنَ فيهم طَعْنٌ في الشَّريعة نفسِها لأنهم حَمَلَتُها ومبلّغو تعالِيمها، فإذا جُرِحوا وجَبَ ردُّ ما حملوه، ولهذا قال أبو زُرْعة الرّازيّ[٢]: «إذا رأيتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أحداً مِن أصحاب رسولِ الله ﷺ فاعلم أنّه زنديق، وذلك أنّ الرَّسولَ ﷺ عندنا حَقٌّ، والقُرآنَ حَقٌّ، وإنّما أدّى إلينا هذا القرآنَ والسُّنَنَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ، وإنّما يُريدون أنْ يَجْرَحوا شهودَنا ليبطلوا الكتابَ والسُّنة»[٣].

وقد استفاضت أقوال الأئمّة في تحريم سبِّهم، قال الإمامُ أحمد: «مَن سَبَّ أصحابَ رسول الله ﷺ أو أَحَدَاً منهم أو تَنَقَّصَهُ أو طَعَنَ عليهم أو عَرَضَ بعيبِهم أو عابَ أحدَاً منهم فهو مُبْتَدِعٌ رافضيٌّ خبيثٌ مخالفٌ لا يَقْبَلُ اللهُ منه صَرْفاً ولا عَدْلاً».

ثمّ أشار إلى أنه: «لا يجوزُ لأحدٍ أنْ يَذْكُرَ شيئاً مِن مساويهم، ولا يَطْعَنُ على أحدٍ منهم، فمَن فَعَلَ ذلك فقد وَجَبَ على السُّلطان تأديبُهُ

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العزّ (٥٢٨).

(٢) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد المخزوميُّ مولاهم: أبو زرعة الرّازي، أحدُ كبار حُفّاظ الحديث وأئمةِ الجرح والتّعديل، مع الفقه وتمام الورع والزُّهد، مولده في الرَّيِّ سنة ٢٠٠هـ، قال فيه أحمد بن حنبل: «ما عَبَرَ جِسْرَ بغداد أحفظُ مِن أبي زرعة». توفي سنة ٢٦٤هـ. وحديثه مخرّج عند مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه **انظر**: تاريخ بغداد (٣٢٦/١٠)، تاريخ مدينة دمشق (١١/٣٨)، سير أعلام النبلاء (٦٥/١٣)، تهذيب التهذيب (٢٨/٧).

(٣) الكفاية (١٨٨).

وعقوبتُهُ، ليس له أن يعفوَ عنه، بل يُعَاقِبُهُ ويستتيبه، فإنْ تاب قُبِلَ منه، وإن لم يَتُبْ أعاد عليه العقوبة، وخَلَّدَهُ في الحبس حتى يتوبَ ويراجعَ»(١).

وقال الخطابيُّ(٢): «من أبغضَهم وسبَّهم ونسَبَهم إلى ما تنسِبُهم الرَّوافضُ والخوارجُ ـ لعَنَهم الله ـ فقد هَلَكَ في الهالكين»(٣).

وقال النّوويُّ(٤): «اعلم أنَّ سبَّ الصَّحابة رضي الله عنهم حرامٌ مِن فواحشِ المحرَّمات، سواءٌ مَن لابَسَ الفِتَنَ منهم وغيرُهُ»(٥).

ونصَّ الإمامُ ابن تيميّة على: «أنّ سَبَّ الصَّحابة رضي الله عنهم حرامٌ بالكتاب والسّنة وإجماع الأُمَّة، وأنَّ مَن سَبَّهم وجَبَ تأديبُهُ وعقوبتُهُ، ولا يجوز العَفْوُ عنه»(٦).

وقد ذهب جماعةٌ مِن أهل العلم إلى كُفْرِ مَن سَبَّ الصّحابةَ رضي الله عنهم بإطلاق، وبنوا عليه أنه لا حقَّ لهم في الفَيء(٧)، إلا أنَّ الصَّحيح أنَّ

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٣٠)، الصارم المسلول (٣/ ١٠٥٦)، حادي الأرواح (٢٩١)، المدخل لابن بدران (٩٤).

(٢) حَمْد (بفتح الحاء وسكون الميم) ـ وقيل: أحمد ـ بن محمد بن إبراهيم بن الخطّاب البُستي: أبو سليمان الخطّابي، فقيه شافعيٌّ متمكّن في الحديث وعلم العربية والأدب، توفي سنة ٣٨٨هـ. من آثاره: معالم السُّنن، غريب الحديث، كتاب العُزلة. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٣)، الوافي بالوفيات (٧/ ٢٠٧)، طبقات الشّافعية الكبرى (٣/ ٢٨٢)، طبقات الشّافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٥٦).

(٣) الغُنْية عن الكلام وأهله (٥٨).

(٤) يحيى بن شرف بن حسن النّووي: أبو زكريا، محدِّث من كبار فقهاء الشافعية في زمانه مع كمال الزّهد، مولده بنوى سنة ٦٣١هـ، كان لا يضيع شيئاً من أوقاته دون اشتغال، وَلِيَ مشيخة دار الحديث الأشرفيّة، وقد رُزقت كتبُه القبول. توفي سنة ٦٧٦هـ. له: شرح مسلم، المجموع شرح المهذّب، الأذكار. **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (/ ٣١٢)، طبقات الشّافعية الكبرى للسُّبْكي (٨/ ٣٩٥)، البداية والنّهاية (١٣/ ٢٧٨)، طبقات الحفّاظ (٥١٣).

(٥) شرح النّووي على صحيح مسلم (١٦/ ٩٣).

(٦) الصّارم المسلول على شاتم الرَّسول (٣/ ١١٢١).

(٧) **انظر**: حلية الأولياء (٩/ ١١٢)، الاستذكار (٥/ ١٧)، شرح النَّووي على صحيح مسلم (١٨/ ١٥٨)، تفسير ابن كثير (١/ ٤٨٧)، الإنصاف للمرداوي (٤/ ١٩٨).

سَبَّهم دائرٌ بين الكُفْر والفِسْق، بحسب اختلاف أحوال السَّبِّ[١].

والكلام على تحريم سبّ الصّحابة والطَّعْن في أحد منهم يقودُ بالضَّرورة إلى أهمّيّة إيضاح الموقف الشَّرعيِّ ممّا شَجَرَ بينهم مِن النِّزاع والخصام في موقعة الجَمَل وصِفِّين وغيرِهما.

فمنهج أهل السُّنّة في هذا الباب هو الإمساكُ عن ذلك كلِّه وعَدَمُ الخوض فيه، أو التّعرُّضِ لأحدٍ منهم بسوء، واعتقادُ أنّ ذلك غيرُ قادحٍ في عدالتِهم بعدما عدَّلهم الله وأثنى عليهم ورضي عنهم وهو أعلم بما سيقع منهم.

قال ابن عبّاس ـ: «لا تَسُبُّوا أصحابَ محمّد، فإنّ الله ﷻ قد أَمَرَ بالاستغفار لهم، وهو يَعْلَمُ أنّهم سَيَقْتَتِلُون»[٢].

وأشار أبو نُعَيم إلى أنّ الواجب على المسلمين تجاه الصّحابة: «أن يَغُضُّوا عمّا كان منهم في حال الغضب والإغفال، وفَرَطَ منهم عند استزلالِ الشَّيطان إيّاهم، ونَأخُذُ في ذكْرِهم بما أخبر الله تعالى به فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] فإنَّ الهفوةَ والزَّلل والغَضَبَ والحِدَّةَ والإفراطَ لا يخلو منه أحد، وهو لهم غفورٌ، ولا يوجِبُ ذلك البراءةَ منهم ولا العداوةَ لهم»[٣].

وقال الخطيبُ البغداديُّ[٤] ـ: «ولْيَجْتَنِبِ المحدِّثُ روايةَ ما شَجَرَ

= والفيء ـ كما في دليل الطّالب (١٠٣) ـ: «هو ما أخذ من مال الكُفّار بحقٍّ مِن غير قتال». **وانظر** أيضاً: المغني (٦/ ٣١٢)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٧/ ٤٨)، الإنصاف للمرداوي (٤/ ١٩٨).

(١) **انظر**: الصّارم المسلول (٣/ ١٠٦١)، الصّواعق المحرقة (٢/ ٦٢١).

(٢) خرّجه أحمد في فضائل الصّحابة (١/ ٥٩)، وصحّح إسناده الإمامُ ابنُ تيميّة في منهاج السّنة النّبوية (٢/ ٢٢).

(٣) الإمامة والرّدّ على الرّافضة (٣٤١). **وانظر** للاستزادة: الغُنية عن الكلام وأهله (٥٩)، لمعة الاعتقاد (٣٦).

(٤) أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي: أبو بكر الخطيب، أحد كبار الحفّاظ وعظماء المؤرّخين، مولده في غُزَيَّة سنة ٣٩٢هـ، لم يكن للبغداديِّين بعد الدّارقطنيِّ =

بين الصّحابة، ويمسكُ عن ذِكْرِ الحوادث التي كانت منهم، ويَعُمّ جميعَهم بالصَّلاة عليهم والاستغفارِ»[١].

وإنّما كان منهجُ السّلف الإمساكَ عمّا شَجَرَ بين الصَّحابة للأسباب التالية:

١ ـ أنَّ الخوضَ فيه ربما أدّى إلى انتقاصِ بعضِهم بقصدٍ أو دون قصد.

ولهذا لما سُئل الإمام أحمدُ بنُ حنبل عن حديث: «**وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ**»[٢]؟

قال: فيه غيرُ حديثٍ صحيحٍ عن النبيِّ ﷺ، وكَرِهَ أن يتكلَّم في هذا بأكثرَ مِن هذا»[٣].

وكأنه خَشِيَ أن يؤدِّي ذلك إلى انتقاصِ معاويةَ بنِ أبي سفيان وعمرِو بنِ العاص والطَّعنِ فيهما بِحَمْلِ الحديث على أهل الشّام بإطلاق.

وإذا كان سلمانُ ﷺ نَهَى حُذَيفةَ أن يُحَدِّث عن النّبيِّ ﷺ بما سَمِعَهُ يقوله عن بعض أصحابه في حال رضاهُ أو غَضَبِهِ لما يترتّب عليه مِن مفاسدَ فكيف بالكلام فيما شَجَرَ بينهم أنفسهم، وكثيرٌ منه لا يَثْبُتُ أصلاً؟!

فقد ورد أنه: «كانَ حُذَيْفَةُ بِالْمَدَائِنِ فَكَانَ يَذْكُرُ أَشْيَاءَ قَالَهَا رَسُولُ الله ﷺ لأُناسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي الْغَضَبِ، فَيَنْطَلِقُ نَاسٌ مِمَّنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ حُذَيْفَةَ، فَيَأْتُونَ سَلْمَانَ فَيَذْكُرُونَ لَهُ قَوْلَ حُذَيْفَةَ، فَيَقُولُ سَلْمَانُ: حُذَيْفَةُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُ.

فَيَرْجِعُونَ إِلَى حُذَيْفَةَ فَيَقُولُونَ لَهُ: قَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَكَ لِسَلْمَانَ فَمَا صَدَّقَكَ وَلَا كَذَّبَكَ.

= مثلُه، وقد وقف كتبه وفرّق جميعَ ماله في وجوه البرِّ وعلى أهل العلم والحديث في مرض موته. توفي في بغداد سنة ٤٦٣هـ من آثاره: تاريخ بغداد، الجامع، الكفاية. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥/ ٣١)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٧٠)، تاريخ الإسلام (٣١/ ٨٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٢٩).

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١١٩).

(٢) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، كتاب: الصّلاة، باب: التعاون في بناء المسجد برقم (٤٣٦).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٤٣/ ٤٣٦)، سير أعلام النبلاء (١/ ٤٢١).

فَأَتَى حُذَيْفَةُ سَلْمَانَ وَهُوَ فِي مَبْقَلَةٍ فَقَالَ: يَا سَلْمَانُ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُصَدِّقَنِي بِمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟

فَقَالَ سَلْمَانُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَغْضَبُ فَيَقُولُ: فِي الْغَضَبِ لِنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَيَرْضَى فَيَقُولُ: فِي الرِّضَا لِنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، أَمَا تَنْتَهِي حَتَّى تُوَرِّثَ رِجَالاً حُبَّ رِجَالٍ، وَرِجَالاً بُغْضَ رِجَالٍ، وَحَتَّى تُوقِعَ اخْتِلافاً وَفُرْقَةً، وَلَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ فَقَالَ:

أَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي سَبَبْتُهُ سَبَّةً أَوْ لَعَنْتُهُ لَعْنَةً فِي غَضَبِي فَإِنَّمَا أَنَا مِنْ وَلَدِ آدَمَ أَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُونَ، وَإِنَّمَا بَعَثَنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ فَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ صَلاةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَاللهِ لَتَنْتَهِيَنَّ أَوْ لأَكْتُبَنَّ إِلَى عُمَرَ»[١].

وقد وقع ما خشِيَه كثيرٌ من علماء السّلف في الشِّيعة الذين امتلأت نفوسهم حنقاً وبغضاً لكثير من الصّحابة كما قال الأعمش[٢] عن أهل بلده (شيعة الكوفة) : «حَدَّثْناهم بِغَضَبِ صحاب محمّد ﷺ فاتَّخذوه دِيناً!»[٣].

وقال أيضاً: «نستغفر اللهَ مِن أشياءَ كنّا نَرويها على وجه التعجُّب اتَّخذُوها دِيناً! وقد أدرك أصحابُ النبيِّ ﷺ معاويةَ أميراً في زمان عمرَ وبعد ذلك عَشْر سنين فلم يَقُمْ إليه أحدٌ فيقتله»[٤].

---

(١) خرّجه أبو داود في سننه، كتاب: السُّنة، باب: في النّهى عن سبِّ أصحاب رسول الله ﷺ برقم (٤٦٥٩). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود.

(٢) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم: أبو محمد الكوفيّ المعروف بـ(الأعمش)، مقرئ أهل الكوفة وعابدهم، وأحد حفّاظ الحديث المتقنين الثّقات إلا أنه يدلِّس، وعداده في صغار التّابعين، توفي سنة ١٤٨هـ. وحديثه مخرّج في الكتب السّتة. **انظر**: الطّبقات الكبرى (٦/ ٣٤٢)، تاريخ بغداد (٩/ ٣)، تهذيب الكمال (١٢/ ٧٦)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣١٥).

(٣) المعرفة والتاريخ (٣/ ٨٥)، تاريخ مدينة دمشق (٣٢/ ٩٣)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٣٩٤).

(٤) التاريخ الأوسط (١/ ١٣٦).

٢ ـ أنّه مَظِنَّةٌ لإيغار الصُّدور على بعضهم، وقد أُمِر المسلمون بالاستغفار لإخوانهم الذين سبقوهم بالإيمان.

قال شِهَاب بنُ خِرَاش[١]: «أدركتُ مَن أدركتُ مِن صَدْرِ هذه الأُمَّة وهم يقولون: اذكروا محاسنَ أصحابِ رسول الله ﷺ ما تأتلفُ عليه القلوب، ولا تذكروا الذي شَجَرَ بينهم فتحرِّشوا عليهم الناسَ»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الخوضُ فيما شَجَرَ يوقِعُ في نفوسِ كثيرٍ من الناس بُغْضاً وذمّاً»[٣].

٣ ـ أنّه قد يحُدِث لَبْساً في عقول بعض النّاس وعلى الأخصِّ العوامَّ وحُدَثاءَ الأسنان، بظنّهم أنّ ثمّة تعارُضاً بين ما استقرَّ في نفوسهم عن الصّحابة مِن الفضل والمكانة وما وقع بينهم[٤].

وإذا كان الإمساكُ هو الأصل العامّ لمنهج السَّلف، فإنّه لا حرج مِن الخوض فيما شَجَرَ بين الصّحابة إذا دعت الحاجة إلى ذلك كالرَّدِّ على شُبَهِ المبتدعة.

قال الإمام ابن تيميّة في بيان هذا الأصل: «ولهذا أوصوا بالإمساك عما شَجَرَ بينهم لأنّا لا نُسْأَلُ عن ذلك، كما قال عمرُ بنُ عبد العزيز: تلك دماءٌ طَهَّرَ الله منها يَدِيْ فلا أُحِبُّ أن أَخضبَ بها لساني.

---

(١) شهاب بن خراش بن حوشب الشَّيباني: أبو الصّلت الواسطي، نزل الكوفة ثم تحوَّل إلى الرَّمْلة بفلسطين، وثّقَهُ الإمام أحمدُ وغيره وكان صاحب سُنّة، وفي بعض ما يرويه ما يُنكر، قال عنه ابن حجر: «صدوق يخطىء»، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر، وحديثه مخرّج عند أبي داود السجستاني. **انظر**: الكامل في ضعفاء الرّجال (٤/ ٣٤)، سير أعلام النُّبلاء (٨/ ٢٨٤)، تهذيب الكمال (١٢/ ٥٦٨)، تقريب التّهذيب (٢٦٩).

(٢) الكامل في ضعفاء الرّجال (٤/ ٣٤)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٨٥).

(٣) منهاج السّنة النبوية (٤/ ٤٤٩).

(٤) **انظر**: اعتقاد أهل السّنة في الصّحابة (٧٧).

وقــال آخــر: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤].

لكن إذا ظَهَرَ مبتدِعٌ يَقْدح فيهم بالباطل فلا بدَّ مِن الذَّبِّ عنهم، وذِكْرِ ما يُبطِلُ حُجَّتَهُ بعلمٍ وعدل»(١).

ولكن لا بدَّ من أمرين:

أحدهما: التّثبّت والتّحقّق فيما يُروى عنهم، فقد كَثُرَ الكذب والزّيادة والتّحريف فيه.

ثانيهما: التماس أحسنِ المخارج لهم فيما ثَبَتَ عنهم في هذا الباب(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «إنّ هذه الآثارَ المرويّةَ في مساويهم، منها ما هو كَذِبٌ، ومنها ما قد زِيْدَ فيها ونُقِصَ وغُيِّرَ عن وجهه، والصَّحيحُ منه هُم فيه معذورون: إمّا مجتهدون مصيبون، وإمّا مجتهدون مخطئون»(٣)، ومِن ثَمَّ فهم: «محفوظون عمّا يوجب التّضليلَ والتّفسيقَ»(٤).

قال ابن مشرف(٥):

وواجبٌ ذِكْرُ كلٍّ مِن صحابَتِهِ ... بالخير، والكَفُّ عمَّا بينَهم شَجَرا
فلا تَخُضْ في حُروبٍ بينهم وقَعَت ... عن اجتهادٍ وكُنْ إنْ خُضْتَ معتذِرا(٦)



---

(١) منهاج السّنة النبوية (٦/ ٢٥٤).

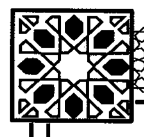
(٢) **انظر**: رسالة القيرواني (٩)، العُزْلة للخطّابي (٢٣)، الصواعق المحرقة (٢/ ٦٢١).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ١٥٥).

(٤) شرح المقاصد في علم الكلام (٢/ ٣٠٦).

(٥) أحمد بن علي بن حسين بن مشرف الوهيبيّ التميميّ: فقيه مالكيّ، كثير النَّظم، سَلَفِيّ العقيدة، من أهل الأحساء، وليَ القضاء مدَّة، له منظومات في التّوحيد والرَّدّ على المعطّلة، والإشادة بالدّعوة الإصلاحيّة والدِّفاع عنها، ومدائح، جمعت كلّها في ديوانه. توفي سنة ١٢٨٥هـ. من آثاره: اختصار صحيح مسلم. **انظر**: الأعلام (١/ ١٨٢)، معجم المؤلفين (٢/ ٣٢).

(٦) ديوان ابن مشرف (٥٥).



آل البيت، ومكانتهم عند أهل السّنة والجماعة

الاشتقاق اللُّغويُّ لكلمة (الآل)، ومعناها:

اختلف علماء العربيّة في اشتقاق (الآل) على مذهبين:

المذهب الأوّل: أنّ أصلها (أهْل) على وزن (فَعْل) بفتحٍ فسُكون، قُلِبت الهاءُ همزةً فصارت (أأْل)، ولَمّا توالت فيها همزتان ـ ساكنة بعد مفتوحة ـ أُبدِلت الثّانيةُ أَلِفاً، فقيل (آل)، وهذا مذهب أكثر اللُّغويين[(١)].

وقد ضُعِّفَ هذا القولُ بما بين الكَلِمتَين مِن فروق في الاستعمال اللُّغوي، ولو كانت (أَهْل) أصلاً لـ(آل) لاتَّفقتا مطلقاً[(٢)].

المذهب الثاني: أنّ أصلَها (أَوَل) بوزن (فَعَل)، ولما تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها قُلِبت ألفاً[(٣)]، فهو: «مشتقٌّ مِن (آلَ يَؤُوْل) إذا رجع، فآل الرّجل: هم الذين يرجعون إليه، ويضافون إليه، ويَؤُولُهم؛ أيْ: يَسُوسُهم فيكونُ مآلُهم إليه، ومنه (الإيالة): وهي السِّياسة، فـ(آل الرَّجُل) هم الذين يَسُوسُهم ويؤولهم، ونفسُهُ أحقُّ بذلك مِن غيرِهِ فهو أحقُّ بالدُّخول في آله»[(٤)].

وقد أشار في حرز الأماني إلى هذا الخلاف بقوله:

---

(١) **انظر**: لسان العرب (١١/ ٣٠)، جلاء الأفهام (٢٠٣)، القاموس المحيط (١٢٤٥)، القول البديع (١٩١).

(٢) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٢/٤٦٣)، جلاء الأفهام (٢٠٣)، عمدة الحفَّاظ (١/ ١٤٠).

(٣) **انظر**: البيان والتعريف (١/ ٣١).

(٤) جلاء الأفهام (٢٠٤).

فإبداله مِن همزةٍ هاءٌ اصلُها وقد قال بعضُ النّاس: مِن واوٍ ابدِلا[١]

وأمّا المراد بـ(الآل) لُغَةً فهم أهلُ الرَّجُل، وكذلك أتباعُهُ وأولياؤُهُ[٢]، وكأنّ الأصل فيه ـ بحسب الوضع اللُّغويِّ ـ أهلُ بيت الرَّجل وقرابتُهُ، ثم تُوسِّعَ في مفهومه ليشمل الأتباعَ أيضاً، بجامع الشَّبه بينهم وبين الأهل في أنّ مآلهم إليه، ومآلَه إليهم[٣].

ومادّة (أَوَلَ) بكافّة تصريفاتِها موضوعةٌ لأصل واحد، لُحِظَ فيه معنى مُفْرَدٌ هو الجمعُ والضَّمّ[٤].

ثمّ إنّ لفظ (الآل) لا يُسْتَعْمَلُ إلا فيما فيه شَرَفٌ غالباً، فيقال لحَمَلَةِ القرآن: (آل الله)، ومثله (آل محمد)، ولا يُقال: (آل الحجَّام)، و(آل الخيَّاط) ونحوهما[٥].

المراد بـ(الآل) اصطلاحاً:

اختلف العلماء في المراد بـ(الآل) على أقوال، ومردُّ اختلافِهم هو سَعَةُ مفهوم هذا اللَّفظ في اللُّغة، إذ يَشْمَلُ أهلَ بيتِ الرَّجل، وأقرباءَهُ، وأتباعَه، وأولياءَهُ.

وقد جاء استخدام لفظ (الآل) في النُّصوص على أكثرَ مِن وجه، ومن ثَمَّ فإنّ كثيراً من أهل العلم متى ما صحَّ عنده حَمْلُ نصٍّ على أَحَدِ هذه المعاني طَرَدَهُ في بقيّة النُّصوص.

وعلى كلٍّ فقد اختُلِفَ في المسألة على أقوال:

---

(١) حرز الأماني (٢٩).

(٢) **انظر**: مقاييس اللغة (٩٥)، الفائق (١/ ٦٧)، لسان العرب (١١/ ٣١)، القاموس المحيط (١٢٤٥).

(٣) **انظر**: خصائص آل البيت (٣٥).

(٤) **انظر**: القول البديع (٤٨). **وانظر** للاستزادة: مقاييس اللّغة (١/ ١٥٨).

(٥) **انظر**: لسان العرب (١١/ ٣٠)، جلاء الأفهام (٢٠٥)، القاموس المحيط (١٢٤٥)، القول البديع (١٩١).

القول الأوّل: أنهم أهل الكِساء وأولادُهم، والمراد بـ(أهل الكساء): عليٌّ وفاطمةُ والحسنان[١]، وإلى هذا ذهب جمهورُ أهل البيت من الزَّيديّة[٢].

وقد تمسَّك هؤلاء بحديث عائشة ـ وما في معناه ـ أنّها قالت: «خَرَجَ النّبيُّ ﷺ غَدَاةً، وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ[٣]، مِنْ شَعْرٍ أَسْوَدَ، فَجَاءَ الْحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ جَاءَ الْحُسَيْنُ فَدَخَلَ مَعَهُ، ثُمَّ جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَدْخَلَهَا، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[٤] [الأحزاب: ٣٣].

وقد جاء في بعض الرِّوايات: «**اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي**»[٥] مشيراً

---

(١) **انظر**: المجموع شرح المهذب (٣/ ٤٣١).

(٢) نيل الأوطار (٢/ ٣٢٧).

والزَّيديَّة: أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، كان يتولى الشَّيخين ولكنه يُقَدِّم عليّاً عليهما، ويرى الخروج على الأئمّة، وقد انقسموا إلى فِرَق مع إجماعهم على أنّ عليّاً هو المصيب في حروبه وأنّ الإمامة في ولده مَن خرج منهم يدعو إلى الكتاب والسّنة وجب سلُّ السيف معه، وأنّ أصحاب الكبائر كلهم خالدون في النار أبداً. **انظر**: مقالات الإسلاميين (٦٥)، الفِصَل (٤/ ٧٦)، الفَرْقُ بين الفِرَق (١٦)، الملل والنِّحَل (١/ ١٥٤).

(٣) المِرْط: كساءٌ من صوف أو خزٍّ يؤتزر به، وتتلفَّع المرأةُ به، والجمع مُرُوط. المصباح المنير (٢/ ٥٦٩).

المرحَّل: ضَرْبٌ موشّى من برود اليمن، وسُمِّي (مُرَحَّلاً) لأنّ عليه تصاويرَ الرِّحال. **انظر**: الفائق (٣/ ٣٦٠)، لسان العرب (١١/ ٢٧٨).

(٤) خرجه مسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: فضائل أهل بيت النّبيّ ﷺ برقم (٢٤٢٤).

(٥) خرّجه الإمام أحمد في المسند من حديث واثلة بن الأسقع ؓ برقم (١٧٠٢٩)، ورواه أيضاً من حديث أمّ سلمة برقم (٢٦٥٥١)، والترمذي من حديث عمر بن أبي سلمة في كتاب: المناقب، باب: مناقب أهل بيت النبي ﷺ برقم (٣٧٨٧).

والحديث صحّحه شعيب الأرنؤوط في تخريجه للمسند، والألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي.

إليهم، وفي بعضها امتناعُه ﷺ من إدخال أمّ سلمة رضي الله عنها تحت الكساء حين طَلَبَت منه ذلك[١].

وهذا القول ضعيف من وجوه:

١ ـ أنّ ما قبل هذه الآية وما بعدها إنّما هو واردٌ في أزواج النّبيّ ﷺ ومتعلِّقٌ بهنّ، فكيف يستقيم أن يقال: إنّهنّ غيرُ داخلات فيها، وإلا كان الخطابُ أجنبيّاً عن السِّياق العامّ، وهذا بطبيعة الحال مِمّا يُنَزَّهُ عنه القُرآن[٢].

وقد كان ابن عباس يقول: «نَزَلَت في نساء النبيِّ ﷺ خاصّةً»[٣].

وكان عكرمةُ[٤] يقول: «مَن شاءَ باهَلْتُهُ أنها نَزَلَت في أزواج النبيِّ ﷺ»[٥].

ومِن المعلوم أنّ: «جمهورَ علماءِ الأصول على أنَّ صورةَ سببِ النُّزول [الذي هو تخيير زوجات النبيّ ﷺ] قطعيّةُ الدُّخول، فلا يَصِحُّ إخراجُها بمخصِّص»[٦].

---

(١) **انظر**: مسند أحمد بن حنبل (٦/ ٣٢٣)، فضائل الصحابة لابن حنبل (٢/ ٦٠٢)، مسند أبي يعلى (١٢/ ٤٥٦)، المعجم الكبير (٣/ ٥٣).

(٢) **انظر**: أحكام القرآن للجصاص (٥/ ٢٣٠)، تفسير البيضاوي (٤/ ٣٧٤)، الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ١٨٣).

(٣) تفسير السَّمعاني (٤/ ٢٨٠)، تفسير ابن كثير (٣/ ٤٨٤)، الدُّر المنثور (٦/ ٦٠٣)، روح المعاني (٢٢/ ١٣).

(٤) عكرمة بن عبد الله الهاشميُّ مولاهم: أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس، أحد كبار علماء التّابعين وثقاتهم، أَخَذَ التَّفسير عن مولاه فكان مِن أعلم الناس به وكان يفتي في حياته بأمره، ظلّ يتنقَّل بين البلدان فكثر الآخذون عنه، اتُّهِمَ برأي (الصُّفريَّة) من الخوارج، توفِّيَ بالمدينة سنة ١٠٥هـ. وحديثه مخرَّج في الكتب السِّتة. **انظر**: تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٦٤)، تاريخ الإسلام (٧/ ١٧٤)، سير أعلام النبلاء (٥/ ١٢)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٤).

(٥) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٨٤)، الدر المنثور (٦/ ٦٠٣)، فتح القدير (٤/ ٢٧٩)، روح المعاني (٢٢/ ١٣).

(٦) أضواء البيان (٦/ ٢٣٧). **وانظر أيضاً**: تفسير ابن كثير (٣/ ٤٨٤).

٢ ـ أنّ الحديثَ إن كان دالّاً على الحصر فغايةُ ما فيه إخراجُ غيرِهم بمفهومه، وقد دلَّت أحاديث أخرى بمنطوقها على أنّهنّ مِن جُملة أهل البيت، والمنطوقُ مُقَدَّمٌ على المفهوم، كما تقرَّر في علم الأصول(١).

٣ ـ أنه: «إذا كانت هذه الصِّيغةُ تقتضي الحصرَ فما الدَّليلُ على دخول أولادِ المجلَّلِينَ بالكساء في الآل، مع أنّ مفهومَ الحصر يُخْرِجُهم؟»(٢)

٤ ـ «أنّ امتناعَه ﷺ مِن إدخال أمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها في الكساء إمَّا لأنّه معلومٌ دخولُها في الآيةِ صراحةً مِن خلال السِّياق، أو لأنَّ عليّاً رضي الله عنه ليس مِن محارمِها»(٣).

القول الثاني: أنهم أهل السُّكنى، وهم زوجات النّبيّ ﷺ وذُرِّيَّته(٤).

واستدلّ مَن ذهب إلى ذلك بما يلي:

١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

ووجه الدّلالة أنّ سياق الآية قاضٍ بإرادة (أزواج النبيّ ﷺ) فقط، فقد قال الله تعالى قبلها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٨]، ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]،

---

(١) **انظر**: المحصول (٥/٥٧٩)، نيل الأوطار (٢/٣٢٧).

(٢) نيل الأوطار (٢/٣٢٧).

(٣) عقيدة أهل السّنة والجماعة في الصّحابة وأهل البيت (٢/١٥٩).

(٤) **انظر**: الجامع لأحكام القرآن (١٤/١٨٢)، جلاء الأفهام (٢١٦)، نيل الأوطار (٢/٣٢٧)، عون المعبود (٣/١٨٦).

وقال تعالى بعدها: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٤].

فهذه الآياتُ كلُّها منسوقٌ بعضُها على بعض، فكيف صار في الوسط كلامٌ منفصل موجَّهٌ لغيرهنّ؟!

وقد جاء الخطابُ بصيغة التّذكير: «رعايةً للفظ (الأهل)، والعربُ كثيراً ما يستعملون صِيَغَ المذكَّرِ في مثل ذلك رعايةً للَّفظ»[1] كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [القصص: ٢٩].

والجواب عن هذا الدّليل أن يقال: إنّ قرينة سياق الآيات الكريمة على دخول أزواج النّبيّ ﷺ في لفظ (أهل البيت) في غاية الوضوح، غير أنّ دلالتهنّ على إقصاء سواهُنّ مِن أن يتناولَهم اللَّفظُ إنما هو بطريق المفهوم في حين أنّ نصوصاً أخرى دلّت بمنطوقها على دخولِ آخرين فيه.

وأمّا سبب مجيء الخطاب بصيغة التّذكير فلأجل أن يشمل رجال أهل البيت أيضاً[2]، ولأنه: «إذا اجتمع المذكّرُ والمؤنّثُ غُلِّبَ المذكَّرُ»[3].

٢ ـ قوله ﷺ: **«اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتاً»**[4].

---

(١) روح المعاني (٢٢/ ١٣).

(٢) **انظر**: زاد المسير (٦/ ٣٧٦)، التفسير الكبير للرّازي (٢٥/ ١٨١)، الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ١٨٣)، فتح القدير (٤/ ٢٧٩).

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/ ١٨٣)، تفسير الثعالبي (٨/ ٣٥).

(٤) خرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: الرِّقاق، باب: كيف كان عيش النّبيّ ﷺ وأصحابه وتخلِّيهم مِن الدُّنيا برقم (٦٠٩٥)، ومسلم ـ واللفظ له ـ في كتاب: الزّكاة، باب: في الكفاف والقناعة. برقم (١٠٥٥).

قالوا: «ومعلومٌ أنّ هذه الدّعوةَ المستجابةَ لم تَنَلْ كلَّ بني هاشم، ولا بني عبد المطّلب، لأنّه كان فيهم الأغنياءُ، وأصحابُ الجِدَة، وإلى الآن.

وأمّا أزواجُهُ فكان رِزْقُهُنَّ قوتاً، وما يحصل لهنَّ مِن بعده من أموالٍ يَتَصَدَّقْنَ به، ويجعلن رِزْقَهُنَّ قوتاً»(١).

والجواب عنه: هو الجواب السّابق بعينه من جهة المنطوق والمفهوم.

٣ ـ ما ورد عن عائشة ﵂ أنها قالت: «مَا شَبعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مُنْذُ قَدِمَ الْمَدِيْنَةَ مِنْ طَعَامِ الْبُرِّ ثَلاثَ لَيَالٍ تِبَاعاً حَتَّى قُبِضَ»(٢).

قالوا: «ومعلومٌ أنّ العبّاس وأولادَه وبني عبد المطّلب لم يَدْخُلُوا في لَفْظِ عائشةَ ولا مُرَادِها»(٣).

والجواب عنه: هو الجواب السّابق بعينه من جهة المنطوق والمفهوم.

٤ ـ أنّ الحديث قد ورد في أكثر الطُّرُق بلفظ: **«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»**(٤)، وجاء في حديث أبي حُمَيد السَّاعديِّ ﵁ في الموضع نفسه: **«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ»**(٥) فدلَّ على

(١) جلاء الأفهام (٢١٦).

(٢) خرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الرّقاق، باب: كيف كان عيش النّبيّ ﷺ وأصحابه وتخلّيهم عن الدّنيا برقم (٦٠٨٩)، ومسلم في كتاب الزُّهد والرّقائق، باب: الدُّنيا سجن للمؤمن وجنّة للكافر برقم (٢٩٧٠).

(٣) جلاء الأفهام (٢١٧).

(٤) خرجه البخاري في صحيحه من حديث كعب بن عُجْرة ﵁، كتاب: التّفسير، باب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] برقم (٤٥١٩)، ومسلم في كتاب: الصّلاة، باب: الصّلاة على النّبيّ ﷺ بعد التّشهّد برقم (٤٠٦).

(٥) خرجه البخاري في صحيحه كتاب: الدّعوات، باب: هل يصلى على غير النّبيّ ﷺ برقم (٥٩٩٩)، ومسلم في كتاب: الصّلاة، باب: الصّلاة على النّبيّ بعد التّشهّد برقم (٤٠٧).

أنّ المرادَ بـ(الآل) الأزواجُ والذُّرّيّة فقط[(١)].

وقد أُجيب عن هذا الاستدلال بأنّه قد ورد أيضاً الجمعُ بين الثّلاثة (النّبيّ) و(الأزواج والذّريّة) و(الآل) في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه أنّ النبيّ ﷺ قال: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الأَوْفَى إِذَا صَلَّى عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَأَزْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيْمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ**»[(٢)].

فقد ذَكَرَ (أهل بيته) بعد الأزواج والذُّرِّيَّة فدلّ على عدم حصره بهم، ويُحْمَلُ اختلافُ الأحاديث في ذِكْر بعضهم أحياناً وإغفالهم أحياناً أخرى على أنّ بعض الرُّواة ربّما حَفِظَ ما لم يَحْفَظ غيرُه[(٣)].

ولعلّ الأقوى أن يقال: إنّ الأمر بالصّلاة على النّبيّ ﷺ جاء على أكثر من صفة.

فتارةً يجيء الأمرُ بالصّلاة على النّبيّ ﷺ دون أن يُذكَر أحدٌ معه، كما في حديث أبي سعيد الخُدريّ رضي الله عنه قال: قُلْنَا يَا رَسُوْلَ اللهِ، هَذَا التَّسْلِيْمُ، فَكَيْفَ نُصَلِّيْ عَلَيْكَ؟

قَالَ: «**قُوْلُوْا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ**»[(٤)].

وتارةً يجيء الأمرُ بالصّلاة على النّبيّ ﷺ وأزواجِهُ كذلك، كما في حديث أبي حُمَيد رضي الله عنه.

---

(١) **انظر**: القول البديع (١٩٢).

(٢) خرجه أبو داود في سننه، كتاب: الصّلاة، باب: الصّلاة على النّبيّ ﷺ بعد التّشهّد. برقم (٩٨٢)، وقد ضعّفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود.

(٣) **انظر**: القول البديع (١٩٢).

(٤) خرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التفسير، باب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] برقم (٤٥٢٠).

وتارةً يجيء الأمرُ بالصَّلاة عليه وعلى آله أيضاً وهم بَقِيَّة أقربائه، كما في حديث كَعْب بنِ عُجْرة رضي الله عنه وغيره.

وفي هذا التّنوُّع مراعاةٌ لفضلِ كلٍّ، من جهة أنه لمّا كان مردُّ الفضل كلِّه في هداية الخلق للرّسول ﷺ ـ بعد فضل الله تعالى ـ كانت الصَّلاةُ عليه دائمة في كلّ حال.

وأمّا أزواجُهُ وأقرباؤه الكرام فلهم مِن الفضل ما لا يخفى، غير أنّ هذا الفضل في حقيقته تابع لفضلِه، ولهذا جاء الأمر بالصّلاة على هؤلاء حيناً، وعلى هؤلاء حيناً آخر.

القول الثّالث: أنهم الّذين حَرُمَت عليهم الصَّدَقَةُ مِن قرابةِ رسول الله ﷺ ـ على اختلافٍ في تحديدهم ـ، وهذا قول مالك، ومنصوصُ الشّافعي، وروايةٌ عن الإمام أحمدَ، وهو مذهب الأكثرين[١].

وقد استدلّ هؤلاء بما يلي:

١ ـ ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: كَانَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يُؤْتَى بِالنَّخْلِ عِنْدَ صِرَامِهِ، فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ، وَهَذَا بِتَمْرِهِ، حَتَّى يَصِيْرَ عِنْدَهُ كَوْمٌ مِنْ تَمْرٍ، فَجَعَلَ الْحَسَنُ والْحُسَيْنُ يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً فَجَعَلَهَا فِيْ فِيْهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيْهِ وَقَالَ: «**أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ**»[٢].

٢ ـ ما ورد عن عبدِ المطَّلِبِ بنِ ربيعةَ أنّه والفضلُ بنُ العبّاس رضي الله عنهما

---

(١) **انظر**: المجموع شرح المهذب (٣/ ٤٣٠)، جلاء الأفهام (٢١٠)، القول البديع (١٩٢)، نيل الأوطار (٢/ ٣٢٧).

(٢) خرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: أخذ صدقة التّمر عند صرام النّخل، وهل يُترك الصبيُّ فيمسَّ تمر الصَّدقة برقم (١٤١٤)، ومسلم بنحوه في كتاب: الزّكاة، باب: تحريم الزّكاة على رسول الله ﷺ، وعلى آله وهم بنو هاشم وبنو عبد المطَّلب دون غيرهم برقم (١٠٦٩).

طَلَبَا مِنْ رَسُوْلِ اللهِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُمَا عَلَى الصَّدَقَةِ، فَيُؤَدِّيَا إِلَيْهِ كَمَا يُؤَدِّيْ النَّاسُ، وَيُصِيْبَا كَمَا يُصِيْبُوْنَ، فَقَالَ ﷺ: **«إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لآلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ!»**(١).

قالوا: وقد نَصَّ هـذان الحديثان على حُرمة الصَّدقة على (الآل)، وهما وإن لم يبيِّنا المقصودَ بهم إلا أنّ البيان جاء في حديث آخر، فعن زيد بن أرقم ﷺ أنه قال: قَامَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يَوْماً فِيْنَا خَطِيْباً، بِمَاءٍ يُدْعَى (خُمّاً) بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِيْنَةَ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَذَكَّرَ وَوَعَظَ، ثُمَّ قَالَ: **«أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ، أَوَّلُهُمَا: كِتَابُ اللهِ، فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ، فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي! أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي! أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي!»**.

فَقَالَ لَهُ حُصَيْنٌ(٢): «وَمَنْ أَهْلُ بَيتِهِ يَا زَيْدُ؟ أَلَيْسَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؟

قَالَ: إِنَّ نِسَاءَهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَكِن أهل بيته مَن حُرِمَ الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ.

قَالَ: ومَن هم؟

قَالَ: هُمْ آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ عَقِيْلٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَبَّاسٍ.

قَالَ: أَكُلُّ هَؤُلَاءِ حُرِمَ الصَّدَقَةَ؟

---

(١) خرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: ترك استعمال آل النّبيّ على الصّدقة برقم (١٠٧٢).

(٢) حُصَين بن سبرة الكوفي، سمع من عمر ﷺ، وروى عنه إبراهيم التيمي، وثَّقَهُ يحي بن معين. **انظر**: التاريخ الكبير (٣/ ٥)، الجرح والتعديل (٣/ ١٩٢)، الثقات (٤/ ١٥٧).

قَالَ: نَعَمْ»[١]..

قالوا: والصَّحابيُّ أعلم بِمُراد النّبيّ ﷺ مِن غيره، فيكون تفسيرُه قرينةً على التّعيين[٢].

والجواب عن هذا الاستدلال مِن وجهين:

* أنّ الحديث في الحقيقة نَصٌّ في دخول الزَّوجات في مفهوم (الآل) لأنّ زيداً لم ينفِ ذلك حين سُئل عنه بل قال: «إِنَّ نِسَاءَهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ».

فإن قيل: إن كان الأمر كذلك فلِمَ لم يذكرهنّ في معرض بيانه لمَن حُرِمَوا الصَّدَقَة؟

فالجواب أنه لم يذكرهنّ لأحد أمرين:

إمّا لأنّ دخولَ زوجات الرَّجُل في مفهوم (أهل بيته) معلومٌ لكلِّ الناس، فلم يَحْتَجْ لذكرِهنّ بخلاف هؤلاء.

وإمّا أنه خَصَّ الدَّائمين مِن أهل البيت بالذِّكر والتَّعيين؛ لأنّ سَبَبَ دخولِهم في مفهوم (الآل) لا يَتَغيَّر وهو القَرابة النَسَبِيَّة، بخلاف الزَّوجيّة فإنها سَبَبٌ عارضٌ يمكن أن يزول بالطَّلاق وغيرِهِ.

* أنَّ عَدَمَ دخولِهنّ في مدلول لفظ (الآل) إنما هو بدلالة المفهوم، بينما صرَّحت أدلّةٌ أخرى بدخولهنّ، والمنطوق مقدَّم على المفهوم.

القول الرّابع: أنهم أُمَّةُ الإجابة، والمراد بـ(أُمَّة الإجابة): أتباعُ النّبيّ ﷺ إلى يوم القيامة[٣]، وقد نُسِبَ هذا القولُ لمالك[٤]، ونَصَرَهُ

---

(١) خرجه مسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ، برقم (٢٤٠٨).

(٢) **انظر**: نيل الأوطار (٢/ ٣٢٧).

(٣) **انظر**: المجموع شرح المهذب (٣/ ٤٣١).

(٤) **انظر**: شرح الزرقاني على موطّأ الإمام مالك (١/ ٤٧٦).

بعضُ الأحناف والشّافعيّة، وهو المقدَّم عند الحنابلة(١).

واستدلّ هؤلاء بما يلي:

١ ـ أنّ اشتقاقَ لفظ (الآل) دالٌّ على هذا المعنى: «فإنّه مِن (آلَ يَؤُوْلُ): إذا رجع، ومَرْجِعُ الأتباع إلى متبوعهم لأنّه إمامُهم وموئِلُهم»(٢)

ومنه قوله تعالى: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] والمراد: جنودُهُ وأتباعُهُ(٣).

ومنه أيضاً قول الشّاعر:

وانصُرْ على آلِ الصَّليـ ـبِ وعابِدِيْهِ اليومَ آلَكْ(٤)

والمقصود بـ(آل الصَّليب): أتباعُه.

والجواب عن هذا الاستدلال أن يُقال: إنّ محلَّ النَّزاع ليس في كون (الأتباع) أحدَ مَعاني (الآل) لُغَةً، ولا في صِحَّةِ حمْلِ بعض النُّصوص على هذا المعنى بحسب دلالة السِّياق والقرينة، ولكن النّزاع في طَرْدِ الحمل على هذا المعنى ذاته في جميع النُّصوص، فهذا ما ليس يُسلَّم.

وممّا يدلُّ على ذلك ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها أنّ رسول الله ﷺ أَخَذَ كَبْشَاً فَأَضْجَعَهُ ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «**بِاسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ**

---

(١) **انظر:** المغني لابن قدامة (١/ ٣١٩)، المجموع شرح المهذب (٣/ ٤٣١)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٢/ ٤٦٢)، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (١/ ٨).

(٢) جلاء الأفهام (٢٢٠).

(٣) **انظر:** تفسير الطبري (٢٤/ ٧١)، دقائق التفسير (٢/ ٢٥٥)، تفسير البحر المحيط (١/ ٣٥٠)، جلاء الأفهام (٢٢٠).

(٤) قائله: عبدُ المطَّلب جدُّ النبيِّ ﷺ. **انظر:** الروض الانف (١/ ١٢٢)، معالم التنزيل (٤/ ٥٢٦)، الجامع لأحكام القرآن (١/ ٣٨٣)، جلاء الأفهام (٢٠٦)، همع الهوامع (٢/ ٥١٦).

وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ضَحَّى بِهِ»(١).

وعطفُ (الأُمَّة) على (الآل) دالٌّ على اختلافهما ـ وإن كان الثّاني جزءاً مِن الأوّل ـ؛ لأنّ مقتضى العَطْف في أصل وضعِه هو المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ما لم يأتِ دليلٌ على خِلافِه(٢)، «وتفسيرُ (الآل) بكلام النّبيّ ﷺ أولى من تفسيره بكلام غيره»(٣).

٢ ـ ما ورد عن واثلةَ بنِ الأسقع رضي الله عنه أنّ النّبيّ ﷺ دَعا حَسَناً وحُسَيْناً، فَأَجْلَسَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى فَخِذِهِ، وَأَدْنَى فَاطِمَةَ رضي الله عنها مِنْ حِجْرِهِ وَزَوْجَهَا، ثُمَّ لَفَّ عَلَيْهِمْ ثَوْبَهُ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِيْ».

قَالَ وَاثِلَةُ: فَقُلْتُ يَا رَسُوْلَ اللهِ! وَأَنَا مِنْ أَهْلِكَ؟

فَقَالَ: «وَأَنْتَ مِنْ أَهْلِيْ»(٤).

ووجه الدَّلالة مِن الحديث أنّ النبيّ ﷺ جَعَلَ واثلةَ بنَ الأسقع مِن (أهله) مع أنه ليس مِن أقربائه بلا نزاع، إذ هو مِن بني ليث بن بكر بن عبد مناة، فَعُلِمَ أنّ المقصود أنّه مِن أتباعه(٥).

والجواب عن ذلك أن يقال: إنّ الشّارع ربّما تَوَسَّعَ في مفهوم (أهل البيت) متجاوزاً بذلك حدود القَرَابَةِ النَّسَبِيّة ومُدْخِلاً فيه بعضَ الأجانب مِن جهة الدَّم، تشبيهاً لهم بـ(أهل البيت) في العلم أو الصَّلاح، لا لدخولهم حقيقةً في مفهومه(٦).

---

(١) خرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الأضاحي، باب: استحباب استسمان الضّحيّة، وذبحها مباشرة بلا توكيل، والتّسمية والتّكبير برقم (١٩٦٧).

(٢) **انظر**: البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٥٧)، فتح الباري (٨/ ٣٣٢)، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني (١/ ٢٠٨).

(٣) **انظر**: جلاء الأفهام (٢١٥).

(٤) خرجه الطبراني في المعجم الكبير من حديث واثلة رضي الله عنه برقم (٢٦٧٠)، والبيهقي في السنن الكبرى برقم (٢٦٩٠) وصحّحه، وجوّد إسنادَه ابنُ القيم في جلاء الأفهام (٢٢١).

(٥) **انظر**: جلاء الأفهام (٢٢١).

(٦) **انظر**: المصدر السّابق (٢٢٣).

ويدلُّ على ذلك أنّ الصَّدَقَةَ ـ مثلاً ـ لا تحرُمُ على واثلةَ بنِ الأسقع بالاتّفاق.

القول الخامس: أنهم (الأتقياء مِن أُمَّة النّبيّ ﷺ)[١]، وقد حَمَل بعض العلماء الإطلاقَ في القول الرّابع على هذا[٢].

وعلى كلٍّ فقد استدِلَّ على هذا القول بما يلي:

١ ـ ما ورد عن أنس ﷺ أنه قال: «سُئِلَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: مَنْ (آلُ مُحَمَّدٍ)؟

فَقَالَ: كُلُّ تَقِيٍّ، وَتَلا ﷺ: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾[٣] [الأنفال: ٣٤].

والجواب عن هذا أن يقال: إنّ الحديث مما لا تقوم به حجّة[٤].

٢ ـ أنّ الله تعالى أَمَرَ نوحاً عليه السلام بـ(حَمْلِ أهله) في قوله: ﴿ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾ [هود: ٤٠]، فلَمّا غَرِق ابنُهُ قال: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥]، فنفى الله أن يكون كذلك ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦].

ووجهُ الدَّلالة أنّ الله تعالى نَفَى أن يكون ابنُ نوحٍ داخِلاً في جُملةِ أهلِهِ مع كونه مِن صُلْبه وذلك بسبب شِرْكِهِ، فدلَّ على أنّ (آل الرَّسول) في الحقيقة هم أتباعه[٥].

والجواب عن ذلك أن يقال: إنّ الله تعالى لم يَنْفِ عن ابنِ نوح أن

---

(١) **انظر:** جلاء الأفهام (٢٢٢)، القول البديع (١٩٤).

(٢) **انظر:** القول البديع (١٩٤).

(٣) خرجه الطبراني في المعجم الكبير من حديث أنس ﷺ برقم (٣١٨).

(٤) حكم عليه ابن تيميّة في مجموع فتاواه (٢٢/٤٦٢) بأنه «موضوع لا أصل له»، وضعّفه الهيثميّ في مجمع الزوائد (١٠/٢٦٩)، ووهّاه جدّاً ابنُ حجر في فتح الباري (١١/١٦١)، والسَّخاويُّ في القول البديع (١٩٤).

(٥) **انظر:** جلاء الأفهام (٢٢١).

يكون داخلاً في مفهوم (الأهل) بالكُلِّيّة، بل بمعنى خاصٍّ دلَّ عليه الاستثناءُ في قوله: ﴿وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ﴾ [هود: ٤٠]، حيث أَمَرَهُ بأن يَحْمِلَ مِن أهله مَن لم يَسْبِقْ عليه القولُ مِن أهل المعاصي[١]، وعليه فإنّ المنفيَّ في الآية هو كونه مِن (الأهلِ) الذين أُمِرَ بحملهم وَوُعِدَ بنجاتِهم.

٣ ـ حديثُ واثلةَ بنِ الأسقعِ المتقدِّم.

ووجه الدّلالة منه أنّ تخصيص واثلةَ به لصلاحه وتُقاه أولى من التّعميم على سائر الأُمَّة ببرِّها وفاجرِها[٢].

وقد سَبَقَ الجوابُ عنه فلا حاجة لتكراره[٣].

والرّاجح ـ والله أعلم ـ أنَّ (الآل) هم الذين حَرُمَت عليهم الصَّدَقَة، ومِن جُملتِهم (أزواج) النّبيّ ﷺ على الصّحيح أيضاً، وقد ذكر بعض أهل العلم تعليلاً لطيفاً لدخول أزواجه في مفهوم (الآل) وهو أنّه لَمّا كان اتِّصالُهُنّ به اتِّصالاً تامّاً في الدّارين إذ هُنَّ نساؤُهُ فيهما، سواءٌ في حياتِهِ أو بعد مماتِهِ قامَ هذا الاتّصالُ الذي لا يَرْتَفِعُ مقامَ النَّسَب الذي لا يزول تشبيهاً له به[٤].

وبهذا الاختيارِ الذي هو مجموع القَولين الثّاني والثّالث يلتئم شَمْلُ نصوص المسألة كلِّها[٥]، وعليه فلا يُنكَرُ مجيءُ لفظِ (الآل) في بعض

---

(١) **انظر**: السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٥١)، المجموع شرح المهذَّب (٣/ ٤٣٠)، لسان العرب (١١/ ٣٨)، جلاء الأفهام (٢٢٣).

(٢) **انظر**: المجموع شرح المهذب (٣/ ٤٣٢)، جلاء الأفهام (٢٢٣).

(٣) **انظر** ص(٤٨) من هذا المبحث.

(٤) **انظر**: سنن البيهقي الكبرى (٢/ ١٥٠)، شُعَب الإيمان (٢/ ٢٢٥)، جلاء الأفهام (٢١٧).

(٥) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٢٠) و(٢٢/ ٤٦١)، منهاج السّنة النبوية (٧/ ٧٥)، تفسير القرآن العظيم (٣/ ٤٨٤).

النُّصوص والمقصود به بعضُهم فقط، وذلك مِن باب إطلاق الكُلِّ وإرادةِ الجزء.

مكانة (الآل) عند أهل السّنة والجماعة:

يرتبط (الآلُ) بالنبيّ ﷺ ارتباطاً وثيقاً مِن جهة اللُّحْمَة التي تَجمع بينهم فهو منهم وهُمْ منه، ومن ثَمَّ كان لهم مِن الحقوق ما لا يُشارِكُهم فيها غيرهم، إذ إنّ حقَّهم متعلِّقٌ بحقِّه بل هو جُزْءٌ لا يتجزَّأُ منه، وقد جاءت نصوصٌ كثيرة ـ عامّة وخاصّة ـ في تأكيد هذا المعنى، تارةً بالثّناء عليهم وبيانِ فضلهم، وتارةً بالوصيَّة بهم والحثِّ على القيام بواجبهم.

فعن زيد بن أرقم ﷺ أنّه قال: قَامَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يَوْمَاً فِيْنَا خَطِيْباً، بِمَاءٍ يُدْعَى (خُمّاً) بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِيْنَةِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعَظَ وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: «**أَمّا بَعْدُ أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ، أَوَّلُهُمَا: كِتَابُ اللهِ، فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ، فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي! أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي! أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي!**»[١].

فالواجب على كلِّ مسلم أن يَرْقُبَ عَهْدَ النبيِّ ﷺ في أهل بيته الطَّيِّبين، ليس في حياته فحسب بل حتى بعد مماته، كما قال أبو بكر ﷺ: «ارْقُبُوْا مُحَمَّداً ﷺ فِيْ أَهْلِ بَيْتِهِ»[٢].

غير أنّ هذه الولايةَ خاصّةٌ بـ(مؤمني الآل)، وأمّا سواهم وإن كانوا مِن ذوي النَّسب الشَّريف فليس لهم مِنها شيء مثلما لم يكن لأبي

---

(١) سبق تخريجه ص(٤٥).

(٢) خرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: مناقب قرابة رسول الله ﷺ، ومنقبة فاطمة عليها السّلام بنت النبيّ ﷺ برقم (٣٥٠٩).

لَهَب[١] حُرْمَةٌ مع أنّه عمُّ النّبيّ ﷺ، ويكفي في ذلك أنّ الله تعالى أنزل فيه قرآناً يُتلى إلى يوم القيامة، بل «ليس في القُرْآن ذمُّ مَن كَفَرَ به ﷺ باسمِه إلا هذا وامرأته»[٢]، ومن أين له بالحُرْمَة إذا كانت مستمدّةً في جوهرها مِن حُرْمَة النبيِّ ﷺ وهو كافرٌ به ومكذِّبٌ له؟!

وعلى ضوء الوصيّة النبويّة بـ(أهل البيت) كانت محبَّتُهم ـ عند أهل السُّنة والجماعة ـ فرضاً واجباً يُؤجَرُ عليه العبد[٣]، بل لا يَتِمُّ إيمانُ الرَّجُلِ ولا يَكْمُل إلا به كما قال النبيّ ﷺ لعمِّه العبّاس ـ وقد اشتكى إليه ما يراه بنو عبدِ المطَّلب مِن جَفَاء بعضِ القُرَشيِّينَ لهم ـ: **«وَاللهِ لَا يَدْخُلُ قَلْبَ امْرِئٍ إِيْمَانٌ حَتّى يُحِبَّكُمْ للهِ وَلِقَرَابَتِيْ»**[٤].

ووجوب محبّتهم من وجوه:

١ ـ إسلامهم.

٢ ـ قرابتهم للنّبيّ ﷺ.

٣ ـ حثُّ النبيِّ ﷺ على حُبِّهم وترغيبُه فيه[٥].

ولا ريب بأنّ الوصيّة النَّبويَّة تقتضي المبالغةَ في إكرامِهم بتقديمهم وتوقيرِهم والبرِّ بهم والإحسانِ إليهم وحُسْنِ مُداراتِهم واحتمالِهم والتَّجاوُزِ عنهم والدُّعاء لهم[٦].

---

(١) عبد العُزّى بن عبد المطَّلِب بن هاشم القرشي: أبو عتبة، عمّ النبي ﷺ، وقد كنّاه أبوه عبد المطّلب بـ(أبي لهب) مِن حُسنه وكان من أجمل الناس، حارب النبيّ وقاوم دعوته ونفَّر الناس عنه، وفيه أنزل الله تعالى سورة المسد، توفي بمكّة بعد غزوة بدر بسبعة أيّام ميتةً شنيعة بداء يُسمّى العدسة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٦٧/ ١٦١)، تهذيب الأسماء واللُّغات (٢/ ٥٤٣)، الأعلام (٤/ ١٢).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٦/ ٦٠٢).

(٣) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٤٨٧).

(٤) خرّجه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٧٧٧)، والبزار في مسنده برقم (٢١٧٥). والحديث ضعّفه شعيب الأنؤوط في تخريجه للمسند.

(٥) **انظر**: التنبيهات اللطيفة للسّعدي (٩٤).

(٦) **انظر**: كتاب الشَّريعة (٨٣٢)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ١٥٤).

وقد حَرِصَ الصَّحابة الكرام على امتثالها فكان أبو بكرٍ وعُمَرُ يعرِفان لعليٍّ فضلَه، و«ما زالا مُكْرِمَينِ له غاية الإكرام بكلِّ طريقٍ، مُقَدِّمَينِ له... في المرتبة والحُرْمَة والمحبَّةِ والموالاةِ والثَّناءِ والتَّعظيمِ»[١].

ولم يكن هذا الحبُّ والإكرام مقصوراً على عليٍّ فقط بل تجاوزه ليصل إلى كلّ (الآل)، فقد كان الصِّدِّيقُ يقول: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَرَابَةُ رَسُولِ الله ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي»[٢].

وكان الفاروقُ «يُقَدِّمُهم في العَطَاء على جميع الناس، ويُفَضِّلُهم في العطاء على جميع الناس»[٣]، و«أَلْحَقَ الحسنَ والحسينَ بفريضة أبيهما لقرابتِهما مِن رسول الله ﷺ، لكلٍّ واحدٍ خمسةُ الآف»[٤].

وقال للحسين: «هل أنبتَ على رؤوسِنا الشَّعْرَ إلا اللهُ ثم أنتم؟!»[٥].

وأمهرَ أمَّ كلثوم بنتَ عليٍّ[٦] «أربعين ألفاً إعظاماً وإكراماً»[٧].

وإذا كان هذا الشَّرَفُ ثابتاً لجميع (آل بيت النّبوّة) فهذا لا يعني

---

(١) منهاج السّنة النبوية (٦/ ١٧٨) باختصار.

(٢) خرجه البخاري في كتاب: فضائل الصّحابة، باب: مناقب قرابة رسول الله ﷺ، ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ برقم (٣٥٠٨).

(٣) منهاج السّنة النبوية (٦/ ٣٣). (٤) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٨٥).

(٥) معرفة الثقات (١/ ٣٠١)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٨٥). وقال الذّهبي: «إسناده صحيح».

(٦) أمُّ كلثوم بنت علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمية: أُمُّها فاطمةُ بنت النبي ﷺ، مولدُها في حدود سنة ست من الهجرة، رأت النبي ﷺ ولم ترو عنه شيئاً، تزوّجها عمر بن الخطاب وهي صغيرة فأولدها زيداً، وقد ماتت في أوائل أيام معاوية رضي الله عنه. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ٥٠٠)، رواة الآثار (٢١١).

(٧) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٥٧). **وانظر أيضاً**: الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٨٦)، تاريخ مدينة دمشق (٨/ ١١٦)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٥٠١).

تساويهم في الفضل، فإنّ أفضلَهم في الجملة مَن أدركوا النّبيَّ ﷺ، إذ يكون الواحد منهم قد جمع بذلك بين وصْفَينِ عظيمينِ هما (الصُّحبة والقرابة) ولكلٍّ منهما فضلُهُ الخاصّ، ولا نزاع بين أهل السُّنة في أنّ عليَّ بنَ أبي طالب هو أفضلُ (الآل) بعد رسول الله ﷺ[1].

ثمّ إنّ دائرة الولاية الثّابتة لـ(الآل) تتَّسِعُ وتضيق بحسب طاعتهم لله ورسوله[2]، فكلّما كان اتّباع الواحد منهم أكملَ كانت ولايتُهُ أتمَّ، ثم تَنْقصُ شيئاً فشيئاً بِقَدْرِ انحرافه عن الجادَّة وركوبِه مَتْنَ المعاصي وتلبُّسِه بالبدع؛ إذ: «الأنسابُ لا عبرة بها، بل صاحبُ الشَّرَف يكون ذمُّهُ على تخلُّفِهِ عن الواجب أعظمَ»[3].

وقد بيَّنَ هذا المعنى الحسنُ بنُ الحسن[4] حينما قال لرجل ممن يغلو فيهم: «ويحكم! أَحِبُّوْنا لله، فإنْ أطعنا الله فأَحِبُّونا، وإنْ عَصِينا الله فأبغضونا!

قال: فقال له رجل: إنكم قرابة رسول الله وأهل بيته!

فقال: وَيْحَكَ! لو كان اللهُ مانِعاً بقرابةٍ مِن رسول الله أحداً بغير طاعةِ الله لنفع بذلك مَن هو أقربُ إليه منا أباً وأُمّاً»[5].

والقاعدة العامّة في هذا الباب أنه: «إذا اجتمعَ في الرَّجُلِ الواحدِ خيرٌ وشرٌّ وفجورٌ، وطاعةٌ ومعصيةٌ، وسنّةٌ وبدعة استحقَّ مِن الموالاة

---

(١) **انظر**: منهاج السّنة النبوية (٧/ ٢٤١، ٢٤٢).

(٢) **انظر**: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ١١٤).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٦/ ٦٠٢).

(٤) الحسن بن الحسن بن علي الهاشمي: أبو محمد العلوي الفاطمي. قال عنه الحافظ ابن حجر: «صدوق»، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر. **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ٣١٩)، التاريخ الكبير (٢/ ٢٨٩)، الجرح والتعديل (٣/ ٥)، تقريب التهذيب (١٥٩).

(٥) الطبقات الكبرى (٥/ ٣١٩).

والثّواب بِقَدْرِ ما فيه مِن الخير، واستحقَّ مِن المعاداة والعقاب بحسب ما فيه مِن الشَّرِّ»[١].

وإذا كان النَّسب الشّريف لا يمنع من إقامة الحدودِ الشّرعيّة على مستحقِّيها بإجماع المسلمين[٢] فكذلك ما لهم مِن ولاية، وأيُّ ولاية ـ مثلاً ـ: لعلويٍّ[٣] ما إن استولى على المدينة حتى شَرِب الخمرَ علانيةً في مسجد النبيِّ ﷺ، وفَسَقَ فيه بقَيْنَةٍ[٤] ليست له، وقَتَلَ أهلَ المدينة بالسّيف وبالتَّجويع، ولم يُصَلِّ طول مُدَّتِهِ فيها جمعةً ولا جماعة[٥]؟!

ولقد أحسن مَن قال:

لعمركَ ما الإنسان إلا ابنُ دينه ... فلا تترك التّقوى اتّكالاً على النّسبْ
فقد رفع الإسلامُ سلمانَ فارسٍ ... وقد هجنَ الشّركُ الشريفَ أبا لهبْ[٦]

ومما يجب أن يُعْلَمَ أنّ أهل السّنة والجماعة حين يقرِّرون فَضْلَ (الآل) ومزيَّتَهم لا يعنون بذلك تفضيلَهم المطلق على سائر الأُمَّة وفي كلِّ الأحوال، بل قد يفضُلُهم غيرُهم باعتبارات أخرى كما قال تبارك وتعال: **﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾** [الحجرات: ١٣]، وقال ﷺ: **«مَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»**[٧].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٨/ ٢٠٩).
(٢) **انظر**: منهاج السّنة النبوية (٤/ ٥٨٦).
(٣) العَلَوِي: تستخدم هذه النسبة لمن ينسب إلى مَن اسمُهُ (علي)، وقد عُرف بذلك أربعة أشخاص منهم عليُّ بن أبي طالب. **انظر**: الأنساب (٤/ ٢٢٩) والمراد ـ هنا ـ مَن كان مِن نسله رضي الله عنه.
(٤) القَيْنَة: لفظ يطلق على الأَمَة المغنيَّة لأن الغناء أكثر ما يكون في الإماء، وقيل: كل أَمَة مغنيَّةً كانت أو غير مغنيَّةٍ. **انظر**: الفائق (١/ ٦١)، لسان العرب (١٣/ ٣٥١)، القاموس المحيط (١٥٨٢).
(٥) **انظر**: جمهرة أنساب العرب (٣٩).
(٦) تاريخ دمشق (٢١/ ٤٢٦).
(٧) خرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: الذِّكر والدُّعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذِّكْر، برقم (٢٦٩٩).

وقد أشار الإمام ابنُ تيميّة إلى أنّ: «تَفْضِيلَ الجملة على الجملة لا يستلزِمُ أن يكونَ كلُّ فَرْدٍ أفضلَ مِن كلِّ فَرْدٍ»(١)، وأنه: «إنما يَفْضُلُ الإنسانُ بإيمانِهِ وتقواه لا بآبائه ولو كانوا مِن بني هاشم»(٢) لأنّ: «القَرَابةَ الدِّينيّةَ أعظمُ مِن القَرَابةِ الطِّينيَّة»(٣)، ونبَّه على أنّ أهلَ السّنة: «يُعَظِّمونَ بالتَّقوى لا بمجرَّد النَّسب»(٤).

وما أدقَّ نظر أبي بكر ابن عيّاش(٥) حين قال: «لو أتاني أبو بكرٍ وعُمَرُ وعليٌّ رضي الله عنهم في حاجةٍ لبدأتُ بحاجةِ عليٍّ قَبْلَ حاجةِ أبي بكر وعُمَرَ لقرابتِهِ مِن رسول الله، ولأنْ أخرَّ مِن السَّماء إلى الأرض أحبُّ إليَّ مِن أنْ أقدِّمَه عليهما»(٦).

ومذهب أهل السّنة تولِّي جميع (الآل) مِن أقاربَ وزوجات بلا غلوٍّ في أحد منهم، ولا تقصيرٍ في حقِّهِ، وقد اختاروا بذلك طريقَ العدل والإنصاف فوقفوا بين الغُلاة الذين يدَّعون لبعضهم علمَ الغَيب والعِصمةَ مِن الذُّنوب، وبين الجُفاة الذين يؤذون أهلَ البيت بقولٍ أو عملٍ، فهم وسَطٌ بين طرفي نقيض.

كما يعتقدون فيهم أنهم غيرُ معصومين مِن الوقوع في الآثام

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٩/ ٢٩). **وانظر**: منهاج السّنة النبوية (٧/ ٢٤٠).

(٢) الفتاوى الكبرى (٤/ ٣٥٣).

(٣) منهاج السّنة النبوية (٧/ ٧٨).

(٤) المصدر السّابق (٤/ ٣٧٦).

(٥) شُعْبة بن عيّاش بن سالم الأسدي مولاهم: أبو بكر الكوفي، مقرئ فقيه محدِّث، مولده سنة ٩٥هـ قرأ القرآن على عاصم وجوَّدَهُ، قال عنه ابن المبارك: «ما رأيتُ أحداً أسرعَ إلى السُّنة من أبي بكر بن عياش»، وقال أحمد: «ثقةٌ ربما غَلِطَ»، توفي سنة ١٩٣هـ، وقد خرّج حديثه البخاري، ومسلم في مقدّمته، والأربعة. **انظر**: تاريخ بغداد (١٤/ ٣٧١)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٧)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٩٥)، تهذيب الكمال (٣٣/ ١٢٩).

(٦) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٧٦)، تاريخ مدينة دمشق (٣٠/ ٣٩٥)، فتح المغيث (٣/ ١٢٨).

وارتكاب الخطايا، وليسوا في مأمَنٍ مِن العقوبة سواء في الدّنيا أو في الآخرة، وحين يقال: إنّ مِن حقوقِهم التّجاوزَ عن مسيئهم فالمراد في غير الحدود الشَّرعيّة.

ومِمّا يدلُّ على ذلك قولُ الله تعالى مخاطباً أُمَّهات المؤمنين: ﴿مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، وقولُه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، وقوله ﷺ: «**يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَلِينِيْ مَا شِئْتِ مِنْ مَالِيْ لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئاً**»[١]، وقوله: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا!**»[٢].

قال الشّوكاني[٣]: «أمّا القولُ برفع العقوبات عن عُصَاتِهم وأنّهم لا يُخاطَبون بما اقترفوه مِن المآثم ولا يُطالَبُون بما جَنَوْهُ مِن العظائم فهذه مقالةٌ باطلة ليس عليها أَثَارَةٌ[٤] مِن العلم، ولم يَصِحَّ في ذلك عن الله ولا عن رسولِه ﷺ حَرْفٌ واحدٌ»[٥].

---

(١) خرجه البخاري من حديث أبي هريرة ﷺ، كتاب: الوصايا، باب: هل يدخل النّساء والولد في الأقارب؟ برقم (٢٦٠٢)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] برقم (٢٠٦). واللّفظ للبخاريّ.

(٢) خرجه البخاريُّ في صحيحه مِن حديث عائشة ﷺ، كتاب: الحدود، باب: كراهية الشّفاعة في الحدِّ إذا رُفِعَ إلى السُّلطان برقم (٦٤٠٦)، ومسلم في كتاب: الحدود، باب: قطْعُ السَّارقِ الشّريفِ وغيرِه، والنهي عن الشّفاعة في الحدود برقم (١٦٨٨).

(٣) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوكاني: فقيه أصوليّ مجتهد، يُعَدُّ مِن كبار علماء اليمن ومصلحيهم، مولده بهجرة (شوكان) من بلاد خولان باليمن سنة ١١٧٣هـ، ونشأته بصنعاء، وقد تولّى قضاءها سنة ١٢٢٩هـ إلى وفاته سنة ١٢٥٠هـ، ومن آرائه تحريم التقليد، له ١١٤ مؤلَّفاً، منها: نيل الأوطار، فتح القدير، البدر الطالع. **انظر**: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٩٨)، معجم المؤلِّفين (١١/ ٥٣).

(٤) أَثَارَةٌ من علم: بقية منه. مختار الصِّحاح (٢).

(٥) إرشاد السائل إلى دليل المسائل (٨٠) مطبوعٌ ضمن الرسائل السلفية.





الباب الأوّل

مفهوم النَّصب، تاريخه، وموقف خلفاء بني أُميّة وبني العبَّاس منه

وفيه ثلاثة فصول:

الفصـــل الأوّل: مفهوم النَّصب بين أهل السُّنة والشِّيعة الاثني عشريّة.

الفصـل الثّانـي: تاريخ النَّصب.

الفصل الثّالث: موقف خلفاء بني أُمَيّة وبني العبّاس من النَّصب والنَّواصب.



الفصل الأوّل

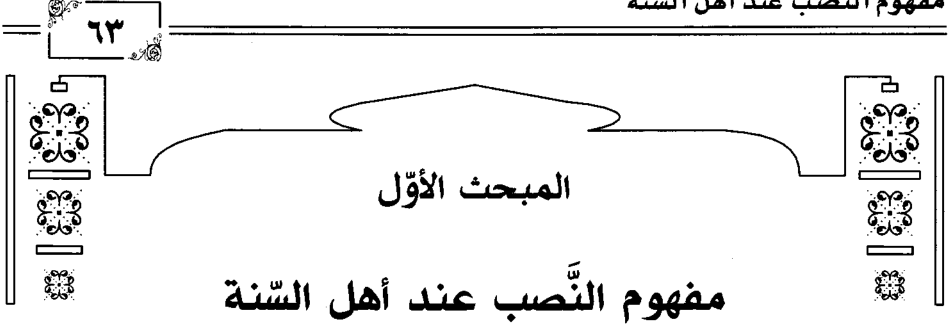
مفهوم النَّصب
بين أهل السُّنة والشِّيعة الاثني عشريّة

وتحته مبحثان:

المبحث الأوّل: مفهوم النَّصب عند أهل السُّنة.

المبحث الثّاني: مفهوم النَّصب عند الشِّيعة الاثني عشريّة.





المبحث الأوّل

مفهوم النَّصب عند أهل السّنة

مصطلح النَّصب مصطلحٌ حادث لا أصل له في كتاب الله ولا في سُنّة النبيِّ ﷺ ولا عن أحدٍ مِن الصَّحابة ﷺ، كما أنه لم يَرِدْ في كلام أيٍّ مِن المتقدِّمين الذين أرَّخوا للفتنة وتناولوا أحداثها ابتداءً بمقتل الخليفة عثمانَ ومروراً بالحروب التي نَشِبت بين أهل العراق وأهل الشّام.

وعلى الرَّغم مِن صعوبة تحديد زمن ظهوره بدقَّة باعتباره مصطلحاً ذا مفهومٍ معيَّن إلّا أنه يمكن الجزم بأنّ ولادَتَهُ كانت على أيدي الشِّيعة، وذلك للأسباب التّالية:

١ ـ أنّ أقدم النُّصوص التي استُخْدِم فيها مصطلح النَّصب هي لبعض الشِّيعة.

٢ ـ أنّ بعض المتقدِّمين مِن أئمّة السُّنة جعلوا جَرَيَانَهُ على لسان إنسانٍ ما عَلَامةً على رافضيَّته، مما يَعني في عُرْف هؤلاء ارتباطَه بفكر الشِّيعة واختصاصَهم باستعمالِه بدلالةِ الإطلاق وعدمِ التّفصيل كما سيأتي.

٣ ـ أنَّ اختلافَ النَّاس حولَ (إمامة عليٍّ) وتبايُنَ مواقفِهم تجاهَهُ مسألةٌ استولت على أكبر حيِّزٍ مِن اهتمام الشِّيعة وألقت بظلالها على الذِّهنيّة الشِّيعيّة قديماً وحديثاً، مما لا يبعُد معه ـ والحالةُ هذه ـ أن يكون اختراعُ هذا المصطلح تمَّ على أيديهم وفي هذه الظُّروف ليَسِمُوا به كلَّ مخالف وجدوا في آرائه مناكفةً لما يعتقدونه.

ولعلّ أقدم نَصٍّ ذُكِرَ فيه (النَّصب) ـ لا بحسب مصادر أهل السُّنة ـ **هو قول السِّيد الحِمْيَرِي**(١):

ومـا يَـجْـحَـدُ مـا قـد قـلـ ـتُ فـي الـسِّـبـطَـيـنِ إنـسـانُ
وإنْ أَنْـكـرَ ذو الـنَّـصـبِ فـعـنـديْ فـيـهِ بُـرْهَـانُ(٢)

وإذا كانت وفاةُ السَّيِّد الحميريِّ بين عامي (١٧٣) و(١٧٩) من الهجرة فالمترجِّح أنّ ولادةَ هذا المصطلح الجديد تمَّت في القَرْن الثّاني، ولكنه لم يشتهر بل ظلَّ استعمالُه محدوداً.

وإذا ما صحَّ كونُه شيعيَّ النَّشأة فإنّ مِن المعلوم أنه لابدَّ لأيِّ مصطلح تعارفَ عليه الناسُ أن يَمُرَّ بأكثرَ مِن مرحلة، وهذا ما سنحاول تتبُّعَهُ عند أهل السُّنة.

والذي يَظهر أنه لم يَدْخُل إلى دائرةِ أهل السُّنة إلا في القَرْن الثالث الهجريّ، ذلك أنّ أقدم النُّصوص التي جرى فيها استخدامُهُ على لسان أحد الأئمّة كان لابن المديني(٣) المتوفَّى سنة ٢٣٤هـ وقال فيه: «مَن قال: (فلانٌ مشبِّهٌ) علمنا أنه جهميٌّ، ومَن قال: (فلانٌ مجبّر) علمنا أنه

---

(١) إسماعيل بن محمد بن يزيد بن مفرغ الحميري: أبو هاشم، الملقّب بـ(السَّيِّد)، مولده سنة ١٠٥هـ، شاعر رافضي جلْد على مذهب الكيسانية، أكثر شعره في أهل البيت، وقد أفرط في سبِّ الصّحابة وقذف أمّهات المؤمنين ولهذا هُجر شعرُه مع إجادته، مَدَحَ بعضَ الخلفاء العبّاسين، واشتهر بشرب الخمر، توفي سنة ١٧٣هـ. **انظر**: المنتظم (٩/ ٣٩)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٤)، فوات الوفيات (١/ ٢١٨)، البداية والنهاية (١٠/ ١٧٣).

(٢) الغدير (٢/ ١٥٨)، مواقف الشِّيعة (٢/ ٤٢٦).

(٣) علي بن التميميّ مولاهم: أبو الحسن المديني، أحد أئمة الحديث وأساطين الجرح والتّعديل، مولده سنة ١٦١هـ قال عنه البخاريُّ: «ما استصغرتُ نفسي إلا بين يَدَي وابنِ المديني». توفّي سنة ٢٣٤هـ. له: علل الحديث، والأسامي والكنى، والتاريخ، وحديثه عند البخاريِّ وأبي داود والترمذيِّ والنّسائيِّ. **انظر**: الثِّقات (٨/ ٤٦٩)، تاريخ بغداد (١١/ ٤٥٥)، تهذيب الكمال (٢١/ ٥)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤١).

قَدَريٌّ، ومَن قال: (فلانٌ ناصبيٌّ) علمنا أنه رافضيٌّ»[١]. وواضحٌ مِن مقالته هذه عدمُ اعتداده بهذا المصطلح أو رضاه عنه.

ثم استعمله الذُّهْليُّ[٢] المتوفَّى سنة ٢٥٨هـ وأبو زرعةَ الرّازيُّ المتوفَّى سنة ٢٦٤هـ استعمالاً آخر لا يَظهر فيه أيُّ إنكار له مِن قِبَلِهما، فقال الذُّهْلي: «لا تَسْأَلوه [يعني الإمام البخاريّ] عن شيء مِن الكلام، فإنه إنْ أجابَ بخلافِ ما نحن عليه وَقَعَ بيننا وبينه، وشَمِتَ بنا كلُّ ناصبيٍّ ورافضيٍّ!»[٣].

وقال أبو زُرْعة: «إذا رأيتَ الكوفيَّ يَطْعَنُ على سفيانَ الثّوريِّ[٤] وزائدةَ[٥] فلا تشكَّ أنه رافضيٌّ، وإذا رأيتَ الشّاميَّ يَطْعَنُ على

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السّنة والجماعة (١/ ١٤٧)، وقد جاء بمعناه عن أبي زرعة وأبي حاتم الرازِيَّيْنِ في الكتاب نفسه (١/ ١٦٧)، والبربهاري في شرح السّنة (٥٢). **وانظر** تطبيقاً عملياً لهذا التقعيد قام به الحافظُ الذهبيّ في لسان الميزان (٥/ ٢٦٨).

(٢) محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذُّهْلي مولاهم: أبو عبد الله النيسابوريُّ، أحدُ علماء الحديث ونقّادِه الكبار، مولده سنة بضع وسبعين ومئة، اشتهر بجمع علم الزُّهري وتجويده حتى لُقِّب به، وقد وقعت بينه وبين البخاريِّ وحشةٌ بسبب (مسألة اللّفظ)، توفّي سنة ٢٥٨هـ. وحديثه مخرَّجٌ عند البخاريِّ والأربعة. له: جمع حديث الزُّهري. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٧٣)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٠)، لسان الميزان (٧/ ٥٠٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٢).

(٣) مقدّمة فتح الباري (١/ ٤٩٠)، تغليق التعليق (٥/ ٤٣١).

(٤) سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ: أبو عبد الله الكوفيّ، أحد سادات أهل زمانه علماً وتقىً، مولده سنة ٩٧هـ لُقِّبَ بـ(أمير المؤمنين) في الحديث، عُرِضَ عليه القضاءُ مراراً فأبى، وكان له مذهب فقهي لكنه اندثر، توفّي بالبصرة سنة ١٦١هـ. من آثاره: الجامع الكبير، والجامع الصغير، وكتاب في الفرائض. وحدثيه مخرّج عند السِّتّة. **انظر**: طبقات ابن سعد (٦/ ٣٧١)، تاريخ بغداد (٩/ ١٥١)، تهذيب الكمال (١١/ ١٥٤)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٩).

(٥) زائدة بن قدامة الثقفي: أبو الصَّلت الكوفي، إمامٌ ثَبْتٌ، حافظٌ، يُعَدُّ مِن نظراء شُعبةَ في الإتقان إلا أنه لم يُحدِّث عن غير أهل بلده، وكان لا يُحدِّث صاحب بدعة، توفّي مرابطاً في أرض الرُّوم سنة ١٦١هـ له: كتاب السُّنن، كتاب القراءات، =

مكحولٍ[١]، والأوزاعيِّ[٢] فلا تَشُكَّ أنه ناصبيٌّ»[٣].

ثم انتشر استخدامُهُ على نطاق واسع وأصبح معروفاً بين الناس فقد ذكر الخطيبُ البغداديُّ في ترجمة القُنَّبِيْطيّ[٤] المتوفَّى سنَة ٣٠٤هـ أنه قال لبعض مَن يُرمى بالرَّفض: «لو أخذتَ معاويةَ على كَتِفِكَ لقال النّاسُ: (رافضيٌّ)، ولو أخذتُ عليّاً على كَتِفِي لقال الناس: (ناصبيٌّ)»[٥].

وفي قوله: (لقال الناس) وفي مقابلتِهِ (النَّصْب) بـ(الرَّفْض) المعروفِ دلالةٌ على ذيوع استخدامه بين الناس واستقرار معناه.

وفي القرن الرّابع الهجريّ ازداد انتشار استخدامِهِ حتى على ألسِنَة

= كتاب التّفسير. وحديثه مخرَّج في الكتب السِّتة. **انظر**: الفهرست (٣١٦)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢١٥)، تهذيب الكمال (٩/ ٢٧٣)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٥).

(١) مكحول بن أبي مسلم شهزاب بن شاذل الهذليُّ مولاهم: أبو عبد الله الدِّمشقي، فقيه أهل في عصره وأحد قُرّائهم، فارسي الأصل، ومولده في كابل، عداده في أوساط التابعين، قال عنه الزُّهري: «لم يكن في زمنه أبصر منه بالفتيا»، وكان في لسانه عُجمة، وتوفي بدمشق سنة ١١٢هـ وحديثه عند مسلم والأربعة. **انظر**: الطبقات الكبرى (٧/ ٤٥٣)، تاريخ مدينة دمشق (٦٠/ ١٩٧)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٦٤)، سير أعلام النبلاء (٥/ ١٥٥).

(٢) عبد الرحمٰن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي: أبو عمرو، إمام ثقة عابد، يُعَدّ فقيه أهل الشّام، مولده في سنة ٨٨هـ، عُرِف بالقوّة في السّنة، وكان مذهبُه موجوداً في الشّام والأندلس ثم اضمحلَّ، توفي في بيروت سنة ١٥٧هـ. من آثاره: كتاب السنن في الفقه، والمسائل في الفقه، وحديثة مخرَّج في الكتب الستة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٣٥/ ١٤٧)، تهذيب الكمال (١٧/ ٣٠٧)، سير أعلام النبلاء (٧/ ١٠٧)، تاريخ الإسلام (٩/ ٤٨٣).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٢٠٠)، المقصد الأرشد (٢/ ٧٠).

(٤) محمد بن الحسين بن خالد القُنَّبيطي: أبو الحسن البغدادي، والقُنَّبيطي بضم القاف وفتح النون المشدّدة وكسر الباء نسبةً إلى القُنَّبيط وبيعه، وثّقه الخطيبُ البغداديُّ، وكانت وفاته سنة ٣٠٤هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (٢/ ٢٣١)، الأنساب (٤/ ٥٤٧).

(٥) تاريخ بغداد (٢/ ٢٣٢).

ومما يلفت الانتباه أنّ أكثر مَن تمَّ النقل عنهم هم عراقيون مما يَدُلُّ على أنّ نشأة مصطلح النَّصب عراقيةٌ.

كثير من الشُّعراء[١].

هذا من جهة تاريخ نشأته، وأمّا مِن جهة مفهومه فـ(النَّصب) في اللّغة: إقامةُ شيء وإهدافُهُ في استواء[٢]. يقال: ناصَبَ الرَّجُلَ مُناصَبَةً: عادَاهُ وقاوَمَهُ. وناصَبَهُ الحربَ أو العداوةَ: أظهرَها له وأقامَها[٣].

والنِّسبةُ إلى مفرده (ناصبيٌّ)، ويُجمَع على (نواصب)، وقد يقال عنهم أيضاً: (النَّاصبة والنّاصبيَّة وأهل النَّصب)[٤].

وأمّا في اصطلاح العلماء فقد عُرِّف (النَّصب والنَّواصب) بتعاريفَ متقاربة هي:

١ ـ النَّصب «هو بُغْضُ عليٍّ وعداوتُه»[٥]. قاله الزَّمخشريُّ[٦].

٢ ـ «النَّصب: بُغض عليٍّ، وتقديمُ غيره عليه»[٧] و«هو الانحراف عن

---

(١) **انظر**: ديوان المتنبي المتوفى سنة ٣٥٤هـ (١/ ٢٦٩)، الوافي بالوفيات في ترجمة صاحب الخال القرمطي المتوفى سنة ٢٩١هـ (٧/ ٧٩)، ديوان ابن هاني الأندلسي المقتول سنة ٣٦٢هـ (٣٥١)، ديوان تميم بن المعز لدين الله الفاطمي المتوفى سنة ٣٧٤هـ (٢٢١)، ديوان بديع الزمان الهمذاني المتوفى سنة ٣٩٨هـ (٣٩)، ديوان الوأواء الدمشقي المتوفى سنة ٣٨٥هـ (١٨).

(٢) مقاييس اللغة (٥/ ٤٣٤).

(٣) **انظر**: العين (٧/ ١٣٦)، المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٣٤٤)، لسان العرب (١/ ٧٦١)، القاموس المحيط (١٧٦).

(٤) **انظر**: أساس البلاغة (٤٥٨)، اقتضاء الصراط المستقيم (٣٠٠)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٩)، القاموس المحيط (١٧٧)، فتح الباري (٧/ ٤٣٧)، الصواعق المحرقة (٢/ ٥٣٤).

(٥) الكشاف (٤/ ٧٧٧)، روح المعاني (٣٠/ ١٧٢).

(٦) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي: أبو القاسم الزّمخشريّ، فقيه حنفيٌّ بارع في اللُّغة وعلومها، مولده بزمخشر (إحدى قُرى خوارزم)، سنة ٤٦٧هـ، اشتهر بمعرفة الأدب والانتصار للاعتزال، توفِّي سنة ٥٣٨هـ. من آثاره: الكشّاف، والفائق وأساس البلاغة. **انظر**: تاريخ الإسلام (٣٦/ ٤٨٦)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٥١)، الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية (٢/ ١٦٠)، بغية الوعاة (٢/ ٢٧٩).

(٧) هَدْي السّاري (٤٥٩)، تدريب الراوي (١/ ٣٢٨)، توضيح الأفكار (٢/ ٤٤٣).

عليٍّ وآلِ بيته»[١] قاله الحافظ ابن حجر العسقلانيّ.

٣ ـ «والنَّصب: يقال أيضاً لمذهب هو بُغض علي بن أبي طالب»[٢] قاله أبو البقاء الكَفَوي[٣].

٤ ـ «النَّواصب: قوم يَتَدَيَّنون ببِغضة عليٍّ»[٤] قاله ابن سِيْدَه[٥] وابن منظور[٦] والفيروزآباديّ[٧].

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٤٢٠). (٢) الكُلّيات (٣٦١).

(٣) أيوب بن موسى الحسيني القريمي: أبو البقاء الكفوي، عالم حنفيٌّ، ولي القضاء في (كَفَا) بتركيا وإليها ينسب، وكذلك بالقدس وببغداد ثمّ عاد إلى استانبول فتوفي بها سنة ١٠٩٤هـ. من آثاره بالعربيّة: كتاب الكُلّيات. **انظر**: الأعلام (٢/ ٣٨)، معجم المؤلِّفين (٣/ ٣١).

(٤) المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٣٤٥)، لسان العرب (١/ ٧٦٢)، القاموس المحيط (١٧٦). **وانظر** أيضاً: ثمرات النظر للصّنعانيّ (٣٠ و٣٦).

(٥) علي بن أحمد بن سيده: أبو الحسن المرسيّ الضّرير، أحد أئمّة اللُّغة والأدب، قال عنه الذّهبي: «لم يكن في عصره أحدٌ يُدانيه فيها»، نُسب إلى شيء مِن الشُّعوبيّة، توفِّي بـ(دانية) في الأندلس سنة ٤٥٨هـ. من آثاره: المخصّص، المحكم والمحيط الاعظم، الأنيق في شرح الحماسة. **انظر**: معجم الأدباء (٣/ ٥٤٤)، تاريخ الإسلام (٣٠/ ٤٤٨)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٤٤)، الوافي بالوفيات (٢٠/ ١٠٠).

(٦) محمد بن مكرّم بن علي بن منظور الخزرجي: أبو الفضل المصري، أديب لُغَوِيٌّ متفنِّن، مولده بمصر سنة ٦٣٠هـ، خَدَمَ في ديوان الإنشاء كما تولّى قضاء طرابلس، وكان عنده تشيُّع بلا رفض، اعتنى باختصار الكتب حتى قيل: إنَّ مختصراته خمسمائة مجلَّد، توفي سنة ٧١١هـ. له: لسان العرب، مختصر الأغاني، مختصر العقد الفريد. **انظر**: الدُّرر الكامنة (٦/ ١٥)، الوافي بالوفيات (٥/ ٣٧)، شذرات الذّهب (٦/ ٢٦)، أبجد العلوم (٣/ ١٠).

(٧) محمد بن يعقوب بن محمد الشِّيرازي: أبو طاهر الفيروز آبادي، عالم شافعيٌّ متفنِّن، كانت له اليد الطُّولى في علم اللّغة، مولده بفيروز آباد بفارس سنة ٧٢٩هـ طاف كثيراً من البلدان ولَقِيَهُ سلاطينُها بالحفاوة والتَّبجيل، استقرَّ بـ(زَبيد) قاضياً، وفيها توفي سنة ٨١٧هـ مِن آثاره: القاموس المحيط، بصائر ذوي التمييز، سِفْر السّعادة. **انظر**: النجوم الزاهرة (١٤/ ١٣٢)، الضوء اللامع (١٠/ ٧٩)، شذرات الذهب (٧/ ١٢٦)، البدر الطالع (٢/ ٢٨٠).

٥ ـ النّواصب هم: «الذين يؤذون أهلَ البيتِ بقولٍ أو عملٍ»[١]. قاله شيخ الإسلام ابن تيميّة.

ومن خلال استعراض هذه التّعاريف يُلحظَ أمران:

أ ـ قلّةُ تعاريف علماء السُّنة للنَّصب، ومردُّ ذلك إلى نُدرة وجوده في المجتمع السُّنِّي على وجه العموم.

ب ـ الارتباط الوثيق بين المعنيين (اللغويِّ والاصطلاحيِّ).

ولئن كان قد يبدو للوهلة الأولى أنَّ بين هذه التَّعاريف شيئاً مِن الاختلاف فليس الأمرُ كذلك، إذ إنّ مِن أهل العلم مَن عرَّفه باعتبار معناه الأصليِّ المتعلِّق بعليٍّ وحده ومِنهم توسَّع، والنَّصب في حقيقته يشمل هذا كلَّه.

ويمكن القول إن النَّصب مرّ بمرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي ارتبط فيها النّصب بـ(علي) بشكل مباشر، وكان المقصود به (بُغضَ عليّ) فقط، وعليه فقد كوَّن ماهيَّتَهُ شيئان هما:

١ ـ البُغْضُ الصّريح سواء كان منبثقاً عن رؤيةٍ دينيّة أم لا.

٢ ـ اختصاصُهُ بأمير المؤمنين علي رضي الله عنه.

والمتديِّنون به صنفان من الناس:

الصِّنف الأوّل: الخوارج، وقد كانوا في أوّل أمرهم مِن أشدّ الناس موالاةً له واستبسالاً في القتال معه وتحت رايته، إلا أنهم انتكسوا على أعقابهم بعد حادثة التَّحكيم المشهورة فكفَّروه ودانوا لله ببغُضِه، إذ لا موالاة لكافر[٢].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ١٥٤).

(٢) **انظر**: المصدر السابق (٤/ ٤٦٩).

ولا خلاف بين العلماء في دخول الخوارج في مفهوم النَّصب لشدَّة عداوتهم له والتي كان مِن آثارها بُغْضُهُ وتكفيرُهُ ثمّ قَتْلُهُ، غيرَ أنّ مِنهم مَن يَقْصُرُهُ عليهم فقط مثلَما فَعَلَ العُكبَريُّ[١] حين عيَّنَ النَّواصبَ بأنهم: «هم الخوارج»[٢] والزَّبِيْدِيُّ[٣] بأنهم «طائفةُ الخوارج»[٤]، وهو أيضاً ما قد يُفهَم مِن تعريف ابنِ سِيْدَه ومَن معه.

والحقيقة: أنّ الخوارجَ وإن كانوا مِن أوّل الناس دخولاً في مفهوم النَّصب، إلا أنّ قَصْرَهُ عليهم غير دقيق بالنَّظر إلى استعمالات العلماء في هذا الباب، فإنهم أطلقوه على جماعات ليس لهم أيُّ علاقة بهم، بل قد يكونون مِن أشدِّ خصومهم كما سيأتي.

الصِّنف الثاني: كثيرٌ من المروانية[٥] ومَن وافقهم، وكانوا قد ظنُّوا

---

(١) عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغداديُّ: أبو البقاء العُكبَريُّ، فقيه حنبليٌّ متفنِّن، اشتهر في حياته باللُّغة والأدب حتى قُصِد من الأقطار، مولده ببغداد سنة ٥٣٨هـ، وأصله من عُكْبَرا (بليدة على دجلة)، أُضِرَّ بالجُدَرِيِّ في صِباه، وكانت وفاتُه ببغداد سنة ٦١٦هـ، مِن آثاره: إملاء ما من به الرحمٰن، شرح ديوان المتنبي، شرح اللمع. **انظر**: تاريخ الإسلام (٤٤/ ٢٩٤)، البداية والنهاية (١٣/ ٨٥)، تاريخ ابن الوردي (٢/ ١٣٦)، بغية الوعاة (٢/ ٣٨).

(٢) ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري (١/ ١٥٦).

(٣) محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني: أبو الفيض الزَّبِيْدِي، فقيه حنفيّ متفنِّن، مولده بالهند سنة ١١٤٥هـ، ونشأته في (زَبِيْد) باليمن وإليها نسبته، رحل إلى الحجاز واستقرَّ بمصر فاشتهر فضلُهُ فيها وكاتبه الملوكُ، وفيها توفي (بالطّاعون) سنة ١٢٠٥هـ، من آثاره: تاج العروس، إتحاف السّادة المتّقين، عقود الجواهر المنيفة. **انظر**: عجائب الآثار (٢/ ١٠٤)، أبجد العلوم (٣/ ١٢)، الأعلام (٧/ ٧٠)، معجم المؤلفين (١١/ ٢٨٢).

(٤) تاج العروس (٤/ ٢٧٧).

(٥) المروانيّة: هم الفرع الثاني ممن تولّى الخلافة مِن الأمويّين، والذين ابتدأوا بـ(مروان بن الحكم) واختتموا بـ(مروان بن محمد)، وقد ظهرت هذه التّسمية بعد تولِّي مروان بن الحكم الخلافةَ في دمشق. **انظر**: الدّولة الأمويّة والمعارضة (١٢٦)، تاريخ خلافة بني أمية (٦٠).

بعليٍّ أنه شاركَ في دم عثمان، ثمّ اختلفوا فيما بينهم فقائلٌ: أَمَرَ بذلك علانيةً، وقائلٌ: بل أَمَرَ به سِرّاً، وقائلٌ: لم يَفْعَل شيئاً مِن ذلك ولكنه فَرِحَ به حين بَلَغَه[١]، ومِن ثَمّ «كان بُغْضُهم له ديانةً»[٢] على حدِّ قول الحافظ ابن حجر، وإن غلب عليه الطابع السّياسيُّ فيما بعد.

وقد كان القائلون بهذا مِن المتقدِّمين يُعرفون في وقتٍ مبكِّرٍ من تاريخ فتنة مقتل عُثمان ـ ضمن آخرين ـ باسم (العُثمانيَّة)[٣]، و«هم أنصاره، والمحتجُّون لفضله المناضلون عنه»[٤].

وكثيراً ما كان هذا المصطلح يتردَّد على أقلام مؤرِّخي تلك المُدّة[٥]، ولما ألَّف الجاحظُ كتاباً في مسألة الإمامة واستوفى فيه حُجَجَ وآراء الطّاعنين في عليٍّ وخلافِته سمّاه بـ (العُثمانيَّة).

---

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٧٣)، منهاج السّنة النبوية (٤/ ٤٠٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٠).

(٣) يقابل هذا المصطلحَ مصطلحُ (العلوية)، والمراد بهم ـ في الأصل ـ المائلون إلى عليٍّ والمفضِّلون له على عثمان ﵄، وهو مذهبٌ مشهور لجماعة من أهل السّنة بالكوفة. **انظر**: فتح الباري (٦/ ١٩١).
وانظر: استعمال المصطلحين على سبيل التقابل في: معرفة الثقات (١/ ٤٦٠ و٤٨٠)، الكامل في ضعفاء الرّجال (٦/ ٢٣٦)، تهذيب الكمال (٩/ ٣٣٧)، فتح الباري (١٢/ ٣٠٦).
وقد كان (العثمانية) ربّما أطلقوا على الواحد مِن شيعة علي اسمَ (ترابي) نِسْبَةً إلى لقبه المشهور أعني أبا تراب. **انظر**: الكامل في التاريخ (٣/ ٣٣٠).

(٤) مقدّمة عبد السلام هارون لكتاب العُثمانية (٥) بتصرُّف يسير.
وتُعَرَّف (العُثمانية) عند الشِّيعة الاثني عشريّة بأنهم «طائفةٌ من النَّواصب يُفْرِطُون في محبَّة عثمان بن عفان». مشارق الشُّموس (٢/ ٣٩١).

(٥) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ١٣٠ و٥٠٣)، تاريخ اليعقوبي (٢/ ١٨٧)، البدء والتاريخ (٥/ ١٢٣و ٢٠٩)، تاريخ دمشق (٤٩/ ٤٦٥)، المنتظم (٥/ ١٥٠)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٢٩و ٢٣٢)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٧٣)، منهاج السّنة النبوية (٦/ ١٩٩)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٩)، البداية والنهاية (٧/ ٢٥٢ و٣١٤)، تاريخ ابن خلدون (٢/ ٦٤١) و(٤/ ٣٨١).

ولقد تُوُسِّعَ في إطلاقات هذا المصطلح كثيراً لِيَحْمِلَ بعضُها مفهوم النَّصب(١) ممهِّداً بذلك الطَّريقَ له ليحلَّ مكانَه وليختفيَ هو بالكُلِّيّة،

(١) عند استعراض استخداماتِ أهل العلم لهذا المصطلح (عثمانيّ) يظهر بجلاء سعة مفهومه واختلافه باعتبار مراحل مختلفة، ومن ثَمَّ فهو يتناول أكثر من صِنْف من الناس يجمع بينهم الميلُ إلى عثمان ﷺ.
وهذه الاستخدامات هي:
الاستخدام الأول: في حقِّ مَن يُعَظِّم عثمانَ ويُقَدِّمُهُ على علي في الفضل دون الإساءة إلى عليٍّ أو إنكارِ فضله، وهذا أول الاستخدامات ظهوراً وقد استخدمه ابن عبّاس ـ كما في الإحكام لابن حزم (٦/ ٣١٥) ـ، وهو المقصود غالباً حين يُطْلَقُ على كثير من العلماء وخصوصاً من أهل البصرة أو الكوفة.
وقد عرَّف الحافظُ ابن حجر كما في الفتح (٦/ ١٩١) (العثمانيَّ) بأنه مَن «يُقَدِّمُ عثمانَ على عليّ في الفضل». **وانظر** أيضاً: عمدة القاري (١٥/ ١٢).
ومما يدلُّ على هذا المعنى ما رواه الخلّال في السّنة (٢/ ٣٢٤) عن أبي إسحاق إبراهيم بن بكر الشيباني عن سعيد بن أبي عروبة أنه قال: كان المشيخة الأوَلُ إذا مرَّ بهم الرّجلُ قالوا: (هذا عثمانيّ) يعجبهم ذلك!
قال: فقلتُ لسعيد: كيف هذا؟
قال: إذا أنه قدَّم عثمان لم يُبغضْ علياً.
وكذلك ما رواه الفَسَوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٤٠) قال: سمعتُ عطاء يقول: قلتُ لأبي عبد الرحمٰن ـ وكان عُثمانياً ـ: كأنك أزهدُ فيما سمعتَ من عليٍّ بن أبي طالب!
فقال أبو عبد الرحمٰن: لَمَا سمعتُ من عليٍّ أحبُّ إليَّ من حمر النّعم».
ولهذا فإنه كثيراً ما يقابَل (العثماني) بـ (العَلَوي) وأحياناً (الشّيعي)، ويراد بـ(العَلَوي) هنا: مَن يعتقد تقديم عليٍّ على عثمانَ في الفضل. **وانظر** مثل هذا الاستعمال التقابلي في: صحيح البخاري (٣/ ١١٢٠)، تاريخ بغداد (١٠/ ٢٠١)، الكامل في ضعفاء الرّجال (٦/ ٢٣٦)، تاريخ مدينة دمشق (٢٤/ ١٩٩).
ومن هنا فقد جاء وصْف بعض الصّحابة ﷺ بعد وقوع الفتنة بأنهم (عُثمانيون)، والمراد بذلك التفضيلُ والتقديم والميلُ فحسب.
قال أبو عمر ابن عبدالبر في الاستيعاب (٢/ ٥٤٠): «كان عثمانُ يحبُّ زيدَ بن ثابت، وكان زيدٌ عثمانياً، ولم يكن فيمَن شهد شيئاً من مشاهد عليٍّ مع الأنصار، وكان مع ذلك يفضِّل علياً ويُظهر حبَّه!».
وقال ابن الأثير: «كان زيد [بن ثابت] عثمانياً، ولم يَشهد مع علي شيئاً من حروبه، وكان يُعَظِّمُهُ جداً ويُظْهِرُ فضله». فيض القدير (٢/ ٢٢). =

....

= وقد وُصِفَ بذلك أيضاً حسّانُ بن ثابت. **انظر**: البدء والتاريخ (٥/ ٢٠٩)، تاريخ الطبري (٣/ ٦٧)، الكامل في التاريخ (٣/ ١٥٦).
والنُّعمانُ بن بشير. **انظر**: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٥٣).
ومعاويةُ بن خديج. **انظر**: الطبقات الكبرى (٧/ ٥٠٣)، تاريخ الطبري (٣/ ٢٠٤)، تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ١٩)، البداية والنهاية (٨/ ٦١).
بسر بن أرطأة ـ على القول بثبوت صحبته ـ. **انظر**: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٤٠٩).
ثمّ هولاء بعض مَن وُصِف من أهل العلم ورواة الحديث بذلك:
بشر بن المفضل الرقاشي. **انظر**: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢٩٠).
قيس بن أبي حازم. **انظر**: العلل لابن المديني (١/ ٥٠).
موسى بن طريف. **انظر**: سؤالات أبي عبيد الآجري (١/ ١٤١).
أبو عبد الرحمٰن السلمي. **انظر**: المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٤٠).
عاصم بن أبي النجود. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٥٨).
عبد الله بن عون. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٦٥).
حماد بن زيد. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٦٤).
مسروق. **انظر**: معرفة الثقات (١/ ٤٦٠).
طلحة بن مصرف اليامي. **انظر**: معرفة الثقات (١/ ٤٧٩).
عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي. **انظر**: معرفة الثقات (٢/ ٢١).
عبد الله بن أبي الهذيل. **انظر**: معرفة الثقات (٢/ ٦٤).
عثمان بن عاصم أبو حصين الأسدي. **انظر**: معرفة الثقات (٢/ ١٢٩).
فضيل بن غزوان الضبي. **انظر**: معرفة الثقات (٢/ ٢٠٧).
محمد بن عبيد الطنافسي. **انظر**: معرفة الثقات (٢/ ٢٤٧).
محمد بن القاسم الأسدي. **انظر**: معرفة الثقات (٢/ ٢٥٠).
مغيرة بن مقسم الضبي. **انظر**: معرفة الثقات (٢/ ٢٩٣).
أبو حصين عثمان بن عاصم. **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (١/ ١٦٧).
أبو الروى الدوسي من الأزد. **انظر**: الطبقات الكبرى (٤/ ٣٤١).
غير أن ما يجدر التنبيه عليه هنا أنه لم يُرْمَ أحد من هؤلاء ونظرائهم بالنَّصب، ما عدا عبد الله بن شقيق لأنه كان ينتقص علياً كما سيأتي، مما يدل دلالة واضحة على أن المراد بهذا الوصف مجرَّد تقديم عثمان على عليٍّ في الفضل.
الاستخدام الثاني: في حقِّ مَن يتجاوز القولَ بتفضيل عثمانَ إلى شئ من الميل عن عليٍّ ببغضه وسبِّه ونحو ذلك لكن دون طعنٍ في دينه أو غلوٍّ في الأمويين. =

= ومن ذلك إطلاقه على مُغِيْرَةُ بنُ مِقْسَم الضبي، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٦/ ١٢): «كان عثمانياً يحمل بعضَ الحَمْلِ على عليٍّ».
وكذلك عبد الله بن شقيق العقيلي ففي تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ١٦١): «كان عثمانياً ينقص علياً».
وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ١٢٠): «قال ابن خراش: ثقة كان يُبغض علياً».
وقال العجلي في معرفة الثقات (٢/ ٣٧): «بصري، وكان يحمل على علي». **وانظر** للاستزادة: سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٩) وتعليق الحافظ الذهبي.
وفي بعض هؤلاء يعبِّر الذهبي وابن حجر بقولهم: (فيه نصب)، وربما تجوَّزَ فيهم فقيل: (ناصبي).
فمثلاً وصف عبد الله بن شقيق العقيلي بكونه (عثمانياً) كما في الطبقات الكبرى (٧/ ١٢٦)، وفي تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ١٦١).
وفي معرفة الثقات (٢/ ٣٧): «كان يَحْمِلُ على عليٍّ».
وفي ميزان الاعتدال في نقد الرّجال (٤/ ١٢٠): «فيه نصبٌ».
وفي المغني في الضعفاء (١/ ٣٤٢): «ناصبي».
وفي تقريب التهذيب (٣٠٧): «فيه نصب».
الاستخدام الثالث: في حقِّ مَن يناصب علياً بالعداوة ويغلو في بني أمية، ومن هؤلاء:
شَمِرُ بن ذي الجوشن، فعن أبي اسحاق قال: كان شَمِرُ بن ذي الجوشن الضّبابي يصلِّي معنا الفجر ثم يقعد حتى يصبح ثم يصلي ثم يقول: اللهم إنك شريف تحبُّ الشّرف، وإنك تعلم أني شريف فاغفر لي!
قال: قلتُ: كيف يغفر الله لك وقد خرجتَ إلى ابنِ رسول الله ﷺ فأعنت على قتله؟!
قال ـ ومَحَلَ ـ: فكيف نصنع؟! إنّ أمراءنا هؤلاء أمرونا بأمرٍ فلم نخالفهم، ولو خالفناهم كنا شَرّاً من هذه الحُمُر السقّاءات. الإشراف في منازل الأشراف (١/ ١٤٠)، لسان الميزان (٣/ ١٥٢).
ومنهم الحجّاج بن يوسف الثقفي، قال عنه ابن كثير في البداية والنهاية (٩/ ١٣١): «كان عثمانياً أموياً يميل إليهم ميلاً عظيماً، ويَرى أن خلافَهم كفرٌ، ويستحلُّ بذلك الدِّماءَ، ولا تأخذه في ذلك لومة لائم».
وكذلك خالد القسري الذي كان يقوله: «والله أنْ لو كَتَبَ إليَّ أميرُ المؤمنين لنقضتُها حَجَراً حَجَراً يعني الكعبة». تاريخ مدينة دمشق (١٦/ ١٦١).
وممن يدخل هنا (شيوخ الشِّيعة العثمانية) الذين يعتقد كثير منهم «أنّ الله إذا استخلف خليفةً يقبل منه الحسنات ويتجاوز له عن السيئات، وأنه يجب طاعتُه في كلِّ ما يأمر به». منهاج السّنة النبوية (٦/ ١٩٩). =

وفي هذا الحُلُول دلالةٌ على ما طال أصل الفِكرة مِن التَّطَوُّر، ذلك أنّ مصطلح (العُثْمانيَّة) يوحي بأنّ الهدفَ الأساسيَّ لهؤلاء الشِّيعة هو الانتصار للخليفة عثمان بإذاعة فضائله والدّفاعِ عنه تجاه ما أصابه مِن الظُّلم والحيف ولو بالإساءة إلى عليٍّ، بخلاف مصطلح (النَّصب) الذي يوحي مِن جهة دلالته اللُّغَوِيَّة بأنَّ الموضوع لم يَعُدْ متعلِّقاً بـ(عثمان) بل تجاوزَه إلى (عليّ) لتصبح مبارزتُه بالعداوة مقصودةً بذاتها بعد أن لم تكن كذلك.

و(النّواصب) أوسع دلالة مِن (العثمانيَّة) مِن وجهٍ[١]، وهو أنه يشمل كلَّ منحرف عن عليّ، بخلاف (العثمانيّة) فإنه لا يشمل الخوارجَ لأنّ موقِفَهم مِن عثمان لا يَقِلُّ انحرافاً عن موقفهم مِن عليٍّ.

ودخول الخوارج وغيرِهم في مفهوم النَّصب يدلّ على أنه ليس مذهباً قائماً بذاته له أصولٌ محدَّدة وتقعيداتٌ تميِّزه عن غيره من المذاهب، بل هو اتِّجاه يدخُل تحته ألوانٌ من الناس لا يجمعهم شيءٌ سوى الانحراف عن علي، وإن كانوا فيما بينهم قد يُضلِّل بعضُهم بعضاً.

وقول أبي البقاء الكَفَوِيّ: «والنَّصب: يقال أيضاً لمذهبٍ هو بُغْضُ عليِّ بنِ أبي طالب» لم يُرِدْ به مذهباً بالمعنى الاصطلاحيِّ المعروف، بل أراد المعنى اللُّغوي الأعمّ الذي هو «محلُّ الذَّهاب»[٢].

المرحلة الثانية: وهي التي اتَّسع فيها مفهومُ النَّصب كثيراً عما كان عليه، وقد طال هذا الاتِّساع كلا الجانبين اللذَينِ شكَّلا ماهيَّتَه في المرحلة الأولى، وهما:

= وكلُّ من كان داخلاً في الاستخدام الثالث فهو ناصبي.
فالحاصل أنّ كلَّ ناصبيٍّ عثمانيٌّ، وليس كلّ عثمانيٍّ ناصبياً، مثلما هو الحال في العلاقة بين التشيّع والرَّفض، فكلّ رافضي شيعيٌّ، وليس كل شيعيٍّ رافضياً.

(١) والعثمانيّة أوسع من وجه آخر، إذ يشمل المبغِضَ لعليٍّ رضي الله عنه وغير المبغض، بخلاف النّواصب الذي لا يدخل في مفهومه إلا المبغِض فقط.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف (٦٤٦).

* جانب البغُض الصّريح، فقد تجاوزه ليدخُل تحته كلُّ مَن ظَهَر عليه شيءٌ مِن دلائل الانحراف عن عليٍّ كإنكار فضائله الثّابتة أو الطَّعْنِ في عدالته أو الشَّكِّ في خلافته، ومثل ذلك تقديم غيره عليه ممن هو دونه بالاتِّفاق كمعاوية حتى لو كان الباعث على ذلك التَّأويلُ(١) ما دام ضعيفاً.

وقد نصَّ الإمامُ ابنُ تيميّة على أنّ تصويبَ واحدٍ (عليٍّ أو معاوية) لا بعينه نوعٌ مِن النَّصب، وجَعَلَ الإمساكَ عن التّرجيح مِن أقوال النَّواصب(٢).

* جانب اختصاص عليٍّ بالعداوة حيث تعدّاه إلى بَنِيْهِ لِيَدْخُلَ تحته مَن يزعم أنّ الحسينَ كان خارجيّاً يجوز قَتْلُهُ(٣)، ولِيُصْبِحَ الانحرافُ عن ذُرِّيّته ـ ولو بَعدوا ـ وإيذاؤهم بغير حقٍّ نوعاً من النَّصب مثل مَن «مَن يُعاديهم على الْمُلْكِ، أو يُعْرِضُ عن حقوقهم الواجبة، أو يَغْلُو في تعظيم يزيدَ بنِ معاويةَ بغير الحقِّ»(٤).

وإدخالُ الانحراف عن ذرِّيته عموماً في مفهوم النَّصب تَوَسُّعٌ تَبَعِيٌّ لا استقلاليّ، ذلك أنّ تعمُّد التّقصير في حقوق هؤلاء بخصوصهم والنُّفورَ عنهم دون غيرهم لا يكون في الغالب إلا بسبب الانحراف عن أبيهم.

---

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٣٨).

(٢) **انظر** المصدر السّابق (٤/ ٤٣٨). (٣) منهاج السّنة النبوية (٤/ ٥٨٥).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٨/ ٤٩٣).
وأما يزيد فهو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان القرشي، أبو خالد الأموي، وُلِدَ في خلافة عثمان، وبويع له بالخلافة بعد موت أبيه سنة ٦٠هـ، جرت في عهده شنائعُ كوقعة الحَرَّة وفتنة مقتل الحسين واتُّهِمَ بشُرْب الخمر وغيره، ولهذا جَلَدَ عمرُ بن عبد العزيز رجلاً سمّاه (أمير المؤمنين)، له رواية في مراسيل أبي داود، توفي سنة ٦٤هـ. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٦٥/ ٣٩٤)، ميزان الاعتدال (٧/ ٢٦٢)، البداية والنهاية (٨/ ١٤٦)، تقريب التهذيب (٦٠٥).

وقد ذهب بعضُ الباحثين إلى جَعْل الرّوافضِ نواصبَ، وهو قول غير مسبوق، واستدلّ على ما ذهب إليه بما يلي:

١ ـ أنّ الكامليّة[١] (وهم شيعةٌ) كفّروا عليّاً بتركِهِ قِتالَ الصّحابة الذين كَفَرُوا بدورهم بتركهم بيعتَهُ[٢].

وهذا الاستدلال لا يصحُّ لأنهم في الحقيقة لم يَعُودوا داخلين في جُملة الشِّيعة بعد أن قالوا ما قالوه، ولذا كانوا كفَّاراً عند بقيّة الشِّيعة.

وهل يمكن لِمَن كَفَّرَ عليّاً أن يُسَمَّى رافضيّاً؟! وقد عُلِمَ بالضَّرورة ما سوف يترتَّب على هذا الاعتقاد مِن البُغْض والعَداوة، ولو صَحَّ جَعْلُ (الكامليّة) من الشّيعة صحَّ جَعْلُ (الخوارج) منهم أيضاً لأنهم كانوا في الأصل مِن شيعته وأنصاره.

وحين يقول أهل العلم عن الكامليّة: بأنهم روافضُ، فمقصودهُم باعتبار الأصل نَظَرَاً إلى الرَّحِم الشِّيعيّة التي خرجوا منها لا على أنهم كذلك بعد أن ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه.

٢ ـ أنّ الرَّوافضَ يَطعنون في بعض أُمّهات المؤمنين، وفي العبَّاس كذلك وفي غيرهم، وهم جميعاً مِن أهل البيت[٣]، ومِن المعلوم أنّ كلَّ

---

(١) الكامليّة: أتباع رجل من الرّافضة يُعرَف بـ(أبي كامل)، زعم أنّ الصّحابة كفروا بتركهم بيعة عليٍّ والاقتداءَ به، وكَفَّرَ عليٌّ بتركه قتالَهم، وأنكر الخروج على أئمّة الجور مِن دون الإمام المنصوص على إمامته، وكان يقول: الإمامة نورٌ يتناسخ من شخص إلى شخص. **انظر**: مقالات الإسلاميين (١٧)، الفَرْق بين الفِرَق (٣٩)، الملل والنِّحَل (١/ ١٧٤)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين (٦٠).

(٢) **انظر**: مقالات الإسلاميين (١٧)، شرح صحيح مسلم (١٥/ ١٧٤)، منهاج السّنة النبوية (٤/ ٥٨٥).

وانظر تعليقاً جميلاً حول موقف الكاملية في هذه المسألة بالذّات في كتاب: ثم أبصرتُ الحقيقة (١٥٩).

(٣) **انظر**: العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط (٥٣٣).

مَن آذى أحداً مِن أهل البيت فهو ناصبيّ، على حدِّ قول الإمام ابن تيميّة عن النّواصب بأنهم: «يُؤْذُوْنَ أَهْلَ الْبَيْتِ بِقَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ»(١).

وهذا الاستدلال لا يُسَلَّم أيضاً، فإنّ كلَّ مَن عرّف النَّصْب أو عَرَضَ لبعض مسائله لم يَرْبِط بينه وبين هؤلاء أبداً.

وما زال أهل العلم قديماً وحديثاً لا يذكرون حرفاً واحداً عن النَّصب عند كلامهم على حُكْمِ رمي عائشة ﵂ بالإفك بعد أن برَّأها الله منه.

وأمّا ما يُفهم من قوله: «يُؤْذُوْنَ أَهْلَ الْبَيْتِ بِقَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ» مِن التّعميم فمرادُهُ بـ (أهل البيت) عليٌّ وذُرِّيّته فقط، فهو مِن باب إطلاقِ العموم وإرادة الخصوص.

ونظيرُهُ إطلاقُه في وصفِ طريقة الرّوافض بأنهم: «يُبغضون الصّحابة ويَسُبُّونَهم»(٢) ومِن المعلوم أنهم لا يَسُبُّون عليّاً وسلمانَ وأبا ذَرّ وآخرين(٣).

ثمّ إنه؛ (أي: ابن تيميّة) ذَكَرَ غيرَ مرَّةٍ أذى الرّافضة للآل من غير الفَرْع العَلوي ومع هذا لم يُسَمِّهم نواصب ولم يجعل صنيعَهم داخلاً في مفهومه(٤).

٣ ـ أنّ الرّافضة يطعنون في بعض أفراد الفَرْع العَلَوِيّ مِن أولاد فاطمة، تارةً بالتّكذيب، وتارةً بالتّفسيق، بل وبالتّكفير أحياناً!(٥).

وهذا الاستدلال لا يَصِحّ كذلك، لأنّ مدار النَّصب في الأصل

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ١٥٤).
(٢) المصدر السّابق (٣/ ١٥٤).
(٣) **انظر**: التنبيه والرَّد على أهل الأهواء والبدع (١/ ١٣)، البدء والتاريخ (٥/ ١٢٧).
(٤) **انظر**: منهاج السّنة النبوية (٤/ ٥٩٢).
(٥) **انظر**: العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط (٥٣٥).

متعلِّقٌ بـ(علي) رضي الله عنه فهو المقصود الأساس لخصومه، وأما أولاده وذُرِّيَّته فهم تَبَعٌ له، فإن تعدّى إليهم فبسببه مثلما أُبْغِضَ أصحابُه بسببه أيضاً[١].

ولو عُدنا إلى الرّافضة لمعرفة موقفهم من علي رضي الله عنه لوجدناهم لا يحبونه فقط، بل يغلون فيه أشدَّ الغلو.

وهنا يبرزُ سؤال ملحٌّ وهو: لماذا خُصِّصَ مصطلحُ النَّصب بـ(علي) دون غيره مِن عموم أهلِ البيت، مع دخولهم جميعاً في النّصوص التي أوصت بالآل، وأمَرَت بمحبَّتِهم وموالاتِهم، وحرَّمَت أذيَّتَهم؟

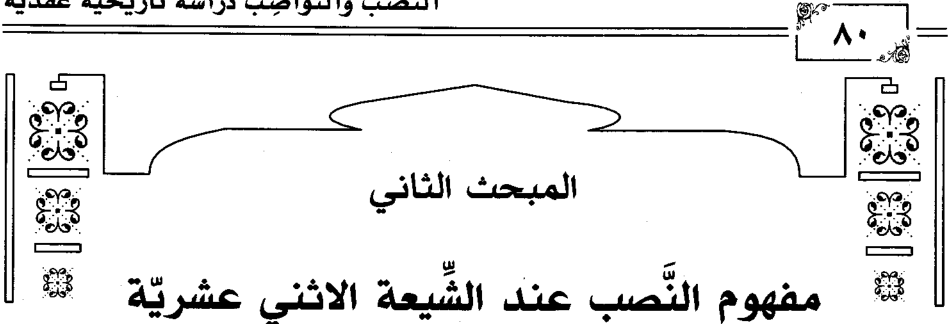
والجواب يكمُن في التّاريخ!

إنّ تعلُّقَ هذا المصطلح به دون غيره مرتبطٌ بكونه مرتكزَ الأحداث الكبرى التي حدثت في وقت مُبَكِّر مِن تاريخ هذه الأُمَّة، وقد كان مقتلُ عثمانَ رضي الله عنه مظلوماً وفي المدينة التي هي عاصمة الخلافة بمثابة الشَّرارة الأولى لاضطراب النّاس واختلافهم، وفي هذه الأثناء المشحونة تشعَّبَت الأقاويل، حتى ظنَّ البعضُ أنّ لعليٍّ بن أبي طالب علاقةً بمقتل الخليفة!

ومِن وقتئذٍ أصبح طَرَفاً في كل صراع يحتدم، وظَلَّ الشُّغل الشّاغل لكثيرٍ مِن الناس حتى بعد استشهاده بعقودٍ طويلة[٢]، وهذا بطبيعة الحال ما لم يجرِ على غيره من أهل البيت.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٥/ ٣٠١).
(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (١٣).



المبحث الثاني

مفهوم النَّصب عند الشِّيعة الاثني عشريّة

مسألة مفهوم (النَّاصب) من المسائل التي تُبْحَثُ لدى الشِّيعة الاثني عَشَرِيّة في مواضع متعدِّدة مِن كتب الفقه لكثرة الأحكام المتعلِّقة بها، فتُبْحَثُ في: كتاب الطّهارة، باب عَدَد النَّجاسات، وباب الأسئار(١)، وكتاب الخُمُس، وكتاب الزّكاة، وكتاب الجهاد، وكتاب النِّكاح وغيرها.

وهي مسألة شائكة اضطربت فيها أقوالُ الشِّيعة اضطراباً واضحاً، على الرّغم مِن كثرة استعمال هذا المصطلح من قِبَل المتقدِّمين والمتأخِّرين على حدٍّ سواء(٢).

---

(١) الأسئار: جمع سُؤْرٍ بالهمز، والسؤر في اللّغة: بقيَّة الشيء.
والسؤرُ من الحيوان كالرِّيق من الإنسان، وأما المراد به هنا فهو «ما باشَرَه جسمُ حيوانٍ مع قلَّته». **انظر**: لسان العرب (٤/ ٣٣٩)، المصباح المنير (١/ ٢٩٥)، جامع المقاصد (١/ ١٢٢)، المهذب البارع (١/ ١٢٢).

(٢) مما تيسّر الوقوف عليه من إطلاقاتهم للفظ (ناصب) على جماعات من الصّحابة فمن دونهم:
عائشة ﵂. **انظر**: الأنوار الساطعة (٢١٩)، **معاوية بن أبي سفيان** ﵁. **انظر**: خلاصة عَبَقَات الأنوار (٩/ ٢١٢)، **عمرو بن العاص وابنه عبد الله** ﵄. **انظر**: إحقاق الحق (٤٠٦)، **عبد الله بن عمر** ﵁. **انظر**: غاية المرام (١/ ٢٤٨) و(٦/ ٥٢)، **عبد الله بن الزبير** ﵁ **وكذلك أخوه عروة**. **انظر**: شرح إحقاق الحق (٢/ ٥٤١)، **المسور بن مخرمة** ﵁. **انظر**: شرح منهاج الكرامة (٤٢٠)، **عكرمة**. **انظر**: شرح إحقاق الحق (٢/ ٥٤١)، **الشعبي**. **انظر**: غاية المرام (٥/ ٢٨٦)، **أبو حنيفة**. **انظر**: الأنوار النعمانية (٢/ ٣٠٧)، **أحمد بن حنبل**. **انظر**: الصراط المستقيم (٣/ ٢٢٣)، **البخاري ومسلم**. **انظر**: إحقاق الحق (١٩٦)، **ابن حبّان**. **انظر**: نفحات الأزهار =

ومردُّ هذا الاضطراب هو اختلافُهم في تحقيق مناط النّصب بناءً على اختلاف الرِّوايات فيما بينها، ومدى مباينة مدلولاتها للسِّيرة العمليّة للأئمّة مع المخالفين.

فتارة جُعِل النَّصبُ متعلِّقاً بـ(مُعاداةِ الشِّيعة أنفسِهم).

وتارةً بـ(تقديمِ الجِبْتِ والطّاغوت) على عليٍّ في الإمامة[1].

وتارةً بـ(محبّةِ أعداء الأئمّة مع محبَّتهم).

وتارةً بـ(إنكارِ الإمامة) لأيٍّ واحدٍ منهم.

ومِن الغريب جدّاً شدّةُ حرص الإماميّة على تحقيق مفهوم النّصب، وما رتَّبوه على هذه الرِّوايات مِن مختلف الأحكام مع إشارة بعض علمائهم إلى: «عدم صحّةِ أسانيدِها، ومخالفتِها للمشهور بين الأصحاب، وتعارُضِها فيما بينها... ولإشكالِ مَضامِينِها في نفسِها»[2].

= (١٥/ ٣٠٥)، **ابن الجوزي**. **انظر**: المسند الصحيح (٨٥)، **ابن حزم**. **انظر**: نفحات الأزهار (٦/ ٤٠)، مجلة تراثنا (٣٧/ ١١)، **الرازي**. **انظر**: بحار الأنوار (٣٦/ ٣٣)، **ابن خلدون**. **انظر**: الخلافة المغتصبة (٢٠٥)، **ابن تيميّة**. **انظر**: شرح إحقاق الحق (٢/ ٣٨٥)، الغدير (٣/ ١٨٨)، دراسات في منهاج السّنة (٢٠٧)، **الذهبي**. **انظر**: نفحات الأزهار (١٤/ ١٥٩)، مجلة تراثنا (٤١/ ٧٥)، **ابن كثير**. **انظر**: نصوص متفرِّقة في أهل السّنة وأهل الجماعة (١٩٣)، **ابن حجر الهيتمي**. **انظر**: الصوارم المهرقة (٢٦٧)، **الألوسي**. **انظر**: الغدير (١/ ٢٣٨)، **الدّهلوي**. **انظر**: خلاصة عَبَقات الأنوار (٤/ ٢٧٤)، **جمال الدين القاسمي**. **انظر**: مع رجال الفكر (٢/ ٢١٧)، **رشيد رضا**. **انظر**: آيات الغدير (٢٨٤). والقائمة طويلة.

(١) ولفظه أنّ محمد بن علي بن عيسى قال: كتبتُ إليه [يعني علياً الهادي] أسألُه عن النّاصب: هل أحتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطّاغوت، واعتقاد إمامتهما؟ فرجع الجواب: مَن كان على هذا فهو ناصبٌ». بحار الأنوار (٦٩/ ١٣٥).
والمراد به عندهم: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. **انظر**: الحدائق الناضرة (١٠/ ٣٦٠)، مصباح الفقاهة للخوئي (٥/ ٨٧).

(٢) مستمسك العروة (١/ ٣٩٥) باختصار يسير. **وانظر** للاستزادة: كتاب الطهارة للخميني (٣/ ٣٢٤).

وعلى كلٍّ فقد اختلف الإماميّة في (مفهوم النَّصب) وانقسموا إجمالاً **إلى اتّجاهين كبيرين:**

الاتجاه الأول: ـ وهو الأضيق ـ اتَّفَقَ أصحابُه على ربط النَّصب بـ(الموقف مِن الأئمّة الاثني عشر) على وجه الخصوص، لكنّهم اختلفوا فيما بينهم: هل يُشْترط لإطلاقِ الوصف بالنَّصب الإعلانُ بالبُغْضِ والعداوة للأئمّة أم يُكتفى بالعداوة القلبيّة[١]؟

وهذا الاتِّجاه (وأعني به: اشتراط الإعلان بالبُغض والعداوة) هو المشهور بين متأخِّري الشِّيعة، واختاره بعضُ متقدِّميهم[٢].

فقد عرّف جعفر بن الحسن الحلِّي[٣] النّاصبَ بأنه: «الذي يَسُبُّ أو يُعادي الأئمّةَ الاثني عشر أو بعضَهم»[٤].

ونصّ ابنُ المطهَّر الحلِّي[٥] على أنه: «المعلِن بالعداوة لأهل البيت»[٦].

---

(١) **انظر:** الحدائق الناضرة (٢٤/ ٦١).

(٢) **انظر:** المصدر السابق (٥/ ١٧٥) و(٢٤/ ٥٤ و٦٠).

(٣) جعفر بن الحسن بن يحيى الهذلي: أبو القاسم الحلي، فقيه إمامي من أهل الحلّة في العراق، مولده سنة ٦٠٢هـ، كان مرجع الشِّيعة الإمامية في عصره، له علم بالأدب، وشعره جيّد، توفي سنة ٦٧٦هـ. من آثاره: شرائع الإسلام، النافع، المعتبر في شرح المختصر. **انظر:** الأنوار الساطعة (٣٠)، الأعلام (٢/ ١٢٣)، معجم المؤلفين (٣/ ١٣٧).

(٤) شرائع الإسلام (٣/ ٦٣).

(٥) الحسن بن يوسف بن مُطَهَّر الحلي: شيخ الإمامية في وقته، مولده سنة ٦٤٧هـ إذا أُطلق لقبُ (العلّامة) عند الشِّيعة فلا يراد به غيره، كان كثير التأليف، وجلُّ مصنفاته معتمدة عند الإمامية إلى الآن، توفي بالحلّة المزيدية سنة ٧٢٦هـ، ونقِلَ إلى النَّجف. من آثاره: منهاج الكرامة، منتهى الطَّلَب، قواعد الأحكام. **انظر:** الوافي بالوفيات (١٣/ ٥٤)، البداية والنهاية (١٤/ ١٢٥)، الدُّرر الكامنة (٢/ ١٨٨)، أعيان الشِّيعة (٥/ ٣٩٦).

(٦) قواعد الأحكام (٣/ ٣٠٨). **وانظر أيضاً:** المعتبر (٢/ ٧٦٦).

وقال عبد الله الجزائري[١]: «النَّاصب: وهو المعادي لأهل البيت ﷺ كُلّاً أو بَعْضاً، على المشهور في معناه بين الفقهاء والمحدِّثين واللُّغَوِيِّين»[٢].

وقال محمد أمين زين الدِّين[٣]: «النَّاصب هو مَن أظهر المعاداة للأئمّة المعصومين، أو لبعضهم»[٤].

وقال جواد التّبريزي[٥]: «النَّاصب هو الذي يُظهر العداوة لأهل البيت»[٦].

والحقيقة: أنّ هذا القولَ خلافُ المرويِّ عن أئمّة الشِّيعة في (معنى النَّصب)، فما من روايةٍ تَدُلُّ على ربطه بالعداوة والبُغْض، ليس هذا فحسب بل حتى في كلام علمائهم المتقدِّمين باستثناء الصّدوق[٧].

---

(١) عبد الله بن نور الدين بن نعمة الله الموسوي الجزائري: فقيه إمامي، مشارك في العلوم، لازم والده ملازمةً تامة إلى وفاته وتخرَّج به، ترك أكثر من ثلاثين كتاباً، توفي سنة ١١٧٣هـ، من آثاره: الأنوار الجلية، تذييل سُلافة العصر، التحفة السنية. **انظر**: أعيان الشِّيعة (١٢/ ١٠٩)، معجم المؤلفين (٦/ ١٦٠).

(٢) التحفة السنية (٩١).

(٣) محمد أمين بن عبد العزيز بن زين الدين البحراني البصري: عالم إمامي له مشاركة في الأدب، مولده في نهر خوز من قرى البصرة سنة ١٣٣٣هـ ونشأته في البصرة، رحل إلى النَّجف فأخذ عن جماعة من علمائها. من آثاره: مع الدّكتور أحمد أمين، الأخلاق عند الإمام الصّادق. **انظر**: نقباء البشر في القرن الرابع عشر (١/ ١٧٩).

(٤) كلمة التقوى (٦/ ٣٠٩).

(٥) أحد مراجع الشِّيعة المعاصرين، لم اجد له ترجمة فيما بين يديّ من المصادر.

(٦) صراط النَّجاة (٢/ ٤١٣).

(٧) **انظر**: مفتاح الكرامة (٢/ ٤٥).

وأما الصدوق فهو محمد بن علي بن الحسين بن موسى القُمِّي: عالم إمامي، من كبار محدِّثيهم، يعرف اختصاراً بابن بابويه، مولده في قم سنة ٣٠٦هـ نزل بالرَّي وارتفع شأنه، وتوفي ودُفِن بالرَّي سنة ٣٨١هـ. له نحو ثلاثمائة مصنف، منها: الاعتقادات، مَن لا يحضره الفقيه، عِلَل الشرائع والأحكام. **انظر**: تاريخ بغداد (٣/ ٨٩)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٠٣)، نوابغ الرُّواة في رابعة المئات (٢٨٧)، الأعلام (٦/ ٢٧٤).

والذي دعا هؤلاء إلى هذا القول ثلاثة أمور:

١ ـ النَّظر إلى المفهوم اللُّغوي للنَّصب، وقد سبق.

٢ ـ أنّ البُغْضَ والعَداوةَ يَصْلُحان أن يكونا مناطاً للنَّصب الذي جاءت كثيرٌ مِن الرِّوايات عن الأئمّة الاثني عَشَرِيّة بتكفير مَن اتَّصَفَ به، لتعلُّقه ـ بزعمهم ـ بإنكار ما يُعْلَم مِن الدِّين بالضَّرورة، فإنّ حُرْمَةَ معاداةِ أهل البيت مِن ضروريّات الإسلام المعلومة عند الخواصّ والعوامّ[١].

٣ ـ السِّيرة العَمَلِيّة للأئمّة مع مخالفيهم، فإنه لم يُنْقَل عن أحدٍ منهم تعمُّد اجتنابِهم، بل كانوا يخالطونهم في معاملاتهم، ويزوِّجونهم ويتزوَّجون منهم، ويأكلون مما ذبحوه دون تحرُّز، ولو كان كلُّ مخالف ناصبيّاً لما عاملوه بهذه الطّريقة؛ لأن النَّاصبيَّ كافرٌ بالإجماع عندهم[٢].

قال الجواهريّ[٣]: «لعلّ الذي يَظْهر مِن السِّيَرِ والتَّواريخ أنّ كثيراً من الصّحابة في زمن النبيِّ صلى الله عليه وآله وبَعْدَهُ وأصحابَ الجمل وصِفِّين، بل وكافّةُ أهل الشّام وأكثرُ أهل المدينة ومكّة كانوا في أشدِّ العداوة لأمير المؤمنين وذُرِّيَّتِه عليهم السَّلام، مع أنّ مخالطتهم ومساورتهم لم تكن منكَرَةً عند الشِّيعة أصلاً ولو سِرّاً، وكذلك الحال في بني أمية وأتباعِهم وبني العبّاس وأتباعِهم»[٤].

---

(١) **انظر**: بُلغة الفقيه لبحر العلوم (٤/ ٢٠٧).

(٢) **انظر**: المصدر السابق، كتاب الطّهارة للخُميني (٣/ ٣٣٦).

(٣) محمد حسن بن باقر بن عبد الرحيم النّجفي: من مشاهير فقهاء الإمامية، مولده في النّجف في حدود سنة ١٢٠٢هـ انتهت إليه رئاسة الطّائفة الإمامية في منتصف القرن الثالث عشر، وصار المرجع الأوحد للتقليد عندهم، توفي بالنّجف سنة ١٢٦٦هـ. من آثاره: جواهر الكلام، نجاة العباد، هداية السالكين. **انظر**: العقد المنير للمازندراني (٣٩٧)، أعيان الشِّيعة (٩/ ١٤٩)، معجم المؤلفين (٩/ ١٨٤).

(٤) جواهر الكلام (٦/ ٦٦). **وانظر** أيضاً: نتائج الأفكار (١/ ٢٤٤)، مستند الشِّيعة (١/ ٢٠٨)، كتاب الطهارة (٢/ ٣٥١).

ونَصَّ على بطلان التّلازم بين النّصب ومطلق المخالفة «بالسِّيرة القاطعةِ والعَمَلِ المستمرِّ»(١).

وقد ردَّ أصحابُ هذا الاتِّجاه كلَّ ما خالفَهُ مِن الرِّوايات الواردة عن الأئمّة، فقال جعفر بن الحسن الحلِّي: «ما رُوِي في أنَّ (النَّاصبَ مَن قدَّم علينا) لا يُعْمَل به»(٢).

ووصف بعضهم جَعْلَ كلّ مخالف ناصبيّاً بأنه في: «غاية الضَّعف والبُعد عن الصَّواب!»(٣).

وعلى الرَّغم مِن الوضوح التَّامّ في مفهوم (العَداوة) التي عبَّر بها كثيرون وعَدَمِ لبْسها إلا أنّ هناك مَن حاول توسيع مفهومِها ـ بشكلٍ غير مقبول ـ لتستغرق كلّ مَن لا يؤمن بإمامة بَعْضِ الأئمّة الاثني عشر، وكذلك مَن أنكر شيئاً مِن مناقبهم ولو كان إنكارُهُ مبنيّاً على اجتهاد!

ومن هؤلاء زين الدِّين العامليّ(٤) الذي قال: «المراد به [أي: النَّاصب] مَن نَصَبَ العَداوةَ لأهل البيت أو لأحدِهم، وأظهر العداوة لهم صريحاً أو لُزُوماً، ككراهة ذكرِهم ونشرِ فضائلِهم والإعراضِ عن مناقبهم مِن حيث إنها مناقبُهم، والعَداوة لمحبِّيهم بسبب محبَّتِهم»(٥).

فهو هنا يحاول الجمع والتَّلفيق بين مختلف الآراء والرِّوايات بجعل الانحراف عن الآل على نوعين:

---

(١) جواهر الكلام (٦/ ٦٤).
(٢) الرسائل التِّسع (٢٧٨).
(٣) التحفة السنية (٩٢).
(٤) زين الدّين بن علي بن أحمد العاملي: مجتهد إمامي متفنِّن، يُعرَف بـ(ابن الحاجة النحاريري)، مولده سنة ٩١١هـ في جبل عامل من أسرة علمية، اشتهر بالفقه حتى لُقِّب بـ (الشّهيد الثاني) في مقابلة (الشَّهيد الأول) الذي هو محمد بن مكي. وهو أول من صنَّف من الإمامية في دراية الحديث، قُتِلَ سنة ٩٦٥هـ، وتضاربت الآراء في سبب ذلك. له: روض الجنان، المقاصد العلية، مسالك الأفهام إلى شرائع الإسلام.
انظر: أعيان الشِّيعة (٧/ ١٤٣).
(٥) روض الجنان (١٥٧).

١ ـ صريح؛ مثل: كراهة ذكرِهم ونَشْرِ فضائِلِهم والإعراضِ عن مناقبهم، من حيث إنها مناقبهم.

٢ ـ لزوميٌّ؛ مثل: العداوة لمحبِّيهم بسبب محبَّتهم.

والهدفُ مِن هذا الاستدلال المتكلَّف محاولة التّأليف بين مختلف التّعاريف لتَصُبَّ في اتِّجاهٍ واحد، وهذا طَرْقٌ في حديدٍ بارد! ذلك أنّ مَن عبَّر بـ(العداوة) أراد العداوة بمدلولها اللُّغويِّ المعروف لا ببعض لوازمها المحتمَلَة، إذ لو كان الأمرُ كذلك لعبرَّ بـ(إنكار) أو نحوِه، ثمّ إنَّ زيادة بعضهم كلمةَ (يَسُبّ) كفيلةٌ بردِّ هذا التّلفيق، فضلاً عن تصريح بعضهم بردِّه.

الاتِّجاه الثاني: ـ وهو الأوسع ـ تبايَنَ أصحابُهُ في مفهوم النّصب تبايُناً كثيراً، ابتداءً مِن القول بأنّ إنكار إمامة أحدٍ من الأئمّة الاثني عَشَر داخلٌ فيه، وانتهاءً بالقول إنّ مجرَّد بُغْضِ شيعتهم نَصْب.

واعتمد هؤلاء في تحقيق مناط النَّصب على أمور منها:

١ ـ تقديم الجبت والطّاغوت، وقد سبق بيانُ المراد بهما.

قال مرتضى الأنصاريُّ[1]: «الذي يَظْهَرُ مِن بعض الأخبار أنّ النَّصْبَ لا يَخْتَصُّ بِبُغض أهل البيت، بل هو مُطْلَقُ مَن قدَّم الجبت والطّاغوت»[2].

وقد علّلوا لما ذهبوا إليه بأنه: «لا عداوةَ أعظم ممّن قدَّم المنخرِطَ عن مراتب الكمال، وفضَّل المنخرِطَ في سِلْكِ الأغبياء والجُهّال، على

---

(١) مرتضى بن محمد أمين الأنصاري التستري الدزفولي النجفي: فقيه أصولي إمامي، مولده سنة ١٢١٤هـ كان مقيماً في الغري بالعراق، وتوفي بالنجف سنة ١٢٨٦هـ. من آثاره: الرّسائل، المكاسب، كتاب الطهارة. **انظر**: الأعلام (٧/ ٢٠١)، أعيان الشّيعة (١٠/ ١١٧)، معجم المؤلفين (١٢/ ٢١٦).

(٢) كتاب الطّهارة للأنصاري (٢/ ٣٥٧).

مَن تسنَّم أوجَ الجلال، حتى شُكَّ في أنه الله المتعال!»[١].

وحين قال بعض الشّعراء:

لو شُقَّ قلبي لرأوا وسْطَهُ سطرينِ قد خُطَّا بلا كاتبِ
الشَّرعُ والتّوحيدُ في جانبٍ وحبُّ أهلِ البيتِ في جانبِ[٢]

ردَّ عليه يوسف البحرانيُّ[٣] بقوله:

كذبتَ في دعواكَ يا شافعي فلعنةُ الله على الكاذبِ
بل حُبُّ أشياخِكَ في جانبٍ وبُغْضُ أهلِ البيتِ في جانبِ
عبدتُمُ (الجبتَ وطاغوتَه) دونَ الالٰهِ الواحدِ الواجبِ
فالشرعُ والتَّوحيدُ في معزلٍ عن معشرِ النُّصَّابِ يا ناصبي[٤]

٢ ـ جَحْدُ النَّصِّ على إمامة علي رضي الله عنه بعد الرّسول ﷺ مباشرةً وبلا فَصْل، وهذا ـ بزعمهم ـ نَكْثٌ، وهو كُفْرٌ لأنه إنكار للضَّروريّ مِن الدِّين[٥].

قال الخاجوئي[٦]: «مَن لم يَقُل بإمامتِهم عليهم السلام مِن الفِرَق كلِّها فهو

---

(١) روض الجنان (١/ ١٥٨).

(٢) يتيمة الدّهر (٣/ ٣١٠)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١١٣)، مواقف الشِّيعة (٣/ ٢٦)، الزّيدية لأحمد محمود صبحي (١٨٢).

(٣) يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدَّرَازي البحراني من آل عصفور: فقيه إمامي من أهل البحرين، مولده سنة ١١٠٧هـ كان على طريقة الإخباريين لا يدخل في شيء من طرق المجتهدين، وقعت بينه وبين بعض معاصريه وحشةٌ ومنافرة شديدة بسبب ذلك، توفي بكربلاء سنة ١١٨٦هـ. من آثاره: الحدائق الناضرة، أنيس المسافر ويُعرف بـ(الكشكول)، الدُّرَّة النجفية. **انظر**: الأعلام (٨/ ٢١٥)، أعيان الشِّيعة (١٠/ ٣١٧)، معجم المؤلّفين (١٣/ ٢٦٨).

(٤) مواقف الشِّيعة (٣/ ٢٦).

(٥) **انظر**: كتاب الطّهارة للأنصاري (٢/ ٣٥٣)، كتاب الطّهارة للگلپايگاني (١/ ٢٤٦).

(٦) محمد إسماعيل بن محمد بن حسين رضا المازندراني الخاجوئي، المشهور بـ(إسماعيل)، محدِّث إماميّ متكلّم، نسبته الأولى إلى (مازندران) في طبرستان، ونسبته الثانية إلى (خاجو) محلّة في أصبهان كان مقيماً فيها، توفي سنة ١١٧٣هـ. =

ناصب، إذ لا يخلو مِن نَصْبِ عداوة لواحدٍ منهم، حيث اعتقد أنه ليس في مرتبة الإمامة وفرض الطّاعة»(١).

٣ ـ تخطئةُ عليٍّ رضي الله عنه في بعض اجتهاداته؛ لأنه ـ بزعمهم ـ معصوم عن الخطأ.

وقد جعل بعضُهم تصنيفَ أحدِ العلماء كتاباً في بيان المسائل التي لم يأخذ بها المسلمون مِن قول عليٍّ دليلاً على النَّصب، ومثله التّصنيف فيما خالف فيه أبو حنيفةَ عليّاً رضي الله عنه(٢).

٤ ـ نسبةُ شيءٍ مما يَثْلِمُ العدالةَ أو يُشعر بالانتقاص إلى أحدٍ من الأئمّة الاثني عشر.

ولهذا نَسَبَ بعضُهم ابنَ حبان البُسْتيَّ(٣) إلى النَّصب؛ لأنه قال عن عليٍّ الرِّضا(٤): «يَروي عن أبيه العجائب... كأنه كان يَهِمُ ويخطئ!»(٥).

= من آثاره: شرح دعاء الصّباح، الرّسائل الاعتقادية، جامع الشتات في النوادر المتفرقات. **انظر**: الأعلام (١/ ٣٢٥)، أعيان الشّيعة (١٣/ ٣٤٧)، معجم المؤلّفين (٢/ ٢٩١).

(١) الرّسائل الاعتقادية (١/ ٤٣٤).

(٢) **انظر**: مجلّة تراثنا (٣٧/ ١٢٤).

(٣) محمد بن حِبّان بن أحمد بن حِبّان التميمي: أبو حاتم البُستي، شيخ خراسان، وأحد كبار الحفاظ، أخذ عن أكثر من ألفَي شيخ، وكان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرّجال، توفي في بُست سنة ٣٥٤هـ. من آثاره: كتابه الصحيح المسمّى بـ«الأنواع والتقاسيم»، كتاب تاريخ الثقات، كتاب المجروحين. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٢)، لسان الميزان (٥/ ١١٢)، طبقات الحفاظ (٣٧٥)، شذرات الذهب (٣/ ١٦).

(٤) علي بن موسى بن جعفر الهاشمي: أبو الحسن المدني، رأس العلويّين في زمانه، يُلَقَّب بـ(الرِّضا)، مولده بالمدينة سنة ١٤٨هـ، كان المأمون يبالغ في تعظيمه حتى صيَّره وليّاً لعهده وضَرَبَ اسمَهُ على الدّنانير والدّراهم، وتَعُدُّه الإماميّة ثامنَ أئمّتهم المعصومين، توفي سنة ٢٠٢هـ على المشهور. **انظر**: وفيات الأعيان (٣/ ٢٦٩)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٨٧)، ميزان الاعتدال (٥/ ١٩١)، التّحفة اللطيفة (٢/ ٣٠٢).

(٥) كتاب المجروحين (٢/ ١٠٦) باختصار يسير. **وانظر** نسبته للنّصب في: نفحات الأزهار (١٥/ ٣٠٥).

٥ ـ معاداةُ الشِّيعة أنفسِهم.

قالوا: لأنّ مَن عادى الشّيعة وأبغضَهم فإنما أبغضَهم لمحبَّتِهم للآل ومتابعتِهم لهم، وتقديمِهم على غيرهم.

وقد رووا عن جعفر الصّادق[1] أنه قال: «ليس النّاصبُ مَن نَصَبَ لنا أهل البيت؛ لأنكَ لا تجد أحداً يقول: أنا أُبْغِضُ محمّداً وآلَ محمّد، ولكنّ النّاصبَ مَن نَصَبَ لكم، وهو يَعْلَمُ أنكم تتولّونَنا أو تتبرّأون مِن أعدائنا»[2].

قال يوسف البحرانيُّ: «المستفادُ مِن هذه الأخبار أنَّ مَظْهَرَ النَّصب المترتّب عليه الأحكام والدّليلَ عليه إمّا (تقديم الجبت والطّاغوت)، أو (بُغْض الشِّيعة مِن حيث التَّشيُّع)، فكلُّ مَن اتَّصف بذلك فهو ناصبٌ تجري عليه أحكام النَّصب»[3].

والمتحصِّل مِن النَّظَر في استعمالات القوم وتعاريفِهم ـ على اختلاف اتِّجاهاتهم ـ أنّ النَّاصب يُطلق على أوجه:

١ ـ الخارجيّ القادح في عليٍّ ﷺ.

٢ ـ مَن يَنْسِبُ إلى أحد من أئمة أهل البيت الاثني عشر ما يثلم العدالة.

---

(١) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين (السِّبط) الهاشمي: أبو عبد الله المدنيّ عالم مِن أجلّة التّابعين، مولده بالمدينة سنة ٨٠هـ، كان رأسَ العَلَويِّين في زمانه، لُقِّبَ بـ(الصّادق)، وهو سادس الأئمة المعصومين عند الشِّيعة، توفِّي بالمدينة سنة ١٤٨هـ، وحديثه عند البخاريِّ في الأدب المفرد ومسلم والأربعة. **انظر**: تهذيب الكمال (٥/ ٧٤)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٥٥)، تاريخ الإسلام (٩/ ٨٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٨٨).

(٢) معاني الأخبار للصّدوق (٣٦٥)، وسائل الشّيعة للحرّ العامليّ (٢٤/ ٢٧٤)، مستند الشِّيعة للنراقي (١/ ٢٠٦)، جامع أحاديث الشّيعة للبروجردي (٨/ ٥٠٧).

(٣) الحدائق الناضرة (٥/ ١٨٦).

٣ ـ مَن إذا سَمِع فضيلةً لعليٍّ أو لغيره من المعصومين أنكرها.

٤ ـ مَن اعتَقَدَ أفضليَّة غير عليٍّ عليه.

٥ ـ مَن أنكر النّصَّ على عليٍّ بعد سماعِه أو وصولِه إليه بوجهٍ يُصَدِّقُهُ.

٦ ـ مَن نصب العداوة للشِّيعة(١).

ومعلوم أن مَن ذَهَبَ في تعريف النَّاصبي إلى الحدِّ الأوسع فإنه قائل بالأضيق ضرورة.

وتظهر ثمرةُ الخلاف في هذه المسألة عند تقسيم المنتسبين إلى القبلة، فالقائلون بأنّ النَّصب هو عداوة عليٍّ رضي الله عنه جعلوا مخالفيهم على **ثلاثة أقسام:**

القسم الأوّل: مؤمن، وهو مَن أقرَّ بالإمامة على مقتضى مذهب الاثني عَشَرِيّة.

القسم الثّاني: مخالِف، وهو مَن لم يكن على مذهبهم ولكنه لم يَصِل إلى مرحلة النَّصب التي هي عند هؤلاء (العَداوة)، ويدخل في المخالفِ المستضْعَفُ(٢)، وهذا له حُكْم الإسلام(٣).

---

(١) **انظر:** جواهر الكلام (٦/ ٦٦)، مفتاح الكرامة (٢/ ٤٥)، رياض المسائل (٢/ ٦٥) و(٩/ ٥٤٢).

(٢) **انظر:** الحدائق الناضرة (٥/ ١٧٥).

(٣) المقصود بـ(الحكم له بالإسلام) هنا إنما هو ظاهراً وفي الدُّنيا فقط على المشهور عند أكثر علماء الشِّيعة.

قال أبو القاسم الخوئي في كتاب الطهارة (٢/ ٨٦): «فالصّحيح الحكم بطهارة جميع المخالفين للشِّيعة الاثنى عشرية وإسلامهم ظاهراً، بلا فَرْقٍ في ذلك بين أهل الخلاف وبين غيرهم، وإن كان جميعُهم في الحقيقة كافِرِينَ، وهم الذين سمَّيناهم بـ(مسلم الدُّنيا وكافر الآخرة)».

وشرح محمد آصف محسني معنى قول علمائهم (إنّ المخالفين بحكم المسلمين) بقوله ـ كما في مَشْرَعَة بحار الأنوار (١/ ٤١٣) ـ: «أي أنهم كُفّار، لكن حُكِمَ شَرْعاً بطهارتهم، وبصحّة التزوُّج والتزويج، وأكلِ ذبائحهم لمجرّد التسهيل على الشِّيعة في هذه الحياة». =

الثالث: ناصب، وهو أَخَصُّ مطلقاً مِن المخالف، فكلُّ ناصبيٍّ مخالف ولا عكس، وهذا هو مَن تَجْرِي عليه أحكام النَّصب، وهذا التّفصيل هو المشهور عند متأخِّري الشِّيعة[١].

وقد نسب الصَّدُوقُ ما خالف هذا التقسيم إلى الجُهَّال فقال: «الجهلاءُ يتوهَّمُون أنّ كلَّ مخالفٍ ناصبٌ، وليس كذلك»[٢].

كما ردَّه بعضُ محقِّقي الشِّيعة كالجواهريِّ الذي عدَّ القولَ بالتّلازم بين النَّصب والمخالفةِ نوعاً من المجازفة[٣].

وقال الگلپايگاني[٤]: «إطلاقُ النَّواصب والخوارج لا يَشْمَل كلَّ مَن كان له عداوةٌ بأيِّ ألوانها، بل المسلَّمُ منها العَدَوَاةُ الدِّينيّة واتخاذُها دِيْناً لنفسه يَتَقَرَّبُ بها إلى الله سبحانه»[٥].

وأشار مرتضى الأنصاريُّ إلى «ضعفِ تعميمِ النَّاصب للمخالِف»[٦]، واستظهر «أنّ العامّةَ منهم ناصب، ومنهم مستضعَف،

= وقال المجلسيُّ في بحار الأنوار (٨/ ٣٦٩): «لَمّا عَلِم الله أنّ أئمّة الجَور وأتباعَهم يستولون على الشِّيعة وهو يُبتَلَوْن بمعاشرتِهم ومخالطتهم ومناكحتِهم أجرى الله عليهم حُكْم الإسلام توسعةً، فإذا ظهر القائم عليه السلام يُجري عليهم حكم سائر الكُفّار في جميع الأمور، وفي الآخرة يدخلون النار ماكثين فيها أبداً مع الكُفّار».

وانظر للاستزادة: الحدائق الناضرة (٢١/ ٣٢٣)، جواهر الكلام (٣٠/ ٩٧)، كشف اللِّثام للهندي (١/ ٤١٠)، مَشْرَعَةُ بحار الأنوار (١/ ٤١٣)، الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام للرحماني (١٨٨).

(١) **انظر**: الحدائق الناضرة (٥/ ١٨٣).

(٢) جواهر الكلام (٦/ ٦٤).

(٣) انظر المصدر السّابق (٦/ ٦٤).

(٤) محمد رضا بن محمد باقر الموسوي الگلپايگاني: أحد مراجع الشِّيعة، مولده بمدينة كوكاد سنة ١٣١٦هـ، تعلّم في أراك وقُم، له نحو ٣٠ مصنّفاً، توفي سنة ١٤١٤هـ. له: كتاب القضاء، كتاب الحجّ، نتائج الأفكار في نجاسة الكفّار. **انظر**: إتمام الأعلام (٢٣٤).

(٥) نتائج الأفكار (١/ ١٩٦).

(٦) كتاب الطّهارة للأنصاري (٢/ ٣٥٧).

ومنهم الواسطة بينهما»[١].

وأمّا القائلون بأنّ النَّصب أوسعُ مِن مجرَّد العداوة فقد جعلوا مخالفيهم **على قسمين لا ثالث لهما:**

القسم الأوّل: مؤمن، وهو مَن سبق.

القسم الثّاني: ناصب، وهو مُنْكِرُ إمامة الاثني عشر أو أحدِهم.

فالمخالفون كلُّهم نواصب باستثناء (المستضعَف) و(الضّالِّ) الذي لا يَعْرِف اختلاف الآراء ولا يُبْغِض الشِّيعة، أو بعبارةٍ أخرى عندهم هو الجاهل بسبب قصوره لا بسبب تقصيره[٢].

وهذا المذهب هو المشهور عند متقدِّمي الشِّيعة كالمفيد[٣] والشَّريفِ المرتضى[٤] وابنِ إدريس الحِلِّي[٥] واختاره بعضُ متأخِّريهم[٦]؛ بناءً على

---

(١) كتاب الطّهارة للأنصاري (٢/ ٣٥٨).

(٢) **انظر:** الشُّهب الثّواقب (٢٢).
ولـ(لمستضعَف) عدّة تعاريف متقاربة. **انظر:** الحدائق النّاضرة (٢٤/ ٦٤).

(٣) محمد بن محمد بن النّعمان العكبري: أبو عبد الله، من كبار علماء الإمامية، يُعْرَف بـ (المفيد)، مولده بعُكبرا سنة ٣٣٦هـ انتهت إليه رئاسة الشِّيعة في وقته، كان معظَّماً في دولة عَضُد الدّولة، وله تصانيف في الطّعن على السّلف، توفي ببغداد سنة ٤١٣هـ، له نحو مائتي مصنف، منها: المقنعة، أوائل المقالات، الأمالي. **انظر:** تاريخ بغداد (٣/ ٢٣١)، ميزان الاعتدال (٦/ ٣٢١)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٤٤)، لسان الميزان (٥/ ٣٦٨).

(٤) علي بن الحسين بن موسى الهاشمي: أبو القاسم العلوي، فقيه إمامي واسع الاطلاع على اللّغة والكلام والشِّعر، مولده سنة ٣٠٤هـ، لقِّبَ بـ (المرتضى ذي المجدَين)، له تصانيف على مذاهب الشِّيعة كما كان رأسه في الاعتزال، تولى نقابة الطّالبيين ومات كفيفاً سنة ٤٣٦هـ. من آثاره: كتاب الشافي في الإمامة، تنزيه الأنبياء، الصِّرفة. **انظر:** تاريخ بغداد (١١/ ٤٠٢)، العِبَر في خبر من غبر (٣/ ١٨٨)، الوافي بالوفيات (٢٠/ ٢٣١)، الدَّرجات الرّفيعة (٤٥٨).

(٥) محمد بن إدريس بن أحمد العجلي: أبو عبد الله الحلي، رأس الشِّيعة وعالمهم، كان واسع الاطلاع قويَّ النّظر في الفقه، توفي سنة ٥٩٧هـ. من آثاره: كتاب الحاوي لتحرير الفتاوي، وخلاصة الاستدلال، والمناسك. **انظر:** سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٣٢)، تاريخ الإسلام (٤٢/ ٣١٤)، الوافي بالوفيات (٢/ ١٢٩)، معجم المؤلفين (٩/ ٣٢).

(٦) ومن هؤلاء: يوسف البحرانيُّ، ومحمد صالح المازندرانيُّ وأبو الحسن الشّريف بن =

أنّ كلَّ مخالف جاحدٌ للنَّصِّ، والجاحدُ كافرٌ أو مرتدٌّ، فبين المخالفةِ والنَّصب تلازمٌ[١].

ولهذا فقد جَعَلَ المفيدُ النّواصبَ على ضربين:

أحدهما: أهل مودَّة لأمير المؤمنين عليّ وذُرِّيتِه، لكنهم يجهلون كثيراً مِن حقوقهم.

وثانيهما: الخوارج ومَن ضارعَهم في عداوته وعداوة ذرِّيَّته[٢].

وقال آغا رضا الهمداني[٣]: «المراد بـ(النَّاصب) في الرِّوايات ـ على الظّاهر ـ: مُطْلَقُ المخالفين، لا خصوصُ مَن أظهر عداوةَ أهل البيت وتديَّنَ بنصبهم»[٤].

وأمّا المجلسيُّ[٥] فوصف أهل السُّنة بـ«علوِّ دَرَجَتِهم في النَّصب»[٦].

وبعد هذا الإجمال نعود لبيان موقف الشِّيعة مِن مخالفيهم على وجه التّفصيل، **وهم:**

= محمد طاهر. **انظر**: الحدائق الناضرة (٣/ ١٧٦ و٤٠٦) و(١٤/ ١٦٣) و(١٨/ ١٥٩) و(٢٤/ ٦١)، الشُّهب الثّواقب (٢٣)، رياض المسائل (٩/ ٥٤٢).

(١) **انظر**: الشُّهب الثّواقب (٢٣).

(٢) **انظر**: المقنعة (٥٧٩).

(٣) آغا رضا بن محمد هادي الهمداني النجفي: من متأخري علماء الإمامية، ومن مشاهير مراجع عصره، اشتهر بتضلُّعه في الفقه. توفي سنة ١٣٢٢هـ عن نيف وسبعين سنة. من آثاره: مصباح الفقيه، حاشية على الرّسائل، حاشية على المكاسب. **انظر**: أعيان الشيعة (٧/ ١٩)، نقباء البشر (٢/ ٧٧٦).

(٤) مصباح الفقيه (٢/ ٥٦٨).

(٥) محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود الأصفهاني: عالم إماميّ مشهور، مولده سنة ١٠٢٧هـ، يُعرف بـ (المجلسي الثاني) وأما الأول فأبوه، كان له أبلغ الأثر في نشر التشيُّع الصفوي، قال فيه صاحب التحفة الاثني عشرية: لو سمي دين الشِّيعة بدين المجلسي لكان في محلّه. توفي سنة ١١١٠هـ. من آثاره: بحار الأنوار، مرآة العقول، كتاب العقل والعلم والجهل. **انظر**: العقد المنير (٤٣٦)، أعيان الشِّيعة (٩/ ٤٥ و١٨٣)، الأعلام (٦/ ٤٨٩).

(٦) بحار الأنوار (٢٩/ ٦٤٦).

١ ـ الخوارج:

وهم نواصبُ باتِّفاق الإماميّة لأنهم يُكَفِّرون عليّاً رضي الله عنه، وأيُّ عداوة أشدُّ مِن التّكفير واستحلال الدَّم؟!

وقد نصّ الحلّيُّ على أنّ الخوارجَ مِن جُملة النّواصب[(١)]، بل هم ـ بحسب الأنصاريّ ـ: «أشدُّ النَّواصب»[(٢)]، ولهذا السّبب يَخُصُّهم بعضُ علماء الشِّيعة بأنهم: «هم المعنيُّون بالنُّصّاب»[(٣)].

ويُلحَظُ في تعابير كثيرٍ مِن علمائهم عَطْفُ النَّواصب على الخوارج مما يُشعر بالمغايرة[(٤)]، وليس الأمر كذلك بل هم (أي: الخوارج) داخلون بالاتِّفاق في مفهوم النَّصب دخولاً أوليّاً، إذ «النَّواصب أعمُّ مِن الخوارج»[(٥)].

قال الگلپايگاني: «عَطْفُ النَّواصب على الخوارج مِن باب عَطْفِ العامِّ على الخاصِّ»[(٦)].

٢ ـ أهل السّنة:

وقد اختلف علماء الشِّيعة فيهم: هل كلُّ أهل السُّنة نواصبُ أم بعضُهم فقط؟

على قولين:

القول الأوّل: إنهم ليسوا نواصب، وإن كان فيهم مَن هو كذلك لوقوعه في بعض ما يوجِبُ الحكمَ عليه بالنّصب لا لذات مخالفة

---

(١) قواعد الأحكام (٣/ ٣٠٨). **وانظر أيضاً**: روض الجنان (١٥٧)، نهاية المرام (١/ ٢٢٤).

(٢) الطهارة للأنصاري (٢/ ٣٥٧).

(٣) مفتاح الكرامة (٢/ ٤٣).

(٤) **انظر**: مسالك الأفهام (١/ ٣٩٧).

(٥) المصدر السّابق (١/ ٣٩٧). **وانظر** للاستزادة: الفصول المختارة (٣٣٩).

(٦) إرشاد السّائل (١٥). **وانظر أيضاً**: مستند الشِّيعة (١/ ٢٠٤).

الإماميّة، غير أنّ هؤلاء يختلفون في هذا الموجِب بحسب مفهوم كلٍّ للنَّصب.

قال عبدُ الله الجزائري: «أمّا ما ذَهَبَ إليه شُذَّاذٌ مِن المعاصرين ومَن قارَبَهم ـ وربما نسبوه إلى بعض القُدَماء أيضاً ـ مِن أنّ كلَّ مخالفٍ في الإمامة فهو ناصبٌ يُحْكَمُ عليه بالنَّجاسة وتحريمِ المناكحة وسايرِ لوازم الكُفْر ففي غاية الضَّعف والبُعد عن الصّواب»[١].

القول الثّاني: إنهم نواصب جميعاً.

قال نِعمة الله الجزائري[٢]: «يؤيّدُ هذا المعنى؛ [أي: التّعميم في مدلول النَّاصب] أنّ الأئمّة عليهم السلام وخواصَّهم أطلقوا لفظَ (النَّاصبيِّ) على أبي حنيفة وأمثالِه، مع أنّ أبا حنيفةَ لم يكن ممن نَصَبَ العداوةَ لأهل البيت عليهم السلام، بل كان له انقطاعٌ إليهم، وكان يُظهر لهم التودُّدَ»[٣].

وقال حسين آل عصفور[٤]: «لا كلامَ في أنّ المرادَ بـ(النَّاصبة) هم أهلُ التَّسنُّن»[٥].

---

(١) التحفة السنية (٩١).

(٢) نعمة الله بن عبد الله الجزائري الموسوي التستري: عالم إمامي، مولده في الجزائر (من أعمال البصرة) سنة ١٠٥٠هـ، فأخذ عن علمائها ثم تنقل في البلدان إلى أن وصل أصبهان، واختصَّ بالمجلسيِّ فساعده في إنجاز بعض تآليفه، تولى قضاء (تستر)، توفي سنة ١١١٢هـ من آثاره: الأنوار النعمانية، زهر الرَّبيع، شرح تهذيب الأحكام. **انظر**: إجازات الحديث للمجلسي (٢٩٨)، أعيان الشِّيعة (١٥/ ١٣٣)، أمل الآمل (٢/ ٣٣٦)، الأعلام (٨/ ٣٩).

(٣) الأنوار النّعمانية (٢/ ٣٠٧). **وانظر** للاستزادة: المقنعة للمفيد (٧٧٨).

(٤) حسين بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الدرازي، فقيه إماميٌّ يُعدّ من شيوخ الإخبارية في عصره، مولده في قرية الشّاخورة في البحرين، قُتِل في معركة فيها سنة ١٢١٦هـ. له ستة وثلاثون مؤلفاً، منها: الحقائق الفاخرة، السّوانح النظرية، المحاسن النفسانية. **انظر**: الأعلام (٢/ ٢٥٧)، أعيان الشّيعة (٦/ ١٤٠)، أنوار البدرين (٢٠٩)، معجم المؤلفين (٤/ ٤٤).

(٥) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخرسانية (١٤٧).

وقال أيضاً: «على أنّكَ قد عرفتَ سابقاً أنه ليس (النَّصب) إلا عبارة عن التّقديم على عليٍّ عليه السلام... بل أخبارُهم عليهم السلام تنادي بأنّ (النَّاصب) هو ما يقال له عندهم: سنيًّا»[١].

وقال الخاجوئي: «جُلُّ المخالفين بل كلُّهم مِن أهل النَّصب»[٢].

٣ ـ الشِّيعةُ غيرُ الاثني عَشَرِيّة:

وقد اختلفوا فيهم على قولين:

القـول الأوّل: «أنهم ليسوا بنواصب»[٣].

القول الثاني: إنهم نواصب، وعليه أكثرُ المتقدِّمين ـ كما سبق ـ وهو اختيار بعض المتأخِّرين، ويؤيّده ما رووه عن أحد أئمّتهم: «أنّ الزّيديّة والواقفيّة[٤] والنُّصّاب عنده سواء»[٥]، وعن آخر أنّه قال: «الزّيديّة هم النُّصّاب»[٦].

---

(١) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخرسانية (١٥٧). باختصار يسير.
تنبيه: قوله (سنياً) لحن، والصواب (سُنِّيٌّ) لأنه نائب فاعل.

(٢) الرّسائل الاعتقادية (١/ ٤٣١). **وانظر** للاستزادة: شرح إحقاق الحق (١/ ٦٣).

(٣) مستمسك العروة (١/ ٣٩٨). **وانظر** للاستزادة: منهاج الصالحين للروحاني (١/ ٢٦).

(٤) للوقف استعمالان:
الأوّل: التوقّف عند إمامة شخص بعد رحيل إمام دون تحديد، وهذا هو المعنى العامّ.
الثاني: الذين قالوا بإمامة سبعة مِن الأئمّة الاثني عشر فوقفوا عند موسى الكاظم وادّعوا أنه حيٌّ باق، منكرين بذلك إمامة ابنه عليٍّ الرِّضا، ولهذا كان يُسمّيهم محمد بن عليّ الرِّضا بـ (حمير الشِّيعة)، وهؤلاء هم المعروفون بـ(الواقفيّة) الذين اختصّت بهم هذه التّسمية وقد انقرضوا، وهذا هو التوقّف الخاص. **انظر:** بحار الأنوار (٤٨/ ٢٦٧)، الشِّيعة في الميزان (٣٤)، بحوث في الملل والنِّحَل للسبحاني (٨/ ٣٧٩).

(٥) بحار الأنوار (٤٨/ ٢٦٧)، مستدركات علم رجال الحديث للشاهرودي (٣/ ٤٨١).

(٦) تهذيب الأحكام للطّوسي (٤/ ٥٣)، بحار الأنوار (٣٧/ ٣٤)، وسائل الشِّيعة (٩/ ٢٢٢)، مستدرك الوسائل (٧/ ١٠٩).

قال يوسفُ البحرانيُّ: «ينبغي أن يُعلَمَ أنّ جميعَ مَن خرج عن الفِرْقَةِ الاثني عَشَرِيّة مِن أفراد الشِّيعة كالزَّيديّة والواقفيّة والفُطحيّة[١] ونحوِها فإنّ الظَّاهرَ أنّ حكمَهم كحكم النَّواصب»[٢].

وأشار غيره إلى أنّ حكم هذه الفِرَق كحكم النّواصب والخوارج عند الإماميّة[٣].

❀ ❀ ❀

---

(١) الفُطْحِية: من فِرَق الرّافضة، ينسبون إلى عبد الله بن جعفر بن محمد حيث يسوقون الإمامة إليه بعد أبيه (جعفر الصّادق)، ولُقِّبوا بـ(الفُطْحية) لأنَّ عبد الله بن جعفر كان أفطح الرِّجلين أي عريضهما، وقيل غير ذلك، وقد مال للقول بإمامته جلّ مشايخ الشّيعة وفقهائهم حتى مات دون أن يعقّب فرجع أكثرهم عن القول بإمامته. **انظر**: مقالات الإسلاميين (٢٧)، فِرَق الشِّيعة (٧٨)، التبصير في الدين (٣٨)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٨٢).

(٢) الحدائق الناضرة (٥/ ١٨٩).

(٣) **انظر**: خلاصة عبقات الأنوار (٤/ ٢٢٦).



الفصل الثّاني

تاريخ النَّصب، وجهود أهل السُّنة في الرَّدّ عليهم

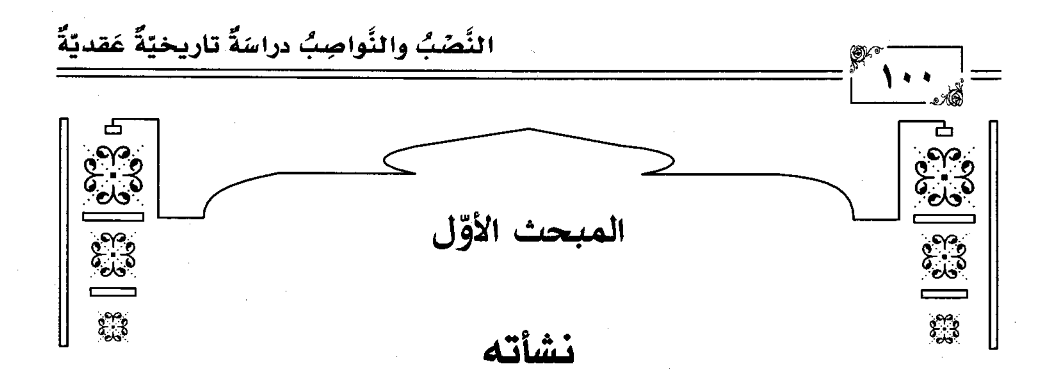
وتحته أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: نشأته.

المبحث الثّاني: أسباب النَّشأة.

المبحث الثّالث: مواطن النَّصب.

المبحث الرّابع: جهود أهل السُّنة والجماعة في الرَّدّ عليهم.



المبحث الأوّل

نشأته

حَظِيَ عليٌّ بن أبي طالب ﵁ بمكانة كريمةٍ تليق بمثله في المجتمع الإسلامي الذي عاش فيه، حيث حاز مِن السَّوابق والمناقب ما لم يُدْرِكْهُ الكثيرون، فقد كان رأساً في العلم والإيمان والزُّهد والعقل والشَّجاعة، فهو مِن السّابقين الأوّلين مِن المهاجرين، ومِن العلماء الربّانيّين، ومِن الفُرسان المعدودين، فضلاً عن كونه مِن أهل البيت النّبويِّ الكريم فهو ابنُ عمّ النبيِّ ﷺ وزوجُ ابنته.

«ومناقبُهُ أشهر من أن تُذْكَر، وفضائلُهُ أكثر مِن أنْ تُحْصَر»[١] حتى قال الإمام أحمد: «ما جاءَ لأحدٍ مِن أصحاب رسول الله ﷺ مِن الفضائل ما جاء لعليٍّ بن أبي طالب»[٢]، وقد أسهم هذا كلُّه في أن يَعْرِفَ له الصّحابةُ فضلَه، وأن يحفظوا له حقَّه.

نعم وُجِدَ في عهد النبيِّ ﷺ مِن القرشيِّين مَن كان يجفو بني هاشم عموماً ولا يقوم بحقِّهم، إمّا لِمَا بَقِيَ في نفسِه مِن رواسب الجاهليّة كالتَّنافس على الشَّرف[٣]، أو لِمَا نال قومَه على يدي رسول ﷺ في قتاله لهم[٤] أو لغير ذلك، وقد شكا العبّاسُ بن عبد المطَّلب ﵁ إلى

---

(١) تاريخ بغداد (١/ ١٣٣).

(٢) المستدرك على الصّحيحين (٣/ ١١٦)، تاريخ دمشق (٤٢/ ٤١٨).

(٣) **انظر**: شرح العقيدة الواسطية للشيخ ابن عثيمين (٦١٠).

(٤) **انظر**: المعجم الكبير للطبراني برقم (١٢٢٢٨)، وفضائل الصّحابة لأحمد برقم (١٧٩١).

الرّسول الله ﷺ ما يَجِدُهُ مِن جَفْوَةِ بعض القرشيِّين فقال: «**وَاللهِ لَا يَدْخُلُ قَلْبَ امْرِئٍ إِيْمَانٌ حَتّى يُحِبُّوْكُمْ للهِ وَلِقَرَابَتِيْ**»(١).

كما كان هناك مَن يُبغِض عليّاً بخصوصه وينفر عنه(٢)، غير أنّ ذلك لم يكن ظاهرةً في المجتمع بل وقع تجاهَه مِن آحاد الناس كما يقع لغيره في كلِّ زمان ومكان، فعن بُرَيدة رضي الله عنه أنه قال: «بَغَضْتُ عَلِيّاً بُغْضاً لَمْ يُبْغَضْهُ أَحَدٌ قَطُّ، قال: وَأَحْبَبْتُ رَجُلاً مِن قُرَيْشٍ لَمْ أُحِبَّهُ إِلَّا عَلَى بُغْضِهِ عَلِيّاً»(٣).

وقد بلَّغ النبيُّ ﷺ كلَّ ما أُمِر بتبليغه من أحكام الشّريعة، كما أخبر بكثير من المغيَّبات والفتن التي ستحدث وكيفيّة النّجاة منها(٤)، فمثلاً أخبر عن استشهاد عُمَرَ وعُثمانَ بقوله: «**اثبُتْ أُحُدُ، فَإِنّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيْقٌ وَشَهِيْدَانِ**»(٥)، وأخبر بما سيلاقيه عثمانُ مِن البلاء(٦) وأنه يومئذٍ على الحقّ(٧) وأَمَرَهُ بالصّبر(٨).

ومِن جملة ذلك أنه ﷺ أوصى بـ(أهل بيته) عموماً بأنْ تَخْلُفَهُ الأُمَّةُ فيهم بخير، وخصَّ عليَّ بن أبي طالب ـ الذي هو أفضل أهل بيته ـ بما

---

(١) خرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٧٧٧)، **وانظر**: تعليق الشيخ علوي السقاف على شرح الواسطية لهراس (٢٤٥).

(٢) **انظر**: منهاج السنة (٦/ ٢٨٥).

(٣) خرجه أحمد في مسنده برقم (٢٣٠١٧)، وصححه الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.
تنبيه: في بقية الحديث ما يبين انقلابَ بُغض (بُريدة) إلى محبّة.

(٤) **انظر**: تهذيب الأسماء (١/ ٥٨)، الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام للقرطبي (٣٧٣)، إرشاد الثقات للشوكاني (٥٢).

(٥) خرجه البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، كتاب: المناقب، باب: مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه برقم (٣٤٨٣).

(٦) **انظر**: صحيح البخاري (٦/ ٢٥٩٩).

(٧) **انظر**: مسند الطيالسي (١٧٦)، مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٣٦٠)، مسند أحمد بن حنبل (٤/ ٢٣٥).

(٨) **انظر**: مسند أحمد بن حنبل (٦/ ٨٦)، مسند الشاميين (٢/ ٢٢٦).

لم يَخُصَّ به غيرَهُ من الوصيَّة، فأَمَرَ بِحُبِّه وحذَّر مِن بُغْضه، وجَعَلَه مولىً لمن كان هو مولاه[١]، وأخبر بأنَّ قاتِلَهُ هو أشقى الآخِرين[٢]، وقال للزُّبير: **«تُقَاتِلُهُ، وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ»**[٣].

وقال مخاطِباً أُمَّهات المؤمنين: **«كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ إِذَا نَبَحَتْهَا كِلَابُ الْحَوْأَبِ؟!»**[٤].

---

(١) **انظر**: سنن الترمذي (٥/ ٦٣٣)، سنن النسائي الكبرى (٥/ ٤٥)، سنن ابن ماجه (١/ ٤٥).

(٢) **انظر**: مسند أحمد بن حنبل (٤/ ٢٦٣)، مسند البزار (٤/ ٢٥٤)، مسند أبي يعلى (١/ ٣٧٧).

(٣) خرجه الحاكم في مستدركه من حديث علي ﷺ، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذكر مقتل الزبير بن العوام ﷺ برقم (٥٥٧٤)، وصحّحه، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٤١٥).

(٤) خرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عائشة ﵂، كتاب: الجمل، باب: في مسيرة عائشة وعلي وطلحة والزّبير برقم (٣٧٧٧١)، وأحمد في مسنده برقم (٢٤٢٩٩)، والحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه برقم (٤٦١٣)، وابن حبان في صحيحه، كتاب: التاريخ، باب: إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث برقم (٦٧٣٢).
وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٥٥): «سنده على شرط الصَّحيح»، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٤٧٤).
وقد أخطأ ابنُ العربي المالكي ـ وتبعه محبُّ الدين الخطيب ـ في إنكاره هذا الحديث. **انظر**: العواصم من القواصم (١٦٢).
وانظر تعقيب القرطبي على خطأ ابن العربي في التذكرة (٢/ ٢٥٥).
وكما ألمحَ النبيُّ ﷺ لعائشة بما سيجري مستقبلاً على إحدى زوجاته ـ وكانت هي المقصودة ـ من أنها بالكاد ستنجو من فتنة يكثر القتلى حولها، فقد أمر عليّاً بالإحسان إليها في هذا الموقف بعينه، إذ أخرج الإمام أحمد في مسنده (٦/ ٣٩٣) والطبرانيّ في معجمه الكبير (١/ ٣٣٢) من حديث أبي رافع أنّ رسول الله ﷺ قال لعلي بن أبي طالب: **«إِنَّهُ سَيَكُوْنُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَائِشَةَ أَمْرٌ! قَالَ: فَأَنَا أَشْقَاهُمْ يَا رَسُوْلَ اللهِ!**
قَالَ: لَا، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَارْدُدْهَا إِلَى مَأْمَنِهَا». وقد حسّن الحافظُ ابن حجر إسناد هذا الحديث كما في فتح الباري (١٣/ ٥٥).
* الحَوْأَب (بالفتح ثم السّكون وهمزة مفتوحة): موضع من مياه العرب بين مكة والبصرة. **انظر**: معجم البلدان (٢/ ٣١٤)، لسان العرب (١/ ٢٨٩).

وكأنَّ الوصيَّة إنما جاءت بهذين الشَّكلين العامِّ (بأهل البيتِ) والخاصِّ (بعليٍّ) لعلمه ﷺ بما سيجري على كثيرٍ منهم مِن الانحراف عنهم والإساءة إليهم، غير أنّه لَمّا كان الذي سيطال عليّاً مِن الأذى والظُّلم أكبرَ مما سيطال سواه كانت الأحاديث المنوِّهةُ بحقِّه أكثر، ذلك أنه ابتلي بقوم أحبُّوهُ أشدَّ الحبِّ حتى غَلَو فيه وشانُوهُ من حيث أرادوا زينَه، وقومٍ أبغضوه أعظمَ البُغض حتى أساءوا إليه بكلِّ طريقة، كما قال عليٌّ: «لَيُحِبُّنِيْ قَوْمٌ حَتَّى يَدْخُلُوا النَّارَ فِيْ حُبِّيْ، وَلَيُبْغِضُنِيْ قَوْمٌ حَتَّى يَدْخُلُوا النَّارَ فِيْ بُغْضِي!»[١].

ولا ريب بأنه لم يَجْرِ على أحد مِن الصَّحابة ما جرى على عليٍّ ﷺ، فقد اتُّهِمَ بما هو منه بريء وحُورب بغير حقّ، ابتداءً بالذين قاتلوه اجتهاداً وتأويلاً وانتهاءً بمَن قَتَلَهُ معتقداً كفرَه، ولقد استمرّت الإساءة إليه بعد موته بسنين طويلة حتى وصل إلى إعلان لعنه والانتقاص منه على المنابر وإلزامِ بعض أنصاره بلعنه، بل بَلَغَ الأمر ببعض أهل العلم أن يخافوا مِن مجرَّد التّصريح باسمه عند الخلفاء مكتفين بالتّكنية عنه[٢]، كما امتدَّت الإساءة إلى كثيرٍ مِن ذُرِّيَّتِه مِن بعدِهِ دون وجه حقٍّ[٣].

وإذا ما عدنا أدراجَنا إلى ما كان عليه الحال في عهد مَن سَبَقَهُ من الخلفاء الرّاشدين وجدناه جليلَ القدر موفورَ المكانة[٤]، فقد كان أبو بكر يُكرمه ويستشيره، وكذلك عُمَرُ الذي لم يتردَّد في الأخذ برأيه في مسائل[٥]، وجَعَلَ الأمرَ من بعده شُورى بين ستّة هو أحدُهم.

---

(١) خرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب: الفضائل، باب: فضائل علي بن أبي طالب ﷺ برقم (٣٢١٣٣).

(٢) **انظر**: البداية والنهاية (٩/٢٣٨).

(٣) **انظر**: جواهر العقدين (٢٥١).

(٤) **انظر**: منهاج السنة (٦/١٧٦).

(٥) **انظر**: الطّرق الحكمية (٦٩).

ولَمّا ولي عثمانُ الخلافة ظلَّ عليٌّ على سابق عهدِهِ مِن السَّمع والطّاعة والنَّصيحة كما قال: «لَوْ سَيَّرَنِيْ عُثْمَانُ إِلَى صِرَار لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ»(١).

وفي أواخر أيام الخليفة الرَّاشد عثمان بدأت بواكير الفتنة تُطِلُّ برأسها، إذ كَثُرت الشِّكاياتُ على بعض عُمَّال عُثمان بحقٍّ أحياناً وبباطلٍ أحياناً أخرى، إلا أنّ الخليفةَ لم يقف مكتوف اليدين، بل أَمَرَ أن يوافيَهُ في الموسم كلُّ متظلم، وأحضر عمّالَه جميعاً للتثبُّت مِن هذه المزاعم وأَخْذِ الحق ممن ثبت ظُلْمُهُ أو تجاوُزُهُ(٢).

ويبدو أنّ ما انتهجه عثمانُ ﷺ مِن الرِّفق بمخالفيه ولِيْنِ الجانب تجاهَهم قد أسهما بشكلٍ غيرِ مباشر في تمادي الرَّعاع في غُلَوَائهم، وهو ما أدركه عثمان نفسه حين قال: «لِنْتُ لَكُمْ، وَأَوْطَأْتُ لَكُمْ كَتِفِيْ، وَكَفَفْتُ يَدِيْ وَلِسَانِيْ عَنْكُمْ فَاجْتَرَأْتُمْ عَلَيَّ»(٣).

وبناءً على ذلك ازداد نقدُ هؤلاء واتسعت رقعته(٤)، ولكنه بدأ يأخذ منحى جديداً بتصويبه إلى عثمانَ مباشرة بعد أن كان موجَّهاً إلى عُمّاله فحسب(٥).

---

(١) خرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الفتن، باب: ما ذُكِر في عثمان. برقم (٣٧٦٩٩)، وابن شيبة في أخبار المدينة برقم (٢٠٩١)، ونعيم بن حماد في الفتن برقم (٢٠٨).
صِرَار: ـ على الأشهر ـ بئر قديمة على بُعد ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق. **انظر**: معجم ما استعجم (٣/ ٨٣٠)، الفائق للزمخشري (١/ ٣٧)، معجم البلدان (٣/ ٣٩٨).

(٢) **انظر**: تاريخ الطبري (٢/ ٦٤٨)، مقتل الشهيد عثمان (١٠٠)، البداية والنهاية (٧/ ٢١٩).

(٣) تاريخ الطبري (٢/ ٦٤٥)، البداية والنهاية (٧/ ١٦٩).

(٤) **انظر**: مقتل الشهيد عثمان بن عفان (١٠٣).

(٥) **انظر**: مقدمة ابن خلدون (٢١٥ و٢١٦).

وقد انتُقِدَ بما يلي(١):

١ ـ توليته أقاربَهُ:

فقد ولَّى بعضَهم فعلاً كالوليد بن عقبة(٢) وسعيد بن العاص(٣) وعبدِ الله بن أبي السَّرْح(٤).

قال الحافظ ابن حجر: «إنَّ قَتْلَ عثمانَ كانَ أشدُّ أسبابه الطّعنَ على أمرائه، ثم عليه بتولِيَتِهِ لهم»(٥)

ولا ريب أنه لا يصحُّ ذمُّ السُّلطان ـ أيّاً كان ـ بمجرَّد توليته أحدَ أقاربه متى ما رآه أهلاً لذلك المنصب، إنما يلحقه الذّمُّ والعيبُ إذا كانت القَرابةُ وحدها محطَّ نظره دون أيِّ اعتبار آخر، ومعلومٌ لكلِّ أحد أنه ليس

---

(١) **انظر**: العواصم من القواصم (٧٦)، مقتل الشهيد عثمان (١٨٨).

(٢) الوليد بن عقبة بن أبي معيط (واسمه أبان) بن ذكوان الأمويّ: أبو وهب، صحابيّ أسلم يوم الفتح، وكان من رجال قريش ظُرْفاً وحلماً وشجاعةً وأدباً ومروءة على هنات فيه، وهو أخو عُثمان لأمِّه، وقد اعتزل الفتنة وسكن في آخر حياته الرّقّة وبها مات. **انظر**: الاستيعاب (٤/ ١٥٥٢)، أُسد الغابة (٥/ ٤٦٧)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤١٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٦١٤).

(٣) سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص الأموي: أبو عثمان، أحد أشراف قريش، قُبِضَ النّبيّ ﷺ وله تسع سنين وكان مِن أشبه الناس لهجةً به وروى عنه مرسلاً،، وهو أحدَ مَن كتبوا المصحف لعثمان، استعمله عثمان ومعاوية، توفي سنة ٥٨هـ. وحديثه مخرّج عند البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأبي داود في المراسيل والنسائي. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٢١/ ١٠٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٠٧).

(٤) عبد الله بن سعد بن أبي سرح بن الحارث القرشي العامري: أبو يحيى، صحابيّ أسلم يوم الفتح، شهد فتح مصر، وكان صاحب الميمنة في الحرب، وهو فاتح أفريقية زمن عُثمان، وله مواقف محمودة في الفتوح، وقد أمَّره عُثمان ـ وهو أخوه من الرّضاع ـ على مصر، ولما وقعت الفتنة سكن عسقلان ولم يبايع لأحد، تُوفي سنة ٣٦هـ. **انظر**: أُسد الغابة (٣/ ٢٦٣)، تاريخ الإسلام (٣/ ٥٢٩)، الوافي بالوفيات (١٧/ ١٠٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٠٩).

(٥) فتح الباري (١٣/ ١٣).

مِن شَرْطِ الأهليّة تمامُ الاستقامة فـ«ليس كلُّ تقيٍّ صالحٍ في أمور الدِّين الأقدرَ والأصلحَ ـ بالضّرورة ـ في أمور الدُّنيا»[١]، وقد رُوي عن عمر أنه قال: «نَسْتَعِيْنُ بِقُوَّةِ الْمُنَافِقِ وَإِثْمُهُ عَلَيْهِ»[٢].

نعم كان عثمان ﷺ معروفاً بحبِّه لبني أمية وإكرامِهم وموالاتهم[٣]، ولكن هذا لا يعني أن يكون هذا الحبُّ هو الدَّافعَ الوحيدَ على توليتهم.

بل حقيقة الأمر أنه اجتهد في ذلك ـ وهو أهلٌ للاجتهاد ـ فرأى في بعض مَن تجمعهم به وشائجُ قُربى كفاءةً فولّاهم، ولا سيّما أنّ: «بني أُمَيَّة كان رسول الله ﷺ يستعملهم في حياته، واستعملَهم بعده مَن لا يُتَّهم بقرابةٍ فيهم»[٤] بل كانوا أكثر مَن ولِيَ له عملاً من القبائل والأحياء[٥].

ومما يؤكِّد بُعْدَه عن الهوى في توليته هؤلاء أنَّ قَرَابتَهُ منهم لم تَمْنَعْهُ مِن عَزْل مَنثبت أنه ليس بكفء، بل إنه أقام الحدّ على مَن ارتكبَ ما يوجبه منهم[٦]، ولو كان الباعثُ على تولية هؤلاء العَصَبِيَّة النَّسَبِيَّةكما يزعم شانئوه ـ لغضَّ الطَّرْف عنهم وهذا ما لم يقع.

والذَّمُّ لا يخلو مِن أحد أمرين:

الأوّل: إمّا أن يكون لمجرَّد توليته بعضَ قرابته، فإن كان فهذا عليُّ بن أبي طالب قد ولّى بعضَ أقاربه ولم يُعَبْ بذلك، فولَّى عبيدَ الله بن

(١) بنو أمية بين السّقوط والانتحار (١٨).

(٢) خرجه ابن أبي شيبة في المصنّف، كتاب: الأمراء، باب: ما ذكر من حديث الأمراء والدخول عليهم. برقم (٣٠٦٥٣).

(٣) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٥٦).

(٤) المصدر السّابق (٦/ ١٩٢).

(٥) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ١٤٤ و٤٦٠) و(٦/ ١٩٢)، والنزاع والتخاصم (٧٣).

(٦) انظر خَبَرَ جَلْدِ الوليد بن عُقبة في صحيح البخاري (٣/ ١٤٠٥)، وصحيح مسلم (٣/ ١٣٣١).

عبّاس[١] على اليمن، وقُثَم بن عبّاس[٢] على مكّة والطّائف، وعبدَ الله بن عبّاس على البصرة وغيرهم[٣]، فلماذا يُعاب عثمانُ وحده بما قام به سواه؟!

وهذا ما عَبَّرَ عنه بعضُ المفتونين أبلغ تعبير حينما عَلِمَ أنّ عليّاً ولّى ابنَ عمِّه عبدَ الله بن العبّاس على البصرة فقال ممتعِضاً: «ففيمَ قَتَلْنا الشَّيخَ أمس بالمدينة؟!»[٤] يعني: عثمان رضي الله عنه.

الثّاني: أن يكون لِمَا صَدَرَ عن بعض عُمَّاله مِن زلّات وتجاوزات، فإن كان فالمَلام يلحقهم دونه إلا إذا رضي بأفعالهم وهو ما لم يكن[٥].

وهذا عليٌّ قد ولّى قوماً فتكشَّفوا له فيما بعدُ بخلاف ما كان يظنُّه فيهم مِن الأهليّة حتى قال: «ولَّيتُ فلاناً فأخذ المال، وولَّيتُ فلاناً فخانني»[٦]، ومع هذا لم يَعِبْهُ أحدٌ بذلك فكذلك الواجب في حقِّ عثمان.

---

(١) عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي: أبو محمد المدني، رأى النبي ﷺ وروى عنه، وهو أصغر سناً من أخيه عبد الله بسنة، استعمله عليٌّ على اليمن، وكان سخياً جواداً، توفي بالمدينة أيام يزيد بن معاوية، وحديثه مخرَّج عند النسائي. **انظر**: الاستيعاب (٣/ ١٠٠٩)، تهذيب الكمال (١٩/ ٦٠)، تاريخ الإسلام (٤/ ٢٦٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٣٩٦).

(٢) قُثَمُ بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي: ابن عمّ النبي ﷺ، رآه وروى عنه وكان يشبهه، وهو آخر الناس عهداً، كما كان أخاً للحسين بن علي من الرّضاعة، توفي بسمرقند سنة ٥٧هـ، وحديثه مخرَّج عند النسائي. **انظر**: الاستيعاب (٣/ ١٣٠٤)، أُسد الغابة (٤/ ٤١٤)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٣٨)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٤٢٠).

(٣) **انظر**: الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١١١)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٤٢)، منهاج السنة النبوية (٦/ ١٨و١٨٤و٣٦٠)، تاريخ الإسلام (٤/ ٢٨٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٢٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٥٣).

(٥) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٤٨).

(٦) كتاب الإمامة والرّد على الرّافضة (٣١٢)، مقتل الشّهيد عثمان (١٨٩). **وانظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٠/ ٣٦١)، البداية والنهاية (٧/ ٣٢٦).

٢ ـ عَدَمُ شهوده معركة بدر:

وكان تخلُّفه رضي الله عنه امتثالاً لأمر النبيِّ ﷺ بتمريض ابنته رُقَيَّة، ولهذا ضَرَبَ له بسهمه مِن الأجر والغنيمة(١).

ولعل من المفارقات الغريبة أن يموت النبيُّ ﷺ راضياً عنه، وأن يختارَهُ المسلمون جميعاً خليفةً لهم عن رِضى ومحبَّة، ثم تأتي شِرذمةٌ لا سابقةَ لهم ولا حُسن بلاء ـ بعد سنين طويلة ـ لتعيبَه بتخلُّفه عن بدر دون غيره ممن لم يشهدها!(٢).

٣ ـ تولِّيه يوم أحد من المعركة:

وهذا مما لا يصحّ أن يُعاب به؛ لأنَّ الله قد عفا عن جميع المتولِّين يوم أحد بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْۖ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٥] ولئن دَخَلَ فيهم مَن هو دون عثمان فكيف لا يدخل هو مع فضله وسابقته وكثرةِ حسناته؟!(٣).

٤ ـ تخلُّفه عن بيعة الرِّضوان:

ويا للعجب مِن عدِّ تخلُّفِهِ عن هذه البيعة عيباً وهي لم تقع أصلاً إلا مِن أجله! وذلك أنّ النّبيَّ ﷺ بَعَثَهُ ليفاوض مشركي مكّة فتأخَّر وأُشيعَ أنهم قتلوه، فحينئذٍ بايع النّبيُّ ﷺ الناسَ على موافاة أهل مكّة، وبايعَ بيدِهِ الشَّريفة عن عثمانَ احتياطاً أن يكون حيَّاً فبأيِّ شيءٍ يعاب(٤)؟!

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٣/ ١١٣٩).
(٢) انظر: فتنة مقتل عثمان (١/ ٦١).
(٣) منهاج السنة النبويّة (٦/ ٢٩٨).
(٤) انظر: صحيح البخاري (٣/ ١٣٥٢).

٥ ـ حميُهُ الحمى:

ولم يكن حميه الحمى لأجل مصالح شخصيّة ليصحَّ عيبُه به، بل حماه مِن أجل إبل الصَّدقة خاصّة، وقد سبقه إلى ذلك عمر رضي الله عنه، والفَرْقُ بين العَمَلَينِ هو أنه زاد في الحمى على ما زاده عمر رضي الله عنه حين زادت إِبِلُ الصَّدَقَةِ مِن كَثرةِ ما أفاء الله على المسلمين مِن الخير في عهده.

فإن صحّ أن يعاب عثمانُ بصنيعه جاز أن يُعاب به عمر، فَلَمّا لم يُعَب عمر لم يصحّ عيب عثمان رضي الله عنهما جميعاً[١].

٦ ـ جمعُهُ القرآن:

وقد تمَّ هذا الجمعُ بعدما رَكب إليه حذيفةُ مستصرِخاً: أن أَدْرِكْ هذه الأُمَّة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنّصارى في الكتب، فاستشار أعيان الصّحابة كعليٍّ وغيرِه فأشاروا عليه به[٢].

وما كان ليُقْدِمَ على ما أقدم عليه لولا أنه رأى فيه درءاً لمفسدة الاختلاف والفُرْقَةِ بين أهل الإسلام بعد أن ظهرت بوادرُهما جليّة، وهو أيضاً ما يقضي به النَّظَرُ المقاصديُّ مِن جهة أنّ الحكمة مِن (إنزال القرآن على سبعة أحرُف) تسهيلُ قراءته على العَرَب على اختلاف ألسنتهم ولَهَجاتِهم، وإذا كانت هذه الحكمة قد حصلت وكانت هذه الأحرف المتنوِّعة ليست مقصودةً بذاتها وكان القرآن محفوظاً بدونها دون أيِّ شكٍّ فأيُّ أهميّةٍ لبقائها بعدما أصبحت مثاراً للنِّزاع والبغضاء بسبب جهل كثيرٍ مِن المسلمين، ولهذا قال عليٌّ رضي الله عنه: «لَا تَقُوْلُوْا لِعُثْمَانَ فِيْ إِحْرَاقِ الْمَصَاحِفِ إِلَّا خَيْرَاً»[٣]، وقال: «لَوْ لَمْ يَصْنَعْهُ عُثْمَانُ

---

(١) انظر: مقتل الشهيد عثمان بن عفان (١٩٤)، فتنة مقتل عثمان (١/ ٧٠).

(٢) خرجه ابن أبي داود في المصاحف، باب: جمع عثمان رحمة الله عليه المصاحف برقم (٧٧). وقال المحقق: إسناده صحيح.

(٣) خرّجه الخلال في كتاب السُّنة برقم (٣٥١).

لَصَنَعْتُهُ»[1] فكان هذا الجمع مِن محاسن عثمان التي لا يمحوها الزَّمان[2].

هذا ما ثبت من انتقادات أهل الفتنة عليه، ويظهر عليها أثرُ الجهل وضيقُ العَطَن وشِدَّةُ التَّحامُل بافتعال أوهى الأسباب لأجل القدح فقط وإن لم يتوجَّه إليه فيها طَعْنٌ في الحقيقة ولم تثبت لهم بها حُجَّة، ومِن العجائب أنّ بعضَ ما عِيْبَ به هو في الحقيقة من فضائله! ولقد صدق ابن عمر رضي الله عنه حين قال: «لَقَدْ عِبْتُمْ عَلَى عُثْمَانَ أَشْيَاءَ لَوْ أَنَّ عُمَرَ فَعَلَهَا مَا عِبْتُمُوْهَا!»[3].

وقال عليُّ بن الحسين[4] ـ وهو مِن سادات أهل البيت ـ: «والله ما قُتِلَ عثمانُ على وجه الحقّ»[5].

ويكفي في الدّلالة على زيف هذه الدّعاوى أنّ النّبيّ ﷺ أخبر أنّ خلافةَ النُّبُوَّة ثلاثون سنةً[6] وخلافتُهُ داخلةٌ في ذلك، كما أخبر أنه على الحقِّ وأَمَرَهُ ألّا يَخْلَعَ قميصاً قَمَّصَهُ الله إيّاه، ووَصَفَ مَن أرادوا تنحيتَهُ

(١) خرجه ابن أبي داود في المصاحف، باب: اتفاق الناس مع عثمان على جمع المصاحف، برقم (٣٩ و٤٠).

(٢) **انظر**: العواصم من القواصم (٨٠)، الطُّرُق الحكمية (١٨) و(٢٦) و(٤٠٠)، فتنة مقتل عثمان (١/ ٧٣).

(٣) خرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب: الفضائل، باب: ما ذكر في فضل عثمان بن عفان رضي الله عنه برقم (٣٢٠٤٧).

(٤) عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب الهاشمي: أبو الحسين المدني، من علماء التابعين وزهّادهم، مولده سنة ٣٣هـ، خرج مع الحسين يوم كربلاء ونجا بسبب مرضه، وكان ثقة مأموناً مع الجلالة والسؤدد، قال عنه الزّهري: «ما رأيتُ قرشياً أفضلَ مِن عليّ بن الحسين!». توفي سنة ٩٤هـ ودفن بالبقيع، وحديثه عند الستة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٤١/ ٣٦٠)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٨٢)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٨٦)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٦٨).

(٥) الطبقات الكبرى (٥/ ٢١٦).

(٦) **انظر**: سنن أبي داود (٤/ ٢١١)، سنن الترمذي (٤/ ٥٠٣).

وعَزْلَهُ بـ(المنافقين)[١].

وعلى كلٍّ ففي مثل هذا الجوِّ المشحونِ بالنَّقد والاعتراض كان جماعةٌ مِن أهل الفتنة يتردَّدون إلى بعض الصَّحابة يَشكون إليهم جماعةً مِن عُمَّال عُثمان، فكانوا يُكَلِّمُوْنَ الخليفةَ فيهم حتى استجاب فَعَزَلَ بعضَهم، ومع هذا لم تنقطع ألسنةُ أولئك المفتونين[٢].

وفي الحقيقة: أنَّ مِن هؤلاء العُمَّال مَن فَتَحَ ـ دون أن يقصد ـ باباً لنقد عثمان يدلُفُ منه كلُّ مُرِيدٍ للفتنة بسبب سوء صنيعه، إمّا مع مَن تحت يدِهِ أو في ذاتِ نفسِه.

قال ابنُ خلدون[٣]: «ثمّ انتَقَلَ الخلافُ بين عثمانَ ومَن معه مِن الصَّحابة بالمدينة، ونَقَمُوا عليه امتناعَه عن العَزْل فأبى إلا أن يكون على جَرْحَة، ثم نقلوا النَّكير إلى غيرِ ذلك مِن أفعاله، وهو مُتَمَسِّكٌ بالاجتهاد وهم أيضاً كذلك.

ثم تجمَّع قومٌ من الغوغاء وجاءوا إلى المدينة يُظهرون طَلَبَ النَّصَفَة مِن عثمان، وهم يُضمِرون خلافَ ذلك مِن قَتْلِهِ، وفيهم مِن البصرة والكوفة ومصر، وقام معهم في ذلك عليٌّ وعائشةُ والزُّبيرُ وطلحةُ وغيرُهم يحاولون تسكينَ الأمور ورجوعَ عثمان إلى رأيهم»[٤].

---

(١) **انظر**: مسند الإمام أحمد بن حنبل (٦/ ٧٥)، سنن الترمذي (٥/ ٦٢٨)، سنن ابن ماجه (١/ ٤١). وصحّحه الألباني في صحيح ابن ماجه (١/ ٢٥).

(٢) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٦/ ١٥٥و٢٤٨)، مقدّمة ابن خلدون (٢١٦).

(٣) عبد الرحمٰن بن محمد بن خلدون الحضرمي التونسي: فقيه مؤرّخ وعالم اجتماعي، مولده في تونس سنة ٧٣٢هـ وأصله مِن أسرةٍ إشبيليّة، كان قد تقلّب في عدّة مناصب حتى استقرّ في مصر قاضياً لقضاة المالكية ثم استعفى منه وتفرّغ للتّدريس والتّأليف. توفي سنة ٨٠٨هـ، من آثاره: مقدِّمته الشَّهيرة، وشرح البـُرْدة، ورسالة في المنطق. **انظر**: الضّوء اللامع (٤/ ١٤٥)، شذرات الذّهب (٧/ ٧٦)، الأعلام (٣/ ٣٣٠)، معجم المؤلفين (٥/ ١٨٨).

(٤) **انظر**: مقدِّمة ابن خلدون (٢١٦).

وكيفما كان فإنّ هذه الفتنةَ المشؤومةَ قد جرَّت على الأُمَّة مِن البلاء ما جرَّت حتى أحدثت شيئاً مِن الخلاف وإيغار الصُّدور بين الصَّحابة الكرام رضوان الله عليهم(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «أمّا في خلافة عثمان فَقَوِيَ النِّزاعُ في بعض الأمور حتى صار يحصل كلامٌ غليظٌ مِن بعضهم لبعضٍ»(٢)، وقد «نَقَمُوا منه أشياءَ بعضُها هم معذورون فيه، وكثيرٌ منها كان عثمانُ هو المعذور فيه»(٣).

ومن ذلك أنه جاء إلى عليٍّ أناسٌ يشكون سُعاةَ عثمانَ على الصَّدَقَة، فأرسل ابنَه محمّدَ بن الحنفية(٤) إلى الخليفة بكتاب رسول الله ﷺ في الصَّدَقَة، فردَّه عثمانُ بقوله: «أغْنِها عنَّا»(٥)؛ أي: اصرفها عنا(٦)، وهي «كَلِمَةٌ معناها: التَّرْكُ والإعراضُ»(٧).

وواضح ما في ردِّ عثمانَ من الحِدّة.

وقد ثبت عن عليٍّ من غير وجه أنه قال: «إِنِّيْ لأَرْجُوْ أَنْ أَكُوْنَ أَنَا وَعُثْمَانُ مِمَّنْ قَالَ اللهُ تَعَالَى فِيْهِمْ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ

---

(١) **انظر**: تاريخ الخلفاء (١٥٨). (٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٩٨).

(٣) المصدر نفسه (٦/ ٢٥٢).

(٤) محمد بن علي بن أبي طالب القرشي: أبو القاسم المدني، يعرف بـ(ابن الحنفية) نسبةً لأمّه، وكان وَرِعاً كثير العلم، قال عنه إبراهيم بن الجنيد: «لا نعلم أحداً أسندَ عن عليٍّ أكثرَ ولا أصحَّ مما أسند». وكانت الشِّيعة في زمانه تغالي فيه وتدَّعي إمامته وتزعم أنه لم يمت. توفي سنة ثمانين أو إحدى وثمانين. وحديثه عند السّتّة. **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ٩١)، سير أعلام النبلاء (٤/ ١١٠)، البداية والنهاية (٩/ ٣٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣١٥).

(٥) خرجه البخاري في صحيحه من حديث محمد بن الحنفية، كتاب: الجهاد والسِّير، باب: ما ذُكِرَ مِن درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه وقدحه وخاتمه، وما استعمَلَ الخلفاء بعده من ذلك مما لم تذكر قسمتُهُ، ومِن شعره ونعله وآنيته مما يتبرك به أصحابه وغيرهم بعد وفاته برقم (٢٩٤٤). **وانظر** للاستزادة: منهاج السنة النبوية (٨/ ٢٧٩).

(٦) **انظر**: كشف المشكل (١/ ٢٠١). (٧) عمدة القاري (١٥/ ٣٤).

سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧][(١)]».

وقالت عائشةُ ـ بعد مقتل عثمانَ ـ: «غَضِبْتُ لَكُمْ مِنَ السَّوْطِ، وَلَا أَغْضَبُ لِعُثْمَانَ مِنَ السَّيْفِ!»[(٢)]

وقالت: «كَانَ الْقَوْمُ يَخْتَلِفُوْنَ إِلَيَّ فِيْ عَيْبِ عُثْمَانَ وَلَا أَرَى إِلَّا أَنَّهَا مُعَاتَبَةٌ، وَأَمَّا دَمُهُ فَأَعُوْذُ بِاللهِ مِنْ دَمِهِ! وَاللهِ وَدَدْتُ أَنِّي عِشْتُ فِيْ الدُّنْيَا بَرْصَاءَ صَالِحاً وَأَنِّيْ لَمْ أَذْكُرْ عُثْمَانَ بِكَلِمَةٍ قَطُّ!»[(٣)].

وكان طلحةُ رضي الله عنه يقول ـ يوم الجمل[(٤)] ـ: «إِنَّا دَاهَنَّا فِيْ أَمْرِ عُثْمَانَ، فَلَا نَجِدُ الْيَوْمَ شَيْئَاً أَمْثَلَ مِنْ أَنْ نَبْذِلَ فِيْهِ دِمَاءَنَا، اللّٰهُمَّ خُذْ لِعُثْمَانَ مِنِّيْ الْيَوْمَ حَتَّى تَرْضَى»[(٥)].

وقد استغلَّ هؤلاء المفتونون عَتَبَ بعض الصَّحابة على عثمانَ أسوأَ استغلال فجعلوه مطيَّةً لتأجيج نار الفتنة[(٦)].

ولهذا قال حذيفة رضي الله عنه: «اللّٰهمَّ الْعَنْ قَتَلَةَ عُثْمَانَ وَغُزَاةَ عُثْمَانَ

---

(١) تاريخ دمشق (٣٩/ ٤٥٢)، البداية والنهاية (٧/ ١٩٣).

(٢) تاريخ دمشق (٣٩/ ٤٨٧)، البداية والنهاية (٧/ ١٩٥).

(٣) خرّجه ابن شبة في أخبار المدينة برقم (٢١٥٦)، والخلال في كتاب السنة برقم (٥٤٥)، والطّبراني في مسند الشاميين برقم (٩٤٤)، وصحّح إسنادَه محقّق السُّنة للخلّال.

(٤) معركة الجمل: معركة نَشِبَت قُرْب البصرة سنة ست وثلاثين للهجرة بين عليٍّ مِن جهةٍ وطلحةَ والزّبير وعائشة من جهة أخرى، وسُمِّيت بذلك نسبة لجمل عائشة الذي استبسل الناس في الدِّفاع عنه بعدما استُهدِف بشدَّة، وقد انتهت المعركة بانتصار علي. **انظر**: البدء والتاريخ (٥/ ٢١٢)، الكامل في التاريخ (٣/ ١١٣)، البداية والنهاية (٧/ ٢٣٠).

(٥) الطبقات الكبرى (٣/ ٢٢٢)، تاريخ دمشق (٢٥/ ١٠٩)، سير أعلام النبلاء (١/ ٣٥). وهو بلفظ مختصر في مصنف ابن أبي شيبة برقم (٣٧٧٨١).

(٦) ومن هؤلاء عمرو بن العاص رضي الله عنه الذي كان عاتباً عليه بسبب عزله له عن ولاية مصر. **انظر**: الثقات (٢/ ٢٤٤)، الاستيعاب (٣/ ١٣٦٩)، تاريخ مدينة دمشق (٥٥/ ٢٦)، البداية والنهاية (٧/ ٢٥٣).

وَشَنَأَةَ عُثْمَانَ! اللّهُمّ إنَّا كُنَّا نُعَاتِبُهُ وَيُعَاتِبُنَا، مَتَى مَا كَانَ مِنْ قِبَلِهِ يُعَاتِبُنَا وَنُعَاتِبُهُ فَاتَّخَذُوْا ذَلِكَ سُلَّماً إِلَى الْفِتْنَةِ، اللَّهُمَّ لَا تُمِتْهُمْ إِلَّا بِالسُّيُوْفِ!»[١].

وحين اجتمعوا فجاءوا إلى المدينة مِن مصر والكوفة والبصرة لم يَدُر في خَلَد أحد مِن الصّحابة تَسَارُعُ إيقاع الأحداث بهذه الصُّورة لتصل إلى قَتْلِ الخليفة مظلوماً شهيداً[٢]، وما إن قُتِل حتى أظلمت المدينة بأهلها وذهل كبارُ الصّحابة وذهبت عقولُهم[٣]وكان عليٌّ ﷺ يقول: «لَقَدْ طَاشَ عَقْلِيْ يَوْمَ قُتِلَ عُثْمَانُ وَأَنْكَرْتُ نَفْسِيْ!»[٤].

واجتمع أمرُ الزُّبير وطلحة وعائشة على المطالبة بدم عثمان، ولا سيّما مع شعورِ كلٍّ بالأسى لتفريطهم في حقِّه حين لم ينصروه حقَّ النُّصْرة وحصل نوعٌ منَ الفتور والخذلان تجاهه، على أنهم لم يكونوا يظنُّونه مقتولاً مهما بلغ الأمر ولا أنّ أحداً يجرؤ على إمام المسلمين وفي دار الخلافة! ولو علموا ذلك لسدُّوا الذّريعة وحسموا مادّة الفتنة[٥].

ولا صحّة لما يزعمه البعض من أنهم عندما وقعت الفتنة «صاروا بين خاذلٍ وقاتلٍ!»[٦].

قال السُّبكيُّ: «لا نَحْفَظُ عن أحدٍ منهم الرِّضا بقتلِهِ، إنما المحفوظُ الثّابت عن كلٍّ منهم إنكارُ ذلك»[٧].

وقال ابن كثير[٨]: «أمّا ما يذكره بعضُ الناس مِن أنَّ بعضَ

---

(١) تاريخ الطّبري (٢/ ٦٩٢).
(٢) **انظر**: مقتل الشّهيد عثمان بن عفان (١٩٤).
(٣) **انظر**: تاريخ الخلفاء (١٦٠).
(٤) خرّجه الحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: فضائل أمير المؤمنين ذي النُّورين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه برقم (٤٥٢٧) وصحّحه.
(٥) **انظر**: منهاج السّنة النّبويّة (٤/ ٣٢٣).
(٦) فِرَق الشّيعة (٤).
(٧) التّقرير والتّحبير (٢/ ٣٤٧).
(٨) إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البُصروي ـ نسبة إلى قرية بُصْرى من أعمال دمشق ـ: =

الصَّحابة أسْلَمَهُ ورضي بِقَتْلِهِ فهذا لا يصحُّ عن أحدٍ مِن الصّحابة أنه رضي بقتلِ عثمانَ رضي الله عنه، بل كلُّهم كَرِهَهُ ومَقَتَهُ وسبَّ مَن فعله، ولكنَّ بعضَهم كان يودُّ لو خَلَعَ نفسَه مِن الأمر»[١].

ومما يدلّ على ذلك ما حكاه علقمةُ بن وقاص الليثيُّ[٢] فقال: «لَمَّا خَرَجَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَعَائِشَةُ للطَّلَبِ بِدَمِ عُثْمَانَ عَرَّجُوا عِنْدَ مُنْصَرَفِهِمْ بِذَاتِ عِرْقٍ[٣]، قَالَ: وَرَأَيْتُ طَلْحَةَ ـ وَأَحَبُّ الْمَجَالِسِ إِلَيْهِ أَخْلَاهَا، وَهُوَ ضَارِبٌ بِلِحْيَتِهِ عَلَى زَوْرِهِ ـ فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ: إِنِّيْ أَرَاكَ وَأَحَبُّ الْمَجَالِسِ إِلَيْكَ أَخْلَاهَا، إِنْ كُنْتَ تَكْرَهُ هَذَا الأَمْرَ فَدَعْهُ.

فَقَالَ: يَا عَلْقَمَةُ، لَا تَلُمْنِيْ، كُنَّا أَمْسِ يَداً وَاحِدَةً عَلَى مَنْ سِوَانَا فَأَصْبَحْنَا الْيَوْمَ جَبَلَيْنِ مِنْ حَدِيْدٍ يَزْحَفُ أَحَدُنَا إِلَى صَاحِبِهِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ مِنِّيْ شَيْءٌ فِيْ أَمْرِ عُثْمَانَ مِمَّا لَا أَرَى كَفَّارَتَهُ إِلَّا أَنْ يُسْفَكَ دَمِيْ فِيْ طَلَبِ دَمِهِ»[٤].

وقد استقرّ هذا المعنى بنفسه حتى إنه حين رُمِيَ بسهم جَعَلَ يقول:

= أبو الفداء الدّمشقي فقيه شافعي متفنّن، مولده سنة ٧٠١هـ لازم المزِّي، وانتفع بابن تيميّة كثيراً، درَّس وأفتى، وبرع في الفقه والتفسير والحديث والتاريخ. توفي سنة ٧٧٤هـ. له: تفسير القرآن العظيم، البداية والنهاية، طبقات الفقهاء. **انظر**: الدّرر الكامنة (١/ ٤٤٥)، ذيل طبقات الحفّاظ (٥٧)، شذرات الذّهب (٦/ ٢٣١)، طبقات المفسرين للداودي (٢٦٠).

(١) البداية والنهاية (٧/ ١٩٨).

(٢) علقمة بن وقاص بن محصن الليثي العُتْواري: أحد علماء المدينة، أدرك جماعة مِن الصّحابة وروى عنهم، يُحْتَمَلُ أن تكون له صحبة، وثقه ابن سعد والنسائيُّ، وكان قليل الحديث، توفي بالمدينة بعد الثّمانين. وحديثه مخرّج في الكتب الستة. **انظر**: تذكرة الحفاظ (١/ ٥٣)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣١٣)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٦١)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٤٧).

(٣) ذات عِرْق: مَهَلّ أهل العراق، وهو الحدُّ بين نجدٍ وتهامة، و(عِرْق) جبلٌ صغير فيها. **انظر**: معجم البلدان (٤/ ١٠٧)، لسان العرب (١٠/ ٢٤٩).

(٤) خرّجه الحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذكر مناقب طلحة بن عبيد الله التيمي رضي الله عنه برقم (٥٥٩٥).

«هَذَا وَاللهِ سَهْمٌ أَرْسَلَهُ اللهُ، اللَّهُمَّ خُذْ لِعُثْمَانَ مِنِّيْ حَتَّى تَرْضَى»[(١)]، ويقول: «اللَّهُمَّ هَلْ يُجْزِئُ دَمِيْ كُلُّهُ بِقَطْرَةٍ مِنْ دَمِ عُثْمَانَ!»[(٢)].

وهو أيضاً ما جعل مروانَ بن الحكم يقول بعدما رماهُ بالسّهم: «والله لا أطلبُ قاتلَ عثمانَ بعدَكَ أبداً»[(٣)]، لأنه ـ بزعمه ـ: «كان أشدَّ الناس عليه!»[(٤)]، ويقول: «لا أطلب بثأري بعدَ اليوم»[(٥)] ويقول لأحد أبناء عثمانَ: «قد كفيناكَ بعضَ قَتَلَةِ أبيك!»[(٦)].

وقد علَّق الحافظُ الذّهبيّ[(٧)] على ذلك بقوله: «الذي كان منه في حقِّ عثمانَ تَمَغْفُلٌ وتأليبٌ فَعَلَه باجتهاد، ثم تغيَّر عندما شاهدَ مصرعَ عُثمانَ فَنَدِمَ على تَرْكِ نُصرته»[(٨)].

وقد كانت فتنة مقتله ﵁ مِن الفتن العِظام التي صُبَّ البلاءُ على الأُمَّة بسببها كما قال ﷺ: **«مَنْ نَجَا مِنْ ثَلَاثٍ فَقَدْ نَجَا ـ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ـ:**

---

(١) الطّبقات الكبرى (٣/ ٢٢٣)، تاريخ خليفة بن خيّاط (١٨٥)، تاريخ مدينة دمشق (٢٥/ ١٠٩).

(٢) أخبار المدينة (٢/ ٢٢١).

(٣) الطّبقات الكبرى (٣/ ٢٢٣)، تاريخ مدينة دمشق (٢٥/ ١١٣)، تهذيب الكمال (١٣/ ٤٢٢).

(٤) تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٢٥٩).

(٥) تاريخ خليفة بن خيّاط (١٨١)، تاريخ مدينة دمشق (٢٥/ ١١٢)، سير أعلام النبلاء (١/ ٣٦)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٥٣٢). وصحّح إسناده الحافظ ابن حجر.

(٦) تاريخ خليفة بن خياط (١٨٥)، أخبار المدينة (٢/ ٢٢١)، تاريخ مدينة دمشق (٢٥/ ١١٣)، سير أعلام النبلاء (١/ ٣٦).

(٧) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التّركماني: أبو عبد الله الذّهبيّ، من كبار الحُفّاظ والمؤرّخين، مولدُهُ سنة ٦٧٣هـ، اعتنى بالحديث وأفاد وكان يتوقّد ذكاءً، أكثر من التّصنيف مع القبول، توفي سنة ٧٤٧هـ وكان قد أُضِرّ قبل موته بمدّة يسيرة. له: ميزان الاعتدال، سير أعلام النّبلاء، تاريخ الإسلام. **انظر**: طبقات الشّافعيّة الكبرى (٩/ ١٠٠)، الوافي بالوفيّات (٢/ ١١٤)، الدرر الكامنة (٥/ ٦٦)، شذرات الذّهب (٦/ ١٥٣).

(٨) سير أعلام النبلاء (١/ ٣٥). **وانظر** للاستزادة: أخبار المدينة (٢/ ٢٩٠).

مَوْتِيْ، والدَّجَّالُ، وَقَتْلُ خَلِيْفَةٍ مُصْطَبِرٍ بالْحَقِّ مُعْطِيْهِ»[١].

وقال عبدُ الله بن سلَام رضي الله عنه: «لَقَدْ فَتَحَ النَّاسُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِقَتْلِ عُثْمَانَ بَابَ فِتْنَةٍ لَا تُغْلَقُ عَنْهُمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ»[٢].

وبعد استشهاد أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه: «وقعت الفتنةُ العامَّة التي لم يبقَ بيتٌ مِن العرب إلا دخلتَهُ»[٣]، واضطرب الناس اضطراباً شديداً في فهم مجريات الأمور وفي تفسير حقيقة ما حدث، وهنا بدأ الحديثُ عن دور مزعوم لعليٍّ وأنّ له يداً فيما جرى، وكان أكثر مَن يَتَحَدَّثُ بذلك بنو أمية[٤].

وقال حسَّان بنُ ثابت في رثاء عُثمان والإشارة إلى ما يتحدَّث الناس به:

مَن سرَّه الموتُ صِرفاً لا مزاجَ له ... فليأتِ مأسَدَةً في دارِ عُثمانا

مُسْتَحْقِبِي حَلَقَ الماذيِّ قد سَفَعَت ... فوق المخاطِم بيضٌ زانَ أبدانا

ضحَّوا بأشمطَ عُنْوانُ السجودُ به ... يقطِّع الليلَ تَسبيحاً وقُرْآنا

صبراً فدىً لكمُ أُمِّيْ وما ولَدَت ... قد ينفعُ الصَّبْرُ في المكروهِ أحيانا

فقد رضينا بأرضِ الشَّام نافِرَةً ... وبالأميرِ وبالإخوانِ إخوانا

إني لمنهم وإن غابوا وإن شَهِدُوا ... ما دُمْتُ حيّاً وما سُمِّيتُ حَسَّانا

لَتَسْمَعَنَّ وَشِيكَاً في ديارِهِمُ ... (اللهُ أكبرُ)، (يا ثاراتِ عثمانا)

---

(١) خرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عبد الله بن حوالة، كتاب: الفتن، باب: ما ذُكر في فتنة الدّجال برقم (٣٧٤٧٥)، وأحمد في مسنده برقم (١٧٠١٤)، والحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذِكْر مقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه برقم (٤٥٤٨).
قال الهيثميّ في مجمع الزوائد (٧/ ٣٣٤): «رواه أحمد والطّبرانيّ، ورجال أحمدَ رجال الصّحيح غير ربيعة بن لقيط وهو ثقة». وصحَّحه الألبانيُّ في ظلال الجنة برقم (١١٧٧)، وحسّن إسنادَهُ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند.

(٢) تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦٠).

(٣) الجواب الصحيح (٦/ ٨٦).

(٤) **انظر**: تاريخ دمشق (٣٩/ ٤٥٠)، تاريخ الخلفاء (١٦٣).

يا ليتَ شِعْري وليتَ الطيرَ تخبرُني ما كان شأنُ عليٍّ وابنِ عفَّانا[١]

وصرّح الوليدُ بنُ عُقْبَةَ (وهو أخو عثمانَ لأُمِّه)[٢] بما يعتقده كثيرٌ مِن الأمويِّين في عليٍّ وبني هاشم من دور خفيٍّ في مقتل الخليفة **بقوله**:

بَنِي هَاشِمٍ إنّا وَمَا كَانَ بيننَا كَصَدْعِ الصَّفَا مَا يرمض الدهر شَائِبُهْ

بَنِي هاشمٍ كيْفَ المودَّةُ بَيْنَنَا وسيفُ ابنِ أَرْوَى[٣] عِندَكم وَحرائِبُهْ

بَنِي هاشمٍ إلَّا تَرُدُّوا فإننا سواءٌ علينا قاتلاهُ وناهبُهْ

بَنِي هاشم رُدُّوا سِلَاحَ ابن أُخْتِكُمْ وَلَا تَنْهَبُوهُ لا تَحِلُّ نَهَائِبُهْ

غَدَرْتُم بِهِ كيما تَكُونُوا مَكَانَهُ كما غَدَرَتْ يوماً بِكِسْرَى مَرازِبُهْ

فوالله لا أَنْسى ابنَ أُمِّيَ عِيشتي وهل يَنْسَيَنَّ الماءَ مَن كانَ شاربُهْ[٤]؟

وقد ساعدت عوامل عدة على نشوء هذا الظَّنِّ الكاذب[٥]، **وهي**:

أوّلاً: أنّ عليّاً لم يَهُبَّ إلى نُصرة الخليفة المظلوم أيّام حصاره، في وقت كان أشدّ ما يكون احتياجاً إلى نُصرته والدِّفاع عنه، ولا سيّما أنه:

---

(١) ديوان حسان بن ثابت (٢١٥).
وانظر للاستزادة: تاريخ الطبري (٢/ ٦٩٥)، الكامل في التاريخ (٣/ ٧٧)، البداية والنهاية (٧/ ١٩٦)، مقتل الشهيد عثمان بن عفان (٢٠٨).
وانظر: تعليق أبي عمر ابن عبد البر في الاستيعاب (٥٥٠)، ومحمد بن يحيى الأندلسي في مقتل الشهيد عثمان (١٨٢).

(٢) **انظر**: الطّبقات لابن خيّاط (١١)، أسْد الغابة (١١٠٨).

(٣) المقصود به عثمان ﷺ نسبةً لأُمِّه، وهي أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس. **انظر**: أخبار المدينة (٢/ ١٣٢)، تاريخ خليفة بن خياط (١٥٦)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٩٢)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٨).

(٤) **انظر**: البدء والتاريخ (٥/ ٢٠٧)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٥٤١)، سمط النجوم العوالي (٢/ ٥٣٢)، مقتل الشهيد عثمان بن عفان (٢١٠).
تنبيه: أشرتُ في ترجمة الوليد بن عقبة ـ وقد سبقت ـ إلى أنه اعتزل الفتنة، وهذه الأبيات وإن كانت تحريضيّه إلّا أنّ الظّاهر أنها قيلت في أوّل الأحداث قبل استفحالها.

(٥) سوف يأتي الجواب عنها بإذن الله في مبحث: آراء النواصب في علي والحسين ﷺ.

«قد استمرَّ الحصرُ أكثرَ مِن شهرٍ»[١].

ثانياً: أنّ بعضَ مَن شارك في حصار عُثمان وقَتْلِهِ معدودون مِن أصحاب عليٍّ مثل الأشتر[٢]، بل مِن خواصّه كربيبه محمد بن أبي بكر[٣] الذي كان عليٌّ يُثني عليه ويُفَضِّلُه، وإن كانت الحقيقة أنّ ما صدر عنه مِن الثَّناء والتّفضيل إنما كان بسبب عبادَتِهِ واجتهادِه[٤].

ثالثاً: أنّ هؤلاء المفتونين قاموا بمبايعة عليٍّ دون غيره: «عُقيب قَتْلِ عُثمانَ والقلوبُ مضطربةٌ مختلفةٌ»[٥]، ثم ألزموا كثيراً مِن الناس بالبيعة له وعلى الأخصِّ مَن خافوا أن يعارِضَ أَمْرَها فَيُلْتَفَّ حولَهُ، فقد «أُحضِرَ طلحةُ إحضاراً حتى قيل: إنهم جاءوا به مُكْرَهاً واضطهدوه للبيعة»[٦].

قال الذّهبيُّ: «كان طلحة أوّلَ مَن بايع عليّاً أرهقَهُ قَتَلَةُ عثمان وأحضروه حتى بايع»[٧].

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ١٧٧).

(٢) مالك بن الحارث النَّخَعيّ: رأس القبائل اليمانيّة وأحدُ الفرسان المشهورين، يُعْرَف بـ(الأشتر)، فُقِئَت عينُه يوم اليرموك، كان ممن أَلَّبَ على عثمان وقاتَلَهُ، وقد شهد مع علي مشاهده كلَّها ولما رجع عليٌّ مِن موقعة صِفِّين أرسله والياً على ديار مصر فمات في الطّريق مسموماً ـ فيما قيل ـ سنة ٣٧هـ. وحديثه عند النسائي. **انظر**: الطبقات الكبرى (٦/ ٢١٣)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٤)، تهذيب الكمال (٢٧/ ١٢٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٠).

(٣) **انظر**: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٥٥٤)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٦).
وأما محمد فهو ابن أبي بكر الصديق، مولده في حجة الوداع، كان قد ولاه عثمان إمرة مصر ثم سار لحصاره فكان أحد من توثَّب عليه حتى قُتِلَ، ثم انضمّ إلى علي فأصبح من أحد أمرائه فسيَّرَهُ إلى مصر أميراً سنة سبع وثلاثين فالتقى هو وعسكر معاوية فانهزم واختفى، ولما عثر عليه قُتِلَ ودُسَّ في بطن حمار ميتٍ وأُحْرِق، وله من العمر دون الثلاثين. **انظر**: الاستيعاب (٣/ ١٣٦٦)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٨١)، البداية والنهاية (٧/ ٣١٩).

(٤) **انظر**: الاستيعاب (٣/ ١٣٦٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٧٠).

(٥) المنتقى من منهاج الاعتدال (١/ ٥٩).

(٦) المصدر السّابق (١/ ٥٩).

(٧) سير أعلام النبلاء (١/ ٣٥).

وقال الزُّبير بن العوّام: «إِنَّمَا بَايَعْتُ عَلِيّاً وَاللُّجُّ عَلَى عُنُقِي»[١].

وقد فُسِّر هذا العملُ منهم على أنّ ما جرى مِن حصار عُثمانَ وقَتْلِهِ كان عن تواطؤ مِن عليٍّ معهم أو على أقلِّ الأحوال عن رِضا ليتسنّى له تولِّي الخلافة، وعلى كلٍّ فقد «تولّى عليٌّ على إِثْرِ ذلك، والفتنةُ قائمة، وهو عند كثيرٍ منهم متلطِّخٌ بدم عثمان، والله يَعْلَمُ براءَتَهُ ممّا نَسَبَهُ إليه الكاذبون عليه!»[٢].

وكان ابن عبّاس مُلْهَماً حين قال لعليٍّ ـ بعدما قفل من الحجّ ووجد عثمان قد قُتِل ـ: «الآنَ إِنْ قُمْتَ بِهَذَا الأَمْرِ أَلْزَمَكَ النَّاسُ دَمَ عُثْمَانَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[٣].

قال ابن سيرين[٤]: «ما علمتُ أنّ عليّاً اتُّهِمَ في قَتْلِ عُثمانَ حتى بويع، فلمّا بويع اتَّهَمَهُ الناس»[٥].

رابعاً: أنّ عليّاً ﷺ كان يَضْطَرُّ أحياناً إلى استعمال بعض الكلمات الموهمة كقوله: «إِنَّكُمْ قَدْ أَكْثَرْتُمْ عَلَيَّ فِيْ قَتْلِ عُثْمَانَ، أَلَا إِنَّ اللهَ تَعَالى قَتَلَهُ وَأَنَا مَعَهُ!».

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٢٢٧). واللُّجُّ: السّيف. **انظر**: لسان العرب (٢/ ٣٥٥).

(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٥٢).

(٣) أخبار المدينة (٢/ ٢٨٠)، تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٤٣٨). **وانظر** للاستزادة: الفتنة ووقعة الجمل (٩٩).

(٤) محمد بن سيرين الأنصاريُّ: أبو بكر البصري مِن أئمّة التابعين وساداتهم، والدُه مِن سبي (جرجرايا) وكان مملوكاً لأنس بن مالك فكاتبه، وُلِدَ محمد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وقد سمع خلقاً من الصّحابة، كان فقيهاً ورعاً ثقةً فيما يرويه، وقد اشتهر بـ(تعبير الرؤى والأحلام). توفِّي سنة ١١٠هـ. وحديثه مخرَّج في الكتب الستة. **انظر**: تاريخ بغداد (٥/ ٣٣١)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٦٠٦)، البداية والنهاية (٩/ ٢٦٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٩٠).

(٥) خرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الأمراء، باب: ما ذُكِرَ من حديث الأمراء والدخول عليهم برقم (٣٠٧١٠).

وقوله فيما رُوي عنه ـ وقد سُئِلَ عن قَتْلِ عثمان ـ: «وَاللهِ مَا سَاءَنِيْ ذَلِكَ وَلَا سَرَّنِيْ!»، وقوله: «إِنَّ دَمَ عُثْمَانَ فِيْ جُمْجُمَتِيْ!»[١].

وقد فهم بعضُ الناس مِن هذه العبارات ومثيلاتها تصريحَه بالرّضا عن قَتْل الخليفة![٢].

قال أبو بكر الباقلانيُّ[٣]: «كان إذا سُئِلَ عنه [يعني مقتل عثمان] أورد الكلامَ المحتمل، وتغلغلَ إلى لطيف التّأويل والرِّفق بالفريقَين، وكانوا إذا سمعوا منه الكلام المحتملَ ورأوا قَتَلَتَهُ مختلِطِين بعسكره ظنّوا أنه مُؤْثِرٌ لما جرى، وأنه متمكّن من إقامة الحدِّ وأخذِ القصاص لأوليائه وأنه متحيِّف لهم وإن كان بريئاً من ذلك، فيصير ظاهرُ اختلاط القوم بعسكره وما يُسْمَعُ مِن محتملات أقاويلِه طريقاً لاجتهاد المحارِبِ المطالبِ له بدم عثمان والقاعدِ عنه لموضع ظنِّهم به ما هو بعيدٌ عنه»[٤].

خامساً: ومن ذلك أنه قد نُقلت عنه كلماتٌ يُندِّد فيها بعُمَّال عثمانَ، ويتوعَّدهم بأنه إذا ولِّي الخلافة عزلَهم وأَخَذَ أموالَهم وكذا وكذا، ومنها قوله: «لَئِنْ وَلِيْتُ بَنِيْ أُمَيَّةَ لأَنْفُضَنَّهُمْ نَفْضَ القَصَّابِ الوِذَامَ التَّرِبَةَ»[٥]، مما

---

(١) **انظر**: أخبار المدينة (٢/ ٢٧٤ و٢٧٦)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٥٥٥). **وانظر** بيان معاني هذه الكلمات فيه.

(٢) **انظر**: أخبار المدينة (٢/ ٢٧٤).

(٣) محمد بن الطَّيِّب بن محمد بن جعفر البغدادي: أبو بكر الباقلاني، رأس المتكلِّمين على مذهب الأشعري، كان في غاية الذكاء والفطنة، وهو من أكثر الناس كلاماً وتصنيفاً في الكلام فقد صنّف الرّدّ عل الرّافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية، توفي سنة ٤٠٣هـ. من آثاره: التمهيد، التبصرة، ودقائق الحقائق. **انظر**: تاريخ بغداد (٥/ ٣٧٩)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩٠)، الوافي بالوفيات (٣/ ١٤٧)، البداية والنهاية (١١/ ٣٥٠).

(٤) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٥٥٥).

(٥) العين (٨/ ١١٦)، غريب الحديث لابن سلّام (٣/ ٤٣٨)، تهذيب اللُّغة (١٤/ ١٩٥)، المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ١٢٠).

فَهِمَ منه البعضُ تيقُّنَه من الوصول إلى الخلافة[١].

سادساً: «أنّ الذين قاموا بقتل عثمان كانوا في عسكر عليٍّ وهم غالبون لهم شَوْكَةٌ»[٢]، وهذا مما لا خلاف فيه بين أصحاب التّواريخ، ولهذا فإنّ معاوية امتنع عن مبايعة علي إلا بعد تسليمهم له[٣].

سابعاً: أنّ عليّاً لم يأخُذْ بالقَوَد منهم للخليفةِ المقتول ظُلْماً، مما يعني ـ على أحسن الأحوال لدى منتقديه ـ هوادتَهُ في السُّكوت عن أولئك القَتَلَة[٤].

ثامناً: أنّ بعض أنصار عليٍّ ومحبِّيه كانوا يزعمون أنّه أَمَرَ بقتل عثمان أو رضي به من باب الطَّعْنِ في عُثمان، وبالمقابل فإنّ بعضَ أنصار عُثمانَ ومحبّيه كانوا يزعمون ذلك أيضاً مِن باب الطَّعْنِ في عليٍّ وتجريمه، بل رُوِي أنّ أقواماً شهدوا بالزُّور عند أهل الشّام أنه شارك في دم عثمان[٥].

وما كان يمكن لمثل هذه الظُّنون أن تجد لها بيئة صالحة لتنمو فيها لولا ما اكتنف المجتمعَ المسلمَ في تلك اللّحظات الرّهيبة التي أعقبت قتْلَ الخليفة من غموض أضاعَ الحقيقة في ركام الشّائعات.

وقد كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه يحلِف بالله أنه بريء مِن دم عثمان دَفْعاً للتُّهمة التي بدأت بالنُّشوء ورفعاً للشُّبهة الباطلة، ولهذا لَمّا سمع ضَجَّةً من قِبَل المِرْبَد[٦] بعث مَن ينظر ما هذا الصّوت؟

---

(١) **انظر**: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٤٦٩)، الأنوار الكاشفة (٢٧٠).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٥/ ٧٢).

(٣) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٧٩)، البدء والتاريخ (٥/ ٢١٠)، تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ١٣٢)، البداية والنهاية (٧/ ٢٥٨) و(٨/ ٢١).

(٤) **انظر**: مقدّمة ابن خلدون (٢١٤).

(٥) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٦). وأيضاً تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ١٣٤).

(٦) المِرْبد: محلة من أشهر محالِّ البصرة، و(المِربد) في الأصل هو الموضع الذي تُحْبَسُ به الإبل والغنم. **انظر**: معجم البلدان (٢/ ٣١٤)، لسان العرب (٣/ ١٧١).

فقيل له: هذه عائشةُ تلعن قَتَلَةَ عثمان والناسُ يؤمِّنون، فقال علي: «وَأَنَا أَلْعَنُ قَتَلَةَ عُثْمَانَ فِيْ السَّهْلِ وَالْجَبَلِ»[١].

وقال: «وَاللهِ مَا قَتَلْتُ عُثْمَانَ وَلَا أَمَرْتُ، وَلَكِنْ غُلِبْتُ». يقول ذلك ثلاثاً.

وجاء عنه أنه لَعَنَ قَتَلَةَ عثمان[٢].

وقد سُئل عبد الله بنُ عمر: «هَلْ شَرِكَ عَلِيٌّ فِيْ دَمِ عُثْمَانَ؟

فَقَالَ: لَا وَاللهِ، مَا عَلِمْتُ ذَلِكَ فِيْ سِرٍّ وَلَا عَلَنٍ، وَلَكِنْ كَانَ رَأْسَاً يُفْزَعُ إِلَيْهِ فَأُلْحِقَ بِهِ مَا لَمْ يَكُنْ»[٣].

وقال مروانُ بنُ الحَكَم[٤] لعليّ بن الحسين: «ما كان في القوم أدفعَ عن صاحبنا مِن صاحبِكم! يعني: عليّاً عن عثمانَ»[٥]، وقال عبدُ الملك بن مروان: «ما أرى له ذنباً»[٦].

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «كان في جُهَّال الفريقين مَن يَظُنُّ بعليٍّ وعثمانَ ظنوناً كاذباً، برَّأ الله منها عليّاً وعثمان، كأنْ يَظُنَّ أنه أَمَرَ

---

(١) تاريخ دمشق (٣٩/ ٤٥٦).

(٢) **انظر**: الطّبقات الكبرى (٣/ ٨٢)، تاريخ دمشق (٣٩/ ٤٥١)، سمط النجوم العوالي (٢/ ٥٣٣).

(٣) أنساب الأشراف (١/ ٥٩٣).

(٤) مروان بن الحكم ابن أبي العاص الأموي: أحد سادات قريش وفضلائها، معدودٌ في طبقة كبار التّابعين، مولده في النبي ﷺ، كان مقرَّباً مِن عثمان وبسبب الكتاب المنسوب إليه قُتِلَ، وقد جَدَّ في الطّلب بدمه، وَلِيَ المدينة غيرَ مرَّة لمعاوية ثم مَلَكَ الشّام تسعة أشهر، توفي سنة ٦٥هـ، وحديثه عند البخاري والأربعة. **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ٣٥)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٧٦)، البداية والنهاية (٨/ ٢٥٧)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٨٢).

(٥) قال الذهبي في تاريخ الإسلام (٣/ ٤٦١): «رواه ابنُ أبي خيثمة بإسناد قويٍّ عن عمر». وعمر هو ابن علي بن الحسين وهو الرّاوي عنه.

(٦) مسند ابن الجعد (١/ ٣٢٩).

بقتل عثمان، وكان عليٌّ يحلف ـ وهو البارُّ الصادق بلا يمين ـ أنه لم يقتلْه، ولا رضي بقتله، ولم يمالئ على قتله.

وهذا معلوم بلا ريب من عليٍّ ﷺ، فكان أناسٌ من محبِّي علي ومِن مبغضيه يُشيعون ذلك عنه، فمحبُّوه يقصدون بذلك الطّعن على عثمان بأنه كان يستحقُّ القتل، وأنّ علياً أمر بقتله، ومبغضوه يقصدون بذلك الطّعن على علي، وأنه أعان على قتل الخليفة المظلوم الشَّهيد الذي صَبَرَ نفسه، ولم يدفع عنها، ولم يسفِك دمَ مسلم في الدَّفع عنه، فكيف في طلب طاعته، وأمثالُ هذه الأمور التي يتسبَّب بها الزائغون على المتشيِّعين العثمانية والعلوية»[1].

وأشار إلى: «أنَّ علياً ﷺ نَسَبَهُ إلى قَتْلِ عُثمانَ كثيرٌ مِن شيعته ومِن شيعة عثمان، هؤلاءِ لبغضهم لعثمان وهؤلاءِ لبغُضهم لعليٍّ، وأمّا جماهيرُ المسلمين فيعلمون كَذِبَ الطَّائفتينِ على عليٍّ»[2].

وقال أيضاً: «كان في عسكر معاوية مَن يَتَّهِمُ عليّاً بأشياءَ مِن الظّلم هو بريءٌ منها»[3].

وهذا الوضع المشوَّش هو ما جعل عليّاً يقول ـ وقد أُلْبس هذه التُّهمة مِن كثير من الجُهّال ـ: «نَجَا وَاللهِ قَتَلَةُ عُثْمَانَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ!»[4].

وعَقِبَ معركة الجمل بدأ السبُّ والطّعن يظهر مِن بعض الجهلة مِن شيعة هذا الطَّرَف أو ذاك باعتباره نتيجة طبعيّة لما جرى، ومن ذلك: «أنّ رجلاً نال مِن عائشةَ عند عمّارِ بنِ ياسر فقال: اعْزُبْ مَقْبُوْحاً مَنْبُوْحاً! أَتُؤْذِيْ حَبِيْبَةَ رَسِوْلِ اللهِ ﷺ؟!»[5].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٧٣).
(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٤٤). (٣) المصدر نفسه (٤/ ٣٨٤).
(٤) تاريخ مدينة دمشق (٤٩/ ٢٦٨).
(٥) خرّجه الترمذي في سننه عن عمرو بن غالب، كتاب: المناقب عن رسول الله ﷺ، =

كما ظهر قومٌ يسبُّون جميع مَن شارك فيها دون أن يفرِّقوا بين علي وغيره، وهؤلاء ـ بلا ريب ـ ليسوا مِن متشيِّعة العَلَوِيَّة ولا العُثْمانية، وكأنَّ الباعث لهم على السبِّ والانتقاصِ هو ما جرى بين هؤلاء في معركة الجمل وما نتج عنها.

وقد رأى سعدُ بنُ أبي وقاص ذاتَ مرةٍ جماعةً عكوفاً على رجلٍ، فأدخل رأسَهُ من بين اثنين فإذا هو يسبُّ علياً وطلحةَ والزُّبير، فنهاه عن ذلك فلم ينته، فقال: أدعو عليك؟!

فقال الرَّجل: تتهدَّدني كأنكَ نبيٌّ!

فانصرف سعد فدخل دارَ آل فلان فتوضأ وصلّى ركعتين، ثم رفع يديه فقال: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ سَبَّ أَقْوَامَاً قَدْ سَبَقَ لَهُمْ مِنْكَ سَابِقَةُ الْحُسْنَى، وَأَنَّهُ قَدْ أَسْخَطَكَ سَبُّهُ إِيَّاهُمْ، فَاجْعَلْهُ الْيَوْمَ آيَةً وَعِبْرَةً، فخرجت بُخْتِيَّةٌ[1] نادَّةٌ من دار آل فلان لا يردُّها شيءٌ، حتى دخلت بين أضعاف الناس فافتَرَقَ الناس، فأخذته بين قوائمها، فلم يزل تَتَخَبَّطُهُ حتى مات[2].

ومن جانب آخر فبعد رجوعِ عليٍّ وجيشه من معركة صِفِّين بدأت بوادرُ القدح فيه من بعض الناس تظهر للوجود على شكلِ امتعاضٍ مِن

= باب: فضل عائشة رضي الله عنها برقم (٣٨٨٨) وقال: حديث حسن، وخرّجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر مناقب عمار بن ياسر رضي الله عنه برقم (٥٦٨٤) وصحّحه.

(١) البُخْتِيَّةُ: الأُنثى من الإبل الخراسانية وهي إبل غِلاظٌ ذاتُ سنامين، والجمع بُخت، وهي كلمةٌ مُعَرَّبَة. **انظر**: مشارق الأنوار (١/ ٧٩)، لسان العرب (٢/ ٩).

(٢) تاريخ دمشق (٢٠/ ٣٤٦)، البداية والنهاية (٨/ ٧٧).

وقد روى هذه القصة ابن أبي شيبة في مصنفه عن مصعب بن سعد عن أبيه ـ بلفظ مختصر ـ، كتاب: الفضائل، باب: ما جاء عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه برقم (٣٢١٤٩)، والطبراني في المعجم الكبير عن عامر بن سعد عن أبيه ـ بلفظ مقارب ـ (١/ ١٤٠).

بعض ما تمَّ، ثم زادوا فأصبحوا يسبُّون أمير المؤمنين عليّاً رضي الله عنه ويقدحون فيه ويتديَّنون ببغضه علناً، مما حدا به أن يروي للناس ما قال النبي ﷺ له: «**والَّذِيْ فَلَقَ الحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ ﷺ إِليَّ أَنْ لَا يُحِبُّنِيْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُنِي إِلّا مُنَافِقٌ**»[١].

والغريب أنّ هؤلاء كانوا في أوّل الأمر مِن شيعتِهِ ولكنهم خرجوا عليه، فناظَرهم أوّلاً ثم بَعَثَ إليهم ابنَ عباس لمناظرتهم مما أدّى إلى رجوع بعضِهم[٢]، وبقي آخرون على ما هم عليه فدارت بينه وبينهم رحى معركة النَّهروان[٣] والتي ظَفِرَ بها علي.

وبالرّغم من أنه انتصر عليهم إلا أنه لم يَقْضِ عليهم قضاءً تامّاً، بل كان هناك مَن لم يُشارك في القتال أصلاً[٤]، فضلاً عمن جُرِحَ ولم يُقتل وهم أربعمائة[٥]، وقد ظلَّ هؤلاء جميعاً على اعتقادهم الباطل بكُفْرِهِ، وزاد مِن حَنَقِهم عليه وبُغْضِهم له وانحرافِهم عنه هزيمتُهم المنكرة على يديه.

وقد قام رجل مِنهم على رأس ابن عمرَ فقال: «وَاللهِ إِنِّيْ لأُبْغِضُ عَلِيّاً! فَرَفَعَ إِلَيْهِ ابْنُ عُمَرَ رَأْسَهُ وَقَالَ: أبغَضَكَ اللهُ! أَتُبْغِضُ رَجلاً سَابِقَةٌ

---

(١) خرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدّليل على أنّ حُبَّ الأنصار وعليٍّ رضي الله عنه مِن الإيمان وعلاماته، وبُغْضَهم مِن علامات النّفاق. برقم (٧٨).

(٢) **انظر**: البدء والتاريخ (٥/ ٢٢٢)، المنتظم (٥/ ١٢٤)، البداية والنهاية (٦/ ٢١٦) و(٧/ ٢٨٠).

(٣) النّهروان (بفتح النّون وإسكان الهاء، وتثليث الرّاء، والفتح أشهر): كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي، حدُّها الأعلى متصل ببغداد، وقد وقعت بها المعركة المشهورة سنة ثمان وثلاثين. **انظر**: تاريخ خليفة بن خياط (١٩٧)، معجم ما استعجم (٤/ ١٣٣٦)، معجم البلدان (٥/ ٣٢٥).

(٤) **انظر**: الخوارج ـ تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية (١٢٦).

(٥) **انظر**: المنتظم (٥/ ١٩٣)، البداية والنهاية (٧/ ٢٨٩).

مِنْ سَوَابِقِهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا؟!»[١].

وجاءه آخر فسأَلَهُ عَنْ عَلِيٍّ؟ فَذَكَرَ مَحَاسِنَ عَمَلِهِ، قَالَ: هُوَ ذَاكَ بَيْتُهُ أَوْسَطُ بُيُوْتِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: لَعَلَّ ذَاكَ يَسُوْؤُكَ؟

قَالَ: أَجَل.

قَالَ: فأَرْغَمَ اللهُ بِأَنْفِكَ! انْطَلِقْ فَاجْهَدْ عَلَيَّ جَهْدَكَ»[٢].

إلا أنّ الملحوظ أنّ انحراف الخوارج عن عليٍّ رضي الله عنه ظلّ كما هو دون أن يتطوّر فلم يشتغلوا بتشويه صورته، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ أنهم وصلوا إلى الحدّ الأعلى منه وهو التّكفير واستحلال الدّم.

٢ ـ أنهم لم يكونوا يُجِيزون الكذبَ مطلقاً ولو على خصومهم، «والخوارج في جميع أصنافها تبرأ من الكذب»[٣].

وقد نصَّ شيخُ الإسلام ابن تيميّة على كونهم لا يَكْذِبُون[٤] وأنهم: «ليسوا ممّن يَتَعَمَّدُ الكَذِب، بل هم معروفون بالصِّدق حتى يقال: إنّ حديثَهم مِن أصحِّ الحديث»[٥].

٣ ـ أنهم انشغلوا بمحاربة الدَّولة الأمويّة والعبّاسيّة وقتاً طويلاً وخصوصاً الأمويّة[٦]، فكان الخروجُ على ولاتها وقتالِهم واحداً بعد آخر شُغْلَهم الشّاغل، و«لا يَسْتَخْفُوْنَ بأنفسهم إلا ريثما تتمُّ عِدَدُهم ويكتمل عَددُهم»[٧].

---

(١) خرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الفضائل، باب: فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (٣٢١٢٧).

(٢) خرجه البخاري في صحيحه كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه برقم (٣٥٠١).

(٣) الكامل في الأدب (٢/١٠٦).

(٤) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٤) و(٦/ ٣٤٤) و(٧/ ١٩٢ و٢٦٠).

(٥) المصدر السّابق (١/٦٨).

(٦) **انظر**: المصدر السّابق (٢/ ٩٠).

(٧) الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية، وموقف الإسلام منها (١٢٩).

إذن فيمكن القولُ: إنّ البدايات الأولى لظهور (بُغْض علي) بصورة علنيّة كانت في الشّام لأنّ أهله رفضوا مبايعة عليّ وقاتلوه في صفين، ثم بعد ذلك في العراق، ولكنه تمحَّضَ في الشّام فلم يكد يسلم مِن أهله إلا القليل(١).

وهذا بخلاف ما عليه العراق التي وُجد فيها الطّعنُ في عليٍّ(٢) ولكن بشكل قليل إذا ما قورن بالطّعن في عثمان، وعلى الأخصِّ في الكوفة التي كانت معقل التّشيُّع، وحينئذٍ فقد افترق الناس في عثمان وعليٍّ كما قال الشَّعبي(٣): «أصبحتِ الأُمَّةُ على أربع فِرَقٍ: محبٌّ لعلي مبغض لعثمان، ومحبٌّ لعثمان مبغضٍ لعلي، ومحبٌّ لهما، ومبغضٍ لهما»(٤).

وأصبح كثير من الناس على طَرَفَي نقيض في موقفهم من عثمان وعلي رضي الله عنهما(٥)، بحيث استقرَّ في أذهانهم أنَّ الميلَ لأحدِهما يعني الانحرافَ عن الآخر ولا بدَّ، فالمنتصر لعثمان طاعنٌ في علي منحرفٌ عنه، والمنتصرُ لعليٍّ طاعنٌ في عثمان منحرفٌ عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «قد كانت الفتنةُ لما وقعت بقتلِ عثمانَ وافتراقِ الأُمَّة بعدَهُ صار قومٌ ممن يحبُّ عثمانَ ويغلو فيه يَنْحَرِفُ عن عليٍّ رضي الله عنه مثل كثيرٍ مِن أهل الشّام ممن كان إذ ذاك يَسُبُّ علياً رضي الله عنه

---

(١) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ١٢٨).

(٢) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٨/ ١٤٨).

(٣) عامر بن شراحيل بن عبدٍ الشّعبي الهمداني: أبو عمرو الكوفي، من أئمة التابعين وساداتهم علماً وفقهاً وورعاً، مولده في خلافة عمر، وقد أدرك خمسمائة من الصّحابة، اشتهر بقوّة الحفظ وسعته، وكان ثقةً ثبتاً فيما يرويه، وحديثه مخرّج في الكتب السّتة، توفي حوالي سنة ١٠٤هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (١٢/ ٢٢٧)، تاريخ مدينة دمشق (٢٥/ ٣٣٥)، تهذيب الكمال (٣٤/ ١٣٣)، تهذيب التهذيب (٥/ ٥٧).

(٤) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٠٨).

(٥) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ١٣٢).

ويبغضه، وقومٌ ممن يحبُّ علياً رضي الله عنه ويغلو فيه يَنْحَرِفُ عن عثمان رضي الله عنه مثل كثير من أهل العراق ممن كان يُبغض عثمان ويسبُّهُ رضي الله عنه»(١).

ولهذا قال أنس بن مالك رضي الله عنه: «إِنَّ نَاسَاً تَزْعُمُ أَنَّ حُبَّ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ لَا يَجْتَمِعَانِ فِيْ قَلْبِ مُؤْمِنٍ، أَلَا وَإِنَّهُمَا قَدِ اجْتَمَعَا فِيْ قَلْبِيْ!»(٢).

وقال سفيان الثَّوريُّ: «لا يجتمع حُبُّ عليٍّ وعثمانَ إلا في قلوب نبلاء الرِّجال»(٣).

ولئن سبقت الإشارة إلى قيام بعض الجَهَلَة بسبِّ طلحةَ والزَّبير رضي الله عنهما وانتقاصهم، فإنَّ هذا كلَّه اضمحلَّ وتلاشى بعد الصُّلح العظيم الذي تمَّ بين الحسن بن علي ومعاوية بن أبي سفيان، حيث لم يَعُد هناك ما يُوجِب بُغضَهما لأنهما إنما خرجا في طَلَب دم عثمان وها قد استقرّ الأمر مِن بعدهم لمن كانوا يطلبونه أيضاً، وهذا بطبيعة الحال ما لم يتوفَّر لعليٍّ بل وقع خلافه تماماً.

وبناءً على ما سبق لم يَعُدْ يوجد مَن يُسيء إليهما إلا أن يكونوا متشيِّعة العَلَوِيّة ودون أن يجاهروا به؛ لأنَّ تنقُّصَهما لن يكون إلا على قتالِهما عليّاً وهو ما يعني بالضَّرورة سبَّ مَن تَمّ لهم الأمر.

❀ ❀ ❀

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٤٠٨).

(٢) تاريخ دمشق (٣٩/ ٥٠١)، تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦٠).

(٣) تاريخ دمشق (٣٩/ ٥٠١)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٧٣).

المبحث الثاني

أسباب النّشأة

ممّا لا يختلف فيه العقلاء أنه ما مِن حَدَث إلا وله سببٌ أو مجموعةُ أسباب أدّت إلى وجوده، وهذه الأسباب قد تكون أسباباً أوّليّةً ينشأُ عنها ذلك الحدث، وقد لا تكون كذلك ولكنها تسهم بشكلٍ أو بآخرَ في بقائه أو قوّته ونحو ذلك.

ويمكن ابتداءً تقسيم أسباب نشأة النَّصب إلى قسمين:

القسم الأوّل: أسباب صحيحة، **وهي:**

السّبب الأوّل: مقتل عثمان رضي الله عنه.

ربما كان مقتلُ الخليفةِ عُثمانَ هو الشَّرارةَ الأولى التي ولّدَت انحرافاً جَمَاعيّاً عن عليٍّ، وذلك مِن جهة الاعتقادِ بأنّ له دَوْرَاً ما فيما جرى سواءٌ بالتّآمر على الخليفة أو الرِّضا بما ناله[1]، ومِن المعلوم أنّ عُثمانَ ليس معصومَ الدّم فقط بل هو أيضاً خليفةُ المسلمين وإمامهم فكيف يُسكَتُ عما أصابه؟!

وما كان لهذا الظَّنِّ الذي اعتلج في نفوس كثيرين تجاه عليٍّ أن يُغَادِرَها دون أن يؤثِّرَ فيها بالانحراف عنه والنُّفُور منه، حيث: «رتَّبوا على هذا التَّخيُّلِ الفاسد مقتضاهُ فخرجوا عليه وقاتلوه المرّات الكثيرة، وآذوه الإيذاءَ البالغ»[2].

---

(١) **انظر:** منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٥٢).

(٢) أسنى المطالب في صلة الأقارب (٤٠٤) بتصرف يسير.

وهذا هو حال كثيرٍ ممّن قاتَلَهُ وخصوصاً مِن أهل الشام فإنهم رَفَعُوا شِعارَ الطَّلَب بدم عثمان(١)، كما أنّ هذا البُغْضَ قد يكون بداعي الحميَّة النَّسَبِيَّة كما هو حال كثيرٍ مِن الأمويّين.

السّبب الثاني: الحروب.

لا تنتهي آثارُ الحروب بانتهائها وبما تتركه مِن جراح محسوسة، بل تمتدُّ آثارُها المؤلمة وذكرياتُها القاسية لِتُحْدِثَ نُدُوباً عميقة في النّفس الإنسانيّة، وتؤجِّج فيها مشاعر النُّفور والبُغض الجبلِّيِّ الذي لا يستطيع الإنسانُ التخلُّص منه، ولذلك فإنه لا يُلام عليه شرعاً ما لم يُؤَدِّ إلى ظُلْم الآخرين أو تعدٍّ على حقوقهم بغير مسوِّغ.

فهذا رسول الله ﷺ حين وَفَدَ إليه وحشيٌّ ـ وكان قد دَخَلَ في الإسلام ـ قال له: «**أَنْتَ وَحْشِيٌّ**؟

فَقَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: **أَنْتَ قَتَلْتَ حَمْزَةَ؟!**

قَالَ: قَدْ كَانَ مِنَ الأَمْرِ مَا قَدْ بَلَغَكَ.

فَقَال لَهُ: **فَهَلْ تَسْتَطِيْعُ أَنْ تُغَيِّبَ وَجْهَكَ عَنِّيْ!**»؟

قال وحشي: فكنت أتجنّبه حتى قبضه الله تعالى(٢).

وإنما كَرِهَ رسولُ الله ﷺ النَّظَرَ إلى وجه وَحْشِيٍّ مِن باب التَّألُّم لفظاعة ما أصاب عمَّه في معركة أحد مِن قَتْلٍ وتَمْثِيْلٍ، فكان التّعبير عمّا يجده في نفسه مقصوراً على الرّغبة في عدم رؤيته فقط؛ لأنّ الله بَعَثَهُ رحمةً للعالمين، والإسلامُ يَجُبُّ ما قَبْلَهُ، ولهذا قال: «**دَعُوْهُ، فَلَإِسْلَامُ**

---

(١) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٥).

(٢) خرّجه البخاري في صحيحه من طريق جعفر بن عمرو الضمري عن وحشي، كتاب: المغازي، باب: قتل حمزة بن عبد المطلب ﷺ برقم (٣٨٤٤)، وأما زيادة «فكنتُ أتجنّبه..» فقد خرّجها الطبراني في معجمه الكبير برقم (٢٩٤٧).

رَجُلٍ وَاحِدٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَتْلِ أَلْفِ كَافِرٍ»[١].

ومثل ذلك ما رُوِيَ عن عبدِ الله بن عبد الله بن أُبَيٍّ ابن سَلول مِن أنه جاء إلى النبيِّ ﷺ فقال: «يَا رَسُوْلَ اللهِ، إِنَّهُ بَلَغَنِيْ أَنَّكَ تُرِيْدُ أَنْ تَقْتُلَ أَبِيْ، فَوَالَّذِيْ بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا تَأَمَّلْتُ وَجْهَهُ قَطُّ هَيْبَةً لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ آتِيْكَ بِرَأْسِهِ لأَتَيْتُكَ، فَإِنِّيْ أَكْرَهُ أَنْ أَرَى قَاتِلَ أَبِيْ!»[٢].

وهذا أحدُ البصريّين يذكرُ جراحَهم التي لم تندمل مِن جرَّاء انتصار الخوارج عليهم، ويَصِفُ ما في نفوسهم مِن الحنق بعد مرور عامين على تلك الوقعة:

وزادَنا حَنَقاً قتلى تذكُّرُهم ... لا تَسْتَفِيْقُ عيونٌ كلّما ذُكِرُوا
إذا ذَكَرنا جروزاً[٣] والَّذينَ بها ... قتلى، حَلاحِلُهم حَولانِ ما قُبِروا
تأتي عليهم حَزَازَاتُ النُّفُوس فما ... نُبقي عليهم، ولا يُبْقونَ إن قَدِرُوا[٤]

إذن فقد كان مِن آثار تلك الحروب التي دارت رَحاها أنْ فقد كثيرٌ مِن الناس آباءهم وأبناءهم وإخوانهم وغيرَهم مِن أحبَّتهم، ومِن ثَمّ أبغضوا كلّ مَن رأوه سبباً في فقدانهم والقلوبُ مجبولة على بُغْض من أساء إليها، وقد كان عليٌّ رضي الله عنه هو الأوفر حظّاً مِن هذا البُغض حيث جرت بينه وبين أهل البصرة معركةُ الجمل، وبينه وبين أهل الشّام معركةُ صِفِّين[٥]، وبينَه وبين الخوارج معركةُ النَّهْروان، فهو الطّرف الثّابت في كلّ نزاع.

---

(١) انظر: الروض الأُنُف شرح سيرة ابن هشام (٣/ ٢٥٦)، فتح الباري (٧/ ٣٧٠).

(٢) خرجه الحميدي في مسنده برقم (١٢٤٠). وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٥٥).

(٣) موضع في بلاد فارس، كانت به وقعة بين الأزارقة وأهل البصرة. انظر: معجم البلدان (٢/ ١٣٠).

(٤) الأبيات لكعب الأشقري. انظر: معجم البلدان (٢/ ١٣٠).

(٥) صِفِّين (بكسر الصّاد والفاء المشدَّدة): موضع بقرب الرِّقّة على شاطئ الفرات مِن الجانب الغربي بين الرّقة وبالس، وفيه وقعت المعركة المشهورة يوم الأربعاء سنة ٣٧هـ. انظر: معجم البلدان (٣/ ٤١٤)، تاريخ خليفة بن خياط (١٩١).

ولهذا لما قيل لأبي لَبيد[١] أتُحِبُّ عليّاً؟ قال: «كيف أُحِبُّ رجلاً قَتَلَ مِن قومي حين كانت الشَّمْسُ مِن ها هنا إلى أنْ صارت هاهنا ألفين وخمسمائة؟!»[٢].

ولَمَّا سُئل حَرِيزُ بنُ عُثمانَ الرَّحَبيُّ[٣] عن سبب بُغْضِهِ لعليٍّ قال: «لا أُحِبُّه، قَتَلَ آبائي»[٤].

وقال: «لا أُحِبُّ مَن قَتَلَ لي جَدَّين!»[٥].

وقال أيضاً: «هو القاطع رؤوسَ آبائي وأجدادي»[٦].

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيميّة إلى ذلك بقوله: «كان مِن شيعةِ عثمان مَن يَسُبُّ عليّاً ويَجْهَرُ بذلك على المنابر وغيرِها لأجل القتال الذي كان بينهم وبينه»[٧].

---

(١) لِمَازَة بن زبَّار الأزدي الجهضمي: أبو لبيد البصري، رأى عُمَرَ وعليّاً وجماعةً وروى عنهم، وكان ثقةً صدوقَ اللَّهجة غير أنه منحرف عن عليّ بسبب معركة الجمل، وفد على يزيد بن معاوية وأثنى عليه، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يدي من المصادر، وحديثه مخرّج عند أبي داود والترمذي وابن ماجه. **انظر**: تاريخ دمشق (٥٠/ ٢٩٩)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٥٠)، ميزان الاعتدال (٥/ ٥٠٧)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٠).

(٢) تاريخ خليفة بن خياط (١٨٦)، تاريخ دمشق (٥٠/ ٣٠٦).

(٣) حَرِيْزُ بنُ عُثمانَ بن جبر الرّحَبي (ورحبة في حمير): أبو عثمان ـ وقيل: أبو عون ـ الحمصيّ، تابعيٌّ يُعدُّ من علماء بلاد الشّام وعُبَّادها، مولده سنة ثمانين، وثّقه غير واحد إلا أنه نُسب للنَّصب، قال عنه معاذ بن معاذ: «لا أعلم أني رأيت بالشام أحداً أفضّله عليه»، توفي سنة ١٦٣هـ. وحديثه عند البخاريِّ والأربعة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٣٩)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٧٩)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٦٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٧). وسيأتي الكلام على اتّهامه بالنّصب إن شاء الله.

(٤) تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٧)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٦)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٨١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩).

(٥) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٢٥)، تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٧)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٩)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٦).

(٦) المجروحين (١/ ٢٦٨)، الأنساب للسّمعاني (٣/ ٥٠)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩).

(٧) منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٠١).

ولا يبعد أن يكون هذا مِن أعظم ما دَفَعَ قَطَام[١] أن يكون مِن مهرها قَتْلُ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد ذَكَرَ بعض المؤرِّخين مَقْتَلَ أبيها وإخوتها يومَ النَّهروان على يديه[٢].

السَّبب الثالث: اعتقاد كفر عليّ رضي الله عنه.

وهذا الاعتقاد لم يقع ممّن حاربَهُ سواءٌ في معركة الجَمَل أو صِفِّين، وإنما مِن بعض شيعتِهِ الذين نزعوا يدَ الطَّاعة بعد حادثة التّحكيم، وشقّوا عصا الجماعة بالخروج عليه، ومِن ثَمَّ عُرفوا بـ(الخوارج) على الأشهر[٣].

ومنشأُ هذا الاعتقاد هو ظنُّهم أنَّ عليّاً حكَّم الرِّجال في دين الله وقدَّم آراءَهم على حُكمِهِ تعالى، وهذا كُفْرٌ لأنَّ الحكمَ لا يكون إلا لله بنصِّ القرآن، وإذا كان مِن المعلوم أنه لا تجوز مَوَدَّةُ الكافر ـ وهو ما كان يُمَثِّلُهُ عليٌّ في نظرهم ـ فالواجبُ بُغْضُهُ وحَرْبُهُ إلا أن يتوب وهو ما لم يفعله، ولا غرابة حينئذٍ أنْ يُقابلوهُ بأشدِّ أنواعِ العداوة مِن الخروج واستحلالِ الدَّم[٤]، وأنْ يُسَمِّيَهُ بعضُ رؤسائهم بـ(الجاحد) تعبيراً عن بُغْضِهِ له وانحرافه عنه[٥].

---

(١) قَطَام بنت شجنة بن عدي بن عامر: امرأة من بني تيم بن الرّباب كانت على رأي الخوارج، اشترطت على عبد الرّحمٰن بن ملجم حين أراد الزّواجَ بها أن يكون مهرُها ثلاثةَ آلاف وقتلَ عليّ رضي الله عنه. **انظر**: الطبقات الكبرى (٣/ ٣٦)، الثقات (٢/ ٣٠٢)، مستدرك الحاكم (٣/ ١٥٤)، الإكمال (٧/ ٢٧٤).

(٢) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ١٥٦)، المنتظم (٥/ ١٧٤)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٥٥)، البداية والنهاية (٧/ ٣٢٧).

وللاستزادة **انظر** آثار معركة النهروان على الكوفيين في موقف بعضهم من عليّ رضي الله عنه في: حركة الخوارج نشأتها وتطورها إلى نهاية العهد الأموي (٤٨).

(٣) **انظر**: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٥٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ١٦٤)، شرح سنن النسائي للسُّيوطيّ (٧/ ١١٩).

(٤) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٦٩)، منهاج السنة النبوية (٦/ ١٦)، فتح الباري (١٣/ ٥٣٧).

(٥) **انظر**: البداية والنهاية (٧/ ٢٩٠).

وواضح للمتأمِّل أنَّ أشدَّ أنواع العِداء الإنسانيِّ هو العِداءُ الدِّينيُّ ـ ولو كان باطلاً كما هنا ـ، حيث يتغلغل في نفس صاحبه نتيجةَ عَدَمِ علمه بالنّصِّ أصلاً أو فهمٍ مُنْحَرِفٍ له يشطح به بعيداً عن دلالته، ومثل هذا لا يكاد يوقفه شيء عن ممارساته مهما كانت مستهجنةً؛ لأنه يعتقد أنّ هذا دينُ الله وأنَّ ما يقوم به قُرْبَةٌ له وما أصابَهُ مِن أذى وما سيصيبه ففي سبيل مرضاته تبارك وتعالى!

السّبب الرّابع: الغلوّ في عليّ رضي الله عنه.

للشِّيعة غلوٌّ مشهور في عليٍّ رضي الله عنه لا يقف عند تفضيلِهِ على غيره بل إنه يتجاوز حدود المعقول بحيث لو قيل إنه لا يشابُهُهم في هذا الغلوِّ أحدٌ مِن طوائفِ الأُمَّة مِن حيث الجملة لما كان بعيداً، ولا أدلّ على ذلك مِن حرصِهم على إحاطته بهالاتٍ مِن القَدَاسة والفضائلِ المنحولة ولو كانت مِن ضُرُوب المستحيلات[1]، والمقصود مِن ذلك رفعُ منزلته إلى المدى الذي لا يشاركه فيه سواه، ومِن ثَمَّ تأييد موقفهم منه في مسألة (الإمامة).

والواقع يشهد أنَّ كلَّ غُلُوٍّ تقابِلُهُ رَدَّةُ فِعْلٍ معاكسة تتمثَّل في غُلُوٍّ مضادّ يرتكز على الجهل تارةً وعلى الظُّلم تارةً أُخرى، حيث يُحَرِّكُ في نفوس المخالفين كوامِنَ الحنق التي تُخْرِجُهُم عن حيِّز الاعتدال في الحكم إلى تَطَرُّفٍ لا يُرادُ منه إلا معارضة خصومِهم وإبطال دعاواهم بكلّ طريقة! **كما قال بعض جهّال المتسنِّنة**:

---

(١) ومن ذلك:
أنّ كلباً خاطَبَهُ بقوله: عُرِضَت عليّ ولايتُكَ فلم أقبلها فمُسِخت! **انظر**: النافع يوم الحشر (١٧٠).
وأنه قَطَعَ في ليلة ما لا يُقطع إلا في شهرين!
وأنّ رجلاً في العراق (يُسَمَّى ابنَ هبيرة) اشتاق إلى أولاده في المدينة، فقال له عليٌّ: أغمضْ عينيكَ ثم افتحْهما، فإذا هو في داره وبين أولاده! **انظر**: الصراط المستقيم (١/ ٢٠٥).

سُبُّوا علياً كما سَبُّوْا عَتِيقَكُمُ   كُفْرٌ بكُفْرٍ وإِيْمَانٌ بإيمانِ[١]

ومن ذلك أنّ الشِّيعة[٢] حينما وضعوا مِن الأحاديث ما لا يحصى في خصائص عليٍّ وفضائله وكراماتِه وأحاديثَ أخرى في ذمِّ معاوية والقَدْحِ فيه عارَضَهم آخرون فقابلوا هذا الكذبَ بكذب أيضاً واختلقوا أحاديث كثيرة في فضل معاوية[٣]، وربمّا قدحوا في عليٍّ[٤]، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيميّة إلى أنّ: «طائفة وضعوا لمعاويةَ فضائلَ، ورووا أحاديثَ عن النبيِّ ﷺ في ذلِكَ كلُّها كَذِبٌ»[٥].

ولما بالغ الشِّيعةُ في التّفنُّن بإظهار الحزن على مقتل الحسين وأحدثوا مِن القِصَص المفتعلة والأخبار المصنوعة ما لا يعلمه إلا الله، قابَلَهُم بعضُ الجهلة بوضع أحاديث في فضل إظهار الفَرَحِ يوم عاشوراء والتَّوسعة على العيال.

السّبب الخامس: أثر الحكّام.

لكثيرٍ مِن خلفاء بني أميَّة دور بارز في نشوء النَّصب وإشاعته بين الناس من خلال استغلال نفوذِهم[٦].

---

(١) تبيين كذب المفتري (٣٧٨)، الصارم المسلول على شاتم الرسول (٣/ ٩٢٥).

(٢) الشِّيعة: في الأصل هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصّاً ووصية، وأنّ الإمامةَ لا تَخْرُجُ عن أولاده إلا بظلم، وأنها ركن الدِّين، وهم فِرَق كثيرة يجمعهم القولُ بـ(ثبوت عصمة الأنبياء والأئمّة وجوباً عن الكبائر والصّغائر، والقول بالتولّي والتبرّي قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حال التَّقيّة)، وتخالفهم الزّيدية في بعض ذلك. **انظر**: مقالات الإسلاميين (٥)، التنبيه والرد (١٨)، الملل والنِّحَل (١/ ١٤٦)، المواقف (٣/ ٦٧١).

(٣) **انظر**: العلل المتناهية (١/ ٢٧٢)، منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧١)، المنار المنيف (١١٦)، الفوائد المجموعة للشّوكاني (٤٠٤).

(٤) **انظر**: تاريخ أصبهان (٢/ ١٨٢)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٢٩).

(٥) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٠).

(٦) سيأتي الكلام بالتّفصيل على هذه النُّقطة في مبحث: موقف خلفاء بني أمية ص(٢٢٠).

السّبب السّادس: أثر المجتمع.

لا انفكاكَ للإنسان مِن التّأثُّر بمحيطه فهو ابنُ الوَسَط الذي نشأ فيه وأسهم في تكوين وَعْيِهِ وتشكيلِ قناعاته وطبيعةِ نظرته للأشياء، وهذا ما سينعكس لاحقاً على تصوُّراته وممارساته ولا بُدَّ، ولئن نجح أحياناً في الانعتاق مِن بعض تأثيراته عليه، إلا أنه مِن غير الممكن أن يتخلَّص منها بصورة تامّة؛ لأنها أصبحت تشكِّلُ جزءاً مِن هُويَّتِهِ.

وتختلف عوامل تأثير المجتمع قوَّةً وضعفاً لعِدَّة اعتبارات كالقُرْب والبُعْد من العامل المؤثِّر وطولِ زمنِ المخالطة وقصرِها، فكلّما قَوِيَت العلاقةُ وطالت مُدَّة المخالطة كان التّأثير أقوى وأعمق كما في تأثير الأبوين مثلاً، ولهذا كان المشركون يَرفضون دعوةَ الحقِّ لوقوعهم تحت وطأة هذا العامل كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢].

وإذا كانت البيئة الشَّاميَّةُ مِن الأماكن التي فشا فيها النَّصب بشكلٍ كبير فقد أثَّرَت سَلْباً في بناء تصوُّرات كثير مِن أبنائها ومواقفِهم تجاهَ أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه على حدِّ قول الشّاعر:

ويَنْشَأُ ناشئُ الفتيانِ منَّا ... على ما كان عَوَّدَهُ أَبُوهُ
وما دانَ الفتى بِحِجَاً ولكن ... يُعَلِّمُهُ التَّدَيُّنَ أقربوهُ[1]

وقول الآخر:

---

(١) اللزوميات لأبي العلاء المعري (٢/ ٤٢١).

أحيا الضَّغَائِنَ آباءٌ لنا سَلَفُوا ولَـنْ تَـمُوْتَ ولـلآبـاءِ أبـنـاءُ[1]

قال الذّهبيُّ: «خَلْفَ معاويةَ خلقٌ كثيرٌ يُحِبُّونه ويَتَغَالون فيه ويُفَضِّلُونه، إما مَلَكَهم بالكرم والحِلْم والعطاء، وإما قد وُلِدوا في الشَّام على حُبِّهِ وتربّى أولادُهم على ذلك، وفيهم جماعةٌ يسيرةٌ مِن الصَّحابة وعددٌ كثيرٌ مِن التَّابعين والفضلاء وحاربوا معه أهلَ العراق وَنَشأُوا على النَّصب، نعوذ بالله من الهوى!»[2].

وقال في ترجمة أحد تابعي الشّاميِّين ممن لم يدركوا عليّاً: «غالبُ الشّاميِّينَ فيهم توقُّفٌ عن أميرِ المؤمنين عليّ رضي الله عنه مِن يوم صِفِّين، ويَرَونَ أنهم وسَلَفَهم أولى الطَّائفتينِ بالحقِّ»[3].

كما وُجِد في العراق بعضُ مَن ورثوا عن آبائهم بُغْضَ عليٍّ رضي الله عنه[4]، غير أنَّ هذا لم يكن منتشراً فيه انتشارَهُ في الشّام، ومردُّ ذلك إلى أنَّ الشَّاميِّين ظلُّوا مؤتلفين تحت راية الأمويّين بفرعَيهم (السُّفيانيِّ) و(المروانيِّ)، بخلاف أهل العراق الذين يتناوشهم الاختلاف والتّباين.

السَّبب السَّابع: أثرُ القُصَّاص.

القُصَّاص هم الوعَّاظ الذين كانوا يَعْقِدون مجالِسَ تذكيرِهم في المساجد لكثرة مرتاديها، فيرغِّبون ويُرَهِّبون ويُشَوِّقون مُضاهِينَ بذلك مجالسَ العلم، وكثيراً ما كانوا يعتمدون على الأحاديث الموضوعة والإسرائيليّات والحكايات الغريبة والمنامات[5]، دون تمييزٍ في المنقول بين ثابتٍ وغيرِهِ، أو احتكامٍ إلى العقل في الفصل بين المعقولِ وسواه.

---

(١) قائله أبو العباس السفاح أول خلفاء بني أمية. **انظر**: الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٣٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣/ ١٢٨).

(٣) ميزان الاعتدال (٦/ ١٥٣).

(٤) **انظر**: البداية والنهاية (٢/ ٢٠٤).

(٥) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٤٥٧)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٩)، دراسات في الأهواء والفِرَق والبدع (٢٣٩).

ومِن أكثر ما يَجْعَلُهم مؤثِّرين هو كونهم مِن مصادر المعرفةِ القليلة ـ وأحياناً الوحيدة ـ بالنِّسبةِ للعامَّة في ذاك الزّمان، ثُمّ اعتمادُهم على الأسلوب القِصَصي الأخَّاذ الذي يَشُدُّ الناسَ إليه ولا سيّما عوامّهم، «ومِن شأن العَوَامِّ ملازمةُ القَصَّاص ما دام يأتي بالعجائب الخارجة عن نَظَرِ العقول»[1]، إذ «الحديثُ لهم عن جَمَلٍ طَارَ أشهى إليهم مِن الحديث عن جَمَل سار، ورؤيا مرئيّة آثَرُ عندهم مِن رِوايةٍ مَرويّة»[2].

على أنّ هذا التّأثيرَ كثيراً ما يأخذ منحى سلبيّاً حين يُسهمون في إثارةِ فِتنةٍ تَسْتَدْعي تدخُّلَ الخليفةِ لمنعهم مِن الوعظ[3]، أو زرعِ مفاهيمَ خاطئة بقصدٍ أو بدونه، خصوصاً «أنّ عموم القُصَّاص لا يَتَحَرَّون الصَّواب ولا يَحْتَرِزُون مِن الخطأ لقلّة عِلْمِهم وتقواهم»[4]، بل إنَّ «غالبَهم يَتَعَمَّد الكذب في قِصَصه!»[5].

ولهذا درجت على ألسنة أهل الحديث بعضُ العبارات التي تشير إلى هذه الحقيقة، مثل: (وضَعَهُ بعضُ القُصَّاص)، و(زاد القُصَّاص)، و(من وضْع بعض القُصَّاص) و(مختلَقٌ من بعض القُصَّاص)، و(مِن خُرَافات القُصَّاص)[6] ونحو ذلك، كما ألَّف بعضُهم مصنَّفاتٍ مستقلة في بيان ما يَرويه هؤلاء[7].

---

(١) لسان الميزان (١/ ١٣).
(٢) البدء والتاريخ (١/ ٤).
(٣) **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (٢/ ٧٨) و(٣/ ٦٨).
(٤) القُصَّاص والمذكِّرين لابن الجوزيّ (١٦١).
(٥) صبح الأعشى في صناعة الإنشا (١٢/ ٦٢).
(٦) **انظر** على سبيل المثال: المنتظم (٩/ ٩٦)، تاريخ ابن خلدون (٢/ ٢٢)، الموضوعات لابن الجوزيّ (١/ ٢٠٨)، اللآلي المصنوعة (١/ ٢٤٣)، المصنوع للقاري (٢٦٧)، الأسرار المرفوعة للقاري أيضاً (٤١٦)، كشف الخفاء (٢/ ٥٦٣)، الفوائد المجموعة (٣٢٠).
(٧) كـكتاب: القُصَّاص والمذكِّرين لابن الجوزي، وأحاديث القُصَّاص لابن تيميّة، وتحذير الخواصّ للسّيوطي.

ويقوى تأثيرهم على العوامّ بشكلٍ خاصٍّ، إذ يتَّسِمُون بالبساطة غالباً فَيَتَلَقَّوْنَ ما يَسْرُدُهُ هؤلاء في مجالسهم بتسليمٍ مطلقٍ باعتباره دِيْناً، ومن ذلك الانحرافُ عن عليّ رضي الله عنه.

فعن الجنيد بن عبد الرّحمٰن[1] أنه قال: «دخلتُ مِن حَوْرَان[2] آخذُ عطائي، فصلَّيتُ الجمعة، ثم خرجتُ إلى باب الدَّرج فإذا عليه شيخٌ يقال له: (أبو شيبة القاصّ)[3] يقصُّ على الناس، فرغَّب فَرَغِبْنا وَخَوَّفَ فَبَكَيْنَا!

فلما أن انقضى حديثُه قال: اختموا مَجْلِسَنا بلعن أبي تراب، فلَعَنُوا أبا تراب!

فالتفتُّ عن يميني فقلتُ: ومَن أبو تراب؟

فقال: عليّ بن أبي طالبٍ»[4].

السَّبب الثّامن: الحرص على الدُّنيا.

فُطِرَ الناس على حُبِّ الدُّنيا والميل إلى ما فيها مِن مغريات شتّى، وهو حُبٌّ لا يُلام عليه الإنسان ما لم يُسَيْطِرْ على وجدانه ويَحْكُمْ كلَّ تصرُّفاتِهِ دون التفاتٍ لواجبٍ أو مراعاة لحقٍّ أو خَوفٍ مِن عقوبة، وأمّا إذا ما تغلغل في نفسه فإنه يرى في كلّ شيء سُلَّماً للوصول إلى طموحاته.

---

(١) الجنيد بن عبد الرحمٰن بن عمرو المرّيّ الغطفاني: أحد الأمراء الأجواد الممدَّحين، دمشقيُّ الأصل، استعمله هشام بن عبد الملك على السّند وخراسان سنة ١١٣هـ غير أنه لم يكن بالمحمود في حروبه، فعُزِلَ سنة ١١٥هـ وتوفّي بعدها بسنة في خراسان مِن مرض في بطنه. **انظر**: تاريخ الطبري (٤/ ١٥٣)، تاريخ مدينة دمشق (١١/ ٣٢٢)، الوافي بالوفيات (١١/ ١٥٨)، البداية والنهاية (٩/ ٣١٢).

(٢) حَوْران (بفتح أوله وإسكان ثانيه): كورة واسعة من أعمال دمشق، ذات قرى كثيرة ومزارع. **انظر**: معجم البلدان (٢/ ٣١٧)، معجم ما استعجم (١/ ٤٧٤).

(٣) لم أعثر له على ترجمة فيما بين يديّ من المصادر إلا أنه كان حيّاً في عهد الخليفة بن عبد الملك، وأنه غزا بلاد الشّام. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١١/ ٢٩٠)، بغية الطلب في تاريخ حلب (١٠/ ٤٤٨٥).

(٤) **انظر** القصة بتمامها في تاريخ دمشق (١١/ ٢٩٠)، أخبار وحكايات للغساني (٥٢).

وحُبُّ المنصب وما فيه مِن جاهٍ[١] هو ما دَفَعَ عُمَرَ بنَ سعد[٢] ـ حين خُيِّرَ بين الخروج في السَّريَّة التي أُرْسِلَت إلى الحسين وبين عزله عن الرَّي[٣] ـ أن يختار الخروج، مَعَ علمه بما يتربَّص بالحسين وينتظرُهُ مِن مآسي[٤]، وكذلك حال مَن كانوا معه أو أكثرِهم[٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «عُمَرُ هذا كان يُحِبُّ الرِّياسةَ ولو حَصَلَت على الوجه المذموم، ولهذا لما وَلِيَ ولايةً وقيل له: لا نُوَلِّيكَ حتى تتولَّى قتالَ الحسينِ وأصحابِهُ كان هو أميرَ تلك السَّرِيَّةِ»[٦].

وقد اعترف مروانُ بن الحكم لعليّ بن الحسين بأنّ عليّاً بريءٌ من دم عثمان ليس هذا فحسب، بل إنه كان مِن أكثر الناس دفاعاً عنه، ومع هذا فقد كان يُكْثِرُ من الوقيعة فيه! وحين سُئِل: ما بالكم تسبونه على المنابر؟!

قال: «لا يستقيم الأمرُ إلا بذلك»[٧]، ويقصد به الحُكْمَ.

وحين أشار على أمير المدينة بأنِ «ابْعَثْ إلى الحسينِ بنِ عليٍّ وعبدِ الله بنِ الزُّبير فإنْ بايعا وإلَّا فاضْرِبْ أعناقَهما»[٨] لم يكن الدّافع له

---

(١) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٢/ ٧٠).

(٢) عمر بن سعد بن أبي وقاص الزُّهري: أبو حفص المدني، مولده ـ فيما قيل ـ على عهد النبي ﷺ إلا أنه لا تثبت له صحبة، سكن الكوفة واستعمل على الرَّيِّ، وهو أمير الجيش الذي خرج لملاقاة الحسين فمقته الناس لذلك، وأما حديثه فقد وثّقه العجلي، قُتِل على يد المختار بن عُبيد سنة ٦٧هـ، وحديثه عند النسائي. **انظر**: معرفة الثقات (٢/ ١٦٦)، تاريخ مدينة دمشق (٤٥/ ٣٧)، تهذيب الكمال (٢١/ ٣٥٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٢٧).

(٣) الرَّي: مدينة مشهورة من أكبر مدن أصفهان، وُصِفت بكونها كثيرة الخيرات، وهي قريبة الآن من مدينة طهران عاصمة إيران. **انظر**: معجم البلدان (٣/ ١١٦).

(٤) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٥).

(٥) **انظر**: المصدر السابق (٤/ ٥٦٠).

(٦) المصدر السابق (٦/ ٣٣٥).

(٧) تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٤٣٨)، سمط النجوم العوالي (٢/ ٥٣٣).

(٨) تاريخ خليفة بن خياط (٢٣٢)، البدء والتاريخ (٦/ ٨)، تاريخ مدينة دمشق (٢٨/ ٢٠٢)، تاريخ الإسلام (٤/ ١٦٩).

على ذلك إلَّا حرصه على بقاء المُلْك في بني أميّة وخوفَه مِن أن يَخرُج عنهم بعد أنْ مات معاويةُ ﷺ قبل تمام أخذ البيعة لابنه يزيد.

وعليه فيمكن القول إنَّ الأصل في انحراف النّواصب غير المكفِّرة كان دينيّاً، ثمّ تطوَّرَ بعد أن استتبّ الملكُ للأمويِّين، وحينئذٍ: «ناصَبُوا أهلَ بيتِ النُّبوَّةِ العِداءَ لأسبابٍ وأُمُورٍ سياسيَّة»[١]، وأصبح هذا هو الطابعَ العامّ لعدائهم، والسِّمة الغالبةَ لانحرافهم.

السّبب التّاسع: ثورات العلويِّين.

ظلَّ كثيرٌ مِن العَلَوِيين أزمنةً طويلة يحلُمون بالوصول إلى سُدَّة الحكم باعتبارهم الامتدادَ الطبعيّ لخلافة أبيهم عليّ بن أبي طالب ﷺ، والتي اغتُصِبت ـ في رأيهم ـ على أيدي الأمويِّين ثم العبّاسيِّين، ولهذا كانوا يثورون متى ما رأوا الفُرصة مواتيةً، الأمرُ الذي أَقَضَّ مضاجع كثير من الخلفاء الأمويِّين والعبَّاسيِّين طويلاً[٢].

وقد كانوا يُسهمون ـ بشكلٍ غير مقصود ـ بما يقومون به مِن ثَوْرات في دفع كثير مِن الخلفاء إلى الاستمرار في انتقاص عليّ، وإلى مزيدٍ مِن الإساءة إليه لقطع الطّريق على كلِّ مَن يحاول استغلالَ انتسابه إليه.

القسم الثَّاني: أسباب غير صحيحة[٣].

يحاول البعض تلمُّس الأسباب التي أدَّت إلى نشوء ظاهرة النَّصب في المجتمع المسلم ولكنهم لا يوفَّقون للصَّواب إمَّا لعَدَم دراستهم تاريخ الفتنة وما بعدها بشكلٍ عميق ومستقصٍ، أو لأنهم ينطلقون مِن تَصَوُّرات مسبقة أملتها عليهم انتماءات مذهبية حالت بينهم وبين البحث عن الأسباب بصورةٍ موضوعيّة.

---

(١) شرح العقيدة الواسطية لمحمد خليل هرّاس (٢٥١).

(٢) **انظر**: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (١/ ٢٧٠).

(٣) جاءت تسميتُها بـ(أسباب) بالنظر إلى من يظنُّها كذلك.

ومن أبرز هذه الأسباب:

السّبب الأوّل: ما كان بين بني هاشمٍ وبني أُمَيَّةَ مِن التّنافس في الجاهليّة.

كان التَّنافُس على الشَّرف في الجاهليّة على أَشُدِّه بين القبائل العربيّة وأحيائها، بل كان هاجساً يشغل بال كلِّ فرد.

ولمّا كانت قُرَيش لا تعيش بمعزلٍ عن هذا الواقع كان التّنافس بين أحيائها قائماً، وخصوصاً بين بني هاشم وأُمَيَّة الذين تَجْمَعُهم صِلاتٌ وثيقة لكن «يشوبها لَوْنٌ مِن التّنافس على المجد والسُّؤدد... في بيئة تُعْطي الشَّرَفَ والسِّيادَةَ المكانة الأولى»[١]. كما قال عُمَرُ بنُ عبد العزيز: «ما زِلنا نحن وبنو عَمِّنا مِن بني هاشم مَرَّةً لنا ومَرَّةً علينا، نَلْجَأُ إليهم ويلجؤون إلينا، حتّى طَلَعَتْ شمسُ الرِّسالَةِ فأكْسَدَتْ كلَّ نافق، وأَخْرَسَتْ كلَّ ناطق»[٢].

وحينما جاء الإسلامُ بمفاهيمه الجديدة أحدث انقلاباً هائلاً في معايير الناس واهتماماتِهم، وطهَّرَ النُّفوسَ بالجملة مِن رواسب الجاهليّة التي كانت تسيطر على حياتِهم، وهذا لا يعني انعدامَها بالكُلِّيّة بل قد يوجد شيء مِن بقاياها كما في قوله ﷺ: «**أَرْبَعٌ فِيْ أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ فِيْ الأَحْسَابِ وَالطَّعْنُ فِيْ الأَنْسَابِ وَالاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ وَالنِّيَاحَةُ**»[٣]، وكقوله لأبي ذرٍّ حين سمعه يَشْتِمُ رجلاً ويعيِّره بأمِّه: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيْكَ جَاهِلِيَّةٌ**» غير أنّ هذا لم يكن هو الأصل في المجتمع المسلم بل كان استثناء.

وعند مجيء الإسلام سارعَ بعض الهاشميّين والأمويّين إلى الدُّخول

---

(١) بنو أمية بين السقوط والانتحار (١٦) باختصار يسير.

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٤٥/ ٢٢٢)، البداية والنهاية (٩/ ٢٠٣).

(٣) خرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي مالك الأشعري ﷺ، كتاب: الجنائز، باب: التشديد في النياحة برقم (٩٣٤).

فيه بينما حاربَهُ الأكثرون، ولم يزل شأنه يعظُم شيئاً فشيئاً حتى مَنَّ الله تعالى بفتح مكّة فدخل الناس في دين الله أفواجاً.

وقد عاش الهاشميُّون والأمويُّون تحت مظلَّة الإسلام الواسعة، وتغلغلت في أنفسهم المفاهيمُ الجديدة التي حَصَرَت الشَّرَفَ الحقيقيَّ بالتَّقوى، دون وجود ما يعكِّر صفو هذا التّلاحم بينهم إلا ما يَصْدُرُ أحياناً مِن بعض القرشيّين تجاه الهاشميّين كجفوتهم، ولكنَّ هذا لم يقع من خصوص الأمويّين بل مِن عموم القرشيّين.

وظلَّ الأمر على ما هو عليه حتى وَقَعَت فتنةُ مَقْتَل الخليفة عُثمانَ، ثمّ اشتدَّ عند نشوب القتال بين عليٍّ ومعاويةَ، وهناك كانت نقطةُ انطلاق بعض الناس في نَبْشِ ما دُفنَ مِن تاريخ هذين الحَيَّيْنِ القرشيِّين وَرَدِّ أسبابِ هذا الخلاف إليه، وقد نُسِجت أساطيرُ تؤكِّد أنّ النِّزاع بين هاشم وعبدِ شمس «عِدَاءٌ قديمٌ يَرْجِعُ إلى أيّام الجاهليّة»[(١)]، بل هو شيء كُتِبَ في الأزل وبدأ منذ ولادتهما توأَمين ملتصقَي الجبهتين فَفُصِلَ بينهما بالسَّيف، وأُوِّلَ على أنَّ الدَّم سيكون بينهما وفي أعقابهما إلى الأبد[(٢)].

ولا يكفُّ بعض كُتَّاب الشِّيعة عن تكرير زعمهم بأنّ الأمويّين معروفون بـ«عدائهم التّقليديِّ والثَّابتِ للرِّسالةِ الإسلاميّة التي مرَّغت بالوحل كبرياءَهم وسُلطانَهم»[(٣)]، ولا عن ترديد دعواهم عن: «البُغْض الدَّفين الذي يكنُّه الأمويُّون تجاه بني هاشم، وركَّزه معاويةُ في أهل بيت الرّسول وصبَّهُ على أمير المؤمنين وأولادِه، وجسَّده يزيدُ في الفاجعة المروِّعة بقتل شيخ العِترة وسيِّدِها الحسين بن عليّ!»[(٤)].

(١) **انظر**: تاريخ خلافة بني أمية. لنبيه عاقل (٥).

(٢) **انظر**: المنتظم (٢/ ٢١١)، النزاع والتخاصم (٣٨و ٣٩)، الأنوار النعمانية (١/ ٦٨)، وهاشم وعبد شمس (١٤).

(٣) أصل الشِّيعة وأصولها (٤٦).

(٤) كتاب: جهاد الإمام السّجّاد عليه السلام (٦٣).

وقد وصل بهم الأمرُ أن يؤلِّف بعضُ معاصريهم كتباً في هذا الخصوص[١]، وهو صنيعٌ ليس بغريب عليهم إذ قد عُرِف مِن حالهم أنهم يحاولون الإساءةَ لخصومهم بكلّ وسيلة ولو بالكذب، ولهذا فإنهم كثيراً ما يقعون في التّناقض الصَّريح، فهم هنا يقولون بأنّ الخلاف بين هذين الحيَّينِ بَدَأ مِن أوَّل يوم خَرَجَا فيه إلى الدُّنيا! ثم هم - في موضع آخر - يَطْعنون في نَسَبِ أُمَيَّةً وأنه دَعيٌّ[٢]، فإذا كان كذلك فأيُّ معنى لذِكْرِ الخصومة الأزليَّة بين الأخوين وأُمَيَّةُ ليس ابناً لعبد شمس أصلاً؟!

إلا أنّ الغريب حقّاً هو أنْ يَنْساق أحدُ علماء أهل السُّنة - وهو المقريزي[٣] - إلى تصديق هذه المزاعم والخرافات ليؤلِّف كتاباً مستقلّاً

---

(١) ككتاب «هاشم وأمية في الجاهلية» لصدر الدين شرف الدين، وكتاب «هاشم وعبد شمس» لحسين الشاكري.

(٢) **انظر**: كتاب هاشم وعبد شمس (١١٨).

(٣) أحمد بن عليّ بن عبد القادر البعلي: عالم مشارك كثير من العلوم إلا أنه برع في علم التاريخ وذاع فيه صيته، يُعرف بـ(ابن المقريزي) نسبة لحارة في بعلبك تعرف بحارة (المقارزة) ومنها جاء أجدادُه إلى مصر، مولده بالقاهرة سنة ٧٦٦هـ، كان حنفياً فتحوّل شافعياً، توفي سنة ٨٤٥هـ. من آثاره: الخطط، وإمتاع الأسماع، وإيقاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء. **انظر**: الضوء اللامع (٢/ ٢١)، شذرات الذهب (٧/ ٢٥٤)، الأعلام (١/ ١٧٧).

تنبيه: الذي يظهر أنّ لدى المقريزيِّ نزعة تشيُّع خفيفة، وذلك لما يلي:

الأول: تصنيفه بعض الكتب في الآل وما يتعلّق بهم حشد فيها الصّحيح والضّعيف والموضوع مثل: فضل آل البيت، والنّزاع والتّخاصم.

الثّاني: انحرافه عن أبي سفيان ﷺ ووصف إيّاه بالنّفاق كما في النزاع التخاصم (٥٢).

على أن بعض الباحثين طعن في نسبة هذا الكتاب للمقريزي ورأى أنه مدسوس عليه. **انظر**: أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ (٢٠٩).

الثّالث: تصحيحه لنسب الفاطميين مخالفاً بذلك ما يشبه الإجماع عند العلماء وأهل المعرفة بالأنساب، وتأليفه لكتاب «اتعاظ الحُنفا بأخبار الفاطميين الخلفا»!

ولكن هنا أمر لا بدّ من أخذه بعين الاعتبار وهو أنه كان يرى أنّ نَسَبَهُ عائدٌ إلى العُبيديين، فهل كان لثنائه عليهم وتصحيحه لنسبهم علاقة بذلك أم لا؟ **انظر**: الضوء اللامع (٢/ ٢٣).

جَمَعَ فيه كلّ ما هبَّ ودبَّ وسمَّاه (النِّزاع والتَّخاصُم فيما بين أميّة وبني هاشم)!

والقائلون ببقاء الخصومة وامتدادها بين بني هاشم وأميّة يحاولون تفسير كلّ ما جرى من معارضة الأمويّين لعليّ وقيامهم عليه وما أصاب العلويّين على أيديهم على أنه نتاج للتّراكمات التّاريخيَّة بين حيَّيهما![١].

وما ذكروه غير صحيح لما يلي:

١ ـ أنه يُلغي تأثير عوامل مختلفة في تأجيج الصِّراع بين هذين الحيِّين وفي استمراره وعلى رأسِها العامل السِّياسيّ.

٢ ـ أنه يلزم منه الطَّعنُ في بني أُميَّة عامّة سواء كانوا مِن مُسْلَمِةِ الفتح أو غيره، وفيهم صحابة أجلّاء عُرِفوا بحسن إسلامِهم بالاتِّفاق[٢]، ويكفي أنّ النبي ﷺ زوَّجهم وتزوَّج منهم، كما أنهم كانوا أكثرَ مَن وليَ مِن الأحياء عملاً للنبيِّ ﷺ وما كان ليأمَنهم وفي إسلامهم دَخَنٌ في وقتٍ أعزّ الله فيه دينه ورسوله[٣]!

والحقيقة: أنّ في إرجاع ما جرى على بني هاشم إلى التَّنافُس لمزاً للإسلام ذاته أكثرُ مِن لمز الأمويِّين، حيث ينفي عنه تأثيره في نفوس معتنقيه مِنهم وعلى الأخصّ (مُسْلِمَة الفتح) وكأنهم لم يدخلوا فيه إلا خوفاً مِن السَّيف فلمّا أمكنتهم الفرصة هبّوا لاهتبالها مِن جديد.

٣ ـ أنّ الأمويّين قد نالوا شرف الخلافة بتولِّي أحدهم لها وهو عثمان، فمِن أين لهم الشُّعور بالنّقص أو بتفوّق بني هاشم عليهم إذا استخلف عليّ وهم الأسبق في ذلك؟!

٤ ـ أنه إذا كان الباعث على قتال عليٍّ ومعارضَتِهِ هو خوفَ

---

(١) **انظر**: شرح إحقاق الحق (٢٣/ ٦٤٤).
(٢) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٦٤).
(٣) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٦٠).

الأمويّين من أن يزداد الهاشميُّون شَرَفاً إلى شَرَفِهم باجتماع (النّبوّة والإمامة) فيهم فلماذا اشتدّ حرص أبي سفيان ابن حرب على مبايعة عليٍّ دون أبي بكر[(١)] وهو يعْلم أنه بصنيعه هذا سوف يختصر الطّريق على الهاشميِّين بالجمع بين ذينك الشَّرفين؟!

ثم إذا كان التّنافس بين بني هاشم وبني أُمَيَّة هو الباعث الوحيد على قتاله فلماذا قاتَلَهُ طلحةُ والزُّبيرُ وعائشةُ وهم ليسوا أُمَوِيِّين ولا علاقة لهم بما بين هذين الحيّين؟!

٥ ـ أنّ فيه مغالطة تامةً للتّاريخ مِن جهة أنّ المحفوظ منه هو تغير اشتراكُ الأمويّين والهاشميّين في موقفهم مِن بعثته ﷺ قبولاً وردّاً.

وأمّا بعد دخولهم في الإسلام فـ«كلّ مَن يعرف الأمور العاديّة ويعرف ما تقدَّم مِن سيرة القوم يَعْلَمُ أنَّ بني هاشم وبني أميّة كانوا في غاية الاتّفاق في أيّام النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعُمَرَ»[(٢)].

وقد جلَّى عبدُ الرحمٰن المعلِّمي[(٣)] وجه الحقيقة حين قال: «شَمَلَ الإسلامُ الفريقين ظاهراً وباطناً، وكما أسلم قديماً جماعةٌ من بني هاشم فكذلك من بني أمية كابني سعيد بن العاص وعثمان بن عفان وأبي حذيفة، وكما تأخَّر إسلامُ جماعةٍ مِن بني أُمَيَّةَ فكذلك مِن بني هاشم[(٤)]،

---

(١) **انظر**: تاريخ الطبري (٢/٢٣٧)، الحاوي الكبير للماورديّ (١٤/٩٩)، الكامل في التاريخ (٢/١٨٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٦/١٦٨).

(٣) عبد الرحمٰن بن يحيى بن عليّ المعلِّمي: محدّث بارع، مولده سنة ١٣١٣هـ في قرية المحاقرة من عتمة في اليمن، تولّى رئاسة القضاء بجازان للإدريسي، ثم رحل إلى الهند فعمل مصحِّحاً لكتب الحديث في دائرة المعارف العثمانية، ثم توجّه لمكة فاستقرَّ فيها أميناً لمكتبة الحرم الشريف، توفي سنة ١٣٨٦هـ، من آثاره: التنكيل، الأنوار الكاشفة، إغاثة العلماء. **انظر**: ترجمته في مقدمة التنكيل (١/٩) بقلم: عبد الله المعلِّمي.

(٤) بل أكثرهم كما نصَّ عليه شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية (٤/٣٩٨).

وكما عاداهُ بعضُ بني أُمَيَّةَ فكذلك بعضُ بني هاشم كأبي لَهَبِ بنِ عبد المطّلب وأبي سفيانَ بنِ الحارث بن عبد المطّلب، ونَزَلَ القرآن بذمِّ أبي لَهَبٍ ولا نَعْلَمُهُ نَزَل في ذمِّ أمويٍّ معيَّن، وتزوَّجَ النبيُّ ﷺ بنتَ أبي سفيان بن حربٍ الأمويِّ ولم يتزوَّج هاشميّة، وزوَّج إحدى بناته في بني هاشم وزوَّج ثلاثاً في بني أُمَيَّةَ، فلم يَبْقَ الإسلامُ في أحد الطّرفين حتى يُحْتَمَلَ أنْ يستمرَّ هدَفاً لكراهية الجانب الآخر، بل ألَّفَ الله بين قلوبِهم فأصبحوا بنعمته إخواناً»[١].

السَّبب الثّاني: قتل الآباء والأقارب.

وهذا السّبب يُطْرَحُ على صورتين:

١ ـ قَتْلُ عليٍّ لآبائهم في بدرٍ وغيرها.

ذهب جَماعة مِن الشِّيعة الاثني عشريّة وكثيرٌ مِن الزَّيديّة[٢] وبعضُ الباحثين المعاصرين إلى أنَّ منشأَ بُغْضِ أكثر الأمويّين لعليٍّ[٣]، ليس وليدَ حَدَثٍ معيَّن كـ(قتل عثمان)، بل هو مرتبطٌ بالحروب التي نَشِبَت بين الرَّسول ﷺ وكفّارِ مكّة كـ(معركة بدر) والتي تمكَّن فيها عليٌّ رضي الله عنه مِن قَتْلِ بعض آبائهم وأقاربهم، ويروون عن معاويةَ رضي الله عنه أنه كان يقول لقومه يومَ صِفِّين: «مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ قَتَلَ عَلِيٌّ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ أَوْ وَالِدَهُ!»[٤]، وقد تَرَكَ هذا القَتْلُ في نفوسهم بُغضاً له وانحرافاً عنه إلا أنهم لم يكونوا يستطيعون إظهارَهُ فيما مضى مِن الزّمن، حتى إذا ما قُتِل عثمانُ رأوا في

---

(١) الأنوار الكاشفة (١٦٩و٢٧٠).

(٢) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٣١).

(٣) يزيد الإماميّة على غيرهم بدعوى أنّ «أكثرَ النّاس مِن قُرَيشٍ وغيرِهم كانوا يبغضونه، وهو قاتلُ أولادهم وإخوانِهم وأقارِبهم». شرح إحقاق الحق (٧/ ٤٠٠ و٤١٦).
وانظر للاستزادة أيضاً: الصّوارم المهرقة (٧٤ و٢٨)، الهجوم على بيت فاطمة (٤٧٦).

(٤) شجرة طوبى للحائري (٢/ ٣٣٣).

قَتْلِهِ فُرْصَةً مواتيةً للانتقام من عليٍّ والتَّنفيس عن أحقادهم بدعوى الطَّلَب بدم عثمان.

فمثلاً أشار د. هشام جعَّيط إلى «أنّ عليّاً لم يكن محبوباً مِن جانب الأمويّين لأنه قَتَلَ بيده عدداً مِن شُيُوخ قُرَيش، منهم أخو معاويةَ وجَدُّه، فكانت تُضفي على عليٍّ كلَّ الأحقاد»[1].

وهذا الكلام غير مسلَّم، فإنّ الإسلام حين جاء أمَاتَ ثارات بدرٍ وأُحُد ولم يَعُدْ لها مكان في الحياة المسلمة، والواقع خير دليل على ذلك، فإنه لا يُعْرَفُ أنّ أحداً مِن هؤلاء قَصَدُوا عليّاً بشيء، حتى تلك الجفوةُ التي صدرت مِن بعض القرشيّين وشكاها العبّاسُ بنُ عبد المطّلب للنبيِّ ﷺ إنما كانت لبني هاشم عموماً لا لعليٍّ وحده.

بل على العكس كان: «أكثرُ بني عبدِ مناف مِن بني أُمَيّةَ وبني هاشم وغيرِهم لهم مَيْلٌ قويٌّ إلى عليِّ بن أبي طالب يَخْتارون ولايتَه»[2]، وكان أبو سُفيانَ صخرُ بنُ حرب ـ وهو سيِّد بني أمية في وقته ـ ممن رَغِبَ أن يتولَّى الخلافةَ عبدُ مَنَافيّ: هاشميٌّ أو أمويٌّ لا تيميٌّ لأجل العصبيّة القَبَلِيّة لا تديُّناً[3]، وقال لعليّ: «مَا بالُ هذا الأمرِ في أقلِّ قُرَيشٍ قِلّةً وأذلِّها ذُلّا (يعني: أبا بكر)؟! والله لئن شئتَ لأملأنّها عليه خَيلاً ورِجالاً»[4]، ثمّ قال: «أَبَا حَسَنٍ، ابْسُطْ يَدَكَ حَتَّى أُبَايِعَكَ» فأبى عليٌّ عليه[5].

وهذه كتب التّاريخ كلّها بمختلف ميولِ مؤلِّفيها وأهوائهم قد ذَكَرَت

---

(١) **انظر**: كتاب الفتنة (١٨١).
(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٩).
(٣) **انظر**: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٨٢)، منهاج السنة النبوية (١/ ٥١٩) و(٢/ ٥٤) و(٤/ ٣٦٠).
(٤) خرّجه الحاكم في مستدركه عن مرّة الطيِّب، كتاب: معرفة الصَّحابة، بابٌ: أبو بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه برقم (٤٤٦٢). وصحّحه الذّهبيُّ كما في تاريخ الخلفاء (٦٧).
(٥) تاريخ الطبري (٢/ ٢٣٧). **وانظر** للاستزادة: منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٥٧).

تفاصيلَ كثيرة ـ لا يُعلم صدقُها مِن كَذِبِها ـ عن خُلفاء بني أُمَيَّةَ ومجالِسهم وحياتِهم الخاصّة ومع ذلك لم تنقل عن أحدٍ منهم أنه افتخر بمن قُتِلَ مِن آبائه في بدر أو غيرها، فضلاً عن أنْ يَحْزَنَ لما أصابهم باستثناء ما نُقِلَ عن يزيد، وسوف يأتي الكلام عليه لاحقاً بإذن الله تعالى.

ومما يزيد الأمر وضوحاً ما يلي:

* أنّ عليّاً رضي الله عنه لم ينفرد بـ(قَتْلِ بعض الكفّار)[1] دون بقيّة الصحابة بل شاركه في ذلك كثيرون، فلماذا يُخَصُّ بالعداوة دونهم والعملُ واحد؟!

كما أنه لم يُعْرَفْ عن الأمويّين أنهم انتقموا مِن أولاد أولئك بصنيع آبائهم بعد أن استقرّ لهم الملك مع تمام قدرتهم.

* أنّ عُمَرَ رضي الله عنه كان فظّاً غليظاً مع المشركين جميعاً، ولم يكن أحدٌ يسبُّهم ويصرِّح لهم بالإساءة مثلما كان يفعل فضلاً عن قتاله لهم بسيفه، فكيف لم يفعلوا شيئاً له حين تولّى الخلافة بل سمعوا له وأطاعوا، ثم يقومون على عليٍّ وهو هاشميٌّ، وهاشم أعزُّ وأشرف مِن بني عَدي[2]؟!

ثم أيُّ غباء هذا الذي يجعلهم ينتظرونه ليصبح الخليفةَ ذا الكلمةِ المسموعةِ والأمرِ المطاعِ ليقوموا بالانتقام منه، في حين أنهم لم يفعلوا شيئاً تجاهه في عهد عُثْمَانَ وقد كان أكثر الأمر بأيديهم؟!

* أنّ كثيراً ممّن قاتل عليّاً لم يُقْتَل له أحد على يد عليٍّ كالشّاميين ومَن كان في معسكر معاوية من الأنصار[3]، فلماذا يُدَّعى هذا في الأمويّين وحدهم؟!

---

(١) **انظر** عدَّ مَن قَتَلَهُم عليّ مِن بطون قريش في: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٨٢).
(٢) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٢١).
(٣) **انظر**: المصدر السابق (٧/ ٤٦٠).

* أنَّ عبدَ الملك بنَ مروان[1] ومَن معه مِن الأمويين قاتلوا عبدَ الله بن الزُّبير رضي الله عنه قتالاً مريراً حتى خَلَصَ لهم المُلْكُ، ومع هذا لم يدَّعِ أحدٌ أنهم قاتلوه طَلَباً للثّأر من أبيه الزُّبير حيث قاتَلَ مع النبيِّ ﷺ كفّارَ مكّة ـ ومنهم كثيرٌ مِن الأمويِّين ـ قبل الفتح، بل أُرْجِعَ إلى حقيقته وأنه لم يكن إلا قتالاً على الدُّنيا كما قاله أبو برزة الأسلمي رضي الله عنه[2].

٢ ـ ما جرى لآبائهم على يد النبيِّ ﷺ.

لا يكفُّ الشِّيعةُ في كلّ آنٍ عن الادعاء بأنّ الأمويّين لم يَدْخُلوا في الإسلام حقيقةً بل كانوا أعداءه في الباطن، وأنّ ما جرى لآبائهم على يد النبيِّ ﷺ تَرَكَ في نفوسِهم حَسْرَةً لا تنتهي، وأورثهم حَنَقاً عليه وعلى عليٍّ وآله، ولكنهم لم يكونوا يستطيعون فِعْلَ شيءٍ في عهده ﷺ وعهدِ خلفائه إلى أنْ وافت (خلافةُ عليّ) فقاموا بالتّشغيب عليه وإثارةِ النّاس ضدَّه.

وما كان (مقتلُ الحسين) رضي الله عنه في كربلاء أيام خلافة يزيد بن معاوية إلا انتقاماً مُبْطَناً مِن الرّسول ﷺ، وأخذاً بثار آبائه ممن قُتِلُوا على الكُفْر في بدر وغيرها[3].

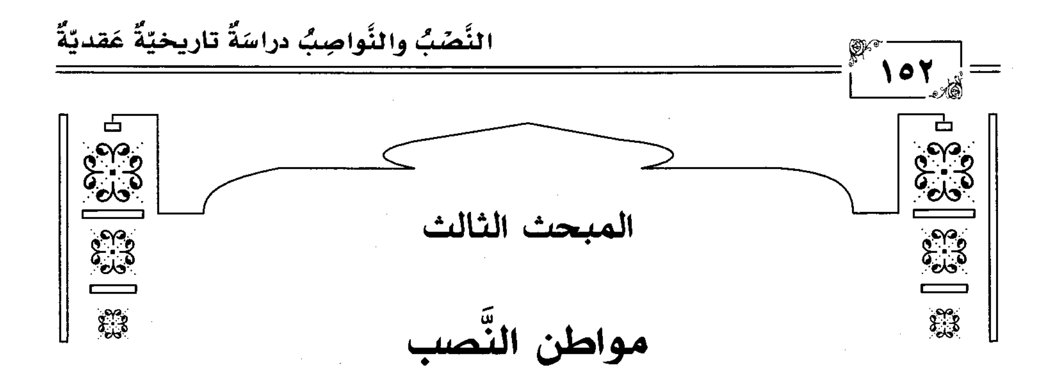
ولئن سبق بيانُ آثار الحروب وما تتركه في النّفس فهذا لا يَعني جَعْلَها مِشْجَباً يُعَلَّقُ عليه كلّ حدث، ولا الاطِّراد في تفسيره ليكون المحرِّك الوحيد للإنسان إلا أن يوجَد ما يَدُلُّ على ذلك.

---

(١) عبد الملك بن مروان بن الحكم الأمويّ: أبو الوليد، أحد أعظم خلفاء بني أمية، مولده بالمدينة سنة ٢٦هـ، كان يُعَدّ من فقهاء المدينة وقرّائهم قبل أنْ يَلِيَ الخلافة، وقد عُرِفَ بالحزم والفِطنة والسّياسة والإقدام على سفك الدِّماء فاستطاع أن يجمع الناس عليه بعد سبع سنين، توفّي في دمشق سنة ٨٦هـ. خرّج له البخاري في الأدب المفرد. **انظر**: الثقات (٥/ ١١٩)، تاريخ مدينة دمشق (٣٧/ ١١٦)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٤٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٧٣).

(٢) **انظر**: صحيح البخاري (٦/ ٢٦٠٣)، منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٤٣٤).

(٣) **انظر**: شرح منهاج الكرامة (٥٤٥).



المبحث الثالث

مواطن النَّصب

عادةً ما ينجذب الناس إلى الاستيطان في الأماكن التي يجدون فيها ما يُؤمِّن احتياجاتِهم، سواء كانت اقتصاديّةً أو اجتماعيّةً أو دينيّةً وغيرها.

ويسهم هذا العاملُ أو ذاك مع مرور الزَّمن في انصهار أهلِها بعضِهم مع بعض ليكون لهم سماتٌ مُشتَرَكَةٌ يتوافقون عليها وخصائصُ تميِّزُهم عن غيرهم، والناس مجبولون على الميل إلى المُشاكلة.

فمثلاً اشتهرت الكوفةُ بأنها قَلْعَةُ التَّشيُّع حتى كان مَعْمَر بن راشد[١] يقول: «عجبتُ من أهل الكوفةِ كأنَّ الكوفةَ إنما بنِيَت على حُبِّ عليٍّ، ما كلّمتُ أحداً منهم إلا وجدتُ المقتصِدَ منهم الذي يُفَضِّلُ عليّاً على أبي بكرٍ وعمر!»[٢]، ولهذا فقد حَفِظَ أهلُ العلم عن رجلين بعينيهما أنهما شَذّا عن أهل الكوفة بالقول بتفضيل عثمانَ على عليٍّ[٣]، كما دَرَجَت على ألسنتهم التَّكنيةُ عن تشيُّع إنسانٍ ما بكونه (كوفيّ المذهب)[٤].

---

(١) مَعْمَر بن راشد الأزديُّ مولاهم: أبو عُروة البصري نزيلُ اليمن، أحد الأعلام الثّقات، مولده سنة ٩٥هـ، كان من أوعية العلم مع الصّدق والتّحرِّي والورع والجلالة، له أوهام معروفة احتُمِلَت له في سَعَة ما أتقن، توفي سنة ١٥٣هـ، وحديثه في الكتب الستة. **انظر**: تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٣)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٥)، ميزان الاعتدال (٦/ ٤٨٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢١٨).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٥٣٠)، البداية والنهاية (٨/ ١١).

(٣) هما طلحة بن مصرِّف وعبد الله بن إدريس. **انظر**: السنة للخلال (٢/ ٣٩٥)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٣٨).

(٤) **انظر**: ميزان الاعتدال (٢/ ٤٢٦).

ومثل ذلك البصرةُ التي اشتهرت بكونها مَنْشَأً بدعة القَدَر[١]، بل هي: «عِشُّ القَدَر!»[٢]، وكان القولُ به: «بليَّةً غَلَبَت على البصريِّين»[٣]، وأمّا الشَّام فهو محلّ النَّصب كما سيأتي بيانه.

وحين نشأ النَّصبُ أسهمت عدّةُ عواملَ في وجوده بين الناس، إلا أنّ مدى انتشاره الزّمانيّ والمكانيّ مرتبط بقوّة المؤثِّرات وضعفِها، وكان مِن نتيجة ذلك أنْ أَطْبَقَت بعضُ الأماكن على القول بالنَّصب إلا نادراً، في حين أنه وُجِدَ في أماكنَ أخرى على هيئةِ أفرادٍ يتبنّونه أو جماعاتٍ تذهب إليه.

وقد أشار غيرُ واحد إلى فشوِّ النَّصب في بعضِ الأزمنة حتى لم يَكَدْ يَسْلَمُ منه إلا القليل، فقال الرُّهْنيُّ[٤] - في معرض ذكره مناقبَ سجستان[٥]: «وأجلُّ مِن هذا كلِّه أنه لُعِنَ علي بن أبي طالب ﵁ على

---

(١) **انظر**: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٧٤)، طبقات الشّافعيّة (٢/ ٢٣١).
(٢) ميزان الاعتدال (٥/ ١١٤).
(٣) طبقات الشّافعيّة لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٣١). **وانظر** للاستزادة: تاريخ مدينة دمشق (١/ ٣٥١)، شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥٣).
(٤) محمد بن بحر الشيباني: أبو الحسين الرُّهْني، عالم بالأنساب وأخبار الناس مع معرفة بالفقه والإكثار من التّصنيف، نسبته إلى (رُهْنَة) أحد قُرى كرمان، كان حافظاً يُذَاكِرُ بثمانية آلاف حديثٍ غير أنه يتتبَّعَ الغرائب في حفظه، وصفه بعضهم بأنه شيعيٌّ غالٍ! توفِّي بعد سنة ٤٠٨هـ. **انظر**: معجم الأدباء (٥/ ٢٣٦)، معجم البلدان (٣/ ١٠٨)، نوابغ الرواة في رابعة المئات (١/ ٢٤٨).
والحقيقة أني لست واثقاً مِن دقّة وصف بعضهم له بأنه غالٍ في التَّشيُّع؛ لأنه وصف محمّد بن هارون بكونه (مفرطاً في التشيّع!). **انظر**: معجم البلدان (٢/ ١٩٨).
(٥) سِجستان (بكسر أوله وثانيه): ناحية كبيرة وولاية واسعة، تقع جنوب هراة بينهما مسافة عشرة أيام، وُصِفت أرضُها بأنها رملية سبخة، وبأنَّ الرِّياح لا تسكن فيها أبداً. **انظر**: معجم البلدان (٣/ ١٩)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٢٠)، عمدة القاري (٢٤/ ٢٣٤).
و(سجستان) اليوم هي المنطقة التي تشمل القسم الغربيَّ مِن أفغانستان وبعضِ إيران مِن جهتها الشَّرقية، ويسمّى هذا الجزء من إيران بـ(سيستان).

منابر الشَّرق والغرب ولم يُلْعَنْ على منبرها إلا مرّةً، وامتنعوا على بني أُمَيَّةَ حتى زادوا في عهدهم ألّا يُلْعَن على منبرِهم أحدٌ... وأيُّ شرف أعظمُ من امتناعهم مِن لعن أخي رسول الله ﷺ على منبرهم، وهو يُلعن على منابر الحرمين مكّةَ والمدينة؟!»[١].

وهذا الكلام وإن كان لا يَخْلو من المبالغة ـ فيما يظهر ـ إلا أنّ وجود النَّصب وفشوَّه في كثير من الأماكن أمرٌ لا يمكن إنكاره.

كما أنه يُفهَم مِن تقييده (لَعْنَ عليٍّ) بـ(المنابر) وأنهم (زادوا في عهدهم) أنّ هذا الصّنيع كان من قِبَلِ الدّولة، ولا يخفى أنّ هناك فَرْقاً كبيراً بين ما تريده الدّولة وما يقع مِن عامّة الناس إذ لا تلازم بين الأمرين وإن كان للسُّلطان تأثير لا ينكر.

وسيكون استعراض (مواطن النّصب) مِن خلال المنهج التّالي:

١ ـ أنّ الاعتماد في بيان هذه المواطن إنما هو على مصادر أهل السُّنة دون مصادر الشّيعة الإماميّة، ذلك أنّهم توسَّعوا في مفهوم النَّصب حتى وَصَمَ به بعضُهم كلَّ مَن ليس بإماميٍّ ولو كان شيعيّاً فضلاً عن أن يكون مِن أهل السُّنة! وعليه فمِن البدهيِّ أن تكون بلادُهم بلادَ نواصب، ومَن يطالع كُتُبَ القوم يرى فيها ما يهول مِن الاتِّهامات، حتى إن مكَّةَ والمدينة اللَّتَينِ هما أقدس البقاع لم تَسْلَما مِن الوصف بالنَّصب![٢].

---

(١) معجم البلدان (٣/ ١٩١).

(٢) في كتاب الغَيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني (٣٠٩) عن جعفر الصّادق أنه قال: «ثلاثَ عشرة مدينةً وطائفةً يحارب القائمُ أهلَها ويحاربونه: أهلُ مكة، وأهلُ المدينة، وأهلُ الشَّام، وبنو أمية، وأهلُ البصرة، وأهلُ دست ميسان، والأكرادُ، والأعرابُ، وضبَّةُ، وغني، وباهلةُ، والأزدُ، وأهل الرَّي».

وقال أبو جعفر الإسكافي ـ كما في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٤/ ١٠٣) ـ: «كان أهلُ البصرة كلُّهم يبغضونه، وكثيرٌ من أهل الكوفة، وكثيرٌ من أهل المدينة، وأما أهلُ مكّة فكلُّهم كانوا يبغضونه قاطبة».

ومما نصّوا على كونه من بلاد الناصبة (أصفهان، وخوارزم، وسجستان، وقزوين، =

٢ ـ أنّ الكلام هنا يشمل كلَّ من يصدق عليه مفهوم النَّصب، ومن المعلوم أنّ النَّواصب ليسوا سواءً في درجة نصبِهم فالخوارجُ أشدُّهم على الإطلاق، ثُمّ دونَهم طوائفُ اختلفت آراؤهم في عليٍّ وتباينت مواقفُهم منه إلا أنّ الجامع بينهم هو القولُ بعدم تكفيره.

٣ ـ أنّ المقصود بـ(مواطن النَّصب) ما اتّخذه النّواصب محلّاً دائماً للإقامة وجاهروا فيه بنصبهم سواء كانوا وحدَهم أم لا، وبغضِّ النّظر عن وجودهم الآن فيه مِن عدمه.

أمّا ما سوى ذلك كأنْ يكونوا قد عَسْكروا فيه[١]، أو دارت لهم فيه رحى معركة[٢]، أو سيطروا عليه مُدَّةً وجيزة[٣]، أو التجأ إليه بعضُهم[٤] فلا معنى لذكره.

ويمكن تقسيمُ هذه المواطن عموماً إلى قسمين:

القسم الأوَّل: ما وُجِدَ فيه النّواصبُ المكفِّرة.

١ ـ الخوارج في المشرق:

العراق: من المعلوم أنَّ أوَّل ظهور للخوارج كان في العراق[٥]،

= والرّي، وشنشت، والأندلس، والشَّام عموماً، وحرَّان، ودمشق، وحمص، والرّقَّة، ومكة، والمدينة، الزَّوراء، وساوَه، وقم، والكوفة، والبصرة، والموصل، وواسط). **انظر:** كتاب النَّصب والنَّواصب للمعلّم (٢٢٩ إلى ٢٤٣).

(١) مثل (شِعْب آل الأخنس) الذي يُعرَف بـ (شِعْب الخوارج) لأنّ نجدة الحروريّ عَسْكَرَ فيه عام حجَّ. **انظر:** أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٢٨٧).

(٢) مثل (سلى) و(سِلَّبْرى) و(كازَر) و(خوزستان فارس) و(كَرْنَبا). **انظر:** معجم البلدان (٣/ ٢٣٢) و(٤/ ٤٢٩ و٤٣٨ و٤٥٧).

(٣) مثل (كرمان) و(الموصل). **انظر:** المنتظم (٦/ ١٩٣)، الكامل في التاريخ (٤/ ١٨١) و(٥/ ٢٥٧).

(٤) مثل (سذور) وهو موضع التجأ إليه الخوارج بقيادة عبيدة بن هلال بعد هلاك قَطَرِيٍّ بن الفُجاءة بطبرستان، وقد حاصرهم فيه سفيان بن الأبرد مُدّةً حتى أفناهم. **انظر:** معجم البلدان (٣/ ٢٠٢).

(٥) **انظر:** فتح الباري (١٣/ ٥٣٦).

حينما خرجوا على أميرِ المؤمنين عليٍّ ﵁ بعد حادثة التّحكيم المشهورة، ومنه انتشروا في أكثر مِن بلدٍ بحسب الظُّروف المحيطة وقوَّةِ شوكتِهم وضعفِها[١].

وقد اضطرّ كثيرٌ منهم للهروب مِن العراق بحثاً عن مواطن أخرى تكون أكثر أمناً لهم وأشدَّ ملاءَمةً لنشر آرائهم بعدما اشتدّت عليهم وطأة الدَّولة الأمويّة[٢]، وتاريخُهم تاريخ طويل وحافل بالأحداث الكبار، وقد صُنِّفَت فيه تصانيفُ مفردة[٣].

ولئن لم يوجد في المغرب مِن فِرَق الخوارج إلا الإباضيَّة والصُّفْريّة فقط فإنّه وُجِدَ في المشرق فِرَقٌ كثيرة ما فتئ بعضُها يَنْقَسِمُ عن بعض[٤].

وقد وجد في العراق في مدينتين شهيرتين هما:

الكوفة والبصرة: ولئن كان للخوارج وجودٌ فيهما[٥] إلا أنَّ هذا الوجود لم يَدُم طويلاً، بل زال بعدما اشتدَّت عليهم ضُغُوط الأمويِّين بالقتل والسَّجن والمطاردة مما اضطرَّهم للهروب والتَّفرُّق في شتى البُلدان، فعلى سبيل المثال قُتِلَ من الخوارج في أيَّام زياد بن أبيه[٦] وابنِهِ

---

(١) **انظر**: البدء والتاريخ (٦/ ٢٧).

(٢) **انظر**: الفِرَقُ الإسلاميّة في الشّمال الأفريقيّ (١٤٤).

(٣) مثل كتاب أخبار الخوارج للمسعودي، وكتاب تاريخ الخوارج لمحمد بن قدامة. **انظر**: كشف الظنون (١/ ٢٦) و(١/ ٢٩٣).

(٤) **انظر**: تاريخ اليعقوبي (٢/ ٣٣٩).

(٥) **انظر**: المعرفة والتاريخ (٣/ ٨١)، الوافي بالوفيات (١٧/ ٣٥٩).

(٦) زياد بن عُبَيد الثقفي: أمير العراق، يُعرف بـ(زياد بن أبيه) و(زياد ابن سمية) و(زياد بن أبي سفيان)، مولده عام الهجرة، أسلم زمن أبي بكر الصّدِّيق، وكان من نبلاء الرّجال عقلاً وحزماً ودهاءً فاستعمله عليّ بن أبي طالب ثم معاوية، وقد اشتهر بكونه خطيباً مفوّهاً، وبكونه شديد الفتك بمن يخالف هواه، توفي بالطّاعون سنة ٥٣هـ. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٩/ ١٦٢)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٩٤)، الوافي بالوفيات (١٥/ ٦)، البداية والنهاية (٨/ ٦١).

عبيدِ الله[١] في الكوفة والبصرة ثلاثة عشر ألفاً، وسُجِن في أيام عبيدِ الله بن زياد وحده أربعةُ آلاف رجلٍ منهم[٢]، على أنَّ هذه الضُّغوط الشّديدة والمتلاحقة لم تُقوِّض عزائمَهم بالرُّكون إلى السِّلم، إذ لا يلبثون يعاودون هجماتِهم متى ما سَنَحت لهم فُرْصة[٣].

عُمَان: وجد الخوارج في عُمان وفي زمنٍ مبكِّرٍ، غير أنه لا يُعْلَمُ بالتّحديد وقت دخولهم إيّاها، ويقال: إنّ الذين أدخلوا هذا المذهب هم بعض النَّاجين مِن معركة النَّهروان، ويقال أيضاً: إنه دَخَلَ مع رجلين أحدُهما ابنُ إبَاض[٤].

وقد ذكر وجودَ الخوارج فيها ياقوت الحمويُّ[٥] فقال: «أكثرُ أهلِها

(١) عبيد الله بن زياد الثقفي: أمير العراق بعد أبيه، مولده بالبصرة سنة ٣٩هـ، وأُمُّه مِن بنات ملوك الفرس، ولي البصرة وله ٢٢ عاماً، وقد كان شجاعاً جبّاراً فيه جُرأةٌ وإقدامٌ على ما لا يجوز كأمره بإحضار الحسين ﷺ بين يديه ولو اضطرُّوا إلى قتله، قُتِلَ سنة ٦٧هـ. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٩/ ١٦٢)، تاريخ الإسلام (٥/ ١٧٥)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٥٤٥) البداية والنهاية (٨/ ٢٨٣).

(٢) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٣٧٥)، تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢٧٥)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٢٢٠).

(٣) **انظر**: تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢٦٤).

(٤) **انظر**: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية (١٦٣)، الحركة الأباضيّة في المشرق العربي (١٥٢).

وأما ابن إباض فهو عبد الله بن إباض (بكسر الهمزة) المقاعسي المرِّيّ التميميُّ: رأس الإباضيّة مِن الخوارج وإليه نسبتهم، اضطرب المؤرِّخون في سيرته وسنةِ وفاته، وكان ـ فيما قيل ـ قد رجع عن بدعته فتبرّأ منه أصحابُهُ إلا أنّ نسبتَهم إليه ظلّت كما هي، توفِّي في أيّام عبد الملك بن مروان. **انظر**: لسان الميزان (٣/٢٤٨)، عمدة القاري (٢٤/ ٨٥)، الأعلام للزركلي (٤/ ٦١).

(٥) ياقوت بن عبد الله الرُّومي: نحوي إخباري مؤرّخ، مولده ببلاد الرّوم سنة ٥٧٥هـ، كان يشتغل بالنسخ بالأجرة، وله همة عالية في تحصيل المعارف، استقرّ في آخر حياته في حلب، وتوفي سنة ٦٢١هـ. من آثاره: معجم البلدان، معجم الأدباء، وكتاب المشترِك وضعاً المختلِف صِقْعا. **انظر**: وفيات الأعيان (٦/ ١٢٧)، سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣١٢)، شذرات الذهب (٥/ ١٢١).

في أيّامِنا خوارجُ إباضيّةٌ، ليس بها مِن غير هذا المذهب إلا طارىءٌ غريب، وهم لا يُخْفُون ذلك»(١).

كما ذكره أيضاً ابنُ الجوزيّ(٢) وابن الأثير(٣).

وقد «قامت للإباضيّة دولةٌ مستقلّة في عُمان، وتعاقَبَ على الحُكم فيها إلى العصر الحديث أئمّةٌ إباضيُّون»(٤).

ومما نَصَّ عليه المتقدّمون بعينه مِن مُدُنِها مدينتان:

قَلْهات(٥): وقد ذكرها ياقوت الحمويُّ فقال: «أهلُها كلُّهم خوارجُ إباضيةٌ إلى هذه الغاية، يتظاهرون بذلك ولا يُخْفُونه»(٦).

نَزْوَة(٧): ذكرها ياقوت الحمويُّ أيضاً فقال: «فيها قومٌ مِن العَرَب

---

(١) معجم البلدان (٤/ ١٥٠).

(٢) **انظر**: المنتظم (٧/ ٣٢٤).

وابن الجوزيّ هو عبد الرحمٰن بن علي بن محمد القرشي: أبو الفرج البغداديّ، فقيه حنبلي متفنِّن، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق، مولده سنة ٥١٠هـ، اشتهر بجودة وعظه وشدّة تأثيره حتى حضر الخليفةُ المستضيء مجلسه مرّات، وهو مكثر من التصنيف جداً، توفي سنة ٥٩٧هـ. مِن آثاره: زاد المسير، المنتظم، العلل المتناهية.
انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٦٥)، الوافي بالوفيات (١٨/ ١٠٩)، المقصد الأرشد (٢/ ٩٣)، شذرات الذهب (٤/ ٣٢٩).

(٣) **انظر**: الكامل في التاريخ (٥/ ٩٣ و١٨٥).

(٤) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/ ٦٢).

(٥) قَلْهَات (بالفتح ثم السّكون وآخره تاء): إحدى مدن عُمَان السّاحليّة، تُعَدّ مِن أقدم مُدنها، كما كانت عاصمتها قبل الإسلام، ولا يزال هذا اسمها إلى الوقت الحاضر.
انظر للاستزادة: معجم البلدان (٤/ ٣٩٣).

(٦) معجم البلدان (٤/ ٣٩٣).

إلا أنّ ما يلفت الانتباه أنّ ابن بطوطة ـ وهو متأخّر الوفاة شيئاً ما عن ياقوت الحموي ـ أشار إلى تَخَفّي خوارجِها بدينهم فقال في رحلته الشَّهيرة (١/ ٢٩٦) عنهم: «وأكثرهم خوارج لكنهم لا يَقدرون على إظهار مذهبهم، لأنهم تحت طاعة السّلطان قطب الدين تمهتن (ملك هرمز) وهو من أهل السنة».

(٧) نَزْوَة (بفتح النون وسكون الزّاي وفتح الواو): جبلٌ بعُمَان وليس بالسّاحل، عنده عدةُ قُرى كبار، يسمى مجموعها بهذا الاسم. **انظر**: معجم البلدان (٥/ ٢٨١).

كالمعتكفين عليها، وهم خوارج إباضيّة»[١].

حضرموت[٢]: وقد أشار إليه غير واحد، فأشار المسعوديُّ[٣] إلى أنّ: «أكثرَها إباضيَّةٌ إلى هذا الوقت، وهو سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، ولا فَرْقَ بينهم وبين مَن بعُمَانَ مِن الخوارج في هذا المذهب»[٤].

وأشار ابن خلدون إلى أنّ أكثر أهلها يُبغِضون عليّاً للتّحكيم[٥].

العَرَمَة[٦]: أشار إلى وجود الخوارج فيها المبرّد[٧].

---

(١) معجم البلدان (٥/ ٢٨١).

(٢) حضرموت: ناحيةٌ واسعة في شرقيِّ عَدَن بقرب البحر، وحولَها رمالٌ كثيرة تُعْرَفُ بالأحقاف، ولها مدينتان هما: تريم وشبام، وأما الآن فتقع ضمن الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة. **انظر**: معجم البلدان (٢/ ٢٧٠).

(٣) علي بن الحسين بن علي المسعوديُّ: أبو الحسن البغدادي، مؤرِّخ صاحبُ مُلَح وغرائب، يقال بأنه مِن ذرّية ابنِ مسعود، مولده بالعراق، وله رحلة واسعة جاب فيها الآفاق، ثم نَزَلَ مصر مُدّةً وبها مات سنة ٣٤٥هـ. من آثاره: أخبار الزّمان، الأوسط، مروج الذَّهب. **انظر**: معجم الأدباء (٤/٤٨)، سير أعلام النّبلاء (١٥/ ٥٦٩)، الوافي بالوفيات (٢١/ ٥)، لسان الميزان (٤/ ٢٢٤).

(٤) مروج الذّهب (٤/ ٨٢).

(٥) **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٤/ ٢٨٧).

(٦) العَرَمة (بالتحريك): سلسلة مِن الجبال والآكام تمتدّ شرق العارض متاخمةً للدَّهناء، طرَفُهاُ الشّرقيُّ مما يلي السّهباء (الخرج)، وطرَفُها الشَّماليُّ ينعقد في جبل مجزَّل، ولا تزال تَحْمِلُ الاسمَ نفسه. **انظر**: معجم البلدان (٤/ ١١٠)، بلاد العرب للأصفهاني (٣٠٥) حاشية رقم (٣)، صحيح الأخبار عما في بلاد العرب من الآثار (٢/ ٨٧)، المنتزهات البرية للمبدّل (١٣).

والمبرّد هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمير الأزديُّ: أبو العباس الثُّمَالي، أحد أئمّة البصريِّين في اللُّغة والأدب، اشتهر بـ(المبرّد)، وكان ثقةً ثبتاً فيما ينقله، كما كان مناوئاً لثعلب الذي هو إمام الكوفة في زمانه، مات سنة ٢٨١هـ، وقد جاوز السبعين. من آثاره: كتاب الكامل في الأدب، المقتضب في النحو، معاني القرآن. **انظر**: معجم الأدباء (٥/ ٤٧٩)، وفيات الأعيان (٤/ ٣١٣)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٧٦)، البداية والنهاية (١١/ ٧٩).

(٧) **انظر**: معجم البلدان (٤/ ١١٠).

زنجبار[١]: وقد وُجِدَ فيها الخوارج الإباضيّة، وكان دخول هذا المذهب على أيدي بعض أهل عُمان الذين نزحوا إليها وكثروا فيها[٢]، حتى: «إن قبائل عُمَان في زنجبار فروع من عمان، قل أن توجد قبيلة في عمان، إلا وقسم منها في زنجبار»[٣].

أردكو[٤]: ذكر وجود الخوارج فيها أحمدُ بنُ فضلان[٥] في رسالته المعروفة فقال: «وبها [يعني خوارزم[٦]] قريةٌ على يوم، يقال لها: (أردكو) أهلُها يقال لهم: الكردليّة، كلامُهم أشبهُ شيء بنقيق الضّفادع، وهم يتبرّؤون مِن أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب ﵁ في دُبُرِ كلِّ صلاة»[٧].

---

(١) زنجبار: اسم يطلق على مجموعة جزر تابعة لتنزانيا في أفريقيا ولكنها تتمتع بسلطة ذاتية واسعة، وتتكوَّن من جزيرتين كبيرتين هما: زنجبار وبمبا. إضافةً إلى سبع وعشرين جزيرة صغيرة تتوزَّع حول (بمبا)، وتبعد عن شاطئ أفريقيا الشَّرقيِّ قرابة ٣٥ كلم مقابل تنجانيقا.

(٢) **انظر**: إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمَان (٢٢).

(٣) المصدر نفسه (٤٤).

(٤) لم أجد تعريفاً لها فيما بين يدي من المصادر إلا إشارة ابن فضلان والحموي أنها من قرى خوارزم. **انظر**: رحلة ابن فضلان (١/ ١١٣)، ونقله عنه الحموي في معجم البلدان (٢/ ٣٩٧).

(٥) أحمد بن فضلان بن العبّاس بن راشد بن حماد: أحد موالي المقتدر العباسي، عُرِفَ برحلته الشّهيرة إلى بلاد التّرك والخزر والرّوس والصقالبة، وأوفده المقتدر إلى ملك الصقالبة (على أطراف نهر الفولغا) مع جَمْعٍ مِن القادة والجند إجابة لطلب بلغار الفولغا بعد أن اعتنقوا الإسلام وطلبوا مِن يفَقِّههم فيه، وكانت وفاته بعد ٣١٠هـ. **انظر**: الأعلام (١/ ١٩٥)، معجم المطبوعات العربية (١/ ٢٠٥).

(٦) خُوارزم: منطقة تاريخية تقع في بلاد ما وراء النهر في آسيا الوسطى على ضفاف نهر اموداريا (جيحون) في أراضي جمهورية تركمنستان وأوزبكستان، وأرضها سهلة لا جبال بها. **وانظر** للاستزادة: معجم ما استعجم (٢/ ٥١٥).

(٧) رحلة ابن فضلان (١/ ١١٣)، ونقله عنه الحموي في معجم البلدان (٢/ ٣٩٧).

وقد نَقَلَ ياقوت عن ابن فضلان في رحلته أشياء ثم عقّب عليه تارةً بتكذيبه، وتارة بكونها مِن الغرائب، إلا أنّ الملحوظ هنا أنّ ما نَقَلَهُ يختلف شيئاً ما عمّا قاله =

سِجِسْتان: ذكر وجود الخوارج فيها ياقوت الحمويُّ فقال: «بسجستان كثيرٌ مِن الخوارج يُظِهُرونَ مَذهبَهم ولا يتحاشون منه، ويَفْتَخِرون به عند المعاملة... وهم يَتَزيَّون بغير زيِّ الجمهور، فهم معروفون مشهورون»(١).

وأشار إلى ذلك ابنُ الجوزيِّ(٢)، وقد أورد الذّهبيُّ والدَّاوديُّ(٣) ما يفيد وجود الخوارج فيها(٤).

كَرْكوْيه(٥): أشار إليها ياقوت فقال: «وبها [أي بسجستان] بُليدةٌ يقال لها: كَرْكوْيه كلُّهم خوارج، وفيهم الصّوم والصّلاة والعبادة الزّائدة، ولهم فقهاءُ وعلماءُ على حِدَة».

كُرِنْك(٦): ذكرها ياقوت الحمويُّ وقال: «أهلُها كلُّهم خوارجُ»(٧).

= ابن فضلان، فهو قد جعل كلامَه منصبًّاً على (أهل خوارزم) عموماً، بينما كلام ابن فضلان في (أردكو) التي هي قرية مِن قُرى خوارزم.
وقد شكَّك حسن الأمين ـ أحد علماء الشّيعة المعاصرين ـ في هذا النقل وأطال، وحاصل كلامه أنّ هؤلاء ليسوا خوارج ولكنهم نواصب مِن أتباع بني أُمَيّة. **انظر**: معجم البلدان (٢/ ٣٩٧) و (٣/ ٧٩)، كتاب نصير الدِّين الطُّوسيّ (٦٧).

(١) معجم البلدان (٣/ ١٩).

(٢) **انظر**: المنتظم (٨/ ١٦٤).

(٣) محمد بن علي بن أحمد الداودي: محدّث شافعي (وقيل: مالكي)، يُعَدّ شيخ أهل الحديث في عصره، تتلمذ على جلال الدّين السُّيوطي، وكانت وفاته بالقاهرة سنة ٩٤٥هـ. من آثاره: طبقات المفسرين، ذيل طبقات الشّافعيّة للسُّبكي، ترجمة الحافظ السُّيوطي. **انظر**: شذرات الذهب (٨/ ٢٦٤)، الأعلام (٦/ ٢٩١)، معجم المؤلفين (١٠/ ٣٠٤).

(٤) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٤٧)، طبقات المفسرين للداودي (٣٠).

(٥) كَرْكَويه (بفتح أوّله وسكون ثانيه ثم سكون واوه): مدينة قديمة بسجستان، كان فيها بيتُ نار مُعَظَّمٌ عند المجوس، افتتحها الرّبيع بن زياد الحارثي. **انظر**: فتوح البلدان (١/ ٣٨٥)، معجم البلدان (٤/ ٤٥٣)، آثار البلاد وأخبار العباد (٢٤٦).

(٦) كُرِنْك (بضمّ الكاف، وكسر الرّاء، وسكون النّون): بُلَيدةٌ بينها وبين مدينة سجستان ثلاثة فراسخ. معجم البلدان (٤/ ٤٥٧). وتقع الآن في الأراضي الإيرانية، ولا تزال تحمل الاسم نفسه.

(٧) معجم البلدان (٤/ ٤٥٧).



قُزْدار[١]: ذكر وجود الخوارج فيها ياقوت الحمويّ[٢].

٢ ـ الخوارج في المغرب[٣]:

انتشر الخوارجُ في المغرب في بعض الأزمنة واستوطنوا كثيراً مِن مدنها وقُراها، ولكن كيف دخل عليهم هذا المذهب؟ ومتى؟ هذا ما سنحاول التعرُّف عليه بشكل موجز.

فبعدما دخل الإسلام إلى أفريقية أسلم كثير مِن أهلها إلا أنهم لم يُعْطَوا ما يَسْتَحِقُّونه من العناية بتعليمهم إيّاه لِيَتَغَلْغَلَ الإيمانُ في قلوبهم، ومن ثَمَّ لم يكن غريباً أن يقع اضطراب في عددٍ مِن قبائل البربر مِن جهة عدم تَقَبُّلِهِ فكان أن ارتدُّوا عنه ـ فيما قيل ـ اثنتي عشرة مرّة[٤]!

وقد حاول الخليفة الرّاشد عمرُ بنُ عبد العزيز[٥] تَدَارُكَ هذا الخطأ، فأرسل عَشرةً مِن أهل العلم لتفقيه أهل المغرب وتعليمِهم أمرَ دينهم[٦]، وعلى الرّغم من نُبل الغاية التي شَرَعَ في ترسيتها إلا أنّ الهدف

---

(١) قُزْدار (بضمِّ القاف وسكون الزّاي): مِن نواحي السّند، وتُسَمَّى أيضاً (قصدار)، بينها وبين بُسْت ثمانون فرسخاً، وقد فُتحت على يد المنذر بن الجارود العبدي. **انظر**: فتوح البلدان (٤٢٢)، الأنساب (٤/ ٤٩٣)، معجم البلدان (٤/ ٣٤١)، آثار البلاد وأخبار العباد (١٠٤).

(٢) **انظر**: معجم البلدان (٤/ ٣٤١).

(٣) المراد بـ (المغرب) هنا هو ما يشمل كلَّ سواحلِ أفريقيا الشّماليّة وراءَ حدود مصر غَرْباً.

(٤) **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٦/ ١٤٤)، مقدّمة ابن خلدون (١٦٤)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١٥٦).

(٥) عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي: أبو حفص المدني ثم الدّمشقي، الخليفة الراشد، مولده سنة ٦١هـ، عَهِدَ له بالخلافة ابنُ عمه سليمان بن عبد الملك فكانت سيرته شبيهةً بسيرة جدِّه لأمِّه عمر بن الخطاب غير أنَّ أيامَهُ لم تَطُل فتوفي بـ(دَير سمعان) سنة ١٠١هـ. وحديثه مخرّج في الكتب السّتة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٤٥/ ١٢٦)، تهذيب الكمال (٢١/ ٤٣٢)، سير أعلام النبلاء (٥/ ١١٤)، البداية والنهاية (٩/ ١٩٢).

(٦) **انظر**: تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٤) و(٢/ ٦٨) و(٦/ ٧٤ و١٥٣)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١٥٧).

الحقيقيِّ مِن هذه البِعثة لم يتمَّ، إذ عاجلته المنيّةُ قبل أن تؤتيَ ثمارَها على الوجه الأكمل.

ومِن جهة أخرى فقد وُصِف المسلمون البربرُ عموماً بأنهم كانوا: «أحسن أُمَّةٍ سَلاماً وطاعةً»[1]، إلا أنّ ما طالهم مِن ظُلْم عُمَّالِهم واستبدادِهم عليهم أسهم في امتلاء نفوسِهم حنقاً على دولة الخلافة، واعتقادهم أنها لا تمثِّل الإسلامَ الحقيقيّ.

وفي هذه الأثناء بدأت بدعةُ الخوارج في الظُّهور شيئاً فشيئاً، وذلك في بدايات المائة الثّانية من الهجرة، عن طريق بعض خوارج العراق الذين هربوا من وجه الخلافة الأموية بعدما لم يستطيعوا الصُّمود أمام ضرباتها المتلاحقة، فلم يتوانوا عن استغلال فرصةِ حداثة التحاق هذا المجتمع بكيان الأُمّة مشتغلين ببثِّ مقالتهم فيه.

وكان أوّل ظهور حقيقيّ لها على السَّطح بشكلٍ جماعيٍّ سنة ثلاث وعشرين ومائة[2].

وقد وُجِدَ عاملان مهّدا الطّريق أمام قبول البربر للدّعوة الخارجيّة وهما:

١ ـ ما كانوا يُعانونه مِن ثُقْل وطأة الخلافة القُرَشيّة الأمويّة وشدّة جَوْرِ بعض عُمَّالها عليهم[3]، بالرَّغم من حداثة عهدِهم بالإسلام وتفشِّي الجهل بتعاليمه بينهم، وكان المشروع في حقّهم والمناسب لحالهم هو تأليف قلوبهم بالإحسان إليهم والرّفق بهم.

وفي هذه الأجواء بدأوا بسماع ما يبثُّه الخوارج بينهم من وجوب

---

(١) تاريخ الطبري (٢/٥٩٨).

(٢) **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٣/٢١٣).

(٣) **انظر**: المصدر السّابق (٤/٢٤١)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/١٦٢).

العدل مطلقاً دون تفريق بين عربيٍّ وأعجميٍّ ـ وهذا حقٌّ ـ، ومِن أنّ الخِلافةَ لا يُشْتَرَطُ فيها القُرَشيّة أصلاً، بل إنّ كلَّ مَن كان أتقى لله فهو أحقُّ الناس بها ولو كان عبداً حبشيّاً، وقد لامست هذه الآراءُ شغاف القلوب المستضعفة وأثّرت فيها تأثيراً بليغاً.

٢ ـ ما كانوا يرونه ويَلْمَسُونه مِن شدّة تعبُّد الخوارج وكمال تَقَشُّفِهم، وما هم عليه من التصلُّب في الدِّين، مما جَعَلَهم يعتقدون أنّ ما عليه الخوارج هو الدِّين الحقّ، لا ما يعانونه مِن ظُلْم العُمَّال وتَسَلُّطِهم.

وقد انتشر الخوارج بعد ذلك في المغرب انتشاراً كبيراً[١]، وقويت شوكتُهم، وللمرء أن يتخيَّل مدى القوّة التي امتلكوها والشَّغَب الذي أحدثوه إذا عَلِمَ أنهم بلغوا في بعض الحروب أربعمائة ألفٍ وأكثر[٢]!، وأنّ الحروب التي نَشِبَت بينهم وبين «العَرَبِ منذ انتفضوا على عمرَ بنِ حفص إلى انقضائها ثلاثمائة وخمساً وسبعين حَرْباً!»[٣]، ومِن ثَمَّ فقد استطاعوا أن يقهروا عُمَّال الخلافة وأن يؤسِّسوا لهم دولة[٤].

وكانت خوارج المغرب إما إباضيّة أو صُفْرِيّة[٥].

---

(١) **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٢٩)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ٢١٩)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١٨٦).

(٢) **انظر**: البدء والتاريخ (٦/ ٨٧)، المنتظم (٨/ ١٦٦)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٥٦).

(٣) **انظر**: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١٨٨).

وأما عمر فهو عمر بن حفص بن عثمان الأزدي: أبو جعفر، من ولد قبيصة بن أبي صفرة أخي المهلَّب، ولاه أبو جعفر المنصور أفريقية سنة ١٥٠هـ بعد أن عزله عن السند، اشتغل بقتال الخوارج فيها فاستقام له الأمر ثلاث سنين ثم اجتمعوا عليه فهزموا جيشه وقتلوه في منتصف ذي الحجة سنة ١٥٤هـ. **انظر**: البدء والتاريخ (٦/ ٨٧)، المنتظم (٨/ ١٦٦)، الكامل في التاريخ (٥/ ١٩٥)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١٨٦).

(٤) **انظر**: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١٨٤).

(٥) **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٥٣)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١٦٤).

وقد قامت فيه دولتان[١]:

الأولى: الدّولة المدراريّة، وهي صُفْريّة[٢].

الثانيـة: الدّولة الرُّستميّة، وهي إباضيّة[٣].

غير أنهم ما لبثوا أن ضعفوا جداً وأوشكت بدعتُهم على الاندثار في أيام يزيدَ بنِ حاتم[٤] الذي افتتح المغرب مِن جديد، ولم يزل بأهله حتى استقاموا له، مفنياً في الوقت ذاته كثيراً مِن رؤوس الخوارج[٥]، وواصَلَ أخوه النَّهجَ نفسَه[٦]، ومع هذا فقد بقي منهم بقيّة ولكن على غير ما كانوا عليه من التمكُّن والظُّهور[٧].

---

(١) **انظر** للتعريف بهاتين الدَّولتين: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١٧٩).

(٢) الصُّفرية: إحدى فِرَق الخوارج، تُنسب ـ عند الأكثر ـ إلى زياد بن الأصفر، ومِن مقالاتهم: أنّ كلَّ ذنب مغلَّظ كفرٌ، وكلُّ كُفْرٍ شِرْكٌ، لكنهم لا يرون قَتْلَ أطفال مخالفيهم ونسائهم، ولا يُكَفِّرون القَعَدَة عن القتال إذا كانوا موافقين لهم في الاعتقاد، كما أنهم لم يُسْقطوا حدَّ الرَّجم، وقد أجازوا التَّقيّة في القول دون العمل. **انظر**: مقالات الإسلاميين (١١٨)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (٥٢)، الفَرْق بين الفِرَق (٧٠)، الملل والنِّحَل (١/ ١٣٧).

(٣) الإباضية: إحدى فِرَق الخوارج، تُنسب إلى عبد الله بن إباض، وتتفرَّع إلى فرق، مِن مقالاتهم: أنّ مخالفيهم مِن هذه الأمة كُفّار كُفْرَ نعمةٍ لا مؤمنون، ودارُهم دار الإسلام إلا معسكر سلطانهم، ويجوِّزون شهادتهم، ويحرِّمون دماءهم في السِّرِّ إلا بعد إقامة الحُجَّة والإعلان، ويجوِّزون مناكحتهم ويثبتون التَّوارث بينهم. **انظر**: مقالات الإسلاميين (١٠٢)، الفَرْق بين الفِرَق (٨٢)، التبصير في الدِّين وتمييز الفِرْقة النّاجية (٥٨)، المواقف (٣/ ٦٩٣).

(٤) يزيد بن حاتم بن قبيصة الأزدي: أميرٌ مِن وَلَدِ المهلَّب بن أبى صُفْرة، عُرِف بشجاعته وكرمه، كان عاملَ المنصور على مصر سبع سنين، ثم لما تفاقم أمرُ الخوارج في المغرب وجَّهه والياً عليها فقضى عليهم واستمرَّ والياً عليها خمس عشرة سنة وثلاثة أشهر، توفي في خلافة الرَّشيد سنة ١٧٠هـ. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٣٣)، الوافي بالوفيات (٢٨/ ٤٨)، مرآة الجنان (١/ ٣٦١)، البداية والنهاية (١٠/ ١١١).

(٥) **انظر**: الكامل في التاريخ (٥/ ١٩٧)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ٢٢٤)، البداية والنهاية (١٠/ ١١٣)، تاريخ ابن خلدون (٧/ ١٨).

(٦) **هو**: روح بن حاتم. **انظر**: الكامل في التاريخ (٥/ ٢٨٢).

(٧) **انظر**: مضمار الخلائق (١/ ٥٤).

قال ابن خلدون: «ثُمّ لم يزل أمرُهم في تناقُص إلى أن اضمحلَّت ديانتُهم وافترقت جماعتُهم، وبَقِيَت آثارُ نحلتِهم في أعقاب البربر الذين دانوا بها أوَّلَ الأمر»[١].

والآن إلى استعراض بعض مواطن النَّصب هناك، إذ الإحاطة بها من الصُّعوبة بمكان، كيف وقد صرَّح ياقوت الحمويُّ أنّ حول (سَرُوس)[٢] وحدها أكثرَ مِن ثلاثمائة قَرْيَةٍ كلُّ أهلِها مِن الخوارج؟![٣]

تاهَرْت[٤]: أشار إلى بناء الخوارج لها، وسُكناهم إيّاها المقدسيُّ[٥]، وياقوت الحمويُّ[٦]، وابنُ الأثير[٧]، وابن خلدون[٨]، وأبو

(١) تاريخ ابن خلدون (٣/ ٢١٣).
(٢) سَرُوس (وربما قيل بالشِّين في أوّله): مدينةٌ جليلة تتوسّط جبل نفوسة (المعروف باسم الجبل الغربي)، بل هي أمُّ قُراه، وهي كبيرة آهلة. **انظر**: معجم البلدان (٣/ ٢١٧)، الروض المعطار في خبر الأقطار (٣١٦).
(٣) **انظر**: معجم البلدان (٣/ ٢١٧).
(٤) تاهَرْت (بفتح الهاء وسكون الراء): اسمٌ لمدينتين متقابلتين بالمغرب الأوسط (الجزائر حالياً):
الأولى: تاهَرْت القديمة، وليست محلَّ البحث.
الثانية: تاهَرْت المحدثة، وهي مدينة كثيرة الضَّباب والأمطار تبعد خمسة أميال من القديمة، وقد أُسِّست على يد إباضية المغرب ثم أصبحت عاصمة الدّولة الرُّستمية.
انظر: معجم البلدان (٢/ ٧)، تاريخ ابن خلدون (٦/ ١٤٧).
وتسمّى الآن بمدينة (تِيارت) وتبعد ٣٠٠ كيلو متر جنوب غرب العاصمة الجزائر.
(٥) **انظر**: البدء والتاريخ (٤/ ٧٣).
والمقدسيُّ هو مطهر بن طاهر المقدسي، مؤرّخٌ نسبته إلى بيت المقدَّس، توفِّي بعد سنة ٣٥٥هـ. **انظر**: الأعلام (٧/ ٢٥٣)، معجم المؤلّفين (١٢/ ٢٩٤).
(٦) **انظر**: معجم البلدان (٢/ ٨).
(٧) **انظر**: الكامل في التاريخ (٦/ ٤٦١).
وابن الأثير هو عليُّ بن محمد بن محمد الشَّيباني: أبو الحسن الجَزَرِي، حافظٌ شافعيُّ المذهب، اشتهر بسعة المعرفة في الأدب والتاريخ وعلم الأنساب، مولده سنة ٥٥٥هـ تنقّل في بلاد متعدّدة مع الحشمة والجلالة، وكانت وفاته سنة ٦٣٠هـ. من آثاره: الكامل في التاريخ، أُسْد الغابة، تهذيب الأنساب. **انظر**: وفيات الأعيان (٣/ ٣٤٨)، سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٥٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٢٩٩)، شذرات الذهب (٥/ ١٣٧).
(٨) **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٤/ ٥١) و(٦/ ١٤٧ و١٥٩).

العبّاس النّاصريُّ[1]

جبل نَفُوْسَة[2]: ذكر وجود الخوارج فيه الإدريسيُّ[3] فقال: «وأهلُ جبل نفوسة كلُّهم [أهل] إسلام، لكنهم خوارجُ»[4]، وكذلك ابن عساكر[5] والأيُّوبيُّ[6]

---

(١) **انظر**: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١٨٤).
والنّاصريُّ هو أحمد بن خالد بن حماد الناصري: أبو العباس السلاوي، عالم مغربي بحاثة، اشتهر بتاريخه، مولده سنة ١٢٥٠هـ، ينتهي نسبه إلى جعفر الطيار، تنقل في وظائف حكومية ثم انقطع عن مخالطة الناس وانكبّ على إتمام مؤلّفاته، توفي بـ(سلا) في مراكش سنة ١٣١٥هـ، له: الاستقصا، زهر الأفنان من حديقة ابن الونان، طلعة المشتري في النسب الجعفري. **انظر**: معجم المطبوعات العربية (١/ ١٠٤٠)، الأعلام (١/ ١٢٠)، معجم المؤلفين (١/ ٢١٤).

(٢) جبل نَفُوسة (بفتح النون ثم ضمّ الفاء): جبال عالية في المغرب كثيرة القرى، بينها وبين طرابلس ثلاثة أيام، وبينه وبين القيروان ستة أيام. **انظر**: معجم البلدان (٣/ ٢١٧).
ويقع هذا الجبل الآن ضمن دولة ليبيا، ويشتهر باسم (الجبل الغربي)، وإن كان الاسم القديم ما زال موجوداً.

(٣) محمد بن محمد بن عبد الله الإدريسي: أبو عبد الله الحسني، مؤرِّخ، جغرافي، رحَّالة، أديب، مولده في سبتة سنة ٤٩٣هـ ونشأ وتعلَّم بقرطبة، ثمّ رَحَلَ رحلةً طويلة انتهى بها إلى صقلية فنزل على صاحبها روجار الثاني، توفِّي سنة ٥٦٠هـ. من آثاره: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الجامع لصفات أشتات النّبات، روض الأنس ونزهة النفس. **انظر**: الأعلام (٧/ ٢٤)، معجم المؤلفين (١١/ ٢٣٦).

(٤) نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (١/ ٢٩٩) وما بين القوسين المركنين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٢٦/ ٢٣٨).
وابن عساكر هو علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدّمشقي: أبو القاسم، فقيه شافعي من كبار حفّاظ الحديث، مولده سنة ٤٩٩هـ، سمع من أكثر من ألف وثلاثمائة شيخ، وكان ذكياً متقناً كثير العبادة، معرضاً عن المناصب. توفي سنة ٥٧١هـ. له: تاريخ مدينة دمشق، تبيين كذب المفتري، غرائب مالك. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٥٤)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٩٤)، طبقات الشّافعيّة الكبرى (٧/ ٢١٥)، طبقات الشّافعيّة لابن شهبة (٢/ ١٣).

(٦) **انظر**: مضمار الحقائق وسر الخلائق (١/ ٥٤).
والأيُّوبيّ هو محمد بن عمر بن شاهنشاه: صاحب حماة الملقّب بـ(المنصور)، كان شجاعاً محباً للعلماء كثير البحث والمطالعة، جمع من الكتب ما لا مزيد له، وكان =

وغيرهم[١].

جزيرة جَرْبة[٢]: وقد أشار ابن خلدون إلى: «أنّ القبائلَ الذين بها مِن البربر لم يزالوا يدينون لدين الخارجيَّة، ويتدارسون مذاهبَهم مجلّدات تشتمل على تآليف لأئمَّتِهم في قواعدِ ديانتِهم وأصولِ عقائدِهم وفروعِ مذاهبِهم، يتناقلونها ويعكفون على دراستها وقراءتها»[٣].

دمر[٤]: ذكر وجود الخوارج فيها الأيّوبيُّ[٥].

رزيقا[٦]: ذكر وجود الخوارج فيها الأيّوبيُّ[٧].

زنزقا[٨]: ذكر وجود الخوارج فيها الأيّوبيُّ[٩].

= في خدمته ما يناهز مائتي معمَّم من الفقهاء والأدباء والنّحاة وغيرهم، قامت دولته ثلاثين سنة وتوفي سنة ٦١٧هـ من آثاره: مضمار الحقائق وسرّ الخلائق، طبقات الشعراء. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٤٦)، الوافي بالوفيات (٤/ ١٨٢)، النجوم الزاهرة (٦/ ٢٥٠)، شذرات الذهب (٥/ ٧٧).

(١) **انظر**: الرّوض المعطار في خبر الأقطار (٣١٦).

(٢) جزيرة جَرْبة: جزيرة بحرية تقع ما بين طرابلس وقابس، سُمِّيت بهذا الاسم نسبة إلى (جربة) وهي قبيلة بربرية كانت تسكنها. **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٦/ ١٦١)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (١/ ٣٠٥).
وتقع الآن جنوبيّ تونس ولا تزال تحمل هذا الاسم نفسه.

(٣) تاريخ ابن خلدون (٦/ ١٦١). **وانظر** في المصدر نفسه (٦/ ٤٤٧ و٥٤٣).

(٤) لم أجد فيما بين يدي من المصادر تعريفاً بـ (دمر) مجرَّدة هكذا، ولكن (جبل دمر): وهو أول جبلٍ من سلسلة جبالٍ يتصل بعضها ببعض، تبتدئ من قابس وطرابلس إلى فاس وصفاقس من جانب الغرب، وطوله سبع مراحل، وبينه وبين جبل نفوسة من جانب الشرق ثلاث مراحل. **انظر**: معجم البلدان (١/ ٣٧٨) و(٢/ ٤٦٣)، معجم ما استعجم (٢/ ٥٥٦)، تاريخ ابن خلدون (٦/ ١٨٧)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (١/ ٢٩٩).
ويقع (جبل دمر) غربيّ تونس.

(٥) **انظر**: مضمار الحقائق وسر الخلائق (١/ ٥٤).

(٦) لم أجد تعريفاً بها فيما بين يديَّ من المصادر.

(٧) **انظر**: مضمار الحقائق وسر الخلائق (١/ ٥٤).

(٨) لم أجد تعريفاً بها فيما بين يديَّ من المصادر.

(٩) **انظر**: مضمار الخلائق وسر الخلائق (١/ ٥٤).

جزيرة زيزوا(١): أشار إلى وجود الخوارج فيها الإدريسيُّ فقال: «هذه الجزيرة عامرةٌ بأهلها، وهم قومٌ نُكَّارٌ خوارج في الإسلام... وكذلك جميعُ الحصونِ والقصورِ التي تلي هاتين الجزيرتينِ [يعني: جربة وزيزوا] يَتَمَذْهَبُونَ بمثل ذلك»(٢).

سَرُوس: أشار إلى أنّ سكانَها مِن الخوارج الحمويُّ بقوله: «أهلُها إباضيةٌ خوارج، ليس بها جامعٌ ولا فيما حولَها مِن القُرى»(٣)، وكذلك صاحب الرَّوض المعطار(٤).

سِجِلْماسة(٥): ذكر وجود الخوارج فيها ابنُ الأثير(٦)، كما ذكر ذلك ابن خلدون حيث قال: «كان أهلُ مواطن سِجِلْماسة مِن مكناسة(٧) يدينون لأوَّلِ الإسلام بدين الصُّفْرِيَّة مِن الخوارج»(٨).

---

(١) جزيرة صغيرة متّصلة بجزيرة جَربة من جهة الشّرق. **انظر**: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (١/ ٣٠٦).

(٢) نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (١/ ٣٠٦) باختصار يسير.

(٣) معجم البلدان (٣/ ٢١٧).

(٤) الرّوض المعطار في خبر الأقطار (٣١٦).
وصاحب الرّوض المعطار هو: محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد المنعم بن عبد النور الحميرى: أبو عبد الله، فقيه لُغَوِيٌّ عالم بالبلدان والسِّير والأخبار، من أهل سبتة. توفي سنة ٧٢٧هـ.مِن آثاره: الروض المعطار. **انظر**: الأعلام للزركلي (٧/ ٥٣)، معجم المؤلفين (١١/ ٢٣٨)، مقدِّمة الروض المعطار لإحسان عباس.

(٥) سِجِلْماسة (بكسر أوله وثانيه وسكون اللام): مدينة تقع غربيّ الصحراء الكبرى ضمن حدود المغرب حالياً، يمرّ بها وادي (إيسلي)، وكانت من أهمّ المدن التجارية في العصور الإسلامية لمرور القوافل عبرها إلى أفريقية الغربيّة، ومكانها اليوم مدينة (الريساني) في مقاطعة (تافيلالت) على بعد حوالي ٣٢٥ كلم إلى الجنوب الشرقي لمدينة فاس. **وانظر** للاستزادة: معجم البلدان (٣/ ١٩٢)، تاريخ ابن خلدون (٦/ ١٤٧)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١٨٠).

(٦) الكامل في التاريخ (٥/ ٢٠٨ و٢٥٨).

(٧) إحدى القبائل البربرية، وبها سُمِّيت المدينة المعروفة. **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٦/ ١٢٠ و١٣٣).

(٨) تاريخ ابن خلدون (٦/ ١٧١).

وكذلك الناصريُّ بقوله: «اجتمعت الصُّفريَّةُ مِن مكناسةَ بناحية المغرب الأقصى... واختطُّوا مدينة سِجِلْماسة سنة أربعين ومائة مِن الهجرة، ودخل سائرُ مكناسة مِن أهلِ تلك النَّاحية في دينهم»[١].

طَرَابُلُس الغَرْب[٢]: أشار إلى وجود الخوارج فيها ابنُ خلدون فقال: «وكذلك في جبال طَرَابُلُس أثر باق من تلك النِّحْلة»[٣]

عربان[٤]: ذكر وجود الخوارج فيها الأيوبيُّ[٥].

قابِس[٦]: أشار إلى وجود الخوارج في هذه المدينة ابنُ الأثير[٧]، والأيوبيُّ[٨].

وهذه المدينة مِن أقدم المدن التي وجد فيها الخوارج حيث استوطنوها من أيام الدّولة الأمويّة، واستعرت الحرب بينهم وبين جيوشِ هشام بن عبد الملك[٩].

---

(١) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١٨٠) باختصار يسير.

(٢) طرابُلُس الغَرب (بفتح الطاء، وضمِّ الباء واللام): مدينة كبيرة تقع على شاطىء البحر الأبيض المتوسّط، افتُتحت على يد عمرو بن العاص ﷺ سنة ٣٢هـ. **انظر**: معجم البلدان (٤/ ٢٥).
وهي الآن عاصمة دولة ليبيا، ولا تزال تحمل الاسم نفسه.

(٣) نقله عنه صاحب الاستقصا (١/ ١٨٩). **وانظر**: معجم البلدان (٣/ ٥٥)، تاريخ ابن خلدون (٤/ ٢٤٦)، (٦/ ١٤٦)، فتوح مصر وأخبارها (٣٧٣).

(٤) لم أجد تعريفاً بها فيما بين يديَّ من المصادر.

(٥) **انظر**: مضمار الحقائق وسر الخلائق (١/ ٥٤).

(٦) قابِس (بكسر الباء): مدينة تونسية تقع على خليج قابس، جنوبيّ مدينة المهدية وغربيّ جزيرة جربة، تبعد عن العاصمة تونس مافة ٤٠٠ كلم، وكان فتحها مع فتح القيروان سنة ٧٢هـ. **وانظر** للاستزادة: معجم البلدان (٤/ ٢٨٩)، الأنساب (٤/ ٤٢١)، المعجب (١/ ٣٤٩).

(٧) **انظر**: الكامل في التاريخ (٤/ ٤١٧)، (٥/ ١٩٥).

(٨) **انظر**: مضمار الخلائق وسر الخلائق (١/ ٥٤).

(٩) **انظر**: فتوح مصر وأخبارها (٣٦٥)، نفح الطيب (٣/ ٢٠).
وأما هشام فهو هشام بن عبد الملك بن مروان القرشي: أبو الوليد الأموي الدمشقي =

مطماطة[١]: ذكر وجود الخوارج فيها الأيوبيُّ[٢].

مَقْرَة[٣]: ذكر وجود الخوارج فيها الأيوبيُّ[٤].

ملاقة[٥]: ذكر وجود الخوارج فيها الأيوبيُّ[٦].

الأندلس: وقد دخل مذهب الخوارج إليها أوّلَ ما دَخَلَ عن طريق بعضِ الإباضيَّةِ البربر الذين جاؤوا إليها مِن المغرب بعدما انتشر بينهم هناك[٧]، فكان لهم فيها عِدَّةُ حصون، كما جرت لهم مع الدَّولة الأمويَّة في الأندلس بعضُ المعارك[٨]، وقد نصَّ على وجودهم فيها أكثرُ مِن واحد: فأشار ابنُ حزم[٩] إلى وجودهم في عصره وَذَكَرَ شيئاً مما هم عليه

= أمير المؤمنين، بويع له بالخلافة بعد أخيه يزيد بعهدٍ منه سنة ١٠٥هـ، وكان في خلافته ذكياً حازم الرأي مع حلم وأناة جَمَّاعاً للأموال مُبَخَّلاً، كما كان مِن أَكْرَهِ الناس لسفكِ الدِّماء، توفي سنة ١٢٥هـ. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٥١)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ١٦٠)، البداية والنهاية (٩/ ٣٥١)، شذرات الذهب (١/ ١٦٣).

(١) مطماطة: منطقة جبليّة تقع الآن جنوبيَّ تونس، وقد سُمّيت بذلك نسبة إلى (مطماطة) وهي إحدى القبائل البربريّة التي كانت تسكنها. **انظر**: معجم البلدان (١/ ٣٦٨)، فهرس الفهارس للكتّاني (٢/ ١٠٩٩).

(٢) **انظر**: مضمار الخلائق وسر الخلائق (١/ ٥٤).

(٣) مَقْرَة (بالفتح ثم السكون وتخفيف الراء): قرية تقع شرقيّ ولاية (المسيلة) الجزائرية بنحو ثلاثين كلم، ولا تزال تنطق هكذا (مَقْرَة) حتى يومِنا هذا. **وانظر** للاستزادة: معجم البلدان (٥/ ١٧٥)، توضيح المشتبه لابن ناصر (٨/ ٢٤٥)، الروض المعطار في خبر الأقطار (٥٥٦).

(٤) **انظر**: مضمار الخلائق وسر الخلائق (١/ ٥٤).

(٥) لم أجد تعريفاً بها فيما بين يديَّ من المصادر.

(٦) **انظر**: مضمار الخلائق وسر الخلائق (١/ ٥٤).

(٧) **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٦/ ١٥٥).

(٨) **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (٢/ ١٢٠).

(٩) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأمويُّ مولاهم: أبو محمد الأندلسي، حامل راية الظاهرية الفقيه الحافظ، مولده بقرطبة سنة ٣٨٤هـ عُرف بسعة الاطلاع وقوّة العارضة، ونُقِمَ عليه حدَّة لسانه مع مخالفيه، اعتزل الناس في (لبلة) بالقُرْب مِن إشبيلية، وتوفِّي سنة ٤٥٦هـ. قيل: إنَّ مؤلفاته تجاوزت الأربعمائة كتاب، منها: =

فقال: «وشاهدنا الإباضيَّةَ عندنا بالأندلس...»[١]، وكذلك ابن خلدون[٢].

القسم الثاني: ما وُجِدَ فيه نواصبُ من غير الخوارج، **وهذه المواطن هي**:

١ ـ النَّواصب في المشرق:

الشَّام: الشَّام هي منبع النَّصب في الأصل وموطن النَّواصب، **وقد تميَّزت عن غيرها بما يلي**:

أولاً: انتشار النَّصب فيها بصورة كبيرة بحيث كان هو الغالب على أهلها، فـ«غالبُ الشّاميين فيهم توقُّفٌ عن أمير المؤمنين عليٍّ ﷺ من يوم صِفِّين»[٣]، وكانوا: «يجعلون كلَّ عَلِيٍّ عندَهم عُلَيّاً لبُغضِهم عَلَيّاً»[٤]، بل وصل الأمر إلى بعض علمائها، ولم يقع على هذا النَّحو لغيرها مِن البلدان التي وجد فيها النّواصب، وقد عُرِفَ أهلُ الشَّام بأنهم (أعداء الطّالبيِّين)[٥] وأنهم لا «يَعرفون إلا آلَ أبي سُفْيانَ وطاعةَ بني مَروان!»[٦]، وبلغوا في تعظيم خلفائهم وطاعتِهم مبلغاً عجيباً حتى «كان يُضرَبُ بهم

= المحّلى، الفِصَل، الإحكام. **انظر**: نفح الطّيب (٢/ ٧٧)، وفيات الأعيان (٣/ ٣٢٥)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٨٤)، البداية والنهاية (١٢/ ٩١).

(١) الفصل في الملل والأهواء والنِّحل (٤/ ١٤٤).

(٢) **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٦/ ١٥٥).

تنبيه: «ما يزال للإباضيّة وجود إلى وقتنا الحاضر في كلٍّ مِن عُمَان بنسبةٍ مرتفعة، وفي ليبيا وتونس والجزائر، وفي واحات الصّحراء الغربيّة، وفي زنجبار التي ضُمت إلى تانجانيقا تحت اسم تنزانيا». الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/ ٦٢) بتصرُّف يسير.

(٣) ميزان الاعتدال (٦/ ١٥٣).

(٤) الثقات (٧/ ٤٥٤)، فتح المغيث (٣/ ٢٨٥)، تدريب الراوي (٢/ ٣٣١).

(٥) **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٣/ ٢٤٠)، سمط النجوم العوالي (٤/ ١٧١).

(٦) معجم البلدان (٢/ ٣٥٢).

المثلُ يُقال: (طاعةٌ شاميّة))[١]، وحتى زعم بعضُ المؤرِّخين ـ وهو اختلاقٌ بلا ريب ـ أنّ معاوية رضي الله عنه أَخَّرَ صلاةَ الجمعة عند مسيره إلى صِفِّين فصلَّاها بالناس يوم السَّبت![٢].

وعن المثنى بن عبدِ الله الأنصاريِّ[٣] قال: قال لي رجلٌ: «كنتُ بالشَّام فجعلتُ لا أسمع عليّاً ولا حَسَناً، إنما أسمع معاوية، يزيد، الوليد، فمررتُ برجلٍ على بابه، فقال: اسقِهِ يا حسنُ.

فقلت: أَسَمَّيتَ حَسَناً؟!

فقال: أولادي (حَسَنٌ وحسينٌ وجعفرٌ)، فإنّ أهلَ الشَّام يُسَمُّون أولادَهم بأسماءِ خُلَفَاءِ الله ثم يلعنُ الرَّجلُ ولدَهُ ويشتِمُهُ!

قلتُ: ظننتُكَ خيرَ أهلِ الشَّام، وإذا ليس في جهنَّمَ شرٌّ منك![٤].

وبغضِّ النظر عن صحّة هذه القصَّة مِن عدمها فكون الشَّام من مواطن النَّصب مما لا يُخْتَلَفُ فيه، إلَّا أنَّ هذا لا يعني أنه قد أَطْبَقَ على أهلها كافة، بل إنّ في الشَّاميِّين مَن كان يُنْكِرُهُ[٥] ولكنه الغالبُ عليهم، إذ النّاس على دين ملوكِهم ولا سيّما إذا أحبُّوهم أو اعتقدوا أنهم على الحقِّ دائماً مثلما هو حال أهل الشّام، ولهذا فقد كان: «كثيرٌ منهم يُبْغِضُ عليّاً ويَسُبُّهُ!»[٦].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٣١).

(٢) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١/ ٣٦٦).
قال الحافظ ابن عساكر ـ تعقيباً على ذلك ـ: «أمّا ما يَحْكيه العامّةُ مِن تأخير معاويةَ صلاةِ الجمعة إلى يوم السّبت ورضا أهلِ الشّام بذلك فأمر مختلقٌ لا أصل له، ومعاويةُ ومَن كان معه في عصره بالشّام مِن الصَّحابة والتَّابعين أتقى لله وأشدُّ محافظةً على أداء فريضةٍ وأفقهُ في دينه مِن أن يخفى عنهم أنّ ذلك لا يجوز».

(٣) لم أعثر له على ترجمة فيما بين يديَّ من المصادر.

(٤) معجم الأدباء (٤/ ٢٢٢)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٠٢)، تاريخ الإسلام (١٦/ ٢٩٠).

(٥) **انظر**: تاريخ الإسلام (١٢/ ٧٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٥).

(٦) منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٣١).

ثانياً: طول المدّة الزّمنيَّة التي غلب النّصبُ فيها على الشّام، فقد بدأت بواكيرُه الأولى حين وصلت شائعاتٌ كاذبة إلى مسامع الشّاميِّين بوجود علاقة لعليٍّ بمقتل عثمان، ثمّ ظَهَرَ جليّاً بعد معركة صِفِّين[١].

ولم يقتصر وجودُهُ في الشّام على وجود الدَّولة الأُمَوِيَّة ـ كما هو الحال في أكثر الأماكن التي نَشَأَ فيها بفعل ضُغُوطِها، بل ظلَّ موجوداً فيها حتى بعد زوالها بوقت طويل، وإن كان ضَعُفَ كثيراً.

وقد انتبه الإمام النّسائيُّ المتوفّى سنة ثلاثٍ وثلاثمائة[٢] إلى كثرةِ النّواصب فيها حين دخلها فقال: «دخلتُ دمشقَ والمنحرفُ بها عن عليٍّ كثيرٌ!»[٣]؛ أي: بعد انقراض مُلْك بني أمية بما يَقْرُب مِن سبعين ومائة سنة.

وأشار الذّهبيُّ ـ وهو مِن أهل القرن الثّامن ـ إلى وجودِهم في زمنه فقال: «أمّا نواصبُ وقتِنا فقليلٌ»[٤].

ويمكن إرجاع وجود النَّصب في الشَّام بهذا الشّكل إلى عاملين:

١ ـ عامل تأثيرٍ ذاتيّ ناشئ عن كونهم طَرَفاً في الصِّراع الذي دارت رَحَاه بين عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما، وقد أصبحت معركة صِفِّين علامة فارقة للنّواصب فيحدَّدون بأنهم (أتباع معاويةَ بصِفِّين)[٥].

وفي مثل هذا الظّرف كان لا بدَّ مِن تعبئتِهم نفسيّاً للاستعداد لهذا القتال بجعلهم يعتقدون أنهم على الحقِّ لأنهم يطلبون القَوَد من قَتَلَة الخليفة المظلوم، وأنّ لعليٍّ يداً فيما جرى بل: «هو عند كثيرٍ منهم مُتَلَطِّخٌ بدم عُثمانَ»[٦].

---

(١) **انظر**: ميزان الاعتدال (٦/ ١٥٣).
(٢) **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٣).
(٣) وفيات الأعيان (١/ ٧٨)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٩)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٩٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٣).
(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٧٤).
(٥) **انظر**: فتح الباري (١٣/ ٥٣٧).
(٦) منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٥٢).

وكان مِن الطبعيِّ أن ينتج عن هذه التّعبئة وتلك الأحداث الرّهيبة تأصُّل بُغْضِهِ في نفوسهم وتفشّي الانحراف عنه فيما بينهم، ومِن ثَمَّ لم يكن غريباً أنْ يَرِثَ أبناؤهم عنهم هذا البُغْضَ والانحراف.

٢ ـ عامل تأثيرٍ خارجيٍّ يتمثَّل في دور كثير من الخلفاء الأمويِّين الذين أسهموا بطريقةٍ أو بأخرى في نشوئه واستمراره.

وبالرّغم من وجود النَّصب في بلاد الشَّام على وجه العموم إلا أنَّ مدينتين كانتا ـ بحسب المصادر ـ الأكثرَ تأثُّراً.

١ ـ **مدينة دمشق**: ولا غرابة في ذلك إذ تُمَثِّلُ عاصمة الدّولة الأمويّة التي كان التَّظاهر بالانحراف عن عليٍّ ﷺ أحدَ أهمّ سياساتِها في مواجهة خصومها، ولهذا: «كان النَّصب مذهباً لأهل دمشق»[١]، كما أنه أصبح مرتبطاً بهم لدرجة وصْفِ بعضِ رواة الحديث بأنه: «كان شديدَ الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على عليٍّ!»[٢]، وإليها ينتسب جماعةٌ مِن مشاهيرِ النّواصب كخالد القسريّ[٣].

ولعلّ من أكبر الدّلائل على مدى انتشار النَّصب وتَغَلْغُلِهِ في أوساط المجتمع الدّمشقيِّ استشهادَ النّسائيِّ على أيدي نواصبها[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٢٠٥).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣١٠)، تاريخ مدينة دمشق (٧/ ٢٨١)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩).

(٣) خالد بن عبد الله بن يزيد البَجَلي القَسْري: أبو الهيثم الدّمشقي، أمير العراق، تولى إمرة مكة في عهد الوليد وسليمان ابني عبد الملك، ثم أمّره هشام على العراق، كان خطيباً مفوّهاً معدوداً مِن نُبَلاء الرجال، كما اشتهر بجوده، مات تحت وطأة التّعذيب سنة ١٢٦هـ. وحديثه مخرّج عند البخاريّ في خلق أفعال العباد وأبي داود. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٦/ ١٣٥)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٢٥)، البداية والنهاية (١٠/ ١٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٨٨).

(٤) **انظر**: وفيات الأعيان (١/ ٧٨)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٩)، الوافي بالوفيات (٦/ ٢٥٧)، مرآة الجنان (٢/ ٢٤١).

كما استشكل الذَّهبيُّ قولَ أبي حاتم الرّازي[1] في محمَّد بن راشد[2]: «كان رافضيّاً»، وتساءل: «كيف يكون دمشقيٌّ قد نَزَلَ البصرة رافضيّاً؟!»[3]

ومردُّ استشكالِهِ مِن وجهين:

* علمُه بانتشار النَّصب في أهل دمشق، والعادة تقضي بصعوبة أو استحالة نشوء رافضيٍّ في وسط ناصبيٍّ بل غالٍ في نصبه.

* أنه سكن البصرة، وهي معروفة أيضاً بكثرة المنحرفين عن عليٍّ رضي الله عنه.

٢ ـ مدينة حمص: وقد «كان أهل حمص ينتقصون عليّاً»[4]، وقيل بأنهم كانوا: «أشدَّ الناس على عليٍّ رضي الله عنه بصِفِّين... وأكثرَهم تحريضاً عليه وجِدّاً في حربه»[5].

---

(١) محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي: أبو حاتم الرّازي، أحد كبار حفّاظ الحديث وأئمة الجرح والتعديل، يُعَدُّ مِن أقران البخاريِّ ومسلم، توفى في الرّي سنة ٢٧٧هـ وهو ابن اثنتين وثمانين. وحديثه مخرّج عند أبي داود والنسائي وابن ماجه، مِن آثاره: طبقات التابعين، كتاب الزِّينة. **انظر**: تاريخ بغداد (٢/ ٧٣)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٨١)، تاريخ الإسلام (٢٠/ ٤٣٠)، البداية والنهاية (١١/ ٥٩).

(٢) محمد بن راشد المكحولي الخزاعي: أبو يحيى (وقيل: أبو عبد الله) الدّمشقي نزيل البصرة، كان متحرّياً للصّدق إلا أنه رُمي ببدعة التشيّع والقدر والسّيف ولهذا ضعّفه النّسائي وغيره، قال عبد الرّزاق: «ما رأيتُ رجلاً أورعَ في الحديث منه»، توفي بعد سنة ستين ومائة، وحديثه مخرّج عند الأربعة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٣/ ٤)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٤٣)، الكاشف (٢/ ١٧٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٤٠).

(٣) ميزان الاعتدال (٦/ ١٤٣). وقد زال هذا الاستشكال عند الذهبيِّ في كلام يحسن الرجوع إليه في الموضع نفسه.

(٤) بغية الطلب في تاريخ حلب (٤/ ١٧٣١)، وفيات الأعيان (٤/ ١٣٠)، تاريخ الإسلام (١٢/ ٧٢)، سير أعلام النبلاء (٨/ ١٤٨).

(٥) معجم البلدان (٢/ ٣٠٤).

ولمّا غضِب الحجَّاج بن يوسف[١] على كُمَيل بن زياد[٢] لتشيُّعِهِ وقال له: والله لأبعثنَّ إليكَ مَن يُبْغِضُ عليّاً أكثرَ مما تحبُّهُ أنتَ! أرسل إليه رجلاً من أهل حمص[٣].

ويكفي في الدّلالة على تأصّله بينهم أنه لم يُرْمَ أحدٌ مِن رواة الحديث الشّاميِّين بالنَّصب إلا وهو حمصي.

واشتهار الشَّام وأهلِها بالنَّصب مما تكاثرت فيه نصوصُ العلماء في زمنٍ مبكِّر، فقال سُفيان الثّوريُّ المتوفى سنة ١٦١هـ[٤]: «إذا كنتَ في الشَّام فاذكر مناقبَ عليٍّ»[٥].

وقال أبو زُرْعة الرّازيُّ: «إذا رأيتَ الشَّاميَّ يطعن على مكحولٍ والأوزاعيِّ فلا تَشُكَّ أنه ناصبيٌّ»[٦].

ولئن كانت عبارة أبي زرعة مبهمةً نوعاً ما، مِن جهة نوع العلاقة بين الطَّعن فيهما وبين النَّصب، إلا أنها تتَّضح بالرجوع إلى معناه والذي يتعلَّق أساساً بالانحراف عن عليٍّ.

وبيانُ ذلك أنَّ هذين الإمامين كانا مِن أعظمِ علماء الشَّام قَدْراً

---

(١) الحجّاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي: أمير العراق، مولده سنة ٤٠هـ، وَلِيَ الحجاز ثلاث سنين ثم وَلِيَ العراقَ عشرين سنة فوطّدها للأمويِّين وأذاق أهلَه سوء العذاب، وكان شجاعاً داهيةً سفّاكاً للدّماء، كما اشتهر بشدّة بلاغته، توفي سنة ٩٥هـ. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ١١٣)، وفيات الأعيان (٢/ ٢٩)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ١١٢)، البداية والنهاية (٩/ ١١٧).

(٢) كُمَيْل بن زياد بن نهيك النّخعي: أحد أشراف الكوفة الشُّجعان، سَمِعَ مِن جماعةٍ من الصّحابة، وكان من شيعة عليّ فشهد معه صِفِّين، وكان زاهداً عابداً، أمر الحجَّاج بقتله بين يديه سنة ٨٢هـ، وثّقه ابن معين وآخرون وتكلّم فيه ابن حبان، وحديثه عند النسائي. **انظر**: الطبقات الكبرى (٦/ ١٧٩)، تاريخ مدينة دمشق (٥٠/ ٢٤٧)، البداية والنهاية (٩/ ٤٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٠٢).

(٣) **انظر**: البداية والنهاية (٩/ ٤٧).

(٤) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٧٩).

(٥) حلية الأولياء (٧/ ٢٧).

(٦) طبقات الحنابلة (١/ ٢٠٠)، المقصد الأرشد (٢/ ٧٠).

وأرفعِهم مكانة، وقد عَرَفَ الشَّاميّون لهما فضلَهما ولم يكن لأحدٍ مغمز فيهما لا في العلم ولا في العمل، ومن ثَمَّ فإنه إذا ما طَعَنَ فيهما شاميٌّ فلن يكون ذلك إلا لما خالَفَا فيه سوادَ الشَّاميين الذي هو موقفهما من علي رضي الله عنه.

وممن أشار إلى وجود النّواصب في الشّام أبو بكر الخلّال(١)، وشيخُ الإسلام ابن تيميّة(٢) والذّهبيُّ(٣) وابنُ كثير(٤) وابنُ حجر العسقلاني(٥).

العراق: عاش العراق في قلب الأحداث التي عصفت بالأُمَّة بعد مقتل عثمان رضي الله عنه فكَثُرَ الاختلافُ والتَّنازع بين أهله، وعلى أرضه وُلِدَت فِرْقتا الخوارج والشِّيعة.

ولا تختلف العراقُ عن الشّام كثيراً في العوامل التي أدّت إلى نشوء النَّصب فيه إلا في انعدام الأثر المباشر للخُلَفاء الأمويِّين، وأمّا عُمَّالهم فقد كانوا حريصين على استتباب الأمر لدولة الخلافة والقضاء على أعدائها، تارةً بسبِّ عليٍّ على المنابر(٦) وتارة بتتبُّع شيعته(٧).

---

(١) **انظر**: كتاب السنة له (٢/ ٤١٠).
وأما الخلَّال فهو أحمد بن محمد بن هارون البغدادي: أبو بكر الخلّال، شيخ الحنابلة الحافظ الفقيه، اشتهر بكونه جامعَ علم أحمد بن حنبل ومرتِّبه، وبسبب جهوده المضنية في ذلك نشأ مذهب الحنابلة، توفي سنة ٣١١هـ وله قريب من الثمانين. من آثاره: كتاب السنة، وكتاب العلل، وكتاب الجامع. **انظر**: تاريخ بغداد (٥/ ١١٢)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٧)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٨٥)، طبقات الحفاظ (١/ ٣٣١).

(٢) **انظر**: منهاج السنة (٤/ ١٤٦).

(٣) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ١٢٨).

(٤) **انظر**: البداية والنهاية (٦/ ١٩٨ و٢٢٩).

(٥) **انظر**: فتح الباري (١٣/ ٥٣٧).

(٦) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ١٧٠)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٧٨)، البداية والنهاية (٩/ ٣٢٧).

(٧) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٩٥).

وقد كان أشدَّ العُمّال نَصْباً وأكثرَهم عُنْفاً أولئك الذين تولّوا إمرة العراق مِن أمثال زياد بن أبيه وابنِهِ عُبَيدِ الله والحجّاجِ بن يوسف وخالدِ القَسْريّ.

وأمّا العوامل المشتركة فمنها:

١ ـ الحروب كما أشار إلى هذا لِمَازَة بن زَبَّار البصريُّ[(١)].

٢ ـ الوراثة، وإنْ بشكلٍ أخفَّ مما هو عليه الأمرُ في الشَّام بحكم قلّة النَّصب فيه نسبيّاً، وقد ذكر الزّبير بن بكّار[(٢)] في ترجمته لـ(سامة بن لؤيٍّ) أنّ: «له ذُرِّيَّةٌ في العراق يُبْغِضُون عليّاً، ومنهم عليُّ بنُ الجعد[(٣)] كان يَشْتِمُ أباه لكونه سمَّاهُ عليّاً!»[(٤)].

---

(١) **انظر**: تاريخ خليفة بن خياط (١٨٦)، تاريخ دمشق (٥٠/ ٣٠٦)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٥١)، تاريخ الإسلام (٦/ ٥٣٨).

(٢) الزّبير بن بكّار بن عبد الله القرشيُّ الزُّبيري: أبو عبد الله المدني، قاضي مكّةَ الإخباريُّ النسّابة، مولده سنة ١٧٢هـ، وثّقه الدّارقطني والخطيب وأثنى عليه، وقد تكلّم فيه بعضهم بلا حُجّة، توفي بمكّة سنة ٢٥٦هـ. وحديثه عند الترمذي. من آثاره: أنساب قريش وأخبارها، أخبار العرب وأيّامها، وفود النُّعمان على كِسرى. **انظر**: تاريخ بغداد (٨/ ٤٦٧)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣١١)، البداية والنهاية (١١/ ٢٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٦٩).

(٣) هذا هو الموجود في كتاب البداية والنّهاية ـ نسخة مكتبة المعارف (٢/ ٢٠٤) ودار هجر (٣/ ٢٢٨) ـ، والذي يظهر أنّ هذا تصحيف، وأنَّ الصّواب عليُّ بنُ الجهم الشّاعر المشهور لما يلي:
أولاً: أنّ عليَّ بن الجهم من بني سامة بن لؤي، بخلاف عليِّ بن الجعد فإنه مولى بني هاشم. **انظر**: تاريخ بغداد (٧/ ٢٤٠)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ٤٠٦)، توضيح المشتبه (٧/ ٣٠١).
ثانياً: أنّ المنقول في المتن موافق لما ذكره ابن حجر في لسان الميزان (٤/ ٢١٠) في ترجمة علي بن الجهم حيث قال: «وقيل: إنه كان يَلْعَنُ أباه لِمَ سمَّاهُ عليّاً؟!».
ثالثاً: لم أجد أحداً ذكر هذا الكلام في ترجمة ابن الجعد، وغاية ما ذكروه أنه كان يقع في بعض الصَّحابة كعثمانَ ومعاويةَ ﵄، ومَن كان يقع في هذين فإنه لا يقع غالباً في عليٍّ. **انظر**: تاريخ بغداد (١١/ ٣٦٠)، المنتظم (١١/ ١٦٠).

(٤) البداية والنهاية (٢/ ٢٠٤).

كما أشار ابنُ تيميّة إلى وجود نواصب في العراق بقوله: «كان بالعراق أيضاً طائفةٌ ناصبةٌ مِن شيعة عُثمانَ تُبْغض عليّاً والحسينَ!»(١).

ولأنّ الكوفة كانت مرتكز أنصار علي فقد اختارها عاصمةً لخلافته ومكث فيها ما يقرب من خمس سنين، وقد ترتّب على هذا المكث ـ بما يحمله من أحداث ـ أنْ يصبح سوادُ أهلِها مِن شيعتِه(٢)، ولذا كان مِن النّادر أنْ يوجد فيها مَن ليس بشيعيٍّ فضلاً عن ناصبيٍّ، كما قال الذّهبي: «يندر أنْ تجد كوفياً إلا وهو يَتَشَيَّع!»(٣)، ووصف أحدَ الكوفيِّين بأنه: «مِن عجائب الزّمان: كوفيٌّ ناصبيٌّ!»(٤)، ووصف آخر بأنه: «لونٌ غريبٌ كوفيٌّ ناصبيٌّ!»(٥).

وعلى العكس من ذلك البصرة التي كان أهلها يميلون إلى طلحة والزُّبير رضي الله عنهما، ولا يَبْعُدُ أن يكون هذا مِن الأسباب التي دفعتهما إلى التوجُّهِ إليها حين يمَّمَا شَطْرَ العراق(٦)، غير أنّ الأمرَ تطوَّر بعد معركة الجَمَل ليجاوز مجرَّدَ الميلِ إليهما إلى الانحراف عن عليٍّ، ومِن ثَمّ أصبحت المدينتان عنواناً على التّقابل في شأنه.

كما أنَّ انحرافَ البصريِّين عن عليٍّ قد ازداد عُمْقاً جرّاءَ ما كان يقوم به أمراؤُهم مِن إرغامٍ للعراقيِّين عموماً على الرُّضوخ التامّ لإرادات الأمويِّين وأهوائهم(٧)، لا سيّما وقد وَجَدَ بيئةً مناسبة له.

وقد أشار محمّدُ بن عليٍّ(٨) لهذه الحقيقة ـ حين وجّه دعاتَهُ إلى

---

(١) منهاج السنة النبوية (٨/ ١٤٨).
(٢) **انظر**: المسار الفكري بين المعتزلة والشّيعة (٢٧).
(٣) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٧٤). (٤) المصدر نفسه (٥/ ٣٧٤).
(٥) ميزان الاعتدال (٧/ ٤٦).
(٦) **انظر**: الكامل في التاريخ (٣/ ١٢٠).
(٧) **انظر**: تاريخ الدّولة العربية؛ العصر الرّاشدي والأموي (١٧١).
(٨) محمد بن علي بن عبد الله بن العباس الهاشمي: والد العبّاسيين وأوّل مَن نَطَقَ بالدَّولة العبّاسيّة، وأوّل مَن دعي إليه مِن بني العبّاس وَسُمِّيَ بـ(الإمام) وكوتب وأطيع، =

الأمصار ـ بقوله: «أمّا الكوفةُ وسوادُها فهناك شيعةُ عليٍّ وولدِه، والبصرةُ وسوادُها فعثمانيةٌ»[(١)].

بل أصبح مجرَّد الانتساب إلى البصرة أمارةً على البراءة مِن التَّشيُّع عند كثيرين، وهو أحد الأشياء التي اتّكأ عليها أبو العَيناء[(٢)] حين قال له الخليفة المتوكِّل[(٣)]: «بلغني أنك رافضيٌّ!

فقال له: يا أمير المؤمنين، وكيف أكون رافضيّاً وبلدي البصرة...؟!»[(٤)].

ومِن هنا كان بعضُ الأئمّة كالثَّوريِّ إذا دَخَلَها حدَّث بفضائلِ عليٍّ[(٥)].

= وكان ذلك في سنة تسع وثمانين في خلافة الوليد بن عبد الملك، يقال بأنه لم يكن بينه وبين أبيه في السِّنِّ إلا أربعة عشر سنة وكان أشبه الناس به. توفي سنة ١٢٥هـ. **انظر**: تاريخ الطبري (٤/ ٢١٥)، المنتظم (٧/ ٢٤٤)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ١٦٠)، الأعلام للزركلي (٦/ ٢٧١).

(١) المنتظم (٧/ ٥٦)، معجم البلدان (٢/ ٣٥٢).

(٢) محمد بن القاسم بن خلاد البصري: أبو العيناء الضَّرير، لُغَوِيٌّ إخباريٌّ، مولده بالأهواز، ومنشؤه بالبصرة وبها طلب الحديث والأدب، كان مِن أذكى الناس وأشدِّهم فصاحةً وأوسعِهم حِفظاً، وقد ذاع صيتُهُ بما يُروى عنه من الطَّرائف، كما اشتهر بسرعة الأجوبة المفحمة، توفي في جمادى الآخرة سنة ٢٨٣هـ وقد جاوز التسعين. **انظر**: تاريخ بغداد (٣/ ١٧)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٠٩)، البداية والنهاية (١١/ ٧٣)، شذرات الذهب (٢/ ١٨٠).

(٣) جعفر بن المعتصم بن الرّشيد الهاشمي: أبو الفضل المتوكِّل، خليفة عبّاسيٌّ، مولده سنة ٢٠٥هـ، بويع بالخلافة بعد أخيه الواثق سنة ٢٣٢هـ، ولما استُخْلِفَ أظهر السُّنة وتُكُلِّمَ بها في مجلسه وكَتَبَ إلى الآفاق برفع المحنة وبَسَطَ السُّنة ونَصَرَ أهلَها، وكان محبَّباً إلى رعيَّته. قُتِلَ ليلة الأربعاء لأربع خلت من شوال سنة ٢٤٧هـ بالمتوكلية. **انظر**: تاريخ بغداد (٧/ ١٦٥)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٠)، البداية والنهاية (١٠/ ٣٤٩)، تاريخ الخلفاء (٣٤٦).

(٤) معجم البلدان (١/ ٩٧)، الوافي بالوفيات (٥/ ٢٣٠).

(٥) **انظر**: حلية الأولياء (٧/ ٢٧).

ومن الطبعي في هذا السّياق أن يكون جُلُّ مَن رُمِيَ بالنَّصب مِن رواة الحديث العراقيِّين ـ باستثناء الخوارج ـ بصريِّين!

وأخيراً فقد نصّ غير واحد مِن الحفّاظ على انتشار النّصب بينهم فأشار الذّهبيُّ إلى: «أنهم عُثْمَانيّةٌ فيهم انحرافٌ عن عليٍّ»(١).

وقال ابن حجر: «النَّصبُ معروف في كثيرٍ مِن أهل البصرة»(٢).

٢ ـ النَّواصب في المغرب:

الأندلس: إنْ صحّ أنه يوجد في الأندلس نصبٌ فلا ريب أنه ليس نَصْباً بالمعنى الحقيقيِّ للكلمة بقدر ما هو ضربٌ مِن الاجتهاد وافق فيه بعضُ الأندلسيِّين النّواصبَ، ذلك أنّه حُكيَ عن كثيرٍ مِن أمويّي الأندلس وخُطبائها أنهم لم يكونوا يُثْبِتُون خلافةَ عليٍّ بن أبي طالب وإنما يربِّعون بمعاوية(٣).

وقد أثار هذا الصّنيعُ القاضيَ مُنْذِرَ بنَ سعيد(٤) حينما طالع كتاباً: «فيه أرجوزة ابنِ عبد ربّه(٥)، يَذْكُرُ فيها الخلفاءَ، ويجعل معاويةَ رابعَهم،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧). (٢) لسان الميزان (٤/ ٤٣٩).

(٣) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ١٦٢و٤٠١).

(٤) منذر بن سعيد بن عبد الله البلوطي: أبو الحكم الأندلسي، قاضي الجماعة بقرطبة، مولده عام ٢٦٥هـ، كان مناظراً ذكياً، وخطيباً مفوَّهاً، وشاعراً مُجيداً، مائلاً في الفقه إلى رأي الظاهرية، كما كان قوّالاً بالحق، لم تُحفظ له قضيّة جَوْرٍ واحدة طوال حُكْمِه. توفِّي سنة ٣٥٥هـ. له: كتاب الأحكام، والناسخ والمنسوخ. **انظر**: تاريخ العلماء بالأندلس (٢/ ١٤٢)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٧٣)، البلغة للفيروزآبادي (٢٢٦)، نفح الطّيب (١/ ٣٧٢).

(٥) أحمد بن محمد بن عبد ربِّه بن حبيب الأُمَوِيُّ مولاهم: أبو عمر القرطبيُّ، أحد كبار أدباء الأندلس وإخباريِّيها، مولده سنة ٢٤٦هـ، قال عنه ابن كثير: «يدلّ كثيرٌ مِن كلامِه على تشيُّع فيه وميلٍ إلى الحطِّ على بني أمية».اهـ، توفي سنة ٣٢٨هـ. من آثاره: العقد الفريد، اللُّباب في معرفة العلم والآداب، أخبار فقهاء قرطبة. **انظر**: تاريخ العلماء بالأندلس (١/ ٤٩)، وفيات الأعيان (١/ ١١٠)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٨٣)، البداية والنهاية (١١/ ١٩٣).

=

ولم يَذْكُرْ عليّاً فيهم... فلما رأى ذلك غَضِبَ وسبَّ ابنَ عبد ربه، وكَتَبَ في حاشية:

أوَ مَا عَلِيٌّ - لا بَرِحتَ ملعَّناً يابنَ الخبيثةِ - عندكم بإمامِ؟!
ربُّ الكِساءِ وخيرُ آلِ محمَّدٍ داني الوَلاءِ مُقدَّمُ الإسلامِ»[١]

وعلى كلٍّ فإنَّ إنكارَ خلافة عليٍّ مِن أقوال النّواصب المشهورة، إلَّا أنَّ الإمامَ ابنَ تيميّة يرى أنَّ تَرْكَ التّربيعِ بعليٍّ مِن قِبَلِ بعض أهل الأندلس لم يكن مِن باب الطَّعن في خلافته أو إنكارِ فضائله ولكن: «لأنَّ هؤلاء اتَّفَقَ المسلمون على إمامتهم دونَ عليٍّ»[٢].

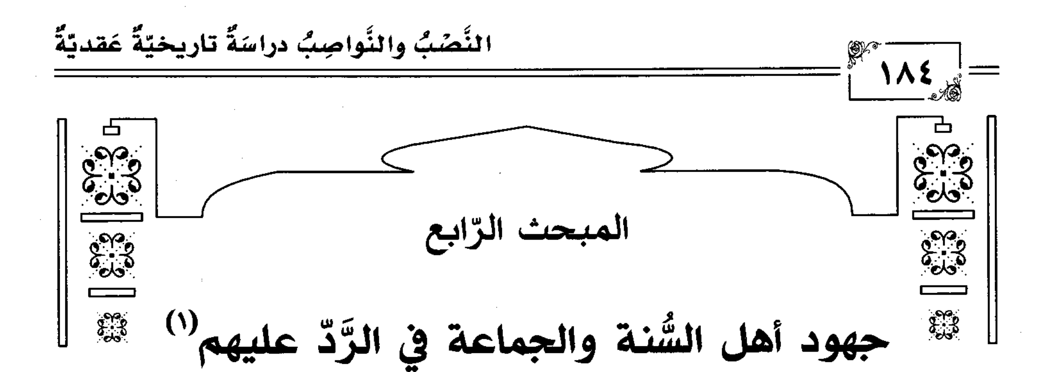
ويقول أيضاً: «كان بالأندلس كثيرٌ مِن بني أُمَيَّة يذهبون إلى هذا القول ويترحَّمون على عليٍّ ويُثنون عليه، لكنْ يقولون لم يكن خليفةً، وإنما الخليفةُ مَن اجتمع الناسُ عليه، ولم يجتمعوا على عليٍّ»[٣].

وعليه فيمكن القول إنّ إنكارَهم لخلافته يُعَدُّ نوعاً مِن النَّصب اليسير لدخوله في مفهومه تبعاً، وأمّا النَّصب بمعناه الحقيقيِّ المتضمِّن للانحراف والبّغض فهو في غاية النُّدرة، ولم يتسنَّ لي العثورُ على أحدٍ مِن هذا القبيل باستثناء رجلٍ واحد فقط صرَّحوا فيه بأنه كان يَنال مِن عليٍّ ومن ابنه الحسن[٤].

❁ ❁ ❁

= تنبيه: ما ذكره الحافظ ابن كثير عجيب! فإنَّ قِصّة المنذر بن سعيد تدلّ على خلافه تماماً، وإن كان مَن يطالع العقد الفريد يجد فيه مصداق ما ذكره ابن كثير من كثرة الحطّ على الأمويِّين ومنهم معاويةُ رضي الله عنه.
والذي يظهر أنّ الرّجل كان جمّاعاً للأخبار دون تمحيص كعادة كثيرٍ مِن الأدباء والإخباريين، ولم يكن يقصد الحطّ لذاته. **وانظر** للاستزادة: الدولة الأموية المفترى عليها (٧٤).

(١) نفح الطيب (٢/ ٩٨٤)، التكملة لكتاب الصلة (١/ ٢٣٩) باختصار يسير.
(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٦٣).
(٣) المصدر السّابق (٤/ ٤٠١).
(٤) **انظر**: لسان الميزان (٥/ ٥٨).



المبحث الرّابع

جهود أهل السُّنة والجماعة في الرَّدّ عليهم(١)

هذه الأمّة أُمّة مجتباة أراد الله لها أن تكونَ أكرمَ الأمم عليه، وبعث لها آخرَ الأنبياء والذي سينغلقُ بعدَهُ بابُ الرّسالاتِ الإلهيّة إلى الأبد، وجَعَلَ دينَها هو الدِّينَ الخاتم الذي لن يَقبل مِن أحدٍ ديناً سواه إلى قيام السّاعة، ومِن لوازم هذه الآخِريّة أنْ يَبقى دِينُهُ المرتضى نقيّاً لم تَمْتَدَّ إليه يدُ التّحريف مثلَما امتدَّت إلى غيرِه مِن الأديان السَّماويّة، وأنْ يَظَلَّ سالماً مِن شوائب البدع والانحرافاتِ لأنه السَّبيلُ الوحيد للنّجاة، وقد تَكَفَّلَ الله تعالى بحفظه حين تَكَفَّلَ بحفظ كتابِه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحِجر: ٩].

وقد شرع الله تعالى مِن الوسائل ما يضمن بقاءَ الدِّين على أَمْرِهِ الأوّل، ومِن أعظمها: (الأمرُ بالمعروف والنّهيُ عن المنكر)، والذي يُشَكِّلُ سياجاً منيعاً أمامَ الانحرافات التي تظهر في كلِّ زمانٍ ومكان، ومرتَكَزاً تَتَّكِئ عليه الأُمَّة في التّصَدِّي لأيِّ محاولةٍ مشبوهة تهدف للمساس بدينها، ولا غرابةَ إذن أن يكون سببَ خيريّتها كما في قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ولهذا أمر الأُمّة بأن تتفرَّغ طائفةٌ منها للقيام بهذه الشّعيرة فقال:

---

(١) قارن ما يرد في هذا المبحث مع ما يزعمه كثير من علماء الشِّيعة مِن أنّ أهل السُّنة يقولون: «إنّ الرجل لا يكون من أهل السُّنة إلا أن يكونَ فيه شيءٌ مِن بُغْض عليٍّ عليه السلام» مجموعة الرسائل للصّافي (٢/ ٢٦٠) وصوت الحقّ ودعوة الصِّدق له أيضاً (٤٠).

﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وإذا كان الأمرُ بالمعروف والنّهيُ عن المنكر متعيّناً على كلّ قادر إذا لم يَقم أحدٌ بالواجب فيه(١)، فإنّ فرضيَّته على العلماء أعظم لما حُمّلوه مِن أمانة التّبليغ وحتميّة البيان: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وقد بيّن ﷺ وظيفةَ العلماء بقوله: «**يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُوْلُهُ، يُنْفُوْنَ عَنْهُ تَحْرِيْفَ الْغَالِيْنَ، وانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ، وتَأْوِيْلَ الْجَاهِلِيْنَ**»(٢).

قال الإمام ابن تيميّة: «يجب الأمرُ بالمعروف والنّهيُ عن المنكر بحسب إظهار السُّنة والشّريعة، والنّهيُ عن البدعة والضّلالة بحسب الإمكان كما دلّ على وجوب ذلك الكتابُ والسُّنةُ وإجماعُ الأُمّة»(٣).

وقد كان لعلماء أهلِ السُّنة جهودٌ كبيرة في مقاومة البدع بكافّة اتجاهاتها ومناهضة أهلها، ومَن أحقُّ منهم بتحمّل هذا العبءِ والنّهوضِ

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٥/ ١٦٦)، الاستقامة (٢/ ٢٠٨)، الآداب الشرعية (١/ ١٧٩).

(٢) خرّجه العقيليُّ في كتاب الضّعفاء من حديث أبي أمامة وأبي هريرة وعبد الله بن عمر (١/ ٩)، والطبرانيُّ في مسند الشّاميّين من حديث أبي هريرة، برقم (٥٩٩)، وتمام في فوائده مِن حديث ابن عمر، برقم (٨٩٩)، والبيهقيُّ في السُّنن الكبرى من حديث إبراهيم بن عبد الرحمٰن العذريّ مرسلاً، برقم (٢٠٧٠٠).
وقد اختلف العلماء في ثبوته، وممّن صحّحه الإمامُ أحمدُ كما في البدر المنير (١/ ٢٥٩)، وابنُ عبد البر كما في البداية والنهاية (١٠/ ٣٣٧)، والألبانيُّ في تحقيقه لمشكاة المصابيح برقم (٢٤٨)، وحسّنه العلائيُّ كما في الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (٦٤). **وانظر** للاستزادة: مجمع الزوائد (١/ ١٤٠)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٢)، الشذا الفياح (١/ ٢٣٩). الحطة في ذكر الصحاح الستة (٣٨).

(٣) الاستقامة (١/ ٤١).

بتكاليفه وهم حَمَلَةُ الرِّسالة والأُمَناءُ على الشّريعة؟! فإذا ما سكتوا عن البيان الواجب تغيَّرت معالِمُ الدِّين وتشوَّهت تعاليمُه!

ومِن هذا المنطلق فحين ظَهَرَ النّصب قاوموه بشتى الأساليب، كما قاموا بالفعل نفسه تجاه التّشيُّع، **إلّا أنّه كان لهم مسلكٌ دقيق في هذا الباب يَعْتَمِدُ على دِعامتين:**

إحداهما: أنهم لم يكونوا يُغْفِلون ظروف الزَّمان والمكان، بحيث إنهم قد يفعلون في مكانٍ ما يتركونه عمداً في مكان آخر، ويُبْدُونَ في زمانٍ ما يحرصون على كتمانه في زمان ثانٍ، مما قد يظنّه مَن لا علم له بحقيقة الأمور تناقضاً منهم أو غفلة!

وقد ورد عن سُفيان الثوريِّ أنه كان: «إذا دَخَلَ البصرةَ حدَّث بفضائلِ عليٍّ، وإذا دَخَلَ الكوفةَ حدَّث بفضائلِ عثمانَ»[١].

وكان يقول: «إذا كنتَ في الشّام فاذكُرْ مناقبَ عليٍّ، وإذا كنتَ بالكوفة فاذكر مناقبَ أبي بكر وعمر»[٢].

و«لما قَدِمَ اليمنَ قال: في أيِّ شيءٍ هم مشتهرون به؟

قيل: في النّبيذ وفي عليٍّ.

فلم يحدِّث في ذلك بحديثٍ إلى أنْ خَرَجَ مِن اليمن»[٣].

وكذلك عليُّ بنُ المدينيِّ الذي كان إذا قَدِمَ الكوفةَ أظهر السُّنة، وإذا ذهب إلى البصرة أظهر التّشيُّع[٤].

---

(١) حلية الأولياء (٧/ ٢٧)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١١٨)، تبيين كذب المفتري (٣٨٩)، تاريخ الإسلام (١٠/ ٢٣٧).

(٢) حلية الأولياء (٧/ ٢٧)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٦٠).

(٣) كتاب السُّنة للخلال (٢/ ٤١٠).

(٤) **انظر**: تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٣)، تهذيب الكمال (٢١/ ١٧)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧)، تاريخ الإسلام (١٧/ ٢٧٨).

=

إذن فمردُّ هذا التَّفاوت في موقف هذين الإمامين هو إدراكُهما لشيوع النّصب في الشّاميين والبصريين، وانتشارِ التّشيُّع في الكوفيين واليمانيّين، فكانت الحاجة لذكر (مناقب عليٍّ) في الشّام والبصرة دون الكوفة واليمن[1].

ثاني الدِّعامتين: أنهم لم يكونوا بمعزل عن فقه واقعِهم، بل كانوا يُدْركون جيّداً أنّ تصدّيهم لطَرَفٍ مّا وانشغالَهم بمقاومته قد يُصْبِح فُرصةً مواتية لآخرين ليستفيدوا من هذا الظَّرف إلى أبعد حدّ ممكن بما يخدم بدعتهم، وفي هذا مصادمة أساسية لمقصودهم! ومن ثَمَّ فقد حرصوا على مراعاة جانب التّوازن في الإنكار ما بين مقاومة النّصب مِن جهةٍ وعَدَمِ فتح المجال للتّشيُّع مِن جهةٍ ثانية![2]، وهم بهذا سيقطعون الطّريق على الشِّيعة الذين ظلُّوا زمناً طويلاً يتحيَّنون مثل هذه الفُرَص! ومِن المعلوم أنّ المبالغة في ذِكْرِ فضائل الآل والحثِّ على حبّهم ومعرفةِ حقِّهم قد يكون دعوةً غيرَ مقصودة إلى التّشيُّع، والمطلوبُ في هذه القضيّة الاعتدالُ كما قال الشَّعبيُّ لرجل: «أَحِبَّ أهلَ بيت نبيّك، ولا تكن رافضيّاً»[3].

وهذا الملحظ هو ما كان يَدْفع وُهَيْبَ بنَ الوَرْد[4] أن يقول: «إذا أردتَ أن تذكرَ فضائلَ عليِّ بن أبي طالب فابدأ بفضائلِ أبي بكر وعمر،

= والمراد بإظهاره (التَّشيُّع) أنه كان يروي مناقب عليٍّ ويظهر محبَّته لانحراف كثيرٍ من أهلها عنه حيث كانوا عُثمانية.

(١) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١/ ٣٦٤)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧).

(٢) **انظر** كلاماً مهمّاً حول مراعاة المصلحة في عند ظهور البدع المختلفة لشيخ الإسلام ابن تيميّة في مجموع فتاواه (٢٠/ ٣٩٦).

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدّوري (٣/ ٢٤٨)، السنة للخلال (١/ ٧٩)، المجالسة وجواهر العلم (٤١٤)، تاريخ مدينة دمشق (٢٥/ ٣٧٢).

(٤) وهيب بن الورد بن أبي الورد المخزوميُّ مولاهم: أبو عثمان المكّيُّ، واسمُهُ عبدُ الوهاب وأمّا وُهَيْبٌ فلقبٌ له، ثقة عابد له مواعظ ورقائق، توفِّي سنة ١٥٣هـ. وحديثه عند مسلم وأبي داود والترمذيِّ والنسائي. **انظر**: الثقات (٧/ ٥٥٩)، تهذيب الكمال (٣١/ ١٦٩)، تاريخ الإسلام (٩/ ٦٦٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٥٠).

ثم اذكرْ فضائلَ علي»[١].

وكان سفيان الثوريُّ يقول: «امتنعنا مِن الشِّيعةِ أن نذكر فضائل عليٍّ»[٢].

ويقول أيضاً: «تركني الرَّوافضُ وأنا أُبغِضُ أن أذكرَ فضائل عليٍّ!»[٣].

ولم يكن صنيعُهُ هذا مِن باب جحد فضائل عليٍّ أو بُغضِهِ، كيف وهو كوفيٌّ يذهب ـ في أحد قوليه ـ إلى تفضيل عليٍّ على عثمان؟![٤] ولكنه يعرف أنّ الشِّيعة سيحاولون استغلال مرويّاته لتصبح باباً يَدْلفون مِن خلاله لترويج باطلهم بين الناس، خصوصاً إذا ما كان واجهة دعواتهم أحدَ أئمة السُّنة المعتبرين كسُفيانَ!

وقد سار النّسائيُّ على النّهج نفسِهِ ولكن هذه المرّة مع النّواصب، فإنه لما دَخَلَ دمشق فرأى كثرتَهم فيها صنَّف كتابَه المعروف بـ(خصائص علي)، وحين طلب منه بعضُهم أنْ يحدِّثَهم بشيء في باب فضائل معاوية أبى ذلك وأجابهم بما يُشْعِرُ بانتقاصه![٥].

---

(١) تاريخ بغداد (١/ ٢٦٠)، تاريخ مدينة دمشق (٣٠/ ٣٩٩).
(٢) حلية الأولياء (٧/ ٢٧)، تاريخ الإسلام (١٠/ ٢٢٨)، الوافي بالوفيات (١٥/ ١٧٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٥٣). (٤) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٢/ ٧٣).
(٥) **انظر**: بغية الطلب في تاريخ حلب (٢/ ٧٨٦)، تهذيب الكمال (١/ ٣٣٩)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٣)، مرآة الجنان (٢/ ٢٤١).
تنبيه: الأليق بحال الإمام النّسائي أنه لم يكن يريد انتقاصَ معاوية وحاشاه! ولكنه رأى أنّ مِن الحكمة ـ والحالة هذه ـ أن لا يحدِّث بما قد يزيد النّواصب تمسُّكاً ببدعتهم، ويؤيد هذا التفسير أنّه سُئِلَ عن معاوية بن أبي سفيان ﷺ، فقال: إنما الإسلام كدارٍ لها بابٌ، فبابُ الإسلام الصّحابةُ، فمَن آذى الصّحابة إنما أراد الإسلام، كمَن نَقَرَ البابَ إنما يريد دخولَ الدّار.
قال: فمَن أراد معاوية فقد أراد الصّحابة. تهذيب الكمال (١/ ٣٣٩).
إلّا أنّ بعض العلماء لا يؤيدون هذا التفسير، بل يرون أنّ الباعث له على ذلك في الحقيقة هو ما فيه من تشيُّع خفيف كما قال الذّهبي: «فيه قليل تشيُّعٍ وانحرافٍ =

وكذلك ابنُ جريرٍ الطَّبريُّ[(١)] فإنه لما بلغه تكذيبُ بعضِ شيوخ بغداد بحديث (غدير خُمّ) ـ وهو من الأحاديث الجليّة في فضل عليٍّ رضي الله عنه ـ شَرَعَ بالتّحديث بفضائله، وذِكْرِ طُرُقِ حديثِ الغدير، ولكنه حين كَثُرَ الناسُ عنده وغصَّ بهم مجلسُه تنبَّه إلى أنّ مِن بين الحاضرين قوماً من الرَّوافض ـ ممن بَسَطَ لسانَه في الصّحابة ـ فابتَدَأَ بالتّحديث بفضائل الشَّيخين رضي الله عنهما.

وفي المقابل لما رَجَعَ إلى طبرستان[(٢)] هالَهُ أنْ يجد سبَّ الصّحابة قد ظهر بسبب انتشار الرّفض بين أهلِها فشرع في إملاء فضائل أبي بكر وعمر[(٣)].

ومع دقّة نَظَرِ هؤلاء وشدِّة حكمتهم فيما كانوا يقومون به، إلا أنّ جماعة مِن علماء السُّنة لم يكونوا يحبّذون تخصيص بعض الصّحابة أيّاً كان بروايةِ فضائله، خشيةَ أن يَغْلوَ فيه أحدٌ بغير حقّ، أو يَفهم منه القدحَ في سواه أو التّقليلَ مِن شأنه، كما وقع لعطاء بن مسلم[(٤)] الذي كان متى

= عن خصوم الإمام عليٍّ كمعاويةَ وعمرٍو، والله يسامحه!» سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٣).

(١) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري: أبو جعفر، إمام متبحِّر جَمَعَ مِن العلوم ما لم يُشارِكْهُ فيه أحدٌ من أهل عصره، مولده سنة ٢٢٤هـ، كان ذا عِبادة وزهدٍ وورعٍ وقيامٍ في الحقّ، وقد وقعت له فتنة مع الحنابلة فنسب إلى الرّفض باطلاً، توفي سنةَ ٣١٠هـ. من آثاره: تاريخ الأمم والملوك، جامع البيان، تهذيب الآثار. **انظر**: تاريخ بغداد (٢/ ١٦٢)، سير أعلام النّبلاء (١٤/ ٢٦٧)، الوافي بالوفيّات (٢/ ٢١٢)، البداية والنهاية (١١/ ١٤٥).

(٢) طَبَرستان (بفتح أوله وثانيه): هي المنطقة الجبلية التي تحيط بجنوب بحر قزوين، وتضم بلداناً كثيرة، وتُعرف الجبال التي تمتدّ حولها بجبال البرز، كما يطلق على طبرستان اسم (مازندران)، وقد شاع هذا الاسم الآن فلا تعرف بغيره. **انظر** للاستزادة: معجم البلدان (٤/ ١٣)، معجم ما استعجم (٣/ ٨٨٧).

(٣) **انظر**: معجم الأدباء (٥/ ٢٦٩).

(٤) عطاء بن مسلم الخفاف: أبو مخلد الكوفيُّ ثم الحلبيُّ، شيخ صالح وثّقه غيرُ واحد إلا أنه كان قد دَفَنَ كتبَهُ مِن باب التورُّع ثم جَعَلَ يُحَدِّث فيخطئ كثيراً، توفي =

ما قَدِمَ الرّقّة قصد سُوْقَ الأحد فحدّث بفضائل علي لأجل اجتماع كثير من الإباضيّة فيه ـ وهو مقصد صحيح بلا شكّ ـ إلا أنَّ جعفرَ بنَ بُرْقان[١] نهاه عن ذلك، وقال له: يا عطاءُ، إذا جلستَ مجلساً فذكرتَ رجلاً من أصحاب محمد ﷺ بفضيلةٍ فأشْرِكْ معه غيرَه[٢].

وقد اختارَ كثير مِن العلماء هذا المسلكَ وارتضوه في تصانيفهم، سواءٌ كان التّصنيف تصنيفاً عامّاً في الصّحابة أو خاصّاً ببعضهم، والمراد بالعامّ هنا هو ما كان يَفعله كثيرٌ منهم مَن أنهم لا يذكرون في مصنّفاتهم فضائل علي فقط بل يقرنونها بذكر مناقب غيره.

وأمّا الخاصُّ فيبرز في صنيع جماعة منهم كانوا يضعون كتاباً مستقلّاً في فضائل علي ومناقبه، ولكنهم لا يكتفون بذلك بل يشفعونه

= سنة ١٩٠هـ. وحديثه عند الترمذي في الشمائل والنسائي وابن ماجه. **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣٦٧)، تاريخ بغداد (١٢/ ٢٩٤)، تهذيب الكمال (٢٠/ ١٠٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٩).

لطيفة:

سأل سفيانُ الثوريَّ عطاءَ بن مسلم: كيف حبُّك اليوم لأبي بكر؟

قال: شديد.

قال: كيف حبُّكَ لعمر؟

قال: شديد.

قال: كيف حبُّكَ لعليٍّ؟

قال شديد ـ وطوّلها وشدّدها ـ!

فقال سفيان: يا عطاء، هذه الشُّديْدة تريد كَيَّةً وسطَ رأسِك. حلية الأولياء (٧/ ٣١).

(١) جعفر بن بُرْقان الكلابي مولاهم: أبو عبد الله الجزري، عالمُ متعبّد من أهل الرَّقّة، قيل إنه كان مجاب الدّعوة، وثّقه غير واحد إلا أنه كان يَهم في حديث الزُّهري، كانت وفاته سنة ١٥٤هـ وله من العمر أربع وأربعين. وحديثه مخرّج عند البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة. **انظر**: الثقات (٦/ ١٣٦)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٤٠)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٢/ ١٢٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٧٣).

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (٥/ ١٦).

بكتاب أو كتب أخرى في مناقب غيره كأبي بكر وعمر عثمان[١].

وقد كان الباعث لهم على هذا العمل هو الحرصَ على الاعتدال في الصّحابة[٢].

ولم يكتفِ علماءُ السُّنة بهذا وذاك بل كانوا في غاية التيقُّظ والاحتراس تجاه أيِّ عملٍ قد يُراد به الانتصار للبدعة حتى وإن حاول أهله أن يضفوا عليه صِبْغَةً شرعيّة ليكون أدعى للقبول في أوساط العامّة! وحين أُخْبِرَ سُفيانُ الثوريُّ بأنّ سالِمَ بنَ أبي حفصة[٣] ـ وهو شيعيٌّ ـ كان يجلس للتّحديث فيبدأ أوّلاً بذكر فضائل أبي بكر وعمر ثم يأخذ في مناقب عليّ.

قال: احذروه! فإنه يريد ما يريد![٤].

وهو بذلك يشير إلى أنّ إيراد سالمٍ لفضائل الشّيخين لم يكن مقصوداً لذاته، بدليل كونه مِن رؤوس مَن يتنقّصهما ويُبْغِضُهما، فكيف يَحْرِص على إذاعة فضائلهما؟![٥]

وعوداً على بدء فقد أَخَذَت جهودُهم في مقاومة النّصب والتصدِّي لأهله أشكالاً متعدِّدة، **يمكن حصرُها إجمالاً في قسمين:**

القسم الأول: جهودهم فيما يتعلّق بعليٍّ وآل بيته، **وهي على نوعين:**

---

(١) ومن ذلك: الأربعين في فضائل عثمان ﷺ، الأربعين في فضائل علي ﷺ، كلاهما لإسماعيل بن يوسف القزويني الحاكم. **انظر:** كشف الظنون (١/ ٥٧).

(٢) **انظر:** منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٢٨٧).

(٣) سالم بن أبي حفصة العجلي: أبو يونس الكوفي، من رؤوس الشِّيعة وقدمائهم، اختلف علماء الحديث في توثيقه واتّفقوا على كونه من الغُلاة، توفي سنة ١٤٠هـ، وحديثه مخرّج عند البخاري في الأدب المفرد والترمذي. **انظر:** الطّبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٣٦)، الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٤٣)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٦٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٧٤).

(٤) **انظر:** ضعفاء العقيلي (٢/ ١٥٣)، تهذيب الكمال (١٠/ ١٣٥).

(٥) **انظر:** تاريخ مدينة دمشق (٥٤/ ٢٨٦)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٦٣).

١ ـ التّحديث بفضائل علي وآل بيته:

لم يألُ علماء السُّنة وأهلُها جهداً في التَّصدِّي لانحراف كثيرٍ مِن الناس عن أمير المؤمنين علي ﷺ، فكان مِن أقوى الطُّرُق وأنجعِ الوسائل التّحديثُ بفضائله الثّابتة، وإظهارُ ما له مِن مناقب قد تخفى على كثير ممن لا عنايةَ لهم بالرِّواية مِن العامّة وهم سواد النّاس، ومعلوم أنّ مثل هذا الجهل لا بُدَّ وأنْ يُسْهم في جَعْلِهم عُرْضَةً للانجراف وراء دعاوى النّواصب، وعلى الأخصّ إذا ما توفّرت دواعي التأثير كضغوط الدّولة الأمويّة واستمرارِ دعوات الخوارج.

وقد جعل علماءُ أهل السُّنة من الحديث النّبوي سلاحاً يواجِهون به هذا الباطل لِمَا له مِن مكانة عظيمةٍ في نَفْسِ المسلم ووجدانه، إذ «الاعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ نَجَاةٌ»[١]، بل هي ـ على حدِّ قول الإمام مالك ـ: كـ«سَفِينَةِ نوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ!»[٢].

ومن ثَمَّ فقد حرصوا على رواية الأحاديث الواردة في فضائل عليٍّ وإشاعتِها بين الناس، فكان الثّوريُّ يُحَدِّث بها في البصرة والشّام[٣] وابنُ المديني يُظهِرُها في البصرة[٤]، وابن أبي داود[٥] يَقْرأُها على الناس في

(١) سنن الدارمي (١/ ٥٨)، حلية الأولياء (٣/ ٣٦٩)، تفسير السمعاني (٣/ ٤٦٠)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٣٧).

(٢) تاريخ بغداد (٧/ ٣٣٦)، ذمّ الكلام وأهله للهرويّ (٥/ ٨١)، تاريخ مدينة دمشق (١٤/ ٩)، مفتاح الجنة للسيوطي (٧٦).

(٣) **انظر**: حلية الأولياء (٧/ ٢٧).

(٤) **انظر**: تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٣)، تهذيب الكمال (٢١/ ١٧)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧).

(٥) عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي: أبو بكر السِّجستاني، حافظ ثقة، عالم بالأنساب والأخبار والعلل والمغازي، مولده بسجستان سنة ٢٣٠هـ ونشأته في بغداد، قال عنه الدّارقطني: «ثقة إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث»، توفي ببغداد سنة ٣١٦هـ. من آثاره: المسند، كتاب المصاحف، والتفسير. **انظر**: طبقات =

بغداد[١] وإسماعيل بن عيّاش[٢] يُبيِّنها لأهل حمص حتى كان السّببَ في كفِّهم عن انتقاصِ عليٍّ[٣].

ولم يكتفوا بأنْ يرووا فضائل علي في مُدُنِهم، بل كان بعضُهم متى ما ذهب إلى الأماكن التي يكثر فيها النَّواصب تعمَّد التّحديث بها هناك[٤].

ولم تكن هذه العنايةُ الخاصّة منهم إلا: «ليدفعوا بها قَدْحَ مَن قَدَحَ في عليٍّ»[٥]، وكان مِن نتيجة ذلك أنِ انتشرت بين الناس انتشاراً كبيراً حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: «ما جاء لأحدٍ مِن أصحاب رسول ﷺ مِن الفضائل ما جاء لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه»[٦].

وقال أيضاً: «ما بَلَغَنا عن أحدٍ مِن الصّحابة ما بلغنا عن عليّ بن أبي طالب»[٧].

وقال غير واحد: «لم يَرِدْ في حقِّ أحد من الصّحابة بالأسانيد

= المحدّثين بأصبهان والواردين عليها (٣/ ٥٣٣)، تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٤)، تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٧٧)، لسان الميزان (٣/ ٢٩٣).

(١) **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٦٦)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٢٨)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٧١).

(٢) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي مولاهم: أبو عتبة الحمصيُّ، محدّث عابد صاحب سُنَّة، مولده سنة ١٠٨هـ، قال عنه يزيد بن هارون: «ما رأيتُ شاميّاً ولا عراقيّاً أحفظَ مِن إسماعيلَ بنِ عيّاش»، وقد انتُقِدَت روايته عن غير أهل بلده، توفي سنة ١٨١هـ. وحديثه مخرَّج عند البخاري والأربعة. **انظر**: تاريخ بغداد (٦/ ٢٢١)، تاريخ مدينة دمشق (٩/ ٣٥)، تهذيب الكمال (٣/ ١٦٣)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٣١٢).

(٣) **انظر**: تاريخ بغداد (١٣/ ٧)، تاريخ مدينة دمشق (٥٠/ ٣٦٦)، سير أعلام النبلاء (٨/ ١٤٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٥).

(٤) **انظر**: تهذيب الكمال (٥/ ١٦).

(٥) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٣٧١).

(٦) مستدرك الحاكم (٣/ ١١٦)، تفسير الثعلبي (٤/ ٨١)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٦٤). **وانظر** تعليقَ الإمام ابن تيميّة في: منهاج السُّنة النبوية (٨/ ٤٢١).

(٧) فتح الباري (٧/ ٧٤).

الحِسان أكثر مما جاء في عليٍّ»(١).

ولا ينبغي أن يُفهمَ مِن هذه الأقوال وما في معناها أنه ليس لِمَن سَبَقَهُ مِن الخلفاء الرّاشدين مناقبُ كثيرة، بل الحقيقة أنّ لكلٍّ واحدٍ منهم من المناقب ما يَسْتَقِلُّ به وما يُشارِكُهُ فيه غيره، ولكن لمّا اقتضت ضرورةُ الوقت مقاومةَ ما ظَهَرَ مِن الانحراف عنه بإظهار مناقبه وفضائِله بَثَّ مَن بقي مِن الصَّحابة ﷺ ما عرفوه منها، وتوجّهت هِمَّةُ علماء السُّنة إلى تدوينها وحفظِها والاعتناءِ بنشرها، فاشتهرت وتنوَّعت أسانيدُها وكَثُرَ الثابتُ منها، بخلاف كثيرٍ مِن الصّحابة الذين سَلِموا من الطّعن أصلاً أو كان قليلاً، ومِن هنا يجب أنْ يُعْلم أنّ: «هذه الأمور ليست مِن خصائصِ عليٍّ لكنها مِن فضائلِهِ ومناقبِهِ التي تُعرف بها فضيلتُه، واشتهر روايةُ أهلِ السُّنة لها ليدفعوا بها قَدْحَ مَن قَدَحَ في عليٍّ»(٢).

قال البيهقيُّ(٣): «وهذا لأنَّ أميرَ المؤمنين عليّاً عاش بعد سائر الخلفاء حتى ظَهَرَ له مخالفون وخرج عليه خارجون، فاحتاجَ مَن بقي من الصّحابة إلى رواية ما سمعوهُ في فضائلِه ومراتبِه ومناقبِه ومحاسنِه ليردُّوا بذلك عنه ما لا يليقُ به مِن القول والفعل»(٤).

وقال الحافظُ ابن حجر: «وكأنّ السَّببَ في ذلك أنه [أي: عليّ]

---

(١) الاستيعاب (٣/ ١١١٥)، فتح الباري (٧/ ٧١)، الصَّواعق المحرقة (٢/ ٣٥٣)، فيض القدير (٤/ ٣٥٥).

(٢) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٣٧١).

(٣) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي: أبو بكر البيهقيُّ، شيخ خراسان الفقيه الحافظ، مولده سنة ٣٨٤هـ، كان مكثراً مِن التّصنيف مع التّحرير، وقد رزقت مصنّفاته القبول، وهو أوّل مَن جَمَع نصوصَ الشّافعي واحتجَّ لها بالكتاب والسنة توفِّي سنة ٤٥٨هـ. له: السنن الكبرى، وشعب الإيمان، والسنن والآثار. **انظر**: تاريخ الإسلام (٣٠/ ٤٣٨)، الوافي بالوفيات (٦/ ٢١٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٨)، البداية والنهاية (١٢/ ٩٤).

(٤) تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٤١٨).

تأخَّرَ ووقعَ الاختلافُ في زمانه وخروجُ مَن خَرَجَ عليه، فكان ذلك سبباً لانتشار مناقبه مِن كثرةِ مَن كان بيَّنَها مِن الصّحابة ردَّاً على مَن خالَفَهُ، فكان الناسُ طائفتين لكنّ المبتدعةَ قليلةٌ جداً، ثمّ كان مِن أَمْرِ عليٍّ ما كان فنَجَمَت طائفةٌ أخرى حاربوه، ثُمَّ اشتدَّ الخطب فتنقَّصوه واتخذوا لعنَهُ على المنابر سُنّةً، ووافقهم الخوارجُ على بُغضِه، وزادوا حتى كفَّروه... فصار الناسُ في حقِّ عليٍّ ثلاثةً:

أهلَ السُّنة.

والمبتدعةَ من الخوارج.

والمحاربين له من بني أمية وأتباعِهم.

فاحتاج أهلُ السُّنة إلى بثِّ فضائلِه فكَثُرَ الناقلُ لذلك لكثرة مَن يخالف ذلك، وإلا فالذي في نفس الأمر أنّ لكلّ مِن الأربعة مِن الفضائل إذا حُرِّرَ بميزانِ العدل لا يخرجُ عن قولِ أهلِ السُّنة والجماعة أصلاً»[1].

ومِن جانبٍ آخرَ فقد طَفِقَ بعضُ أئمة السُّنة يُظْهِرُون آراءَهم في اثنتين مِن أهمّ المسائل التي كَثُرَ فيها الخلاف:

* تصويب علي رضي الله عنه في حروبه.
* التَّربيع به في مسألة التَّفضيل والخلافة.

وسيأتي مزيد بيان لهاتين المسألتين بإذن الله تعالى.

٢ ـ التّصنيف في (فضائل عليّ وآل بيته) وبيان الواجب لهم:

وقد كُتبت في هذا الباب مصنَّفاتٌ عديدة مختلفة الطّريقة، ومنها:

أ ـ كتبٌ مخصَّصةٌ للفضائل، والتي تكون تارة مستقلّة في ذِكْرِ فضائلِهِ وحده، أو هو وغيره كالخلفاء الرّاشدين، أو العَشَرة المبشِّرين، أو عامّة الصّحابة.

---

(١) فتح الباري (٧/ ٧١) باختصار يسير. **وانظر**: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٦٥).

وتارةً تكون متعلّقة بـ(آل البيت) عموماً مِن جهةِ فضلِهم وما لهم مِن حقوق، ومعلوم أنّ عليّاً ﷺ داخلٌ في كلّ هذا دخولاً أوليّاً.

ولعلّ الأهمّ هنا نوعان:

• ما كان متعلِّقاً بعليٍّ وحده مثل: كتاب الخصائص للنّسائيِّ وهو: «أوعبُ مَن جَمَعَ مناقبَهُ مِن الأحاديث الجياد»[1]، وكتاب فضائل علي بن أبي طالب ﷺ لابن جرير الطَّبريِّ[2]، وكتاب عليّ ﷺ لأبي القاسم الطبراني[3].

• ما كان متعلِّقاً بـ(الآل) عموماً مثل كتاب في فضائل أهل البيت لابن أبي حاتم[4].

ب ـ كتب عامّة، وهي على نوعين أيضاً:

• كتب السُّنة (الحديث)، وقلَّ أن تَجِدَ كتاباً مِن كتب السُّنة إلا وقد أَفْرَدَ مؤلِّفه باباً أو أبواباً تتعلَّق بـ(الآل) ويمكن أخذ الصّحيحين كمثالٍ على ذلك:

---

(١) فتح الباري (٧/ ٧٤).
(٢) **انظر**: معجم الأدباء (٥/ ٢٦٦).
(٣) **انظر**: جزء فيه ذكر أبى القاسم الطبراني (١/ ٣٦١).
وأما الطّبراني فهو سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي: أبو القاسم الطبراني من كبار الحفاظ الأثبات، مولده بمدينه عكّا سنة ٢٦٠هـ، اشتهر بكثرة رحلاته وكتابته عن كلّ أحد، وقد عُمِّر حتى رُحِلَ إليه من الأقطار، توفي سنة ٣٦٠هـ بأصبهان. من آثاره: المعاجم الثلاثة (الصغير والأوسط والكبير). **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٩)، طبقات الحفاظ (١/ ٣٧٢)، ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٨).
(٤) **انظر**: معجم البلدان (٣/ ١٢١).
وأما المؤلّف فهو عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الحنظلي: أبو محمد الرّازي، إمام حافظ ثقة، رأس في علم الحديث ومعرفة الرّجال مع كثرة الابتهال والتّعبّد، توفي سنة ٣٢٧هـ وله بضع وثمانون سنة. من آثاره: كتاب الجرح والتعديل، الرّدّ على الجهمية، كتاب التفسير. **انظر**: التدوين في أخبار قزوين (٣/ ١٥٣)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٣)، تاريخ الإسلام (٢٤/ ٢٠٦)، البداية والنهاية (١١/ ١٩١).

ففي صحيح الإمام البخاري:

باب: مناقب علي بن أبي طالب القرشيّ الهاشميّ أبي الحسن رضي الله عنه[١].

باب: مناقب قرابةِ رسول الله ﷺ، ومنقبة فاطمةَ عليها السّلام بنتِ النبيِّ ﷺ[٢].

باب: مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما[٣].

باب: مناقب فاطمة عليها السلام[٤].

وفي صحيح الإمام مسلم:

باب: مِن فضائل عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه[٥].

باب: فضائل الحسن والحسين رضي الله عنهما[٦].

باب: فضائل أهل بيت النبيِّ ﷺ[٧].

باب: فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام[٨].

• كتب الاعتقاد الشّاملة، والتي يتجلّى فيها مدى اهتمام أهل السُّنة والجماعة ببيان الحقّ الواجب تجاهَ آل البيت عموماً وعليٍّ خصوصاً، ولهذا اشتمل كثيرٌ منها على التّنويه بفضله والنَّصِّ على صحَّةِ إمامته، والتّنبيهِ على منزلة الآل وما يجب لهم.

ومِن هذه الكتب على سبيل المثال:

كتاب السّنة للخلّال، وشرح مذاهب أهل السُّنة، والعقيدة الطّحاويّة، وشرح اعتقاد أهل السُّنة والجماعة، ولمعة الاعتقاد، والعقيدة الواسطيّة.

---

(١) صحيح البخاريّ (٣/ ١٣٥٧).
(٢) المصدر السّابق (٣/ ١٣٦٠).
(٣) المصدر السّابق (٣/ ١٣٦٩).
(٤) صحيح البخاريّ (٣/ ١٣٧٤).
(٥) صحيح مسلم (٤/ ١٨٧٠).
(٦) المصدر السّابق (٤/ ١٨٨٢).
(٧) صحيح مسلم (٤/ ١٨٨٣).
(٨) المصدر السّابق (٤/ ١٩٠٢).

القسم الثّاني: جهودُهم فيما يتعلَّق بمناوئي عليٍّ وآلِ بيته.

أوّلُ بدعة حدثت في الإسلام هي بدعةُ الخوارج[(١)]، وكانت حادثةُ التّحكيم بين أهل العراق وأهل الشّام هي نقطةَ التَّحوُّل الحاسمةَ في مسيرتهم، حيث أشعلوا فتيل التّكفير أوّلَ ما أشعلوه في الإمام عليٍّ ثمّ اتَّسَعَ لهيبُهُ ليصل إلى كلِّ مَن رَضِيَ بإمامته، ثمُّ تجاوزَهُ إلى كلّ مَن لم يكفِّره وهكذا.

وقد اتّفقت الأُمَّة على ذمِّهم وتضليلِهم[(٢)]، وكانت فتنتُهم مَن أعظم الفتن التي التبس أمرُها على كثيرٍ مِن الناس حتى قال أبو العالية الرِّياحيّ[(٣)]: «ما أدري أيّ النّعمتينِ أفضلُ عليَّ: أنْ هداني للإسلام أو لم يَجْعَلْني حرورياً؟!»[(٤)]، وقد بلغ مِن خطورتهم أن اضطَرَّ أحدُهم ـ وقد رأى ميلَ ابنِهِ لرأي الخوارج ـ أن يحبسَهُ ويقيِّدَه خوفاً عليه مِن أنْ يَلحق بهم[(٥)].

ولأجل هذا الظّهور المبكِّر كان لمن أدركَهم مِن الصّحابة ـ وهم كثيرون ـ وقفاتٌ حازمة في مواجهتهم، بخلاف النَّواصب غير المكفِّرة

---

(١) **انظر:** مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٢٧٩) و(٢٨/ ٤٧٦).

(٢) **انظر:** مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٨/ ٥١٨)، منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٣٩٥).

(٣) رُفَيعُ بن مهران الرِّياحي مولاهم: أبو العالية البصري فقيه مقرىء، من كبار التابعين وثقاتهم، أدرك الجاهلية وأسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين، ورأى جماعات من الصّحابة، قال عنه أبو بكر بن أبي داود: «ليس أحدٌ أعلم القرآن بعد الصّحابة من أبي العالية»، توفي سنة ٩٠هـ. وحديثه مخرّج في الكتب السّتة. **انظر:** تاريخ مدينة دمشق (١٨/ ١٥٩)، تهذيب الكمال (٩/ ٢١٤)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٠٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٦).

(٤) مصنف عبد الرزاق (١٠/ ١٥٣)، الطّبقات الكبرى (٧/ ١١٤)، القدر للفريابي (٢٥٧)، تهذيب الكمال (٩/ ٢١٦).

(٥) **انظر:** البداية والنهاية (٦/ ١٦٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٣٥٩).

الذين ظهروا بشكلٍ سافر فيما بعدُ ليتصدّى لهم بعض مَن بقي مِن أصحاب النبي ﷺ.

وعلى كلٍّ فقد قاوموا الخوارج بأكثر من طريقة، **ومنها**:

١ ـ روايتهم أحاديث ذمّ الخوارج والحث على قتالهم:

بَثُّ ما حفظوه عن النبيِّ ﷺ في ذمِّ الخوارج والحثِّ على قتالهم[١].

وهي أحاديثُ صحيحةٌ مستفيضة، كما قال الإمام أحمد: «صحَّ الحديثُ في الخوارج مِن عشرة أوجه»[٢]، بل إنها بَلَغَتْ حدَّ التّواتر عند أهل العلم بالحديث.

قال ابن كثير: «الأخبارُ بقتال الخوارج متواترةٌ عن رسول الله؛ لأنَّ ذلك مِن طُرُق تُفِيد القطعَ عند أئمّة هذا الشّأن»[٣].

كما أنهم ما فتئوا يحذِّرون الناس منهم ويحضُّونهم على القضاء عليهم[٤]، ويتأوَّلون بعضَ الآيات الكريمة فيهم، فكان سعدُ بن أبي وقّاص يُسَمِّيهم (الفاسقين) متأوِّلاً قوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ۝٢٦ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[٥] [البقرة: ٢٦، ٢٧].

كما كان يقول عنهم بأنهم: «هم قومٌ زاغوا فأزاغَ الله قلوبَهم!»[٦].

---

(١) **انظر** بعض هذه الأحاديث في كتاب: الخوارج، دراسةٌ ونقدٌ لمذهبهم (٢٨).
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٢٧٩) و (٢٨/ ٥١٢)، كتاب النبوات (١٣٩).
(٣) البداية والنهاية (٦/ ٢١٨).
(٤) **انظر**: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٥٣)، التمهيد لابن عبدالبر (٢٣/ ٣٣٥)، النبوات (١٤١).
(٥) **انظر**: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٦٠).
(٦) **انظر**: خرّجه ابن أبي شيبة في مصنَّفه، كتاب: الجمل، باب: ما ذُكر في الخوارج برقم (٣٧٩٢٦).

وقد بيّن الإمام ابنُ تيميّة ما قام به أصحابُ النبي ﷺ في هذا الصّدد بقوله: «لمّا شاع في الأُمَّة أمرُ الخوارج تكلَّمتِ الصّحابةُ فيهم، ورووا عن النبيِّ ﷺ الأحاديثَ فيهم، وبيَّنوا ما في القرآن مِن الردِّ عليهم»[١].

ولم تكن هذه الجهودُ المباركة لتذهب سُدىً، فقد آتى كثيرٌ منها أُكَلَه حيث رَجَعَ بعضُ مَن تأثّر بهم[٢].

وامتداداً لجهود الصّحابة في الحديث اشتملت كثيرٌ مِن كتب السُّنة الشّريفة على أبواب خاصة متعلِّقة بالخوارج وأحكامِهم.

ففي البخاري ـ مثلاً ـ:

باب: قَتْل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجّة عليهم[٣].

وفي صحيح مسلم:

باب: التّحريض على قتل الخوارج[٤].

وباب: الخوارج شرّ الخَلْق والخليقة[٥].

وفي سنن أبي داود السِّجستانيِّ:

بابٌ: في قَتْلِ الخوارج[٦].

وبابٌ: في قتال الخوارج[٧].

وبوَّب ابنُ حبان في صحيحه بـ: ذِكْر البيان أنّ الخوارج مِن أبغض خلق الله جلَّ وعلا عليه[٨].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٧/ ٤٨٣).
(٢) **انظر**: صحيح مسلم (١/ ١٧٩).
(٣) (٦/ ٢٥٣٩).
(٤) (٢/ ٧٤٦).
(٥) (٢/ ٧٥٠).
(٦) ٤/ ٢٤١).
(٧) (٤/ ٢٤٢).
(٨) (١٥/ ٣٨٧).

٢ ـ مناظرة النّواصب (الخوارج) وتخطئتهم فيما ذهبوا إليه:

وكان أوَّل مَن ناظرهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما[١] فأصبحت سُنّةً تُحْتَذَى، إذ ناظرهم أيضاً عمرُ بن عبد العزيز حينما أصبح خليفة[٢]، وكان الباعثُ لهؤلاء على مناظرتهم هو حرصَهم على إقامة الحجَّة عليهم والإعذارِ إلى الله تعالى قبل المُبادئة بالقتال، ورغبتَهم في تزييف دعاواهم وإبطالِها لئلا يتسلَّل شيء مِن شُبُهاتِهم إلى مَن لا يَعرف حقيقتَها مغترّاً بما عليه ظاهر حالهم، إذ: «كان فيهم مِن الاجتهاد في العبادة والورع ما لم يكن في الصّحابة!»[٣].

وهذا مصداق قوله ﷺ لأصحابه: **«يَخْرُجُ فِيكُمْ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَعَمَلَكُمْ مَعَ عَمَلِهِمْ»**[٤].

ولله درُّ ابنِ عباس حين كان يقول ـ إذا ذُكِرَ له ما هم عليه من الاجتهاد وشدّة العبادة: «لَيْسُوْا بِأَشَدَّ اجْتِهَاداً مِنَ الْيَهُوْدِ وَالنَّصَارَى!»[٥].

٣ ـ قتال النواصب (الخوارج):

اشتهرت أخبارُ الخوارج وإقدامُهم على قَتْلِ الرّجال والنِّساء والأطفال، وتكفيرُ مخالفيهم واستحلالُ دمائهم وأموالهم بأدنى شُبهةٍ،

---

(١) **انظر**: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٥٦)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٩/ ٨٩)، البداية والنهاية (٧/ ٢٨٢)، تاريخ الخلفاء (١٧٤).

(٢) **انظر**: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٥٧).

(٣) الاستقامة (١/ ٢٥٨).

(٤) خرّجه البخاري في صحيحه ـ واللّفظ له ـ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب: فضائل القرآن، باب: إثم مَن راءى بقراءة القرآن، أو تأكَّلَ به، أو فَخَرَ به برقم (٤٧٧١)، ومسلم في كتاب: الزّكاة، باب: ذِكْر الخوارجِ وصفاتِهم برقم (١٠٦٤).

(٥) خرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب: العقول، باب: ما جاء في الحرورية برقم (١٨٥٨١)، وابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب: الجمل، باب: ما ذُكِر في الخوارج برقم (٣٧٩٠١).

ولهذا فقد اتّفق أصحابُ رسول الله ﷺ على قتالهم[١]، لا سيّما أنه ثَبَتَ عن النبيّ صلوات الله عليه وسلامه أنه قال: «**فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْراً لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[٢].

وبلغ مِن حِرْص أبي سعيد الخدريِّ على قتالِهم أن يقول ـ ويداه ترتعشانِ من الكِبَر ـ: «لَقِتَالُ الْخَوَارِجِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِتَالِ عِدَّتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ»[٣].

وقد ترتَّب على هذه الجهود العظيمة أنْ هَبَّ كثير مِن الناس إلى قتالِهم بعدما استبان لهم ما هم عليه مِن الضّلال والزّيغ، فكانت هزيمتُهم على يد أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في معركة النّهروان المعروفة.

وحتى بعد انصرام عهد عليٍّ بنِ أبي طالب كان لبعض الصّحابة موقفٌ قاسٍ مع الخوارج، فجاء في ترجمة سَمُرَةَ بنِ جندب رضي الله عنه أنه: «كان شديداً على الخوارج، مُكْثِراً للقتل فيهم!»[٤]. وأنه: «قَتَلَ منهم بَشَراً كثيراً!»[٥].

وقد واصل كثيرٌ مِن التابعين السَّير على النّهج نفسه فكانوا يَحُثُّون الناس أشدَّ الحثِّ على قتالهم، ويردُّون على ما كان يَعرض لبعضهم مِن الشُّبَهِ التي تجعلهم متردِّدين في الإقدام على قتالهم[٦].

---

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٠/ ٣٩٤).

(٢) خرّجه البخاري في صحيحه ـ واللّفظ له ـ من حديث عليّ رضي الله عنه، كتاب: استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب: قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم. برقم (٦٥٣١)، ومسلم في كتاب: الزّكاة، باب: التّحريض على قتل الخوارج برقم (١٠٦٦).

(٣) خرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجمل، باب: ما ذُكِر في الخوارج برقم (٣٧٨٨٦).

(٤) البداية والنهاية (٦/ ٢٢٧).

(٥) تاريخ خليفة بن خياط (٢٢٢).

(٦) **انظر**: مصنف عبد الرزاق (١٠/ ١٢٠)، التمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ٣٢٥).

٤ ـ الإنكارُ على منتقصي عليٍّ والرَّدُّ عليهم:

كما هي العادة لا يَظْهَرُ منكَرٌ وفي الناس بقيّة مِن أصحاب النبيِّ ﷺ إلا كانوا أسبقَ الناس في التصدّي له والإنكارِ على أهله دون تَلَكُّؤٍ أو وَجَل.

ولمّا كان ظهور الخوارج على السّاحة أسبقَ مِن ظهورِ غيرِهم مِن النّواصب وأدركهم جماعةٌ مِن الصّحابة عاجلوهم بالقتال، وكما جاهدوهم بالسِّنان فقد جاهدوهم باللِّسان، طَوراً بالمناظرة وطَوراً بالإنكار المباشر.

ومن ذلك ما قاله ابن عمر حين جاءه رجلٌ من الخوارج فقال: أَخْبِرْنِيْ عَنْ عَلِيٍّ؟

قَالَ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَسْأَلَ عَنْ عَلِيٍّ فَانْظُرْ إِلَى مَنْزِلِهِ مِنْ مَنْزِلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ؛ هَذَا مَنْزِلُهُ، وَهَذَا مَنْزِلُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ.

قَالَ: فَإِنِّي أُبْغِضُهُ!

قَالَ: فَأَبْغَضَكَ اللهُ!(١).

وأخبر مَن سأَلَهُ منهم عنه بأنه: «ابْنُ عَمِّ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ وَحَبِيْبُهُ، وَمِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَزَوْجُ ابْنَتِهِ».

فلم يجد السَّائلُ بُدّاً مِن أنْ يَسْكُتَ!(٢).

ومِن ناحيةٍ ثانية فحين ظهر صنفٌ آخر مِن النّواصب وهم الذين لا يُكفِّرون عليّاً ولكنهم يستهدفونه بألوان الإساءة والتّنقّص لم يقف مَن بَقِيَ مِن الصّحابة دون حراك، بل تصدّوا لهم وأنكروا عليهم ما يفعلونه.

---

(١) خرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفضائل، باب: فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (٣٢٠٦٧).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٣١/١٩٣).

ففي المدينة أنكر زيدُ بنُ أرقم رضي الله عنه على مَن سَمِعَهُ يَسُبُّ علياً مِن عمَّال الأمويِّين وقال له: «أَمَا إِنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنْ شَتْمِ الْهَلْكَى، فَلِمَ تَسُبُّ عَلِيّاً وَقَدْ مَاتَ؟!»[١].

وفي الكوفة أيضاً أنكر سعيد بن زيد رضي الله عنه على مَن رآه يَسُبّه، وعلى مَن لم يُنْكِرْ عليه مع علمه وقُدرته، فعن رياح بن الحارث[٢] قال: «كنتُ قاعداً عند فلانٍ في مسجدِ الكوفة وعنده أهل الكوفة، فجاء سعيدُ بنُ زيد بن عمرو بن نفيل فرحَّبَ به، وحيَّاهُ وأقعدَهُ عند رجلِهِ على السَّرير، فجاءَ رجلٌ مِن أهلِ الكوفة يقال له: قيس بن عَلْقَمَة[٣] فاستقبله فسبَّ وسبَّ!

فقال سعيد: مَنْ يَسُبُّ هَذَا الرَّجُلُ؟

قال: يَسُبُّ علياً.

قال: ألا أرى أصحابَ رسول الله ﷺ يُسَبُّون عِنْدَكَ ثُمَّ لا تُنْكِر ولا تُغَيِّر؟!»[٤].

ولمّا سمع أحدَهم ينال منه وهو على المنبر قام فخرج مِن المسجد وقال لمن كان معه: «ألا تَعْجَبُ مِن هذا يَسبُّ علياً رضي الله عنه! أَشْهَدُ عَلَى رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَنَّا كُنَّا عَلَى حِرَاءَ أو أُحُد فَقَالَ النَبيُّ ﷺ: **اثْبُتْ حِرَاءُ أَوْ أُحُدُ، فَإِنّمَا عَلَيْكَ صِدِّيْقٌ أَوْ شَهِيْدٌ**».

---

(١) حلية الأولياء (٧/ ٢٣٧).

(٢) رِياح بن الحارث النّخعي: أبو المثنى الكوفي، تابعي سمع علياً وسعيد بن زيد، وثَّقَهُ العجلي وذكره ابن حبان في الثقات، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر. وحديثه مخرّج أبي داود والنسائي وابن ماجه **انظر**: معرفة الثقات (١/ ٣٦٥)، تاريخ بغداد (٨/ ٤١٩)، تهذيب الكمال (٩/ ٢٥٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٨).

(٣) لم أجد له ترجمة فيما بين يديّ من المصادر.

(٤) خرّجه أحمد في فضائل الصّحابة برقم (٩٠)، وأبو داود في سننه، كتاب: السّنة، باب: في الخلفاء. برقم (٤٦٥٠)، وابن أبي عاصم في السّنة برقم (١٤٣٣)، والشاشي في مسنده برقم (٢١٦). وصحّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود.

فسمَّى النبُّي ﷺ العَشَرَةَ، فسمَّى أبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وعليّاً وطلحةَ والزبيرَ وسعداً وعبدَ الرحمٰن بنَ عوف وسمَّى نفسَه سعيداً[١].

وفي البصرة حين تمّ الصُّلْح بين الحسن ومعاوية رضي الله عنهما واستولى عليها بُسْرُ بن أرطأة[٢] صعد على منبرها فتعرّض لعليٍّ وشَتَمَهُ، ثم قال: أنشد اللهَ رجلاً علم أني صادق إلا صَدَّقَني أو كاذبٌ إلا كذَّبَني!

فقال له أبو بكرة رضي الله عنه: لَا نَعْلَمُكَ إِلَّا كَاذِباً، فَأُمِرَ بِهِ أَنْ يُخْنَقَ حَتَّى قَامَ مَنْ خَلَّصَهُ مِنْهُ[٣].

كما كان بعضُ الصّحابة يحذّرون مَن يأتيهم مِن غير أهل المدينة مِن (سبِّ علي)، فعن أبي بكر بن خالد بن عرفطة[٤] قال: رَأَيْتُ سَعْدَ بنَ مَالِكٍ بِالْمَدِيْنَةِ فَقَالَ: ذُكِرَ أَنَّكُمْ تَسُبُّوْنَ عَلِيّاً!

قَلْتُ: قَدْ فَعَلْنَا.

قَالَ: لَعَلَّكَ سَبَبْتَهُ!

---

(١) خرجه أحمد في المسند برقم (١٦٣٨)، وقال عنه شعيب الأرناؤوط: «الحديث صحيح لغيره».

(٢) بُسْرُ بن عمير بن عويمر بن عمران القرشي: أبو عبد الرحمٰن الشّامي، عُثمانيٌّ مِن أشدّاء رجال معاوية وفُتّاكهم، اختُلِفَ في صحبته لأنّ النبيَّ ﷺ مات وهو صغير، اشتهر بجُرأته على الدِّماء، وكانت وفاته ـ فيما قيل ـ في زمن عبد الملك بعد أن خَرِف. وحديثه عن أبي داود والترمذي والنسائي. **انظر**: الطّبقات الكبرى (٧/ ٤٠٩)، تاريخ مدينة دمشق (١٠/ ١٤٤)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٠٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٨١).

(٣) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ١٧٠)، المنتظم (٥/ ١٨٦)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٧٨)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ٦).

(٤) أبو بكر بن خالد بن عرفطة العُذري: حليف بني زُهرة، أدرك بعض الصّحابة وروى عنهم، قال عنه الإمام أحمد: «يُروى عنه»، وقال الحافظ ابن حجر: «مقبول»، لم أقف على سنة وفاته فيما يديّ من المصادر، وقد خرّج له النّسائي في (خصائص علي). **انظر**: الجرح والتعديل (٩/ ٣٤٠)، تهذيب الكمال (٣٣/ ٩٠)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٨)، تقريب التهذيب (٦٢٢).

قُلْتُ: مَعَاذَ اللهِ!

قَالَ: لَا تَسُبَّهُ، فَإِنْ وُضِعَ الْمِنْشَارُ عَلَى مَفْرِقِيْ عَلَى أَنْ أَسُبَّ عَلِيّاً مَا سَبَبْتُهُ بَعْدَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ مَا سَمِعْتُ(١).

ولئن كان جماهيرُ الصّحابة لم يدركوا من النّواصب سوى الخوارج فقد أدركهم مَن بعدهم وحرصوا على مواصلة المسير في الاتِّجاه نفسه، ولكن توسَّعوا في مقاومة النّصب بعد أنْ ظهر أهلُه بجلاء، ومن ثَمَّ كانت جهودهم متنوِّعة وموزَّعة على كلا الصِّنفين، ولا ريب أنَّ استقصاء جهودهم في هذا الباب متعذِّر ولكن تكفي الإشارة إلى شيء منها.

فبالنسبة للخوارج تصدَّوا لهم بما يكفل كشفَ ضلالهم وكفَّ أذاهم عن الناس، فمِن بيان زيغِهم إلى تحذيرٍ مِن مجالستهم ومنعِ مَن جَلَسَ إليهم مِن حضورِ مجالسهم(٢).

وربّما حَمَلَ بعضُ هذه الجهود صورةً مِن أبرز صور الجهر، ففي البيت الحرام حيث يجتمع المسلمون مِن كلّ جنس وكلّ بلد كان إمامُ أهل مكّة عطاء بن أبي رَباح(٣) يردِّد ـ وهو يطوف بالبيت ـ: «احفظوا

---

(١) خرجه ابن أبي شيبة مصنَّفه، كتاب: الفضائل، باب: فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (٣٢١٢٢)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب: الخصائص، باب: قول النبي ﷺ من سبَّ علياً فقد سبَّني برقم (٨٤٧٧)، وأبو يعلي في مسنده برقم (٧٧٧)، والمقدسي في الأحاديث المختارة، برقم (١٠٧٧). وحسّن الهيثميّ في مجمع الزوائد (٩/ ١٣٠) إسنادَ أبي يعلى، وأشار الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧/ ٧٤) إلى أنّه لا بأس به.

(٢) **انظر**: صحيح مسلم (١/ ٢٠)، الطّبقات الكبرى (٦/ ١٨١)، ضعفاء العقيلي (٢/ ١٨٦).

(٣) عطاء بن أسلم القرشي الفِهري مولاهم: أبو محمد بن أبي رباح المكّيُّ، فقيه مكّة وعابدها، مولده في خلافة عثمان، وهو من أصل نوبيّ، أدرك مائتين مِن أصحاب رسول الله ﷺ، انتهت فتوى أهل مكة إليه وإلى مجاهد، وكان ثقة لكنه كثير الإرسال، توفي سنة ١١٤هـ. وحديثه مخرّج في الكتب السّتة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٤٠/ ٣٦٦)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٦٩)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٧٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٧٩).

عني خمساً... والشّهادة على الخوارج بالضّلالة!»[١].

وفي البصرة وقف رجل من الخوارج على الحسنِ البصري[٢] ـ إمامِ البصرة وزاهدِها ـ وهو في حلقته وقال له: يا أبا سعيدٍ، ما تقول في عليٍّ بنِ أبي طالب؟ فاحمرَّت وجنتا الحسن وقال ـ وهو غاضب ـ: «رحم الله عليّاً!

إنّ عليّاً كان سهماً لله صائباً في أعدائه.

وكان في محلّةِ العلم أشرفَها وأقربَها من رسول الله ﷺ.

وكان رهبانيَّ هذه الأُمَّة، لم يكن لمال الله بالسَّرُوقة، ولا في أمر الله بالنَّؤُومَة.

أعطى القرآنَ عزيمةَ علمِه فكان منه في رِياضٍ مونقةٍ وأعلامٍ بيِّنة، ذاك عليُّ بن أبي طالب يا لُكَع!»[٣].

وكان بعضُ العلماء لا يأذن بدخول حروريٍّ عليه[٤].

وتُعَدُّ جهودُ التابعين ومَن بعدهم في هذا الباب امتداداً لجهود الصّحابة والتي سبق وأن أضعفت مِن شوكة الخوارج كثيراً.

وأمّا بالنّسبة للصِّنف الثّاني فعلى الرَّغم مِن انتشار النّصب في كثير

---

(١) حلية الأولياء (٣/ ٣١٢)، تاريخ أصبهان (٢/ ١٥٢)، البداية والنهاية (٩/ ٣٠٨).

(٢) الحسن بن أبي الحسن (واسمه يسار) الأنصاريّ مولاهم: أبو سعيد البصري، عالم البصري وزاهدها، وأحد كبار التّابعين، مولده بالمدينة لسنتين بقيتا من خلافة عمر، أدرك خلقاً من الصّحابة، قال ابن سعد: «كان جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً حُجّةً مأموناً عابداً ناسكاً، كثيرَ العلم، فصيحاً»، توفي سنة ١٢١هـ، وحديثه في الكتب السّتة. **انظر**: تهذيب الكمال (٦/ ٩٥)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ١٣٦)، الوافي بالوفيات (١٢/ ١٩٠)، البداية والنهاية (٩/ ٢٦٨).

(٣) المجالسة وجواهر العلم (٢٢٠)، تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٤٩٠)، البداية والنهاية (٨/ ٥).

(٤) **انظر**: الطّبقات الكبرى (٧/ ١٨٥)، مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٥٧)، حلية الأولياء (٢/ ٢٨٥).

من الأمويِّين الذين عُرِفوا بشدَّة البأس إلا أنَّ هذا لم يمنع مَن استطاع مِن أهل العلم أن يُنْكِرَ عليهم ما قد يَشْطحون به عن جادَّة الصَّواب تجاه عليٍّ رضي الله عنه.

وللإمام الزُّهريّ(١) موقف مشهود تكرَّر مع اثنين من خُلَفاء بني أُميَّة، قال الزُّهريُّ: «كنتُ عند الوليد بن عبد الملك(٢) ليلةً من اللَّيالي وهو يَقرأ سورةَ النُّور مستلقياً فلما بلغ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النُّور: ١١] جلس ثم قال:

يا أبا بكر، مَن تولَّى كِبْرَه؟ أليس عليَّ بنَ أبي طالب؟

قلتُ في نفسي: ماذا أقول؟!

لئن قلتُ: لا، لقد خشيتُ أن ألقى منه شرّاً!

ولئن قلتُ: نعم، لقد جئتُ بأمرٍ عظيمٍ! قلتُ لرجلٍ من أصحاب رسول الله ما لم يُقَلْ!

ثم قلتُ في نفسي: لقد عوَّدني الله على الصِّدقِ خيراً.

لا يا أميرَ المؤمنين.

---

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب الزُّهري: أبو بكر المدني نزيل الشّام، تابعي فقيه حافظ، متفق على جلالته وإتقانه، قال فيه أيوب السختياني: «ما رأيتُ أحداً أعلم من الزُّهري». توفي بالشام سنة ١٢٤هـ، وحديثه مخرّج عند السّتة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٥/ ٢٩٤)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٩)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٢٦)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٠٨).

(٢) الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأُمَوِيّ: أبو العبّاس الدّمشقي، بويع بالخلافة بعد موت أبيه بعهد منه سنة ٨٦هـ، وقد كثرت الفتوحات في أيَّامه، كما بنى الجامع الأُمَوِيَّ، وكان قائماً بأمر الخلافة على عسف وجبروت فيه، توفي سنة ٩٦هـ وله حوالي إحدى وخمسون سنة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٦٣/ ١٦٤)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٤٧)، فوات الوفيات (٢/ ٥٨٨)، البداية والنهاية (٩/ ١٦١).

قال: فضَرَبَ بقضيبه السَّريرَ مرَّتين أو ثلاثاً، ثم قال: فَمَن؟ حتى ردَّدَ ذلك مراراً.

قلتُ: يا أميرَ المؤمنين، (عبدُ الله ابن أبيٍّ بن سلول)[١].

وقد تكرَّرت هذه الحادثة مع خليفةٍ آخر، فقد دخل سليمانُ بن يسار[٢] على هشام بن عبد الملك، فقال له هشامٌ: يا سليمانُ، الذي تولى كِبْرَهُ مَن هو؟

قال: عبدُ الله بنُ أبيٍّ.

قال: كذبتَ! هو عليٌّ.

قال: أميرُ المؤمنين أعلمُ بما يقول.

فدخل الزهريُّ فقال: يا بنَ شهاب، مَن الذي تولى كِبْرَهُ؟

قال: ابنُ أبيٍّ.

قال: كذبتَ! هو عليٌّ.

فقال: أنا أكذبُ لا أبا لَك؟!

والله لو نادى منادٍ من السَّماء أنّ الله أحلَّ الكذبَ ما كذبتُ!

ثم روى عن عائشةَ بأسانيده أنّ الذي تولَّى كِبْرَهُ عبدُ الله بن أبيٍّ، وعندئذٍ قال هشام: إنا إنْ نهيِّجِ الشَّيْخَ يَهِجِ الشَّيْخُ[٣].

---

(١) خرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم (١٤٥).
وانظر للاستزادة: المعرفة والتاريخ (١/ ٢٠١)، تفسير الصَّنعاني (٣/ ٥٢)، حلية الأولياء (٣/ ٣٦٩)، الدُّرُّ المنثور (٦/ ١٥٧).

(٢) سليمان بن يسار الهلالي مولاهم: أبو أيوب المدنيُّ مولى ميمونةَ ﵁، أحد فقهاء المدينة السَّبعة وعبَّادهم، أدرك بضعة عشر مِن أصحاب النبي ﷺ، وكان بعض أهل المدينة يفضّله على سعيد بن المسيّب وكان ثقةً فيما يرويه. توفي سنة ١٠٧هـ. وحديثه مخرّج في الكتب السّتة. **انظر**: الطّبقات الكبرى (٥/ ١٧٤)، تهذيب الكمال (١٢/ ١٠٠)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٩٩).

(٣) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٥/ ٣٧١)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٣٩)، فتح الباري (٧/ ٤٣٧).

وكان هذا القول منهما: «مِن الإفك النّاشئ مِن النّصب»[١] كما يقول الآلوسيُّ[٢].

قال الحافظُ ابن حجر معقّباً على هذه الحكاية ـ بعد أن استوعب مخرِّجيها ـ: «كأنَّ بعضَ مَن لا خير فيه مِن النَّاصبة تقرَّب إلى بني أمية بهذه الكِذْبة... لعلمهم بانحرافهم عن عليٍّ، فظنُّوا صحّتَها حتى بيَّنَ الزُّهري للوليد أنّ الحقَّ خلافُ ذلك، فجزاه الله تعالى خيراً»[٣].

ومِن المواقف المشهودة أيضاً ما وقع لطلحة بن مصرِّف[٤] حيث عُرض على السّيف ليسبَّ علياً فأبى، وتفصيل ما جرى أنّ سليمانَ بنَ عبد الملك[٥] كان جالساً، فمرَّ به رجلٌ عليه ثيابٌ يَخِيلُ في مشيته، فقال: هذا ينبغي أن يكون عراقيّاً، وينبغي أن يكون كوفيّاً، وينبغي أنْ

---

(١) روح المعاني (١٨/ ١١٧).

(٢) محمود بن عبد الله الحسيني: أبو الثناء الآلوسي ـ نسبة إلى جزيرة آلوس في وسط نهر الفرات ـ مفسِّر محدّث أديب واسع الاطلاع، مولدُه ببغداد سنة ١٢١٧هـ، تقلَّد منصب الإفتاء فيها سنة ١٢٤٨هـ ثم عُزِل فانقطع للعلم، توفي سنة ١٢٧٠هـ. من آثاره: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، دقائق التفسير، الرِّسالة اللاهوريّة. **انظر**: الأعلام (٧/ ١٧٦)، معجم المؤلِّفين (١٢/ ١٧٥).

(٣) فتح الباري (٧/ ٤٣٧) باختصار يسير.

(٤) طلحة بن مصرِّف بن عمرو الهمداني: أبو محمد الكوفي، أحد العلماء الثقات، كان يُسمَّى (سيدَ القرَّاء) لكونه أقرأ أهل الكوفة، قال عنه عبد الملك بن أبجر: «ما رأيته في قوم قطّ إلا رأيتُ له الفضلَ عليهم»، توفي سنة ١١٢هـ. وحديثه مخرّج في الكتب السّتة. **انظر**: الطّبقات الكبرى (٦/ ٣٠٨)، معرفة الثقات (١/ ٣٧٩)، تهذيب الكمال (١٣/ ٤٣٣)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٣).

(٥) سليمان بن عبد الملك بن مروان الأمويّ: أبو أيوب الدمشقيُّ، مولده بالمدينة ونشأته بالشام، كان فصيحاً مؤثراً للعدل محبّاً للغزو، اتخذ ابنَ عمّه عمرَ بنَ عبد العزيز مستشاراً فأجرى الله برأيه خيراً كثيراً، وقد أنفذ الجيش لحصار القسطنطينية حتى صالحهم أهلها على بناء جامع بها، توفي سنة ٩٩هـ. **انظر**: وفيات الأعيان (٢/ ٤٢٠)، فوات الوفيات (١/ ٤٥٣)، البداية والنهاية (٩/ ١٧٧)، مآثر الإنافة (١/ ١٣٨).

يكون مِن هَمْدان. ثُمّ قال: عليَّ بالرَّجل، فأُتِيَ به فقال: ممَّن الرجلُ؟

فقال: ويلك! دعني حتى تَرْجِعَ إليَّ نَفْسي.

قال: فتَرَكَهُ هنيهةً، ثم سأله ممن الرّجلُ؟

فقال: مِن أهل العراق.

قال: مِن أيِّهم؟

قال: مِن أهل الكوفة.

قال: أيُّ أهل الكوفة؟

قال: مِن همدان. فازداد عَجَباً فقال: ما تقول في أبي بكر؟

قال: والله ما أدركتُ دهرَه ولا أدركَ دهري! ولقد قال الناسُ فيه فأحسنوا، وهو إن شاء الله كذلك.

قال: فما تقول في عمر؟

فقال مثلَ ذلك.

قال: فما تقولُ في عُثمان؟

قال: والله ما أدركتُ دهرَه ولا أَدْرَكَ دهري، ولقد قال فيه ناسٌ فأحسنوا، وقال فيه ناسٌ فأساؤا، وعند الله علمُه.

قال: فما تقولُ في عليٍّ؟

قال: هو واللهِ مثلُ ذلك.

قال: سُبَّ علياً.

قال: لا أسبُّه.

قال: والله لتسبنَّهُ.

قال: والله لا أسبُّهُ.

قال: والله لتسبنَّهُ أو لأضربنَّ عنقَك!

قال: والله لا أسبُّه.

قال: فأَمَرَ بضَرْبِ عُنِقِه، فقام رجلٌ في يده سيفٌ فهزَّهُ حتى أضاءَ في يده كأنه الخَوضَة(١)، فقال: والله لتسبَنَّهُ أو لأضربنَّ عنقَكَ.

قال: والله لا أسبُّه.

ثم نادى: ويلَكَ يا سليمان! أدْنِنِي منك، فدعا به فقال: يا سليمانُ، أما ترضى مني بما رضيَ به مَن هو خير منكَ ممن هو خير مني فيمَن هو شرٌّ مِن عليٍّ؟

قال: وما ذاك؟

قال: اللهُ رضِي مِن عيسى ـ وهو خيرٌ مني ـ إذ قال في بني إسرائيل ـ وهم شرٌّ مِن عليٍّ ـ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨].

قال: فنَظَرْتُ إلى الغضب ينحدر مِن وجهه حتى صار في طَرَفِ أرنبته(٢)، ثم قال: خلِّيا سبيلَه، فعاد إلى مشيته!(٣).

واللّافت في هذا الموقف المهيب أنّ طلحةَ كان يُسمَّى (عُثمانيّاً)(٤)؛ لأنه كان يخالف أكثر أهل بلده الكوفيِّين بالقول بتفضيل عثمان على عليّ، إلا أنّ رعايتَهُ لأمانة العلم لم تدْعُهُ إلى محاباة الخليفة بـ(سَبّ عليّ)، حتى وإن كان في ذلك نجاتُهُ مِن سَوْرَة غضبه(٥).

ومِن المواقف اللّطيفة أنّ هشامَ بنَ عبد الملك كتب إلى الأعمش: أنِ اكتُبْ لي (فضائلَ عثمان) و(مساوئَ علي)!

غير أنّ الأعمشَ قابلَ هذا الطّلب بتهكُّم، حيث أخَذَ الكتابَ ولقمَهُ شاةً عنده، وقال لرسول الخليفة: هذا جوابُك!

---

(١) الخَوْضَة: لؤلؤة كبيرة. كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني (١/ ٢٣٤).
(٢) الأرنبة: طرف الأنف. **انظر**: القاموس المحيط (١١٨)، تاج العروس (٢/ ٥٣٥).
(٣) حلية الأولياء (٥/ ١٦). (٤) **انظر**: تهذيب الكمال (١٣/ ٤٣٧).
(٥) **انظر**: السُّنة للخلال (٢/ ٣٩٥)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ١٣٩).

ولما ألحَّ عليه الرّسولُ في جوابٍ وتحمَّلَ عليه بإخوانه، وقال له: إنْ لم آتِ بالجواب قتَلَني!

أجابه بأن كتب: بسم الله الرحمٰن الرحيم.

أما بعد؛ فلو كان لعُثمانَ مناقبُ أهل الأرض ما نفعتْكَ، ولو كانت لعليٍّ مساوئ أهلِ الأرضِ ما ضَرَّتْكَ، فعليكَ بخويصَّةِ نفسِك، والسَّلام![1].

وقد وقع لعمر بن عبد العزيز مع أحد شيوخه بالمدينة موقفٌ أعاده إلى جادّة الصّواب بعد أن لم يكن سالماً مِن تأثير بيته الأمويِّ الذي كثر فيه النّصب، ذلك أنه كان يختلف إلى عبيد الله بن عبد الله[2] يَسمع منه العلم، فبلغ عبيدَ الله أنّ عُمَرَ ينتقص عليّاً!

فقال له: متى بَلَغَكَ أنَّ الله تعالى سَخِطَ على أهلِ بدرٍ بعد أنْ رَضِيَ عنهم؟!

فَعَرَفَ عمرُ ما أراد وقال: معذرةً إلى الله وإليك، لا أعود.

فما سُمِعَ عمرُ بعدها ذاكراً عليّاً إلا بخير[3].

٥ ـ عدم الرِّواية عن النّواصب:

ذهب بعضُ أئمة السُّنة إلى عَدَمِ الرِّوايةِ عن النَّواصب حتى وإن

---

(١) حلية الأولياء (٣/ ٣٦٩)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٠٣)، مرآة الجنان (١/ ٣٠٦)، شذرات الذهب (١/ ٢٢١).

(٢) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذليّ: أبو عبد الله المدني، أحد فقهاء المدينة السّبعة وعبّادهم، ثقة مأمون، جامع للعلم، مجيد للشِّعر، قال عنه عمر بن عبد العزيز: «لو كان عبيدُ الله حيّاً ما صدرتُ إلا عن رأيه». توفي سنة ٩٨هـ، وحديثه مخرّج في الكتب الستة. **انظر**: الطّبقات الكبرى (٥/ ٢٥٠)، تهذيب الكمال (١٩/ ٧٣)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٧٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٧٢).

(٣) **انظر**: المعرفة والتاريخ (١/ ٣١٦)، تاريخ مدينة دمشق (٤٥/ ١٣٦)، سير أعلام النبلاء (٥/ ١١٧)، البداية والنهاية (٩/ ١٩٣).

كانوا مِن أهل الضّبط، غير أنّ هذا المسلك مسلكٌ اجتهاديٌّ يَرْجِع إلى نَظَرَ الواحد منهم واختيارِه، ومن هنا جاء التَّباين بينهم.

فذهبت طائفةٌ مِن السَّلف إلى منع الاحتجاج بمرويّاتهم، واختلف هؤلاء في عِلَّة المنع على قولين:

أ ـ أنَّ العِلَّةَ هي كُفْرُهم[١]، والتَّكفير هنا خاصٌّ بالخوارج دون غيرهم مِن النّواصب، ورَدُّ مرويَّاتِهم على هذا التّعليل في غاية الظُّهور.

ب ـ أنّ العلّة هي فسقُهم، والتفسيق هنا شامل للنّواصب بصنفيهم.

وأصل هذا الخلاف مبنيٌّ على مسألة كلاميّةٍ تتعلَّق بـ(المتأوِّل مِن أهل البدع والأهواء) هل يُحْكَمُ بكفره أم بفسقه فقط[٢]؟

وعلى كلٍّ فمِمّن مَنَعَ بعضُ العلماء قبولَ مرويّاتهم من النّواصب بصنفيهم مَن يلي:

• ربيعة بن يزيد[٣]: وكان ممن يشتم عليّاً رضي الله عنه[٤]، ولهذا قال عنه أبو حاتم الرّازيُّ: «لا يُروى عنه ولا كرامة، ولا يُذكر بخير!»[٥].

• يزيد بن معاوية: وقد سُئل الإمام أحمد فقيل له:

«أيُروى عن يزيد الحديثُ؟

فقال: لا ولا كرامة!»[٦].

---

(١) سيأتي الكلام على حكم الخوارج ص(٨٥٢).

(٢) **انظر**: الكفاية في علم الرواية (١/ ١٢٠)، لسان الميزان (١/ ٧)، فتح المغيث (١/ ٣٢٧).

(٣) ربيعةُ بنُ يزيدَ السّلمي: ذكر بعضُهم أنّ له صحبةً ونفاها عنه الأكثرون، قال أبو حاتم: «مَن ذَكَرَهُ في الصَّحابة لم يصنع شيئاً»، وقد ذكره ابنُ حبان في الثِّقات، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديَّ من المصادر. **انظر**: الثقات (٣/ ١٢٩)، الاستيعاب (٢/ ٤٩٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٤٧٧).

(٤) **انظر**: الاستيعاب (٢/ ٤٩٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٤٧٧).

(٥) الاستيعاب (٢/ ٤٩٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٤٧٧).

(٦) المنتظم (٥/ ٣٢٢). **وانظر أيضاً**: ميزان الاعتدال (٧/ ٢٦٢).

● عُمَرُ بنُ سعد: أمير الجيش الذي قتل الحسين رضي الله عنه[١].

سُئِلَ عنه يحيى بنُ معين[٢]: أثقةٌ هو؟

قال: «كيف يكون مَن قَتَلَ الحسينَ ثقةً؟!»[٣].

وحدَّث عنه مرّةً يحيى بن القطّان[٤] فلما عوتِب نَدِمَ وقال: «لا أعودُ أُحدِّث عنه أبداً»[٥].

● عِمْران بن حِطّان[٦]: وهو خارجيّ، قال عنه الدّارقطني[٧]:

---

(١) **انظر**: معرفة الثقات (٢/ ١٦٦).

(٢) يحيى بن معين بن عون بن زياد الغَطَفاني مولاهم: أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور، من أعلم الناس بالرِّجال، مولده سنة ١٥٨هـ، وصفه الإمام أحمد بأنه «رجلٌ خلقه الله لهذا الشأن يُظْهِرُ كذبَ الكذّابين!»، توفي بالمدينة سنة ٢٣٣هـ، وحُمِل على سرير النبي ﷺ، وحديثه مخرّج في الكتب السّتة. **انظر**: تاريخ بغداد (١٤/ ١٧٧)، تاريخ مدينة دمشق (٦٥/ ٣)، تهذيب الكمال (٣١/ ٥٤٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٤٦).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٤٥/ ٥٥)، تهذيب الكمال (٢١/ ٣٥٧)، ميزان الاعتدال (٥/ ٢٣٩)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٩٦).

(٤) يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي مولاهم: أبو سعيد البصري، حافظ متقن متعبِّد، بصير بالرِّجال على تعنُّت فيه، مولده سنة ١٢٠هـ، قال فيه الإمام أحمد: «ما رأيتُ مثله». توفي سنة ١٩٨هـ. وحديثه مخرّج في الكتب السِّتة. **انظر**: تاريخ بغداد (١٤/ ١٣٥)، تهذيب الكمال (٣١/ ٣٢٩)، سير أعلام النبلاء (٩/ ١٧٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٩٠).

(٥) تاريخ مدينة دمشق (٤٥/ ٣٩)، تهذيب الكمال (٢١/ ٣٥٧).

(٦) عِمران بن حِطّان بن ظبيان السّدوسيُّ: أبو سماك البصري، من أعيان العلماء وأحد شعراء الخوارج، أدرك جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ثمّ صار في آخر أمره على رأي الخوارج، وقيل: إنه رجع عنه، وهو ثقةٌ في الحديث قاله العجلي وغيره. توفي سنة ٨٤هـ. وحديثه مخرّج عند البخاري وأبي داود والنسائي. **انظر**: تهذيب الكمال (٢٢/ ٣٢٢)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢١٤)، البداية والنهاية (٩/ ٥٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ١١٣).

(٧) عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي: أبو الحسن الدارقطني، أحد الأعلام الكبار، نسبته إلى محلّة دار القُطن ببغداد، مولده سنة ٣٠٦هـ، انتهى إليه الحفظُ ومعرفةُ علل الحديث ورجاله، مع التقدُّم في القراءات، وقوّةِ المشاركة في سوى =

«متروكٌ، لسوء اعتقاده وخُبْثِ مذهبه»[١]، و«عاب على البخاريِّ إخراجَ حديثِه»[٢].

• إسماعيلُ بنُ سُمَيع الحنفي[٣]: وهو خارجيٌّ: «كان ممّن بَغُضَ عليّاً»[٤]، ولأجل مذهبه الرّديء تركه زائدةُ بن قُدامة وجريرُ بنُ عبدِ الحميد[٥] وسفيان بن عُيينة[٦]، كما نصَّ عليه غيرُ واحد[٧].

• حَرِيز بن عثمان: تَرَكَ بعض المحدِّثين الرِّوايةَ عنه وضعّفوا أمره لما رُميَ به من النّصب، فكان يحيى بنُ صالح[٨]

= ذلك، وقد نُسب إلى شيء من التّشيُّع، توفي سنة ٣٨٥هـ. له السُّنن، العلل، كتاب في القراءات. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٤٣/ ٩٣)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٤٩)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٩١)، طبقات الحفاظ (١/ ٣٩٣).

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ١١٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٣٠٥).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٣٠٥).

(٣) إسماعيل بن سميع الحنفي: أبو محمد الكوفي، روى عن أنس بن مالك وغيره، وثّقه غير واحد وتُكلِّم فيه لبدعة الخوارج. **انظر**: تهذيب الكمال (٣/ ١٠٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٦).

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٦).

(٥) جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضّبّي: أبو عبد الله الرَّازي ولد بأصبهان ونشأ بالكوفة ونزل الرَّيَّ فتولى قضاءها وكان من العُبَّاد الخُشُن، قيل بأنه كان في آخر عمره يَهِمُ إذا حدّث من حفظه، توفي سنة ١٨٨هـ وله إحدى وسبعون سنة، وحديثه مخرَّج في الكتب الستّة. **انظر**: الجرح والتعديل (٢/ ٥٠٥)، الثقات (٦/ ١٤٥)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٦٥).

(٦) سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي مولاهم: أبو محمد المكّيُّ، أحد الأئمّة الكبار المتّفق على جلالتهم، مولده بالكوفة سنة ١٠٧هـ، يُعَدُّ نظير الإمام مالك في العلم والإتقان، قال عنه الإمام أحمد: «ما رأيتُ أعلم بالسُّنن منه»، توفّي سنة ١٩٨هـ. وحديثه مخرَّج في الكتب الستة. **انظر**: تهذيب الكمال (١١/ ١٧٧)، تاريخ الإسلام (١٣/ ١٨٩)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٥٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٤).

(٧) **انظر**: ضعفاء العقيلي (١/ ٧٨)، الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٨٧)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٩١)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٦).

(٨) يحيى بن صالح الوحاظي: أبو زكريا الدّمشقي (وقيل: الحمصي)، حافظ فقيه، وثّقه ابن معين وغيره وغَمَزَهُ بعضُ الأئمة لبدعةِ التجهُّم لا لعدم إتقان، توفي سنة ٢٢٢هـ. =

لا يَكتب عنه[١]، وقال فيه أبو حاتم البُستي: «حَرِيز بن عثمان ليس بشيء في الحديث»[٢].

وقال مرّةً أخرى: «كان داعيةً إلى مذهبه يُتَنَكَّبُ حديثُه»[٣].

● إسحاقُ بن سُوَيد[٤]: كان يَحْمِلُ على عليٍّ رضي الله عنه[٥]، وهو وإن كان صدوقاً إلا أنّ بعض أهل الجرح والتعديل طَعَنَ فيه لذلك، فقد نَقَلَ عنه أبو العرب التّميميُّ[٦] أنه كان يقول: «لا أُحِبُّ عليّاً!»، ثم عقّب عليه بقوله: «مَن لم يُحِبَّ الصّحابةَ فليس بثقةٍ ولا كرامة!»[٧].

● نُعَيم بن أبي هند[٨]: تَرَكَ الثَّوريُّ الأخْذَ عنه، ولما قيل له: «لِمَ لَمْ تسمعْ مِن نُعيم بن أبي هند؟

= وحديثه مخرَّج عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه. **انظر**: ضعفاء العقيلي (٤/ ٤٠٨)، الثقات (٩/ ٢٦٠)، تاريخ مدينة دمشق (٦٤/ ٢٧٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٠١).

(١) **انظر**: تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩). (٢) صحيح ابن حبان (٣/ ٣٢٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩).

(٤) إسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي: شاعرٌ عِداده في التابعين، وثّقه غير واحد كأحمد وابن معين والنسائي، وتوفي في الطّاعون سنة ١٣١هـ. وحديثه مخرَّج عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي. **انظر**: الثقات (٦/ ٤٧)، التعديل والتجريح للباجي (١/ ٣٨١)، تهذيب الكمال (٢/ ٤٣٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٦).

(٥) **انظر**: معرفة الثقات (١/ ٢١٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٦).

(٦) محمد بن أحمد بن تميم التميمي: أبو العرب المغربي، حافظ مؤرِّخ متفنّن، من أولاد أمراء الغرب، أخذ عن أصحاب سحنون فقه مالك، وتوفي في ذي القعدة سنة ٣٣٣هـ. من آثاره: طبقات أهل إفريقية، وكتاب المحن، وكتاب التاريخ. **انظر**: الإكمال (٧/ ٦٦)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٩٤)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٨٩).

(٧) تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٦)، مقدمة فتح الباري (١/ ٣٨٩).

(٨) نعيم بن أبي هند ـ واسمه النّعمان ـ بن أشيم الأشجعي: ثقة من أهل الكوفة، ولأبيه صحبةٌ، روى عن أبي وائل وجماع وعنه شعبة وآخرون، توفي سنة ١١٠هـ. وحديثه مخرّج مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه. **انظر**: معرفة الثقات (٢/ ٣١٨)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٩٧)، ميزان الاعتدال (٧/ ٤٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٧).

قال: كان يتناول علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[١].

● أسدُ بن وداعة[٢]: وهو «ناصبيٌّ سبّاب»[٣]، قال عنه أبو العرب: «مَنْ سَبَّ الصَّحابةَ فليس بثقةٍ ولا مأمون»[٤].

● حُصَين بن نمير[٥]: وهو ممّن رُمي بالنّصب[٦]، ولهذا السَّبب تَرَكَهُ أبو خيثمةَ[٧] فقال: «أتيتُهُ، فإذا هو يَحْمِلُ على عليٍّ فلم أَعُدْ إليه»[٨].

❀ ❀ ❀

---

(١) ميزان الاعتدال (٧/ ٤٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٧).

(٢) أسد بن وداعة الطّائيُّ النّبهانيّ: أبو العلاء الشّامي، من عُبّاد أهل الشام وقرائهم، أدرك بعضَ الصَّحابة كأبي أمامة وروى عنه أهل الشَّام وكان قاضي الجند بحمص، وثّقه النسائي، وذكره ابنُ حِبَّان في الثِّقات، قُتِلَ سنة ١٣٦هـ. **انظر**: المعرفة والتاريخ (١/ ٥)، ضعفاء العقيلي (١/ ٢٦)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٤)، لسان الميزان (١/ ٣٨٥).

(٣) المغني في الضعفاء (١/ ٧٦). (٤) لسان الميزان (١/ ٣٨٥).

(٥) حُصَين بن نُمَير الهمداني مولاهم: أبو محصن الواسطي الضّرير، كوفيُّ الأصل، روى عن شعبة وسفيان وابن أبي ليلى وآخرين، والأكثرون على توثيقه، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر، وحديثه مخرّج عند البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي. **انظر**: الجرح والتعديل (٣/ ١٩٧)، تهذيب الكمال (٦/ ٥٤٦)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣١٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٧).

(٦) **انظر**: تقريب التهذيب (١٧١).

(٧) زهير بن حرب بن شدّاد الْحَرَشِي مولاهم: أبو خيثمة البغدادي، حافظ حجة ثقة، مولده سنة ١٦٠هـ، نزل بغداد بعد أن أكثر التطواف في طلب العلم، وصنّف فبرع، قال عنه يحيى بن معين: «أبو خيثمة يكفي قبيلة!»، توفي في خلافة المتوكّل سنة ٢٣٤هـ. وقد خرّج حديثه السّتة إلا الترمذي. **انظر**: تاريخ بغداد (٨/ ٤٨٢)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٨٩)، تهذيب الكمال (٩/ ٤٠٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٩٦).

(٨) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٧).

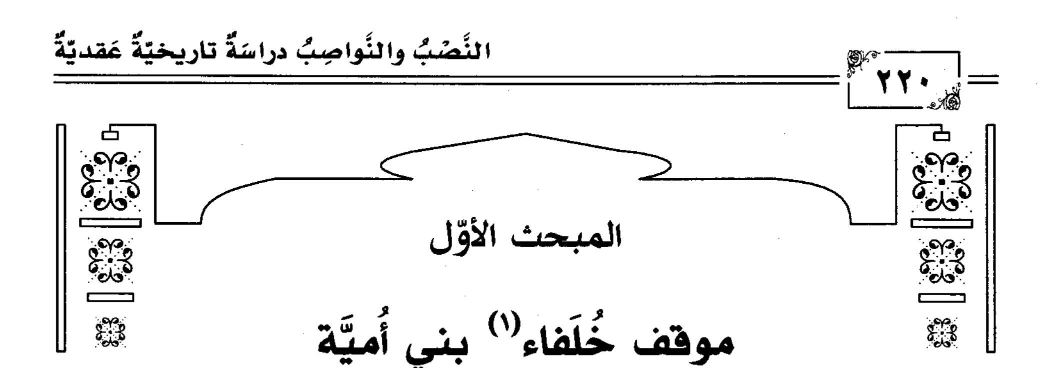
الفصل الثّالث

موقف خلفاء بني أُمَيّة وبني العبّاس من النَّصب والنَّواصب

وتحته مبحثان:

المبحث الأوّل: موقف خلفاء بني أُمَيّة.

المبحث الثّاني: موقف خلفاء بني العبّاس.



المبحث الأوّل

موقف خُلَفاء(١) بني أُميَّة

يُعَدُّ الأُمويُّون حَلْقة مِن أهمّ الحلقات في سِلسلة النَّصب التي

---

(١) الأدقُّ أن يُطْلَقَ عليهم لقب (ملوك) بحسب النّص النَّبوي، وتسميتهم (خلفاء) مِن باب التجوّز والاصطلاح فقط لما جاء في حديث سفينة أنّ الرَّسول ﷺ قال: **«خلافة النُّبوَّة ثلاثون سنة ثم يُؤتي الله الملكَ أو ملكَهُ مَن يشاء»**.
قال سعيد (هو الراوي عن سفينة): قال لي سفينة: امسك عليك: أبا بكر سنتين، وعمر عشراً، وعثمان اثنتي عشرة، وعليّ كذا.
قال سعيد: قلتُ لسفينة: إنّ هؤلاء يزعمون أنّ علياً عليه السلام لم يكن بخليفة!
قال: كَذَبَت أستاهُ بني الزرقاء! يعني: بني مروان. زاد الترمذي: بل هم ملوكٌ من شرِّ الملوك.
والحديث خرَّجه أبو داود في سننه (٤/ ٢١١) واللفظ له، والترمذيُّ (٤/ ٥٠٣) وقال: «هذا حديث حسن»، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع وزيادته برقم (٥٥٦٨).
وقد قال معاوية لما رُوِيَ له هذا الحديث: «رضينا بالملك». **انظر**: البداية والنهاية (٦/ ١٩٨).
و«كان يقول: أنا أول الملوك». **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ١٥٧).
وقال ابن كثير ـ تعليقاً على حديث سفينة السّابق ـ: «وهذا الحديث فيه المنعُ من تسميةِ معاويةَ خليفةً، وبيانُ أنَّ الخلافةَ قد انقطعت بعد الثّلاثين سنة لا مطلقاً بل انقطع تتابعُها». البداية والنهاية (٦/ ٢٥٠).
ومن هنا قال ابن تيميّة في مجموع فتاواه (٤/ ٤٧٨): «اتفق العلماء على أنَّ معاويةَ أفضلُ ملوك هذه الأُمَّة، فإنّ الأربعة قبله كانوا خلفاءَ نبوّة، وهو أوّل الملوك كان مُلْكُهُ مُلْكاً ورحمةً». **وانظر** أيضاً في المصدر نفسه (١٠/ ٣٥٦) و(٣٥/ ١٩).
وقال الذّهبيُّ في سير أعلام النبلاء (٣/ ١٢٠): «أمير المؤمنين ملكُ الإسلام».
وقال ابن كثير في تفسيره (٢/ ١٥): «وأوّل ملوك الإسلام معاويةُ بن أبي سفيان».
وقال ابن أبي العزّ الحنفي في شرح الطحاويّة (٥٤٥): «وأوّل ملوك المسلمين معاويةُ، وهو خيرُ ملوك المسلمين».
وقد ردّ حديثَ سفينةَ ابنُ العربي المالكيّ وابنُ خلدون فأخطأ. **انظر**: العواصم من =

لا يمكن فهمُه بشكل دقيقٍ دون الإلمام بها، وذلك مِن جهة دورِهم المزدوج حيث كانوا مِن أقوى أسباب نشوءِ أحد نوعي النَّصب وإشاعته بين النّاس، وفي الوقت نفسِه كانوا مِن أشدِّ المشتغلين بالتَّصدِّي للخوارج الذين هم غُلاة النَّواصب، وهذا التصدِّي بما فيه مِن جانب إيجابيٍّ - وإن لم يكن مقصوداً بذاته بالنِّسبة للأمويِّين - أسهم بصورةٍ قويّةٍ في انحسار مدِّ الخوارج بما يحملون مِن عقائدَ وأفكارٍ كان مِن بينها الانحراف الشّديد عن عليّ رضي الله عنه.

ومن ثَمَّ فإنّ الكلام هنا سوف ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: علاقة الأمويّين بالنَّواصب غير المكفِّرة.

اشتهر انحرافُ أكثرِ الأُمَويِّين عن عليّ رضي الله عنه على ألسنة أهل العلم فقال الذّهبيُّ: «في آلِ مروانَ نصبٌ ظاهرٌ سوى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه!»[1]، وأشار شيخ الإسلام ابن تيميّة إلى: «انحرافِ كثيرٍ منهم عن عليٍّ وسبِّ بعضِهم له!»[2]، وأنه: «كان في بني أُمَيَّةَ مَن يَسُبُّ عليّاً رضي الله عنه ويذمُّهُ!»[3]، وأنّ: «بعضَهم كان ممّن يُبغض عليّاً!»[4] بل يلعنه أيضاً[5]، وأنه: «لمّا كان بنو أُميَّةَ ولاةَ البلاد؛ بعضُ بني أُميّة يَنصِبُ العداوةَ لعليّ ويسبُّهُ!»[6]، وأشار آخرون إلى أنه قد «اشتغَلَت طائفةٌ من

= القواصم (٢٠٧)، تاريخ ابن خلدون (٢/ ٦٥٠).
وانظر للاستزادة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٢٤)، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (١١/ ٢٤٤)، فتح الباري (١٢/ ٣٩٢)، الصواعق المحرقة (١/ ٦٦)، تحفة الأحوذي (٦/ ٣٩٦).

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ١١٣).
(٢) منهاج السُّنة النبوية (٦/ ٤١٩). **وانظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٣٦).
(٣) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ١٦٤).
(٤) المصدر نفسه (٤/ ١٤٤). **وانظر أيضاً** (٧/ ٤١٠).
(٥) **انظر**: المصدر نفسه (٥/ ٩).
(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٨٨). **وانظر**: منهاج السُّنة النبوية (٥/ ٩).

بني أُميّة بتنقيصه وسبِّه على المنابر!»[١]، متَّخِذين ذلك السَّبَّ العَلنيَّ سُنَّةً[٢]، وأنهم قد تركوا السُّنة في بعض المواضع التي كان يأمر بها مِن شدّة بُغضهم له[٣] وسَعْيَاً في إبطال آثاره رضي الله عنه[٤].

كما أشار ابنُ حزم إلى عَجْزِ ملوك بني مروان عن سَتْرِ فضائل عليٍّ وطيِّها[٥].

وقال ابن عبد البرّ[٦]: «كان بنو أُمَيّةَ ينالون منه وينقصونه، فما زاده الله بذلك إلا سُمُوّاً وعُلُوّاً ومحبّةً عند العلماء»[٧].

وقد أشار أحدُ الفضلاء إلى هذا **بقوله:**

وهكذا خُلفا بني أميَّه — عِدَّتهمْ كَعدَّة الرَّافضيَّه
ولكنِ المدَّةُ كانت ناقِصَهْ — عن مائةٍ مِن السنينَ خالِصَهْ
وكلُّهم قد كانَ ناصبيَّا — إلا الإمامَ عمرَ التقيَّا[٨]

كما كان بعضُ خلفاء بني العبّاس يُدِلُّون على مُعَارضيهم مِن العلويّين بما كان يصدر مِن قِبَل الأمويّين تجاه عليٍّ رضي الله عنه[٩].

---

(١) الصّواعق المحرقة (٢/ ٣٥٣). (٢) **انظر**: فتح الباري (٧/ ٧١).
(٣) **انظر**: سنن النسائي (٥/ ٢٥٣)، صحيح ابن خزيمة (٤/ ٢٦٠)، المستدرك على الصحيحين (١/ ٦٣٦)، سنن البيهقي الكبرى (٥/ ١١٣).
(٤) **انظر**: التفسير الكبير للرّازي (١/ ١٦٩).
(٥) **انظر**: الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (١/ ٦٦).
(٦) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النّمري: أبو عمر القرطبي، أحد كبار علماء الأندلس وأئمّتها، مولده سنة ٣٦٨هـ قال عنه الذّهبي: «ليس لأهل المغرب أحفظ منه مع الثِّقَة والدِّين والنّزاهة والتّبحُّر في الفقه والعربية والأخبار»، توفي سنة ٤٦٣هـ. من آثاره: التمهيد، الاستذكار، الاستيعاب. **انظر**: تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٢٨)، العِبَر في خبر من غبر (٣/ ٢٥٧)، الوافي بالوفيات (٢٩/ ٩٩)، شذرات الذهب (٣/ ٣١٤).
(٧) الاستيعاب (٣/ ١١١٨)، الوافي بالوفيات (٢١/ ١٨١).
(٨) البداية والنهاية (١٣/ ٢٠٦). وقد عزاها الحافظ ابن كثير لبعض الفضلاء دون تعيين، وينبغي التنبُّه إلى أنّ البيت الأول مكسور.
(٩) **انظر**: تاريخ الطبري (٤/ ٤٣٣)، الكامل في التاريخ (٥/ ١٥٥)، تاريخ ابن خلدون (٤/ ١٠)، سمط النجوم العوالي (٤/ ١٧٥).

وهذا الانحرافُ لدى الأمويِّين على الرَّغم مِن كونه يزيدُ وينقص مِن رجلٍ لآخرَ إلا أنه لم يَصِل بهم حتى في أسوأ الأحوال إلى القول بتكفيره، كما أنَّ الباعثَ عليه كان في ابتدائه مرتبطاً بالأحداث العاصفة التي وقعت بعد مقتل عثمان ثم غدا متعلِّقاً بسياسة الدّولة.

وإذا كان نصبُ أكثرِ الأمويِّين قضيَّةً مسلَّمةً فمِن المهمِّ معرفةُ حقيقة موقفهم مِن عليّ رضي الله عنه وإدراكِ العوامل التي أدّت إلى انحرافهم عنه، غير أنّ ثمّةً إشكالاً لا بُدّ أنْ يَعترض سبيل أيِّ باحثٍ ويتمثَّل في تبايُنِ مواقفِهم تجاهَ العلويِّين بشكلٍ عامٍّ والتي قد تصل إلى حدِّ التّناقض أحياناً!

ويمكن أن يزولَ جزءٌ كبير من هذا الإشكال بالنَّظَر إلى أصل الجبلّة الإنسانيّة وإدراكِ حقيقة أنّ داخلَ كلِّ إنسان ألوانٌ مِن الرَّغَبات المتناقضة مِن خيرٍ وشرٍّ، وحُبٍّ وبُغضٍ، ورِضا وغضبٍ، وميلٍ ونفورٍ، وإقبالٍ وإدبارٍ وإذا ما اعتملت هذه الرّغبات في وجدانه كان ما يصدر عنه يمثِّل الاستجابة الطبعيّة لأقواها، وتتباين هذه القوّة تبعاً لما يحيط بها مِن مؤثِّرات، ومن ثَمَّ فإنه ليس بمقدوره أنْ يَستمرَّ على حالٍ واحدة طيلة الوقت.

كما أنّ مِن أهمِّ العوامل التي أسهمت في عدم وضوح حقيقة العلاقة بين الأمويّين والعلويّين كونَها موضعاً تتضارب فيها المصالح وتتباين الأهواء، ولا سيّما أنّ البيت الأمويَّ ـ وخصوصاً بعد أنْ بادت دولتُهُ ـ كان هَدَفاً لحملات شَرِسَة مِن أكثرَ من جهة لم يكن يجمع بينها شيءٌ سوى العداء له، وعلى رأس هؤلاء الشِّيعة الذين رأوا أنّ الأمويِّين سَلَبُوا أهل البيت حقَّهم، ثُمَّ العبّاسيون الذين حرصوا على تنفير النّاس منهم بطمس فضائلهم حفاظاً على استقرار مُلْكهم مِن الخطر السّياسي الذي قد يشكِّلونه في أيِّ لحظة[١]، وأخيراً هناك الموالي الذين سبق أن

(١) من ذلك ما يُذكر عن أبي جعفر المنصور أنه أمَرَ المستهلَّ بنَ الكميت أن يتقرّى منابرَ =

عانوا مِن اضطهاد الأمويّين وتهميشهم لهم تهميشاً بَلَغَ حدَّ أنْ يُؤْخَذَ الخراجُ ممّن أسلم منهم، وأنْ يُرْغَموا على المشاركة في الحروب دون عطاء ولا رَزْقٍ، باستثناء عهد عمر بن عبد العزيز[١] «تاج بني أُميّة»[٢].

وما مِن شكٍّ بأنَّ طبيعة الصّراع بين هذين البيتَين القرشيَّينِ (الهاشميّ والأمويّ) تختلف عن غيرها، إذ إنّ تاريخهما مليءٌ بالأحداث الجسام التي جرت بينهما واستمرَّت طويلاً ولم تنتهِ بزوال البيت الأمويِّ، كما تعصَّبَ لهما ما لا يُحصى مِن الناس حتى خرجوا عن حيِّز الاعتدال، فالتفَّتِ الرّوافضُ حول العلويّين وأحاطت النَّواصب بالأمويِّين، وقد أشار ابنُ الحنفيَّة إلى هذا الواقع حين قال: «أهلُ بيتين مِن العرب يتّخذهما الناسُ أنداداً مِن دون الله: نحن وبنو عَمِّنا هؤلاء؛ يعني: بني أُميّة»[٣].

وإذا كان نواصب الشَّام يَغْلُون في خُلَفَاء بني أُميَّةَ ويُغْلُون مِن

= الشَّام فيذكرَ مناقبَ بني هاشم وما فَضَّلَهم اللهُ به، ومثالبَ بني أُميَّةَ وما كانوا عليه، ففعل ذلك وتقرّى منابرَ الشَّام مدينةً مدينةً إلى حَلَب فَرَقَى منبرَها فذَكَرَ فضائلَ بني هاشم ومثالبَ بني أُميّة رَجُلاً رَجُلاً حتى انتهى إلى عُمَرَ بنِ عبد العزيز فقال: وإنما كان مَثَلُهُ مَثَل بَغِيٍّ بني إسرائيل التي كانت تزني بِحَبِّ رُمَّانٍ وتتصدَّق به على المرضى. **انظر**: بغية الطَّلَب في تاريخ حلب (٤/ ١٦٠١).
ومنه أيضاً ما «يوجد في بعض التّفاسير عن ابن عباس أنه قال في (الشّجرة الملعونة): إنها بنو أُميّة.
وقد علّق الشّيخ الطّاهر بن عاشور على الرّوايات الواردة عن ابن عباس في التحرير والتنوير (١٣/ ١٤٨) بقوله: «لا إخالَها إلا ممّا وضعه الوضّاعون في زمن الدّعوة العبّاسية لإكثار المنفِّرات مِن بني أُميّة!».

(١) **انظر**: غريب الحديث لابن سلام (٣/ ٣٩)، الكامل في التاريخ (٤/ ٣٢١)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ٩٥).
وللاستزادة **انظر**: الدّولة الأموية المفترى عليها (٣٥٣) و(٤٠٣)، وَضْعُ الموالي في الدَّولة الأُمَويّة (٨٣).

(٢) البداية والنهاية (٦/ ٢٣٨).

(٣) الطبقات الكبرى (٥/ ٩٤)، تاريخ الإسلام (٦/ ١٩٢)، سير أعلام النبلاء (٤/ ١١٦).

شأنهم[١] فإنّ الشِّيعة يقفون في الجهة المقابلة ويتجاوزونهم بمراحل في طبيعة نظرتهم لأئمّة آل البيت، والتي تطوَّرَت مِن موالاةٍ إلى تقديسٍ بل إلى ضَرْبٍ مِن التّأليه![٢] ومِن أجل الانتصار لهم والوضعِ مِن منزلة الأمويّين وإنجازاتِهم فإنهم لا يتورّعون عن نسج الأساطير واختلاقِ الأكاذيب وترويجِ الشّائعات ضدَّهم، «والرَّوافض مِن شأنهم التّزوير!»[٣] على حدِّ تعبير ابن كثير.

ومن هنا تبرز أهميّةُ التروِّي عند الوقوف على شواهدَ ذاتِ صلة بالموضوع وتأمُّلِ مدلولاتها، لا سيَّما إذا جاءت مِن مصدرٍ شيعيٍّ أو كان في تضاعيفها ما يُشَمُّ منه رائحة الانتصار للتّشيُّع.

على أنَّ هذا ما كان ليُعفي المحسوبين على العبَّاسيين مِن المؤرِّخين ـ «الذين استخدموا التَّاريخَ كوسيلةٍ مِن وسائل الدّعوة العبّاسيّة»[٤] ـ مِن تُهْمة اختلاق الحكايات والأخبار التي تَصُبُّ في هذا الاتِّجاه وتؤكِّد على سوء حُكْم الأمويِّين وما اقترفوه بحقّ (الآل)، وفي هذا تزكيةٌ ضمنيّة لِحُكم بني العبَّاس أمامَ الشِّيعة.

فمن غير الممكن ـ مثلاً ـ لمنصف أنْ يُصَدِّقَ ما تنقله بعضُ المصادر عن أبي عبد الرحمٰن المقرئ[٥] أنه قال: «كانت بنو أُميّةَ إذا

---

(١) **انظر**: منهاج السُّنة النبوية (٢/ ٤٧٧).

(٢) **انظر**: الملل والنِّحَل للشهرستاني (١/ ٩٣).

(٣) البداية والنهاية (١٢/ ٤).

(٤) سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: طور التكوين (٢٤٤).

(٥) عبد الله بن يزيد القرشيّ العدويّ مولاهم: أبو عبد الرحمٰن المكي، ثقةٌ فاضل من كبار شيوخ البخاري، أصله من البصرة أو الأهواز، اشتهر بـ(المقرئ) لأنه ظلّ يُقرئ القرآن نيفاً وسبعين سنة، توفي بمكة سنة ٢١٢هـ وقد قارب المائة، وحديثه مخرَّج عند السِّتة. **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ٥٠١)، تهذيب الكمال (١٦/ ٣٢٠)، تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٤١)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٦٧).

سمعوا بمولودٍ اسمُهُ عليٌّ قَتَلُوْهُ!»[١]

وفي هذا الخبر عدّة ملحوظات:

١ ـ محاولته التّأكيد على طُغيان بني أُميّة وتجبُّرهم بتشبيههم بـ(فرعون) في قتله لكلّ مولودٍ ذَكَرٍ مِن بني إسرائيل خوفاً على مُلْكه مِن الزّوال، وفي هذا مِن التّنفير ما فيه!

٢ ـ أنّه لو وقع مثلُ هذا الأمر فعلاً لتردَّدَ صداه داخل المجتمع بأسره، ومن ثَمَّ فمِنَ الغريب جدّاً ألّا يَروي هذا الخبر إلا رجلٌ واحد فقط على الرَّغم مِن كونه مما تتوافر الهممُ على نقله، ولا سيّما أنه عبّر بـ(كانت) الدّالة على الدّيمومة والاستمرار، في حين أنها نُقِلَت أخبارٌ أقلُّ منه أهميّةً وأصغرُ شأناً مِن طُرُق شتّى؟!

٣ ـ أنّ مَن نَظَرَ في كُتُبِ الجرح والتّعديل تيقّن أنَّ هناك مَن سُمِّيَ (عليّاً) في عهد الأمويّين، وعاش دون أي يَمَسَّهُ شيءٌ مِن الأذى بسبب اسمه، وهذا ليس مقصوراً على عامّة الناس فحسب بل حتّى مِن العلويّين أنفسِهم[٢].

٤ ـ أنّ راوي الخبر وُلِدَ في آخر زمن الأمويّين فأَدْرَكَ منه حوالي خمس عشرة سنة مما يُعَزِّزُ احتماليَّةَ أن يكون إنما يَنقله عن غيره، ومَن هذا الغير؟

صحيحٌ أنَّ خلفاءَ بني أُميّة كانوا يَكرهون هذا الاسم ولا يَرْغَبُون في أن يُطْلَق على أحدٍ[٣] وهذا السَّبب في قلّته في زمانهم بخلاف زمان

---

(١) تاريخ مدينة دمشق (٤١/ ٤٨٠)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٢٩)، تاريخ الإسلام (٧/ ٤٢٧)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٤١٣)، الوافي بالوفيات (٢١/ ٧٢)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٠). **وانظر**: تعليق الذّهبي عليه.

(٢) **انظر**: التاريخ الكبير (٦/ ٢٦٩)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢/ ٢٨٨).

(٣) **انظر**: وفيات الأعيان (٣/ ٢٧٥).

العبّاسيين مثلاً، لكن هذا شيءٌ وكونُهم يَقْتُلون كلَّ مولودٍ لأجل اسمِهِ شيءٌ آخر تماماً!

ولا ريب بأنَّ لمؤرِّخي الشِّيعة وعلمائهم القِدْحَ المعلّى مِن الأكاذيب في هذا الباب والتي لم تقف عند حدِّ ما وقع مِن أحداثٍ تاريخيّة، بل تجاوزته إلى الطّعن في أنساب الأمويّين وأعراضِهم بصورة مستهجنة حتى وصل هذا الطّعن إلى آبائهم مِن أهل الجاهليّة والذين لا علاقة لهم بما جرى فيها بعدُ مِن قريب أو بعيد، فابتدأوا بـ أُميّة[١] (الجدّ الأوّل) زاعمين أنه عبدٌ رومي نُسِبَ إلى عبدِ شمس زوراً، ثم ثَنَّوْا بهند بنت عتبة رضي الله عنها فزعموها أَمَةً ثمّ قذفوها باحتراف البغاء ـ الذي جاء معاويةُ مِن نتاجه على حدِّ زعمهم! ـ، وانتهى بهم المطاف إلى ابنِهِ يزيدَ الذي رموه بكونه ابنَ زنا![٢].

كما أنهم نقلوا عن أحد أئمَّتِهم أنه قال: «اقتلوا الوَزَغَ فإنها مُسوخ بني أُميّة!»[٣].

ورووا أيضاً أنه خرج على إمامٍ آخر وزغٌ يولْوِلُ بلسانه، فقال لمن كان معه: أتدري ماذا يقول؟

قال: لا علم لي بما يقول!

---

(١) أُمَيّة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي القُرشيُّ: جدُّ الأمويّين بالشّام والأندلس، جاهلي، كان من سكان مكة، وكانت له قيادة الحرب في قريش بعد أبيه، عاش إلى ما بعد مولد النبيِّ ﷺ وكان هو وابن عمِّه عبد المطلب بن هاشم فيمن وفد على سيف بن ذي يزن في قصره (غمدان) بصنعاء، لتهنئته بانتصاره على الحبشة، لا تُعرف سنة وفاته. الأعلام للزركلي (٢/ ٢٣) بتصرُّف يسير.

(٢) **انظر**: الطرائف (٥٠١)، نهج الحق وكشف الصدق (٣٠٧)، إحقاق الحق للتستري (٢٤٩) و(٢٦٣)، إلزام النَّواصب (١٦٩)، كشف الغطاء (١/ ١٩)، خفايا أموية (٨٠).

(٣) مشارق أنوار اليقين (١٣٥). المِسْخُ: تحويل صورة إلى أقبح منها. التعاريف (١/ ٦٥٥).

قال: إنه يقول: والله لئن ذكرتَ عثمانَ لأسبنَّ عليّاً أبداً حتى تقوم مِن ها هنا!

ثمّ عقّب على هذا بأنْ أخبرهم بأنه لا يموت أحدٌ مِن بني أُميّة إلا مُسِخَ وزغاً!

وأضاف أنّ عبدَ الملك بن مروان مُسِخَ وَزَغاً فجعل ولدُهُ في أكفانه جِذْعاً عوضاً عن ذلك! لئلا يكتشف الناس حقيقة أمرهم[١].

ولا شكّ بأنّ هذا وأمثالَه مِن الكذب البيِّن يَكْشِفُ عن مدى ما يُضمره الشِّيعة للأمويِّين، الأمرُ الذي يجعل مِن كثيرٍ ممّا يُروى عنهم تجاه (آل عليّ) موضعَ شكّ على أقلّ تقدير.

ومِن شاكلة ما سبق ما يُروى أنّ رجلاً وقف للحجّاج فصاح به: أيُّها الأميرُ، إنّ أهلي عقُّوْنِي فسمَّوني عليّاً، وإني فقير بائس، وأمّا إلى صلة الأمير محتاج!

فتضاحك له الحجّاج وقال: لَلَطفَ ما توسَّلتَ به، وقد وليتُكَ موضعَ كذا[٢].

وهذه القصّة مختلقة قطعاً، وهي وإن احتُمِلَ وضعُها من قِبَل أتباع العبّاسيِّين إلا أنّ الأظهر أنها مِن وضْعِ الشِّيعة لانفراد مصادرهم بذكرها بهذا السِّياق دون سواهم.

ثمّ هل كان الحجّاج بهذه المنزلة مِن السّذاجة وقلّة العقل والتّدبير ـ وهو مَن مهّد الملك لبني أُميّة ـ حتى يولّي فقيراً بائساً إمارةً لا لشيء إلا لمجرَّد بُغضه لعليّ دون التفاتٍ إلى مدى كفاءته وأهليته!

---

(١) بصائر الدّرجات (٣٧٣)، الكافي للكليني (٨/ ٢٣٢)، مستدرك الوسائل (١٦/ ١٦٧)، بحار الأنوار (٦٢/ ٢٢٥).

(٢) الدرجات الرفيعة لابن معصوم (٧).

ثم لماذا لم يولِّ غيرَ هذا الفقير مع أنَّ فيمَن حولَه مِن حاشيتِهِ وغيرِهم كثيرٌ مِن الأكفاء مِن مبغضيه؟!

ثمّ أليس في الناس مَن كان يَتَمَنَّى الولايةَ فلماذا لم يَتَوَسَّل بمثل ما توسَّل به هذا البائسُ ليصل إليها ما دام الأمر بهذه السُّهولة؟!

وما أدقّ نظر ابن كثير حين قال: «وقد رُوِيَ عنه [يعني: الحجّاج] ألفاظٌ بشعةٌ شنيعةٌ ظاهرُها الكفرُ كما قدّمنا، فإن كان قد تاب منها وأقلع عنها وإلا فهو باقٍ في عهدتها، ولكن قد يُخشى أنها رُوِيت عنه بنوعٍ من زيادة عليه؛ فإنّ الشِّيعة كانوا يُبغضونه جدّاً لوجوه، وربما حرّفوا عليه بعضَ الكلم، وزادوا فيما يحكونه عنه بشاعاتٍ وشناعات!»[(١)].

ومِن شاكلة ما سبق أيضاً ما رُوي مِن أنّ عليّ بن أبي طالب افتقد عبدَ الله بن العبّاس ﷺ جميعاً في وقت صلاة الظُّهر فقال لأصحابه: ما بالُ أبي العبَّاس لم يَحْضُرِ الظُّهرَ؟

قالوا: وُلِدَ له مولود.

فلما صلّى قال: امضوا بنا إليه، فأتاه فهنّأَهُ وقال: شكرتَ الواهبَ وبُورِكَ لكَ في الموهوب! ما سمَّيتَه؟

فقال: أوَ يجوزُ لي أنْ أسمِّيَه حتى تُسَمِّيَهُ! فَأَمَرَ به فأُخْرِجَ إليه فأَخَذَهُ فحنّكه ودعا له ثم ردّه إليه وقال: خذ إليكَ أبا الأملاك، قد سميتُهُ عليّاً، وكنّيتُهُ أبا الحسن.

فلما قام معاويةُ خليفةً قال لابن عبَّاس: ليس لكم اسمُهُ وكنيتُهُ وقد كنَّيتُهُ أبا محمَّد، فَجَرَت عليه[(٢)].

وهذه الحكاية مما لا يُرتاب في وضعها وخصوصاً في تكنية عليٍّ

---

(١) البداية والنهاية (٩/ ١٣٢).

(٢) العقد الفريد (٥/ ٨٤)، البدء والتاريخ (٦/ ٥٦)، وفيات الأعيان (٣/ ٢٧٤)، مرآة الجنان (١/ ٢٤٥). وأشار إليها ابن حجر في تهذيب التهذيب (٧/ ٣١٢).

للمولود ـ الذي سيصبح ملوكُ بني العبّاس مِن ذُرّيّته ـ بـ(أبا الأملاك)، ومِن أين لعليّ العلمُ بالمغيَّبات، ودون الغيب أقفال؟!

وواضع هذه الحكاية إمّا أن يكون شيعيّاً أراد الرَّفع مِن منزلة عليٍّ بادِّعاء علمه بما سيكون، أو عبّاسيّاً أراد إقناع الشِّيعة بأنّ ملكهم حقّ، إذ تنبّأ به أميرُ المؤمنين نفسه في معرض المباركة به والرِّضا عنه[(١)].

ولهذا كلِّه فلا التفاتَ إلى كثير مما يذكره المؤرِّخون وغيرُهم إلا أن يكون قد ثبت فعلاً، أو احتفَّ به مِن القرائن ما يَدُلُّ على صدقه كأن يكون ثَبَتَ نظيرُهُ أو ما هو أشدُّ منه، أو نصَّ عليه بعضُ المحقِّقين الكبار كابن حزم وابنِ تيميّة والذّهبيِّ.

وعوداً على بدء، فيمكن القولُ بأنّ عامّة تصرُّفات الأمويِّين مع العلويّين كانت محكومةً بالمنطلقات التالية:

المنطلق الأول: المنطلق الدِّيني:

لا يُتّهم الأمويّون في صدق انتمائهم للإسلام وشدّةِ ولائهم له وغَيرتِهم عليه، ولكنهم في الوقت نفسه بَشَرٌ معرَّضون لما يتعرّض له غيرُهم مِن نزوات، سواء كانت مِن باب الإسراف على النَّفس باتباع الشّهوات وهم: «مسلمون ظاهراً وباطناً، وذنوبُهم مِن جنس ذنوب المسلمين»[(٢)]، أو مِن باب الإحداث في الدِّين، ولهم عِدَّة أعمال ابتدعوها أو خالفوا فيها السُّنة كتأخير الصّلاة إلى آخر وقتها، واتخاذ مؤذنَين اثنَين، والأذانِ والإقامة للعيدين، وتقديمِ الخُطبة على الصّلاة

---

(١) ومثل ذلك ما حكاه رشيد بن كريب من أنّ أبا هاشم عبدَ الله بنَ محمّدِ بنِ الحنفيّة خَرَجَ إلى الشَّام فلقي محمدَ ابن علي بن عبد الله بن عباس فقال: يابنَ عمّ، إنّ عندي علماً أنبذه إليك فلا تُطْلِعَنَّ عليه أحداً، إنَّ هذا الأمر الذي يرتجيه الناس فيكم، قال: قد علمت فلا يسمعنَّهُ منكَ أحد». تاريخ الطَّبري (٤/ ٣٤٤)، الكامل في التاريخ (٥/ ٦٣)، تاريخ الإسلام (٨/ ٣٣٦).

(٢) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٥١٩).

فيهما، ورفعِ اليدين بالدُّعاء في الجُمعة، وتَرْكِ التّكبير (الإخفات) في الخفض دون الرَّفع، والإتمام في مِنى وغيرِ ذلك[١].

وهذا ـ وإن كان نقصاً في حقِّهم ـ إلا أنهم كانوا أعظمَ مِن العبّاسيين اهتماماً بالسُّنة إذا ما قورنوا بهم، إذ «السُّنة كانت قَبْلَ دولة بني العبّاس أظهرَ منها وأقوى في دولة بني العبّاس»[٢].

وعلى الرّغم مما وقع منهم مِن المحدثات فإنّ مِن المتأكِّدِ أنَّ الجانب الدّينيَّ كان ذا حضورٍ ظاهر في كثير مِن تصرُّفاتهم كالجهاد، ولهم فيه آثار خالدة، إذ «كان الإسلامُ في زمنهم أعزَّ منه فيما بعدَ ذلك بكثير، ولم يَنْتَظِمْ بعدَ انقراضِ دولتِهم العامّة»[٣].

قال ابنُ كثير: «كانت سوقُ الجهاد قائمةً في بني أُميّةَ ليس لهم شغلٌ إلا ذلك، قد علت كلمةُ الإسلام في مشارقِ الأرض ومغاربِها وبرِّها وبحرِها، وقد أذلُّوا الكفرَ وأهلَه، وامتلأت قلوبُ المشركين مِن المسلمين رُعْباً، لا يتوجَّهُ المسلمون إلى قُطر من الأقطار إلا أخذوه، وكان في عساكرِهم وجيوشِهم في الغَزْو الصّالحون والأولياءُ والعلماءُ مِن كبار التّابعين»[٤]، بل كان الحسينُ بن عليّ رضي الله عنه في الجيش الذي غزا القسطنطينية[٥].

---

(١) انظر ما ذكر أعلاه منثوراً في المصادر التالية: مصنف عبد الرزاق (٢/ ٥١٨)، تاريخ الطبري (٤/ ٩)، التمهيد لابن عبد البر (١٠/ ٢٤٣) و(١٢/ ٨) و(١٦/ ٣٠٣) و(٢٤/ ٢٣٩)، المدونة الكبرى (١/ ٨٧)، شرح معاني الآثار (١/ ٢٢٠)، التحقيق في أحاديث الخلاف (١/ ٣٠٤)، المحلى (١/ ٥٥) و(٢/ ٢٤١) و(٣/ ١٤٠) و (٥/ ٧٨)، المبسوط للسّرخسي (٢/ ٣٧)، منهاج السُّنة النبويّة (٨/ ٢٣٧ و٢٣٩)، الجواب الصّحيح (٦/ ١١٥)، سير أعلام النُّبلاء (٤/ ٣٠٦)، فتح الباري (٢/ ٢٠١ و٢٧٠) و(٨/ ٢٢٣) و(١٣/ ٢٥٣)، شرح فتح القدير (١/ ٢٤٣)، الفواكه الدّواني (١/ ٢٧١)، مواهب الجليل (٢/ ١١٩)، حاشية العَدَويّ (١/ ٤٩٢)، سبل السّلام (١/ ١٢٥)، حاشية ابن عابدين (٣/ ٣٩٠)، حاشية الطّحطاوي على مراقي الفلاح (١/ ١٢٩) شرح الزّرقاني (١/ ٢٢٣) و(٢/ ٤٧٨).

(٢) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ١٣٠).

(٣) المصدر السابق (٦/ ٤١٩).

(٤) البداية والنهاية (٩/ ٨٧).

(٥) انظر المصدر السّابق (٨/ ١٥١).

إلا أنَّ تعاملَهم مع العلويّين ظلّ مَحْكوماً بأكثرَ مِن جانب، كان الجانب السياسيُّ أكثرَها حضوراً، وإن امتزج مع الدّينيِّ أحياناً[١]، وهذا الأخير لم يظهر إلا في أوقات قليلةٍ نسبيّاً إذا ما قيس بغيره[٢]، وخصوصاً أيّام عمر بن عبد العزيز.

المنطلق الثاني: المنطلق العَصَبيّ:

والمراد به ما يَجْمَعُ بين بني هاشم وبني أُميّةَ مِن وشائجِ القُربى، إذ أنهم أبناءُ عمومة[٣]، والقرابةُ في جوهرِها هي (ذات الإنسان) بالمفهوم الأوسع، ولذا تظلّ لحُمتُها ضاربةً بجذورها في نفسه، وقلّما يستطيع الانفكاكَ منها بشكل تامّ.

ومِن هنا يمكن تفسيرُ كثير مِن المواقف النّبيلة التي تبدو لأوّلِ وهلة إمّا غيرُ صحيحة أو غيرُ مفهومة، جرّاء التّباينِ بينها وبين ما يُروى مِن قسوتِهم وشِدَّةِ بأسِهم ضدَّ العلويّين.

إذن فوشيجة القُرْبى كانت دافعاً مؤثّراً في كثير مما قام به الأمويون مِن أفعال تنمّ عن إكرام البيت العَلَوِيِّ وتوقيرِه مِن مِثْلِ الغَضَبِ لهم[٤]، والعفوِ عمّا صدر مِن بعضهم تجاههم[٥]، إلّا أنّ مسألة الصّراع على الحكم ظلّت العامل الأقوى والأكثر حضوراً في أذهان الأمويّين.

ومِن هنا قامت صداقاتٌ عميقة بين بعض كبار رجالات البيتين مثلما هو حال مروان بن الحكم الذي كان «مُوادّاً لعليِّ بن الحسين»[٦]

---

(١) **انظر**: الكامل في التاريخ (٤/ ٣٦٢)، سير أعلام النبلاء (٤/ ١١١)، البداية والنهاية (٩/ ٢٢٩).

(٢) **انظر**: المنتظم (٦/ ٣٣٧)، البداية والنهاية (٩/ ١٣٣).

(٣) **انظر**: فتح الباري (٨/ ٣٢٨).

(٤) **انظر**: قصّة عبدِ الرّحمٰن بن الضّحاك مع فاطمة بنت الحسين في: المنتظم (٧/ ٨٧)، الكامل في التاريخ (٤/ ٣٦٢)، البداية والنهاية (٩/ ٢٢٩)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ١٠٥).

(٥) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٤/ ١١١). (٦) البداية والنهاية (٨/ ٢٢٠).

ومُعيناً له بالمال[١].

ومما يوضِّح مدى عصبيّة القرابة ما يُروى عن الحسين بن عليّ رضي الله عنه أنه قال ـ حين أحاط به جيشُ عُمَرَ بنِ سعد ـ: «... أو يَبْعَثَ [يعني عبد الله بن زياد] بي إلى يزيدَ بنِ معاوية فيرى فيَّ رأيَهُ فإنَّ الرَّحِمَ تَمْنَعُهُ قَتْلِي»[٢] وكذلك ما يُروى مِن انزعاج يزيدَ بن معاوية ـ إن ثبت ـ مِن قَتْلِه، وقولِهِ: «لَعَنَ اللهُ ابنَ مرجانة! أمَا والله لو كان بينه وبين الحسين رَحِمٌ لما قَتَلَهُ»[٣].

وقولُه ـ حين رأى أهل الحسين وولده في هيأةٍ رثَّةٍ يعلوهم الذّلُّ والمهانة ـ: «قبَّحَ الله ابنَ مرجانة! لو كانت بينكم وبينه قرابةٌ ما فَعَلَ بكم هذا!»[٤].

وفي قولِ يزيدَ: «لو كان ابنَ عَمِّهِ...» و«لو كانت بينكم وبينه قرابةٌ...» لمزٌ لعبيدِ الله ابن زياد في نسبه بالإشارة إلى ما جرت به العادة مِن كون الأقارب مجبولين على الحميّة لبعضهم البعض، وحتى إذا اشتدّت العداوة بينهم وظَفِرُوا بهم فإنّ أنفسَهم لا تطاوعهم على التمّثيل بجثثِهم أو السَّماح للناس بالمبالغة في إهانتِهم وإذلالِهم.

ومرادُ يزيدَ أنه لو كان بين عبيدِ الله والحسينِ رَحِمٌ ماسّة لوقفت حائلاً دون قَتْلِهِ ولمنعته مِن إلحاق الأذيّة والمهانة البالغتَينِ بـ(آل الحسين) ما دام أنّ مقصودَهُ سيحصل دون اضطرار للفتك والتشفِّي، كما تحرّكت عصبيّة الدّم لديه فكان يقول: «أما والله يا حسينُ، لو أنّي صاحبُكَ ما قَتَلْتُك»[٥].

---

(١) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٢٤٧)، البداية والنهاية (٨/ ٢٥٨).
(٢) البدء والتاريخ (٦/ ١١) باختصار.
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٤٨٠)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٥٧).
(٤) تاريخ الطبري (٣/ ٣٣٩)، المنتظم (٥/ ٣٤٣)، البداية والنهاية (٨/ ١٩٤).
(٥) تاريخ الطبري (٣/ ٣٣٨)، تاريخ مدينة دمشق (٣٤/ ٣١٦)، تاريخ الإسلام (٥/ ١٨)، البداية والنهاية (٨/ ١٩١).

ومِن هذا المنطلق العَصَبِيِّ جاء جوابه لمحفز بن ثعلبة[١] الذي جاء إليه برأس الحسين رضي الله عنه وقال له: جئتُكَ برأس ألأمِ العرب!

فردّ عليه بقوله: ما ولَدَتْ أمُّ محفزٍ ألأمُ وأوضعُ![٢].

وكذلك امتناعُه عن قَتْلِ عليّ بن الحسين بعد أن أشار عليه بذلك بعضُ جلسائه، وإكرامُهُ لأهل بيت الحسين وولدِهِ[٣].

فكان الأمر مثلما قال البحتريُّ[٤]:

إذا اِحتَرَبَت يَوماً فَفاضَت دِماؤُها تَذَكَّرَتِ القُربى فَفاضَت دُموعُها[٥]

وهنا ينقدح سؤال: ألا يمكن أن يكون الباعثُ له على ما أظهره مِن تألّمٍ وانزعاجٍ دينيّاً؟

والجواب: أنّ هذا الاحتمال ممكن لكنّ الأدلّةَ لا تقوّيه، خصوصاً أنّ ترجمته ملأى بالطّعن في دينه والقدح في كثير من أعماله، كبعثه جيشاً إلى المدينة «استباحها ثلاثةَ أيام نَهْباً وقَتْلاً»[٦]، مُفنياً بذلك: «خَلْقاً مِن الصّحابة وأبنائهم وخيارِ التّابعين»[٧] فيهم: «سبعُمائةِ رجلٍ مِن حَمَلَةِ

---

(١) مُحَفِّز (ويقال: محفر) بن ثعلبة بن مرة العائذي القُرَشيّ، الوافد على يزيد بن معاوية برأس الحسين رضي الله عنه، روى عنه ابنه عبيد الله بن محفز. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٩٦)، الإكمال (٧/ ١٦٤)، توضيح المشتبه (٨/ ٥٧).

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ٣٣٨)، تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٩٨)، تاريخ الإسلام (٥/ ١٩)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣١٥).

(٣) البداية والنهاية (١٢/ ٤٨٠).

(٤) الوليد بن عُبَيد بن يحيى البُحْتري: أبو عُبادة الطائي، شاعر ذائع الصِّيت، سائر القول، مفتنٌّ في أنواع الشِّعر، مولِده بمنبج من أعمال حلب، وبها نشأ وتأدّب، ثم خرج منها إلى العراق فمدح المتوكِّل وخَلْقاً من الأكابر، وأقام ببغداد زمناً طويلاً ثم عاد إلى بلده فمات بها سنة ٢٨٣هـ. له: ديوان الحماسة، كتاب معاني الشِّعر. **انظر**: تاريخ بغداد (١٣/ ٤٧٦)، تاريخ مدينة دمشق (٦٣/ ١٨٨)، معجم الأدباء (٥/ ٥٧٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٨٦).

(٥) ديوان البحتري (٢/ ٨٣).

(٦) لسان الميزان (٦/ ٢٩٤).

(٧) تهذيب التهذيب (١١/ ٣١٦).

القرآن»[١] إضافة إلى أنه لم يُعاقِبْ قَتَلَةَ الحسينِ ولا انتصر له[٢].

ومِن ذلك أنَّ عبدَ الملك بنَ مروان لما بَلَغَهُ قولُ عِمرانَ بنِ حطَّان في مدح قاتل عليٍّ:

يا ضربةً مِن تقيٍّ ما أرادَ بها ... إلا ليبلغَ مِن ذي العَرش رضوانا

إنـي لأذكـرُهُ حـينـاً فـأحـسبُـهُ ... أوفى البـريّـةِ عـند الله ميـزانـا

«أدركته حميةٌ لقرابته مِن عليٍّ رضي الله عنه، فَنَذَرَ دمَهُ ووضع عليه العيون»[٣].

ولأجل الحميَّة النّسبيّة لم تَطِب أنفُسُ الخلفاء الأمويّين أن يتزوَّج الحَجَّاجُ ـ وهو عربي صميم ـ بهاشميَّةٍ، مع ما له عندهم من مكانة لدوره الكبير في تثبيت أركان ملكِهم وكَسْرِ شوكةِ كثيرٍ مِن مناوئيهم[٤]، ذلك أنهم يَعْرِفون لبني هاشم شَرَفَهم وفضلَهم حتى وإن وقع بينهم ما وقع، ولم يَدْعُهُم ذلك إلى التّغاضي عن هذا الزّواج الذي قد يكون فيه نوعُ انتقاص للهاشميّين مِن جهة العُرْف.

قال الإمام ابنُ تيميّة: «والحجَّاج كان قد تزوَّجَ ببنت عبدِ الله بنِ جعفر فلم يرضَ بذلك بنو أُميّة حتى نزعوها منه؛ لأنهم معظِّمون لبني هاشم»[٥]، «وقالوا: ليس الحجَّاجُ كفؤاً لشريفةٍ هاشميّة!»[٦].

---

(١) البداية والنهاية (٦/ ٢٣٤).

(٢) **انظر**: منهاج السُّنة النبوية (٨/ ١٤١).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٢١٥).

(٤) **انظر**: المنتظم (٦/ ٢٧٥)، البداية والنهاية (٩/ ٦٧).

(٥) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٥٥٩).

(٦) المصدر السّابق (٥/ ١٥٦). **وانظر**: البداية والنهاية (٩/ ٣٤).
أمّا الشِّيعة فزعم بعض معاصريهم أنّ الأمويّين لم يرضوا بزواج الحجّاج من ابنة عبد الله بن جعفر خوفاً مِن أنْ يذهب ما في قلبه من البُغْض لبني هاشم، وعلى الأخصّ بني طالب. **انظر**: دراسات في منهاج السُّنة لمعرفة ابن تيميّة (٤٣١)، في خبر تزويج أمّ كلثوم من عمر (٦٠)، محاضرات في الاعتقاد (٦٩٧).

إذن فحميّتهم للهاشميِّين قويّةٌ إلا أنها تضعف حين تكون في مقابل العَصَبِيَّةِ لقومِهم، أو بسبب ما بقي في النّفوس مِن آثار النِّزاعات، كما قال مروانُ بنُ الحكم لأبي هريرة رضي الله عنه ـ وهو يعودُهُ في مرضه الذي مات فيه ـ: «مَا وجدتُ عليكَ في شيء منذ اصطحبنا إلا في حبِّك الحسنَ والحسين!»[1].

وما مِن شكٍّ بأنّ بُغضَهُ لهما لم يكن لمجرّد كونِهما هاشميَّين، خصوصاً أنه كان مِن خُلَّص أصحاب عليّ بن الحسين، وإنما كانت عصبيَّتُهُ لبيته الأمويِّ تدفعه إلى التّنفير عن كلّ ما له علاقة بـ(علي بن أبي طالب) ولو بسبِّه على منبر الجمعة واشتباكِه القاسي مع ابنيه[2]، ومن ثَمَّ فإنَّ إظهار أبي هريرة لحبِّهما أمامَ الناس يناقض مرادَه.

المنطلق الثالث: المنطلق السياسي:

اتّسمت معاملة الأمويِّين لكثيرٍ مِن العلويِّين بالقسوة والتّعنُّت، وغَلَبَ عليها طابعُ التوجُّس والحذر **للأسباب التالية**:

الأول: الحرص على الاستئثار بالمُلك.

فُطِر الناس على الرّغبة في التملّك ولو لأبسط الأشياء، فكيف بالمُلك وما فيه مِن سُلطة ونفوذ، فلا غرابة إذن في أنْ يَتَهَافَتَ عليه كثيرون وأنْ يُضَحُّوا في سبيل بلوغه بأقربِ النّاس لهم وأحبِّهم إليهم، كما قال عبدُ الملك بنُ مروان حينما وُضِعَ رأسُ مصعبِ بن الزُّبير[3] بين

---

(١) خرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم (٢٦٥٦)، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ١٨١): «رجاله ثقات».

(٢) **انظر**: المعجم الكبير للطبراني (٣/ ٨٥)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٦ و٤٤٧).

(٣) مصعب بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي: أبو عبد الله المدني، أمير العراق وأحد فرسان قريش وعقلائها، كان من أحسن الناس وجهاً وأسخاهم كفّاً، وَلِيَ العراقَ لأخيه عبدِ الله فقضى على المختار بن أبي عبيد وأصحابِهِ، ثم تلاقى هو وعبدُ الملك بن مروان سنة ٧١هـ فقُتِل. **انظر**: تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٥)، تاريخ مدينة دمشق (٥٨/ ٢١٠)، المنتظم (٦/ ١١٤)، البداية والنهاية (٨/ ٣١٧).

يديه: «لقد كان أحبَّ النّاس إليَّ وأشدَّهم لي أُلْفَةً ومودّةً، ولكن المُلك عقيم!»(١).

ومثلما يَشْتَدُّ اقتتالُ الناس لأجل الوصول إليه فإنهم يفعلون كلّ شيء ليضمنوا بقاءَهُ لهم، والأمويّون كغيرهم في هذا الأمر فلم يكونوا بمعزل عن أن يصابوا بلوثة الرّغبة في استمراره بأيديهم ولو ضحَّوا بالكثير، وهذا هو الدّافع الأقوى والأبرز لكثيرٍ ممّا نال عليّاً رضي الله عنه وبعضَ بنيه مِن بعده مِن سوء.

وقد بيّن الإمامُ ابن تيميّة أنّ يزيدَ بن معاوية: «لم يُقِمْ حدَّ الله على مَن قَتَلَ الحسين رضي الله عنه ولا انتصر له، بل قَتَلَ أعوانَهُ لإقامة مُلْكِهِ»(٢).

وهذا ليس مقصوراً على الأمويِّين حين تقاتلوا فيما بينهم، أو عليهم مع العلويِّين، فكثيرٌ مِن الأحداث التي جرت في العصر الأوّل كان مِن أسبابها طلبُ الدُّنيا.

وهذا مصداق ما خَشِيَهُ النبيُّ ﷺ حتى على أصحابه حين قال: **«فَوَاللهِ مَا الْفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنِّي أَخْشَى أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمْ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ!»**(٣).

قال ابن كثير ـ في تعليقه على هذا الحديث: «وقد وقع هذا في زمان عليّ ومعاوية رضي الله عنهما»(٤).

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٧)، تاريخ مدينة دمشق (٥٨/ ٢٣٥)، المنتظم (٦/ ١١٤)، البداية والنهاية (٨/ ٣٢١).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٥٠٦).

(٣) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث عمرو بن عوف الأنصاري، كتاب: المغازي، باب: شهود الملائكة بدراً برقم (٣٧٩١)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الزُّهد والرَّقائق برقم (٢٩٦١).

(٤) البداية والنهاية (٦/ ١٩٠). **وانظر أيضاً**: فتح الباري (٦/ ٦١٤).

وقد كان ابنُ عمر رضي الله عنه يقول في سجوده: «قَدْ تَعْلَمُ أَنَّهُ مَا يَمْنَعُنِيْ مِنْ مُزَاحَمَةِ قُرَيْشٍ عَلَى هَذِهِ الدُّنْيَا إِلَّا خَوْفُكَ!»(١).

ويقول: «رَحِمَ اللهُ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَرَادَ دَنَانِيْرَ الشَّامِ! رَحِمَ اللهُ مَرْوَانَ أَرَادَ دَرَاهِمَ الْعِرَاقِ!»(٢).

ويقول: «إِنَّمَا هَؤُلاءِ فِتْيَانُ قُرَيْشٍ يَتَقَاتَلُونَ عَلَى هَذَا السُّلْطَانِ وَعَلَى هَذِهِ الدُّنْيَا، وَاللهِ مَا أُبَالِيْ أَلَّا يَكُوْنَ لِيْ مَا يَقْتُلُ فِيْهِ بَعْضُهُمْ بَعْضاً بِنَعْلِيْ!»(٣).

وصدق أيمن بنُ خريم(٤) وأحسن حين قال ـ وقد دعاه عبدُ الملك بن مروان للقتال معه ـ:

ولستُ بقاتلٍ رَجُلاً يُصلِّي ... على سُلطانَ آخرَ مِن قُرَيشِ
له سُلطانُهُ، وعليَّ إثمي ... معاذَ اللهِ مِن جهلٍ وطيشِ!
أ أقتلُ مسلماً في غير شيءٍ؟! ... فليس بنافعي ما عشتُ عيشي(٥)

ويدلّ على ذلك أمور:

أ ـ أنّ الأمويّين لم تُحفظ عنهم الإساءة لعامّة العلويِّين، بل مَن

---

(١) حلية الأولياء (١/ ٢٩٢)، المنتظم (٦/ ١٣٤)، تاريخ مدينة دمشق (٣/ ١٩١)، أسد الغابة (٣/ ٣٥٠)، تهذيب الأسماء للنووي (١/ ٢٦٣).

(٢) خرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الفتن، باب: مَن كَرِهَ الخروج في الفتنة وتعوّذ عنها برقم (٣٧٣٢٣).

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (٤/ ١٧١)، حلية الأولياء (١/ ٣١٠)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٣٧).

(٤) أيمن بن خريم بن الأخرم بن شداد الأسدي: أبو عطيّة الشّامي، شاعر مجيد، اختُلِف في صحبته، قال عنه العجلي: «تابعي ثقة»، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر. وحديثه مخرّج عند التّرمذي. **انظر**: معرفة الثقات (١/ ٢٤٠)، الاستيعاب (١/ ١٢٩)، تاريخ مدينة دمشق (١٠/ ٤١)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٣).

(٥) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٨)، المعارف لابن قتيبة (٣٤٠)، الثقات (٤/ ٤٧)، تاريخ مدينة دمشق (١٠/ ٤٣).

ظنّوا أنه يَطْمَعُ بالخلافة ممّا يدلّ على أنَّ هذه العداوةَ عداوةٌ دنيويّة فقط، ولو كانت لِذَواتهم أو بسبب زندقة مرتكبها ـ مثلاً ـ لطالت كلَّ عَلَوِيٍّ دون تفريق كما وقع في ثورة قائد الزّنج(١) ـ وهو دعيٌّ علويّ!(٢) ـ الذي: «كان يُنادي في عسكره على الشّريفة العَلَوِيّة بدرهمين وثلاثة، وكان عند الواحد من الزّنج العشرةُ من العلويّات يفترشهنّ(٣)، ويمتهنُهُنَّ في الخِدَم الشّاقّة»(٤).

ولم يكن هذا المعنى خافياً على عُمّال الدّولة الأُمويَّة، فهذا الحجَّاج بن يوسف يسأل الشَّعْبيَّ عن قول عليّ ﷺ في بعض مسائل الفرائض ويقول: «إنّا لم نَعِبْ على قضائه، إنما عِبْنا كذا وكذا»(٥)، وهذا دالّ على طبيعة هذه العداوة، وإن حاولوا إخفاء هذا الأمر عن الناس بالمبالغة في انتقاصه وكأنه ليس بأهلٍ أن يُؤخذَ عنه شيء!

وقد بيّن الإمامُ ابنُ تيميّة كيف كان حال قَتَلَة الحسين بقوله: «كان كثيرٌ منهم أو أكثرُهم يَكرهون قتلَهُ ويرونه ذنباً عظيماً، لكنْ قَتَلُوهُ

---

(١) فتنة مشهورة تسمّى (فتنة الزّنج) حيث خرج سنة ٢٥٥هـ رجل كان يزعم أنه علي بن محمد بن أحمد بن علي بن عيسى بن الشهيد زيد بن عليّ، ودعا إلى نفسه فبادر إلى دعوته عَبِيدُ أهل البصرة السّودان، ومِن ثمّ قيل (الزّنج) والتفَّ حوله كل صاحب فتنة حتى استفحل أمره وهزم جيوش الخليفة واستباح البصرة وغيرها وفعل الأفاعيل وامتدت أيامه الملعونة إلى أن قتل إلى غير رحمة الله في سنة ٢٧٠هـ. العِبَر في خبر من غبر (٢/ ١٤) بتصرُّف.

(٢) **هو**: عليّ بن محمد العبقسي. **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (٢/ ٤٧).

(٣) العِبَر في خبر من غبر (٢/ ٤٨)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٤٧٧).

(٤) سمط النّجوم العوالي (٣/ ٤٧٧).

(٥) خرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب: الفرائض، باب: في أم وأخت لأب وأم وجد برقم (٣١٢٤٤).
ويبدو أنّ الحجّاج طَعَنَ في عليّ ﷺ بأنّ له يداً في قتل عثمان ﷺ ـ كما هي الدّعوى المعروفة عن كثير من الأمويين وعُمَّالِهِم ـ فَكَرِهَ الشعبيُّ أو مَن دونه من الرُّواة التّصريح بما قال فكنّوا عنه بـ(كذا وكذا).

لغَرَضِهم، كما يَقتُلُ الناسُ بعضُهم بعضاً على المُلك»[١].

وقد لحق الأذى ببعض الهاشميّين على يد غيرِ الأمويّين للسّبب نفسه وهو الخلافة، قال ابن حجر: «كان محمّدُ بن عليٍّ بن أبي طالب المعروف بابن الحنفيّة وعبدُ الله بنُ عبّاس مقيمين بمكّة منذ قَتْلِ الحسين، فدعاهما ابنُ الزُّبير إلى البيعة له فامتنعا وقالا: لا نبايعُ حتى يجتمع النّاس على خليفة، وتَبِعَهُما جماعةٌ على ذلك، فشدَّد عليهم ابنُ الزُّبير وحَصَرَهم»[٢].

وقال ابن كثير: «لما بويع لابن الزُّبير لم يبايعه [يعني: ابن الحنفيّة] فجرى بينهما شرٌّ عظيمٌ، حتى همَّ ابنُ الزُّبير به وبأهله»[٣].

وقد وقع للأمويّين أنفسِهم مذابحُ رهيبة لم تجرِ على العلويّين ذاتِهم على يد السَّفاح[٤] - أوّلِ خلفاء بني العبّاس - إذ: «تتبَّعَ بني أُميّةَ مِن أولاد الخلفاء وغيرِهم فأَخَذَهم، ولم يُفلِت منهم إلا رضيعٌ أو مَن هرب إلى الأندلس»[٥]، حتى مَن ظُفِرَ به منهم بمكّة والمدينة[٦]، و«طلبوا مِن بعدها بَطْنَ الأرض!»[٧] حتى أَمَرَ بنبش قبورِ بعضِهم![٨].

---

(١) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٥٦٠).

(٢) فتح الباري (٨/ ٣٢٧). **وانظر** للاستزادة: الطبقات الكبرى (٥/ ١٠٦)، تاريخ مدينة دمشق (٥٤/ ٣٣٨)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٥٦).

(٣) البداية والنهاية (٩/ ٣٨).

(٤) عبد الله بن محمد بن على القرشي: أبو العبّاس الهاشمي الملقب بـ(السّفّاح) أول خلفاء بني العبّاس، سقطت دولة بني أُميّة على يده، وبويع له بالخلافة بالكوفة سنة ١٣٢هـ واستقرّت يده على بلاد العراق وخراسان والحجاز والشّام والدِّيار المصرية، ولم تَطُل أيامُهُ فمات سنة ١٣٦هـ وعاش ثمانياً وعشرين سنة أو نحوها. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٣٢/ ٢٧٦)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٧٧)، البداية والنهاية (٦/ ٢٤٧)، مآثر الإنافة (١/ ١٧٠).

(٥) الكامل في التاريخ (٥/ ٧٨).

(٦) **انظر**: المنتظم (٧/ ٣٢١)، الكامل في التاريخ (٥/ ٨٩).

(٧) تاريخ ابن خلدون (٤/ ١٥٤).

(٨) **انظر**: البدء والتاريخ (٦/ ٧٤).

فالحاصل: أنَّ هذه التّصرُّفات هي ما تُمليه طبيعةُ الصّراع على الدّنيا، وقد نال العلويِّين نصيبٌ منها حين كانوا طَرَفاً فيها، مَثَلُهم في ذلك مَثَلُ غيرِهم إذ الطّبيعةُ الإنسانيَّة واحدة.

ب ـ أنّ الأمويّين قد أساؤوا للزُّبيريِّين[١] أيضاً وللسَّبب نفسِه، عَقِبَ الصِّراع الذي جرى بينهم وحَسَمَهُ الأمويُّون لصالحهم، وقد كان بعضُ عُمَّالهم يلعنون عبدَ الله بنَ الزُّبير رضي الله عنه على المنبر![٢]، وجُلِدَ أكبرُ ولدِهِ بأمر الوليد بن عبد الملك، وصُبَّ فوق رأسِه قِرْبةٌ من ماء باردٍ في يوم شاتٍ، ثمّ أُقيم على باب المسجد فمات مِن ذلك[٣].

وهدف الأمويِّين مِن هذا الصَّنيع الشَّنيع هو نفسُه ما دعا عبدَ الله بن الزُّبير رضي الله عنه للقسوة على أخيه مِن النّسب والذي كان موالياً للأمويِّين ـ وقد قيل: إنه مات بعد جَلْدِهِ ثُمّ صُلِبَ ـ[٤]، فضلاً عما فعله بالأمويِّين أنفسِهم إذ أمَرَ بإجلائهم عامّةً مِن بلاد الحجاز عند استيلائه عليها[٥].

صحيحٌ أنّ ثمّة فَرْقاً كبيراً بين صنيعه وصنيعهم لكنّ المقصود إثباتُ وحدة الباعث.

وهنا لا بدَّ مِن الإشارة إلى أنّ الإساءة للزُّبيريّين لم تكن بنفس القوّة أو الاستمراريّة التي كان عليها الحال مع العلويِّين، لقلّة أنصار الزُّبيريِّين مِن ناحية، ولأنه تمّ القضاء عليهم بشكل نهائيٍّ خلافاً للعلويّين،

---

(١) الزُّبيريّون هم أنصار عبد الله بن الزّبير رضي الله عنه أيام حكمه، «ويتكوَّنون من أشراف أهل الكوفة والبصرة ومن يتبعهم من جماعاتهم وقبائلهم». الدّولة الأموية للدكتور يوسف العش (١٩٣).

(٢) **انظر**: المحلى (٥/ ٦٤).

(٣) **انظر**: تاريخ الطبري (٤/ ٢٠)، تهذيب الكمال (٨/ ٢٢٥)، البداية والنهاية (٩/ ٨٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ١١٦).

(٤) **هو**: عمرو بن الزُّبير. **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٢٧٤)، البداية والنهاية (٨/ ١٤٩)، تاريخ مدينة دمشق (٤٦/ ١١).

(٥) **انظر**: البداية والنهاية (٩/ ٦٣).

ولهذا ظلّ التّقليل مِن شأنهم (أي: العلويّين) هاجساً لا يفارق نفوس الأمويِّين خوفاً مِن ميل الناس إليهم، وممّا يُبْرِزُ هذا المنحى بجلاء ما وقع لهشام بن عبد الملك حين حجّ ـ قبل تولِّيه الخلافة ـ فطاف بالبيت، فلمّا أراد أنْ يَسْتَلِمَ الحَجَرَ لم يتمكَّن حتى نُصِبَ له منبرٌ فاستلَمَ وجَلسَ عليه وقام أهلُ الشام حولَه، فبينما هو كذلك إذ أقبل عليّ بنُ الحسين، فلمّا دنا مِن الحَجَر ليستلمَه تنحَّى عنه الناسُ إجلالاً له وهيبةً واحتراماً، وهو في بزَّة حسنة وشكلٍ مليح، فقال أهل الشَّام لهشام: مَن هذا؟

فقال: لا أعرفه!

وما كان هذا التّجاهل مِن هشامٍ لعليّ بن الحسين إلا رغبةً في انتقاصه لئلا يرغب الشّاميُّون فيه[1].

ج ـ أنّ الهاشميِّين أنفسَهم ـ ومنهم العلويُّون ـ قد تقاتلوا فيما بينهم، ولم يَسْلَم بعضُهم مِن أذى بعضٍ حين قامت لهم دولة، بل «كان نصيبُ آلِ عليٍّ في خلافة بني هاشم أشدَّ وأقسى مما لاقوهُ في عهد خصومِهم مِن بني أُميّة»[2]، إذن فما دفع الهاشميّين على ما قاموا به تجاهَ بعضهم البعض هو نفسُه دافع الأمويّين لما قاموا به تجاههم.

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «وبنو هاشمٍ قد جرى بينهم نوعٌ مِن الحروب، وقد جرى بين بني حَسَنٍ وبني حُسَينٍ مِن الحروب ما يَجري بين أمثالِهم في هذه الأزمان، والحروبُ في الأزمان المتأخِّرة بين بعضِ بني هاشمٍ وبين غيرِهم مِن الطّوائف أكثرُ من الحروب التي كانت في أوّل الزَّمان بين بعضِ بني أُميّةَ وبعضِ بني هاشم»[3].

وقال: «وقد فَعَلَ بنو هاشم بعضُهم ببعض أعظمَ مما فعل يزيدُ!»[4].

---

(١) **انظر**: البداية والنهاية (٩/ ١٠٨).

(٢) الدّولة الأموية للخضري (١/ ١٥٠).

(٣) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ١١٩).

(٤) المصدر السّابق (٤/ ٥٧٤).

د ـ أنّ أذى عُمَّال الأمويِّين قد طال كثيراً مِن الناس بشتّى أصنافهم مِن علماءَ وعُبَّادٍ[(١)] وأشراف[(٢)]!.

قال هشامُ بن حسان[(٣)]: «أحصَوا ما قَتَلَ الحجَّاجُ صَبْراً فبلغ مائةً وعشرين ألفَ قتيل!»[(٤)]، وقد «أطلق سليمانُ بنُ عبد الملك في غداةٍ واحدةٍ واحداً وثمانين ألفَ أسيرٍ كانوا في سجن الحجّاج!»[(٥)].

بل امتدَّ أذاهم إلى بعض أصحاب النبيِّ ﷺ ممن عارضوا الأمويِّين أو لم يُؤمنْ جانبُهم حتى ولو لم يقوموا بشيء، فقد سجن زيادُ بن أبيه عَدِيَّ بنَ حاتم ﵁ حين أبى أن يأتيَه بابن عمِّهِ الهارب، وكان زياد قد أراد قَتْلَهُ[(٦)].

وأمّا الحجَّاجُ وطغيانُه فهو أشهر مِن نار على عَلَم، فقد كان «يَسومُهم الخسف، ويطؤهم بالعسف، ويَحْكُم بينهم بغير السُّنة، ويطؤهم بطغامٍ مِن أهل الشّام»[(٧)].

قال ابنُ الجوزيِّ: «كان الحجّاجُ قد أذلَّ أصحابَ رسول الله ﷺ»[(٨)]، وقد أشار الذَّهبيُّ إلى سبِّه للصّحابة رضوان الله عليهم[(٩)].

---

(١) كقتله لسعيد بن جبير، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص، وماهان الحنفي الكوفي، وسجنِهِ لمجاهد بن جبر. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٤٩)، البداية والنهاية (٩/ ١٠١)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٦).

(٢) **انظر**: منهاج السُّنة النبوية (٥/ ١٥٦).

(٣) هشام بن حسان القُرْدُوسي الأزديّ مولاهم: أبو عبد الله البصري، أحد الأعلام، ثقةٌ متعبّد، مِن أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه ـ فيما قيل ـ كان يُرْسِلُ عنهما، توفي سنة ١٤٨هـ. وحديثه مخرّج في الكتب الستة. **انظر**: تهذيب الكمال (٣٠/ ١٨١)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٥٥)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٢).

(٤) سنن الترمذي (٤/ ٤٣٣).

(٥) البداية والنهاية (٩/ ١٣٦).

(٦) **انظر**: الكامل في التاريخ (٣/ ٣٣٠).

(٧) تاريخ مدينة دمشق (٧/ ١٤٣)، المنتظم (٧/ ٤٦)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٢).

(٨) المنتظم (٦/ ٣٣٦).

(٩) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٤).

ومِن ذلك أنه قال في إحدى خُطَبِه: «يَا عَذِيرِي مِن عبد هُذَيْلٍ يزعمُ أَنَّ قراءتَه مِن عند اللهِ، واللهِ ما هيَ إلا رَجَزٌ مِن رَجَزِ الأعرابِ، ما أَنْزَلَهَا الله على نَبِيِّهِ ﷺ»[١].

وقال في خُطبةٍ أخرى: «والله لو أدركتُ عبدَ هذيلٍ لضربتُ عُنُقَهُ!»[٢] ويعني بـ: (عبد هذيل): عبدَ الله بن مسعود رضي الله عنه، وعلَّق على ذلك الذَّهبيُّ بقوله: «قاتلَ اللهُ الحجَّاجَ ما أجرأَهُ على الله! كيف يقول هذا في العبد الصَّالح عبدِ الله بن مسعود؟!»[٣].

وقال ابنُ كثير: «هذا مِن جُراءةِ الحجَّاج ـ قبَّحه الله ـ وإقدامِه على الكلام السَّيئ والدِّماءِ الحرام»[٤].

كما أرسل إلى ابنِ عمر رضي الله عنهما ـ متهكِّماً بأسلوبٍ بذيء ـ بأنه قد بَلَغَهُ أنه طَلَبَ الخلافة لنفسه وأنه ليس أهلاً لها[٥]، وكان يقول: «وددتُ أني كنتُ قتلتُ ابنَ عمر!»[٦]

وبَلَغَ مِن وقاحته أن يقول على منبر المسجد الحرام وأمام الناس: «ألا إنّ ابنَ الزُّبيرِ نَكَّسَ كتابَ الله نَكَّسَ الله قلبَه»[٧]، ولم يَتَجَرَّأْ أحدٌ على الرَّدِّ عليه إلا ابنُ عمر رضي الله عنهما!

---

(١) خرّجه أبو داود في سننه، كتاب: السُّنّة، باب: في الخلفاء برقم (٤٦٤٣). وقال عنه الألباني في صحيح سنن أبي داود: «صحيح الإسناد إلى الحجّاج». **وانظر** الدّافع له على هذا الكلام في البداية والنهاية (٩/ ١٢٨).

(٢) خرّجه الحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، ذِكْرُ عبد الله بن الزُّبير بن العوّام رضي الله عنهما برقم (٦٣٥٢).

(٣) تاريخ الإسلام (٦/ ٣٢٠).

(٤) البداية والنهاية (٩/ ١٢٨).

(٥) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ٢١٩).

(٦) غريب الحديث لابن سلّام (٤/ ٤١١)، تاريخ مدينة دمشق (٦١/ ٤٠٩)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٤٢).

(٧) خرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب: الأمراء، باب: ما ذُكر في حديث الأمراء والدّخول عليهم برقم (٣٠٦٤٨)، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب: السّهو =

وقال ذاتَ مرّةٍ لأنس بن مالك رضي الله عنه - بعد أن وقف بين يديه -: «إيهِ إيهِ يا أُنيسُ! يومٌ لك مع عليٍّ، ويومٌ لكَ مع ابنِ الزُّبير، ويومٌ لك مع ابنِ الأشعث![1] والله لأستأصلنَّكَ كما تُستأصَلُ الشّاةُ، ولأدمغنَّكَ كما تدمغ الصّمغة[2]!

فقال أنس: إيَّايَ يعني الأميرُ أصلحه الله؟!

قال: إيّاك أعنى صكَّ الله سمعَك!...»[3].

ولهذا قال عمرُ بن عبد العزيز: «لو تخابثت الأممُ فجاءت كلُّ أُمَّةٍ بخبيثِها وجئنا بالحجَّاج لغلبناهم»[4].

وقال عاصم بن أبي النَّجود[5]: «ما بَقِيَت لله عز وجل حُرْمَةٌ إلا وقد

= في الصلاة، باب: الأمر بتحسين ركوع هذه الرّكعة وسجودها التي يصليها لتمام صلاته أو نافلته برقم (١٠٢٧).

(١) عبد الرّحمٰن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي: أمير سجستان، كان قد دعا لنفسه فخرج معه كثير من قرَّاء البصرة غضباً مِن جَوْرِ الحجّاج وجبروتِه، وقد ضايق الحجَّاج بانتصاراته عليه حتى اضطرّ أن يُرْسِلَ أهلَ بيته إلى الشّام خوفاً عليهم، ثمّ ظَفِرَ به فقُتِل سنة ٨٤هـ وطيف برأسه. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٤/ ١٨٣)، تاريخ الإسلام (٦/ ١٢٩)، الوافي بالوفيات (١٨/ ١٣٤)، البداية والنهاية (٩/ ٥٣).

(٢) الصَّمغ: شيء يسيل من الشّجر، واحدته صمغة، وإذا حاول أحد قَلْعَه انقلع كلُّه ولم يبق له أثر. **انظر**: لسان العرب (٨/ ٤٤١). ومراد الحجَّاج الاستئصال التام.

(٣) بغية الطّلب في تاريخ حلب (٥/ ٢٠٥٢)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ١٧١)، المنتظم (٦/ ٣٣٧)، البداية والنهاية (٩/ ١٣٣).

(٤) بغية الطّلب في تاريخ حلب (٥/ ٢٠٤٣)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ١٨٥)، تاريخ الإسلام (٦/ ٣٢٣)، البداية والنهاية (٩/ ١٣٢).

(٥) عاصم بن أبي النَّجُود (واسمه بهدلة) الأسديُّ مولاهم: أبو بكر الكوفيُّ، أحد القُرّاء السّبعة، معدود في صغار التّابعين، انتهت إليه رئاسةُ الإقراء بعد شيخه أبي عبد الرّحمٰن السّلمي، كان مِن أحسن الناس صوتاً، وهو ثقة في الحديث إلا أنّ له أوهاماً، تُوُفِّي سنة ١٢٩هـ، وحديثه مخرّج في الكتب السّتة. **انظر**: الطّبقات الكبرى (٦/ ٣٢٠)، تاريخ مدينة دمشق (٢٥/ ٢٢٠)، تهذيب الكمال (١٣/ ٤٧٣)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٥٦).

انتهكها الحجَّاج»[١].

وإذا كانت هذه الجرأةُ العظيمة والاستخفاف الظّاهر والمعاملة الفجَّة قد طالت أصحابَ النبيّ ﷺ على ما لهم في النُّفوس مِن منزلة فكيف بغيرهم ممن لا يَقْرُب مِن فضلِهم ولا جلالةِ قدْرهم؟!

وهذا أحدُ الشُّعراء يصف الهَلَعَ الذي أصابه جرّاء بطش الحجَّاج وصدقِهِ في وعيده:

كأنَّ فؤاديْ بينَ أظفارِ طائرٍ ... مِنَ الخوفِ في جوِّ السَّماءِ محلِّقِ

حذارِ امرئ قد كنتُ أعلمُ أنهُ ... متى ما يَعِدْ مِن نفسِهِ الشَّرَّ يَصْدُقِ[٢]

إذن فقد كان الخوف مِن سُقُوط الحكم مسيطراً على الأمويِّين، وهاجساً يُملي عليهم كثيراً من تصرُّفاتهم وعلى عُمَّالهم مِن ورائهم، **وقد كان الإشكال من جهتين لا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى:**

الجهة الأولى: خلافة الأمويّين ذاتها، والتي ظلّت زمناً طويلاً تعاني مِن أزمةٍ شرعيّة حاول الأمويُّون فرضَها على رافضيها بالقوّة.

الجهة الثّانية: كثرة تذمُّر الناس واعتراضِهم، وهو وإن كان مبنيّاً على ما سبقه إلا أنّه في الوقت ذاته أدّى بكثيرٍ مِن الخلفاء إلى اختيار أعنف العُمَّال وأقساهم، وإلى تجريد السَّيف في وجه كلٍّ من يُبدي معارضةً ولو كان مِن أهل العلم والفضل. ومما استشهدَ به يزيدُ بن معاوية في بعض المواقف ـ منبئاً به عن حقيقة شعوره ـ:

لقد بدَّلوا الحكمَ الذي في سجيّتي ... فبدَّلتُ قومي غِلْظةً بلَيَانِ[٣]

---

(١) دلائل النبوّة (٦/ ٤٨٩)، تاريخ الإسلام (٦/ ٣٢٤)، البداية والنهاية (٩/ ١٣٢).

(٢) تأويل مختلف الحديث (٣٤٧)، بغية الطَّلب في تاريخ حلب (٥/ ٢٠٦١)، كشف المشكل (٢/ ١٤٣).

(٣) لم أقف على قائله. والبيت في: تاريخ الطبري (٣/ ٣٥٢)، الكامل في التاريخ (٣/ ٤٥٥).

ومَن تأمّل خُطَبَ زياد بن أبيه والحجَّاجِ وأضرابِهما اتّضح له مقدارُ العنف والقسوة التي تعاملوا بها مع الناس، مما أوجد جوّاً مِن الخوف والرّهبة ألقى بظلاله على العلماء أنفسِهم!

ومِن الخُطبة البتراء[١] التي ألقاها زيادُ بن أبيه على المنبر - وهي أوّل خُطَبِه في البصرة -: «وإنّي لأقسِمُ بالله لآخُذَنَّ الوليَّ بالوليِّ، والمقيمَ بالظّاعنِ، والمقبلَ بالمدبر، والصّحيحَ منكم بالسَّقيم، حتى يلقى الرَّجُلُ منكم أخاه فيقول: انجُ سَعْدُ فقد هَلَكَ سعيدٌ أو تستقيمَ لي قناتُكم!... وأيم الله إنّ لي فيكم لصرعى كثيرةً، فليحذرْ كلُّ امرئ منكم أن يكون مِن صرعاي»[٢].

«وكان زيادُ أوّلَ مَن شدَّ أمرَ السُّلطان وأكَّدَ المُلْكَ لمعاويةَ، وألزم الناس الطّاعة، وتقدَّم في العقوبة، وجرَّدَ سيفَهُ، وأَخَذَ بالظّنَّةِ، وعاقَبَ على الشُّبْهةِ، وخافَهُ الناسُ خوفاً شديداً»[٣].

وأشدُّ منها عُنفاً وتحدِّياً خُطْبة الحجّاج - وهي أيضاً أوّل خُطبه عند قدومه للعراق - ومنها قوله: «والله - يا أهل العراق - إني أرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافُها، وإني لصاحبُها، فكأني أنظرُ إلى الدِّماء فوق العمائم واللِّحى... والله لأعصبنَّكم عَصْبَ السَّلَمة[٤]، ولأضربنَّكم ضَرْبَ غرائبِ الإبل!»[٥].

---

(١) لُقِّبت بـ(البتراء) لأنه لم يحمد الله فيها. **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ١٩٧).

(٢) البيان والتبيين (٢٤٣)، تاريخ الطبري (٣/ ١٩٧)، العقد الفريد (٤/ ١٠٢)، الكامل في التاريخ (٣/ ٣٠٥) باختصار.

(٣) تاريخ الطبري (٣/ ١٩٨)، الكامل في التاريخ (٣/ ٣٠٧)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ١٠).

(٤) السَّلَمَة: شجرة ذات شوك، يعسر خرطُ ورقِها لكثرة شوكِها فتتُجْمَعَ أغصانها ويشدَّ بعضُها إلى بعض بحبل شدّاً محكماً، ثم تُضْرَب بعصا ونحوِه فيتناثر ورقُها للماشية ولمَن أراد جَمْعَه. **انظر**: النهاية في غريب الأثر (٣/ ٢٤٤) لسان العرب (١/ ٦٠٣).

(٥) البدء والتاريخ (٦/ ٢٩)، تاريخ الطبري (٣/ ٥٤٧)، المنتظم (٦/ ١٥٢)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ١٢٧). باختصار.

=

«فوالله لأذيقنَّكم الهوانَ حتى تَدْرُوا، ولأعصبنَّكم عَصْبَ السَّلَمَة حتى تنقادوا، أقسم بالله لتُقْبِلُنَّ على الإنصاف ولتَدَعُنَّ الإرجاف، وكان وكان، وأخبرني فلانٌ عن فلان، وإيشِ الخبرُ وما الخبر؟ أو لأهبرنَّكم بالسَّيف هَبْراً يَدَعُ النِّساءَ أيامى، والولدانَ يتامى!»[(١)].

وقال في خُطبةٍ أخرى: «يا بني اللَّكِيعة وعبيدَ العصا وأبناءَ الإماء والأيامى! ألا يربع كلُّ رجل منكم على ظلعه ويُحْسِنُ حَقْنَ دمِهِ، ويُبْصِرُ موضعَ قدمِهِ، فأقسمُ بالله لأُوشِكُ أن أوقعَ بكم وقعةً تكون نكالاً لما قبلها وأدباً بعدها»[(٢)].

و«لمّا أراد الحجَّاجُ الخروجَ مِن البصرة إلى مكّة خَطَبَ الناسَ وقال: يا أهلَ البصرة إني أريد الخروجَ إلى مكة، وقد استخلفتُ عليّكم محمّداً[(٣)] ابني، وأوصيتُهُ فيكم بخلافِ ما أوصى رسولُ الله ﷺ في الأنصار؛ فإنه أوصى في الأنصارِ أن يُقْبَلَ مِن محسنِهم، ويُتجاوزَ عن مسيئهم، ألا وأني قد أوصيتُهُ بكم ألا يَقْبَلَ مِن محسنِكم، ولا يَتجاوزَ عن مسيئكم!»[(٤)].

= قال ابنُ الأثير تعليقاً على قوله: (غرائب الإبل): «هذا مَثَلٌ ضَرَبَهُ لنفسه مع رعيَّته يُهدِّدُهم، وذلك أنّ الإبلَ إذا وردت الماء فدخل عليها غريبةٌ مِن غيرها ضُرِبت وطُرِدت حتى تخرج عنها». لسان العرب (١/ ٦٤٧).

(١) تاريخ الطبري (٣/ ٥٤٨)، الكامل في التاريخ (٤/ ١٣٩)، البداية والنهاية (٩/ ٩). و«اللّكيعة: الأمَة اللّئيمة». لسان العرب (٨/ ٣٢٢).

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ٥٤٩)، الكامل في التاريخ (٤/ ١٤٠)، تاريخ الإسلام (٦/ ٣١٨)، البداية والنهاية (٩/ ٩).

(٣) محمد بن الحجّاج بن يوسف الثّقفي: أبو كعب، من رجالات الأمويّين، سمع من أنس بن مالك رضي الله عنه، كان أبوه يعتمد عليه في كثير من المهمّات كما في قتاله لابن الأشعث ويُنيبُهُ في الحُكم، توفي سنة ٩١هـ فجزع عليه أبوه جزعاً شديداً ثم لحق به بعد أسبوع. **انظر**: المنتظم (٦/ ٣٠٢)، تاريخ مدينة دمشق (٥٢/ ٢٥٩)، البداية والنهاية (٩/ ٤٧).

(٤) البيان والتبيين (٢٠١)، بغية الطلب في تاريخ حلب (٥/ ٢٠٥٨)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ١٧٠)، المنتظم (٦/ ٣٤٣).

وهذا التّهديد والوعيد ليس بمقصورٍ على مكان دون آخر، بل كان حيث السُّخط والاعتراض ففي مكّة خَطَبَ خالد بن عبد الله القَسْريُّ في الناس فقال: «إني والله ما أُوتى بأحدٍ يَطْعَنُ على إمامه إلّا صلبتُهُ في الحرم»[١].

كما مورس العنفُ ضدَّ أهل المدينة الذين: «لم يكونوا مائلين إلى بني أُميّة»[٢] أيضاً، بل لم تقع البيعةُ لمعاويةَ إلا على كُرْهٍ مِن كثيرين[٣]، ولكنه كان في العراق أشدَّ مِن غيره لكثرة المعارضين حكم الأمويّين مِن شيعةٍ وخوارجَ وسواهم.

وقد تفطَّن الحجَّاجُ وغيرُهُ إلى: «أنّ أهل البصرة والكوفة يثورون كلّما وجدوا الفرصةَ سانحةً للثّورة، والشَّرْطُ الوحيد لثورتهم هو أن يأمنوا على أنفسهم في السّاعة التي يثورون فيها، وأن يكون إلى جانبهم أملٌ ما في الظّفَر»[٤].

وفي مثل هذا الجوِّ كان مجرَّد ميلِ الرّجل ـ ولو بالنّسبة أحياناً ـ إلى بعض خصوم الأمويّين كالعلويّين أو إلى الزُّبيريِّين كفيلاً بوصول الأذى له! ولما بلغ عُبيدَ الله بنَ زياد عن أحدهم أنه: «يُنْكِرُ قَتْلَ الحسين ونحوَ ذلك فَأَمَرَ بجلْدِهِ وحَبْسِهِ»[٥].

وكان الحجّاجُ مع الشِّيعة «لا يَقبل مِن محسنهم، ولا يتجاوز عن مسيئهم»[٦].

كما كان عبدُ الملك بن مروان «لا يستمع مِن شعراء مُضَرَ ولا يأذن

---

(١) تاريخ الطبري (٤/ ٨)، المنتظم (٦/ ٢٩٩)، الكامل في التاريخ (٤/ ٢٦٢).
(٢) منهاج السُّنة النبوية (٢/ ٨٥).
(٣) **انظر**: البدء والتاريخ (٥/ ٢٢٩)، تاريخ مدينة دمشق (١١/ ٢٣٥).
(٤) الدّولة الأموية للعش (٢٢٢).
(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٣٥١). (٦) منهاج السُّنة النبوية (٢/ ٩٢).

لهم؛ لأنهم كانوا زُبَيريّة»[١].

ولما سَأَلَ زُبَيريٌّ مِن أهل العراق مولىً لسعيد بن المسيّب: «أيُّهما أحبُّ لسعيدٍ ابنُ الزُّبير أو أهلُ الشَّام؟ التفتَ إليه سعيدٌ ـ وكان قد سَمِعَه ـ وقال له: أفلا أَضْبُثُ[٢] بك الآنَ، فأقول هذا زُبَيريٌّ؟!»[٣].

وقد ابتدع مروانُ بن الحكم تقديمَ خُطبة العيد على الصّلاة خلافاً للسُّنة[٤]، وهو أوّل مَن فعل ذلك على المشهور[٥]، وذلك أنه كان يَسُبُّ عليّاً رضي الله عنه في خُطبته، فكان أن رَغِبَ الناس عن سماع سبِّهِ فأصبحوا يخرجون بعد الصّلاة وقبل الخُطبة فقدَّمَها لإرغام الناس على السّماع!

وقد أشار ابنُ حزم إلى أنَّ «الناس كانوا إذا صلَّوا تركُوهم [أي: تركوا خطباء بني أميّة] ولم يشهدوا الخُطبة، وذلك لأنهم كانوا يلعنون عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فكان المسلمون يَفِرُّون وحُقَّ لهم»[٦]، وقد نصّ على هذا المعنى آخرون[٧].

---

(١) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (٢/ ٤١٨)، تاريخ مدينة دمشق (٥٢/ ٢٦١).

(٢) الضَّبْثُ: القبض على الشئ بالكفِّ، ومنه مضابث الأسد وهي مخالبه. **انظر**: لسان العرب (٢/ ١٦٢)، مختار الصحاح (١٥٨). والمراد تهديدُهُ بالهلاك عند الإخبار عنه.

(٣) **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ١٣٥).

(٤) **انظر**: صحيح مسلم (١/ ٦٩).

(٥) **انظر** الكلام حول أول من فعل ذلك في: التمهيد لابن عبد البر (١٠/ ٢٦١)، المغني لابن قدامة (٢/ ١٢١)، شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٢١)، فتح الباري (٢/ ٤٥٠)، عمدة القاري (٦/ ٢٨٠).

(٦) المحلى (٥/ ٨٦).

تنبيه: اعتاد الناس فيما بعد على تقديم الخُطبة على الصّلاة بسبب التزام بني أُميّة على ذلك مدّة طويلة، فعن معاذ بن معاذ قال: «لما قَدِمَ بنو العبّاس بدؤوا بالصّلاة قبل الخُطبة فانصرف الناس وهم يقولون: بُدِّلت السُّنة! بُدِّلَت السُّنة يوم العيد!». سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦).

(٧) **انظر**: المبسوط للسرخسي (٢/ ٣٧)، بدائع الصنائع (١/ ٢٧٦)، حاشية الدّسوقي (١/ ٣٨٢).

ومَن تأمّل جُرأةَ مروانَ على مخالفة السُّنة بهذه الصّراحة وفي المدينة وعلى مشهد جماعةٍ من أصحاب رسول الله ﷺ واكتفاء الناس بالخروج وعدم الإنصات فقط تبيَّنَ له شدة سطوة الأمويّين، وأنه لم يكن ليفعل ذلك لولا ما استقرَّ في النُّفوس مِن مهابتهم حتى إنه لم يُنْكِرْ عليه عملَه هذا إلا القليل![1].

هـ ـ أنّ الأمويّين قد أكرموا مَن اعتقدوا صدقَهُ وإخلاصه ولم يخافوا غائلَتَهُ مِن الهاشميِّين، وقد «كان عليُّ بن الحسين مِن أفضل أهل بيته وأحسنِهم طاعةً وأحبِّهم إلى مروانَ وإلى عبدِ الملك»[2].

وحين أوصى عبدُ الملك بنُ مروان ابنَه الوليدَ عند احتضاره بجملة مِن الوصايا كان مِن بينها قوله: «وانظر ابنَ عمِّنا عليَّ بنِ عبد الله بن عبّاس فإنه قد انقطع إلينا بمودَّته ونصيحتِهِ، وله نسب وحقٌّ، فصِلْ رحمَهُ واعرف حقَّه»[3].

وفي مقابلِ إكرامِ بعضِ الهاشميِّين تُنْتَفُ لحيةُ أَحَدِ الأمويّين لأنه لم يقف مع قومه في المدينة وقفة واضحةً حين أُحيط بهم[4]، ويَقْضِي عبدُ الملك على بعض أبناء عمومته[5] لأنه طمع بالخلافة، وقد «ذَبَحَهُ صبراً بعد أن آمنَهُ وحَلَفَ له وجعَلَهُ وليَّ عهده من بعده»[6]، فاتّضح من هذا

---

(١) **انظر** تحقيق الكلام في تعيين مَن أنكر: شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٢٢)، فتح الباري (٢/ ٤٥٠)، عمدة القاري (٦/ ٢٨٠).

(٢) الطبقات الكبرى (٥/ ٢١٥)، التاريخ الأوسط (١/ ٢١٤)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٨٦)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٨٩).

(٣) المنتظم (٦/ ٢٧٥)، تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٤)، البداية والنهاية (٩/ ٦٧).

(٤) **هو**: عمرو بن عثمان بن عفان. **انظر**: الكامل في التاريخ (٣/ ٤٦١)، البداية والنهاية (٨/ ٢٢٠).

(٥) **هو**: عمرو بن سعيد بن العاص المعروف بالأشدق.

(٦) العِبَر في خبر من غبر (١/ ٧٨). **وانظر** للاستزادة: تاريخ الطبري (٣/ ٤٢٣)، الكامل في التاريخ (٤/ ٨٥)، البداية والنهاية (٨/ ٣٠٧).

كلِّه أنّ الخشونة واللِّين في كثيرٍ من تصرُّفات الأمويّين لم يكن يحكمها الدِّين أو وشائج القرابة فقط بقدر ما كانت الرّغبة في توطيد حكمهم.

الثاني: طمع العلويّين بالخلافة.

لعلّ هذا العامل هو الدّاءُ الدّويّ الذي زاد مِن عناء العلويِّين ومِن إعراض الأمويّين وانحرافهم عنهم، فقد ظلَّ أكثرُهم على اعتقاد: «استحقاق عليٍّ وأهلِ بيته للخلافة، وأنهم قد ظُلِمُوا وسُلِبَ حقُّهم»[١]، ومن ثَمَّ فقد كانوا ينظرون إلى الأمويِّين نظر الظّالم المغتصِب.

وقد جرَّ هذا الاعتقادُ للعلويّين مِن الأذى ما لا يعلمه إلا الله، سواء في عهد الأمويِّين أو العبّاسيِّين، إذ ظلَّ الشُّعور بالظّلم والقهر الذي يلازمهم يُفَجّر فيهم رُوحَ الثَّورة عند أدنى مناسبة، و«مِن الملاحظ أنّ العلويّين طوال تاريخِ حياتِهم وهم يَسعون إلى السُّلطة وتولِّي زمام الأمور، وقاموا بالعديد من الثَّورات والهبَّات ضدّ السُّلطات الحاكمة»[٢].

قال العقّاد[٣]: «لم يَعْرِفِ التّاريخُ نظيراً لثبات بني عليٍّ وفاطمةَ على حقِّهم[٤] في الإمامة أو في الخلافة، حوربوا فيها زمناً، وتولَّاها مَن لا شكّ عندهم ولا عند الناس في فضلهم عليهم كيزيدَ بن معاوية، فأَنِفوا أن يتركوها استخذاءً وخضوعاً، وحاربوا فيها كما حُوربوا، وصَمَدوا للطّلب الحثيث طالبين ومطلوبين مائة سنة ثم مائتين ثم ثلثمائة سنة»[٥].

ومن جهة أخرى ظلّ الأمويّون جرّاء ذلك في تحفُّز مستمرّ وتخوُّفٍ

---

(١) الدّولة الأموية للخضري (١/ ١٥١). (٢) فتنة السُّلطة (٩٨).

(٣) عباس بن محمود بن إبراهيم العقاد: أحد مشاهير أدباء مصر المعاصرين، مولده سنة ١٣٠٧هـ، أصله من دمياط، أتقن الإنجليزية وألمّ بالألمانية والفرنسية، تنقل في أكثر من وظيفة ثم تفرّغ للكتابة في آخر حياته، وقد ظلّ اسمه لامعاً لمدّة نصف قرن، وكان من المكثرين في التصنيف حيث ترك ٨٣ كتاباً منها: عن الله، العبقريات، ديوانه. توفي سنة ١٣٨٣هـ. **انظر**: الأعلام (٣/ ٢٦٦).

(٤) بحسب اعتقادهم. (٥) فاطمة الزهراء والفاطميون (٤٧).

دائم تجاه العلويِّين على وجه الخصوص لما يعلمونه ويرونه مِن طموحاتِهم التي تتجدَّد كلّ آن[1]، مدركين في الوقت نفسه أنه ليس بإمكان أيّ أحد كائناً من كان أن يَزعم لنفسه استحقاقاً في الخلافة ما خلا العلويِّين الذين يَحْظَون بمحبّة الناس وتعظيمهم، ولهذا لما أشار ابنُ كثير إلى كسر ابنِ الزُّبير ﷺ لفلول يزيدَ بنِ معاوية التي أرسلها إليه وما ترتَّب على ذلك مِن تعاظم شأن ابن الزُّبير ﷺ في الحجاز واشتهار أمره قال: «ومع هذا كلِّه ليس هو معظَّماً عند الناس مثل الحسين، بل الناس إنما ميلُهم إلى الحسين لأنه السَّيِّد الكبير، وابنُ بنت رسول الله ﷺ، فليس على وجهِ الأرض يومئذٍ أحدٌ يُساميه ولا يُساويه»[2]، وأشار إلى أنه: «لا يمكِنُهُ أنْ يَتَحَرَّك بشيء مما في نفسه [أي: مِن طَلَبِ الخلافة] مع وجود الحسين»[3].

وقد استغلَّ بعضُ عُمَّال الأمويِّين هذا الحذرَ والتّرقُّبَ لدى الخلفاء لتصفية حساباتهم مع خصومِهم مِن رجال الدّولة في محاولة للتّخلص منهم بالتّشكيك بصدق ولائهم، مثلما كَتَبَ يوسفُ بنُ عمر[4] ـ أميرُ العراق ـ لهشام بن عبد الملك: «إنّ أهلَ هذا البيتِ مِن بني هاشمٍ قد كانوا هَلَكُوا جُوْعاً حتى كانت لُقْمَةُ أحدِهم قوتَ عيالِه، فلما ولِيَ خالدٌ[5] العراقَ أعطاهم الأموالَ فقووا بها فتاقت نفوسُهم إلى طَلَبِ

---

(١) انظر تعداد بعض من خرج على الأمويين في: مقالات الإسلاميين (٧٥).
(٢) البداية والنهاية (٨/ ١٥١). (٣) المصدر السّابق (٨/ ١٥١).
(٤) يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم الثّقفي: أمير العراق وخراسان، وهو ابن عمّ الحجاج، ولي اليمن لهشام بن عبد الملك ثمّ العراق بعد خالد القَسري، وكان جواداً مهيباً حسن السّياسة وفيه جبروت، نُكِبَ في عهد يزيد النّاقص فهرب واختفى مدّة، ثم عثر عليه فسُجِنَ في دمشق، ثم قُتِلَ على يد يزيد بن خالد القَسْريّ سنة ١٢٧هـ. انظر: المعارف لابن قتيبة (٣٩٨)، وفيات الأعيان (٧/ ١٠١)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٤٢)، الوافي بالوفيات (٢٩/ ١١٧).
(٥) يعني خالد بن عبد الله القسري.

الخلافة، وما خرج زيدٌ[١] إلا عن رأي خالدٍ!»[٢].

الثالث: شيعة العلويّين.

كان الانتصار لعثمان ﷺ مِن قتَلَتِه هو نقطةَ الارتكاز الأولى لقيام الدّولة الأمويّة والتي أضفت عليها الصِّبغة الشّرعيَّة التي احتاجتها في بداياتها، ومن ثَمَّ فقد حَرِص الأمويُّون على الضَّغط على كلّ مَن لم يَسِرْ على هذا الخطّ، وعلى رأسهم (شيعة علي).

وعلى الرّغم مِن استقرار الأمر للأمويِّين بعد استشهاد عليٍّ وتنازُلِ الحسن لمعاوية إلا أنّ الشِّيعةَ استمرّوا على ولائهم لـ(علي)، معتقدين أنّ الخلافة قد اغتُصِبت منه، وقد انتقل هذا الولاءُ إلى (العلويِّين) باعتبارهم الامتداد الطبعيّ والشَّرعيَّ لـ(عليٍّ وخلافته)، وفي الوقت نفسه بَقُوا على عدائهم الشَّديد للأمويِّين حتى كان بعضهم يقول: «كَلْبٌ للعَلَوِيّة خيرٌ مِن جميع بني أُميّة!»[٣].

ولم يقف الأمر بالشِّيعة على مجرَّد الامتعاض مِن الأمويِّين وتصرُّفاتِهم أو بُغضِهم بل تجاوزه إلى الطّعن العَلَني في شرعيَّةِ حُكمهم، وإلى تأجيج روح العداء للأمويِّين بين أوساط الناس بـ(عَيْب عثمان) و(سَبِّ معاوية) ﷺ[٤]، وأخطرُ مِن ذلك كلِّه دَفْعُ العلويِّين للخروج على

---

(١) زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ العلوي: أبو الحسين المدني، ثقة فاضل من علماء أهل البيت وصلحائهم وإليه تنتسب (الفِرْقة الزَّيدية)، قال فيه جعفر الصّادق: «ما تَرَكَ فينا لدنيا ولا آخرةٍ مثله!»، خرج بالكوفة زمن هشام بن عبد الملك فقاتله يوسف بن عمر حتى استشهد سنة ١٢٢هـ. وحديثه عند أبي داود والترمذي وابن ماجه. **انظر**: تهذيب الكمال (١٠/ ٩٥)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٨٩)، الوافي بالوفيات (١٥/ ٢١)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٦٢).

(٢) تاريخ الطبري (٤/ ٢٤٨)، المنتظم (٧/ ٢٤٧)، وفيات الأعيان (٧/ ١٠٦)، الكامل في التاريخ (٤/ ٤٧٦).

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٥١)، تهذيب الكمال (١٨/ ٨١)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٤٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٦).

(٤) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ١٨٢)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٩١).

الخلافة وترغيبُهم في استرداد ما اغتُصِبَ منهم ـ بحسب زعمهم ـ متكفِّلين بنصرتهم، ولكنهم في الحقيقة كانوا: «يَغُرُّون مَن يُظهرون نَصْرَهُ من أهلِ البيت، حتى إذا اطمأنَّ إليهم ولامَهم عليه اللّائمُ خذَلُوهُ وأسلَمُوهُ وآثروا عليه الدُّنيا»(١).

قال الخُضريُّ(٢) ـ مبيِّناً دور الشِّيعة في توتُّر العلاقة بين البيتين العلويِّ والأمويِّ ـ: «تتمنّى قلوبُ شيعتِهم [يعني: شيعة العلويّين] أن ينالوا هذا الحقَّ فيحملون الواحدَ منهم بعد الواحد على الخروج فيخرجون وتكون العاقبةُ قَتْلاً وتمثيلاً!»(٣).

وما مِن شكٍّ بأنَّ الحطَّ مِن شأن الأمويِّين مِن جهة، وذِكْرَ فضائلَ لعليّ وبنيه واستحقاقهم للخلافة ـ وهي في الغالب مختلقةٌ ـ من جهة أخرى ثمّ اندفاعَ بعض العلويِّين بهذا الاتجاه كان مادّةً مناسبة لتهييج الناس إلى الخروج مما يترتّب عليه حَنَقُ الأمويّين ودفعُهم إلى استخدام القسوة المفرطة تجاه العلويّين، ولو وصل الأمر إلى انتقاص عليّ والإساءة إليه والأمرِ بالبراءة منه، وذلك حين رأوا فيهم استعداداً للوثوب على مُلْكهم في أيّ وقت.

فالحاصل مِن كلِّ ما سبق: أنّ لخلفاء بني أُميّةَ فمَن دونهم مِن عُمَّالهم دوراً في نشوء النَّصب، **وتفصيل ذلك على النّحو التالي:**

أوّلاً: دور الخلفاء.

---

(١) منهاج السُّنة النبوية (٢/ ٩٢).

(٢) محمد بن عفيفي الباجوري، المعروف بالشّيخ الخضري: فقيه، أُصولي، مؤرِّخ، أديب، خطيب، مولده سنة ١٢٨٩هـ، تخرج من مدرسة دار العلوم، ثم تنقّل في عدّة وظائف إلى أن استقرّ أخيراً مفتِّشاً بوزارة المعارف، وتوفي بالقاهرة سنة ١٣٤٥هـ. من آثاره: أصول الفقه، تاريخ التّشريع الإسلامي، محاضرات في تاريخ الأمم. **انظر**: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٦٩)، معجم المؤلِّفين (١٠/ ٢٩٥).

(٣) الدّولة الأموية (١/ ١٥٠).

سبقت الإشارة إلى أنَّ الطَّعن في عليٍّ أوّل ما ظهر كان بُعَيدَ مقتل عثمان، ثم اشتدَّ الأمر مِن قِبَل طرفين هما (الشّاميُّون والخوارج).

فأثناء معركة صِفِّين بدأ السّبُّ الصَّريح وحصل التَّلاعُن مِن قِبَلِ طَرَفي الصِّراع[١] إلا أنّ المقصودَ هنا هو ما كان منه تجاه عليٍّ رضي الله عنه لتعلُّقه بموضوع البحث.

وحين تمَّ للأمويّين ما أرادوه مِن استقرار المُلك لهم وجدوا أنّ هناك مَن يُنكِر خلافتَهم ويُكثِرُ مِن الطَّعن فيهم، معتمِداً على الإشادة بعليٍّ والتَّنويه بفضائله وأنه اغتُصِب حقَّهُ على أيديهم ممّا يجعل النُّفوسَ تتطلّع للفتنة وتشرئبُّ للعصيان مِن جديد، وهذا ما دفع أكثرَ خلفاء بني أُميّة إلى تعمُّد انتقاصه والحطّ مِن قدره بل وسبُّهُ علناً؛ في محاولةٍ منهم لتزهيد الناس فيه وقَطْعِ الطّريق على كلّ مَن يطعن في خلافتهم بسببه.

ومن أوضح ما يبيّن سياسة الدَّولة في هذا الصَّدد ما قاله المغيرةُ بن شُعبة رضي الله عنه ـ حين كان عاملاً على الكوفة ـ لبعض أصحاب عليٍّ رضي الله عنه ـ وقد بَلَغَهُ عنه شيءٌ: «إِيَّاكَ أَنْ يَبْلُغَنِيْ عَنْكَ أَنَّكَ تَعِيبُ عُثْمَانَ عِنْدَ أَحدٍ مِنَ النَّاسِ! وَإِيَّاكَ أَنْ يَبْلُغَنِيْ عَنْكَ أَنَّكَ تُظْهِرُ شَيْئَاً مِنْ فَضْلِ عليٍّ عَلَانِيَةً، فَإِنَّكَ لَسْتَ بِذَاكِرٍ مِنْ فَضْلِ عَلِيٍّ شَيْئَاً أَجْهَلُهُ، بَلْ أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ، وَلَكِنَّ هَذَا السُّلْطَانَ قَدْ ظَهَرَ، وَقَدْ أَخَذنَا بِإِظْهَارِ عَيْبِهِ لِلنّاسِ، فَنَحْنُ نَدَعُ كَثِيْرَاً مِمَّا أَمَرَنَا بِهِ، وَنَذْكُرُ الشَّيءَ الَّذِيْ لَا نَجِدُ مِنْهُ بُدَّاً، نَدْفَعُ بِهِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ عَنْ أَنْفُسِنَا تَقِيَّةً، فَإِنْ كُنْتَ ذَاكِرَاً فَضْلَهُ فَاذْكُرْهُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَصْحَابِكَ وَفِيْ مَنَازِلِكُمْ سِرَّاً، وَأَمَّا عَلَانِيَةً فِيْ الْمَسْجِدِ فَإِنَّ هَذَا لَا يَحْتَمِلُهُ الْخَلِيْفَةُ لَنا وَلَا يَعْذُرُنَا بِهِ»[٢].

---

(١) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ١١٣)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢١٠)، تاريخ ابن خلدون (٢/ ٦٣٧).

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ١٨٢)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٩١).

وقد أَمَرَ معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسُبَّ أَبَا التُّرَابِ؟

فَقَالَ: أَمَّا مَا ذَكَرْتُ ثَلَاثاً قَالَهُنَّ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَلَنْ أَسُبَّهُ ـ لأَنْ تَكُوْنَ لِيْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ ـ سَمِعْتُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يَقُوْلُ لَهُ: خَلَّفَهُ فِيْ بَعْضِ مَغَازِيْهِ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: يَا رَسُوْلَ اللهِ خَلَّفْتَنِيْ مَعَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ؟!

فَقَالَ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «**أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُوْنَ مِنِّيْ بِمَنْزِلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى إِلّا أَنّهُ لَا نُبُوَّةَ بَعْدِيْ**».

وَسَمِعْتُهُ يَقُوْلُ يَوْمَ خَيْبَرَ: «**لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلاً يُحِبُّ اللهَ وَرَسُوْلَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُوْلُهُ**، قَالَ فَتَطَاوَلْنَا لَهَا فَقَالَ: **ادْعُوْا لِيْ عَلِيّاً** فأُتِيَ به أَرْمَدَ فبَصَقَ فِيْ عَيْنِهِ، وَدَفَعَ الرَّايَةَ إِلَيْهِ ففَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ.

وَلَـمَّـا نَـزَلَـتْ هَـذِهِ الآيَـةُ: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ [آل عمران:٦١] دَعَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عَلِيّاً وَفَاطِمَةَ وَحَسَناً وَحُسَيْناً فَقَالَ: **اللّهُمّ هَؤُلاءِ أَهْلِيْ**»[(١)].

وقد لاحظ النَّوويُّ الإشكالَ في هذا الحديث فحاول توجيهَهُ بقوله: «قال العلماء: الأحاديثُ الواردة التي في ظاهرها دَخَلٌ على صحابي يجب تأويلُها.

قالوا: ولا يقع في روايات الثِّقات إلا ما يُمْكِن تأويلُه، فقولُ معاويةَ هذا ليس فيه تصريحٌ بأنه أَمَرَ سعداً بسبِّهِ، وإنما سأَلَهُ عن السَّبَبِ المانع له من السَّبِّ كأنه يقول: هل امتنعتَ تورُّعاً أو خوفاً أو غيرَ ذلك؟

فإن كان تورُّعاً وإجلالاً له عن السَّبِّ فأنت مُصيبٌ محسن، وإن

(١) خرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل، باب: مِن فضائل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (٢٤٠٤).

كان غيرَ ذلك فلَهُ جوابٌ آخرُ»[١].

وقد انتصر لعدم وقوع السَّبِّ أيام معاوية رضي الله عنه الطَّاهر بن عاشور[٢] فقال: «لم أَقِفْ على تعيين الوقت الذي ابتُدِعَ فيه هذا السَّبُّ، ولكنَّه لم يكن في خلافة معاوية رضي الله عنه»[٣].

والحقيقة: أنّ فيما قاله الإمام النّوويُّ رضي الله عنه تكلُّفاً ظاهراً!

ولعلَّ مِن أبرز ما يَدُلُّ على ضعف تأوّلِه أنه جاء التَّصريح في روايةٍ أخرى بما اختُصِرَ في الرّواية السَّابقة وفيها قول الرّاوي: «قَدِمَ معاويةُ في بعض حجَّاته فدَخَلَ عليه سعدٌ فذكروا علياً فنال منه، فغَضِبَ سعدٌ وقال: تقول هذا لرجُلٍ سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ!**».

وسمعتُهُ يقولُ: «**أَنْتَ مِنِّيْ بِمَنْزِلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِيْ!**».

وسمعتُهُ يقول: «**لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ الْيَوْمَ رَجُلاً يُحِبُّ اللهَ وَرَسُوْلَهُ!**»[٤].

وقد ورد أيضاً أنَّ مما اشترطه الحسنُ بن علي على معاويةَ عند

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ١٧٥). ثم ذَكَرَ رحمه الله في (١٥/ ١٧٦) تأويلاً آخر أنّ معناه «ما منعك أن تُخَطِّئَهُ في رأيه واجتهاده وتُظْهِرَ للناس حُسْنَ رأينا واجتهادِنا وانه أخطأ قولَه».

(٢) محمد الطّاهر بن عاشور: رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزّيتونة وفروعه، مولده سنة ١٢٩٦هـ، كان مِن أعضاء المجمَعَيْنِ العربِيينِ في دمشق والقاهرة، توفّي سنة ١٣٩٣هـ. مِن آثاره: تفسيره المعروف بـ«التَّحرير والتّنوير»، ومقاصد الشريعة الإسلاميّة، وأصول النِّظام الاجتماعي في الإسلام. **انظر**: الأعلام (٦/ ١٧٤)، الجواب المفيد للسائل المستفيد (٦٥)، شيخ الإسلام الإمام الأكبر للشّيخ محمد الحبيب ابن الخوجة.

(٣) التحرير والتنوير (١٣/ ٢٥٩).

(٤) خرّجه بهذا اللّفظ ابنُ ماجه في سننه، باب: فضل عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (١٢١)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف ابن ماجه.

انعقاد الصُّلْحِ بينهما ألا يُسَبَّ عليّ وهو يَسْمع[١]، وكذلك جاء أنَّ مروانَ بنَ الحكم كان يَسُبُّهُ على المنبر، وأنّ عامل المدينة ـ وهو رجلٌ مِن آل مروانَ ـ أَمَرَ سهلَ بنَ سعد أن يَشْتِمَهُ ـ وسيأتي ـ، وجاء عن المغيرة رضي الله عنه ما يتوافق مع هذا الاتِّجاه[٢].

والأصوب ـ والله أعلم ـ أن يُقال: إنّ معاوية رضي الله عنه أخطأ في هذا العمل مثلما أخطأ في قتاله عليّاً مع التماس أحسن الأعذار له، فليس هو ولا غيرُه من الصّحابة بمعصومين، والقاعدةُ في هذا الباب أنّ ما يُحكى عن «الصّحابة مِن القوادح: كثيرٌ منها كَذِبٌ، وبعضُها كانوا فيه متأوِّلين، وإذا كان بعضُها ذنباً فليس القومُ معصومين، بل هم مع كونهم أولياء الله ومِن أهل الجنة لهم ذنوبٌ يغفرها الله لهم!»[٣].

وقد عُلِم مِن مذهب أهل السُّنة أنهم: «لا يُنَزِّهون معاويةَ ولا مَن هو أفضلُ منه مِن الذُّنوب، فضلاً عن تنزيهِهم عن الخطأ في الاجتهاد»[٤].

وما أجمل ما أورده شيخ الإسلام ابنُ تيميّة حينما تكلَّم عن التّلاعُن الذي وقع منهما في صِفِّين فقال: «التَّلاعُنُ وقع من الطّائفتين كما وَقَعَتْ المحاربة، وكان هؤلاء يَلْعَنون رؤوسَ هؤلاء في دعائهم، وهؤلاء يَلْعَنُون رؤوسَ هؤلاء في دُعائهم، وقيل: إنَّ كلَّ طائفةٍ كانت

---

(١) **انظر**: تهذيب الكمال (٦/ ٢٤٦)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٤)، البداية والنهاية (٨/ ١٤).
قال الإمام ابن تيميّة في مجموع فتاواه (٤/ ٤٣٦): «... بخلافِ سَبِّ عليٍّ فإنه كان شائعاً في أتباع معاوية».
وقال أيضاً في مجموع فتاواه (٤/ ٤٣٧): «سبُّ عليٍّ ولعنُهُ مِن البغي الذي استحقَّت به الطّائفةُ أن يقال لها (الطّائفةُ الباغية)».

(٢) **انظر**: سنن أبي داود (٤/ ٢١١). والحديث صحّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٤٦٤٨).

(٣) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٢٤٤).

(٤) المصدر السّابق (٤/ ٣٨٥).

تَقْنُتُ على الأخرى، والقتالُ باليد أعظمُ مِن التَّلاعُن باللِّسان، وهذا كلُّهُ سواء كان ذَنْباً أو اجتهاداً مخطئاً أو مصيباً، فإنَّ مغفرةَ الله ورحمتَهُ تتناول ذلك بالتَّوبة والحسناتِ الماحية والمصائبِ المكفِّرة وغيرِ ذلك»(١)

والظَّنُّ كلُّ الظَّنِّ بمعاويةَ رضي الله عنه أنه كان مجتهداً فيما قام به حيث وجد نفسَه مدفوعاً لمثل هذا العمل خوفاً مِن تفرُّق الأُمَّة وتناحُرِها، والذي يُذْكِيهِ بعضُ الشِّيعة حيث اتَّكأوا على (فضل عليٍّ وأحقِّيته بالخلافة) في زرع بذور الفتنة بين النّاس شَعَرُوا أو لم يشعروا، لا سيَّما والنُّفوسُ لم تهدأ كثيراً بل كانت في غاية التَّحَفُّز للقتال لقُرْبِ عهدِها به، وفي هذا مِن الفساد ما لا يعلمه إلا الله.

وقد رأى رضي الله عنه أنَّ الانتقاصَ مِن عليٍّ وإن كان مفسدةً في ذاته إلا أنَّ ما يترتّب على دعوات أولئك مِن الاختلاف والتّشرذُم وإراقة الدِّماء أشدُّ، فكان اجتهاده مِن باب ارتكاب أدنى المفسدتين دفعاً لأعلاهما، لا سيَّما أنّه قد ثبت في الحديث الأمرُ بقتل مَن أراد أن يُفرِّق الأُمَّة بعد اجتماعها كائناً مَن كان(٢)، والسَّب والانتقاصُ أهون مِن القتل، وقد لَخَّص رضي الله عنه سياستَهُ بقوله: أَضَعُ سَيْفِيْ حَيْثُ يَكْفِيْنِي سَوْطِيْ، وَلَا أَضَعُ سَوْطِيْ حَيْثُ يَكْفِيْنِي لِسَانِيْ»(٣).

وقد قال لابن عباس ذاتَ يوم: «أَنْتَ عَلَى مِلَّةِ عَلِيٍّ؟! قال: لَا، وَلَا عَلَى مِلَّةِ عُثْمَانَ، وَلَكِنِّي عَلَى مِلَّةِ النَّبِيِّ»(٤).

---

(١) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٤٦٨). **وانظر** للاستزادة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٨٥)، البداية والنهاية (٧/ ٢٨٤).

(٢) **انظر**: صحيح مسلم (٣/ ١٤٨٠)، سنن النسائي (٧/ ٩٣)، صحيح ابن حبان (١٠/ ٤٣٨)، المستدرك على الصحيحين (٢/ ١٦٩).

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٤١٣)، العقد الفريد (١/ ٣٧)، تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢٣٨)، تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ١٧٣).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة (١/ ٩٤)، حلية الأولياء (١/ ٣٢٩)، =

قال الذَّهبيُّ: «ومعاويةُ مِن خيار الملوك الذين غَلَب عدلُهم على ظلمِهم، وما هو ببريءٍ من الْهَنَاتِ، والله يعفو عنه!»[١].

ولا يخالج المرء أدنى شكٍّ في أنه لولا شيعةُ عليّ وتصرُّفاتهم لما لَجَأَ لهذا، وهو مَن هو في دينه وفقهِهِ وفضلِهِ وحِلْمِهِ[٢].

ومما يؤكِّد هذا المعنى أنّ الحسن والحسين كانا يتردّدانِ عليه فيكرمهما إكراماً زائداً ويقول لهما: مرحباً وأهلاً! ويُعْطِيهما عطاءً جزيلاً!

وقد أطلق لهما في يومٍ واحد مئتيْ ألفٍ وقال: خُذاها وأنا ابنُ هند، والله لا يُعطيكماها أحدٌ قبلي ولا بعدي»[٣] أي: مثل عطائي.

وقال للحسن ذاتَ مرّة وقد دخل عليه: «لأجيزنَّكَ بجائزةٍ لم يُجِزْها أحدٌ كان قَبْلِي فأعطاه أربعَمائةِ ألف»[٤].

«ولما تُوُفِّي الحسنُ كان الحسينُ يَفِدُ إلى معاويةَ في كل عام فيعطيه ويكرمُه»[٥].

وحين فاخر يزيدُ بنُ معاوية الحسنَ بنَ عليّ قال له أبوه: فاخرتَ الحسنَ؟!

قال: نعم.

قال: «لعلَّكَ تَظُنُّ أنَّ أمَّكَ مثلُ أُمِّهِ، أو جَدَّكَ كجَدِّهِ! فأمّا أبوكَ وأبوه فقد تحاكما إلى الله فحَكَمَ لأبيكَ على أبيه»[٦].

وقد كان كثيرٌ مِن الأمويِّين يلقِّبون عليّاً رضي الله عنه بـ (أبي تراب) أو

= الإحكام لابن حزم (٤/ ٦٠٧)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٤١٥)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٩٦)، النبوات (١٤٢)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٤٢).

(١) سير أعلام النبلاء (٣/ ١٥٩).

(٢) **انظر** ما يقربُ من هذا المعنى في تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢٣٠).

(٣) البداية والنهاية (٨/ ١٥٠). **وانظر**: منهاج السُّنة النبوية (٦/ ٢٥٠).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣/ ١٥٤).

(٥) البداية والنهاية (٨/ ١٥٠).

(٦) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٤١)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٠).

بـ(أبي التُّراب) تصغيراً لشأنه عند الناس بإيهامهم أنَّ هذا اللَّقب يتضمَّن معنى الانتقاص(١)، معتقدين في الوقت ذاته أنّه يكرهه.

قال ابن حجر العسقلانيّ: «كان أعداؤه [يعني: عليّاً] يقولون: أبو تراب ظنّاً منهم أنه يكرهها»(٢).

فعن سهل بن سعد أنَّ رجلاً جاءَهُ فقال: هَذَا فُلَانٌ أَمِيْرٌ مِنْ أُمَرَاءِ الْمَدِيْنَةِ يَدْعُوْكَ لِتَسُبَّ عَلِيّاً عَلَى الْمِنْبَرِ.

قَالَ: أَقُوْلُ مَاذَا؟

قَالَ: تَقُوْلُ لَهُ أَبُوْ تُرَابٍ...»(٣).

وقد أخذ ذلك عنهم بعضُ عُمَّالِهم وشيعتهم(٤).

ولأجل هذا المعنى كان بعض خصوم الشِّيعة يتعمَّد وصْفَ الواحد منهم بأنه (تُرابيٌّ)(٥)، وهو ما كان يأنَفُ منه بعضُهم لمعرفته بمقصودهم(٦)، مع أنه لا يلحق عليّاً نقصٌ مِن أجله بل كان أحبَّ أسمائه

---

(١) **انظر**: صحيح البخاري (٣/١٣٥٨)، فتح الباري (١٠/٥٨٨).

(٢) نزهة الألباب في الألقاب (٢/٢٥٣).

(٣) خرجه ابن حبّان في صحيحه من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، كتاب: إخباره ﷺ عن مناقب الصّحابة رجالِهم ونسائهم، بذِكْرِ أسمائهم رضي الله عنهم أجمعين. باب: ذِكْرُ تسمية المصطفى ﷺ عليّاً أبا تراب. برقم (٦٩٢٥).

(٤) **انظر**: صحيح مسلم (٤/١٨٧٠ و١٨٧٤)، المعرفة والتاريخ (٢/٣٤٤)، اعتقاد أهل السُّنة (٨/١٣٨١)، تاريخ الطبري (٢/١٥) و(٣/٢٢٥)، تاريخ مدينة دمشق (٢٤/٢٥٨) و(٤٢/١٨)، معجم الأدباء (٣/٣٥٨)، الكامل في التاريخ (٣/٣٣٠)، أخبار وحكايات (٥٢)، سير أعلام النبلاء (٤/٢٦٧)، الوافي بالوفيات (١٥/٦٧)، فوات الوفيات (١/٤٣٠)، البداية والنهاية (٩/٢٣٤)، نزهة الألباب في الألقاب (٢/٢٥٣).

(٥) **انظر**: أخبار الوافدين من الرجال (٣٠)، تاريخ الطبري (٣/٢٣٣)، تاريخ مدينة دمشق (٢٤/٩١)، الكامل في التاريخ (٣/٣٣٠).

(٦) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/٢٢٥)، تاريخ مدينة دمشق (٢٤/٢٥٨)، الكامل في التاريخ (٣/٣٣٠).

إليه لأنّ النَّبيَّ ﷺ هو مَن لقَّبه بذلك[١].

وقد ظلّ الأمر هكذا في عهد أكثر الخلفاء الأمويّين مِن بعده، ولكن هذه المرّة لم يكن بدافع الخوف مِن عليّ رضي الله عنه؛ لأنه رَحَلَ إلى ربِّه، ولكن خوفاً مِن التفاف الناس حول بنيه الذي ما فتؤوا يُعادونَهم ويتربَّصون بهم الدّوائر.

وإذا كان مِن المعلوم أنه ليس لهم ما يؤيِّدهم على المطالبة بالخلافة في خصوص ذواتهم فقد ظلَّ مستندُهم في تحقيق ما يصبون إليه هو التّركيزَ على (فضائل عليّ ومناقبه)، وعلى أنّ الخلافة الشّرعية إنما هي لعليّ رضي الله عنه، ولئن كانت قد اغتُصِبَت منه فهم ورثتُهُ ـ بزعمهم ـ، ولم يكن هذا المعنى غائباً عن الأمويّين كما يُروى أنّ عبد العزيز بن مروان[٢] قال لابنه عمر ذات يوم: «يا بُنيَّ، إنَّ الذين حولَنا لو يَعلمون مِن عليٍّ ما نَعْلَمُ تفرَّقوا عنّا إلى أولاده»[٣].

وإذا كان هدفُ الأمويِّين ألّا يتعلّق النّاسُ بـ(عليٍّ) لئلا يُستغلّ هذا التعلُّق مِن قِبَلِ أولاده فقد كانوا يختارون الأوقات التي يجتمع فيها الناس كالجُمَع وأيّام الحجِّ للحطّ مِن شأنه والوقوع في عِرْضه،

(١) **انظر**: صحيح مسلم (٤/ ١٨٧٤).
وقد بيّن أبو حيّان الأندلسي وجه كون هذا اللّقب ليس سيئاً فقال في تفسيره المعروف بالبحر المحيط (٨/ ٣٥٣): «العرب إذا قَصَدَتْ الملاطفةُ بالمخاطَبِ تَتْرُكُ المعاتبة نادَوْهُ باسم مشتقٍّ مِن حالته التي هو عليها، كقول النبي ﷺ لعليّ ـ كرم الله وجهه ـ وقد نام ولَصَقَ بجنبه التُّرابُ: قم أبا ترابٍ. إشعاراً بأنه ملاطِفٌ له».

(٢) عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي: أبو الأصبغ المدني، أمير مصر عشرين سنة، وأوّل من ضرب الدّنانير بها، كان وليّ عهد عبد الملك فاخترمته المنيّة قبله، قال ابن سعد: «كان ثقةً قليلَ الحديث». توفي سنة ٨٥هـ. وحديثه مخرّج عند أبي داود. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٣٦/ ٣٤٥)، تهذيب الكمال (١٨/ ١٩٧)، البداية والنهاية (٨/ ٢٨٠)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢/ ١٨٨).

(٣) الكامل في التاريخ (٤/ ٣١٥).

وكان عامرُ بن عبد الله[١] يقول: «انظروا إلى ما يصنع بنو أُميّةَ يَخفضُون عليّاً ويُغْرونَ بشتمه. . . !»[٢].

وسبُّ الأمويِّين له مستفيض عند كثيرٍ مِن أهل العلم فقد ذَكَرَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة أنَّ مِن أعظم ما نَقَمَهُ النَّاس على بني أُميَّة تَكَلُّمُهم في عليٍّ[٣]، ووصفَ العينيُّ[٤] عهدَهم بـ«زمان الذين يلعنونه على المنابر»[٥]، وقد نصَّ على هذا المعنى آخرون[٦].

على أنه لا يبعد أن يقال: إنَّ بُغْضَ عليٍّ ﷺ والانحرافَ عنه أصبح شيئاً متأصِّلاً في نفوس كثيرٍ من متأخِّري الأمويّين ممن لم يعاصروا شيئاً من تلك الأحداث، مَثَلُهُم في ذلك مثل كثير من الشَّاميين الذين نشأوا على بُغْضِ عليٍّ بالوراثة.

وقد روي أنه لمّا قَدِمَ عليُّ بنُ عبد الله بن العبّاس[٧] ـ وكان يُكنى

(١) عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي: أبو الحارث المدني، ثقة عابد كبير القدر، قال عنه الخليلي: «أحاديثه كلها يحتجّ بها»، توفِّي قريباً من سنة ١٢٤هـ. وحديثه مخرَّج في الكتب الستة. **انظر**: الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٥)، تهذيب الكمال (١٤/ ٥٧)، الكاشف (١/ ٥٢٣)، تهذيب التهذيب (٥/ ٦٤).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٦٨).

(٣) **انظر**: منهاج السُّنة النبوية (٨/ ٢٣٩).

(٤) محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العينتابي: أبو محمد العينيُّ، فقيه حنفيّ، محدّث مؤرّخ، مولده سنة ٧٦٢هـ، ولِيَ حسبة القاهرة وعُزِلَ عنها غيرَ مرّة، ثم وَلِيَ (قضاء قضاة الحنفية) بمصر، وكان فصيحاً باللُّغتين العربيّة والتّركيّة، توفي سنة ٨٥٥هـ. مِن آثاره: عمدة القاري، شرح الهداية، شرح الكلم الطيّب لابن تيميّة. **انظر**: شذرات الذّهب (٧/ ٢٨٦)، البدر الطالع (٢/ ٢٩٤)، الأعلام للزّركلي (٧/ ١٦٣)، معجم المؤلفين (١٢/ ١٥٠).

(٥) عمدة القاري (٢٤/ ١٩٤).

(٦) انظر: الاختلاف في اللفظ والرّدّ على الجهمية والمشبهة (٤٢)، البداية والنهاية (٩/ ٢٣٤)، تحذير العبقري من محاضرات الخضري (٢/ ٢٢٧).

(٧) عليّ بن عبد الله بن العبّاس الهاشمي: أبو محمد المدنيّ، مولده في الليلة التي قُتِلَ فيها عليّ سنة ٤٠هـ فسمي باسمه وكني بكنيته ثم غيّر عبد الملك بن مروان كنيتَه، =

أبا الحسن ـ على عبدِ الملك قال له: غيِّرِ اسمَك وكنيتَك فلا صَبْرَ لي على اسمِك وكنيتِك.

فقال: أمَّا الاسم فلا، وأما الكنيةُ فأكتني بأبي محمد، فغيَّرَ كنيتَه[(١)].

قال ابن خلّكان[(٢)] ـ معلِّقاً على هذه الحادثة ـ: «إنما قال له عبدُ الملك هذه المقالةَ لبُغْضِهِ في عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فكره أن يَسْمَعَ اسمَهُ وكنيتَه»[(٣)].

ولقد كان سَبُّهُ أو لعنُهُ سَنَناً متَّبَعَاً عند عامّة الأمويِّين إلا مَن ندر، حتى إن هشامَ بنَ عبد الملك حين حجّ بعد تولّيه الخلافة لقيه سعيدُ بنُ عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان[(٤)] فقال له: «يا أمير المؤمنين، إنّ الله لم يزل يُنْعِمْ على أهل بيت أمير المؤمنين ويَنصُرُ خليفتَه المظلوم، ولم يزالوا يَلْعَنون في هذه المواطن الصّالحة أبا تراب، فأميرُ المؤمنين ينبغي له أنْ يَلْعَنَهُ في هذه المواطن الصّالحة»[(٥)].

= اشتهر بـ(السّجّاد) لكثرة صلاته، وكان من أجمل قريش، وثّقه غير واحد، توفي بالبلقاء من أرض الشام سنة ١١٧هـ، وحديثه مخرَّج عند البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة. **انظر**: حلية الأولياء (٣/ ٢٠٧)، المنتظم (٧/ ١٨١)، تاريخ مدينة دمشق (٤٣/ ٣٧)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣١٢).

(١) حلية الأولياء (٣/ ٢٠٧)، تاريخ مدينة دمشق (٤٣/ ٤٥)، تاريخ الطبري (٤/ ١٦٥)، الكامل في التاريخ (٤/ ٤٢٢).

(٢) أحمد بن محمد بن إبراهيم الإربلي: شمس الدين المعروف بـ(ابن خلِّكان)، فقيه شافعي بارع في الأدب والعربيّة والتاريخ، مولده سنة ٦٠٨هـ ويرجع نسبه للبرامكة، تولّى منصب (قاضي القضاة) في الشّام، ومن محاسنه أنه كان لا يجسر أحد أن يذكر أحداً عنده بغيبة. توفي سنة ٦٨١هـ. من آثاره: وفيات الأعيان. **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (٥/ ٣٣٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٢)، النجوم الزاهرة (٧/ ٣٥٣)، شذرات الذهب (٥/ ٣٧١).

(٣) وفيات الأعيان (٣/ ٢٧٥).

(٤) لم أعثر له على ترجمة فيما بين يديّ من المصادر.

(٥) تاريخ الطبري (٤/ ١١٨)، الكامل في التاريخ (٤/ ٣٧٤)، البداية والنهاية (٩/ ٢٣٤). =

وهذا كلُّه ممّا جَعَلَ بعضَ أهل العلم يخافون مِن التّصريح باسم (عليّ) فيما يروونه مِن العلم أمام الخلفاء؛ لعلمهم بانحرافهم الشّديد عنه.

قال الأميرُ الصّنعاني[1]: «وقد رُوِي أنَّ رواةَ الحديث وأهلَ العلم في بعض أيّام بني أُمَيَّةَ ـ وهي أيّام عبد الملك وولاتِه كالحجّاج وبعض بلدانهم ـ كانوا لا يَقْدِرُون على إظهار الرِّواية عن عليٍّ عليه السلام لشدَّة عدوانِهم له ولِمَن ذَكَرَهُ»[2].

وما ذكره الصّنعانيُّ لا يقتصر على عهد عبدِ الملك وحده بل كثيرون غيره أيضاً، ولكنه يَقْوَى ويَضْعُف بحسب العوامل المحيطة، فإذا وُجِدت ثورة للشِّيعة ونحوها اشتدَّ الضّغط في هذا الاتِّجاه.

وقد ذكر الزُّهريُّ أنّ سليمان بن عبد الملك رأى رجلاً يطوف بالبيت له جَمَال وكَمَال فقال: مَن هذا يا زُهْرِيُّ؟

فقلت: هذا طاووس[3]، وقد أدركَ عِدَّةً من الصّحابة، فأرسل إليه سليمانُ فأتاهُ فقال: لو ما حدّثتنا.

= وتكملة الخبر: أنه شق على هشام كلامه ثم قال له: ما قدمنا لشتم أحدٍ ولا للعنه، قدمنا حُجَّاجاً.

(١) محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني: أبو إبراهيم الصّنعاني، مجتهد كبير كثير التّصنيف، مِن بيت الإمامة في اليمن، مولده بكحلان سنة ١٠٩٩هـ، يُعْرَف كأسلافه بـ(الأمير)، أصيب بمحن كثيرة مِن المتعصّبة والعوامّ بسبب مخالفته للمألوف وانتصاره للدّليل، توفي بصنعاء سنة ١١٨٢هـ. له: سبل السلام، توضيح الافكار، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد. **انظر**: البدر الطالع (٢/ ١٣٣)، الأعلام (٦/ ٣٨)، معجم المؤلِّفين (٩/ ٥٦).

(٢) توضيح الأفكار (١/ ٣٦٩).

(٣) طاووس بن كيسان الهمداني مولاهم: أبو عبد الرّحمٰن اليماني، عالم اليمن وعابدُهُ، مِن سادات التّابعين، وأحدُ كبار أصحاب ابن عباس رضي الله عنه، حجّ أربعين حجّة، وكان مستجاب الدّعوة، قال عنه عمرو بن دينار: «ما رأيتُ أحداً قطّ مثل طاووس»، توفي بمكة أيام المواسم سنة ١٠٥هـ. وحديثه مخرّج في الكتب الستة. **انظر**: الثقات =

فقال: حدّثني أبو موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ أَهْوَنَ الْخَلْقِ عَلَى اللهَ ﷻ مَنْ وَلِيَ مِنْ أُمُوْرِ الْمُسْلِمِيْنَ شَيْئَاً فَلَمْ يَعْدِلْ فِيْهِمْ**».

فتغيَّرَ وجهُ سليمانَ فأطرق طويلاً ثمّ رفع رأسَهُ إليه فقال: لو ما حدّثتنا.

فقال: حدّثني رجلٌ مِن أصحاب النبيّ ﷺ ـ قال ابنُ شهاب: ظننتُ أنه أراد عليّاً ـ قال: دَعَانِيْ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ إِلَى طَعَام فِيْ مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ قُرَيْشٍ ثُمَّ قَالَ: **إِنَّ لَكُمْ عَلَى قُرَيْشٍ حَقَّاً، وَلَهُمْ عَلَى النَّاسِ حَقٌّ، مَا إِذَا اسْتُرْحِمُوْا رَحِمُوْا، وَإِذَا حَكَمُوْا عَدَلَوْا، وَإِذَا ائتُمِنُوْا أَدَّوْا، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِيْنَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفَاً وَلَا عَدْلاً**».

قال: فتغيَّرَ وجهُ سليمانَ وأطرقَ طويلاً ثم رفع رأسَه إليه وقال: لو ما حدّثتنا.

فقال: حدّثني ابنُ عبّاسٍ أنَّ آخر آية نزلت من كتاب الله: ﴿**وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ٢٨١][1].

ولمّا روى المغيرةُ بنُ مِقْسم[2] حديثَ المباهلة عن الشَّعبيِّ، قيل له: إنَّ النّاسَ يروون في حديث أهلِ نجران أنّ عليّاً كان معهم!

= (٤/ ٣٩١)، تهذيب الكمال (١٣/ ٣٥٧)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ٨).

(١) حلية الأولياء (٤/ ١٥)، البداية والنهاية (٩/ ٢٣٨).

(٢) المغيرة بن مِقْسَم (بكسر الميم وفتح السِّين على وزن مِنبر) الضَّبِّي مولاهم: أبو هشام الكوفيُّ، فقيهٌ أعمى مِن أصحاب إبراهيم النَّخَعي، قال عنه ابن حجر: «ثقة متقن إلا أنه كان يُدَلِّس». وحديثه مخرَّج في الكتب الستة، توفي سنة ١٣٣هـ. **انظر**: معرفة الثقات (٢/ ٢٩٣)، مشارق الأنوار (١/ ٣٩٩)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٩٧)، ميزان الاعتدال (٦/ ٤٩٦)، تقريب التهذيب (٥٤٣)، تاج العروس (٥/ ٣١٩).

فقال: أمّا الشَّعْبِيُّ فلم يَذْكُرْهُ، فلا أدري لسوء رأيِ بني أُميَّةَ في عليٍّ، أو لم يكن في الحديث؟![١].

وهذا يدلّ على أنه استقرَّ في أذهان كثيرين أنه قد لا يُصَرَّح بـ(اسم عليٍّ) بسبب موقف الأمويّين منه.

ولئن لم يُطِق كثيرٌ مِن الأمويّين مجرَّد الرِّواية عن عليٍّ رضي الله عنه أيّاً كان موضوعها، فهل كانوا سيسمحون برواية مناقبه والإشادة بفضائله؟![٢].

ولم يكن مثلُ هذا التَّخوُّف مِن التّصريح بالاسم أو الرّواية مقتصراً على (عليّ) فقط بل ربما تعدّاه إلى أولاده، إذ إنَّ بعضَ أهل العلم لم يَرْووا عن بعض كبار أئمّة أهل البيت إلا بعد انقراض دولة الأمويِّين كما قال الدّراورْدِيُّ[٣] عن الإمام مالك: «لم يرو مالكٌ عن جعفر[٤] حتى ظهر أمرُ بني العبّاس»[٥].

(١) تفسير الطبري (٣/ ٢٩٧). **وانظر** للاستزادة: سير أعلام النبلاء (٥/ ١٣٩)، روح المعاني (١/ ٤٦).

(٢) **انظر**: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٦٥).

(٣) عبد العزيز بن محمد بن عبيد الجهني مولاهم: أبو محمد الدراوردي، محدّث مدنيّ، أصله من (دراورد) قرية من قرى فارس وإليها نسبته، أمّا مولِده فبالمدينة، وبها توفي سنة ١٨٧هـ قال عنه الحافظ ابن حجر: «صدوقٌ، كان يحدِّث من كتب غيره فيخطيء». وحديثه مخرّج في الكتب السّتة. **انظر**: تهذيب الكمال (١٨/ ١٨٧)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥)، تقريب التهذيب (٣٥٨).

(٤) جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين العلوي: أبو عبد الله المدني، الملقّب بـ(الصّادق)، فقيه عابدٌ، إمام كبير القدر، كان سيد بنى هاشم في زمانه، وهو سادس الأئمّة الاثني عشر للإماميّة وإليه يُنْسَبُون ـ زُوراً ـ إذا قيل: (جعفرية)، توفي سنة ١٤٨هـ وله ثماني وستون سنة. وحديثه مخرَّج عند البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة. **انظر**: المنتظم (٨/ ١١٠)، تهذيب الكمال (٥/ ٧٤)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٥٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٨٨).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٣١)، تهذيب الكمال (٥/ ٧٦)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٥٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٨٨).

تنبيه: لا يمكن أنْ يقال بأنَّ عَدَمَ روايةِ مالكٍ عن جعفر بن محمد في عهد الأمويِّين =

وعلى كلٍّ فلمّا كانت العلَّةُ مِن انتقاص عليّ والحطّ من قدره موجودةً استمرّ عليها الخلفاء الأمويّون، إلا أنهم زادوا على مَن سبقهم بالتّضييق على كثيرٍ مِن العلويّين إلى الحدّ الذي اضطرّ بعضَهم إلى التّستُّر[1]، وبتجاهلِ ذوي الأقدار منهم كما وقع لهشام بن عبد الملك تجاه زين العابدين ورأس العلويّين في زمانه، ومِن أبشعه صلْب زيدِ بنِ عليّ أربع أو خمس سنين عُرْياناً ثمّ حَرْقه[2]، ثم صَلْب ابنه مِن بعده[3]، وهو شيءٌ يُلِحُّ على التّذكير به بعضُ العبّاسيين للعلويّين[4].

إلا أنَّ هذا الوضعَ تغيَّر تغيُّراً جذرياً بعد تولّي عمرَ بنِ عبد العزيز الخلافة، إذ اشتدَّ حرصُهُ على إعادة الأُمّة إلى هدي الكتاب والسُّنة في كثيرٍ مِن شؤونها التي انحرفت فيها عن جادّة الصَّواب على مختلف الأصعدة الدينيَّة والسِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.

ومِن أبرز ما يمكن ذكرُهُ مما له صلة بموضوع الدّراسة أمران:

١ ـ تَرْكُ سبِّ عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه على المنبر[5] إذ «لم يكن عنده مِن الرَّغبة في الدُّنيا ما يرتكب هذا الأمر العظيم لأجله فترك ذلك»[6]، واستبدله «بذكر الخلفاء والترضِّي عنهم ليمحوَ تلك السُّنة

= كانت لصغر سنِّهِ لأنّه كان مِن العمر حينئذٍ ٣٩ سنة على أقلّ تقدير؛ إذ مولده على الأصحّ ـ كما سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٩) ـ سنة ٩٣هـ، وبداية مُلْك العبّاسيين سنة ١٣٢هـ كما في البدء والتاريخ (٦/ ٥٥) والبداية والنهاية (١٠/ ٣٨).

(١) **انظر**: الصواعق المحرقة (٢/ ٥٢٤).

(٢) **انظر**: وفيات الأعيان (٦/ ١١١)، منهاج السُّنة النبوية (١/ ٣٥)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٨٩).

(٣) **انظر**: البدء والتاريخ (٦/ ٥٢)، تاريخ مدينة دمشق (٦٤/ ٢٢٨)، شذرات الذهب (١/ ١٦٧).

(٤) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٤٣١)، المنتظم (٨/ ٦٦)، الكامل في التاريخ (٥/ ١٥٤)، البداية والنهاية (١٠/ ٨٦).

(٥) **انظر**: البدء والتاريخ (٦/ ٤٦).

(٦) الكامل في التاريخ (٤/ ٣١٥).

الفاسدة»[١] وبقراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النَّحل: ٩٠]، «وذَكَرَ فضائلَه بعد أنْ كان طائفةٌ ممّن يُبْغِضُ عليّاً لا تختار ذلك»[٢]، وقد كَتَبَ بذلك إلى الآفاق[٣]، إذ كان هناك «مَن يَسُبُّ عليّاً ويَجْهَرُ بذلك على المنابر وغيرِها»[٤] «فحلَّ هذا الفعل عند الناس محلّاً حسناً وأكثروا مَدْحَهُ بسببه»[٥]، و «استمرّت قراءتُها في الخطبة إلى الآن»[٦].

قال الطّاهر بن عاشور: «في تلاوة هذه الآية عِوَضاً عن ذلك السَّبِّ دقيقةٌ؛ أنها تقتضي النَّهيَ عن ذلك السَّبِّ إذ هو مِن الفحشاء والمنكر والبغي»[٧].

وقد أثبت هذه المنقبةَ وأشاد بها بعضُ شعراء الشِّيعة[٨] مِن قصيدة يمدح بها عمر **بقوله:**

وليتَ فلم تَشْتِمْ عليّاً، ولم تُخِفْ ... بريئاً، ولم تَقْبَلْ إشارةَ مجرمِ[٩]

وكذلك الشَّريف الرَّضي[١٠] ـ مع تصريحه بما في قلوب العلويِّين على الأمويِّين ـ **حيث قال:**

---

(١) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ١٦٠). وقد صدر ابن تيميّة كلامه بقوله: (وقد قيل...).
(٢) المصدر السّابق (٤/ ١٦٤).
(٣) تاريخ اليعقوبي (٢/ ٣٠٥)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٣٢٦).
(٤) منهاج السُّنة النبوية (٦/ ٢٠١). **وانظر** للاستزادة: روح المعاني (١٤/ ٢٢٠).
(٥) الكامل في التاريخ (٤/ ٣١٥). (٦) تاريخ الخلفاء (٢٤٣).
(٧) التحرير والتنوير (١٣/ ٢٥٩).
(٨) **هو**: كثيِّر بن عبد الرحمٰن المعروف بـ (كثيِّر عزة).
(٩) ديوان كثير عزة (٣١٠).
وانظر للاستزادة: حلية الأولياء (٥/ ٣٢٢)، الطبقات الكبرى (٥/ ٣٩٣)، تاريخ اليعقوبي (٢/ ٣٠٥)، المنتظم (٧/ ٤٠)، تاريخ مدينة دمشق (٥٠/ ٩٢)، الكامل في التاريخ (٤/ ٣١٥)، سير أعلام النبلاء (٥/ ١٤٧)، البداية والنهاية (٩/ ٢٥٢)، مآثر الإنافة (١/ ١٤٤).
(١٠) محمد بن الحسين بن موسى الموسوي: أبو الحسن البغدادي، نقيب العلويِّين =

يا بنَ عبد العزيز لو بكتِ العيـ ـنُ فتىً من أُميّة لبكيتكْ
أنتَ نزَّهتنا عن السَّبِّ والشتـ ـمِ فلو أمكنَ الجزاءُ جزيتُكْ
ديرَ سمعانَ[1] لا أغبَّكَ غيثٌ خيرُ ميْتٍ من آلِ مروانَ ميتُكْ[2]

٢ ـ إكرامُ بني هاشمٍ عموماً والعلويِّين خصوصاً وإجلالُهم؛ حرصاً منه على حفظ وصّية النبيّ ﷺ بـ(آل بيته) حين قال: «**أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِيْ أَهْلِ بَيْتِيْ! أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِيْ أَهْلِ بَيْتِيْ! أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِيْ أَهْلِ بَيْتِيْ!**»[3].

كما كان يُصَرِّح بفضل عليّ ﷺ بقوله: «أزهد النّاس في الدُّنيا عليُّ بنُ أبي طالب»[4].

وكان يُكرِم وافدَ العلويِّين ويزيدُ في عطائهم[5]، ويمنعُهم مِن الوقوف على بابه ويقول: «إني أستحي مِن الله تبارك وتعالى أن يقف على بابي رجلٌ مِن أهلِ بيت رسول الله ﷺ فلا يُؤْذَنُ له عليَّ مِن ساعته»[6].

كما ردَّ فَدَكاً[7] إلى ما كانت عليه في زمن النبيِّ ﷺ حين كان «يُنْفِقُ منها ويعود منها على صغيرِ بني هاشم، ويُزوِّج منها

= المعروف بـ(الشريف الرَّضي)، عالم من أعيان الشِّيعة في زمنه وشاعر مُجيد، مولده سنة ٣٥٩هـ، قال عنه الخطيب البغدادي: «كان من أهل الفضل والأدب والعلم». توفي سنة ٤٠٦هـ ودفن بداره في بغداد. له: كتاب في معاني القرآن، ديوان ضخم. **انظر**: تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٦)، العِبَر في خبر من غبر (٣/ ٩٧)، النجوم الزاهرة (٤/ ٢٤٠)، شذرات الذّهب (٣/ ١٨٢).

(١) دِير سمعان (بكسر السين وفتحها): دير بنواحي دمشق. معجم البلدان (٢/ ٥١٧).

(٢) ديوان الشريف الرضي (١/ ٢٠٦).

(٣) سبق تخريجه ص(٤٥).

(٤) تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٤٨٩)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٦٥)، تاريخ الإسلام (٣/ ٦٤٥)، البداية والنهاية (٩/ ٢٠٩).

(٥) **انظر**: حلية الأولياء (٥/ ٣٦٤)، تاريخ مدينة دمشق (٦٥/ ٣٢٣)، البداية والنهاية (١٠/ ٩٥).

(٦) تاريخ مدينة دمشق (٥٤/ ٢٦٩)، البداية والنهاية (٩/ ٢٠٣).

(٧) فَدَك (بفتح الدّال): قرية بخيبر مما أفاء الله على نبيِّه صلوات الله وسلامه عليه. **انظر**: تهذيب اللغة (١٠/ ٧٣)، معجم البلدان (٤/ ٢٣٨)، لسان العرب (١٠/ ٤٧٣).

أيمّهم»[١]، وأعاد بعضَ أشرافِ بني هاشم مِن العلويِّين إلى النّظر في صدقات رسول الله ﷺ بعدما كان قد عُزل في عهد مَن سَبَقَهُ[٢].

ومِن جرَّاء جهودِه والتي كان منها مَنْعُ سَبِّ عليٍّ وإنصافُ العلويّين والإحسانُ إليهم كَثُرَ ثناؤهم عليه، فقال محمّد بن عليّ بن الحسين[٣]: «لكل قوم نجيبةٌ، وإنّ نجيبةَ بني أُميّةَ عُمَرُ بنُ عبد العزيز، وإنه يُبْعَثُ يوم القيامة أُمّةً وحده»[٤].

وقالت فاطمةُ بنت الحسين[٥]: «لو كان بقيَ لنا عُمَرُ بنُ عبد العزيز ما احتجنا بعده إلى أحد»[٦].

ثانياً: دور العُمَّال.

كانت أفعال عُمَّال الأمويّين رجع صدى لسياسة الخلفاء في دمشق ومخاوفِهم، وقد امتازوا ـ في مجملهم ـ بالقسوة والبطش وكثرة الظُّلم،

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ١٢٨). **وانظر** للاستزادة: تاريخ اليعقوبي (٢/ ٣٠٥)، البداية والنهاية (٩/ ٢٠٠)، تاريخ الخلفاء (٢٣١).

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (١٠/ ٥٣).

(٣) محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ الهاشمي: أبو جعفر المدني الملقّب بـ(الباقر)، ثقة فاضل، جَمَعَ بين العلم والعمل والسّؤدد والشّرف، مولده سنة ٦٠هـ، وهو أحد الأئمة الاثني عشر للشّيعة الإماميّة، وحديثه مخرَّج في الكتب الستة، توفي سنة ١١٤هـ. **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ٣٢٠)، تاريخ مدينة دمشق (٥٤/ ٢٦٨)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٠١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣١١).

(٤) حلية الأولياء (٥/ ٢٥٤)، تهذيب الكمال (٢١/ ٤٣٩)، سير أعلام النبلاء (٥/ ١٢٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤١٩).

(٥) فاطمة بنت الحسين بن عليّ بن أبي طالب الهاشميّة: تابعيّة ثقة، كانت فيمن قُدِمَ بها مع أهل البيت بعد مقتل أبيها رضي الله عنه إلى دمشق، وهي أخت زين العابدين، توفيت بعد ١١٠هـ وقد قاربت التسعين سنة. وحديثها مخرّج عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٧٠/ ١٠)، تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٥٤)، البداية والنهاية (٦/ ٨١)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٦٩).

(٦) تاريخ مدينة دمشق (٤٥/ ١٩٦)، الكامل في التاريخ (٤/ ٣٣٠).

وعلى الأخصّ في مراحل معيّنة أو أقاليم شَهِدَت اضطراباتٍ وقلاقل[١].

وقد وضع هؤلاء ما أُنيط بهم في هذا الخصوص نَصْبَ أعينهم فقاموا بما يرونه كفيلاً باستقرار ملك الأمويّين تجاه خصومهم ومنهم العلويّون، فحرصوا على إخماد ذكرِ عليّ وطمسِ فضائله وقطعِ الحبل الذي ما فتئ العلويّون وشيعتهم يتعلّقون به.

وأخذ هذا السبُّ والقدحُ شكلين:

١ ـ القدح فيه والإذن بذلك:

لم يتورّع عُمّال الأمويّين عن القيام بسبِّ عليٍّ علانيةً وانتقاصِهِ، غير أنّ هذا لم يكن سلوكاً عامّاً يقوم به كلّ واحد منهم، بل شذَّ عنهم جماعةٌ كانوا لا يسبُّون عليّاً ولا يحطّون مِن قدره مِن أمثال سعيد بن العاص[٢].

ففي مكّة وَرَدَ الأمرُ بلعن عليٍّ رضي الله عنه على أمرائها[٣]، وما مِن شكٍّ بأنهم امتثلوه ممّا جَعَلَ الغَضَبَ يستبدُّ بأحدِهم فصعد المنبرَ وأخذ بأستار الكعبة، **ثمّ قال:**

لَـعَـنَ اللهُ مَـن يَـسُـبُّ عـلـيّـاً　　　وبـنـيـهِ مِـن سُـوْقَـةٍ وإمـامِ
أيُـسَـبُّ الـمـطـهَّـرونَ أصـولاً　　　والـكـرامُ الأخـوالِ والأعـمـامِ

---

(١) وإلى هذا المعنى أشار عمر بن عبد العزيز بقوله كما في تاريخ مدينة دمشق (٣٨/ ٣٤٣) وتهذيب الكمال (١٩/ ٣٦١): «الوليدُ بن عبد الملك بالشّام، والحجَّاجُ بن يوسف بالعراق، ومحمدُ بن يوسف باليمن، وعثمانُ بن حيان بالمدينة، وقُـرَّةُ بن شريك بمصر! امتلأت الأرضُ والله جَوراً!».
وهذا لا ينفي كثرة نفعهم للناس إذا ما قيسوا بمن جاء بعدهم. **انظر**: البداية والنهاية (١٠/ ٤٧).

(٢) **انظر**: العلل ومعرفة الرّجال (٣/ ١٧٦)، تاريخ مدينة دمشق (٢١/ ١٢٩)، البداية والنهاية (٨/ ٨٤).

(٣) **انظر**: المنتظم (٧/ ١٠٣).

يأمَنُ الظّبيُ والحَمَامُ ولا يأ ... مَنُ آلُ الرَّسولِ عندَ المقامِ!

فأنزلوه عن المنبر وأثخنوه ضرباً بالنّعال وغيرها[١].

وفي المدينة كان غيرُ واحد مِن ولاتِها ينال مِن عليٍّ رضي الله عنه كمروان بن الحكم الذي «كان يَسُبُّ علياً كلَّ جمعة على المنبر»[٢].

وهشامِ بنِ إسماعيل[٣] الذي كان يشتمه على المنبر أيضاً[٤].

وأمّا في العراق فقد كان كثيرٌ مِن أمرائها يقعون فيه ما بين مقلٍّ ومكثر، ومنهم المغيرة بن شعبة رضي الله عنه[٥].

قال ابنُ الجوزيِّ: «أقام المغيرةُ على الكوفة عاملاً لمعاويةَ سبعَ سنين وأشهراً وهو حسن السِّيرة إلا أنه لم يَدَع الدُّعاءَ لعثمانَ والوقيعةَ في عليٍّ رضي الله عنه»[٦]، «وكانت مقالتُهُ: اللَّهُمَّ ارْحَمْ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ وَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَاجْزِهِ بِأَحْسَنَ عَمَلِهِ، فَإِنَّهُ عَمِلَ بِكِتَابِكَ وَاتَّبَعَ سُنَّةَ نَبِيِّكَ وَجَمَعَ كَلِمَتَنَا وحَقَنَ دِمَاءَنَا وقُتِلَ مَظْلُوْمَاً، اللَّهُمَّ فَارْحَمْ أَنْصَارَهُ وَأَوْلِيَاءَهُ وَمُحِبِّيْهِ وَالطَّالِبِيْنَ بِدَمِهِ! وَيَدْعُوْ عَلَى قَتَلَتِهِ»[٧].

ولم يكن أحدٌ ممّن وَلِيَ العراق أشدَّ إساءةً وأكثر لعناً مِن الحجَّاج بن يوسف كما قال ابن حزم: «كان الحجَّاجُ وخطباؤه يلعنون عليّاً!»[٨].

---

(١) أخبار مكة للفاكهي (٣/ ٣٤٧)، البيان والتبيين (٥٥١)، المنتظم (٧/ ١٠٣).

(٢) العلل ومعرفة الرِّجال (٣/ ١٧٦)، تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٢٤٣)، البداية والنهاية (٨/ ٢٥٩)، تاريخ الخلفاء (١٩٠).

(٣) هشام بن إسماعيل بن هشام المخزومي المدني: أمير المدينة، كان من أهل العلم والرِّواية، وهو الذي ضَرَبَ سعيدَ بنَ المسيّب لما امتنع مِن البيعة للوليدِ بنِ عبد الملك ثمّ عُزِل بعد سنتين مِن خلافته، وولي مكانَهُ عُمَرُ بنُ عبد العزيز، قَدِمَ دمشق فمات بها سنة ٨٨هـ. **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ٢٤٤)، الثقات (٥/ ٥٠١)، البداية والنهاية (٩/ ٧٦ و١٦٠)، تعجيل المنفعة (٤٣٠).

(٤) **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ٢٢٠).

(٥) **انظر**: مسند الإمام أحمد (١/ ١٨٩).

(٦) المنتظم (٥/ ٢٤١).

(٧) تاريخ الطبري (٣/ ٢١٩).

(٨) المحلى (٥/ ٦٤).

وكذلك خالد القَسْرِيُّ الذي كان يَشتم عليّاً وأبناءَه كلَّ جمعة![(١)]

وفي اليمن كان محمّدُ بنُ يوسف الثَّقفي[(٢)] ـ أخو الحجَّاج ـ «يَلْعَنُ عليّاً على المنابر»[(٣)].

وفي قَزْوين[(٤)] كان سائر عُمَّال بني أُميّة يلعنونه أيضاً[(٥)].

ولعلّ مِن أبرز ما يمكن أن يُلحظ أنّ أكثرَ مَن كان يقوم بالسَّبِّ ويبالغ فيه اثنان هما مروانُ ابن الحكم والحجَّاج بن يوسف.

وليس مِن الصَّعب التعرُّفُ على سبب ذلك بالنّظر إلى مكانَي وجودِهما، إذ يجمع بينهما عموماً عَدَمُ الرِّضا بالأمويّين.

فالأوّل أمير المدينة وهي دار النُّبوَّة، ولم يكن أهلُها ليجهلوا فَضْلَ عليٍّ وفيهم بقيَّةُ الصَّحابة رضوان الله عليهم، ومن ثَمَّ فقد كان هذا دافعاً لمروانَ بنِ الحكم لا ليَسُبَّ فحسب بل لِيُبالغَ في ذلك[(٦)] كما قال ابنُ كثير: «لمّا كان متولِّياً على المدينة لمعاويةَ كان يَسُبُّ عليّاً كلَّ جمعة على المنبر»[(٧)].

وأمّا الثّاني فكان أميرَ العراق والذي يجتمع فيه أكثرُ (شيعة عليّ).

---

(١) **انظر**: البداية والنهاية (٩/ ٣٢٧).

(٢) محمد بن يوسف بن أبي عقيل بن مسعود الثقفي: أمير اليمن وهو أخو الحجاج، استعمله أولاً على صنعاء، ولما قتل ابن الزبير بعث إليه بكفِّه فعلَّقها بصنعاء ثم ضمّ له الحجّاجُ الجندَ فلم يزل والياً عليهما إلى وفاته من داء أصابه، وقد توفِّي هو ومحمد بن الحجاج في ليلة واحدة سنة ٩١هـ. **انظر**: تاريخ الطبري (٤/ ٣٠)، الوافي بالوفيات (٥/ ١٥٨)، البداية والنهاية (٩/ ٨٠)، الأعلام (٧/ ١٤٧).

(٣) البداية والنهاية (٩/ ٨٠).

(٤) قَزْوِين: مدينة مشهورة تقع على سفوح جبال البرز بإيران غربي مدينة طهران، وقد افتتُحت في عهد الأمويِّين. **انظر**: معجم ما استعجم (٣/ ١٠٧٢)، معجم البلدان (٤/ ٣٤٢).

(٥) **انظر**: التدوين في أخبار قزوين (١/ ٥٥).

(٦) **انظر**: العلل ومعرفة الرجال (٣/ ١٧٦).

(٧) البداية والنهاية (٨/ ٢٥٩).

ولئن جَمَعَ بين الرَّجلين سبُّهُ وانتقاصُه فإنَّ ثمّةَ فَرْقاً كبيراً بينهما في الفضل وفي نوع السَّبّ، وبيانه أنَّ مروانَ بنَ الحكم لم يكن يُسِيءُ لعليٍّ إلا عَلَناً مِن باب تنفير الناس عنه مع علمه بفضله.

فعلى الرَّغم مِن أنه كان يقع بينه وبين الحسنِ بنِ عليٍّ كلامٌ أحياناً[١] ممّا يدفع أخاه الحسين للردّ عليه وشَتْمِهِ وهو على المنبر[٢]، وعلى الرَّغم مِن اعترافِه بعدم حبِّه لهما[٣] إلّا أنه لم يرِدُ في شيءٍ مِن المصادر أنه كان يلعنه كما يفعله آخرون.

ومِن جانب آخر كان مروانُ حَسَنَ التَّعامُل مع (آل علي) في السِّرِّ بالصِّلة والبِرّ، وقد جَمَعَت بينه وبين بعضهم صداقاتٌ حميمة وصلت لحدِّ أن يَطْلُبَ الأمانَ لهم[٤].

وحين سُئل الباقرُ عنه وعن سعيدِ بنِ العاص ـ مع كونه يبالغ في سَبِّ عليٍّ إذا ولي المدينة خلافاً لابن العاص ـ قال: «كان مروانُ خيراً لنا في السِّرِّ، وسعيدٌ خيراً لنا في العلانية»[٥].

وقد صرَّح مروانُ نفسُهُ بالدّافع له على سَبِّ عليّ ﵁ ـ وأنه سياسيٌّ ـ حين قال لعليِّ بنِ الحسين: «ما كان في القوم أحدٌ أدفعَ عن صاحبنا مِن صاحبكم. يعني عليّاً عن عثمان.

فقال عليّ بن الحسين: فما لكم تسبّونه على المنبر؟

قال: لا يستقيم الأمر إلا بذلك»[٦].

وهذا بخلاف ما كان عليه الحجّاج والذي لم يُحْفَظْ عنه معرفته

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٦). (٢) انظر: المصدر السّابق (٤/ ٤٠٦).

(٣) انظر: مجمع الزوائد (٩/ ١٨٠).

(٤) انظر: البداية والنهاية (٨/ ٢٢٠ و٢٥٨).

(٥) تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٢٤٧)، الكامل في التاريخ (٤/ ١٥).

(٦) تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٤٣٨)، تاريخ الإسلام (٣/ ٤٦٠)، سمط النجوم العوالي (٢/ ٥٣٣).

بفضل (الآل) ولا رعايته لحقوقهم، وإنما كان يتمادى في الحطّ مِن شأن عليّ بن أبي طالب غير متردِّدٍ في لعنه!

٢ ـ الأمر بسبِّه والتبرُّؤ منه:

لم يقف الأمر بالنِّسبة لعمَّال الأمويِّين عند سبّ عليٍّ ﷺ، بل تعدّاه إلى الأمر بسبِّه علناً وامتحان كثيرين بذلك، وعلى الأخصِّ مَن كانوا يظنّون سُخْطَهم على حكم الأمويّين أو تشيُّعهم لعليّ.

وقد بلغت الجرأةُ بأحدهم أنْ يَأْمُرَ بعضَ الصَّحابة بشتمه، ولئن فعلوه مع أمثال هؤلاء فجرأتهم على فعله مع غيرهم من باب أولى.

فعن سهل بن سعد قال: «اسْتُعْمِلَ على الْمَدِينَةِ رَجُلٌ من آلِ مَرْوَانَ، قال: فَدَعَا سَهْلَ ابن سَعْدٍ فَأَمَرَهُ أَنْ يَشْتِمَ عَلِيّاً، قال: فَأَبى سَهْلٌ، فقال له: أَمَّا إِذْ أَبَيْتَ فقُلْ: لَعَنَ الله أَبَا التُّرَابِ! فقال سَهْلٌ: ما كان لِعَلِيٍّ اسْمٌ أَحَبَّ إليه من أبي التُّرَابِ وَإِنْ كان لَيَفْرَحُ إذا دُعِيَ بها.

فقال له: أَخْبِرْنَا عن قِصَّتِهِ لِمَ سُمِّيَ أَبَا تُرَابٍ؟

قال: جَاءَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بَيْتَ فَاطِمَةَ فلم يَجِدْ عَلِيّاً في الْبَيْتِ فقال: **أَيْنَ ابن عَمِّكِ؟**

فَقَالَتْ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ فَغَاضَبَنِي فَخَرَجَ فلم يَقِلْ عِنْدِي.

فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ لإنْسَانٍ: **انْظُرْ أَيْنَ هو.**

فَجَاءَ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ هو في الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ، فَجَاءَهُ رسول اللهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ فَأَصَابَهُ تُرَابٌ فَجَعَلَ رسول اللهِ ﷺ يَمْسَحُهُ عَنْهُ وَيَقُولُ: **قُمْ أَبَا التُّرَابِ، قُمْ أَبَا التُّرَابِ**»[١].

---

(١) خرّجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل، باب: فضائل عليّ بن أبي طالب ﷺ برقم (٢٤٠٩).

ومِن ذلك أنَّ: «هشـامَ بنَ إسماعيلَ أراد يزيدَ بنَ أُميّة أبا سنان الدِّيَلِيَّ[١] ـ وكان وُلِدَ زمنَ أُحُدٍ ـ على أنْ يَسُبَّ عليّاً! فقال: لا أسبُّهُ، ولكن إنْ شئتَ قمتُ فذكرتُ أيَّامَهُ الصَّالحة ومواطنه!»[٢].

وقال زيادٌ لبعضهم: «لتلعنَنَّهُ أو لأضربنَّ عنقَك!»[٣].

وقد أَمَرَ الحجّاجُ جماعاتٍ بـ(لعن عليّ) ومِن هؤلاء:

● عبد الرّحمٰن بن أبي ليلى[٤] لأنه كان علوياً[٥]، فعن الأعمش قال: «رأيتُ عبدَ الرّحمٰن محلوقاً على المصطبّة[٦] وهم يقولون له: العنِ الكاذِبينَ ـ وكان رجلاً ضخماً به ربوٌ ـ فقال: اللّهم العنِ الكاذِبينَ آه. ثم يسكتُ: عليّ وعبدُ الله بنُ الزبير والمختارُ[٧].

---

(١) يزيد بن أُميّة الدؤلي: أبو سنان المدني، تابعيٌّ ثقة، عدّه بعض العلماء مِن الصّحابة، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر. وحديثه مخرَّج عند أبي داود والنسائي وابن ماجه. **انظر**: الثقات (٥/ ٥٣٧)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٨٦)، الكاشف (٢/ ٣٨٠)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٧٤).

(٢) التاريخ الكبير (٨/ ٣١٩)، التاريخ الأوسط (١/ ٢٠٦)، الثقات (٥/ ٥٣٧)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٨٧).

(٣) تاريخ مدينة دمشـق (٢٤/ ٢٥٩)، تاريخ الطبري (٣/ ٢٢٥)، الكامل في التاريخ (٣/ ٣٣٠)، البداية والنهاية (٩/ ٢٣٤).

(٤) عبد الرحمٰن بن أبي ليلى (واسمه يسار ـ على قول ـ) الأنصاريُّ الأوسيُّ: أبو عيسى الكوفي، من كبار فقهاء التابعين، قال عبد الملك ابن عمير: «رأيتُ عبد الرّحمٰن في حلقة فيها نَفَرٌ مِن الصّحابة فيهم البراء يسمعون لحديثه ويُنْصِتُون له»، خرج مع ابن الأشعث وغَرِقَ سنة ٨٢هـ. وحديثه مخرّج في الكتب الستة. **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ١٩٩)، تاريخ مدينة دمشق (٣٦/ ٧٦)، تهذيب الكمال (١٧/ ٣٧٢)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٦٢).

(٥) **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ٢٠١)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٥١١).

(٦) المصطبّة (بتشديد الباء): بناء ليس بمرتفع يُجْلَسُ عليه، وعادةً ما يكون مجتمَعَ النّاس. **انظر**: النهاية في غريب الأثر (٣/ ٢٨)، لسان العرب (١/ ٥٢٣)، المعجم الوسيط (١/ ٥١٤).

(٧) المعرفة والتاريخ (٣/ ٣)، حلية الأولياء (٤/ ٣٥١)، تاريخ مدينة دمشق (٣٦/ ٩٨)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٦٥).

قال الأعمش: «وأهل الشّام حوله كأنهم حمير، لا يدرون ما يقول، وهو يخرجهم مِن اللّعْن»[(١)].

وأشار الذّهبيُّ إلى أنّ الحجّاج «ضربَهُ لِيَسُبَّ أبا تراب رضي الله عنه»[(٢)].

• عطيّة العوفي[(٣)] قال ابنُ سعد[(٤)]: «خرج عطيّةُ مع ابن الأشعث[(٥)] فكتب الحجَّاج إلى محمّد بن القاسم[(٦)] أنْ يَعْرِضَهُ على سبِّ

---

(١) المعرفة والتاريخ (٣/٣)، تاريخ مدينة دمشق (٣٦/ ٩٨)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٦٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٣٥).

ومراد الأعمش أنّ ابن أبي ليلى كان يقول: (عليٌّ وابنُ الزبير والمختارُ) بالرفع على الاستئناف، ولو أراد لعنهم لقال: (علياً وابنَ الزبير والمختارَ) بالنّصب باعتبارها عطف بيانٍ لـ(الكاذِبين).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٦٧).

(٣) عطيّة بن سعد بن جُنَادة العوفي: أبو الحسنِ الكوفي، تابعي يتشيّع، قال ابن حجر: «صدوق يخطىء كثيراً، وكان شيعياً مدلِّساً»، توفي سنة ١١١هـ. وحديثه عند البخاري في الأدب المفرد وأبي داود والترمذي وابن ماجه. **انظر**: الطبقات الكبرى (٦/ ٣٠٤)، ضعفاء العقيلي (٣/ ٣٥٩)، تهذيب الكمال (٢٠/ ١٤٥)، تقريب التهذيب (٣٩٣).

(٤) محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم: أبو عبد الله البصري، حافظ ثقة متبحّر، يُعْرَف بـ(كاتب الواقدي، وصاحب الطّبقات)، مولده بعد سنة ١٠٦هـ. قال عنه الخطيب: «من أهل العلم والفهم والفضل والعدالة، وحديثه يدلُّ على صدقه». توفي ببغداد سنة ٢٣٠هـ. وحديثه في سنن أبي داود. من آثاره: الطبقات الكبرى. **انظر**: تاريخ بغداد (٥/ ٣٢١)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٦٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٦١)، طبقات الحفاظ (١٨٦).

(٥) قال الذهبيُّ: «خرج القُرّاءُ وهم أهلُ القرآن والصَّلاح بالعراق على الحجَّاج لظلمه وتأخيرِهِ الصَّلاة في الحضر». سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٠٦).

(٦) محمد بن القاسم بن محمد الثقفي: أمير بلاد السّند وفاتحها، وهو ابنِ عم الحجّاج، غَزَاها وعمره سبع عشرة سنة، ولم يزل عاملاً عليها إلى أن وليَ سليمانُ بن عبد الملك فعزله وولّى ابنَ أبي كبشة مكانه فقيّدَهُ وبعث به إلى أمير واسط فحُبِسَ وعُذِّبَ إلى أن مات ـ في رجال مِن قرابةِ الحجّاج ـ انتقاماً منه في قتله لأخيه. وذلك سنة ٩٨هـ. **انظر**: الكامل في التاريخ (٤/ ٢٥٠ و٢٨٦)، البداية والنهاية (٩/ ٨٧)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ٨٣)، الأعلام (٦/ ٣٣٣).

عليّ، فإن لم يفعل فاضربه أربعمائة سوط واحلق لحيته، فاستدعاه فأبى أن يسبَّ فأمضى حُكْمَ الحجَّاج فيه»[١].

• مِصْدَع الْمُعَرْقَب[٢]، قال ابن حجر: «إنما قيل له (الْمُعَرْقَب): لأنّ الحجَّاج أو بِشْر بن مروان[٣] عَرَضَ عليه سبَّ عليّ فأبى فقطع عُرْقُوْبَهُ»[٤] وذلك «لحبِّه عليَّ بنَ أبى طالب»[٥].

وكذلك محمد بن يوسف الثّقفي أمير اليمن دعا حُجْراً المَدَرِيّ[٦] فقال: «إنّ أخي الحجّاج بنَ يوسف كتب إليَّ أنا أقيمَكَ للناس فتلعنَ عليّ بنَ أبي طالب!

فقال: اجمعْ لي الناس، فَجَمَعَهُم فقام فقال: ألا إنّ الأميرَ محمد بن يوسف أَمَرَنِي بلعن عليٍّ فالعنوهُ لَعَنَهُ الله!»[٧].

---

(١) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٠٤)، تاريخ الإسلام (٧/ ٤٢٤)، الوافي بالوفيات (٢٠/ ٥٦)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠١).

(٢) مِصْدَع الأعرج الأنصاري مولاهم: أبو يحيى الكوفي الملقَّب بـ(المعرْقَب) بفتح القاف، تابعيّ متشيّع، كان عالماً بابن عباس، قال عنه الذّهبي: «صدوقٌ، وقد تُكُلِّم فيه»، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديَّ من المصادر، وحديثه مخرّج عند مسلم والأربعة. **انظر**: المجروحين (٣/ ٣٩)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٦/ ٤٣٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٤٣).

(٣) بشر بن مروان بن الحكم الأموي: أبو مروان الدِّمشقي، ولي إمرة العراقين لأخيه عبد الملك، كان سمحاً طليق الوجه، جوادا ممدَّحاً لا يُغْلِقُ دونه الأبوابَ ويقول: إنما يحتجب النساء، توفي بالبصرة سنة ٧٥هـ مِن مرض ألمّ به. **انظر**: المنتظم (٦/ ١٣١)، تاريخ مدينة دمشق (١٠/ ٢٥٣)، سير أعلام النبلاء (٤/ ١٤٥)، البداية والنهاية (٩/ ٧).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/ ١٤٣).

(٥) معرفة الثقات (٢/ ٢٨٠).

(٦) حُجْرُ بن قيس الهمداني المدري: يماني من خيار التابعين، أدرك الجاهلية ولم يسمع من النبي ﷺ شيئاً، وكان من المختصِّين بخدمة علي ﷺ، قال عنه العجلي: «تابعي ثقة»، لم أقف على سنة وفاته. وحديثه مخرَّج عند أبي داود والنسائي وابن ماجه. **انظر**: المستدرك على الصحيحين (٢/ ٣٩٠)، تاريخ مدينة دمشق (٥٦/ ٣١٠)، تهذيب الكمال (٥/ ٤٧٥)، جامع التحصيل (١٦١)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٨٨).

(٧) تاريخ مدينة دمشق (٥٦/ ٣١٠)، البداية والنهاية (٩/ ٨٠).

وقد كان للأمويّين مِن الشِّدَّة والبأس ما منع كثيراً مِن الناس مِن التّصدّي لهذه التَّجاوزات، وبلغ الأمرُ بأحد التّابعين وهو عبد الله بن شدَّاد[١] أن يتمنَّى مجرَّد أمنيّة أنْ لو تمكَّن مِن الصُّعود على المنبر ليذكر ما يحاول الأمويُّون إخفاءَهُ مِن (فضائل علي) بقوله: «وددتُ أني قمتُ على المنبر مِن غَدْوَةٍ إلى الظُّهر فأذكر فضائلَ عليّ، ثم أنزل فتُضْرَب عنقي!»[٢].

القسم الثّاني: علاقة الأمويّين بالنَّواصب المكفِّرة.

امتعض الخوارجُ مِن حادثة التّحكيم التي جرت بين أهل العراق بقيادة عليٍّ وأهلِ الشّام بقيادة معاويةَ وكفّروهم جميعاً[٣]، ولئن لم يتردّدوا في تكفير عليٍّ ولطالما كانوا مِن أنصاره المُقِرِّين بفضله وعلمه فكيف بمعاويةَ الذي كانوا يرونه مِن قَبْلُ باغياً؟! ولهذا كان مِن الطبعيّ أنْ يقابلوه بالعداوة وأن يحاولوا اغتيالَهُ![٤].

ولم يقتصر عداؤهم على معاويةَ بل جاوزه إلى سائر الخلفاء لاعتقادهم كُفْرَهم وعَدَمَ شرعيّة حُكْمِهم أصلاً باستثناء عمر بن عبد العزيز.

وقد بدأت المواجهة بين الطَّرفين في وقت مبكِّر حين أرسل

= **وانظر** حادثة أخرى خرّجها الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٢/ ٣٩٠)، وتعليق الحافظ ابن حجر عليها في لسان الميزان (٤/ ١٢٢).

(١) عبد الله بن شدّاد بن الهادّ اللّيثيُّ: أبو الوليد المدنيّ، تابعيٌّ فقيهٌ سكن الكوفة، مولده على عهد النبيّ ﷺ، كان مع عليّ رضي الله عنه يوم النَّهروان، قال فيه الإمام أحمد: «ثقة مِن كبار التابعين»، فُقِدَ ليلة دجيل مع ابن الأشعث سنة ثلاث وثمانين، وحديثه مخرَّج في الكتب الستة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ١٤٤)، تهذيب الكمال (١٥/ ٨١)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٨٩)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٢).

(٢) تاريخ دمشق (٢٩/ ١٥١)، تاريخ الإسلام (٦/ ١١٢)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٨٩)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢/ ٤٣).

(٣) **انظر**: البداية والنهاية (٦/ ٢١٦) و(٧/ ٢٨٥).

(٤) **انظر**: البدء والتاريخ (٥/ ٢٣٠)، البداية والنهاية (٧/ ٣٣٠).

معاويةُ رضي الله عنه خيلاً مِن خَيْلِ الشَّام فهزمتهم الخوارج قُرْبَ الكوفة، ثمّ كرّ عليهم أهلُ الكوفة بأمر معاويةَ فهزموهم وطردوهم[١].

وهكذا ظلّ الأمرُ على هذه الحال مِن ثورةٍ تلو أخرى في أقاليمَ شتّى[٢]، فما إن تَخْمُدْ ثورة خارجيّة في موضع حتى تشتعل في موضع ثانٍ، ولم تكن أوقاتُ سكونهم إلا فرصةً لالتقاط أنفاسِهم استعداداً لمحاولاتٍ جديدة.

وقد أخذت مواجهةُ الأمويِّين للخوارج طابعاً سياسيّاً فكان المرادُ بها حياطة المُلك مِن كلّ متربّص به، واتّسمت ـ كالعادة ـ بالعُنف في مواجهة خصومهم وتصفيتِهم، لإدراكهم التامّ بمدى قوَّةِ الخوارج وخطرِهم على كيان دولتهم، فأطلقوا يدَ عُمَّالهم بالبطش والتّنكيل بهم، وباتِّخاذِ ما يرونه كفيلاً بالقضاء عليهم، حتى اضطرَّ بعضهم للهروب والتخفِّي[٣]، وكلّما ازداد الوضعُ صعوبةً في إقليم زادت إغراءاتُهم ومكافآتُهم لعُمّالهم، مثلما فعلوا مع المهلَّب[٤] حين شرطوا له: «أنّ كلّ بلد أجلى عنه الخوارجَ كان له التّصرُّف في خراجِها»[٥].

كما كانوا في غايةِ الاستعداد لأي تحرُّكٍ مفاجئ من قِبَل الخوارج، فمثلاً: «كانت ببغداد لهشام بنِ عبد الملك وغيرِه مِن الخلفاء خمسمائة

---

(١) **انظر**: البداية والنهاية (٨/ ٢٢).

(٢) **انظر**: الكامل في التاريخ (٤/ ١١٧)، البداية والنهاية (٩/ ٢٤٤) و(١٠/ ٢٥ و٥٧)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ٩٠)، والمغرب (١/ ١٥٦).

(٣) **انظر**: الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٣٠٥).

(٤) المهلَّب بن ظالم بن سراق الأزدي: أبو سعيد المعروف بابن أبي صُفْرة، أمير خراسان وأحد أشراف أهل البصرة ودهاتهم وأجوادهم، مولده عام الفتح، غزا في أيام معاوية أرض الهند، وولي الجزيرة لابن الزبير سنة ٦٨هـ، ثم ولاه الحجاج حرب الخوارج فقتل منهم في وقعة واحدة أربعة آلاف وثمانمائة فعَظُمَت منزلته. وقد توفي سنة ٨٢هـ. **انظر**: المنتظم (٦/ ٢٤٢)، تاريخ مدينة دمشق (٦١/ ٢٨٠)، البداية والنهاية (٩/ ٤٢) شذرات الذهب (١/ ٩٠).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٣٨٧).

فارس رابطة، يُغيرون على الخوارج إذا خرجوا في ناحيتهم»[١].

فالحاصل: أنهم لم يكونوا يرون أهميَّةً لمناظرتهم أو استتابتهم إلا مِن جهة طاعة الدّولة، وإنما يقتلونهم ثم يُطاف برؤوسهم وتُنصب في أماكن متعدِّدة ترهيباً للناس مِن صنيعِهم، حتى غدا تعليقها مرتبطاً في عُرف الناس بالخوارج، بحيث يُستغرب أن يُفعل بغيرهم، و«إنما تُنْصَب رؤوس الخوارج»[٢].

ولم يكن الصَّلْبُ تقليداً خاصّاً برجال الخوارج فحسب، بل ربما تعدّاه إلى نسائهم إذا خرجن بأنْ يُعَرَّينَ وهنَّ مصلوبات، زجراً لغيرهنّ مِن مجرَّد التّفكير في الخروج والمشاركة في القتال، وقد كُنَّ يفعلن ذلك[٣].

ولا ريب بأنّ مثل هذه السِّياسةِ العنيفة أدّت إلى: «إخماد حركات الخوارج، وفَرَضَتْ هيبةَ الدّولة»[٤]، ولكنها لم تنجح في اجتثاث باطلهم أو أكثرِهِ لأنَّ جُهْدَ الدَّولة لم يكن موجّهاً لذلك في الأساس.

ولم يشذَّ عن هذا الأصل إلا عمر بن عبد العزيز الذي اختلف أسلوبُهُ عن أسلوب أسلافه، فحرص على إقامة الحُجَّة وإزالة الشُّبهَة قَبْلَ قتالِهم، ولذا فإنه لما ثار بعض الخوارج في العراق بعث إلى نائبه على الكوفة «يأمرُهُ بأنْ يدعوهم إلى الحقِّ ويتلطَّفَ بهم، ولا يقاتِلَهم حتى يفسدوا في الأرض»[٥]، كما أرسل إلى آخرين مَن يجادِلُهم، ووصل به الأمر إلى أنْ يناظِرَهم بنفسه[٦].

---

(١) تهذيب الكمال (٣/ ٩٩). (٢) الكامل في التاريخ (٤/ ٤٨٥).
وانظر للاستزادة: تاريخ بغداد (٤/ ٢٠٥)، تاريخ مدينة دمشق (٥/ ٢٤٧) و(١٢/ ٣٦٦) و(٢٤/ ٥٢)، الإرشاد للخليلي (٢/ ٤٦٨)، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (٢/ ١٥٢).

(٣) **انظر**: أنساب الأشراف (٤/ ١٧٧). (٤) حركة الخوارج للبكاي (٧١).

(٥) البداية والنهاية (٩/ ١٨٧).

(٦) **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ٣٥٨)، حلية الأولياء (٥/ ٣٠٩)، البداية والنهاية (٩/ ١٨٧).

المبحث الثّاني

موقف خلفاء بني العبّاس[(١)]

على الرَّغم مِن الضَّعف الظَّاهر الذي لحق بالأمويِّين في آخر أيَّامهم إلّا أنه لم يكن بمقدور أيٍّ كان أن يَقضي عليهم بمفرده كما هو الحال في ثورات الخوارج وبعضِ العلويِّين وغيرِهم، ولذا ارتبط النَّجاح في القضاء عليهم بالقُدرة على استيعاب جهود أكثر النَّاقمين على الحكم الأمويِّ، وهذا ما أدركه القُدَماء مِن دُعاة بني العبَّاس، وأفضلُ مَن يمكنه مساندتُهم في الوصول إلى هدفهم صنفان هما: (الشِّيعة) كانت تُبغض بني أُميّةَ وترفُضُ حُكمَهم، و(الموالي) الذين كان كثيرٌ منهم في حالة تذمُّر وسخط[(٢)]، إلا أنَّ هناك فَرْقاً جوهريّاً بين الصِّنفين، إذ أنَّ عداء الشِّيعة (الكيسانيّة[(٣)] بالتّحديد[(٤)]) للأمويِّين نابعٌ مِن منطلقٍ دينيٍّ لا يمكن أن يتغيَّر في الأصل لارتباطه بالعقيدة والتَّصوُّر، بخلاف الموالي الذين ارتبط

---

(١) الأصل دخول بني العبّاس في مدلول كلمة (الآل)، غير أنّ مصطلح النَّصب مختصٌّ بالموقف من عليٍّ بن أبي طالب وبنيه دون بقية (الآل) كما سبقت الإشارة إليه.

(٢) كان بنو أميّةَ أفضلَ مِن بني العبّاس على وجه العموم مِن جهة الإحسان للرَّعيَّة في دنياهم وفي إنصافِهم ممّن يظلمهم، وقد سَألَ الرَّشيدُ أبا بكر ابنَ عيّاش بقوله: «خيرُ الخلفاءِ نحن أو بنو أميّةَ؟

فقال: هم كانوا أنفعَ للنّاس، وأنتم أقومُ للصّلاة». البداية والنهاية (١٠/ ٤٧).

(٣) الكيسانيّة: إحدى فِرَق الشِّيعة، وهم أتباع المختار بن أبي عُبَيد الملقَّب بـ(كيسان) على قولٍ، وقد قالوا بإمامة محمّد بن الحنفيّة بالنَّصِّ، وذهبوا إلى جواز البَدَاء على الله ﷻ، وقد انقسموا إلى عِدَّة فِرَق. **انظر**: فِرَق الشِّيعة (٣٦)، الفَرْق بين الفِرَق (٢٧)، الملل والنِّحَل (١/ ٢٨ و١٤٧)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٧٤).

(٤) **انظر**: الدّولة العبَّاسيَّة للخضري (١٤).

موقفهم بأمرٍ حيويٍّ متغيِّر وهو كيفيَّة معاملتِهم مِن قِبَل الدّولة، ومن ثَمَّ فعداؤهم أخفُّ مِن عداء الشِّيعة بهذا الاعتبار.

وهنا يمكن التَّساؤلُ عن سبب غياب الخوارج عن المشهد السِّياسيِّ بشكل تامّ، وعن السّبب وراء عدم مشاركتِهم في قيام الدَّولة العبَّاسيَّة، على الرَّغم مِن أنهم أسهموا بطريقة غير مباشرة في ذلك حيث كانوا شوكةً في خاصرة الأمويِّين مِن أوَّل مراحل قيامها إلى زمن آخر خلفائها[1].

ومردّ هذا الغياب الظّاهر هو صعوبة اختراق صفوف الخوارج - وإن وَقَعَت بعضُ المحاولات[2] - إذ كانت لهم مبادؤهم الخاصّة وأفكارُهم المستقلّة ومجتمعاتُهم المتميِّزة، ومِن غير الممكن أن يُقيموا حِلْفاً مع مَن ليس على شاكلتِهم.

وقد وجد العبَّاسيُّون في العَلَويِّين بغيتَهم بما لهم مِن مكانة في قلوب جمهور المسلمين تُمَكِّنُهم (أي: العَلَوِيِّين) مِن كَسْبِ تعاطُفِهم في الغالب بلا كبير عناء، فضلاً عن الاستفادة مِن شيعتِهم الذين يتديَّنون بطاعتهم واعتقادِ وجوب الإمامة فيهم[3]، ومن ثَمَّ فهم ليسوا بحاجة إلى تأجيج مشاعر العداء لديهم ضدَّ الأمويّين لأنها موجودةٌ بالفعل، ولكنهم بحاجة إلى توجيهها بما يخدم أهدافَهم ويتوافق مع مصالحهم.

وإذا كان مِن المعلوم أنّ العلويِّين لا يُشَكِّلون ثُقْلاً حَرْبيّاً بذواتِهم

---

(١) **انظر**: تاريخ الطّبري (٤/ ٣٠٢)، البداية والنّهاية (١٠/ ٢٩).

(٢) **انظر**: المنتظم (٧/ ٢٧٦)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ١٥٤).

(٣) قال المعصومي: «أمّا أنساب الطّالبيِّين فأكثرُها راجع إلى الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب مِن فاطمة ﷺ، وهما سبطا الرّسول، وإلى أخيهما محمّد بن الحنفيّة، وإن كان لعليٍّ رضي الله تعالى عنه غيرُهم مِن الولد إلا أنّ الذين طلبوا الحقَّ في الخلافةَ وتعصَّبَ لهم الشِّيعةُ ودَعَوا لهم في الجهات إنما هم مِن هؤلاء الثّلاثة لا مِن غيرهم». سمط النّجوم العوالي (٤/ ١٢٣).

بل بِمَن وراءهم مِن شيعتهم، فمِن المستحيل أن يثوروا مِن أجل قيام دولة بني العبّاس، إذ لا فَرْقَ في نظرهم مِن جهة عدم استحقاق الإمامة بين هؤلاء وأولئك، ومِن هنا حَرَصَ دُعاة بني العبّاس على تأجيج المشاعر بالتّركيز على مظالم الدّولة الأمويّة مما يكسبهم تأييد وتعاطفَ كلّ حانق أيّاً كان الباعث على هذا الحنق، وعلى رأس هؤلاء الشِّيعة.

كما رُفِع في ذلك الوقت أيضاً شعَارٌ مُعَمّى يُمْكن لكلّ أحدٍ أن يفهمَهُ على طريقته وهو الدَّعوة إلى (الرِّضا من آل محمد)[١]، ولم تأتِ هذه التّعمية بشكل عَرَضي، بل كانت مقصودةً بذاتِها ليتسنّى للعبّاسيين الاستفادة منها بشكلٍ ذكيٍّ كما جاء عن داعي العبّاسيين محمد بن علي بن عبد الله الذي كان يأمر بعضَ مَن يرسله في الأقاليم بـ«أن يدعو إلى الرّضا من آل محمد ولا يُسمّي أحداً»[٢]، ومعلوم أنّ (الرِّضا من آل البيت) ـ باعتبار الأصل ـ شامل للعلويّين والعبّاسيّين، ولكنّ المتبادر للذّهن في تحديد المراد به هم (العلويّون)، خصوصاً مع إلحاحهم على أحقِّيتهم بالإمامة وطولِ مطالبتِهم بها خلافاً للعبّاسيين الذين لم يَسْبِقْ لهم أنْ صرّحوا بهذه الدّعوى.

وعلى الأرجح فإنَّ هذا (الرِّضا) لم يكن في نَظَرِ كثير مِن الشِّيعة إلا رجلاً مِن العلويِّين[٣]، وأمّا طاعتُهم لداعي العبّاسيِّين فلأجل الوصيَّة

(١) أول من استخدم هذا الشعار ـ فيما وقفتُ عليه ـ هو المختار بن عبيد الثقفي، ثم استُخدِمَ فيما بعدُ كثيراً. **انظر**: الفهرست (١/ ٢٦٩)، تاريخ الطبري (٥/ ٣٦١)، المنتظم (١١/ ٤١)، تاريخ مدينة دمشق (٥٨/ ٢٣٧)، الكامل في التاريخ (٥/ ٣٨ و٤١٥)، البداية والنهاية (١١/ ٢٣٥).

(٢) تاريخ الطبري (٤/ ٣٢٠)، المنتظم (٧/ ٢٩٧)، الكامل في التاريخ (٥/ ٦٣)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٥٨).

(٣) **انظر**: العلاقات بين العلويّين والعبّاسيين (١٥) و(٤٢) و(٥٤).

تنبيه: ذهب بعض المؤرِّخين إلى عَدِّ الدَّولة العبّاسيّة مِن دول الشِّيعة فقال المعصوميُّ في سمط النجوم العوالي (٣/ ٣٥٩): «هذه الدّولةُ [يعني دولةَ بني العبّاس] مِن دُوَل =

= الشِّيعة. . . وفِرْقتها منهم يعرفون بـ(الكيسانيّة) وهم القائلون بإمامة محمد بن الحنفية بعد علي بن أبي طالب، ثم عده ابنه أبو هاشم عبد الله بن محمد، ثم بعده محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بوصيته».

والحقيقة أنّ الدّولة العبّاسيّة لا تمتُّ إلى التشيُّع بصلة، نعم وُجِدَ التَّشيُّع لدى بعض خلفائها ورجالاتِها لكن الدَّولة في مجملها تَقِفُ في الجهة المقابلة للتّشيُّع، ولكن لا يبعد أن يكون أوائلُ بني العبّاس مِن أصحاب الدّعوة على مذهب الكيسانية فعلاً، أو أنهم تظاهروا بشيء مِن التَّشيُّع ليتوصَّلوا بذلك إلى تعاطُف الشِّيعة ونصرتِهم لهم ـ وهذا الأظهر ـ، ومما يقوّي الاحتمالين السّابقين على وجه العموم **ما يلي**:

أوّلاً: تفاني الشِّيعة (الكيسانية) في نُصرتهم.

ثانياً: أنّ أصحابَ الدّعوة كانوا يُعطون إبراهيمَ بنَ محمد بن علي بن عبد الله بن عباس (الإمام) خُمُسَ أموالهم، وهذا مما لا يَفعله إلا الشِّيعة كما هو معروف. **انظر**: تاريخ الطَّبري (٤/ ٢٩١)، الكامل في التاريخ (٥/ ١٥)، البداية والنهاية (١٠/ ٢٥).

ثالثاً: أنّ لَقَب (الإمام) مِن الألقاب التي كان يُطلقها الخلفاءُ العبّاسيون على أنفسهم وهو مأخوذ في أصله من الشِّيعة كما في مآثر الإنافة (١/ ٢١).

رابعاً: تشيُّع دعاة بني العبّاس، ومنهم أبو سَلَمَة الخلّال الكوفيّ الذي حاول خَلْعَ بني العبّاس، وتنصيب آل علي. **انظر**: الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٣٢)، البداية والنهاية (١٠/ ٤٠).

خامساً: أنّ محمّدَ بنَ عليّ بن عبد الله بن العبّاس حين بيّن سببَ اختيارِهِ خراسان خاصّةً لتكون محلاً للدّعوة، عدّد أماكن مختلفةَ كالبصرة والشّام وذكر المانعَ مِن اختيار كلٍّ أشارَ إلى أنّ ما يَمنعُهُ مِن اختيار الكوفة هو تشيُّعُ أهلِها لعليٍّ وولدِهِ، ولو كان شيعيّاً بالفعل لم يكن مثلُ هذا الوضع سبباً لانصرافه عنها بل سيزيدُهُ حرصاً عليها، ولكنه خاف مِن عَدَمِ قبول أهلِها لما رُوِّجَ له فيما بعدُ مِن الوصيّة مِن عبد الله بن محمد بن الحنفية المعروف بأبي هاشم لـ محمد بن علي. **انظر**: المنتظم (٧/ ٥٦).

سادساً: ما جاء في أوّلِ خُطبةٍ للسّفاح بعد تولّيه الخلافة وفيها «يا أهل الكوفة أنتم محلُّ محبتنا، ومنزلُ مودّتنا، أنتم الذين لم تتغيروا عن ذلك. . . حتى أدركتم دولتَنا، أنتم أسعدُ الناس بنا وأكرمُهم علينا». تاريخ الطبري (٤/ ٣٤٧)، المنتظم (٧/ ٢٩٩)، البداية والنهاية (١٠/ ٤١)، تاريخ الخلفاء (٢٥٧).

ومما يدل على ذلك قول علي بن الجهم ـ كما في ديوانه (٣٤) ـ:

نحنُ أشياعُكم مِنَ اهل خراسا ... نَ أولو قوَّةٍ وبأسٍ شديدِ
نحنُ أبناءُ هذه الخِرَق السُّو ... دِ، وأهلُ التشيُّع المحمودِ

وأمّا رأيُ المعصومي فليس بصواب إلا أن يكون مرادُهُ أنها شيعيّةَ باعتبار مبدأ أمر =

إليه[١] ولما كانوا يروِّجونه مِن إخبار محمد بن الحنفيّة لمحمد بن علي بصيرورة الخلافة في ولده[٢]، وقد أشار الذّهبيُّ إلى بعض هذا المعنى[٣].

ويمكن معرفةُ موقف العبّاسيِّين مِن النّصب مِن خلال استعراض ما يلي:

أوّلاً: موقف العبّاسيين من علي رضي الله عنه.

اختلف الأمويُّون والعبَّاسيُّون في موقفهم مِن عليٍّ اختلافاً واسعاً، ففي حين كان كثير مِن الأمويّين منحرفين عنه، سواءٌ باتّهامه بأنّ له يداً في مقتل عثمان أو بالطَّعن في خلافته وما إلى ذلك، فإنَّ العبّاسيِّين في الجملة وقفوا موقفاً حسناً منه بتعظيمه والرَّفع مِن شأنه واعتقادِ صحّة خلافته.

ولم يكن لدى العبّاسيِّين أدنى غضاضة في أن يُطْلِقُوا اسمَهُ على أولادهم ـ ومنهم مَن كان خليفةً ـ على عكس الأمويِّين[٤].

وقد ورد ذِكْرُهُ في شعر بعض الخلفاء في سياق المديح **كقول أحدهم**[٥]:

ولا عجباً للأُسْدِ إن ظَفِرَت بهـا   كلابُ الأعادي من فصيح وأعجمِ

= دعاتِها وأنصارِها ونحو ذلك فهذا ممكن كما قال ابن خلدون في تاريخه (٤/٦): «ومِن هؤلاء [يعني الكيسانيّة] كانت شيعةُ بني العبّاس».

(١) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٤/ ٣٦٥)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ١١٦)، البداية والنهاية (١٠/ ١٦)، تاريخ ابن خلدون (٤/ ٦).

(٢) **انظر**: البدء والتاريخ (٦/ ٥٨).

(٣) **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (١/ ١١٦).

(٤) **انظر**: تاريخ الخلفاء (٣٧٦).

(٥) **هو**: الفضل بن أحمد بن عبد الله الملقب بـ(المسترشد). كما في الوافي بالوفيات (٢٤/ ١٥).

فحَرْبةُ وحشيٍّ سقت حمزةَ الرّدى وموتُ عليٍّ من حسام ابن مُلْجِمِ[١]

ولهذا فقد كانت صراعاتُهم مع مَن يخرج ثائراً عليهم مِن العلويِّين ـ بالرّغم مِن حدَّتها ـ لا تتسبّب بالإساءة إليه في ذاتِهِ أو الطَّعن في دينه وعلمه أو إنكارِ إمامته[٢] مع كون هذه الأمور ـ مِن النّاحية السِّياسيّة ـ مؤثِّرةً في مثل هذا الصِّراع، ومتى ما حصل شَتْمٌ أو انتقاص خُصَّ به من سُخِطَ عليه من العلويّين فقط[٣] دون أن يتجاوزه إلى غيره منهم، فضلاً عن أن يصل إلى أبيهم (عليٍّ) رضي الله عنه.

ولم يُعْرَف عنهم في تاريخهم الطّويل انحرافٌ عنه بذاته إلا ما يُذْكَرُ عن المتوكِّل[٤]، خلافاً للأمويّين الذي ظلُّوا يُسيؤون إليه عقوداً طويلة بعد وفاته.

وقد ذَكَرَت بعضُ كتب التّاريخ أنّ الخليفةَ المهديَّ[٥] أخرج بعض العلويّين مَن السّجن لمجرَّد أنه رأى في المنام عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه وهو يقول له: يا محمد ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢][٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٦٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٧/ ٢٥٨)، الوافي بالوفيات (٢٤/ ١٦)، تاريخ الخلفاء (٤٣٤).

(٢) **انظر**: البداية والنهاية (١٠/ ٤٢).

(٣) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢١٢).

(٤) لم أذكر ابنَ المعتزِّ هنا مع أنَّ بعضَهم قد رماه بالانحراف عن العلويِّين لأنّ مدّة خلافتِهِ لم تَدُم أكثرَ مِن يوم وليلة. قال المعصوميُّ في سمط النجوم العوالي (٣/ ٤٨٥): «لا ينبغي عَدُّهُ مِن الخلفاء».

(٥) محمد بن عبد الله بن علي بن عبد الله الهاشمي: أبو عبد الله المهدي، ثالث الخلفاء العبّاسيين، مولده سنة ١٢٧هـ، كان شجاعاً جواداً ممدّحاً، محبّباً إلى الرّعيّة محسناً لهم، حريصاً على ردّ المظالم، كما تتبَّعَ الزّنادقةَ وأفنى كثيراً منهم، وهو أوَّلُ مَن أَمَرَ بتصنيف كُتُبِ الجدل في الرّدِّ عليهم، توفّي سنة ١٦٩هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (٥/ ٣٩١)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٠٠)، البداية والنهاية (١٠/ ١٥١)، تاريخ الخلفاء (٢٧١).

(٦) **انظر**: تاريخ بغداد (١٣/ ٣٠)، المنتظم (٩/ ٨٧)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٧٢)، البداية والنهاية (١٠/ ١٨٣).

وتبعاً لهذا الاختلاف بين ملوك بني أميّة وبني العبّاس اختلف عُمَّالُهم أيضاً، فلئن كان في خلفاء بني مروان ـ باستثناء عمر بن عبد العزيز ـ نصبٌ ظاهر فمن الطبعيِّ ألا يخلو أكثرُ عُمَّالِهم من الوقوع فيه.

أما العبّاسيُّون فإنّ الوضع عندهم مختلف بشكل جذريّ، حيث لم يُرْمَ أحد مِن عُمَّالهم بكونه ناصبيّاً مع كثرة ما خاضوه مِن مواجهات عنيفة مع ثوّار العلويّين باستثناء ابن الجهم[١].

ثانياً: موقف العبّاسيين مِن العلويِّين.

مثلما اختلف بنو أُمَيَّةَ وبنو العبّاس في موقفهم من عليّ رضي الله عنه فقد اختلفوا أيضاً تجاه أبنائه.

فقد عانى العلويُّون مِن تجاهل الأمويّين لهم وإعراضِهم عنهم طوال زمانهم، خلافاً للعبّاسيّين والذي يمكن أن يوصف موقفهم تجاه عموم العلويّين بأنه كان حسناً باستثناء زمان المتوكِّل الذي خافوا فيه![٢].

ولم يكن غريباً على العبّاسيِّين أن يُفَرِّقوا عليهم أموالاً عظيمة، وأنْ يَقْضوا ديونَ كثير منهم، وهذا الإحسان لم يقتصر على متشيِّعي الخلفاء أو مَن أمنوا جانبه مِن العلويّين بل ربما جاوزه ليصل إلى بعض الثّائرين على الخلافة منهم!

ومِن المعلوم أنه لم يسبق أن قام أحد مِن خلفاء بني مروان بشيء مشابهٍ تجاههم إلا في عهد عمر بن عبد العزيز.

---

(١) علي بن الجهم بن بدر بن مسعود القرشي: أبو الحسن الخراساني ثمّ البغدادي، شاعر فحل حَسَنُ الدِّيانة، اتُّهم بأنّ فيه تحامُلاً على عليٍّ بن أبي طالب، وكانت له خصوصية بالمتوكِّل ثم غَضِبَ عليه بسبب كلامِهِ على أصحابه فنفاه إلى خراسان وأَمَرَ بضربه بعد تجريده، قُتِلَ قُرْبَ حَلب حين عَرَضَتْ له خيلٌ لبني كلب سنة ٢٤٩هـ، له ديوان مشهور. **انظر**: تاريخ بغداد (١١/ ٣٦٧)، المنتظم (١٢/ ٢٦)، وفيات الأعيان (٣/ ٣٥٥)، البداية والنهاية (١١/ ٤).

(٢) **انظر**: مآثر الأنافة (١/ ٢٣٨).

ومِن أبرز ما يدلّ على مقدار ما نَعِمَ به العلويُّون في دولة بني العبّاس أنّ الخليفة الوحيدَ الذي رُمي بالنَّصب ـ وهو المتوكِّل ـ قد استفتى عليَّ بن محمد[1]، وبكى مِن وَعْظِهِ ووصَلَهُ بأربعة آلاف[2].

وإذا كان هذا حال الخليفة المنحرف عن علي ـ فيما قيل ـ فكيف بمن كانت لديه نزعة تشيُّعٍ كالمأمون[3] فضلاً عن الميل إلى مذهب

---

(١) علي بن محمد بن علي بن موسى العلويّ: أبو الحسن العسكري الملقَّب بـ(الهادي)، عالم عابد متزهّد مِن سادات أهل البيت، مولده بالمدينة سنة ٢١٤هـ، وُشي به عند المتوكِّل فأستقدمه وأنزله سامرّاء فمكث فيها عشرين سنة، وهو عاشر الأئمّة الاثني عشر عند الإماميّة، توفي بسامراء سنة ٢٥٤هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (١٢/ ٥٦)، وفيات الأعيان (٣/ ٢٧٢)، الوافي بالوفيات (٢٢/ ٤٨)، البداية والنهاية (١١/ ١٥).

(٢) **انظر**: وفيات الأعيان (٣/ ٢٧٢)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤١)، العِبَر في خبر من غبر (٢/ ١٢)، البداية والنهاية (١١/ ١٥).

(٣) عبد الله بن هارون بن محمد بن عبد الله الهاشمي: أبو العبّاس المأمون، أحد أشهر الخلفاء العباسيين، مولده سنة ١٧٠هـ، قرأ العلم والأدب والأخبارَ والعقليّات وعلومَ الأوائل وأَمَرَ بتعريب كتبِهم، وعَمِلَ الرَّصَد فوق جبل دمشق، وهو الذي دعا إلى القول بخلق القرآن وامتحن العلماء بذلك. توفِّي سنة ١١٨هـ ودفن بطرسوس. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٣٣/ ٢٧٥)، المنتظم (١٠/ ٤٩)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٧٢)، تاريخ الخلفاء (٣٠٦).

تنبيه: مما يدل على أنّ لدى المأمون نزعةَ تشيُّعٍ حقيقيّة ما يلي:

أ ـ قوله بتفضيلِ عليِّ بن أبي طالب على سائر الصّحابة وإظهارُه ذلك. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٨٦)، البداية والنهاية (١٠/ ٢٧٩)، مآثر الإنافة (١/ ٢١٣).

ب ـ أنه «أمر منادياً فنادى في الناس ببراءة الذمة ممن ترحَّمَ على معاويةَ أو ذَكَرَهُ بخير». تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٣٧).

سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٨١)، الوافي بالوفيات (١٧/ ٣٥١)، فوات الوفيات (١/ ٥٨٦).

جـ ـ أَمْرُهُ بأن يُنادى بـ(إباحة المتعة) ثم توقُّفه عن ذلك لما أُخبِر بثبوت التّحريم عن علي نفسه. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٨٣)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٤٤٦).

د ـ جعلُهُ عليَّ بنَ موسى المعروف بـ(الرّضا) وليّاً للعهد، وهو ثامن الأئمّة الاثني عشر للجعفرية، وما تبع ذلك مِن طَرْحِ السَّواد الذي هو شعار العبّاسيين، واستبداله بالخضرة التي هي شعار العلويّين. **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ١٨٤)، الكامل في التاريخ (٥/ ٣٤٢)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٨٤)، البداية والنهاية (١٠/ ٢٤٧). =

الإماميّة كالناصر[١]؟!

ولا ريب بأنّ ميلَ بعضِهم إلى التَّشيُّع دليل على رضاهم عن (عليٍّ) وعن (العلويّين)، فأمّا الرِّضا عن عليٍّ فواضح، وأمّا عن العلويِّين فلأنّ التّشيُّع كان منتشراً بينهم حتى لا يكاد يوجد علويٌّ إلا وهو متشيّع، كما قال الحافظ الذّهبيّ: «النّوادر ثلاثة: شريف سُنّي، ومحدِّث صوفي، وعالم متهتِّك»[٢].

= هـ ـ استيزارُه للفضل بن سهل المُلقَّب بـ(بذي الرّئاستين) وهو شيعيّ. **انظر**: الكامل في التاريخ (٥/ ٣٤٢).

وانظر للاستزادة: البداية والنهاية (١٠/ ٢٧٥)، العلاقات بين العلويّين والعبّاسيين (١٧٩).

وعلى الرّغم من أنّ المأمون كان يبالغ في التَّشيُّع على حدِّ قول الحافظ الذّهبيّ كما في تاريخ الإسلام (١٥/ ٦) إلا أنه يُعَدّ من المفضِّلة.

وبيان ذلك أنّ الشِّيعة في الأصل ـ كما في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٣/ ٣٣) و(٢٨/ ٤٧٤)، منهاج السنة النبوية (١/ ٣٠٦) ـ كانوا في زمان علي رضي الله عنه ثلاثة أصناف:

١ ـ المؤلِّهة: وهم الذين يقولون إنّه إله، وقد حرّقهم.

٢ ـ السبّابة: وهم الذين كانو يسبُّون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.

٣ ـ المفضِّلة: وهم الذين كانوا يفضِّلون عليّاً على الشّيخين رضي الله عنهما.

والمأمون من المفضِّلة كما أشار إليه ابن كثير في البداية والنهاية (١٠/ ٢٧٧).

ومما يدل على ذلك قوله ـ كما في تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٣٨)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٨٢)، الوافي بالوفيات (١٧/ ٣٥٢)، فوات الوفيات (١/ ٥٨٦) ـ:

أصبح دِيني الذي أَدِينُ به ... ولستُ منهُ الغَداةَ مُعتذِرا
حُبَّ عليٍّ بعدَ النبيِّ ولا ... أشتمُ صدِّيقاً ولا عُمَرَا
ثمّ ابنُ عَفّانَ في الجنان مع الْـ ... أبرارِ ذاك القتيلُ مصطبِرا
ألَا ولَا أشتِمُ الزُّبيرَ ولا ... طلحةَ إنْ قال قائلٌ غَدَرا
وعائشُ الأمُّ لستُ أشتِمُها ... مَن يَفْترِيها فنحن منه بَرَا

وقال الذّهبيُّ في تاريخ الإسلام (١٥/ ٦): «كان المأمونُ يُبالغ في التّشيُّع ولكن لم يتكلّم في الشّيخين بسوء، بل كان يترضّى عنهما».

(١) **انظر**: تاريخ الإسلام (٤٥/ ٩٠)، تاريخ الخلفاء (٤٥١)، شذرات الذهب (٥/ ٩٨).

(٢) النّجوم الزّاهرة (١٣/ ١٦٤).

وإذا كان الأمر كذلك فإنّ تبنّي الخليفة للتشيُّع وإظهارَه سيزيد مِن مكانة العلويّة بين الناس، وهو ما لا يمكن أن يرضى به مَن يُبغضهم كالأمويّة الذين كانوا مِن أبعد الناس عن التشيُّع وأهله![١].

ويمكن إرجاع حرص العبّاسيين على إكرام العلويّين للأسباب التالية:

١ - رعاية وشائج القُربى بينهم، فكلُّهم مِن بني هاشم، سواءٌ كانت هذه الرِّعاية تديُّناً أم عصبيّة، ومِن أبرز هؤلاء المأمون الذي كان: «شديدَ الميل إلى العلويّين والإحسانِ إليهم»[٢] حتى مع بعض مَن خَرَجَ عليه[٣].

وكذلك الواثقُ[٤] الذي قيل في حقِّه: «ما أحسنَ أحدٌ إلى الطَّالبيِّين ما أحسنَ إليهم الواثقُ، ما مات وفيهم فقير!»[٥].

---

(١) من لطائف ما يذكر في هذا الباب أنّ أبا الفَرَج الأصفهانيَّ صاحب كتاب «الأغاني» كان أمويَّ النسب شيعيَّ النِّحَلة مما جعل المؤرِّخين يتعجَّبون مِن هذا الوضع الشّاذّ والذي لم يعرفوا له نظيراً.
قال عنه الذّهبيُّ في العِبَر في خبر من غبر (٢/ ٣١١): «من العجائب أنه مروانيٌّ يَتشيّع!».
وقال محمد بن عبد الملك الهمداني في تكملة تاريخ الطبري (٢٠٠): «ولم يُعْرَف أمويٌّ يَتشيّع سواه!».
(٢) الكامل في التاريخ (٦/ ١٣).
(٣) **انظر**: الصواعق المحرقة (٢/ ٥٣١).
(٤) هارون بن محمد بن هارون بن محمد الهاشمي: أبو جعفر الواثق بالله، خليفة عباسي، مولده سنة ١٩٠هـ، بويع في اليوم الذي توفي فيه أبوه، وكان ممن بالغ في امتحان الناس بالقول بخلق القرآن، وقَتَلَ أحمدَ بنَ نصر الخزاعيَّ بسبب ذلك. ويقال بأنه رجع في آخر عمره، توفي سنة ٢٣٢هـ، وكانت خلافته خمس سنين وتسعة أشهر. **انظر**: تاريخ بغداد (١٤/ ١٥)، المنتظم (١١/ ١١٩)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٠٦)، تاريخ الخلفاء (٣٤٠).
(٥) المنتظم (١١/ ١٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٠٧)، البداية والنهاية (١٠/ ٣١٠)، تاريخ الخلفاء (٣٤٢).

وكذلك المنتصرُ[١] الذي «لما ولَي الخلافة أظهر حبَّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأهلَ بيته... وآمَنَ العلويّين»[٢]، و«وردّ فَدَكاً إلى آلِ عليٍّ»[٣] حتى قيل فيه:

ولقد بررتَ الطّالبيّةَ بعدما ... ذمُّوا زماناً بعدَها وزمانا
ورددتَ أُلفةَ هاشمٍ فرأيتَهم ... بعد العداوةِ بينهم إخوانا[٤]

ومثلُهم المستضيءُ بأمر الله[٥] الذي «فرَّق أموالاً في العلويّين»[٦].

وقد صرّح بهذا المعنى الخليفةُ المكتفي[٧] حينما «امتدحه شاعرٌ

---

(١) محمد بن جعفر بن محمد بن هارون الهاشمي: أبو جعفر المنتصر بالله، خليفة عبّاسي، بويع له بعد مقتل أبيه (المتوكِّل) في شوال سنة ٢٤٧هـ، وكان مهيباً وافرَ العقل قليلَ الظُّلم محسناً إلى العلويّين، وقد اتُّهم بالتآمر مع الأتراك لقَتْل أبيه، توفِّي سنة ٢٤٨هـ عن ستٍّ وعشرين سنة أو دونها فلم يُمَتَّعْ بالخلافة إلا أشهراً. **انظر**: تاريخ بغداد (٢/ ١١٩)، الوافي بالوفيات (٢/ ٢١٦)، تاريخ الخلفاء (٣٥٦)، شذرات الذهب (٢/ ١١٨).

(٢) مآثر الإنافة (١/ ٢٣٨) باختصار يسير. **وانظر**: الكامل في التاريخ (٦/ ١٤٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣).

(٤) البيتان ليزيد المهلبي. **انظر**: تاريخ الإسلام (١٨/ ٤١٩)، الوافي بالوفيات (٢/ ٢١٦)، تاريخ الخلفاء (٣٥٧).

(٥) الحسن بن يوسف بن محمد الهاشمي: أبو محمد المستضيء بأمر الله، خليفة عباسي، مولده سنة ٥٣٦هـ، بويع بالخلافة سنة ٥٦٦هـ. وكان عادلاً حسن السِّيرة في الرّعية، كثير البذل للأموال، قليل المعاقبة على الذّنوب محبّاً للعفو، توفي ٥٧٥هـ. **انظر**: الكامل في التاريخ (١٠/ ٩٧)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٦٨)، الوافي بالوفيات (١٢/ ١٩٢)، تاريخ الخلفاء (٤٤٤).

(٦) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٦٩).

(٧) علي بن أحمد بن طلحة بن جعفر الهاشمي: أبو محمد الملقَّب بـ(المكتفي بالله)، خليفة عبّاسي، مولده في سنة ٢٦٤هـ وبويع بالخلافة بعهدٍ مِن أبيه سنة ٢٨٩هـ فأحسن القيام بالملك وقامت بينه وبين القرامطة الخارجين على الحجيج حروب كثيرة ظَفِرَ بأكثرها، وقد توفِّي سنة ٢٩٤هـ بعد أن امتدَّ مرضه شهوراً. **انظر**: تاريخ بغداد (١١/ ٣١٦)، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٧٩)، تاريخ الخلفاء (٣٧٦)، شذرات الذهب (٢/ ٢١٩).

بقصيدة يَذكر فيها فضلَ أولادِ العبّاس على أولاد عليٍّ فقَطَعَ المكتفي عليه إنشادَه وقال: كأنهم ليسوا بني عمٍّ وإن لم يكونوا خلفاءَ! ما أحبُّ أن يُخَاطَبَ أهلُنا بشيءٍ مِن ذلك! ولم يَسمع القصيدة ولا أجازَهُ عليها»[1].

٢ ـ مداراتهم مِن باب تأليفهم واتّقاءِ شرِّهم، كما يظهر ذلك بجلاء مِن رسالةٍ لأبي جعفر المنصور[2] إلى النَّفس الزَّكيّة[3] وفيها يَعِدُهُ بالأمان له ولولدِهِ ولأهلِهِ، ولشيعته، ولمن بايعه، وبألف درهم، وبقضاء كلّ حاجاته، وإطلاق مَن في السِّجن من أهله وأنصاره[4].

كما أنّ الرّشيد[5] لما ظَفِرَ بأحدِ الخارجين عليه مِن العلويِّين بعد

---

(١) سمط النجوم العوالي (٣/ ٤٨٢).

(٢) عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله الهاشمي: أبو جعفر المنصور ثاني الخلفاء العبّاسيين، مولده سنة ٩٥هـ، وهو أسنُّ مِن أخيه السَّفّاح، بويع بالخلافة بعده سنة ١٣٦هـ، وكان فحلَ بني العبّاس هيبةً وشجاعةً وحزماً ورأياً وجبروتاً، جماعاً للمال، تاركاً اللهو، جيّدَ المشاركة في العلم، قَتَلَ خَلْقاً كثيراً حتى استقام ملكُهُ، توفِّي سنة ١٥٨هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ٥٣)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٨٣)، البداية والنهاية (١٠/ ١٢١)، تاريخ الخلفاء (٢٥٩).

(٣) محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن العلويّ: أبو عبد الله المدني، أحد أمراء الأشراف، يلقَّب بـ(النّفس الزّكية) بـ(المهديّ)، خرج على المنصور في المدينة سنة ١٤٣هـ واجتمع إليه خَلْقٌ كثير فأرسل له جيشاً قضى عليه سنة ١٤٥هـ، وكان شجاعاً ذا مروءةٍ، غزيزَ العلم ثقةً فيما يرويه، وحديثه مخرّج عند أبي داود والترمذي والنسائيّ. **انظر**: المنتظم (٨/ ٩٤)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٤٦٥)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٢٤)، التحفة اللطيفة (٢/ ٤٩١).

(٤) **انظر**: سمط النجوم العوالي (٤/ ١٧٢).

(٥) هارون بن محمد بن عبد الله بن محمد الهاشمي: أبو جعفر الرّشيد، أحد أعظم خلفاء العبّاسيّين وأجلُّ ملوك الدّنيا، مولده سنة ١٤٩هـ، استُخْلِفَ بعهد من أبيه بعد أخيه الهادي سنة ١٧٠هـ، كان كثير الغزو والحجّ، جمَّ المحاسن، شديدَ البطش إذا غضب، توفي بطوس سنة ١٩٣هـ وله خمس وأربعون سنة، ومدّة خلافته ثلاث وعشرون سنة. **انظر**: تاريخ بغداد (١٤/ ٥)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٨٦)، تاريخ الخلفاء (٢٨٣)، مآثر الإنافة (١/ ١٩٢).

محاولات استمرّت سنينَ ـ وقد أعطاه الأمان ـ برَّ به وأكرمَه وأعطاه مالاً جزيلاً[١].

ولا يبعد أن يضاف إليهما سبب ثالث وهو إشعارُهم بالبون الشّاسع بينهم وبين الأمويّين الذين عانوا منهم طويلاً.

وعلى كلٍّ فإنّ هذا التّعامُلَ الجيّد مِن قِبَلِ خلفاء بني العبّاس ارتبط إجمالاً بعدم الخروج عليهم وعدمِ وجودِ ريبةٍ تجاهَ أحدهم، وإلّا فإنهم يواجهونهم بعنف لا هوادة فيه كما يُواجَهُ غيرُهم من الثائرين.

وقد بدأ امتعاضُ العلويِّين مِن حين استأثر العبّاسيُّون بأمر هذا الدّولة الفتيّة (العبّاسيَّة)، ولم يرضَوا بهذا الوضع الجديد بناءً على نظريّتهم في الإمامة والتي بقِيَت على ما هي عليه مِن اعتقاد أحقِّيتهم بها دون الناس، واعتبار كلِّ مَن يتولاها مِن غيرهم مغتصباً لما ليس له، لا فَرْقَ في ذلك بين أمويٍّ أو عبَّاسي، ولهذا كان مِن المتوقَّع أن يشهروا «السَّلاح في وجه العبّاسيين فورَ قيام دولتهم»[٢]، وأنْ تتوالى ثوراتُهم دون انقطاع تقريباً، فلا تكاد تهدأُ في موضع إلا لتشتَعِلَ في موضع آخر[٣].

---

(١) **انظر**: شذرات الذهب (١/ ٣٣٨).

(٢) العلاقات بين العلويّين والعبّاسيين (٥٥).

(٣) لعلّ المعصوميَّ من أشمل مَن أحصى ثوّار العلويين فقال: «ثُمّ قام أخوه [أي أخو النّفْس الزّكية] إبراهيم بن عبد الله المحض وكان قيامُه بالبصرة.
ثم قام إبراهيم الغمر بن الحسن المثنى أخو عبد الله المحض.
ثم قام الحسن بن إبراهيم بن عبد الله في أيام المنصور أيضاً.
ثم قام في أيام المنصور أيضاً عبد الله الأشتر ابن محمد النفس الزكية، وكان ظهوره بالسند.
ثم قام الحسن بن إبراهيم بن الحسن في البصرة أيام المهدي بن المنصور وتوارى لقلة أصحابه إلى أن مات.
ثم قام عيسى بن زيد بن على زين العابدين في أيام المهدي فبايعه أهل الكوفة وأهل البصرة والأهواز ووردت عليه بيعة أهل الحجاز وهو متوارٍ =

= ثم قام علي بن العبّاس بن الحسن في أيام المهدي أيضاً ببغداد.
ثم قام الحسين بن علي بن الحسن المثلث أيام الهادي بن المهدي بن المنصور سنة تسع وستين ومائة.
ثم قام يحيى بن عبد الله المحض في زمان الهادي.
ثم قام من بعده أخوه إدريس بن عبد الله المحض.
ثم قام بالدّعوة محمد بن إبراهيم طباطبا بن إسماعيل الديباج.
ثم قام من بعده محمدُ بن إبراهيم بن موسى بن جعفر الصادق، وكان داعية لمحمد ابن محمد المذكور قبله فاستحكم أمره باليمن وكان له بها وقائع، ثم انتقل إلى خراسان فقتل بها بجرجان بالسُّمّ.
ثم قام محمد بن سليمان بن داود بن الحسن المثنى فخذلته أنصاره فتوارى بالمدينة إلى أن مات بها.
ثم قام إدريس بن إدريس بن عبد الله بن الحسن المثنى في بلاد المغرب بعد أبيه واستفحل أمره ثم بقي أولاده إلى الآن أمرهم قائم بالمغرب.
ثم قام القاسم الرّسّي أيام المأمون أيضاً، وكان قيامه سنة عشرين ومائتين، وتوفي سنة ست وأربعين ومائتين في أيام المتوكّل بن المعتصم العبّاسي.
ثم قام صاحبُ الطالقان محمد بن القاسم بن علي بن عمر الأشرف أيام المعتصم، وعظُمَ أمرُهُ ودخل بعدها إلى نسأ وبقي فيها مستتراً ثم أُخِذَ مِن نسأ فحُبِسَ ثم هَرَبَ من الحبس فاختلفوا في أمره فقيل رجع إلى الطالقان، وقيل: إلى واسط فدسّ المعتصم له سُمّاً فمات به.
ثم قام محمد بن جعفر بن يحيى بن عبد الله أيّام الواثق، وغَلَبَ على هَرَاة السّفلى ومَلَكَها وأولادُه بعده إلى سنة تسعين ومائتين.
ثم قام محمد بن صالح بن عبد الله بن موسى بـ(سويقة) قرية معروفة بقرب المدينة المنورة، فَحُبِسَ بـ (سرَّ مَن رأى) إلى أن مات في السِّجن، وفي زمانه انضوى أكثر الأشراف واستتروا وتوقفوا عن إظهار الدّعوة.
ثم قام الحسن بن زيد بن محمد إسماعيل فغَلَبَ على طبرستان ونواحي الدَّيلم وملكها أربعين سنة، وتوفي سنة خمسين ومائتين.
ثم قام محمد بن جعفر بن الحسن بن عمر، وكان قيامه ببلاد العجم في زمان المتوكّل فأَسَرَهُ المتوكّل.
وقيل: إن من الطالبيين مَن قام غير هؤلاء في زمن المتوكّل، وظهر من ظهر واستتر من استتر وحبس من حبس وقتل من قتل فلله الأمر سبحانه!
ثم قام يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن علي زين العابدين ظَهَرَ بالكوفة وأحبَّهُ الناسُ حباً شديداً، كان قيامه في خلافة المستعين. =

= ثم قام الحسين بن محمد بن حمزة بن عبد الله بن الحسين بن علي زين العابدين فأسره المستعين وحبسه ومات في الحبس.
ثم قام محمد بن جعفر بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن ـ قيامه في أيام المستعين بأرمينية وقيل بالكوفة ـ فخودع وأُسِرَ فحُبِسَ ومات في الحبس سنة خمسين ومائتين.
ثم قام الكوكبي أحمد بن عيسى بن على بن الحسين بن علي زين العابدين ـ قيامه بالكوفة في خلافة المعتز ـ سنة خمس وخمسين ومائتين.
ثم قام أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم طباطبا أيام المعتمد، وكانت له حروب مع ابن طولون، ثم قُتِلَ على باب أسوان وحمل رأسُهُ إلى المعتمد.
ثم قام محمد بن زيد بن محمد بن إسماعيل سنة سبع وسبعين ومائتين في خلافة المعتضد، وله وقائع قُتِلَ في إحداها في بلاد جرجان.
ثم قام الناصر الأطروش الحسن بن علي بن الحسن بن على بن عمر ـ قيامه في الجيل والديلم سنة أربع وثمانين ومائتين ـ واستفحل أمره إلى أن مات في خلافة المقتدر سنة أربع وثلاثمائة.
ثم قام الحسن بن القاسم بن الحسن بن علي بن عبد الرحمٰن، كان قيامه بعد الناصر قبله في خلافة الراضي بالله العبّاسي، فاستفحل أمره ومَلَكَ طبرستان ونيسابور والرّي.
ثم قام ولده المهدي محمد بن الحسن بن القاسم بن الحسن أيام المطيع العبّاسي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، فملك الجيل والديلم ثم توفي سنة ستين وثلاثمائة.
ثم قام الثائر في الله جعفر بن محمد بن الحسين واستفحل أمره إلى أن مات سنة سبع وستين وثلاثمائة.
ثم قام ولده أبو الحسين المهدي بن جعفر الثائر بن محمد بن الحسين في خلافة القادر بالله العبّاسي.
ثم قام من بعده أخوه الحسين بن جعفر الثائر في أيام القادر بالله أيضاً واستقام أمره إلى أن مات.
ثم قام أحمد بن الحسين بن هارون بن الحسين أيام القادر أيضاً سنة ثمانين وثلاثمائة، وكانت له وقائع ولم يزل على حالته في الحروب إلى أن ملك طبرستان.
ثم قام من بعده أخوه الناطق بالحق أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون بن الحسين أيام القائم بأمر الله العبّاسي، واستقام له الأمر إلى أن توفي سنة أربع وعشرين وأربعمائة.
ثم قام من بعده العقيقي علي بن جعفر بن الحسن أيام القائم أيضاً سنة أربع وأربعمائة. =

ولا يبعد أن يكون قد زاد مِن حنقهم شعورُهم بأنَّ العبّاسيين نجحوا في تحريف مسار ولاء الشِّيعة (الكيسانية) لهم، وجعلوا جهودَهم تصبّ في اتِّجاه خدمة أهدافهم حين اتَّخذوا مِن التَّشيُّع سُلَّماً إلى

= ثم قام مانلديم سنديم أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن الحسن سنة سبع عشرة وأربعمائة.
ثم قام الناصر الحسين بن جعفر بن الحسين بن الحسن بن علي بن الناصر الأطروش في جهات الديلم.
ثم قام الموفق بالله الحسين بن إسماعيل بن زيد بن جعفر.
ثم قام ولده المرشد بالله يحيى بن الحسين.
ثم قام أبو طالب يحيى بن أحمد بن الآمر أبي القاسم الحسين بن المؤيد بالله سنة نيف وتسعين وأربعمائة أيام المستظهر العبّاسي بالجبل والديلم.
والذي لم يعرف تاريخهم وزمان قيامهم:
الإمام محمد بن أبي الأعرابي بن محمد بن الحسن بن علي بن عمر الأشرف بن علي زين العابدين.
والإمام علي العراقي بن الحسين بن عيسى بن زيد بن زين العابدين.
والإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن زين العابدين.
والإمام الهادي بن المهدي بن الحسن بن عبد الله بن علي بن الحسن بن علي بن أبى طالب.
والإمام الراضي بالله ناصر بن الحسين بن زيد بن صالح.
والإمام زيد بن صالح بن الحسن بن زيد بن صالح.
والإمام علي بن محسن بن أحمد بن عبيد الله بن الحسن.
والإمام الحسين بن محمد بن علي بن جعفر بن عبيد الله.
وأخوه الإمام الحسن بن محمد بن علي.
والذين لم تعرف كيفية اتصال أنسابهم:
الإمام أشرف بن زيد من ذرية زيد بن الحسن.
والإمام السيد الأزرقي.
والإمام أبو الرها الكيتمي.
وهؤلاء جميعاً في جهات قزوين وطبرستان والجيل والدّيلم وجُرْجان والحجاز والعراق وبالمغرب. اهـ.
ثم شرع المعصومي في تعداد من ظهروا في اليمن وحده. **انظر**: سمط النجوم العوالي (١٧٧/٤) بتلخيص وتصرُّف.

الخلافة[١]، سواء مِن جهة ذلك الشِّعار المعمَّى، أو حماسٍ كثيرٍ مِن الشِّيعة لهم ـ بعد قِصّة الوصيَّة ـ واستماتتِهم في إسقاط الأمويّين[٢].

ومعلوم لكافّة قُرَّاء التّاريخ أنّ الفضلَ الأكبر في إسقاط دولة بني أميّة يعود إلى أحد شيعة خراسان وهو أبو مسلم[٣]: «صاحب الدّعوة، وهازم جيوش الدَّولة الأمويّة، والقائم بإنشاء الدَّولة العبّاسية»[٤] والذي «انتقضَ أمرُ بني أمية بظهوره»[٥].

وخراسانُ مِن مواطن الشِّيعة الكيسانيّة[٦] والتي كان لمقتل يحيى بنِ زيد بن عليٍّ[٧] أثر كبير في تحفُّز شيعتِها ضدَّ الأمويّين[٨]، وكان هذا التَّحفُّز والنُّفور مِن أسباب اختيارها[٩].

وقد ورد على العبّاسيِّين مِن الخوف على مُلْكهم أن يزول مثلُ ما

---

(١) **انظر**: تاريخ الطبري (٤/ ٤٣١)، المنتظم (٨/ ٦٥)، الكامل في التاريخ (٥/ ١٥٢)، سمط النجوم العوالي (٤/ ١٧٢).

(٢) **انظر**: العلاقات بين العلويّين والعبّاسيين (٥٦).

(٣) عبد الرحمٰن بن مسلم (ويقال: عثمان) بن يسار: أبو مسلم الخراساني، قائد فاتكٌ، يُعَدُّ الممهِّدَ الحقيقيَّ لمُلك بني العبّاس، مولده بأصبهان سنة ١٠٠هـ، كان ذا رأي وعقل وتدبير وحزم، فصيحاً بالعربية والفارسية راويةً للشِّعر، قُتِلَ على يد أبي جعفر المنصور حين خاف أن يَطمع بالمُلك سنة ١٣٧هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ٢٠٧)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٨)، البداية والنهاية (١٠/ ٦٧)، شذرات الذهب (١/ ١٧٩).

(٤) سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٨).

(٥) البدء والتاريخ (٦/ ٥٥).

(٦) **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٤/ ٦).

(٧) يحيى بن زيد بن علي بن الحسين الهاشميّ: شريفٌ علويّ ثار مع أبيه على الأمويِّين فلمّا قُتِلَ أبوه هرب لبعض نواحي خُراسان فدعا لنفسه سِرّاً واجتمع إليه خَلْقٌ مِن الشِّيعة الذين قاتلوا معه حتى قُتِل سنة ١٢٥هـ فأُرْسِلَ رأسُه إلى هشام وصُلِبَ بجوزجان، ولم يُنْزَلْ جَسَدُهُ إلا بأمر أبي مسلم الذي أقام على مأتماً سبعة أيام. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٦٤/ ٢٢٤)، الكامل في التاريخ (٤/ ٤٧١)، تاريخ الإسلام (٨/ ٢٩٩)، البداية والنهاية (١٠/ ٥).

(٨) **انظر**: تاريخ اليعقوبي (٢/ ٣٢٦).

(٩) **انظر**: العلاقات بين العلويّين والعبّاسيين (٦٠).

ورد على الأمويّين قبلهم، فرأوا في العلويِّين خطراً لا يمكن تجاهله بحال، ولا سيّما أنهم كانوا في حال توثُّب دائم[١] واعتداد تامّ بالنّفس[٢]، مما دَفَعَهم ـ مع الإحسان لمن أمنوا جانبه ـ إلى استعمال الحيطة والحذر للحَدِّ مِن طموحاتهم كما في عهد السَّفَّاح[٣].

والحقيقة: أنّهم تعاملوا في الغالب مع ثوّار العلويّين بعنفٍ لا يقلُّ عمّا واجههم به الأمويُّون أو أشدّ، حتى قيل بأنها: «طُلَّت[٤] دماءُ أهل البيت في كلّ ناحية!»[٥] في زمانهم.

ولا غرابة في ألا يختلف خلفاءُ الدّولتين في قسوتِهم وعنفِهم؛ لأنّ الهدف واحد وهو حماية المُلك ورعايتُهُ مِن كلِّ مَن يحاول المساس به بغضّ النّظر عمن يكون، وهذا يفسِّر أيضاً ما قام به السَّفّاح تجاه خصومه

(١) ومن ذلك أنّ المعتضدَ حين عزم على وَضْعِ كتابٍ يَلْعَنُ فيه معاويةَ رضي الله عنه لم تَنْجَحْ محاولاتُ ثنيه عمّا عزم عليه إلا حين خُوِّفَ مِن استغلال العلويّين الذين خرجوا في كلّ ناحية مثلَ هذا الكتاب لصالح دعواتِهم. **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (٢/٧٨)، تاريخ الإسلام (٢١/١٩)، البداية والنهاية (١١/٧٦)، تاريخ الخلفاء (٣٧١).

(٢) **كما في قول الشّريف الرّضي يخاطب الخليفة القادر بالله:**

عطفاً أميرَ المؤمنين فإننا	**في دَوحةِ العلياءِ لا نتفرَّقُ**
ما بيننا يوم الفخار تفاوتٌ	**أبداً، كِلانا في المعالي مُعْرِقُ**
إلا الخلافة مَيَّزَتْكَ، فإنني	**أنا عاطلٌ منها وأنت مُطَوَّقُ**

ديوان الشريف الرضى (٢/ ٣٩).

(٣) **انظر**: تاريخ اليعقوبي (٢/ ٣٦٠).

وأما السّفّاح فهو عبد الله بن محمد بن علي عبد الله: أبو العبّاس السفاح الهاشمي العبّاسي، أول خلفاء بني العبّاس، كان مهيباً وقوراً جواداً سريعاً في الدّماء، بويع بالخلافة في الكوفة سنة١٣٢هـ فقدم بالرّايات السُّود، وقضى على مروان بن محمد ثم جَهِدَ في توطيد الحكم والقضاءِ على خصومه، لكن أيامه لم تطل فمات ١٣٦هـ وعاش ٢٨ سنة. **انظر**: البدء والتاريخ (٦/٨٨)، سير أعلام النبلاء (٦/٧٧)، البداية والنهاية (٦/٢٤٧)، تاريخ الخلفاء (٢٥٦).

(٤) الطّل: هدر الدم، وقيل: هو أن لا يثأر به أو تقبل ديته. لسان العرب (١١/ ٤٠٥).

(٥) تاريخ ابن خلدون (٤/٦)، سمط النجوم العوالي (٤/ ١٥٤).

مِن أعمال تتَّسم بالوحشيّة أحياناً حيث كان «سريعاً إلى سفك الدِّماء»[١]، وكذلك المنصور الذي استهلّ خلافته بأنْ «قَتَلَ أبا مسلم الخراسانيَّ صاحبَ دعوتهم، وممهِّدَ مملكتَهم»[٢]، وقضى على عمِّه حين خرج عليه[٣]، كما «قَتَلَ خَلْقاً كثيراً حتى ثَبَتَ الأمرُ له ولولده»[٤].

وقد أبان المنصور عن سياسته العامّة في خُطبةٍ ألقاها أمام الناس ـ بعد قتل أبي مسلم ـ وجاء فيها: «أيّها الناس، لا تُنَفِّروا أطيارَ النِّعَم بترك الشّكر فتحلَّ بكم النّقمُ، ولا تُسِرُّوا غِشَّ الأئمّة فإنّ أحداً لا يُسِرُّ منكم شيئاً إلا ظَهَرَ في فَلَتَاتِ لسانِه وصفحاتِ وجهِه وطوالعِ نظرِه، وإنّا لن نجهلَ حقوقَكم ما عرفتم حقَّنا، ولا ننسى الإحسانَ إليكم ما ذكرتم فضلَنا، ومَن نازعنا هذا القميصَ أوطأنا أمَّ رأسِه حتى يستقيم رجالُكم، وترتدعَ عُمَّالُكم»[٥].

ويدلّ على أنّ ما ووجِه به العلويُّون مِن قسوةٍ مفرطة إنما كان لأجل حفظ سُلطانِهم والإبقاءِ عليه ما قام به المهديُّ حين همَّ بإخراج أحد العلويّين مِن السّجن فـ«أَخَذَ عليه العهدَ ألا يَخْرُجَ عليه ولا على أحدٍ مِن أولاده»[٦].

إلا أنّ أبرز ما يُلحظ في الفَرْق بين الأمويِّين والعباسيِّين في هذا الصّدد ما يلي:

١ ـ أنّ الأمويِّين آذوا بالقتل أو الحبس كلَّ مَن خرج عليهم مِن العلويّين دون أن يمتدَّ مثل هذا الأذى الجسديِّ لأهله وولده، أمّا

---

(١) تاريخ الخلفاء (٢٥٩)، السلوك للمقريزيّ (١/ ١١٦).
(٢) تاريخ الخلفاء (٢٦٠)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٣٧١).
(٣) **هو**: عبد الله بن علي. **انظر**: البداية والنهاية (١٠/ ٦١).
(٤) الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٣٣)، فوات الوفيات (١/ ٥٦٨).
(٥) المنتظم (٨/ ١٣)، البداية والنهاية (١٠/ ٧١).
(٦) البداية والنهاية (١٠/ ١٨٣)، شذرات الذهب (١/ ٣٠٤).

العبّاسيُّون فكان كثيرٌ منهم على النّقيض مِن ذلك، إذ طال أذاهم كثيراً ممّن لا ذنب له مِن العلويّين في محاولة منهم للضّغط على أولئك الثُّوار، ولئلا تُسَوِّلَ لأحدٍ منهم نفسُه بالخروج إذا ما تذكّر ما سيجري على أقرب الناس إليه بسببه!

٢ ـ أنّ الأمويِّين ـ باستثناء عمر بن عبد العزيز ـ كانوا منحرفين عن البيت العلويِّ على جهة العموم سواء خافوا أو لم يخافوا، وأما العبّاسيُّون فظلّ كثيرٌ منهم على إكرام مَن لم يخافوا منه مِن العلويِّين إلا إن كان قريبَ أحد الثوّار.

وهنا موضع المفارقة الغريبة إذ الأولى مِن جهة القياس أن يكون الأمويّون الذين اقتصر عقابُهم على الثّائر عليهم دون أن يؤاخذ أهلَه وولدَه ممن لا ذنب لهم منصِفين للأبعدين ممّن لا يجمعهم مع المسخوط عليه شيء سوى كونهم مِن فرعٍ واحد لا غير.

وأن يكون العبَّاسيُّون الذين شَمِلُوا بعقابهم أهلَ الثّائر عليهم وأولادَه ممّن لا ذنب لهم إلا مجرَّد قربهم منه غير منصِفِّين للأبعدين، وهو ما لم يكن!

وقد واجه العبّاسيُّون ثوراتِ العلويِّين بأسلوبين هما:

الأسلوب الأول: المواجهة العسكرية.

منذ بداية حكم العبّاسيين حاولوا إثباتَ أحقّيّتِهم بالخلافة كما هو واضح في خُطبة السّفّاح وعمِّه مِن بعده على منبر الكوفة.

ولم يتحرّك العلويُّون في زمان أبي العبّاس بل سكنوا، فلم يقع «بينه وبين الطّالبيّين مِن الأشراف شيء، ولا قام عليه أحد منهم، بل قرّبهم وأحسن إليهم، وكانت المحبّة صافية بينهم»[1].

---

(١) سمط النجوم العوالي (٣/ ٣٦٢). **وانظر** للاستزادة: العلاقات بين العلويّين والعبّاسيين (١٠٥).

والذي يَظهر أنَّ العلويِّين لم يثوروا على السّفّاح للأسباب التّالية:

١ ـ انشغاله بتصفية الأمويِّين والقضاءِ عليهم وهم العدوّ الأوّل في نظرهم[١]، وهو بذلك ينجح فيما عجزوا عن تحقيقه على الرّغم مِن محاولاتهم المتكرِّرة.

٢ ـ مبالغتُه في إكرامِهم مثلما فَعَلَ بوصلِهِ ساداتِهم بألف ألف درهم[٢]، وحلمِهِ عن مسيئهم، وتغاضيه عمّا قد يُنقل إليه عن بعضهم[٣]، وإلحاحِهِ على أنّ بني العبّاس وبني عليٍّ شيء واحد لهاشميّتهم، فمصابُ أحدِهما مصاب للآخر، **ومن ذلك قوله يصف ما قام به في حقِّ الأمويّين:**

تناولتُ ثأريْ مِن أميّةَ عنوةً ... وحُزْتُ تُراثي اليومَ عَن سَلَفِي قَسْرا
وألقيتُ ذُلّاً مِن مَفارِقِ هاشم ... وألبستُها عِزّاً وأعليتُها قَدْرا[٤]

وقد صرَّح بهذا الشَّيء عَمُّهُ داود[٥] حينما خطب في الكوفة عقب السَّفّاح بقوله: «إنما أخرجتنا الأنَفَةُ مِن انتزاع حقّنا، والغضبُ لبني عمِّنا!»[٦] مع أنّ العبّاسيّين لم يصبهم أذىً من قِبَلِ الأمويّين.

---

(١) **انظر** ما قام به السَّفّاح تجاه الأمويّين بمكة والمدينة في: تاريخ الطبري (٤/ ٣٦٦)، المنتظم (٧/ ٣٢١)، الكامل في التاريخ (٥/ ٨٩)، البداية والنهاية (١٠/ ٥٦).

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (٦/ ٨٥)، البداية والنهاية (١٠/ ٩٥)، الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٣٢).

(٣) **انظر**: تاريخ اليعقوبي (٢/ ٣٦٠)، البداية والنهاية (١٠/ ٥٩).

(٤) الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٣٢)، فوات الوفيات (١/ ٥٦٧).

(٥) داود بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي: أبو سليمان الشّامي أمير مكة والمدينة، كان فصيحاً مفوّهاً، ولّاهُ السّفّاح الكوفةَ أوّلاً ثم وجَّهَهُ أميراً على مكّة والمدينة فحجَّ بالناس ـ وهي أول حَجَّة لوَلَدِ العبّاس بِهم ـ، كما قَتَلَ كلَّ مَن فيها مِن بني أمية، ولم تَطُل مُدَّتُهُ إذ مات بمكّة سنة ١٣٣هـ. وحديثه عند البخاري في الأدب المفرد والترمذي. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٧/ ١٥٦)، المنتظم (٧/ ٣٢٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٦٨)، التحفة اللطيفة (١/ ٣٢٨).

(٦) تاريخ الطبري (٤/ ٣٤٧)، الكامل في التاريخ (٥/ ٦٧)، البداية والنهاية (١٠/ ٤١).

٣ ـ ما أبداه مِن عُنْف ودمويّة مفرطة خلال مواجهاته لطوائفَ مِن الخارجين عليه، بل حتى مع أكثر الناس إخلاصاً للدّعوة كأبي سَلَمَةَ الخلّال[١] الذي همّ بتحويل الأمر إلى (آل علي)[٢]، كما كان قد أَمَرَ أبا مسلم الخراسانيَّ بأن يعاقب بالظِّنَّة، وأن يَقْتُل على مجرَّد التُّهمة[٣]، ولا شكّ بأنّ هذا النّهج زَرَعَ له مهابةً عظيمة في صّدور الناس حتى من خواصِّ العلماء[٤].

إلا أنَّ مثل هذا التّصافي بين البيتين لم يدم طويلاً، بناءً على ما كان يَشْعُرُ به العلويُّون مِن أحقِّيتهم بالخلافة وما تجرّعوه مِن مرارة الخيبة[٥]! فضلاً عمّا يقال من قيام أهل المدينة ـ حينما اختلّ نظامُ دولة بني أميّة ـ بمبايعة النّفْس الزّكيّة، وذلك قبل قيام دولة العبّاسيّين[٦].

وعلى كلٍّ فما إن مات السَّفَّاح وتولّى أخوه أبو جعفر المنصور حتى عادت المطامعُ مِن جديد في خَلْعِ بني العبَّاس استغلالاً للظّروف الرّاهنة للدّولة، والتي لم تزل في طَور تثبيت دعائمها ومحاولةِ القضاء على مَن خافت طموحاتِه مِن رجالاتِها كأبي مسلم الخراسانيِّ[٧]، وهنا بدأت

---

(١) حفص بن سليمان السَّبيعيّ مولاهم: أبو سلمة الخلّال الكوفيُّ المعروف بـ(وزير آل محمّد) لكونه أول مَن وُزِّر للسَّفّاح، اشتهر بشدّة إخلاصه للدّعوة وبذله أموالاً عظيمةً في سبيلِها، وكان ذا شهامة وشجاعة وقدرة على تدبير الأمور، قُتِل بأمر السّفّاح سنة ١٣٣هـ. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٤/ ٤٠٩)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٧٩)، الوافي بالوفيات (١٣/ ٦٣)، البداية والنهاية (١٠/ ٥٦).

(٢) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٤/ ٤٠٩)، الوافي بالوفيات (١٣/ ٦٣)، البداية والنهاية (١٠/ ٥٦).

(٣) **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ٢٠٨)، المنتظم (٨/ ٨)، البداية والنهاية (١٠/ ٦٩).

(٤) **انظر**: البداية والنهاية (١٠/ ٥٢ و١١٨).

(٥) العلاقات بين العلويّين والعبّاسيين (٨٥).

(٦) **انظر**: البداية والنهاية (١٠/ ٨٠)، تاريخ ابن خلدون (٤/ ٦)، سمط النجوم العوالي (٤/ ١٦٧).

(٧) **انظر**: البداية والنهاية (١٠/ ٧١).

سلسلةٌ طويلة مِن الثَّورات العَلَوِيَّة، ويكفي أن يُذكَر في هذا الصَّدد أنه خَرَجَ على أبي جعفرٍ وحدَهُ خمسة[(١)].

وقد أشار هو نفسه إلى طبيعة سياسته في حوار له مع عَمِّهِ حين أنكر عليه مبالغتَهُ في استعمال العنف!

فأجابه المنصورُ بقوله: «لأنّ بني مروانَ لم تَبْلَ رِمَمُهم، وآلَ أبي طالب لم تُغمَد سيوفُهم»[(٢)].

ومثل هذا الواقع جعل المنصور يشترط على بعض مَن استعملهم على المدينة وغيرِها الفَحْصَ عن بعض الثّائرين عليه مِن العلويِّين.

كما أنه عَزَلَ أحدَهم لما بلغه ميلُه إلى آل أبي طالب[(٣)].

ولما عَزَلَ آخرَ اعتذر للمنصور بقوله: «إنّ دماءَ بني فاطمة عليَّ عزيزةٌ»[(٤)] إشارة إلى معرفته بما يريده منه.

إذن فقد ترتّب على هذه الثَّورات أنْ طال الأذى كثيراً مِن العلويّة ممن لا ذنب لهم إلا قرابتهم مِن ثائر[(٥)]، أو خِيْفَ منهم وإن لم يفعلوا شيئاً حتى مات بعضُهم في السِّجن[(٦)]، وقُتِلَ آخرون داخلَه ـ فيما قيل ـ بالسُّمِّ وغيره[(٧)]، واضطرَّ جماعة منهم للتستُّر[(٨)]، ولم يَسْلَم مِن الأذى

---

(١) **انظر**: سمط النجوم العوالي (٤/ ١٦٧ و١٧٧ و١٧٨ و١٧٩).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٣٢/ ٣٣١)، تاريخ الإسلام (٩/ ٤٧٠)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٨٥)، تاريخ الخلفاء (٢٦٧).

(٣) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١/ ٥٢).

(٤) تاريخ الطبري (٤/ ٤٠٩)، المنتظم (٨/ ٤٦).

(٥) **انظر**: المنتظم (٨/ ٤٦)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٢١٢)، البداية والنهاية (١٠/ ٩٥)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ٢٣٨).

(٦) **انظر**: الكامل في التاريخ (٥/ ١٤٣)، تهذيب الكمال (٦/ ٨٥)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٣٦٠) و(٤/ ١٧٨).

(٧) **انظر**: البداية والنهاية (١٠/ ١٤٨)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٣٦٠).

(٨) **انظر**: الصواعق المحرقة (٢/ ٥٢٤).

كثيرٌ مِن سادات العلويِّين كجعفر الصّادق وموسى الكاظم[(١)] وغيرِهم[(٢)].

ومن أقسى ما قام به المنصور أنه حين قبض على أحد ثوَّارهم أَمَرَ بأن تفرّغ «أسطوانة مبنيّة ثم أُدْخِلَ فيها فبُني عليه وهو حيٌّ! وكان أوّلَ مَن مات مِن المحبوسين من بني حسن»[(٣)].

ومما يبين شدَّةَ تخوُّفِهِ ومبالغتِهِ في الحيطة أنه جَلَدَ وحبس محمّد بن عبد الله[(٤)] ثمّ قَتَلَهُ ـ وكان عمّاً لاثنين مِن العلويّين خرجا عليه ـ خوفاً مِن أن يَسْتَغِلّ ميلَ أهل الشّام إليه في تأييدهما، مع أنه لم ينزع يداً مِن طاعة[(٥)].

ولم يقتصر هذا التّضييقُ والقسوة ووَضْعُ الرَّصَد تجاه كثيرٍ مِن

---

(١) موسى بن جعفر بن محمد بن علي الهاشمي: أبو الحسن العلويّ الملقّب بـ(الكاظم)، إمام عابد جواد حليم كبير القدر، مولده سنة ١٢٨هـ، وهو سابع الأئمّة الاثني عشر عند الإمامية، أقدمه الرّشيدُ معه من المدينة فحبسه ببغداد حتى مات في الحبس سنة ١٨٣هـ. وحديثه عند الترمذي وابن ماجه. **انظر**: تاريخ بغداد (١٣/ ٢٧)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٧٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٠٢)، شذرات الذهب (١/ ٣٠٤).

(٢) **انظر**: الكامل في التاريخ (٥/ ٣٢٠)، المنتظم (٩/ ٨٨)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٧)، الكاشف (٢/ ٣٠٣)، البداية والنهاية (١٠/ ١٨٣)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٣٦٠).

(٣) **انظر**: المنتظم (٨/ ٤٨). **وانظر**: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢١٤).

(٤) محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي: أبو عبد الله المدني جواد ممدَّح ظاهر المروءة، لُقِّب بـ(الدِّيباج) لجماله، اختلف فيه قولُ النسائي فوثّقه مرة وقال مرة أخرى: «ليس بالقوي»، وذكره ابنُ حبّان في الثِّقات، قُتِلَ سنة ١٤٥هـ. وحديثه مخرَّج عند ابن ماجه. **انظر**: الثقات (٧/ ٤١٧)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٥١٦)، المغني في الضعفاء (٢/ ٥٩٧)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢/ ٤٩٨).

(٥) المنتظم (٨/ ٤٨)، الكامل في التاريخ (٥/ ١٤٥)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٢١٣)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ٢٣٨).
وبيان ذلك: أن محمد بن عبد الله العثماني كان أخَ عبد الله المحض لأمّه (وهي فاطمة بنت الحسين)، وعبدُ الله هذا هو والدُ محمّد وإبراهيم الذِّينِ خَرَجَا على المنصور. **انظر**: تاريخ الطبري (٤/ ٤١٥)، الكامل في التاريخ (٥/ ١٤٣).

العلويّين على عهد المنصور بل وقع في عهد غيره أيضاً[(١)]، وبشكل فاق أحياناً ما كان يقوم به الأمويّون تجاههم، وحين خرج بعضُ العلويّين في الكوفة أيام المستعين[(٢)] أرسل له جيشاً هَزَمَهُ وَقَتَلَ خَلْقَاً كثيراً مِن أصحابه، وحُرِقَت ألفُ دار، ونُهِبَت أموال الذين خرجوا معه، وحبس كلَّ مَن في الكوفة من العَلَويّة، وبيعَت إحدى جواري الثّائر العلويِّ وكانت معتقة![(٣)].

بل وصل الأمرُ إلى أن يؤذى الإنسان بمجرَّد اتِّهامه بموالاة بعض الطَّالبيِّين مّمن لم يؤمَن جانبُهم دون كبير تحقُّق، مثلما وقع للإمام الشّافعيِّ في مبتدأ أمرِهِ حينما كان باليمن وأُرْسِلَ إلى بغداد موثَقاً بالحديد[(٤)].

وكذا الإمام أحمدُ بن حنبل حين وشى به بعضُ المبتدعة بأنّه آوى في منزله رجلاً مِن العلويِّين وأنه يبايع له في الباطن، مما جَعَلَ الخليفة يأمر نائب بغداد بأن يكبِسَ منزله من اللّيل، فلم يشعروا إلا والمشاعل قد أحاطت بالدَّار مِن كلِّ جانب حتى مِن فوق الأسطحة[(٥)].

إذن فقد «عاد الاصطدامُ حينئذٍ بين البيتين العَلَوِيِّ والعبّاسيِّ، فكان

---

(١) **انظر**: شذرات الذهب (١/ ٣٣٨)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٣٦٠).

(٢) أحمد بن محمد بن هارون بن محمد الهاشمي: أبو العبّاس المستعين بالله، خليفة عباسي، مولده سنة ٢٢١هـ، بويع بعد المنتصر، وقد اختلَّت الخلافة بولايته واضطربت الأمور، وكان أمراء التُّرك قد استولوا على الأمر فخلع نفسَهُ بالمعتزّ بالله بعد حروب ومناوشات، حُبس تسعة أشهر ثم قُتِلَ بقادسية سامرّا في آخر رمضان سنة ٢٥٢هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (٥/ ٨٤)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦)، فوات الوفيات (١/ ١٧٧)، البداية والنهاية (١١/ ٢).

(٣) **انظر**: تاريخ الطبري (٥/ ٣٩٥)، المنتظم (١٢/ ٥٠)، البداية والنهاية (١١/ ٩).

(٤) **انظر**: حلية الأولياء (٩/ ١٢٦)، سير أعلام النبلاء (١/ ٨٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١٢١).

(٥) **انظر**: سيرة الإمام ابن حنبل لصالح بن أحمد (٩٤)، البداية والنهاية (١٠/ ٣٣٧).

نصيبُ آلِ عليٍّ في خلافة بني هاشم أشدَّ وأقسى مما لاقَوه في عهد خصومِهم مِن بني أميَّة، فقُتِلُوا وشُرِّدوا كلَّ مشرَّد»[١]، «وقد فعل بنو هاشمٍ بعضُهم ببعضٍ أعظمَ ممّا فَعَلَ يزيدُ!»[٢].

وقد أشار إلى هذا المعنى بعضُ كُتّاب الشِّيعة[٣].

وهذا الوضع الخانق الذي عانى منه كثيرٌ مِن العلويّين مِن قَتْلٍ وحَبْسٍ وتضييق ومطاردة ووضعٍ للعيون جَعَلَ بعضَهم يَتَذَكَّرُ الأمويّين وما لهم مِن محاسن، وأنّ عهدَهم ـ على ما فيه ـ كان أقلَّ شرّاً من عهد بني العبَّاس! كما قال أحدُهم: «لقد كنّا نقِمنا على بني أُميّةَ ما نقِمنا، فما بنو العبَّاس أخوفَ لله منهم، وإنَّ الحجَّةَ على بني العبّاس لأوجبُ منها عليهم، ولقد كان للقوم [يعني بني أُمَيّةَ] أحلامٌ ومكارمُ وفواضلُ ليست لأبي جعفر»[٤].

وقال بعض الشّعراء:

يا ليتَ جورَ بني مروانَ عادَ لنا ... وليتَ عدلَ بني العبّاس في النارِ[٥]

وقال آخر:

تاللهِ ما فَعَلَتْ عُلُوجُ أميَّةٍ ... مِعْشَارَ ما فَعَلَتْ بنُو العبّاس[٦]

وحاصلُ ما سبق ذِكْرُهُ أمران:

١ ـ أنَّ الأصل حُسْن علاقةِ العبّاسيِّين بالعلويِّين حتى في العهود التي كَثُرَت المواجهاتُ فيها بينهم كعهد أبي جعفر المنصور الذي يُعَدُّ مِن أقسى مَن واجههم ولكنه حين «حجَّ سنةَ أربعين ومائةٍ قَسَمَ أموالاً عظيمةً

---

(١) الدولة الأمويّة للخضري (١/ ١٥٠). **وانظر**: العلاقات بين العلويّين والعبّاسيين (٧٣).
(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٥٣). (٣) **انظر**: الدرجات الرفيعة (٨).
(٤) الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٠٠).
(٥) البيت لأبي عطاء السندي. **انظر**: كتاب الأغاني (١٧/ ٣٣٣)، محاضرات الأدباء (١/ ٢٢٣).
(٦) لم أقف على قائله. **انظر**: سمط النجوم العوالي (٣/ ٣٦٢)، الدرجات الرفيعة (٨).

في آلِ أبي طالب»[١]، وقد عفا عن أحد الخارجين عليه بعدما شَفَعَ فيه جعفر الصّادق[٢].

كما أنَّ الرَّشيد كان لا يتأخَّرُ عن قضاء ديون مَن استعان به منهم مهما كانت كبيرة، وفي الوقت ذاتِهِ كان يواجه ثوراتِ آخرين[٣].

٢ ـ أنّ العداوة بينهم كانت صراعاً على الدُّنيا، إذ كان مردّها إلى طلب الإمامة.

الأسلوب الثّاني: المواجهة الفكريّة.

أدركَ العبّاسيُّون منذ البدايات الأُولى أهميّةَ المواجهةِ الفكريّة ودورَها المؤثِّرَ في تأييد موقفهم وتعزيز مكانتِهم مثلما وقع مع مَن سبقهم مِن بني أميّة.

وقد أخذت هذه المواجهة أكثر مِن شكل:

١ ـ كانت إساءة العبّاسيّين لبني أميّة بدَفْنِ محاسنهم ونشرِ مثالبِهم ولو بالكذب والبُهتان مِن الوسائل المهمّة التي أسهمت في القضاء عليهم، غير أنّ الوضع يَخْتَلِف بصورة جذريّة مع العلويِّين لأنهم فرعان لبيتٍ واحد هو البيت الهاشميّ، ومن ثَمَّ فإنّ القدحَ فيهم قدحٌ في العبّاسيِّين أنفسِهم، ومِن هنا برزت أهميّةُ إيجاد شكلٍ آخر لمواجهة العلويِّين يناسب طُروحاتِهم والتي تعتمد في الأساس أسلوب التّعامُلِ مع مسألة استحقاق الإمامة مِن منطلق دينيٍّ، يُثْبِت ـ بحسب زعمهم ـ استحقاقَهم لها دون غيرهم، وهو منطق لم يكن بمقدور متقدّمي أصحاب الدّعوة (العبّاسيّة) إنكارُه بحال، ولهذا فقد لجأوا إلى ذلك الشِّعار المعمَّى كما سبق، ولكنّ الواقع السِّياسيَّ تغيَّر تغيُّراً تامّاً بعد أن استتبّ

(١) الكامل في التاريخ (٥/ ١٤٠).

(٢) **انظر**: سمط النجوم العوالي (٤/ ١٤١).

(٣) **انظر**: المنتظم (٩/ ٢١٠).

الأمر للعبّاسيّين وأصبحت الكلمةُ النَّافذة لهم، فانتهت بذلك الحاجة إلى تلك التّعمية، وبهذه النِّهاية انتقلوا إلى مرحلةٍ جديدة هي إثبات أحقّيتهم بالخلافة[١].

وقد رأى العبّاسيّون أثناء ذلك أنَّ المواجهة العسكريَّةَ ـ على أهمِّيّتها ـ لا تكفي وحدها في القضاء على مطامع العلويِّين لوجود قاعدة ينطلقون منها في كسب التّعاطف والتّأييد، وعليه فإنَّ الأفضل هو أن يُوَاجَهَ الفكر بفكر، وأن تُقَابَل دعوى الاختصاص والأحقّية[٢] بدعوى مماثلة تبيِّنُ استحقاق العبّاسيِّين للإمامة، وبهذا سوف تَفْقِد دعواتِ العلويِّين روحَها بفقدانها أهمَّ مرتكزاتِها على الإطلاق وهو الإرث، وهو أمرٌ لم يقم به الأمويّون ولم تتّجه إليه عنايتُهم أصلاً لعلمهم بأنهم لا يملكون ما يدعمه في حالة ادّعائه[٣].

ولعلّ النَّواة الأُولى في هذا الاتِّجاه جاءت في أوّل خُطبةٍ ألقاها السّفّاح في الكوفة التي هي معقل التّشيُّع، والتي أشار فيها إلى أنّ العبَّاسيِّين مِن أهل البيت بقوله: «وما توفيقُنا أهلَ البيت إلا بالله»، وهو بذلك يريد أنْ يَصِلَ إلى أنَّهم داخلون في كلّ ما يذكره العلويُّون وشيعتُهم مِن فَضْلِ أهل البيت والوصيَّةِ النبويّة بهم ودعوى اختصاص الإمامة، ومن ثَمَّ فقد كان استيلاء الأمويّين على الحُكم اغتصاباً لحقِّهم كما قال: «وردّ علينا حقَّنا»، وهي الدَّعواتُ نفسُها التي ظلَّ العلويُّون يردِّدونها طويلاً.

---

(١) **انظر**: العلاقات بين العلويّين والعبّاسيين (٥٥) و(٧٤).

(٢) **انظر**: تاريخ الطبري (٤/ ٤٣١)، المنتظم (٨/ ٦٥)، الكامل في التاريخ (٥/ ١٥١).

(٣) مما يبين ذلك أنّ ابن ميادة الشاعر المعروف أنشد الوليدَ بنَ يزيدَ شعرَهُ الذي يقول فيه:

فضلتم قريشاً غيرَ آلِ محمدٍ ... وغيرَ بني مروانَ أهلِ الفضائلِ

فقال له الوليد: أراك قد قدّمتَ علينا آل محمد!

فقال ابن ميادة: ما أراه يجوز غير ذلك. تاريخ الخلفاء (٢٥٢).

بل إنه أشار صراحةً إلى أحقِّية بني العبّاس بالخلافة بقوله: «زَعَمَتِ السَّبئيَّةُ الضُّلَّالُ أنّ غيرَنا أحقُّ بالرِّياسةِ والسِّياسةِ والخلافةِ منّا، فشاهَتِ وجوهُهم!»(١) ولا يخفى أنه لم يُرِدْ بـ(غيرنا) إلا العلويّين لأنّ السّبئيَّةَ لم ولن ترى أحداً أحقَّ بالرّئاسة منهم كائناً مَن كان!

واستمرَّ الحال هكذا في عهد أخيه المنصور الذي جاهر بتفضيل العبَّاس على عليٍّ وبأحقِّيته بالخلافة لكونه وارثَ النبيِّ ﷺ ليس هذا فحسب بل وصيُّه أيضاً(٢)، وإذا كان الأمر كذلك فهم ورثتُهُ دون الناس، وهذا هو منطق العلويِّين بعينه.

ولعلَّ مِن أبرز ما يوضِّح تعلُّق الطَّرفين بالفكرة ذاتها ما تضمَّنته مراسلاتُه مع النّفْس الزَّكيَّة التي تركَّزت على محاولة إنهاء ثورته، فإذا ما احتجَّ النَّفْسُ الزّكيّة على المنصور ـ وهو رأس العبَّاسيِّين ـ بأنّ العلويّين: «بنو بنتِهِ فاطمةَ في الإسلام دونَكم»، وأنّ «أبانا عليّاً كان الوصيَّ وكان الإمامَ، فكيف ورثتم ولايتَه وولدُهُ أحياءٌ؟!».

أجابه بترديد الدّعوى ذاتها حيث يقول: «ورثنا دونَكم خاتمَ الأنبياء»، وردَّ على إدلالِ العلويِّين بفاطمة رضي الله عنها بأنهم فعلاً: «بنو بنتِهِ ـ وإنها لقرابةٌ قريبةٌ ـ ولكنها لا يجوزُ لها الميراثُ، ولا تَرِثُ الولاية، ولا يجوز لها الإمامة، فكيف تُورَث بها؟!»، وبأنَّ الله لم يَجْعل «النّساءَ كالعمومة والآباءِ، ولا كالعَصَبةِ والأولياءِ؛ لأنّ الله جَعَلَ العمَّ أباً».

كما ردَّ على ادِّعائه الوصيَّةَ لعليٍّ بأنّ: «ميراثَ النبيِّ له [يعني: للعبّاس] والخلافةَ في ولده، فلم يبقَ شَرَفٌ ولا فَضْلٌ في جاهليّةٍ ولا

---

(١) تاريخ الطبري (٤/ ٣٤٧)، المنتظم (٧/ ٢٩٩)، البداية والنهاية (١٠/ ٤١)، تاريخ الخلفاء (٢٥٧).

(٢) **انظر**: الكامل في التاريخ (٥/ ٦٣).

إسلام في الدُّنيا والآخرة إلا والعبَّاسُ وارثُهُ ومورِّثُه»[١].

كما استخدم المنصورُ أسلوبَ التّنزُّل مع الخصم بالقول إنه لو سُلِّم باستحقاقِهم الإمامةَ ـ مثلما يزعمون ـ مِن جهة أنهم ورثةُ الإمامِ عليٍّ لكان هذا الحقُّ قد ذهب؛ لأنَّ خلافةَ أبيهم (عليّ) قد زالت في زمانه باختياره حين رضي بالتّحكيم الذي انتهى إلى خَلْعه، وعليه فما الذي ورثوه منه وهو لم يترك لهم شيئاً؟! كما أنَّ ابنَهُ الحسنَ قد تنازَلَ عن الإمامة لمعاويةَ طواعيةً فلم يبقَ لهم فيها حقٌّ البتّة[٢].

وقد دفَعَهُما هذا الجدل إلى الإساءةِ للعبَّاس[٣] وإلى عليٍّ والحسن رضي الله عنهم جميعاً، مع أنه لم يُؤْثَر عن العلويّين طعنٌ في العبَّاس قبل خلافة بنيه.

وقد ظلّ هذا المعنى الذي عوَّلَ عليه أبو جعفر مِن تقديم العمِّ على البنات رائجاً عند الخلفاء العبّاسيِّين وشيعتِهم.

ومن ذلك قول أبي دلامة[٤] للمنصور:

---

(١) هذه النّصوص من مواضع متفرِّقة من هذه الرّسائل، تنظر بتمامها في: تاريخ الطبري (٤/ ٤٣١)، الكامل في التاريخ (٥/ ١٥١)، المنتظم (٨/ ٦٤)، تاريخ ابن خلدون (٤/ ٧).

(٢) **انظر**: تاريخ الطبري (٤/ ٤٣٢)، المنتظم (٨/ ٦٦)، الكامل في التاريخ (٥/ ١٥٤)، تاريخ ابن خلدون (٤/ ٩)، سمط النجوم العوالي (٤/ ١٧٤).

(٣) من ذلك لمزُ النفسِ الزكيّة للعباس ﷺ بكونه طليقاً ـ كما في مراسلاته لأبي جعفر المنصور ـ، وقد اشتهر هذا المعنى على ألسنة الشِّيعة، ومنه قول بعض شعرائهم وهو محمد بن يحيى بن أبي مرة التغلبي في ردّه على قصيدة مروان بن أبي حفصة:

ما للطَّليقِ وللتُّراثِ! وإنما ... صلّى الطَّليقُ مخافةَ الصَّمْصامِ!

انظر: العلاقات بين العلويّين والعبّاسيين (١١٦).

(٤) زند بن الجون الأسدي مولاهم: أبو دُلامة الشاعر الماجن، وأحد الظُّرفاء المعروفين، أصله من الكوفة وهو مولّد حبشي، أدرك آخر بني أمية ولكن لم يكن له نباهةٌ في أيّامِهم، ونَبَغَ في زمنِ بني العبّاس فانقطع إلى السّفّاح والمنصور والمهديِّ، وكانت له حَظْوَةٌ عند المنصور لأنه يُضحكه ويُنْشِدُهُ الأشعار ويَمْدَحُهُ. توفي ١٦٢هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (٨/ ٤٨٨)، وفيات الأعيان (٢/ ٣٢٠)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٤)، البداية والنهاية (١٠/ ١٣٤).

يا بني وارثِ النبيِّ الذي حـ ـلَّ بكفَّيْهِ مالُهُ وعَقارُهْ(١)

ولما دخل مروانُ بنُ أبي حفصةَ(٢) على المهديِّ أيّام خلافته أنشده قوله:

يا ابنَ الذي وَرِثَ النبيَّ محمداً دونَ الأقاربِ مِن ذوي الأرحامِ
الوحيُ بينَ بني البناتِ وبينَكم قَطَعَ الخصامَ فلاتَ حينَ خصامِ
ما للنساءِ مع الرجالِ فريضةٌ نزلت بذلكَ سورةُ الأنعامِ(٣)
أنّى يكونُ - وليس ذاكَ بكائنٍ - لبني البناتِ وراثةُ الأعمامِ(٤)

فأجازه بسبعين ألف درهم، حتى قال مروان مفتخراً:

بسبعينَ ألفاً راشني مِن حِبَائِهِ وما نالَها في النّاسِ مِن شاعرٍ قَبْلِي(٥)

وقال من قصيدة أخرى بين يديه أيضاً مشيراً إلى ما بين - «بني عليٍّ وبني العبّاس»(٦) -:

هل تَطْمِسون مِن السَّماء نجومَها بأكفِّكم أمْ تَسترونَ هلالَها؟
أم تَدْفَعُون مقالةً عن ربِّكم جبريلُ بلَّغها النبيَّ فقالَها
شَهِدت مِن الأنفالِ آخرُ آيةٍ بتراثِهم فأردتُم إبطالَها(٧)

---

(١) ديوان أبي دلامة (٦٣)، تاريخ بغداد (١/ ٨٧).

(٢) مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة (واسمه يزيد): أبو الهيذام (وقيل: أبو السمط) شاعرٌ عالي الطّبقة مِن الموالي، مولده سنة ١٥٠هـ، مَدَحَ جماعةً مِن الخلفاء والأمراء فأجاد ونال كثيراً مِن جوائزهم. قال فيه الكسائيُّ: «إنما الشِّعر سِقاءٌ تمخَّضَ فدُفِعَت الزُّبدةُ إلى مروان بن أبي حفصة». توفي سنة ١٨٢هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ١٤٢)، المنتظم (٩/ ٦٩)، تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٢٨٥)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٧٩).

(٣) ديوان مروان ابن أبي حفصة (٩٤).

(٤) هذا البيت ليس في ديوانه ولكنه ورد في: تاريخ الطبري (٤/ ٥٩٠)، كتاب الأغاني (٣/ ٢٢٠)، تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٢٩٢)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٣٩٥).

(٥) ديوان مروان ابن أبي حفصة (٨٨).

(٦) تاريخ بغداد (١٣/ ١٤٤).

(٧) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ [الأنفال: ٧٥].

فذرُوا الأسودَ خوادراً في غِيلِها   لا تُولِغُنَّ دماءَكم أشبالَها[(١)]

وقد أجازه عليها بمائة ألفٍ، وهي: «أول مائة ألف أُعطيَها شاعرٌ في خلافة بني العبّاس»[(٢)].

وغيرُ خافٍ ما لهذه الجوائز العظيمة التي أجيز بها من قِبَل المهدي ـ ولم يُعْطَهُا شاعر قبله ـ مِن دلالةٍ على أهميّة هذا الشِّعر بالنِّسبة للخليفة.

ومما يمكن أن يُلحظ إشارتُهُ إلى ثبوت إمامة العبّاس رضي الله عنه بنصٍّ، وتهديدُهُ العلويِّين بما ينتظرهم مِن إراقة دمائهم إن حاولوا الطَّعن في صحّة خلافة العبّاسيّين.

وقد كرّر هذه المعاني فقال:

عليٌّ أبوكمْ كان أفضلَ منكمو   أباهُ[(٣)] ذوو الشُّورى وكانوا ذوي فَضْلِ
وساءَ رسولَ الله إذ ساء بنتَهُ   بخطبته بنتَ اللَّعينِ أبي جَهْلِ
فذمَّ رسولُ الله صهرَ أبيكمو   على منبرٍ بالمنطقِ الصّادعِ الفصلِ
وحكَّمَ فيها حاكِمَينِ أبوكمو   هما خلَعاهُ خَلْعَ ذي النَّعْلِ للنَّعْلِ
وقد باعَها مِن بعدِه الحسَنُ ابنُهُ   فقد أَبْطَلا دعواكمو الرَّثَّةَ الحَبْلِ
وخلَّيتُموها وهيَ في غيرِ أهلِها   وطالبتموها حين صارت إلى الأهلِ[(٤)]

وواضحٌ ما تحمله القصيدةُ مِن لمز وانتقاصٍ لعليٍّ رضي الله عنه ثم للحسن، وهو أمرٌ نادر الحدوث.

وبمثل هذه المعاني التي كان كثيراً ما يردِّدها في شعره عُدَّ شاعرَهم خاصّةً[(٥)].

---

(١) ديوان مروان ابن أبي حفصة (٧٧).
(٢) تاريخ بغداد (١٣/ ١٤٥)، وفيات الأعيان (٥/ ٢٥٣).
(٣) أي: رَفَضَه.
(٤) الأغاني (٢٣/ ٢١٤)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٤/ ٦٥)، الفوائد الرِّجالية لبحر العلوم (١/ ٨٩).
(٥) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٢٩٢).

ويبدو أنّ بعضَ الشّعراء لهجوا بهذا المعنى ونحوِه لمعرفتهم بوقعه على بني العبّاس كما فعله أحدهم مع المكتفي وغيرِه[١].

ومِن ذلك القصيدة التي أنشدها منصور النّمري[٢] أمام هارون الرّشيد «يَغُضُّ فيها مِن الطّالبيّين»[٣] ومنها قوله:

يُسَمُّونَ النَّبِيَّ (أَباً) ويَأْبى ... مِنَ الأحزاب سَطْرٌ في السُّطُورِ[٤]

وَإن قالوا: (بَنو بِنتٍ) فَحَقٌّ ... وَردّوا ما يُناسِبُ لِلذُّكورِ

وَما لِبَني بَناتٍ مِن تُراثٍ ... مَعَ الأَعمامِ في وَرَقِ الزَّبورِ

بَني حَسَنٍ وَرَهطَ بَني حُسَينٍ ... عَلَيكُم بِالسَّدادِ مِنَ الأُمورِ

أَميطوا عَنكُمُ كَذِبَ الأَماني ... وَأَحلاماً يَعِدنَ عِداتِ زُوْرِ[٥]

ومن ذلك قول أبي السّمط[٦] في مدح المتوكّل:

لكُمُ تراثُ محمدٍ ... وبِعَدِلكم تُشفى الظُّلامهْ

---

(١) **انظر**: الوافي بالوفيات (٢٧/ ٢٣٦)، فوات الوفيات (٢/ ٥٢٨).

(٢) منصور بن سلمة بن الزبرقان وقيل منصور بن الزبرقان بن سلمة بن شريك: أبو القاسم النمري من شعراء الدولة العبّاسية، أصله من أهل الجزيرة، قدم بغداد ومدح بها هارون الرّشيد، ويقال إنه لم يمدح أحداً من الخلفاء غيره، توفي النمري في حدود ٢١٠هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (١٣/ ٦٥)، المنتظم (٩/ ٢١١)، فوات الوفيات (٢/ ٥٢٨).

(٣) سمط النجوم العوالي (٣/ ٤٢٦).

(٤) يريد بذلك قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠].

(٥) الشعر والشعراء لابن قتيبة (٥٩٠)، طبقات الشّعراء لابن المعتز (٢٤٥)، زهر الآداب (٣/ ٧٠٤)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٤٢٦).

(٦) مروان بن أبي الجنوب (يحيى) بن مروان بن سليمان: أبو السّمط من شعراء عصره المشاهير المقدَّمين، يلقّب بـ(مروان الأصغر) لكونه حفيدَ مروانَ بنِ أبي حفصة الشّاعر المعروف، وقد عاصر أبو السّمط مِن الخلفاء الواثقَ والمتوكِّلَ، وله في المتوكِّل وفي أحمد بن أبي داود قصائدُ عِدَّة وكان يسكن سُرّ مَن رأى. توفي قريباً من سنة ٢٤٠هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (١٣/ ١٥٣)، وفيات الأعيان (٥/ ١٩٣)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨١)، الأعلام (٧/ ٢٠٩).

يرجو التُّراثَ بنو البنا ... تِ وما لهم فيها قُلامهْ
والصِّهْرُ ليس بوارثٍ ... والبنتُ لا ترثُ الإمامهْ
ما للذين تنحَّلُوا ... ميراثَكمْ إلا النّدامهْ!
أَخَذَ الوراثةَ أهلُها ... فعلامَ لومُكمُ علامَهْ؟!
ليسَ التُّراثُ لغيركمْ ... لا والإلَهِ ولا كَرامه[1]

وقد كافأه المتوكِّل على قصيدته هذه بأنْ عَقَدَ له على البحرين واليمامة، وخَلَعَ عليه أربعَ خُلَع وأَمَرَ له بثلاثة آلاف دينار،[2] والسَّبب واضح في مبالغة المتوكّل في العطاء.

وقال ابن المعتز[3]:

قَتَلْنَا أُمَيّةَ في دارِها ... ونحن أحقُّ بأسلابِها

ومنها:

ونحنُ ورِثنا ثيابَ النبي ... فكم تَجْذِبون بأهدابِها
لكم رَحِمٌ يا بَني بنتِهِ ... ولكنْ بنو العمِّ أولى بها[4]

وعلى صعيدٍ آخر فقد مدَّ الخلفاء العبّاسيّون يدَ التّرهيب لكلِّ مَن عُرِف مِن الشُّعراء بالانقطاع للعلويّين ومناصرتِهم بذِكْرِ فضلِهم وأحقّيتهم كما فَعَلَ أبو جعفر مع ابنِ هَرْمَةَ[5]، ومِن شعره فيهم:

---

(١) تاريخ الطبري (٥/ ٣٣٩)، الأغاني (٢٣/ ٢١٥)، الكامل في التاريخ (٦/ ١٤٠).
(٢) **انظر**: تاريخ الطبري (٥/ ٣٣٨)، الكامل في التاريخ (٦/ ١٤٠).
(٣) عبد الله بن محمد بن جعفر بن المعتصم الهاشمي: أبو العبّاس الغالب بالله، شاعر مطبوع مقدَّم في النقد، بايعه الجند بعدما اضطربوا على المقتدر بالله وخلعوه، ثم عادوا إليه فأذعنوا بطاعته، واختفى ابن المعتزّ فلما عَثَرَ عليه قَتَلَهُ، وذلك عام ٢٩٦هـ وكان له من العمر ثمان وأربعين سنة، وكانت مدّة خلافته يوماً واحداً. له: طبقات الشُّعراء، والسّرقات، الزّهر والرّياض. **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ٩٥)، وفيات الأعيان (٣/ ٧٦)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٢).
(٤) ديوان ابن المعتز (١/ ٢٥).
(٥) **انظر**: تاريخ بغداد (٦/ ١٣٠)، المنتظم (٩/ ٢١)، تاريخ مدينة دمشق (٧/ ٧٢)، البداية والنهاية (١٠/ ١٧٠).
=

ومهما ألامَ على حُبِّهم فإنِّي أحبُّ بني فاطمهْ
بَنِيْ بنتِ مَن جاءَ بالمحكماتِ وبالدِّينِ والسُّنَّةِ القائمهْ
فلستُ أُبالي بحبِّي لهمْ سِواهمْ مِنَ النَّعَمِ السَّائمهْ![1]

كما استبدَّ بالرَّشيد الغضبُ على النّمريِّ حين أُبْلِغَ بميله إلى العَلَوِيَّة وأُسمِعَ شعرَهُ الذي يُحرِّض فيه على الانتصار لهم، حتى أَمَرَ بإحضاره السّاعة ولم يكن يعلم بأنه قد تُوُفِّيَ قريباً، ومع هذا أمر بنبش قبره ليحرقَه، فلم يَزَلْ وزيرُهُ يُسَكِّن غَضَبَهُ حتّى كَفَّ عنه[2].

ومِن الجدير بالذِّكر هنا أنه كما حاول شيعةُ العلويِّين الانتصار لادّعاءاتِهم باختلاق أحاديثَ كثيرةٍ تتعلَّق بـ(النَّصّ) على عليٍّ وبنيه، فكذلك وُجِد مِن شيعة العبّاسيّين مَن قام بالعمل نفسه، فاختلق أحاديث في النَّصِّ على العبّاس وولده[3].

وما كان لهذا الاختلاف والتَّنازُع أن يمضي دون أن يَتْرُكَ أَثَرَهُ في الناس بالتَّحيُّز لأحد الطَّرَفَين مثلَما هي العادة، فكما أسهم النّزاعُ بين الأمويِّين والعلويِّين بظهور النَّصب في مواجهة التّشيُّع، فقد ولّدَ الخلافُ بين العبّاسيِّين والعلويِّين ما يُشبهه ـ وإن بصورة أخفّ كثيراً ـ إذ ظهر مَن يُسَمّون بـ (الرّاونديَّة)، وهم غُلاة شيعة العبَّاسيِّين مِن الخراسانيّين الذين «يزعمون أنَّ أحقَّ الناس بالإمامة بعد النبيِّ عمُّهُ العبّاس؛ لأنه وارثُهُ

= وأمّا ابنُ هَرْمة فهو: إبراهيم بن علي بن سلمة بن علي بن هَرْمة ـ بفتح فسكون ـ الفهري: أبو إسحاق المدني، شاعر مفلق مقدَّم في شعراء المحدثين، أدرك دولة الأمويّين والعبّاسيّين فمدح بعضَهم إلا أنه اشتهر بالانقطاع للطالبيّين، وجعله الأصمعيُّ أحدَ مَن خُتِم الشِّعر بهم، توفي بعد سنة ١٥٠هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (٦/ ١٢٨)، المنتظم (٩/ ٢١)، الوافي بالوفيات (٦/ ٤٠)، البداية والنهاية (١٠/ ١٦٩).

(١) **انظر**: كتاب الأغاني (٤/ ٣٨٠)، تاريخ بغداد (٦/ ١٢٩)، المنتظم (٩/ ٢٣)، تاريخ مدينة دمشق (٧/ ٧٦).

(٢) **انظر**: تاريخ بغداد (١٣/ ٦٩)، الأنساب (٥/ ٥٢٦)، فوات الوفيات (٢/ ٥٣١).

(٣) **انظر**: المنار المنيف (١١٧)، الرّدّ القويم على المجرم الأثيم (٢١٢).

وعاصبُهُ لقوله تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، والناسُ منعُوْهُ من حقِّه في ذلك وظلمُوهُ إلى أن ردَّهُ الله إلى ولدِهِ»[١].

٢ ـ محاولة بعض العبَّاسيّين الحطَّ مِن قَدْر مَن خافوه مِن سادات العلويِّين لئلا يفتتن الناس به، مثل ما يُروى عن أبي جعفر المنصور أنه استدعى الإمامَ أبا حنيفة وقال له: «يا أبا حنيفةَ، إنّ الناس قد فُتنوا بجعفرِ بنِ محمّد[٢] فهيء له مِن مسائلِكَ الصِّعاب»[٣]، وكان مرادُه من ذلك انتقاصَ جعفر الصّادق بإظهار نقص أهليَّتِهِ العلميَّة بعَجْزِهِ عن الإجابة مما سيتلاشى معه وبسببه انبهارُ بعضِهم به، ومِن المعلوم أنَّ المنصور لم يكن خائفاً أو منزَعِجاً مِن مجرَّد الإعجاب، بل لما يُمْكن أن يَجُرَّهُ عليه مِن صعوبات.

---

(١) سمط النجوم العوالي (٣/ ٣٥٩).
ومن تمام قولهم ـ في المصدر نفسه ـ: «ويذهبون إلى البراءة من الشيخين وعثمان، ويجيزون بيعة علي لأن العبّاس قال له: يا ابنَ أخي، هل أبايعكَ فلا يختلف عليك اثنان؟ ولقول داود بن علي على منبر الكوفة يوم بويع السّفاح: يا أهل الكوفة إنه لم يقم فيكم إمام بعد رسول الله إلا علي بن أبي طالب وهذا القائمُ فيكم». يعني: السّفاح.
وتُعَدُّ الرّاونديّة إحدى فِرَق الكيسانيّة. **وانظر** للاستزادة: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٧٥)، العواصم من القواصم (٢٥٨)، تلبيس إبليس (١/ ١٢٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٦٣)، نهاية الأرب في فنون الأدب (٢٢/ ٥٦)، عصر الدّولتين الأمويّة والعبّاسيّة للصّلابي (٧٩).
وقد صنّف الجاحظ كتاب «العبّاسيّة» في ذِكْرِ أقوالِهم واحتجاجاتِهم، ويبدو أنهم انقرضوا في وقت مبكِّر فقد قال الطوسيُّ المتوفّى سنة ٤٦٠هـ وهو ـ مِن علماء الإمامية ـ ما نصُّه: «أمّا القائلون بإمامة العبَّاس فلا يُعْرَفُ واحدٌ منهم أصلاً، ولولا أنَّ الجاحظ حكى هذه المقالةَ وصنَّف فيهم كتاباً وإلا ما كان يُعْرَفُ هذا القولُ لا قبله ولا بعده». الاقتصاد الهادي إلى طريق الرّشاد (٢٠٧).
(٢) هو: جعفر الصادق.
(٣) تاريخ الإسلام (٩/ ٨٩)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٥٨).

٣ ـ حَرَصَ العبَّاسيُّون على معرفة أنساب العلويِّين الصّحيحة لإغلاق الباب أمام مَن يحاول كَسْبَ تأييد الكثيرين له وتعاطُفِهم معه بادِّعائه أنه ثائرٌ عَلَوِيٌّ ليتمكّن بذلك مِن المطالبة بالإمامة، لا سيِّما وقد أصبح هذا الانتساب سُلَّماً لكثير مِن أصحاب المطامع وذوي الأحقاد، ولعلَّ هذا السَّبب مِن أعظم ما دفع بأهل العلم للاهتمام بشجرة الأنساب العَلَوِيَّة وضبطها كما قال العقَّاد: «عَظُمت العِنايةُ خاصَّةً بذُرِّيَّة النبيِّ ﷺ صَوْناً للنَّسب الشَّريف، ودفعاً للأدعياء مِن طُلَّاب الخلافة»[1].

(١) فاطمة الزّهراء والفاطميُّون (٥١).
ومما أُلِّف في خصوص النّسب الشّريف ما يلي:
كتاب: أنساب آل أبي طالب ليحيى العقيقي المتوفّى سنة ٢٧٧هـ، وهو أول من صنف أنساب الطالبيين فيما قيل.
كتاب: الشّجرة المباركة في أنساب الطالبيّة لفخر الدين الرّازي المتوفي سنة ٦٠٦هـ.
كتاب: غُنية الطّالب في نسب آل أبي طالب لإسماعيل العلويّ المتوفّى بعد سنة ٦١٤هـ.
كتاب: المجدي في أنساب الطّالبيين لعليّ العلويّ المتوفّى سنة ٧٠٩هـ.
كتاب: عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب للقلقشندي المتوفّى سنة ٨٢١هـ.
كتاب: بحر الأنساب في نسب بني هاشم للمؤلِّف السّابق.
كتاب: تحفة الطالب للسمرقنديّ المتوفى سنة ٩٩٦هـ.
جزء باسم: تأليفٌ في أنساب الأشراف الذين لهم شهرة بفاس. لعبد القادر الحسني المتوفّى سنة ١٠٩٩هـ.
كتاب: نشر العلوم الدّارسة برسم شجرات الجوطيين الادارسة للمولِّف السّابق.
كتاب: نسب الشرفاء العلميين للقادري الحسني المتوفى سنة ١١٣٣هـ
كتاب: الشجرة العلية لعليّ السّقّاف المتوفّى سنة ١٢٠٣هـ.
كتاب: الكوكب الدُّرّيّ، في نسب السّادة آل الجفري للجفري الحسيني المتوفّى سنة ١٢٢٢هـ.
كتاب: الدّرر البهية والجواهر النبوية لإدريس العلوي المتوفّى سنة١٣١٦هـ وهو مختصّ بأنساب العلويين في المغرب.
كتاب: شمس الظّهيرة في أنساب السادة العلوية بحضرموت لابن المشهور المتوفّى سنة ١٣٢٠هـ.
كتاب: أنساب أهل البيت لعلويّ السّقّاق المتوفّى سنة ١٣٣٥هـ =

ومِن أقوى ما اتّكأ عليه العبّاسيُّون في مواجهة العُبَيديِّين بيانُ كذب ادِّعائهم أنهم مِن وَلَدِ فاطمة، فقد «كتب الخليفةُ القادرُ العبَّاسيُّ[(١)] محضراً في معنى الخلفاء المصريّين والقدحِ في أنسابهم وعقائدِهم، وقُرِئت النُّسَخُ ببغداد، وأُخِذَتْ فيها خُطُوطُ القضاة والأئمّة والأشراف بما عندهم مِن العلم بمعرفة نَسَبِ الدّيصانية[(٢)]... إخوان الكافرين ونُطَف الشَّياطين، شهادةٌ يتقرّبون بها إلى الله، ومعتقدِين ما أوجب الله على العلماء أن ينشروه للنّاس»[(٣)].

❀ ❀ ❀

= كتاب: أنساب الهاشميين لمهدي الموسوي المتوفى سنة ١٣٤٣هـ.
كتاب: عقود التمائم في أنساب بني هاشم لعبد الرزّاق الحسيني المتوفّى سنة ١٣٩٠هـ.

(١) أحمد بن إسحاق بن جعفر بن المعتضد الهاشمي: أبو العبّاس القادر بالله، خليفة عباسي، بويع بعد خَلْعِ الطّائع، وكان من جُلّة الخلفاء، وعُرِفَ بأنه صاحب سنة وتعبُّدٍ وكثرةِ صَدَقَات حتى كان مِن أفقر الخلفاء، توفِّي سنة ٤٢٢هـ وله سبع وثمانون سنة وكانت خلافته إحدى وأربعين سنة. **انظر**: تاريخ بغداد (٤/ ٣٧)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٢٧)، العِبَر في خبر من غبر (٣/ ١٤٩)، تاريخ الخلفاء (٤١١).

(٢) فِرْقَة من فِرَق المجوس تنسب إلى ديصان، وتقول الدّيصانية بالنّور الذي يفعل الخير، والظلام الذي يفعل الشّرّ، فما كان من خير ونحوه فمن النور، وما كان من شر ونحوه فمن الظلام، ورأوا أنّ النور حيٌّ عالم قادر حسّاس ومنه تكون الحركة والحياة، وأما الظلام فميت جاهل عاجز جماد موات لا فعل له ولا تمييز، ولهم مقالات أخرى. **انظر**: مقالات الإسلاميين (٣٣٨)، التوحيد للماتريدي (١٦٣)، الفِصَل لابن حزم (١/ ٣٧)، الملل والنِّحَل (١/ ٢٥٠).
تنبيه: كثير من أهل العلم يجعلون جدّ العُبيديّين ديصانياً، ومن ثَمَّ فإنهم يسمونهم بالدّيصانية. **انظر**: منهاج السنة النبوية (٨/ ١٢).

(٣) تاريخ الإسلام (٢٨/ ١١)، النجوم الزاهرة (٤/ ٢٢٩) باختصار يسير.
وانظر خبَرَ الأدعياء العبيديِّين وموقفَ العلماء منهم وأخبارَ بعض الأدعياء الآخرين في: العِبَر في خبر من غبر (٣/ ٧٩)، الوافي بالوفيات (٤/ ١٠٨)، البداية والنهاية (١١/ ١٨٠)، مآثر الإنافة (٣/ ١٦٤)، شذرات الذهب (٣/ ١٦٢)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٥٦٠) و(٤/ ١٤٢).





الباب الثّاني

النّواصب قديماً وحديثاً

وفيه ثلاثة فصول:



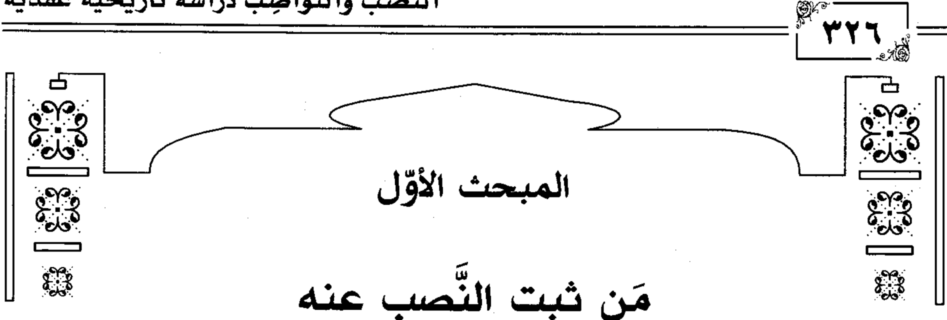
الفصل الأوّل

النَّواصب قديماً بين الحقيقة والادِّعاء

وتحته مبحثان:

المبحث الأوّل: مَن ثبت النَّصب عنه.

المبحث الثّاني: مَن رُمي بالنَّصب ولم يثبت عنه.



المبحث الأوّل

مَن ثبت النَّصب عنه

لعلَّ مِن الأنسب الاقتصارَ على بيان النَّواصب غير المكفِّرة ممّن كان لديهم انحرافٌ عن عليٍّ فقط دون غيره مِن الصَّحابة[1] للأسباب الآتية:

١ ـ أنّه يمكن استقصاء مَن رُمِي بالنَّصب بعينه مِن هؤلاء لأنهم قليلون نسبيّاً، بخلاف النّواصب المكفِّرة (الخوارج) الذين كانوا ـ وما زالوا ـ يشكِّلون دُوَلاً بتمامها.

٢ ـ أنّ النّواصب غيرَ المكفِّرة مَعدودون في أكثر الأحيان مِن جُملة أهل السُّنة[2] لأنهم في الأصل موافقون لهم في الاعتقاد، وإن كانوا قد

(١) مثل متقدّمي المعتزلة فإنَّ فيهم نصباً، إلا أنهم لا يُفرِدون عليّاً وحده بالطَّعن بل يُشرِكون معه كثيراً مِن الصَّحابة كطلحة والزُّبير ومعاويةَ وعمرِو بنِ العاص رضي الله عنهم جميعاً.

(٢) قال شيخ الإسلام ابنُ تيميّة في منهاج السُّنة النّبويّة (٢/ ٢٢١): «لفظُ (أهل السُّنة) يُراد به مَن أثبتَ خلافةَ الخلفاءِ الثّلاثة فيدخل في ذلك جميعُ الطّوائف إلا الرَّافضة، وقد يُراد به أهل الحديث والسّنة المحضة». وعليه فلا غرابة في أنْ يَجْعَلَ المعتزلةَ القائلين بإمامة الثّلاثة مِن أهل السُّنة كما منهاج السنة النّبويّة (٣/ ٤٠١).
ونَقَلَ في منهاج السُّنة النبويّة (٨/ ٢٣٦) عن علماء الأمصار أنهم قالوا: «إنّ (شيعةَ عثمانَ) أكثرَ ما نُقِمَ عليهم مِن البدع انحرافُهم عن عليٍّ وسبُّهم له على المنابر لمّا جرى بينهم وبينه مِن القتال ما جرى، لكن معَ ذلك لم يُكَفِّروه ولا كَفَّروا مَن يُحِبُّه».
وهذا يدلّ على أنهم موافقون لأهل السُّنة فيما هو أعظمُ مِن سَبِّ عليٍّ، إذ لو كان هناك ما هو أعظم لكان أحقَّ بالإنكار والنِّقمة. **وانظر** أيضاً: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٣٥٦).
كما نبّه في منهاج السُّنة النبويّة (٥/ ٢٤١) إلى «أنّ كثيراً مِن المنتسبين إلى السُّنة فيهم بدعةٌ مِن جنس بِدَعِ الرَّافضة والخوارج».

انحرفوا عنهم في خصوص هذه المسألة فقط، ممّا يجعل هذا الجانبَ مِن فِكْرِ الواحد منهم غير معروف، بخلاف الخوارج الذين كان لهم منهجٌ مستقلٌّ يمتازون به عن سواهم في سائر أبواب الاعتقاد، ومن ثَمَّ كانت معرفة أولئكَ بأعيانِهم أكثر أهميّةً مِن معرفة الخوارج.

فمثلاً أَمَرَ الخليفةُ هشام بن عبد الملك ـ وهو ناصبيٌّ ـ بقطع يدِ غيلانَ الدِّمشقيِّ[١] ولسانِه ثمّ صَلْبِه لمّا كان ما يقوله في القَدَر خلافاً للسُّنّة[٢].

واشتدَّ إنكارُ أسدِ بنِ وداعةَ على ثَورِ بنِ يزيدَ الكلاعيِّ[٣] لكلامِه في القَدَر حتّى كان ممّن نفاه مِن الشّام وشارك في إحراق داره[٤]، مع أنّ أسداً نفسَه كان ممّن يَسُبّ عليّاً!

وقال الجُوزجاني[٥] ـ وهو ممن رُمي بالنَّصب ـ عن أحد الرُّواة:

---

(١) غَيلان بن أبي غَيلان (واسمه مسلم أو يونس) الأمويُّ مولاهم: أبو مروان الدِّمشقيُّ مولى عثمانَ بنِ عفّان، يُعَدُّ مِن بُلَغاء الكُتّاب إلا أنه قَدَرِيٌّ ضالٌّ داعٍ إلى بدعته، كان غيرَ ثقةٍ ولا مأمون، وقد نَهَى الأئمّةُ عن مجالستِه لإحداثه، دعا عليه عمرُ بنُ عبد العزيز فقُتِلَ وصُلِبَ بعد أنْ نَاظَرَهُ الأوزاعيُّ وأفتى بقتله في عهد هشام بن عبدِ الملك. **انظر**: المجروحين (٢/ ٢٠٠)، تاريخ مدينة دمشق (٤٨/ ١٨٦)، ميزان الاعتدال (٥/ ٤٠٨)، لسان الميزان (٤/ ٤٢٤).

(٢) **انظر**: القدر للفريابي (٢١٦)، الشريعة (٥/ ٢٥٥٥)، اعتقاد أهل السنة (٤/ ٧١٩)، تاريخ مدينة دمشق (٢٦/ ٢١٧).

(٣) ثور بن يزيد الرَّحَبيُّ الكَلاعيُّ (بفتح الكاف، قبيلةٌ مِن حمير): أبو خالد الحمصيُّ، حافظ ثبت كثير العبادة، يُعَدُّ مِن أوعية العلم لولا قولُهُ بالقَدَر، قال عنه ابنُ القطان: «ما رأيتُ شامياً أوثقَ منه!»، وقد تُكلِّم فيه لأجل القَدَر، وقيل إنه رجع عنه، توفّي ببيت المقدس سنة ١٥٥هـ. وحديثه مخرّج عند البخاريّ والأربعة. **انظر**: الثقات (٦/ ١٢٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٧٥)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٤٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٠).

(٤) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١١/ ١٩٥)، تهذيب الكمال (٤/ ٤٢٧)، ميزان الاعتدال (٢/ ٩٧)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٤٥).

(٥) إبراهيم بن يعقوب السّعدي: أبو إسحاق الجُوزجاني، نزيل دمشق ومحدِّثها وخطيبُها، =

«كان ممّن يُتوهَّمُ عليه القَدَر»[١].

وقال أيضاً: «كان قومٌ يَتَكَلَّمُون في القَدَر احتَمَلَ الناسُ حديثَهم لِمَا عُرِفوا مِن اجتهادهم في الدِّين وصِدْقِ ألسنتِهم وأمانتِهم في الحديث، لم يُتَوَهَّمْ عليهم الكَذِبُ وإن بُلُوا بسوءِ رأيِهم»[٢].

وقال عن غير واحدٍ: «كان يُرمى بالإرجاء»[٣].

٣ ـ أنّه لم يَعمَد أحدٌ ـ فيما أعلم ـ إلى جمع كلِّ مَن وصف بالنَّصب بأعيانهم ويتتبّعْهم بشكل استقلاليٍّ.

والنّواصب غير المكفِّرة ليسوا على حدٍّ سواء في نصبِهم بل هم متفاوتون، ففيهم المتَّفَقُ على نَصْبِهِ كالحجَّاج بنِ يوسف، وفيهم مَن وُجِدت لديه نزعةُ نصبٍ ليس إلا وهكذا، ومن ثَمَّ فإنَّ ذِكْرَ الواحد منهم هاهنا لا يعني الاتّفاقَ على نصبه، أو على تَساويهم في درجته، ولا أدلَّ على ذلك من قول الإمام ابن تيميّة: «اتَّفَقَ أهل السُّنة والجماعة على رعاية حقوق الصَّحابة والقَرابة، وتبرّؤا مِن النَّاصبة الذين يُكفِّرون عليَّ بنَ أبي طالب ويفسِّقونه، ويتنقصون بحُرْمَةِ أهل البيت مثل مَن كان يُعاديهم على المُلك أو يُعرِض عن حقوقهم الواجبة، أو يَغْلو في تعظيم يزيدَ بنِ معاويةَ بغير الحقِّ»[٤].

= ثقة حافظ مِن أئمّة الجرح والتّعديل، أخذ عن الإمام أحمد وتفقّه عليه، قال فيه الخلّال: «جليل جدّاً، كان أحمدُ بن حنبل يكاتبه ويكرمه إكراماً شديداً». مات بدمشق سنة ٢٥٦هـ. وحديثه عند أبي داود والنّسائي والتّرمذيّ. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٧/ ٢٧٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٤٤)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٤٩)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٨).

(١) تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٤٤٣)، تهذيب الكمال (٦/ ٣٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٩).

(٢) أحوال الرجال (١٨١).

(٣) المصدر السّابق (٨٩) و(١٢٤) و(٢٠٩).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٨/ ٤٩٢).

وبيِّنٌ لكلِّ أحد أنَّ الغلوَّ في تعظيم يزيدَ بنِ معاويةَ بغير حقٍّ ليس مثلَ تفسيقِ عليّ ﷺ مع دخول كلٍّ في مفهوم النَّصب.

ومما يزيد الأمرَ وضوحاً أنَّ التَّشيُّعَ المقابِلَ للنَّصب درجات متفاوتة، تتجلّى في اختلاف عباراتِ العلماء عند وصفِهم لأحد بالتَّشيُّع، فتارةً يقولون (مُفْرِطٌ في التَّشيُّع)[1]، أو (شيعيٌّ غالٍ)[2] أو مِن (غُلاة الشِّيعة)[3]، وتارةً (فيه تشيُّعٌ)[4]، أو (تشيُّعٌ خفيفٌ)[5]، أو (فيه تشيُّعٌ قليلٌ)[6]، أو (يميل إلى التَّشيُّع)[7] وهلمَّ جرّا.

ومثلما لم يُستنكَرْ إطلاقُ العلماء على بعض الفضلاء مِن أهل السُّنة وَصْفَ التّشيُّع لوقوعهم فيه أو في شيء منه[8]، فكذلك ينبغي أن يكون عليه الحال في الوصف بالنَّصب.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٢٥٧)، تهذيب الكمال (١٢/ ٥٣)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٦٣)، تاريخ الإسلام (١١/ ٢٢٥).

(٢) **انظر**: المغني في الضعفاء (١/ ٤٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٨٥)، لسان الميزان (٤/ ١٨٤) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٣٥٦).

(٣) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٢٥٣)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٢٨)، ميزان الاعتدال (٥/ ٤١١)، لسان الميزان (١/ ١٦).

(٤) **انظر**: معرفة الثقات (١/ ٢٢٠)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٥٤)، ميزان الاعتدال (٦/ ٣٧٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٣).

(٥) **انظر**: ميزان الاعتدال (٦/ ١٥٣)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٥١).

(٦) **انظر**: معرفة الثقات (١/ ٤٢١)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٥٤)، ميزان الاعتدال (٧/ ١٢٧)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٧١).

(٧) **انظر**: المعرفة والتاريخ (٣/ ١٧٨)، تاريخ بغداد (٥/ ٤٥)، منهاج السنة النبوية (٧/ ١٣)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٣).

(٨) من هؤلاء:

• شَرِيك بن عبد الله: قال عنه الذهبيّ: «فيه تشيُّعٌ خفيفٌ على قاعدة أهل بلده». سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٠٢).

• أبو نعيم الفضل بن دُكين: قال عنه الذهبيّ: «وكان في أبي نعيم تشيُّعٌ خفيفٌ». سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٥١). =

غيرَ أنّ النَّصب يمتاز بقلَّةِ كلامِهم فيه لاعتقادهم انقراضَهُ أو نُدرتَهُ، بخلاف التّشيُّع الذي ظلَّ حيَّاً عبر قرون طويلة مستقلّاً في أصوله وموارده.

ثمّ إنه ممّا يُلحظ على كثيرٍ مِن علماء الجرح والتّعديل أنهم يقتصرون في ترجمةِ غيرِ واحدٍ من النّواصب على بيان عدالتِهِ ونحوه دون الإشارة إلى ما فيه مِن نصب، وذلك لما يلي:

* أنّ أهلَ العلم متفاوتون في مدى إحاطتِهم واطلاعهم، فقد يبلغ عالم ما لا يبلغ غيرُه أو يثبت عنده ما لا يثبت لسواه.

* أنَّ كثيراً ممن رُموا بالنَّصب مِن رواة الحديث معروفون بالدِّيانة وصِدْقِ اللَّهجة[1]، ومن ثَمَّ لم يكن يُخشى على الحديث من جهة نصبِهم لأنّ دينَهم مانع مِن الكذب، بل كان الاهتمام متوجِّهاً إلى النَّظَر في عدالة الواحدِ منهم في ذاتِهِ ومدى ضبطِه، وأمّا بدعتُه فعليه ما دامت لا تُؤَثِّر على روايته.

والمنهج المتبع في هذا المبحث والذي بعده هو التالي:

١ ـ أني سأذكر هنا كلّ من رُمِي بالنَّصب صراحةً أو وَرَدَ عنه ما يَدُلُّ عليه وإن لم أجد مَن صرَّح برميه بذلك ما دام يَصْدُق عليه هذا الوصف، إلّا ما كان غيرَ واضح الدّلالة فلا التفات إليه لأنَّ الأصل في المسلم السَّلامة[2].

= • ابن جرير الطبري: قال عنه الذهبيّ: «فيه تشيُّعٌ يسيرٌ وموالاةٌ لا تَضُرُّ». ميزان الاعتدال (٦/ ٩٠).

(١) **انظر**: تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٠).

(٢) من ذلك قولهم في ترجمة إبراهيم بن هشام بن يحيى الغسّانيّ ـ كما في تاريخ مدينة دمشق (٧/ ٢٧٠) ـ بأنه كان «ممن يَزيغُ بعليِّ بنِ أبي طالب»، فإنَّ الزّيغ هو في الأصل الميل ولانحراف، غير أنّ الميلَ عن الوسط له طرفان فقد يكون بالغلو أو بالجفاء، ولم يتبيّن المراد به بالتّحديد، ولا يكفي هنا أن يقال هو شاميٌّ فيتقوّى حملُه على الانحراف عنه لأنّ في الشَّاميِّين مَن يتشيّعُ وإن كان ذلك في غاية النُّدْرة حينئذٍ.

ويكفي في ذلك نَصُّ عالم موثوق ما لم يقم دليل على رَدِّهِ أو التَّشكيك فيه، كأن يكون المرميُّ كوفيّاً ويَنْفَرِدُ برميه أهلُ الكوفة ونحو ذلك.

وإذا كان ابنُ عبد البر قال: «أهلُ البصرة يُفْرِطون فيمَن يَتَشَيَّع بين أظهرِهم لأنهم عُثمانيُّون»[1]، فيمكن أن يقال على سبيل المقابلة: إنَّ كثيراً مِن أهل الكوفة يُفْرِطون فيمَن يكون عُثمانيّاً لأنهم متشيِّعة.

٢ ـ إذا تعارضت الأقوال فيه فإنه يُصار إلى الموازنة والتَّرجيح.

٣ ـ إذا رماه بالنَّصب مؤرِّخٌ أو أكثرُ ممّن لم يدركوه أُرجِئَ ذكرُهُ إلى آخر المبحث ما لم يترجّح ثبوتُ ذلك عنه، إذ إنه قد جرت عادة أكثر المؤرِّخين بأن يَرووا الأخبار بلا خُطُم ولا أزمّة، وأن يَنْقلوا عن كلّ أحد دون عنايةٍ بالكشف عن الصَّحيح مِن السَّقيم ودون ذكر السَّند إلا في القليل النّادر.

٤ ـ لا التفات لمن يرميه بالنَّصب خُلَّص أهل البدع كالمعتزلة[2] والشِّيعة، بخلاف مَن كان مِن أهل السُّنَّة ولديه نزعةُ اعتزال أو تَشَيُّع، وإنما لم يُلتفت إلى أولئك لاختلاف المعايير بينهم وبين أهل السُّنَّة فيمن يَصِحُّ أن يُوصف بالنَّصب، كما أنهم ليسوا بأهلٍ للأخذ عنهم بسبب الخلاف العَقَدي مما قد يَحْمِل على الكذب والظُّلم والمجازفة.

قال الحافظ ابن حجر عن ابن خِراش[3] ـ في معرض الكلام عن

---

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٦١).

(٢) المعتزلة: إحدى الفِرَق الكلاميّة، سمِّيت بذلك لأنَّ عمرو بن عُبيد وواصلَ بنَ عطاء اعتزلا حَلْقة الحسن البصريّ في مسألة الفاسق الملِّيّ، ويُسَمَّوْن أيضاً بـ(العَدْلِيّة)، وقد انقسموا إلى فِرَقٍ كثيرة غيرَ أنهم مُتفِقون على نفي صفات الله، وأنَّ القرآنَ مُحْدَثٌ ومخلوق، وأنَّ الله ليس خالقاً لأفعال العبد. **انظر**: مقالات الإسلاميين (١٥٥)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٤٦)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين (٣٨)، الملل والنِّحَل (١/ ٤٣).

(٣) عبد الرحمٰن بن يوسف بن سعيد بن خِرَاش: أبو محمد المروزيُّ ثم البغداديُّ، =

أثر اختلاف الاعتقاد في عدم الإنصاف: «ويَلْتَحِقُ به[١] عبدُ الرحمٰن بن يوسف بن خِراش المحدِّثُ الحافظُ فإنه مِن غُلاة الشِّيعة، بل نُسِبَ إلى الرَّفْضِ، فيُتَأنَّى في جَرْحِهِ لأهل الشَّام للعداوة البيِّنة في الاعتقاد»[٢].

ومن الملحوظ أنّه يوجد في كُتُبِ المتأخِّرين رَمْيُ جماعاتٍ ممّن تفصل بينهم وبين إدراكهم عقود بل حتى قرون بالنَّصب دون أن يذكروا دليلاً على صحّة ما ادّعوه، في حين أنّ مَن عاصرهم مِن مؤرِّخي أهل السُّنّة أو قَرُبَ من زمنهم لا يَذكر شيئاً أو يذكره على سبيل الحكاية دون جزم.

والظَّاهر أنَّ الشِّيعة ـ والمعتزلة المتشيِّعة ـ هم منشأُ كثيرٍ من هذه الدّعاوى، كما قال الذّهبيّ ـ في شأن مقارب ـ: «فأمّا ما تَنْقُلُهُ الرّافضة وأهلُ البدع في كتبهم مِن ذلك فلا نُعَرِّج عليه ولا كرامة، فأكثرُهُ باطلٌ وكذبٌ وافتراءٌ، فدأب الرّوافض روايةُ الأباطيل، أو ردُّ ما في الصِّحاح والمسانيد»[٣].

والآن إلى مَن ثبت عنهم النَّصب:

- **ربيعة بن يزيد:**

لم أجد فيه إلا قول ابن عبد البرّ: «كان مِن النَّواصب يشتم عليّاً»[٤].

وإليه يُلمِحُ قولُ أبي حاتم الرّازيِّ: «لا يُروى عنه ولا كرامة ولا

= حافظ واسع الاطلاع كثير الرّحلة إلا أنه كان يتشيّع، قال عنه ابنُ المدينيّ: «كان مِن المعدودين المذكورين بالحفظ والفهم للحديث والرِّجال»، توفِّي سنة ٢٨٣هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ٢٨٠)، الكامل في ضعفاء الرِّجال (٤/ ٣٢١)، تاريخ مدينة دمشق (٣٦/ ١٠٨)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٣٠).

(١) أي: بالجُوزجاني.

(٢) لسان الميزان (١/ ١٦).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٣).

(٤) الاستيعاب (٢/ ٤٩٣). **وانظر** للاستزادة: الإصابة في تمييز الصَّحابة (٢/ ٤٧٧).

يُذْكَرُ بخير»[١].

• **زياد بن أبيه:**

وقد ذُكِر عنه أنه ذَكَرَ علياً على المنبر فحَصَبَهُ بعضُ الشِّيعة[٢]، وأنه «جَمَعَ أهلَ الكوفة ليعرضَهم على البراءةِ مِن عليٍّ»[٣] ﷺ، وأنه كان «يتتبَّعُ شيعةَ عليٍّ بالبصرة فيقتلُهم»[٤].

قال ابن حجر العسقلانيُّ: «كان مِن شيعةِ عليّ وولَّاهُ إِمْرَةَ القُدس، فلما استلحقَهُ معاويةُ صار أشدَّ النّاس على آل عليٍّ وشيعتِه»[٥].

وقال العَينيُّ: «لمّا استلحقه معاويةُ صار مِن أشدِّ الناس بُغضاً لعليِّ بن أبي طالب وأولادِه»[٦].

• **يزيد بن معاوية:**

وأفعالُه الشَّنيعة مشهورة، ومِن أقبحها ما جرى في عهده مِن وقعة الحرّة وفتنة قَتْلِ الحسين ﷺ، وهو وإن «لم يأمرْ به، ولم يرضَ به، بل ظهر منه التألُّمُ لقتله، وذمَّ مَن قَتَلَهُ»[٧] إلّا أنه في الوقت نفسه «لم يُقِمْ حَدَّ الله على مَن قَتَلَ الحسين ﷺ، ولا انتصر له، بل قَتَلَ أعوانَهُ لإقامة مُلْكِه»[٨].

وقد صرَّح الذّهبيّ بنصبه فقال: «كان ناصبيّاً»[٩].

---

(١) الاستيعاب (٢/ ٤٩٣)، الإصابة في تمييز الصَّحابة (٢/ ٤٧٧).
(٢) **انظر**: البداية والنهاية (٦/ ٢٢٦).
(٣) المنتظم (٥/ ٢٦٣)، تاريخ الإسلام (٤/ ٢١٠).
(٤) سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٩٥).
(٥) لسان الميزان (٢/ ٤٩٣).
(٦) عمدة القاري (١٦/ ٢٤٠).
(٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٨٦).
(٨) المصدر السّابق (٤/ ٥٠٥). **وانظر** للاستزادة: البداية والنهاية (٦/ ٢٢٩).
(٩) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٧)، شذرات الذهب (١/ ٦٩).

وقد عوقب بشرِّ أعماله فـ«لم يُمْهَلْ بعد وقعة الحرَّة وقتلِ الحسين إلا يسيراً حتى قَصَمَهُ الله الذي قَصَمَ الجبابرة قبلَه وبعده، إنه كان عليماً قديراً»[١].

• مروانُ بن الحَكَم:

مروانُ مِن كبار التَّابعين الذين كان لهم ذِكرٌ في كثير من الأحداث مِن أيّام عثمان رضي الله عنه[٢] بل كان مِن أسباب اشتعال الفتنة[٣] فـ«مِن تحت رأسِهِ جَرَت قضيَّةُ الدَّارِ، وبسببه حُصِرَ عثمان»[٤]، وكان كثيرون ينقمون على عُثمانَ تقريبَهُ له وتَصَرُّفَهُ[٥].

ومروان وإن كان له أعمالٌ جليلة وفقهٌ وفضلٌ إلا أنه كغيره مِن الناس لم يَسْلَمْ من الوقوع في زلات كبيرة، إذ كان «له أعمال موبِقة»[٦] مِن أعظمِها رميُهُ لطلحةَ بنَ عبيدِ الله بسهم في معركة الجَمَل[٧].

ولعلّ الدّافع له على الوقوع فيما وقع فيه مَعَ علمِهِ وفضله هو شدَّةُ حرصه على الرِّئاسة والسُّؤدد وحميّته لقومه، كما قال هو عن نفسه: «قرأتُ كتابَ الله منذ أربعين سنة، ثمّ أصبحتُ فيما أنا فيه مِن هَرْقِ الدِّماء وهذا الشّأنِ»[٨].

ولم أقف على مَن رماه بالنَّصب بشكل صريحٍ باستثناء إشارةِ

---

(١) البداية والنهاية (٨/ ٢٢٤).
(٢) انظر: الثقات (٢/ ٢٥٩)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٤١٨)، البداية والنهاية (٧/ ١٨٦).
(٣) انظر: منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٤٨).
(٤) البداية والنهاية (٨/ ٢٥٧).
(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٧٩).
(٦) ميزان الاعتدال (٦/ ٣٩٦).
(٧) انظر: الطبقات الكبرى (٣/ ٢٢٣)، تاريخ خليفة بن خياط (١٨١)، سير أعلام النبلاء (١/ ٣٥، ٤٠) و(٣/ ٤٧٩)، الإصابة في تمييز الصَّحابة (٣/ ٥٣٢).
(٨) تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٢٦٤)، تاريخ الإسلام (٥/ ٢٣٣)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٧٩)، البداية والنهاية (٨/ ٢٥٨).

الذّهبيّ إليه بكونه عُثْمَانياً[١]، غير أنّ المنقول مِن سيرتِهُ قاطع بانحرافه عن عليٍّ وابنيه.

ومن ذلك:

١ ـ حرصُهُ على سبّ عليٍّ على المنبر حين كان أميراً على المدينة فقد ورد أنه كان «يسبُّ عليّاً ﷺ في الجُمَع»[٢].

٢ ـ منعُهُ مِن دفن الحسن عند جدِّه صلوات الله وسلامه عليه واستعداده للقتال في سبيل ذلك مع أنه ليس بوالٍ على المدينة يومئذٍ[٣]، حتى قال عن الحسن وعائشة لما استأذنَها في أن يُدفن في حُجرتها فأذنت له: «كَذَبَ وكَذَبَتْ، والله لا يُدفَنُ هناك أبداً! منعوا عثمانَ مِن دفنه في المقبرة، ويريدون دفْنَ حسنٍ في بيت عائشة؟!»[٤].

٣ ـ حرصه على إغاظةِ الحسن، وقد قال الحسين متعجِّباً ـ حين رآه يَحْمِلُ سرير الحسن معهم ـ: «أمَا والله لقد كنتَ تُجَرِّعُهُ الغَيْظَ!»[٥].

٤ ـ مسابَّتُه للحسين ﷺ وهو على المنبر[٦]، وإشارتُهُ على والي المدينة بقتله إن امتنع عن بيعة يزيد بن معاوية[٧].

٥ ـ تصريحُه ببُغْضِ الحسن والحسين[٨].

---

(١) **انظر**: تاريخ الإسلام (٢٦/ ٤٤٥)، طبقات الشّافعيّة الكبرى (٣/ ٦٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٤٧)، تاريخ الإسلام (٤/ ٢٢٨)، التحفة اللطيفة (١/ ٤٠٠).

(٣) **انظر**: الاستيعاب (١/ ٣٩٢)، تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٨)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٦٠٥) و(٣/ ٢٧٥).

(٤) الاستيعاب (١/ ٣٩٢)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٩). **وانظر**: أخبار المدينة (١/ ٧٤)، تاريخ مدينة دمشق (٢١/ ١٢٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٦).

(٦) **انظر**: المعجم الكبير للطبراني (٣/ ٨٥).

(٧) **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٣/ ٢٥).

(٨) خرّجه الطبراني في المعجم الكبير، باب: بقية أخبار الحسن بن عليّ ﷺ (٣/ ٥٠). وقال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (٩/ ١٨٠): «رجاله ثقات».

وقد وَرِثَ منه النَّصب بنوه قاطبةً باستثناء عمر بن عبد العزبز، ومن هذا المنطلق لن يكون من المهم ذِكْرُ كلٍّ واحدٍ منهم على حدة.

وممن ذهب إلى انتشار النَّصب بينهم شيخ الإسلام ابن تيميّة فأشار «انحرافِ كثير منهم عن عليّ وسبِّ بعضِهم له»[١]، وأنه «كان في بني أمية مَن يسبُّ عليّاً رضي الله عنه ويذمُّهُ»[٢]، وأن «بعضَهم كان ممن يُبغض عليّاً»[٣]، بل يكفي في الدّلالة على ذلك أن أصبح المنحرفون عن عليٍّ يُسمَّون بـ(الأُمَويّة) و(المروانيّة)[٤].

وقال الذهبيُّ: «في آلِ مروانَ نصبٌ ظاهرٌ سوى عُمَرَ بن عبدِ العزيز رضي الله عنه»[٥].

وقد ذكر بعض الفضلاء هذا المعنى في أرجوزة له **فقال**:

وكلُّهم قد كانَ ناصبيَّا إلا الإمامَ عمرَ التقيَّا[٦]

- **أبو لَبِيْد البصري:**

قيل لأبي لَبيد: «أَتُحِبُّ عليّاً؟

فقال: أحبُّ عليّاً وقد قَتَلَ مِن قومي في غداةٍ واحدةٍ ستةَ آلاف؟!»[٧].

وقيل له مرّةً أخرى: «لِمَ تَسُبُّ عليّاً؟

قال: ألَا أَسُبُّ رجلاً قَتَلَ منّا خمسمائة وألفين، والشَّمسُ ها هنا؟!»[٨].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٤١٩).
(٢) المصدر السّابق (٤/ ١٦٤).
(٣) المصدر السّابق (٤/ ١٤٤). **وانظر** فيه أيضاً (٧/ ٤١٠).
(٤) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٣٩٠ و٣٩٩ و٤٠٦ و٤٩٩) و(٥/ ١٠ و٤٥)، رسالة في التوبة (٢٦٢).
(٥) سير أعلام النبلاء (٥/ ١١٣).
(٦) البداية والنهاية (١٣/ ٢٠٦).
(٧) تاريخ مدينة دمشق (٥٠/ ٣٠٦)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٥١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٠).
(٨) تاريخ الطبري (٣/ ٦١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٠).

وقال جريرُ بن حازم[1]: «كان شتَّاماً... كان يشتم عليّ بن أبي طالب»[2].

ولما سُئِل يحيى بنُ معين: «مَن كان يشتم؟

قال: نرى أنه كان يَشْتِم عليَّ بن أبي طالب»[3].

وقال الدّارقطنيُّ: «كان منحرفاً عن عليّ عليه السلام»[4].

وقال ابنُ ماكولا[5]: «كان منحرفاً عن عليٍّ»[6].

وقال الذَّهبيُّ: «كان يَذُمُّ عليّاً ويمدح يزيد»[7].

وقال أيضاً: «كان يشتم عليّاً»[8].

وقال أيضاً: «فيه نصبٌ»[9].

وأمّا ابنُ حجر العسقلانيُّ فقال: «ناصبي»[10].

ولا أدري لماذا عبَّر الذّهبيُّ عنه بـ«فيه نصبٌ». مع كونه شتّاماً،

---

(١) جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزديُّ: أبو النَّضْر البصريُّ، مِن الأئمة الكبار إلا أنّ في حديثه عن قتادة ضعفاً، وله أوهام إذا حدَّث مِن حفظه، اختلط في آخر عمره لكن لم يحدِّث في حال اختلاطه. مات سنة ٧٠هـ. وحديثه مخرّج لدى الجماعة. **انظر**: تهذيب الكمال (٤/ ٥٢٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٦٠)، ميزان الاعتدال (٢/ ١١٧)، طبقات الحفاظ (٩٢).

(٢) ضعفاء العقيلي (٤/ ١٨)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٥١)، المغني في الضعفاء (٢/ ٨٠٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٠).

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدّوري (٤/ ٣١٢)، تاريخ مدينة دمشق (٥٠/ ٣٠٦).

(٤) تاريخ مدينة دمشق (٥٠/ ٣٠٤).

(٥) عليّ بن هبة الله بن عليّ بن جعفر العجلي: أبو نصر البغدادي، أمير حافظ ناقد نسّابة، مولده سنة ٤٢٢هـ بقرية عكبرا، وإقامته ببغداد، كان يقال له الخطيب الثاني، قتله غلمانه في أحد أسفاره واستولوا على ماله سنة ٤٧٥هـ. من آثاره: الإكمال، مستمرّ الأوهام، مشتبه النّسب. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٦٩)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢٠١)، البداية والنهاية (١٢/ ١٤٦)، شذرات الذّهب (٣/ ٣٨١).

(٦) الإكمال (٤/ ١٧٤)، تاريخ مدينة دمشق (٥٠/ ٣٠٥).

(٧) المغني في الضعفاء (٢/ ٥٣٥).

(٨) ميزان الاعتدال (٧/ ٤١٧).

(٩) الكاشف (٢/ ١٥١).

(١٠) تقريب التهذيب (٤٦٤).

وقد وَصَفَ عبدَ الله بن شقيق مثلاً بأنه (ناصبي) و(فيه نصب) مع أنّ المنقولَ عنه أنه كان يَحْمِلُ على عليٍّ ﷺ، ومثل هذا التعبير أقلُّ مما ذُكِر عن أبي لَبِيد.

• أزهر بن عبد الله الحرازي[1]:

هذا الرَّجلُ شاميٌّ مِن أهل حمص، وقد عُرِفَ عنه الوقوعُ في أمير المؤمنين عليّ ﷺ، وقد سبقت الإشارةُ إلى غَلَبَةِ النَّصب على أهل الشَّام وانتشاره بينهم إلا في النادر.

بالإضافة إلى أنه كان ضِمْنَ جيوش الدَّولة الأُمَوِيّة، وهم في الأعمِّ مناوئون لخصومها أيّاً كانوا، وقد حدَّثَ عن نفسه فقال: «كنتُ في الخيل الذين سَبَوا أنسَ بنَ مالك، وكان فيمن يُؤَلِّبُ على الحجَّاج، وكان مع عبد الرّحمٰن بن الأشعث، فوسَمَ في يدِهِ (عتيق الحجَّاج) وقال: لولا أنّكَ خَدَمْتَ رسول الله ﷺ لَضَرَبْتُ عُنُقَكَ»[2].

ولهذا قال فيه أبو داود: «إني لأبغض أزهرَ الحرازيَّ»[3].

وقال يحيى بن معين: «أزهرُ الحرازيُّ وأسدُ بن وداعة كانوا يَسُبُّونَ عليَّ بنَ أبي طالب، وكان ثورُ بنُ يزيدَ لا يَسُبُّ عليّاً، فإذا لم يَسُبَّ جرُّوا بِرِجْلِهِ»[4].

---

(١) أزهر بن عبد الله بن جميع الحَرَازي: تابعيٌّ ثقة صدوق اللّهجة، من أهل حمص، جزم البخاريُّ بأنه أزهر بن سعيد نفسه، وعليه الأكثرون، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر. وحديثه مخرَّج عند أبي داود والترمذي والنسائي. **انظر**: معرفة الثقات (١/ ٢١٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٣٢٧)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٢)، تهذيب التهذيب (١/ ١٧٩).

(٢) الثقات (٤/ ٤٠)، تاريخ مدينة دمشق (٩/ ٣٧٢)، تهذيب الكمال (٣/ ٣٧٤)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٠٤).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٧٩).

(٤) ضعفاء العقيلي (١/ ٢٦)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٠٢)، تهذيب الكمال (٤/ ٤٢٧)، لسان الميزان (١/ ٣٨٥).

وما مِن شكٍّ بأنَّ في (جرِّه رِجْلَ ثورِ بنِ يزيدَ لعدم سَبِّهِ) لأبلغ دلالة على ما كان عليه مِن النَّصب.

وقال عنه أيضاً ابنُ الجارود: «كان يَسُبُّ عليّاً»[(١)].

وقد نصَّ على نصبه أيضاً الذَّهبيُّ فقال: «ناصبيٌّ ينال مِن عليّ رضي الله عنه»[(٢)]، وقال ابنُ حجر العسقلانيُّ: «تكلَّموا فيه للنَّصب»[(٣)]، وقال في موضع آخر: «لم يتكلَّموا إلّا في مذهبه»[(٤)].

● **عُمَر بن سعد:**

«مِن شيعة عُثْمانَ ومِن المنتصرين له»[(٥)]، وهو أميرُ الجيش الذي توجَّه لملاقاة الحسين رضي الله عنه حين كان في طريقه إلى الكوفة[(٦)]، ثُمّ أَمَرَ مَن معه بقتاله «فقتلوهُ مظلوماً له ولطائفةٍ مِن أهل بيته»[(٧)]، ولهذا نصَّ الإمامُ ابنُ تيميّة على نصبه بعينه[(٨)].

وأهلُ الكوفة وآخرون يَرَوْن أنَّ عمر بن سعد هو قاتل الحسين، وهذا غير دقيق![(٩)].

قال ابنُ عبد البر: «إنما نُسِبَ قَتْلُ الحسين إلى عُمَرَ بنِ سعد لأنه كان الأميرَ على الخيل التي أخرَجَهَا عبيدُ الله بنُ زياد إلى قَتْلِ الحسين وأَمَّرَ عليهم عمرَ بنَ سعد وَوَعَدَهُ أنْ يولِّيَه الرَّيَّ إنْ ظَفِرَ بالحسين وقَتَلَهُ

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ١٧٩).
(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٢). **وانظر**: الكاشف له أيضاً (١/ ٢٣١).
(٣) تقريب التهذيب (٩٨). **وانظر** للاستزادة: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٢٥).
(٤) تهذيب التهذيب (١/ ١٧٩).
(٥) منهاج السّنة النبوية (٢/ ٦٦).
(٦) **انظر**: تاريخ خليفة بن خياط (٢٣٥)، تاريخ الطبري (٣/ ٢٩٨)، البدء والتاريخ (٦/ ١٠)، البداية والنهاية (٨/ ١٧٠).
(٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٤١١).
(٨) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٢/ ٧٠).
(٩) **انظر**: بغية الطلب في تاريخ حلب (٦/ ٢٥٧١)، البداية والنهاية (٨/ ١٨٨).

وكان في تلك الخيل، والله أعلم»[١].

وقد كانت عِدّة الجيش الذي أرسله عبيدُ الله بنُ زياد أربعةَ آلاف[٢]، وما مِن شكٍّ بأنَّ كلَّ مَن شارك في ذلك أو رَضِيَ منهم فهو داخل في مفهوم النّصب، وقد وصَفَ شيخ الإسلام المشاركين في قتل الحسين رضي الله عنه بـ(النَّواصب)[٣]، وكذلك الذَّهبيُّ[٤].

وإذا كان مِن المتعذِّر الإحاطةُ بهؤلاء كافّة إلا أنه يمكن ذِكْرُ مَن كانت لهم علاقةٌ مباشرة بقتل الحسين وما ناله مِن أذى مع التّنبيه على ذلك:

● **عبيدُ الله بنُ زياد بن أبيه:**

وهو الذي أرسل الجيشَ الذي قَتَلَ الحسين[٥]، ولمّا أُتِيَ «برأس الحسين بن عليٍّ عليه السلام جُعِلَ في طَسْتٍ[٦] فجَعَلَ ينكُتُ، وقال في حُسْنِهِ شيئاً فقال له أنس رضي الله عنه: كان أشبَهَهُم برسول الله صلى الله عليه وسلم»[٧].

وقال لرجل ذاتَ مرّةٍ: «سُبَّ الكذّابَ ابنَ الكذّابَ عليّ بنَ أبي طالب وابنَه الحسين!»[٨].

---

(١) بغية الطلب في تاريخ حلب (٦/ ٢٥٧١).

(٢) **انظر**: البدء والتاريخ (٦/ ١٠)، المنتظم (٥/ ٣٣٦)، الكامل في التاريخ (٣/ ٤١٢)، البداية والنهاية (٨/ ١٦٩).

(٣) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٦٨).

(٤) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ٥٤٢).

(٥) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٥٠٥) و(٢٧/ ٤٧٠).

(٦) الطست: إناءٌ كبيرٌ مستدير مِن نحاس أو نحوه يُغسل فيه، مُعَرَّبُ (تشت) بالشِّين. المعجم الوسيط (٢/ ٥٥٧).
وانظر للاستزادة: المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٤٣٢)، لسان العرب (٢/ ٥٨)، المصباح المنير (٢/ ٣٧٢).

(٧) خرّجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل الصَّحابة، باب: مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما. برقم (٣٥٣٨). **وانظر** للاستزادة رواياتِ الحديث في: البداية والنهاية (٨/ ١٩٠).

(٨) البداية والنهاية (٨/ ١٦٨). **وانظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٣٠٣ و٣٠٨). باختلاف يسير.

• عُمَرُ بنُ الحجّاج الزّبيدي[(١)]:

أمير ميمنة جيش عبيدِ الله بن زياد الذي توجَّه للحسين رضي الله عنه[(٢)]، «وكان أشدَّ مَن حَضَرَ قَتْلَ الحسين»[(٣)]، وكان يقول حين حَمَلَ عليه وعلى مَن معه: «قاتلوا مَن مَرَقَ مِن الدِّين وخالَفَ الإمامَ!»[(٤)]، وقد قيل: إنَّ أصحاب المختار بن أبي عبيد قَتَلُوه فيما بعد[(٥)].

• شَمِرُ بن ذي الجوشن[(٦)]:

«أحد قَتَلَةِ الحسين بن علي رضي الله عنهما»[(٧)] وكان «مِن أشدّهم تحريضاً عليه»[(٨)]، بل هو «الذي حضَّ على قَتْلِهِ»[(٩)]، وكان أميرَ ميسرة جيشِ ابنِ زياد[(١٠)] وهو الذي أغرى عبيدَ الله بن زياد بعدم قبول ما عَرَضَه الحسينُ

---

(١) عمر بن الحجّاج بن سلمة الزّبيدي: أمير ميمنة جيش زياد، فَرَّ حين بَدَأَ المختارُ بنُ أبي عُبيد بتتبُّع قَتَلَةِ الحسين رضي الله عنه فلم يُوقَف له على خبر، وقيل: أدركه أصحابُ المختار فأخذوا رأسَه، ولم أقف له على سنة وفاة فيما بين يديّ من المصادر. **انظر**: الكامل في التاريخ (٣/ ٤١٨)، البداية والنهاية (٨/ ١٧٦)، (٨/ ١٨٢)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ٣٣).

(٢) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٣١٧)، الكامل في التاريخ (٣/ ٤١٨).

(٣) تاريخ ابن خلدون (٣/ ٣٣).

(٤) تاريخ الطبري (٣/ ٣٢٤)، الكامل في التاريخ (٣/ ٤٢٣)، البداية والنهاية (٨/ ١٨٢).

(٥) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٣١٧)، الكامل في التاريخ (٤/ ٤٣).

(٦) شَمِرُ بن ذي الجوشن الكلابي الضّبابي: أبو السّابغة الكوفي، من أشراف عرب الكوفة، ومن أشد المحرِّضين على الحسين، أبوه في عداد الصَّحابة، لما خرج المختار تحمَّلَ بولده وعياله هارباً عنهم ثم خرج إلى المغرب ومنها إلى الأندلس، وقيل: بل قتله المختار بن أبي عبيد، ولم أقف له على سنة وفاة فيما بين يديّ من المصادر. **انظر**: المعارف (٤٠١)، تاريخ العلماء بالأندلس (١/ ٢٣٤)، الحلة السِّيَراء (٦٧)، تاريخ مدينة دمشق (٢٣/ ١٨٦).

(٧) الحلّة السِّيَراء (٦٧).

(٨) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٤٧١).

(٩) المصدر السّابق (٤/ ٥٠٥).

(١٠) **انظر**: الكامل في التاريخ (٣/ ٤١٨).

على عُمَرَ بنِ سعد مِن أن يرجعَ إلى المكان الذي أقبل منه، أو أنْ يسير إلي أيِّ ثغرٍ مِن الثُّغور شاؤوا، أو أنْ يأتيَ يزيدَ بنَ معاوية فيضع يدَهُ في يده[(١)].

وكان عبيدُ الله قد مال إلى قبول هذا العَرْض فقام إليه شَمِرُ بن ذي الجوشن وقال: «أتقبل هذا منه وقد نَزَل بأرضك وإلى جنبك؟!
والله لئن رَحَلَ مِن بلادك ولم يضعْ يدَهُ في يدِكَ ليكوننَّ أَوْلَى بالقوَّة والعزَّة، ولتكوننَّ أَوْلَى بالضَّعف والعجز، فلا تُعْطِهِ هذه المنزلة فإنها مِن الوهن، ولكن لينزل على حُكْمِكَ هو وأصحابُهُ، فإن عاقبتَ كنتَ وليَّ العقوبة، وإن عفوتَ كان ذلك لك»[(٢)].

وقال للحسين ـ في كلام جرى بينهما قبل بدء القتال حين رآه أوقد ناراً: «تَعَجَّلتَ النّار في الدُّنيا قبل يوم القيامة!»[(٣)]، ولمّا ذَكَرَ له بعضَ فضائله أنكرها وقال: «عبدتُ الله على حَرْف إن كنتُ أدري ما تقول!»[(٤)].

كما «طعن فُسطاطَ[(٥)] الحسين برمحه، ونادى عليَّ بالنّار حتى أُحْرِقَ هذا البيت على أهلِه، فصاحَ النِّساءُ وخَرَجْنَ مِن الفُسْطاط»[(٦)]، وهو «الذي حضَّ على قَتْلِهِ»[(٧)] فكان ينادي في الناس: «ويحَكم ماذا

---

(١) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ٣١٣)، تاريخ الإسلام (٥/ ١٩٥)، البداية والنهاية (٦/ ٢٣٢)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ٣٣).
(٢) تاريخ الطبري (٣/ ٣١٣)، المنتظم (٥/ ٣٣٦)، الكامل في التاريخ (٣/ ٤١٤)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣١١).
(٣) تاريخ الطبري (٣/ ٣١٨)، المنتظم (٥/ ٣٣٩)، الكامل في التاريخ (٣/ ٤١٨).
(٤) تاريخ الطبري (٣/ ٣١٩)، المنتظم (٥/ ٣٣٩)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٠٢)، البداية والنهاية (٨/ ١٧٩).
(٥) بضمِّ الفاء وكسرها: بيت من الشَّعر، وفيه عِدَّة لُغات. مختار الصحاح (٢١١)، المصباح المنير (٢/ ٤٧٢).
(٦) تاريخ الطبري (٣/ ٣٢٦)، المنتظم (٥/ ٣٤٠).
(٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٤٧١).

تنظرون بالرَّجُل؟! اقتلوه ثَكِلَتْكم أمّهاتُكم!»[١].

وقد قيل: إنه هو مَن ولِيَ قَتْلَ الحسين وحزَّ رأسَهُ[٢] ثم قَدِمَ به على يزيدَ بنِ معاوية[٣].

• خوليّ بن يزيد الأصبحيّ[٤]:

وهو الذي حَمَلَ رأسَ الحسين إلى عبيد الله بن زياد في الكوفة[٥]، وقيل: إنه هو مَن احتزَّ رأسَه[٦].

• زُرْعة بن شريك التّميميّ[٧]:

وهو الذي ضَرَبَ كفَّ الحسين اليسرى وعاتِقَه[٨]، وقيل: إنه رماه بسهمٍ فأصاب حَنَكَه[٩].

---

(١) تاريخ الطبري (٣/ ٣٣٤)، تاريخ الإسلام (٥/ ١٣)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٩٨)، البداية والنهاية (٨/ ١٨٧).

(٢) **انظر**: الثقات (٢/ ٣١١)، الاستيعاب (١/ ٣٩٥).

(٣) **انظر**: تاريخ العلماء بالأندلس (١/ ٢٣٤)، الحلة السِّيراء (٦٧).

(٤) خولي بن يزيد الأصبحي: من قبيلة حمير، لا ذكر له إلا في حادثة قتل الحسين، أرسل إليه المختار بن أبي عبيد فوُجِدَ مختبأً في بيته فَأُخْرِجَ وقُتِلَ وأُحْرِقَ بالنار، لم أقف له على سنة وفاة فيما بين يديّ من المصادر. **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٤٦٤)، الكامل في التاريخ (٤/ ٤٦)، الوافي بالوفيات (١٣/ ٢٧٣)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ٣٤).

(٥) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٣٣٥) و(٣/ ٤٦٤)، تاريخ مدينة دمشق (١٤/ ٢٤٩)، الكامل في التاريخ (٤/ ٤٦)، الإصابة في تمييز الصَّحابة (٦/ ٣٥١).

(٦) **انظر**: الاستيعاب (١/ ٣٩٣)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٩٩).

(٧) لم أجد له ترجمة فيما بين يديّ من المصادر سوى ما ذكرته في المتن.

(٨) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٣٣٤)، البدء والتاريخ (٦/ ١١)، المنتظم (٥/ ٣٤١)، البداية والنهاية (٨/ ١٨٨).

(٩) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ٣١١).

• سِنان بن أنس النَّخَعيّ[١]:

وهـو الذي قَتَلَ الحسينَ على الأشهـر[٢]، إذ حَمَلَ عليه وهـو مثخنٌ بالجراح فطعنه بالرُّمح في تَرْقُوتِه[٣] فوقع، ثمّ طَعَنَهُ في صدره[٤]، ثمّ «ذَبَحَهُ واحتزَّ رأسَه» ـ على قولٍ[٥] ـ «وأوطأَ الخيلَ جثّتَهُ»[٦].

• الحصين بن تميم[٧]:

صاحبُ الشُّرطة لعبيد الله بن زياد[٨] وكان على مقدّمة الجيش[٩]، وقد رمى الحسين في حَنَكِه[١٠].

• محفّز بن ثعلبة:

وهو ـ على قول ـ الذي قَدِمَ برأس الحسين على يزيد بن معاويةَ

---

(١) سنان بن أنس بن عمرو النَّخَعي: أحدُ قَتَلَةِ الحسين ممّن لا ذِكْرَ له في التّاريخ إلا في هذه الحادثة، طلبه المختار فهرب إلى البصرة أو الجزيرة فَهُدِمَت دارُهُ، والغريب أنه جدّ شريك القاضي الذي هو مِن مشاهير شيعة الكوفة، لم أقف له على سنة وفاة فيما بين يديّ من المصادر. **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٤٦٦)، المنتظم (٦/ ٥٨)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٠٠)، البداية والنهاية (٨/ ١٨٨ و٢٧٢).

(٢) **انظر**: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ١٩)، الثقات (٢/ ٣٠٩) و (٣/ ٦٩)، تاريخ مدينة دمشق (١٤/ ٢٣١)، عمدة القاري (١٦/ ٢٤١).

(٣) التَّرْقُوَة ـ بفتح الفاء وضمِّ اللّام، وضمُّ التاء خطأ ـ: عظمةٌ بارزة بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين والجمع التراقي. **انظر**: لسان العرب (١٠/ ٣٢)، فتح الباري (١٠/ ٢٦٨)، تاج العروس (٢٥/ ١١٥)، المعجم الوسيط (١/ ٨٤).

(٤) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٣٣٤)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٩٩).

(٥) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٣٣٤)، المنتظم (٥/ ٣٤١)، البداية والنهاية (٨/ ١٨٨).

(٦) البدء والتاريخ (٦/ ١١).

(٧) لم أجد له ترجمة فيما بين يديّ من المصادر سوى ما ذكرته في المتن.

(٨) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٣٠١)، سمط النجوم العوالي (٣/ ١٧٣).

(٩) **انظر**: عمدة القاري (١٦/ ٢٤٠).

(١٠) **انظر**: البدء والتاريخ (٦/ ١١)، الكامل في التاريخ (٣/ ٣٩٥).

قائلاً: أتيتُكَ يا أمير المؤمنين برأس أحمقِ النّاس وألأمِهم![١].

- **زُفَرُ بن قيس[٢]:**

وهو ـ على قول ـ مَن بُعِثَ إلى يزيد برأس الحسين[٣].

- **بُسْر بن أرطأة:**

وُصِف بُسْرٌ بأنه (عُثْمَانِيٌّ)[٤]، وبأنه (مِن شيعة معاوية) رضي الله عنه[٥].

وهما وصفان متضمِّنان معنى النّصب ولا سيّما الثّاني، ومَن نَظَرَ في سيرته أدرك أنه كان شديدَ الانحراف عن عليٍّ، وقد رُوِيَ أنه ممّن شَهِدَ في الشّام أنّ علياً قَتَلَ عثمان[٦]، ومِن أجل ذلك قام بأفعالٍ قبيحة حتى قال عنه ابنُ معين: «كان بُسر بن أرطأة رجلَ سوء»[٧].

وعلّق ابن عبد البرّ على كلام يحيى بقوله: «ذلك لأمورٍ عِظامٍ رَكِبَها في الإسلام فيما نَقَلَهُ أهلُ الأخبار والحديثِ أيضاً»[٨].

وقال ابن حجر العسقلانيُّ: «له أخبار شهيرة في الفتن لا ينبغي التّشاغُلُ بها»[٩].

---

(١) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٣٤٠)، الإكمال (٧/ ١٦٤)، تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٩٨)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣١٥).

(٢) لم أجد له ترجمة فيما بين يديّ من المصادر سوى ما ذكرته في المتن.

(٣) **انظر**: المنتظم (٥/ ٣٤١)، سمط النجوم العوالي (٣/ ١٨١).

(٤) **انظر**: الطبقات الكبرى (٧/ ٤٠٩).

(٥) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٠/ ١٤٤)، تاريخ الإسلام (٥/ ٣٦٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٨١).

(٦) **انظر**: الاستيعاب (٢/ ٧٠٠).

(٧) تاريخ ابن معين برواية الدّوري (٤/ ٤٤٨)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ١٣٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٨١). **وانظر** للاستزادة: سير أعلام النبلاء (٣/ ٤١٠).

(٨) الاستيعاب (١/ ١٥٩).

(٩) الإصابة في تمييز الصَّحابة (١/ ٢٨٩). وقوله: «لا ينبغي التّشاغل بها» على اعتبار ثبوت صحبته.

ومما يدلّ على نصبه ما يلي:

١ ـ ما قام به مِن أفعالٍ منكرة حين توجَّهَ إلى المدينة ومكَّةَ بعد مقتل عليٍّ رضي الله عنه، إذ كان يستعرض النّاسَ فيقتل كلَّ مَن عَلِمَ أنه لم يزل في طاعة عليٍّ[1]، و«قَتَلَ جماعةً مِن أصحاب عليٍّ وهَدَمَ بيوتَهم بالمدينة»[2]، ثم توجَّه إلى اليمن للقضاء على شيعةِ عليٍّ[3] فقَتَلَ مِن قبيلة هَمْدان مَن كان معه بصِفِّين وهم أكثر مِن مائتين، وقَتَلَ كثيراً مِن أبنائهم[4]، كما أمسك بابنين صغيرين لعبيدِ الله بن العبّاس وذَبَحَهُما أمام أُمِّهما لأنه (أي: أباهما) كان والياً عليها مِن قِبَل عليٍّ[5].

٢ ـ أنه كان جالساً ذاتَ يوم عند معاوية ومعه زيدُ بنُ عُمَر بن الخطاب فنال مِن عليٍّ وقال لزيدٍ: يا ابنَ أبي تراب[6] مُرِيداً بذلك النَّيلَ مِن عليٍّ بتحقيره وانتقاصِه، وهو لَقَبٌ درج عليه كثيرٌ من النَّواصب، فقال له زيد: أَإِيَّايَ تعني لا أمَّ لك؟! أنا والله خيرٌ منكَ وأزكى وأطيبُ! فما زال الكلامُ بينهما حتى نزل زيدٌ إليه فخَنَقَهُ حتى صَرَعَهُ وبَرَكَ على صدره وعلاه بعصا كانت معه فشجَّه بها.

وقد لام معاويةُ الرَّجلين فكان مما قاله لبُسْر: تشتمُ عليّاً وهو جَدُّهُ، وهو ابنُ الفاروق على رؤوس الناس!

أترى أن يَصْبِرَ على ذلك؟![7].

---

(١) **انظر**: تاريخ اليعقوبي (٢/ ١٩٧)، تاريخ الطبري (٣/ ١٧٥)، تاريخ مدينة دمشق (١٠/ ١٤٥)، الإصابة في تمييز الصَّحابة (١/ ٢٨٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣/ ٤١٠).

(٣) **انظر**: أسد الغابة (٣/ ٥٤٢).

(٤) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٠/ ١٥٢).

(٥) **انظر**: التاريخ الأوسط (١/ ٨٦)، الاستيعاب (١/ ١٥٩)، تهذيب الكمال (٤/ ٦٤)، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٣٧).

(٦) عليٌّ جدُّه لأُمِّهِ، فأمُّهُ أمُّ كلثوم بنت علي.

(٧) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٢٦٧)، تاريخ مدينة دمشق (١٩/ ٤٨٤)، الكامل في التاريخ (٣/ ٣٧٣).

٣ ـ أنه حين استولى على البصرة بعد أن تمّ الصُّلح بين الحسن ومعاوية رضي الله عنهما صَعَدَ على منبر البصرة فَتَعَرَّضَ لعليٍّ وشَتَمَهُ، ثم قال: أنشد اللهَ رجلاً علم أني صادق إلّا صَدَّقَني، أو كاذبٌ إلا كذَّبَني!

فقال له أبو بكرة رضي الله عنه: لا نعلَمُك إلا كاذباً فَأُمِرَ به أن يُخْنَقَ حتى قام مَن خلّصَهُ منه[1].

● **محمد بن يوسف الثقفيّ:**

قال ابن كثير: «كان يَلْعَنُ عليّاً على المنابر»[2].

وهو الذي أَمَرَ حِجْرَ المدريَّ بلعن عليٍّ رضي الله عنه فقال: «إنّ الأمير أَمَرَني أن ألعَنَ عليّاً فالعنوهُ لعَنَهُ الله!»[3].

● **الحجّاج بن يوسف الثّقفيّ:**

نَصْبُ الحجَّاج أشهر مِن أن يحتاج إلى كبير بيان، وقد نصَّ على نصبه جماعاتٌ فوصفه شيخُ الإسلام ابن تيميّة بـ«النّاصبي»[4]، وعدَّه «مِن النَّواصب»[5].

وقال الذَّهبيُّ: «كان ظلوماً جباراً ناصبيّاً»[6].

وقال ابن كثير: «كان ناصبيّاً يبغض عليّاً وشيعتَه في هوى آلِ مروان بني أُميَّة»[7].

---

(١) **انظر**: المنتظم (٥/ ١٨٦)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٧٨)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ٦)، سمط النجوم العوالي (٣/ ١١٢).

(٢) البداية والنهاية (٩/ ٨٠).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٥٦/ ٣١٠)، تاريخ الإسلام (٦/ ٤٧٠). **وانظر أيضاً**: البداية والنهاية (٩/ ٨٠).

(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٥٥).

(٥) مجموع فتاوى شيخ ا لإسلام ابن تيميّة (٢٥/ ٣٠١).

(٦) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٤٣).

(٧) البداية والنهاية (٩/ ١٣٢). **وانظر أيضاً** المصدر نفسه (٨/ ٢٧٤).

وقد سُمِّي مِصْدَع بـ(المُعَرْقَب) «لأنّ الحجَّاج أو بشرَ بنَ مروان عَرَضَ عليه سبَّ عليّ فأبى فقَطَعَ عُرْقُوبَه»[(١)].

• كثير بن شهاب[(٢)]:

وصِفَ بكونه «عُثمانيّاً يقع في عليٍّ بن أبي طالب»[(٣)]، وأنه «كان يُكْثِرُ سبَّ عليٍّ على منبر الرَّيِّ»[(٤)] حين كان عاملاً عليها.

• محمد بن القاسم:

وقد أَمَرَ عطيَّةَ العوفيَّ ـ وكان ممن خرج مع ابن الأشعث ـ بلعن عليٍّ ﷺ، فلمّا أبى جَلَدَهُ أربعمائة سوط وحَلَقَ رأسَه ولحيتَه امتثالاً لأمر الحجَّاج[(٥)].

• أبو قِلابة البصريّ[(٦)]:

أبو قلابةَ مِن أهل البصرة ولها توجُّه معروف، ولم أجد أحداً رماه

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ١٤٣).

(٢) كثير بن شهاب بن الحصين بن يزيد الحارثيّ: أبو عبدِ الرحمٰن الكوفيُّ سيّدُ مذحج، تابعيٌّ كبير مِن الثِّقات وإن كان قليلَ الحديث، يقال بأنَّ له صحبةً وضعّفه الأكثرون، فَتَحَ قزوين ـ على قول ـ والرَّيَّ، وقد ولي الرَّيَّ لمعاوية ﷺ، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر. **انظر**: الطبقات الكبرى (٦/ ١٤٩)، معرفة الثقات(٢/ ٢٢٤)، الجرح والتعديل (٧/ ١٥٣)، تاريخ مدينة دمشق (٥٠/ ٢٨)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٥٧١).

(٣) فتوح البلدان (٣٠٥).

(٤) الكامل في التاريخ (٣/ ٢٧٨).

(٥) **انظر**: الطبقات الكبرى (٦/ ٣٠٤)، تاريخ الإسلام (٧/ ٤٢٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠١).

(٦) عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي: أبو قِلابة (بكسر القاف) البصريُّ مِن عُبَّاد التّابعين وزُهَّادِهم، أدرك جماعةً مِن الصَّحابة وروى عنهم، هَرَبَ مِن البصرة مخافة أن يولّى القضاء فدخل الشَّام يأوي الرِّباطات ويكون في الثّغور. قال عنه ابن سعد: «ثقة كثير الحديث»، توفي بداريا في الشَّام ١٠٤هـ على المشهور، وحديثه مخرَّج في الكتب الستة. **انظر**: الثقات (٥/ ٢)، تهذيب الكمال (١٤/ ٥٤٦)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٦٨)، لسان الميزان (٧/ ٢٦٢).

بالانحراف عن عليّ رضي الله عنه إلا العجليّ[١] الذي قال: «كان يَحْمِلُ على عليّ، ولم يروِ عنه شيئاً»[٢].

وقد نَقَلَها عنه غيرُ واحد دون اعتراض[٣]، إلا أنَّ الحافظ ابن حجر نَقَلَها بالمعنى فقال: «قال العجليُّ: فيه نصبٌ يسير»[٤].

واللّافت للنَّظر أنَّ الذّهبيَّ على الرّغم من عنايته التامَّة بذكر ما قيل في الرّاوي مِن جرح وخصوصاً في هذا الجانب لم يُشِرْ إلى ذلك البتّة في شيء من كتبه الرِّجاليَّة[٥].

• عبد الله بن شَقِيق[٦]:

وهو مِن أهل البصرة وقد عُرِفَت بكونها عُثمانيَّةَ الهوى، ومن ثَمَّ لم يكن مِن المستغرب وجودُ نواصب فيها ومنهم ابنُ شقيق، وقد جاء التَّصريح بكونه (عُثَمانيّاً)[٧].

---

(١) أحمد بن عبد الله بن صالح العجليُّ: أبو الحسن الكوفيُّ نزيل طرابلس الغَرب، حافظٌ واسع المعرفة بالحديث ورجالِه مع زهد وورع، مولده بالكوفة في سنة ١٨٢هـ، قال فيه عباس الدّوري: «كنا نعدُّهُ مثل أحمدَ بنِ حنبل ويحيى ابن معين»، وسئل عنه ابن معين فقال: «ثقة ابن ثقة». توفِّي سنة ٢٦١هـ. من آثاره: معرفة الثقات. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٠٥)، طبقات الحفاظ (٢٤٦)، شذرات الذهب (٢/ ١٤١).

(٢) معرفة الثقات (٢/ ٣٠).

(٣) **انظر**: تهذيب الكمال (١٤/ ٥٤٦)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٧١).

(٤) تقريب التهذيب (٣٠٤).

(٥) **انظر**: ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٣)، الكاشف (١/ ٥٥٤).

(٦) عبد الله بن شَقِيق العُقيلي (بضمّ العين وفتحِ القاف): أبو عبد الرحمٰن (ويقال: أبو محمد) البصري، ثقة مِن صالحي البصريِّين، أدرك عمر وجماعةً من الصَّحابة وروى عنهم، ذكره ابنُ سعد في الطَّبقة الأولى مِن تابعي أهل البصرة، توفِّي سنة ١٠٨هـ. وحديثه مخرَّجٌ في الكتب الستّة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ١٥٥)، تهذيب الكمال (١٥/ ٨٩)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٢٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٣). اللباب في تهذيب الأنساب (٢/ ٣٥٠).

(٧) **انظر**: تهذيب الكمال (١٥/ ٩١)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٣).

وقد نصَّ غيرُ واحد مِن الأئمّة على أنه كان منحرفاً عن عليّ رضي الله عنه فقال الإمام أحمدُ: «كان يَحْمِل على عليّ»[١].

وقال ابنُ خِراش: «كان عُثْمانيّاً يبغض عليّاً»[٢].

وقال الذّهبيُّ: «ناصبيّ»[٣].

وقال في موضع آخر: «فيه نصب»[٤].

وقال ابنُ حجر العسقلانيُّ: «فيه نصب»[٥].

وجاء عن بعض العلماء أنه كان سيّءَ الرّأْي فيه دون تصريحٍ بسبب ذلك[٦]، وما من شكٍّ بأنّ السَّبب هو هذا الانحراف لأنهم مجمعون على توثيقه.

- **نُعَيم بن أبي هند:**

عُرِفَت الكوفةُ بأنها مقرُّ التّشيُّع وقلعتُه بحيث يَنْدُرُ أن يوجد فيها ناصبيٌّ، وقد جاء عن نُعَيم ما يدلّ على نصبه.

ومِن ذلك أنه قيل للثَّوريِّ: «لِمَ لَمْ تسمعْ مِن نُعَيم بن أبي هند؟ قال: كان يتناولُ عليّاً رضي الله عنه»[٧].

قال الذهبيّ: «ونعيمٌ لونٌ غريبٌ: كوفيٌّ ناصبيٌّ»[٨].

---

(١) معرفة الثقات (٢/ ٣٧)، تهذيب الكمال (١٥/ ٩١)، الكاشف (١/ ٥٦١)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٣).

(٢) تهذيب الكمال (١٥/ ٩١)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٢٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٣).

(٣) المغني في الضعفاء (١/ ٣٤٢).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ١٢٠).

(٥) تقريب التهذيب (٣٠٧).

(٦) **انظر**: الضعفاء والمتروكين (٢/ ١٢٧)، تهذيب الكمال (١٥/ ٩١)، المغني في الضعفاء (١/ ٣٤٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٣).

(٧) ميزان الاعتدال (٧/ ٤٥).

(٨) ميزان الاعتدال (٧/ ٤٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٧).

وقال ابن حجر: «رُمِي بالنَّصب»(١).

• خالد بن عبد الله القَسْريّ:

خالد مِن كبار رجالات الدَّولة الأُمَويّة، وقَلَّ أن يَسْلَمَ هؤلاء مِن لوثة النَّصب(٢)، و«هو أوَّل مَن أظهر اللَّعن على المنبر بمكَّة في خُطبته»(٣).

وقال زيدُ بن عليٍّ عنه إنه: «... يشتمُ آبائي على منبره في كلِّ جمعة»(٤).

وقال الفضلُ بن الزُّبير(٥): «سمعت القَسْرِيَّ يقول في عليٍّ ما لا يحلُّ ذكرُهُ»(٦).

وقال يحيى بن معين: «كان رجلَ سوءٍ، وكان يقع في عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه»(٧).

وقد نصَّ الذهبيّ على نصبه فقال: «ناصبي»(٨).

وقال في موضع آخر: «فيه نصبٌ معروف»(٩).

---

(١) تقريب التهذيب (٥٦٥).
(٢) **انظر** على سبيل المثال: التدوين في أخبار قزوين (١/ ٥٥).
(٣) أخبار مكّة للفاكهي (٣/ ١٦٧).
(٤) تاريخ الطبري (٤/ ١٩٦)، الكامل في التاريخ (٤/ ٤٤٣)، البداية والنهاية (٩/ ٣٢٧).
(٥) لم يتيسّر لي الوقوف على ترجمته فيما بين يديّ من المصادر.
(٦) بغية الطلب في تاريخ حلب (٧/ ٣٠٨٥)، تاريخ مدينة دمشق (١٦/ ١٦٠)، تهذيب الكمال (٨/ ١١٦)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٢٩).
(٧) بغية الطلب في تاريخ حلب (٧/ ٣٠٨٥)، تاريخ مدينة دمشق (١٦/ ١٦٠)، تهذيب الكمال (٨/ ١١٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٨٨).
(٨) ميزان الاعتدال (٢/ ٤١٥)، تاريخ الإسلام (٨/ ٨٣).
(٩) سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٢٦).

• أبو شُعَيب المجنون[١]:

هذا الرّجل مِن أهل البصرة، وقد جاء التصريح بكونه عُثْمانيّاً[٢]، وأنه «يقع في عليٍّ وينتقصه»[٣].

ووصفه ابن حِبّان بأنه كان: «يبغض عليَّ بنَ أبي طالب وينال منه ومِن أهلِ بيته»[٤].

وقال ابن حجر العسقلانيّ: «كان أبو شُعَيب ينتقص عليّاً وينال منه»[٥].

ونصَّ على أنه «ناصبي»[٦].

• إسحاق بن سُوَيد بن هبيرة العَدَوِيّ:

وهو بصري أيضاً.

قال العِجْليُّ: «كان يَحْمِلُ على عليٍّ»[٧].

وقال أبو العَرَب الصقلِّيُّ: «كان يَحْمِلُ على عليٍّ تحامُلاً شديداً، وقال: لا أُحِبُّ عليّاً»[٨].

---

(١) الصّلت بن دينار الأزديُّ: أبو شعيب البصري الملقّب بـ(المجنون)، روى عن الحسن البصريِّ وابنِ سيرين وغيرِهما، ضعّفه غير واحد مِن الأئمّة، وقال أحمد: «ترك النّاسُ حديثَه»، ولم أقف على سنة وفاته فيما بين يديَّ من المصادر، وحديثه مخرّج عند الترمذيِّ في سننه. **انظر**: الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٧)، تاريخ مدينة دمشق (٢٤/ ١٩٥)، تهذيب الكمال (١٣/ ٢٢١)، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٣٦).

(٢) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٢٤/ ١٩٩).

(٣) ضعفاء العقيلي (٢/ ٢٠٩)، المجروحين (١/ ٣٧٥)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٨٠)، تاريخ مدينة دمشق (٢٤/ ١٩٨).

(٤) المجروحين (١/ ٣٧٥).

(٥) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٨١).

(٦) تقريب التهذيب (٢٧٧).

(٧) معرفة الثقات (١/ ٢١٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٦).

(٨) تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٦).

وقال ابن حجر العسقلانيّ: «تُكلِّم فيه للنَّصب»[١].

ومما يشعر بانحرافه عن عليّ **قولُه:**

ولـكـنـي أحـبُّ بـكـلِّ قـلـبـي ... وأعـلـمُ أنّ ذاك مِـن الـصَّـوابِ

رسـولَ الله والـصِّـدِّيـقَ حُـبّـاً ... بـه أرجـو غَـداً حُـسْـنَ الـثَّـوابِ

وحُبُّ الطيِّبِ الفاروقِ عندي ... كحُبِّ أخي الظَّما بَرْدَ الشَّرابِ

وعـثـمـانُ بـنُ عـفـانٍ شـهـيـدٌ ... تقيٌّ لـم يكـن دَنِسَ الثِّيابِ[٢]

• خالد بن سَلَمَة[٣]:

نصّ على انحرافه عن عليٍّ رضي الله عنه جريرُ بنُ عبد الحميد فقال: «كان رأساً في المرجئة ويُبْغِضُ عليَّ بن أبي طالب»[٤].

---

(١) تقريب التهذيب (١٠١).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٥٠٤).

تنبيه: في كتاب إكمال تهذيب الكمال زيادةٌ في آخر هذه الأبيات وهي:

وخـيـر الـنـاس بـعـدهـم عـلـيّـاً ... بـريّـاً مـن مـقـالِ أولـي الـكـذاب

فإن كان هذا البيت من قوله فهو مبطل لما يُرمى به من الانحراف عن عليّ رضي الله عنه.

بواسطة كتاب: منهج الإمام أبي عبد الرحمٰن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرِّجال (١/ ٢٢١).

(٣) خالد بن سلمة بن العاص بن هشام المخزوميُّ: أبو سلمة الكوفي الملقّب بـ (الفأفاء)، مِن طبقة أتباع التابعين وأصلُهُ مِن الحجاز، وثّقه أحمد وابن معين، هَرَبَ إلى واسط خوفاً مِن بني العبّاس فقُتِلَ بها مع الأمير ابن هُبَيرة في أواخر سنة ١٣٢هـ. قال ابن المديني: «قُتِلَ مظلوماً!». وحديثُهُ عند البخاريِّ في الأدب المفرد ومسلم والأربعة. **انظر:** تهذيب الكمال (٨/ ٨٣)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤١٢)، سير أعلامَ النبلاء (٧/ ٣٧٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٨٣).

(٤) الضعفاء والمتروكين (١/ ٢٤٦)، الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٢١)، ضعفاء العقيلي (٢/ ٥)، تهذيب الكمال (٨/ ٨٦)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤١٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٨٣)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١٠١).

والمرجئة في أمر عثمان وعلي هم الذين قالوا: «نحن لا نتبرّأ منهما، ولا نلعنهما، ولا نشهد عليهما، ونُرْجِئُ أمرَهما إلى الله حتى يكون الله هو الذي يَحكم بينهما». تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٤٩٦).

=

وقال ابنُ معين: «ثقة، لكنه يبغض عليّاً»[١].

وقد عقَّبَ الذَّهبيُّ على كونه ناصبيّاً بقوله: «وهو مِن عجائب الزّمان: (كوفيٌّ ناصبيٌّ)!، ويندر أن تجد كوفيّاً إلا وهو يتشيَّع»[٢].

• **المغيرة بن مِقْسَم:**

قال عنه العِجليُّ: «كان عُثْمانيّاً، وكان يَحْمِلُ على عليٍّ بعضَ الحمل»[٣].

والغريب أنَّ الذّهبيَّ وابنَ حجر لم يصفاه بالنَّصب البتّة مع أنَّ طرد الأصل يقضي بأن يقال عنه: (فيه نصب).

وإذا ما سُلِّمَ للعِجْليِّ كلامُه في المغيرة فيصحّ أن يُعَدُّ مِن الغرائب لكونه (كوفيّاً عثمانيّاً).

• **حُصَين بن نمير:**

قال ابنُ حجر العسقلانيُّ: «رُمِيَ بالنَّصب»[٤].

وقد قصد الحافظُ بقوله هذا قولَ أبي خيثمةَ: «أتيتُهُ، فإذا هو يَحْمِلُ على عليٍّ، فلم أَعُدْ إليه»[٥].

ولم أجد أحداً سواه ممن ترجم له رماهُ بالحمل على عليٍّ رضي الله عنه[٦].

= ورأوا «عَدَمَ القطعَ على إحدى الطّائفتين المقتتلتينِ في الفتنة بكونه مخطئاً أو مصيباً». تهذيب التهذيب (٢/ ٢٧٦).
وأوّل مَن تكلّم في الإرجاء هو الحسن بن محمّد بن الحنفيّة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٣٧٥).

(١) فيض القدير (٣/ ٥٣٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٤).
(٣) معرفة الثقات (٢/ ٢٩٣)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٠١)، سير أعلام النبلاء (٦/ ١٢).
(٤) تقريب التهذيب (١٧١).
(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٧).
(٦) **انظر**: التاريخ الكبير (٣/ ١٠)، معرفة الثقات (١/ ٣٠٧)، تاريخ أسماء الثقات (١/ ٦٥)، الجرح والتعديل (٣/ ١٩٧)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٣١)، تهذيب الكمال (٦/ ٥٤٦)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣١٤)، الكاشف (١/ ٣٣٩)، لسان الميزان (٧/ ١٩٩).

• أسد بن وَدَاعة:

وهو أحد علماء دمشق[١]، قال عنه يحيى بن معين: «كان أزهرُ الحرازي وأسدُ بنُ وداعةَ وجماعةٌ يجلسون يَسُبُّون عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه، وكان ثورُ بنُ يزيد في ناحيةٍ لا يَسُبُّ، فإذا لم يَسُبَّ جرُّوا برجله»[٢].

ويقال فيه من الدّلالة ما قيل في أزهرَ الحرازيِّ، ومِن ناحية ثانية فالذي يظهر أنَّ أَسَدَاً كان يتديّن بـ(بُغْض عليّ) لأمرين:

١ ـ شدَّة إنكاره على ثَوْر، وهو إنكارٌ لا يقع عادة لمجرَّد المخالفة، وذلك أنَّ سَبَّ عليّ لا يخلو إمّا أن يكون حقّاً أو باطلاً، فإن كان حقّاً فغايةُ ما فيه أنه يجوز ولا يجب، وإن كان باطلاً فلا تجوز المشاركة فيه أصلاً، فهل يمكن لمن وُصِف بكونه «مِن عُبَّاد أهلِ الشّام وقُرَّائهم»[٣] أنْ يغضب كلّ هذا الغضب على مَن لا يشاركه في باطله؟!

٢ ـ أنّ أسداً كان حريصاً على الاتِّباع، ولهذا اشتدَّ إنكارُهُ على ثَوْر فيما أخطأ فيه من القول في مسألة القَدَر، فكأنّ أَسَدَاً كان يظنُّ في عليٍّ ظنوناً كاذبة مما انتشر بين الشَّاميِّين ـ كدعوى مشاركته في دم عثمان ـ تسوِّغ له شرعاً بُغضَه والوقوع فيه تحذيراً منه وانتصاراً لعثمان الشَّهيد، ومن ثَمَّ فإنَّ امتناع ثَوْرٍ مِن السَّبِّ ليس إلا إحدى ضلالاته مثلما هو حاله في القَدَر.

وقد نصَّ الذَّهبيُّ على وصفه بالنَّصب فقال: «ناصبيٌّ سَبَّابٌ»[٤].

وقال: «ناصبيٌّ يَسُبُّ»[٥]، وقال: «فيه نصبٌ معروف»[٦].

---

(١) **انظر**: تاريخ الإسلام (٨/ ٣٧٢).
(٢) ضعفاء العقيلي (١/ ٢٦)، تهذيب الكمال (٤/ ٤٢٧)، لسان الميزان (١/ ٣٨٥).
(٣) مشاهير علماء الأمصار (١١٣).
(٤) المغني في الضعفاء (١/ ٧٦).
(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٤).
(٦) تاريخ الإسلام (٨/ ٣٧٢).

وقد أقرّه الحافظ ابنُ حجر على كلامه[١].

• حَرِيْزُ بن عثمان:

اختلف العلماء في حَريز بنِ عُثمانَ هل يَثْبُت عنه النَّصب أم لا؟

ثُمّ تفاوت القائلون بثبوته تفاوتاً واسعاً فيما يحكونه عنه مِن النَّصب كما قال الدّارقطنيُّ: «يُرمى بالانحراف عن عليٍّ، وعنه في ذلك اختلاف»[٢]، وذكر ذلك ابنُ ماكولا بحروفه دون عزو إليه[٣]، ولأجل الاختلافِ الطَّويلِ والنُّقولاتِ المتضاربة عنه امتنع بعضُ أهل العلم عن الجزم بشيء، لا من جهة اتهامِه ولا مِن جهة تبرئته منه، كما قال ابنُ عمَّار الموصليُّ[٤]: «يتَّهمونه أنه كان ينتقص عليّاً»[٥].

ويمكن أن يقسَّم ما ورد في شأنه إلى قسمين:

أولاً: ما ورد في رميه بالنَّصب:

نسب كثيرون إلى حَريزٍ الانحرافَ عن عليٍّ رضي الله عنه على تفاوت بينهم في قَدْر ذلك ما بين مُقِلٍّ ومُكْثِرٍ، وفيما يلي استعراضُ ما قيل فيه مع مناقشة كلٍّ بحسب الإمكان.

١ ـ ما ذكره جرير[٦] من «أنّ حَريزاً كان يشتم عليّاً على

---

(١) **انظر**: لسان الميزان (١/ ٣٨٥).

(٢) الإكمال (٢/ ٨٥)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤١).

(٣) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٠).

(٤) محمد بن عبد الله بن عمار الأزديُّ: أبو جعفر الموصليُّ، محدّث الموصل، أحد كبار حفّاظ الحديث، كان ممن يعالج التجارة، مولده بعد الستين ومئة، قال عنه الخطيب البغدادي: «أحد أهل الفضل المتحقِّقين بالعلم، حسن الحفظ كثير الحديث». مات سنة ٢٥٢هـ. من آثاره: كتاب في معرفة الرِّجال والعلل. وحديثه مخرّج عند النسائي. **انظر**: الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٢)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٠٩)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٦٩)، الكاشف (٢/ ١٨٨).

(٥) تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٨).

(٦) هكذا جاء في كل ما وقفتُ عليه من المصادر بلا عزو، والمراد به جريرُ بنُ =

المنابر»[١].

وهذا لا يثبت لأمور:

* أنَّ جريرَ بن عبد الحميد لا يُعْرَف له لقاءٌ بحَريز، كما أنَّ الصِّيغة المستعملة في الخبر وهي (أنّ حَريزاً كان...) مُشْعِرَةٌ بعدم اللَّقاء.

* أنَّ مثل هذا الأمر لو وقع لكان مما تتوافر الهمم على نقله، ولما احتاج كثيرون إلى سؤاله هل يشتم عليّاً أو يسبُّه كما سيأتي.

* أنَّ الرّاوي عن جريرٍ مجهولُ الحال[٢].

٢ ـ ما جاء عن عمرانَ بنِ أبانَ[٣] من قوله: «سمعتُ حَريزَ بنَ عثمان يقول: «لا أُحِبُّهُ؛ قَتَلَ آبائي، قَتَلَ آبائي. يعنى: عليّاً»[٤].

وعمرانُ بنُ أبانَ ضعيفٌ غير مأمون لا سيما أنَّ أبا داود ذكر عنه أنه «قَذَفَ قوماً»[٥].

٣ ـ ما ورد مِن أنَّ رجلاً سألَ يزيدَ بنَ هارون[٦] سمعتَ من

= عبد الحميد الضَّبِّيُّ، لأنَّ الراويَ عنه يحيى بنُ المغيرة الرّازيُّ وهو لا يروي عن غيره. **انظر**: الثقات (٩/ ٢٦٧).

(١) ضعفاء العقيلي (١/ ٣٢١)، تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٧)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٨)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٦).

(٢) **انظر**: الثقات (٩/ ٢٦٧).

(٣) عمران بن أبان بن عمران بن زياد السلمي (أو القُرَشيُّ): أبو موسى الواسطيُّ الطّحّان، روى عن شُعبةَ وحَريزِ بن عثمان وغيرِهم، وقد ضعَّفَه النسائيُّ وأبو حاتم وآخرون وذَكَرَهُ ابنُ حِبّان في الثِّقات، توفِّي سنة ٢٠٧هـ. **انظر**: الثقات (٨/ ٤٩٧)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٩٠)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٣٠٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٠٨).

(٤) ضعفاء العقيلي (١/ ٣٢١)، تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٧)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٦)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٨١).

(٥) تهذيب الكمال (٢٢/ ٣٠٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٠٨).

(٦) يزيد بن هارون بن زاذي (ويقال: زاذان) السلمي مولاهم: أبو خالد الواسطيُّ =

حَريز بن عثمان شيئاً تنكره عليه مِن هذا الباب؟

فقال: إني سألتُهُ ألّا يذكر لي شيئاً مِن هذا مخافةَ أنْ أسمع منه شيئاً يضيِّقَ عليَّ الرِّوايةَ عنه. قال: فأشدُّ شيءٍ سمعتُهُ يقول: لنا أميرٌ ولكم أميرٌ. يعني: لنا معاوية، ولكم عليٌّ[1].

٤ ـ الرُّؤى: ومن ذلك ما حُكي عن بعضهم أنه قال: «رأيتُ يزيدَ بنَ هارون في المنام، فقلتُ: ما فَعَلَ بك ربُّكَ؟

قال: غَفَرَ لي، وشفَّعني، وعاتبَني.

فقلتُ له: أمَا قد غَفَرَ لكَ فقد علمتُ، فَفِيمَ عاتبَكَ؟

قال: قال لي: يزيدُ بنُ هارونَ كتبتَ عن حَريز بن عثمان؟

قال: قلتُ: يا ربِّ ما رأيتُ منه إلا خيراً!

قال: إنه كان يَشتمُ عليَّ بنَ أبي طالب عليه السلام»[2].

والجواب عن هذا من وجهين:

أ ـ أنّه مِن المعلوم أنّ الأحكامَ لا تترتّب على الرُّؤى والأحلام، فكيف يصحُّ أن يُجْعَلَ هذا المنامُ دليلاً على ثبوت النَّصب عنه؟!

وقد عقَّب ابنُ حجر على هذه القصّة بقوله: «والأحكامُ لا تتغيَّر بالمنام»[3].

= مِن كبار الحفّاظ، مولده سنة ١١٨هـ، يقال بأنَّ أصلَهُ مِن بُخَارى، كان رأساً في العِلم والعمل كبيرَ الشأن، قال فيه ابن المدينيّ: «ما رأيتُ أحفظَ مِن يزيدَ بنِ هارون»، توفِّي سنة ٢٠٦هـ، وحديثه مخرَّج عند الجماعة. **انظر**: التاريخ الكبير (٣٦٨/٨)، تهذيب الكمال (٢٦١/٣٢)، سير أعلام النبلاء (٣٥٨/٩)، تهذيب التهذيب (٣٢١/١١).

(١) خرجه العُقَيلي في الضعفاء (٣٢١/١)، تاريخ بغداد (٢٦٧/٨)، تاريخ مدينة دمشق (٣٤٨/١٢)، تهذيب الكمال (٥٧٥/٥). وإسناده صحيح.

(٢) المجروحين (٢٦٨/١)، تاريخ بغداد (٣٤٦/١٤)، تاريخ مدينة دمشق (٣٥١/١٢).

(٣) لسان الميزان (٣٧٣/٥).

ب ـ أنّ رائي هذا المنام وحاكيه يختلف ـ بحسب المصادر ـ فتارة هو سِبْطُ يزيدَ بنِ هارون عن أمِّه التي هي صاحبةُ الرُّؤيا المزعومة[(١)]، وتارةً يحكيها عن رجلين وجدَهما عند أحمد بن حنبل[(٢)]، وتارةً يَحكيها أحدُهم مبهمةً عن بعض أصحابه[(٣)] وهذا مما يدلّ على عدم صحّتها أساساً.

ومِن الباب نفسِهِ ما حُكي عن ابن خزيمة[(٤)] أنه قال: «رأيتُ أحمدَ بنَ حنبل في النَّوم لمّا مات يتبختر، فقلت: ما هذه المشية؟!

قال: مِشيةُ الخدَّام في دار السَّلام.

فقلتُ: ماذا فَعَلَ الله بك؟

قال: غَفَرَ لي وتوَّجَني وألْبَسَني نعليّنِ مِن ذهب، وقال: يا أحمدُ، هذا بقولك (القرآن كلامي)، ثم قال لي: يا أحمدُ، لِمَ كتبتَ عن حَريز بن عثمان؟!».

وقد وَصَفَ الذّهبيُّ هذه الحكاية بالنَّكارة ثمّ قال: «مِن أين يلحق أحمدُ حَريزاً؟!»[(٥)].

٥ ـ ما جاء عن إسماعيلَ بنِ عياش أنه قال: «عادلتُ حَريز بنَ

---

(١) **انظر**: المجروحين (١/ ٢٦٨).

(٢) **انظر**: تاريخ بغداد (١٤/ ٣٤٦)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٥١)، صفة الصفوة (٣/ ١٨)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٦٥).

(٣) **انظر**: الكامل في ضعفاء الرِّجال (٢/ ٤٥١)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٩).

(٤) محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي: أبو بكر النيسابوري الشافعي، أحد كبار الأئمة والحفّاظ، مولده سنة ٢٢٣هـ، كان يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، قال عنه أبو عليّ النيسابوري: «لم أر أحداً مثلَ ابن خزيمة»، توفي سنة ٣١١هـ، له أكثر من مائة وأربعين مصنفاً منها: صحيحه، وكتاب التوحيد وإثبات الصفات. **انظر**: الثقات (٩/ ١٥٦)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢٠)، طبقات الحفاظ (٣١٣).

(٥) سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٤٨).

عثمان من مصر إلى مكةَ فجَعَلَ يَسُبُّ علياً ويلعنُهُ!»[١].

وعنه أنه قال: «خرجتُ مع حَريز بن عثمان ـ وكنتُ زميلَهُ ـ فسمعتُهُ يقعُ في عليٍّ، فقلتُ: مهلاً يا أبا عثمان، ابنُ عمِّ رسولِ الله ﷺ وزوجُ ابنتِهِ!

فقال: اسكُتْ يا رأسَ الحمار! لا أضْرِبُ صَدْرَكَ فأُلقيكَ عن الجَمَل»[٢].

والجواب عن هذا من وجهين:

* أنّ ما ورد عن إسماعيلَ جاء على وجهين أحدُهما: (يَلْعَن) والآخر: (يَقَعُ)، وكأنّ الثَّاني هو الأصحّ لما يلي:

ـ أنّ حَريزاً كان يقول: «والله ما سببتُ علياً قطّ!».

وعلَّق الذَّهبيُّ على هذا بقوله: «هذا الشَّيخُ كان أورعَ مِن ذلك»[٣].

ـ أنه الموافق لما ذَكَرَهُ عنه غيرُ واحدٍ مِن كبار الأئمة المتقدِّمين كأحمد والعِجْلِيِّ مِن كونه «يَحْمِلُ على عليّ!» وفرقٌ كبير بين (يَحْمِلُ) و(يَلْعَنُ).

* أنّ في الرِّواية الأُولى ما يُنكر وهو قولُ إسماعيل (. . . مِن مصر) مع أنه وحَرِيزاً شاميّان، ولم أعثُر في ترجمَتِهما على ما يدلّ على رحلتِهما إلى مصر.

٦ ـ ما رُوي عن يحيى بن صالح الوُحَاظِيِّ مِن أنه سُئلَ: «لمِ لَمْ تكتب عن حَريز؟

فقال: كيف أكتبُ عن رجلٍ صلّيتُ معه الفَجْرَ سبعَ سنين، فكان لا

(١) بغية الطلب في تاريخ حلب (٥/ ٢٢١٠)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٨)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩).
(٢) المجروحين (١/ ٢٦٩)، الأنساب (٣/ ٥٠)، تاريخ الإسلام (١٠/ ١٢٤).
(٣) سير أعلام النبلاء (٧/ ٨١).

يَخْرُجُ مِن المسجد حتى يَلْعَنَ عليّاً سبعين لَعْنَةً كلَّ يوم؟!»[١].

والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

* أنّ حَريزاً قد حَلَفَ بالله أنه ما سَبَّ عليّاً قط وهو مِن الدِّيانة والورع بمكانٍ يَمْنَعُهُ ـ إن شاء الله ـ مِن الكَذِبِ في يمينه، ومعلومٌ أنَّ اللَّعن أخصُّ مِن السَّبّ، ونَفْيُ الأعمِّ نفيٌ للأخصّ.

* أنَّ الواقعَ يقضي ببُعْد ـ إن لم يُقَل باستحالة ـ أن يكون حَريز على هذه الصِّفَة الشَّاذَّة المستنكرة جدّاً ثمّ يَتَفَرَّد بنقلها الوُحَاظِيُّ فقط مع كثرة الآخذين عنه ـ وفيهم أئمَّة ـ، ثمّ إنه لا معنى في التزامه بالـ(سبعين مرّة) المزعومة لو كان يقوم بذلك فعلاً؟

* أنه على فرض ثبوت ذلك عنه فقد صحّ عنه (أي عن جرير) أنه تركه، كما نصّ عليه الذّهبيُّ[٢].

وأخيراً فإنَّ هذه الرِّواية معارَضةٌ برواية أخرى عنه، حاصلُها: أنّ الوحاظيَّ تَرَكَ الكتابةَ عنه لأنه سَمِعَهُ يَروي حديثاً فيه انتقاصٌ لعليٍّ رضي الله عنه[٣]، وما مِن شكٍّ بأنّ مدلولَ الرِّوايتين متناقض، فإنه إن كان قد رآه يَلْعَنُهُ سبعَ سنين بعد صلاة الفجر فكيف لا يكتشف انحرافَهُ عن

---

(١) بغية الطلب في تاريخ حلب (٥/ ٢٢١١)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩).

(٢) **انظر**: تاريخ الإسلام (١٠/ ١٢٤).

(٣) **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٥٣)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩).

تنبيه: لم أقف في شيء من كتب أهل السُّنة على التّصريح بما في هذا الحديث، إلا أنه ورد عن أحد الشِّيعة وهو أحمد بن عبد العزيز الجوهري المتوفّى سنة ٣٢٣هـ ذِكْرُ القِصّة وفيها أنّ الوحاظي سُئِلَ: «قد رويتَ عن مشايخَ مِن نظراء حَريز، فما بالك لم تَحْمِل عن حَريز؟

قال: إني أتيتُه فناولني كتاباً فإذا فيه: حدّثني فلانٌ عن فلانٍ أنّ النبيَّ ﷺ لما حضرته الوفاةُ أوصى أنْ تُقْطَعَ يدُ عليِّ بن أبي طالب عليه السلام فرددتُ الكتاب، ولم أستحلّ أن أكتبَ عنه شيئاً». السّقيفة وفدك (٥٦).

عليٍّ إلا بعد أن رَوَى له ذلك الحديثَ المزعوم، وإنْ كان اكتشف انحرافَهُ عند روايته لهذا الحديث فقِصَّة لَعْنِهِ لعليٍّ كَذِبٌ صريح.

٧ ـ ما ذَكَرَهُ أبو الفتح الأزديُّ[(١)] «أنّ حَريز بن عثمان روى أنّ النبيَّ ﷺ لمّا أراد أنْ يَرْكَبَ بغلتَه جاء عليٌّ رضي الله عنه فحلَّ حِزام البغلة حتى يقع رسولُ الله ﷺ»[(٢)].

والجواب عن هذا أن يقال: إنّ هذا موضوع عليه بلا أدنى شكٍّ، إذ لو كان يَرْويه بالفعل لكان يعتقد أنَّ عليّاً منافقٌ، فكيف يترحَّم عليه والمنافق لا يجوز الترحُّم عليه؟!

وكيف يَحْلِف أنه ما سبَّه قط والمنافق أهلٌ للسّبِّ ولا حُرْمَةَ له؟!

وكيف يُفَسِّر عَدَمَ حُبِّه له بأنه قَتَلَ آباءه مع إمكان أنْ يُفَسِّرَه بكونه منافقاً؟!

وكيف يقول ليزيد بن هارون: (هو إمامكم) فيثبت الإمامة لمنافق ولو على العراقيِّين، إذ الواجب أن يقول هو منافق لا يجوز تولِّيه إلخ؟!.

ومما يؤيِّد عَدَمَ صحَّتِهِ أنَّ الأزديَّ انفرد بإيراده في كتابه الضُّعفاء، وقد قال الذَّهبيُّ عنه: «عليه في كتابه في الضُّعفاء مؤاخذاتٌ، فانه ضعّف جماعةً بلا دليل، بل قد يكون غيرُهُ قد وثَّقَهُم»[(٣)].

وأمّا الحافظ ابنُ حجر فقد عقّب هذه الرِّواية بقوله: «قلتُ: لعلّه

---

(١) محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله الأزديُّ: أبو الفتح الموصليُّ نزيل بغداد، حافظ نقّادة، أخذ عن أبي يعلى الموصليِّ وطبقتِهِ، وصنَّف في علوم الحديث، وهَّاهُ جماعةٌ وأثنى الخطيبُ البغداديُّ على حفظه إلا أنه قال: «في حديثه غرائبُ ومناكير». توفّي سنة ٣٦٧هـ أو بعدها. من آثاره: كتاب الضُّعفاء، أسماء مَن يُعْرَفُ بكنيتِهِ. **انظر**: تاريخ بغداد (٢/٢٤٣)، سير أعلام النبلاء (١٦/٣٤٧)، لسان الميزان (٥/١٣٩)، طبقات الحفاظ (٣٨٦).

(٢) نقله ابنُ الجوزيِّ في الضُّعفاء والمتروكين (١/١٩٧) وابنُ حجر في تهذيب التّهذيب (٢/٢٠٩) عن أبي الفتح الأزديِّ في كتابه الضُّعفاء دون أن يَذكروا سَنَدَهُ.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٦/٣٤٨).

سَمِعَ هذه القِصّة أيضاً مِن الوليد»[١].

ثانياً: ما ورد من نفيِ النَّصب عنه:

* ما ورد عن عليِّ بنِ عيّاش[٢] أنه قال: «سمعتُ حَريزَ بنَ عثمانَ يقول لرجل: ويْحَكَ! أما تَتَّقي الله تزعم أني أشتم عليّ بن أبي طالب؟! والله ما شتمتُ عليّا قط!»[٣].

وقال أيضاً سمعت حَريز بن عثمان يقول: «والله ما سببتُ عليّاً قط»[٤].

وعلَّق الحافظ الذَّهبيّ على هـذا بقوله: «هـذا الشَّيخ كان أورع من ذلك»[٥].

* ما ورد عن شَبَابَة[٦] أنه قال: «سمعتُ حَريز بن عُثْمانَ قال له رجل: يا أبا عُمَرَ، بلغني أنّكَ لا تترحَّم على عليٍّ!

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩).
ويقصد بـ(الوليد) الوليد بن عبد الملك الذي نُسب إلى حريزٍ أنه روى عنه «أَنْتَ مِنِّيْ بِمَنْزِلَةِ قَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى»، وسوف تأتي الإشارة إليه.

(٢) عليّ بن عياش بن مسلم الأَلْهَاني (بفتح الهمزة وسكون اللّام): أبو الحسن الحمصيُّ البكّاء، ثقة عابدٌ جليل القدر، مولده ١٤٣هـ، وثقه النسائي والناس، توفي سنة ٢١٩هـ. وحديثه مخرّج عند البخاري والأربعة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٤٣/ ١١٥)، تهذيب الكمال (٢١/ ٨١)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٣٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٢٢).

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدّوري (٤/ ٤١٩ و٤٧٥). وإسناده صحيح.

(٤) المصدر السّابق (٤/ ٤١٩) وإسناده صحيح.
وقد قال ابن حِبّان: «كان عليّ بن عياش يحكي رجوعه عنه وليس ذلك بمحفوظ عنه». المجروحين (١/ ٢٦٨).
وهذا غريب فقد حكاه أبو اليمان عنه أيضاً، فلعلّ الحافظ ابن حبّان لم يطَّلع عليه.

(٥) سير أعلام النبلاء (٧/ ٨١).

(٦) شَبَابَة (وقيل: هذا لقبه واسمُهُ مروان) بن سَوَّارٍ الفزازيُّ مولاهم: أبو عمرو المدائنيُّ، ثقةٌ حافظ، مولده في حدود عام ١٣٠هـ وأصله من خراسان، ذمَّهُ بعضُ العلماء لأنه كان داعيةً إلى الإرجاء، على أنه حكي عنه الرّجوعُ، توفِّي في مكة سنة ٢٠٦هـ، =

فقال له: اسكت، ما كنتُ وهذا.

ثم التفتَ إليَّ فقال: رَحِمَهُ الله مائة مرّة»[١].

* ما ورد عن أبي اليَمان[٢] أنه قال: «كان حَريز بن عثمان يتناول مِن رجلٍ ثم تَرَكَ ذاك»[٣].

وقد اختلف أئمّة الجرح والتّعديل مِن جرّاء ما سبق عَرْضُهُ على مذهبين:

المذهب الأوّل: القول بنصبه.

وعلى رأس هؤلاء الإمامُ أحمد بن حنبل الذي قال عنه: «يَحْمِلُ على عليِّ بنِ أبي طالب»[٤].

والعِجْليُّ حيث قال: «كان يَحْمِلُ على عليٍّ»[٥].

وابنُ عدي[٦] حيث قال: «وإنما وُضِعَ منه ببُغْضِهِ لعليّ

= وحديثه مخرّج في الكتب السّتة. **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٤٥)، تهذيب الكمال (١٢/ ٣٤٣)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٥١٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٦٤).

(١) الضّعفاء للعقيلي (١/ ٣٢١)، تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٩)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٥٣)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٨). وإسناده صحيح.

(٢) الحكم بن نافع البَهْرَانيُّ (نسبةً إلى بَهْراء وهي قبيلة مِن قُضاعة) مولاهم: أبو اليمان الحمصيُّ ثقة حافظ، اشتهر بكنيته، مولده سنة ١٣٨هـ، قال عنه أبو حاتم الرّازيُّ: «ثقة نبيل»، استقدمه المأمون ليوليَه قضاءَ حمص، توفِّيَ سنة ٢٢١هـ، وحديثه مخرَّج في الكتب السّتة. **انظر**: الجرح والتعديل (٣/ ١٢٩)، الأنساب (١/ ٤٢٠)، تهذيب الكمال (٧/ ١٤٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١٩)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٧).

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ١٠٣)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٥١)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٨)

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٥١)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ١٩٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٨).

(٥) معرفة الثقات (١/ ٢٩١)، تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٦)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٤) مقدمة فتح الباري (١/ ٣٨٩).

(٦) عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجانيُّ: أبو أحمد ابن القطّان، حافظ ناقد جوّال، مولده سنة ٢٧٧هـ، طال عُمُرُهُ وعلا إسنادُه، وتقدّمَ في هذه الصِّناعة على =

وتكلَّموا فيه»[١].

ويُلحظ في هؤلاء الأئمّة جميعاً أنّ أحداً منهم لم يُدْرِكْهُ.

وكذلك عمرو بن عليّ[٢] حيث قال: «كان ينتقص عليّاً وينال منه»[٣].

وقال في موضع آخر: «شديد التَّحامُل على عليّ»[٤].

والفلّاسُ لم يُدْرِكْ حَريزَ بن عثمان فقد وُلِدَ سنة نيف وستين ومائة (أي بعد وفاة حَريز).

وكذلك ابنُ حِبّان حيث قال: «كان يَلْعَنُ عليَّ بنَ أبي طالب رضوان الله عليه بالغَداة سبعين مرّة، وبالعشيِّ سبعين مرّة!

فقيل له في ذلك فقال: هو القاطعُ رؤوس آبائي وأجدادي بالفُؤوس، وكان داعيةً إلى مذهبه»[٥].

وابنُ حِبّان لم يدرك حَريز بن عثمان، فهو إمّا قال هذا اجتهاداً فهو مردود، وإمّا نقلاً دون بيانِ الواسطة فلا يُقْبَل أيضاً لأنه لم يبيِّنها.

= لَحْنٍ فيه، قال عنه الخليليُّ: «كان عديمَ النّظير حفظاً وجلالةً»، توفِّي سنة ٣٦٥هـ. مِن آثاره: الكامل في ضعفاء الرِّجال، الانتصار. **انظر**: تاريخ جرجان (١/ ٢٦٦)، تاريخ مدينة دمشق (٣١/ ٥)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٥٤)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٠).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٥٣)، بغية الطلب في تاريخ حلب (٥/ ٢٢٠٩)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩).

(٢) عمرو بن عليّ بن بحر بن كنيز الباهلي: أبو حفص الفلاس الصّيرفي، ثقةٌ حافظٌ نقَّادة من أعلام البصريين، مولده سنة نيف وستين ومئة، قال عنه أبو زُرعة: «لم نَرَ بالبصرة أحفظَ منه ومِن عليّ بنِ المديني والشّاذكوني»، توفي سنة ٢٤٩هـ. وحديثه مخرَّج في الكتب الستة. **انظر**: التاريخ الكبير (٦/ ٣٥٥)، تهذيب الكمال (٢٢/ ١٦٢)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٠)، لسان الميزان (٧/ ٥٠٩).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٥١)، تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٦)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٧)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٤).

(٤) تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٦)، بغية الطلب (٥/ ٢٢١٠)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٧)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٤).

(٥) المجروحين (١/ ٢٦٨).

وقوله: «كان داعيةً إلى مذهبه» ممّا انفرد به عن غيره، فكلُّ مَن ترجم له لم يَذْكُرْ عنه دعوتَهُ إلى النَّصب، كما أنه لو كان داعيةً لكان أمره أوضح مَن أن يُختلف فيه.

ويبدو أنّ أبا حاتم قال ذلك استنباطاً مِن بعض ما حُكي عنه مِن مثل أنه كان يشتمه على المنابر.

وأمّا الذّهبيُّ فقد اتّفقت أقوالُهُ إجمالاً في الحكم على حَريز بثبوت النَّصب[(١)]، فقال:

عنه «ناصبي»[(٢)].

و«مبتدع»[(٣)].

و«على نصبٍ فيه»[(٤)].

و«تُكُلِّمَ فيه لنصبه»[(٥)].

وأخفُّها قولُه «يُرْمى بالنَّصب»[(٦)].

وقال الحافظ ابن حجر: «ناصبي»[(٧)].

و«رُمي بالنَّصب»[(٨)].

و«حَريز بن عثمان المعروفُ بالنَّصب»[(٩)].

المذهب الثّاني: القول بنفيِ النَّصب عنه.

ومن هـؤلاء أبو حاتم الرّازيُّ الذي قال: «لم يصحَّ عندي ما يقال في رأيه»[(١٠)].

---

(١) باستثناء قوله عنه ـ بعد أن أورد قصة لعنه لعليٍّ رضي الله عنه في المسجد كل يوم بعد صلاة الفجر ـ: «قلتُ: صحّ عنه أنه ترك ذلك». تاريخ الإسلام (١٠/ ١٢٤).

(٢) المغني في الضعفاء (١/ ١٥٤)، الكاشف (١/ ٣١٩).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٢١٨).

(٤) تذكرة الحفاظ (١/ ١٧٧).

(٥) ذِكْرُ مَن تُكُلِّمَ فيه وهو موثّق (٦٦).

(٦) سير أعلام النبلاء (٧/ ٨٠).

(٧) لسان الميزان (٢/ ١٠٣).

(٨) تقريب التهذيب (١٥٦).

(٩) تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩).

(١٠) الجرح والتعديل (٣/ ٢٨٩).

والخطيبُ البغداديُّ حيث قال: «حُكِيَ عنه مِن سوءِ المذهب وفسادِ الاعتقاد ما لم يَثبتْ عليه»[١].

وابن حزم حيث قال: «روينا عنه أنه تَبَرَّأَ مما نُسِبَ إليه مِن الانحراف عن عليّ رضي الله عنه»[٢].

والذي يترجَّح مِن خلال ما سبق عرضُهُ أنه كان لدى حَريز بن عثمان نوعٌ مِن الانحراف ولكنه زيد فيه كثيراً، ومردُّ التّرجيح أنَّ التُّهمة إذا ما أُثيرت مِن جهات متعدِّدة وتواطأ على ذكرِها أكثر العلماء فلا بدَّ أن يكون لها أصل على أقلّ الأحوال.

ويتمثَّلُ انحرافُهُ عن عليٍّ رضي الله عنه في أمرين:

١ ـ عدم حبِّه لعليّ رضي الله عنه بسبب مَن قُتِلَ في صِفِّين مِن آبائه، وهذا البُغْضُ بُغْضٌ جِبلِّيٌّ يَصعب على الإنسان التَّخلُّص منه.

٢ ـ أنه لم يكن يَعْتَقِدُ صحّةَ إمامة عليٍّ رضي الله عنه إمّا مُطلقاً أو على أهل الشَّام، وإنما كان يعتقد إمامةَ معاوية رضي الله عنه كما صرَّح بهذا ليزيد بن هارون.

وإذا كان مِن المعلوم بحُكم العادة أنَّ كلَّ مَن خَرَجَ عن العُرْف السَّائد في خَلْقٍ أو خُلُقٍ كالعِلْم والقُوَّة والشَّجاعة والكَرَم والدَّمامة والبُخْلِ والخوفِ والخيانةِ كان محطَّ أنظار النّاس ولَفْتٍ لانتباهِهم مما يُغريهم بأنْ يزيدوا فيما يَنسبونه إليه وأن يَخْتَلِقُوا بعضَ ما يَحكونه عنه، لا فَرْق في ذلك بين المدح والذَّمّ.

ومِن هنا يمكن القولُ بأنه لما كان حَريزٌ مِن أفضلِ أهل الشَّام علماً وهَدْياً وأنبهِهم ذِكراً[٣] ومِن كبار ثقات أهل الحديث الذين يُرحل إليهم مِن أماكنَ شتّى كان مِن المستغرب أنْ يَقَعَ مثلُهُ في شيءٍ مِن الانحراف

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٦).

(٢) الإحكام لابن حزم (٨/ ٥٠٦).

(٣) **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٥١).

عن عليٍّ مما ولَّد كثيراً مِن الحكايات عنه، ويدلُّ على ذلك ورود عِدَّة روايات يتضمَّنَّ سؤالَ بعضِهم له عن حقيقة ما يُعْزى إليه مِن سبِّ عليٍّ أو عَدَمِ التَّرَحُّم عليه، مِن مِثْلِ ما حكاه عنه عليُّ بن عيّاش حين سأَلَهُ رجلٌ مِن أهل خراسان عن حَريز: هل كان يتناول عليّاً؟

فقال أنا سمعتُهُ يقول: «إنَّ أقواماً يزعمون أنّي أتناولُ عليّاً، معاذَ الله أنْ أفعل ذلك، حسيبُهم الله!»(١).

وفي هذا المعنى قيل:

مَـن أحـوج الـنـاس إلـى ذمِّـهِ ذمُّـوهُ بـالـحـقِّ وبـالـبـاطـلِ(٢)

ومن الأمثلة على ما نُميَ إليه كذباً ما رواه عبدُ الوهَّاب بنُ الضّحاك عن إسماعيلَ بنِ عيّاش قال: سمعتُ حَريزَ بنَ عثمان يقول: هذا الذي يَرويه النّاس عن النبيِّ ﷺ أنه قال لعليٍّ: «**أَنْتَ مِنِّيْ بِمَنْزَلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى**» حقٌّ، ولكن أخطأَ السّامعُ.

قلتُ: فما هو؟

قال: إنما هو «**أَنْتَ مِنِّيْ مَكَانَ قَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى!**».

قلتُ: عمّن ترويه؟

قال: سمعتُ الوليدَ بنَ عبدِ الملك يقوله وهو على المنبر.

وقد عقَّب الحافظُ أبو بكر الخطيبُ على هذه الحكاية بقوله: «عبدُ الوهاب بنُ الضّحاك كان معروفاً بالكذب في الرِّواية، فلا يصحُّ الاحتجاجُ بقوله»(٣).

ومما يقوِّي عَدَمَ صحَّةِ ما يُحكى مِن شدّة انحرافه عن عليّ رضي الله عنه أنه

---

(١) بغية الطلب في تاريخ حلب (٥/ ٢٢١٦)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٨).
(٢) البيت لكعب بن زهير بن أبي سُلْمى رضي الله عنه. **انظر**: الاستيعاب (٣/ ١٣١٥).
(٣) تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٨)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٩)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٧)، التّطريف في التّصحيف (٤٥).

مِن رُواة حديث معاوية رضي الله عنه الوارد في مناقب الحسن بن عليٍّ رضي الله عنه، وفيه: «رَأَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَمُصُّ لِسَانَهُ أَوْ شَفَتَهُ (يَعْنِيْ الْحَسَنَ)، وَإِنَّهُ لَنْ يُعَذَّبَ لِسَانٌ أَوْ شَفَتَانِ مَصَّهُمَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ»[1].

وأمّا ما يُحكى عنه مِن اللَّعن والشَّتم فإنّ له أحدَ تخريجين:

* أنْ يقال عنه بأنه لا يثبت أصلاً كما قاله أبو حاتم الرَّازيُّ[2] والخطيبُ البغداديُّ[3].

* أن يكون قد صَدَرَ منه شيءٌ من ذلك لكنه تاب منه كما حكى عنه تلميذه أبو اليمان مِن أنه كان يتناوله ثم تَرَكَ ذاك[4].

قال ابنُ حجر العسقلانيُّ: «إنما أخرج له البخاريُّ لقول أبي اليمان إنه رجع عن النَّصب كما مضى نَقْلُ ذلك عنه»[5].

• عبد الله بن سالم الوحاظي[6]:

هذا الرَّجُلُ شاميٌّ حمصيٌّ، ويقال فيه ما قيل في غيره.

وقد حكى عنه أبو داود السِّجستانيُّ أنه كان يقول: «عليٌّ أعان على

---

(١) خرّجه أحمد في مسنده من حديث معاوية رضي الله عنه برقم (١٦٨٩٤). وقال عنه الهيثمي في مجمع الزّوائد (٩/ ١٧٧): «رجاله رجال الصحيح غير عبد الرحمٰن بن أبي عوف وهو ثقة»، وقال الشّيخ شعيب الأرناؤوط في تخريجه لأحاديث المسند: «إسناده صحيح».

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٢٨٩)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٧)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٥)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٧٧)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٨٠).

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٦).

(٤) التاريخ الكبير (٣/ ١٠٣)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٥١)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٤٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٨).

(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩).

(٦) عبد الله بن سالم الأشعريُّ الوُحَاظِيُّ (ويقال: الكَلاعيُّ): أبو يوسف الحمصيُّ، وثَّقَهُ الدّارقطنيُّ وغيرُه، وقال عنه يحيى بن حسّان التنيسي: «ما رأيتُ بالشّام مثله»، توفِّي سنة ١٧٩هـ. وحديثه مخرّج عند البخاري وأبي داود والنسائي. **انظر**: الثقات (٨/ ٣٣٢)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٤٩)، تهذيب الكمال (١٤/ ٥٤٩)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٤).

قَتْلِ أبي بكر وعمر»[١]، وهـذه المقالة مِن مقالات النَّواصب وظنُّونِهم الكاذبة فيه رضي الله عنه.

وقد فسَّر الذَّهبيُّ كلامَ أبي داودَ عنه بـ«أنه ناصبيّ»[٢]، وقال في موضع آخر: «فيه نصب»[٣].

وقال ابن حجر: «رُمي بالنَّصب»[٤].

وقال الخزرجيُّ[٥]: «رماه أبو داودَ بالنَّصب»[٦].

• مروانُ بن أبي حفصة:

لم أجد أحداً مِن أهل العلم أو المؤرِّخين وَصَفَهُ بالنّصب صراحة، إلّا أنَّ مَن أجال النَّظر في بعض قصائده يظهر له بجلاء أنها تلوح عليها سِيْمَا النَّصب حيث تضمّنت الإساءة لعليٍّ وابنه الحسن رضي الله عنهما، وقد نصّ بعضهم على أنه «كان شديدَ العداوة للطَّالبيِّين»[٧].

ومِن أشهر قصائده لاميَّتُهُ التي يقول فيها:

عليٌّ أبوكمْ كان أفضلَ منكمو ... أباهُ[٨] ذوو الشُّورى وكانوا ذوي فضْلِ

وساءَ رسولَ الله إذ ساء بنتَهُ ... بِخِطبتِهِ بنتَ اللَّعين أبي جهلِ

فذمَّ رسولُ الله صِهْرَ أبيكمو ... على منبرٍ بالمنطقِ الصّادعِ الفصلِ

---

(١) تهذيب الكمال (١٤/٥٤٩)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٤)، تاريخ الإسلام (١١/ ٢٠٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٠).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٤).

(٣) الكاشف (١/ ٥٥٥).

(٤) تقريب التهذيب (٣٠٤).

(٥) أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الأنصاريُّ: صفيُّ الدِّين الخزرجيُّ السّاعديُّ، فاضلٌ عالم بالرِّجال، مولدُهُ سنة ٩٠٠هـ، لا تُعْرَفُ سنةُ وفاته. له: خلاصة تذهيب الكمال في أسماء الرِّجال. **انظر**: الأعلام (١/ ١٦٠)، معجم المؤلِّفين (١/ ٢٨٨).

(٦) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١٩٨).

(٧) فوات الوفيات (٢/ ٥٢٩).

(٨) يعني: رَفَضَه.

وحكَّمَ فيها حاكِمَينِ أبوكمو   هما خلَعاهُ خَلْعَ ذي النَّعْلِ للنَّعْلِ
وقد باعَهـا مِن بَعْدِهِ الحسَنُ ابنُهُ   فقد أَبْطَلا دعواكمو الرَّثَّةَ الحَبْلِ
وخلَّيتموها وهيَ في غيرِ أهلِها   وطالبتموها حين صارت إلى الأهـلِ[(١)]

• **مروان الأصغر:**

وصفه ابنُ الأثير بالنَّصب، بل جَعَلَهُ ممّن «اشتهروا بالنَّصب والبُغْض لعليّ»[(٢)].

وقال البُحتريُّ في هجائه:

إنْ وَقَفَت سُوْقُكَ أو كَسَدَت   بضاعةٌ مِن شِعْرِكَ الخائبِ
أنْحَيْتَ كي تُنْفِقَها زَارِياً[(٣)]   على عليٍّ بنِ أبي طالبِ[(٤)]

• **إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني:**

الحافظُ الجُوزجاني ممن سَكَنَ دمشق وهي مِن أشهر مواطن النَّصب، وقد رماه بالنَّصب جماعةٌ مِن الحُفَّاظ، فقال ابنُ حِبّان: «كان حَرِيزيَّ[(٥)] المذهب ولم يكن بداعيةٍ إليه»[(٦)].

وقال ابنُ عديٍّ: «كان شديدَ الميل إلى مذهب أهل دمشق في التَّحامُلِ على عليّ»[(٧)].

---

(١) الأغاني (٢٣/ ٢١٤)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٤/ ٦٥)، الفوائد الرِّجالية لبحر العلوم (١/ ٨٩).
(٢) الكامل في التاريخ (٦/ ١٠٩).
(٣) زارياً: عائباً. **انظر**: لسان العرب (١٤/ ٣٥٦).
(٤) ديوان البحتري (١/ ١٠٩).
(٥) حَرِيزي: «نسبة إلى حَريز بن عثمان المعروف بالنَّصب». قاله الحافظ في تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩).
(٦) الثقات (٨/ ٨١)، الأنساب (٢/ ٥٢)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩).
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣١٠)، تاريخ مدينة دمشق (٧/ ٢٨١)، تاريخ الإسلام (١٩/ ٧٢).

وقال الدّارقطنيُّ: «فيه انحرافٌ عن عليٍّ»[١].

وقد رُوي عنه أنه «اجتمعَ على بابِهِ أصحابُ الحديث فأَخْرَجَتْ جاريةٌ له فَرُّوجةً[٢] لتذبحها فلم تجد مَن يذبحها.

فقال: سبحانَ الله! فَرُّوجةٌ لا يوجد مَن يَذْبَحُها، وعليٌّ يذبح في ضَحْوةٍ نيفاً وعشرين ألف مسلم!»[٣].

ثم عقّب الحافظ ابنُ حجر على هذه القصّة بقوله: «وكتابه في الضّعفاء[٤] يوضِّح مقالتَه»[٥].

وقال أيضاً: «الجُوزجاني مشهورٌ بالنَّصب والانحراف»[٦].

وقال في موضع آخر: «الحاذق إذا تأمّل ثَلْبَ أبي إسحاق الجُوزجاني لأهلِ الكوفة رأى العَجَبَ؛ وذلك لشدَّةِ انحرافه في النَّصب وشُهْرةِ أهلِها بالتّشيُّع، فتراه لا يتوقّف في جَرْح مَن ذَكَرَهُ منهم بلسانٍ ذَلِقَة، وعبارةٍ طَلِقَة»[٧].

وقال أيضاً: «الجُوزجاني كان ناصبيّاً مُنْحَرِفاً عن عليّ»[٨].

وقال أيضاً: «رُمِي بالنَّصب»[٩].

وقال الخزرجيُّ: «رُمِي بالنَّصب»[١٠].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٤٩)، ميزان الاعتدال (٧/ ٢٧٢)، لسان الميزان (٦/ ٣٠١)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩).

(٢) الفرُّوجة: الدّجاجة. **انظر**: العين (٦/ ١١٠).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٧/ ٢٨١)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٢٣).
وقد ضعّف هذه القِصّةَ العلامةُ المعلِّمي وإن كان يرى أنّ فيه نصباً. **انظر**: التنكيل (١/ ٤٧ ـ ١٠٥).

(٤) **هو**: كتابه المعروف باسم «أحوال الرِّجال».

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩).

(٦) المصدر السّابق (١٠/ ١٤٣).

(٧) لسان الميزان (١/ ١٦).

(٨) مقدمة فتح الباري (١/ ٣٩٠).

(٩) تقريب التهذيب (٩٥).

(١٠) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٢٣).

وما يسترعي الانتباه هنا أنه لم يُعاصره أحدٌ ممّن نَسَبَهُ إلى الانحراف عن عليّ، بل كلُّهم متأخِّرون عنه ويفصل بينه وبين أقربِهم إليه حوالي مائة سنة[١].

ومِن جهةٍ أخرى فإنها لا توجد إشارةٌ لذلك عند مَن عاصروه، بل على العكس تماماً فإنّ المنقول عنهم يَنِمُّ عن الاحترام والإجلال، فمثلاً «كان أحمدُ بنُ حنبل يكاتبه ويُكْرِمُهُ إكراماً شديداً»[٢]، ويبعد أن تقع من أحمد مثل هذه المكاتبة والإكرام الكبير لمن هو شديد الانحراف في النَّصب على حدِّ تعبير ابن حجر، والمحفوظ عن أحمدَ أنه يَنْهى عن مكالمة مَن لم يربِّع بعليٍّ في الخلافة فكيف بما هو فوق ذلك؟![٣].

نعم قد يقال إنّ مِن الممكن أن يكون قد تغيَّر بعد وفاة أحمدَ فإنَّ بين وفاتِهما أكثرَ من خمس عشرة سنة[٤]، ولكن يُبْعِدُ هذا الاحتمال كونُ النَّسائيِّ ـ وهو تلميذُهُ ـ قال عنه: «ثقةٌ»[٥] ولم يَذكر عنه شيئاً مِن النَّصب، مع أنّ أبا عبد الرّحمٰن «فيه قليل تشيُّعٍ وانحرافٍ عن خصوم الإمام عليٍّ كمعاويةَ وعمرٍو»[٦].

وعلى كلٍّ فالذي يَظهر أنه يمكن القولُ بالنَّظَر إلى ما قاله أولئك الجهابذة أنّ لدى الجُوزجاني شيئاً مِن النَّصب الذي قد يكون ناشئاً عن

---

(١) وفياتهم على النحو التالي:
الجُوزجاني: ٢٥٩هـ.
ابن حبان: ٣٥٤هـ.
ابن عدي: ٣٦٥هـ.
الدارقطني: ٣٨٥هـ.
(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٩٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٤٨)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩).
(٣) **انظر**: طبقات الحنابلة (١/ ٤٥)، المغني (٧/ ٣٠).
(٤) توفي الإمام أحمد سنة ٢٤١هـ.
(٥) تهذيب الكمال (٢/ ٢٤٨)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٣).

تأثُّره بمحيطه الدِّمشقيِّ، إلا أنَّ في بعض ما قاله الحافظ ابنُ حجر تجوّزاً ومبالغة كإشارته إلى «شِدَّة انحرافِهِ في النَّصب!».

وقد دلّل الحافظُ على صحّة قوله بـ(شدّة ثَلْبِهِ للرُّواة الشِّيعة).

وما ذكره مِن شِدَّة الثّلْب لهم والتَّحامُل عليهم حقٌّ حتّى علَّقَ الذّهبيُّ على بعض ألفاظه بقوله: «كعوائده في فظاظة عبارته!»[١].

ومَن نظر في كتابه (أحوال الرِّجال) تبيَّن له ذلك بجلاء، غير أنّ الادِّعاء بكون الباعث له على ذلك هو شدَّةَ انحرافه عن عليٍّ وتشيُّعَهم له غيرُ مسلَّم[٢].

• ابنُ قادم القرطبيُّ[٣]:

قال أبو حاتم: «كان ناصبيّاً»[٤].

وقال الفَرَضي[٥]: «سَمِعَهُ غيرُ واحد ينالُ مِن عليّ بنِ أبي طالب رضي الله عنه،

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٩٧).
(٢) انظر: التنكيل للمعلِّمي (١/ ١٠٦).
(٣) محمد بن أحمد بن محمد بن قادم القرطبيُّ: أبو عبد الله، أديب شاعر حافظٌ للأخبار، رحل إلى المشرق فأخذ عن كثيرين، وكان ينتحل مذهبَ مالك، قال عنه ابن الفَرَضِيِّ: «كان غيرَ ضابطٍ لنفسه ولا مالكٍ للسانه». توفِّي سنة ٣٨٠هـ. **انظر**: تاريخ العلماء بالأندلس (٢/ ١٠٢)، ميزان الاعتدال (٦/ ٥٣)، المغني في الضعفاء (٢/ ٥٤٩)، لسان الميزان (٥/ ٥٨).
(٤) لسان الميزان (٥/ ٥٨).
ولم أعرف مَن يعني الحافظُ ابن حجر بـ(أبي حاتم)! لكن قد يكون مصحّفاً عن (ابن حاتم)، فإن صحَّ هذا فلعلّه يعني: مسلمة بن قاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن حاتم المؤرِّخ الأندلسي الكبير. **انظر**: تاريخ العلماء بالأندلس (٢/ ١٢٨)، لسان الميزان (٦/ ٣٥).
(٥) عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي: أبو الوليد القرطبي المعروف بـ(ابن الفرضي): حافظ ثقة متفنِّن، مولدُهُ سنة ٣٥١هـ، قال عنه ابن حيان: «لم يُر مثله بقرطبة في سعة الرِّواية، وحفظ الحديث، ومعرفة الرِّجال، والافتنان في العلوم»، قُتِلَ سنة ٤٠٣هـ. له: تاريخ العلماء بالأندلس، مصنف في المؤتلف والمختلف، مصنَّف في مشتبه النِّسبة. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٧)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٦)، العِبَر في خبر من غبر (٣/ ٨٧).

وأنا سمعتُهُ ينالُ مِن الحسن بن علي بن أبي طالب رَحِمَهُ اللهُ»[١].

• عبد المغيث بن زُهير الحربي[٢]:

هذا الرَّجُلُ مِن علماء الحنابلة الذين عُرِفوا بشدَّة التَّمَسُّك بالآثار، لكنه ألَّفَ كتاباً في فضائل يزيدَ بنِ معاويةَ كان موضع استهجان كثيرٍ من العلماء![٣].

قال عنه الذَّهبيُّ: «وقد ألّف جزءاً في فضائلِ يزيدَ أتى فيه بعجائبَ وأوابدَ، لو لم يؤلِّفه لكان خيراً»[٤]، وأشار ابن كثير إلى أنه «قد ردَّ عليه أبو الفرج ابنُ الجوزيِّ فأجاد وأصاب»[٥].

والذي يظهر أنّ ما وقع من الشِّيخ عبد المغيث يعدُّ نوعاً من النَّصب على حدِّ قول شيخ الإسلام ابن تيميّة ـ ضمن كلام طويل: «ولهذا اتَّفَقَ أهلُ السُّنة والجماعة على رعاية حقوق الصَّحابة والقَرابة، وتبرّؤوا مِن النّاصبة الذين يُكَفِّرون عليَّ بنَ أبي طالب ويفسِّقونه، ويتنقصون مِن حُرْمة أهل البيت مثل مَن كان يُعاديهم على المُلك أو يُعْرِض عن حقوقِهم

(١) تاريخ العلماء بالأندلس (٢/ ١٠٣)، لسان الميزان (٥/ ٥٨).

(٢) عبد المغيث بن زهير بن زهير بن علوي الحربي: أبو العزّ البغداديُّ، زاهد مِن كبار الحنابلة، مولده سنة ٥٠٠هـ عُني بالآثار، وصنَّفَ مع الورع والتمسُّك بالسُّنن والجلالة، وقد ألّف جزءاً في فضائل يزيدَ ردّاً على ابنِ الجوزي، كما ألّف كتاباً في أخبار الخضر نقضه ابنُ الجوزي، وكانت بينهما عداوة وتهاجر! توفِّي سنة ٥٨٣هـ.
انظر: تاريخ مدينة دمشق (٣٧/ ٣٤)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٥٩)، الوافي بالوفيات (١٩/ ١٠٢)، المقصد الأرشد (٢/ ١٣٦).
تنبيه: في منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٧٤) والمقصد الأرشد (٢/ ١٣٦) أنّ ابنَ الجوزيِّ هو مَن رَدَّ على الشَّيخ عبدالمغيث في هذه المسألة، ولعلّه الأصحّ لأنَّ عنوان كتابِ ابنِ الجوزيِّ (الرّدّ على المتعصّب العَنيد المانعِ مِن ذمِّ يزيد). والعلم عند الله.

(٣) **انظر**: الكامل في التاريخ (١٠/ ١٦٥)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٠).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٠).

(٥) البداية والنهاية (١٢/ ٣٢٨).

الواجبة، أو يَغْلُو في تعظيم يزيدَ بنِ معاويةَ بغير الحقِّ»(١).

وقد قيل إنّ الشّيخَ عبدَ المغيث الحربيَّ اعتذر أمام الخليفة النّاصر عن مَنْعِهِ مِن سَبِّ يزيدَ ابن معاوية بعذرٍ لطيف، وذلك «أنّ الخليفةَ النّاصرَ لمّا بَلَغَهُ نهيُ الشّيخ عبدِ المغيث عن ذلك قَصَدَهُ وسَأَلَهُ عن ذلك؟ وعَرَفَ عبدُ المغيث أنه الخليفة ولم يُظْهِرْ أنه يعلَمُه فقال: يا هذا، أنا قصدي كفُّ ألسنةِ النّاس عن لَعنةِ خلفاء المسلمين وولاتِهم، وإلّا فلو فتحنا هذا البابَ لكان خليفةُ وقتنا أحقَّ باللَّعن؛ فإنه يَفعل أموراً مُنْكَرَةً أعظمُ مما فَعَلَهُ يزيدُ؛ فإنّ هذا يفعل كذا ويفعل كذا وفعل: يُعَدّد مظالِمَ الخليفةِ حتى قال له: ادعُ لي يا شيخُ وذَهَبَ»(٢).

وظاهرٌ مِن سياق الحكاية أنّ هذا الاعتذار لا يُعبِّر عن الحقيقة، بل هو نوعٌ مِن استعمال الحيلة وسرعة البديهة لاجتناب غضب الخليفة وبأسه مع الإنكار عليه، لا سيّما وأنَّ العداوة والنُّفْرة التي وقعت بينه وبينَ ابنِ الجوزيِّ إنما كانت بسبب الطَّعْن على يزيدَ بنِ معاوية(٣).

والذي يظهر أنّ مردّ هذا التّأليف والدِّفاع الأسباب التّالية:

١ ـ خوفه مِن أنْ «يُجعلَ لعنُهُ وسيلةً إلى أبيه أو أحدٍ مِن الصَّحابة»(٤)، على حدِّ تعبير الحافظ ابن كثير.

٢ ـ قلّة علمِهِ بالصَّحيح مِن الضَّعيف في باب الأثر مع تعظيمه للآثار، لكن عدم تمييزه بين ما يثبت وما لا يثبت جَرَّهُ إلى العمل بكل ما يقف عليه.

وقد أشار الذَّهبيُّ إلى قِلّة علمه بالتّصحيح والتّضعيف بقوله: «ولعبدِ المغيث غَلَطَاتٌ تَدُلُّ على قِلَّة علمه، قال مرّةً: مسلمُ بنُ يسار(٥)

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٨/ ٤٩٢).

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٧٤)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦١).

(٣) **انظر**: المقصد الأرشد (٢/ ١٣٦). (٤) البداية والنهاية (٨/ ٢٢٣).

(٥) مقصوده أنه ليس في الصَّحابة أحدٌ بهذا الاسم.

صحابيٌّ!، وصحَّحَ حديث (الاستلقاء) وهو منكر[١]! فقيل له في ذلك، فقال: إذا رددناه كان فيه إزراءٌ على مَن رواه!»[٢].

٣ ـ المبالغة في مخالفة الرَّوافض وقد كان لهم شَوكة، خصوصاً أنَّ النّاصر (خليفةَ الوقت) عُرِفَ بميلِهِ إلى مذهب الإماميَّة حتى إن ابنَ الجوزيِّ لم يستطع أن يصرِّحَ أمامَهُ بتفضيل (أبي بكر) على (عليٍّ) حين سُئِلَ عن ذلك[٣].

• مُرَّةُ بن شراحيل[٤]:

فعن عمرِو بن مُرَّةَ[٥] قال: «سمعتُ مُرَّةَ ينتقصُ عليّاً ﵁،

---

(١) حديث الاستلقاء المشار إليه هو ما خرّجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ١٣) عن عبيد بن حنين قال: بينا أنا جالسٌ إذ جاءني قَتَادةُ بنُ النُّعمان فقال لي: انطَلِقْ بنا ـ يا ابن حنين ـ إلى أبي سعيد الخدري فإني قد أُخبِرتُ أنه قد اشتكى!
فانطلقنا على أبي سعيدٍ فوجدناهُ مستلقِياً رافعاً رجلَهُ اليُمنى على اليُسرى فسلَّمنا وجلسنا، فرَفَعَ قتادةُ بن النُّعمان يدَهُ إلى رِجْلِ أبي سعيد فقَرَصَها قَرْصةً شديدةً، فقال أبو سعيد: سبحان الله يا بن أمٍّ لقد أوجعني!
فقال له: ذلك أردتُ فقال: إنّ رسول الله ﷺ قال: **إنّ الله ﷻ لما قضى خَلْقَهُ استلقى فوَضَعَ إحدى رجليهِ على الأخرى وقال: لا ينبغي لأحدٍ مِن خَلْقِي أن يَفْعَلَ هذا!**
فقال أبو سعيد: لا جَرَمَ والله لا أفعله أبداً.
والحديث ضعفه أيضاً ابن القيم في حاشيته على تهذيب سنن أبي داود (١٣/ ١٤٧)، وقال الألبانيُّ في ظِلال الجنّة (١/ ٣٠٥): «إسناده ضعيفٌ والمتن منكر».

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٠). (٣) **انظر**: تاريخ الخلفاء (٤٥١).

(٤) مرة بن شراحيل الهمْداني (بسكون الميم): أبو إسماعيلَ الكوفيُّ، تابعيٌّ مخضرم، يُعَدُّ مِن عُبّاد الكوفة وزُهّادها، لُقِّب بـ (مُرَّة الطَّيِّب) و(مُرَّة الْخَيِّر) لعبادته، أدرك بعض الصّحابة، وكان بصيراً بالتّفسير، توفِّي سنة ٧٦هـ. وحديثه مخرَّج في الكتب السِّتّة. **انظر**: تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٧٩)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٧٤)، تذكرة الحفاظ (١/ ٦٧)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٨٠).

(٥) عمرو بن مُرَّةَ بنِ عبد الله بن طارق الْجَمَلِيُّ المراديُّ: أبو عبد الله الكوفيُّ الأعمى، من ثقات حُفَّاظ الكوفيِّين وعُبّادهم، قال عنه مسعر: «لم يكن بالكوفة أحبَّ إليَّ ولا أفضلَ منه»، رماه بعضُ الأئمّة بالإرجاء، توفِّي سنة ١١٦هـ وحديثه مخرَّج عند الستة. **انظر**: التاريخ الأوسط (١/ ٢٧٨)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٣٢)، تاريخ الإسلام =

فقلتُ له: تقولُ هذا لرجلٍ مِن أصحابِ النبيِّ قد سَبَقَ له خيرٌ!

فقال: ما ذنبي إنْ كان خَيْرُهُ سبقني، وأدركني شَرُّهُ؟!»[١].

ولعلّ هذا هو معنى قول أبي إسحاقَ السّبيعيِّ[٢] ـ إن ثبت ـ: ثلاثة لم يكونوا يُؤمَنون على عليٍّ رضي الله عنه وذَكَرَ منهم مُرَّة[٣].

وعلى كلٍّ فإني لم أجد أحداً ممن ترجم لِمُرَّةَ الطَّيِّب رماه بالنَّصب أو أشار إلى ذلك[٤]، فإن صحّ أنّ لديه نصباً فإنه يُعَدُّ مِن العجائب لأنه كوفيٌّ.

• عبيد الله بن وهب[٥]:

وصَفَهُ ابنُ الأثير بالنّصب حيث قال: «كان عبيدُ الله مِن المنحرفة عن عليٍّ عليه السلام»[٦].

وقال ابن كثير: «كان ناصبيّاً يُكَفِّر عليّاً»[٧].

= (٧/ ٤٣٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ٨٩).

(١) المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٣٩). وإسناده صحيح.

(٢) عمرو بن عبد الله بن عبيد (ويقال: علي) الهمْدانيُّ: أبو إسحاق السَّبيعيُّ (بفتح السِّين وكسر الباء) الكوفيُّ، أحد العُبّاد، وُلِدَ لسنتين بقيتا مِن خلافة عثمان فأدرك جماعةً مِن الصّحابة، وكان مِن الثِّقات المكثرين مِن الحديث لولا أنه اختلط بأَخَرَة، وحديثُه مخرَّج عند السِّتة، توفِّي سنة ١٢٧هـ. **انظر**: معرفة الثِّقات (٢/ ١٧٩) الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٢)، تهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٢)، تذكرة الحفاظ (١/ ١١٤).

(٣) **انظر**: المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٣٩)، تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٤٣٥) وسنده ضعيف.

(٤) **انظر**: التاريخ الكبير (٨/ ٥)، معرفة الثقات (٢/ ٢٧٠)، الجرح والتعديل (٨/ ٣٦٦)، الثقات (٥/ ٤٤٦)، مشاهير علماء الأمصار (١٠٢)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٧٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ٦٧)، الكاشف (٢/ ٢٥٣)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٧٤)، تاريخ الإسلام (٦/ ١٩٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٨٠)، تقريب التهذيب (٥٢٥)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٣٧٢).

(٥) عبيد الله بن وهب: أبو القاسم، وزيرٌ عديم النّظير في السِّياسة والتّدبير، بلغ من الرُّتبة أيام المعتضد ما لم يبلغه وزير، وكان شهماً مهيباً شديدَ الوطأة قويّ السَّطوة ناهضاً بأعباء الأمور، توفي في ربيع الآخر سنة ٢٨٨هـ. **انظر**: الكامل في التاريخ (٦/ ٤٠٨)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٩٧).

(٦) الكامل في التاريخ (٦/ ٣٩١). (٧) البداية والنهاية (١١/ ٧٦).

• محمد بن هارون بن حميد البغدادي[١]:

رماه الخطيبُ البغدادي بالنَّصب فقال: «كان يُعْرَفُ بالانحراف عن أمير المؤمنين عليِّ ابن أبي طالب رضي الله عنه»[٢].

وجزم الذّهبيُّ بنصبه في موضعين[٣]، وقال في موضع ثالث: «قيل: كان فيه انحرافٌ بيِّنٌ عن الإمام عليٍّ، ينقم أموراً»[٤].

وقال عنه ابن المُلقِّن[٥]: «نَاصِبِيٌّ منحرفٌ عن الحقّ»[٦].

❁ ❁ ❁

---

(١) محمد بن هارون بن حميد بن المجدر: أبو بكر المعروف البغدادي، محدِّث، وثّقه الخطيبُ، توفي في ربيع الآخر سنة ٣١٢هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (٣/٣٥٧)، سير أعلام النبلاء (١٤/٤٣٦)، المغني في الضعفاء (٢/٦٤٠)، ميزان الاعتدال (٦/٣٥٧).

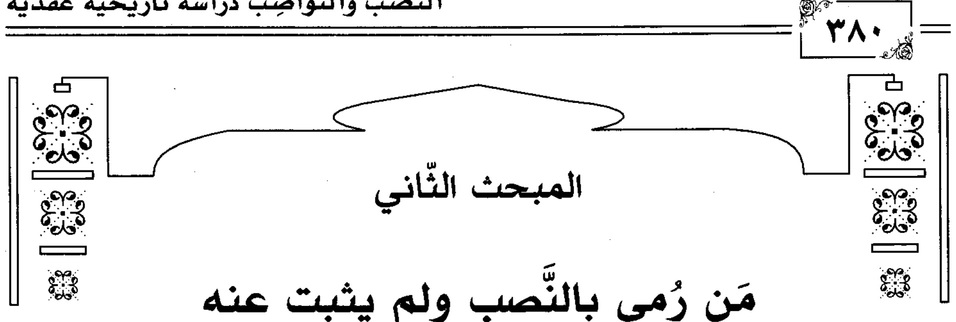
(٢) تاريخ بغداد (٣/٣٥٧).

(٣) **انظر**: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٦/٣٥٧)، المغني في الضعفاء (٢/ ٦٤٠).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٤/٤٣٦).

(٥) عمر بن علي بن أحمد الأنصاريُّ: أبو حفص، عالم شافعيٌّ واسع الاطِّلاع في علم الحديث والفقه وغيرهما، مولده بالقاهرة سنة ٧٢٣هـ، اشتهر بـ(ابن الملَقِّن) وبـ(ابن النَّحويِّ)، وأصله من (وادي آش) بالأندلس، توفِّي بالقاهرة سنة ٨٠٤هـ. له نحو ثلاثمائة مصنَّف منها: البدر المنير، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، المقنع. **انظر**: الضوء اللامع (٦/ ١٠٠)، الأعلام للزركلي (٥/٥٧)، معجم المؤلِّفين (٢/ ١١).

(٦) البدر المنير (١/٤٢٧).



المبحث الثّاني

مَن رُمي بالنَّصب ولم يثبت عنه

إذا صحّ أنَّ لكلِّ شيء أصلاً فإنّ الأصلَ في المسلم السّلامةُ مما ينقصه والبراءةُ مما يَعيبه ما لم يَقُم دليل على صحّة ما يُنسب إليه، وهذا الأصل مطَّرد في أحكام الشَّريعة ولهذا كانت البيِّنةُ على المدّعي.

غير أنَّ كثيراً مِن العلماء حتى الأئمَّة الكبار لم يَسلموا مِن أن يقال عنهم ما ليس فيهم، وأن يرموا بما هم منه براء، فقد أُخْرِجَ الإمامُ الشَّافعيُّ مِن اليمن بتُهْمَة التَّشيُّع للطّالبيّين[١]، وكُبِسَ بيت الإمام أحمدَ بدعوى أنّ علويّاً أوى إلى منزله فهو يبايع النّاسَ له في الباطن[٢]، وأوذي ابنُ جرير الطَّبريِّ بزعم أنه «كان يَضَعُ للرَّوافض!»[٣].

ولا ريب بأنّ البُعد عن هذا المنهج القويم في اعتمادِ البراءة أصلاً لا يجوز التَّحوُّلُ عنه إلّا ببرهان ووجوبِ التثبُّت في كلِّ ما يخالفه مِن الدَّعاوى أحدث شُروخاً كبيرة في جسد الأُمَّة مِن أذى وطعنٍ ولمزٍ ومعاداةٍ لمن لا يستحقّون ذلك، **ولقد صدق ابنُ حزم حين قال:**

قالوا تحفّظ فإنّ النّاسَ قد كثُرَتْ ... أقوالهُم، وأقاويلُ الورى مِحَنُ[٤]

وقد تحدَّث ابنُ بطَّة[٥] عن نفسه وما عاناه مِن أذى آحاد الناس

---

(١) **انظر**: حلية الأولياء (٩/ ٧١ و١٢٦)، تاريخ مدينة دمشق (٥١/ ٢٩٠)، سير أعلام النّبلاء (١٠/ ٨٦).

(٢) **انظر**: البداية والنهاية (١٠/ ٣٣٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٦/ ٩٠).

(٤) سير أعلام النّبلاء (١٨/ ٢١٢).

(٥) هكذا في الاعتصام، ولا يَقْصِدُ الشّاطبيُّ (ابنَ بطّة الحنبليّ) خلافاً لما قد يُتَوَهَّم لأوّل =

ـ والسّلامة عزيزة ـ فقال: «...وإن قرأتُ عليه حديثاً في التّوحيد سمَّاني مشبِّهاً، وإن كان في فضائلِ أبي بكر وعُمَرَ سمَّاني ناصبيّاً، وإن كان في فضائلِ أهلِ البيت سمَّاني رافضيّاً»[1].

والاتِّهام بالانحراف عن علي رضي الله عنه خطير من النّاحية الدِّينيّة فلا يسوغ التّساهل فيه، ولقد أحسن ابن الوزير[2] حين قال: «الرّميُ ببغض عليٍّ عليه السلام شديد، فلا تحِلُّ نسبتُهُ إلى مَن ظاهرُهُ الإسلام إلا بعد صحّةٍ لا تحتملُ التأويلَ»[3].

= وهلة، بل هو الحافظ ابن منده، و(بطّة) اسم أحد أجداده كما نصّ عليه الذّهبيُّ في ترجمة أبيه وجدِّه. **انظر**: تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٤١) و(٣/ ١٠٣١). تاريخ الإسلام (٢٧/ ٣٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٩).
ويدلّ على أنه المقصود ما يلي:
أ ـ أنّ الشّاطبيَّ نصَّ على أنَّ اسمَهُ (عبد الرحمن)، واسمُ ابن بطّة الحنبليِّ (عبيدُ الله)، ولا يوجد أحد يُدعى (عبد الرّحمن ابن بطّة)، ولو وُجِد لعُثِر على ترجمته وعلى الأخصِّ أنّ الشّاطبيّ وصفه بالإمام الشّهير الحافظ.
ب ـ أنّ هذا النَّصَّ لابن منده موجود ـ مع اختلاف يسير ـ في تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٦٦)، وتاريخ الإسلام (٣١/ ٣٣٠)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٥١).
ترجمته: عبد الرّحمن بن محمد بن إسحاق بن منده الأصبهانيُّ: أبو القاسم، حافظ واسع الرِّواية، ومؤرِّخ متقن، مولده سنة ٣٨٣هـ، له عَدَدٌ مِن التّصانيف في الرَّدّ على أهل البدع، كان كثير الفضائل إلا أنه انتُقِدَ بأنه يَجمع في تصانيفه الغَثَّ والسَّمين دون تمييز، توفِّي بأصبهان سنة ٤٧٠هـ. من آثاره: تاريخ أصبهان. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٤٩)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٦٥)، تاريخ الإسلام (٣١/ ٣٢٧)، الوافي بالوفيات (١٨/ ١٣٨).

(١) الاعتصام (١/ ٢٧).
(٢) محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الحسني، أبو عبد الله ابن الوزير، أحد كبار مجتهدي اليمن، مولده في هجرة الظهران سنة ٧٧٥هـ، وهو سليل أسرة علميّة، ترحّل في طلب العلم حتى بلغ رتبة الاجتهاد ثمّ انقطع عن النّاس وتفرَّغ للعبادة، توفِّي سنة ٨٤٠هـ، من آثاره: إيثار الحق على الخلق، تنقيح الأنظار، العواصم والقواصم. **انظر**: الضوء اللامع (٦/ ٢٧٢)، البدر الطالع (٢/ ٨١)، الأعلام للزركلي (٥/ ٣٠٠)، معجم المؤلفين (٨/ ٢١٠).
(٣) العواصم والقواصم (٨/ ٢٨).

وعلى الرّغم من خطورته فقد بدأ في وقت مبكّر فقد حكى قيسُ بن الرَّبيع[(١)] تجربتَهُ في هذا الجانب فقال: «قَدِمَ قَتَادةُ[(٢)] الكوفةَ فأردنا أنْ نأتيَه، فقيل لنا: إنه يُبْغِضُ عليّاً رضي الله عنه فلم نأتِه، ثم قيل لنا بعدُ: إنه أبعدُ النَّاس مِن هذا، فأخذنا عن رجلٍ عنه»[(٣)].

وثمَّةَ أسباب تدعو الكثيرين إلى تجاهُل هذا الأصل (الذي هو براءة المسلم) وتغييبِه ـ بقصد أو بدون قصد ـ، ومنها:

١ ـ الاختلافُ العَقَديُّ: وهو مِن أكثرِ الأسباب حضوراً، وذلك لأمرين:

* أنّ كثيراً مِن المصطلحات المستعملة لدى الفِرَق الإسلاميَّة تتَّسِم بالتَّوافُقِ الظّاهريِّ في ذات المصطلح مع التَّبايُنِ الحقيقيِّ في مفهومه، وذلك لأنّ لكلِّ فِرْقَةٍ ـ في أكثر الأوقات ـ أصولاً مستقلَّةً لا تتَّفِق مع غيرِها فيها، ومِن نتاج هذا الوضعِ أنّ الشِّيعة ـ مثلاً ـ حينما يُطْلِقون لفظ (النّصب) لا يريدون به ما يريده سواهم لأنهم إنما يَنْظُرون إلى مِصداقه مِن خلال معاييرِهم الخاصَّة دون التفات لما يباينُها.

* أنَّ الاختلاف العَقَديَّ يُسْتَصْحَبُ عادةً بعداوةٍ دينيّة منشؤها

(١) قيس بن الرّبيع الأسديُّ: أبو محمد الكوفي، وثّقه غير واحد وضعّفه أحمد وآخرون، وقال ابن عدي: «عامّة رواياته مستقيمة»، وقال ابن حجر: «صدوق تغيّر لما كَبُر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه»، توفي سنة ٦٨هـ. وحديثه مخرّج عند أبي داود والترمذي وابن ماجه. **انظر**: ضعفاء العقيلي (٣/ ٤٦٩)، الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣٩)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٥)، تقريب التهذيب (٤٥٧).

(٢) قَتَادة بن دِعامة بن قتادة بن عزيز السّدوسي: أبو الخطّاب البصريُّ، أحد الأئمّة الأعلام، مولده سنة ٦٠هـ، قيل بأنه وُلِد أكمه، اشتهر بجودة الحفظ وسَعَةِ العلم إلا أنه رُمي بالقَدَر، قال عنه ابنُ سعد: «كان ثقة مأموناً، حُجَّة في الحديث»، توفي سنة ١١٧هـ. وحديثه مخرّج عند الجماعة. **انظر**: الطبقات الكبرى (٧/ ٢٢٩)، سير أعلام النّبلاء (٥/ ٢٦٩)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٩٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣١٥).

(٣) سير أعلام النّبلاء (٥/ ٢٧٢).

اعتقادُ المرء ـ في أيّ جهةٍ كان ـ بضلال المخالِف ووجوبِ بُغْضِهِ والتَّحذير منه، مما قد يُغْرِيه بالافتراء عليه ابتداءً، أو بالتَّساهُل في تصديق الأكاذيب وترويِجها دون تثبُّتٍ ولا مراعاة لحقوق الأخوَّة الدِّينيَّة.

وإذا كان مِن المتقرِّر أنّ الوصف بـ(النّصب) قَدْحٌ في دين الإنسان وطَعْنٌ في استقامته، فالشِّيعة هم أكثر الناس استعمالاً له.

وقد حَفِظَت كُتُب التّاريخ أسماءَ عددٍ مِن العلماء الذين رُموا بـ(النَّصب) باطلاً مِن قِبَلِ الشِّيعة أو عندهم، ومنهم:

- أبو بكر ابن أبي عاصم[1]: فقد اتُّهم عند أحد أمراء الدَّيلم ـ وهم متشيِّعة ـ بأنه ناصبيٌّ فعزم على قتله لولا أنْ نجّاه الله![2].
- أبو حنيفة الاسترابادي[3]: سعى به بعضهم بأنه يُبغِضُ أهل البيت فكان ذلك سببَ موته وصلبه[4].

---

(١) أحمد بن عمرو بن الضَّحاك بن مخلد الشَّيباني: أبو بكر المشهور بـ(بن أبي عاصم)، حافظٌ فقيه على مذهب أهل الظَّاهر، وليَ قضاء أصبهان، وكان كبير القدر ملتزماً بطريقة السّلف في الاعتقاد، توفِّي بأصبهان سنة ٢٨٧هـ وهو في عَشْر التِّسعين. من آثاره: كتاب السّنة، كتاب مولد النبيّ ﷺ. **انظر**: تاريخ أصبهان (١/ ١٣٥)، تاريخ مدينة دمشق (٥/ ١٠٤)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٤٣٠)، البداية والنهاية (١١/ ٨٤).

(٢) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥/ ١٠٥)، تاريخ الإسلام (٢١/ ٧٦)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٤٣٥).

(٣) جعفر بن أحمد بن بهرام الباهليُّ: أبو حنيفةَ الإسترابادِيُّ الجرجانيُّ الملقَّب بـ(الشَّهيد)، فقيه حنفيٌّ انتهت إليه الفُتيا بإستراباذ، اتّهِمَ ببُغْض أهلِ البيت فسُجِنَ حتى مات فيه ثمّ صُلِب، وقد أنزله بعضُ أهل أستراباذ ليلاً دون أن يَعلَم بهم أحد ودفنوه وأخفوا قبرَه، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديَّ من المصادر. **انظر**: تاريخ جرجان (١٧٥و٥٢١)، تاريخ الإسلام (٢٠/ ٧٤)، الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية (١/ ١٧٨) و(٢/ ٣٧٥).

(٤) **انظر**: تاريخ جرجان (٥٢١)، تاريخ الإسلام (٢٠/ ٧٤)، الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية (١/ ١٧٨).

- أبو العبَّاس النَّسَوِيُّ[١]: سعى به بعض البغداديِّين لدى الشِّيعة مِن أمراء بني حمدان وقال: إنه ناصبيٌّ يبغض عليَّ بنَ أبي طالب فأَمَرَ بإغراقه في الفُرَات، لكنّ الله لَطَفَ به[٢].
- الخطيبُ البغداديُّ: سعى به أحد الرّوافض عند بعض أمرائهم بدعوى أنه ناصبيٌّ! فكان ذلك سببَ إخراجِه مِن دمشق[٣].
- ابنُ الجوزيِّ: اتُّهِمَ لدى بعض الوزراء الشِّيعة بأنه ناصبيٌّ فأصابه أذى ونالته مهانة عظيمة[٤].

٢ ـ الحسد: وهو داء دويّ إذا حلَّ في القلب تمكّن منه فأعمى بصيرته، وجرَّهُ إلى البغي والعدوان بغير حقٍّ حتى ينتهي به الحال ليصبح «جَسَداً مُلِيءَ حَسَدَاً»[٥]، ومن ثَمَّ لا يمكنه أن يُفَرِّقَ بين حقٍّ وباطل، ولا بين حسن وقبيح، ولقد بَلَغَ مِن حَسَدِ بعضِهم أن يقول: «إذا رأيتُ مَن هو أكذبُ منِّي ندمتُ حَسَدَاً له»[٦].

وكثيراً ما كانت النِّعْمَةُ سواء الدنيونيَّةُ أو الدِّينيَّةُ هي منشأَ الحسد و«كلُّ ذي نِعْمَةٍ محسود»[٧] ولهذا قال الذَّهبيُّ: «لا يُعْتَدُّ غالباً بكلام

---

(١) أحمد بن محمد بن زكريا النَّسَوِيُّ: أبو العبّاس، فقيه شافعيٌّ متصوِّف، جاور بمكّة وكان شيخَ الحرم، وثّقه الخطيب البغداديُّ، تُوفِّي بعينونة (وهي منزل بالحجاز بين مكة ومصر) سنة ٣٩٦هـ. له تاريخ الصُّوفية. **انظر**: تاريخ بغداد (٥/ ٩)، تاريخ مدينة دمشق (٥/ ٣٥٠)، سير أعلام النّبلاء (١٧/ ٣٨)، طبقات الشّافعيّة الكبرى (٣/ ٤٢).

(٢) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥/ ٣٥٢).

(٣) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٤/ ٢٨٥)، تاريخ الإسلام (٣١/ ١٠٣)، سير أعلام النّبلاء (١٨/ ٢٨٢)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٤٢).

(٤) **انظر**: سير أعلام النّبلاء (٢١/ ٣٧٧)، تاريخ الإسلام (٤٢/ ٢٩٥)، البداية والنهاية (١٣/ ٤٥).

(٥) معجم السّفر (١/ ١٨١)، سير أعلام النّبلاء (١٩/ ٤٢٤).

(٦) ضعفاء العقيلي (١/ ١٠)، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (٣/ ١٩٠).

(٧) جزء من حديث خرّجه الطبراني في المعجم الكبير عن معاذ بن جبل ﷺ برقم =

الأقران، لا سيَّما إذا كان بينهما منافسة»[١]، وقال أيضاً: «كلامُ الأقران إذا تَبَرْهَنَ لنا أنه بهوىً وعصبيَّةٍ لا يُلْتَفَتُ إليه، بل يُطوى ولا يُروى»[٢].

ومن هذا الباب ما نُقِلَ عن المأمونيِّ[٣] حين مدح الصَّاحبَ ابنَ عبّاد[٤] فأكرمه وأنعم عليه، وحينئذٍ حَسَدَهُ نُدُمَاءُ الصَّاحب وشعراؤُهُ ورموه بالنَّصب وغيره[٥].

وما ذُكر مِن وجوب التثبُّت ليس خاصّاً بما يذكره الشِّيعة عن رجل من أهل السُّنة بل هو أعمُّ مِن ذلك بكثير.

قال القاسميُّ[٦]: «ههنا أمر ينبغي التَّفَطُّنُ له وهو أنَّ رجالَ الجرح

= (١٨٣)، والمعجم الأوسط برقم (٢٤٥٥)، والمعجم الصّغير برقم (١١٨٦)، وصححه الألباني في السلسلة الصّحيحة (٣/ ٤٣٦).

(١) سير أعلام النّبلاء (١٤/ ٤٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٢).

(٣) عبد السلام بن الحسين المأموني: أبو طالب البغداديُّ: شاعر مفلق، ينتهي نسبه إلى الخليفة المأمون، مولده وتعلمه ببغداد، ثم سافر إلى الرّيِّ فامتدح الصاحب ثم انتقل إلى نيسابور فبخارى، قيل: بأنه كان يسمو بهمَّته إلى الخلافة ولكن المنيّة عاجلته سنة ٣٨٣هـ ولم يبلغ الأربعين بعدُ. **انظر**: يتيمة الدهر (٤/ ١٨٣)، تاريخ الإسلام (٢٧/ ٦٥)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٠١)، فوات الوفيات (١/ ٦٥٩).

(٤) إسماعيل بن عبّاد بن عبَّاس بن عبّاد الطالقاني: أبو القاسم، وزيرٌ ذائعُ الصّيت، كان مِن المبرِّزين علماً وفضلاً وتدبيراً وجودةَ رأيٍ، مع كثرة الإحسان، ولم يكن في وزراء بني بويه مثلُهُ في مجموع فضائله، تُوفِّي سنة ٣٨٤هـ. مِن آثاره: الصّاحبي، جوهرة الجمهرة، الإقناع في العروض. **انظر**: الكامل في التاريخ (٧/ ٤٧١)، سير أعلام النّبلاء (١٦/ ٥١١)، البداية والنهاية (١١/ ٣١٤)، كشف الظنون (١/ ١٤٠ و٦١٩) و(٢/ ١٣٩١).

(٥) **انظر**: سير أعلام النّبلاء (١٦/ ٥٠١)، فوات الوفيات (١/ ٦٥٩).
وقد رموه بالنّصب لعلمهم بتشيُّع الصّاحب بن عبّاد.

(٦) جمال الدين بن سعيد بن قاسم الحلاق: كبير علماء الشّريعة الشّاميين في زمانه، مع التضلّع في فنون الأدب، مولده في دمشق سنة ١٢٨٢هـ ويرجع نسبه إلى الحسين ﷺ، كان سلفيَّ الاعتقاد، منابذاً للتّقليد، حاملاً راية الإصلاح، وقد أوذي بسبب ذلك، توفي بدمشق سنة ١٣٣٢هـ. له أكثر من سبعين مصنفاً منها: محاسن =

والتّعديل عَدُّوا في مصنَّفاتِهم كثيراً ممّن رُمي ببدعة، وسندُهم في ذلك ما كان يقال عن أحدٍ مِن أولئك أنه شيعيٌّ أو خارجيٌّ أو ناصبيٌّ أو غيرُ ذلك مع أنَّ القولَ عنهم بما ذُكِرَ قد يكون تَقَوُّلاً وافتراءً»(١).

والآن إلى استعراض من رميَ بالنَّصب مع مناقشة كلٍّ:

• **الأحوص بن حكيم(٢):**

لم يَرْمِهِ بالنّصب إلا ابنُ حبّان حيث قال: «كان ينتقص عليَّ بن أبي طالب»(٣).

والذي يظهر أنّ رميَهُ بالانحراف عن عليٍّ ﷺ لا يَصِحّ؛ لأنَّ أبا حاتم البُستيَّ انفرد بذلك دون غيره ممّا يُثير استفهاماً حول مدى دقَّة ما ذَكَرَه، فكلٌّ مَن ترجم للأحوص سواء في الكتب الرِّجاليّة أو المصنّفات التاريخيّة لم يَذكر عنه انتقاصاً لعليٍّ مع نصِّ الأكثرين على تضعيفه(٤)، ولو ثبت مثلُ هذا لأشار إليه في أقلّ الأحوال مَن لهم عناية بتتبُّع هذا الأمر كالعِجْليّ والذَّهبيّ وابنِ حجر.

= التأويل، قواعد التّحديث، إصلاح المساجد. **انظر**: الأعلام (٢/ ١٣٥)، معجم المؤلفين (٣/ ١٥٧).

(١) قواعد التحديث (١٩٥).

(٢) الأحوص بن حكيم بن عمير العنسيُّ: أبو عمير الحمصيُّ، عابدٌ أدرك بعضَ الصَّحابة كأنس بن مالك، ضعَّفه النسائيُّ وآخرون، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر، وحديثه مخرَّج عند ابن ماجه. **انظر**: الضعفاء والمتروكين للنّسائي (١/ ٢٠)، الجرح والتعديل (٢/ ٣٢٧)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٨٩)، تهذيب التهذيب (١/ ١٦٨).

(٣) المجروحين (١/ ١٧٥).

(٤) **انظر**: التاريخ الكبير (٢/ ٥٨)، أحوال الرِّجال (١٧١)، معرفة الثقات (١/ ٢١٣)، الضّعفاء والمتروكين للنسائي (١/ ٢٠)، ضعفاء العقيلي (١/ ١٢٠)، الجرح والتعديل (٢/ ٣٢٧)، الكامل في ضعفاء الرّجال (١/ ٤١٤)، كتاب الضعفاء لأبي نُعيم (٦٣)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ٩٢)، ميزان الاعتدال (١/ ٣١٥)، تقريب التهذيب (٩٦)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٢٤).

وهذا الانفراد (انفراد أبي حاتم) وإن لم يصحَّ الاعتمادُ عليه بشكل تامٍّ في ردِّ كلامه إلا أنه يُضعفه، ولا سيَّما إذا أُضيف إليه البُعْدُ الزَّماني بين الرَّجلين، فأين مَن أدرك بعض متأخِّري الصَّحابة ممّن توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة للهجرة؟!

قال الذَّهبيُّ: «نحن لا ندَّعِي العِصمةَ في أئمّة الجرح والتَّعديل لكن هم أكثرُ النَّاس صواباً، وأندرُهم خطأً، وأشدُّهم إنصافاً، وأبعدُهم عن التَّحامُل، وإذا اتَّفقوا على تعديلٍ أو جرحٍ فتمسَّكْ به واعضُضْ عليه بناجِذَيك، ولا تتجاوزْهُ فتندم، ومَن شذَّ منهم فلا عِبرةَ به»[١].

ولا يكفي في تسويغ اتِّهام الأحوصِ كونه شاميّاً لأنَّ مِن الشّاميِّين من سَلِم من النَّصب.

• الهيثم بن الأسود[٢]:

لم يَرْمِهِ بالنّصب إلا المَرْزُبَانيُّ[٣] حيث قال: «كان عُثمانيّاً منحرفاً»[٤]، وهو ما جعل الحافظَ ابن حجر يقول: «رُمي بالنَّصب»[٥].

---

(١) سير أعلام النّبلاء (١١/ ٨٢).

(٢) الهيثم بن الأسود بن قيس بن معاوية النَّخَعيُّ: أبو العُرْيَان الكوفيُّ، خطيبٌ شاعر أدرك بعضَ الصّحابة كعلي، وكان أبوه ممّن شهد القادسية وقُتِلَ بها، قال عنه العجليُّ: «ثقةٌ مِن كبار التّابعين»، مات ما بين سنة ثمانين إلى تسعين. خرّج له البخاريُّ في الأدب المفرد. **انظر**: معرفة الثِّقات (٢/ ٣٣٥)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٦٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٧٩)، الإصابة في تمييز الصَّحابة (٦/ ٥٧٩).

(٣) محمد بن عِمران بن موسى بن عبيد الله المَرْزُبَانيُّ: أبو عبد الله البغداديُّ، أديبٌ راويةٌ إخباريٌّ، كان يشبَّهُ بـ(الجاحظ) بتفنُّنه، اتَّهَمَهُ بعضُهم بالكذب لكن برَّأَهُ منه الخطيب، وكان فيه تشيُّعٌ واعتزال. توفِّي سنة ٣٨٤هـ عن ثمان وثمانين سنة. من آثاره: أخبار الشّعراء، أخبار المعتزلة، تفضيل الكلاب على كثيرٍ ممن لَبِسَ الثِّياب. **انظر**: تاريخ بغداد (٣/ ١٣٥)، وفيّات الأعيان (٤/ ٣٥٤)، سير أعلام النّبلاء (١٦/ ٤٤٧)، البداية والنهاية (١١/ ٣١٤).

(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ٧٩).

(٥) تقريب التهذيب (٥٧٧).

ولا ينبغي الالتفات إلى ما قاله المَرْزُبَانيُّ لأمور:

١ ـ أنه لم يُدركه، ومِن المستحيل قَطْعَاً ألا ينتبه لانحراف الهيثم مَن عاصره أو قَرُبَ من زمنه منِ أئمّة السُّنّة وعلمائها ثم يأتي رجلٌ يفصل بينه وبين إدراكه ما يقرب مِن ثلاثمائة سنة لينبِّهَ على نصبه![1].

٢ ـ أنَّ الهيثَمَ بن الأسود مِن أهل الكوفة، ويندر أن يوجد فيها عُثمانيٌّ منحرفٌ دون أن يشتهرَ أمرُهُ.

٣ ـ أنّ المَرْزُبَانيَّ وإن كان معتزليّاً إلا أنّ فيه تشيُّعاً أيضاً، ومن ثَمَّ فلا بدَّ وأن يكون لديه توسُّعٌ غيرُ مرضيٍّ في مفهوم النّصب كعادة الشِّيعة، وقد نبَّه ابنُ الجوزيِّ إلى تشيُّعه بقوله: «كان فيه تشيُّعٌ واعتزالٌ»[2].

• قيس بن أبي حازم[3]:

رُميَ قيس بن أبي حازم بأنه «كان يَحْمِلُ على عليٍّ رضي الله عنه»[4]، والذي يَظهر أنّ هذا غير صحيح.

ولعلّ مردَّ هذه التُّهمة راجعٌ إلى الكوفيّين، حيث إنّ التَّشيُّعَ مذهب «معروف في الكوفة»[5]، وكثيرٌ مِن أهلها يُثَلِّثون بعليٍّ

---

(١) انظر: التاريخ الأوسط (١/ ٢٠٧)، التاريخ الكبير (٨/ ٢١١)، معرفة الثقات (٢/ ٣٣٥)، الثقات (٥/ ٥٠٧)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٦٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٧٩)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٤١٢).

(٢) البداية والنهاية (١١/ ٣١٤).

(٣) قيس بن أبي حازم (عبد عوف أو عوف) بن الحارث (أو عبد الحارث) الأحمسيُّ البجليُّ: أبو عبد الله الكوفيُّ، محدِّث الكوفة، من كبار التابعين، مات النبيُّ ﷺ وهو في الطَّريق إليه ووصل بعد وفاته بليالٍ، وثّقه ابن معين والناسُ إلا ابن القطان وقولُهُ مردود، توفي سنة ٩٧هـ وقد جاوز المئة وتغيَّر، وحديثه مخرَّج في الكتب الستة. انظر: معرفة الثقات (٢/ ٢٢٠)، تهذيب الكمال (٢٤/ ١٠)، تذكرة الحفاظ (١/ ٦١)، ميزان الاعتدال (٥/ ٤٧٦).

(٤) ميزان الاعتدال (٥/ ٤٧٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٤٧).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٨٩).

فيُقدِّمونه على عُثمانَ في الفضل[١]، بل «ربما اعتَقَدَ بعضُهم أنَّ علياً أفضلُ الخلق بعد رسول الله ﷺ»[٢] وقد خالفَ قيسٌ أهلَ بلده بأنْ «كان كوفيّاً عثمانيّاً، وذلك نادر»[٣]، ومن الطبعيّ في مثل هذه البيئة أن يُعدَّ تقديم عثمان على علي نوعاً مِن الانحراف عنه والتَّحامُل عليه.

ويدل على ذلك قولُ يعقوبَ بنِ شَيبة[٤]: «ومنهم مَن حَمَلَ عليه في مذهبه، وقالوا: كان يَحْمِلُ على عليٍّ، والمشهورُ عنه أنه كان يُقَدِّم عُثمانَ، ولذلك تجنَّبَ كثيرٌ مِن قُدماء الكوفيِّين الرِّواية عنه»[٥].

وتأمَّل قولَه: «ولذلك تجنَّب كثيرٌ من قدماء الكوفيّين الرِّواية عنه» وكيف أنّ مجرَّدَ ذلك التّقديم كان سبباً في هذا التجنُّب.

ومما يُقوِّي براءتَهُ أنّ الذّهبيَّ وابنَ حجر وغيرَهما لم يصفوهُ بالنَّصب[٦].

---

(١) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٥٧)، سير أعلام النّبلاء (٧/ ٢٤١)، البداية والنهاية (٨/ ١١)، لسان الميزان (١/ ٧٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٨١).

(٣) تاريخ الإسلام (٦/ ٤٥٨). **وانظر**: تذكرة الحفاظ (١/ ٦١)، الوافي بالوفيات (٢٤/ ٢١٨).

(٤) يعقوب بن شيبة بن الصّلت بن عصفور السّدوسي مولاهم: أبو يوسف البصري نزيل بغداد، من كبار أئمة الحديث وحفّاظه، وثّقة الخطيب وغيره، وقد رُزِق دنيا واسعة، وكان ممن يقف في القرآن، توفي سنة ٢٦٢هـ. له المسند الكبير المعلَّل. **انظر**: تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨١)، سير أعلام النّبلاء (١٢/ ٤٧٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٧)، طبقات الحفاظ (٢٥٨).

(٥) ميزان الاعتدال (٥/ ٤٧٦)، سير أعلام النبلاء (٤/ ١٩٩)، تاريخ الإسلام (٦/ ٤٦٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٤٧).

(٦) **انظر**: المغني في الضعفاء (٢/ ٥٢٦)، الكاشف (٢/ ١٣٨)، لسان الميزان (٧/ ٣٤٣)، تقريب التهذيب (٤٥٦).

=

• **ميمون بن مِهْران[(١)]:**

لم يرمِه بالتَّحامل على عليٍّ إلا العِجْليّ حيث قال: «كان يَحْمِلُ على عليٍّ رضي الله عنه»[(٢)].

وهذا لا يصحّ، لأنه كوفيٌّ الولادة والمنشأ، والأصلُ في الكوفيِّين التّشيُّعُ لعليّ رضي الله عنه، وقد جاء ما يدلّ على أنه كان في بداياته يُقَدِّم عليّاً على عُثمانَ ثم رجع عن ذلك.

وقد حدَّثَ عن نفسه فقال: «كنتُ أفضِّل عليّاً على عُثمانَ، فقال لي عمرُ بنُ عبد العزيز: أيُّهما أحبُّ إليك: رجلٌ أسرعَ في الدِّماء أو رجلٌ أسرعَ في المال؟

قال: فرجعتُ، وقلتُ: لا أعود»[(٣)].

ومعلوم أنَّ رجوعَه عمّا كان عليه من التّفضيل ـ كعادة الكوفيِّين ـ لا يعني الانحراف عن عليٍّ ولا يلزم منه التَّحامل عليه بحال، بل غاية ما جرى أنه أصبح يُقدِّم عُثمان، وإنْ صحَّ أنَّ هناك تغيُّراً فهو في حقِّ عثمان إذ عَرَفَ له فَضْلَهُ، وأمَّا عليٌّ فهو مقرٌّ بمنزلته عالمٌ بفضله.

وقد نفى عنه الذَّهبيُّ ما رماه به العجليُّ فقال ـ بعد أن أورد كلامَه: «قلتُ: لم يثبت عنه حَمْلٌ، إنما كان يُفَضِّل عثمانَ عليه، وهذا حقٌّ»[(٤)].

---

(١) ميمون بن مِهْران الجزريُّ الرّقيُّ: أبو أيّوب، ثقة عابد كبير القدر، ولد بالكوفة وأعتقته امرأة بها فنشأ هناك ثُمَّ سكن الرّقة، أدرك جماعة مِن الصّحابة، وَلِيَ خراج الجزيرة وقضاءها لعمر بن عبد العزيز، قال فيه عمر: «إذا ذهب هذا وضرباؤه صار الناس بعده رجراجة»، توفي سنة ١١٧هـ، وحديثه مخرّج في الكتب الستة. **انظر**: الثقات (٥/ ٤١٧)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٢١٠)، سير أعلام النّبلاء (٥/ ٧١)، الكاشف (٢/ ٣١٢).

(٢) معرفة الثقات (٢/ ٣٠٧)، تاريخ مدينة دمشق (٦١/ ٣٤٨)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٢١٤)، سير أعلام النّبلاء (٥/ ٧٦).

(٣) تهذيب الكمال (٢٩/ ٢١٤)، تاريخ الإسلام (٧/ ٤٨٦)، سير أعلام النّبلاء (٥/ ٧٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٤٩).

(٤) سير أعلام النّبلاء (٥/ ٧٦).

• محمد بن زياد الأَلْهَانيُّ[١]:

لم أقف على مَن رمى الأَلْهَانِيَّ بالنّصب إلا ما حكاه الذَّهبيُّ وابنُ حجر عن الحاكم[٢] أنه ممّن اشتَهَرَ عنه النَّصب[٣].

والذي يَظهر سلامةُ الأَلْهَانيِّ مما رُمي به؛ لأنّ كافَّة مَن وثَّقَهُ أو ذَكَرَهُ مِن الأئمَّة لم يُشِرْ إلى ذلك باستثناء الحاكم[٤]، ولهذا عقَّب عليه الذَّهبيُّ ـ وهو مِن أهل الاستقراء التّامّ ـ بقوله: «قلتُ: ما علمتُ هذا مِن محمدٍ»[٥].

ولا يُسَلَّم للحاكم مثلُ هذا التَّفَرُّد وبهذا الإطلاق، لا لموضع تُهمة أو طعنٍ في أمانته، ولكن لما عُرِفَ عنه مِن التَّشيُّع، وهو ما يدفعه إلى التَّوسُّع في إطلاق هذا الوصف، ولعلَّ هذا هو مرادُ الذَّهبيِّ حين نَعَتَهُ بـ(الشِّيعيّ) عند إشارته إلى وَصْفِهِ للأَلْهَانِيِّ بالشُّهرة في النَّصب حيث قال: «وما علمتُ فيه مقالةً سوى قولِ الحاكم الشِّيعيِّ»[٦].

---

(١) محمد بن زياد الأَلْهَانيُّ (بفتح الهمزة وسكون اللام): أبو سفيان الحمصيُّ، تابعيٌّ أدرك بعضَ الصّحابة في الشّام، وكان محدِّث حمص، وثّقه أحمد وغيره، وروى له الجماعة سوى مسلم. **انظر**: الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٧)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٢١٩)، سير أعلام النّبلاء (٦/ ١٨٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٥٠).

(٢) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضّبيّ: أبو عبد الله النّيسابوريُّ المعروف بـ(الحاكم) و(ابن البيِّع)، حافظ ناقد، شافعيُّ المذهب، مولده سنة ٣٢١هـ بنيسابور، وطلب هذا الشّأن في صَغَرِهِ فلحق الأسانيد العالية، انتقد بقليل تشيُّع فيه، توفِّي سنة ٤٠٥هـ. من آثاره: المستدرك، والمدخل، والإكليل. **انظر**: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (١٥)، سير أعلام النّبلاء (١٧/ ١٦٢)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣٩)، طبقات الحفاظ (٤١٠).

(٣) **انظر**: المدخل إلى كتاب الإكليل (٤٩)، ميزان الاعتدال (٦/ ١٥٣)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٥٠).

(٤) **انظر**: سؤالات ابن أبي شيبة (١٥١)، تاريخ ابن معين برواية الدّوري (٤/ ٤٢٨)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٧)، الثقات (٥/ ٣٧٢)، التعديل والتجريح (٢/ ٦٣٥)، رجال صحيح البخاري (٢/ ٦٤٨)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٢١٩)، ميزان الاعتدال (٦/ ١٥٣)، لسان الميزان (٧/ ٣٥٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٥٠)، تقريب التهذيب (٤٧٩).

(٥) ميزان الاعتدال (٦/ ١٥٣).

(٦) المصدر السّابق (٦/ ١٥٣).

والحاكم كغيره عُرضةٌ للخطأ والتَّحامل مثلما قال عن ابن قُتَيبةَ[١]: «اجتمعت الأُمَّةُ على أنَّ القُتَيبيَّ كذّاب».

وقد عقّب عليه الذَّهبيُّ بقوله: «هذه مجازفةٌ قبيحة، وكلامُ مَن لم يَخَفِ الله!»[٢] و«وما علمتُ أحداً اتَّهَمَ ابنَ قُتيبة في نقلٍ»[٣].

• زياد بن عِلاقة[٤]:

قال الحافظ ابنُ حجر: «رُمِي بالنّصب»[٥]، وهو بذلك يشير إلى قولِ الأزديِّ عنه: «كان زياد بن عِلاقةَ مُنْحَرِفاً عن أهل بيت نبيِّه ﷺ زائغاً عن الحق»[٦].

وهذه التُّهمة لا تُقْبَلُ مِن أبي الفتح لأنه ضعيف في نفسه؛ فلا يُلتفت إلى ما انفرد به، وعلى الأخصِّ فيمن لم يُدركْه أصلاً[٧].

---

(١) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريُّ (نسبة إلى مدينة دينور): أبو محمد، علامة متفنّن، نزل بغداد وصنَّف وجَمَعَ وبَعُدَ صيتُه ورزقت تصانيفُه القبول، وكان بينه وبين الحاكم نُفْرَةٌ، قال عنه الخطيبُ البغداديُّ: «كان ثقةً دَيِّناً فاضلاً»، توفِّي سنة ٢٧٦هـ. من آثاره: غريب القرآن، غريب الحديث، كتاب عيون الأخبار. **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٩٦)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٩٨)، الوافي بالوفيات (١٧/ ٣٢٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ١٩٨)، تاريخ الإسلام (٢٠/ ٣٨٣)، الوافي بالوفيات (١٧/ ٣٢٦)، لسان الميزان (٣/ ٣٥٧).

(٣) تاريخ الإسلام (٢٠/ ٣٨٣)، الوافي بالوفيات (١٧/ ٣٢٦).

(٤) زياد بن عِلاقة (بكسر العين) بن مالك الثّعلبيُّ: أبو مالك الكوفيُّ، أدرك جماعةً مِن الصَّحابة كجابر بن عبد الله وغيرِه، وثَّقَهُ ابنُ معين والنسائيُّ وغيرُهما، وقال أبو حاتم: «صدوق الحديث». توفِّي سنة ١٣٥هـ وقد قارب المائة، وحديثه مخرَّج في الكتب الستة. **انظر**: الجرح والتعديل (٣/ ٥٤٠)، تهذيب الكمال (٩/ ٤٩٨)، سير أعلام النّبلاء (٥/ ٢١٥)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢٧).

(٥) تقريب التهذيب (٢٢٠).

(٦) المخزون في علم الحديث لأبي الفتح الأزديّ (١٣١). **وانظر**: تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢٧).

(٧) **انظر**: معرفة الثقات (١/ ٣٧٣)، تاريخ أسماء الثقات (٩٢)، الجرح والتعديل (٣/ ٥٤٠)، =

وقد سبق بيانُ رأي الذّهبيِّ في كتابِه الضُّعَفاء[١].

- **ثور بن يزيد:**

انفرد ابنُ سعد بذكر ما يدلُّ على نصبه فقال: «كان جَدُّ ثورِ بنِ يزيدَ قد شَهِدَ صِفِّين مع معاويةَ وقُتِلَ يومئذٍ، فكان ثورٌ إذا ذَكَرَ عليّاً عليه السلام قال: لا أُحِبُّ رجلاً قَتَلَ جَدِّي»[٢].

والظَّاهر أنَّ هذا لا يثبت لأمرين:

١ ـ أنَّ ابنَ سعد ـ وعنه يَنْقُلُ مَن جاء بعده ـ ذَكَرَهُ بلا إسناد.

٢ ـ أنه قد ورد عنه أنه كان يمتنع عن سبِّ عليٍّ مع مَن يسبُّونه حتى ولو آذوه[٣].

وبيِّن أنَّ صنيعَهم هذا إنما كان بسبب عدم موافقته لهم، ولو كان يُبْغِضُهُ فعلاً لكان هذا شافعاً لهم في ترك جرّ رِجْلِهِ في أقلِّ الأحوال.

ولا يبعد أن يكون ابنُ سعد قد وَهِمَ فنسَب إليه ما نُقِل عن حَرِيز[٤].

= الثقات (٤/ ٢٥٨)، مشاهير علماء الأمصار (١٠٨)، التعديل والتجريح (٢/ ٥٨٧)، تهذيب الكمال (٣٥/ ٧٤)، سير أعلام النّبلاء (٥/ ٢١٥)، الكاشف (١/ ٤١٢)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١٢٥).

(١) **انظر**: سير أعلام النّبلاء (١٦/ ٣٤٨).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٤٦٧)، المعارف (٥٠٥)، تاريخ مدينة دمشق (١١/ ١٨٦)، تهذيب الكمال (٤/ ٤٢١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٠).

(٣) ضعفاء العقيلي (١/ ٢٦)، تهذيب الكمال (٤/ ٤٢٧)، لسان الميزان (١/ ٣٨٥).

(٤) **انظر**: ضعفاء العقيلي (١/ ٣٢١)، تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٧)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٦)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٨١).

• عَنْبَسَةُ بنُ عبد الواحد[١]:

انفرد ابن حجر العسقلانيُّ بقوله: «أُمَوِيٌّ قد نُسِبَ إلى شيء من النّصب»[٢].

والظَّاهرُ أنَّ هذا لا يثبت عنه لأمرين:

١ ـ عدم إشارة مَن ترجموا له إلى شيء مِن ذلك[٣]، والحافظُ لم يصرِّح بـ(هذا النّاسب) فيُنْظَرَ فيه، وإن كان سياقُ كلام ابن حجر يُشعِر أنّ منشأها كونُه مِن رواة حديث: **«أَلَا إِنَّ آلَ أبي (يَعْنِي فُلَاناً) لَيْسُوا لي بِأَوْلِيَاءَ، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ»**[٤] الذي قد يَفهَم منه بعضُهم انتقاص آل أبي طالب[٥].

والحافظ وإن لم يُصَحِّح نسبتَهُ لـ(النَّصب) إلا أنَّ قولَه (أُمَوِيٌّ) يوحي بميلِهِ إلى تقويتِه، ومعلوم أنَّ كون المرءِ أُمَوِيّاً لا يعني بالضّرورة الانحرافَ عن علي رضي الله عنه ـ وإن عُرِف به أكثرُهم ـ، فقد سَلِمَ منه عمر بن عبد العزيز وآخرون.

٢ ـ أنه كوفيٌّ، والنَّصب في الكوفيِّين نادر، فإذا وُجِدَ اشتهر لغرابته، وهو ما لم يُنْقَلْ عن عنبسة مطلقاً.

---

(١) عنبسة بن عبد الواحد بن أمية بن عبد الله الأمويُّ: أبو خالد الكوفيُّ، ثقةٌ عابد، كان يقال بأنه من الأبدال، روى عن هشام عروة ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديَّ من المصادر. وحديثه مخرّج عند البخاري تعليقاً وأبي داود في سننه. **انظر**: الجرح والتعديل (٦/ ٤٠١)، الثقات (٧/ ٢٨٨)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٤١٩)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٤٣).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٤٢١).

(٣) **انظر**: التاريخ الكبير (٧/ ٣٨)، الجرح والتعديل (٦/ ٤٠١)، الثقات (٧/ ٢٨٨)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٤١٩)، الكاشف (٢/ ١٠٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٤٣)، تقريب التهذيب (٤٣٣).

(٤) خرّجه البخاريُّ من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، كتاب: الأدب، باب: تُبَلُّ الرّحم ببلالها برقم (٥٦٤٤)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: مُوَالاةِ المؤمنين وَمُقَاطَعَةِ غيرِهم وَالبَرَاءةِ منهم برقم (٢١٥).

(٥) **انظر**: فتح الباري (١٠/ ٤٢٠).

• يزيد بن هارون:

يزيد بن هارون أحد أئمة السُّنة المشهورين، لم يتّهمه بالنّصب إلّا أحمد بن الصدّيق الغُماريّ حيث قال ـ تعليقاً على ما ورد من أنه قيل ليزيد بن هارون: «لِمَ تُحَدِّثُ بفضائلِ عثمانَ، ولا تُحَدِّثُ بفضائلِ عليٍّ؟

فقال: إنَّ أصحابَ عثمانَ مأمونون على عليٍّ، وأصحاب عليٍّ ليس بالمأمونين على عثمان»[(١)].

قال الغُماريُّ[(٢)]: «قلتُ: هذا غرر[(٣)] النّواصب، والواقع أنه بصريٌّ ناصبي، لا توافقُه نحلتُه ولا يُساعدُه طبعُه على إملاء فضائلِ عليٍّ عليه السلام»[(٤)].

وفي هذا الكلام تحاملٌ بيِّنٌ من الغُماريّ على يزيد بن هارون، ومن المعلوم أنّ مثل هذا التحامل مردُّهُ إلى تشيُّعه الظّاهر، وقد نشأ عن هذا حَمْلٌ للكلام على غير ما هو عليه في واقع الحال، ذلك أنّ المفترض في كافّة العُقلاء ألّا يتعجّل الواحد منهم في تفسير الكلام المبهم أو المشكل أو المحتمَل، وخصوصاً إذا صَدَر من إمام مثل يزيد.

وعلى كلٍّ فما قاله الغُماريُّ مما لا يُلتفت إليه لأمور:

١ ـ أنه لم يوافقْه عليه أحدٌ مِن علماء الجرح والتعديل، بل لم يَرْمِه أحدٌ من أهل السُّنة بذلك، مع كونه إماماً مشهوراً، ولو كان لديه شيءٌ

---

(١) تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٥٠٣)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٩٢).

(٢) أحمد بن محمد بن الصِّدّيق الحسنيُّ: أبو الفيض الغُمَاريُّ، عالم مغربيٌّ واسعُ الاطِّلاع في علم الحديث، يُعرَف بـ(ابن الصِّدِّيق) كأبيه، استقرّ في مصرَ وتَعَلَّم في الأزهر، توفِّي في القاهرة سنة ١٣٨٠هـ من آثاره: رياض التّنزيه في فضل القرآن وحامليه، توجيه الأنظار إلى توحيد المسلمين في الصوم والإفطار، إقامة الدّليل. **انظر**: الأعلام (١/ ٢٥٣)، معجم المؤلِّفين (١٣/ ٣٦٨).

(٣) مراده: من تغرير وخداع النواصب.

(٤) جؤنة العطّار (٣/ ١٢).

من النصب لم يَخفَ على الأئمّة أمرُه، وليس مثلُ يزيدَ مَن يخفى أمرُه أو يلتبس.

٢ ـ ما ورد مِن أنَّ رجلاً سألَ يزيدَ بنَ هارون: «سمعتَ من حَريز بن عثمان شيئاً تُنْكِرُهُ عليه مِن هذا الباب؟

فقال: إني سألتُهُ ألّا يذكر لي شيئاً مِن هذا مخافةَ أنْ أسمع منه شيئاً يضيِّقَ عليَّ الرِّوايةَ عنه. قال: فأشدُّ شيءٍ سمعتُهُ يقول: لنا أميرٌ ولكم أميرٌ. يعني: لنا معاويةُ، ولكم عليٌّ»[١].

وواضحٌ من كلامه أنه كان يخشى أن يَسمع من حَريزٍ قدحاً في عليٍّ يمنعه من الأخذ والرِّواية عنه.

ولو كان ناصبيّاً ـ كما يدّعي الغُماريُّ ـ لما طلب من حَريزٍ ألّا يَذكر له شيئاً في هذا الباب أي: موقفه من عليٍّ رضي الله عنه، ولَمَا خشي أن تضيق عليه الرّواية عنه.

وأهمّ من ذلك كلِّه أنّ قولَ حَريزٍ له: (لكم أمير) صريحٌ في أنّ يزيدَ بنَ هارونَ كان ممن يعتقد صحّة إمامة عليٍّ، ومن المعلوم بداهةً أنّ النّواصب مِن غير المكفِّرة لا يقولون بذلك أصلاً.

٣ ـ أنّ الغماريَّ اعتمد في دعواه على أمرين:

* أنّ يزيدَ بن هارونَ بصري، والبصرةُ مظنّة للنّصب.

ويمكن الرّدُّ على ذلك من وجهين:

ـ أنّ دعوى كونه بصريّاً غير صحيحة، بل هو مِن أهل واسط ـ وإن كان بخاريَّ الأصل ـ كما أشار إليه غير واحد[٢]، بل نصَّ عليه هو

---

(١) خرجه العُقَيلي في الضعفاء (١/ ٣٢١)، تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٧)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٨)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٥). وإسناده صحيح.

(٢) **انظر**: التاريخ الأوسط (٢/ ٣٠٩)، الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٥)، المنتظم (١٠/ ١٥٥)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٥٨)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣١٧).

نفسُه[1]، ولم أجد أحداً نصّ على كونه بصريّاً ـ فيما وقفتُ عليه من مصادر ـ باستثناء أحمد الغُماري.

ـ أنه على فرض كونه بصريّاً فقد سبق التنبيهُ على أنّ البصرةَ وإن كانت مظنّةَ النَّصب إلّا أنّ كثيراً من أهلها كانوا سالمين منه، ولا يصحُّ رميُ أحدٍ منهم لمجرّد كونه من أهل البصرة فقط، كما لا يصحُّ رميُ المرء بالتشيُّع لمجرَّد كونه كوفياً فقط.

* أنه لم يكن يملي فضائل علي رضي الله عنه.

والجواب عنه هذا أن يقال: إنّ يزيدَ بن هارون قد ذكر السَّبب الذي منَعَهُ مِن رواية فضائل عليّ في مجلس خاصّ، وهو أنّ الشِّيعة لا يتورّعون عن اختلاق روايات في ذمِّ عُثمانَ وفي ثلبِه، فكان بحاجة إلى إظهار فضائلِهِ رَدّاً على أكاذيب الشِّيعة، بخلاف شيعةِ عثمانَ فإنهم أشدّ وَرَعاً وأكثرُ تقىً مِن أن يكذبوا على عليٍّ بافتراء روايات في القدح فيه، ومن ثَمَّ لم يكن بحاجةٍ إلى رواية فضائل علي بقدر ما يحتاج إلى إظهار فضائل عثمان.

وما من شكّ بأنه سبب وجيه لدى المنصفين، وهو ـ في أقلِّ أحواله ـ اجتهاد له حظٌّ من النظر الصحيح، وعليه فهل يصحُّ اتهام هذا الإمام بما صرّح بحقيقة الباعث عليه وأنه بعيدٌ كلَّ البعد عن الانحراف عن عليّ رضي الله عنه؟!

ومما يدلّ على أنّ مقصودَهُ بعبارته السابقة بيانُ وجه امتناعه من عقد مجلس إملاء خاصّ لرواية فضائل عليّ أنه روى شيئاً منها ضمن ما رواه لا بصورة مستقلّة[2].

---

(١) **انظر**: تاريخ بغداد (١٤/ ٣٤٥)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٥٤٥).

(٢) **انظر** على سبيل المثال: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٤٥) و(٧/ ٥٥٦).

• أسد بن موسى[١]:

لم أر مَن نسبه إلى شيءٍ من النّصب سوى الحافظ ابن حجر حيث قال: «فيه نصب»[٢].

ولم أقف على مستندِه فيما قاله، خصوصاً وقد انفرد بهذا عن كلِّ مَن ترجم له[٣]، بل إنه لم يغمزه بالنّصب إلا في التّقريب دون سائر كتبه.

• الأصمعيُّ[٤]:

الأصمعيُّ أحدُ أئمّة اللُّغة والأدب المعروفين، وقد بلغت شهرتُهُ الآفاق، وترجم له كثيرون دون أن يرميَه أحدُهم بالنَّصب أو يشير إلى هذه التُّهمة ولو تلميحاً.

وقد رماه الكوثريُّ[٥] بالنَّصب، وأورد لإثبات ما قاله ثلاثة أمور:

---

(١) أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد الأمويُّ: أبو سعيد المصري، حافظ ثقة، يرجِع نسبُه إلى الوليد بن عبد الملك اشتهر بـ(أسد السُّنة)، مولده سنة ١٣٢هـ، ضعّفه ابنُ حزم فأخطأ، وقال عنه الحافظ: «صدوق يُغرِب». توفي بمصر سنة ٢١٢هـ. وحديثه مخرج عند أبي داود والنسائي. من آثاره: المسند، وكتاب الزّهد. **انظر**: تهذيب الكمال (٢/ ٥١٢)، سير أعلام النّبلاء (١٠/ ١٦٢)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٣)، تقريب التهذيب (١٠٤).

(٢) تقريب التهذيب (١٠٤).

(٣) **انظر**: التاريخ الكبير (٢/ ٤٩)، معرفة الثقات (١/ ٢٢١)، الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٨)، الثقات (٨/ ١٣٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٥١٢)، تذكرة الحفاظ (١/ ٤٠٢)، سير أعلام النّبلاء (١٠/ ١٦٢)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٣)، الكاشف (١/ ٢٤١)، ذِكْرُ مَن تُكلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق (٤٣)، طبقات الحفاظ (١٧٠)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٣١).

(٤) عبد الملك بن قُرَيب بن عليّ بنِ أصمع الباهليُّ: أبو سعيد البصريُّ، إمام في النَّحو واللغة والأشعار والأخبار والملح، كان متحرِّزاً في التفسير وأمَّا في غيره فمتسامح، وكانت الخلفاءُ تجالسه وتُحِبُّ منادمتَه، عاش ثمانياً وثمانين سنة وكانت وفاته سنة ٢١٦هـ. من آثاره: كتاب الهمز، والمقصور والممدود، وكتاب الميسر والقداح. **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٠)، تاريخ مدينة دمشق (٣٧/ ٥٥)، وفيّات الأعيان (٣/ ١٧٠)، سير أعلام النّبلاء (١٠/ ١٧٥).

(٥) محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثريُّ، فقيهٌ حنفيٌّ جركسيُّ الأصل، له اشتغال بالأدب والسِّيَر، مولده في قرية شرقي الآستانة سنة ١٢٩٦هـ، تولّى رئاسة مجلس التّدريس، ثم اضطهده الاتِّحاديُّون خلالَ الحرب العالميّة الأولى لمعارضته لهم، =

١ ـ أنّ أبا رياش[١] وصف الأصمعيَّ بأنه ناصبيٌّ[٢].

وهذا لا يصحّ الاستدلال به لما يلي:

أ ـ أنَّ الكوثريّ لم يذكر المصدرَ الذي نَقَلَ منه لِيُنْظَرَ فيه هل هو مِن المصادر المعتمدة أم أنه مِن كُتُب الأدب والأسمار؟

ب ـ أنّ الأصمعيَّ مات قبل أبي رياشٍ بزمن طويل، فالأصمعيُّ توفِّي سنة ستّ عشرة ومائتين تقريباً[٣]، وأمّا أبو رياش فتوفِّي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة أو بعدها[٤]، وعليه فيكون الفَرْقُ بينهما أكثرَ مِن عشرين ومائة سنة.

جـ ـ أنّ أبا رياشٍ كان متشيِّعاً، واستظهر بعضُهم أنه كان على مذهب الزَّيديَّة[٥]، وقد سبقت الإشارة مراراً إلى سَعَةِ مفهوم النَّصب لدى المتشيِّعة.

وفات الكوثريَّ أن يَذْكُرَ قولَ حبيش الجرميِّ[٦] حين مرّت به جنازةُ الأصمعيِّ:

= فخرج مِن تركيا فراراً مِن الكماليّين حين حكموا وجاهروا بالإلحاد، واستقرَّ بمصر، وفيها توفي سنة ١٣٧١هـ. له: تأنيب الخطيب، النكت الطرِّيفة، الاستبصار. **انظر**: الإمام الكوثري لأحمد خيري، الأعلام (٦/ ١٢٩)، معجم المؤلِّفين (١٠/ ٤).

(١) أحمد بن إبراهيم القيسيُّ الشَّيبانيُّ: أبو رياش اليماميُّ، أحدُ كبار رواة الشِّعر والأخبار مع فصاحة وجودة بيان، قال عنه أبو منصور الثعالبي: «باقعةٌ في حفظ أيّام العرب وأنسابِها وأشعارِها»، وقد عِيْبَ بقلّة المروءة في بعض أموره كرثاثة ملبسه وشرهه في أكله. توفي سنة ٣٣٩هـ. له شرح مختصر على الحماسة. **انظر**: يتيمة الدهر (٢/ ٤١٢)، معجم الأدباء (١/ ٢٤٣)، الوافي بالوفيّات (٦/ ١٣٠)، بغية الوعاة (١/ ٤٠٩).

(٢) **انظر**: الترحيب بنقد التأنيب (٣٤٠).

(٣) **انظر**: مولد العلماء ووفياتهم (٢/ ٤٨١)، الثقات (٨/ ٣٨٩)، الأنساب (١/ ١٧٨)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ٣٧٠).

(٤) **انظر**: معجم الأدباء (١/ ٢٤٣)، الوافي بالوفيات (٦/ ١٣٠)، بغية الوعاة (١/ ٤٠٩).

(٥) **انظر**: معجم الأدباء (١/ ٢٤٤)، الوافي بالوفيّات (٦/ ١٣١)، التنكيل (١/ ٣٤٠).

(٦) حبيش بن عبد الرحمٰن (أو منقذ) الجرمي: أبو قَلابة، أحد رواة الشِّعر المعروفين، كان يلقّب بـ(أبي قلابة الرّاوية)، لم أقف على مولده ولا سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر. **انظر**: معجم الأدباء (٢/ ٤٠٥)، الوافي بالوفيّات (١١/ ٢٢٠) و(٢٤/ ٢٠٤).

لَعَنَ اللهُ أعظُماً حَمَلُوها نحو دارِ البِلى على خَشَبَاتِ
أعظُماً تبغضُ النبيَّ وأهلَ الـ ـبيتِ والطَّيِّبينَ والطَّيِّباتِ[(١)]

ولا يُلْتَفت إلى زعم حبيش حيث «كان بينه وبين الأصمعيِّ مماظَّةٌ[(٢)] لأجل المذهب؛ لأنَّ الأصمعيَّ رضي الله عنه كان سُنِيّاً حسنَ الاعتقاد، وكان أبو قَلابةَ شيعيّاً رافضيّاً»[(٣)].

د ـ أنّ جمعاً مِن أئمّة السُّنة الكبار ممن عاصروا الأصمعيَّ كانوا يوثِّقونه ـ كما سيأتي ـ، ولم يذكروا عنه شيئاً من النّصب، وقولهم أوثق وأحقّ بالأخذ من قول أديب متشيِّع لم يدركه أصلاً.

هـ ـ أنَّ أحداً ممّن ترجم له لم يَرْمِهِ بالنَّصب أو يُشِر إلى ذلك مجرَّد إشارة[(٤)].

٢ ـ أنَّ هارونَ الرَّشيدَ حين سأَلَ الأصمعيَّ عن سبب قَطْعِ عليٍّ ليدِ جدِّ أبيه (أصمع)[(٥)] زعم أنه قَطَعَها ظُلْماً، ولهذا ـ بحسب الكوثريِّ ـ كان منحرفاً عنه.

والجواب عن هذا الاستدلال مِن وجوه:

أ ـ أنَّ الكوثريَّ لم يذكر مصدرَه ليُنْظَرَ فيه ويُكْشَفَ عن سنده.

---

(١) **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٨)، تاريخ مدينة دمشق (٣٧/ ٨٨)، معجم الأدباء (٢/ ٤٠٥)، وفيّات الأعيان (٣/ ١٧٦).

(٢) المماظَّة: المخاصمة والمشاتمة والمنازعة. **انظر**: لسان العرب (٧/ ٤٦٣).

(٣) معجم الأدباء (٢/ ٤٠٥)، الوافي بالوفيّات (١١/ ٢٢٠).

(٤) **انظر**: الثقات (٨/ ٣٨٩)، الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٣)، تاريخ أصبهان (٢/ ٩٤)، تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٠)، تاريخ مدينة دمشق (٣٧/ ٥٥)، تهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٢)، سير أعلام النّبلاء (١٠/ ١٧٥)، ميزان الاعتدال (٤/ ٤٠٨)، الكاشف (١/ ٦٦٨)، لسان الميزان (٧/ ٥٠٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٦٨)، تقريب التهذيب (٣٦٤).

(٥) أصمع بن مظهِّر بن رياح بن عبد شمس الباهليُّ: لم أقف على شيء من ترجمته إلا قول أبي عبيدة البكريِّ في شرح أمالي القالي: «أدرك النبيَّ ﷺ وأسلم هو وأبوه جميعاً». **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٣٧/ ٦٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٠٧).

ب ـ أنَّه لا ذِكْرَ لهذه القَصَّة التي زُعِمَ بأنها جَرَت بين الأصمعيّ والرّشيد في شيء من المصادر.

نعم ذكَرَت بعضُها قِصَّة قَطْعِ اليد، ولكنها لم تُشِر إلى أنها وَقَعَت لأصمعَ بل لابنه عليٍّ[1]، ثمّ إنه ليس فيها أيُّ ذِكْرٍ للأصمعيِّ فضلاً عن اتِّهامِهِ عليّاً بالظُّلم.

هذا مِن جهة، ومِن جهةٍ أُخرى فإنَّ كلَّ مَن ذَكَرَ هذه القِصّة لم يُدْرِكها، ولم يُشِر إلى المصدر الذي نَقَلَها عنه باستثناء الحافظ ابن حجر الذي قال في ترجمته لأصمع: «ذَكَرَ المبرِّدُ في الكامل لابنه عليِّ بنِ أصمع قِصّةً مع عليِّ بن أبي طالب ثُمَّ معَ الحجَّاج»[2]، والمبرِّد متوفَّى سنة خمس وثمانين وخمسمائة للهجرة[3] فهو لم يدرك هذه الحادثة قطعاً.

ولا يبعد أن يكون الكوثريُّ ـ وهو واسع الاطلاع ـ اعتمد على ذاكرتِهِ في استحضارِها ولم يَنْقُلْها مِن مصدرٍ بعينه إبَّان كتابتِها، فوهم في تقويل الأصمعيِّ ما لم يقله، ويدلّ على ذلك نسبتُهُ القصَّةَ إلى أصمعَ بدلاً مِن ابنه عليٍّ!

والحقيقةُ: أنّ مما يَلْفِتُ الانتباهَ ما تُلْصِقُهُ بعضُ المصادر التّاريخيَّة المتأخِّرة ـ نسبيّاً ـ بعلي بن أصمع، تارةً بإشارتها إلى أنّ عليّاً قَطَعَ يَدَهُ، وتارةً بأنه قال للحجَّاج «أيُّها الأميرُ، إنّ أَبي عَقَّني فَسَمّاني عليّاً»[4]، وأنَّ الحجَّاج أمره بمحو كلِّ مصحف يخالف مصحفَ عُثمانَ[5].

---

(١) **انظر**: وفيّات الأعيان (٣/ ١٧٤)، الوافي بالوفيّات (١٩/ ١٢٨).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٠٧). **وانظر** قِصّته مع الحجاج في: وفيّات الأعيان (٣/ ١٧٥).

(٣) **انظر**: تاريخ بغداد (٣/ ٣٨٧)، وفيات الأعيان (٤/ ٣١٩)، تاريخ الإسلام (٢١/ ٣٠٠)، لسان الميزان (٥/ ٤٣١).

(٤) وفيّات الأعيان (٣/ ١٧٥)، الوافي بالوفيّات (١٩/ ١٢٨).

(٥) **انظر**: قاموس الرّجال (١٠/ ٣٣٣).

والذي يغلب على الظَّنِّ أنَّ الشِّيعة هم مصدر هذه الفِرى لاعتقادهم أنَّ الأصمعيَّ يبغض عليّاً[١]، ومن ثَمَّ فقد وجدوا بغيتَهم في جدِّه عليِّ بنِ أصمع الذي كان مِن أنصار عبدِ الملك بن مروان في العراق، حتى إن رسولَ عبدِ الملك نزل لديه عند قدومه إليها لملاقاة مصعب بن الزُّبير[٢] فاختلقوا هذه القِصص، وكان الهدفُ مِن ورائها التأكيدَ على ناصبيَّةِ الأصمعيِّ وأنَّ بُغضَهُ لعليٍّ وانحرافَهُ عنه قديم متوارث!

جـ ـ أن يقال ـ على فرض التّسليم بوقوع هذه القصَّة ـ: إنّه لا يلزم مِن اعتقاد الأصمعيِّ أنّ عليّاً ظَلَمَ جدَّهُ في إحدى مسائلِ القضاء أن يكون مُنحرفاً عنه بإطلاق.

ثمَّ لماذا يُفترض في الأصمعيِّ الخطأُ والتَّحامُل لمجرَّد اعتقادِهِ أنَّ أمير المؤمنين عليّاً ظَلَمَ جدَّهُ؟! ومن المتّفق عليه أنَّ الصَّحابة على فضلِهم وجلالةِ قَدْرِهم ليسوا بمعصومين مِن الوقوع في خطأ، وعليه فإنَّ من الممكن أن يكون عليٌّ قد اجتهد فحكم على عليِّ بن أصمع بما لا يستحقُّهُ.

وإذا كان النبيُّ ﷺ قد نبَّهَ إلى أنه لا يحكم إلا بمقتضى الظَّاهر فحسب، مع أنه قد لا يكون هو الحقَّ في الباطن بقوله: «**إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُوْنَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُوْنَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوٍ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيْهِ شَيْئاً فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ!**»[٣] فكيف بغيره؟!.

---

(١) **انظر**: شرح العينيّة الحميريّة للهنديّ (١٣)، مستدركات علم رجال الحديث (١/ ٦٩٣)، قاموس الرِّجال (١٢/ ٦).

(٢) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٥١٩)، الكامل في التاريخ (٤/ ٩٢).

(٣) خرّجه البخاريّ في صحيحه من حديث أم سلمة رضي الله عنها، كتاب: الشّهادات، باب: من =

د ـ أن يقال: إنه لو كان الأصمعيُّ يَعْتَقِدُ فِعْلاً أنَّ أميرَ المؤمنين عليّاً قد ظَلَمَ جَدَّهُ فإنَّ له أن يُصَرِّحَ باعتقاده كما قال تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨]، ولا يُمْكِن أن يكون فيما سوّغته الشّريعة جُرْمٌ على مَن أقدمَ عليه.

٣ ـ أنَّ عليَّ بنَ حمزةَ[(١)] قال عنه: «كان مُجَبِّرَاً، شديدَ البُغض لعليٍّ كرَّمَ الله وجهَه»[(٢)].

والجواب عن هذا الاستدلال مِن وجوه:

أ ـ أنَّ بين عليِّ بنِ حمزةَ والأصمعيِّ زمناً طويلاً يحول دون إدراكه له[(٣)]، ثُمَّ إنه لم يَذْكُرْ مصدرَ دعواه أو مستندَه عليها لِيُنْظَرَ فيه.

ب ـ أنَّ قولَهُ مُعارَض بتعديل مَن عاصَرَهُ مِن الأئمَّة الكبار كأحمدَ بنِ حنبل ويحيى بن معين وإبراهيمَ الحربيِّ[(٤)] الذين نَصُّوا على كونه (صاحب سُنّة)[(٥)]، ويَبْعُدُ جِدّاً أن يصفوه بكونه (صاحب سُنَّة) وهو مجبِّر ومبغض لعليٍّ رضي الله عنه.

ولهذا لمّا قال المتوكِّلُ لأبي العَيناء: بَلَغَنِي أنّكَ رافضيٌّ! أجابه

= أقام البينة بعد اليمين برقم (٢٥٣٤)، ومسلم ـ واللّفظ له ـ في كتاب: الأقضية، باب: الحكم بالظاهر واللحن بالحجّة برقم (١٧١٣).

(١) هناك غير واحد من علماء اللغة اسمُهُ (علي بن حمزة) ولم يتبين لي المقصود منهم.

(٢) الترحيب بنقد التأنيب (٣٤٠).

(٣) **انظر**: التنكيل (١/ ٣٤٠).

(٤) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربي: أبو إسحاق البغدادي أحد الأعلام الكبار، مولده سنة ١٩٨هـ وأصله من مرو، تفقَّهَ على أحمد فكان من أصحابه، قال الخطيب عنه: «كان إماماً في العلم، رأساً في الزُّهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث مميِّزاً لعلله، قيِّماً بالأدب، جَمَّاعاً للُّغة». توفي سنة ٢٨٥هـ. له: غريب الحديث. **انظر**: الثقات (٨/ ٨٩)، تاريخ بغداد (٦/ ٢٧)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٣٥٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٤).

(٥) **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٨)، الأنساب (١/ ١٧٨)، تاريخ مدينة دمشق (٣٧/ ٧٩)، تهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٥).

بالنّفي، وبأنه كيف يكون رافضيّاً وأستاذُهُ الأصمعيُّ؟![١] في إشارة منه إلى ما عُرِفَ به أبو سعيدٍ مِن شِدَّة التَّسنُّن.

والذي يَظهر أنَّ عليَّ بنَ حمزةَ كان ممّن يَجْمَعُ بين (الاعتزال والتَّشيُّع) كما هو حال كثيرين كالمسعوديِّ وابنِ النّديم[٢] وغيرِهما، ومن ثَمَّ فلا غرابةَ في هذا الاتِّهام.

وسببُ هذا الاستظهار أنّ الأئمَّة وصفوا الأصمعيَّ بكونه (صاحبَ سُنّة)، وقد كان أهلُ السنة يُلقِّبون المعتزلةَ بـ(القَدَرِيَّة)[٣] لمذهبهم في القَدَر، وفي مقابل ذلك كانت المعتزلةُ تلقِّبُهم بـ(الْجَبْرِيَّة) و(الْمُجَبِّرَة)[٤]، وتَصِفُ مذهبَهم بـ(الجبر)، فلمّا وَصَفَ عليُّ بن حمزة الأصمعيَّ وهو سنيٌّ بهذا دلَّ على كونه مِن أهلِ الاعتزال، كما قال أبو حاتم الرَّازيُّ: «علامةُ القَدَرِيَّةِ تسميتُهم أهلَ السُّنة مُجَبِّرَة»[٥].

---

(١) **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٨)، تاريخ مدينة دمشق (٣٧/ ٧٩)، تهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٦٨).

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق النديم الورّاق: أبو الفرج البغداديُّ، فاضل جمَّاع للكتب، عدّه بعض مؤرِّخي الشِّيعة ممن اشتهر بعلم النّجوم، وكان ممن جمع بين (الاعتزال والرّفض)، توفي سنة ٣٨٥هـ. من آثاره: فهرست الكتب، كتاب التشبيهات، شرح كتاب الجبر والمقابلة. **انظر**: معجم الأدباء (٥/ ٢٢٧)، تاريخ الإسلام (٢٧/ ٣٩٨)، الوافي بالوفيات (٢/ ١٣٩)، لسان الميزان (٥/ ٢٦٨).

(٣) القَدريّة: منكرو القَدر، القائلون بأنّ الله لا يريد الشَّر ولا يَقْدِر عليه أصلاً، وزعموا أنّ العباد هم خالقو أفعالهم، وقد حدثت بدعتُهم في أواخر عهد صغار الصّحابة فتبرّأوا منهم، كما اشتهر بها أهل البصرة، وغُلاة القَدَريّة هم الذين يُنْكِرون عِلْمَ الله بالأشياء قبل وقوعها، وأمّا عامّتهم فيقرُّون بالعلم غير أنهم ينكرون قُدرته على كلّ شيء. **انظر**: الاعتقاد (٢٣٧)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ١٨١)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية (٦٧)، منهاج السنة النبوية (٣/ ١٤٠)، شرح العقيدة الطحاوية (٢٧٩) و(٣٠٥).

(٤) **انظر**: مقالات الإسلاميين (٤٣٠)، طبقات الحنابلة (١/ ٣٥)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ١٣٥)، أقاويل الثقات (١١٥).

(٥) اعتقاد أهل السنة (١/ ١٧٩)، العلو للعلي الغفار (١٩٠).

قال المعلِّميُّ: «وقوله: (إنَّ الأصمعيَّ كان مجبراً) دليلٌ على أنه كان قَدَرِيّاً، والقَدَرِيَّة تُسمِّي أهلَ السُّنة مُجَبِّرَة»[١].

وإذا كان متأخِّراً عن الأصمعيِّ بزمنٍ طويل فيكون موجوداً في الوقت الذي تلاقى فيه الاعتزالُ والتّشيُّع، أي في «حدود سبعين وثلاثمائة»[٢].

وهل يَصِحُّ الاعتمادُ على قول مَن لم يعاصرْه فضلاً عن مخالفته له في الاعتقاد؟! وكما خالَفَ أئمّةَ السُّنة الكبارَ حين رماهُ بـ(الْجَبْر) فقد خالَفَهُم أيضاً حين رماهُ بـ(النّصب).

قال المعلِّميُّ: «لا نَعْلم عن الأصمعيِّ شيئاً يَثْبُتُ عنه يسوغ أن يُنْسَبَ لأجله إلى النّصب»[٣].

• مُصْعَبُ بنُ عبد الله الزُّبيريُّ[٤]:

لم يَرمه بالانحراف عن عليٍّ بن أبي طالب إلا ابنُ الأثير حيث قال: «كان مُنْحَرِفاً عن عليٍّ عليه السلام»[٥].

والأظهر عَدَمُ صحَّة هذا الاتِّهام؛ لأنّه لم يشر إلى ذلك أحدٌ مِن مترجِميه باستثنائه[٦]، دون أن يَذكر مصدرَهُ أو مُستَنَدَهُ فيتحقَّقَ منه.

---

(١) التنكيل (١/ ٣٣٠).

(٢) ميزان الاعتدال (٥/ ١٨٠). (٣) التنكيل (١/ ٣٤١).

(٤) مصعب بن عبد الله بن مصعب القرشيُّ: أبو عبد الله الزُّبيري (نسبةً للزُّبير بن العوَّام) نزيل بغداد، صدوق عالم بالأنساب، قال عنه أحمد بن حنبل: «مستثبت»، كما وثَّقه ابن معين وغيره، غَمَرَهُ بعضُهم بالوقف في القرآن، توفِّي سنة ٢٣٦هـ وهو ابن ثمانين، وحديثه مخرجٌ عند النّسائيِّ وابنِ ماجه. **انظر**: الطبقات الكبرى (٧/ ٣٤٤)، تاريخ بغداد (١٣/ ١١٢)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٤٧).

(٥) الكامل في التاريخ (٦/ ١١٠).

(٦) **انظر**: الطبقات الكبرى (٧/ ٣٤٤)، الجرح والتعديل (٨/ ٣٠٩)، الثقات (٩/ ١٧٥)، تاريخ بغداد (١٣/ ١١٢)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٤)، الكاشف (٢/ ٢٦٨)، لسان الميزان (٧/ ٣٨٨)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٤٧)، تقريب التهذيب (٥٣٣).

وتجدر الإشارةُ إلى أنَّ ابنَ النَّديم ذَكَرَ أنَّ عبدَ الله الذي هو والدُ مصعبٍ كان «متحاملاً على وَلَدِ عليٍّ ﷺ»[١]، فهل كان ابنُ النَّديم هو مصدرَ ابنِ الأثير فوَهِم في نقله أم لا؟! الله أعلم.

• أحمد بن عَبْدَةَ الضَّبِّي[٢]:

لم يُصرِّح أحدٌ مِن مترجميه برميه بالنّصب[٣] غيرَ أنَّ الحافظ ابنَ حجر أشار إلى أنه «رُمِيَ بالنَّصب»[٤].

والذي يَغْلِب على الظَّنّ أنَّ ابنَ حجر قال ما قاله استنباطاً مِن قول ابنِ خِراش: «تَكَلَّم الناسُ فيه»[٥]، ذلك أنه قال في موضع آخر: «تَكَلَّمَ فيه ابنُ خراش فلم يَلْتَفِتْ إليه أحدٌ للمذهب»[٦].

وبيانه أنّه لمّا كان ابنُ خِراشٍ الشِّيعيُّ قد أشار إلى جَرْح أحمد بن عَبْدَةَ بـ(تَكَلَّم النّاسُ فيه) هكذا بإجمالٍ دون تفسيرٍ، ودون أنْ يوافقه أحدٌ مِن الأئمّة مع العلم أنه استعمل لُغَةَ التّعميم رأى الحافظُ أنه لا يَمْكِن أن يكون جَرْحُه له إلا بشيء يراه هو قادحاً بحسب معاييرِهِ الخاصَّة المتعلّقة في الأساس بتشيُّعه، ومِن خلال ذلك استنبط أنه كان يَرْمِيه بالانحراف

---

(١) الفهرست (١٦٠).

(٢) أحمد بن عبدة بن موسى الضبي: أبو عبد الله البصري، وثّقه النسائي ثقة وغيره، قال الذّهبيّ: «ما علمتُ به بأساً إلا قول ابن خراش: تُكِلِّمَ فيه، وهذا مردود!». توفي في شهر رمضان سنة ٢٤٥هـ. وحديثه مخرّج عند مسلم والأربعة. **انظر**: الثقات (٨/ ٢٣)، تهذيب الكمال (١/ ٣٩٧)، الرُواةُ الثِّقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجِب رَدَّهُم (٥٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٥١).

(٣) **انظر**: الثقات (٨/ ٢٣)، رجال مسلم (١/ ٣١)، تهذيب الكمال (١/ ٣٩٧)، ذِكْرُ مَن تُكِلِّمَ فيه وهو موثّق (٣٧)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٥٩)، الكاشف (١/ ١٩٩)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٩).

(٤) تقريب التهذيب (٨٢).

(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٢٥٩)، ذِكْرُ مَن تُكِلِّمَ فيه وهو موثّق (٣٧).

(٦) تهذيب التهذيب (١/ ٥١).

عن عليٍّ، ولا سيّما أنَّ أحمدَ بَصْرِيٌّ والنَّصبُ فاشٍ في البصريِّين.

• الخليفة المتوكِّل:

اختُلِفَ في المتوكِّل هل هو ناصبيٌّ أم لا؟

وكالعادة فإنَّ المرجع في ذِكْرِ هذا الخلاف إلى أهل السُّنة، وأمَّا الشِّيعة فقد اتَّهموهُ بالنَّصب(١) ولَهِجُوا بلَعْنِهِ(٢).

وعوداً على بَدء فقد رماه بالنَّصب كثيرون.

قال ابنُ الأثير: «كان المتوكِّلُ شديدَ البُغضِ لعليٍّ بنِ أبي طالب عليه السلام ولأهل بيته، وكان يَقْصِدُ مَن يَبْلغُهُ عنه أنه يتولَّى عليّاً وأهلَه بأخذِ المال والدَّم»(٣).

وقال ابنُ خلِّكان: «كان المتوكِّل كثيرَ التَّحامُل على عليٍّ وولديه الحسنِ والحسينِ رضي الله عنهم»(٤).

وقال الذَّهبيُّ: «كان المتوكِّلُ فيه نصبٌ وانحراف»(٥).

وقال: «فيه نصبٌ ظاهر»(٦).

وقال: «كان في المتوكِّل نصبٌ»(٧).

وقال: «كان في المتوكل نصبٌ بلا خلاف»(٨).

---

(١) **انظر** منهاج الكرامة (٦٢)، سفينة النجاة (٥٦)، الشِّيعة في الميزان (٢٤٦)، الإمام البخاري وفقه أهل العراق (٤٩).

(٢) **انظر**: الاعتقادات في دين الإمامية (٧٣)، مكيال المكارم (٢/ ٧٩)، أصل الشِّيعة وأصولها (٢٠٤)، من ظلاماتهم في عهد بني العبّاس (١١٢).

(٣) الكامل في التاريخ (٦/ ١٠٨).

(٤) وفيّات الأعيان (٣/ ٣٦٥).

(٥) سير أعلام النّبلاء (١٢/ ٣٥).

(٦) العِبَر في خبر من غبر (١/ ٤٤٩).

(٧) سير أعلام النّبلاء (١٢/ ١٨).

(٨) تاريخ الإسلام (١٨/ ٥٥٢).

تنبيه: دعوى الذّهبيّ عَدَم وجود خلاف في نصب المتوكِّل غير مسلَّمة فقد خالف بعضُهم كالمسعوديِّ، بل أشار الذّهبيُّ نفسه إلى وجود الخلاف فيه، واحتمل أن لا يكون قد يصحّ عنه. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤١)، تاريخ الإسلام (١٨/ ١٩٩).

وقال ابنُ شاكر الكتبيُّ(١): «كان معروفاً بالنّصب»(٢).

وقال ابنُ كثير: «كان شديدَ التَّحامُل على عليٍّ»(٣).

وقال القلقشنديُّ(٤): «كان شديدَ البُغض لعليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه ولأهل بيته»(٥).

وقال السُّيوطيُّ(٦): «كان المتوكِّلُ معروفاً بالتَّعَصُّب [يعني على العلويِّين]»(٧).

وقال القنَّوجيُّ(٨): «كان كثيرَ التَّحامُل على عليٍّ بن أبي طالب

---

(١) محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمٰن الدمشقيُّ: صلاح الدِّين الكتبيُّ، مؤرِّخ، مولده سنة ٦٨١هـ، كان في أول أمره فقيراً جدّاً ثم تَعَانى التِّجارة في الكتب فرُزِقَ منها مالاً طائلاً وكان ذا مروءة، قال عنه ابن كثير: «تفرَّدَ في صناعته»، توفِّي سنة ٧٦٤هـ ودُفِن في دمشق. من آثاره: فوات الوفيّات، روضة الأزهار وحديقة الأشعار. **انظر**: من ذيول العبر (٦/ ٣٦٩)، الدّرر الكامنة (٥/ ١٩٤)، شذرات الذّهب (٦/ ٢٠٣)، كشف الظنون (١/ ٩٢٣).

(٢) فوات الوفيّات (١/ ٢٩٠).

(٣) البداية والنهاية (١١/ ١٢٦).

(٤) أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله القلقشندي (على خلافٍ بين المؤرِّخين في ترتيب آبائه): قاضٍ شافعيٌّ كان يستحضر الحاوي، وقد برع في الأدب والإنشاء فحظيَ عند الدَّولة وعلت مكانته، توفِّي سنة ٨٢١هـ وعمره خمس وستون سنة. من آثاره: صبح الأعشى في معرفة الإنشا، مآثر الإنافة، سبائك الذّهب. **انظر**: النّجوم الزّاهرة (١٤/ ١٤٩)، الضّوء اللامع (٢/ ٨)، شذرات الذّهب (٧/ ١٤٩)، الأعلام (١/ ١٧٧).

(٥) مآثر الإنافة (١/ ٢٣٠).

(٦) عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد الْخَضِرِيُّ: أبو الفضل السُّيوطيُّ، علّامة متفنِّن كثير التّصانيف، مولده سنة ٨٤٩هـ، توفِّي والدُه وله خمس سنين، اجتهد في الطّلب حتى بلغ الغاية أو كاد، ولمّا بلغ أربعين سنة اعتزل النّاس وتجرَّدَ للعبادة، وشَرَعَ في تحرير مؤلّفاتِه. توفِّي سنة ٩١١هـ. من آثاره: الجامع الصغير، الأشباه والنظائر، جمع الجوامع في النحو. **انظر**: الضوء اللامع (٤/ ٦٥)، شذرات الذّهب (٨/ ٥١)، الأعلام (٣/ ٣٠١)، معجم المؤلفين (٥/ ١٢٨).

(٧) تاريخ الخلفاء (٣٤٧).

(٨) محمد صدِّيق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسينيُّ: أبو الطيِّب القنوجيُّ، مِن رجال النهضة الإسلاميّة المجدِّدين، مولده في قنَّوج في الهند سنة ١٢٤٨هـ وبها نشأ، =

وابنيه»[1].

ورجَّحَ ذلك العصاميُّ[2] في سِمط النّجوم العوالي[3].

بل بالغ ابنُ الأثير في رميه بشدّة النّصب فقال: «قيل إنَّ المتوكِّل كان يبغِضُ مَن تَقَدَّمَهُ مِن الخلفاء (المأمونَ والمعتصمَ والواثقَ) في محبَّةِ عليٍّ وأهلِ بيته»[4].

وهي دعوى لا تسلّم، ويمكن مناقشتُها مِن وجهين:

* المطالبة بدليلٍ يُثبت هذه الدَّعوى خصوصاً، أنّ المتوكِّلَ كان يُمْدَحُ بكونه (معتصميّاً)[5] ولو كان يَكْرَهُهُ لكان الشُّعراءُ ـ وهم طُلَّابُ جوائز ـ أبعدَ الناس عن ذلك.

نعم ربما كان يَكره أخاه الواثق، لكن لا لأنه عُرِفَ بمحبَّةِ أهل البيت، ولكن لأنَّ العلاقةَ بينهما في عهد أخيه كانت تسوء في بعض الأوقات إلى حَدِّ سَجْنِهِ فيما قيل[6]، كما أنَّ هناك مَن كان يُحاوِل

= وتعلّم في دهلي، فاز بثروةٍ وافرةٍ وتَزَوَّجَ ملكة بهوبال فلقِّب بـ(نوّاب عالي الجاه)، توفِّي سنة ١٣٠٧هـ، له نيف وستون مصنّفاً بالعربية والفارسية والهندية. منها: فتح البيان، عون الباري، الروضة النّديّة. **انظر**: الأعلام (٦/ ١٦٧)، معجم المؤلّفين (١٠/ ٩٠).

(١) أبجد العلوم (٣/ ٣٢).

(٢) عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي: مؤرّخ شافعيٌّ مِن أهل مكّة، مولده سنة ١٠٤٩هـ، توفي في مكة سنة ١١١١هـ، من آثاره: قيد الأوابد، سمط النّجوم العوالي، الغرر البهية شرح الخزرجية. **انظر**: البدر الطالع (١/ ٤٠٢)، الأعلام (٤/ ١٥٨)، معجم المؤلّفين (٦/ ١٨٢).

(٣) **انظر**: سمط النّجوم العوالي (٣/ ٤٦٩).

(٤) الكامل في التاريخ (٦/ ١٠٩).

(٥) **انظر**: ديوان علي بن الجهم (١٥٦).

(٦) **انظر**: المنتظم (١١/ ١٩٩)، الكامل في التاريخ (٦/ ٩٦)، البداية والنهاية (١٠/ ٣١١)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ٣٤١).

إقناعَ الواثقِ بعزل المتوكّل عن الخلافة وتعيين ولدِهِ وليّاً للعهد بدلاً عنه(١).

* أنه على فرض التّسليم بصحّة ما قيل مِن شِدَّة بُغْضه لهم فما الدّليل على كون حبِّ الخلفاء لعليٍّ وأهلِ بيته هو الدَّافع فعلاً ولا سيّما أنه أمرٌ قلبيٌّ؟

ثمّ ألا يمكن أن يقال إنَّ بُغْضَه لهم كان بُغضاً دينيّاً بسبب ما قاموا به مِن فتنة النَّاس بالقول بـ(خَلْق القرآن)؟

وعلى كلٍّ قد استُدِلَّ على نصبِهِ بما يلي:

١ ـ رِضاه بالسُّخرية من عليٍّ رضي الله عنه.

ذكر بعضُ المؤرِّخين أنّ عَبَّادَةَ المخنَّث(٢) ـ وهو مِن نُدَمَاء المتوكِّل ـ «كان يَشُدُّ على بطنه تحت ثيابه مخدَّةً، ويَكْشِفُ رأسَه وهو أصلعُ، ويَرْقُصُ بين يديِّ المتوكِّل.

والمغنُّون يغنُّون:

قد أَقْبَلَ الأصْلَعُ البَطِينْ(٣) خليفةُ المسلمين!

---

(١) **انظر**: البداية والنهاية (١٠/ ٣١١).

(٢) عَبَّادَة (بفتح العين وتشديد الباء) البغداديُّ: صاحب نوادر ومجون، كان يلقَّب بـ(المخنَّث)، توفي في حدود الخمسين ومائتين. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٢٦/ ٢٢١)، تاريخ الإسلام (١٨/ ٣٠٤)، الوافي بالوفيّات (١٦/ ٣٥٩)، فوات الوفيّات (١/ ٥١٥).

(٣) (الأنزع): هو الذي انحسر الشّعر عن جبينه حتى يصعد إلى الرأس، و(البطين): هو عظيم البطن. **انظر**: لسان العرب (٨/ ٣٥٢) و(١٣/ ٥٣).
وأصل هذا اللّقب ما تزعمه الشّيعة من ورود أحاديث بهذا اللّقب مثل «يا عليّ، إنّ الله قد غفر لك ولذرّيتك ولولدك ولأهلك ولشيعتك ولمحبي شيعتك، فأبشر فإنك الأنزع البطين!». الفردوس بمأثور الخطاب (٥/ ٣٢٩).
ولهذا فإنّ الشّيعة قد تسمِّيه بذلك، ويفتخر العلويّون بهذا اللّقب ومنه قول بعضهم:
جَدِّي رسولُ اللَّه حقّاً، وأبي مُلقَّبٌ بالأنزعِ البطينِ
انظر: البدء والتاريخ (٥/ ٧٣)، الوافي بالوفيّات (١٧/ ٨١).

يَحكي بذلك علياً عليه السلام، والمتوكِّل يَشْرَبُ ويَضْحَكُ»[١].

ولعلَّ هذه الحكايةَ مختلقة بهدف تشويه صورته لما يلي:

* أنَّ وَصْفَ هذا المجلس بهذه الصُّورة المتهتِّكة التي جَمَعَت بين السُّخرية بعليٍّ رضي الله عنه، وشُرْب الخليفة، واجتماع المغنِّين ورقصِ مُخَنَّثٍ بينهم تبعث في النَّفْس الاشمئزاز والنُّفور منه.

* أنّه يَبْعُدُ على خليفةٍ اشتهر بتعظيم السُّنَّة ومحبَّة أهل الحديث ـ وعلى رأسِهم الإمام أحمد ـ أن يَرضى بأن يُسْخَرَ بأحدِ الخلفاء الرّاشدين المهديّين بهذه الصُّورة المبتذلة، وهو مستغرق في الضَّحك بلا إنكار.

* أنَّ في تمام الحكاية أنَّ وَلَدَهُ المنتصِر أنكر عليه ما يَجري في مجلسه فشَتَمَهُ المتوكِّل **وأمر المغنِّين أن يغنُّوا جميعاً:**

غـارَ الـفَـتَـى لابْـنِ عـمِّـهْ ... رَأْسُ الـفـتـى فِـي حِـرِ امِّـهْ[٢]

فهل يمكن للخليفة أن يَشْتِمَ ولدَهُ أمام مجموعة مِن النُّدَمَاء المتهتِّكين ـ على ما تذكره كتب التّاريخ والأدب[٣] ـ بهذا الأسلوبِ السُّوقيِّ الذي يَمَسُّ حُرْمَةَ الخليفة ذاتِه؟! فأين الغَيرةُ والأَنَفَةُ التي عُرِفَ بها الخلفاء؟!

وأين ما ذُكِرَ مِن أنه أَمَرَ بقتل عَبَّادَةَ ـ وهو صاحب نوادِرِهِ ـ لأنه تجرَّأَ على إحدى زوجاتِهِ وقال فيها ما لا يليق على سبيل المماجنة وإن كان مُحِقّاً في قوله![٤]، هذا وعَبّادَةُ ـ بحسب تلك الحكاية ـ إنما كان يُخاطِب ولداً صغيراً دون أن يَعلَمَ بأنَّ أحداً يسمع

---

(١) الكامل في التاريخ (٦/ ١٠٨)، تاريخ ابن الوردي (١/ ٢١٦)، مآثر الإنافة (١/ ٢٣٠).

(٢) الكامل في التاريخ (٦/ ١٠٩)، تاريخ ابن الوردي (١/ ٢١٦)، سمط النّجوم العوالي (٣/ ٤٦٩).

(٣) أشار المعلِّميُّ إلى أنه يكثر الكذب والحكايات الفاجرة في كتب التواريخ وكتب الأدب. **انظر**: التنكيل (١/ ٢٨).

(٤) **انظر**: سمط النّجوم العوالي (٣/ ٤٦٩).

ما يقول، فكيف يَصِحُّ إذن أن يأمر الخليفةُ المغنِّين بأن يُغَنُّوا جميعاً بما هو أبشع وأسوأ في حقٍّ إحدى زوجاته مما يترفَّع عنه عادةً فضلاء الناس فضلاً عن خلفائهم؟!

على أنّ صاحب الوافي بالوفيَّات[1] نَقَلَ عن صاحب مِرآة الزَّمان[2] أنّ شَتْمَ المتوكِّلِ لابنه ونعتَهُ لأمِّهِ بالقبيح وتهدُّدَهُ له بالقتل إنما وقع لأنه أراد منه أن يتنازل عن ولاية العهد فأبى، ولا ذكر لعليٍّ ولا غيرِهِ[3].

ومعلومٌ أنَّ مِثْلَ هذا الاختلافِ الذي قد يَصِلُ إلى حدِّ التَّناقُض أحياناً يُشَكِّكُ في مصداقيَّة هذه الحكايات.

ومِن الأمثلة على التَّناقُض الصَّارخ فيما يورِدُهُ كثير من المؤرِّخين ما ذَكَرَهُ ابنُ خلِّكان ـ وهو ممَّن وصف المتوكِّل بالانحراف عن عليٍّ ـ أنَّ المتوكِّل قال: (هذا مذهبي) ويعني به: أنَّ خيرَ النَّاس بعد رسول الله ﷺ عليُّ بنُ أبي طالب[4].

فإذا كان يعتقد بأنه خيرُ النَّاس بعد النبيِّ ﷺ فكيف يَسْخَرُ منه وينحرف عنه؟!

٢ ـ هدمُهُ لقبر الحسين رضي الله عنه.

وهو أحدُ شيئين جَعَلَت «العامّةَ تَنْقِمُ عليه»[5]، فقد «أَمَرَ المتوكِّل بهدم قَبْرِ الحسين بنِ عليٍّ عليه السلام، وهدْم ما حولَه مِن المنازل والدُّور، وأن يُبْذَرَ ويُسقى موضعُ قبرِه، وأن يُمنعَ النّاسُ مِن إتيانه، فنودي بالنَّاس في تلك النَّاحية: مَن وجدناهُ عند قبرِهِ بعد ثلاثةٍ حبسناهُ في المُطْبِقِ، فهربَ النَّاسُ وتركوا زيارتَه، وخُرِّبَ وزُرِعَ»[6]، حتى خاف

---

(١) **هو**: صلاح الدِّين الصَّفَدِيّ.
(٢) **هو**: سِبْطُ ابن الجوزيّ.
(٣) **انظر**: الوافي بالوفيّات (٢/ ٢١٧).
(٤) **انظر**: وفيّات الأعيان (١/ ٣٥٣).
(٥) طبقات الشّافعيّة الكبرى (٢/ ٥٤).
(٦) الكامل في التاريخ (٦/ ١٠٨). **وانظر** للاستزادة: تاريخ الطبري (٥/ ٣١٢)، البداية والنهاية (١٠/ ٣١٥)، مآثر الإنافة (١/ ٢٣١).

العلويُّون في أيّامِه[١].

ولقد أثار هذا العَمَلُ سَخَطَ كثيرين «فكتَبَ النَّاسُ شَتْمَ المتوكِّل على الحيطان!»[٢]، كما أشار بعضُ الشُّعراء إلى هذا الصَّنيع رابطاً إيَّاه بالنّصب **بقوله:**

تـالله إنْ كـانـت أُمـيَّـةُ قـد أتـت — قَتْلَ ابنِ بنتِ نبيِّها مَظلوما

فـلـقـد أتـاهُ بـنـو أبـيـهِ بـمـثـلِـهِ — هذا ـ لَعَمْرُكَ ـ قبرُهُ مَهدوما

أسِفُوا على ألا يكونوا شارَكوا — في قتلِهِ فتتبَّعوهُ رَميما[٣]

وقد صرَّح غيرُ واحد ـ كالذَّهبيِّ وابنِ كثير والسُّيوطيّ وابنِ العماد الحنبليّ[٤] ـ بأنّ الدَّافع له على هذا العَمَل شدّةُ بُغضه لعليٍّ ﵁[٥].

ويمكن مناقشة ما سبق إيراده مِن وجوه:

* أنّ أقدم مَن تعرَّض لذِكْرِ هذه الحادثة مِن المؤرِّخين (وهما الطَّبريُّ وابنُ الجوزيِّ) لم يُشيرا إلى ارتباطِها بالانحراف عن الحسين ﵁ ولو مجرَّد إشارة[٦].

* أنه لا يُمكن التَّسليم بكون النَّصبِ هو الباعثَ له على هَدْمِهِ قَبْرَ

---

(١) **انظر:** الكامل في التاريخ (٦/ ١٤٩)، مآثر الأنافة (١/ ٢٣٨).

(٢) سير أعلام النّبلاء (١٢/ ٣٥) النّجوم الزّاهرة (٢/ ٢٨٤).

(٣) تنسب لابن السِّكِّيت ولابن بسام. **انظر:** وفيّات الأعيان (٣/ ٣٦٥)، فوات الوفيّات (١/ ٢٩٠)، البداية والنهاية (١/ ١٢٦)، طبقات الشّافعيّة الكبرى (٢/ ٥٤).

(٤) عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الصالحي: أبو الفلاح، مؤرِّخ حنبليٌّ متفنّن، مولدُه في صالحية دمشق سنة ١٠٣٢هـ، أخذ العلم عن بعض علماء دمشق ثم رحَل إلى القاهرة فأطال بها المقام، ثم رجع إلى دمشق وتصدّر للإفادة، توفي بمكّة حاجّاً سنة ١٠٨٩هـ. من آثاره: شذرات الذّهب، شرح متن المنتهى، شرح بديعية ابن حجة الحمويّ. **انظر:** خلاصة الأثر (٢/ ٣٤٠)، الأعلام (٣/ ٢٩٠)، معجم المؤلّفين (٥/ ١٠٧).

(٥) **انظر:** سير أعلام النّبلاء (١٢/ ٣٥)، البداية والنهاية (١١/ ١٥)، مآثر الإنافة (١/ ٢٣١)، شذرات الذّهب (٢/ ٨٦).

(٦) **انظر:** تاريخ الطبري (٥/ ٣١٢)، المنتظم (١١/ ٢٣٧).

الحسين لأنه قد عُرفَ باستقامة مذهبه، ولهذا فما إن استُخْلِفَ حتى «أظهَرَ السُّنّةَ وتُكُلِّمَ بها في مجلسه، وكَتَبَ إلى الآفاق برفع المحنة، وإظهار السُّنة، وبَسْطِ أهلِها ونصرِهم»[١]، فرجلٌ هذه حالُه لا بدَّ وأن يكون قد أزعجَه ما تلهج به الشِّيعة عند القبر[٢]، ولا سيّما أنّ بعضَ المؤرِّخين ذَكَرَ أنَّ الباعث له على ذلك هو استنكاره لما يفعله الشِّيعة عند مشاهدِ أئمَّتهم وتَسْمِيَتهم زياراتِهم إيّاها بـ(الحجّ)[٣].

ثم يُقال ـ على سبيل التنزُّل ـ: لئن سُلِّم بكون هذا الاحتمال ليس بالأقوى فهو ـ في أسوأ التّقادير ـ مساوٍ لدعْوى البُغْض والانحراف، فجَعْلُ النّصب هو الباعث على صنيعه ـ مع وجود احتمالٍ أقوى أو مُساوٍ ـ تحكُّمٌ بلا دليل.

فإن قيل: لكن كيف يأمر بزرع وسقيٍ موضعِ القبر وهو تعدٍّ ظاهر، وللقبور حُرْمَةٌ معروفة؟!

أُجيب عنه بأحد أمرين:

أ ـ أن يكون قام بما قام به على اعتقاد أنّ نِسْبَةَ القبر للحسين غيرُ صحيحة، وقد ذهب بعضُ العلماء إلى أنَّ موضع القبر لا يُعْرَف بالتّحديد، «وأمَّا بَدَنُ الحسين فبكربلاء بالاتِّفاق»[٤]، وقد سُئِلَ الإمام أبو نُعَيم[٥] عن زيارة قبر الحسين؟ «فكأنه أَنْكَرَ أن يُعلَمَ أين

---

(١) الوافي بالوفيّات (١١/ ١٠١). **وانظر** للاستزادة: المحن لأبي العرب التميمي (٢٧٠)، البداية والنهاية (١٠/ ٣٥١).

(٢) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٤٦٥).

(٣) **انظر**: النّجوم الزّاهرة (٢/ ٢٨٤).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٤٩٣).

(٥) المراد به هنا: الفضل بن دُكَين ـ وهو لقبٌ واسمُهُ عمرو ـ بن حماد بن زهير التيمي مولاهم: أبو نُعَيم المُلائي الكوفي الأحول، ثقة ثبت ذو تديُّن وأمانة على دعابة فيه، وهو من كبار شيوخ البخاري، توفي سنة ٢١٨هـ. وحديثه مخرّج في الكتب الستة. =

قبرُه!»[١]، وعليه فقد أراد بعمَلِهِ هذا مَنْعَ الشِّيعة مما كانت تقوم به من ممارسات شركيَّةٍ حولَ قبرٍ مزعوم.

ب ـ أن يكون معتقِداً صحَّةَ نِسْبَةِ هذا القبر للحسين، ولكنه قَصَدَ إنكار مظاهر الشِّرك المنتشرة عند القبر ـ والشِّركُ بالله أعظم المنكرات ـ فكان أنْ أَحْسَنَ في أصل الإنكار ولكنه أساء بمجاوزته القَدْرَ المشروعَ فيه.

قال شيخُ الإسلام ابن تيميّة: «كانوا عند مقتل الحسين بكربلاء قد بنوا هناك مَشْهَداً، وكان ينتابُهُ أمراءُ عُظَماءُ حتى أنكر ذلك عليهم الأئمَّةُ، وحتى إن المتوكِّلَ لما تَقَدّموا له بأشياء يقال: إنه بالَغَ في إنكار ذلك وزاد على الواجب»[٢].

وأخيراً فإنَّ مما يَسترعي الانتباهَ أنَّ الخطيبَ البغداديَّ وهو بَلَدِيُّ الخليفة وأقربُ المؤرِّخين إلى زمانه لم يَذْكُر شيئاً عن هذه الحادثة في ترجمة الحسين رضي الله عنه[٣] ولا المتوكِّل[٤] مع أهمِّيتها.

٣ ـ منعُهُ مِن زيارة قبور العَلَوِيِّين.

ذكر ذلك يوسفُ بنُ تغري بردي[٥]، وهو وإن ذَكَرَ أنَّ سَبَبَ ما قام

= **انظر**: الجرح والتعديل (٧/ ٦١)، تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤٦)، تهذيب الكمال (٢٣/ ١٩٧)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٤٣).

(١) تاريخ بغداد (١/ ١٤٣)، تاريخ الإسلام (٥/ ١٠٨). **وانظر** للاستزادة: معرفة الثقات (٢/ ١٥٥).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٤٦٥).

(٣) **انظر**: تاريخ بغداد (١/ ١٤١).

(٤) **انظر**: المصدر السّابق (٧/ ١٦٥).

(٥) يوسف بن الأمير سيف الدين تغري بردي الحنفي: أبو المحاسن ابن الأتابكي، عالم متفنّن، مولده بالقاهرة سنة ٨١٢هـ، قرأ فِقْهَ الأحناف، ومَهَرَ في العربيّة والأدب، ثم حُبِّبَ إليه علمُ التاريخ فاجتهد فيه حتى انتهت إليه رئاستُهُ في عصره، توفِّي سنة ٨٧٤هـ. من آثاره: كتاب المنهل الصّافي، مورد اللّطافة، والنّجوم الزّاهرة. **انظر**: الضوء اللامع (١٠/ ٣٠٥)، شذرات الذّهب (٧/ ٣١٧)، البدر الطالع (٢/ ٣٥١)، الأعلام (٨/ ٢٢٢).

به المتوكِّل هو غضبه مِن سبِّ الشِّيعة له حين مَنَعَ (الحجَّ) إلى (مَشْهَدِ عليٍّ) رضي الله عنه[١]، إلا أنه ينبغي ألّا يُلْتَفَتَ إلى هذه الدَّعوى أصلاً لانفراده بذكرها.

على أنَّ مِن الممكن أن يكون يوسفُ قد تصرَّف فيما ذكره بعضُهم مِن أنَّ المتوكِّل مَنَعَ مِن زيارة (قبر علي) و(قبر الحسين)[٢]، فعبّر عنه بـ(العَلَوِيِّين) وبهذا اختلَّ المعنى.

فإن صحَّ أنه نَهَى عن زيارة (قبر عليٍّ) أيضاً فلأنه لم يَثْبُت مكانُه بشكل قطعيٍّ، بل ذهب كثيرٌ مِن العلماء ـ ومنهم بعضُ شيعة الكوفة المتقدِّمين[٣] ـ إلى أنه نُقِلَ مِن العراق[٤]، والموجود الآن لم يُبْنَ إلّا أيّام مُلْك بني بُوَيه الأعاجم[٥]، وقيل: «إنما بُنِيَ على أَمْرٍ ناميٍّ»[٦].

٤ ـ ما قام به ضدَّ بعض العَلَوِيِّين وخصوصاً كبيرَهم وسيِّدَهم في زمانه عليّاً الهادي، فإنه أَمَرَ بكبسِ بيته حين ذُكِر له «أنَّ بمنزله سلاحاً وكُتُباً كثيرةً مِن النّاس»[٧]، وهو ما عبَّر عنه ابنُ خلدون بـ«محنة الفاطميِّين أيّامَ المتوكِّل»[٨].

وهذا لا يصحُّ أنْ يُعَدَّ دليلاً على إثبات انحرافِهِ عن ذُرِّية عليٍّ رضي الله عنه، بل هذا ظاهر في أنه نوعٌ مِن حياطة المُلْك ورعايته، ولا أدلَّ على ذلك مِن أنَّ المتوكِّل فَعَلَ بالإمامِ أحمدَ ما يقرُب مِن ذلك لمّا وشى به بعضُ أهلِ البدع بشيءٍ مِن هذا القَبيل[٩]، مع ما عُرِف به

---

(١) **انظر**: النجوم الزاهرة (٢/ ٢٨٤).
(٢) **انظر**: الكامل في التاريخ (٦/ ١٤٩)، مآثر الإنافة (١/ ٢٣٨).
(٣) مثل شَرِيك بن عبد الله القاضي. **انظر**: تاريخ بغداد (١/ ١٣٧).
(٤) **انظر**: تاريخ بغداد (١/ ١٣٦)، تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٥٦٦)، النجوم الزاهرة (١/ ١٢٠).
(٥) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٥٠٢).
(٦) أسنى المطالب للبيروتي (٣٥٢).
(٧) البداية والنهاية (١١/ ١٥).
(٨) تاريخ ابن خلدون (٤/ ١٤٨).
(٩) **انظر**: البداية والنهاية (١٠/ ٣٣٧).

مِن رَفْع المحنة عنه وشدّة تعظيمه له وحرصه على طَلَبِ رأيِهِ فيمَن يصلح للقضاء[١]، واستشارته له فيما أَلْزَمَ به أهلَ الذِّمَّة مِن اللِّباس وغير ذلك[٢].

كما أنّ ما وقع منه تجاهَ عليٍّ الهادي إنما جرى قبل أن يَعْرِفَه حقَّ المعرفة فيتحقّقَ سَعَةَ علمه وتمامَ زهده وعدمَ استشرافِ نفسه للمُلك، فلما اطمأنَّ عاد مكرِماً له منوّهاً بفضله، والدَّليل على ذلك أنّ عليّاً الهادي ليس بعراقيٍّ بل هو مِن أهل المدينة، ولكنه أُحضِر إلى بغداد ثم إلى سامرَّاء[٣] بأَمْرِ المتوكِّل لوشايةٍ بَلَغَتْهُ عنه[٤]، ولا يمكن أن يكون ما يُروى مِن الحكايات في استفتائه له وإكرامه وما إلى ذلك إلا بعد مجيئه إليه، لأنه لم يكن يعرفه قبل إحضاره إليه.

ولئن سُلِّم جَدَلاً بأنّ ما قام به تجاهَه كان نصباً[٥] وجَبَ أن يكون ما وَقَعَ مِن إكرامه له بعد ذلك ناسخاً للأوّل، ودالّاً على زوال ما لديه مِن النّصب، فمِن الجناية وَعَدَمِ الموضوعيَّةِ أن يُسْتَشْهَدَ بأوّل الأمرين ويُغفَلَ آخرُهما.

قال الذَّهبيُّ: «قيل: لم يصحَّ عنه النّصب، وقد بكى مِن وَعْظِ عليِّ بنِ محمد العسكريِّ العلويِّ، وأعطاه أربعةَ آلاف دينار»[٦].

---

(١) **انظر**: تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٥) و(٥/ ٣٥٠).

(٢) **انظر**: المنتظم (١١/ ٢٢٢)، تاريخ اليعقوبي (٢/ ٤٨٧)، اقتضاء الصراط المستقيم (١٢٤)، شرح العمدة لابن تيميّة (٤/ ٣٨٥).

(٣) سامراء: مدينة بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة، وفي نطقها عدّة لغات. **انظر**: معجم البلدان (٣/ ١٧٣).

(٤) **انظر**: تاريخ اليعقوبي (٢/ ٤٨٤)، وفيّات الأعيان (٣/ ٢٧٣).

(٥) من المفارقات أن تَذْكُرَ بعضُ كُتُبِ الشِّيعة أنَّ المتوكِّل بَعَثَ ثلاثمائةَ رجلٍ إلى المدينة وأَمَرَهُم بإحضار عليٍّ الهادي مكرَّماً! **انظر**: الصراط المستقيم (٢/ ٢٠٣).

(٦) سير أعلام النّبلاء (١٢/ ٤١). **وانظر**: وفيات الأعيان (٣/ ٢٧٣)، البداية والنهاية (١١/ ١٥).

٥ ـ قِصَّة قتلِه لابن السِّكِّيت(١).

ذكر بعضُ المؤرِّخين قِصَّة موتِ ابن السِّكِّيت بأمر المتوكِّل، وأنَّ ذلك كان بسبب انحرافه عن عليٍّ وابنيه الحسن والحسين ﷺ جميعاً.

وتفاصيلُها أنه بينما كان مَعَ المتوكِّل ذات يوم إذ جاء ولداه، فقال له المتوكِّل: يا يعقوبُ، أيُّما أحبُّ إليك ابناي هذان أم الحسنُ والحسين؟ فغضَّ ابنُ السِّكِّيت مِن ابنيه، وذَكَر مِن محاسن الحسن والحسين ما هو معروف مِن فضلهما، فأَمَرَ المتوكِّل الأتراكَ فداسُوا بطنَه، فَحُمِلَ إلى داره ومات مِن الغد!(٢).

وفي رواية: «فقال المتوكِّل: سُلُّوا لسانَه مِن قفاه، ففعلوا له ذلك فمات!»(٣).

ويمكن أن تناقش هذه القِصَّةُ مِن وجوه:

أ ـ أنّ هذه القِصَّةَ لم تَرِدْ في ترجمة ابن السِّكِّيت لدى الخطيب البغداديِّ وابنِ الجوزيِّ في تاريخِهما وهما أسبق زمناً مِن كلِّ مَن ذَكَرَها مِن المؤرِّخين، كما أنهما عراقيَّان، فهما بلديَّا المتوكِّل وابنِ السِّكِّيت، وعلى الأخصِّ البغداديّ.

ويَبْعُدُ أن يُغْفَلَ عن ذِكْرِ هذه القِصَّة المروِّعة لـ«إمام اللُّغة والنَّحو والأدب»(٤) و«شيخ العربيّة»(٥) ....

(١) يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت: أبو يوسف البغدادي، من كبار علماء العربية، كان فاضلاً دَيِّناً موثوقاً بروايته، أدَّبَ ولَدَ المتوكِّل، قال عنه ثعلب: «أجمعوا أنه لم يكن أحدٌ بعد ابنِ الأعرابي أعلمَ باللغة من ابن السِّكِّيت». توفي سنة ٢٤٦هـ. له: إصلاح المنطق، التوسعة في كلام العرب، القلب والإبدال. **انظر**: تاريخ بغداد (١٤/ ٢٧٣)، وفيّات الأعيان (٦/ ٣٩٥)، سير أعلام النّبلاء (١٢/ ١٦)، كشف الظنون (٢/ ١٤٠٦ و١٣٥٥).

(٢) **انظر**: معجم الأدباء (٥/ ٦٤٣)، الكامل في التاريخ (٦/ ١٣٣)، مرآة الجنان (٢/ ١٤٨).

(٣) مرآة الجنان (٢/ ١٤٨)، تاريخ الخلفاء (٣٤٨)، أبجد العلوم (٣/ ٣٢).

(٤) البلغة (٢٤٣).

(٥) سير أعلام النّبلاء (١٢/ ١٦).

و«علّامة الوجود»[١] في زمانه مع أنّ فيها منقبةً ظاهرة له مِن بَذْل النَّفس أمام الخليفة بلا خوفٍ مِن سطوته.

ب ـ اختلاف رواياتها في المصادر بصورة تشكِّك في صحَّتِها، فتارةً تَذْكُرُ أنه قال للمتوكِّل «والله إنّ قَنْبَراً[٢] خادمَ عليٍّ خيرٌ منك ومن ولَدَيك»[٣].

وتارةً تَذْكُرُ أنَّ ابنَ السِّكِّيت غضَّ «مِن ابنيه، وذَكَرَ مِن الحسن والحسين رضي الله عنهما ما هما أهلُه»[٤]، فلا ذكر لقنبر أصلاً.

وتارةً تذكر أنه أمر بسلِّ لسانه مِن قفاه[٥]، وفي روايات أخرى أنه أمر بأنْ يداسَ على بطنَه فحسب[٦].

وتارةً تَذْكُرُ أنَّ المتوكِّلَ أرسل لأولاده دِيَةَ أبيهم عشرةَ آلاف درهم[٧]، وهو ما لا يوجد في كثير مِن الرِّوايات.

جـ ـ أنه ورد في روايةٍ أنه لا علاقة لما جرى بـ(عليٍّ أو ولديه) مطلقاً، وإنما أمره المتوكِّل بـ«أن يَشتمَ رجلاً مِن قريش وأن ينال منه فلم يفعل، فأَمَرَ القرشيَّ أن يَنال منه، فأجابَه ابنُ السِّكِّيت، فقال له المتوكِّل:

---

(١) النّجوم الزّاهرة (٢/ ٣١٨).

(٢) قَنْبر (بفتح القاف): أبو يزيد مولى عليِّ بن أبي طالب وحاجبُهُ، لم يثبت حديثه، قال عنه أبو الفتح الأزديُّ: «يقال: كَبُرَ حتى كان لا يَدرى ما يقول أو يَرْوي»، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديَّ من المصادر. **انظر**: تاريخ خليفة بن خياط (٢٠١)، ميزان الاعتدال (٥/ ٤٧٥)، لسان الميزان (٤/ ٤٧٥)، الاغتباط لمعرفة من رُمي بالاختلاط (٦٥).

(٣) معجم الأدباء (٥/ ٦٤٣)، سير أعلام النّبلاء (١٢/ ١٨)، مرآة الجنان (٢/ ١٤٨)، البلغة (٢٤٣).

(٤) وفيّات الأعيان (٦/ ٣٩٦)، الكامل في التاريخ (٦/ ١٣٣).

(٥) **انظر**: وفيات الأعيان (٦/ ٤٠١)، مرآة الجنان (٢/ ١٤٨)، تاريخ الخلفاء (٣٤٨).

(٦) **انظر**: تاريخ الإسلام (١٨/ ٥٥٢)، تاريخ ابن الوردي (١/ ٢١٩)، البلغة (٢٤٣).

(٧) **انظر**: وفيّات الأعيان (٦/ ٤٠١)، تاريخ الخلفاء (٣٤٩)، سمط النّجوم العوالي (٣/ ٤٦٩).

أمرتُكَ فلم تَفْعل فلمّا شتَمَكَ فَعَلْتَ! وأَمَرَ به فضُرِبَ»[١].

وقد أفادت هذه الرِّواية أنَّ غَضَبَ المتوكِّلِ عليه إنما كان لاعتقاده استهانتَه به واستخفافَه بأمره ـ وهو الخليفة ـ، ذلك أنه أبى شَتْمَ الرُّجلِ القُرَشيِّ أوّلاً مع أمْرِ المتوكِّل له بذلك ثُمّ عاد إلى شتمِه انتصاراً لنفسه بعدما شَتَمَهُ القُرَشيُّ، فلا هو امتنع عن الشَّتم في كلا الحالين، ولا هو امتثل أمرَ الخليفة ابتداءً.

ومثل هذا الغَضَبِ والانفعال ليس بمستغرب أن يقع مِن كثيرٍ مِن الملوك وذوي السَّطوة، **كما قيل:**

إنّ الملوكَ بلاءٌ حيثما حَلُّوا ... فلا يكن لكَ في أكنافِهِمْ ظِلُّ

ماذا تُؤمِّلُ مِن قومٍ إذا غَضِبوا ... جاروا عليكَ، وإن أرضيتَهم مَلُّوا[٢]

وقد قال معاوية رضي الله عنه ـ «وكان معاويةُ مِن أحلم الناس»[٣] ـ لشابٍّ من قريش دخَلَ عليه فأغلَظَ: «إيّاكَ والسُّلطانَ؛ فانه يغضبُ غَضَبَ الصِّبيانِ، ويأخذُ أَخْذَ الأسد»[٤].

ويقوِّي هذه القِصّة بعينها أنّ النّاظر في سيرة المتوكِّل يجد لها نظائرَ، فقد حُكي عنه أكثرَ مِن مرّة أنه كان يأمر بعضَ مَن عنده بأن يَهْجُوَ بعضُهم بعضاً ليضحَكَ بذلك[٥].

ويبقى السُّؤال المطروح هنا هو هل يمكن للخليفة النّاصبيِّ الشَّديد الانحراف عن عليٍّ وولده وشيعتِهم ـ كما يزعمه البعضُ ـ أنْ يَجْعَلَ

(١) وفيّات الأعيان (٦/ ٤٠١).
(٢) لم أقف على قائله. **انظر**: جمهرة الأمثال للعسكريّ (٣٠١)، محاضرات الأدباء (١/ ٢٣٨)، طبقات المفسرين للداودي (٤٧).
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٧/ ٢٤).
(٤) تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ١٨٢)، سير أعلام النّبلاء (٣/ ١٥٣)، البداية والنهاية (٨/ ١٣٥)، تاريخ الخلفاء (٢٠٢).
(٥) **انظر**: معجم الأدباء (٤/ ٣٧١).

مؤدّب ولديه شيعيّاً! مع علمه بما سيتركه مثلُ هذا المؤدِّب في نفس وَلَدَيْهِ مِن أثر!

د ـ أنه ورد في رواية أُخرى أنه «كان أوّلُ كلام المتوكِّل مع ابنِ السِّكِّيت مِزاحاً ثم صار جِدّاً»[(١)].

وحاصل هذه الرّواية: أنّ المتوكِّل أحبَّ أن يَعْبَثَ مع ابن السِّكِّيت لعلمه بتشيُّعه، فقال له ما قال مِن باب الدُّعابة، ولكنّ ابنَ السِّكِّيت ـ وهو خيِّرٌ فاضل ـ لم يَحْتَمِل المزاحَ في هذا الباب خصوصاً أنه متشيِّع، فأجاب بما أثار حفيظةَ المتوكِّل عليه فكان ما كان.

وقد علّق ابن خلّكان على ما ورد مِن اختلاف في سبب موته بقوله: «الله أعلمُ أيُّ ذلك كان»[(٢)].

وقد شكّك أيضاً يوسفُ بن تغري بردي بقِصّة القتل هذه فقال: «وفي هذه الحكاية نَظَرٌ مِن وجوهٍ عديدة»[(٣)].

هـ ـ مجالسة النّواصب له.

قال ابنُ الأثير: «كان ينادمه ويجالسه جماعةٌ قد اشتهروا بالنّصب والبُغْض لعليٍّ... وكانوا يخوِّفونه مِن العَلَوِيِّين، ويُشيرون عليه بإبعادِهم والإعراضِ عنهم والإساءةِ إليهم، ثم حَسَّنوا له الوقيعةَ في أسلافهم الذين يَعْتَقِدُ النَّاسُ علوَّ منزلتِهم في الدِّين، ولم يبرحوا به حتى ظهر منه ما كان»[(٤)].

ولا يُسَلَّم لابنِ الأثير ما قاله، فإنَّ المجالسة لا تعني المجانسة

---

(١) وفيّات الأعيان (٦/ ٤٠١).
(٢) المصدر السّابق (٦/ ٤٠١).
(٣) النّجوم الزّاهرة (٢/ ٢٨٥).
تنبيه: غَفَلَ ابنُ تغري بردي عن كلامه هذا فقال في موضع آخر: «قَتَلَهُ المتوكِّلُ بسبب محبّته لعليّ بن أبي طالب ﷺ» (٢/ ٣١٨).
(٤) الكامل في التاريخ (٦/ ١٠٩) باختصار.

بالضَّرورة، ولا سيّما فيمن يكون في مثل موقع الخليفة والذي يمتلئ مجلسُهُ بألوان مِن النّاس، ولئن رُمِيَ بعضُهم بالنَّصب فهؤلاء ليسوا كلَّ مُجالسيه، فهناك الكثيرون ممن لم يُرْمَ أحدٌ منهم بشيء مِن النَّصب.

ولئن صحَّ جَعْلُ مجالَسَةِ بعض النَّواصب له ـ إن ثبت نصبُهم ـ دليلاً على كونه ناصبيًّاً جاز العكس بأن يقال إنَّ مجالَسَةَ غير النَّواصب للنَّواصب دليلٌ على سلامتهم منه، كما هو الحال في الزُّهريِّ مع بعض خلفاء بني أُمَيّة.

والخلاصة: أنه لا يثبت القول بنصب المتوكّل لأمور:

١ ـ أنَّ كلَّ مَن نسب إليه النَّصب مِن المؤرِّخين لم يُدْرِكوا زمانَهُ ولا كانوا قريبين منه.

٢ ـ أنَّ أقرب المؤرِّخين إلى زمنه (وهو الخطيب البغداديّ) لم يَذْكُرْ شيئاً عن نصبه ولا أمرِهِ بهدم قبر الحسين ﵁، ولا قتلِهِ لابن السِّكِّيت[1].

وقد امتاز الخطيبُ البغداديُّ عن بقية المؤرِّخين بأمرين:

- كونه عراقيّاً، فهو قريب مِن دار الخلافة.
- قُرْبُهُ الزَّمانيُّ مِن الخليفة قياساً على مَن رموا المتوكِّل بالنَّصب.

٣ ـ أنّ المسعوديَّ ـ وهو مؤرِّخ معتزليٌّ شيعيٌّ[2] متقدِّمُ الوفاة ـ نفى عنه النَّصبَ فقال: «لم يصحَّ عن المتوكِّل النَّصب»[3].

وأخيراً فإنه يجب ألا يغيب عن البال أنَّ كلّاً مِن المعتزلة والشِّيعة

(١) **انظر**: تاريخ بغداد (٧/ ١٦٥).

(٢) **انظر**: سير أعلام النّبلاء (١٥/ ٥٦٩)، طبقات الشّافعيّة الكبرى (٣/ ٤٥٦)، لسان الميزان (٤/ ٢٢٤).

(٣) سمط النّجوم العوالي (٣/ ٤٦٦).

مِن خصومه، فالمعتزلة الذين عانوا مِن تَهميش دورِهم وانحسار مدِّهم بسببه، والشِّيعةُ الذين مُنِعُوا مِن زيارة قَبْرِ عليٍّ والحسين، وآلَمهم ما فُعِلَ بقبر الحسين بأمرِهِ، فضلاً عن شدَّةِ عقوبته لمن أساء منهم في حقِّ الصَّحابة[١]، ومن ثَمَّ قد يكون لهم دور كبير في نشر الدِّعايات المغرضة ضِدَّه[٢] وخصوصاً الشِّيعة.

- **عليُّ بن الجهم:**

تَحْسُنُ الإشارة ابتداءً إلى ما يَذْكُرُهُ كثيرٌ مِن مترجمي ابنِ الجهم مِن تديُّنه وفضله[٣]، وتعظيمِهِ للإمام أحمد ونَقْلِهِ عنه عدّة أشياء ومسائل[٤] حتى عدَّه بعضُ الحنابلة مِن جُملة الأصحاب[٥].

وقد رُمي ابن الجهم بشدَّة الانحراف عن أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه وعن ذُرِّيته، **وعند استعراض ما قيل فيه فإنه يمكن تقسيمه إلى ما يلي:**

القسم الأول: اتِّهامه بالانحراف عن عليّ بن أبي طالب نفسِه.

وقد رماه غير واحد بهذا، ولعلَّ أقدمَ نصٍّ أمكنَ الوقوفُ عليه من بعض معاصريه **قول البُحتريِّ ـ ضمنَ هجاء له ـ:**

لأيَّـةِ حـالَـةٍ تَـهـجـو عَـلِـيّـاً ... بِـمـا لَـفَّـقـتَ مِـن كَـذِبٍ وَزورِ
أمـا لـك فـي... شُـغـلٌ ... يكفُّكَ عن أذى أهلِ القبورِ[٦]

---

(١) **انظر**: المنتظم (١١/ ٢٨٣).
(٢) أقدم مَن رأيتُ له نسبةَ قِصَّةَ مقتل ابن السِّكِّيت هو المَرْزُبَاني وقد كان على مذهب الاعتزال. **انظر**: البلغة (٢٤٣).
(٣) **انظر**: تاريخ بغداد (١١/ ٣٦٧)، المنتظم (١٢/ ٢٦)، الوافي بالوفيات (٢٠/ ١٧٨)، البداية والنهاية (١١/ ٤).
(٤) **انظر**: السنة للخلال (٣/ ٥٢٩)، اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٠٥)، المقصد الأرشد (٢/ ٢١٧).
(٥) **انظر**: طبقات الحنابلة (١/ ٢٢٣)، المقصد الأرشد (٢/ ٢١٧).
(٦) ديوان البحتري (١/ ٥٠٦)، وهي في لسان الميزان (٤/ ٢١٠) باختلاف يسير.
تنبيه: حذفت هنا ما لا يليق ذكره.

وقد كرّر هذه التُّهمة في مقطوعةٍ هجائيةٍ أخرى[١].

وقد أشار ابنُ خلِّكان إلى «انحرافِه عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه»[٢].

كما جَعَلَهُ ابنُ الأثير ممن «اشتهروا بالنَّصب والبُغْضِ لعليٍّ»[٣].

وقال عنه الذَّهبيُّ: «كان ناصبيّاً منحرِفاً عن عليٍّ عليه السلام»[٤].

وقال ابنُ كثير: «كان فيه تحامُلٌ على عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه»[٥].

وأمَّا الحافظ ابن حجر فلم يكتفِ برميه بالنّصب بل بالغ في ذلك حتى قال: «كان مشهوراً بالنّصب، كثيرَ الحطِّ على عليٍّ وأهلِ البيت، وقيل: إنه كان يَلْعَنُ أباه لِم سَمَّاهُ عليَّاً!»[٦].

ولا يظهر لي صحَّة أيٍّ مِن هذه الدَّعاوى ـ وإن كان بعضُها أخفَّ مِن بعض ـ لأنه لم تُنْقَلْ عنه إساءةٌ خاصَّة فيه يمكن الاحتكام إليها على الرّغم من كثرة خصومه.

ومَرَدُّ هذا الاستظهار لما يلي:

١ ـ أنه عند البحث في ديوانِهِ الشِّعري وما يُنسب إليه مِن أقوالٍ ومقطوعاتٍ في المصادر المختلفة فإنه لا وجود لما يَشهد لما ادّعاه البحتريُّ مِن أنه كان (يهجو عليّاً)، أو ما ذكره ابن حجر من أنه كان (كثيرَ الحطِّ على عليٍّ وأهل بيته).

بل على العكس فيه ما يعارض هذه الدَّعوى مِن تبجيل علي رضي الله عنه والثناء عليه وإثبات صحَّةِ خلافتِه، **وهو قولُهُ في أرجوزته التَّاريخيَّة**

---

(١) **انظر**: ديوان البحتري (١/ ١١٤).

(٢) وفيّات الأعيان (٣/ ٣٥٥)، الوافي بالوفيّات (٢٠/ ١٧٨).

(٣) الكامل في التاريخ (٦/ ١٠٩).

(٤) تاريخ الإسلام (١٨/ ٣٥٦).

(٥) البداية والنهاية (١١/ ٤).

(٦) لسان الميزان (٤/ ٢١٠). **وانظر** للاستزادة: تاريخ الإسلام (١٨/ ٣٥٧).

المعروفة بـ(المحبَّرة في التّاريخ)[1]:

وفُـوِّض الأمـرُ إلـى عـلـيٍّ الـهـاشـميِّ الـفـاضـلِ الـزّكـيِّ
فـقـام بـالأمـر سـنـيـنَ أربـعـاً وتـسـعـةً مـن الـشـهـورِ شُـرَّعـا
ثـم مضـى مستشهداً محموداً عاشَ حميداً ومضى مفقودا[2]

فهل يمكن لناصبيٍّ بَلَغَ مِن شِدَّة بُغْضِه لعليٍّ وانحرافِه عنه أنْ يَلْعَنَ أباه لأنه سمَّاه عليّاً ـ كما يُروى ـ ثم يصفه بالفضل والزَّكاءِ إلخ...؟!

٢ ـ أنَّ أقربَ المؤرِّخين إلى زمنه وهو الخطيب البغداديُّ المتوفى سنة ٤٦٣هـ لم يذكر في ترجمته له شيئاً عن تُهمة النَّصب مِن قريب ولا بعيد[3].

٣ ـ أنه حين وقعت بينه وبين أحدِ الهاشميِّين وحشةٌ أشار في مقطوعةٍ له إلى أنه يحول دون تشفِّيه منه كونُهُ هاشميّاً **فقال**:

غـيـرَ أنـي إذا رجعـتُ إلى حـ ـقِّ بني هاشـمِ بن عبدِ المنافِ
لـم أجِدْ إلى التشفِّي سبيلاً بـقـوافٍ ولا بـغـيـر قـوافِ[4]

فإذا كان ممتنعاً عن الإساءة لبعض الهاشميِّين حفظاً لحقِّ بني هاشم الواجب ومعرفةً لمنزلتهم فكيف يسيء إلى أفضلِهم بعد رسول الله ﷺ وهو عليٌّ؟!

وقال أيضاً:

بنو هاشم مثلُ النُّجومِ، وإنما مُلُوكُ بني العَبّاسِ منها سُعُودُها[5]

وقال أيضاً:

---

(١) ألحقها بالديوان محقِّقه الأستاذ خليل مَردم بك، ودلّل على صحّة نسبتها إليه. **فانظر**: الأرجوزة ومقدّمته لها (٢٢٩).
(٢) ديوان علي بن الجهم (٢٤٤).
(٣) **انظر**: تاريخ بغداد (١١/٣٦٧).
(٤) ديوان علي بن الجهم (١٥٥)، تاريخ بغداد (١١/٣٦٧).
(٥) ديوان علي بن الجهم (٦٢).

يا بني هاشمِ بنِ عبدِ منافٍ نسبةٌ حبُّها مِن التّوحيدِ[١]

والعلويُّون يدخلون في جملة (بني هاشم) دخولاً أوليّاً.

وأخيراً فقد يقوِّي ما سبق تقريرُهُ مِن نَفْيِ التُّهمة عنه كونُهُ عُرِفَ بإظهار التَّسنُّن[٢] وشدِّة التَّعظيم للإمام أحمد، وهو وَضْعٌ يمنع صاحبَهُ في الغالب مِن الوقوع في عليٍّ رضي الله عنه، لا سيّما أنه قد عُرِفَ عن أحمدَ موقفُه الحازم في هذه المسألة.

القسم الثّاني: اتِّهامُهُ بالانحراف عن العلويِّين.

وهذا مما لم أعثر ـ بحسب بحثي ـ على ما يَشْهَدُ له، وإن كان لا يبعد بالنَّظَر إلى تشيُّعِهِ للعبَّاسيِّين[٣] واعتقادِهِ أحقِّيَّتَهم بالخلافة على طريق الوراثة الدِّينيَّة[٤]، فقد يدفعه ذلك إلى مناصرتِهم بكلِّ طريقة أمام كلِّ مَن يطمع بالخلافة كائناً مَن كان، ومن المعلوم أنّ العَلَوِيِّين هم أكثرُ الناس تطلُّعاً إليها وإصراراً عليها.

---

(١) المصدر السّابق (٣٤).

(٢) **انظر**: وفيّات الأعيان (٣/ ٣٥٥)، الوافي بالوفيّات (٢٠/ ١٧٨).

(٣) ومن ذلك **قوله يمدح المتوكِّل كما ديوانه (٣٤)**:

نحنُ أشياعُكم مِنَ اهلِ خراسا نَ أولو قوَّةٍ وبأسٍ شديد
نحنُ أبناءُ هذه الخِرَق السُّو دِ، وأهلُ التشيُّعِ المحمودِ

وقوله يمدح المتوكِّل كما ديوانه (١٤٨):

ولن يُقبَلَ الإيمانُ إلا بحبِّكم وهل يَقبَلُ اللَّه الصَّلاةَ بلا طُهْرِ؟

وقوله يمدح المتوكّل كما في ديوانه (٢٥):

أنتَ ميثاقُنا الذي أخذ اللـ ـهُ علينا، وعهدُهُ المسؤولُ
بكَ تزكو الصلاةُ والصَّومُ والحـ ـجُّ ويزكو التسبيحُ والتهليلُ

(٤) ابن الجهم مِن شيعة العبّاسيِّين كما صَرَّح بذلك في بعض قصائده، وقد أكثر الشّعراءُ مِن متشيعة بني العباس وغير المتشيِّعة (مرتزقة) مِن الإشارة إلى الخلافةِ على أنها ميراثُهم مِن النبيِّ ﷺ عن طريق عمِّه العبّاس، وقد ذكر هذا ابنُ الجهم أيضاً، ولازم هذا القول إنكارُ (خلافة علي)، فإذا صحّ ما ذكرته صحّ أن يُحكَم بـ(نصبه) إلا أنه يُعكِّر عليه إثباتُه (لخلافة علي) كما في أرجوزته التّاريخيَّة. والله أعلم.

وقد جاء في بعض قصائده هذا المعنى أو قريب منه **كقوله من قصيدة يمدح بها المعتصم**[(١)]:

لأنتم يا بني العبَّاس أَولى ... بميراثِ النبيِّ مِن الأنامِ
تُجادِلُ سُورةُ الأنفالِ عنكمْ ... وفيها مُقْنِعٌ لذوي الخِصامِ
وآثارُ النَّبيِّ ومُسنَداتٌ ... صوادِعُ بالحلالِ وبالحرامِ
مودَّتكم تُمَحِّصُ كلَّ ذنبٍ ... وتُقرَنُ بالصَّلاة وبالصِّيامِ
ورافضةٍ[(٢)] تقولُ: (بشعبِ رِضْوى ... إمامي)، خابَ ذلك مِن إمامي!
إمامي مَن له سبعون ألفاً ... مِن الأتراكِ مُشْرَعَة السِّهامِ[(٣)]

وعلى كل فيمكن إرجاع شيوع هذه التُّهمة إلى الأسباب التّالية:

١ ـ مجالسته للمتوكِّل وكونُه مِن شُعَرائه الذين تفانوا في إثبات موالاتِهم للعبَّاسيِّين واستحقاقِهم للخلافة، ومعلوم أنَّ المتوكِّل نفسَه متَّهم بالنّصب، كما أنه كان في حضرته بعض النَّواصب أيضاً كمروان بن أبي الجنوب.

ولكن هذا لا يكفي في إثبات هذه الدّعوى لأنه وإن سُلِّمَ جَدَلاً بنصب المتوكِّل فليس كلّ مَن كان مِن شعرائِهِ فهو متَّهم بالنّصب، ومِن هؤلاء البحتُريُّ الذي كان مِن ذوي الحظوة عنده، ومع هذا لم يتَّهِمْهُ أحد بذلك.

---

(١) محمد بن هارون بن محمد بن المنصور العباسي: أبو إسحاق البغداديُّ، ثامن خلفاء بني العبَّاس، مولده سنة ١٨٠هـ، بويع بعهد مِن أخيه المأمون سنة ٢١٨هـ، فاستمرَّ فيما بدأه أخوه مِن امتحان الناس بخلق القرآن، وكان ذا قوَّةٍ وشجاعةٍ وهيبةٍ لكنه نَزْرُ العِلم، توفي سنة ٢٢٧هـ وله سبع وأربعون سنة، ودفن بسر مَن رأى. **انظر**: تاريخ بغداد (٣/ ٣٤٢)، سير أعلام النّبلاء (١٠/ ٢٩٠)، البداية والنهاية (١٠/ ٢٨٠)، تاريخ الخلفاء (٣٣٣).

(٢) يقصد بهم الكيسانية الذين عُرفوا بهذا الاعتقاد في محمد بن علي المعروف بـ(ابن الحنفية). **انظر** ورود ذكر شعب رضوى لديهم في: فِرَق الشِّيعة (٢٩)، الفَرْق بين الفِرَق (٣٠)، التّبصير في الدِّين (٣٤).

(٣) ديوان علي بن الجهم (١١).

واللّافت أنه يحصل في هذا الموضع دَوْرٌ[١]، حيث يُسْتَدَلّ على ثُبُوت نصب المتوكِّل بكون ابن الجهم مِن جُلَّاسه، وعند اتّهام عليٍّ بالنّصب يأتي مَن يستدلّ بمجالستِهِ للمتوكِّل وحظوتِهِ عنده![٢].

٢ ـ تسنُّنه وحِرْصُهُ على تأييد أحمدَ إمامِ أهل السُّنة، ثمّ جهرُهُ بتضليل أهل الأهواء والبدع كالمعتزلة[٣] والرّوافضِ[٤].

ومعلوم أنّ الشِّيعة يَرمون كثيراً من مخالفيهم بالنَّصب لكون الواحد منهم لا يَعْتَقِدُ في أئمَّتِهم ما يعتقدونه، فكيف بِمَن كان مِن شيعة العبَّاسيِّين، ومِن بطانة المتوكِّل على الخصوص وهو الذي هَدَمَ ما أُقِيم حول القبر المنسوب للحسين ﷺ؟! والمطالع لكتب الشِّيعة يَجِدُها مَلأى باتِّهامه بالنَّصب[٥].

قال ابنُ أبي الحديد[٦] ـ وهو معتزليٌّ شيعيٌّ غالٍ[٧]: «كان مبغضاً

---

(١) الدَّور: هو توقُّفُ الشَّيء على ما يَتَوَقَّفُ عليه. قواعد الفقه للبركتي (٢٩٤).

(٢) **انظر**: الكامل في التاريخ (٦/ ١٠٩).

(٣) **انظر** ديوان علي بن الجهم (٧١) و(١٢٥) و(١٢٨)، تاريخ بغداد (١/ ٢٩٨).

(٤) **انظر**: تاريخ بغداد (٨/ ٢٥١)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٢٥).

(٥) **انظر** على سبيل المثال: شرح منهاج الكرامة (٢٨٢)، الغدير (٣/ ٥٣) و(٥/ ٢٤٤)، شرح إحقاق الحق (١/ ٦٤، ٢)، الإمام البخاري وفقه أهل العراق (٤٩)، الإمام حسن العسكري عليه السلام (٤٢٩).

(٦) عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد: أبو حامد المدائني المشهور بـ(ابن أبي الحديد)، كاتب بليغ وشاعر مُجيد، مولده بالمدائن سنة ٥٨٦هـ ثم صار إلى بغداد فكان أحد الكتاب والشعراء بديوان الخلافة، وكان حظياً عند الوزير ابن العلقمي لما بينهما من المناسبة، توفي سنة ٦٥٥هـ. من آثاره: شرح نهج البلاغة **انظر**: سير أعلام النّبلاء (٢٣/ ٣٧٢)، البداية والنهاية (١٣/ ١٩٩)، الوافي بالوفيّات (٨/ ١٤٦)، بغية الطلب (٣/ ١٢١٤).

(٧) **انظر**: البداية والنهاية (١٣/ ١٩٩)، الوافي بالوفيّات (٨/ ١٤٦).

تنبيه: يحرص كثير من الشِّيعة على ترديد دعوى أن ابن أبي الحديد من أهل السنة بل من عظمائهم ـ على حدّ قول بعضهم ـ ليكون لكلامه ثقل عند الاحتجاج على أهل السنة ببعض ما يذكره في شرحه لنهج البلاغة. **انظر**: الشهب الثواقب (٨٣).

لعليٍّ عليه السلام ينحو منحى مروانَ بنِ أبي حفصةَ في هجاءِ الطَّالبيِّين وذمِّ الشِّيعة»[١].

وقال أيضاً: «كان عليُّ بنُ الجهم مِن الحشوية، شديدَ النّصب، عدوّاً لأهل التّوحيد والعَدْل»[٢].

وقد أشار ابنُ الجهم نفسُه إلى خُصُومة الرَّوافض وغيرِهم له **بقوله ـ وهو في السِّجن ـ:**

تَضَافَرَتِ الرَّوافضُ والنّصارى وأهلُ الاعتزالِ على هجائي[٣]

وفي ديوانه يوجد شيءٌ مِن هجاء المعتزلة والرَّافضة إلا أنه لا ذِكْرَ لعليٍّ بسوء ولا أحدٍ مِن الطّالبيّين بتاتاً.

٣ ـ أنه كان سليطَ اللِّسان جريئاً على الآخرين دون خوف أو مواربة، فقد كان «ميَّالاً إلى التَّحرُّش برجال الدَّولة»[٤]، متجرِّأً في أن «يَتَكَلَّم عند المتوكِّل على أصحابه»[٥]، حتى «لم يَكَدْ يَسْلَمْ مِن لسانه أحدٌ مِن نُدَمَائه»[٦]، كما هجا أميرَ خُراسان[٧] «ونَسَبَهُ إلى الرَّفْض»[٨] مع سلامته منه، بل قيل: إنه هجا المتوكِّلَ نفسَه[٩]، وهذا ما أحدث له وحشةً في صدور الكثيرين سواءٌ كانوا أمراءَ أو وزراء أو شُعَراء[١٠].

وحينئذٍ فلا غرابة في أن يتحامَلَ عليه كثير ممّن لا يجمع بينهم سوى بُغْضِه، وأن يُلْصِقوا فيه مِن التُّهم ما يَشينه.

---

(١) شرح نهج البلاغة (٣/ ١٢٢).
(٢) المصدر السّابق (٣/ ١٢٤).
(٣) ديوان علي بن الجهم (٨٤).
(٤) مقدِّمة الأستاذ خليل مردم بك للديوان (٢٤).
(٥) المنتظم (١٢/ ٢٦).
(٦) مقدِّمة الأستاذ خليل مردم بك للديوان (٢٥) بتصرُّف يسير.
(٧) **هو**: طاهر بن عبد الله الخزاعي.
(٨) لسان الميزان (٤/ ٢١٠).
(٩) **انظر**: وفيّات الأعيان (٣/ ٣٥٥).
(١٠) **انظر**: تاريخ بغداد (١/ ٢٩٨)، الكامل في التاريخ (٦/ ٩٨).

• دُحَيْم[1]:

لم يَرْمِهِ أحدٌ بالنّصب صراحةً، إلا أنه ورد عنه أنه «كان يَخْتَلِف إلى بغداد وسمعوا منه، فذكروا (الفئة الباغية) هم أهل الشَّام.

فقال: مَنْ قال هذا فهو ابنُ الفاعلة! فنَكَبَ النَّاسُ عنه ثم سَمِعُوا منه»[2].

وقد علّق الذَّهبيُّ على كلامِه هذا بقوله: «قلتُ: هذه هُوَّةٌ مِن نصبٍ، أو لعلّهُ قَصَدَ الكَفَّ عَن التّشغيبِ بتشعيث!»[3].

ولئن كان كلامه يَحْتَمل أن يكون لنصب فيه ولا سيَّما أنه دمشقيٌّ، ويَحْتَمل أن يكون للغَرَض الذي أشار إليه الذَّهبيُّ فالأظهر سلامته من النَّصب لما يلي:

١ ـ أنَّ كلَّ مَن ترجم له أو ذَكَرَهُ مِن الأئمّة لم يَرْمه بذلك، ولا سيَّما أنّ منهم الإمامَ أحمد وابنَ معين[4].

٢ ـ أنَّ الذين نَفَرُوا عنه بعدما كانوا يَسمعون منه عادوا إليه مِن جديد، ولولا أنّهم تَيَقَّنُوا أنه ليس بناصبيٍّ لما عادوا، وذلك لأحد أمرين:

---

(١) عبد الرّحمٰن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الأُمَوِيُّ مولاهم: أبو سعيد الدِّمشقيُّ حافظلٌ فقيهٌ متقن، يُعرَف بـ(دُحَيم)، مولده سنة ١٧٠هـ، وَلِيَ قضاءَ الأردن وفلسطين، ثم طُلِبَ لـ(قضاء القضاة) بمصر فبغته الأجلُ بالرّملة سنة ٢٤٥هـ. قال عنه أبو داود: «حُجَّة، لم يكن بدمشق في زمنه مِثْلُهُ». وحديثه مخرّج عند السِّتة سوى مسلم. **انظر**: تهذيب الكمال (١٦/ ٤٩٥)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ١١٩)، طبقات الحفاظ (٢١١).

(٢) معرفة الثقات (٢/ ٧٢)، تاريخ بغداد (١٠/ ٢٦٥)، تاريخ مدينة دمشق (٣٤/ ١٦٨)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٥١٦).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥١٧).

(٤) **انظر**: الثقات (٨/ ٣٨١)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ١١٩)، طبقات الحفاظ (٢١١).

- أنْ يكون قد زال اللَّبس حول كلامه وفهموه على وجهه الصّحيح.
- أنْ يكون لديه شيءٌ مِن النَّصب في أوَّل أمره ثمّ تركه.

• الإمام البخاري:

إمامة البخاريّ في الدِّين ـ لا في الحديث فحسبُ ـ أشهر من نار على عَلَم، ولم يَرْمِه بالنصب أحدٌ مِن أهل السُّنة على مرّ العصور مع علوّ مكانته وكثرة تردُّد اسمه على ألسنة الناس، وحفاوة العلماء به وبكتبه وعلى الأخصّ الجامع الصحيح.

ومن أعجب ما يقف عليه الإنسان قول أحمد الغُماريِّ عنه: «البخاريُّ رضي الله عنه كان فيه نوعُ انحرافٍ عن أهل البيت وميلٍ لأعدائهم، وقد كان بعضُ الأشراف العلويّين الحضرميين من أصحابنا بالقاهرة ـ وهو مِن العلماء الأجلّاء ـ يقول لي: إنّ البخاري نُوَيْصِبيٌّ ـ بالتصغير ـ»[(١)].

وما كنتُ أحسب أنّ التهوُّر والمجازفة سيبلغان بالشيخ أحمد هذا المبلغ، وهو المهتمُّ بالحديث وعلومه، ومثل هذا الاتهام دليلٌ على أنّ كلامه في هذا الباب لا وزن له.

غير أنَّ مَن عرف أحمد بن الصدِّيق حقّ المعرفة لم يجد صعوبة في أن يدرك أنَّ الباعث له على هذا الاتِّهام هو ما كان فيه مِن تشيُّع ـ وسيأتي مزيد كلام عليه ـ، ويدلُّ على ذلك أنك لا تجد مِن هذه الأُمّة باختلاف طوائفها مَن يلمز أبا عبد الله بالنّصب باستثناء الشّيعة.

ولم يأتِ الغماريُّ بما يدلُّ على صحّة ما افتراه على البخاريّ مِن أنّه كان فيه «نوعُ انحراف عن أهل البيت، وميلٍ لأعدائهم»، وأنّى له ذلك؟!

---

(١) جُؤنة العطّار (٢/ ٢١٨).

تنبيه: لا يبعد أن يكون هذا الشريف المشار إليه هو ابن عقيل الحضرمي، فله كلام في العتب الجميل عن الإمام البخاريِّ يسير في هذا الاتجاه. **انظر**: العتب الجميل ص(٦١).

وعلى كلٍّ فإنه لا ينبغي الالتفات إلى مثل هذه الدّعاوى في حقّ سادات هذه الأُمّة وكُمّل رجالاتها المتّفق على إمامتهم وجلالتهم، وإنَّ مِن إضاعة الزّمان الاشتغال بردِّ مثل هذا الهذيان!

- **ابن المعتز:**

لم أجد أحداً من أهل السُّنة رمى ابنَ المعتزّ بالنّصب إلا ابن الأثير[١]، ونَقَلَهُ عنه بحروفه ـ دون إشارة إلى ذلك ـ مع اختصارٍ يسير القلقشنديُّ[٢]، وأشار إلى رميه بذلك دون جزم الحافظُ العراقي[٣].

وأمّا الشِّيعة فقد رماه كثير منهم بالنّصب، وهذا جارٍ على مقتضى أصولهم في تحقيق مناطه[٤].

ولقد كان لابن المعتزّ صولاتٌ مع الشِّيعة الذين هم أحد أشدّ خصوم بيته العبّاسي حيث تصدّى لتفنيد دعاواهم المتكرِّرة بأحقّية الأئمّة المعصومين ـ بزعمهم ـ من آل البيت العَلَويّ بالخلافة، وأنّ بني العبّاس ما هم إلا ظَلَمَة سَطَوْا على ما ليس لهم كما فعل أسلافُهم مِن بني أميّة، وواضح من طبيعة ردوده أنّ الدّافع له كان سياسيّاً محضاً.

وفي أثناء تصدِّيه للشِّيعة تعَرَّض لعِدَّة أمور في غاية الحساسية بالنِّسبة إليهم كتحذيره العلويِّين من غَضَب العبّاسيّين إن لم يكُفُّوا عن تطلُّعاتهم، ووصْمِ الشِّيعة بشدّة الفِسق وأنهم جعلوا التشيُّع ستاراً يُخفون خلفه مطامعهم، وإشارته إلى براءة عليٍّ منهم وأنه كان الأحرى به أن يُحَرِّقَهم، كما نبّه إلى مناقضة دعاواهم العريضة في أئمّتهم للواقع

---

(١) **انظر**: الكامل في التاريخ (٦/ ٤٤٣).

(٢) **انظر**: نهاية الأرب في فنون الأدب (٢٣/ ١٣).

(٣) التقييد والإيضاح (٣٠٩).

(٤) **انظر**: مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب (٣/ ٤٧٤)، الغدير للأميني (٣/ ٣٧٨)، قاموس الرِّجال (١١/ ٦٣٨)، الذريعة لآقا بزرك الطهراني (٩/ق١/ ٤٧ و١٧٨)، (١٧/ ١٣٤).

الملموس، ومن ذلك أنهم منحوا علياً الرِّضى أعظم صفات الكمال مع أنّ الواقع يشهد بأنه (مُسَيكين) ـ على حدّ تعبيره ـ، كما رفعوه إلى أعلى درجات القُدْرة، بل غلا فيه بعضُهم فجَعَلَهُ ربّاً قديراً مع أنه (أسود اللّون)[1]! وقد تساءل ابن المعتزّ في أسلوب لا يخلو من تهكُّم وسُخرية بأنه إذا كان كذلك فلماذا لم يستطع تبييض لونه مع أنه قد كسا الشمس ضياءً والقمر نوراً؟!

كما أنهم وصفوا أئمّتهم بشدّة الزُّهد في مُتَع الدّنيا مع أنّ دلائل الواقع وشواهد الحال تُكَذِّب ذلك من جهة وفرة أموالهم وكثرة قيانهم وما إلى ذلك.

ولعلّ من المستحسن إيراد كلِّ ما قاله في هذا الباب لتتضح الصُّورة بشكل تامّ لا لبس فيه.

قال ابن المعتزّ في بعض قصائده:

أبى آبِي الهوى أنْ لا تُفِيقا ... وحَمَّلَكَ الهوى ما لن تُطِيقا

ومنها:

لقد قالَ الرَّوافضُ في عليٍّ ... مَقالاً جامعاً كُفْراً ومُوقَا

زَنادِقةٌ أرادَتْ كَسبَ مالٍ ... مِنَ الجُهَّالِ فاتَّخَذَتْهُ سُوقَا

وأشهَدُ أنّهُ مِنهُمْ بريءٌ ... وكانَ بأنْ يُقَتِّلَهمْ خَلِيقا

كما كَذَبُوا عليهِ وهْو حيٌّ ... فأطعَمَ نارَهُ منهم فَريقَا

وكانوا بالرِّضا شُغِفُوا زَماناً ... وقد نَفَخوا بهِ في النّاسِ بُوقَا

وقالوا: (إنّهُ رَبٌّ قَديرٌ) ... فكم لَصَقَ السَّوادُ بهِ لُصُوقا!

أَيَتْرُكُ لونَهُ لا ضوءَ فيهِ ... ويَكسو الشَّمسَ والقمرَ البريقا

فظلَّ إمامُهم في البَطْنِ دهراً ... ولا يَجِدُ المسيكينُ الطَّرِيقا

فلما أنْ أتيحَ لهُ طريقٌ ... تغيَّبَ نازحاً عنهم سحيقا

---

(١) حياة الإمام الرِّضا ع لجعفر مرتضى (٢١٩).

وفـرَّ مِـن الأنـام وكـانَ حـينـاً ... يُقاسي بَينَهم ضُرّاً وضِيقَا
فمن يَقْضي إذا كانَ اختلافٌ ... ويستأدي الفرائضَ والحقوقا
وقالوا: المَوصليُّ إلَيهِ بابٌ ... فلِمْ لَمْ يُعْطِ لَثغَتَهُ لَعُوقَا
ويَبريهِ فقد أضناهُ سُقْمٌ ... كأنّ بوَجهِهِ منهُ خَلوقَا
وقالوا: في الأئمّةِ زُهدُ دِينٍ ... ولَم يُرَ مثلَ شِيعَتِهِم فُسُوقَا
وقد عُرِضَتْ قِيانُهمُ علينا ... وباعُوا بَعضَهُمْ منّا رَقيقَا
يناطحُ هامهنّ لكلّ بابٍ ... مِن السُّودانِ يحسبهنّ بوقا
عَظيماتٌ مِنَ البُخْتِ اللّواتي ... تَخالُ شِفاهَها عُشَراً فَلِيقَا[1]

وقال مخاطباً العلويّين ومهدِّداً لهم:

أبى اللهُ إلّا ما تَرون فما لكمْ ... عِتابٌ على الأقدارِ يا آلَ طالبِ
تركناكمُ حِيناً فهلّا أخذتمُ ... تراثَ النبيِّ بالقَنا والقواضِبِ
زمانَ بني حَرْبٍ ومَروانَ مُمسِكُو ... أعِنّةِ مُلْكٍ جائرِ الحكم غاصِبِ
ألا رُبَّ يوم قدْ كَسَوْكُمْ عَمَائماً ... مِن الضَّرْبِ في الهاماتِ حُمْرَ الذّوائبِ
فلمّا أراقوا بالسُّيوفِ دماءَكم ... أَبينا ولم نَمْلِكْ حنينَ الأقاربِ
فحينَ أخذنا ثأرَكم مِن عدوِّكمْ ... فَعَدتم لنا تُورُونَ نارَ الحُباحِبِ
وحُزْنا التي أعيتكمُ قد علمتمُ ... فما ذنبُنا هل قاتلٌ مثلُ سالبِ؟!
عطيّةُ مَلْكٍ قد حَبانا بفضلِه ... وقَدَّرَهُ ربٌّ جزيلُ المَواهِبِ
وليسَ يريدُ الناسُ أن تَمْلِكُوهمُ ... فلا تَثِبوا فيهم وُثوبَ الجَنادِبِ
وإيّاكمُ إيّاكمُ وحذارِ مِن ... ضراغمةٍ في الغَابِ حُمْرِ المخالبِ
ألا إنها الحربُ التي قد علمتمُ ... وجرَّبتمُ والعِلمُ عندَ التَّجاربِ[2]

وقال لهم أيضاً:

دعوا آلَ عبّاسٍ وحقَّ[3] أبيهمُ ... وإيّاكُمُ مِنهُم فإنّهُمُ هُمُ

---

(١) ديوانه (٦٧٩).
(٢) ديوانه (٧٢).
(٣) في رواية «وإرثَ أبيهمُ». انظر: الوافي بالوفيات (١٧/٢٤٦).

مُلُوكٌ إذا خاضُوا الوَغى فسيوفُهمْ مَقَابِضُها مِسْكٌ وسائرُها دَمُ(١)

وقال أيضاً ـ عند الانتصار عليهم ـ:

قدحتمْ زِنادَ الحربِ أوّلَ مَرَّةٍ لنا، وخَلَعْتُمْ بينَنا رِبْقَةَ العهْدِ
وفاخرتمُ قوماً بِهِم فازَ قدحُكُمْ وهمْ عَلَّموكمْ في الملا حَبْوَةَ المجدِ
فلُذْنَا بركنِ الصَّبْرِ وانتصفت لنا صوارمُ تُعْدِينا إذا قلَّ مَن يُعْدِي(٢)

وقال مستدلاً على استحقاق بني العبّاس للخلافة بكلّ حال بموت علي الرِّضا قبل تولّيه الخلافة مع أنّ المأمون عهد له بها:

بَنِي عَمِّنا الأدنَين مِن آلِ طالب تعالَوا إلى الأَدنى، وعُودوا إلى الحُسنى
أليسَ بنو العبّاسِ صِنوَ أبيكُمُ وموضعَ نجواهُ وصاحبَهُ الأَدنى
وأعطاكمُ المأمونُ عهدَ خلافةٍ لنا حقُّهَا لكنه جادَ بالدُّنيا
لِيُعْلِمَكُم أنَّ التي قد حرصتمُ عليها وغُودِرْتُم عَلى أثرِها صَرعى
يسيرٌ عليه فقدُها غيرُ مكثرٍ كما ينْبَغي للصّالحينَ ذَوي التّقْوى
فماتَ الرِّضى مِن بعد ما قد علمتمُ ولاذَت بنا مِن بعدِهِ مَرَّةً أُخرَى
وعادت إلينا مثلَ ما عادَ عاشقٌ إلى وَطَنٍ فيه لهُ كلُّ مَا يَهوى
دعونا ودنيانا التي كَلِفَتْ بنا كما قد تركناكمْ ودُنياكمُ الأُولى(٣)

كما حاجّهم مراراً بمنطقهم نفسه من القول بأنهم ورثوا الخلافة عن الرُّسول ﷺ مشيراً إلى أنهم (أعني بني العبّاس) هم الوارثون حقيقةً لأنهم يُدلون بالعمّ المسلم الذي هو العبّاس، بخلاف العلويّين الذين يُدلون بـ(فاطمة) والنساء لا يتولَّين الإمامة العُظمى، وبـ(علي) وعمُّه العبّاس أقرب منه وأحق بالإرث، وأما أبو طالب المساوي للعبّاس فقد مات على الكُفر!

وفي هذا يقول:

(١) ديوانه (٧٩٤).
(٢) الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٤٦).
(٣) ديوانه (٣١).

بَـنـيْ عـمِّـنـا! أرجِـعـوا ودَّنـا وسِـيـروا عـلـى الـسَّـنَـنِ الأقـومِ
لـنـا مَـفْـخَـرٌ ولـكـمْ مَـفْـخَـرٌ ومَـن يـؤثِـرِ الـحـقَّ لـم يَـنْـدَمِ
فـأنـتـمْ بـنـو بـنـتِـهِ دُونَـنـا ونـحـنُ بنو عَـمِّـهِ الـمسلِمِ[1]

وقال لهم أيضاً:

طالَ لَيلي وساوَرتني الهُمومُ وكـأنّي لـكُـلِّ نَـجـمٍ غَـريـمُ

ومنها:

يا بَنِيْ عَمِّنا إلى كَمْ وحتى؟! لـيسَ ما تطلبونهُ يستقيمُ
أبداً فارِغينَ إنْ تُطعَمُوا المُلْـ ـكَ كما ذيدَ عن رَضاعٍ فَطيمُ

---

(١) الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٤٦)، فوات الوفيات (١/ ٥٩٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٢٤١)، خزانة الأدب وغاية الأرب (٢/ ٢٩)، الغدير للأميني (٥/ ٣٩٧).
تنبيه: البيت الأول والثاني لا يوجدان إلا في الغدير للأميني.
قال في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص (٣/ ٢٤):
قول ابن المعتز العبَّاسي لابن طباطبا العلويّ أو غيره:
فـأنـتـمْ بـنـو بـنـتِـهِ دُونَـنـا ونـحـنُ بـنـو عَـمِّـهِ الـمـسـلِـم
فقوله: (المسلم) استظهار لأن العلويَّة من بني عم النبيّ ﷺ أيضاً أعني أبا طالب، ومات جاهليّاً، فكأنَّ ابن المعتز أشار بحذقه إلى ميراث الخلافة، وقد أخذه ابن المعتز من قول مروان بن أبي حفصة وكان شديد العداوة لآل أبي طالب حين **قال مخاطباً لهم:**
خلُّوا الطَّريقَ لمعشرٍ عاداتُهُمْ حَـطـمُ الـمـنـاكِـبِ يـومَ كـلِّ زِحـام
ارْضَـوا بـمـا قـسـمَ الإلـهُ لـكـمْ بـه ودَعُـوا وِراثَـةَ كـلِّ أَصْـيَـدَ سـامِـيٍ
أَنَّـى يـكـونُ ولـيـسَ ذاكَ بـكـائـنٍ لِـبـنـي الـبـنـاتِ وِراثَـةُ الأعـمـام
وقد أخذه من مولًى لتمام بن العبَّاس بن عبد المطَّلب، قاله لمولى مِن موالي النبيّ ﷺ، لمَّا أتى الحسين ؓ، فقال له: أنا مولاكَ يا ابن رسول الله ﷺ:
جَحَدْتَ بَني العبَّاسِ حقَّ أَبيهمُ فما كنتَ في الدَّعوَى كَريمَ العَواقِبِ
متى كانَ أولادُ البَناتِ كوارثٍ يحوزُ ويُدْعَى والداً في المناسبِ
ومثله قول الطاهر بن علي بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العبَّاس في الطَّالبيِّين:
لـو كـانَ جـدُّكُـمُ هُـنـاكَ وجَـدُّنـا فـتـنـازَعَـا فـيـهِ لـوَقْـتِ خِـصـامِ
كـانَ الـتُّـراثُ لـجـدِّنـا مِـن دونِـهِ فـحـواهُ بـالـقُـرْبَـى وبـالإسْـلامِ
حـقُّ الـبَـنـاتِ فـريـضـةٌ مـعـلـومـةٌ والـعَـمُّ أَوْلـى مِـن بَـنـي الأَعْـمـامِ

أأبُو طالبٍ كمثلِ أبي الفَضـ ـلِ أمَا منكمُ بهذا عليمُ؟!
سائلوا مالكاً ورضوانَ[١] عن ذا أينَ هذا وأينَ هذا مقيمُ؟
وعليٌّ فكابنِهِ غيرَ شكٍ واجبٌ حقهُ علينا عظيمُ
فدعوا الملكَ نحنُ بالملكِ أولى قد أقرّتْ لَنا بذاكَ الخُصُومُ
واحذَروا ماءَ غَابَةٍ لم يَزَلْ طا ئرُ حرصٍ عليهِ منكمْ يحومُ
إنّ فيها أسداً ضراغمَ أشبا لَ رَعيلٍ لم ينجُ منها كليمُ
وعَزيزٌ عليَّ أن يَصبَغَ الأر ضَ دمٌ منكمُ عليَّ كريمُ
غيرَ أنّا مَن قد علمتمْ ولا يصـ ـلحُ مِن زعمكمْ علينا زَعِيمُ
لو تهيّا هذا ولا يتهيّا لَتهاوَتْ مِن السّماءِ النّجومُ![٢]

وحين انتصر ابنُ طباطبا العَلَوِيّ[٣] لأحقِّيَّة العلويّين بالخلافة أجابه ابنُ المعتزّ بقوله:

ألا مَن لَعينٍ وتَسكابِها تشكّى القَذى وبُكَاها بها

ومنها:

نصحتُ بني رَحِمِي ولو وَعَوا نصيحةَ بَرٍّ بأنسابها
وقد رَكِبوا بَغيَهُم وارتَقوا بِزلّاءَ تُردي برُكّابِها
وراموا فرائسَ أُسْدِ الثرى وقد نَشِبَتْ بينَ أنيابِها
دعوا الأُسْدَ تَفْرُسُ ثمّ اشبَعُوا بما تَدَعُ الأُسْدُ في غابها

---

(١) يَقْصِدُ بـ(مالك) خازنَ النار، وبـ(رضوان) خازنَ الجنة، وهو بذلك يشير إلى أنّ أبا طالب من أهل النار لأنه مات على الكفر، والعبّاسَ مِن أهل الجنة لأنه مات على الإيمان.

(٢) ديوانه (٧٩٠).

(٣) هناك أكثر مِن رجل يحمل هذا اللّقب، لكن الظاهر أنّ المقصود هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الحسنيُّ العلويُّ: أبو الحسن المعروف بابن طباطبا، شاعر مفلق، وأحد علماء الأدب، تُوفي بأصبهان سنة ٣٢٢هـ، من تصانيفه: عِيار الشعر، تهذيب الطبع، العروض. **انظر**: معجم الأدباء (٥/٩٧)، نوابغ الرواة في رابعة المئات (٢٤٣)، الوافي بالوفيات (٢/٥٧)، الأعلام للزركلي (٥/٣٠٨).

قَتَلْنَا أُمَيّةَ في دارِهَا ... ونحنُ أحقُّ بأسلابِها

وكم عُصبَةٍ قد سقَت مِنكُم الـ ... ـخلافَةَ صاباً بأكوابِها

إذا ما دنوتم تلقتكمُ ... زنوباً وقرَّت بحُلّابِها

ولمّا أبى اللهُ أنْ تملِكُوا ... نهضنا إليها وقُمْنا بها

وما رَدَّ حُجّابُها وافِداً ... لنا إذ وقَفنا بأبوابِها

كقطبِ الرحى وافقت أختَها ... دَعَوْنا بها وغَلَبْنا بها

ونحن وَرِثْنا ثِيابَ النّبيّ ... فَلِمْ تَجْذِبُونَ بأهدابِها

لكم رَحِمٌ يا بَنِي بِنْتِهِ ... ولكنْ بنو العمِّ أولى بها

بِهِ غَسَلَ اللهُ مَحْلَ الحِجازِ ... وأبْرَأَها بعدَ أوصابِها

ويومَ حنينٍ تداعيتمُ ... وقد أبدتِ الحربُ عن نابِها

ولما عَلا الحبرُ أكفانَهُ ... هوى مَلِكٌ بينَ أثوابِها

فمهلاً بَنِي عَمِّنا إنها ... عطيّةُ ربٍّ حَبانا بها

وكانت تَزَلْزَلُ في العَالَمِينَ ... فشَدّتْ إلينا بأطنابِها

وأُقسِمُ أنّكُمُ تعلمون ... بأنّا لها خيرُ أربابِها[(١)]

ولا ريب بأنّ شعرَهُ قد آلَمَ العلويِّين، حتى إن القاضي الجرجانيّ حين كتب قصيدةً في الرَّدِّ على ابن المعتزّ «نحلها بعض العلويِّين»[(٢)] وكأنها من شعره.

وقد بقي أثرُهُ إلى وقت متأخِّر حتى حاول الردَّ على بعض قصائده صفيُّ الدّين الحلّي[(٣)] وغيرُه.

---

(١) ديوانه (٤٦). (٢) معجم الأدباء (٤/ ٢٥١).

(٣) عبد العزيز بن سرايا بن علي بن أبي القاسم الطّائي: صفي الدين الحِلّي، أحد فحول الشعراء، سار شعره في الآفاق، مولده في الحِلّة (بين الكوفة وبغداد) سنة ٦٧٧هـ، ترحّل في التجارة، ثم قدم على الملوك فمدحهم وأكرموه، استقرّ عند الناصر في مصر وحظي عنده، توفي سنة ٧٥٠هـ، له: ديوان شعر، العاطل الحالي، الأغلاطي.
انظر: فوات الوفيات (١/ ٦٧١)، الوافي بالوفيات (١٨/ ٢٩٢)، النجوم الزاهرة (١٠/ ٢٣٨)، السلوك للمقريزي (٤/ ٩٦).

ولا غرابة في أن يكون لشعره هذا الأثر الموجع وهو من أساطين الأدب في زمانه، ولشعره من الجمال وحُسْن السَّبك ما يضمن له السّيرورة على أفواه الرّواة.

وقد أشار الأمينيُّ ـ من معاصريهم ـ إلى هذا بقوله: «كان ابن المعتز المتوفّى سنة ٢٩٦هـ ممن ينصِب العِدا للطّالبيّين، ويَتَحَرّى الوقيعةَ فيهم، بما ينمُّ عن سوء سريرته، ويَشِفُّ عن خُبث طويَّته، وكثيراً ما كان يُفَرِّغ ما ينفجر به بركانُ ضغاينِهِ في قوالب شِعرية»[١].

ومن هنا يمكن أن نفهم الدّافع الحقيقيّ وراء اتهام الشِّيعة بالنّصب.

ومما يؤكِّد كون الشِّيعة أو المتشيّعة هم منشأَ هذه الدَّعوى قول القاضي الجُرجانيِّ[٢] حين ردّ على بائية ابن المعتز **بقوله:**

مِنِ ابنِ رَسُولِ اللهِ وابنِ وَصِيِّهِ ... إلى مُدْغِلٍ في عُقْدَةِ الدِّين ناصبِ[٣]

والجرجانيُّ المتوفى سنة ٣٤٢هـ وإن كان حنفيَّ المذهب إلا أنه معتزلي الاعتقاد[٤]، ومن المعلوم أنه «من حدود سبعين وثلاث مائة إلى زماننا تصادَقَ الرَّفْض والاعتزالُ وتواخيا»[٥] على حدِّ تعبير الحافظ الذّهبي.

---

(١) الغدير (٣/ ٣٧٨).

(٢) علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم بن تميم التنوخي: أبو القاسم، قاض حنفي معتزلي المذهب، متمكّن من ناصية الأدب، مولده بأنطاكية سنة ٢٧٨هـ، رحل إلى بغداد في حداثته، فتفقه بها على مذهب أبي حنيفة، وكان معتزلياً، وولي قضاء البصرة والاهواز، وغيرهما، ثم أقام زمنا ببغداد، وكان من جلساء الوزير المهلبي، توفي بالبصرة ٣٤٢هـ، له: ديوان شعر. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٩٩)، البداية والنهاية (١١/ ٢٢٧)، لسان الميزان (٤/ ٢٥٦)، النجوم الزاهرة (٣/ ٣١٠).

(٣) معجم الأدباء (٤/ ٢٥١)، الوافي بالوفيات (٢١/ ٣٠٥).

(٤) **انظر**: وفيات الأعيان (٣/ ٣٦٦)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٩٩)، البداية والنهاية (١١/ ٢٢٧)، لسان الميزان (٤/ ٢٥٦)، اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٢٢٥).

(٥) لسان الميزان (٤/ ٢٤٨).

وبعد هذا الاستعراض نصل إلى المسألة الأهمِّ وهي هل يثبُت عنه النصب؟

والجواب: لا، للأسباب التالية:

١ ـ أنّ كبارَ مترجميه مِن محدّثين ومؤرّخين وأدباء لم يرموه بالنّصب أو يُشيروا إلى ذلك مجرّد إشارة، على الرّغم مِن أنّ بعضَهم أقرب إليه في الزّمان ممن رماه بكثير، ولا يمكن أن يكونوا قد غَفَلُوا جميعاً عن نصبه ولم يتنبّه أحدٌ منهم لذلك وهو (أي ابن المعتزّ) من سموّ المكانة وذيوع الصّيت في المحلّ الأعلى، ويكفي أنه لم يتهمه بالنّصب إلا رجل واحد هو ابنُ الأثير المتوفّى سنة ٦٣٠هـ وبينه وبين ابن المعتزّ المتوفى سنة ٢٩٦هـ مفاوز تنقطع فيها أعناق الإبل، وأمّا القلقشنديُّ فقد تابع ابنَ الأثير تقليداً كما هو واضح من خلال المقارنة بين نصَّيهما.

ولا يبعد أن يكون ابن الأثير قد نقل ما سبق إيرادهُ من بعض المصادر الشِّيعيّة، أو أنّ لديه ـ في تاريخه ـ نزعة تشيُّع كما ذهب إليه بعضُ الباحثين[1].

٢ ـ أنّ ابن المعتز صرَّح باعتقاده في كون بُغْض عليٍّ كُفْراً مطلقاً **بقوله**:

عـليٌّ يـظـنـونَ بـي بُـغْـضَـهُ ... فـهلّا سِوى الكُفرِ ظَنّوهُ بي

فهل سيقع فيما يراهُ كُفراً؟ وهل كان محتاجاً للتصريح بحكمِ ما هو واقع فيه أصلاً مما يعود عليه بالذَّمّ والتّكفير؟!

أمّا الذين قصدهم ابنُ المعتزّ بأنهم (يَظُنُّون به بُغْضَ عليٍّ ﷺ) فهم معاصروه من الشِّيعة والمتشيّعة؛ لأنه لم يتّهمه بذلك أحد مِن أهل السُّنة في عصره بحسب ما هو موجود بين أيدينا الآن من المصادر.

---

(١) **انظر**: مجلة البيان العدد (٩) ص(٥٤).

٣ ـ أنّ إنكار دعوى العلويِّين أحقّيتهم بالخلافة على سبيل الميراث أو النصّ لا يُعَدّ نصباً باتّفاق أهل السُّنة، ولو كان نصباً للزم رَمْيُ الأمّة بأسرها بالنّصب باستثناء الشّيعة أو بعضهم.

٤ ـ أنه بيَّن اعتقادَه في علي رضي الله عنه بقصيدة طنّانة، أثنى فيها عليه جدّاً وعدَّدَ مناقبَه وبيَّنَ خصائصَه، وهو شيء لا يمكن أن يعتقدَهُ في حقِّه ناصبيٌّ فضلاً عن أن يُصَرِّح به!

قال ابن المعتزّ:

رَئَيتُ الحَجيجَ فقال العُدا ... ةُ سبَّ علياً وبيتَ النبي
أآكلُ لحمي وأحسو دمي ... فيا قومِ للعجبِ الأعجبِ
عليٌّ يظنونَ بي بُغْضهُ ... فهلّا سِوى الكُفرِ ظَنّوهُ بي
إذاً لا سَقَتني غَداً كفُّه ... مِن الحَوضِ والمَشرَبِ الأعذبِ
سببتُ فمَن لامَني منهمُ ... فلستُ بمُرْضٍ ولا معتبِ
مجلّي الكروبِ وليثُ الحرو ... بِ في الرَّهجِ السّاطعِ الأهيبِ
وبحرُ العُلومِ وغيظُ الخُصوم ... متى يَصطرِعْ وَهُمُ يَغلِبِ
يقلِّبُ في فمهِ مِقْوَلاً ... كشقشقةِ الجمَلِ المصعبِ
وأوّلُ مَن ظَلّ في مَوْقِفٍ ... يصلّي معَ الطّاهرِ الطيِّبِ
وكانَ أخاً لنبيّ الهدى ... وخُصَّ بذاكَ فلا تكذبِ
وكفؤاً لخيرِ نساءِ العبا ... دِ ما بينَ شرقٍ إلى مَغربِ
وأقضَى القُضاةِ لفَصْل الخِطا ... بِ والمنطِقِ الأعدَلِ الأصْوَبِ
وفي ليلةِ الغار وقّى النبي ... عِشاءً إلى الفَلَقِ الأشهَبِ
وباتَ ضجيعاً به في الفرا ... شِ مَوطِنَ نَفسٍ على الأصْعَبِ
وعمرو بنُ عبدٍ وأحزابه ... سَقاهُمْ حَسا الموتِ في يَثرِبِ
وسَلْ عنه خَيبرَ ذاتَ الحصونِ ... تُخَبِّرْكَ عنهُ وعن مَرْحَبِ
وسِبطاهُ جَدُّهُما أحمدٌ ... فَبَخٍّ لِجَدّهِما والأبِ
ولا عَجَبٌ غيرَ قَتْلِ الحُسَيْـ ... ـنِ ظَمْآنَ يُقْصَى عنِ المَشربِ

فيا أسَداً ظَلّ بينَ الكِلا ... بِ تَنْهَشُهُ دامِيَ المِخْلَبِ
لئن كان روَّعَنا فقدُهُ ... وفاجَأَ مِن حيثُ لم يحسبِ
وكم قد بكينا عليه دماً ... بسمرٍ مثقَّفَةِ الأكعبِ
وبِيْضٍ صوارمَ مصقولةٍ ... مَتَى يُمْتَحَنْ وَقعُها تَشرَبِ
وكم مِن شعارٍ لنا باسمه ... يجدّدُ منها على المذنبِ
وكم مِن سوادٍ حَدَدْنا به ... وتطويلِ شعرٍ على المنكبِ
ونوحٍ عليه لنا بالصَّهيلِ ... وصلصلةِ اللُّجْمِ في منقبِ
وذاكَ قليلٌ له مِن بَني ... أبيهِ ومَنصِبِهِ الأقرَبِ[(١)]

- **أبو العِبَر الهاشمي**[(٢)]:

أشار الخطيبُ البغداديُّ إلى اتِّهام بعضِ النَّاس له بالنَّصب دون جزم فقال: «يقال: إنه كان يَمِيْلُ على آلِ أبي طالب ويَهْجُوهم»[(٣)].

والظَّاهر أنه يشير بذلك إلى المَرْزُبَانيِّ فإنه قال عنه: «كان يُظْهِرُ الميلَ على العلويِّين والهجاءَ لهم»[(٤)].

وكذلك ابنُ النّديم الذي رماه بالغُلُوِّ في النَّصب فقال: «كان في نِهاية النَّصب»[(٥)]، وهذان الرَّجُلان ليسا بموثوقين عند انفرادِهما باتّهام أحدٍ لأنهما مَعْتَزِليَّانِ مُتَشَيِّعان[(٦)]، وقد سبقت الإشارة إلى اتِّساع مفهوم

---

(١) ديوانه (١١٢).

(٢) أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الصمد القرشيُّ: أبو العبّاس البغداديُّ، شاعرٌ مشتغل بالمجون والسُّخف، اشتهر بـ(أبي العِبَر)، كان يُجيد الشِّعر منذ عهد الأمين إلى أيام المتوكِّل ثم أَخَذَ في الحمق والمجون في الشِّعر فكسب بذلك أضعافَ ما كَسَبَهُ الشُّعراء بالجدِّ، قَتَلَهُ بعضُ الكوفيِّين سنة ٢٥٠هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (٥/ ٤٠)، معجم الأدباء (٥/ ٨٢)، فوات الوفيّات (٢/ ٢٩٢)، الوافي بالوفيّات (٢/ ٣١).

(٣) تاريخ بغداد (٥/ ٤٠).

(٤) معجم الأدباء (٥/ ٨٥).

(٥) الفهرست (٢١٧).

(٦) **انظر**: معجم الأدباء (٥/ ٢٢٨)، سير أعلام النّبلاء (١٦/ ٤٤٨)، البداية والنهاية (١١/ ٣١٤)، طبقات الشّافعيّة الكبرى (٢/ ٢٩٩).

النّصب عند الشِّيعة، والمعتزلة في معناهم للالتحام الذي وقع بينهما.

• ابن أبي داود[١]:

رُمي ابنُ أبي داود بـ(النَّصب)، وهذه التُّهمة ليست جديدة بل هي قديمة، وُجِدَت في حياته ولِحَقَهُ بسببها كثيرٌ مِن الأذى.

ولم يَرْمِه أحدٌ مِن أئمّة الجرح والتّعديل المعتبرين بالوقوع في شيءٍ من النّصب، غايةَ ما هنالك حكايةُ بعضِهم ذلك دون جزم.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «كان ابنُ أبي داودَ يُتَّهم بالانحراف عن عليٍّ والميلِ عليه»[٢].

وقال ابنُ عديٍّ: «نُسِب في الابتداء إلى شيءٍ مِن النَّصب»[٣].

وأمَّا المعاصرون فقد رماه بالنّصب غيرُ واحد كالكوثريِّ[٤]، وكذلك عَصْرِيُّه أحمد الغُمَاريُّ[٥] الذي لم يكتف برميه، بل وَصَفَهُ بـ«النّاصبيِّ الكبير»[٦]، وجعله «مشهوراً بالنَّصب»[٧].

وقد أسهمت عدّة أمور في ترويج هذه التُّهمة، ومنها:

---

(١) عبد الله بن سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزديُّ: أبو بكر السّجستاني، حافظٌ ثقةٌ واسعُ العلم في فنون كثيرة، مولده بسجستان سنة ٢٣٠هـ، طوَّف الآفاقَ في الطَّلَب، فكان مِن بحور العلم بحيث إنَّ بعضَهم فضَّلَه على أبيه، وكان عزيز النَّفْس، توفِّي سنة ٣١٦هـ. من آثاره: السُّنن، والمصاحف والناسخ والمنسوخ. **انظر**: تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٤)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٦٥)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٢١)، لسان الميزان (٣/ ٢٩٣).

(٢) تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٨).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٦٦)، ميزان الاعتدال (٤/ ١١٤).

(٤) **انظر**: تأنيب الخطيب (١١١).

(٥) سبق تخريجه في ص(٣٩٧).

(٦) الجواب المفيد للسائل المستفيد (٥٧).

(٧) جؤنة العطّار (١/ ٤٠).

١ ـ العداوة بينه وبين بعض أهل العلم، فقد كان لابن أبي داودَ مَن لا يَوَدُّهُ، وقد جرت سُنّة الله أنَّ المرءَ لا بدَّ له مِن ضدٍّ مهما حاول تَجَنُّبَ دواعي العداوة وأسبابِها، ومِن أسوأ أنواع العداوة تلك التي تأتي من أهل العلم ـ وهم بشرٌ كغيرهم ـ إذ تمتاز بأمرين:

* ثقةُ كثيرٍ مِن النَّاس بهم مما يجعل لكلامهم في خصومهم وزناً.

* أنّ بإمكانهم أن يُلْبِسوا عداواتِهم عباءةً شرعيَّة بحيث لا يَفْطَن إلى الدّافع الحقيقيِّ إلا القليلون، ومِن أجل هذا حذَّر المحقِّقون مِن قبول كلامِ الأقران بعضِهم ببعض، وقرَّروا أنَّ كلام الخصوم لا يُعْتَدُّ به في باب القَدْح ما لم تقم قرينةٌ على صحَّتِه.

وفي هذا الموضوع اشتدَّت العداوةُ بين ابن أبي داود وبين ابن جرير الطَّبَرِيِّ، بحيث تَكَلَّم كلٌّ واحدٍ منهما في الآخر بلا حقٍّ، فكان ابنُ جرير يرميه بالانحراف عن عليٍّ ﷺ، ولمَّا قيل له: إنَّ ابنَ أبي داود يَقْرَأُ على النَّاس فضائلَ عليِّ بنِ أبي طالب، قال: تكبيرةٌ مِن حارس!(١).

وقد عقَّبَ الذَّهبيُّ على تعليق الطَّبريِّ بقوله: «لا يُسْمَعُ هذا مِن ابنِ

(١) **انظر**: تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٧)، تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٧)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٣٠)، ميزان الاعتدال (٤/ ١١٤).
وقد فسّر العلامة المعلّمي هذه العبارة بقوله: «(تكبيرة من حارس) وهذا ليس بجرح، إنما مقصودُهُ أنه كما أن الحارسَ قد يقول رافعاً صوته: الله أكبر، لا ينوي ذِكْرَ الله ﷻ، وإنما يقصد أن يُسْمِعَ السُّرَّاقَ صوتَه فيعرفوا أنه موجودٌ يَقْظَانُ فلا يُقدِموا على السَّرقة، فكذلك قد يكون ابن أبي داود يَروي (فضائل علي) ليدفع عن نفسه ما رماه بَعْضُ النّاس مِن النّصب وهو بُغْضُ عليٍّ ﷺ». التنكيل (١/ ٣٠٨).
وكلام المعلّمي نفيس جداً إلا أنّ الظاهر أنّ ابن جرير أراد القدح، من جهة أنّ ما يفعله برواية (فضائل علي) لا يعني سلامته من النّصب، كما أنه لا يلزم من تكبير الحارس تعظيم الله أو حتى الإيمان به، وقد فهم الذّهبيّ عبارة ابن جرير على أنها ذمّ، والله أعلم وأحكم.

جريرٍ للعداوة الواقعة بين الشَّيخين»[1].

وقال في موضع آخر: «لا يُسمع قولُ ابنِ جريرٍ فيه، فإنّ هؤلاء بينهم عداوةٌ بيِّنة، فَقِفْ في كلام الأقران بعضِهم في بعض»[2].

وقال أيضاً: «قد وقع بين ابن جرير وبين ابن أبي داود [يعني عداوة]، وكان كلٌّ منهما لا يُنصِف الآخر، وكانت الحنابلةُ حزبَ أبي بكر ابن أبي داود فكثروا وشغَّبوا على ابن جرير[3]، وناله أذى وَلَزِمَ بيته نعوذ بالله مِن الهوى، وكان ابنُ جريرٍ مِن رجال الكمال، وشُنِّعَ عليه بيسير تشيُّعٍ، وما رأينا إلا الخير»[4].

وقد كان الحافظُ ابن أبي داود رجلاً تيَّاهاً[5] بما كان يَمْلِكُهُ مِن قوَّة اطّلاع وسعة حفظ، ولا غرو فهو «مِن بحور العلم بحيث إنّ بعضَهم فَضَّلَهُ على أبيه»[6]، وهو ما جَلَبَ له عداوة كثيرين.

وقد بَلَغَ مِن جُرْأته وصَلَفِه أن يقول للإمام أبي زرعة: ألقِ عليَّ حديثاً غريباً مِن حديث مالك، فلما ذَكَرَ له حديثاً لكن مِن طريقِ رجلٍ ضعيف، وكان الحديثُ عندَهُ مِن طريقِ ثقةٍ قال له: يَجِبُ أن تكتبَه عني، حتى غَضِبَ أبو زُرْعَةَ وشكاه إلى أبيه وقال: انظر ما يقول لي أبو بكر![7].

ورجلٌ بَلَغَ مِن جُرأتِهِ وإعجابِهِ بنفسه أن يقول لأحد كبار الأئمَّة مثلَ هذا الكلام وفي حياة أبيه، كيف سيكون حاله بعد وفاتِهِ وقد ازداد حفظاً واطِّلاعاً؟!

هذا مِن جهة، ومِن جهةٍ ثانيةٍ فيبدو أنه كان شديدَ الإنكار لكثير مِن

---

(١) سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٣٠). (٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٧٢).

(٣) يقصد ما نسبوه إلى ابن جرير من بدعة اللفظ. **انظر**: لسان الميزان (٣/ ٢٩٥).

(٤) سير أعلام النّبلاء (١٤/ ٢٧٧).

(٥) **انظر**: المصدر السابق (١٣/ ٢٢٥)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٧٠)، التنكيل (١/ ٣١٣).

(٦) سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٢٣)، ميزان الاعتدال (٤/ ١١٤)، لسان الميزان (٣/ ٢٩٥).

(٧) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٧٨)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٢٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٧٠)، طبقات الحفاظ (٣٢٦).

الأحاديث الواردة في (مناقب عليٍّ) بِلُغَةٍ جازمةٍ إلى درجة المجازفة التي لا تُقبل أحياناً، وهذا ما يَفْتَحُ عليه باب الانتقاد بحقٍّ أو بباطل، ومِن ذلك أنه قال ـ حين سُئل عن (حديث الطَّير) ـ: «إنْ صحَّ حديثُ الطَّير فنبوّةُ النبيِّ باطلٌ؛ لأنه حكى عن حاجب النبيِّ ﷺ خيانةً، وحاجب النبيِّ ﷺ لا يكون خائناً!»(١).

وقد عقّب الذَّهبيُّ على كلامه بقوله: «قلتُ: هذه عبارةٌ رديئةٌ، وكلامٌ نحسٌ، بل نبوّةُ محمد ﷺ حقٌّ قطعيٌّ إنْ صحّ خَبَرُ الطَّير وإن لم يصحّ، وما وجه الارتباط؟!

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٦٦)، تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٧)، تاريخ الإسلام (٢٣/ ٥١٧).

وحديث الطير المشار إليه هو ما جاء عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «كنتُ أخدم رسول الله ﷺ فقدم فَرْخاً مشوياً، فقال رسول الله ﷺ: «**اللّهمّ ائتني بأحبِّ الخلق إليك وإليّ يأكلُ معي من هذا الفرخ!** فجاء عليٌّ فدقَّ البابَ، فقال أنس مَن هذا؟

قال: عليّ.

فقلتُ: النبيُّ ﷺ على حاجة فانصرَفَ، ثم تنحّى رسول الله ﷺ وأكَلَ، ثم قال رسول الله ﷺ: **اللهم ائتني بأحب الخلق إليك وإليّ يأكل معي مِن هذا الفرخ!**

فجاء عليٌّ فدقَّ البابَ دقّاً شديداً فسِمَعَ رسول الله ﷺ فقال: **يا أنس، مَن هذا؟**

قلتُ: عليٌّ.

قال: **أدخلْهُ، فدخل.**

فقال رسول الله ﷺ: **لقد سألتُ الله ثلاثاً بأَنْ يأتيني بأحبِّ الخلقِ إليه وإليّ يأكل معي مِن هذا الفرخ.**

فقال عليٌّ: وأنا يا رسول الله، لقد جئتُ ثلاثاً، كلُّ ذلك يردُّني أنسُ!

فقال رسول الله ﷺ: **يا أنسُ، ما حمَلَكَ على ما صنعتَ؟**

قلت: أحببتُ أن تدركَ الدّعوةُ رجلاً من قومي.

فقال رسول الله ﷺ: **لا يلامُ الرَّجلُ على حبِّ قومه**». خرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ١٤١)، والطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ٣٣٦) وغيرهما.

وقد اختلف في هذا الحديث فأكثر علمائه على عدم ثبوته. **انظر**: الإرشاد للخليلي (١/ ٤٢٠)، العلل المتناهية (١/ ٢٣٢)، منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧١ و٣٨٥)، البداية والنهاية (٧/ ٣٥١)، طبقات الشّافعيّة الكبرى (٤/ ١٦٨)، لسان الميزان (٣/ ٨٠ و١٨٣). وسوف يأتي مزيد كلام عليه إن شاء الله تعالى.

هذا أنسٌ قد خَدَم النبيَّ ﷺ قبل أن يَحتلمَ وقبلَ جريانِ القلمِ فيجوزُ أن تكون (قِصّة الطَّائر) في تلك المدَّة، فَرَضْنا أنه كان محتلِماً ما هو بمعصوم مِن الخيانة، بل فَعَلَ هذه الجناية الخفيفةَ متأوِّلاً.

ثم إنه حَبَسَ عليّاً عن الدُّخول ـ كما قيل ـ فكان ماذا والدَّعوةُ النَّبويَّةُ قد نَفَذَت واستُجيبت؟! فلو حَبَسَهُ أو رَدَّهُ مرّات ما بقي يُتَصوَّرُ أن يَدخل ويأكلَ مع المصطفى سواه»[(١)].

٢ ـ روايته بعضَ الغرائب.

«الغريب: هو ما رواه راوٍ منفرِداً بروايته فلم يَروِهِ غيرُهُ أو انفَرَدَ بزيادةٍ في متنِهِ أو إسنادِه سواءٌ انفرَدَ به مطلقاً أو بقَيْدٍ»[(٢)].

وقد كان «مِن عادة المحدِّثين التّباهي بالإغراب، يَحْرِصُ كلٌّ منهم على أن يكون عنده مِن الرِّوايات ما ليس عند الآخرين، لتظهرَ مزيتُهُ عليهم، وكانوا يعتنون شديداً لتحصيل الغرائبِ، ويحرصون على التَّفَرُّد بها... وكانوا إذا اجتمعوا تذاكروا فيحرصُ كلُّ واحدٍ منهم على أن يَذْكُرَ شيئاً يُغْرِبُ به على أصحابه بأن يكون عنده دونَهم، فإذا ظفِر بذلك افتخر به عليهم، واشتدَّ سرورُه وإعجابُه وانكسارُهم!... ولم يكونوا يُبالون في سبيل إظهار المزيَّةِ والغَلَبَةِ أكان الخبرُ عن ثقةٍ أو غيرِه، صحيحاً أو غيرَ صحيح!»[(٣)].

نعم كمال المزيَّة في أن يكون صحيحاً، كما قال عليُّ بن المدينيّ: «ما رأيتُ في الشَّاميِّين مثل الوليد، وقد أغرب بأحاديثَ صحيحةٍ لم يشركْهُ فيها أحد»[(٤)].

---

(١) سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٣٢). (٢) قواعد التحديث (١٢٥).
(٣) التنكيل (١/ ٣١٢) باختصار.
(٤) تاريخ مدينة دمشق (٦٣/ ٢٨٦)، تهذيب الكمال (٣١/ ٩٣)، سير أعلام النّبلاء (٩/ ٢١٦)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٠٣).

وكان أبو حاتم الرّازيُّ يقول: «مَن أغرب عليَّ حديثاً مسنداً صحيحاً لم أسمعْ به فله عليَّ درهمٌ يَتَصَدَّقُ به»(١).

إلا أنَّ الغالب فيه (أي الغريب) أنه غير صحيح(٢)، ولهذا كثر تحذير العلماء منه فقال إبراهيم النَّخعيُّ(٣): «كانوا يَكرهون الغريبَ مِن الحديث»(٤).

وقال مالك بن أنس: «شرُّ العلمِ الغريبُ»(٥).

وقال أحمدُ بنُ حنبل: «لا تكتبوا هذه الأحاديثَ الغرائب فإنها مناكيرُ، وعامّتُها عن الضُّعفاء»(٦).

وقد وقعت لابن أبي داودَ حكايةٌ كادت تُودي بحياته لولا أنْ أدركَه لُطْفُ الله تعالى، وذلك أنه كان يجتمع مع حُفَّاظ أصبهان وعلمائها لمذاكرة الحديث(٧)، وقد كان سامحه الله «صَلِفاً تيّاهاً حريصاً على الغَلَبَةِ»(٨) بما أُوتِيَ مِن سعة حفظ(٩) وتبحُّرٍ في فنون العلم مع

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٣٥٥)، تاريخ بغداد (٢/ ٧٥)، تاريخ مدينة دمشق (٥٢/ ١١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٩).

(٢) **انظر**: المنهل الروي (٥٥)، تدريب الراوي (٢/ ١٨٢)، الشذا الفياح (٢/ ٤٤٨)، قواعد التحديث (١٢٥).

(٣) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النَّخَعيُّ: أبو عِمران الكوفيُّ، ثقةٌ فقيه من علماء التابعين وعُبّادهم، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً مع شدّة توقِّيه للشُّهرة، قال عنه الشَّعبيُّ ـ لما بلغه موتُه ـ: «ما خَلَّفَ بعدَهُ مِثْلَهُ»، توفِّي سنة ٩٥هـ، وحديثه مخرّج عند الجماعة. **انظر**: معرفة الثقات (١/ ٢٠٩)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣)، سير أعلام النّبلاء (٤/ ٥٢٠)، تذكرة الحفاظ (١/ ٧٣).

(٤) رسالة أبي داود (٢٩)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٧)، توجيه النظر (١/ ٣٧١).

(٥) أدب الإملاء والاستملاء (٥٨)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٠٠)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٢)، فتح المغيث (٢/ ٣٤٨).

(٦) أدب الإملاء والاستملاء (٥٨)، المنهل الروي (٥٦)، تدريب الراوي (٢/ ١٨٢)، قواعد التحديث (١٢٥).

(٧) **انظر**: تاريخ أصبهان (٢/ ١٨١).

(٨) التنكيل (١/ ٣١٣).

(٩) **انظر**: سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٣٠)، لسان الميزان (٣/ ٢٩٦).

الذَّكاء وجودةِ الفهم إلى الحدِّ الذي أثار حسدَ جماعةٍ عليه[١]، فجرى بينهم ذاتَ يوم ذِكْرُ أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه وما قالته النَّواصب والخوارجُ فيه فقال: «إنّ النّاصبةَ يروون عليه أنّ أظفارَهُ حَفِيَت من كثرة تَسَلُّقِهِ على أزواج النبيّ ﷺ[٢]! «فاستفظع الجماعةُ الحكايةَ ثمّ بدا لهم أن يتّخذوها ذريعةً للتَّخلُّص مِن ذلك التّيَّاه الذي ضايقَهم في بلدهم»[٣]، «فنسبوا الحكايةَ إليه وتقوّلوا عليه، وحرّضوا عليه»[٤]، «وأقاموا عليه الشَّهادة»[٥] في مجلس الحاكم «والغَوا ذِكْرَ النّاصبة»[٦] حتى أَمَرَ بِضَرْبِ عُنُقِهِ لولا أنه حَضَرَ من «جَرَحَ الشُّهود، وقَدَحَ في شهادتهم»[٧] ـ ولا سيَّما أنَّ بعضَهم مِن أعدائه[٨] ـ فَأُبطِلَ الحكم.

وقد دعا ابنُ أبي داود على الشُّهود الثَّلاثة «فاستُجيبَ له فيهم، وأصابت كلَّ واحد منهم دعوتُهُ، فمنهم مَن احترق، ومنهم مَن خَلَّطَ وفَقَدَ عقلَه»[٩].

إذن فقد اجتمعت عدّة عوامل أسهمت في إيجاد أرضيَّة مناسبة لتصديقها، ومنها:

- اتّهامُهُ السَّابق بالانحراف عن عليٍّ رضي الله عنه والذي تَسَبَّبَ في نفيه مِن بغداد قد أثّر في نفوس الكثيرين فَتَرَكَ فيها مكاناً لولادة الظُّنون تجاهَه، بحيث لا يُحْتَمَل منه ما يُحْتَمَل مِن غيره.

---

(١) **انظر**: تاريخ أصبهان (٢/ ١٨١)، تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٨).
(٢) **انظر**: طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (٣/ ٣٠٣)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٦٦)، ميزان الاعتدال (٤/ ١١٣).
(٣) التنكيل (١/ ٣١٣).
(٤) تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٨).
(٥) تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٨).
(٦) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (٣/ ٣٠٣).
(٧) تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٨).
(٨) **انظر**: لسان الميزان (٣/ ٢٩٤).
(٩) تاريخ أصبهان (٢/ ١٨٢)، تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٨)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٢٩)، ميزان الاعتدال (٤/ ١١٤).

- حَسَدُ جماعةٍ له كما ذكره غيرُ واحد[١].

- التَّساهُل في رواية هذا الخبر أمام كثيرٍ مِن الناس دون تنبيهٍ على بُطلانه.

وعلى الرَّغم مِن إبطال القاضي للحُكْم وثبوتِ براءته منه إلّا أنَّ للكوثريِّ رأياً آخرَ حيث يقول عنه بأنه «روى أُخْلُوقةَ التَّسَلُّق عن الزُّهريِّ كذباً وزوراً، وقد شَهد عليه بذلك شهودٌ عدولٌ»[٢].

ويقول أحمد الغُماريُّ ـ مشنِّعاً عليه بالنّصب: «وهو الذي زَعَمَ ـ قبَّحَهُ الله! ـ أنَّ عليّاً عليه السلام حَفِيَت أظفارُهُ مِن كَثرةِ التَّسَلُّقِ على أزواج النبيِّ ﷺ»[٣].

والغريبُ أنَّ الكوثريَّ يَعْتَمِدُ على (عدالة الشُّهود)[٤]، والغُماريَّ يورده بصيغة الجزم مع أنه «بعد أن قضى الحاكمُ ببراءة ابن أبي داودَ فلم يبق وجهٌ للطعن فيه بما برَّأَهُ منه الحكم، وقد شَهِدَ ثلاثةٌ خيرٌ مِن هـؤلاءِ على المغيرة بن شُعْبة وتَلَكَّأَ الرّابعُ فحُدَّ الصَّحابةُ الشُّهودُ ونجا المغيرة، ثم اتَّفق أهلُ السُّنة على أنه ليس لأحد أن يَطْعَنَ في المغيرة بما برَّأَهُ منه الحكمُ»[٥].

وعلى كلٍّ فهذان متعصِّبان ولا تنفع في التَّعصُّب رُقية!

وقد رجّح الذَّهبيُّ أنه «لم يقع ذلك منه، إنما روى شيئاً أخطَأَ بنقلِهِ مِن قول النّواصب لا بارك الله فيهم»[٦].

---

(١) **انظر**: تاريخ أصبهان (٢/ ١٨١)، تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٨)، تاريخ الإسلام (٢٣/ ٥١٧).

(٢) تأنيب الخطيب (١١١).

(٣) جؤنة العطّار (١/ ٤٤).

(٤) **انظر**: تأنيب الخطيب (٢٩٣).

(٥) التنكيل (١/ ٣١٢).
وانظر تخريج الحكاية والكلام على فقهها في: الاستذكار (٧/ ١٠٥)، المحلى (٩/ ٤٣١)، فتح الباري (٥/ ٢٥٦)، الدر المنثور (٦/ ١٣١).

(٦) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٧١).

ومما يؤكِّد بُطلانَ ما نُسب إليه أنه قد برّأَهُ «حافظان جليلان[١] مِن أهل البلد الذي جرت القضيَّة فيه، وهما أعرفُ بالقصَّة والشُّهود!»[٢].

ولا بُدَّ مِن الإشارة إلى أنَّ هذا الخبر المستهجنَ الذي أغْرَبَ به ابنُ أبي داود لا يَصِحّ[٣]، وليس مثلُهُ مَن يجهل ذلك، ولكن شدّة حرصه على الإغراب وإظهارِ سَعَة حفظه جعلَته يتساهل في روايته دون بيانٍ خاصٍّ كما هي عادة أهل الحديث، مكتفياً بظهور بُطلانِ مزاعم النّواصب في عليٍّ.

قال الذَّهبيُّ: «وابنُ أبي داود إن كان حَكَى هذا فهو خفيفُ الرّأس، فلقد بَقِيَ بينه وبينَ ضرْبِ العُنُق شِبْرٌ، لكونه تفوَّهَ بمثل هذا البُهتان»[٤].

قال المعلِّمي: «وعلى كلِّ حال فقد أساءَ جدَّ الإساءة بتعرُّضِه لهذه الحكاية مِن دون أن يَقْرِنَها بما يُصَرِّحَ ببطلانها، ولا يَكفيه مِن العُذر أن يقال: قد جرت عادتُهم في المذاكرة بأنْ يَذكر أحدُهم مَا يرجو أن يُغْرِب به على الآخرين بدون التزام أن يكون حقّاً أم باطلاً»[٥].

ومما يؤيّد بطلان تُهمة النّصب أمور:

١ ـ ما قرَّره في قصيدته الحائيّة المشهورة، **ومنها**:

وقُلْ إنّ خيرَ الناس بعد محمدٍ ... وزيراه قِدْماً ثم عثمانُ الارجحُ
ورابعُهم خَيْرُ البريةِ بعدَهمْ ... عليٌّ حليفُ الخيرِ بالخيرِ مُنْجحُ[٦]

---

(١) هما أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، وأبو نعيم الأصبهاني.
(٢) التنكيل (١/ ٣١١). **وانظر**: تاريخ أصبهان (٢/ ١٨١).
(٣) **انظر**: تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٧١)، ميزان الاعتدال (٤/ ١١٤).
(٤) سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٢٩).
(٥) التنكيل (١/ ٣١٣).
(٦) **انظر**: شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (٣٢١)، الشريعة (٥/ ٢٥٦٤)، طبقات الحنابلة (٢/ ٥٣)، العلو للعلي الغفار (٢١٠).

٢ ـ أنّ الدَّارقطنيَّ ـ وهو ممن أَخَذَ عنه[١] ـ قال فيه: «ثقةٌ إلّا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث»[٢] ولم يَرمه بالنّصب كما رَمَى غيره.

٣ ـ تحديثُهُ بـ(فضائل علي) رضي الله عنه وإظهارُهُ لها[٣].

٤ ـ نفيُهُ ذلك وتبرُّؤُه منه، وهل يحتاج المرء إلى أكثر مِن ذلك لتكذيب ما يُلصق به، وقد كان يقول: «كلُّ النَّاسِ في حِلٍّ إلا مَن رَمَاني ببُغض عليٍّ رضي الله عنه»[٤].

وقد رجَّح الذّهبيّ براءتَه من النّصب مطلقاً فقال: «وما ذكرتُه [يعني في ميزان الاعتدال] إلّا لأُنَزِّهَهُ»[٥].

وأخيراً فإنه على فَرْض وقوعِه في شيءٍ مِن النّصب في أوّل أمره فقد رجع عنه، قال ابن عديٍّ: «نُسِبَ في الابتداء إلى شيءٍ مِن النَّصب... وحدّث وأظهرَ فضائلَ عليٍّ، ثم تحنبل فصار شيخاً فيهم»[٦].

فكيف يُضَرُّ على نسبته إليه «والتائبُ من الذَّنب كمن لا ذنب له، ولو كان الذَّنبُ كفراً صريحاً؟! وبعد التّوبة لا يجوز الطّعنُ في الرَّجل بما قد تاب منه ولو كان كفراً»[٧].

---

(١) **انظر**: تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٥)، تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٧٧)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٢٣).

(٢) تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٨)، تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٦)، بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣٦)، ميزان الاعتدال (٤/ ١١٣).

(٣) **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٦٦)، تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٧)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٣٠)، لسان الميزان (٣/ ٢٩٥).

(٤) تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٨)، تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٩)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٢٩)، ميزان الاعتدال (٤/ ١١٤).

(٥) ميزان الاعتدال (٤/ ١١٦).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٦٦)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٣٠) باختصار يسير.

(٧) التنكيل (١/ ٣١٤).

• أبو أيّوبَ الحمصيُّ[١]:

لم يرمِه بالنّصب إلّا أبو حاتم البُسْتيّ حيث قال: «كان ممن يَحْفَظ الحديث ويَتَنَصَّبُ»[٢]، وأشار إليه ابن حجر بقوله: «رُمِيَ بالنّصب»[٣].

وفي النَّفْس مِن اتِّهامه بالنّصب شيء لما يلي:

١ ـ أنه كان صديقاً لأحد كبار أئمَّة الجرح والتّعديل وهو أبو حاتم الرَّازيُّ والذي لم يذكر عنه شيئاً[٤] «مع تعنُّتِهِ في نقد الرِّجال»[٥].

فإن قيل: لكنّ أبا حاتم الرازيَّ لم يذكر شيئاً مِن هذا القبيل عن أيِّ أحد ممن تعرَّض للكلام فيه.

أجيب: بأنّ هذا صحيح، إلا أنَّ حالَ أبي أيّوبَ الحمصيِّ تَختلف عن غيره مِن جهة كونه مقرَّباً منه وصديقاً له، ولا يُظَنُّ بأئمَّة الحديث وكبار نقَّادِه ـ ولا يُعرف منهم ـ محاباةُ أحدٍ في هذا الشّأن لأنَّ الأمرَ دِين، ولهذا كان فيهم مَن جَرَحَ أباه حين سُئِل عنه[٦]، وفيهم مَن نَهَى عن الأخذ عن أخيه واتَّهَمَهُ بالكذب[٧] وهكذا.

٢ ـ أنَّ ابنَ حِبَّان لم يُدركْ أبا أيُّوب وإنما يَروي عنه بواسطة[٨]، ولم يَنُصَّ صراحةً على مَن أَخَذَ عنه اتِّهامه بالنّصب ليُنظر في حاله أهو أهلٌ أن يُؤْخَذَ عنه أم لا؟ وما هو مفهوم النّصب عنده؟

---

(١) سليمان بن عبد الحميد بن رافع (ويقال: سليمان) البَهْرانيُّ: أبو أيّوب الحمصيُّ، صدوق، بالغ النسائيُّ في حقِّه فقال: «كذّابٌ ليس بثقة ولا مأمون». توفِّي سنة ٢٧٤هـ وحديثه في سنن أبي داود. **انظر**: الجرح والتعديل (٤/ ١٣٠)، تاريخ مدينة دمشق (٢٢/ ٣٤٢)، تهذيب الكمال (١٢/ ٢٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٠).

(٢) الثقات (٨/ ٢٨١)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٠).

(٣) تقريب التهذيب (٢٥٢).

(٤) **انظر**: الجرح والتعديل (٤/ ١٣٠).

(٥) سير أعلام النّبلاء (٦/ ٣٢٠).

(٦) **انظر**: المجروحين (٢/ ١٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/ ١١٨)، ميزان الاعتدال (٤/ ٧٤).

(٧) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٦٤/ ٥٠).

(٨) **انظر**: الثقات (٨/ ٢٨١)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٠).

٣ ـ أنّ النّسائيَّ رماه بالكذب فحسب[١]، ولو كان مُنحرِفاً عن عليٍّ ﷺ لأشار إلى ذلك لا سيَّما أنّ لديه تشيُّعاً خفيفاً.

٤ ـ أنَّ النَّصب ضَعُفَ جِدّاً في حِمص إن لم يكن تلاشى بعد وجود إسماعيل بن عيّاش فيهم، إذ «كان أهلُ حمص يَنتَقَّصُون عليّاً حتى نشأ فيهم إسماعيلُ بنُ عيَّاش فحدَّثهم بفضائلِ عليٍّ فكفُّوا عن ذلك»[٢].

وقد توفّي سنة إحدى وثمانين ومائة للهجرة[٣] (أي: قبل وفاة أبي أيُّوب الحمصيِّ بما يَقْرُب مِن مائة عام).

ويقوِّي سلامتَهُ مِن النَّصب أنه لا يوجد أحدٌ مِن أهل حمص رُمي بالانحراف عن علي ﷺ ممن تأخَّرَتْ وفاتُهُ عن وفاة إسماعيل بن عياش إلا سليمان هذا.

كما أنّ أبا الحجّاج المزِّيَّ في تهذيب الكمال على إحاطته واستيعابِه[٤]، والذَّهبيَّ في كلِّ كتبه[٥] قد أعرضا عن ذِكرِ ما قاله ابنُ حِبَّان في أبي أيُّوب.

• ابن قُتَيبة:

نَقَلَ ابنُ حجر العسقلانيُّ عن السِّلَفِي[٦] قولَه: «كان ابنُ قتيبة مِن

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٠١)، المغني في الضعفاء (١/ ٢٨١)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٠).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٩/ ٤٢)، سير أعلام النّبلاء (٨/ ١٤٨و ٣١٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٥).

(٣) **انظر**: التاريخ الكبير (١/ ٣٦٩)، سير أعلام النّبلاء (٨/ ٣٢٧)، الكاشف (١/ ٢٤٨).

(٤) **انظر**: تهذيب الكمال (١٢/ ٢٢).

(٥) **انظر**: المغني في الضعفاء (١/ ٢٨١)، الكاشف (١/ ٤٦١)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٠١).

(٦) أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الأصبهانيُّ: أبو طاهر السِّلَفي (وسِلَفة: لَقَبُ جَدِّهِ أحمد، ومعناه: غليظ الشفة)، إمامٌ واسع الحفظ، مولده سنة ٤٧٨هـ، استمرّت رحلته في الطّلب ثمانيةَ عشر عاماً ثم استقرَّ في الإسكندريّة متفرّغاً للعلم، وثّقه ابنُ نُقْطةَ ووصفه بالحفظ والإتقان، توفي سنة ٥٧٦هـ وله من العمر ١٠٦ عاماً، من آثاره: معجم السفر. **انظر**: سير أعلام النّبلاء (٢١/ ٥)، العِبَر في خبر من غبر (٤/ ٢٢٧)، البداية والنهاية (١٢/ ٣٠٧).

الثّقات وأهل السُّنة، ولكن الحاكم بضدِّهِ مِن أجل المذهب».

ثم أورد الحافظُ تفسيرَ بعض العلماء لهذه الكلمة ثم تَعَقَّبهم بقوله: «والذي يَظهر لي أنَّ مراد السِّلَفي بالمذهب (النَّصْبُ)؛ فإنَّ في ابن قتيبةَ انحرافاً عن أهل البيت»[١].

كما أشار أحمدُ الغُماريُّ إلى أنه مِن المتَّهَمِينَ بالنَّصب[٢].

والذي يظهر أنَّ الحافظ اعتمد في تفسيره لـ(المذهب) الوارد في كلام السِّلَفي على ما نُسب للدَّارقطني مِن قوله عنه: «كان ابن قُتَيبة يَميلُ إلى التّشبيه، منحرفاً عن العِتْرة، وكلامُه يدلّ عليه»[٣].

والرَّدُّ على ما نُقل عن الدَّارقطني من وجهين:

١ ـ أنّ هذا لم يَثْبُت عن الدّراقطنيِّ، إنما نَقَلَهُ عنه صاحب مرآة الزّمان[٤] الذي أورده عنه بلا إسناد كما نبَّه عليه الذّهبيُّ بقوله: «نقل صاحب مرآة الزّمان بلا إسناد. . .»[٥].

هذا مِن جهة، ومِن جهةٍ أخرى فإنَّ مؤلِّف (مرآة الزمان) مترفِّض، ومعلومٌ تَوَسُّعُ هؤلاء في إطلاق النَّصب والانحرافِ عن عليٍّ وآلِه على مخالفيهم، فضلاً عن كونه ممن لا يوثَقُ بنقله، وما أجمل ما قاله الذَّهبيُّ عنه وعن كتابه: «وألَّفَ كتابَ مرآة الزّمان فتراه يأتي فيه بمناكيرِ

---

(١) لسان الميزان (٣/ ٣٥٨). **وانظر** تفسيراً أقوى للذهبي في سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٩٩).

(٢) **انظر**: فتح الملك العلي (٧٣).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ١٩٨)، لسان الميزان (٣/ ٣٥٧).

(٤) **انظر**: ميزان الاعتدال (٤/ ١٩٨)، لسان الميزان (٣/ ٣٥٧).
وصاحب مرآة الزّمان هو يوسف بن قزعلي الواعظ المشهور بـ«سِبط ابن الجوزيِّ»، وكتابه لم يُطبع بعدُ **فانظر** التعريف به في: كشف الظُّنون (٢/ ١٦٤٧).
تنبيه: للنّووي كتاب يحمل الاسم نفسه، ولكنه ليس المقصود هنا لأنَّ الذَّهبيَّ لا ينقل إلا عن سبط ابن الجوزيِّ فقط. **انظر** على سبيل المثال: سير أعلام النّبلاء (١٠/ ١٥٠) و(١٩/ ٤٧) و(٢١/ ٣٦٧ و٤٦٣) و(٢٣/ ٢٩٧).

(٥) سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٩٨).

الحكايات، وما أَظُنُّهُ بثقةٍ فيما ينقله، بل يَجْنف ويُجازف، ثم إنه تَرَفَّضَ وله مؤلَّف في ذلك، نسأل الله العافية»(١).

وأشار مرّةً أخرى إلى مجازفته وقِلَّة ورعه، وأنه كان يترفَّض(٢).

٢ ـ أنّ واقع الحال لا يشهد بصدق دعوى انحرافِهِ عن الآل، بل يشهد بعدم صحَّة هذا النّقل عن الدّراقطنيّ؛ لأنَّ مصنَّفات ابن قُتيبة قد حَظيت بالقبول لدى العامِّ والخاصِّ(٣)، فيستحيل ألّا يلحظَ انحرافَه أحدٌ مِن العلماء والمؤرِّخين سواه، ولهذا نفى العَلائيُّ(٤) ما رُمي به ابنُ قتيبة فقال: «وهذا لا يصحُّ عنه، وليس في كلامه ما يَدُلُّ عليه»(٥).

كما أنَّ له كلاماً مهمَّاً في إثبات خلافةِ عليٍّ والدِّفاع عنه وعن غيرِهِ مِن أهل البيت يَرُدُّ به على النَّواصب(٦).

• محمد بن أحمد بن عياض(٧):

قال ابنُ حجر: «ذَكَرَ مسلمةُ بنُ قاسم(٨) أنه [يعني ابنَ عياض]

---

(١) ميزان الاعتدال (٧/ ٣٠٤).

(٢) **انظر**: سير أعلام النّبلاء (٢١/ ٤٦٤).

(٣) **انظر**: لسان الميزان (٣/ ٣٥٨).

(٤) خليل بن كيكلدى بن عبد الله العلائيُّ: أبو سعيد الدّمشقيُّ، محدِّثٌ متقنٌ شافعيُّ المذهب، مولده بدمشق سنة ٦٩٤هـ، أقام بالقُدس مدّةً طويلة يُدَرِّس ويفتي ويحدِّث ويصنِّف إلى أن توفِّي سنة ٧٦١هـ. من آثاره: القواعد المشهورة، تلقيح الفهوم، الوشي المعلم. **انظر**: الوفيّات (٢/ ٢٢٦)، الوافي بالوفيّات (١٣/ ٢٥٦)، شذرات الذّهب (٦/ ١٩٠)، الأعلام (٢/ ٣٢١).

(٥) لسان الميزان (٣/ ٣٥٨).

(٦) **انظر**: المعارف (٢٠٨)، الاختلاف في اللَّفظ (٤١).
وانظر للاستزادة في ردّ تهمة النّصب عن ابن قتيبة: عقيدة الإمام ابن قتيبة (١١٣).

(٧) محمد بن أحمد بن عياض بن عبدالملك الجنبيُّ مولاهم: أبو علانة، أديبٌ إخباريٌّ مِن مشيخة المصريِّين يلقَّب بـ(المفرض) لبراعته في علم الفرائض، كما كان فصيحَ اللِّسان سريعَ العارضة إلا أنه ممقوت عند كثيرٍ مِن النّاس، توفِّي في رمضان سنة ٢٩١هـ. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥١/ ٩٦)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٧٤)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٥٥٤)، ميزان الاعتدال (٦/ ٥٣)، لسان الميزان (٥/ ٥٧).

(٨) مسلمة بن القاسم بن إبراهيم بن عبد الله الأندلسيُّ: أبو القاسم القرطبيُّ، محدِّث =

مات في حَبْسِ ابن طولون[١] قال [يعني مسلمة]: وكان سببُ حبسه أنَّ قوماً ذكروا عنه أنه كان يَسُبُّ علياً رضي الله عنه، فأُحضِرَت البيِّنةُ فأُمِرَ به فَجُرِّدَ فَضُرِبَ نحو الثّمانينَ سوطاً في الحبس، وذلك في سابع عشر رمضان فلمّا كان بعد سبعة أيّام أُخْرِج ميتاً»[٢].

غير أنَّ الذَّهبيَّ قال: «شَهِدَ عليه أقوامٌ بأمور قَبِلَ منهم السُّلطانُ فَضُرِبَ مراراً فمات، ثم تبيَّنَ أنه ظُلِمَ»[٣].

ومما يؤيِّد ما قاله الحافظُ أبو عبد الله كونُه أحدَ رجال حديث الطَّير المشهور في فضائل عليّ، ويَبْعُدُ أن يَرْوِيَ ناصبيٌّ حديثاً فيه أنّ علياً أحبُّ الخلق إلى الله ورسوله!

• الحكيم الترمذي:

لم يتّهمه بالنّصب إلّا أحمد بن الصّدِّيق الغُماريّ فإنه قال: «إنّ للترمذيِّ في نوادره كلاماً في حقِّ آل البيت يدلّ على نصبه وقلّة أدبه مع رسول الله ﷺ»[٤].

ولم يبيِّنْ هنا ما وجده من كلام الحكيم الترمذي دالّاً على نصبه وقلّةِ أدبه مع رسول الله ﷺ حتى يُنظَرَ فيه.

= مؤرِّخ رحّال، أكثرَ مِن تطواف المشرِق ورجع إلى بلده بعلم كثيرٍ فَكُفَّ بَصَرُه، اتُّهِمَ بالكذب والتَّشبيه ولم يثبتا عنه، وقد ضعَّه الذَّهبيّ، توفِّي سَنة ٣٥٣هـ. **انظر**: تاريخ العلماء بالأندلس (٢/ ١٢٨)، سير أعلام النّبلاء (١٦/ ١١٠)، المغني في الضعفاء (٢/ ٦٥٨)، لسان الميزان (٦/ ٣٥).

(١) أحمد بن طولون: أبو العبّاس أمير الديار المصرية، تركيُّ الأصل، مولده سنة ٢١٤هـ، نشأ في صيانةٍ وعفافٍ ورياسة، وكان كريماً شجاعاً مهيباً مِن دُهاة الملوك إلا أنه سفَّاك للدِّماء، كما كان كثيرَ الصَّدَقة والإحسان ومِن أحفظ الناس للقرآن، بنى المارستان والجامعَ الطُّولونيَّ وغيرَهما، توفِّي بمصر سنة ٢٧٠هـ وخلّف مالاً عظيماً. **انظر**: سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٩٤)، العِبَر في خبر من غبر (٢/ ٤٩)، البداية والنهاية (١١/ ٤٥).

(٢) لسان الميزان (٥/ ٥٧).

(٣) سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٥٥٤). **وانظر** للاستزادة: تاريخ مدينة دمشق (٥١/ ٩٨).

(٤) جؤنة العطّار (٣/ ٣٢).

والذي يظهر لي ظهوراً جليّاً سلامة الحكيم الترمذيّ من هذه التُّهمة المدّعاة، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ أنّ الغُماريّ قد انفرد بهذا الاتّهام دون سائر مترجميه[١]، وهو غير ثقةٍ فيما ينفرد به في هذا الباب، ومن المعلوم أنّ الحكيم الترمذي رجلٌ ذائع الصِّيت عند العلماء، ولو كان فيه شيء من النّصب لذكروه كما نصُّوا على تصوّفه،، وبيَّنوا رأيَه في ختم الولاية وما ترتّب على ذلك من اتهامِه بالكفر ونفيِه من ترمذ، كما أنهم انتقدوا بعض كتبه[٢].

٢ ـ أنّ الحكيم الترمذيَّ صوفي بلا خلاف، والتصوُّف ـ كما التشيُّع ـ نقيض النَّصب، ودعوى الناصبيّة في صوفيٍّ كدعوى الأشعريّة في حنبلي!

٣ ـ أنّ نوادر الأصول ـ وهو الكتاب الذي أشار إليه الغُماريّ ـ خالٍ من أي إساءة لعليٍّ أو أهل بيت النبيّ، فهو يقول فيه: «لعليٍّ رضي الله عنه مِن الفضائل والمناقب ما يستحقُّ أن يُوالى مَن والاه، ويُعادى مَن عاداه»[٣].

كما كان كثيراً ما يُعقِّب على ذكر علي بن أبي طالب بقوله: كرّم الله وجهه[٤]، وعلى الحسن والحسين بالترضي[٥]، وهل يقول ذلك ناصبي؟!

والذي يظهر ـ والعلم عند الله ـ أنّ السَّبب في اتهام الغُماريِّ له راجعٌ في حقيقته إلى نزعة التشيُّع المعروفة لديه هو[٦]، فقد تضمّن

---

(١) **انظر**: تاريخ الإسلام (٢١/ ٢٧٦)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٣٩)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٤٥)، طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٤٥)، لسان الميزان (٥/ ٣٠٨)، شذرات الذهب (٢/ ٢٢١)، طبقات المفسرين للداودي (٥٦).

(٢) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية في (١٣/ ٢٦٧)، تاريخ الإسلام (٢١/ ٢٧٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٤٥)، تحفة المودود في أحكام المولود (٢٠٣)، لسان الميزان (٥/ ٣٠٩)، شذرات الذهب (٢/ ٢٢١).

(٣) نوادر الأصول في أحاديث الرسول (٣/ ١٤٠).

(٤) **انظر على سبيل المثال في**: نوادر الأصول في أحاديث الرسول (١/ ٨٠ و٨١ و١٩٣ و٢٢٢ و٢٤٥) و(٢/ ١٩ و٣٠ و٣٣ و١٤٤).

(٥) **انظر على سبيل المثال في**: نوادر الأصول في أحاديث الرسول (١/ ٨٨ و١٩٦ و٢٣٩).

(٦) سيأتي ـ إن شاء الله ـ تسليط الضّوء على نزعة التشيُّع لديه عند الكلام على رميه للباقلاني بالنّصب.

كتابُ نوادر الأصول ما لا يعجب الغماريّ، ومن ذلك:

١ ـ أنّ الحكيم الترمذيّ ذهب إلى أنّ (أهل بيت النبيِّ ﷺ) الذين هم أمانٌ لأهل الأرض هم كلُّ مَن تابعه وسار على نهجه من الصِّدِّيقين والأبدال وغيرهم، لا خصوص أهل بيته النسبيّ وأنّ بيت الأتباع أشرف من بيت النّسب[(١)].

كما أنه خطَّأ الذين حصروا مفهوم أهل البيت بـ(علي وفاطمة والحسنين) وجعلوهم المقصودين بآية التطهير دون غيرهم كأزواج النبيِّ عليه الصلاة والسلام[(٢)].

٢ ـ أنه حين ذَكَرَ بعض الأحاديث المرويّة في فضل عليٍّ وفاطمة والحسنينِ ثم حكم ببطلانها وافتعالها من جهة المعنى، مبيِّناً أنها لا تروج إلّا على حَمقى جهّال[(٣)]، ومثل هذا التكذيب مما يُثير حفيظة الغُماريّ بطبيعة الحال كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

• ابن سُكَّرَة الهاشمي[(٤)]:

لم يرمِه بالنّصب أحدٌ ممّن ترجم له[(٥)] باستثناء ابنِ الأثير الذي

---

(١) **انظر**: نوادر الأصول في أحاديث الرسول (١/ ٢٥٩) و(٣/ ٦١ و٦٣ و٦٥).

(٢) **انظر**: المصدر السابق (١/ ٢٥٩) و(٣/ ٦٨).

(٣) **انظر** مثلاً: المصدر السابق (١/ ٢٤٧).

(٤) محمد بن عبد الله بن محمد العباسيُّ: أبو الحسن البغداديُّ، المُلَقّب بـ(ابن سُكَّرة) ـ بضمّ السّين وتشديد الكاف ـ، شاعرُ وقته ببغداد إلا أنه صاحبُ مجون وسخف، وكان ينوبُ في نقابة الهاشميِّين، توفِّي سنة ٣٨٥هـ. له ديوان كبير يضمُّ أكثر مِن خمسين ألف بيت. **انظر**: تاريخ بغداد (٥/ ٤٦٥)، وفيّات الأعيان (٤/ ٤١٠)، سير أعلام النّبلاء (١٦/ ٥٢٢)، تاج العروس (١٢/ ٦٣)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (٦/ ٥٥).

(٥) **انظر**: يتيمة الدهر (٣/ ٣)، تاريخ بغداد (٥/ ٤٦٥)، الإكمال لابن ماكولا (٥/ ١٠٧)، مرآة الجنان (٢/ ٤٢٧)، وفيّات الأعيان (٤/ ٤١٠)، العِبَر في خبر من غبر (٣/ ٣٢)، =

قال: «كان منحرفاً عن عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام»[(١)]، ولم يبيِّن مستندَهُ إلّا أن يكون في ديوانه ـ وهو غير مطبوع حتى الآن ـ ما يَدُلّ على ذلك.

على أنَّ مما يلفتُ الانتباهَ أنّ لدى ابنِ الأثير توسّعاً في هذا الباب حتى اتُّهِمَ هو نفسُه بأنَّ لديه نزعةَ تشيُّع![(٢)].

نعم حكى الأمينيُّ[(٣)] ـ وهو أحد علماء الشِّيعة ـ أنه رأى الدِّيوان المخطوطَ لابن الحجّاج البغداديِّ[(٤)] فَنَقَلَ منه قصيدةً له يَرُدُّ فيها على ابن سُكَّرَةَ ومنها:

فما وجدتَ شِفاءً تستفيدُ به ... إلا ابتغاءَكَ تَهْجو (آلَ ياسينِ)[(٥)]

كافاكَ ربُّكَ إذ أجْرَتْكَ قُدْرتُهُ ... بِسَبِّ أهلِ العُلى الغُرِّ الميامينِ

= سير أعلام النّبلاء (١٦/ ٥٢٢)، البداية والنهاية (١١/ ٣١٨)، الوافي بالوفيّات (٣/ ٢٥١)، شذرات الذّهب (٣/ ١١٧).

(١) الكامل في التاريخ (٧/ ٤٧٥).

(٢) **انظر** مقالتين منشورتين في مجلّة البيان، إحداهما للأستاذ محمد العبدة بعنوان «ابن الأثير وموقفه مِن الدّولة العبيديّة وبعض الدُّول المعاصرة لها» في العَدَد (٩) ص(٥٤)، وثانيهما للدّكتورسليمان الدّخيل بعنوان: نظرةٌ في كتاب الكامل لابن الأثير. في العَدَد (١٢)، ص(٧٣).

(٣) عبد الحسين بن أحمد الأمينيُّ: مؤرِّخ أديبٌ مِن فقهاء الإماميّة، مولده بإيران سنة ١٣٢٠هـ، نشأ وأقام بالنَّجف وأسَّسَ فيها مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامّة، وقد توفِّي بإيران سنة ١٣٩٢هـ. من آثاره: الغدير، شهداء الفضيلة، أدب الزّائر. **انظر**: الأعلام (٣/ ٢٧٨).

(٤) الحسين بن أحمد بن محمد بن جعفر البغداديُّ: أبو عبد الله المعروف بـ(ابن الحجّاج)، شاعرٌ بارعٌ إلا أنه شديد المجون وأكثرُ قولِه في الفُحش والسّخف، وَلِيَ حِسْبَةَ بغداد في أيّام عزّ الدّولة وكان غالياً في التشيّع، له ديوان ضخم. توفّي سنة٣٩١هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (٨/ ١٤)، العِبَر في خبر من غبر (٣/ ٥٢)، البداية والنهاية (١١/ ٣٢٩)، شذرات الذّهب (٣/ ١٣٦).

(٥) المراد بهم (آلُ البيت النّبوي)، وتزعم بعض مصادرهم ورود الحديث بأنهم المقصودون في قوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]. **انظر**: كتاب قيس بن سليم (٤٦٦)، نهج الحق وكشف الصّدق (٢٠٥)، إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب (٢/ ١٥٨)، شرح إحقاق الحق للمرعشي (٣/ ٤٤٩).

فَقْراً وكُفْراً هميعاً أنتَ بينهما ... حتى المماتِ بلا دُنيا ولا دِيْنِ
فكان قولُكَ في الزَّهراءِ فاطمةٍ ... قولَ امرئٍ لَهِجٍ بالنَّصب مَفْتونِ
عَيَّرْتَها بالرَّحا والزَّادِ تَطْحَنُهُ ... لا زال زادُكَ حَبّاً غيرَ مَطْحُونِ
وقلتَ: إنَّ رسولَ اللّه زوَّجَها ... مسكينةً بنتَ مسكينٍ لمسكينِ
وقلتَ: إنّ أميرَ المؤمنين بَغى ... على معاويةٍ في يومِ صِفِّينِ
وإنّ قَتْلَ الحسينِ السِّبْطِ قامَ به ... في اللّه عَزْمُ إمامٍ غيرِ موهونِ
فلا ابنُ مَرْجانةٍ فيهِ بمحتقِبٍ ... إثْمَ المسيءِ، ولاً شِمْرٌ بملعونِ
وإنَّ أجْرَ ابنِ سعدٍ في استباحتِهِ ... (آلَ النُّبوَّة) أجرٌ غيرُ ممنونِ
هذا وعدتَ إلى عُثْمانَ تندُبُهُ ... بكلِّ شِعْرٍ ضعيفِ اللَّفْظِ مَلْحُونِ
فَصِرْتَ بالطَّعْنِ مِن هذا الطَّريقِ إلى ... ما ليس يَخفى على البُلْهِ المجانينِ
وقلتَ: أفضلُ مِن (يومِ الغدير) إذا ... صحَّت روايتُهُ (يومُ الشَّعانينِ)
ويومُ عيدِكَ عاشورا تُعِدُّ لهُ ... ما يَسْتَعِدُّ النَّصارى للقَرابينِ(١)

فإن ثَبَتَ هذا عن ابن سُكَّرةَ فهو ناصبيٌّ، إلَّا أنه لا يمكن الرُّكون إلى هذا النّقل بمفرده بل لا بدّ من الوقوف عليه مِن كلامه هو لما يلي:

١ ـ أنَّ الأمينيَّ ـ وهو شيعيٌّ ـ نَقَلَ ما نَقَلَهُ عن دِيوان ابنِ الحجَّاج وهو مخطوط كما صرَّح بذلك، ومن ثَمَّ فهو غير متوفِّر لِيُتَمَكَّنَ مِن التَّحقُّق منه، وكلُّ مَن يورد هذه الأبيات مِن الشِّيعة إنما يذكرها نقلاً عن الأمينيّ.

٢ ـ أنَّ ابنَ الحجَّاج شاعر شيعيٌّ وابنَ سُكَّرَةَ شاعر سُنِّيٌّ مما يعني أنّ بينهما خصومةً دينيّةً، ومثلُ هذه الخصومة كثيراً ما تدفع صاحبَها إلى الافتراء أو التَّحامُل، ولا سيَّما أنه (أي ابن الحجَّاج) ذَكَرَ عنه أنه يقول

(١) انظر: الغدير (٤/ ٨٩)، شرح إحقاق الحقّ للمرعشي (٣٣/ ٢٤٧)، مواقف الشِّيعة للميانجي (٣/ ٢٨٩).
تنبيه: جعل المرعشيُّ هذه القصيدة في الرّدّ على مروان بن أبي حفصة.

بتفضيل يوم الشَّعانين[١] متى ما صحَّ ما يُروى فيه، وهذا ما لم يَقُل به أحدٌ مِن المسلمين أبداً باستثناء ما وقع مِن السُّلطان لؤلؤ الأتابكيِّ[٢] الذي كان يَحْتَفِل بهذا العيد أعظمَ الاحتفال «البقايا فيه مِن شِعارِ أهلِه»[٣] الأَرْمِن[٤] وهم نَصارى.

والمعروف عن بعض جَهَلَةِ أهل السُّنة مِن البصريِّين أنهم أحدثوا الاحتفالَ بـ(يوم الغَار)[٥] في مقابل احتفال الشِّيعة بـ(يوم الغدير)[٦] كما

---

(١) عيدٌ يقيمه النّصارى في اليوم الثّاني والأربعين مِن أيّام صيامِهم (التي تستمرّ خمسين يوماً)، ويخرجون فيه حاملين وَرَقَ الزّيتون ونحوه محاكاةً لما جرى فيه، حيث يزعمون أنّه اليومُ الذي نَزَلَ فيه عيسى عليه السلام مِن الجبل ودَخَلَ بيتَ المقدس آمراً بالمعروف وناهياً عن المنكر فثار عليه الغوغاء، وأوعز اليهودُ إلى قوم ليضربوه فأقبلوا وفي أيديهم عِصِيٌّ إلا أنها أورقت في أيديهم فسَجَدَ الغوغاءُ له. **انظرْ**: البدء والتاريخ (٤/ ٤٦)، اقتضاء الصراط المستقيم (٢١٣).

(٢) لؤلؤ بن عبد الله الأرمنيُّ الأتابكيُّ: صاحب الموصل الملقّب بـ(الملك الرّحيم)، وهو في الأصل مولى نور الدّين أرسلان، وكان المدبِّر لدولته ثمّ دولةِ ولدِهِ، فلمّا توفي القاهرُ أقام وَلَدَيه الصَّغيرين مُدّة ثمّ استبدَّ بالملك أربعين سنة، وكان حازماً مدبِّراً شجاعاً ذا سطوة، وفيه كرم وسؤدد، محبَّباً للرعيَّة مع جَوره، تُوفِّي سنة ٦٥٧هـ. **انظر**: الوافي بالوفيّات (٢٤/ ٣٠٨)، العِبَر في خبر من غبر (٥/ ٢٤٠)، النّجوم الزّاهرة (٧/ ٧٠)، شذرات الذّهب (٥/ ٢٨٩).

(٣) سير أعلام النّبلاء (٢٣/ ٣٥٧).

(٤) الأرمن هم سُكّان إرمينية من بلاد الرُّوم. **انظر**: معجم البلدان (١/ ١٥٩)، لسان العرب (١٣/ ١٨٧).

(٥) **هو**: اليوم السّادسُ والعشرون مِن شهر ذي الحجَّة (أي بعد ثمانية أيّام مِن يوم الغدير)، وكان يحتفل فيه بعضُ جهلة أهل السُّنة زاعمين أنّ النبيّ ﷺ ومعه أبو بكر الصِّدِّيق اختفيا في الغار فيه. **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (٣/ ٤٤)، تاريخ الإسلام (٢٩/ ١٤)، شذرات الذهب (٣/ ١٣٠).

(٦) **هو**: يوم يحتفل فيه الشِّيعة ويُظهِرون الفرح والسّرور زاعمين أنّ النبيّ ﷺ آخى فيه عليّاً وأعلن الولايةَ له مِن بعده أمام الصّحابة، وكان ذلك في الثّامن عشر من ذي شهر الحجّة بعد انصرافه مِن حَجَّة الوداع، وسُمِّي بـ(الغَدير) إشارةً إلى (غدير خُمّ) وهو الموضع الذي خطب فيه النبيُّ ﷺ. **انظر**: تاريخ الإسلام (٢٧/ ٢٥)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٢٩)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا (٢/ ٤٤٤).

أشار إليه غيرُ واحد[١]، ولا علاقةَ لهم بـ(يوم الشَّعانين) من قريب ولا بعيد.

• **ابن بطة الحنبلي[٢]:**

لم يرمه بالنّصب ـ فيما وقفتُ عليه ـ إلّا أحمد الغماري[٣].

وهذا غير مقبول منه لما يلي:

١ ـ أنه لم يأتِ بدليل يثبت صحّة دعواه، والأصل براءة المسلم وسلامته، ولا سيما أعلام المسلمين.

٢ ـ أنه لم يوافقْه أحد ممن ترجم لابن بطّة من علماء أهل السُّنة على الرّغم من كثرتهم، سواء من علماء الحديث أو المؤرِّخين[٤].

٣ ـ أنّ ابنَ بطة من أئمّة الحنابلة المعروفين بشدّة التسنُّن ورفض ما عليه الشِّيعة ـ وكثيرٌ من الصُّوفيّة ـ من الغلوِّ في آل بيت رسول الله ﷺ، وقد كان الغُماريُّ ممّن يغلو في الآل ويثبت لهم من الفضائل ما لا يصحّ،

---

(١) **انظر**: الكامل في التاريخ (٨/ ٩)، تاريخ الإسلام (٢٩/ ١٤)، العِبَر في خبر من غبر (٣/ ٤٤)، شذرات الذّهب (٣/ ١٣٠).

(٢) عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري: أبو عبد الله المعروف بابن بطة: فقيه حنبلي مولده سنة ٣٠٤هـ، كان جليل القدر كثير العبادة، لازم بيتَه أربعين سنة لا يخرج منه إلّا لأمر بمعروف أو نهي عن منكر، توفي سنة ٣٨٧هـ، من مصنّفاته: الإبانة، السنن، المناسك، الإنكار على من قضى بكتب الصحف الأولى. **انظر**: تاريخ بغداد (١٠/ ٣٧١)، طبقات الحنابلة (٢/ ١٤٤)، تاريخ الإسلام (٢٧/ ١٤٤)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٢٩).

(٣) **انظر**: جؤنة العطّار (٣/ ١٣).

(٤) **انظر** على سبيل المثال: الإكمال (١/ ٣٣٠)، تاريخ بغداد (١٠/ ٣٧١)، طبقات الحنابلة (٢/ ١٤٤)، تاريخ مدينة دمشق (٣٨/ ١٠٥)، الأنساب (١/ ٣٦٨)، الكامل في التاريخ (٧/ ٤٩٣)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٢٩)، المغني في الضعفاء (٢/ ٤١٧)، تاريخ الإسلام (٢٧/ ١٤٤)، العبر في خبر من غبر (٣/ ٣٧)، البداية والنهاية (١١/ ٣٢١)، الوافي بالوفيات (١٩/ ٢٧١)، اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ١٦٠)، لسان الميزان (٤/ ١١٢)، شذرات الذهب (٣/ ١٢٢).

وقد أوصله ذلك إلى الحكم على من يخالفه فيما يعتقده فيهم بالانحراف عنهم.

• أبو بكر الباقلانيُّ:

لم يَرْمِهِ بالنَّصب إلا الشَّيخ أحمدُ الغُمَاريُّ حيث قال: «يكاد النّواصب مِن الحُفَّاظ تتّفق كلمتُهم على بُطلان حديث الطَّير...

ولما وقَفَ الباقلانيُّ شيخُ الأشعريّة والنَّواصب في عصره على المجلَّد الذي جَمَعَهُ ابنُ جرير في طُرُقِ هذا الحديث رَدَّ على ابنِ جريرٍ بعقله، وأبطَلَ الحديثَ بكاسدِ رأيه وفاسدِ نصبِه... فإلى هذا الحدِّ بَلَغَ تَعَصُّبُ النّواصب على عليٍّ عليه السلام»[1].

وهذا الاتِّهام لا يصحُّ للأسباب التّالية:

١ - أنّ الغُمَاريَّ انفرد بهذا الاتِّهام وهو ذو شذوذات معروفة[2]، ولو أنَّ هذا الشُّذوذ وَقَعَ مِن عالم أكبرَ منه منزلةً لوجب الإعراضُ عن كلامه ما دام بلا بيِّنة.

وللغُماريِّ توسُّعٌ واضح في إطلاق لفظ النَّصب على كثير مِن أهل

---

(١) جؤنة العطّار (١/ ٣٤) باختصار.

(٢) منها:

• زعمه أنّ معاوية رضي الله عنه منافقٌ كافر، وأنه لعين، وأنه كَذَبَ في بعض الأحاديث، وأجبر الناس على وضع أحاديث في فضل الشام، وأنه كان يشرب الخمر في خلافته، وأنّ غبار حافر فرس عمر بن عبد العزيز أفضل من ملء الأرض من معاوية وأمثاله، وأنّ كل حديث ذُكِرَ فيه رجلٌ مبهم ذمّه النبي ﷺ أو وصفه بأنه من أهل النار أو رأس الفتن أو نحو ذلك فهو معاوية، وأنه من أهل النار. **انظر**: جؤنة العطّار (١/ ٤و٥) و(٢/ ١٥٧و١٥٩و١٦٠ و١٨٦ و٢٧٢)، الجواب المفيد للسائل المستفيد (٥٩).

• أنّ مروان بن الحكم كافرٌ كفراً صحيحاً لا شك فيه. **انظر**: جؤنة العطار (١/ ٢٨).

• أنّ بني أُميّة هم الشجرة الملعونة في القرآن. **انظر**: جؤنة العطار (٢٦٧).

• أنّ الأرض لا تأكل أجساد الصّحابة ولا الصّالحين. **انظر**: جؤنة العطّار (١/ ١٣).

• ميلُه إلى القول بأنّ فرعون مؤمن. **انظر**: الجواب المفيد للسّائل والمستفيد (٩٦).

العلم حتى ممّن لم يُسْبَق إليهم، ومَن عَرَفَ الرَّجلَ حقَّ المعرفة تبيّن له بجلاء أنَّ السَّبب الحقيقيَّ وراءَ حُكْمِهِ على الباقلانيِّ بالنّصب هو كونُهُ صوفيَّ المشرب، ولكثيرٍ مِن الصُّوفيّة غلوٌّ كبير في عليٍّ رضي الله عنه، وولَعٌ بالانتساب إليه، وهذا مِن مواضع الالتقاء بينهم وبين الشِّيعة[(١)]، وقد اشتهرت عند الصُّوفيّة قِصَّةُ إلباسِ عليٍّ الخِرْقَةَ للحسن البصريِّ[(٢)]، وهو شيء يُصَحِّحُهُ بعضُ متقدِّمي الشِّيعة[(٣)] بجعل «نَسَب جميع الصُّوفيةِ ينتهي إليه»[(٤)]، ومِن هنا فإنه لا يُستغرب أن يقال في ترجمة الشَّيخ المفيد ـ وهو مِن كبار علماء الشِّيعة ـ بأنه «شيخُ مشايخِ الصُّوفيّةِ ولسانُ الإماميّة»[(٥)].

ومِن آثار التّشيُّع الصُّوفيِّ على الغُمَاريِّ أنه ألَّف كتاباً مستقلّاً في تصحيح حديث **«أَنَا مَدِيْنَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»**[(٦)] وسمّاه بـ(فتح الملك

---

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٣/ ٢٣٧)، درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٦)، آراء المعاصرين حول آثار الإمامية لمرتضى الرضوي (٣٤).

(٢) **انظر** الحكاية ونحوها والتعليق عليها في: منهاج السنة النبوية (٤/ ٦٢) و(٨/ ٤٤)، سير أعلام النّبلاء (٢٣/ ٣٦٤)، مقدمة ابن خلدون (٣٢٣)، الأسرار المرفوعة للقاري (٢٧٤)، كشف الخفاء (٢/ ١٨٠و٥٦٤)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (٢٥٣).

وأما الحسن فهو الحسن بن أبي الحسن (يسار) الأنصاريُّ مولاهم: أبو سعيد البصريُّ، إمام أهل البصرة وعابدهم، كان أبوه من أهل بيسان فسُبِيَ، وقد ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر وحنّكه الفاروقُ بيده، شهد يوم الدّار، وهو ثقة إلا أنه يُرسِل كثيراً ويُدَلِّس، وحديثه مخرّج في الكتب الستة، توفّي سنة ١١١هـ. **انظر**: حلية الأولياء (٢/ ١٣١)، تهذيب الكمال (٦/ ٩٥)، سير أعلام النّبلاء (٤/ ٥٦٣)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٣١).

(٣) **هو**: علي بن موسى بن طاووس الحسني المتوفّى سنة ٦٦٤هـ.

(٤) الطّرائف في معرفة مذاهب الطّوائف (٥١٨).

(٥) شذرات الذّهب (٣/ ١٩٩).

(٦) خرجه الترمذي في سننه، كتاب: المناقب عن رسول الله ﷺ، باب: مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه. برقم (٣٧٢٣)، والحاكم في المستدرك ـ واللّفظ له ـ من حديث =

العليّ)، وكتاب (القول الجليّ في انتساب الصُّوفيّة لسيِّدنا عليّ).

وكأنّ الرَّجل ـ والله أعلم ـ تأثَّرَ بكتاب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد[١] ـ وهو «رافضيٌّ غالٍ في الرّفض»[٢] ـ وتَشَبَّعَ بما فيه فإنه شديد الإطراء له، وقد حشا كتابَه هذا بالأكاذيب المتعلّقة بمعاويةَ وبجماعةٍ مِن الصَّحابة والتّابعين مُتّهِماً إيّاهم بالتّواطؤ على محاربة عليٍّ وأهلِ بيته، وتعمُّدِ وَضْعِ أحاديثَ على رسول الله ﷺ تخدم أغراضَهم، حتى إن بعضَ فضلاء المتأخِّرين مال إلى أنَّ لابن أبي الحَدِيد يداً في وضع ما يوردُه مِن الأخبار في هذا الباب[٣].

وعوداً على بَدء فقد أثنى الغُماريُّ على الكتاب ثناء بالغاً يَكْشِفُ عن مدى إعجابه بمحتواه فقال: «وشرحُ نهج البلاغة مِن أنفس الكتب المتعلّقة بعليٍّ وأهل البيت وقضايا عليٍّ مع أعدائه النَّواصب، مزاياهُ مما لا يكاد يوجد مجموعاً في غيره، ومَن أَحَبَّ أن يكون على بصيرةٍ تامّةٍ في هذا الموضوع فعليه به...»[٤].

= ابن عباس رضي الله عنه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه برقم (٤٦٣٧).
والحديث أنكره الأمامُ أحمد ـ كما في علل الحديث ومعرفة الرجال (١٢٩)، والبخاريُّ ولم يعرفه ـ كما في علل الترمذي (٣٧٥)، وقال عنه ابن معين ـ كما في الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة (٩٤) ـ: «لا أصل له»، وقال الترمذي عقب إخراجه: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ مُنْكَرٌ»، وحكم عليه الحاكم والذّهبي بالوضع ـ كما في التذكرة في الأحاديث المشتهرة (١٦٣)، وكذلك الألباني ـ كما في السّلسلة الضّعيفة برقم (٢٩٥٥)، صحيح وضعيف الجامع الصغير برقم (٣٢٤٧) ـ.

(١) وقد ألّف هذا الكتاب للوزير ابنِ العَلْقَمِيِّ الذي فَرِحَ به «فأطلق له الوزيرُ مائةَ دينار وخُلْعةً وفَرَسَاً!» البداية والنهاية (١٣/ ١٨١).
(٢) الرد القويم على المجرم الأثيم (٢١٠).
(٣) **انظر**: الرد القويم على المجرم الأثيم (٢١٠).
(٤) الجواب المفيد للسائل المستفيد (٨٣) باختصار.

ومِن أمثلة توسُّعِهِ قولُهُ عن أهل الشَّام المعاصرين: «... الشَّوامُ كلُّهم نواصب، لا قيمة للشَّرف ولا لأهل البيت عندهم، وما قضى على أهل البيت ثُمّ الإسلام إلا هم»[1]، وأنّ الشّام «هو القُطْرُ المشؤوم المنكوب بالنَّصب»[2].

واتّهم به أهلَ الأندلس كافَّة إلا مَن عصم الله منهم[3]، وتعجّبَ من نصبهم ومحبّتهم في آل أميّة![4].

٢ ـ أنَّ الباقلانيَّ أثبت حديثَ الطَّير ولم يَرُدَّهُ، بل جَعَلَهُ مِن فضائل عليٍّ رضي الله عنه خلافاً لما يقرّره الغُماريُّ[5].

وعلى فرض التّسليم الجدليِّ بأنه رَدَّ حديث الطَّير فلا يَصِحُّ أن يُجْعَلَ ذلك دليلاً على نصب صاحبه ما دام مَبْنِيّاً على اجتهاد ونظر، ولو صحَّ هذا اللّازم لجاز أن يقال بأنَّ الحاكم صاحبَ المستدرك ناصبيٌّ أيضاً (بالرَّغم من تشيُّعه!) لأنه سُئِلَ عنه فقال: «لا يصحُّ، ولو صحَّ لما كان أحدٌ أفضلَ مِن عليٍّ رضي الله عنه بعد النبيِّ ﷺ»[6].

وقد علَّقَ الذَّهبيُّ على ذلك بقوله: «فهذه حكاية قَوِيَّة»[7]، ومع هذا لم يتّهِمْهُ أحد بالنّصب مطلقاً.

كما سيلزم عليه القولُ بنصب كلِّ مَن قال بِرَدِّ هذا الحديث أيّاً كان

---

(١) الجواب المفيد للسائل المستفيد (٥٦) باختصار.
(٢) جؤنة العطّار (١/ ١٤٧).
(٣) **انظر**: الجواب المفيد للسائل المستفيد (٦٧) و(٨٥).
(٤) **انظر**: جؤنة العطّار (٢/ ١٣).
(٥) **انظر**: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٥٤٦).
(٦) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧٢)، سير أعلام النّبلاء (١٧/ ١٦٨)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٢).
تنبيه: أخرج الحاكم هذا الحديث في مستدركه فكأنه تغير اجتهاده، وقيل غير ذلك.
انظر: سير أعلام النّبلاء (١٧/ ١٦٩و ١٧٦)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٢)، طبقات الشّافعيّة الكبرى (٤/ ١٦٤).
(٧) سير أعلام النّبلاء (١٧/ ١٦٩).

بمجرَّد رَدِّهِ دون النَّظَر إلى مسوِّغات اجتهاده[١]، ومِن ثَمَّ سوف يُؤَدِّي طَرْدُ هذا المنهج الذي سار عليه الغُمَاريُّ إلى أن يصبح الحكم بوضع أيِّ حديث في هذا الباب دليلاً على النَّصب، وهو أمرٌ لا يمكن ضبطه بحال؛ لأنه سيأتي مَن يصحِّح أحاديثَ موضوعة في فضائل عليٍّ، ولو كان رواتُها مِن أكذب خلق الله ثم يَحْكُم على مَن ضعّفها بأنه ناصبي، كما فعل أبو القاسم الحسكانيُّ[٢] في كتابه «تصحيح ردِّ الشمس، وترغيم النّواصب الشُّمْس»[٣]، وبيِّنٌ مِن عنوانه أنه يَعُدُّ كلَّ مَن رَدَّ هذا الحديث

---

(١) ومن هؤلاء:

- الإمام أحمد. **انظر**: مرقاة المفاتيح (٧/ ٥٤٤).
- العُقَيلي. **انظر**: لسان الميزان (١/ ٤٠٨).
- الخليلي. **انظر**: الإرشاد (١/ ٢٠٤).
- ابن أبي داود. **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٦٦)، تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٧)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٣٢).
- محمد بن طاهر المقدسي. **انظر**: البداية والنهاية (١١/ ٣٥٥).
- محمد بن عبيد الطنافسي. **انظر**: البداية والنهاية (٦/ ٨٠).
- الجُوزجاني. **انظر**: البداية والنهاية (٦/ ٨٠).
- ابن الجوزي **انظر**: تفسير القرطبي (١٥/ ١٩٨)، الكشف الحثيث (٥٢)، فيض القدير (٥/ ٤٤٠).
- المزي. **انظر**: البداية والنهاية (٦/ ٨٥).
- ابن تيميّة. **انظر**: منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧١).
- تاج الدين السبكي. **انظر**: طبقات الشّافعيّة الكبرى (٤/ ١٦٤).

(٢) عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن أحمد الحسكانيُّ: أبو القاسم الحذّاء، حافظٌ متقنٌ على مذهب أبي حنيفة، مِن بيتٍ عُرِفَ بالعلم والوعظ والحديث، يرجع نسبُهُ إلى عبدِ الله بن عامر بن كريز، اعتنى بالحديث فسمع وانتخب وجمع الأبواب والكتب والطُّرُقَ ثم تصدّى للإفادة، توفِّي في حدود سنة ٤٨٠هـ. **انظر**: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (٣٢٤)، الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية (١/ ٣٣٨)، الوافي بالوفيّات (١٩/ ٢٥٤).

(٣) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٨/ ١٧٢)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢٠٠)، البداية والنهاية (٦/ ٨٠).

=

ناصبيّاً، وهكذا دواليك حتى ينتهي المطاف بهؤلاء حيث يقف الشِّيعة.

٣ ـ أنه لم يُحْفَظ عن الباقلانيِّ شيءٌ ممّا يَدُلّ على النَّصب، بل على العكس أَفْرَدَ في بعض كُتُبِهِ باباً مستقلّاً في إثبات إمامة عليٍّ فقال: «باب: الكلام في إمامة عليٍّ عليه السلام، والرَّدّ على الواقفِ فيها والقادحِ في صحَّتها»[(١)].

وأشار إلى «كمال خِلال الفضل فيه واجتماعِها له، لأنه مِن السَّابقين الأوَّلين، وممن كَثُرَ بلاؤه وجهادُه في سبيل الله، وعظُمَ غَنَاؤه في الإسلام وعن رسول الله ﷺ، مع ما له مِن القَرابة الخاصَّة، وتزويجِهِ النبيِّ ﷺ ابنتَه وكريمتَه فاطمةَ رضي الله عنها، وما روي فيه مِن الفضائل المشهورة عن النبيِّ ﷺ»[(٢)].

إضافةً إلى أنه كثيراً ما يُعَقِّبُ على ذِكْرِهِ لعليٍّ بقوله (عليه السلام)، ومتى كان النَّواصب يفعلون ذلك[(٣)]؟!

والحقيقة: أنَّ الغُماريَّ متساهل في باب أحاديث الفضائل، وهو بذلك يقع في نفس ما عاب به الحاكم، حيث ذكر «أنه كان مُتَشِيِّعاً فكان يُحِبُّ أحاديثَ الفضائل»[(٤)].

= والحديث المشار إليه هو ما خرّجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ١٥٠) عن أَسْمَاءَ بنتِ عُمَيْسٍ قالت: «كان رسول اللهِ ﷺ يُوحَى إليه وَرَأْسُهُ في حِجْرِ عَلِيٍّ فلم يُصَلِّ الْعَصْرَ حتى غَرَبَتِ الشَّمْسُ فقال رسول اللهِ ﷺ: **اللَّهُمَّ إنّ عَلِيّاً كان في طَاعَتِكَ وَطَاعَةِ رَسُولِكَ فَارْدُدْ عليه الشَّمس**.

قالت أَسْمَاءُ: فَرَأَيْتُهَا غَرَبَتْ، وَرَأَيْتُهَا طَلَعَتْ بعدما غَرَبَت!».

ولم يكتفِ الشِّيعة بتصحيح حديث ردّ الشمس لعلي وهو موضوع، بل زعموا أنها رُدّت عليه مرتين. **انظر**: منهاج الكرامة لابن المطهر (١٧١)، البداية والنهاية (٦/ ٨٦).

(١) تمهيد الأوائل وتلخيص الدّلائل (٥٤٣).

(٢) المصدر السّابق (٥٤٣).

(٣) **انظر**: تمهيد الأوائل وتلخيص الدّلائل (٤٤٤) و(٥١٨) و(٥٤٣) و(٥٥٤).

(٤) درّ الغمام الرّقيق (٦٩).

- **ابن حزم:**

ابنُ حزم أحدُ الأئمَّة الذين عُرِفوا بالتَّبحُّر وسَعَة الاطِّلاع، فقد «فاقَ أهلَ زمانه»[١] وكان «أجمعَ أهل الأندلس قاطبةً لعلوم الإسلام، وأوسَعهم معرفة، مع توسُّعِهِ في علم اللِّسان والبلاغة والشِّعر والسِّيَر والأخبار»[٢].

وقد عاش حياةً صاخبةً حيث أحدث وجودُه جَلَبَةً وضجيجاً في البلاد الأندلسيّة بأسرها ما بين مؤيِّدٍ ومعارض[٣]، حتى ظهر مَن يُنْسَبُ أو يَنْتَسِبُ إليه[٤]، إلّا أنَّ معارضيه كانوا أكثر عدداً وأقوى تأثيراً فقاوموه بالمناظرة له والتّأليفِ ضِدَّهُ والتَّحريضِ عليه[٥]، ومَرَدُّ هذه الخصومة أمران:

١ - نهجُهُ الفقهيُّ، فقد عيب بشذوذه في تمذهبه[٦].

٢ - حِدَّتُهُ مع المخالفين، إذ «بسط لسانَه وقَلَمَهُ ولم يَتَأَدَّبْ مع الأئمَّة في الخِطاب، بل فَجَّجَ العبارة، وسبَّ وجَدَعَ، فكان جزاؤُهُ مِن جنس فعلِه بحيث إنه أَعْرَضَ عن تصانيفه جماعةٌ مِن الأئمَّة وهجروها ونَفَّرُوا منها وأُحْرِقَت»[٧] و«تَكَلَّمَ فيه كلُّ أحدٍ ما خلا أهلَ الحديث»[٨]، كما «أَوْرَثَهُ ذلك حقداً في قلوب أهلِ زمانه، وما زالوا به حتى بغَّضوه إلى مُلُوكِهم فطردُوهُ عن بلادِهِ»[٩] حتى «توفِّيَ مَنفيًّا!»[١٠].

---

(١) البداية والنهاية (١٢/ ٩٢).
(٢) العِبَر في خبر من غبر (٣/ ٢٤١).
(٣) **انظر**: التكملة لكتاب الصلة (٢/ ٣٠١)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (١/ ٣٢٩).
(٤) **انظر**: نفح الطّيب (٢/ ٥٩٧).
(٥) **انظر**: التكملة لكتاب الصِّلة (٢/ ٢٥١)، الوافي بالوفيّات (١٨/ ٦٣)، البلغة (١٢٥)، المغرب (١/ ٣٥٧) و(١/ ٤٠٥)، نفح الطيب (٢/ ٦٧) و(٣/ ٥٨٨).
(٦) **انظر**: سير أعلام النّبلاء (١٨/ ٢٠٠).
(٧) المصدر السابق (١٨/ ١٨٦).
(٨) النّجوم الزّاهرة (٥/ ٧٥).
(٩) البداية والنهاية (١٢/ ٩٢).
(١٠) نفح الطيب (٢/ ٧٩). **وانظر**: للاستزادة: شذرات الذّهب (٣/ ٢٩٩).

لهذا كلِّه فقد تمالأت قلوب كثيرٍ مِن الأندلسيِّين على بُغْضِهِ والانحرافِ عنه فكان مِن نتاج ذلك أنْ رماه بعضُهم بالنَّصب[1].

أمَّا أحمدُ الغُمَاريُّ فلم يكتفِ بالتّأكيد على نصب ابنِ حزم بل تجاوزه إلى رمي أكثرِ أهل الأندلس به فقال عنه: «نبغِضُهُ مِن جهة النَّصب، وعدمِ احترامه لآل البيت، كما هو شأن سائرِ أهلِ بلده الأندلسيِّين إلا مَن عَصَمَ الله منهم»[2].

وقد استند هؤلاء إلى ما رأوا مِن تشيُّعه لخلفاء بني أُمَيَّةَ، إذ «كان مما يزيدُ في شنآنه تشيُّعُهُ لأمراء بني أُمَيَّةَ ماضيهم وباقيهم بالمشرق والأندلس، واعتقادُهُ صحّةَ إمامتِهم، وانحرافُهُ عمن سواهم مِن قريش حتى نُسِبَ إلى النَّصب»[3].

ولا يبعد أن يوجد مَن يرى أنَّ ثَمَّةَ علاقةً بين تشيُّعِ ابنِ حزم للأمويِّين وبين ولائه لهم[4]، ذلك أنَّ جَدَّهُ الأوَّل (يزيد) كان مولى لـ(يزيدَ بنِ أبي سفيان) أخي معاوية رضي الله عنهم جميعاً، ولهذا فهو أمويٌّ ولاءً[5]، وقد جرت العادةُ في الغالب أن يكون الموالي كثيري الانتصارِ لأصحاب النِّعمة عليهم، وهذا وإن كان مُسَلَّماً في الجملة إلا أنه غير

(١) انظر: سير أعلام النّبلاء (١٨/ ٢٠١).

(٢) الجواب المفيد للسائل المستفيد (٦٧).

(٣) الذّخيرة في محاسن أهل الجزيرة (١/ ١٦٩)، معجم الأدباء (٣/ ٥٥٣)، سير أعلام النّبلاء (١٨/ ٢٠١)، الوافي بالوفيّات (٢٠/ ٩٦).

(٤) ومن هؤلاء عبد الحسين شرف الدّين حيث يقول: «على أن الرّجل من موالي يزيد بن معاوية. . .ولذا فضّل أمَّ حبيبة بنت أبي سفيان على أبي بكر وعمر وعثمان». الفصول المهمة في تأليف الأمة (١٦٨).
وما ذكره السيد شرف الدين في غاية التهافت لأنه فضل كافة أزواج النبي ﷺ على الخلفاء الأربعة، وفيهم بنت أبي بكر وبنت عمر، فيمكن أن يُدّعى في حقِّهن ما ادّعي في حقِّ أم حبيبة.

(٥) انظر: سير أعلام النّبلاء (١٨/ ١٨٤)، العِبَر في خبر من غبر (٣/ ٢٤١)، البداية والنهاية (١٢/ ٩١)، الوافي بالوفيّات (٢٠/ ٩٣).

مُطّرد حيث وُجِدَ مَن يعادي مواليه أشدَّ المعاداة[١].

وعند العودة إلى ابنِ حزم فإنّا لا نجد ما قيل مِن تَشَيُّعِهِ للأمويِّين صحيحاً إلا على رأي المتشيِّعة الذي يرون في كلِّ موقف إيجابيٍّ مِن الأمويِّين عداوةً لآل البيت وهو تلازم مرفوض، وبما أنَّ الأمويِّين وُجِدُوا في (المشرق) وفي (الأندلس) **فالأنسب الكلام على كلِّ قسمٍ على حِدَة:**

القسم الأوّل: موقفه مِن الخلفاء الأمويِّين في المشرق.

اتَّسم موقف ابنِ حزم مِن هؤلاء بالاعتدال، فلم يقف في طَرَف الغُلُوِّ فيهم بما يتضمّنه مِن ثناء مطلق وتَغَاضٍ عن السّيِّئات، ولا في طَرَف الجفاء لهم بما يتضمّنه مِن ذمٍّ مطلقٍ وتَعَامٍ عن الحسنات، فقد كان موقفه مِن خلافتِهم واضحاً إذ بناه على نَظَرٍ اجتهاديٍّ متين وقراءةٍ تاريخيَّةٍ مستوعبة حاصلُها أنَّ عَقْدَ الإمامة يصحُّ بوجوه:

* «أن يعهد الإمامُ الميِّتُ إلى إنسانٍ يختاره»[٢].

والظَّاهر أنه لا يرى دخول يزيدَ بنِ معاويةَ تحت هذا الوجه مع كون أبيه أوصى له[٣] لأنه يَشترِط في الإمام أن يكون «مُجتَنِباً للكبائر، مُسْتَتِراً بالصَّغائر»[٤] «متَّقياً لله تعالى بالجملة غيرَ معلن بالفساد في الأرض»[٥] وهو ما لم يكن متوفِّراً في يزيد «لقلّة دينه»[٦]، فقد «شرب الخمر»[٧] وكان فيه «إقبالٌ على الشَّهوات، وتَرْكُ بعضِ الصَّلوات في بعض الأوقات، وإماتَتُها في غالب الأوقات»[٨].

---

(١) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٢٣٩)، تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٨٦).
(٢) الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٣٠).
(٣) **انظر**: البداية والنهاية (٨/ ٢٢٦).
(٤) المحلّى (٩/ ٣٦٢). **وانظر** للاستزادة: الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٩٠).
(٥) الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٢٨).
(٦) العِبَر في خبر من غبر (١/ ٦٧). (٧) البداية والنهاية (٨/ ٢٣٢).
(٨) المصدر السّابق (٨/ ٢٣٠). **وانظر** للاستزادة: منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٦٧)، البداية والنهاية (٨/ ٢٢٣)، مقدّمة ابن خلدون (٢١٦).

* «إنْ مات الإمامُ ولم يَعهد إلى أحدٍ أن يُبادر رجلٌ مستحقٌّ للإمامة فيدعو إلى نفسه ولا منازِعَ له»(١)، وحينئذٍ إنْ «قام آخرُ ينازِعُهُ ولو بِطَرْفَةِ عين بعدَهُ فالحقُّ حقُّ الأوَّل، وسواء كان الثَّاني أفضلَ منه أو مثلَه أو دونَه»(٢).

وبناء على ذلك فإنه يرى أنّ «مَن قام لعَرَضِ دنيا فقط كما فَعَلَ يزيدُ بنُ معاوية ومروانُ بن الحكم وعبدُ الملك بن مروان في القيام على ابنِ الزُّبير، وكما فَعَلَ مروانُ بنُ محمد(٣) في القيام على يزيد بن الوليد(٤)، وكمَن قام أيضاً على مروانَ، فهؤلاء لا يُعذرون؛ لأنهم لا تأويلَ لهم أصلاً وهو بَغْيٌ مجرَّد»(٥).

* «أن يُصَيِّرَ الإمامُ عند وفاته اختيارَ خليفة المسلمين إلى رجلٍ ثقةٍ أو إلى أكثرَ مِن واحدٍ»(٦).

ومِن خلال ما سبق نجد أنَّ بعضَ خُلفاء بني أميّةَ انعقدت إمامتُهم بأحد الوجهين الأوَّلين، ومن ثَمَّ فإنَّ إمامتهم صحيحةٌ عنده بلا إشكال،

---

(١) الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٣١).

(٢) المصدر السّابق (٤/ ١٣١). **وانظر** فيه أيضاً (٤/ ١٢٦).

(٣) مروان بن محمد بن مروان بن الحكم الأمويُّ: أبو عبد الملك، آخر خلفاء بني أُميّة في المشرق، يعرف بـ(مروان الحمار) لجرأته في حروبه، مولده سنة ٧٢هـ قاد حروباً كثيرة قبل الخلافة، ولما ضعفت الدّولة بايعه النّاس، وكان مدبِّراً شجاعاً حازماً إلا أنّ الملك مُدْبِر، قُتل بالفيُّوم سنة ١٣٢هـ. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٣١٩)، تاريخ الإسلام (٨/ ٥٣٤)، فوات الوفيات (٢/ ٥٠٤)، البداية والنهاية (١٠/ ٤٦).

(٤) يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي: أبو خالد الدِّمشقي، أحد خلفاء بني أميّة، لقِّب بـ(الناقص) لأنه نَقَصَ مِن أرزاق الجند، وَثَبَ على ابن عمِّهِ الوليد بن يزيد فاستولى على الخلافة، وهو أوَّل مَن خرج بالسِّلاح في العيد، وكان فيه زهدٌ وعدلٌ لكنه قَدَرِيٌّ، توفي مات سنة ١٢٦هـ فكانت دولته ستة أشهر. **انظر**: البدء والتاريخ (٦/ ٥٣)، سير أعلام النّبلاء (٥/ ٣٧٤)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ١٦٢)، مآثر الإنافة (١/ ١٥٨).

(٥) المحلّى (١١/ ٩٨).

(٦) الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٣١).

وأمَّا مَن لم يكن كذلك فإنه يرى أنه باغ، بل لو كان الإمام جائراً فـ«قام عليه أعدلُ منه وَجَبَ أن يُقَاتَلَ لأنه تغييرٌ منكر»[١].

هذا مِن جهة، ومِن جهةٍ أخرى فإنّ سَواد علماء الأمة قد أَقَرُّوا بصحَّة إمامتهم، ولم يخالف في ذلك إلا القليل[٢]، فهل يُرمى كلُّ هؤلاء بـ(التَّشيُّع لبني أُمَيَّةَ)؟!

وهل يمكن لمنصفٍ إلَّا أن يُقِرَّ بـ(عِزَّة الإسلام وأهلِه) زمن بني أميّةَ و(ظهورِ السُّنَّة في الجُملة)[٣].

فإن قيل: إذا كانت الإمامةُ لا تصحّ إلا بأَحَدِ الوجوه الثَّلاثة المذكورة فكيف صحَّت إمامةُ معاويةَ مع أنها لا تدخل في أيٍّ منها؟

فالجواب: أنَّ إمامتَهُ صحيحة بتنازل الخليفة الشَّرعيِّ حينئذٍ وهو الحسن بن عليٍّ ثم اتِّفاق النَّاس عليه[٤].

ومِن الجليِّ أنه إذا صَحَّ ما يُرمى به ابنُ حزم مِن (التّشيُّع للأمويِّين) فلا بدّ وأن يؤثِّر ذلك على موقفه مِن (عليٍّ) الذي لم يَقْدِرْ ملوكُ بني مروان على ستر فضائله وطيِّها ـ بحسب تعبيره ـ[٥]، وكذلك موقفه مِن (أهل بيته) كما أثَّر في موقفه مِن الإسماعيليِّين.

غير أنَّ الواقع يشهد بخلاف ذلك حيث أثنى على شجاعةِ عليٍّ بن أبي طالب وحُسْنِ بلائه بين يَدَيْ رسول الله ﷺ[٦].

كما صحَّحَ خلافتَه، ونصَّ على أنه «صاحبُ الحقِّ والإمام المفترضةُ طاعتُهُ»[٧]، ورأى أنه هو المصيبُ في دُعائه إلى نفسِه والدُّخولِ

---

(١) المحلّى (٩/ ٣٦٢).
(٢) **انظر**: الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٣١).
(٣) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٦/ ٤١٩)، البداية والنهاية (٩/ ٨٧).
(٤) **انظر**: الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٧٣ و٨٦).
(٥) **انظر**: المصدر السّابق (١/ ٦٦).
(٦) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٨٠).
(٧) المصدر السّابق (٤/ ١٢٦).

تحت إمامتِهِ[١]، وأنه «ما ظَهَرَ منه قطّ إلى أن مات رضي الله عنه شيءٌ يوجب نقضَ بيعَتِهِ، وما ظهر منه قطُّ إلا العَدْلُ والجدُّ والبرُّ والتَّقوى»[٢]، «وأنَّ له أجرين أجرَ الاجتهاد وأجرَ الإصابة»[٣]، وقَطَعَ بتخطئة معاويةَ في تأخُّرِهِ عن بيعة عليٍّ وتقديمِهِ طَلَبَ القَوَد من قَتَلَةِ عثمان عليها[٤].

وكان ينفي عن عليٍّ ما لا يليق كقوله: «وأمّا خَبَرُ عليٍّ فهو خبر سُوءٍ، يُعيذ الله عليّاً في سابقته وفضله وإمامتِه مِن أن ينفذ الجَوْرَ وهو يُقِرُّ أنه جَوْرٌ»[٥].

ولما أشارَ إلى أنَّ الحجَّاج وخطباءَهُ كانوا يلعنون عليّاً عَقَّبَ على ذلك بلَعْن مَن لَعَنَهُ[٦]، علماً أنه نصَّ في موضع آخر على أنَّ بني أُمَيَّةَ كانوا يلعنون عليّاً[٧]!

وقال عن فاطمة: «لا شكَّ أنَّ فاطمةَ رضي الله عنها سيدةُ نساء العالمين»[٨].

واعتذر عن خروج الحسين رضي الله عنه على يزيدَ بنِ معاوية بأنه كان هو وجماعةٌ مِن الصَّحابة والتّابعين يرون بُطلان بيعته لأنه كان غيرَ مرضيٍّ[٩]، وأنَّ الحسين قام «يطلب حقَّهُ إذ رأى أنها بيعةُ ضلالة»[١٠].

وقد لَعَنَ ابنُ حزم قَتَلَةَ الحسين ومَن بَعَثَهم[١١]، وهو وإن لم يُعيِّنهم

---

(١) **انظر**: الفصل في الملك والأهواء والنحل (٤/ ١٢٤).
(٢) المصدر السّابق (٤/ ١٢٢).
(٣) المصدر السّابق (٤/ ١٢٥). **وانظر** للاستزادة في المصدر نفسه (٤/ ١١٣ و١٢٢ و١٢٤).
(٤) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ١٢٣ و١٢٦)، المحلّى (١١/ ٩٨).
(٥) المحلى (٨/ ١٦٤).
(٦) **انظر**: المصدر السّابق (٥/ ٦٤).
(٧) **انظر**: المصدر السّابق (٥/ ٨٦).
(٨) الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٠٣).
(٩) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٨٦ و١٣١)، مقدّمة ابن خلدون (٢١٢).
(١٠) الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٨٦).
(١١) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ١١٧).

إلّا أنَّ يزيد بن معاوية يدخل في جملتهم لأنه «كَتَبَ إلى ابنِ زيادٍ أن يَمْنَعَهُ عن ولاية العراق» كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيميّة(١).

كما عدّ ابن حزم «خُرُومَ الإسلام أربعةً: قَتْلَ عثمانَ، وقَتْلَ الحسين، ويوم الحرَّة، وقَتْلَ ابن الزُّبير»(٢)، وثلاثةٌ منها وقعت على أيدي الأمويِّين وفي زمانِهم.

ولم يَتَرَدَّد في الحكم على أشياءَ مما فعلها بنو أُمَيَّةَ بالبدعيَّة(٣).

فهل يمكن أن يقول ناصبيٌّ أو حتى متشيِّع لبني أمية فضلاً عن غالٍ في تشيُّعه مثل هذا؟!

القسم الثّاني: موقفه مِن خُلَفاء بني أميّة في الأندلس.

كان ابن حزم يرى صحَّة إمامة الأمويِّين في الأندلس، وهو في رأيه هذا يتوافق مع ما سبق أنْ قرَّره في الوجوه الثّلاثة التي يُصَحِّح بها عَقْدَ الإمامة لأنهم لا يخرجون عن واحد منها.

كما كان يُظْهِر حُبّاً واحتراماً كبيرينِ لهم فيترضَّى عن الإمام عبد الرّحمٰن بن معاوية أحياناً(٤)، ويترحَّم على سائرهم(٥).

ومحبَّتُهُ هذه لم تكن لذواتِهم وإنما لاعتقادِه «أنَّ دولة بني أُمَيَّة بالأندلس كانت أنبلَ دُوَل الإسلام وأنكاها في العَدُوِّ، وقد بلغت مِن العزِّ

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٧٢). (٢) شذرات الذّهب (١/ ٦٨).

(٣) **انظر**: المحلّى (١/ ٥٥) و(٢/ ٢٤١) و(٣/ ١٤٠) و(٥/ ٨٥) و(٩/ ٤٠٤).

(٤) **انظر**: طوق الحمامة في الألفة والألّاف (٧٩).

وأمّا الدّاخل فهو عبد الرحمٰن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك الأموي: أبو المطرّف الملقّب بـ(الداخل)، أوّل خلفاء بني أُمَيَّةَ في الأندلس، مولده بدمشق سنة ١١٣هـ دَخَلَ الأندلسَ سنة ١٣٩هـ فارّاً مِن بني العبّاس فَمَلَكَها، وكان فصيحاً حليماً سخيّاً شديدَ الحذر، يُقَاس بالمنصور في حَزْمِهِ وضبطِ لملكه، توفِّي بقرطبة سنة ١٧٢هـ. **انظر**: الكامل في التاريخ (٥/ ٢٨٠)، الحلة السيراء (١/ ٣٥)، تاريخ الإسلام (١١/ ٢٣٩)، سير أعلام النّبلاء (٨/ ٢٤٤).

(٥) **انظر**: طوق الحمامة في الألفة والألاف (٢٩).

والنَّصرِ ما لا مزيد عليه»[١] مقارنةً بمُلُوك الطَّوائف الذين «افتَرَقَ أمرُ الإسلام» بهم[٢]، وهذا مما ينبغي أنْ يُعَدَّ مِن مناقبه.

وقد أطال العقَّاد في محاولة إثبات تَشَيُّعِ ابن حزم للأمويِّين فقال ـ تعليقاً على إنكاره صحَّة نَسَب الفاطميِّين ـ: «كان ابن حزم أُمَوِيًّاً غالياً في التَّشيُّع للأمويَّة، وكانت دولتهم في الأندلس على خَطَرٍ مِن الدَّعوة الإسماعيليّة، وبَلَغَ مِن كراهته للإسماعيليِّين[٣] أنه تحَوَّلَ مِن المذهب الشَّافعيِّ إلى المذهب الظَّاهريِّ، أي: المذهب الذي يأخذ بظاهر النَّصِّ ويرفُضُ التّأويل؛ لأنَّ مذهبَ الإسماعيليِّين يقول بالتّأويل، وبأنه مِن حقِّ الإمام.

بل قد بَلَغَ مِن كراهته القومَ أنه لا يُطيق أن يَذْكُرَ الرُّجلَ منهم بلقَبِه المتعارَف عليه، فيُلَقِّبُهُ بـ(البَغيض) بدل (الحبيب)، ولعلَّهُ لم يَضع كتابَه في جمهرة أنساب العرب إلا ليثبِتَ حقَّ بني أميَّةَ في الخلافة لأنهم مِن قريش، فصَعَدَ بحقِّ الخلافةِ إلى جَدِّ الأمويّين والهاشميِّين وقال في مقدّمة كتابه: «ومن الغَرَضِ في عِلْمِ النّسب أن يَعْلَمَ المرءُ أنّ الخلافةَ لا تجوز إلا في وَلَدِ فهر بن مالك بن النَّضر بن كنانة، ولو وسع الجهلُ هذا لأمكن ادَّعاء الخلافة لمن لا تَحِلُّ له، وهذا لا يجوز أصلاً»[٤].

وكلام العقَّاد مناقش مِن وجوه:

أ ـ أنَّ كثيراً مما ذَكَرَهُ لا يَعدو أن يكون دعاوى لا دليلَ عليها

---

(١) نفح الطيب (١/ ٣٢٧). (٢) مقدِّمة ابن خلدون (٢٢٨).

(٣) الإسماعيليّة: مِن غلاة فِرَق الباطنيّة ولهم عدّة أسماء، يزعمون أنّ الإمامة صارت مِن جعفر الصّادق إلى ابنه إسماعيل، ومنهم مَن ينتسب إلى (محمد بن إسماعيل بن جعفر)، ويزعمون أنّ دَور الإمامة انتهى إليه لأنه سابع، ومما ذهبوا إليه أنَّ للشَّريعة باطناً يؤخذ به دون الظَّاهر، وإلى إباحة المحارم! **انظر**: فِرَق الشِّيعة (٧١)، التبصير في الدِّين (٣٨)، تلبيس إبليس (١/ ١٢٥)، المواقف (٣/ ٦٧٥).

(٤) فاطمة الزّهراء والفاطميُّون (٥٤).

إلا مجرَّد ظنون يُمكن أن تُدَّعى نظائرُها في كثيرين سواه، ومِن ذلك زعمُهُ أنَّ ابنَ حزم تمذهب بـ(الظَّاهر) مبالغة في كُرْه الإسماعيليِّن (أهل الباطن) الذين يُشَكِّلون خَطَراً على أمويِّي الأندلس!

ب ـ أنّ مَن رموا أبا محمَّد بتشيُّعه للأمويِّين ـ وهم قليل ـ لم يَرموه بالغلوِّ فيه، فمِن أين للعقّاد قولُه: «كان ابن حزم أُمَوِيّاً غالياً في التَّشيُّع للأُمَويَّة»؟! وكيف تمادى فبنى على ذلك أنَّ بُغْضَهُ الشَّديد للإسماعيليِّين ناشيء عن هذا الغلوِّ، وهو ما لم يَذْكُرْهُ مترجموه مِن معاصرين وسواهم حتى مِن أولئك الذين رموه بما رموه به؟!

والعقَّاد بهذا الاستنتاج يلغي أثر العامل الدّيني إلغاءً تامّاً، وكأنه لا مكان في حياة هذا الإمام ولا اعتقاده للحبّ في الله والبُغض في الله الذي هو أوثق عُرى الإيمان.

والحقُّ أنّ بُغْضَه للباطنيَّة مُنبنٍ على معرفته الواسعة بشدَّة ضلالِهم وزندقتِهم وإن تدثَّروا بثياب الانتساب إلى الآل.

نعم لو أنَّ ابنَ حزم هاجم الإسماعيليَّةَ دون غيرهم لربما كان لكلامه وجه، أمَّا والرَّجلُ قد ردَّ على كثيرٍ مِن أهل الملل والنِّحَل وزيّف ما هم عليه مِن الباطل فلا.

ثم إنّ أبا محمّد لم يَشُذَّ عن السّواد الأعظم مِن علماء الأمَّة سواء في موقفهم مِن عقائد الفاطميِّين أو أنسابِهم فهل هم مِن المتشيِّعة للأمويِّين أيضاً؟!

جـ ـ أنّ العقّاد استظهر أنه «لم يَضع كتابَه في جمهرة أنساب العرب إلا ليثبِتَ حقَّ بني أُميّة في الخلافة لأنهم من قريش، فصَعَدَ بحقِّ الخلافةِ إلى جَدِّ الأمويّين والهاشميّين»[١].

(١) فاطمة والزّهراء والفاطميُّون (٥٤).

وهذا غير صحيح، ومردّ وَهْمِ العقّاد هو غفلتُه عن قوله ﷺ: «**الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ**»[١]، والذي يدلُّ بمنطوقه على أنه لا يجوز أن يتولّى الخلافة إلا قرشيّ، والأمويُّون قرشيُّون بالاتِّفاق.

ولهذا قال ابن حزم: «وبوجوب الإمامة في وَلَدِ فهر بن مالك خاصَّة نقولُ، بنصِّ رسول الله ﷺ على أنَّ الأئمَّة مِن قُرَيش»[٢].

وقال أيضاً: «لا تَحِلُّ الخلافةُ إلا لرجل من قريش صَليبة مِن وَلَدِ فِهْر»[٣]، وإنما نصَّ على (فِهْر) لأنَّ علماء النّسب يرون أنه جِمَاعُ قُريشٍ، فمَن لم يكن من وَلَدِه فليس قرشيّاً[٤].

وما قرَّره ابنُ حزم مشهورٌ عند أهل السُّنة، قال القاضي عياض[٥]: «اشتراطُ كونِ الإمام قُرَشِيّاً مذهبُ العلماء كافَّة، وقد عَدُّوها في مسائل الإجماع، ولم يُنقل عن أحد من السّلف فيها خلاف، وكذلك مَن بعدهم في جميع الأمصار»[٦].

---

(١) الحديث ورد عن عدد مِن الصّحابة، ومن ذلك ما خرَّجه الإمامُ أحمد في مسنده مِن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه برقم (١٢٣٢٩)، والنسائيُّ في السُّنن الكبرى، كتاب: القضاء، باب: الأئمّة من قريش. برقم (٥٩٤٢)، والحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذكر فضائل القبائل برقم (٦٩٦٢)، والبيهقيُّ في السُّنن الكبرى من حديث علي رضي الله عنه، كتاب: قتل أهل البغي، باب: الأئمّة مِن قريش برقم (١٦٣١٧). والحديث صحّحه الحافظُ العراقيُّ في المغني عن حمل الأسفار برقم (٣٧٣٤)، والألبانيُّ في إرواء الغليل برقم (٥٢٠).

(٢) الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٧٤).

(٣) المحلّى (٩/ ٣٥٩). **وانظر**: الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٩٠ و١٢٨).

(٤) **انظر**: المنتظم (٢/ ٢٢٦)، سمط النّجوم العوالي (١/ ١٩٩).

(٥) عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبيُّ: أبو الفضل، قاضي سِبْتَة وأحد علماء المالكية الكبار، مولده في سِبْتَة سنة ٤٤٦هـ وأصله مِن الأندلس، برع في علوم كثيرة كالفقه واللّغة والحديث والأدب وأيّام النّاس، توفي سنة ٥٤٤هـ. من آثاره: الشِّفا، شرح مسلم، مشارق الأنوار. **انظر**: وفيّات الأعيان (٣/ ٤٨٣)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٢٥)، الدّيباج المذهب (١٦٨)، شذرات الذّهب (٤/ ١٣٨).

(٦) فتح الباري (١٣/ ١١٩). **وانظر** للاستزادة: الغُنية في أصول الدِّين للنيسابوري (١٧٩)، =

ومن ثَمَّ فهو لم يأتِ ببِدْعٍ مِن القول حين يَذْكُرُ أنَّ «مِن الفَرْضِ في عِلْمِ النَّسَبِ أن يَعلم المرءُ أنّ الخلافةَ لا تجوز إلا في وَلَدِ فهر بن مالك بن النّضر بن كنانة، ولو وَسِعَ جهلُ هذا لأمكن ادِّعاء الخلافة لمن لا تَحِلُّ له، وهذا لا يجوز أصلاً»[١].

كما أنَّ فيما ذَكَرَهُ العقّادُ عنه مِن أنه «صَعَدَ بحقِّ الخلافةِ إلى جَدِّ الأمويِّين والهاشميِّين»[٢] قصوراً في التّعبير نَشَأَ مِن حرصه على تأكيد فكرته، ذلك أنَّ ابنَ حزم حصر الخلافة في (ولد فهر)، و(فهرٌ) الجدُّ الأعلى الذي يَجمع كلاًّ مَن القرشيِّين، والقُرَشَيُّ أشملُ مِن أن يكون (هاشميّاً) أو (أُمَوِيّاً) فقط، فأين هي إذن خلافةُ أبي بكر وهو تيميٌّ، وخلافة عمر وهو عدويٌّ وابن حزم يثبتهما؟!

• ابن العربيِّ المالكيُّ[٣]:

على الرَّغم مِن ثناء ابنِ العربيِّ على الحسين رضي الله عنه وتألُّمِه البالغ لما أصابَه إلا أنه سوّغ عَمَلَ قاتليه بأنهم فَعَلُوه مِن باب التَّأويل فقال: «ما خرج إليه [يعني إلى الحسين] أحدٌ إلا بتأويل، ولا قاتلوه إلا بما سمعوا مِن جَدِّه المهيمنِ على الرُّسُل، المخبرِ بفساد الحال، المحذِّرِ مِن الدُّخول في الفتن، وأقوالُه في ذلك كثيرة، منها قولُه ﷺ: «**إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ**

= تمهيد الأوائل (٤٧١)، غاية المرام (٣٨٣)، الإمامة العُظمى عند أهل السنة والجماعة (٢٦٥).

(١) فاطمة والزّهراء والفاطميُّون (٥٤). **وانظر**: الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٧٥).

(٢) فاطمة والزّهراء والفاطميُّون (٥٤).

(٣) محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الأندلسي: أبو بكر ابن العربيِّ، فقيه متبحِّر قيل فيه إنه بَلَغَ مرتبةَ الاجتهاد، مولدُهُ سنة ٤٦٨هـ، رَحَلَ للمشرق لطلب العلم ثم عاد مُتَضَلِّعاً منه، تولّى قضاء سِبْتَةَ فحُمِدَت سيرتُهُ، وكان وافرَ العقل والمال فصيحاً، توفِّي بفاس سنة ٥٤٣هـ مِن آثاره: عارضة الأحوذيّ، العواصم، أحكام القرآن. **انظر**: سير أعلام النّبلاء (٢٠/ ١٩٧)، طبقات المفسرين للداودي (١٨٠)، نفح الطِّيب (٢/ ٢٨)، شذرات الذّهب (٤/ ١٤١).

وَهَنَاتٌ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ - وَهِيَ جَمِيعٌ - فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِناً مَنْ كَانَ»[١]، فما خرج الناس إلا بهذا وأمثالِه»[٢]، ولأجل هذه الكلمة اتُّهِمَ ابنُ العربيِّ بالانحراف عن الآل.

قال المناويُّ[٣]: «غَلَبَ على ابنِ العربيِّ الغضُّ مِن أهل البيت حتى قال: قَتْلُهُ بسيف جَدِّهِ»[٤].

وقال أيضاً: «أَلَّفَ كتاباً في شأن مولانا الحسين - رضي الله عنه وكرّم وجهَه وأخزى شانئَهُ - زَعَمَ فيه أنَّ يزيدَ قَتَلَهُ بحقٍّ بسيفِ جَدِّهِ، نعوذ بالله مِن الخذلان!»[٥].

وأمّا أحمدُ الغُماريُّ فأشار إلى شِدَّة نصبه، وعِظَم عداوته وبُغضه لآل البيت ولعليّ بن أبي طالب ولفاطمة بنت رسول الله ﷺ[٦]، ووَصَفَهُ

---

(١) خرّجه مسلم في صحيحه من حديث عَرفجة، كتاب: الإمارة، باب: حُكم مَن فرَّق أمر المسلمين وهو مجتمع برقم (١٨٥٢).

(٢) العواصم من القواصم (٢٤٤).

(٣) عبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن عليِّ بن الحداديُّ: زين الدِّين المُناويُّ (بضمِّ الميم)، فقيه شافعيٌّ متصوِّف مولده سنة ٩٥٢هـ، انزوى عن الناس متفرِّغاً للتّصنيف، وكان قليلَ الطَّعام كثيرَ السَّهر حتى مَرِض، له نحو ثمانين مصنّفاً، توفي بالقاهرة سنة ١٠٣١هـ. من آثاره: كنوز الحقائق، التيسير في شرح الجامع الصغير، فيض القدير. **انظر**: خلاصة الأثر (٢/ ٤١٢)، الأعلام (٦/ ٢٠٤)، معجم المؤلِّفين (١٠/ ١٦٦).

(٤) فيض القدير (١/ ٢٠٥).

(٥) المصدر السّابق (٥/ ٢٤٦).

تنبيه: نَقَلَ المُناويُّ هذه العبارةَ عن ابن العربيِّ بالمعنى، وفرقٌ بين المنقول باللَّفظ والمنقول بالمعنى!

ويؤيِّد ذلك أنّ ابنَ العربيَّ لم يؤلِّف كتاباً في شأن الحسين رضي الله عنه بخصوصه، وإنّما ذَكَرَ ذلك عَرَضَاً في كتابه المعروف «العواصم مِن القواصم»، وقد كان لهذا الكتاب شهرةٌ بين أيدي النّاس في الأندلس بخلاف المشرق فإنه لم يشتهر فيه إلا متأخراً حتى إن المعصوميَّ أخطأ فَنَسَبَهُ إلى محيي الدّين ابنِ عربيٍّ مع كونه نَصَّ على أنه مِن مصادر كتابِهِ في التّاريخ. **انظر**: نفح الطيب (٣/ ١٨١)، سمط النّجوم العوالي (١/ ١٦).

(٦) **انظر**: الجواب المفيد للسائل المستفيد (٦٧)، جؤنة العطار (١/ ٣٧) و(٢/ ٣٦ و٣٨ و١٤٥).

مرّةً أخرى بـ«النّاصبيِّ الخبيث»[١]، وأن من نظر في كتبه شهد عليه بالنّفاق[٢]، وتساءل ـ بعد أن نقل عنه قولَه عن نفسه إنه محبٌّ لهما (يعني علياً ومعاوية) ـ قائلاً: «في الحقيقة ما هو محبٌّ معظِّمٌ إلا معاوية، وكيف يُحبُّ من أمر الله ببغضه، ويُعظِّم مَن أمر الله بإهانته؟!»[٣].

ولا ريب بأنَّ مقولة ابن العربيِّ مِن مقولات النّواصب المشهورة[٤]، ولكن الذي يظهر أنَّ هذا الخطأ الذي وقع فيه لا يقتضي أن يكون لديه نصبٌ بالمعنى الحقيقيِّ؛ لأنه قد عُرِفَ بتعظيم (علي وأهل بيته)، وإنما يقال عنه بأنه وافق النَّواصب في خصوص هذه المسألة.

- **ابن التلولي**[٥]:

ليس لأبي العشائر كبيرُ ذكرٍ في الكتب التي عَنيت بالتراجم، وقد رماهُ الشيخُ أحمد الغُماري بالنّصب فقال: «وأعجبُ ما رأيتُ لهم (يعني الحنابلة) في ذلك (يعني: الانحراف عن آل البيت) أنّ ابن رجب لمّا ترجم في ذيل الطبقات لأبي العشائر ابنِ التلوليِّ ـ واسمه محمدُ بنُ عليِّ بنِ محمد بن كرم ـ قال عنه: وكان غالياً في التسنّن حتى إنه يقول أشياءَ لا يلزمه التلفُّظ بها، منها:

أنّ عليّاً كان يشرب الخمر.

وأنّ بلالاً خيرٌ مِن موسى بن جعفرٍ ومِن أبيه، يريد عليّاً عليه السلام.

---

(١) الجواب المفيد للسائل المستفيد (٦٦). (٢) **انظر**: جؤنة العطار (١/ ٣٧).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٦).
(٤) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٥٣).
(٥) محمد بن علي بن محمد بن السلاميّ: أبو العشائر ابن التلوليّ، من أهل قطفتا، فقيه حنبلي، أخذ الأدب عن ابن الخشّاب، وحدّث وسمع منه جماعةٌ من الطلبة، سجنه ابن عبّاد في واسط وانقطع خبرُه سنة ٦١٠هـ. **انظر**: تاريخ الإسلام (٤٤/ ٨٥)، المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبيثي (١٥/ ٥٧)، الوافي بالوفيات (٤/ ١٢٧)، ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٦٨).

فانظر إلى ابن رجب كيف لم يستحِ من الله تعالى إذ سَتَرَ نَصْبَ هذا الخبيثِ اللَّعين، وسمّاه تسنُّناً، وزادَ أنّ تلك الأشياءَ التي لمز بها علياً عليه السلام لا يلزمه التلفُّظ بها، لا أنها كذبٌ وافتراء وبدعةٌ يحرُمُ عليه اعتقادُها، فانظر إلى خُبث الحنابلة في هذا الباب!»[1].

ويحسن قبل مناقشة كلام الغماريِّ أن أورد لفظ كلام ابن رجب الذي نقله عنه الغُماريُّ ثمّ أعقّب بما يسّره الله.

قال ابن رجب رضي الله عنه: «كان (يعني: ابن التلوليّ) غالياً في التسنُّن، حتى إنه يقول أشياء لا يلزمه التلفُّظ بها، بل يضرُّه.

منها: أنَّ عليّاً شرب الخمر.

وأنّ بلالاً خيرٌ من موسى بن جعفر، ومن أبيه، وكان ذلك في وزارة القُمِّي الشِّيعي، فنفاه إلى واسط، وكان ناظرُها غالياً في التشيُّع، فأخَذَهُ وطَرَحَهُ في مطمورة، إلى أن مات بها وانقطع خبرُه»[2].

والملحوظ في صنيع الغُماريِّ ما يلي:

١ ـ أنه حَذَفَ كلمة «بل يضرُّهُ» ـ مع أهميتها ـ حرصاً منه على مطابقة الحكاية لِمَا ساقها من أجله، وهو التّشنيع على الحنابلة وإثباتُ إنحرافهم عن الآل.

٢ ـ أنه أدخل في كلام ابن رجب ما ليس منه دون فصلٍ أو بيان، فإنّ تفسير قول ابن التلوليّ: «خيرٌ منه ومن أبيه» بـ«يريد عليّاً عليه السلام» من كلامه هو لا من كلام ابن رجب كما يُوهِم صنيعُه.

٣ ـ أنه فسَّر كلام ابن التّلوليِّ بغير مراده، إذ إنّ مرادَهُ بـ(أبيه): أبو موسى بن جعفر الذي هو جعفر بن محمد؛ لأنّ الضّمير يعود إلى أقرب مذكور، وكيف يُحمَل اللّفظ على الأب الأبعد دون الأقرب بلا دليل؟!

---

(١) جؤنة العطّار (٣/١٣).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٢/٦٨).

وممّا يدلُّ على صحّة هذا التّفسير أنّ ابن رجب وصفه بـ«إنه يقول أشياءَ لا يلزمه التلفُّظ بها»، ولو كان ما ادّعاه الغُماريّ صحيحاً لكانت العبارة: حتى إنه يقول أشياءَ لا يجوز له التلفُّظ بها، وفرقٌ بين التعبيرين.

ثمّ إنّ ابن التلوليّ حنبليٌّ، والحنابلة من أهل السُّنة، وأهل السُّنة قاطبةً على أنّ عليَّ بن أبي طالب أفضلُ من بلال، وعلى أنّ الصّحابة أفضل ممّن جاء بعدهم سواء كان من الآل أو غيرهم، فتفسير كلامه الموهِم بما يوافق معتقدَه العامّ أولى بالصّواب من تفسيره بما يخالفه.

والذي يظهر ـ والعلم عند الله ـ أنّ الذي أوقع أحمد بن الصِّديق الغُماريَّ في هذا الوهم هو وصف ابن رجب لابن التلوليّ بأنه «كان غالياً في التسنُّن!»، وكأنه لم يفهم من هذا الكلام سوى ما ادَّعاه؛ إذ لو كان معناه ما ذكرناه نحن لما صحّ وصفُهُ بالغُلُوّ في التسنُّن؛ لأنّ هذا هو عين مذهب أهل السُّنة.

والحقيقة: أنّ مراد ابن رجب بهذا الوصف هو يرجع إلى ما كان يقوم به ابن التلوليّ ويصرِّح به، **وذلك من جهتين**:

الجهة الأولى: أنه كان يبالغ في تعريض نفسِه للهَلَكَة في مواجهة الشِّيعة ومناكفهم وإثارة حفائظهم بما كان يسعه السُّكوت عنه، في وقت كان لهم فيه شوكة وسلطان، ولهذا قال ابن رجب: «... حتى إنه يقول أشياءَ لا يلزمه التلفُّظ بها».

الجهة الثانية: أنه كان يصرِّح بما قد يُشعر بانتقاص عليٍّ رضي الله عنه أو الانحراف عن الآل، ومن ذلك قولُه: «إنّ عليّاً شرب الخمر» فإنه كان في غُنيةٍ عن مثل هذه الكلام ـ على القول بثبوته عن عليٍّ رضي الله عنه[1] ـ؛

---

(١) **انظر**: سنن أبي داود (٣/ ٣٢٥)، المستدرك على الصحيحين (٢/ ٣٣٦)، =

لأنّ الأصل العامَّ في منهج أهل السنة العدلُ في الصَّحابة، فلا يقابلون إساءة الشِّيعة للخلفاء الثلاثة أو غيرهم بالإساءة إلى علي.

والحاصل مما سبق: أنه لا يثبت القولُ بالنصبِ عن ابن التلوليّ.

• ياقوت الحمويُّ:

رماه بالنّصب ابنُ خلِّكان فقال: «كان متعصِّباً على عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان قد طالع شيئاً مِن كُتُب الخوارج فاشتبك في ذهنه منه طَرَفٌ قويٌّ، وتوجَّه إلى دمشق في سنة ثلاث عشرة وستمائة، وقَعَدَ في بعضِ أسواقها وناظَرَ بعضَ مَن يتعصَّبُ لعليٍّ رضي الله عنه، وجرى بينهما كلام أدّى إلى ذِكْرِه عليّاً رضي الله عنه بما لا يَسُوغُ فثار النَّاسُ عليه ثورةً كادوا يقتلونه فَسَلِمَ منهم، وخَرَجَ مِن دمشق منهزِماً!»[1].

وقد أشار الحافظُ ابن حجر إلى اتِّهامه بالنَّصب[2]، إلا أنَّ الصَّحيح أنَّ هذه التُّهمة لا تثبت عنه بالنَّظر في مصنَّفاته، فإنه لا يَذْكُرُ عليّاً إلا بما يَدُلُّ على تعظيمه، وهذا ما أكَّدَهُ الحافظ ابنُ حجر نفسُه حين قال: «لم أرَ في شيءٍ مِن تصنيفه التَّصريحَ بالنَّصب، بل يَحْكي فيها فضائلَ عليٍّ ما يتَّفق ذكرُهُ»[3].

وبيان ذلك مِن وجهين:

١ ـ إطراؤه لعليٍّ وإشادتُه بكثرة مناقبه كقوله: «أخبارُهُ عليه السلام كثيرة، وفضائلُه شهيرة، إن تصدَّينا لاستيعابِها وانتخاب محاسنِها كانت أكبرَ حجماً مِن جميع كتابِنا هذا!»[4].

= سنن الترمذي (٥/ ٢٣٨)، وتفسير الطبري (٢/ ٣٦٣)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٥٦)، تفسير ابن كثير (١/ ٥٠١)، ومنهاج السنة النبوية (٧/ ٢٣٧).

(١) وفيّات الأعيان (٦/ ١٢٧)، شذرات الذهب (٥/ ١٢١). **وانظر** أيضاً: تاريخ الإسلام (٤٥/ ٢٦٦).

(٢) **انظر**: لسان الميزان (١/ ١٨٨) و(٦/ ٢٣٩).

(٣) المصدر السّابق (٦/ ٢٣٩).

(٤) معجم الأُدباء (٤/ ١٧٣).

كما أنه كثيراً ما يلقّبه بـ(أمير المؤمنين)[١]، ويعقِّب على ذكره بالدُّعاء له بنحو (رضي الله عنه)[٢]، و(كَرَّم الله وجهَهُ)[٣]، و(عليه السَّلام)[٤]، و(صلواتُ الله عليه وسلامُهُ)[٥].

بل إنه كثيراً ما يعقّب عند ذكر الآل أو بعضهم بـ(عليهم السَّلام)[٦]، و(رضي الله عنهم)[٧].

---

(١) **انظر**: معجم الأدباء (١/ ٤١) و(٤/ ١٧٦و٣٥٠)، معجم البلدان (٢/ ٣٩٧) و(٤/ ٤٢٣) و(٥/ ١٨٠).

(٢) **انظر**: معجم الأدباء (٣/ ١٦٣)، معجم البلدان (١/ ٢٢٩و ٤٠٥) و(٢/ ٣٠٤).

(٣) **انظر**: معجم الأدباء (١/ ٤١ و١٣١ و٤٢٥)، معجم البلدان (٤/ ٢٤٢ و٢٧٤).

(٤) **انظر**: معجم الأدباء (١/ ٤٤٧) و(٢/ ٣٤٠) و(٤/ ١٧٤)، معجم البلدان (٤/ ٤٨٨ و٤٩٢).

(٥) **انظر**: معجم الأدباء (٤/ ١٧٣و ١٧٤و ٤٣٣).

(٦) **انظر**: المصدر السّابق (١/ ٤٩٦و ٥٣٢) و(٤/ ٢٤).

(٧) **انظر**: معجم الأدباء (٢/ ٢٠٠)، معجم البلدان (١/ ٣٠٦) و(٢/ ٢٥٢) و(٤/ ١٠١).

تنبيه: كثيراً ما يُعَقَّبُ على اسم (عليٍّ) بخصوصه بعبارة (عليه السَّلام) و(كرَّم الله وجهَه)، وفي أحيانٍ نادرةٍ بـ(عليه الصَّلاة والسَّلام)، ولهذا سأبيِّن حكم العِبارتَيْنِ الأولَيَيْنِ دون الثّالثة حيث إنها لا تكاد تُعْرَف لدى أهل السُّنة مكتفياً بالإشارة إليها.

العبارة الأولى: قولهم (عليٌّ عليه السَّلام).

المراد بهذه العِبارة:

لم أقف على كلام للعلماء في خُصُوص معنى هذه العبارة بعينها، لكن يُمْكن إيرادُ كلامِهم في بيان معنى (سلام التّحيّة) المعروف إذ لا فَرْقَ، **وعليه فقد اختلف العلماءُ فيه على قولين مشهورين:**

أحدهما: أنّ المعنى (اسْمُ السَّلام عليكم)، و(السَّلام) هنا هو الله ﷻ كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وقد وُضِع المصدرُ فيه الذي هو (السّلامُ) موضعَ الاسم الذي هو (سَالِمٌ) مِن باب المبالغة، ومعناه أنّ الله تبارك وتعالى سالِمٌ مِن كلِّ الآفات والعُيُوب والنّقائص مِن كلِّ وجهٍ، وعليه فإنّ المقصود بالكلام الدُّعاء، كأنه يقول: نَزَلَتْ بَرَكَةُ اسْمِهِ عليكم، وحَلَّتْ عليكم وما إلى ذلك. **انظر**: بدائع الفوائد (٢/ ٣٦٨)، فتح الباري لابن حجر (٢/ ٣١٤)، عُمدة القاري (٦/ ١١١).

ثانيهما: أنّ (السّلام) مصدرٌ بمعنى (السَّلامة) كالْمَقَام والمُقَامَة، وحُذِفَت تاؤُهُ لأنّ =

= المطلوبَ حصولُ جنس السَّلامة لا المرَّة الواحدة منها، والتَّاءُ تفيد التَّحديد، ومعناهُ الدُّعاء، فإذا ما قيل: (السّلام عليك) فالمرادُ سَلِمْتَ مِن المَكَارِه.
انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٣٦٨)، فتح الباري لابن حجر (٢/ ٣١٤)، عُمدة القاري (٦/ ١١١).
حكم هذه العِبارة:
المقصود هنا هو بيان حُكْم قول (عليه السلام) على غير الأنبياء والملائكة.
ولتحرير محلّ النزاع يمكن القول: إنَّ السّلام إمّا أن يكون على حيٍّ أو على ميِّت، فأمّا السَّلام على حيٍّ فقد اتّفق العلماءُ على مشروعيّته، وأمّا على ميِّتٍ فإمّا أن يكون هذا الميِّتُ حاضراً أو غائباً، فأمّا الحاضر فلا خلافَ في جواز السّلام عليه ـ كما في روح المعاني (١١/ ٦) ـ، وأمّا الغائبُ فلا يخلو السَّلامُ عليه إمَّا أن يكون على سبيل التَّبعيّة أو الاستقلال، فأمَّا الأوّل فهذا مما لا خلاف في جوازه ـ كما في الأذكار للنَّوويّ (١٤٩) وفتح الباري (١١/ ١٥٨) ـ، وأمّا الثّاني فقد اختُلِفَ فيه.
فالحاصل أنَّ محلَّ البحث هنا هو حُكْم (إفراد السَّلام على الميِّت الغائب)، **وقد انقسم العلماءُ فيه على قولين:**
القول الأوّل: كراهة إطلاق هذه العِبارة في حقِّ كلّ أحدٍ باستثناء الأنبياء والملائكة إلا على سبيل التَّبعيّة كأن يقال: السّلام على سَلَفِ الأمّة ونحو ذلك، وهذا مذهب طائفة مِن أهل العلم، وعلى هذا فيمنع أن يقال: (عليٌّ عليه السَّلام).
وقد استدلّ هؤلاء على ما ذهبوا إليه بما يلي:
١ ـ أنّ الله أَمَرَ بالصّلاة والسّلام على نبيِّه فقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] وإذا كان لا يجوز إفرادُ أحدٍ مِن هذه الأُمَّة بالصَّلاة سوى النَّبيِّ ﷺ فكذلك السَّلام لأنّ الله قَرَنَ بينهما.
قال الشَّيخُ أبو محمّد الجُوَيْنِيّ ـ كما في شرح النّوويّ على صحيح مسلم (٤/ ١٢٨) ـ: «السَّلام في معنى الصّلاة، فإنَّ الله تعالى قَرَنَ بينهما، فلا يُفْرَدُ به غائبٌ غير الأنبياء، فلا يقال: (أبو بكرٍ وعُمَرُ وعليٌّ عليهم السَّلام)، وإنما يقال ذلك خِطاباً للأحياء والأمواتِ فيقال: السّلام عليكم ورحمةُ الله».
ومراده بـ(خِطاباً) أي مباشرةً للحاضر سواءً كان حيّاً أو ميِّتاً. **انظر**: الأذكار (٩٤)، المجموع شرح المهذّب (٦/ ١٥٦)، روح المعاني (٢٢/ ٨٦).
والجواب هذا الاستدلال مِن وجوه:
أ ـ أن يقال إنّا لا نُسَلِّم بالمنع مِن إفراد الصَّلاة على غير النّبيِّ ﷺ ما دام المقصودُ بهذه الصَّلاةِ الدُّعاءُ لا الخَبَر، وما لم تُتَّخَذْ شِعاراً بحيث لا يُذكر هذا الإنسانُ أو ذاك إلا صُلِّيَ عليه. =

= والقول بالجواز هو المنصوص عن الإمام أحمدَ ـ وحُكِيت عنه رواية بالكراهة كما في روح المعاني (٢٢/ ٨٥)! ـ وهو مذهب أكثر أصحابِهِ كالقاضي أبي يَعلى وأبي الوفاء ابن عَقيلٍ والشَّيخ عبدِ القادر الجيلانيِّ كما في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٩٧) و(٢٧/ ٤١٠) ومنهاج السُّنة النّبوية (٤/ ١٥٢)، وهو الصّحيح مِن المذهب كما في الإنصاف (٢/ ٨٠) ومَطالِب أولي النُّهى (١/ ٤٦١)، واختارَهُ جماعةٌ مِن المحقِّقين كابن حِبّان كما في صحيحه (٣/ ١٩٧)، وابنِ تيميّة كما في مجموع فتاواه (٤/ ٤٩٧)، بل جَعَلَهُ القاضي عِياض ـ كما في فتح الباري (١١/ ١٧٠) وروح المعاني (٢٢/ ٨٥) ـ قولَ عامَّة أهلِ العلم، وإن كان هذا غير مسلّم.
وهو أيضاً ما تُفْتِي به اللَّجنة الدَّائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء. **انظر**: الفتوى رقم (٥٤٠١) من فتاواها.
ب ـ أن يقال إنه على فرض التّسليم بصحَّةِ القول بـ(عدم جواز إفراد الصَّلاة على أحدٍ غير الأنبياء) فإنّ ثمّة فَرْقاً واضِحاً بين (الصَّلاة) وبين (السَّلام) يمنع مِن إلحاقه به؛ إذ «السّلام يُشْرَعُ في حقِّ كلِّ مؤمنٍ حيٍّ وميِّتٍ، وحاضرٍ وغائبٍ، فإنّكَ تقول: بَلِّغْ فُلاناً مِنّي السَّلامَ، وهو تحيَّةُ أهلِ الإسلام بخلاف الصّلاة فإنها مِن حقوقِ الرّسول ﷺ، ولهذا يقول المصلِّي: السَّلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصّالحين، ولا يقول: الصّلاة علينا وعلى عبادِ الله الصّالحين». جلاء الأفهام (٤٦٦).
وأمّا بالنِّسبة إلى ما قاله الشّيخ أبو محمد الجُوَيْنِي فقد عقَّب عليه الإمام ابن تيميّة بقوله ـ كما في مجموع فتاواه (٢٧/ ٤١١) ـ: «وهذا لم يُعْرَفْ عَن أحدٍ مِن المتقدِّمين، وأكثرُ المتأخِّرينَ أنكروه».
٢ ـ أنّ إفراد أحدٍ بعينه بـ(السَّلام) أصبحَ مِن شعار أهل البدع وقد نُهينا عن التّشبُّه بهم، والمراد بـ(أهل البدع) هنا هم الشِّيعة، ومعلوم لكلّ أحدٍ أنّ الشِّيعة لا يَكادون يَذْكُرونَ أحداً مِن أئمَّتِهم المعصومين ـ بزعمهم ـ إلا وأعقبوه بـ(السَّلام عليه).
كما أنَّ المحفوظَ عن سَلَف هذه الأُمّة هو تخصيصُ هذا الإطلاق بالأنبياء والملائكة لا غير.
قال اللّقاني: «الظّاهر أنَّ العِلَّةَ في منع السَّلام... أنّ ذلك شِعارُ أهلِ البِدَع، وأنه مخصوصٌ في لسان السّلف بالأنبياء والملائكة عليهم السَّلام كما أنَّ قولَنا: (عزَّ وجلَّ) مخصوصٌ بالله سبحانه، فلا يقال (محمّدٌ عزَّ وجلَّ) وإن كان عزيزاً جليلاً». روح المعاني (١١/ ٦)، حاشية ابن عابدين (٦/ ٧٥٣) باختصار يسير.
وينبغي أن يُتَفَطَّنَ إلى أنَّ هذا التّعليلَ نقَلَه النّوويُّ في شرحه على صحيح مسلم (٧/ ١٨٥) عن أصحابه مِن الشّافعيَّةِ أثناءَ كلامِه على حُكْم إفراد (الصّلاة) لا (السّلام).
والجوابُ هذا الاستدلال مِن وجوه: =

....

= أ ـ أنه لا بُدَّ مِن تحرير هذه المسألة فإنَّ مجرَّد التّعليل بكون شيءٍ مّا أصبح شِعاراً لأهل البَدَع لا يَسْتَقِلُّ بإثبات المنع، وإن تَرَدَّدَ كثيراً على ألسنة الفُقَهاء مِن مختلَف المذاهب.

والحقيقةُ أنه يمكن اعتبارُهُ صحيحاً في بعض الصُّوَر لكن مِن غير إطلاق، إذ إنَّ التّسليم المطلقَ به وطرْدَهُ يَسْتَلْزِمُ تَرْكَ بعضِ ما قد يكونون أصابوا السُّنة به أو وافقوا الحقَّ فيه، وفي هذا نظر لا يخفى!

وعليه فيُمكن قبولُ هذا التَّعليل فيما لا نَصَّ فيه أصلاً أو كان مستحبَّاً بنصٍّ غيرَ أنَّ في تطبيقه مفسدةً أعظمَ مِن مفسدة تَرْكِهِ، ومِن المعلوم أنَّ الأفضليَّة في هذه الصُّورة الأخيرةِ مؤقَّتةٌ بمعنى أنَّ التّركَ لا يكون هو الأَوْلَى دائماً بل هو مرهون بظروف الزّمان والمكان.

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة في منهاج السُّنّة النّبويَّة (٤/ ١٥٤): «إذا كان في فِعْلِ مستحبٍّ مفسدةٌ راجحةٌ لم يَصِرْ مُسْتَحَبّاً، ومِن هنا ذهب مَن ذَهَبَ مِن الفُقَهاء إلى تَرْكِ بعضِ المستحبّاتِ إذا صارت شِعاراً لهم فلا يَتَمَيَّزُ السُّنِّيُّ مِن الرّافضيِّ، ومصلحةُ التَّميُّزِ عنهم لأجلِ هُجْرانِهم ومخالفتِهم أعظمُ مِن مصلحةِ هذا المستحبِّ، وهذا الذي ذُهِبَ إليه يُحْتاجُ إليه في بعض المواضع إذا كان في الاختلاطِ والاشتباهِ مفسدةٌ راجحةٌ على مصلحة فعلِ ذلك المستحبِّ، لكن هذا أمر عارض لا يقتضي أن يجعل المشروع ليس بمشروعٍ دائماً».

نعم وُجِدَ مِن أهل العلم مَن قَبِلَ هذا التّعليلَ بإطلاق ورأى أنَّ مصلحةَ إعمالِهِ ومراعاته أعظمُ مِن العمل بمسنون، غير أنّ الأكثرين لا يُسلِّمون بذلك.

ومِن الأمثلة على هذه المسألة ما وَقَعَ مِن الخِلاف بين العلماء في مسألة تسطيح القبر أو تسنيمه أَيُّهما الأفضل بعد اتّفاقهم على جواز الكُلّ؟

فقد ذهب الشّافعيُّ في المنصوص عنه إلى تفضيل التّسطيح وأنه هو السُّنّة، إلا أنَّ جماعةً مِن أصحابه خالفوه مراعاةً للأصل المتقرِّر في النَّهي عن التَّشبُّه بأهل البدع والأهواء، ولهذا قال أبو عليّ الطَّبريُّ: «الأَوْلَى في زمانِنا أنْ يُسَنَّمَ لأنّ التّسطيح مِن شِعار الرّافضة». المجموع شرح المهذّب (٥/ ٢٥٧).

وعليه «فَيُتْرَك مخالفةً لهم، وصيانةً للميت وأهلِهِ عن الاتّهام ببدعة». مُغني المحتاج (١/ ٣٥٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة في اقتضاء الصّراط المستقيم (١٣٦): «وبالَغَ طائفةٌ منهم [مِن أصحابِ الشّافعيِّ وأحمدَ] فنَهَوْا عن التَّشَبُّهِ بأهل البدع مما كان شِعاراً لهم وإن كان في الأصل مسنوناً!». =

= وهذا وإن كان اختيار بعض الفقهاء، إلا أنّ «الذي عليه أئِمّةُ الإسلام أنَّ ما كانَ مَشروعاً لم يُتْرَكْ لِمُجَرَّدِ فِعْل أهلِ البِدَع لا الرَّافضةِ ولا غيرِهم». قاله ابن تيميّة في منهاج السُّنة النّبويّة (٤/ ١٤٩).
وليس المقصود ذِكْرُ الأرجح في هذه المسألة بعينها، بل الإشارةُ إلى أنَّ التَّعليل بـ(النّهي عن التّشبُّه بأهل البدع) ليس على إطلاقه وإن حاول بعضُهم طَرْدَهُ.
وقد أشار الأميرُ الصّنعانيُّ في سُبُل السَّلام (٤/ ٢١٥) إليه بقوله: «التّعليل بكونه صار شِعاراً لا يَنْهَضُ على المنع».
وقال ابنُ عابدين الحنفيُّ في حاشيته (٦/ ٧٥٣): «كراهة التّشَبُّهِ بأهل البدع مُقَرَّرٌ عندنا أيضاً لكن لا مطلقاً، بل في المذموم، وفيما قُصِدَ به التَّشَبُّهُ بهم».
ب ـ أن يقال: إنّ التّشبُّهَ بالشّيعة في قولهم (عليه السلام) إنما يحصل بأمرين:
ـ تخصيصُ عليٍّ أو أحد أبنائه المعصومين ـ بزعمهم ـ بدلك دون سواهم.
ـ المداومة على ذلك والالتزامُ به بحيث لا يذكر أحدٌ منهم إلا سُلِّمَ عليه.
والمجوِّزون لا يقولون بذلك، وعليه فمَن قالها في حقِّ عليٍّ أو غيره دون تخصيص أو مداومة فليس متشبِّهاً بالشّيعة في حقيقة الأمر.
جـ ـ أنَّ ما احتجَّ به المانعون مِن أنّ المحفوظ عن سَلَفَ الأمّة هو تخصيص السَّلام بالأنبياء والملائكة غير مُسَلَّم، بل حُفظ عن بعضهم (السّلامُ على غير هؤلاء).
وقد ورد في كُتُب أئمّة السُّنة ـ مِن أهلِ القرون الثّلاثة المفضَّلة ـ كثيراً، بعضُهُ مِن إنشاء مؤلِّفيها كما في التّبويبات، وبعضُهُ في إسناد الحديث أو في سياق متنه، ومِن المعلوم أنّ مجرَّد إيراد العالِم لشيءٍ مّا وسكوتَهُ عنه مع قُدرتِهِ على التَّغيير إقرارٌ، ومما ورد ـ مع الاكتفاء بإحالة واحدة اختصاراً:
مسند ابن المبارك المتوفَّى سنة ١٨١هـ (١٦٣)، مصنّف عبد الرّزاق المتوفَّى سنة ٢١١هـ (٥/ ١٩٥)، مسند ابن الجعد المتوفَّى سنة ٢٣٠هـ (٣٥٨)، مسند أحمد بن حنبل المتوفَّى سنة ٢٤١هـ (٢/ ٤٢٩)، صحيح البخاري المتوفَّى سنة ٢٥٦هـ (١/ ٣٦٩) و(٤/ ١٨٣٧)، التّاريخ الكبير ٢٥٦هـ (٢/ ٣٥٥)، معرفة الثِّقات للعِجْليّ المتوفَّى سنة ٢٦١هـ (٢/ ١٥٥)، سنن أبي داود السِّجستاني المتوفَّى سنة ٢٧٥هـ (٤/ ٣)، سنن التِّرمذي المتوفَّى سنة ٢٧٩هـ (٣/ ٣٠٠).
القول الثّاني: جواز إفراد أحدٍ مِن غير الأنبياء والأنبياء بالسَّلام، وهو مذهب طائفة مِن أهل العلم، ويمكن أن يُسْتَدَلّ لهم على ما ذهبوا إليه بأمور:
١ ـ أنّه لا يوجد دليلٌ خاصٌّ يفيد المنع فيُبْقَى على الأصل وهو الجواز.
٢ ـ أنه كما استَدَلَّ المانعون بقياس (السّلام) على (الصَّلاة) فيمكن عكسُهُ بأنْ يقال: إذا جاز إفرادُ (الصَّلاة) على غير الأنبياء بالشَّرطين السَّابقين ـ قَصْد الدُّعاء وعدم =

....

= اتِّخاذه شِعاراً ـ فجوازُ (السَّلام) في معناه بل هو أولى منه.
٣ ـ أنْ يقال إنّ التَّحيّة بعبارة (عليه السلام) ـ بتقديم الجار والمجرور على لفظ (السّلام) ـ عادةٌ معروفةٌ يُحَيِّي بها الشُّعراء أمواتهم وخصوصاً في مراثيهم. **انظر:** زاد المعاد (٢/ ٤٢١)، فتح الباري (١١/ ٥).
وقد روى الإمامُ أحمدُ في مسنده (٣/ ٤٨٢) وأبو داود في سُنَنِهِ (٤/ ٣٥٣) ـ واللَّفظ له ـ والتِّرْمذيُّ في سُنَنِهِ (٥/ ٧٢) عن أبي جُرَيٍّ الْهُجَيْمِيِّ ﷺ قال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا رَسُوْلَ اللهِ!
قَالَ: «**لا تَقُلْ (عَلَيْكَ السَّلَامُ)، فَإِنَّ (عَلَيْكَ السَّلَامُ) تَحِيَّةَ الْمَوْتَى**» والحديث قال عنه التِّرمذيُّ عقب إخراجه: «حسنٌ صحيح»، وصحَّحه الألبانيُّ في الجامع الصَّغير وزيادته برقم (٧٤٠٢).
ففي هذا الحديث أنكر النبيُّ ﷺ على أبي جُرَيٍّ استعمالَه هذه الصِّيغةَ تحيَّةً له وهو حيٌّ، وأخبر أنها تُسْتَعْمَلُ عُرْفاً في تحيَّة الأموات، ولم يَقُلْ ـ والموقف موقفُ إرشادٍ وتعليم ـ بأنها باطلةٌ مطلقاً ونحو ذلك فَدَلَّ على جواز استعمالِها في حقّ ميتٍ بعينه، إذ إنَّ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما هو مقرَّر في علم الأصول، ومِن المعلوم أنّ مَن استخدم مِن الناس عبارةَ (عليه السَّلام) في حقِّ عليٍّ أو غيرِه إنما يَسْتَخْدِمُها في حقّ مَيِّتٍ.
وحيث لم يَثْبُتْ نهيٌ شرعيٌّ عن هذا الاستعمال استمرَّ الشُّعراء في مختلف العصور على ترداده دون تحرُّج.
ومِن ذلك قولُ عَبْدَةَ بن الطَّبيب ـ كما في الحماسة البصريَّة (١/ ٢٠٧) ـ:

عليكَ سلامُ اللَّه قَيْسَ بنَ عاصمٍ ... ورحمتُهُ ما شاءَ أن يَتَرَحَّما
عَلَيكَ سَلامُ رَبِّكَ في جِنانٍ ... مُخالِطُها نَعيمٌ لا يَزولُ

وقول كعب بن مالك (أو عبد الله بن رَوَاحَةَ) في رثاء حمزة ـ كما في أُسْد الغابة (٢/ ٦٩) ـ:

عليكَ سلامُ ربِّكَ في جِنانٍ ... يُخالِطُها نعيمٌ لا يزولُ

وقول الشَّماخ الذّبياني ـ كما في لسان العرب (٢/ ٣٩) ـ:

عليكَ سلامٌ مِن أَميرٍ وبارَكَتْ ... يَدُ اللَّهِ فِي ذاكَ الأَدِيْمِ الْمُمَزَّقِ

وقول كُثَيِّر عزَّة ـ كما في ديوانه (٩١) ـ:

أَقولُ وَنِضوي وَاقِفٌ عِندَ رَمسِها ... عَلَيكِ سَلامُ اللهِ وَالعَينُ تُسفَحُ

٤ ـ أنَّ (السّلام على الأموات) بصورةٍ عامّة ثَبَتَ عن النبيِّ ﷺ في نحو قولِه حين أتى المقبرةَ: «السّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِيْنَ». صحيح مسلم (١/ ٢١٨).
وإذا لم يكن ثمّةَ محذورٌ مِن الدُّعاء به (أي بالسّلام) للأمواتِ عموماً فلا محذورَ =

= في تخصيصِ بعضِهم به؛ لأنّ تسليمَهُ ﷺ ليس عامّاً لكلّ مؤمنٍ مقبورٍ على وجه الأرض، بل هو خاصٌّ بأهل تلك المقبرة بعينها، وإذا ثبت تخصيصُ البعض بـ(السَّلام) ـ وإن كان بلا تعيين ـ فتخصيص الواحد مما لا حرج فيه.

صحيحٌ أنّ ثمّة فَرْقاً وهو أنَّ (السَّلام) هنا موجَّهٌ للحاضرين بخلاف المسألة محلّ البحث، غير أنه فَرْقٌ غيرُ مؤثِّر لأنّ المقصود في كِلا الحالَيْنِ هو الدُّعاء، و(السَّلام) مثل (الصَّلاة) التي هي «نوعٌ مِن الدُّعاء، وليس في الكتاب والسُّنة ما يَمْنَعُ منه» كما قاله شيخ الإسلام ابن تيميّة في مجموع فتاواه (٢٢/ ٤٧٣).

ولهذا كانت كُتُب أهل العلم عموماً ـ من أهل القرون الفاضلة وغيرِها ـ مليئةً باستخدام هذه العبارة في حقّ كثيرين كـ(سارة) و(هاجر) ـ زوجَتَي إبراهيمَ عليه السلام ـ و(أبي بكر) و(عمر) و(عثمان) و(علي) و(فاطمة) و(زينب) ـ ابنَتَي النّبيِّ ﷺ ـ و(الحسن) و(الحسين)، وممّن استخدمها:

سيف بن عمر الضَّبِّي المتوفَّى سنة ٢٠٠هـ في الفتنة ووقعة الجمل (٦٣)، وأبو عُبيد القاسم بن سلَّام المتوفَّى سنة ٢٢٤هـ في غريب الحديث (٤/ ٣٠٢)، وابن سعد المتوفَّى سنة ٢٣٠هـ في الطَّبقات الكبرى (٣/ ٢٧)، والإمامُ أحمد المتوفَّى سنة ٢٥١هـ كما في مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه (٢/ ٥٤٤) وفضائل الصَّحابة (٢/ ٥٦٣)، وابن قتيبة المتوفَّى سنة ٢٧٦هـ في المعارف (١٢٧) وغريب الحديث (١/ ١٥٠)، وأبو سعيد الدّارميّ المتوفَّى سنة ٢٨٠هـ في الرّدّ على الجهميّة (٢٠٠)، والنَّسائي المتوفَّى سنة ٣٠٣هـ في سُنَنِه الكبرى (٦/ ٣٥٦)، وابن جرير الطّبري المتوفّى سنة٣١٠هـ في تاريخه (٢/ ٩٥)، وأبو عَوَانة المتوفَّى سنة ٣١٦هـ في مسنده (٢/ ٣٤٧)، والطّحاويّ المتوفَّى سنة ٣٢١هـ في شرح مشكل الآثار (٣/ ١٨٥)، وابن قانع المتوفَّى سنة ٣٥١هـ في معجم الصَّحابة (١/ ٣٦)، وابن عديٍّ المتوفَّى سنة ٣٦٥هـ في الكامل في ضُعَفاء الرِّجال (٥/ ١١٨)، وأبو منصور الأزهريّ المتوفَّى سنة ٣٧٠هـ في تهذيب اللُّغة (١٥/ ١٩١)، والمَلْطِيّ المتوفَّى سنة ٣٧٧هـ في التَّنبيه والرَّدّ على أهل الأهواء والبدع (١٥٦)، والدّارقطنيّ المتوفّى سنة ٣٨٥هـ في سننه (٢/ ٢٦٣)، وابن شاهين المتوفَّى سنة ٣٨٥هـ في الكتاب اللَّطيف (٢٢٠)، والحاكم المتوفَّى سنة ٤٠٥هـ في المستدرك على الصَّحيحين (٣/ ١٦٦)، وأبو نُعيم الفضل بن دُكين المتوفَّى سنة ٤٣٠هـ في الإمامة والرَّدّ على الرّافضة (٣٥٨)، وابن حِبَّان المتوفى سنة ٣٥٤هـ في المجروحين (١/ ٢٢٢)، والباقلانيُّ المتوفى سنة ٤٠٣هـ في تمهيد الأوائل (٤٤٤)، والماورْديُّ الشّافعيُّ المتوفَّى سنة ٤٥٠هـ في الحاوي الكبير (١/ ١١)، والبيهقيُّ المتوفَّى سنة ٤٥٨هـ في سُنَنِه الكبرى (٤/ ٢٨)، وابن سِيْدَه المتوفَّى سنة ٤٥٨هـ في المحكَم والمحيط الأعظم (٣/ ٢٧)، والخطيب البغداديُّ المتوفى =

....

= سنة ٤٦٣هـ في تاريخ بغداد (١/ ٢١٠)، وابن ماكولا المتوفَّى سنة ٤٧٥هـ في تهذيب مستمرّ الأوهام (١٢٦)، وأبو إسحاق الشِّيرازيّ المتوفى سنة ٤٧٦هـ في التّبصرة (٣٠٨)، والحُميديّ المتوفَّى سنة ٤٨٨هـ في الجمع بين الصّحيحين (١/ ١٥٤)، وأبو حامد الغزاليّ المتوفَّى سنة ٥٠٥هـ في إحياء علوم الدِّين (٢/ ٩١)، والمطهَّر المقدسيّ المتوفّى سنة ٥٠٧هـ في البدء والتّاريخ (٤/ ١٠٤)، وابن الجوزيِّ المتوفى سنة ٥٧٩هـ في المنتظم (٤/ ١١٢) وكشف المشكِل (١/ ٣٠) والضُّعَفَاء والمتروكين (١/ ١٦١)، وابن الدَّهان المتوفّى سنة ٥٩٢هـ في تقويم النَّظَر (٥/ ٣٧٥)، وابن قدامة المقدسيّ المتوفى سنة ٦٢٠هـ في المغني (٦/ ١٩١)، وابن القطّان الفاسيّ المتوفى سنة ٦٢٨هـ في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/ ٢٧١)، وابنُ نقطة الحنبلي المتوفّى سنة ٦٢٩هـ في تكملة الإكمال (٢/ ٨٣)، وابن الجزريّ المتوفى سنة ٦٣٠هـ في أُسْد الغابة (١/ ١٧١) والكامل في التّاريخ (١/ ٢٥٧)، وسيف الدِّين الآمديّ المتوفّى سنة ٦٣١هـ في الإحكام (٢/ ٩٢)، ومحمد بن عبدالواحد المقدسيّ المتوفّى سنة ٦٤٣هـ في الأحاديث المختارة (٢/ ١١) واختصاص القرآن بعوده إلى الرّحيم الرّحمٰن (٢٠)، وابن منظور الأفريقيّ المتوفَّى سنة ٧١١هـ في لسان العرب (١/ ٧١٠)، وابن تيميّة المتوفّى سنة ٧٢٧هـ في شرح العُمْدة (١/ ٣٠٩)، وابن عبد الهادي الحنبليّ المتوفى سنة ٧٤٤هـ في تنقيح تحقيق أحاديث التّعليق (١/ ٣٠٨)، والذّهبيّ المتوفى سنة ٧٤٨هـ في ميزان الاعتدال (٢/ ٢٥٠) وتاريخ الإسلام (٧/ ٨٦)، وابن القيِّم المتوفى سنة ٧٥١هـ في إعلام الموقعين (١/ ٨٨)، وابن مُفْلِح المتوفى سنة ٧٦٢هـ في الفروع (٢/ ٥٠٥)، وابن شاكر الكُتبي المتوفَّى سنة ٧٦٤هـ في فَوات الوفيَّات (١/ ٥٦٤)، والفيُّومي المتوفَّى سنة ٧٧٠هـ في المصباح المنير (١/ ٣٤٣)، وتاج الدِّين السُّبكي المتوفَّى سنة ٧٧١هـ في طبقات الشّافعيّة الكبرة (٦/ ١١٧)، وابن كثير المتوفّى سنة ٧٧٤هـ في البداية والنِّهاية (١١/ ٣٤٢)، والفيروزآباديّ المتوفَّى سنة ٨١٧هـ في القاموس المحيط (٤٣٥)، وابن ناصر الدِّمشقيّ المتوفَّى سنة ٨٤٢هـ في توضيح المشتبه (٢/ ١٢٨)، وابن حجر العسقلانيّ المتوفّى سنة ٨٥٢هـ لسان الميزان (٤/ ٣٥٤) وفتح الباري (١/ ٢٦٩)، والعَيْنيُّ المتوفَّى سنة ٨٥٥هـ في عُمْدة القاري (٢/ ٢٥٠) و(٩/ ٢٩٢).

فإن قيل: ألا يمكن أن يكون هذا الاستعمال مِن عَمَل النُّسّاخ كما ذهب إليه بعض الباحثين؟

فالجواب: أنّه مِن الممكن أن تكون بعض هذه الاستعمالات أو كثير منها مِن عَمَل النَّساخ كما قال ابن كثير في تفسيره (٣/ ٥١٧): «غَلَبَ هذا في عبارة كثيرٍ مِن النُّسّاخ للكُتُب أن يُفْرَدُ عليٌّ ﷺ بأن يقال (عليه السّلام) من دون سائر الصَّحابة». =

= أمّا أنْ يكون جميعُها كذلك فهذا بعيد جدّاً للأسباب التّالية:
* أنّ هذه دعوى مجرَّدة فلا يُمْكِن قبولُها، وقبولُها هكذا يَفتح الباب على مصراعيه في الطَّعْن والتَّشكيك في كتب أهل العلم المعتبرة، إذ يستطيع كلُّ أحدٍ أن يدَّعي أنّ هذا أو ذاك مِن صنيع النُّسّاخ.
* أنّه مِن غير الممكن أن تكون هذا العبارة التي امتلأت بها الكُتُب غيرَ جائزة شَرْعَاً ومع هذا يَسْكُتُ العلماء في مختلف القرون ـ باستثناء الرّجل والرَّجلين ـ عن تجاوز النُّسّاخ وتعدِّيهم.
بالإضافة إلى أنّ كُتُبَ الحديث خصوصاً مَلأى بهذه العبارة، وقد اشتهر علماء السُّنة بدقّتهم وشدَّة الحرص على مقابلة نسخِهم وتجويدها إلى الغاية القُصوى ومع هذا لا يبدون إنكاراً لها أو امتعاضاً من إدخالها في كتبهم أو تنبيهاً على تعدِّي النُّسّاخ.
* أنّ النّاظر في الكُتُب التي ورد فيها هذا الاستعمال يجده غير مطَّرِد، فتارةً يَرِدُ اسم عليٍّ مقروناً بعبارة (رضي الله عنه) وتارةً بـ(عليه السَّلام) وتارةً بلا شيء وهكذا، ولو كان مِن صنيع النُّسّاخ لاطَّرَدَ غالباً، وعدم اطِّرادِهِ دليل على أنه ليس منهم، كما أنه يتماشى مع القول بالجواز حيث لا تخصيص ولا التزام.
نعم يمكن ادِّعاء تعدِّي النُّسّاخ وإدخالِهم هذا العِبارةَ مِن لدن أنفسِهم لو وجِدت في كتاب عالِم نَصَّ على عدم جوازها.
ولا بدّ منَ التَّنبيه إلى أنّ القول بالجواز مرهون بعدم التزامها مع أحدٍ ما أو تخصيصه بها، ولو التزمت مع أحد ما بحيث لا يذكر إلا سُلِّم عليه لكانت بدعة.
وحين ناقش شيخ الإسلام ابن تيميّة حُكْمَ إفراد غير الأنبياء بالصَّلاة قال ـ كما مجموع فتاواه (٤/ ٤٩٧): «إفرادُ واحدٍ مِن الصّحابة والقَرَابَةِ كعليٍّ أو غيرِه بـ(الصّلاة عليه) دون غيرِهِ مضاهاةٌ للنّبيِّ ﷺ بحيث يُجْعَلُ ذلك شِعاراً معروفاً باسمه هذا هو البدعة».
وانظر للاستزادة: مجموع فتاواه (٢٢/ ٤٧٣) و(٢٧/ ٤١١)، منهاج السنة النبوية (٤/ ١٥٣)، جلاء الأفهام (٤٨٢)، فتح الباري (١١/ ١٧٠).
العبارة الثانية: قولهم (عليٌّ كرَّمَ الله وجهَهُ).
المراد بهذه العِبارة:
يُحتَمَل فيها معنيان:
المعنى الأول: أن يكون المراد الخبر.
ويرتبط هذا المعنى بالسَّبب الذي يورده كثيرٌ مِن العلماء للتَّعليل في تخصيص عليٍّ رضي الله عنه بها، إذ يرون أنّ مردَّ ذلك إلى كونه لم يَسْجُدْ لصنمٍ قطّ. **انظر**: السِّيرة الحَلَبيّة (١/ ٤٣٥)، سمط النُّجوم العوالي (٢/ ٥٥١). =

....

= وعلى هذا فكأنهم يُخْبِرون بأنّ الله تبارك وتعالى قد مَنَّ الله على عليٍّ بأن لم يمرِّغ جبينَهُ لغير الله.
المعنى الثاني: الطّلب والإنشاء، سواء قيل بالتّعليل السّابق أم لا، وعلى التّعليل السّابق فالمعنى مثلَما منّ الله عليه وأكْرَمَهُ بعصمتِهِ مِن تمريغ جبهته بالسُّجود للأصنام قبل إسلامه فأدام الله عليه فضلَهُ بإكرامه في الدّنيا بالذّكر الحسن ونشر الفضائل ومعرفة المكانة، وفي الآخرة بعلوّ الدّرجة وظهورِ الكرامة.
ولا ريب بأنّ المرادَ بهذا الدُّعاء عمومُ الذَّات لا خصوصُ الوجه، ولكنه خُصَّ بالذِّكر لأحد احتمالين:
ـ لأنَّه لمّا كان عليٌّ لم يسجد لصنم، والسَّجود لا يكون إلا على الجبين ومحلُّه الوجهُ ناسَبَ أن يُخَصَّ بالدُّعاء.
ـ لأنه ـ كما في المحرَّر الوجيز لابن عطيّة (١/ ٤١٤) ـ: «أشرفُ أعضاء الشَّخص وأجمعُها للحواسِّ».
قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٣٨٩): «ربَّما أُطْلِقَ الوجهُ على الذَّاتِ كقولهم (كَرَّمَ الله وجهَهُ)».
حكم هذه العبارة من حيث الأصل:
على الرّغم مِن كثرة تردُّد هذه العبارة على الأسنة فأني لم أعثر ـ مع طول البحث ـ على مَن منع استخدامَها، وعليه فيمكن القولُ إنها جائزة مِن حيث الأصل، إذ لا تخلو من أحد حالين:
١ ـ أن تكون من باب الخبر الذي هو عبارة عن حكاية واقع.
٢ ـ أن تكون نوعاً مِن الدُّعاء والأصلُ فيه الجواز، ولهذا استُخدِمت في حقِّ كثيرين غير عليٍّ كأبي بكر الصّدّيق كما في الزّواجر للهيثميّ (١/ ٣٣٨)، وعُمَرَ بنَ الخطّاب كما في تهذيب الآثار: مسند ابن عبّاس لابن جرير الطّبري (١/ ٣٤٩)، ولهما معاً كما في الحاوي الكبير للماوردي (٣/ ٧٦)، وعثمانَ كما في اللُّمع في أصول الفقه للشِّيرازي (٢٧)، وفي حقِّ بعضِ العلماء كما في تاريخ مدينة دمشق (٥١/ ٩١)، واستخدمَها أبو الوفاء ابن عقيل في حقِّ ابنه عَقِيل كما في ذيل تاريخ بغداد (١٧/ ٢٩٠).
فمِثْلُها في ذلك مِثْلُ عبارة (رضي الله عنه) التي تقال عند ذِكْر أيِّ صحابيٍّ مع أنّه لا يوجد دليل معيَّن على ذلك.
حكم تخصيص عليٍّ بها:
سبقت الإشارة إلى أنَّ مَرَدَّ هذا التّخصيص هو ما يذكره بعضُ العلماء مِن أنَّ عليّاً لم يَسْجُدْ لصنم قطّ، وقد شاع هذا الأمر عند كثير من الناس وجرى مجرى المسلَّمات.
ومن ذلك قول البوصيريِّ في سياق الثّناء عليه ـ كما في ديوانه (٦٧) ـ: =

= وَمَنْ لم يُعَفِّرْ ـ كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ ـ جبينٌ لغير اللّه منه ولا خَدُّ
وقد اجتهدتُ في البحث عن أصلٍ معتبرٍ لهذا التّعليل فلم أجد شيئاً إلا ما أورده ابنُ حجر الهيتميُّ في الصّواعق المحرقة (٢/٣٥١) بقوله: «أَخْرَجَ ابنُ سعد عن الحسنِ بنِ زيدِ بنِ الحسنِ قال: لم يَعْبُد الأوثانَ قَطُّ لِصِغَرِهِ» وهذا الأثر منقطع كما هو ظاهر.
وأورد ابنُ البطريق في العمدة (٣٥٥) وابن طاووس في الطرائف في معرفة مذاهب الطّوائف (٧٩) وابن المطهَّر الحلّي أثراً آخر في منهاج الكرامة (١٢٥) ما رواه ابنُ المغازليّ الشّافعيُّ في المناقب عن ابن مسعود قال: قال النبي ﷺ: انْتَهَتِ الدَّعوةُ إليَّ وإلى عليٍّ، لم يَسْجُدْ أحدُنا لصنم قطُّ.
غير أنّ «هذا الحديث كَذِبٌ موضوعٌ بإجماع أهل العلم بالحديث». منهاج السُّنة النّبويّة (٧/ ١٣٣).
ولا يبعد أن يكون معتمد ما شاع بين الناس هو رُؤيا مناميّة، فقد جاء في تاريخ إربل (١٠١) وفتح المغيث (٢/ ١٨٤) ـ باختصار ـ عن القاضي أبي الفضل خداذاد البيلقانيُّ أنه قال: «كنتُ لا أزالُ أرى في الكُتُبِ عند ذِكْرِ عليٍّ (كرَّمَ الله وجهَهُ)، فقلتُ في نفسي: ما بالهم لم يَكْتُبُوا عند ذِكْرِ سِواهُ من الصّحابة (كَرَّمَ الله وجهَهُ)؟ ما هذا إلا لشأنٍ! فأُرِيتُ في منامي رجلاً شيخاً مهيباً وسألتُهُ عن ذلك فقال: إنما اختَصَّ بقولهم: (كَرَّمَ الله وجهَهُ) لأنه ﷺ لم يَسْجُدْ لصنم قطّ».
وعلى كلِّ حال فإنّ هذا التّعليل مناقش مِن وجوه:
١ ـ أنه قد رُوِيَ عن أبي بكر الصِّدِّيق أنه لم يَسْجُد لِصَنَم أيضاً ـ كما في الصَّواعق المحرقة (٢/ ٣٥١) وفيض القدير (١/ ٨٨) وحاشية البجّيرمي (٣/ ٢٨١) ـ فلماذا يُخَصُّ عليٌّ بذلك دون أبي بكر والعلّة واحدة؟
٢ ـ أنّ كثيراً مِن الصّحابة وُلِدُوا على الإسلام ولم يَسْجُدوا لصنم قطّ كعبد الله بن الزُّبير فلماذا يُخَصُّ عليٌّ فقط مع أنّ العلَّة واحدة أيضاً؟!
ولا يقتصر الأمرُ على جيل الصّحابة فحسب ولا على صالحي الناس بل «سائرَ الأُمَّةِ لم يسجدوا لصنم كَخَلْقٍ مِن الفُسَّاق». المنتقى من منهاج الاعتدال (٤٣٩).
٣ ـ أنّه مما لا خلاف فيه بين العلماء أنّ عليّاً أسلم صغيراً حيث كان «ابن عشر سنين، وقيل: تسع، وقيل: ثمان، وقيل دون ذلك». الصَّواعق المحرقة (٢/ ٣٥١).
وقد بيّن الشّوكانيُّ في نيل الأوطار (٨/ ١٧) ذلك بقوله: «قد صَحَّ أَنَّ مِن مَبْعَثِ النبي ﷺ إلى وفاته نحو ثلاثٍ وعشْرِينَ سنةً، وأَنَّ عليّاً ﷺ عاش بعده نحو ثلاثِينَ سنة فيكون قد عُمِّرَ بعد إسلامِهِ فوق الخمسِينَ، وقد مات ولم يَبْلُغْ السِّتِّين فَعُلِمَ أَنّه أسلم صغيراً». =

= وإذا كان الأمر كذلك فهل لعليٍّ منقبة حقيقيّة بذلك تقتضي تخصيصَه؟! ولا سيّما أنّ في صحّة إسلام الصبيِّ خلافاً ذائعاً، والقول بعدم صحّة إسلامه معروف عن الإمام الشّافعيِّ وزُفَرَ وآخرين. **انظر**: المغني (٩/ ٢٢)، روضة الطّالبين (٥/ ٤٢٩)، أحكام أهل الذِّمَّة (٢/ ٩٠٢).

ومما يدلُّ على أنّ عدم سجود الإنسان للأصنام لصغره لا يلزم منه أفضليَّةٌ على غيره تقتضي تخصيصَه بشيء أنّ «عامّةَ الصَّحابة الذين سَجَدُوا للصَّنم أفضلُ مِن أولادِهم باتِّفاقٍ». المنتقى من منهاج الاعتدال (٤٣٩).

٤ ـ أنه لا يوجد مِن جهة الإسناد ما يُثْبِتُ أنّ علياً لم يَسْجُدْ لصنم قطّ في صِباه، كما أنه لا يوجد ما يُثْبِتُ أنّ الخلفاء الثّلاثة ـ مثلاً ـ سجدوا لها، وعليه فهم متساوون في هذا الشّأن فلماذا يُخصُّ عليٌّ دون من هم أفضل منه؟!

قال الإمام ابن تيميّة في منهاج السنة النبوية (٨/ ٢٨٦). : «أمّا كونُ صبيٍّ مِن الصِّبيان قبلَ النّبوّة سَجَدَ لصنم أو لم يَسْجُدْ فهو لم يُعْرَفْ، فلا يمكن الجزمُ بأنّ علياً أو الزّبير ونحوَهما لم يسجدواً لصنم، كما أنه ليس معنا نَقْلٌ بثبوتِ ذلك، بل ولا مَعَنا نقل معين عن أحد من الثلاثة أنه سَجَدَ لصنم، بل هذا يقال لأنّ مِن عادة قريش قبل الإسلام أن يسجدوا للأصنام وحينئذ فهذا ممكنٌ في الصِّبيان كما هو العادة في مثل ذلك».

٥ ـ أنّ في تخصيص عليٍّ بعبارة (كرَّم الله وجهَه) ما قد يُوهِم انتقاصاً لبقيَّة الصّحابة، أو تفضيلاً له على مَن هم أفضل منه إذ جُعِل له ما لم يُجعل لهم.

ولأجل هذه الأسباب وغيرها سوّى العلماء بين الصّحابة بالدُّعاء لهم بـ(رضي الله عنهم) دون تفريق بين أبي بكر وبين مَن رآه ساعةً مِن نهارٍ مِن أهل الإيمان.

وقد جاء في كتاب الأنساب للسّمعاني (١/ ٣٢٦) عن البصيري أنه قال: «كنتُ أقرأُ يوماً الحديثَ على أبي بكر أحمد بن محمد الْبَرْقِيِّ في آخر عُمُرِهِ أيّامَ اعتقالِ لسانِهِ حديثَ الخليلِ بنِ أحمدَ القاضي فجرى على لساني في ذِكْرِ عليٍّ بنِ أبي طالب (كَرَّمَ الله وجهَهُ) فمنعني بيده عن هذا الثّناءِ، وأشار إلى بويه لسانه وجعل يتلو ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] فعلمتُ أنه يأمُرُني بأَنْ أقولَ: (رضي الله عنه) ولا أقول: (كَرَّمَ الله وجهَهُ)».

وأخيراً فقد أشار الشّوكانيُّ في فتح القدير (٤/ ٣٠٢) إلى أنه «جَرَتْ عادةُ جمهورِ هذه الأُمّةِ والسَّوادِ الأعظمِ مِن سَلَفِها وخَلَفِها على التَّرَضِّي عن الصَّحابةِ، والتَّرحُّمِ على مَن بعدهم والدُّعَاءِ لهم بمغفرةِ الله وعفوِهِ».

٢ ـ أنه يَعيب المنحرفين عن عليٍّ ﷺ، ومِن ذلك أنه حين أثنى على حفظ الجُوزجاني ومعرفتِهِ استدرَكَ بقوله: «لكن كان فيه انحرافٌ عن عليِّ بن أبي طالب ﷺ!»[١].

وقولُه عن حِمص: «مِن عجيبِ ما تأمَّلتُهُ مِن أمر حمص فسادُ هوائِها وتُرْبَتِها اللَّذينِ يُفسدانِ العقل ـ حتى يُضرب بحماقتهم المثلُ! ـ، وأنَّ أشدَّ الناس على عليٍّ ﷺ بصِفِّين مع معاوية كان أهلَ حمص، وأكثرَهم تحريضاً عليه وجِدّاً في حربه، فلما انقضت تلك الحروب ومضى ذلك الزّمان صاروا مِن غُلاة الشِّيعة حتى إن في أهلِها كثيراً ممّن رأى مذهبَ النُّصَيرية[٢] ـ وأصلُهم الإماميّة الذين يسبُّون السّلف ـ فقد التزموا الضّلالَ أوّلاً وأخيراً، فليس لهم زمانٌ كانوا فيه على الصَّواب»[٣].

فحَكَمَ بضلالهم في قتالِهم عليّاً، وأنّ هذا مِن الحُمق فيهم، ولو كان (ناصبيّاً) لما كان عابَهم بذلك!

وأمّا رميُ ابنِ خلّكان له بـ(التعصُّب على عليٍّ) فلم تَقُمْ بيِّنة معتبرة على صحَّتِه سوى ما حكاه، ولم يَبَيِّنْ مصدرَهُ الذي نَقَلَ عنه لينظر فيه.

ثمّ إنه لا يَبْعُدُ ـ على فرض صحّة ما حكاه ابن خلّكان ـ أن يكون ياقوت قد ناظر بعض الشِّيعة أو المتشيّعة في دمشق فَجَرَّه ذلك إلى أن

---

(١) معجم البلدان (٢/ ١٨٣).

(٢) النُّصيرية (بضمِّ النُّون): فِرقَةٌ باطنيّة مِن غُلاة فِرَق الشِّيعة، ظهرت في القرن الثّالث الهجريِّ علي يد محمد بن نُصَير وإليه نسبتُها، سمّاها الفرنسيُّون إبّان استعمارِهم لسوريا باسم (العَلَوِيَّة) تمويهاً، مِن اعتقاداتِهم تأليهُ عليٍّ والتّرضِّي عن قاتله لأنه خلّص اللّاهوت مِن النّاسوت، لهم خمس صلوات في اليوم تختلف في الكيفيّة عن الصّلوات المعروفة غير أنهم لا مساجد لهم ولا يصلُّون الجمعة. **انظر**: الموسوعة الميسَّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/ ٣٩٣)، جامع الفِرَق والمذاهب الإسلاميّة (٢٠٤)، فِرَق معاصرة للعواجي (١/ ٣٢١).

(٣) معجم البلدان (٢/ ٣٠٤).

يقول في عليٍّ ﷺ ما لا يرضونه هم، لا ما لا يجوز أن يقال فيه، فنسبوه مِن أجل ذلك إلى النَّصب.

ويدلّ على هذا أنَّ ابنَ خلّكان ذكر أنه «ناظَرَ بعضَ مَن يتعصّب لعليٍّ»، وأنّ هذا الْمُناظِرَ كان (بغداديّاً)[1] وفيها كثيرٌ مِن المتشيِّعة الذين يرون كلَّ مَن لا يوافقهم في غُلُوِّهم وتعصُّبِهم مبغضاً لعليٍّ منحرِفاً عنه.

• أحمد ابن تيميّة:

اتّهمه بالانحراف عن عليٍّ ﷺ ـ أو نقله دون تعقّب ـ جماعةٌ كابن حجر الهيتميِّ[2]، وابنِ عقيل[3] والكوثريِّ، وأحمدَ الغُماريِّ، وأخيه عبدِ الله[4] والحبشيِّ وحسن السَّقَّافِ وآخرين[5].

---

(١) **انظر**: وفيّات الأعيان (٦/ ١٢٨).

(٢) أحمد بن محمد بن علي بن حجر السّعديُّ: أبو العباس الهيتميُّ المكيُّ، فقيه شافعيٌّ متصوّف، مشارك في فنون كثيرة، مولدُهُ في محلّة أبي الهيتم من إقليم الغَرْبِيَّة بمصر سنة ٩٠٩هـ، أَذِنَ له بعضُهم بالإفتاء والتّدريس وهو دون العشرين، كما رُزِق كثرة التّصنيف، توفِّي سنة ٩٧٤هـ ودُفِنَ بالمعلاة بمكة، من آثاره: الصَّواعق المحرقة، وكفّ الرّعاع، والزّواجر عن اقتراب الكبائر. **انظر**: النور السّافر (٢٥٨)، الأعلام (١/ ٢٣٤)، معجم المؤلِّفين (٢/ ١٥٢).

تنبيه: لم يَسْلَم ابنُ حجر الهيتمي نفسُهُ من أن يُرمى بالنَّصب والنِّفاق. **انظر**: تقوية الإيمان بردِّ تزكية ابن أبي سفيان (١٥٩) والجواب المفيد للسائل المستفيد (٨١).

(٣) **انظر**: تقوية الإيمان (١٠١).

أما ابن عقيل فهو: محمد بن عَقيل بن عبد الله بن عمر العَلَوِيُّ الحسينيُّ: رَحَّالةٌ حضرميٌّ، مِن بيت علم بحضرموت إلا أنه كان شديد التشيُّع، مولده ببلدة مسيلة سنة ١٢٧٩هـ، أكثرَ مِن الأسفار للتّجارة وكان جُلّ مقامه وعمله في سنغافورة، وفيها توفِّي سنة ١٣٥٠هـ. من آثاره: النّصائح الكافية، والعَتَب الجميل على علماء الجرح والتّعديل، ثمرات المطالعة. **انظر**: الأعلام (٦/ ٢٦٩)، معجم المؤلِّفين (١٠/ ٢٩٦).

(٤) عبد الله بن محمد بن الصِّدِّيق الحسني الغُماريُّ: محدّث مغربيٌّ، مولده في طنجة سنة ١٣٢٨هـ، تنقَّلَ في طلب العلم حتى نال عالميَّة الأزهر، اشتغل بالتّدريس والتأليف، توفِّي سنة ١٤١٣هـ. من آثاره: فتاواه في ثلاث مجلّدات، الإعلام بأنّ التصوّف من شريعة الإسلام، الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي. **انظر**: إتمام الإعلام (١٧٢).

(٥) **انظر**: قراءة في كتب العقائد (٦٤).

ولهذه التُّهمة أسباب منها:

السَّبب الأوّل: دعاوى مُناوئيه.

كان خصوم ابن تيميّة والمنحرفون عنه مِن الكثرة بمكان، فإنه حامل لواء التَّجديد والإصلاح في مجالات متعدِّدة، سواء على الصَّعيد العَقَدِيِّ أو الفِقْهِيِّ، وهو ما جَعَلَهُ ـ بحقٍّ ـ مالئ الدُّنيا وشاغلَ الناس، ليس في زمانه فحسب بل إلى زماننا هذا، على الرَّغم مِن أنه قد «مات وهَدَأَت نفسُهُ الثَّائرةُ إلى الأبد!»[(١)].

وعند استعراض ترجمته تبرز سمتان:

١ ـ تَمَيُّزُهُ عن أقرانه ولِداته وتَفَوُّقه عليهم بشكل لافت، سواء في قُدراته الذِّهنيّة كسرعة الحفظ ودقَّة الفهم وعُمق الاستنباط وقوَّة الحجَّة وسرعة الاستحضار، وفي تَمَيُّزِهِ العَمَلِيِّ مِن تَصَدُّر للتّدريس وتَصَدٍّ لنفع العامَّة وأمرٍ بمعروف ونهيٍ عن منكر وما إلى ذلك، وهو ما أوجد له مِن «الفقهاء جماعة يحسدونه لتقدُّمِه عند الدّولة، وانفرادِهِ بالأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وطاعة الناس له، ومحبّتِهم له، وكثرةِ أتباعه، وقيامِهِ في الحقِّ وعلمِهِ وعمَلِهِ»[(٢)].

و«النّاسُ إذا لم يجدوا عيباً لأحد، وغلبَهم الحسدُ عليه وعداوتُهم له أحدثوا له عيوباً»[(٣)].

٢ ـ ما حفلت به حياتُهُ العِلميّة مِن خِلافٍ مع المدارس الفقهيَّة أو الكلاميّة المتباينة، تتجلّى في المناظرات الكثيرة التي عُقِدَت له مع جماعاتٍ مِن علماء زمانه في الشَّام وفي مصر، وما واكبها مِن أحداث.

ثمّ هناك تراثه العِلميُّ الضَّخم الذي خلَّفَه وراءه، وكان امتداداً طبعيّاً لِمَا حَمَلَه على عاتقه مِن أعباء التّجديد، وبَعْثِ الرُّوح في الأُمّة مِن

(١) بحوث النّدوة العالميّة عن شيخ الإسلام ابن تيميّة وأعماله الخالدة (١٣٦).
(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٣٧).
(٣) العواصم من القواصم (٢٥٦).

جديد بمحاولة إرجاعِها إلى الأمر الأوّل، وإعادةِ النَّظَر في كثيرٍ مِن مسائلِ الفقه الاجتهاديَّة والتي وصل به اجتهادُهُ إلى مخالفة الأئمَّة الأربعة أحياناً، ليس هذا فحسب بل ألَّا يتقيَّدَ بمذهب معيَّن[(١)]، وهو ما لا يُرضي بطبيعة الحال مقلِّدة الفقهاء، وانتهاءً ببيان انحرافات الفِرَق وكشف ضلالاتِها، لا فَرْقَ بين مذهب سائدٍ كالمذهب الأشعريِّ أو اتجاهٍ شائع كالتَّصوُّف اللذَّينِ كانا قد ضَرَبَا بجذورهما في عُمْق الأوساط العِلميَّة والاجتماعيَّة على حدٍّ سواء.

السَّبب الثّاني: الطّبيعة الفِكريّة لبعض خصومه.

والمقصود بهم الصُّوفيّة بالتّحديد حيث تشكَّلت على خلفية الغُلُوِّ في الأشخاص وتقديسِهم، والميل إلى الإيمان بالخُرافة التي تشبع تصوُّرَهم بما تُضفيه مِن خوارقَ على الأولياء والصَّالحين، وقد جرت العادة أنَّ كلَّ مَن غلا في شيء استولى على كيانه وأغلق منافِذَ العقل لديه، وحينئذٍ تختلُّ موازينُ نَظَرِهِ لتقذفَ به خارج دائرة الاعتدال، فيرى في عَدَمِ موافقته على غلوِّه انتقاصاً لمن يعظِّمه وانحرافاً عنه، ولهذا حين قال ابنُ تيميّة بـ(موت الخَضِرِ) عليه السلام اعتَرَضَ عليه بعضُ الصُّوفية بقوله: «هذا كلامٌ فيه حَطٌّ لمرتبة الخَضِرِ عليه السلام، وتنقيصٌ له أيّ تنقيص!»[(٢)].

ومثلما وُجِد مَن يرى في مُجَرَّد قوله بـ(موت الخَضِر) حطّاً وتنقيصاً له وُجِد مَن يرى أنَّ ما قاله في عليٍّ رضي الله عنه في سياق ردِّه على طُعُون الرَّافضة في الصَّحابة ناشئ عن الانحراف عنه، وهذا ليس بغريب لأنه إنما يَصْدُر عن عقليَّة واحدة.

ولا عَجَبَ حينئذٍ أن يرميَه خصومُه ومناوءو دعوته عن قوسٍ واحدة،

---

(١) **انظر**: العقود الدرية (١٣٣)، تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢٧٧)، الدُّرر الكامنة (١/ ١٨٥)، البدر الطّالع (١/ ٧٢).

(٢) الحجّة القويّة (٦٤).

ولو كان بينهم مِن التّنازع والتَّخاصم ما لا يعلمه إلا الله، وذلك عن طريق البحث عن أخطائه ولو بتحريف كلامه عن وجهه وإيرادِهِ مُجتزءاً أو في غير سياقه، ونسبةِ ما لم يثبت عنه إليه... إلخ تلك القائمة الطّويلة مِن التّهم التي كان الهدفُ الحقيقيُّ مِن ورائها تشويهَ دعوته وصَرْفَ الناس عنها.

السَّبب الثَّالث: أسلوبُهُ الجَدَليّ.

صنّف ابنُ تيميّة كتابَه الموسوعيَّ في الردّ على الشِّيعة المسمّى بـ(منهاج السُّنة النّبويّة)، والذي ما إنْ خرج بأجزائه إلى حيِّز الوجود حتى أحدث دوياً هائلاً لِمَا «أتى فيها بما يُبهر العقول!»[1].

وقد ناقش موضوعَ (الإمامة) وعلاقتَها بعليٍّ والصَّحابة بأسلوب جَدَليّ يَعُزُّ نظيرُه، ويعسُر استيعابُه على كثير مِن محبّيه فضلاً عن خصومه، وبجرأةٍ بالغة لا تكاد تُعْهَد في كتب أهل السُّنة، وهو أمرٌ لم يَرُق لكثير مِن مناوئيه حتى بلغ الأمر ببعض متأخِّريهم أن يوجبَ تحريقَ هذا الكتاب![2]، وأن يصفه بعضهم بـ(الخبيث)[3]، وقد جعلوا منه مُتَّكَأً في إثبات زعمهم بـ(انحرافه عن عليٍّ وأهل بيته).

والحقيقةُ: أنه ربّما وقع في كلام الإمامِ ابن تيميّة ما قد يُشْكِلُ ظاهرُهُ لأوَّل وهلة فقط، وأمّا حين يُجتَزَأُ مِن سياقه العامِّ أو يُحكى بالمعنى ـ كما ينتهجه كثير مِن مخالفيه ـ فإنه يصبح معضِلاً!

ويمكن أن تزول الاستشكالات النّاتجة عن عدم فهم طريقة تفكيره الجَدَليّ وأسلوبِه الحجاجيِّ بمعرفة ما يلي:

١ ـ ما جرى به قانونُ اللُّغة وحُكْمُ العادة مِن اختلاف الأساليب الكلاميَّة اختلافاً واسعاً بحسب اختلاف مَعَارِف النّاس وتبايُنِ أحوالِهم،

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ١٢٥).
(٢) انظر: الحجّة القويّة (٤٢).
(٣) انظر: جؤنة العطار (٢/ ١٢).

ولهذا كان مِن الواجب أن يُعطى كلٌّ حال ما يناسبه، فربما حَسُنَ في موضعٍ ما لا يَحْسُن في غيره، ويتّضح هذا الأصل بجلاء عند النَّظَر في تفاوتِ الأسلوب القُرآنيِّ بين مكيٍّ ومدنيٍّ مع أنَّ الجميع كلامُ الله تبارك وتعالى، ولكن لكلٍّ مقام مقال.

ومِن هنا يمكن القولُ بأنّ ثمّةَ فَرْقاً كبيراً بين الأسلوب التَّقريريِّ الذي يُوَجَّه فيه الخطاب إلى مذعِن، وبين أسلوب المناظرة الذي يُوَجّه فيه إلى معارِض أو جاحد، وعَدَمُ مراعاة الفَرْقِ توقع المرءَ في مضائق كان بإمكانه اجتنابُها.

وللمناظرة خصائصُ لا تتوفَّر في الأسلوب التّقريريِّ ولا يحسنُ استخدامُها فيه، ومِن الأمثلة على ذلك أنّ الله تعالى أمر نبيَّه أن يقول للمشركين: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] فقد ساغ استخدامُ الأسلوب الاستفهاميِّ والذي يُفْهَمُ منه احتمالُ كون النبيِّ ومَن معه مِن المؤمنين على ضلال؛ لأنّ المقامَ مقامُ مناظرةٍ ومجادلة مع مَن لا يؤمن أصلاً، وما مِن شكٍّ بأنّ هذا هو ما يقتضيه حال المخاطب، ولو كان المقام مقام خطاب للمؤمنين لما ساغ.

وقد نَصَّ ابن تيميّة على معنى أعمَّ وهو أنه قد يقع في المحاورة إطلاقُ ألفاظٍ لأجل اصطلاح المحاوَرِ ولغتِهِ، وإن كان المطلِقُ لها لا يَستجيز إطلاقَها في غير هذا المقام[1].

٢ ـ للإمام ابن تيميّة منهجٌ استعمله في كثيرٍ مِن كُتُبِهِ عند ردِّه على المخالفين، وهو ضَرْبُ كلام المبتدعة مِن الفِرَق المختلِفة بعضِهم ببعضٍ بُغْيَةَ إثبات بُطلان الجميع سواء تعلَّق بالإلهيَّات أو النبوَّات أو غيرهما، بل أزيدُ مِن ذلك أنه قد يُورِدُ في السِّياق نفسه ردودَ أهل المذهب الواحد

(١) **انظر**: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٤٠) بتصرُّف يسير.

بعضهم على بعض مما يُوهِن مذهبَ المخالِف ويظهرُ بطلانَه[١]، مما حدا ببعض الفضلاء أن يَصِفَ هذا العمل منه بأنه مَحْضَرُ محامي الدِّفاع[٢].

وقد استخدم هذه الطّريقةَ في كتابه (منهاج السنة) باعتباره امتداداً طبعيّاً لأسلوبه العامّ، وأحدَ ركائز منهجِه الجدليِّ مع المخالفين، ومن ثَمّ فإنه لا يَصِحّ أن يُظَنَّ فيه بأنه أتى ببدع من القول عند إيراده كلامَ النّواصب مِن الخوارج وغيرِهم في مَعْرِض الرَّدِّ على الرَّافضة.

وقد بيّن ذلك بقوله: «الرّافضةُ وأمثالُهم مِن أهل الجهل والظُّلم يَحْتَجُّون بالحُجَّة التي تَستلزِم فسادَ قولِهم وتُناقضَهم، فإنه إن احْتُجَّ بنظيرِها عليهم فَسَدَ قولُهم المنقوضُ بنظيرها... لأنه لا بدَّ مِن التّسويةِ بين المتماثلين»[٣].

وقوله: «وهؤلاء الرَّافضة مِن أجهل الناس يَعيبون على مَن يَذُمُّونه ما يُعاب أعظم منه على مَن يمدحونه، فإذا سُلِكَ معهم ميزانُ العدل تبيَّنَ أنَّ الذي ذَمُّوهُ أولى بالتَّفضيل ممّن مدحوه!»[٤].

ولا ريب بأنه لو كان المقامُ مقامَ الرَّدّ على النَّواصب لأورَدَ مِن مقالات الشِّيعة ما يقابله[٥]، كما صرّح بهذا المعنى فقال: «والمقصودُ هنا التّنبيهُ على وجه المناظرة العادلة التي يَتَكَلَّمُ فيها الإنسانُ بعلم وعدلٍ، لا بجهل وظُلم، وأمَّا مناظراتُ الطَّوائفِ التي كلٌّ منها يخالِفُ السُّنة ولو بقليل فأعظمُ ما يستفادُ منها بيانُ إبطالِ بعضِهم لمقالة بعض»[٦].

وقال: «لكن قد يستفيد [يعني الناظر في كتب أهل الكلام] مِن ردِّ

(١) **انظر**: موقف ابن تيميّة من الأشاعرة (٢/ ٨٧٢).
(٢) **انظر**: بحوث الندوة العالمية عن شيخ الإسلام ابن تيميّة وأعماله الخالدة (٣٤٢).
(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٥٧) باختصار. (٤) المصدر السّابق (٦/ ١٥١).
(٥) **انظر** مثلاً: المصدر السّابق (٤/ ٤٠٧). (٦) المصدر السّابق (٢/ ٣٤٣).

بعضهم على بعض علمَهُ ببطلان تلك المقالات كلِّها»[١].

وقال: «وهذا أعظم ما يستفاد من أقوال المختلِفين الذين أقوالُهم باطلة، فإنه يُستفاد مِن قول كلِّ طائفةٍ بيانُ فساد قول الطَّائفة الأخرى فيعرف الطَّالبُ فسادَ تلك الأقوال»[٢].

وقال: «يُستفاد مِن كلامِهم نقضُ بعضِهم على بعض، وبيانُ فسادِ قولِهم، فإنّ المختلِفين كلُّ كلامِهم فيه شيءٌ مِن الباطل، وكلُّ طائفة تقصد بيانَ بطلانِ قولِ الأخرى، فيبقى الإنسانُ عنده دلائلُ كثيرةٌ تَدُلُّ على فساد قول كلِّ طائفةٍ مِن الطَّوائف المختلفين في الكتاب»[٣].

وقال: «وكذلكَ ما تَذكرُهُ النَّاسُ من المعارضاتِ لتأويلاتِ القرامطة والرّافضة ونحوِهم كقولِهم في قوله: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ [التوبة: ١٢]، طلحة والزُّبير وأبو بكر وعمر ومعاوية!

فيقابَلُ هذا بقول الخوارج إنهم: عليّ والحسن والحسين، وكلُّ هذا باطل، لكنّ الغَرَضَ أنهم يقابَلونَ بمثل حُجّتِهم، والدَّليل على فسادِها يَعُمُّ النوعَين فعُلِمَ بطلانُ الجميع»[٤].

وقال أيضاً: «أهل السُّنة يُحِبُّون الذين لم يقاتلوا عليّاً أعظمَ مما يُحِبُّونَ مَن قاتَلَهُ، ويفضِّلون مَن لم يقاتلْه على من قاتَلَه كسعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن عمر ﷺ، فهؤلاء أفضلُ من الذين قاتلوا علياً عند أهل السُّنة، والحبُّ لعليٍّ وتَرْكُ قتالِه خيرٌ بإجماع أهل السُّنة من بُغضه وقتالِه، وهم متّفقون على وجوب موالاته ومحبَّته، وهم من أشدِّ الناس ذَبّاً عنه وردّاً على مَن يَطعن عليه من الخوارج وغيرهم من النّواصب، لكن لكلِّ مقامٍ مقال»[٥].

---

(١) درء تعارض العقل والنّقل (٩/ ٦٧).
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٢/ ٣١٤).
(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٧٦).
(٤) المصدر السّابق (٧/ ٢٩٧).
(٥) المصدر السّابق (٤/ ٣٩٥).

وقال أيضاً: «والمقصود هنا أنَّ ما يَذكرونه مِن القدح في طلحةَ والزُّبير ينقلب بما هو أعظم منه في حقِّ عليٍّ، فإنْ أجابوا عن ذلك بأنَّ عليّاً كان مجتهداً فيما فَعَلَ وأنه أولى بالحقِّ مِن طلحةَ والزُّبير.

قيل: نعم، وطلحةُ والزُّبير كانا مجتهدَينِ»[1].

وقال أيضاً: «وكذلك المنحرفون مِن هذه الأُمَّة قد اختلفوا في عليٍّ وغيرِه كما تقدَّم، فتجد أحدَهم يَغْلُو في الرَّجلِ العالمِ والعابدِ حتى يعتقد عصمتَه، أو يجعله كالأنبياء أو فوقَهم، أو يجعل لهم حظّاً في الإلهيَّة، وتَجِد الآخرَ يقدح في ذلك فربَّما كَفَّرَهُ أو فسَّقَهُ أو أخرجَهُ عن أن يكون مِن أولياء الله الذين آمنوا وكانوا يتّقون.

فالأوَّل يجعل ما صدر منه مِن اجتهاد وعَمَلٍ صواباً وإن كان خطأً وذنباً.

والآخرُ يجعل صدور الذَّنْب والخطأ منه مانعاً مِن ولايته ووجوبِ موالاته.

وكلا القولين خطأٌ موروثٌ عن أهل الكتابَينِ»[2].

ومما يزيد الأمر وضوحاً أنه استخدم هذا الأسلوبَ بعينه في ردِّه المشهور على النَّصارى حيث يقول: «فما مِن مطعنٍ من مطاعن أعداءِ الأنبياء يُطْعَنُ على محمّد ﷺ إلا ويُمْكِن توجيهُ ذلك الطَّعنِ وأعظمَ منه على موسى وعيسى!»[3] فهل تُراه أراد بهذا الكلام الطَّعنَ في موسى وعيسى وانتقاصَهم؟! حاشا لله!

وقد شرح طريقته فقال: «أهلُ السُّنة مع الرَّافضة كالمسلمين مع النَّصارى، فإنَّ المسلمين يؤمنون بأنَّ المسيحَ عبدُ الله ورسولُه، ولا يَغلون فيه غلوَّ النّصارى ولا يَجْفون جفاءَ اليهودِ، والنَّصارى تدَّعي فيه الإلهيَّةَ

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٥٧).
(٢) جامع الرسائل (٢٧١).
(٣) الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح (٢/ ٦).

وتريدُ أن تُفَضِّلَه على محمّد وإبراهيمَ وموسى، بل تُفَضِّلُ الحواريِّينَ على هؤلاءِ الرُّسُل، كما تريدُ الرَّوافضُ أن تُفَضِّلَ مَن قاتَلَ مَعَ عليٍّ كمحمّد ابن أبي بكرٍ والأشترِ النَّخَعيِّ على أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وجمهورِ الصّحابة مِن المهاجرين والأنصار.

فالمسلمُ إذا ناظَرَ النّصرانيَّ لا يمكنه أن يقولَ في عيسى إلا الحقَّ، لكن إذا أردتَ أن تعرفَ جهْلَ النَّصرانيِّ وأنه لا حُجَّةَ له فَقَدِّرِ المناظرةَ بينه وبين اليهوديِّ، فإنَّ النّصرانيَّ لا يُمْكِنُهُ أنْ يجيبَ عن شُبهةِ اليهوديِّ إلا بما يجيبُ به المسلمُ، فإن لم يَدْخُلْ في دين الإسلامِ وإلا كان منقطِعاً مع اليهوديِّ، فإنه إذا أُمِرَ بالإيمان بمحمّد ﷺ فإن قَدَحَ في نبوَّته بشيءٍ مِن الأشياء لم يمكِنْهُ أن يقولَ شيئاً إلا قال له اليهوديُّ في المسيح ما هو أعظمُ مِن ذلك، فإنّ البيِّناتِ لمحمّد أعظمُ مِن البيِّنات للمسيح، وبُعْدُ أَمْرِ محمدٍ عن الشُّبْهةِ أعظمُ من بُعْدِ المسيح عن الشُّبْهةِ، فإن جازَ القَدْحُ فيما دليلُهُ أعظمُ وشبهتُهُ أبعدُ عن الحقِّ فالقَدْحُ فيما دونه أولى، وإن كان القَدْحُ في المسيح باطلاً فالقَدْحُ في محمّد أولى بالبطلان، فإنه إذا بَطَلَت الشُّبهةُ القويّةُ فالضّعيفةُ أولى بالبُطلان.

وإذا ثبتت الحُجّةُ التي غيرُها أقوى منها فالقويّةُ أولى بالثَّبات.

ولهذا كانت مناظرةُ كثيرٍ مِن المسلمين للنّصارى من هذا الباب، كالحكايةِ المعروفة عن القاضي أبي بكر ابن الطّيِّب لمّا أرسلَهُ المسلمون إلى مَلِكِ النّصارى بالقسطنطينيّة[1] فإنهم عَظَّموهُ وعَرَفَ النّصارى قدرَهُ، فخافوا ألا يَسْجُدَ للملك إذا دخل، فأدخلوه من باب صغيرٍ ليدخلَ

---

(١) القسطنطينية (ويقال قسطنطينة): مدينة تُطِلُّ مِن الجهة الشّرقيّة والشّماليّة على الخليج (خليج القسطنطينيّة)، بناها قسطنطينُ الأكبر فسُمِّيَت باسمه كانت تُعَدُّ دار مُلْك الرُّوم حتى فَتَحَها سابعُ سلاطين الدّولة العُثمانيّة محمدُ الفاتح سنة ٨٥٧هـ وأصبحت تُسَمَّى اصطنبول، وتقع الآن ضمن دولة تركيا وتسمّى (إسلامبول). **انظر**: معجم البلدان (٣٤٧/٤)، تاريخ الدولة العلية العثمانية (١٦٤).

مُنحنياً، ففَطِنَ لمكرِهم فدَخلَ مستدبِراً متلقِّياً لهم بعَجُزِه، ففَعَلَ نقيضَ ما قصدوه.

ولمّا جَلَسَ وكلّمُوهُ أراد بعضُهم القَدْحَ في المسلمين فقال له: ما قيلَ في عائشةَ امرأةِ نبيِّكم؟ يريد إظهارَ قولِ الإفك الذي يقوله مَن يقوله مِن الرّافضة أيضاً!

فقال القاضي: ثنتانِ قُدِحَ فيهما ورُمِيتا بالزِّنا إفكاً وكَذِباً مريمُ وعائشةُ، فأمّا مريمُ فجاءت بالوَلَدِ تحمُلُهُ من غير زوجٍ، وأمّا عائشةُ فلم تأتِ بولَدٍ مع أنه كان لها زوجٌ، فأبهِتَ النّصارى!

وكان مضمونُ كلامِه أنَّ ظهورَ براءةِ عائشة أعظمُ من ظهور براءةِ مريمَ، وأنَّ الشُّبهةَ إلى مريمَ أقربُ منها إلى عائشةَ، فإذا كان مَعَ هذا قد ثَبَتَ كَذِبُ القادحين في مريمَ فثبوتُ كَذِبِ القادحين في عائشةَ أولى»[1].

وقد أطلتُ في ذِكْرِ بعضِ نصوصه الصَّريحة لبيان أنّ هذا منهجٌ أصيل بالنِّسبة لابن تيميّة نَظَّر له واستعمَلَهُ في أكثرَ مِن كتاب ومع أكثرَ مِن مخالف.

ومما يَلْفِت النَّظَر أنَّ أحداً مِن خصومه لم يرمِه بانتقاص الأنبياء عليهم السَّلام بسبب استخدامه هذا الأسلوب في (الجواب الصّحيح)، مع أنَّ لازم ما فعلوه في إثبات دعوى انحرافه عن عليٍّ ﷺ يوجِب ذلك وإلا وقعوا في التّناقض.

نعم قد يكون ظاهرُ بعضِ كلام ابن تيميّة موهِماً لمن لم يتأملْهُ جيِّداً ويستحضر أنه في مقام نقض كلام الشِّيعة، ولهذا قال أحد علماء السِّند[2] ـ رادّاً على مَن استشكل بعضَ كلامه ـ: «ليس فيه شناعةٌ إلا مِن حيث ظاهرُ اللَّفظ، ومضمونُهُ موافقٌ للواقع، وإنما استعمله ردّاً على الرّافضي

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٥). **وانظر** قصة الباقلاني في: البداية والنهاية (١١/ ٣٥٠).
(٢) **هو**: محمد بن هاشم عبد الغفور السندي.

الطّاغي، ولكلِّ حالٍ مقال»(١).

وقال في تعليق آخر: «عبارة ابن تيميّة بَشِعَة، لكنَّ المقصود منها صحيح»(٢).

وأخيراً فإنه لو سُلِّمَ جَدَلاً بكون كلام الإمام في المنهاج قد احتوى على شيءٍ مِن الاشتباه المُلبِس فمِن تمام العدل وكمال الإنصاف أن يُعْرَض على كلامِه المحكَم المليء بالثَّناء العَطِر على عليٍّ ﷺ بذكر سابقته وإثباتِ عدالتِه وعلمِه وتقواه وزهدِه وشجاعتِه وصحّةِ إمامتِه، وردِّ شُبُهَات القادحين فيه، ومن ثَمَّ يمكن الوصول إلى اليقين في حقيقة مقصِده.

ولا يُستنكر على شيخ الإسلام ما يبديه من إلزام بنَفَس حادٍّ في كثير من المواضع؛ لأنّ طبيعة الخصم (الشِّيعة) تُملي علَيه ذلك، فإنهم مِن أكثرِ النّاس سفسطةً(٣) وأشدِّهم مكابرةً للبدهيَّات، فلا عِلْمَ في العقليَّات ولا صِدق في النَّقليات، كما قال ابن تيميّة في وصف حالهم: «الرّافضة هم أجهل الطَّوائف وأكذبُها، وأبعدُها عن معرفة المنقول والمعقول»(٤)، ونصَّ على أنهم «أقلُّ الطَّوائف عَقلاً ودِيناً، وأكثرُها جهلاً!»(٥).

وأنّ «الكذبَ الذي يوجد فيهم والتّكذيبَ بالحقِّ وفرطَ الجهل والتَّصديقَ بالمحالات وقلَّةَ العقل والغلوَّ في اتّباع الأهواء والتَّعلُّقَ بالمجهولات لا يوجد مثلُهُ في طائفةٍ أخرى»(٦).

---

(١) الحجّة القويّة (١٠٨).   (٢) المصدر السّابق (١١٠).

(٣) السَّفْسَطَة: كلمة يونانيّة الأصل، وتُعَرَّف بأنها قِياسٌ مُرَكَّب مِن الوهميات، والغَرَض منه إفحامُ الخصم وإسكاتُه. **انظر**: التّعريفات للجرجاني (١٥٨)، تاج العروس (١٩/ ٣٥٣)، المعجم الوسيط (١/ ٤٣٣)، دستور العلماء (٢/ ١٢٣).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٣/ ٢٦٣). **وانظر** للاستزادة: منهاج السُّنة النبوية (١/ ٢٠) و(٢/ ٦٠٧).

(٥) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٤٢).   (٦) المصدر السّابق (٣/ ٤٣٥).

ولقد وصفَ ابنُ العربيِّ المالكيُّ بعضَ مقالات الشِّيعة بأنها «كُفْرٌ باردٌ لا تسخِّنُهُ إلا حرارة السّيف، فأمّا دِفء المناظرة فلا يؤثِّر فيه!»[1].

السَّبب الرّابع: عدم فهم المراد.

ويختلف هذا السّبب عن سابقِهِ مِن جهة كونه أعمَّ، بمعنى أنّه قد يُتّهم ابن تيميّة بناء على عدم فهم المقصود من كلامه أصلاً، لا لأنه مرتبط بقدرته الجَدليّة.

وممّن وقع في ذلك الحافظُ ابنُ حجر حيث قال: «وكم مِن مبالغةٍ لتوهينِ كلامِ الرَّافضيِّ أدَّتهُ أحياناً إلى تنقيصِ عليٍّ ﵁»[2].

واتِّهامه بالنّصب فِرية قديمة، فقد نَقَلَ الحافظُ عن الطُّوفيِّ[3] وجودَ مَن يَرميه بالنَّصب إلّا أنه لم يُحَدِّد أعيانَهم وليته فعل! فقال: «ومنهم مَن ينسبه إلى النِّفاق لقوله في عليٍّ ما تقدَّم، ولقوله: إنه كان مخذولاً حيث ما توجَّه!

وأنه حاول الخلافةَ مراراً فلم يَنَلْها!

وإنما قاتَلَ للرِّئاسة لا للدِّيانة!

ولقوله: إنه كان يُحِبُّ الرِّئاسة، وإنَّ عُثمانَ كان يُحِبُّ المال!

ولقولِه: أبو بكر أسلمَ شيخاً يَدْري ما يقول، وعليٌّ أسلمَ صبياً والصبيُّ لا يصحُّ إسلامُهُ ـ على قولٍ!

---

(١) العواصم من القواصم (٢٥٩). (٢) لسان الميزان (٦/ ٣١٩).

(٣) **انظر**: بداية نقل الحافظ كلام الطوفي عن ابن تيميّة في الدّرر الكامنة (١/ ١٧٩) ثمّ استمراره في إيراد كلامه ومنه هذه الاتّهامات؛ لأنه قال عقبها ناقلاً عنه: «قال: وكان من أذكياء العالم...». الدّرر (١/ ١٨٢).

والطُّوفيُّ هو سليمان بن عبد القويِّ بن عبد الكريم الصرصريُّ: أبو الرَّبيع الطُّوفيُّ، عالم حنبليٌّ مشارِكٌ في التفسير والأصول والأدب، مولده سنة ٦٥٧هـ، كان شديدَ الذّكاء قويَّ الحافظة، اتُّهِم بالتّشيّع وأوذي مِن أجل ذلك، توفِّي في الخليل بفلسطين سنة ٧١٦هـ. مِن آثاره: البلبل في أصول الفقه، الإكسير، الإشارات الإلهية. **انظر**: مرآة الجنان (٤/ ٢٥٥)، الدّرر الكامنة (٢/ ٢٩٥)، طبقات المفسرين للداودي (٢٦٤)، شذرات الذّهب (٦/ ٣٩).

وبكلامه في قِصَّةِ خِطبة بنتِ أبي جهل... وقصّة أبي العاص بن الرَّبيع[١] وما يؤخذ من مفهومها فإنه شنَّعَ في ذلك فألزموهُ بالنِّفاق لقوله ﷺ: **«لا يُبغضك إلا منافق»**[٢].

والغالب على الظَّنِّ أنّ منشأ هذه التُّهمة هم الصُّوفية الذين «مزّق الله بقدومه عليهم شملَهم، وشتّت جموعَهم شَذَرَ مَذَرَ[٣]، وهتك أستارَهم وفضَحَهم!»[٤] وقد «كان أهلُ هذا المذهب الخبيث يَخافون منه كثيراً»[٥] ولهذا كانوا مِن أشدّ أعدائه.

هذا مِن جهة، ومِن جهةٍ أخرى فإنَّ موضوع الكتاب (وأعني به منهاج السُّنة النّبويّة) متعلّق بـ(عليٍّ) بشكل مباشر، وغلوُّهم فيه لا يحتاج إلى بيان.

على أنَّ في بعض كلام الحافظ ابن حجر نوعَ اعتذار لما وَقَعَ فيه ابنُ تيميّة ـ بحسب رأيه ـ مِن انتقاص لعليٍّ، حيث جَعَلَ السَّبَبَ في ذلك هو شِدَّةَ حرصه على تضعيف كلام ابنِ المطهَّر لا قَصْدَ الإساءة لعليٍّ بذاته، وشتّان ما بين الأمرين!

قال ابن حجر: «وكم مِن مبالغةٍ لتوهينِ كلام الرّافضيِّ أدَّتهُ أحياناً إلى تنقيصِ عليٍّ رضي الله عنه»[٦].

---

(١) أبو العاص بن الربيع بن عبد العزّى بن عبد شمس العبشمي: صهر النبيِّ ﷺ على ابنته (زينب)، أُمُّهُ هالة بنت خويلد، اختُلف في اسمه على أقوال، كان من رجال مكة المعدودين مالاً وأمانةً وتجارةً، لم يُسلِمْ إلا بعد الهجرة، تُوفِّي سنة ١٢ للهجرة. **انظر**: الاستيعاب (٤/ ١٧٠١)، أُسْد الغابة (٦/ ١٩٦)، سير أعلام النبلاء (١/ ٣٣٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٢٤٨).

(٢) الدّرر الكامنة (١/ ١٨١) باختصار يسير. والحديث سبق تخريجُه ص(١١٦).

(٣) مثل يُضرَب على الضَّياع والتشتُّت في كل ناحية، مأخوذ مِن قولهم: تشذَّر القوم إذا تَفَرَّقوا وذهبوا في كلِّ وجهٍ. **انظر**: لسان العرب (٤/ ٣٩٩)، القاموس المحيط (٥٣١).

(٤) البداية والنهاية (١٤/ ٥٠).

(٥) الرّد الوافر (١١٩).

(٦) لسان الميزان (٦/ ٣١٩).

وعلى كلٍّ فما قاله ونَقَلَهُ قد فتح باباً يدلف مِن خلاله كثير مِن أهل الأهواء للطَّعن فيه.

فمثلاً أشار أحمدُ الغُماري إلى شِدَّة نصبه وعداوتِه لآل البيت[1] وأنه «عدوُّ آلِ البيت الأكبر»[2]، وأنه مِن «غُلاة النَّواصب»[3]، وأنه «شيخ النصب»[4] و«شيخ النواصب»[5] و«رأس النواصب»[6].

ورماه أخوه عبدُ الله باعتناق بدعتين، إحداهما: «انحرافُه عن علي عليه السلام، ولذلك وسَمَهُ علماءُ عصرِه بالنِّفاق»[7].

وانظر كيف تَحَوَّل الكلامُ مِن التّبعيض في قول الحافظ «ومنهم مَن ينسبه إلى النِّفاق» إلى جَعْلِ هذه التُّهمة قضيَّةً مسلَّمة في كلام الغُماريِّ الصَّغير «وسَمَهُ علماءُ عصرِه بالنِّفاق».

وقال عنه حسن السَّقَّاف: «وهو ناصبيٌّ، عدوٌّ لعليٍّ عليه السلام»[8].

وقال آخر: «فعُلِم أنه (أي ابنُ تيميّة) خارجيٌّ، عدوٌّ لأهل البيت، بل هو ملعونٌ شقيٌّ»[9].

وقد دلّل مَن رماهُ بالنّصب بأمور رأى فيها تأييداً لما ذَهَبَ إليه، وسوف يأتي عرضُها مع مناقشة كلٍّ.

ويمكن أن يُرَدَّ على أدلّة خصومه بأسلوبين:

الأسلوب الأوّل: الرَّد الإجماليّ.

١ ـ أنَّ كبار خصوم ابن تيميّة ممن عاصره وتأخّرت وفاتُهم عنه لم

(١) **انظر**: الجواب المفيد للسائل المستفيد (٦٧).
(٢) جؤنة العطّار (١/ ٢٩).
(٣) فتح الملك العلي (٧٣).
(٤) جؤنة العطّار (١/ ٣٣).
(٥) المصدر السابق (٢/ ١٨٧ و٢٣٣ و٢٦٨).
(٦) المصدر السابق (٣/ ١٣).
(٧) الرسائل الغُمارية (١٢٠)، **وانظر**: جؤنة العطّار (١/ ٣٧).
(٨) التنبيه والرد (٧). **وانظر**: تعليقه على العتب الجميل (٢٧).
(٩) الحجّة القويّة (٤٣).

يَرموه بذلك[١]، وإنما وُجِدَ هذا الاتِّهامُ بعده، مما يدلُّ على أنه لا حقيقة له، ولو كان له أصلٌ لشنَّعوا عليه به مثلما فعلوا في مسائل أخرى مع شِدّة فحصِهم.

٢ ـ أنّ كبار مَن ترجموا لابن تيميّة مِن محدِّثي زمانه ومؤرِّخيهم كالذّهبيّ وابن كثير وغيرهما لم يشيروا إلى ذلك.

٣ ـ أنَّ التَّقيَّ السُّبكيَّ[٢] اطّلع على كتاب (منهاج السُّنة النّبويّة) فأثنى عليه ثم انتقد ما رأى فيه مجانبةً للصّواب، ولم يَلْحظ إساءةً لعليٍّ أو أهلِ بيته مع حرصه الشّديد على انتقاد ابن تيميّة وتعقّبه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً حتى في مسائل فقهيَّة لا علاقة لها بأبواب الاعتقاد، ولو أنه رأى في شيءٍ مِن كلامه انحرافاً عن عليٍّ لاشتدَّ إنكارُهُ عليه وتشهيرُهُ به، لا سيّما أنّ للخلفاء الرّاشدين محبّة وتوقيراً في قلوب أهل السُّنة كافة، لا فَرْقَ في ذلك بين العلماء والعوامّ، ولا بين أهل السّنة والجماعة والأشاعرة، فأين مسألةُ الطّلاق ومسألة التّعليق اللّتان لم يتوانَ في أنْ يفردَهما بالتَّصنيف للرّدِّ عليه مِن انتقاصه لأحد الخلفاء الأربعة[٣]؟!

---

(١) كتقيِّ الدين السُّبكي وولده التاج وأبي حيان الأندلسي.

(٢) علي بن عبد الكافي بن علي السبكيُّ: أبو الحسن المصريُّ، علامة متبحِّر في كثير من العلوم، مولده سنة ٦٨٣هـ، تولّى منصب قاضي القضاة الشّافعيّة فحُمِدَت سيرتُهُ فيه، وكان كثيرَ التّلاوة والتعبُّد، ردَّ على ابن تيميّة في أكثرَ مِن مسألة، توفِّي بمصر سنة ٧٥٦هـ، من آثاره: السّيف المسلول، الفتاوى، إبراز الحِكَم. **انظر**: معجم الذّهبيّ (١١٦)، الوافي بالوفيّات (٢١/ ١٦٦)، البداية والنهاية (١٤/ ٢٥٢)، طبقات الشّافعيّة الكبرى (١٠/ ١٣٩).

(٣) من آثاره في الرَّد على ابن تيميّة:
- نقد كتاب «موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول».
- شفاء السَّقام في زيارة خير الأنام.
- الدُّرة المُضيَّة في الرّدِّ على ابن تيميّة.
- نقد الاجتماع والافتراق في مسألة الأيمان والطَّلاق.
- رفع الشِّقاق في مسألة الطَّلاق.

=

ثم يقال أيضاً بأنه لا يخلو الحال مع عدم رميه له بالنّصب من أحد أمرين:

* أن يكون ابنُ تيميّة وَقَعَ فعلاً في النّصب بانتقاصه عليّاً وإساءته إليه، فهو في حقيقة الأمر ناصبيٌّ وحينئذٍ فيَلْزَم السبكيَّ ما يَلْزَم ابنَ تيميّة حذو القُذَّة بالقّذة؛ لأنَّ عَدَمَ انتقادِه له في هذا الجانب ـ فضلاً عن ثنائه ـ إقرار ورضا، و«الرّاضي بالمعصية في حكم العاصي»[1] كما هو متقرِّر.

ولا يمكن أن يقال إنه لم يَعْتَنِ بالتّعقُّب لأنه أشار في أبياته المشهورة إلى محلِّ اختلافه معه **بقوله**:

ولابنِ تيميةَ ردٌّ عليهِ وَفَى ... بمقصدِ الرَّدِّ واستيفاءِ أضربِهِ
لكنه خَلَطَ الحقَّ المبينَ بما ... يشوبُهُ كَدَرَاً في صفوِ مشربِهِ
يحاولُ الحشْوَ أنّى كانَ فهو لَهُ ... حثيثُ سيرٍ بشرقٍ أو بمغربِهِ
يرى حوادثَ لا مَبْدا لأوّلها ... في الله سبحانَهُ عمّا يَظنُّ بِهِ
لو كانَ حيّاً يرى قولي ويفهمُهُ ... رددتُ ما قالَ أقفو إِثْرَ سبسبِهِ
كما رددتُ عليهِ في الطّلاق وفي ... تَرْكِ الزِّيارةِ رَدّاً غيرَ مشتبِهِ[2]

* أن لا يَلْزَم السُّبكيَّ الكبيرَ شيءٌ مِن النّصب جرّاء ثنائه عليه بـ(وفائه بالمقصود) وإقراره على ما لم يَعْتَرِض عليه، وحينئذ يقال: إنَّ ما لا يَلْزَمُهُ لا يَلْزَمُ الشّيخَ أبا العبّاس سواء بسواء.

= • التَّحقيق في مسألة التَّعليق.
• رسالة إلى الحضرة النبويّة الشَّريفة في شأن ابن تيميّة.
انظر: فتاوى السبكيّ (٢/ ٣٠٣ و٣٠٩)، مقدِّمة محقِّق كتاب السَّيف المسلول (٦٨).

(١) فيض القدير (١/ ٤٠٧).

(٢) طبقات الشّافعيّة الكبرى (١٠/ ١٧٦)، الوافي بالوفيّات (٢١/ ١٧٢)، الدُّرر الكامنة (٢/ ١٨٩).
وانظر في إبطال هذه التهمة وغيرها الدّراسات التالية: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيميّة، دفع الشُّبهة الغويّة عن شيخ الإسلام ابن تيميّة، المقالات السّنية في تبرئة شيخ الإسلام ابن تيميّة، قِدَم العالم وتسلسل الحوادث.

وهيهات أن يَجْرُأَ أحد ممّن رمى ابنَ تيميّة بالنّصب على لمز تقيّ الدِّين السبكيّ به ولو بمجرّد تساؤل، مما يضع استفهاماً كبيراً عن حقيقة الدّافع لهؤلاء ومدى إنصافهم، وقديماً قيل «لهوى النُّفوس سريرةٌ لا تُعلَمُ»[١].

٤ ـ أنَّ ابنَ تيميّة قد ذمّ النّواصب وبيّن خَطَأَهم وضلالَهم وأوضحَ براءة أهل السُّنة مِن طريقتهم في مواضعَ كثيرة، ومحالٌ أن يلهجَ رجلٌ مثلُهُ بذمِّ مذهبِهِ وأهلِ مذهبه، وهو الذي عُرِف بالمجاهرة بآرائه ولو لقيَ في سبيله الكثيرَ مِن الأذى وقد لقي.

الأسلوب الثّاني: الرّدّ التفصيليُّ على استدلالاتِهم.

١ ـ اتِّهامه بانتقاص عليٍّ رضي الله عنه.

أشار أحد علماء السِّند وهو محمّد معين[٢] وآخرون إلى أنّ الإمامَ ابنَ تيميّة ينتقصُ عليّاً[٣] ويذمُّه[٤] ويطعنُ فيه[٥] ويذمُّ رأيه[٦] ويُهين جانبَه[٧] ويُشَنِّع عليه[٨] ويُنْكِرُ علمَه[٩].

ورأى الكوثريُّ فيه أنه «لا مجال لرفع الغِشاوة عن أبصار المنحازين إلى الخوارج»[١٠]. في ذمِّهم له وانحرافِهم عنه.

---

(١) شطر بيت للمتنبي. **انظر**: ديوانه (١/ ٢٩٦).

(٢) محمد معين بن محمد أمين بن طالب الله التتوي: من علماء بلاد السِّند الأحناف، كان مُفْرِطَ الذَّكاء، متمكِّناً في علم الحديث والكلام والأدب إلا أنَّ لديه ميولاً شيعيَّةً وانحرافاتٍ صوفيَّة، توفِّي سنة ١١٦١هـ. من آثاره: دراسات اللّبيب، مواهب سيِّد البشر، الحجّة الجليّة في ردّ مَن قَطَعَ بالأفضليَّة. **انظر**: مقدِّمة محقِّق كتاب الحجّة القويّة (٣٣).

(٣) الحجّة القويّة (٧٤).

(٤) **انظر**: المصدر السّابق (١٠٨).

(٥) **انظر**: المصدر السّابق (٢٠٠).

(٦) **انظر**: المصدر السّابق (٧٥).

(٧) **انظر**: المصدر السّابق (١١١).

(٨) **انظر**: المصدر السّابق (١٠٣).

(٩) **انظر**: المصدر السّابق (١١٣)، علي بن أبي طالب إمام العارفين (٧٦).

(١٠) الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي رضي الله عنه (٢٨).

وفي كلام الإمام ابن تيميّة المبثوثِ في كثيرٍ مِن كتبه ـ ومنها المنهاج ـ ما يَرُدُّ على هذه الدّعوى ويُظْهِر مدى زيفِها، غير أنّ الواحد مِن هؤلاء «كثيراً ما يَرمي بالقرائنِ القويّة والدّلالات الواضحة خلفَ ظهره، ويحاول اصطناعَ خلافِها وسدَّ الفراغ بالتّهويل والمغالطة»[١]، ومِن ذلك:

قوله: «فضلُ عليٍّ وولايتُهُ لله وعلوُّ منزلته عند الله معلومٌ ـ ولله الحمد ـ مِن طُرُقٍ ثابتة أفادتنا العِلْمَ اليقينيَّ، لا يُحتاج معها إلى كَذِبٍ ولا إلى ما لا يُعْلَمُ صِدْقُه»[٢].

وقوله: «وهم [يعني أهل السُّنة والجماعة] متّفقون على وجوبِ موالاته ومحبَّتِهِ، وهم مِن أشدِّ الناس ذبّاً عنه، وردّاً على مَن يَطْعَن عليه مِن الخوارج وغيرِهم»[٣].

وقوله: «كتب أهل السُّنة مِن جميع الطّوائف مملوءةٌ بذكر فضائلِه ومناقبه، وبذمِّ الذين يظلمونه مِن جميع الفِرَق، وهم يُنكِرون على مَن سبَّهُ وكارهون لذلك»[٤].

وقوله: «عليٌّ رضي الله عنه فضَّله الله وشرّفَه بسوابقِه الحميدة، وفضائلِه العديدة»[٥].

وقوله: «كون عليٍّ وغيرِه مولى كلِّ مؤمن فهو وصفٌ ثابتٌ لعليٍّ في حياة النبيِّ ﷺ وبعد مماته، وبعد ممات عليٍّ، فعليٌّ اليومَ مولى كلِّ مؤمن»[٦].

وقوله: «أمّا عليٌّ رضي الله عنه فلا ريب أنه ممن يُحِبُّ الله ويُحِبُّه الله»[٧].

---

(١) التنكيل (١/ ٣٢).
(٢) منهاج السنة النبوية (٨/ ١٦٥).
(٣) المصدر السّابق (٤/ ٣٩٥).
(٤) المصدر السّابق (٤/ ٣٩٦).
(٥) المصدر السّابق (٧/ ٤٧٤).
(٦) المصدر السّابق (٧/ ٣٢٥).
(٧) المصدر السّابق (٧/ ٣٥٢).

وقوله: «ولا ريب أنَّ موالاة عليٍّ واجبةٌ على كلِّ مؤمن»(١).

وقوله: «ولا ريب أنه أعظمُ النّاس قَدْراً مِن الأقارب، فله مِن مزيَّة القَرابة والإيمان ما لا يوجد لبقيّة القَرابة»(٢).

وقوله عنه: «هو أفضل أهل البيت، وأفضل بني هاشم بعد النبيِّ ﷺ»(٣).

وإشارتُه إلى أنّ مما ورد في السُّنة «شهادةَ النبيِّ ﷺ لعليٍّ بإيمانه باطناً وظاهراً، وإثباتاً لموالاته لله ورسوله ووجوب موالاة المؤمنين له»(٤).

وإشارتُه إلى وجوب مودَّة عليٍّ(٥)، وإلى «أنّ أهل السُّنة يُحبُّونه ويتولَّونه»(٦).

ونصُّه على «أنّ علياً رضي الله عنه كان مِن شُجعان الصَّحابة، وممن نَصَرَ الله الإسلامَ بجهاده، ومِن كبار السّابقين الأوَّلين مِن المهاجرين والأنصار، ومِن ساداتِ مَن آمَنَ بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله، وممن قَتَلَ بسيفِهِ عدَدَاً مِن الكفّار»(٧).

وتنويهه بزهده بقوله: «أمّا زُهد عليٍّ رضي الله عنه في المال فلا ريب فيه»(٨).

وقوله: «نحنُ نعلَمُ أنّ علياً كان أتقى لله مِن أنْ يتعمَّدَ الكذب»(٩).

وأشار إلى أنّ «قَتْلَ عليٍّ وأمثالِه من أعظمِ المحاربةِ لله ورسولِه والفسادِ في الأرض»(١٠).

---

(١) منهاج السنة النبوية (٧/ ٢٧).
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤١٩).
(٣) الفتاوى الكبرى (١/ ٢٦٢)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٩٥).
(٤) منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٦).
(٥) انظر: المصدر السّابق (٧/ ١٠٣).
(٦) المصدر السّابق (٦/ ١٨).
(٧) المصدر السّابق (٨/ ٧٦).
(٨) المصدر السّابق (٧/ ٤٨٩).
(٩) المصدر السّابق (٧/ ٨٨).
(١٠) المصدر السّابق (٦/ ٢٨٣).

وأنه من أهل الجنَّة وأنه يموت شهيداً[١].

واختار جوازَ الصّلاة عليه منفرداً لا على سبيل الدّوام والاستمرار[٢]، بل ويعقِّبُ على ذكر اسمه أحياناً بالدَّعاء له بـ(عليه السّلام)[٣].

وأمّا دعوى بعضِهم بإنكار ما له مِن العلم فهذا غير صحيح[٤]، حيث رأى أنّ عليّاً هو أعلم أهل البيت بعد رسول الله ﷺ[٥].

ولكنه أنكر أن يكون لديه علمٌ دِينيٌّ خصَّهُ به رسولُ الله ﷺ دون سائر الناس، كما يعتقده الشِّيعة[٦] وبعضُ الصُّوفية[٧]، أو أن يكون له علمٌ بكافّة المستقبليّات على جهة التَّبَعِيَّة كما يزعمه عمومُ الشِّيعة أو استقلالاً كما يدّعيه غُلاتُهم![٨].

فالخلاف إذن ليس في إنكاره لعلمه عموماً لأنه مُقِرٌّ به، بل في إنكاره لعلمٍ زعموه مِن خصائصه التي لم يشاركْه فيها أحدٌ من الصّحابة وغيرهم.

---

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٣١) و(٢٥/ ٣٠٢).

(٢) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٤٢٠ و٤٩٦) و(٢٢/ ٤٧٣) و(٢٧/ ٤١١). **وانظر** للاستزادة: تفسير القرآن العظيم (٣/ ٥١٧).

(٣) **انظر**: الفتاوى الكبرى (١/ ٤٥٥)، بغية المرتاد (٣٢٧)، الصّفَدية (١/ ٢٩٢)، شرح العُمدة (١/ ٣٠٩) و(٢/ ٤٦٢) و(٢/ ٤٦٩).

(٤) **انظر**: الحجّة القويّة (١١٣)، علي بن أبي طالب إمام العارفين (٧٦).

(٥) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٧/ ١٠٠).

(٦) **انظر**: دلائل الإمامة (٢٣٦)، الطرائف (٥١٨)، بناء المقالة الفاطمية (١٠٢)، شرح إحقاق الحق (٣١/ ٥٠٣).

(٧) **انظر**: فيض القدير (٣/ ٤٦)، جؤنة العطّار (٣/ ١٢٧)، آراء المعاصرين حول آراء الإمامية لمرتضى الرضوي (٣٤).

(٨) **انظر**: أوائل المقالات (٣١٣)، الاحتجاج (١/ ٣٧٥)، منهاج السنة النبوية (٨/ ١٣٩)، مشارق أنوار اليقين (١٠٣).

قال الإمام ابن تيميّة: «أمَّا ما يرويه أهلُ الكذب والجهل مِن اختصاص عليٍّ بعلمٍ انفرد به عن الصَّحابة فكلُّه باطل...

وما يقوله بعض الجُهَّال أنه شَرب من غُسْل النبيِّ ﷺ فأورثه علمَ الأوَّلين والآخرين مِن أقبحِ الكَذِبِ البارد»[١].

وأشار إلى أنَّ «ما يذكره بعضُ الرَّافضة عن عليٍّ أنه كان عنده علمٌ خاصٌّ باطن، يُخالف هذا الظَّاهر»[٢] كذبٌ مختلق.

ولم ينفرد ابنُ تيميّة ببيان انحراف هذا الاعتقاد في حقِّ عليٍّ، بل بيَّنَهُ غيرُ واحد مِن أهل العلم[٣].

وقد زعم بعضُ خصومه بأنَّ مِن آثارِ تحامُلِه على عليٍّ وانحرافِه عنه تضعيفَهُ لأحاديثَ ثابتةٍ لا لشيء إلا لكونِها في فضائله.

والظَّاهر أنَّ مستندَهم في ترديدِ هذه التُّهمة قولُ ابن حجر العسقلانيِّ: «لكن وجدتُهُ كثيرَ التَّحامُلِ إلى الغاية في ردِّ الأحاديث التي يوردُها ابنُ المطهَّر، وإن كان مُعْظَمُ ذلك مِن الموضوعات والواهيات، لكنه ردَّ في رَدِّهِ كثيراً مِن الأحاديثِ الجِيَادِ التي لم يستحضر حالة التّصنيف مظانَّها؛ لأنه كان لاتِّساعه في الحفظ يتَّكل على ما في صدره، والإنسانُ عائدٌ للنِّسيان»[٤].

وقد طار خصوم ابنِ تيميّة بكلام الحافظ الذي لا يَعدو أن يكون عَثْرَةً اجتهاديَّة فشرَّقوا وغرَّبوا، ومِن المعلوم بِحُكم العادة أنه «إنْ زلَّ فقيه أو أساء العبارة عالمٌ (يكن ما أساءَ النَّارَ في رأس كبكبا)»[٥].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤١٢) باختصار يسير. **وانظر** أيضاً في المصدر نفسه (١٨/ ٣٦٣).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٥).

(٣) **انظر**: فتح الباري (٤/ ٨٦) و(٧/ ١٤)، عمدة القاري (٢/ ١٦٠ و١٧٢) و(١٠/ ٢٣٤)، تحفة الأحوذي (٤/ ٥٥٦).

(٤) لسان الميزان (٦/ ٣١٩).

(٥) العواصم من القواصم (٢٦٦).

قال عبدُ الله الغُماريُّ ـ في كلامه على أحد الأحاديث[١] ـ: «ابنُ تيميّة لانحرافه عنه عليه السلام ـ كما هو معلوم ـ لم يَكْفِهِ حُكْمُ ابنِ الجوزيِّ بوضعه، فزاد مِن كيسه حكايةَ اتِّفاق المحدِّثين على وضعه»[٢].

وقال الكوثريُّ ـ معلِّقاً على حُكْمِه بالوضع على حديث ردِّ الشَّمس لعليٍّ وعلى تخطئتِهِ للطحاويِّ في تصحيحِه ـ: «فتراه يحكمُ عليه هذا الحكمَ القاسيَ لأنه صحّح حديث ردِّ الشَّمس لعليٍّ كرَّم الله وجهه، فيكون الاعترافُ بصحَّة هذا الحديث ينافي انحرافَهُ عن عليٍّ رضي الله عنه، وتبدو على كلامه آثارُ بُغضِهِ لعليٍّ عليه السلام في كلِّ خطوةٍ مِن خطوات تَحَدُّثِهِ عنه»[٣].

غير أنّ الجدير بالتَّنبيه هو أنَّ الحافظ العسقلانيَّ حين وَصَفَ شيخَ الإسلام ابنَ تيميّة بالتَّحامُل في ردّ الأحاديث اعتَذَرَ له بأنَّ سببَ ذلك اعتمادُهُ على سَعَةِ حفظه، وليس للأمر علاقة بالموقف مِن عليٍّ رضي الله عنه.

غير أنَّ مَن جاء بعده وردّدَ هذه التُّهمةَ على أنها حقيقةٌ مسلَّمة جَعَلَ السَّبَبَ في ذلك انحرافَه عن أمير المؤمنين.

---

(١) حديث: «أَمَرَ رَسُوْلُ الله ﷺ بِسَدِّ الأَبْوَابِ الشَّارِعَةِ فِيْ الْمَسْجِدِ، وَتَرْكِ بَابِ عَلِيٍّ رضي الله عنه». خرّجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن سعد بن مالك رضي الله عنه (١/ ١٧٥). وقد اختلف العلماء كثيراً في الحكم على هذا الحديث ما بين تحسين وتضعيف. **فانظر**: الموضوعات (١/ ٢٧٢)، تفسير ابن كثير (١/ ٥٠٢)، مجمع الزوائد (٩/ ١١٤)، فتح الباري (٧/ ١٤)، الفوائد المجموعة (٣٦١).

(٢) الرَّسائل الغُماريّة (١١٤).

(٣) الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطّحاوي رضي الله عنه (٢٧). **وانظر** أيضاً نقل تصحيح الطّحاوي لهذا الحديث في مرقاة المفاتيح (٧/ ٥٤٤).

تنبيه: هاجمَ الكوثريُّ ابنَ تيميّة لأنه ضعّف الحديثَ وخطّأ الطّحاويَّ، فما عساه سيفعل إذا عَلِم بأنّ الإمامَ أبا حنيفة الذي اشتهرَ بشدّة التعصُّب له كان يَتَهَكَّمُ بهذا الحديث ولا يرى صِحَّتَه؟! وهل تُراه سيُصِرُّ على القول بأنّ الاعترافَ بصحة هذا الحديث ينافي الانحرافَ عن عليٍّ رضي الله عنه؟!. **انظر** تهكّم أبي حنيفة بهذا الحديث في: البداية والنهاية (٦/ ٨٦)، لسان الميزان (٥/ ٣٠٠).

وعلى كلٍّ فالرَّدُّ على ذلك مِن وجوه:

أ ـ أنَّ الحافظ ابن حجر قال ما قال بمحضِ الاجتهاد، وهو وإن كان واسعَ الاطلاعِ في علم الحديث فإنَّ ابن تيميّة لا يَقِلُّ عنه تحقيقاً وسَعَةَ اطِّلاع، ومن ثَمَّ فإنّ لكلٍّ واحد منهما حكمَهُ الخاصَّ على الحديث بحسب اجتهاده، وليس حكمُ الحافظ على حديثٍ ما قبولاً أو ردّاً بأحقَّ أن يُعْتَمَدَ مِن حُكْم ابن تيميّة، ولا سيّما أنَّ الذَّهبيَّ ـ وهو مَن هو في سعة اطلاعه ـ قال عنه: «وله خبرةٌ تامّةٌ بالرِّجال، وجرحِهم وتعديلِهم وطبقاتِهم، ومعرفةٌ بفنون الحديث، وبالعالي والنّازل، وبالصَّحيح والسّقيم مع حفظه لمتونه، فلا يبلُغ أحدٌ في العصر رتبتَه ولا يقارِبُه... بحيث يَصْدُقُ عليه أن يقال: كلُّ حديث لا يعرفه ابنُ تيميّة فليس بحديث، ولكنَّ الإحاطة لله، غير أنه يَغْتَرِف من بحرٍ، وغيرُهُ مِن الأئمَّة يَغْترفون مِن السّواقي»[١]، وناهيك بمن يقول عنه الذَّهبيُّ هذا الكلام الفخم في زمان حَمَلَ بين جوانبه جماعةً مِن كبار أئمّة الحديث[٢].

وليس هذا المقامُ مقامَ مفاضلة أو موازنة بين الإمامَينِ، ولكن لئلا يُجْهَل علوُّ كعب ابن تيميّة في علم الحديث مقارنةً بابن حجر الذي طبّقت شهرتُه الآفاق.

ثمّ إنّ هنا أمراً في غاية الأهميّة وهو أنّ نقد الحديث يعتمد على أحد ركيزتين هما (السَّند) و(المتن).

ولئن شارك كثيرون شيخَ الإسلام ابن تيميّة في براعته فيما يتعلّق بـ(السَّند) مِن معرفة الرُّواة وأحوالِهم وطبقاتِهم إلا أنه مِن القلائل الذين اعتنوا بنقد المتن نفسه وبرعوا فيه، وقد ظهر هذا جليّاً في كتابه منهاج السُّنة النَّبويَّة.

---

(١) العقود الدُّرية (٤٠)، شذرات الذّهب (٦/ ٨٢)، أبجد العلوم (٣/ ١٣١).

(٢) كالمزِّي وابن دقيق العيد والدِّمياطي.

وسبب عنايته بهذا النَّوع مِن النَّقد في المنهاج هو أنه كان يُناظر الشِّيعة، وهم مِن أجهل الناس بـ(علم الحديث) وأبعدِهم عن قواعدِه، ومن ثَمَّ فإنهم لن يدركوا قوَّةَ حُجَّته في تفنيد أدلَّتهم، وسَيَرَون في انتقاداته تمحُّلاً وتعنُّتاً، فكان مِن الأنسب التَّركيزُ على إبطالِ مَدلولاتِها وبيان مدى تهافتها بذاتها، سالكاً في ذلك «مسلكَ الجمع والتَّجربة والتَّفكير، وبَحَثَ عن قواعد الإسلام، وما عُلِم من الدِّين والاضطرار، فأثبتَ ما ثَبَتَ منها، ورَدَّ ما عُلِمَ كَذِبُهُ، فانتقد تارةً بالقرآن، وتارةً بما عُلِم بالتَّواتر، وتارةً بما أجمع النّاسُ كلُّهم عليه، وتارةً بالهمم والدَّواعي، وتارةً بالعقل، وتارةً بما يُناقِض مذهب أهل السُّنَّة مِن الأخبار»[1]، وهو أمر يستوي في فهمه كافَّةُ الشِّيعة عوامِّهم وعلمائهم، فضلاً عن قوّة أثره.

وقد نصَّ ابنُ تيميّة على شِدَّةِ جهلِهم في هذا الباب فقال: «الرّافضة لا خبرةَ لها بالأسانيد والتّمييز بين الثِّقات وغيرِهم، بل هم في ذلك من أشباهِ أهل الكتاب، كلُّ ما يجدونه في الكتب منقولاً عن أسلافهم قَبِلُوه»[2].

وقال: «وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث»[3].

وأشار إلى أنهم «من أعظم الناس جهلاً بالحديث، وبُغضاً له، ومُعاداةً لأهله»[4].

وبيَّن طُرُق معرفة وَضعِ الحديث فقال: «الأحاديثُ التي ينقلُها كثيرٌ من الجُهَّال لا ضابطَ لها، لكن منها ما يُعرف كذبُهُ بالعقل، ومنها ما يُعرفُ كذبُهُ بالعادة، ومنها ما يُعرفُ كذبُهُ بأنه خلافُ ما عُلِمَ بالنّقلِ

---

(١) بحوث الندوة العالمية عن شيخ الإسلام ابن تيميّة وأعماله الخالدة (٢٨٢).
(٢) منهاج السُّنة النبوية (٥/ ١٦٣).
(٣) المصدر السّابق (١/ ٦٩).
(٤) المصدر السّابق (٣/ ٤٥٧).

الصّحيح، ومنها ما يُعرَفُ كذبُهُ بطُرُقٍ أُخرى»[1].

ب ـ أنَّ هناك مَن يرى أنَّ الحافظَ لا يكاد يَحْكُم على أيِّ حديث بالوضع إلا في النَّادر مع استحقاقه لذلك الحكم.

والغريب أنَّ هذا الرّأيَ صَدَرَ مِن أحمدَ الغُماريِّ ـ وهو أحدُ مَن يَرمي ابنَ تيميّة بالنّصب لردِّه أحاديث في فضائلِ عليٍّ ـ حيث رأى أنَّ الحافظَ ابن حجر ليس عنده «جرأةٌ على التّصريح بوضع الحديث إلا في القليل النَّادر، وذلك ضعفٌ في النَّفْس»[2]، وجَعَله مِن المتساهلين «في عَدَم الحكم على الحديث بالوضع، فإنهم يَخافون أن يُصرِّحوا بذلك إلا نادراً»[3].

وعليه فانتقادُ الحافظِ لابن تيميّة بأنه ردَّ (كثيراً مِن الأحاديث الجِياد) محلُّ نَظَر واضح، لأنّه لم يُجَوِّدْ تلك الأحاديثَ لأهليَّتِها الذّاتيّة وإنما لتساهُله تجاه الموضوعات وضَعْفِ نفسِه عن الحكم عليها بما تستحقُّه بخلاف ابن تيميّة الذي امتَلَكَ الجرأة.

جـ ـ أنّ هذه الدَّعوى يُكَذِّبُها ما أورده ابنُ تيميّة في إثبات فضائل علي الصَّحيحة كقوله: «مجموعُ ما في الصَّحيح لعليٍّ نحو عَشَرَةِ أحاديث»[4] ويعني بذلك ما وَرَدَ في فضله، فإن كان الحاملُ له على ردِّ عددٍ من الأحاديث في هذا الباب هو الانحرافَ عن عليٍّ وشدَّةَ النّصب فلماذا يَقْبَلُ غيرَها مع أنَّ العلَّةَ موجودة في الجميع؟! ممّا يبيِّن أنَّ مناط ردِّه أو قبوله غيرُ متعلِّقٍ بعليٍّ بذاته.

٢ ـ اتِّهامه بإنكار خلافة عليٍّ رضي الله عنه.

وقد ردَّد هذه الدَّعوى محمّد مُعين[5].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٨/ ١٠٥).
(٢) درّ الغمام الرّقيق (٦٨).
(٣) المصدر السّابق (٦٩).
(٤) منهاج السنة النبوية (٨/ ٤٢٠).
(٥) **انظر**: الحجّة القويّة (٧٤).

والحقيقة: أنَّ كثيراً مِن كلام ابن تيميّة يكشف عن أنه لا أساس لها من الصّحَّة، ومن ذلك قولُه: «أمير المؤمنين عليٌّ بن أبي طالب ﷺ آخر الخُلَفاء الرَّاشدين المهديِّين»[١].

وقولُه: «عليٌّ آخر الخلفاء الرّاشدين الذين هم ولايتُهم ولايةُ خِلافةٍ ونبوَّةٍ ورحمة»[٢].

وقولُه: «أمَّا عليٌّ فإنَّ أهل السنة يُحِبُّونه ويَتَوَلَّونه، ويَشهدون بأنه مِن الخلفاء الرّاشدين، والأئمّة المهديّين»[٣].

ونصَّ على أنه «كان خليفةً راشداً مهديَّاً»[٤].

وأنّ «اعتقاد خلافته وإمامته ثابتٌ بالنَّص، وما ثَبَتَ بالنّص وَجَبَ اتباعُهُ، وإن كان بعضُ الأكابر تَرَكَهُ»[٥].

وأنه «كان خليفةً راشداً تجب طاعتُهُ كطاعةِ الخلفاء قبله»[٦].

٣ ـ اتِّهامه بأنه ينتقص فاطمة ﷺ[٧]، ويرى بأنَّ فيها شُعبةً مِن النِّفاق[٨].

وهذه المزاعم في فاطمة ـ وغيرِها مِن أهل البيت ـ تنبني في الأساس على الغُلُوِّ في هؤلاء أو شدَّة التَّحامُل عليه أو الغَفْلة عن منهجه الجَدَلِي.

وموقف الإمام ابن تيميّة من فاطمة هو موقف أهل السُّنة قاطبةً،

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٤٠٦).
(٢) منهاج السُّنة النبوية (٧/ ٤٥٣). (٣) المصدر السّابق (٦/ ١٨).
(٤) المصدر السّابق (٤/ ٤٠٤).
(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٤٠).
(٦) المصدر السّابق (١٩/ ٦٩). (٧) **انظر**: الحجّة القويّة (١١٥).
(٨) **انظر**: علي بن أبي طالب إمام العارفين (٥٦)، جؤنة العطّار (٢/ ٢٣٤)، التنبيه والرّد للسقّاف (٧).

فهو يعتقد بأنها «سيِّدةُ العالمين»[١]، و«سيِّدةُ نساء المؤمنين»[٢]، ويصفها بأنها «أشرف النِّساء»[٣]، وأنّ زواجَها بعليٍّ فضيلةٌ له لا لها[٤]، وأشار إلى أنها وزوجَها وابنيها أخصُّ أهل بيت النبي ﷺ وأقربُهم إليه[٥]، ونصَّ على أنّ «أفضلَ نساء هذه الأُمَّةِ خديجةُ وعائشةُ وفاطمةُ، وفي تفضيل بعضِهنَّ على بعضٍ نزاعٌ»[٦].

كما ذكر جملة مِن الأحاديث الدّالَّةِ على كمال فضلِها ومحبَّةِ النبيِّ ﷺ لها[٧]، ونفى عنها ما يُروى مِن الأكاذيب التي تقدح فيها أو تُنزِلُ مِن رُتبتها[٨].

وأمَّا الزَّعم بكونه يرى أنّ فيها شُعْبةً من النِّفاق! فباطل أيضاً.

وكلامُ ابن تيميّة المقصود هنا ورد في سياق الدِّفاع عن أبي بكر رضي الله عنه حين طَعَنَ فيه ابنُ المطهَّر بأنه مَنَعَ فاطمةَ ميراثَها من أبيها حتى هجرته!

وحاصل ردِّه: أنّ هذا الطَّعن الذي حاول الشِّيعةُ وصْمَ الصِّدِّيق به هو ألصقُ بفاطمةَ منه بأبي بكر مِن أوجُهٍ كثيرة، فانقلب الأمرُ رأساً على عَقِبٍ عكسَ مرادِهم! فما أرادوا به القَدْحَ في الصِّدِّيق عاد إلى فاطمة المعصومة بزعمهم! وما أرادوا به مدحَها رَجَعَ إليه دونَها.

---

(١) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٥٩ و٦٣ و٢٤٦).

(٢) **انظر**: الجواب الصّحيح (٦/ ١١٦). (٣) اقتضاء الصراط المستقيم (١٢٧).

(٤) **انظر**: منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٣٦).

(٥) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤١٩)، منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٢٧) و(٧/ ٧٤).

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٣٩٤).

(٧) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٥/ ٣٠٢) و(١٧/ ٢١٧)، منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٢٤٢)، السياسة الشرعية (٥٧).

(٨) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٨/ ٣٦٦)، منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٢٢٩ و٢٤٣).

وقد بيّن أنه لا يَليق بفاطمةَ التي عُرِفت بكمال دِينها وتمام زُهدِها ما وقع منها مِن الحرص الشَّديد على حيازة ميراث أبيها ﷺ إلى الحدِّ الذي تَهْجُرُ معه أبا بكرٍ لا لشيء إلا لأنه منعَها إيّاه، مع كونه يَروي لها ما سَمِعَهُ مِن أبيها مِن قوله: «لَا نُوْرَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»(١) فهو لم يمنعْها من ذلك بمقتضى التشهّي أو بسبب الانحراف عنها.

وأشار ابنُ تيميّة إلى أنّ الشِّيعة لشدَّة حُمقِهم ذمُّوها مِن حيث أرادوا المديح، وذلك حين أجلبوا ببيان غضبها مِن جرّاء منعِها مِن الميراث وهجرِها لأبي بكر بسببه، فوضَّحَ أنَّ هذا لا يصلح أن تُمْدَحَ به سيِّدةُ نساء المؤمنين، إذ المدح لا يكون بما صدر منها وفيه شَبَهٌ مِن عَمَلٍ قد ذمَّ الله المنافقين عليه؛ وذلك أنّ الرِّضا والغضب لأجل المال فقط مما ذمَّهم الله عليه بقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ۝٥٨ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٨، ٥٩](٢).

فهو لم يقل بأنها منافقة أو فيها شُعْبَةٌ من النِّفاق، ولم يقل إنّ فعلَها هو بعينه فِعْلُ المنافقين أو حتى إنه يُشْبِهُ، وإنما قال (بما فيه شَبَهٌ من فعلهم)، والمنصف يدرك أنَّ لفظ (فيه شَبَهٌ) لا يعني المشابَهةَ التَّامة.

والقاعدة لديه أنّ ما وقعت فيه فاطمةُ وغيرُها مِن الصّحابة لا يخلو:

إمّا أن يكون لهم فيه تأويل فما مِن إثم يَلحقهم.

---

(١) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث عائشة ﵂، كتاب: الجهاد والسِّيَر، باب: فَرْض الخُمُس برقم (٢٩٦٢)، ومسلم في كتاب: الجهاد والسِّير، باب: قول النبيّ ﷺ: «لا نورث ما تركنا فهو صدقة» برقم (١٧٥٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٢٤٤).

وإمّا ألا يكون لهم تأويل فيه فهو ذنب ـ وهم ليسوا بمعصومين ـ ولكن الذّنوب لا توجب دخول النّار إلا إذا انتفت أسبابُ المغفرة وهي كثيرة[١].

٤ ـ اتّهامه بأنه يُكفِّر الحسين رضي الله عنه[٢].

وهذا مِن أبطل الباطل، وكلامُه في الثّناء عليه وتعظيمه والتّنويه بفضله والبراءة مما أصابه كثير.

ومن ذلك أنه أثنى عليه ووصفه وأخاه الحسنَ بكونِهما «سِبْطَي رسولِ الله ﷺ، وريحانتَيهِ في الدُّنيا»[٣]، وأنهما مِن أعظم أهل البيت اختصاصاً به[٤]، وعقّب على ذِكْرِهِ بالترضّي عنه[٥].

وبيّن أنه إنما «قَتَلَتْهُ الطّائفةُ الظّالمةُ الباغية»[٦] مِن النّواصب[٧].

وأنَّ «البغيَ على الحسين مِن أعظم البغي»[٨] حيث «قُتِل مظلوماً شهيداً»[٩]، وذلك مِن إكرام الله له[١٠] لتكون شهادتُهُ «مما رَفَعَ الله بها منزلَتَهُ وأعلى درجتَه»[١١].

وقال عن قَتْلِهِ وعن قاتليه: «لا ريب أنّ قَتْلَ الحسينِ من أعظم الذّنوب، وأنّ فاعلَ ذلك والرَّاضي به والمعينَ عليه مستحقٌّ لعقاب الله الذي يستحقُّهُ أمثالُه»[١٢].

---

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٣١).

(٢) **انظر**: الحجّة القويّة (٨١).

(٣) منهاج السُّنة النبوية (٢/ ٩٢).

(٤) **انظر**: منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٥٦١).

(٥) المصدر السّابق (٢/ ٦٧) و(٢/ ٩٠) و(٦/ ٣٤٠).

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٥/ ٣٠٢).

(٧) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٦٨).

(٨) المصدر السّابق (٤/ ٥٦٠).

(٩) المصدر السّابق (٦/ ٣٧٦).

(١٠) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٥١١) و(٢٥/ ٣٠٢) و(٢٧/ ٤٧١).

(١١) المصدر السّابق (٢٥/ ٣٠٢).

(١٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٥٩).

كما لَعَنَ كلّ مِن شارَكَ في قتله فقال: «مَن قَتَلَ الحسينَ أو أعان على قتله أو رَضِيَ بذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبلُ الله منه صرفاً ولا عدلاً»[١].

٥ ـ اتِّهامُه بعداوة آل البيت (العلويِّين)[٢].

وهذا افتراء كسابقه، فقد أثنى على الآل عموماً وخصوصاً، وبيَّنَ حقوقَهم وما يجب لهم في كثيرٍ مِن المواضع.

فممّا أوضحه على جهة العموم قوله عنهم: «آلُ بيت رسول الله لهم مِن الحقوق ما يجب رعايتُها، فإنَّ الله جَعَلَ لهم حقّاً في الخُمُس والفَيء[٣]، وأَمَرَ بالصَّلاة عليهم مع الصَّلاة على رسول الله»[٤].

وقوله: «محبَّتُهم عندنا فرضٌ واجب يُؤجر عليه»[٥].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٨٧).

(٢) **انظر**: الجواب المفيد للسائل المستفيد (٦٧).

(٣) **المال المأخوذ مِن الكفّار نوعان:**

النّوع الأوّل: الغنيمة وهي ما أُخِذَ مِن الكفّار قَهْراً بالقتال.

وقد أجمع العلماء على أنها تقسم خمسة أجزاء فجزءٌ للمذكورين في قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، وأمّا أربعةُ الأخماس الباقية فتُقْسَم على الغانمين.

النّوع الثّاني: الفَيء وهو كلُّ مالٍ أُخِذَ مِن الكُفّار بغير قتالٍ.

وقد اختلف العلماء في تقسيمه على قولين:

القول الأول: أنّ أنه يُقسم كقسمة الغنيمة لقوله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٧] وهذا مذهب الشّافعي.

القول الثّاني: أنه للمسلمين كافّة وهذا مذهب الجمهور وهو المشهور من مذهب الحنابلة.

انظر: الأُمّ (٤/ ١٣٩)، المغني (٦/ ٣١٢)، الكافي في فقه ابن حنبل (٤/ ٣١٨)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٨/ ٢٧٦)، شرح الزركشي على الخِرَقيّ (٢/ ٣٠٣).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٤٠٧). **وانظر أيضاً** (٢٨/ ٤٩٢).

(٥) المصدر السّابق (٤/ ٤٨٧).

وقوله: «لا ريب أنّ محبّة أهل بيت النبي ﷺ واجبة»(١).

وقوله: «لا ريب أنه لآل محمّدٍ ﷺ حقّاً على الأُمَّة لا يشركُهم فيه غيرُهم، ويستحقُّونَ مِن زيادةِ المحبَّةِ والموالاة ما لا يستحقُّهُ سائرُ بطون قُرَيش»(٢).

وقوله: «مَن أبغضَهم فعليه لعنةُ الله والملائكة والنَّاسِ أجمعين، لا يقبل الله منه صَرفاً ولا عدلاً»(٣).

وأشار إلى براءة أهل السُّنة «مِن طريقة النّواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عَمَلٍ»(٤).

وأمَّا على وجه الخصوص فمن ذلك قولُه عن عليٍّ بن الحسين: «أمّا ثناء العلماءِ على عليٍّ بن الحسين ومناقبِهِ فكثيرة»(٥).

كما نصَّ على أنه أفضل التّابعين من أهل البيت(٦)، وأنه «مِن كبار التّابعين وساداتِهم عِلْماً ودِيناً»(٧)، وأنّ «عليَّ بنَ الحسين والحسنَ بنَ الحسن ابنَ عَمِّهِ وهما أفضلُ أهل البيت من التَّابعين»(٨).

وقال عن زيدِ بن عليٍّ: «كان مِن أفاضل أهل البيت وعُلَمائهم»(٩).

ووصف عليَّ بن الحسين وأبا جعفر محمد بن علي وابنه جعفر بن محمد بأنهم من العلماء الفضلاء(١٠)، وبأنَّ أهل العلم أخذوا عنهم(١١)، وبأنهم «أئمَّةٌ في العلم والدِّين، يجب لهم ما يجب لنظرائهم مِن أئمَّة العِلْمِ والدِّين»(١٢)، وأنهم «مِن سادات المسلمين وأئمَّةِ الدِّين، ولأقوالِهم

---

(١) منهاج السنة النبوية (٧/ ١٠٢).
(٢) المصدر السّابق (٤/ ٥٩٩).
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٨٨).
(٤) الواسطية (٤٣).
(٥) منهاج السُّنة النبوية (٧/ ٥٣٤).
(٦) **انظر**: اقتضاء الصراط المستقيم (٣٢٤).
(٧) منهاج السُّنة النبوية (٤/ ٤٨).
(٨) اقتضاء الصراط المستقيم (٣٦٨).
(٩) منهاج السُّنة النبوية (١/ ٣٥).
(١٠) **انظر**: المصدر السّابق (٢/ ٤٧٣).
(١١) **انظر**: المصدر السّابق (٥/ ١٦٤).
(١٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٩/ ٦٩).

مِن الحُرْمة والقَدْرِ ما يستحقُّهُ أمثالهُم»[١].

وقوله عن الباقر: «أبو جعفر محمد بن علي مِن خيار أهل العلم والدِّين، وقيل: إنما سُمِّيَ الباقر لأنه بَقَرَ العلم»[٢].

وقوله عن جعفر الصّادق: «لم يجئ بعده مثلُهُ»[٣].

وقوله عن الرِّضا: «عليُّ بنُ موسى له من المحاسن والمكارم المعروفة والممادح المناسبة لحاله اللّائقة به ما يعرفه بها أهلُ المعرفة»[٤].

وقوله عن الجواد[٥]: «محمد بن عليٍّ الجواد، كان مِن أعيان بني هاشم، وهو معروف بالسَّخاء والسُّؤدد، ولهذا سُمِّيَ الجواد»[٦].

كما كان يترضَّى عن أئمَّةِ الآل أحياناً إذا ذكرهم[٧].

وقد استشهد بعليٍّ بن الحسين وجعفر الصَّادق في قولِهما بأنَّ القرآنَ كلام الله، وأنه ليس بمخلوق[٨]، وبموافقة أئمَّةِ أهل البيت على مجانبة قولِ أهل التَّمثيل والتَّعطيل[٩]، ونَقَلَ عن أهل العلم منهم في مواضع كثيرة[١٠].

---

(١) منهاج السُّنة النبوية (٥/ ١٦٢).
(٢) المصدر السّابق (٤/ ٤٩).
(٣) المصدر السّابق (٤/ ١٢٦).
(٤) المصدر السّابق (٤/ ٥٩).
(٥) محمد الجواد بن علي بن موسى العلوي: أبو جعفر الحسيني، من سروات البيت النّبوي الشّريف، وأحد الأئمة الاثنى عشر الذين تدّعي الرافضة عصمتهم، نوّه المأمون بذكره، وزوّجه بابنته فسكن بها بالمدينة، وكان المأمون ينفذ إليه في السنة ألف ألف درهم. توفي ببغداد سنة ٢٢٠هـ. **انظر**: وفيّات الأعيان (٤/ ١٧٥)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ٣٨٠)، الوافي بالوفيّات (٤/ ٧٩)، سمط النّجوم العوالي (٤/ ١٤٩).
(٦) منهاج السنة النبوية (٤/ ٦٨).
(٧) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢/ ٢١٧)، شرح العمدة (٢/ ٥٢٢).
(٨) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٢/ ٤١٩)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٦٨).
(٩) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٤٣).
(١٠) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢١/ ٥٨٠) و(٢٨/ ٤٣) و(٢٩/ ٩٦) و(٣٣/ ٨٢ و٢١٧)، الفتاوى الكبرى (٣/ ١١)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٨٠).

• **الذَّهبيُّ:**

رَمْيُ الحافظ الذَّهبيِّ بالنَّصب من منتسبٍ لمذهب أهل السنة دعوى غيرُ مسبوقة وغريبة في الوقت نفسه، إلا أنَّ هذا الاستغراب يزول إذا عُرِف أنَّ راميه هو أحمد الغُماريُّ الذي لم يَسلم مِن لسانه ودعاواه كثيرون[١]، فإنه جَرِيءٌ على الطَّعن في دِين مخالِفِه أو عقله أو أخلاقه بغضِّ النَّظَر عن كونه أصاب أم لا.

وقد أكثرَ مِن الدَّندنة حول دعوى نصب الذّهبيِّ وتَلَمَّسَ أثرَه في ردِّهِ أحاديثَ كثيرة في مناقب علي رضي الله عنه!

ومن ذلك قولُه: «الذّهبيُّ إذا رأى حديثاً في فضل عليٍّ عليه السلام بادَرَ إلى إنكاره بحقٍّ وبباطل، حتى كأنه لا يَدري ما يَخْرُجُ مِن رأسه!»[٢].

وقولُه: «قد عرفتَ أنَّ النَّكارةَ عند الذَّهبيِّ هي في فضل عليِّ بن أبي طالب عليه السلام»[٣].

وقولُهُ: «الذّهبيُّ... قيل فيه: لو كان قولُه تعالى وما أرسلناك نازلاً في حقِّ عليٍّ عليه السلام لقال الذّهبيُّ: إنها آيةٌ موضوعةٌ!»[٤].

وبطبيعة الحال جَعَلَ اجتهادَه الخاصَّ هو الفيصلَ في معرفة ثبوتِها مِن عدَمِه ثُمَّ بنى عليه الطَّعن في مخالفيه حتى وإن كانوا أعلمَ منه وأعلى مكانة![٥].

---

(١) يكفي أنه اتهم الإمام البخاريّ بأنّ لديه شيئاً من النّصب فقال: «البخاريُّ رحمه الله كان فيه نوعُ انحرافٍ عن أهل البيت وميلٍ لأعدائهم، وقد كان بعضُ الأشراف العلويّين الحضرميين من أصحابنا بالقاهرة ـ وهو مِن العلماء الأجلّاء ـ يقول لي: إنّ البخاري نُوَيْصِبيّ ـ بالتصغير ـ». جُؤنة العطّار (٢/ ٢١٨).
قلتُ: وقد رماه بالنصب أيضاً السقاف. **انظر**: تعليق على العتب الجميل ص(٧٩).

(٢) فتح الملك العلي (٢٤).

(٣) المصدر السابق (٤١). **وانظر** للاستزادة: المداوي (١/ ٢٥٠)، الأمالي المستظرفة (٨٤).

(٤) جؤنة العطّار (٣/ ١٢٤) باختصار يسير.

(٥) كقوله في جؤنة العطّار (١/ ٣٤): «يكاد النّواصبُ مِن الحفَّاظ تتَّفِقُ كلمتُهم على بُطلان حديث الطَّير» ثمّ ذَكَرَ منهم الباقلانيَّ وابنَ تيميّة والذّهبيَّ وابنَ كثير.

وعلى كلٍّ فهذه الدَّعوى لا تصحُّ مِن وجوه:

١ ـ أنَّ الذَّهبيَّ مِن أئمّة الحديث الكبار ونقَّاده الذين شهد لهم الموافق والمخالف بسعة الحفظ والاطلاع، وقد ترك بصماتٍ ظاهرةً في علم الرِّجال بما خَلَّفَهُ مِن آثار علميَّة تُنبئ عن علوّ كعبٍ وتبحُّرٍ في هذا العلم مع شِدَّة إنصاف حتى مع أكثر الناس مخالفة، والعالِم إذا ما بلغ مثلَ هذه المرتبةِ العلميَّة فلا يصحُّ حَمْلُ أحكامِه على اتِّباع الهوى بمجرَّد ظُنُّون لا يؤيِّدُها دليل واضح، ولو فُتِحَ هذا الباب بهذه الطَّريقة لما بَقِيَ أحدٌ مِن الأئمَّة إلَّا وأمكن الطَّعْن فيه.

ولئن كان أهل العلم بالحديث غيرَ معصومين في الجُملة مِن الخطأ في أحكامِهم فإنَّ هذا ليس بمسوِّغ للتَّسَرُّع في وصم أحدِهم بذلك دون استقراء منهجه.

وإذا كان علماءُ الحديث قد حذَّروا مما قد يقع من بعضِهم مِن جَرْح الرُّواة بلا سبب صحيح[١] إلّا أنّ أحداً ـ باستثناء ابن الصِّدِّيق ـ لم يَلْمِزِ الذَّهبيَّ بمثل هذا مع شِدَّة حرصِهم وعنايتِهم بكُتُبِهِ الرِّجاليَّة خاصّةً ابن حجر الذي تميّز بأمور:

* أنه دائم التَّيَقُّظ لمثل هذه المسائل إلى الحدِّ الذي رمى معه ابنَ تيميّة خَطأً بأنه «كثير التَّحامُل إلى الغاية في ردِّ الأحاديث التي يوردُها ابنُ المطهَّر، وإن كان معظمُ ذلك مِن الموضوعات والواهيات»[٢].

* أنَّ لديه إحاطةً تامّةً بكلام الذَّهبيِّ في كلِّ الأحاديث الواردة في فضائل عليٍّ رضي الله عنه في كتابه (ميزان الاعتدال) لأنه اعتنى به فاختصرَهُ وأضاف إليه وتَعَقَّبَهُ، ومع هذا فإنه لم يُشِر بشيء من هذا القبيل مجرّد إشارة!

---

(١) **انظر**: الثقات (٨/ ٢٥)، فتح المغيث (٣/ ٣٦٢).

(٢) لسان الميزان (٦/ ٣١٩).

وسبب تخصيص هذا الكتاب بالذِّكْرِ هو أنَّ ابنَ الصِّدِّيق زعم أنه اكتشف فيه ما لم يَكْتَشِفْهُ الحافظُ مع طول اشتغالِه به مدَّعِياً أنه «ظَهَرَ فيه نصبُهُ [يعني الذّهبيّ] بأجلى مَعَانيه»[١].

٢ ـ أنَّ الذَّهبيَّ لم يَرُدَّ كثيراً مِن الأحاديث في فضائل عليٍّ دونَ غيره، بل ردَّ الكثير أيضاً في حقِّ أبي بكر وعُمَر وعُثمانَ[٢] وهم أفضلُ مِن عليٍّ، فلماذا لم يرمِه الغُماريُّ بالانحراف عنهم؟!

كما أنه ردَّ كثيراً مِن الأحاديث الوادرة في فضائلِ معاوية[٣]، فلماذا لم يَجد في رَدِّهِ هذا دليلاً على أنَّ أحكام الحافظ الذَّهبيِّ لا علاقة لها بالأشخاص؟! ولماذا لم يجعلْ منه قرينةً على سلامته من النّصب المزعوم؟! أم أنَّ حُبَّكَ الشَّيءَ يُعْمِيْ وَيُصِمُّ؟!

صحيحٌ أنَّ ما حَكَمَ عليه بالبُطلان في مناقب أولئك أقلُّ بكثيرٍ مما ردَّهُ في مناقب عليٍّ، والسَّبب في ذلك هو ما عُرِفَ به الشِّيعة على وجه الخصوص مِن استسهال اختلاق الأحاديث ووضعِها[٤].

٣ ـ أنَّ الذَّهبيَّ لم يَنْفَرِد بالقول بِرَدِّ كثيرٍ مِن الأحاديث التي وُجِدَ فيها كلامٌ لغيره إن لم يكن فيها جميعاً، مما يَدُلُّ على أنَّ اجتهادَه المجرَّد أوصلَه إلى ما أوصل سواه إليه.

ومِن ذلك حديثُ: «**أَنَا مَدِيْنَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا**»[٥] الذي وافقه جماعاتٌ مِن أئمَّة الحديث ونقَّادِه على ما ذَهب إليه[٦].

---

(١) جؤنة العطّار (١/ ٣٤).

(٢) **انظر**: ميزان الاعتدال (١/ ١٧٨و٣٥٥ و٣٩٧) و(٢/ ٢٥٩) و(٣/ ٤٦٤) و(٤/ ٥٧ و١١٢) و(٥/ ٢١٧) و(٦/ ٢٥٠ و٥٥٤).

(٣) **انظر**: المصدر السّابق (١/ ١٥١ و٢٥٠) و(٤/ ٦٩ و٢٢٦ و٣٥٩) و(٦/ ١١٢ و٢٤١).

(٤) **انظر**: ميزان الاعتدال (١/ ١٤٦)، لسان الميزان (١/ ١٠٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٩٥)، نظم المتناثر (٨٩).

(٥) **انظر**: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٣١).

(٦) طعن فيه جماعات منهم: =

ولو أنَّ أحداً احتجَّ على الغُماريِّ بأقوال الطَّاعنين في هذا الحديث ونظائرِهِ لكان جوابُهُ معلوماً وهو أنهم مِن الحُفَّاظ النَّواصب.

وأمَّا حديثُ الطَّير المشهور والذي طَعَنَ فيه كثيرٌ مِن أئمَّة الحديث(١) فقد بدا الذّهبيُّ مُتَرَدِّداً في موقفه منه، فتارةً يقول: «وحديثُ

=
• يحيى بن سعيد. **انظر**: كشف الخفاء (١/ ٢٣٥).
• أبو حاتم الرازي. **انظر**: كشف الخفاء (١/ ٢٣٥).
• أحمد بن حنبل. **انظر**: العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٩)، الجرح والتعديل (٦/ ٩٩).
• يحيى بن معين. **انظر**: الجرح والتعديل (٦/ ٩٩)، تهذيب الكمال (٢١/ ٢٧٧)، وقد ورد عنه غير ذلك **فانظر** تعليق الخطيب عليه في: تاريخ بغداد (١١/ ٤٩)، تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٣٨٠)، تهذيب الكمال (١٨/ ٧٧).
• البخاري. **انظر**: كشف الخفاء (١/ ٢٣٥).
• الترمذي. **انظر**: سنن الترمذي (٥/ ٦٣٧)، كشف الخفاء (١/ ٢٣٥).
• ابن عدي. **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١٩٢).
• ابن حبان. **انظر**: المجروحين (٢/ ١٥٢).
• الدارقطني. **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١٩٢).
• العقيلي. **انظر**: ضعفاء العقيلي (٣/ ١٤٩).
• ابن الجوزي. **انظر**: فيض القدير (٣/ ٤٦).
• النووي. **انظر**: تهذيب الاسماء (١/ ٣١٩).
• ابن تيميّة. **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٨/ ١٢٣ و٣٧٧)، منهاج السنة النبوية (٧/ ٥١٥).
• الذّهبيّ. **انظر**: كشف الخفاء (١/ ٢٣٥).
• القزويني. **انظر**: فيض القدير (٣/ ٤٦).

(١) طَعَنَ في صحَّتِه جماعاتٌ منهم:
• ابن أبي داود. **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٦٦)، تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٧)، سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٣٢).
• العُقَيلي. **انظر**: لسان الميزان (١/ ٤٠٨).
• الحاكم في أوَّل قوليه. **انظر**: منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧٢)، تحفة الأحوذي (١٠/ ١٥٤).
• إبراهيم بن محمد الأرموي. **انظر**: سير أعلام النّبلاء (١٧/ ١٦٨).
• الخليلي. **انظر**: الإرشاد (١/ ٤٢٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٥).
• محمد بن طاهر المقدسي. **انظر**: البداية والنهاية (١١/ ٣٥٥).
=

الطَّير على ضعفه فله طُرُقٌ جمّةٌ، وقد أفردتُها في جُزء، ولم يَثْبُتْ ولا أنا بالمعتقد بُطْلانَه»[1].

وتارةً يقول: «أمّا حديثُ الطَّير فله طُرُقٌ كثيرةٌ جِدّاً أفردتُها بمصنَّف، ومجموعُها يوجِب أنْ يكون الحديثُ له أصل»[2].

وتارةً يقول: «له طُرُقٌ كثيرة عن أنس متكلَّمٌ فيها، وبعضُها على شَرْطِ السُّنن»[3].

إلا أنّ هذا كلَّه لم يَعْصِمْهُ مِن أن يَصِفَهُ بـ(النّصب) لأنه لم يقُل بصحّة الحديث كما يختاره هو.

والغريب أنه عَلَّقَ على حُكْم الذَّهبيِّ على أحد أحاديث الفضائل بأنه جيد بقوله: «هذا سَنَدٌ على شَرْط الصَّحيح، وإن أَنِفَ الذَّهبيُّ مِن التَّصريح بذلك فَعَدَلَ إلى قوله (جيِّدٌ)، وهو مرادف للصَّحيح في اصطلاحهم»[4].

فما دام الغماريُّ يدرك التَّرادف بين (جيِّد) و(صحيح) في اصطلاح أهل الحديث فلماذا يثرِّب على الذَّهبيِّ ويرى في قوله دليلاً على الانحراف والنّصب؟!

= • ابن الجوزي. **انظر**: العلل المتناهية (١/ ٢٢٨).
• ابن تيميّة. **انظر**: منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧١).
• ابن كثير. **انظر**: البداية والنهاية (٧/ ٣٥١).
• تاج الدين السبكي (وإن لم يكن كلامُه واضحاً تماماً). **انظر**: طبقات الشّافعيّة الكبرى (٤/ ١٦٦، ١٦٩).

(١) سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٣٣).
(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٢)، تحفة الأحوذي (١٠/ ١٥٤).
(٣) تاريخ الإسلام (٣/ ٦٣٣).
تنبيه: قال أحمد الغُماريُّ في جؤنة العطّار (١/ ٢٧): «أظهر الذَّهبيُّ في (تاريخ الإسلام) اعتدالاً في حقِّ آلِ البيت وأعدائهم بني أُمَيَّةَ، وأراد أنْ يُخْفِيَ أثرَ النَّصب الكامنِ في نفسه فيه، بخلافِه في كتبه الأخرى».
(٤) جؤنة العطّار (١/ ٣٤).

ومما يلحظ عليه أيضاً أنه ربَّما لَبَّسَ لينصر الفكرةَ التي يُلِحُّ على تأكيدها كقوله ـ تعليقاً على أحد الرُّواة الذين حَكَمَ عليهم الذَّهبيُّ بالجهالة[١]: «لو وثَّقَهُ[٢] النّاسُ كلُّهم لقال الذَّهبيُّ في حديثه: إنه كَذِبٌ[٣]، كما فَعَلَ في عِدَّة أحاديثَ أخرَجَها الحاكمُ بسند الشَّيخين، وادَّعى هو دفعاً بالصَّدر وبدون دليل أنها موضوعة، وما عَلَّتُها في نظره إلا كونها في فضلِ عليٍّ بن أبي طالب»[٤].

ولا خلافَ بين أهل العلم بالحديث أنَّ الذَّهبيَّ إمام نقّادة، ومثله لا يَقْتَصِرُ نظرُه على السَّند وحْدَه بل يتعدّاه إلى النَّظَر إلى المتن مما يؤثِّر في حُكمه عليه، كقوله ـ تعليقاً على حديث في فضل عليٍّ: «قلتُ: مَعَ كونه ليس بصحيح، فمعناه صحيحٌ سوى آخره»[٥].

وقوله عن أحد الرُّواة: «هو الذي حدَّث أنَّ عليّاً كان معه بصِفِّين ثمانون بدريّاً، وهذا محالٌ!»[٦].

وهذا المنهج منهج معروف لأئمَّة الحديث الكبار، لعلمهم بما يَعتري الأسانيد أحياناً من القلْب والتَّركيب، وهو أمر يَفْعَلُهُ بعضُ

---

(١) **هو**: أحمد بن عمران بن سلمة.

(٢) هذا الكلمة ملبسةٌ مِن أحمد الغماريِّ فإنها تُوهِمُ ـ في أقلِّ الأحوال ـ أنَّ ثَمَّةَ جمّاً غفيراً على توثيقه، مع أنه لا يوجد أحدٌ ممّن ذكره وثَّقَهُ باستثناء محمد بن علي الوهبيِّ الكوفيِّ (الرّاوي عنه) ـ كما في حلية الأولياء (١/ ٦٥) ـ، ولم أقف على ترجمة له فيما بين يديَّ من المصادر، وأمّا الذّهبيُّ فلم يتفرَّد بل بالحُكم عليه بالجهالة فقد سبقه أبو الفتح الأزديُّ. **انظر**: لسان الميزان (١/ ٢٣٥).

(٣) لفظ الحديث المشار إليه هو «قُسِمَت الحكمةُ فجُعِلَ في عليٍّ تسعةُ أجزاء، وفي الناس جزءٌ واحد» خرّجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٦٥). وقال عنه الذّهبيّ في الميزان (١/ ٢٦٦): «فهذا كذب»، وقد وافقه على ردّ الحديث آخرون فضعّفه ابن الجوزيّ في العلل المتناهية (١/ ٢٤١)، وحكم بوضعه ابنُ كثير في البداية والنهاية (٧/ ٣٦٠).

(٤) فتح الملك العلي (٤٠).

(٥) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٥).

(٦) **انظر**: المصد السّابق (٢/ ١٨٨).

الضُّعفاء عمداً[١]، ويقع أحياناً في حديث بعض من لا يُتَّهَمُ في نفسه إمّا لاختلاطٍ أو لغيره[٢].

وقد وُجِدَ في الرُّواة «مَن يقلب الأسانيد، ويَضَعُ على الأسانيد الصِّحاحِ المتونَ الواهية»[٣]، ولهذا كان مِن كلمات الأئمَّة المعروفة «هذا متنٌ صحيح وإسناد مقلوب»[٤].

على أنَّ كثيراً مِن الأحاديث في هذا الباب يمكن القطع بوضعِها دون دراسة أسانيدِها لمخالفتها قطعيَّات الدِّين وبدهيَّات العقل، أو مصادمتِها لنصوصٍ أخرى أقوى منها، كيف وهي لا تخلو مِن ضعفاء ومتروكين؟![٥].

وهل يلام الحافظُ الذَّهبيُّ على أحكامه الحديثيَّة وهو إمام جهبذ، وكلُّ عاقل منصف ـ ولو كان غير متخصِّص ـ لا يَمْلِكُ إلّا أنْ يَسأل نفسه حين يطالع مئاتِ الأحاديثِ المكذوبةِ على رسول الله ﷺ في فضائل عليٍّ: هل يمكن للصَّحابة الذين بذلوا أموالَهم في سبيل الله وأرخصوا نفوسَهم وهجروا بُلدانَهم وعادَوا قبائلَهم وقاتلوا أهليهم وركبوا متنَ الأهوال أن يخفوها ويُعارضوها؟!

وهل يُمكن أن يَخسروا آخرتَهم بعد ما قاموا به مِن تضحيات تفوق حدّ الوصف لأجل بُغْضِ رجلٍ واحد فقط؟!

ولماذا تأتي الأحاديث في مناقب عليٍّ رضي الله عنه وكأنَّ الخَلْقَ لم

---

(١) **انظر**: المجروحين (١/ ١٣٠)، لسان الميزان (٢/ ١٨٢) و(٣/ ٧٨).

(٢) **انظر**: ميزان الاعتدال (٤/ ١٥) و(٥/ ٤٨٥).

(٣) المجروحين (١/ ٣٥١)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٠).

(٤) المجروحين (١/ ١٧١).

(٥) ما ذكرته هنا قَرَّرَ الغُماريُّ نظيرَهُ أثناء كلامه على حديثٍ مكذوبٍ في فضلِ معاوية بقوله: «والمقصود أنّ الحديث باطل بالبداهة لا يحتاج إلى تأمُّل، فضلاً عن كونِهِ مِن رواية الوضّاعين النّواصب لعنهم الله». الجواب المفيد (٣٣).

يوجدوا إلا لأجل الابتلاء به حبّاً أو بُغضاً! وكأنّ الرّسول لم يُبعث إلا مِن أجل بيان فضلِهِ والتَّحدُّث بمزاياه!

بل إنَّ في هذه الأحاديث ما يَجعل له مِن الخصائص ما ليس لرسول الله ﷺ[1]؟!

---

(١) هذه بعض الأحاديث التي وردت في فضائل عليٍّ رضي الله عنه وحكم عليها الذَّهبيُّ بالوضع، آثرتُ استخراجَها من ميزان الاعتدال فقط لأنّ الغُماريَّ زعم أنّ (نصب الذَّهبيِّ ظهر فيه بأجلى معانيه!) ومنها:
قوله ﷺ: **«لم يَجُزِ الصِّراطَ أحدٌ إلا مَن كانت معه براءةٌ بولاية عليِّ بن أبي طالب»**. ميزان الاعتدال (١/ ١٤٧).
وعن ابن عباس قال: لمّا قَتَلَ عليٌّ عمرَو بنَ عبدِ ودٍّ هبط جبرائيلُ بأترجّة من الجنة، فقال للنبي ﷺ: إن الله يقول لك حيِّ بهذه علياً، فدَفَعَها إليه فانفلقت في يده، فإذا فيها حَريرةٌ بيضاءُ مكتوبٌ فيها بصُفرة: تحيَّةٌ مِن الطَّالب الغالب إلى عليّ بن أبي طالب. ميزان الاعتدال (١/ ٣٠٨).
ومنها مرفوعاً: **«مَن سرّهُ أن يحيا حياتي، ويموت ميتتي، ويتمسّك بالقضيب الياقوت فليتولَّ عليَّ بن أبي طالب مِن بعدي»**. ميزان الاعتدال (٢/ ٣٨).
وعن علي مرفوعاً: إنَّ الله جَعَلَ لأخي عليٍّ فضائلَ لا تُحصى، فمَنْ أَقَرَّ بفضيلةٍ له غَفَرَ الله له ما تَقَدَّمَ من ذنبه، ومَن كَتَبَ فضيلةً له لم تَزَلْ الملائكةُ تستغفر له ما بَقِي الكتابُ، ومَن استمعَ إلى فضيلةٍ من فضائلِهِ غَفَرَ الله له الذنوبَ التي اكتسبها بالنظر، النَّظَرُ إلى عليٍّ عبادةٌ، ولا يقبل الله إيمانَ عبدٍ إلا بولائه والبراءة من أعدائه». ميزان الاعتدال (٦/ ٥٥).
ومنها مرفوعاً: **«صلّت عليَّ الملائكةُ وعلى عليِّ بن أبي طالب سبعَ سنين، ولم يرتفع شهادةُ أن لا إله إلا الله من الأرض إلى السماء إلا منِّي ومِن عليٍّ»**. ميزان الاعتدال (٤/ ٣٢).
ومنها مرفوعاً: **«إنَّ في الفردوس لعيناً أحلى مِن الشّهد، وأطيبَ مِن المسك، فيها طينةٌ خَلَقَنا الله منها، وخَلَقَ منها شيعتَنا، وهي الميثاقُ الذي أخَذَ الله عليه ولايةَ عليِّ بن أبي طالب»**. ميزان الاعتدال (٥/ ٣١).
وعن ابن عباس قال: قلتُ للنبي ﷺ: يا رسول الله، للنار جواز؟
قال: **«نعم، حُبُّ عليِّ بن أبي طالب»**. ميزان الاعتدال (٥/ ٤٠٩).
وعن ابن عباس قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ ـ وهو آخِذٌ بيدِ عليٍّ ـ يقول: **«هذا أوّلُ مَن آمَنَ بي، وأول مَن يُصافحني، وهو فاروق الأمة، وهو يعسوبُ المؤمنين،** =

وما أجمل قول الذَّهبيِّ: «قد أغنى الله عليّاً عن أن تُقَرَّرَ مناقبُهُ بالأكاذيب والأباطيل»[١].

٤ ـ أنَّ الذَّهبيَّ قد صحَّح أحاديثَ كثيرة في (فضائل علي)[٢]، ولو كان مناطُ ردّه لحديثٍ ما هو كونَهُ في فضائلِه ـ كما يزعم الغُماريُّ ـ لما صحَّحها، أو لحاول الطّعن فيها بأي طريقة وهو قادر على ذلك.

ولعلَّ مِن أبرز ذلك حديثُ عليٍّ المشهور: «**وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ ﷺ إليَّ أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ**»[٣].

= **والمالُ يعسوبُ الظَّلَمَة، وهو الصِّدِّيق الأكبر، وهو خليفتي مِن بَعدي**». ميزان الاعتدال (٤/ ٩٣).

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**لو أنّ الغِياضَ أقلامٌ، والبحرَ مِدادٌ، والجنَّ حُسَّابٌ، والإنسَ كُتَّابٌ، ما أحصوا فضائلَ عليٍّ**». ميزان الاعتدال (٦/ ٥٤).

قال رجلٌ لابنِ عباس: «سبحانَ الله! إني لأحسب مناقبَ عليٍّ ثلاثةَ آلاف.
فقال: أوَلا تقولُ إنها إلى ثلاثين ألفاً أقربُ». ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣١).

عن أنس قال: كنتُ جالساً مع النبي ﷺ: إذ أَقْبَلَ عليٌّ، فقال النبي ﷺ: **يا أنسُ، مَن هذا؟**
قلتُ: هذا عليُّ بن أبي طالب.
فقال: **يا أنسُ، أنا وهذا حُجَّةُ اللهِ على خلقِه**». ميزان الاعتدال (٦/ ٤٤٦).

وعن ابن عمر قال: بينما رسول الله ﷺ جالسٌ ذاتَ يوم، إذ هَبَطَ جبرائيلُ الرُّوحُ الأمينُ، فقال: يا محمدُ، إنّ ربَّ العِزَّةِ يقرئُكَ السّلامَ! ويقول: لمّا أَخَذَ الله ميثاقَ النّبيِّين أَخَذَ ميثاقَكَ في صُلْبِ آدمَ فَجَعَلَكَ سيِّدَ الأنبياء، وجَعَلَ وصيَّكَ سيِّدَ الأوصياءِ عليَّ بن أبي طالب». ميزان الاعتدال (٨/ ٦١).

وعن علي: «أنا قَسِيمُ النار». ميزان الاعتدال (٤/ ٥٥).

وعن ابن عمر مرفوعاً: «**مَن أَحَبَّ علياً أعطاهُ الله بِكُلِّ عِرْقٍ في بَدَنِهِ مدينةً في الجنة**». ميزان الاعتدال (٦/ ٥٥).

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٩٣).
(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٢)، سير أعلام النّبلاء (٣/ ٢٨٣).
(٣) سبق تخريجه ص(١٢٦).

فقد استشهد به الذَّهبيُّ وَذَكَرَهُ في أكثرَ مِن موضع[١]، مع أنه يمكنه أن يقدح فيه بأمور منها: أنَّ أحدَ راوته[٢] (شيعيٌّ جَلْدٌ)، بل كان عالِمَ الشِّيعة وقاصَّهم وإمامَ مسجدهم.

قال عنه ابنُ معين: «شيعيٌّ مفرط»، وقال الدّارقطنيُّ: «رافضيٌّ غال»[٣].

أَلَمْ يكن مِن السَّهل على الذّهبيِّ ـ والحالة هذه ـ أنْ يَرُدَّهُ على مذهب مَن يرى عَدَمَ الاحتجاج برواية الرَّافضة مطلقاً[٤] أو على مذهب من يرى عدم الاحتجاج برواية الدّاعيةِ إلى بدعته ولا سيّما إذا روى ما يقوّي بدعتَهُ[٥] أو لغير ذلك، ولكنه لم يفعل لأنه يسير على وفق قواعد هذا العلم المحكمة.

٥ ـ أنَّ إنصافَ الذَّهبيِّ غيرُ خافٍ على كلِّ مَن يطالع كتبه، فإنه يُثني على جماعات مِن المخالفين، كقوله في تراجم مختلفة لعدد من رجال الشِّيعة: «من أوعية العلم»[٦].

وقولِه: «كان مُقَدَّماً في الشِّيعة، ولولا اشتراطي أن أذكُرَ كلّ مَن تُكلِّمَ فيه لما ذكرتُهُ للفضل الذي فيه»[٧].

وقولِه: «الشَّيخ العالِم العابد شيخ الشِّيعة... له فضلٌ وجلالةٌ، فيا ليته ثقة!»[٨].

---

(١) **انظر**: سير أعلام النّبلاء (٥/ ١٨٩) و(١٢/ ٥٠٩) و(١٧/ ١٦٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٠).
(٢) **هو**: عدي بن ثابت الأنصاري.
(٣) **انظر**: ميزان الاعتدال (٥/ ٧٨)، المغني في الضعفاء (٢/ ٤٣١)، من تكلم فيه وهو موثق (١٣٤).
(٤) **انظر**: ميزان الاعتدال (١/ ١٤٦).
(٥) **انظر**: التقييد والإيضاح (١٥٠)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزّركشي (٣/ ٣٩٨)، فتح المغيث (١/ ٣٣١)، تدريب الراوي (١/ ٣٢٥).
(٦) سير أعلام النّبلاء (٤/ ١٥٣).
(٧) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٤١).
(٨) سير أعلام النّبلاء (١١/ ٤٤٦) باختصار يسير.

وقولِه: «كان متعبِّداً راهباً»[١].

ووصفِه لأحد غلاة الشِّيعة الشتَّامين بأنه: «الشَّيخ العالِم الصّدوق محدِّث الشِّيعة»[٢].

وقولِه: «حافظٌ صاحبُ حديث، لكنه رافضيٌّ جَبَلٌ»[٣].

وقولِه: «ثقةٌ فيه شيءٌ مَعَ كثرة علومه... وهو مِن زُهَّاد الشِّيعة»[٤] و«كان من العلماء الزُّهَّاد على تشيُّعِه»[٥].

وقولِه: «لو كانت الشِّيعة مثلَهُ لقلَّ شرُّهم»[٦].

ووَصَفَ غيرَ واحد مِن غُلاة الشِّيعة وعلمائهم بـ(العلَّامة)[٧].

وكثيراً ما كان الذّهبيُّ ينصف الشِّيعة مثلما ينصف غيرهم ولكن بحسب المعايير التي تحكم هذا العلم.

فمِن ذلك أنه نَقَلَ جَرْحَ بعض أهل العلم لأحد الشِّيعة ثم عَقَّب عليه بقوله: «قلتُ: ما هذا بحمدِ الله جرحٌ»[٨].

ولـمّا نَقَلَ وَصْفَ الشَّعبيِّ أحد الشِّيعة بالكذب عقّب عليه بأنه «محمول على أنه عَنَى بالكذب الخطأَ لا التَّعمُّد»[٩].

وقال عن آخرَ: «ورأيتُ له جزءاً مِن كتاب المناقب جَمَعَ فيها أشياءَ ساقطةً قد أغنى الله أهل البيت عنها، وما أعتقدُهُ يَعتمِدُ الكذبَ أبداً»[١٠].

وكذلك الحال مع المعتزلة الذين أثنى على جماعةٍ منهم بما فيهم، سواء في تألّههم أو في علمهم أو مواهبهم، فمِن ذلك وصفُهُ لبعض كبار

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٧).
(٢) سير أعلام النّبلاء (١١/ ٥٣٦).
(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ٣١٥).
(٤) الكاشف (١/ ٢٩٤) باختصار يسير.
(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ١٣٦).
(٦) المصدر السّابق (٥/ ٧٨).
(٧) سير أعلام النّبلاء (١٥/ ٣٢٨) و(٢١/ ٣٣٢).
(٨) ميزان الاعتدال (٤/ ١٧٥).
(٩) سير أعلام النّبلاء (٤/ ١٥٣).
(١٠) المصدر السّابق (١١/ ٥٣٨).

المعتزلة بـ(الزَّاهد العابد)[١].

وقوله في آخر: «كان ذا زهدٍ وورع وقناعة»[٢].

وقوله: «شيخ المعتزلة البغداديِّين له الذّكاء المفرط والتّصانيف... وكان مِن بحور العلم، له جلالةٌ عجيبةٌ عند المعتزلة»[٣].

وقوله: «كان فصيحاً بليغاً عذبَ العبارة يتوقَّدُ ذكاء، وله اطِّلاع كبير»[٤].

وإطلاقُه على غير واحد منهم وَصْفَ (العلّامة)[٥].

فهذه نماذج مِن إنصافه لبعض المنتسبين إلى اثنين مِن أبرز المذاهب المخالفة، فلم تَحُل بينه وبين ذِكْرِ ما فيهم مِن مناقبَ وحسنات، فهل يُمكن لعاقل أن يَتَصَوَّرَ منه أن يُنْصِفَ شيعة عليٍّ ـ بحسب زعمهم ـ ويَتَحَامَلَ على عليٍّ نفسِه وهو يراه إمامَ هدى؟!

٦ ـ محبَّتُه لعليٍّ رضي الله عنه وآله.

ومن ذلك نصُّه على كونه خيرَ البَشَر في زمانه[٦].

وقوله فيه: «أمير المؤمنين عليُّ بنُ أبي طالب ﷺ أبو الحسن الهاشميُّ قاضي الأُمَّة، وفارسُ الإسلام، وخَتَنُ المصطفى ﷺ، كان ممن سَبَقَ إلى الإسلام لم يتلعثم، وجاهدَ في الله حقَّ جهادِه، ونَهَضَ بأعباء العلم والعمل، وشَهِدَ له النبيُّ ﷺ بالجنة.

وقال: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ**»[٧].

---

(١) سير أعلام النّبلاء (٦/ ١٠٤).

(٢) المصدر السّابق (١٨/ ٤٩٠).

(٣) المصدر السّابق (١٤/ ٢٢٠).

(٤) المصدر السّابق (١٧/ ٥٨٧).

(٥) **انظر**: المصدر السّابق (١٠/ ٥٥٥) و(١٤/ ٣١٣ و٤٨٠) و(١٧/ ٢٤٤)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٠٩).

(٦) **انظر**: ميزان الاعتدال (٣/ ٣٧٤).

(٧) خرّجه كثيرون، ومنهم: الترمذيُّ في سننه مِن حديث حذيفة بن أسيد الغفاريِّ أو زيد بن أرقم ﷺ، كتاب: المناقب عن رسول الله ﷺ، باب: مناقب علي بن =

وقال له: «أَنْتَ مِنِّيْ بِمَنْزِلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِيْ»[١].

وقال: «لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ»[٢].

ومناقبُ هذا الإمام جمةٌ، أفردتُها في مجلَّدَة وسمَّيتُهُ بـ(فتح المطالب في مناقب علي بن أبي طالب) ﷺ، وكان إماماً عالماً»[٣].

وقال: «الويل لمن يَغُضُّ منه أو غَضَّ مِن رُتبته، ولم يُحِبَّهُ كحُبِّ نظرائه أهلِ الشُّورى رضي الله عنهم أجمعين»[٤].

ثم قارن هذا بقول أحمدَ الغُماريِّ: «الذَّهبيّ إذا رأى حديثاً في فضل عليٍّ ﷺ بادَرَ إلى إنكاره بحقٍّ وبباطل، حتى كأنه لا يَدري ما يَخْرُجُ مِن رأسه»[٥].

وقولِه: «قد عرفتَ أنّ النّكارةَ عند الذَّهبيِّ هي في فضلِ عليِّ بن أبي طالب ﷺ»[٦].

فهل هذه حال ناصبيٍّ منحرفٍ عن عليٍّ؟!

ومتى كان النّواصب يُعظِّمون عليّاً ويثنون عليه ويَروون فضائلَه ويُفردونها بالتّصنيف؟!

= أبي طالب ﷺ. برقم (٣٧١٣)، وابن ماجه في سننه من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ في فضل عليٍّ بن أبي طالب ﷺ. برقم (١٢١).
والحديث قال عنه الترمذي: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيح»، وصحّحه الذّهبيُّ في سير أعلام النّبلاء (٨/ ٣٣٥)، وابن حجر في فتح الباري (٧/ ٧٤)، والألباني في صحيح وضعيف سُنن الترمذي.

(١) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب عليٍّ بن أبي طالب القرشي الهاشميِّ أبي الحسن ﷺ. برقم (٣٥٠٣)، ومسلم ـ واللفظ له ـ من حديث سعد أيضاً، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ. برقم (٢٤٠٤).

(٢) سبق تخريجه (١٢٦).

(٣) تذكرة الحفاظ (١/ ١٠).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٥).

(٥) فتح الملك العلي (٢٤).

(٦) المصدر السّابق (٤١).

غير أنّ هذا كلّه لا ينفي ـ بحسب الغُماريّ ـ انحرافَه عن عليٍّ وحرصَه على جحد فضائله، لأنّ المشكلة في حقيقتها تكمن في أنَّه (أي الذَّهبيّ) لم يوافقْه على ما كان يعتقده في خصوص عليٍّ رضي الله عنه.

وللذَّهبيِّ كثيرٌ مِن الكلام المستطاب في الثّناء على فاطمة والحسن والحسين وغيرِهما مِن أهل البيت(١)، وسوف أقتصر منها على هذه الكلمة الجامعة في حق عليٍّ وبعض الأئمّة من بنيه، والتي تبيّن شدّة تعظيمه لعليٍّ وأهلِ بيته، قال فيها: «مولانا الإمام عليٌّ من الخلفاء الرّاشدين، المشهودِ لهم بالجنة رضي الله عنه، نحبُّهُ أشدَّ الحبِّ، ولا نَدَّعي عصمتَه، ولا عِصمة أبي بكر الصّديق.

وابناه الحسنُ والحسينُ فسبطا رسول الله ﷺ، وسيِّدا شباب أهل الجنة، لو استُخلِفا لكانا أهلاً لذلك.

وزينُ العابدين كبيرُ القدر، من سادة العلماء العاملين، يَصلح للإمامة، وله نظراءُ، وغيرُهُ أكثرُ فتوى منه، وأكثرُ رواية.

وكذلك ابنه أبو جعفر الباقر سيِّدٌ إمامٌ فقيهٌ يَصلح للخلافة.

وكذا ولده جعفر الصادق كبيرُ الشّأن من أئمة العلم، كان أولى بالأمر من أبي جعفر المنصور.

وكان ولدُهُ موسى كبيرَ القدر، جيِّدَ العلم، أولى بالخلافة من هارون، وله نظراءُ في الشّرف والفضل.

وابنه علي بن موسى الرِّضا كبيرُ الشّأن، له علم وبيان ووقع في النفوس، صيَّرَهُ المأمونُ وليَّ عهده لجلالته، فتوفي سنة ثلاث ومئتين.

وابنه محمد الجواد مِن سادة قومِه، لم يبلغ رتبةَ آبائه في العلم والفقه.

---

(١) انظر: سير أعلام النّبلاء (٢/ ١١٨) و(٣/ ٢٤٥ و٢٨٠) و(٤/ ٤٠٢) و(٥/ ٣٨٩) و(٦/ ٢٧٠) و(٩/ ٣٨٧ و٣٨٧) و(١٠/ ١٠٥ و١٩١)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٤ و١٦٦).

وكذلك ولدُهُ الملقَّب بالهادي شريفٌ جليلٌ.

وكذلك ابنه الحسنُ بنُ علي العسكري رحمهم الله تعالى»[١].

٧ ـ أنَّ الغُماريَّ يَصِمُ الذَّهبيَّ باتِّباع الهوى حين ردّ بعض ما ورد في (فضائل عليٍّ) لأجل ما فيه مِن النّصب، والحقيقة أنه يمكن أن تُقلب الدّعوى عليه فيقال: لماذا لا يكون هو الذي يقبلها لما فيه من تشيُّع ظاهر؟!

ولئن كان الذَّهبيُّ قد ردَّ بعضَ ما رُوِي في فضل عليٍّ ورأى أنها من اختلاق الرّوافض، فالغماريّ أيضاً ردّ كلّ ما ورد في فضل معاوية ورأى أنه من وضع النّواصب[٢]، وصنيعهما لا اختلاف فيه إلّا في ذات الشَّخص.

وعليه فإن سَلّمنا أنّ الغُماريَّ قال ما قاله بعلمٍ واجتهاد، فالذَّهبيُّ كذلك، بل هو أولى منه به لما يلي:

- ما عُرِفَ به مِن الإنصاف حتى مع مخالفيه.
- أنه لم يَرُدَّ جميعَ ما ورد في فضل علي رضي الله عنه.
- أنه كان كثير الثّناء عليه والمحبّة له.

وإن افترضنا أنّ الذّهبيَّ قال ما قاله عن عصبيّةٍ واتباع هوى فالغُماريُّ كذلك لما يلي:

- ما عُرِف به مِن قلَّة الإنصاف.
- أنه أبطل كلّ ما ورد في فضل معاوية رضي الله عنه.

---

(١) سير أعلام النّبلاء (١٣/ ١٢٠).

(٢) انظر مثلاً: الجواب المفيد (٣١).

تنبيه: يُعْرَفُ موقفُهُ بعامّة مِن تلك الأحاديث وإن لم أجد له كلاماً عليها مِن موقفه مِن ذات معاوية رضي الله عنه، فمَن وَصَمَهُ بالنِّفاق وحَكَمَ بكُفْرِهِ هل يُمكن أن يَقْبل أيَّ حديث في فضله؟!

- أنه كان شديدَ الانحراف عن معاويةَ متَّهماً إياه بـ(النِّفاق والكفر)(١).

● ابن كثير:

كالعادة طاشت سهام أحمد بن الصِّدِّيق فرمى الحافظَ ابنَ كثير بالنّصب!

ومما قاله ـ بعد حديثه عن دعوى نصب الذَّهبيِّ: «سبحان مَن ابتلى أهلَ الشّام بحبِّ بني مروانَ والانحرافِ عن آل البيت الأطهار، ومَن رأى كلامَ ابنِ كثير عَرَفَ أنّ الذّهبيَّ لا شيء بالنِّسبة إليه!»(٢).

وقال أيضاً ـ في كلام له عن الحاكم: «وزاد في تشهير أمره والتّشنيعِ عليه جماعةُ النّواصب كابن تيميّة والذَّهبيِّ وابنِ كثير وأضرابِهم! لأنه أخرج أحاديثَ في فضائل علي وآل البيت ﷺ»(٣).

والغُمَاريُّ لا يتردّد في رمي كثيرين بالنّصب دون أن يكون لديه ما يُؤَكِّدُ صحَّة زعمه، ولم ولن يستطيعَ ـ هو ولا غيره ـ أن يجد ما يُثبِتُ هذه الدَّعوى العريضة التي رمى بها الحافظ ابن كثير، فلا يوجد في كلامه ما يتضمّن انحرافاً عن أمير المؤمنين عليٍّ، ولا موافقة للنّواصب في شيء من أقوالِهم.

وقد سبقت الإشارة إلى (سعة مفهوم النّصب) لديه بسبب النّزعة التَّشيُّعِيَّة فيه، فهو يرى أنّ ردَّ أحاديث في (فضائل علي) نصب، وقد ردَّ ابن كثير أحاديثَ كثيرةً في هذا الباب، كما نبّه على الزِّيادات المنكرة في الأحاديث الثّابتة(٤).

---

(١) **انظر**: الجواب المفيد (٥٩).

(٢) جؤنة العطّار (١/ ٢٩). **وانظر في** المرجع نفسه (١/ ٣٣).

(٣) الأمالي المستظرفة (٨٤).

(٤) **انظر** على سبيل المثال: تفسير القرآن العظيم (٢/ ٤ و٧٢) و(٣/ ٥٧١) و(٤/ ١٦٧ و٣٩٠)، البداية والنهاية (٧/ ٣٣٤ و٣٤٣ و٣٤٤).

ولعلّ مِن أكثرِها استفزازاً للغُماريّ ردَّهُ لحديث المؤاخاة[(١)]، وحديثِ الطّير[(٢)]، وقِصّةِ ردّ الشّمس[(٣)].

هذا مِن جهة، ومِن جهةٍ أخرى فابنُ كثير ـ وإن ذَكَرَ أنّ في بني أُمَيَّةَ نواصب[(٤)] ـ ضعّف ما وَرَدَ من الأحاديث في ذمّهم وذمِّ أيّامِهم بكلام علميٍّ متين[(٥)]، وهو ما لا يرضي أحمد الغُماريَّ بحال!

ومِن العناء الاشتغالُ ببيان بطلان شذوذات الغُماريِّ واتِّهامِهِ للكبار المتّفق على جلالتهم وإمامتهم وسلامتهم مما رماهم به لولا الخوف مِن أنْ يَغترّ بكلامه جاهل، أو يطير به ذو هوى!

وهذه الدّعوى لا تصحّ لوجوه، منها:

١ ـ شذوذ الغُماريِّ في دعواه، وبيان ذلك أنَّ ابنَ كثير أحد مشاهير العلماء وخصوصاً بكتابيه (تفسير القرآن العظيم) و(البداية والنهاية)، وهما كتابان تلقّاهما أهل العلم بالقبول، وحظيا بعناية كبيرة دون أن يرميَهُ أحدٌ بالنّصب.

---

(١) **انظر**: البداية والنهاية (٧/ ٣٣٦).
وحديث المؤاخاة مؤاخاة النبيِّ ﷺ لعليٍّ جاء بألفاظ مختلفة مرفوعاً ومرسلاً، ومنها ما خرّجه الترمذيُّ في سننه (٥/ ٦٣٦) ـ وقال: حسنٌ غريب ـ والحاكم في مستدركه (٣/ ١٥) عن ابن عُمَرَ قال: «آخَى رسول اللهِ ﷺ بين أَصْحَابِهِ فَجَاءَ عَلِيٌّ تَدْمَعُ عَيْنَاهُ فقال: يا رَسُولَ اللهِ آخَيْتَ بين أَصْحَابِكَ ولم تُؤَاخِ بَيْنِي وَبَيْنَ أَحَدٍ!
فقال له رسولُ اللهِ ﷺ: **أنت أَخِي في الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**».
وانظر أيضاً: مصنَّف عبد الرزاق (٥/ ٤٨٥)، فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢/ ٥٩٧)، المعجم الكبير للطّبرانيّ (٢٤/ ١٣٧).
والحديث حكم عليه ابن تيميّة والألباني بالوضع. **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٢) و(٧/ ١١٧ و٣٦٠)، سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/ ٥٢٦).

(٢) **انظر**: البداية والنهاية (٧/ ٣٥١). والحديث سبق تخريجه ص(٤٤٧) و(٥٣٤).

(٣) **انظر**: المصدر السّابق (١/ ٣٢٣). والحديث سبق تخريجه ص(٤٦٩).

(٤) **انظر**: المصدر السّابق (٦/ ١٩٨).

(٥) **انظر**: تفسير القرآن العظيم (٣/ ٥٠) و(٤/ ٥٣٠).

٢ ـ أنّ النّاظر في موقف ابنِ كثيرٍ مِن علي رضي الله عنه لا يعتريه أيُّ شكٍّ في زيف هذه الدّعوى وكذبِها، فقد عرف له فضلَه وأثنى عليه بما هو أهلُه.

ومن ذلك أنه ذكر أنّ مِن فضائله إسلامَه قديماً، حتى قيل: إنه أول من أسلَمَ من الغِلمان.

وأنه مِن العَشَرَةِ المشهودِ لهم بالجنةِ.

وأنه مِن أهل بيعة الرِّضوان.

وأنه أقربُهم نَسَباً مِن رسول الله ﷺ.

وأنه أحد السِّتة أصحاب الشُّورى.

كما أشار إلى أنه حَضَرَ معه مشاهدَهُ كلَّها وأبلى فيها بلاءً عظيماً.

وأنه ممن تُوفِّي رسول الله ﷺ وهو راض عنهم.

كما أثبت صحّة خلافته فهو رابع الخلفاء الرّاشدين، ولقّبه بأمير المؤمنين كثيراً، ونصّ على أنّ قَتْلَهُ شهادة[١].

كما ذكر جملةً من الأحاديث الثابتة في بيان فضله[٢].

- **ابن خلدون:**

اتّهمه بعض أهل العلم بالنّصب.

وقد استدلّ هؤلاء بدليلين:

الدّليل الأول: ما نُسِبَ إليه في مسألة قتل الحسين رضي الله عنه.

قال ابنُ حجر العسقلانيُّ: «كان شيخُنا الحافظُ أبو الحسن (يعني

---

(١) **انظر**: البداية والنهاية (١/ ١٣٠ و١٦٣) و(٢/ ١٣٧) و(٦/ ٢٣١) و(٧/ ٢٢٣ و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٣٥)، تفسير القرآن العظيم (١/ ١٧٩ و٤٠٨) و(٢/ ٣٣ و٦٣ و٩٢ و٢١٦ و٣٧٢) و(٣/ ٢٦٢) و(٤/ ٢٣٢ و٢٦٠).

(٢) **انظر**: البداية والنهاية (٧/ ٣٣٤ و٣٣٧ و٣٤٧).

الهيثميَّ)[1] يبالغ في الغضِّ منه، فلمّا سألته عن سبب ذلك ذَكَرَ لي أنه بَلَغَهُ أنه ذَكَرَ الحسينَ بنَ عليٍّ رضي الله عنهما في تاريخه فقال: قُتِلَ بسيف جَدِّهِ.

ولما نَطَقَ شيخُنا بهذه اللّفظة أردفها بلعن ابنِ خلدون وسبِّهِ وهو يبكي!»[2].

كما رماهُ أحمدُ الغماريُّ بالنّصب، واستند إلى أشياء منها: كونه قد خطّأ الحسين في خروجه على يزيد[3].

والكلام على ما سبق إيرادُه من وجوه:

١ ـ أنَّ الحافظ الهيثميَّ لم ينقل هذا الكلام عن ابن خلدون نقلاً مباشراً بأنْ يكون سمعه منه أو قرأه بنفسه له ونحو ذلك، إنما أشار إلى أنه (بَلَغَهُ) دون أن يذكر مَن أبلغه، ومثل هذا لا تثبت به التُّهم.

٢ ـ أنّ ما نقله الهيثميُّ عن ابن خلدون غير موجودٍ في تاريخه مما يؤكّد عدم صحّة نسبته إليه، وقد صرَّح الحافظ ابنُ حجر بخلوِّ تاريخه منه، إلا أنَّ الغريب أنه عقّب على ذلك بقوله: «كأنه كان ذَكَرَها في النُّسخة التي رَجَعَ عنها!»[4] فإن كان قد رجع عما كان يقوله فالحمد لله وإلا فإنَّ هذا ظنٌّ محض!

وكان الأَولى بالحافظ ابن حجر ـ وإن لم يَرْمِه بالنّصب ـ أن يَبقى على الأصل في تبرئته ما دام لم يجد دليلاً يَنْقُله عن البراءة الأصليّة،

---

(١) علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثميُّ: أبو الحسن، محدِّث بارع شافعيُّ المذهب، كان زاهداً متعبّداً ليّن الجانب، مولده سنة ٧٣٥هـ، صَحِبَ الحافظَ العراقيَّ بعد أن قارب الخمسين ولازَمَهُ أشدّ ملازمة فانتفع به، توفّي سنة ٨٠٧هـ. من آثاره: مجمع الزّوائد، موارد الظّمآن، البحر الزّخّار. **انظر**: التّحفة اللّطيفة (٢/ ٢٧٥)، ذيل تذكرة الحفّاظ (١/ ٢٣٩)، الضّوء اللّامع (٥/ ٢٠٠)، الأعلام (٤/ ٢٦٦).

(٢) الضوء اللامع (٤/ ١٤٧)، الإعلان بالتوبيخ (١٢٨).

(٣) **انظر**: درّ الغمام الرّقيق (١٨٨)، جؤنة العطّار (٢/ ١٩).

(٤) الضوء اللامع (٤/ ١٤٧).

ولا سيّما أنَّ شيخَهُ عبَّر بـ(بَلَغَهُ) كما سبق، لكن يبدو أنَّ ابنَ حجر قد أفرط في إحسان الظَّنِّ بشيخه لعلمه وصلاحه فمال إلى اعتقاد صحّة ما نقله له، فـ«نسألُ الله السّلامة من الوهم والتّسرُّع في الحكم على الشيء قبل التثبُّت منه!»(١).

وأمَّا الشوكانيُّ فإنه لم يطمئنَّ إلى صحّة ما نُقِلَ عن ابن خلدون فقال: «هكذا حكاهُ السّخاويُّ عن ابن حجر، والله أعلم بالحقيقة!

وإذا صحَّ صدور تلك الكلمة عن صاحب التّرجمة فهو ممن أضلَّهُ الله على عِلْم»(٢).

٣ ـ أنّ ابنَ خلدون أورد هذا القول المنسوب إليه بعينه ثم ردّ عليه فقال: «وقد غَلِطَ القاضي أبو بكر بن العربيِّ المالكيُّ في هذا، فقال في كتابه الذي سماه بالعواصم من القواصم ما معناه: إنَّ الحسين قُتِلَ بشرعِ جَدِّهِ!

وهو غلطٌ حَمَلَتْهُ عليه الغفلة عن اشتراط الإمام العادل، ومَن أعدلُ مِن الحسين في زمانه في إمامته وعدالته في قتال أهل الآراء!»(٣).

ونَصَّ على أنَّ فتنة قَتْلِ الحسين في زمن يزيد «هي مِن فعلاتِهِ المؤكِّدةِ لفسقه»(٤).

وهذا دليل قاطع على بطلان ما نُسب إليه، فـ«انظر كيف يُنسب إلى الرّجل ما لم يقل، ويشنّع عليه هذا التّشنيع الذي لا يستحقُّه»(٥).

وكأنَّ منشأ هذه الدَّعوى أحد أمرين:

١ ـ أن يكون بعض الناس غَلِطَ على ابن خلدون عند قراءته لكلامه

---

(١) كتاب الإعلان بالتوبيخ (١٢٩) الحاشية رقم (٨٣) لأحمد باشا تيمور.
(٢) البدر الطالع (١/ ٣٣٩).
(٣) مقدّمة ابن خلدون (٢١٧).
(٤) المصدر السّابق (٢١٧).
(٥) كتاب الإعلان بالتوبيخ (١٢٩) الحاشية رقم (٨٣) لأحمد باشا تيمور.

ولم ينتبه إلى أنّه ينقل ما سبق عن ابن العَرَبيِّ فظنَّه مِن كلامِه نفسه، ومِن ثَمَّ نَقَلَهُ إلى الهيثميِّ بصورة خاطئة.

٢ ـ أن يكون بعضهم فَهِم كلامَه في تخطئة الحسين على غير وجهه، ذلك أنّ ابنَ خلدون ناقشَ مسألةَ فتنة مقتله بشيءٍ مِن الجرأة والتَّعَمُّق كعادته فكان أنْ غَلَّطَه في خروجه على يزيدَ لا مِن النَّاحية الشَّرعيَّة ولا مِن جهة كمالِ أهليَّته، وإنما في ظَنِّهِ أنَّ له قُدرةً على تغيير المنكر، فيُحتمل أنَّ بعضَهم فَهِمَ مِن كلامه أنه يغلِّطُ الحسين في أصل خروجِه مطلقاً بناءً على تصحيحه لإمامة يزيدَ.

قال ابن خلدون: «أمّا الحسين فإنه لما ظَهَرَ فِسْقُ يزيدَ عند الكافَّة مِن أهل عصره، بعثت شيعةُ أهل البيت بالكوفة للحسين أن يأتيَهم فيقوموا بأمره، فرأى الحسينُ أنَّ الخروجَ على يزيدَ متعيِّنٌ مِن أجل فسقه، لا سيَّما مَن له القُدرة على ذلك، وظنّها مِن نفسه بأهليتّه وشوكتِه.

فأمّا الأهليَّة فكانت كما ظنَّ وزيادة.

وأمّا الشَّوكةُ فَغَلِطَ يرحمه الله فيها!»[١].

ثم أكَّد على المعنى نفسه فقال: «فقد تبيّن لك غَلَطُ الحسين إلا أنه في أمرٍ دنيويٍّ لا يَضُرُّهُ الغَلَطُ فيه»[٢] مشيراً إلى أنه «شهيدٌ مُثابٌ، وهو على حقٍّ واجتهاد»[٣].

الدَّليل الثَّاني: تصحيحُه نسب الفاطميِّين.

ابن خلدون مؤرِّخ كبير عُرِفَ بدقَّة تحقيقه وجَوْدة نظره، وهو ما يَجْعَلُهُ لا يُسلِّم بكلِّ ما قيل ولو اشتهر، ومِن ذلك أنه ذَهَبَ إلى صحَّةِ انتساب (العُبَيديِّين) إلى عليٍّ رضي الله عنه[٤]، وهو بذلك يخالف السَّواد الأعظم مِن العُلماء والمؤرِّخين.

---

(١) مقدّمة ابن خلدون (٢١٦).
(٢) المصدر السّابق (٢١٧).
(٣) المصدر السّابق (٢١٧).
(٤) **انظر**: المصدر السّابق (٢١).

وهذا الرأي له يجب أن ينظر إليه في إطاره الطّبعي مِن جهة امتلاكه أدوات التّحقيق وشدّة اعتداده بنفسه فحسب، غيرَ أنّ السَّخاويَّ فَهِمَ منه شيئاً آخر يُثْبِتُ دعوى (انحرافه عن العلويِّين)، ذلك أنه لمّا نَقَلَ ما جرى بين ابن حجرٍ والهيثميِّ قال: «وسأذكر عن ابنِ خلدون في ذكر الخلفاء ما يكاد أن يكون شاهداً لصدور هذا منه، نسأل الله السَّلامة»[١].

وما أشار إليه في (الإعلان بالتّوبيخ) صرّح به في (الضّوء اللّامع) فقال: «والعجبُ أنّ صاحبنَا المقريزيَّ كان يُفْرِطُ في تعظيم ابنِ خلدون، لكونه كان يَجْزِمُ بصحَّة نَسَبِ بني عُبيد الذين كانوا خلفاء بمصر وشُهِروا بـ(الفاطميِّين) إلى عليٍّ، ويخالِف غيرَهُ في ذلك ويدفع ما نُقِلَ عن الأئمَّة مِن الطَّعن في نَسَبِهم، ويقول: إنما كَتَبُوا ذلك المحضر مراعاةً للخليفة العبَّاسيِّ.

وكان صاحبُنا ينتمي إلى (الفاطميِّين) فأحبَّ ابنَ خلدون لكونه أثبت نَسَبَهم، وغَفَلَ عن مرادِ ابنِ خلدون فإنه كان لانحرافِهِ عن (آل عليٍّ) يُثْبت نَسَبَ الفاطميِّين إليهم، لِمَا اشتهر مِن سوء معتقد الفاطميِّين، وكونِ بعضِهم نُسِبَ إلى الزَّندقة، وادَّعى الإلهيَّة كالحاكم[٢]، وبعضِهم في الغايةِ مِن التَّعَصُّب لمذهب الرَّفض حتى قُتِلَ في زمانِهم جمعٌ مِن أهل السنة، وكان يُصَرَّح بسبِّ الصحابة في جوامعهم ومجامِعهم، فإذا كانوا بهذه المثابة وصحَّ أنهم مِن (آل عليٍّ) حقيقةً التصق بـ(آل عليٍّ) العَيْبُ، وكان

---

(١) الإعلان بالتوبيخ (١٢٨).

(٢) منصور بن نزار بن معد بن إسماعيل العُبيديُّ: أبو عليٍّ المصريُّ الملقّبُ بـ(الحاكم بأمر الله)، سادس الخلفاء العبيديّين، مولده بالقاهرة سنة ٣٧٥هـ، وقد بويع سنة ٣٨٦هـ وكان خبيث الاعتقاد غريبَ الأطوار متقلِّباً سفّاكاً للدِّماء، أمر بأن يُكْتَبَ لَعْنُ بعض الصَّحابة على المساجد وقَتَلَ جماعةً مِن الفُضَلاء، قُتِل سنة ٤١١هـ. **انظر**: وفيّات الأعيان (٥/ ٢٩٢)، سير أعلام النّبلاء (١٥/ ١٧٣)، مرآة الجنان (٣/ ٢٥)، النّجوم الزّاهرة (٤/ ١٧٦).

ذلك مِن أسباب النُّفْرَةِ عنهم»[1].

وما مِن شكٍّ بأنَّ هذه أشياء متوهَّمة لا حقيقة لها، وقد أوقع السّخاويَّ في هذا الخطأ الفادح أنه اعتقد قبل أنْ يَسْتَدِلّ، ومِن ثَمَّ فهو يَتَلَمَّسُ مِن الأدلَّة ما يؤيّد اعتقادَه، فأدّى به ذلك إلى ما يصحّ أن يقال عنه بأنه «استنتاج غريب!» على حدِّ تعبير أحمد باشا تيمور[2].

والرَّدُّ على كلام السَّخاويِّ مِن وجوه:

١ ـ أنّ الواقع لا يَشهد له بل عليه، ذلك «أنّ مَن يطالع تاريخَ ابنِ خلدون لا يرى فيه انحرافاً عن (آل عليٍّ)»[3].

ولا يصحّ أن يُجعل انفرادُهُ عن الأكثرين بتصحيح نسب العُبيديّين دليلاً على انحرافِهِ لأنه «قد خالفَهم في كثيرٍ غيرِه»[4].

٢ ـ أنّه لا يلزم مِن إثبات صحَّة نسب العُبيديِّين انتقاصٌ للأصل الشَّريف، وقد قال تعالى لنوح عليه السلام في شأن ابنه: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ﴾ [هود: ٤٦] فإن صحَّ عيبُ الأصل الشَّريف بفرعٍ سيّء صحَّ ذمُّ نوحٍ بكفر ابنه.

وقد وُجِدَ في العلويِّين مَن كان في غاية الفسق والفجور ولا شكَّ

---

(١) الضّوء اللّامع (٤/ ١٤٧).
تنبيه: لعلَّ مِن المفارقات الغريبة أن يكون نسب العُبيديين مِن أسباب رمي عالمين كبيرين بالنّصب، وهما (ابنُ حزم) لأنه طَعَنَ فيه، و(ابنُ خلدون) لأنه صحّحه!

(٢) حاشية أحمد تيمور باشا على الإعلان بالتوبيخ (١٢٩) بلا رقم.
وأما تيمور باشا فهو أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور، مؤرّخ مصريٌّ عالم بالأدب، مِن أعضاء المجمع العلمي العربيّ، مولده بالقاهرة سنة ١٢٨٨هـ وهو مِن بيت فضلٍ ووجاهة، كان كريمَ النّفس فيه انقباضٌ عن الناس، اشتهر بمكتبته التي كانت مليئةً بالمخطوطات والنّوادر، توفّي بالقاهرة سنة ١٣٤٨هـ. من آثاره: ضبط الأعلام، التّذكرة التّيموريّة، التّصوير عند العرب. **انظر**: الأعلام (١/ ١٠٠)، معجم المؤلفين (١/ ١٦٦).

(٣) كتاب الإعلان بالتوبيخ (١٢٩)، الحاشية رقم (٨٣) لأحمد باشا تيمور.

(٤) المصدر السّابق (١٢٩)، الحاشية رقم (٨٣) لأحمد باشا تيمور.

في صحَّة نسبه[١]، فهل يقال إنّ العَيب سيلتحق بـ(عليٍّ) رضي الله عنه لأنهم مِن نسله فلا بدّ إذن من نفيِ نسبهم؟!

ولو كان مرادُ ابنِ خلدون مِن إثبات نسب العُبيديّين عيبَ عليٍّ رضي الله عنه ـ بحسب رأي السَّخاويِّ ـ لوجب تكفيرُه (أعني ابن خلدون) لأنه يَلْزَمُ مِن ذلك رغبتُهُ في إلصاق النّقص بالنبيِّ ﷺ لأنّ أبناء فاطمة أبناؤه، وهو ما لا يقوله أحد!

٣ ـ أنه أثبت نَسَبَ فرعين مشكوكٍ في صحّة انتسابِهما إلى البيت العلويّ، أحدهما شيعيّ والآخر سُنّي، فـ«لم يفعل مع الفاطميِّين إلا ما فَعَلَهُ مُع الأدارسة أمراء المغرب في ردِّ فِرية مَن أنكر نسبتَهم إلى الإمام الحسن بن عليٍّ[٢]، ولم يكن في نِحْلَةِ القوم ما يَحْمل على الرِّيبة في صحّة معتقدِهم»[٣] وهذا مما يثبت أنّ الأمر لا علاقة له بالانحراف عن آل عليٍّ.

- **ابن حجر الهيتميّ:**

لم يرمه بالنَّصب إلا أحمد الغُماريّ، وقد اتَّهمه به لتأليفه كتاب (الصَّواعق المحرقة) و(سَلْب الإيمان) اللَّذَيْنِ مَنَعَ فيهما سبّ أحد مِن الصّحابة أو الطَّعنَ فيه، ولمّا كان معاويةُ هو أكثرَ مَن يناله طعنُ الشِّيعة وقدحُهم خصَّصَ الكتابَ الثّاني له.

والقول بصحَّة إسلام معاويةَ وعدالتِهِ ونحوِ ذلك لا يُرضي الغُماريَّ لِمَا عُرِف به مِن القول بكفره ونفاقه[٤]، ومن ثَمَّ فإنَّ مَن يدافع عنه ويعتذر له في قتاله عليّاً ليس إلا ناصبيّاً في نظر ابن الصِّدِّيق.

---

(١) **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٤/١٤٨).

(٢) **انظر**: تصحيحه لنسب الأدارسة في تاريخه (٤/١٦ و١٩ و١٤٥).

(٣) كتاب الإعلان بالتوبيخ (١٢٩)، الحاشية رقم (٨٣) لأحمد باشا تيمور.

(٤) **انظر**: الجواب المفيد للسائل المستفيد (٥٩).

ولم يَشْفَع لابنِ حجر الهيتميِّ مِن اتّهام الغُماريِّ تصوُّفُهُ، ولا أنه عقد باباً كاملاً في صواعقه أفرده للكلام على فضائل عليٍّ رضي الله عنه[١] وجَمَعَ فيه كلَّ ما هبّ ودبّ مِن الثّابت وغيره[٢].

ومَن يطالع كتابه (الصّواعق المحرقة) وغيرَهُ لا يزاوله أدنى شكٍّ في بُطلان هذه التُّهمة، وقد نفاها عنه محمّد رشيد رِضا[٣] حيث قال في أحد أجوبته: «لا يَظهر لي ما ظهر للسّائل مِن تعصُّبه على آل البيت وإن تأوَّل لأعدائهم»[٤].

• وليُّ الله الدّهلوي[٥]:

وصفه أحمد الغُماريُّ بأنّ فيه بدعةَ «الانحراف عن عليٍّ عليه السلام»[٦].

ونسب إليه أنه يقول ـ في كتابه التّفهيمات ـ «إنّ عليّاً لم يكن مِن

---

(١) **انظر**: الصّواعق المحرقة من (١/ ٣١١) إلى (٢/ ٣٩٣).

(٢) **انظر**: المصدر السّابق (٢/ ٣٥٤).

(٣) محمد رشيد بن عليّ رضا بن محمد بن محمد القلمونيُّ: عالم متفنِّن، يُعَدُّ أحدَ المصلحين في العصر الحديث، مولده في القلمون مِن أعمال طرابلس الشّام سنة ١٢٨٢هـ وهو بغداديُّ الأصل حسينيُّ النَّسب، تعلّم في بيروت ثمّ استقرّ بمصرَ وأصدر مجلّته الشّهيرة (المنار) لبثّ آرائه الإصلاحيّة، توفِّي سنة ١٣٥٤هـ. مِن آثاره: تفسيره (ولم يكمل)، الخلافة والإمامة العظمى، الوحيُ المحمّديّ. **انظر**: الأعلام (٦/ ١٢٦)، معجم المؤلِّفين (٩/ ٣١٠).

(٤) فتاوى الإمام محمد رشيد رضا (٣/ ٨٦٤).
ويقصد بـ(ما ظهر للسّائل) قولَ السّائل «ويظهر لي أيضاً أنه [يعني ابن حجر الهيتميّ] ـ سامحه الله ـ يتعصَّب ضدَّ أهل البيت مع تظاهُرِهِ بحبِّهم، ويتأوَّلُ لأعدائهم بما هو بديهيُّ البُطلان». فتاوى الإمام محمد رشيد رضا (٣/ ٨٦١).

(٥) عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم العمري الفاروقي: مفسِّرٌ عالمُ بالحديث لقِّب بـ(سراج الهند)، وهو من أهل (دهْلي) وإليها نسبته، مولدُهُ سنة ١١٥٩هـ، توفي سنة ١٢٣٩هـ. من آثاره: فتح العزيز، بستان المحدّثين، التُّحفة الاثني عشريّة. **انظر**: الأعلام (٤/ ١٤)، معجم المؤلِّفين (٥/ ٢٤٣).

(٦) الجواب المفيد للسائل المستفيد (٤٧).

الخلفاء الرّاشدين»[١].

كما أشار إلى أنه متقلّب فتجده أحياناً «ناصبيًّاً حرباً لعليٍّ وأهل بيته»[٢].

وأحياناً «يُشِيد بذكر عليٍّ، ولكن هذا قليلٌ بالنِّسبة لحطِّه عليه»[٣].

والنّاظر في اتِّهام الغُمَاريِّ لبعض العلماء بـ(النّصب) يقطع بأنه لا يَصِحّ الاعتماد عليه متى ما تفرَّد بذلك لتشيُّعه، ومن ثَمَّ فهو يتَّهم كثيرين بما لم يسبقه إليه محدِّث أو يوافقه عليه عالم، ولا يشبه في ذلك إلا الشِّيعةَ الذين رموا الدّهلويَّ بالنَّصب[٤].

وكتاب الدّهلويِّ الشَّهيرُ المسمّى بـ(التّحفة الاثني عشرية) مليء بالثَّناء على عليٍّ وإثبات إمامته ورشده والدِّفاع عنه.

وأمّا ما عزاه إلى كتاب (التّفهيمات) فلم أتمكَّن مِن الوقوف عليه للتحقُّق مِن هذا النقل، ثُمّ معرفة سياقه في حال ثبوته.

- **عبد الحميد بن باديس[٥]:**

اتَّهمه أحمد الغُماريُّ بـ(ببُغْض أهل البيت، والتَّمسُّك بعداوتِهم)، وجَعَلَ مِن نتاج هذا البُغْض والانحراف طبعَهُ لكتاب العواصم مِن القواصم لابن العربيِّ[٦].

---

(١) الجواب المفيد للسائل المستفيد (٤٧). (٢) المصدر السّابق (٤٧).

(٣) المصدر السّابق (٤٧).

(٤) **انظر**: نفحات الأزهار (١٣/ ١٥٩) و(١٧/ ٢١٧).

(٥) عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكّي بن باديس: رئيس جمعية العلماء المسلمين بالجزائر، مولده في قسنطينة سنة ١٣٠٥هـ، وأتمّ دراستَهُ في الزَّيتونة، ثم عاد إلى الجزائر فأصدر مجلة الشِّهاب وهي علميّة أدبيّة دينيّة، وكان شديدَ الحملات على الاستعمار الفرنسيِّ فأوذيَ واضطُهِدَ حتى مِن أبيه وإخوتِه، تُوُفِّي سنة ١٣٥٩هـ، مِن آثاره: مجالس التذكير. **انظر**: الأعلام (٣/ ٢٨٩)، معجم المؤلِّفين (٥/ ١٠٥).

(٦) الجواب المفيد للسائل المستفيد (٦٦).

وما ذكره الغُماريُّ غير صحيح، فالرّجل لم يُعرف بالانحراف، بل هو على مذهب أهل السُّنة والجماعة[1]، وقد استقرَّ لدى أهل السنة قاطبة فضلُ عليٍّ وحفظُ حقِّه ومعرفةُ مكانته.

وأمّا طبعه لهذا الكتاب فهو لما فيه مِن الدّفاع عن الصَّحابة ضدَّ ما يوردُه أهل الأهواء وغيرهم مِن الشُّبهات، ثم لتنقيته التاريخ الإسلاميَّ مما يُسَطِّرُهُ كثيرٌ مِن المؤرِّخين والمفسِّرين والأدباء مما لا حقيقة له أو لأكثره كما قال مؤلِّفُه: «لتحترزوا مِن الخلق، وخاصّةً مِن المفسِّرين والمؤرِّخين وأهلِ الآداب، بأنهم أهل جهالة بحُرُمات الدِّين أو على بدعة مُصِرِّين، فلا تبالوا بما رووا ولا تقبلوا روايةً إلا عن أئمّة الحديث»[2].

• **حامد الفقي:**

لم يتّهمه بالنّصب إلّا الشّيخ أحمد الغُمَاريُّ فقد جاء في كلام له على الجوزجانيّ بأنه: «خبيثٌ مشهورٌ بعداوة آل البيت النبويِّ كحامد الفقي لعنه الله»[3].

ولا ريب بأنّ ما قاله الغُماريّ في الشيخ محمد حامد الفقيّ غير مقبول؛ لأنّ الفقي عالم سلفيّ، ومذهب السّلف في أهل البيت بعيد كلّ البُعد عن النّصب، ولمّا لم يَسُق الغُماريّ ما يثبِت مثل هذه الدّعوى وجب البقاء على الأصل، لا سيّما مع توسُّع الغُماريّ في هذا الباب ومجازفته في أحكامه على الآخرين.

والحقيقة: أنّ مثل هذا الاتهام مِن قِبَله لا يُستغرب لما يلي:

١ ـ ما يوجد لديه من نزعة تشيّع ظاهرة.

---

(١) **انظر** كتابه: العقائد الإسلامية.

(٢) العواصم من القواصم (٢٦٠).

(٣) جؤنة العطّار (٣/ ٨٤).

٢ ـ أنّ الفقي عالم سلفي، شديد العناية بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، فإذا كان الغُماريّ يصف ابن تيميّة بشيخ النّواصب ونحوه فمن البدهيّ أنه سيصف الفقيَّ بذلك.

٣ ـ أنّ الفقي كان ذا موقف حازم وقاس من التصوُّف وأهله، بخلاف الغُماريّ الذي هو شيخ الطّريقة الدرقيّة.

وعلى كلٍّ فكلام الشيخ أحمد الغماريّ بمجرَّده في هذا الباب لا يعوّل عليه كما بيّناه مراراً، فكيف إذا كان بينه وبين مَن طعن فيه هذا الاختلاف الكبير والعداوة الظّاهرة إلى الحدّ الذي وصل فيه إلى أن يصف الفقي بـ«المبتدع الخبيث الضّال، بل الكافر المشرك عدوّ الله!»[1]؟!

• الألباني[2]:

وقد رماه بذلك الشَّيخُ عبدُ الله الغُماريُّ[3] وبعضُ مُشَاكِليه[4]! وهي دعوى عاريةٌ مِن الدّليل، وكُتُبُ الشَّيخ الألبانيِّ خير شاهد على بطلانِها مِن جهة التزامه فيها بمذهب السَّلَف في عليٍّ وأهل بيته، وخلوِّها مِن أَمارات النَّصب وعلاماتِه.

ويبدو أنّ لرمي الغُماريِّ الشّيخَ الألبانيَّ بالنّصب سببين:

١ ـ أنَّ لديه نزعةَ تصوُّف وتشيُّعٍ ظاهرة كما هو الحال بالنِّسبة لأخيه الأكبر الشّيخ أحمد الغُماريِّ، ومَن كان كذلك فإنه سيكون متوسِّعاً

---

(١) جؤنة العطّار (٣/٧٦).

(٢) محمد ناصر الدِّين بن نوح نجاتي بن آدم الألباني (نسبة إلى ألبانيا): أبو عبد الرحمٰن، أحد أشهر مُحدِّثي زمانه، مولده في مدينة أشقوردة عاصمة ألبانيا سنة ١٣٣٢هـ، خدم السُّنة طويلاً بمؤلَّفاته الكثيرة، وحرص على مقاومة البدع بأنواعها ونُصرة مذهب السَّلف، أثنى عليه كثير من أجلّة العصر، توفي سنة ١٤٢٠هـ، ودُفِن في مدينة عَمَّان عاصمة الأردن. **انظر**: كتاب محمد ناصر الدِّين الألباني للعلي.

(٣) **انظر**: القول المقنع في الرّد على الألباني المبتدع (١٣).

(٤) **انظر**: صحيح شرح العقيدة الطحاوية للسقاف (٦٥٦).

جدّاً في مفهوم النّصب وفي إطلاقه كما هو حال ابنِ عَقِيل صاحبِ كتاب (تقوية الإيمان) الذي تظهر عليه سمات التشيُّع بجلاء.

٢ ـ أنّ الألبانيَّ رماه بالتّشيُّع، فأراد أنْ يَتَبَرَّأَ مما رُمي به بالإشارة إلى أنّ اتِّهام الألبانيِّ له ناشئ عمَّا فيه مِن النّصب، والنّواصب متوسِّعون جدّاً في وصف مخالفيهم بالتّشيُّع[1].

❁ ❁ ❁

(١) **انظر**: القول المقنع في الرّد على الألباني المبتدع (١٣).



الفصل الثّاني

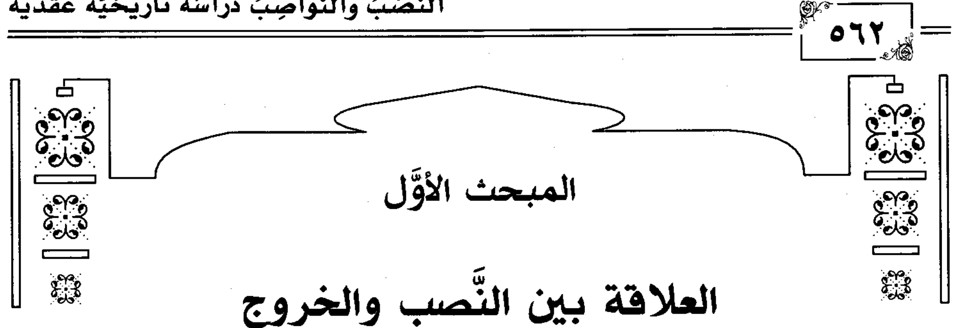
النَّصب عند الفِرَقِ الإسلاميّة

وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: العلاقة بين النَّصب والخروج.

المبحث الثّاني: العلاقة بين النَّصب والتَّشيُّع.

المبحث الثّالث: العلاقة بين النَّصب والاعتزال.



المبحث الأوَّل

العلاقة بين النَّصب والخروج

لا توجد علاقةٌ في الأصل ما بين لفظ (النَّصب) ولفظ (الخروج) من جهة مدلولِهما الأوَّليّ، لأنّ النَّصب مرتبطٌ بالموقف مِن شخصٍ بذاتِه وهو عليٌّ ﷺ، وأمّا الخروج فهو متعلّق بمبدأ وهو الثَّورةُ على الحاكم الفاسق أو الكافر أيّاً كان، لكن لمّا أصبح عليٌّ يُمَثِّلُ هذا الحاكمَ في نَظَرِ بعضِ أتباعِهِ وانحرفوا عنه وعادَوه دخلوا في مفهوم النَّصب حينئذٍ، ومن ثَمَّ يمكن القول بأنَّ العلاقة بين النَّواصب والخوارج علاقةُ عمومٍ وخصوصٍ مطلق، بمعنى أنَّ كلَّ خارجيٍّ ناصبيّ، وليس كل ناصبيٍّ خارجيّاً، فالخوارجُ إذن مِن جملة أفراد النَّواصب لا كلّهم.

وهذا هو السَّبَبُ في تفاوُت تعابيرِ أهل العلم في هذا الباب إذ يأتي لفظُ النَّواصب شاملاً للخوارج ـ بل ربما استَقَلَّ بوصفهم بذلك ـ وهو الأصل؛ لأنَّ الخوارج أشدُّ النَّواصب انحرافاً عن عليٍّ وبُغضاً له[١].

ويأتي أحياناً التّعبير بعطف أحدِهما على الآخر كأن يقال: الخوارج والنَّواصب[٢] مما يُشْعِر بالمغايرة، وليس الأمرُ كذلك بل هو مِن باب عطف العامِّ على الخاصِّ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحِجر: ٨٧].

---

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٦٨)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٧١) و(٤/ ٣٦٨ و٣٨٦ و٣٩٥) و(٥/ ٤٤ و٤٦) و(٦/ ٢٨٦) و(٧/ ١٠٥ و٢٥٩).

(٢) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٢) و(٧/ ٣٢٣)، يقظة أولي الاعتبار للقنوجي (٧٩).

ويأتي أحياناً على عكس الأوّل فيقال: النّواصب والخوارج[١] فيكون مِن باب عطف الخاصّ على العامّ كما في قوله تعالى: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ولعلَّ هذا هو أقلُّ الاستخدامَين، وسبب العطف هنا بصورتيه هو اشتهار الخوارج بهذا اللَّقب وانفرادُهم بأصول خاصّة..

والغالب في استعمالات أهل العلم وإطلاقاتهم أنْ يَخُصُّوا المكفِّرةَ باسم (الخوارج) لأنّ هذا الاسم أسبقُ في الظُّهور، وغيرَ المكفّرة باسم (النَّواصب) كما قال الذّهبيُّ: «مَن تعرَّض للإمام عليٍّ بذمٍّ فهو ناصبيٌّ يُعزَّر، فإن كفَّرَهُ فهو خارجيٌّ مارِقٌ»[٢].

ولا ريب أنَّ النَّصب مِن دون تكفير أسبقُ في زمن ظهوره منه مع التّكفير؛ لأنَّ النَّواصب غير المكفّرة اعتقدوا أنَّ لعليٍّ علاقة بمقتل عثمان وقاتلوه على ذلك، في وقت كان الخوارج مِن شيعته الذين يقاتلون أولئك تحت رايته.

وأمّا قول الحافظ الذَّهبيِّ - في مَعْرِض سرده لتاريخ ظهور البدع: «وتمَّت وقعةُ الجمل ثم وقعةُ صِفِّين فظهرت الخوارجُ وكَفَّرَت سادةَ الصّحابة، ثم ظهرت الرّوافضُ والنّواصبُ»[٣] فإنه إنما يريد النّواصب بصفتِهم جماعة تتبنّى هذا الاتِّجاه وتَتَعَصَّب له.

ويدلُّ على ذلك أنَّ كثيراً ممن قاتلَ في صِفِّين مِن عسكر الشَّام هم النَّواصب كما نصَّ عليه غير واحد[٤].

ويمكن تناول العلاقة بين النَّواصب والخوارج مِن خلال جانبين:

---

(١) **انظر**: الفَرْقُ بين الفِرَق (٢٢٤)، مدارج السَّالكين (٢/ ٢١١)، توجيه النّظر إلى أصول الأثر (١/ ٥٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٠).

(٣) المصدر السّابق (١١/ ٢٣٦).

(٤) **انظر**: فتح الباري (١٣/ ٥٣٧).

الأوّل: الجانب التّوافقي.

حيث يتّفقون في الموقف السَّلبي العامّ من عليّ على خلاف بينهم في طبيعة موقف كلّ.

الثّاني: الجانب التّخالفي.

١ ـ أنّ الخوارج يكفِّرون عليّاً قولاً واحداً بجميع فِرَقِهم.

قال أبو الحسن الأشعريُّ(١): «أجمعتِ الخوارجُ على إكفار عليٍّ بن أبي طالب رضوانُ الله عليه بعد أنْ حَكَّمَ، وهم مختلفون: هل كُفْرُهُ شِرْكٌ أم لا؟»(٢).

وقد ترتّب على تكفيرهم إياه أنْ حكموا عليه بالخلود في النّار واستحلُّوا دَمَه(٣)، كما بَلَغَتْ عداوتُهم له مبلغاً عجباً حتى بعد استشهاده إذ خيفَ على قبره منهم أن ينبشوه.

قال أبو بكر بن عيَّاش(٤): «عُمِّي قبرُ عليٍّ لئلا ينبشَهُ الخوارج»(٥).

---

(١) علي بن إسماعيلَ بن إسحاقَ بن سالم الأشعريُّ: أبو الحسن البغداديُّ متكلِّم مشهور، ينتسب إليه الأشاعرة، كان معتزليّاً ثُمّ تاب وأظهر فضائحَ المعتزلة وأهلَ البدع ونَصَرَ السُّنة في الجملة، مولدُهُ بالبصرة سنة ٢٦٠هـ وهو مِن ولد أبي موسى الأشعري، توفِّي سنة ٣٢٤هـ، مِن آثاره: مقالات الإسلاميِّين، الإبانة، رسالة إلى أهل الثَّغر. **انظر**: تاريخ بغداد (١١/ ٣٤٦)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٥)، طبقات الشافعية (٢/ ١١٣)، الوافي بالوفيات (٢٠/ ١٣٧).

(٢) مقالات الإسلاميِّين (٨٦). **وانظر** للاستزادة: منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٩)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٠).

(٣) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٧٦)، مختصر الفتاوى المصرية (٢٠٧).

(٤) شعبة (على الأشهر) بن عيّاش بن سالم الأسديُّ مولاهم: أبو بكر الكوفيُّ، مقرىء عابد صاحب سُنّة، لازم عاصم بن أبي النَّجود فقرأ عليه القرآن ثلاث مرّات وكان أنبلَ أصحابه، وهو ثَبْتٌ في القراءة صدوقٌ في نفسه إلا أنه يَغْلَطُ ويَهِم في حديثه، توفِّي سنة ١٩٣هـ، وحديثه مخرّج عند البخاريِّ. **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٥)، ميزان الاعتدال (٧/ ٣٣٧)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٩٥)، المقتنى في سرد الكُنى (١/ ١١٧).

(٥) تاريخ الإسلام (٣/ ٦٥١)، النجوم الزاهرة (١/ ١٢٠)، تاريخ الخلفاء (١٧٦). =

وهذا بخلاف النَّواصب غيرِ المكفِّرة، فإنهم وإن وافقوا الخوارج في أصل الانحراف عنه فأبغضوه وفسَّقوه أو طعنوا في إمامته أو شكُّوا في عدالته ونحو ذلك إلا أنهم لا يُكَفِّرونه بحال مِن الأحوال[1].

قال الذَّهبيُّ في بيان الفَرْقَ بين النَّاصبيِّ والخارجيِّ: «مَن تعرَّض للإمام عليٍّ بذمٍّ فهو ناصبيٌّ يُعَزَّر، فإن كفَّرَهُ فهو خارجيٌّ مارقٌ»[2].

٢ ـ أنَّ الأصل في عداوة الخوارج لعليٍّ ﵁ أنها دينيَّة، إذ إنهم لم ينحرفوا عنه إلا حين اعتقدوا أنه داهنَ في أمر الله ورَضِي بحُكم الرّجال[3] **كما قال بعضُهم:**

كـرهـنـا أن نُـريـقَ دَمَـاً حـرامـاً ... وهيـهاتَ الحرامُ مِن الحلالِ!
وقُـلـنـا فـي الـتـي.... بـقـول ... مـعـاذَ الله مـن قـيـلٍ وقـالِ
نُقاتِلُ مَن يقاتلُنا ونرضى ... بحكم الله لا حُكْمِ الرِّجالِ
وفـارقْـنـا أبـا حَـسـنٍ عـلـيّـاً ... فما مِن رَجْعَةٍ إحدى اللّيالي
فحكَّمَ في كتابِ الله عَمْرَاً ... وذاك الأشعريَّ أخا الضَّلالِ[4]

ويزداد الأمرُ وضوحاً مِن خلال انتقاداتِهم له ـ وكلُّها دينيّة ـ، وطَلَبِهم منه التَّوبةَ ليعودوا إليه مِن جديد[5].

وهذا بخلاف النَّواصب غيرِ المكفِّرة فإنّ الغالب على عداوتهم كونها عداوةً دنيويّة، إمّا طَلَباً للمُلك وحِرصاً على حفظه ورعايته، أو

= **وانظر أيضاً:** تاريخ مدينة دمشق (٤٢/٥٦٧)، مختصر الفتاوى المصرية (٢٠٧)، التحفة اللطيفة (٢/ ٢٨٠).

(١) **انظر:** منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٩) و(٤/ ٣٨٦) و(٦/ ٢٠٢)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٠).

(٣) **انظر:** مقالات الإسلاميين (٤٥٤)، تاريخ الطبري (٣/ ١٠٨)، الكامل في التاريخ (٣/ ١٩٧)، البداية والنهاية (٦/ ٢١٦).

(٤) البدء والتاريخ (٥/ ١٣٧).

(٥) **انظر:** البدء والتاريخ (٥/ ٢٢٣)، المنتظم (٥/ ١٢٦)، البداية والنهاية (٧/ ٢٨٧).

سعياً وراءَ نيلِ رضا الخلفاء وإنعامِهم، أو غَضَباً لِمَن قُتِلَ من الأقارب والأَحِبَّة في الجمل وصفِّين، وإن كانت نواتها الأُولى دينيّة.

٣ ـ أنّ موقف الخوارج مِن عُثمانَ وعليٍّ موقف سلبيٌّ حيث يطعنون فيهما ويتبرّأون منهما.

قال الشَّهرستانيُّ[(١)]: «ويجمَعُهُم [يعني الخوارج] القولُ بالتَبَرّي مِن عُثمانَ وعليٍّ رضي الله عنهما»[(٢)].

وقد جاء في سيرة بعض رؤوس الخوارج[(٣)] أنه «كَشَّرَ في وجه العَلَوِيِّ والعُثْمَانيِّ، وانبسط إلى البَكْرِيِّ والعُمَرِيِّ»[(٤)] كنايةً عن الرِّضا والسّخط على آبائهم.

وهذا بخلاف النَّواصب مِن غير المكفِّرة فإنَّ انحرافَهم متعلِّق بعليٍّ وحده، وأمّا عُثمانُ فإنهم يُعظِّمونه غاية التَّعظيم ويوالونه أشدَّ الموالاة، ويُشيدون بمناقبه إلى درجة الغُلُوِّ فيه أحياناً[(٥)]، ولهذا كان مِن أسمائهم المشهورة (شيعة عثمان)[(٦)] و(العُثمانية)[(٧)].

---

(١) محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشَّهرستانيُّ (بفتح الشِّين): أبو الفتح، فقيه شافعيٌّ بارعٌ في علم الكلام والوعظ، مولده سنة ٤٦٧هـ، اتُّهم بأنه كان يَميل إلى أهل البدع والإلحاد، ويبالغ في نُصرة الفلاسفة والذّبّ عنهم، توفّي سنة ٥٤٨هـ. مِن آثاره: نهاية الإقدام، الملل والنِّحَل، وتلخيص الأقسام. **انظر**: الأنساب (٣/ ٤٧٥)، العِبَر في خبر من غبر (٤/ ١٣٢)، الوافي بالوفيات (٣/ ٢٢٩)، طبقات الشّافعية (٢/ ٣٢٣)، النجوم الزاهرة (٥/ ٣٠٥).

(٢) الملل والنِّحَل (١/ ١١٥). **وانظر** أيضاً: التّنبيه والرَّدّ على أهل الأهواء والبدع (٥١)، تلخيص كتاب الاستغاثة (٢/ ٤٨٧).

(٣) **هو**: أبو حمزة الخارجي.

(٤) تاريخ ابن خلدون (٣/ ٢١٠).

(٥) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٦/ ١٩٩).

(٦) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٤٧٧)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٤٤) و(٦/ ٢٠١) و(٧/ ١٣٨)، تاريخ الإسلام (٣/ ٦٠٢).

(٧) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٧٣)، منهاج السنة النبوية (٦/ ١٩٩).

٤ ـ أنّ الخوارج لهم موقف سيء مِن جماعاتٍ كثيرة من الصّحابة حيث «أكْفَروا عليّاً وابنَيْهِ وابنَ عبّاس وأبا أيوب الأنصاريَّ، وأكْفَروا أيضاً عُثمانَ وعائشةَ وطلحةَ والزُّبيرَ، وأكْفَروا كلَّ مَن لم يُفارِقْ عليّاً ومعاويةَ بعد التّحكيم»[١].

وأمَّا النَّواصب غير المكفِّرة فإنهم لا يُكفِّرون أحداً اللَّهمَّ إلا أن يكون شيء شاذٌّ.

٥ ـ أنَّ العلاقةَ بين الخوارج والنَّواصب غير المكفِّرة (وأعني بهم جُلَّ خُلَفاء بني أُمَيَّةَ وأتباعَهم) علاقةٌ متوتّرة، وبين الفريقين مِن البُغْض والعداوة شيء عظيم، فقد وقعت حروبٌ كثيرة بينهما، ابتدأت بعهد معاوية رضي الله عنه واستمرّت زمناً طويلاً[٢]، وكان بعضُ الخوارجِ يلعنون بني مروانَ وبعضَ عُمَّالهم على المنبر، ومنهم مَن يدعو إلى خلافهم[٣].

٦ ـ أنَّ الخوارج لهم مذهب معروف متكامل في بقيَّة أبواب الاعتقاد، ولهم كذلك مجتمعاتُهم المستقلَّة التي يُشَكِّلون فيها نسيجاً متجانساً يُغنيهم عن الاضطرار لمخالطة مَن ليس على شاكلتِهم خُلْطَةً دائمة.

بخلاف النَّواصب غير المكفِّرة فإنهم لم يمتازوا عن أهل السُّنة عموماً في شيء مِن اعتقاداتِهم ما عدا هذه المسألة، ولم يَنْحازوا في مجتمعاتٍ أخرى تُشعرهم بالاختلاف والمغايرة.

ويُمكن القولُ بأنَّ النّصبَ اتِّجاهٌ عامٌّ يضمُّ لفيفاً مختلفاً مِن النّاس، بخلاف الخروج فإنه مذهب خاصٌّ وله أتباع متميّزون، ولهذا عُدَّ الخوارج فِرْقة.

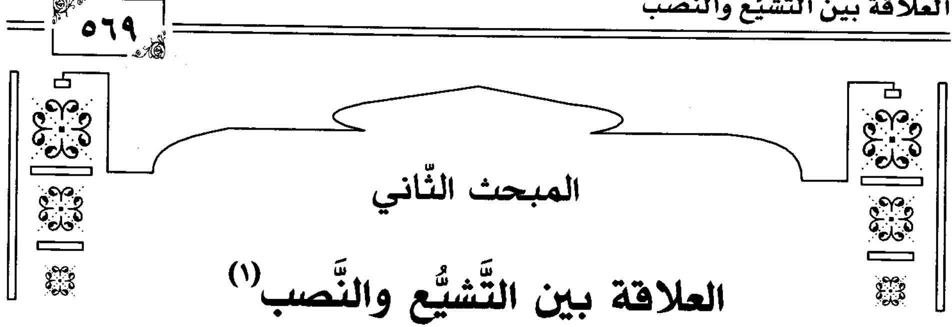
---

(١) الفَرْق بين الفِرَق (٣٠٧). **وانظر** للاستزادة: الرد على البكري (٢/ ٤٨٧).
(٢) **انظر**: الكامل في التاريخ (٤/ ١١٧)، البداية والنهاية (٨/ ٢٢).
(٣) **انظر**: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (٥١)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ٢١٠).

٧ ـ أنَّ مِن أبرز سمات الخوارج كثرةَ العبادة والمبالغةَ في الزُّهد، بخلاف النَّواصب غير المكفِّرة فإنهم لا يُمَيِّزهم شيء في هذا الباب بصفةٍ عامَّة وإنْ وُجِدَ فيهم مَن هو كذلك، ومِن نتاج هذا الاختلاف السُّلوكيِّ بين هذين الصِّنفين أنّه لم يُحفظ عن الخوارج مع شِدَّة عداوتهم لعليٍّ أنهم وضعوا حديثاً واحداً في ذمِّه ولكنهم أنزلوا آياتٍ كثيرة عليه فأُتُوا مِن جهلهم، بخلاف أولئك فإنهم قد اختلقوا أحاديثَ في القَدْح فيه.

٨ ـ أنّ موقف النَّواصب مِن عليٍّ وأذاهم له لم يتوقّف عنده فقط، بل تجاوزَهُ إلى كثيرٍ مِن ذُرِّيَّتِهِ حتى ممن لا علاقة له بأصل النِّزاع، وذلك بحسب ما تُمليه الظُّروف السِّياسيَّةُ مِن خوف منهم أو رِيبةٍ تجاهَ بعضِهم أو قمعِ ثورةِ أحدهم، بخلاف الخوارج فإنه لا يُعرف عنهم أنهم تَعَمَّدوا الإساءة إلى ذُرِّيته أو حَمَّلوهم مرارة موقفِهم منه.

❀ ❀ ❀



المبحث الثّاني

العلاقة بين التَّشيُّع والنَّصب(١)

الكلام على طبيعة العلاقة بين التّشيُّع والنَّصب كلام على اتِّجاهين متقابلين بشكلٍ تامّ، إذ التَّشيُّعُ في الأصل هو الاستهلاك في المحبَّة(٢) وأمّا النَّصب فهو المعاداة، وإذا كانت العلاقةُ بين الشِّيعة والنَّواصب علاقةَ تقابُلٍ مطلق فإنَّ هذا لا يستلزم تساويهما المطلقَ؛ لأنَّه ما مِن موقفٍ أو مسألة تقابل فيها الطَّرَفان إلا كانت «الرَّافضةُ أعظمَ جحداً للحقِّ تَعَمُّداً وأعمى مِن هؤلاء!»(٣).

ولا يخفى أنَّ الموقفَ مِن عليّ رضي الله عنه هو لُبّ الخلاف ونواتُه، فما آمَنَ به هؤلاء واستبسلوا في نُصرته رَفَضَهُ أولئك بالكلِّيَّة، وما استعمله أحدُ الفريقين تَصَدّى له الآخرون وقاوموه بكل ما يستطيعونه مِن وسائل ولو بالباطل ما دام سيجدي نفعاً في نَظَرِهم، وهذا هو السِّرُّ في حَيَوِيّة الصَّراع بين هذين الاتِّجاهين في صورة (فعل) و(ردّة فعل).

غير أنه لا يمكن تحديدُ المسؤول عن (الفعل الأوَّل) بصورة مطّردة، بل تبقى كافّةُ الاحتمالات مفتوحة.

---

(١) رأيت أنّ من الأنسب قصر الكلام على علاقة الشِّيعة بالنواصب غير المكفّرة فقط، لأنّ الصّراع الحقيقي والطّويل والتّفاعلي إنما كان بينهم وبين هذا الصِّنف من النّواصب.

(٢) **انظر**: المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ٢١٥)، لسان العرب (٨/ ١٩٠)، تاج العروس (٢١/ ٣١١).

(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٦٧).
وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيميّة اطّراد هذا الأصل بإيراده كثيراً من الأمثلة عليه. **انظر**: منهاج السنة النبوية (٢/ ٧١) و(٤/ ٣٦٨) و(٧/ ٤٤٢) و(٨/ ٢٣٦).

ويمكن إعادة صياغة ما سبق على هيئة سؤال بأن يقال: هل غُلُوُّ الشِّيعة في عليٍّ بن أبي طالب وما أضفوه عليه مِن هالات القُدْسيَّة كان نتاجاً طبعيّاً لانحراف النَّواصب عنه وما كانوا يرمونه به؟ أم أنَّ ازورارَ النّواصبِ عنه وافتياتَهم عليه ليست إلا استجابةً منطقيّة لغُلُوِّ الشِّيعة فيه؟!

وهذه بعض المسائل ذات العلاقة الوثيقة بالموضوع:

المسألة الأولى

القول بالإمامة

وهذه المسألة هي قُطب رحى الخلاف الذي طال الكلامُ فيه وتشعّبت ذيولُه، فبعد أن وضعت الحربُ أوزارَها بتنازل الحسن بن علي لمعاوية بن أبي سفيان ﷺ، لم يرضَ كثيرٌ مِن الشِّيعة بهذا الوضع الجديد بل ظَلُّوا يَطعنون في صحَّة إمامةِ معاويةَ ومَن جاء بعده مِن الأمويِّين دون استثناء، معتقدين أنّ الإمامة اغتُصِبت مِن البيت النّبويِّ، وأنَّ الصُّلح الذي تمّ بموجبه تسليمُ الحكم لمعاويةَ كان مُصيبةً وذُلّاً![1].

وقد قوبلت هذه الدَّعاوى وأمثالُها ـ والتي أصبحت مِن جملة اعتقاداتهم فيما بعد ـ بضغوطٍ هائلة مِن خلفاء بني أُميّة وعُمّالِهم طالت الشِّيعةَ بحقٍّ أحياناً[2] وبباطل أحياناً أخرى[3]، بل طالت غيرَهم ممن خِيف منه ونحوه.

وإذا كان يُروى عن الأوزاعيِّ ـ وهو شاميٌّ، والشّام موطن النّصب حينئذٍ ـ أنه قال: «ما أخذنا العطاءَ حتى شَهِدنا على عليٍّ بالنِّفاق وتبرَّأنا منه، وأُخِذَ علينا بذلك الطَّلاقُ والعَتاقُ وأيمانُ البيعة»[4] فما الظَّنُّ بغيرها

(١) **انظر**: المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٢٦)، الاستيعاب (١/ ٣٨٦)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٤٤).

(٢) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣١٠).

(٣) **انظر**: المصدر السّابق (٣/ ٤٩٥).

(٤) المصدر السّابق (٧/ ١٣٠)، تاريخ الإسلام (٩/ ٤٩٧).

مِن الأماكن وعلى الأخصِّ تلك التي عُرِفت بكونها موطناً لخصومهم؟!

ولم يقف الشِّيعةُ عند تصحيح إمامة عليٍّ وإثباتِ كونه المصيبَ في قتالِه لأهل الشَّام، بل تَعَدَّوه إلى الطَّعن في معاويةَ بكلِّ طريقة، في محاولة منهم لإبطال إمامته وإمامةِ كلِّ مَن جاء بعده[١].

إلا أنّ النّواصب لم يقفوا مكتوفي الأيدي بل قابلوا صنيعَ الرّوافض بمثله، وتمادوا في الطّعن في دين عليٍّ وعدالته وإمامته![٢].

قال ابن قتيبة عن النّواصب: «وقد رأيتُ هؤلاء أيضاً حين رأوا غلوَّ الرَّافضة في حُبِّ عليٍّ وتقديمِهِ على مَن قدَّمه رسولُ الله ﷺ وصحابتُه عليه، وادِّعاءَهم له شِرْكَةَ النبيِّ ﷺ في نبوَّتِه، وعلمَ الغيب للأئمَّة مِن ولده، وتلك الأقاويلَ والأمورَ السَّرية التي جمعت إلى الكذب والكفرِ إفراطَ الجهل والغباوة، ورأوا شتمَهم خيارَ السَّلف وبغضَهم وتبرُّأَهم منهم قابلوا ذلك أيضاً بالغُلُوِّ في تأخيرِ عليٍّ كرَّم الله وجهه وبخسِه حقَّه، ولحنوا في القول ـ وإن لم يُصَرِّحوا ـ إلى ظُلْمِه، واعتدوا عليه بسفكِ الدِّماء بغير حقٍّ، ونسبوهُ للمالأة على قَتْلِ عُثمانَ رضي الله عنه، وأخرجوه بجهلهم مِن أئمّة الهدى إلى جُملة أئمَّة الفتن، ولم يوجبوا له اسمَ الخلافة لاختلاف النّاس عليه»[٣].

كما نشأت لدى الشِّيعة فكرةُ (النَّصّ) على عليٍّ وبنيه[٤] لقطع الطَّريق على كلّ مَن يحاول الطّعن في إمامته، زاعمين أنَّ الإمامةَ منصبٌ إلهيٌّ لم يُتْرَكْ لاجتهاد إنسانٍ كائناً مَن كان، وإذا ورد (النَّصُّ) قَطَعَت

---

(١) انظر: الإفصاح للمفيد (٤٨).

(٢) انظر: جامع الرّسائل لابن تيميّة (٢٦٢).

(٣) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (٤١).

(٤) انظر: الاعتقادات للمفيد (١٢٢)، الإمامة والتبصرة لابن بابويه القمي (٤٠)، الغيبة للنعماني (٩٦).

جَهِيزةُ قولَ كلِّ خطيب![1].

وقد استلزم زعمُهم (النَّصّ) والذي كان موجَّهاً في الأساس إلى النَّواصب وقوعَهم في معضلةٍ أكبرَ وأشدَّ خطورة وهي الطَّعن في إمامة الشَّيخين؛ لأنّ ذلك هو لازم دعوى (النّصّ) ومقتضاها، ثُمّ ترتَّبَ على ذلك أيضاً الطَّعن في ذواتِهما دِيناً وعدالةً خلافاً لما كان عليه متقدِّموهم.

فالمعروف أنه «لم تكن الشِّيعةُ التي كانت مع عليٍّ يَظْهَرُ منها تنقُّصٌ لأبي بكر وعمر، ولا فيها مَن يُقَدِّمُ عليّاً على أبي بكر وعمر»[2].

وقد ورد عن شَرِيك القاضي[3] وغيره ما يؤيِّدُ ذلك[4]، وهكذا ظلّ الشِّيعة في خصومتِهم لا يدّعون شيئاً إلا لَزِمَ عليه ما لم يكن في حُسبانهم، فإن حاولوا الفِرار منه وقعوا في شرّ مما خافوه!

وعلى كلّ فقد ذهب النّواصب إلى إثبات إمامة الأمويِّين، ولا إشكالَ في هذا إلا أنّ بعضَهم قابل غلوَّ دعوى الرّوافض بـ(النصّ) بدعوى أنه «لا تجوز الخلافة إلا في بني أمية بن عبد شمس!»[5].

ومثلما غلا الشِّيعةُ في أئمَّتِهم فابتدعوا القول بـ(عِصمتِهم)[6] كان

---

(١) مَثَلٌ مشهور له قصة. **انظر**: القاموس المحيط (٦٥٢).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٣٦). **وانظر**: منهاج السنة النبوية (١/ ٣٠٨)، دقائق التفسير (٢/ ٦٤).

(٣) شَرِيك بن عبد الله بن الحارث (أو سنان) النَّخَعيُّ: أبو عبد الله الكوفيُّ، عالم عابد ثقةٌ، مولده سنة ٩٥هـ، ولي قضاء واسط ثم الكوفة وكان فيهما عادلاً متحرِّياً محمود السِّيرة، وقد تغيّر حفظُهُ بعد تولِّيه القضاء، توفِّي سنة ١٧٧هـ. خرّج حديثه البخاري في التّعاليق ومسلم والأربعة. **انظر**: تهذيب الكمال (١٢/ ٤٦٢)، تاريخ الإسلام (١١/ ١٦٥)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٠٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٩٣).

(٤) **انظر**: كتاب النبوّات (١٤٢)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٨٦)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٠٤).

(٥) **انظر**: الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٧٥)، فتاوى السبكي (٢/ ٥٦٦).

(٦) **انظر**: الجمل للمفيد (٣١)، أوائل المقالات له (١٧١)، غاية المرام (١/ ١١)، كتاب العصمة للميلاني.

كثير مِن النّواصب «يعتقد أنّ الله إذا استخلف خليفةً يَقبَلُ منه الحسنات ويتجاوز له عن السَّيئات، وأنه يجب طاعتُهُ في كلّ ما يأمر به، وهو مذهبُ كثيرٍ مِن شيوخ الشِّيعة العُثمانيّة وعلمائها»[١].

وقد «دَخَلَ الزُّهريُّ على الوليد بن عبد الملك فقال له: ما حديثٌ يحدِّثنا به أهلُ الشَّام؟

قال: وما هو يا أمير المؤمنين؟

قال: يحدّثونا «أَنّ اللهَ إِذَا اسْتَرْعَى عَبْدَاً رَعِيَّةً كَتَبَ لَهُ الْحَسَنَاتِ، وَلَمْ يَكْتُبْ لَهُ السَّيِّئَاتِ».

قال: باطلٌ، يا أمير المؤمنين أنبيٌّ خليفةٌ أَكْرَمُ على الله أم خليفةٌ غيرُ نبيٍّ؟

قال: بل نبيٌّ خليفة.

قال: فإنّ الله يقول لنبيه داود: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] فهذا وعيدٌ يا أمير المؤمنين لنبيٍّ خليفةٍ، فما ظنُّك بخليفةٍ غيرِ نبيٍّ؟!

قال: إنّ الناس لَيَغُرُّونَنَا عن ديننا»[٢].

وقد ظلَّ هؤلاء على اعتقادِهم حتى أنه «لمّا تولّى عمرُ بن عبد العزيز أَظهَرَ من السُّنّة والعدل ما كان قد خَفِيَ ثم مات، فَطَلَبَ يزيدُ بنُ عبد الملك[٣] أن يسير سيرتَهُ فجاء إليه عشرون شيخاً من شيوخ الشِّيعة

---

(١) منهاج السُّنة النبوية (٦/ ١٩٩). **وانظر في** المصدر نفسه: (٤/ ٥٢١) و(٦/ ٤٣٠).

(٢) فتح الباري (١٣/ ١١٣).

(٣) يزيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأمويُّ: أبو خالد الدّمشقي، عاشر خلفاء بني مروان، مولده سنة ٧١هـ، استُخْلِفَ بعد عمر بن عبد العزيز بعهد من أخيه سليمان، قال عنه الذّهبي: «كان لا يصلح للإمامة، مصروفَ الهمَّة إلى اللَّهو والغواني»، توفِّي سنة ١٠٥هـ وكانت دولته أربعة أعوام وشهراً. **انظر**: البدء والتاريخ =

العُثمانيّة فحلفوا له بالله الذي لا إله إلا هو أنّ الله إذا استَخْلَفَ خليفةً تقبّلَ منه الحسناتِ وتجاوزَ له عن السَّيِّئات حتى أمسَكَ عن مِثْلِ طريقة عمرَ بن عبد العزيز»[١].

ولئن جمع الغُلُوُّ بين الشّيعة والنّواصب إلّا أنّ غلوَّ الرَّوافض لا يُشابِهُهُ غلوٌّ حيث يقولون بـ(عِصمة الأئمّة) مطلقاً، فالاصطفاء الرَّبّانيُّ ـ لديهم ـ متعلِّق بذواتِهم، لأنَّ «الإمامة منصب إلهيٌّ كالنبوَّة يعطيه الله مَن يشاء مِن عباده»[٢]، بخلاف أولئك الذين لا يرون للخلفاء أيَّ ميزة لهم بذواتِهم، بل يُجَوِّزون عليهم الوقوعَ في المعاصي والآثام كسائر الخلق، ولكنهم يرون أنّ الله لا يؤاخذُهم عليها[٣]، «كأنهم يرون أنّ سيِّئات الولاة مكفَّرةٌ بحسناتِهم كما تُكَفَّر الصّغائرُ باجتناب الكبائر»[٤]، أو يرون أنّ الله تعالى يتجاوز عنهم لأجل الخلافة التي يرون فيها نوعاً من الاصطفاء الإلهيِّ الذي لا يُعطاهُ إلا مَن أراد الله إكرامَه، وإذا أكرمَه فهل سيعذِّبه؟!

وشتّان بين مَن يَجعل وقوع الإمام في أيّة هفوةٍ ضَرْباً مِن المحال، وبين مَن يجوّز ذلك مطلقاً ولكنه يعتقد أنّ الله يمنُّ عليه بعفوه ومنِّته!

هذا مِن جانب، ومن جانبٍ آخر فإنَّ الشِّيعة يوجبون الطَّاعة المطلقةَ للإمام الثَّاني عشر وهو إمام معدومٌ لا وجود له في الحقيقة، بخلاف شيوخ النَّواصب الذي كانوا يوجبونها أيضاً ولكن لإمام حاضر حيّ موجود بين ظهرانيهم!

= (٦/ ٤٧)، سير أعلام النبلاء (٥/ ١٥٠)، الوافي بالوفيات (٢٨/ ٢٩)، البداية والنهاية (٩/ ٢٣١).

(١) منهاج السُّنة النبوية (٦/ ٢٠٠). **وانظر**: سير أعلام النبلاء (٥/ ١٥٠)، البداية والنهاية (٩/ ٢٣٢).

(٢) كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الاثني عشر للخزاز القمّي (٣).

(٣) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٠٠).

(٤) المصدر السّابق (٦/ ٢٠٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «قولُ هؤلاء الرَّافضة المنسوبين إلى شيعة علي رضي الله عنه أنه تجب طاعةُ غيرِ الرَّسول ﷺ مطلقاً في كلِّ ما أَمَرَ به أَفْسَدُ مِن قول مَن كان منسوباً إلى شيعة عثمان رضي الله عنه مِن أهل الشّام أنه يَجِب طاعةُ وليِّ الأمر مطلقاً؛ فإنّ أولئك كانوا يُطيعون ذا السُّلطان وهو موجود، وهؤلاء يوجبون طاعةَ معصومٍ مفقود!»[١].

المسألة الثّانية

الأمويُّون

يشكِّل الأمويُّون في الذَّاكرة الشِّيعيّة أهمَّ خصوم الإمام عليّ وأهل بيته وأكثرَهم سوءاً! ولئن ظلّوا على خلافِهِ في أيّام خلافته وبعد استشهاده، فقد رأى الشِّيعةُ في مواقفِهم منه ما «أظهرت بنو أُمَيَّةَ فيها ضغينَهم، وكُفْرَ سرائرِهم!»[٢] ـ بحسب زعمهم ـ.

ولعلَّ أهمّ الشَّخصيات الأمويَّة التي كان لها النّصيب الأكبر مِن السِّجال بين الشِّيعة والنّواصب ثلاثة وهم: (عُثمان بن عفّان، ومعاوية بن أبي سفيان، ويزيد بن معاوية)، ولهذا سيُحصَرُ الكلام عليهم.

١ ـ عثمان بن عفّان رضي الله عنه:

ظلَّت العلاقة التي تربط عثمانَ بعليٍّ علاقةً حسنة، سواء قبل تولِّيه الخلافة أو بعدها، إلا أنّ فتنةَ مقتله كانت الشّرارةَ الأولى لاختلاف النّاس واضطراب مواقفهم.

قال شيخُ الإسلام ابن تيميّة: «لما قُتِلَ عُثمانُ تَفَرَّقَ المسلمون، فمال قومٌ إلى عثمانَ، ومال قومٌ إلى عليٍّ»[٣].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ٣٨٩).
(٢) نَفَسُ الرّحمٰن في فضائل سلمان (٦٠٠).
(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٩٥).

وقال أيضاً: «النّاس في الفتنة صاروا شيعتَين: شيعةً عثمانيّةً وشيعةً عَلَوِيّةً»(١).

ولم يكن الشِّيعة في أوّل أمرهم يَطْعنون في عثمانَ ويتنقَّصونه بشكل عامّ، بل كانوا يعرفون له فضله، غير أنّ فيهم مَن يُقَدِّمُ عليّاً على عُثمان(٢)، وحتى بعد التَّحكيم الذي جرى بين أهل الشّام والعراق لم يكن «سبُّ عثمانَ شائعاً فيها، وإنما كان يتكلَّمُ به بعضُهم فيرُدُّ عليه آخرُ»(٣).

ثم تطوّر فكر الشِّيعة شيئاً فشيئاً ليصل بهم إلى مسار مختلف وهو بُغْضُهُ والانحرافُ عنه والطَّعن فيه.

ولهذا التحوُّل أسبابٌ كثيرة مِن أبرزها:

* مناوءة شيعته الذين كانوا يرفعون شِعار الطَّلَب بدم الشَّهيد المظلوم عثمان والإساءة لعليٍّ.
* أنه أُمَوِيٌّ والدَّولة الأمويّة تحاملت كثيراً على عليٍّ وآل بيته سنين طويلة، وخَنَقَت أصوات الشِّيعة وضَرَبت ثوراتِهم دون هوادة.

ومِن هنا فقد رَوَّج الشِّيعة لكثير مِن الأباطيل في حقِّ عثمان كالقول بُبطلان إمامته.

والزَّعم بأنّ كثيراً مِن الصّحابة كانوا يَلعنونه في حياتِه(٤).

وأنَّ بعضهم كحذيفةَ وزيدِ بنِ أرقم وعمَّار قد كفَّروه(٥).

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٣٢).

(٢) **انظر**: المصدر السّابق (١/ ١٣) و(٢/ ٧٢) و(٤/ ١٣٢).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٣٦).

(٤) **انظر**: تقريب المعارف (٢٣٤)، مواقف الشِّيعة (٢/ ٢٦١).

(٥) **انظر**: تقريب المعارف (٢٧٥) و(٢٩٥)، إحقاق الحق للتستري (٢٥٤)، حليف مخزوم: عمار بن ياسر (٢١١).

وأنَّ المسلمين أجمعوا على قَتْلِهِ[١].

كما يذكر بعضُهم ـ في معرض الإشادة بعليٍّ والطَّعن في عثمان ـ أنه كان لعليٍّ يدٌ في مقتله!

والحقيقة: أنّ طعونهم في عثمانَ أكثرُ من أن تحصى[٢]، ومن ثَمَّ فقد كان كُفْرُهُ مما لا إشكال فيه لديهم[٣]، بل وصلوا إلى حدِّ «التَّديُّن بتكفير عُثمانَ بعد قَتْلِهِ، وكُفْرِ مَن تولّاه»[٤].

وأمّا شيعةُ عُثمانَ فهم على النَّقيض مِن شيعة علي، إذ كانوا يُعظِّمون عُثمانَ إلا أنّ كثيراً منهم ـ في الوقت نفسه ـ «كان فيهم انحرافٌ عن عليٍّ»[٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «وقد كانت الفتنةُ لما وقَعَتْ بقتل عثمانَ وافتراقِ الأُمّة بعده صارَ قومٌ ممن يُحِبُّ عثمانَ ويغلو فيه يَنْحَرِفُ عن علي رضي الله عنه مثل كثيرٍ من أهل الشّام ممن كان إذ ذاك يَسُبُّ علياً رضي الله عنه ويبغضه، وقومٌ ممّن يُحِبُّ علياً رضي الله عنه ويغلو فيه يَنْحَرِفُ عن عثمان رضي الله عنه مثل كثير من أهل العراق ممّن كان يُبْغِضُ عثمانَ ويَسُبُّهُ رضي الله عنه»[٦].

فالحاصل: أنه «كان كلٌّ مِن الشِّيعتَيْنِ يَذُمُّ الآخر بما بَرَّأَهُ الله منه، فكان بعضُ شيعة عُثمانَ يتكلّمون في عليٍّ بالباطل، وبعضُ شيعة عليٍّ يتكلَّمون في عُثمانَ بالباطل»[٧].

و«أنّ عُثمانَ رضي الله عنه تقابلت فيه طائفتان: شيعتُهُ مِن بني أُمَيَّةَ وغيرِهم، ومبغضوهُ من الخوارجِ والزَّيديّة والإماميّة وغيرِهم... لكنّ شيعتَهُ أقلُّ

(١) **انظر**: منهاج الكرامة (٧٦).
(٢) **انظر**: الاستغاثة (١/٤٨).
(٣) **انظر**: سفينة النجاة (٢٥٥).
(٤) تقريب المعارف (٢٩٢).
(٥) منهاج السنة النبوية (٦/١٩٩).
(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/٤٠٨).
(٧) النبوّات (١٤٢).

غلوّاً فيه مِن شيعة عليٍّ»(١).

وإذا كانت شيعةُ عُثمانَ بالصِّفة المذكورة مِن موالاته وتعظيمه والانتصار له فقد قابلوا مطاعن الشِّيعة فيه بمطاعنهم في عليٍّ.

قال الإمام ابن تيميّة: «والكلام في هذا الباب وأشباهِه متَّسع، فإنه بسبب مقتل عثمانَ ومقتل الحسين وأمثالِهما جرت فتن كثيرة وأكاذيبُ وأهواءُ وقع فيها طوائف من المتقدِّمين والمتأخِّرين.

وكُذِبَ على أمير المؤمنين عثمانَ وأميرِ المؤمنين عليِّ بن أبي طالب أنواعٌ من الأكاذيب: يَكْذِبُ بعضَها شيعتُهم ونحوُهم، ويَكْذِبُ بعضَها مبغضوهم، لاسيَّما بعد مقتل عثمانَ فإنه عَظُمَ الكذبُ والأهواء، وقيل في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب مقالاتٌ من الجانبين، عليٌّ بريءٌ منها، وصارت البدعُ والأهواءُ والكذبُ تزداد»(٢).

ومن صور التّقابُل بين الفريقين في عُثمان وعليٍّ ما يلي:

* أنه مثلما غلا الشِّيعة في عليٍّ ففضَّلُوه على الشَّيخَينِ، فقد ذكر بعضُ المؤرِّخين أنّ «مِن العُثمانيّة مَن يُفَضِّلُونه على أبي بكر وعمر»(٣).

* أنه مثلما طَعَنَ الشِّيعةُ في إمامة عُثمانَ قَدَحَ النّواصب في إمامة عليٍّ. وقد نصّ شيخ الإسلام ابن تيميّة على أنّ «شيعتَه يعتقدون إمامتَه، ويقدحون في إمامة عليٍّ»(٤)، ويزعمون أنه «لم يكن خليفةً راشداً»(٥).

* أنه مثلما كانت «طائفةٌ مِن شيعة علي تبغض عثمانَ وأقاربَه!»(٦) فقد كان بالشّام وغيرِها كثيرٌ مِن «المتَعَصِّبينَ لبني مروان»(٧)

---

(١) منهاج السّنة النبوية (٦/ ١٩٨) باختصار يسير.
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٥١٠).
(٣) البدء والتّاريخ (٥/ ١٢٣).
(٤) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٣٩).
(٥) المصدر السّابق (٨/ ٣١٧).
(٦) المصدر السّابق (٨/ ١٤٨).
(٧) المصدر السّابق (٧/ ٤٤٥).

ممّن «يُبغِض عليّاً ويسبُّه»[١]، و«كان بالعِراق أيضاً طائفةٌ ناصبةٌ مِن شيعة عثمانَ تُبغِضُ علياً والحسينَ!»[٢].

* أنّه مثلما يقدح الشِّيعة في عثمان بأنه كان يُحابي أقاربَه من بني أُمَيَّةَ[٣]، فقد قابلهم النّواصب فـ«ادَّعوا على عليٍّ تحامُلاً عليهم، وتَرْكاً لإنصافِهم، وأنه بادَرَ بعزلِ معاويةَ ولم يكن ليستحقَّ العزل.

قالوا: ومعاويةُ أيضاً كان خيراً مِن كثيرٍ ممن استنابَهُ عليٌّ، فلم يكن يستحِقُّ أن يُعزَلَ ويولّى مَن هو دونه في السِّياسة»[٤].

* أنه مثلما اتَّهم بعضُ الشِّيعة عثمانَ بما هو منه بريء كالزّعم بأنه «قَتَلَ ابنَتَي رسول الله ﷺ»[٥]، فكذلك اتَّهم بعض النّواصب عليّاً بأنه «أعان على قَتْلِ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما»[٦]، واتّهَمُه كثيرٌ منهم بأنه شارَكَ في دم عثمان[٧].

* أنه مثلما كان الشِّيعةُ يسبّون عثمان ويلعنونه ويكفّرونه «كان مِن شيعة عثمان مَن يسبُّ عليّاً، ويَجْهَرُ بذلك على المنابر وغيرها لأجل القتال الذي كان بينهم وبينه»[٨].

* أنّ الشِّيعة هوّنوا مِن قَتْلِ عثمان بل زعموا أنّ قتلَهُ كان بإجماع

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٣١). **وانظر** أيضاً في المصدر نفسه (٧/ ١٣٨).
(٢) المصدر السّابق (٨/ ١٤٨).
(٣) **انظر**: المصدر السّابق (٦/ ٣٥٦)، منهاج الكرامة (١٠٧)، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (٤٠٥).
(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٥٩).
(٥) تاريخ ابن معين برواية الدّوري (٤/ ٧٢)، المجروحين (٣/ ١٤٠)، الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٧٢)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٠٦).
وانظر في المصادر الشِّيعيّة: بحار الأنوار (٢٠/ ١٤٥)، قاموس الرِّجال للتستري (١١/ ١٦٥) و(١٢/ ٢١٩)، موسوعة التاريخ الإسلاميّ لليوسفي (٢/ ٤٣٣).
(٦) تهذيب الكمال (١٤/ ٥٥٠)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٠).
(٧) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٤٤ و٤٠٦).
(٨) المصدر السّابق (٦/ ٢٠١).

المسلمين! «فهذا الغلوُّ الزائدُ يقابل بغلوِّ النّاصبة الذين يزعمون أنّ الحسينَ كان خارجيّاً، وأنه كان يجوز قتْلُهُ»(١).

ومن خلال هذا الاستعراض الموجز لبعض صور التّقابل بين الشِّيعة والنّواصب تبرز لنا حقيقةُ أنّ كل أمرٍ بدعيٍّ يتقابلان فيه فإنَّ النّواصب لا بدّ وأن يكونوا أقلّ ضلالاً وأهونَ انحرافاً، كما نبّه عليه شيخ الإسلام ابن تيميّة في مواضع فقال: «إنّ هؤلاء المنسوبين إلى النّصب مِن شيعة عثمان وإنْ كان فيهم خروجٌ عن بعض الحقِّ والعَدْلِ فخروجُ الإماميّة عن الحقِّ والعدلِ أكثرُ وأشدُّ!»(٢).

وقال أيضاً: «الشّرُّ والفسادُ الذي في شيعة عليٍّ أضعافُ أضعافِ الشّرِّ والفسادِ الذي في شيعة عثمان، والخيرُ والصّلاحُ الذي في شيعة عثمان أضعافُ أضعافِ الخيرِ الذي في شيعة علي»(٣).

وقال: «شيعةُ عثمانَ الذين يحبُّونَهُ ويُبغضونَ عليّاً وإن كانوا مبتدعين ظالمين فشيعة عليٍّ الذين يحبُّونَهُ ويُبغضون عثمانَ انقصُ منهم عِلْماً ودِيناً وأكثرُ جهلاً وظلماً»(٤).

وقال: «ما قالتْهُ شيعةُ عليٍّ في عثمانَ أعظمُ مما قالته شيعةُ عثمان في عليٍّ، فإنّ كثيراً منهم يُكَفِّر عثمانَ، وشيعةُ عثمانَ لم تُكَفِّر علياً، ومَن لم يُكَفِّرْه يسبُّهُ ويُبْغِضُهُ أعظمُ مما كانت شيعةُ عثمان تُبْغِضُ عليّاً»(٥).

وقال: «معلوم أنّ الذين قاتلوه [يعني عليّاً] ولعَنُوهُ وذمُّوهُ مِن الصَّحابة والتابعين وغيرِهم هم أعلمُ وأَدْيَنُ مِن الذين يتولّونه ويَلعنون عثمان»(٦).

وقال: «شيعته [يعني عُثمان] يعتقدون إمامتَهُ ويقدحون في إمامة

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٨٥).
(٢) **انظر**: المصدر السّابق (٣/ ٣٨٩).
(٣) المصدر السّابق (٨/ ٢٣٧).
(٤) المصدر السّابق (٧/ ١٣٨).
(٥) المصدر السّابق (٦/ ٢٠٢).
(٦) المصدر السّابق (٥/ ١٠).

عليٍّ، وهم في بدعتهم خيرٌ مِن شيعة علي الذين يَقدحون في غيره»(١).

ونَقَلَ عن علماء الأمصار قولَهم «شيعةُ عثمانَ المختصُّون به كانوا أفضلَ مِن شيعة عليٍّ المختصِّين به، وأكثرَ خيراً وأقلَّ شراً»(٢).

٢ ـ معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه:

لا يخفى على أحد أنَّ معاوية رضي الله عنه كان في وقته رأسَ الأمويّين وسيّدَهم، وهو الذي حَمَلَ على عاتقه أعباءَ المطالبة بالقَوَد مِن قتَلَةِ عثمان، وانضوى تحت رايته كافّة العثمانيّة وتولّى قيادتَهم في صِفِّين وغيرِها حتى كانوا ينسبون إليه فيقال: (شيعة معاوية) مثلما يقال (شيعة عثمان).

ومِن هذا المنطلق يمكن إدراك مدى ما يشعر به الشِّيعة تجاهَه، وفَهْمُ السَّبب في شدّة افترائهم عليه وهم «أبهت النّاس وأشدّهم فِرْيَةً»(٣)، وكونِ ما ألصقوه به مِن الأكاذيب أكثر مِن سائر الأمويِّين وإن كانوا يشاركونه في أصل البُغض والانحراف.

ولم تطب أنفسُ الشِّيعة بأن يصفوه بطيب المولد فأبوا إلا أن يزعموا بأنه كان ابنَ زنا(٤)، والقصد مِن وراء هذا القذف الدَّنيء هو تحقيرُه على حدِّ قولِ بعضهم: «فلينظر العاقلُ إلى أصول هؤلاء القوم الذين كانوا يُقَدِّمونهم على آل محمد ﷺ الذين أذهب الله عنهم الرِّجس وطهَّرهم تطهيراً»(٥).

ثم صاغوا كثيراً مِن الأكاذيب عن حياته قبلَ إسلامه وبعدَه تهدف إلى التّشكيك في صحّة إسلامه ـ وإيمانُه رضي الله عنه «ثابت بالنَّقل

---

(١) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٣٩). (٢) المصدر السّابق (٨/ ٢٣٦).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٧٢).

(٤) **انظر**: الطرائف في معرفة مذاهب الطّوائف (٥٠٣)، الغدير للأميني (١٠/ ١٧٠).

(٥) إلزام النّواصب لمفلح بن راشد (١٧١).

المتواتر»[١]، وإلى تشويهِ صورته بجعله مِن رؤوس الضّلال[٢] وأنه «كان يرتكب كبائر المحرّمات الموبِقَة عالماً عامداً، بمرأىً من الناس غير متحرِّج»[٣].

كما زعموا أنه كان يَكْذِبُ على رسول الله ﷺ، ويَحمِلُ الصَّحابة على وضع الأحاديث في ذمِّ عليٍّ والثناء على مناوئيه![٤].

وأنَّ «بُغضه لبيت رسول الله ﷺ لا يحتاج إلى توضيح!»[٥].

وأنه «كان شرّاً مِن إبليس!»[٦].

كما أنهم لم يتردّدوا في أن يتقوّلوا على لسانه ما يؤكّد نفاقَه وعَدَمَ إيمانه مِن مثل «أنه كان باليمن يومَ الفتح يَطْعَنُ على رسول الله ﷺ، ويكتب إلى أبيه صخرِ بن حرب يُعيِّرُهُ بإسلامه، ويقول له: أصبوتَ إلى دين محمد؟! وكتب إليه:

يا صخرُ لا تُسْلَمَنْ طوعاً فتفضحَنا ... بعد الذّين ببدرٍ أصبحوا فِرَقا

جدِّي وخالي وعمُّ الأمِّ ثالثُهم ... قوماً وحنظلة الْمُهْديْ لنا الأرقا

فالموتُ أهونُ مِن قولِ الوُشاةِ لنا ... خلّى ابن هند عن العزّى لقد فَرَقَا»[٧]

وهذا وأمثاله «مِن وضع بعضِ الكذَّابين على لسان معاوية»[٨]، تشهد ببطلانه وقائع التاريخ وركاكةُ الشِّعر وتهافتُه[٩].

وقد وقع بين شيعة عليٍّ وشيعة معاوية كثيرٌ من التّلاعُن والتّضليل والتّكفير.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٥٣). **وانظر**: منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٢).
(٢) صنّف بعض معاصري الشِّيعة كتاباً مستقلاً في معاوية رضي الله عنه حشاه بالأكاذيب.
(٣) خلاصة عبقات الأنوار (٣/ ٢٢٥). **وانظر** للاستزادة الغدير (١٠/ ١٣٨).
(٤) **انظر**: خلاصة عبقات الأنوار (٣/ ٢٦٦) و(٤/ ٢٠٣).
(٥) أصل الشِّيعة وأصولها (١٤).
(٦) منهاج الكرامة (٨١).
(٧) المصدر السّابق (٧٧) و(٤٧٦).
(٨) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٣٣).
(٩) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٤٣٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «أمّا شيعةُ عليٍّ الذي شايعوه بعد التّحكيم، وشيعةُ معاويةَ التي شايعته بعد التحكيم فكان بينهما مِن التّقابل وتلاعُنِ بعضِهم وتكافُرِ بعضِهم ما كان»[١]، وحينئذٍ أصبح سبُّ عليٍّ «شائعاً في أتباع معاوية»[٢].

وقابل النّواصبُ دعاوى الشِّيعة بترديد مطاعنهم في علي رضي الله عنه على النَّحو الذي سبقت الإشارة إليه، وبتصويب معاويةَ في قتاله له.

إلا أنّ الملحوظ في دعاواهم أنها ظلّت على حالِها بلا ازدياد يُذْكر، ففي كلِّ موضع يكرِّرون مطاعنَهم الأولى، بخلاف الشِّيعة الذين كانت مطاعنهم في ازدياد مطّرد فاق حدّ الوصف والحصر.

٣ ـ يزيد بن معاوية:

ما مِن شكٍّ بأنَّ في خلفاء بني أمية مَن هو أعظم شأناً مِن يزيدَ وأعمق أثراً في تاريخ دولتِهم، إلا أنّ ما وقع في عهده مِن العظائم جعلت منه هَدَفاً لكثيرين، وبسبب مقتل الحسين رضي الله عنه ـ وهو منكر عظيم ـ ظلّ الشِّيعة «يشنِّعون عليه ويفترون عليه أشياء كثيرة ليست فيه، ويتّهمه كثيرٌ منهم بالزّندقة ولم يكن كذلك»[٣].

ومثلما لمزوا نَسَبَ أبيه فقد طعنوا في نسبه مردّدين أنّ «أُمَّهُ أمكَنَت عبدَ أبيها مِن نفسها فحملت بيزيدَ!»[٤]، وصوّروه على أنه «الظّالم السِّكِّير، يزيد القرود»[٥] الذي لا خير فيه بحال، ولهذا لا يكادون

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٣٦).
(٢) المصدر السّابق (٤/ ٤٣٦). (٣) البداية والنهاية (٦/ ٢٢٩).
(٤) إلزام النّواصب (١٧٠).
(٥) الشِّيعة في الميزان لمغنية (٢٢٣).
قلت: رماهُ غير واحد من أهل العلم عنه بـ(شرب الخمر). **انظر**: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٧)، تاريخ الإسلام (٥/ ٣٠)، البداية والنهاية (٨/ ٢٣٢).

يذكرونه إلا وأعقبوه باللَّعن[١].

ومِن أبشع أكاذيبهم زعمهم أنه لما «جيء برأس الحسين عليه السلام ووُضِعَ بين يديه في طست، فجعل يضرب ثناياه بمخصرة[٢] كانت في يده **وهو يقول:**

لَعِبَتْ هاشمُ بالمُلْكِ فلا ... خَبَرٌ جاءَ، ولا وحيٌ نَزَلْ

ليتَ أشياخي ببدرٍ شَهِدُوا ... جَزَعَ الخزرجِ مِن وقْعِ الأَسَلْ

لأهلُّوا واستهلُّوا فَرَحاً ... ولقالوا: يا يزيدُ لا تُشَلّ

فجزيناهُ ببدرٍ مَثَلاً ... وأقمنا مَيْلَ بدرٍ فاعتدَلْ

لستُ مِن خِنْدَفَ إن لم أنتقم ... من بني أحمدَ ما كان فَعَلْ»[٣]

وأنه أنشد ـ حين ورد عليه أهل الحسين وأولاده سَبايا، والرّؤوس على الرِّماح وقد أشرف على ثنية جَيرون ـ:

لما بدت تلك الحُمُولُ وأشرقت ... تلكَ الشُّمُوسُ على رُبى جَيرونِ[٤]

نَعَبَ الغُرابُ فقلتُ: قُل أو لا تَقُلْ ... فلقد قضيتُ من النبيِّ دُيُوني!»[٥]

وأنه أمر برأس الحسين «فوضع ونُصِب عليه مائدة، فأقبل هو وأصحابه يأكلون ويشربون الفُقَّاع[٦]، فلمّا فرغوا أَمَرَ بالرَّأس فوضع في

---

(١) **انظر**: الإفصاح للمفيد (٤٣)، التعجّب من أغلاط العامة (١١٧)، إلزام النّواصب لمفلح بن راشد (١٧١)، إلزام الناصب للحائري (٢/ ٢٤٢).

(٢) الْمِخْصَرَة: ما يُتَوكَّأُ عليها كالعصا ونحوها، وقضيب يُشار به في أثناء الخطابة والكلام، وكان يَتَّخِذُهُ الملوك والخطباء. المعجم الوسيط (١/ ٢٣٧).

(٣) الاحتجاج للطبرسي (٢/ ٣٤)، إلزام الناصب للحائري (١/ ٧٢)، الغدير للأميني (٣/ ٢٦) و(١١/ ١٤)، شرح إحقاق الحق (٣٣/ ٦٨٠).

(٤) جيرون (بفتح أوله): بناء كان عند باب دمشق، اختُلِفَ فيمن بناه. **انظر**: معجم ما استعجم (١/ ٤٠٨)، معجم البلدان (٢/ ١٩٩)، تاج العروس (١٠/ ٥٠١).

(٥) الأخلاق الحسينية (١٥٨)، النِّصال الخارقة (١٥)، الإمام الحسين عليه السلام (٢٢١).

(٦) الفُقَّاع: شراب يُتَّخذ من الشَّعير، ويُخَمَّر حتى تعلوه فقاعاتُه (زَبَدُه) وبذلك سُمِّي. **انظر**: لسان العرب (٨/ ٢٥٦)، المعجم الوسيط (٢/ ٦٩٨).

طشت تحت سريره، وبسط عليه رقعة الشِّطرنج، وجَلَسَ يزيدُ لعنه الله يلعب الشِّطرنج ويذكر الحسينَ وأباه وجدَّه صلوات الله عليهم ويستهزئ بذكرِهم، فمتى قَمَرَ صاحبَهُ تناول الفُقَّاع فشرِبَهُ ثلاث مرّات، ثم صبّ فضلتَه على ما يلي الطَّشت مِن الأرض!»[(١)].

وهذه نُتَفٌ مما يذكره الشِّيعة والتي لا تخلو من أحد حالين:

* إمّا أن يكون باطلاً أساساً.
* وإمّا أن يكون حقّاً في أصله ولكن زيد فيه أو حُرِّف عن وجهه، كما قال الإمام ابن تيميّة: «أمّا خصومُه فيزيدون عليه مِن الفِرْية أشياء»[(٢)].

وإذا كانوا يُكَفِّرون أبا بكر وعمر وعثمان وهم أفضل هذه الأُمّة بعد نبيِّها ﷺ فكيف بيزيد[(٣)]؟!

وإذا كانوا أيضاً يطعنون في إمامة الخلفاء الثّلاثة فطَعْنُهم في إمامته مِن باب أولى، ولهذا فإنهم يرون أنه «ما يَعْتَقِدُ صحّة مبايعةِ يزيدَ أو خلافتِه إلا سفيه أو جاهل أو معاند لأهل البيت»[(٤)].

وعلى كلٍّ فإنه لما أكثر الشِّيعة مِن سبّ يزيدَ والقدح فيه وانتقاصِه قابَلَهم «مَن يُحِبُّه ويتولّاه، وهم طائفةٌ مِن أهل الشّام مِن النَّواصب»[(٥)].

وقد أشار الإمام ابن تيميّة إلى أنّ ما وقع مِن الغلوِّ في تعظيم يزيد إنما كان ردَّ فعل على ما قام به الشِّيعة فقال: «لم يكن أحد إذ ذاك يَتَكَلَّم في يزيد بن معاوية، ولا كان الكلام فيه من الدِّين، ثم حدثت بعد ذلك أشياءُ فصار قومٌ يُظْهِرُون لعنةَ يزيدَ بنِ معاوية، وربما كان غَرَضُهم بذلك

(١) عيون أخبار الرِّضا للصّدوق (٢٥)، معارج اليقين في أصول الدين (٤٣٢)، بحار الأنوار (٤٥/ ١٧٦)، موسوعة أحاديث أهل البيت (٥/ ٣٤١).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٤١١).

(٣) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٤٨٢ و٥٠٦)، الكشكول المبوّب (٤٢)، أزمة الخلافة والإمامة (١٨٩).

(٤) الطرائف لابن طاووس (٢٠٧).

(٥) البداية والنهاية (٦/ ٢٢٩).

التطرُّقَ إلى لَعْنَةِ غيره! فكَرِهَ أكثرُ أهل السنة لَعْنَةَ أحد بعينه، فسَمِعَ بذلك قومٌ ممن كان يتسنَّنُ فاعتقدَ أنّ يزيدَ كان من كبار الصّالحين وأئمة الهدى!»(١).

وحينئذٍ «صار الغُلاةُ فيه على طَرَفَي نقيض!

هؤلاء يقولون: إنه كافر زنديق، وأنه قَتَلَ ابنَ بنتِ رسول الله، وقَتَلَ الأنصارَ وأبناءَهم بالحَرَّة ليأخذ بثأر أهل بيته الذين قُتِلوا كُفّاراً مثل جَدِّهِ لأُمِّهِ عُتبة بن ربيعة وخالِه الوليد وغيرِهما، ويذكرون عنه من الاشتهار بشرب الخمر وإظهار الفواحش أشياءَ!

وأقوامٌ يعتقدون أنه كان إماماً عادلاً هاديّاً مهديّاً.

وأنه كان من الصّحابة أو أكابر الصّحابة.

وأنه كان من أولياء الله تعالى.

وربما اعتقد بعضُهم أنه كان من الأنبياء!

ويقولون: مَن وَقَفَ في يزيدَ وقَفَهُ الله على نار جهنّم!»(٢).

ويزعم بعضُهم أنّ النبيّ ﷺ «حمَلَهُ على يديه وبرَّكَ عليه، وربما فضَّلَهُ بعضُهم على أبي بكر وعمر!»(٣).

ولا ريب بأنَّ هذا وأمثاله «مِن أبين الجهل والضّلال، وأقبح الكذب والمحال»(٤).

وقد بلغ الجهلُ ببعضهم أنه عقّب على ذكرِ اسمِ يزيدَ بـ(عليه السَّلام!)(٥).

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٤٠٩).

(٢) المصدر السّابق (٣/ ٤٠٩). **وانظر** أيضاً (٤/ ٤٨١).

(٣) المصدر السّابق (٤/ ٤٨١). (٤) المصدر السّابق (٤/ ٥٠٧).

(٥) **انظر**: الوافي بالوفيات (٥/ ٢٢٣).

وأعظم الناس غُلُوّاً فيه هم «غالية العَدَويَّة والأكراد»[(١)] الذين أخذوا هذا الغُلُوَّ أو كثيراً منه ـ فيما يظهر ـ عن الشَّيخ حسنِ بنِ عديٍّ بنِ مسافر[(٢)]، وهو أمويُّ النَّسب[(٣)]، وكانوا على أشدّ الخلاف مع الشِّيعة[(٤)].

وحين كان أكبر مطاعن الشِّيعة في يزيدَ ما جرى على ابن بنت رسول الله ﷺ قابلهم النّواصب بتبرئته والطّعن في الحسين رضي الله عنه زاعمين أنه «قُتِلَ بحقٍّ؛ فإنه أراد أن يَشُقَّ عصا المسلمين، ويُفَرِّق الجماعة.

وقد ثبت في الصّحيح عن النبيّ ﷺ أنه قال: «**مَنْ جَاءَكُمْ وَأَمْرُكُمْ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيْدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوْهُ**»[(٥)].

قالوا: والحسين جاء وأمر المسلمين على رجل واحد فأراد أن يُفَرِّق جماعتَهم.

وقال بعض هؤلاء: هو أوّل خارج خَرَجَ في الإسلام على ولاة الأمر»[(٦)].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٨١). **وانظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٥١٧).

(٢) حسن بن عدي بن أبي البركات بن صخر الأمويُّ: شيخ الأكراد الملقَّب بـ(تاج العارفين)، كان مِن أفراد الناس دهاءً وهمّة، له تصانيف في التَّصوُّف الفاسد وأشعارٌ كثيرة يُلَوِّحُ فيها بالإلحاد، وله أتباع يتغالون فيه إلى الغاية حتى خاف منه صاحب الموصل فتحيَّلَ عليه حتى أمسكَه وخنقه بالموصل سنة ٦٤٤هـ وله ثلاث وخمسون سنة. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٢٣)، فوات الوفيات (١/ ٣٢٢)، الوافي بالوفيات (١٢/ ٦٣)، شذرات الذهب (٥/ ٢٢٩).

(٣) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٨٢).

(٤) **انظر**: المصدر السّابق (٣/ ٤١٠).

(٥) خرَّجه مسلم في صحيحه من حديث عرفجة، كتاب: الإمارة، باب: حُكم مَن فرَّق أمرَ المسلمين وهو مجتمع برقم (١٨٥٢).

(٦) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٥٣ و٥٨٥).

وخلاصة القول في يزيد أن يقال: إنّ الناس قد اختلفوا فيه على مذاهب: =

....

= **المذهـــب الأول**: بُغضه والبراءة منه واعتقادُ أنه كان منافقاً في الباطن، لِمَا وقع في زمنه مِن أحداث جسام كقتل الحسين ووقعة الحرَّةِ في المدينة وحصارِ عبدِ الله بن الزّبير في مكّة، وهؤلاء منهم مَن كفّره كالرّوافض مطلقاً، ومنهم من فسّقه ولعنه أو جوّز لعنه وهم جماعة من أهل السنّة.

المذهـــب الثاني: محبّته وموالاته على تفاوت بين أصحاب هذا القول.

المذهب الثّالث: وهو قول عامة أهل السنة والجماعة الذين توسّطوا في حقّه بين جفاء الرّوافض وغلوّ النّواصب فقالوا: لا نحبّه لما كان عليه مِن الظُّلم وارتكاب الفواحش، ولكن لا نكفّره لأنه لم يثبت إتيانُه بمكفِّر كما قال الحافظ ابن حجر: «أما المحبة فيه والرفع من شأنه فلا تقع إلا مِن مبتدعٍ فاسدِ الاعتقاد». الإمتاع بالأربعين المتباينة السّماع (٩٦).

ولكنهم مع هذا لا يلعنونه لأنهم لا يحبّون لعن المعيّن من أهل الإسلام، وقد لخّص هذا المنهج بعض العلماء بأن يزيد لا يُسبُّ ولا يُحبّ، وقال آخر ـ وقد سُئل عنه ـ: «لا تنقصُ ولا تزيدُ». مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٤١٢) و (٤/ ٤٨٣).

ويتجلّى هذا المنهج الوسطي المعتدل فيما رواه نوفل بن أبي عقرب قال: كنتُ عند عمر بن عبد العزيز فَذَكَرَ رجلٌ يزيدَ بنَ معاوية فقال: (أمير المؤمنين يزيد).

فقال له عمر: تقول أمير المؤمنين! وأَمَرَ به فضرَبَهُ عشرين سوطاً.

وقال إبراهيم بن أبي عبد: سمعتُ عمرَ بن عبد العزيز يترحَّمُ على يزيد بن معاوية. لسان الميزان (٦/ ٢٩٤).

وقال صالح ابن أحمد بن حنبل: قلتُ لأبي: إنَّ قوماً يقولون إنهم يُحِبُّون يزيدَ!

قال: يا بُنَيَّ وهل يُحِبُّ يزيدَ أحدٌ يؤمن بالله واليوم الآخر؟!

فقلتُ: يا أبتِ، فلماذا لا تلعنُهُ؟

قال: يا بُنَيَّ، ومتى رأيتَ أباك يلعن أحداً؟! مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٤١٢) و(٤/ ٤٨٣) و(٢٧/ ٤٧٨)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٧٣).

وشيخ الإسلام ابن تيميّة هو أحسن من بيّن هذا المنهج المعتدل في يزيد فقال في مجموع فتاواه (٣/ ٤١٠): «يزيد بن معاوية وُلِدَ في خلافة عثمانَ بنِ عفان ﷺ ولم يدرك النبيَّ ﷺ، ولا كان مِن الصّحابة باتّفاق العلماء، ولا كان مِن المشهورين بالدِّين والصَّلاح، وكان مِن شُبَّان المسلمين، ولا كان كافراً ولا زنديقاً، وتولَّى بعد أبيه على كراهةٍ مِن بعض المسلمين ورِضا مِن بعضِهم، وكان فيه شجاعةٌ وكَرَم، ولم يكن مُظْهِراً للفواحش كما يحكي عنه خصومُه، وجرت في إمارته أمورٌ عظيمة أحدُها مقتلُ الحسين ﷺ وهو لم يأمر بقتل الحسين ولا أظهر الفَرَحَ بقتله...».

وقال في مجموع فتاواه أيضاً (٣/ ٤١٢): «فيزيد عند علماء أئمة المسلمين مَلَكٌ مِن =

المسألة الثّالثة

الكذب في الرِّواية

للرِّواية عن النبيِّ صلوات الله وسلامه عليه أثر بالغ على المسلم في بناء اعتقاده وترسيخه، لأنه لا ينطق عن الهوى، وهذا ما يَجعل مِن وضع الأحاديث أمراً في غاية الخطورة والحساسية!

ويُعَدُّ التَّعصُّب أحدَ البواعث على الكذب عموماً، وحيثما هَبَّت رياحُ التَّعصُّب انبعثت رِمال الوضع، «وليس في التّعصُّب أعظم مِن الكذب!»[1] كما يقوله الإمام ابن تيميّة.

ومِن هنا عَمِدَ كثيرٌ مِن الشِّيعة إلى محاولة كسب التّأييد مِن خلال بوَّابة الرِّواية فطفِقوا يَرْوون الأحاديثَ في مناقب عليٍّ، وهو أمرٌ لا مشاحّة فيه متى ما توفّرت فيه شروط القبول، إلا أنهم في ظلِّ حرصِهم الشَّديد على الانتصار لعقائدِهم وإدراكِهم مدى قوّة خصومهم اضطرُّوا إلى

= الملوك، لا يُحِبُّونه محبَّةَ الصَّالحين وأولياء الله، ولا يَسُبُّونه فإنهم لا يحبُّون لعنةَ المسلم المعيَّن».

وقال في مجموع فتاواه أيضاً (٣/ ٤١٤): «فالواجب الاقتصارُ في ذلك والإعراضُ عن ذِكْرِ يزيدَ بنِ معاوية وامتحانِ المسلمين به، فإنَّ هذا مِن البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة، فإنه بسبب ذلك اعتقد قومٌ مِن الجهّال أنَّ يزيدَ ابن معاوية مِن الصّحابة وأنه مِن أكابر الصّالحين وأئمّة العدل، وهو خطأ بيِّنٌ».

وقال في مجموع فتاواه أيضاً (٤/ ٤٧٥): «كان المقتصدون مِن أئمَّة السّلف يقولون في يزيدَ وأمثالِه: إنا لا نسبُّهم ولا نُحِبُّهم، أي لا نُحِبُّ ما صدر منهم مِن ظلم، والشّخصُ الواحد يجتمع فيه حسنات وسيئات، وطاعات ومعاصي، وبر وفجور وشر، فيثيبه الله على حسناته، ويعاقبه على سيئاته إن شاء أو يغفر له، ويحبُّ ما فعله من الخير، ويبغض ما فَعَلَ من الشّر».

وقال في مجموع فتاواه أيضاً (٤/ ٤٨٣): «والقولُ الثّالث أنه كان مَلِكاً مِن ملوك المسلمين له حسناتٌ وسيّئات، ولم يولد إلا في خلافة عثمان، ولم يكن كافراً ولكن جرى بسببه ما جرى مِن مصرع الحسين وفَعَلَ ما فَعَلَ بأهل الحرّة، ولم يكن صاحباً ولا مِن أولياء الله الصَّالحين، وهذا قول عامّة أهل العقل والعلم والسُّنة والجماعة».

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٣٧).

اختلاق أحاديث كثيرة تُؤَكِّدُ على فضل عليٍّ وآل بيته، وأكثروا مِن الدَّسِّ في الثَّابت منها[١]، ولا ريب بأنَّ «ما وضعه الرّافضة في فضائل عليٍّ فأكثر مِن أن يُعَدَّ»[٢].

وقد رووا «أنَّ رجلاً قال لابن عبّاس: سبحان الله! إني لأحسب مناقب عليٍّ ثلاثةَ آلاف! فأجابه ابنُ عباس بقوله: أَوَلا تقول إنها إلى ثلاثين ألفاً أقرب؟!»[٣].

وفي ترجمة ابن عُقْدة الحافظِ الشِّيعيِّ المعروف قيل بأنه كان «يَحْفظ نحواً مِن ستمائة ألف حديث، منها ثلاثمائة ألف في فضائل أهل البيت بما فيها من الصّحاح والضِّعاف»[٤].

ولا ريب بأنَّ هذا العَدَدَ ضخمٌ بكلّ المقاييس، وأنه لا يمكن

---

(١) ومن ذلك:
- ما خرّجه مسلم في صحيحيه (٤/ ٢٢٣٦) عن أمِّ سلمة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله: **«تَقْتُلُ عمَّاراً الفئةُ الباغية»**، وفي رواية «وقاتله في النار».
وقد زيد في هذا الحديث لفظ «لا أناله الله شفاعتي يوم القيامة».
قال ابن كثير في البداية والنهاية (٦/ ٢١٤): «ما يزيدُهُ بعضُ الرّافضة في هذا الحديث من قولهم بعد (لا أناله الله شفاعتي يوم القيامة) فليس له أصل يعتمد عليه، بل هو مِن اختلاق الرّوافض قبَّحَهم الله».
- ما خرّجه أبو داود في سننه (٤/ ٢٣٩) وغيرُه مِن حديث البراء بن عازب المشهور في سؤال القبر: (مَن ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟).
فعن عباد بن عباد قال: أتيتُ يونسَ بنَ خباب فسألته عن حديث (عذاب القبر) فحدثني به فقال: هنا كلمة أخفوها الناصبة.
قلتُ: ما هي؟
قال: إنه ليسأل في قبره مَن وليُّكَ؟ فإن قال: (عليٌّ) نجا!».
الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٧٢)، ميزان الاعتدال (٧/ ٣١٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٨٥).

(٢) المنار المنيف (١٠٥). **وانظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٢/ ٣٦٢)، كشف الخفاء (٢/ ٥٦٥).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣١)، لسان الميزان (٢/ ١٩٩).

(٤) البداية والنهاية (١١/ ٢٠٩).

تصديقُه في كلِّ الافتراضات، إلّا أنّ الشِّيعة لا تكفّ عن استغفال النّاس باختلاق أحاديث أخرى تؤكِّد أنَّ هذا العَدَدَ قليل بالنّسبة إلى فضائل عليٍّ الحقيقيّة، ومن ثَمَّ فلا مكان للاستنكار والتعجّب(١)!

و«لا يُنكِر فضلَ عليٍّ مؤمنٌ، ولا يجهل سابقتَه وموضعَه من رسول الله ﷺ ومِن دين الله عالِمٌ»(٢) ولكن «قد أغنى الله علياً عن أن تُقَرَّرَ مناقبُه بالأكاذيب والأباطيل»(٣).

وقد أشارت أمّ المؤمنين عائشة ﵂ إلى ما يقوم به شيعة عليٍّ من أهل العراق ـ وهم الكوفيّون ـ من الكذب عليه والزِّيادة في حديثه ما ليس منه(٤).

و«كان ابنُ سِيرينَ يرى أنَّ عامَّةَ ما يُروى عن عليٍّ الكَذِبُ»(٥).

كما أنكر كثير ممن أدرك عليّاً وأخذ عنه ما رآه مِن انتشار الكذب عليه فقال ابن أبي ليلى: «صَحِبتُ عليّاً في السّفر والحضر فكلُّ ما يحدِّثون عنه باطل»(٦).

وقال خزيمة بن نَصْر العبسي(٧) ـ وكان مِن أصحاب عليٍّ ـ :

---

(١) ومن ذلك الزّعمُ بأنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لو أنَّ الغِياضَ أقلامٌ والبحرَ مدادٌ والجنَّ حُسَّابٌ والإنسَ كُتَّابٌ ما أحصوا فضائل علي!**».
وقال: «**إنّ اللهَ جَعَلَ لأخي عليٍّ فضائلَ لا تحصى، فمَن أقرَّ بفضيلةٍ له غَفَرَ الله ما تقدَّم مِن ذنوبه، ومَن كَتَبَ فضيلةً له لم تزل الملائكة تستغفر له ما بقي الكِتابُ، ومَن استمع إلى فضيلةٍ مِن فضائله غَفَرَ الله له الذّنوبَ التي اكتسبَها بالنَّظر، والنَّظَرُ إلى عليٍّ عبادةٌ، ولا يَقْبَلُ الله إيمانَ عبدٍ إلا بولائه والبراءةِ مِن أعدائه**». ميزان الاعتدال (٦/ ٥٥)، الكشف الحثيث (٢١٨)، لسان الميزان (٥/ ٦٢).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/ ١٣٣).

(٣) لسان الميزان (٣/ ٢٨٢). **وانظر**: الإصابة في تمييز الصّحابة (٤/ ٥٦٥).

(٤) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ١٤٤)، البداية والنهاية (٧/ ٢٨١).

(٥) صحيح البخاري (٣/ ١٣٥٩).

(٦) أحوال الرُّواة (٤٠).

(٧) لم أقف له على ترجمة فيما بين يديّ من المصادر إلا أنَّ له ذِكْراً في أحداث سنة ٦٦هـ، ويُفهم منه أنه شيعيٌّ. **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٤٤٤)، الكامل في التاريخ (٤/ ٣٤).

«قاتلَهم الله! أيَّ عصابةٍ شانوا، وأيّ حديث أفسدوا!»[(١)].

وقال شَرِيك بن عبد الله: «احْمِلِ العلمَ عن كلِّ مَن لقيتَ إلا الرّافضة، فإنهم يَضعون الحديث ويتّخذونه دِيْناً»[(٢)].

وقال مالك: «نَزِّلوا أحاديثَ أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب، لا تُصَدِّقوهم ولا تُكَذِّبوهم»[(٣)].

وقد اشتهر أهل الكوفة ـ وهي موطن التشيُّع وقلعتُه ـ بالكذب في الحديث، وتركيبِ الأسانيد الموضوعة كما «قال أهل المدينة: وضَعْنا سبعين حديثاً نُجَرِّبُ بها أهلَ العراق، فبعثنا إلى الكوفة والبصرة، فأهلُ البصرةِ رَدُّوها إلينا ولم يقبلوها، وقالوا: هذه كلُّها موضوعة، وأهلُ الكوفة رَدُّوها إلينا وقد وضعوا لكلِّ حديثٍ أسانيد»[(٤)].

وقال الزُّهريُّ: «يا أهلَ العراق يَخْرُجُ الحديثُ مِن عندنا شِبْراً ويصير عندكم ذِراعاً!»[(٥)].

وقال أيضاً: «إذا سمعتَ بالحديث العراقيِّ فارْدُدْ بِه ثم ارْدُد به»[(٦)].

وقال طاوس: «إذا حَدَّثَكَ العراقيُّ مائةَ حديثٍ فاطرح تسعةً وتسعين»[(٧)].

---

(١) أحوال الرّواة (٤٠)، المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ١٣٢)، شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٥).
تنبيه: يشير بذلك إلى المختار بن أبي عُبيد ومن معه حينما ادّعى التشيُّع والطّلَب بدم الحسين رضي الله عنه، وقد التفّ عليه الشِّيعة للرّاية التي رفعها، فكان يكذب على عليٍّ ويَنسب إليه ما لم يقله، فأدخل عليهم من الفساد ما الله به عليم. **انظر**: منهاج السنة النبوية (٨/ ١٤٨).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ١٤٦)، لسان الميزان (١/ ١٠)، تدريب الراوي (١/ ٣٢٧).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٠/ ٣١٦)، منهاج السُّنة النبوية (٢/ ٤٦٧)، الصواعق المرسلة (٢/ ٥٥٧)، قواعد التحديث (٣٧٨).

(٤) الإرشاد للخليلي (١/ ٤٢١).

(٥) المعرفة والتاريخ (٣/ ٨٣)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٤٤).

(٦) المعرفة والتاريخ (٣/ ٨١)، تاريخ مدينة دمشق (١/ ٣٢٧)، تدريب الراوي (١/ ٨٥).

(٧) المعرفة والتاريخ (٣/ ٨١)، تدريب الراوي (١/ ٨٥).

وقال هشام بن عروة[(١)]: «إذا حَدَّثَك العراقيُّ بألفِ حديثٍ فألقِ تِسْعَمِائةً وتسعين، وكن مِن الباقي في شِكٍّ»[(٢)].

وقال ابنُ المبارك[(٣)]: «ما رحلتُ إلى الشَّام إلّا لأستغني عن حديث أهل الكوفة»[(٤)].

وقد أشار بعضُ الحفّاظ إلى هذه الحقيقة فقال: «تأمّلتُ ما وَضَعَهُ أهلُ الكوفة في فضائل عليٍّ وأهلِ بيتِهِ فزادَ على ثلاثمائة ألف»[(٥)].

قال ابن القيّم ـ تعقيباً على هذا الكلام ـ: «لا تستبعد هذا، فإنك لو تتبّعتَ ما عندهم من ذلك لوجدتَ الأمرَ كما قال!»[(٦)].

وقد استسهل كثيرٌ مِن رواة الشِّيعة الكذِبَ حتى كَذَبُوا على أئمَّتِهم وقوّلوهم ما لم يقولوه ليكون أكثر وقعاً على السّامع، ومَن كَذَبَ على النبيِّ ﷺ فلن يردعَهُ شيء عن الكذب على غيره؟!

ومَن كَذَبَ على عليٍّ رضي الله عنه لن يَتَوَرَّعَ عن الكذب على بنيه؟![(٧)].

وتدبّر قول أبي داود واصفاً أحد رواة الشِّيعة بأنه «ليس يُشبه حديثُهُ

---

(١) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسديُّ: أبو المنذر المدنيُّ، إمامٌ ثقة عابد، مولده سنة ٦١هـ قال وهيب: «قَدِمَ علينا هشامُ بنُ عروة فكان مثلَ الحسن وابن سيرين»، أُخِذَ عليه تساهله في الرِّواية في العراق وأنه ربّما دلّس، توفي ببغداد سنة ١٤٦هـ، وحديثه مخرّج في الكتب الستة. **انظر**: الثقات (٥/ ٥٠٢)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٣٢)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٤).

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/ ٨١)، قواعد التحديث (٨١).

(٣) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظليُّ مولاهم: أبو عبد الرحمٰن المروزيُّ، حافظ فقيه مجاهد زاهد، اجتمع فيه من خصال الخير ما لم يكد يجتمع في غيره، مولده سنة ١١٨هـ، قال عنه شعيبُ بن حرب: «ما لقي ابنُ المبارك مِثْلَ نفسِه». توفّي سنة١٨١هـ، وحديثه مخرَّج في الكتب السِّتّة. **انظر**: الثقات (٧/٧)، تهذيب الكمال (١٦/ ٥)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٧٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٣٤).

(٤) المعرفة والتاريخ (٣/ ٨١).

(٥) الإرشاد للخليلي (١/ ٤٢٠).

(٦) المنار المنيف (١٠٥).

(٧) **انظر**: المغني في الضعفاء (٢/ ٤٥٦)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٩٢).

أحاديثَ الشِّيعة!»[١]

وقد فسّر الذهبيُّ مرادَهُ بقوله: «يعني: أنها مستقيمة»[٢].

وبيان ذلك أنه كَثُرَ في أحاديثهم ما يُخِلُّ بها حتى أصبحت سِمَةً واضحة فيها، فكانت السَّلامة والاستقامة في حديث أحدِهم شذوذاً عن الأصل، ولهذا لم يكن مِن الغريب على مطالعي الكُتُبِ الرِّجاليّةِ أنْ تَمُرَّ عليهم في تراجم الشِّيعة عبارةُ «عَمِلَ أحاديث في فضائل أهل البيت»[٣] ونحوها.

كما يتردّد أحياناً على ألسنة بعض علماء الحديث وأئمّته وصفُ هذه المروّيات بـ(العجائب)[٤] نَظَرَاً لما حُشِينَ به مما لم تجرِ العادة بمثله أو تأتِ الشَّريعة بنظيره حرصاً على التّهويل والتَّعظيم![٥] وهو «مما

(١) ميزان الاعتدال (٥/ ٣٩٣)، تهذيب التهذيب (٨/ ٩).
وانظر بعض نظائره في: تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٠٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٨٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٥/ ٣٩٣).

(٣) بغية الطلب في تاريخ حلب (١٠/ ٤٤٦١).

(٤) **انظر**: المجروحين (٢/ ١٥١)، تخريج الأحاديث والآثار (٢/ ٤٦٥).

(٥) ومن ذلك:

- حديث: «**من أحبّ علياً أعطاه الله بكلِّ عِرقٍ في بَدَنِهِ مدينةً في الجنة!**». ميزان الاعتدال (٦/ ٥٥).
- حديث: «**أنا شجرةٌ، وفاطمةُ أصلها أو فرعها، وعليٌّ لقاحُها، والحسنُ والحسينُ ثمرتُها، وشيعتُنا ورقُها، فالشجرة أصلُها في جنة عدن، والأصلُ والفرعُ واللقاحُ والورقُ والثمر في الجنة**». الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٣٦).
- حديث: «**هذا** (يعني علياً) **أول مَن آمَنَ بي، وأوّل مَن يصافحني وهو فاروق الأمّة، وهو يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الظَّلَمَة، وهو الصِّدِّيق الأكبر، وهو خليفتي مِن بعدي**». لسان الميزان (٣/ ٢٨٢).
- حديث «**إنكَ لأوَّل مَن ينفض التُّرابَ عن رأسه يوم القيامة**». يعني علياً. الإصابةُ في تمييز الصّحابة (٧/ ٢٦٤).
- حديث: «**لما أُسْرِيَ بي دخلتُ الجنة فأعطاني جبرائيلُ تفّاحةً، فانفَلَقَت فخَرَجَ منها حوراءُ، فقلتُ: لِمَن أنت؟ قالت: لعليٍّ**». لسان الميزان (١/ ٢٤٣).

=

لا يرتاب مَن له أدنى معرفة بالرَّسول ﷺ وكلامِه أنه موضوعٌ مختلق وإفكٌ مُفترى عليه»(١).

واشتهار الرّافضة بالكذب عموماً لا في الحديث فحسب محلُّ اتِّفاق بين الناس، حتى قال المأمونُ العبّاسيُّ ـ بالرّغم مِن تشيُّعه ـ: «وجدتُ أربعةً في أربعةٍ:

الزُّهدَ في المعتزلة.

والكذبَ في الرّافضة.

والمروءةَ في أصحاب الحديث.

وحبَّ الرِّياسة في أصحاب الرّأي»(٢).

وقال أبو عثمان الجاحظ: «الكلام للمعتزلة، والفقهُ لأبي حنيفة، والبَهْتُ للرّافضة»(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «مَن جرَّبَ الرَّافضة في كتابِهم وخِطابِهم عَلِمَ أنهم مِن أكذبِ خلقِ الله»(٤).

ولم ينحصر كذبُهم في فضائل علي بل تجاوزه أيضاً إلى كلّ مَن يرون فيه مخالفاً له وعلى رأس هـؤلاء معاوية(٥)، ولم يَسلم الأمويُّون مِن

= • حديث: «**صَلَّت عليَّ الملائكةُ وعلى عليِّ بن أبي طالب سبعَ سنين، ولم يرتفع شهادة أن لا إله إلا الله من الأرض إلى السّماء إلا مني ومِن عليٍّ**». لسان الميزان (٣/ ٢٣٢).

• حديث: «**ليلةَ عُرِجَ بي إلى السماء رأيتُ على باب الجنة مكتوباً لا إله إلا الله، محمدٌ رسول الله، عِليٌّ حِبُّ الله، والحسنُ والحسينُ صفوةُ الله، فاطمةُ خيرة الله، على باغضِهم لعنةُ الله**». تاريخ بغداد (١/ ٢٥٩).

(١) المنار المنيف (٣٤).

(٢) شرح المقاصد في علم الكلام (٢/ ٢٨٤)، سمط النجوم العوالي (٢/ ٣٩٦).

(٣) البدء والتاريخ (٥/ ١٤٤).

(٤) منهاج السُّنة النبوية (٢/ ٤٦٧).

(٥) ومن هذه الأحاديث المكذوبة:

• حديث: «إنّ معاويةَ في تابوت مِن نارٍ في أسفلِ تابوت في أسفلِ دَرْكٍ منها، ينادي: يا حنّانُ يا منّانُ! فيُجاب؟ ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]». لسان الميزان (١/ ١٨٩). =

جنس الأحاديث التي تقدح فيهم بعامّة، أو في المروانيّين منهم وتصفهم بالسّوء[١]!

ولا غرابة في ذلك فهم «يبغضون بني أُمَيَّةَ كلَّهم لكون بعضِهم كان ممن يُبغضُ عليّاً»[٢].

وقد نصَّ ابنُ القيّم على أنّ كلّ حديث في ذمِّ معاويةَ أو ابنِه يزيدَ[٣] أو الوليدِ أو مروانَ بنِ الحكم أو في ذمِّ بني أمية عموماً فهو كذب[٤].

ويمكن القول على وجه الإيجاز أنّ وضع الحديث في هذا الجانب مرّ بمرحلتين:

= • حديث: «إذا رأيتم معاويةَ على المنبر فاقتلوه». العلل ومعرفة الرجال (١/٤٠٦)، ضعفاء العقيلي (٣/ ٢٨٠)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢/١٤٦) و(٥/٩٨)، اللآلىء المصنوعة (١/ ٣٨٨).

تنبيه: أشكل هذا الحديث على بعض أهل الحديث فانقسموا على النّحو التالي:

أ ـ رواه بعضهم على أنه فـ(فاقبلوه). كما في الفردوس بمأثور الخطاب (١/ ٢٦٢). وهذا غير صحيح. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٩/١٥٨)، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٥٠).

ب ـ أقرّه آخرون على روايته (بالتاء) ولكنهم قالوا: هذا معاوية بن تابوه رأسُ المنافقين، وكان حَلَفَ أن يتغوَّطَ فوق المنبر، وقد استبعد هذا الحافظ ابنُ عساكر. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ١٥٨)، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٥٠).

جـ ـ أنّ هذا الحديث ليس بمحفوظ، بل هو كذب مختلق. **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٢٠٩)، تاريخ بغداد (١٢/ ١٨٠)، تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ١٥٧)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٧٦). وهذا القول هو الصحيح.

(١) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٢٧٢)، فتح الباري (٨/ ٣٩٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٤٤).

(٣) كالحديث الذي يذكره كثير من الشّيعة وهو أنَّ النبي ﷺ قام يوماً يخطِب، فأخذ معاويةُ بيدِ ابنه يزيدَ فخرج ولم يَسْمَعِ الخُطبةَ، فقال النبي ﷺ: **«لعن الله القائدَ والمَقُودَ»**. التعجُّب من أغلاط العامة (١٠٧)، منهاج الكرامة (٤٨١)، نهج الحق وكشف الصدق (٣١٠)، إحقاق الحق (٢٦٦).

وانظر تعليق الإمام ابن تيميّة في: منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٤٤).

(٤) **انظر**: المنار المنيف (١٠٨)، البداية والنهاية (٨/ ٢٥٩).

المرحلة الأولى: وضع الأحاديث في ذمِّ معاوية.

المرحلة الثانية: توسّعت فيها هذه الظّاهرة، لتشمل وضع أحاديث في ذمِّ الخلفاء الثلاثة: عثمان[١] ثمّ الشَّيخَينِ، ثم الصّحابة بعامَّة إلا مَن ندر[٢] وهكذا، فِراراً من اللّوازم الكثيرة التي كان خصومهم يقيمونها عليهم.

وبالمقابل فإنّ مِن النّواصب مَن قابل الكذب بالكذب فوضعوا أحاديث في الفضائل على غرار ما فعل الشِّيعة، وإن كان لا يُقاسَ صنيع هؤلاء بصنيع أولئك لا مِن جهة الكثرة، ولا مِن جهة المضمون، كما قال ابن تيميّة: «والناس قد رووا أحاديثَ مكذوبةً في فضل أبي بكر وعمر وعثمان وعليٍّ ومعاويةَ ﷺ وغيرِهم، لكن المكذوب في فضل عليٍّ أكثر؛ لأنّ الشِّيعة أجرأ على الكذب من النّواصب»[٣].

ولما قيل ليزيد بن هارون: «لم تحدّث بفضائل عثمان ولا تحُدِّثُ بفضائل علي؟!

قال: إنّ أصحابَ عثمان مأمونون على عليٍّ، وأصحابُ عليٍّ ليسوا بالمأمونين على عثمانَ»[٤].

ومراده أنّ الشِّيعة لا يتورّعون عن اختلاق روايات في ذمِّ عُثمانَ وفي ثلبِه، فكان بحاجة إلى إظهار فضائلِهِ رَدّاً على أكاذيب الشِّيعة، بخلاف شيعة عثمان فإنهم أشدّ ورعاً وأكثر تقىً من أن يكذبوا على عليٍّ بافتراء روايات في القدح فيه، ومن ثَمَّ لم يكن بحاجةٍ إلى رواية فضائل علي بقدر ما يحتاج إلى إظهار فضائل عثمان.

---

(١) من ذلك حديث عبد الله بن مسعود قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يشهد له بالنار». تقريب المعارف (٢٧٥).

(٢) **انظر**: تاريخ بغداد (٨/ ١٦) و(١١/ ١٦٧)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٢).

(٣) منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٤٢).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٢٧٠) تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٥٠٣).

وعلى كلٍّ فقد وُضِعت أحاديث كثيرة في الفضائل ومنها ما يتعلّق بفضائل معاوية[1].

ومِن الطَّريف أنْ يَصِلَ الكذبُ بهؤلاء وهؤلاء أحياناً إلى رواية الحديث الواحد على وجهين يناقض أحدُهما الآخرَ مناقضةً تامّةً[2].

ولئن كان لا يَثْبُتُ في ذمِّ معاويةَ حديثٌ فقد ذهب جماعةٌ مِن أهل

---

(١) ومن هذه الأحاديث المكذوبة:

• حديث: «دخل النبيُّ ﷺ على أُمِّ حبيبةَ ـ ورأسُ معاويةَ في حِجْرها تُقَبِّلُه ـ فقال لها: **أتُحِبِّينَهُ**؟ فقالت: وما لي لا أُحِبُّ أخي؟! فقال النبي ﷺ: **فإن الله ورسولَه يحبَّانِه**». ضعفاء العقيلي (٢/ ٢٣٧).

• حديث: «كاد معاويةُ أن يُبْعَثَ نبياً مِن حلمِهِ وائتمانِه على كلام ربي». سير أعلام النبلاء (٣/ ١٢٨).

• حديث: «هنيئاً لكَ يا معاويةُ لقد أصبحت أميناً على خَبَرِ السّماء». تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ٧٣)، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٢٩).

• حديث: «يُحشَر معاويةُ وعليه حُلَّةٌ مِن نور». سير أعلام النبلاء (٣/ ١٢٩).

• حديث: «الأمناءُ عند الله سبعةٌ؛ القلمُ وجبريلُ وأنا ومعاويةُ واللَّوحُ وإسرافيلُ وميكائيلُ». سير أعلام النبلاء (٣/ ١٢٩)، تنزيه الشريعة لابن عراق (٢/ ٢٠).

• حديث: «يَخرج معاويةُ مِن قبره عليه رداءٌ مِن سندس مرصَّعٍ بالدُّرِّ والياقوت». سير أعلام النبلاء (٣/ ١٣٠).

• حديث: «جاء جبريل بورقة آس عليها لا إله إلا الله حبُّ معاوية فرضٌ على عبادي». تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ٩٠)، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٣٠)، تنزيه الشريعة لابن عراق (٢/ ٢١).

(٢) ومن ذلك:

• حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**يطلع عليكم رجل يموتُ على غير سُنَّتي فطلع معاوية**». وقعة صِفِّين لابن مزاحم (٢٢٠)، التعجُّب من أغلاط العامة (١٠٧)، منهاج الكرامة (٧٨). **وانظر**: تعليق ابن تيميّة في منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٣٤).

• حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**يطلُعُ عليكم رجلٌ من أهل الجنة فطَلَعَ معاويةُ**». الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٣٠)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٤٣)، لسان الميزان (٢/ ٢١٣).

العلم إلى أنَّ «باب فضائل معاوية ليس فيه حديث صحيح»(١) أيضاً.

قال إسحاقُ بن راهويه: «لا يصحُّ عن النبيِّ ﷺ في فضلِ معاويةَ بن أبي سفيان شيءٌ»(٢).

وقال عبدُ الله بنُ أحمد بن حنبل(٣) «سألتُ أبي: ما تقول في عليٍّ ومعاويةَ؟

فأطرق ثم قال: اعْلَمْ أنّ عليّاً كان كثيرَ الأعداء، ففتَّشَ أعداؤه له عيباً فلم يجدوا، فعَمِدُوا إلى رجلٍ قد حاربَهُ فأطروهُ كياداً منهم لعليٍّ»(٤).

---

(١) كشف الخفاء (٢/ ٥٦٥).
وانظر للاستزادة: تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ٦٨)، العلل المتناهية (١/ ٢٧٢)، البداية والنهاية (٨/ ١١٩)، مجمع الزوائد (٩/ ٣٥٤).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ١٠٦)، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٣٢)، فتح الباري (٧/ ١٠٤)، اللآلىء المصنوعة (١/ ٣٨٨).
وقد ذهب إلى مثل ما ذهب إليه إسحاق جماعات منهم:
النسائي كما في فتح الباري (٧/ ١٠٤) وعُمدة القاري (١٦/ ٢٤٩) وتحفة الأحوذي (١٠/ ٢٣١)، والفيروزآبادي في سفر السَّعادة (١٦١)، وابن حجر كما في فتح الباري (٧/ ١٠٤)، والعيني كما في عمدة القاري (١٦/ ٢٤٩)، والعجلونيُّ كما في كشف الخفاء (٢/ ٥٦٥).
تنبيه: علّق ابن القيم على كلام إسحاق بن راهويه بقوله: «قلتُ: ومراده ومرادُ مَن قال ذلك مِن أهل الحديث إنه لم يصحَّ حديثٌ في مناقبه بخصوصه وإلا فما صحَّ عندي في مناقب الصّحابة على العموم ومناقب قريش فمعاوية ﷺ داخل فيه». المنار المنيف (١٠٦).

(٣) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيباني: أبو عبد الرحمٰن البغدادي، حافظ ناقد، مولده ٢١٣هـ وهو أصغر من أخيه صالح، روى عن أبيه شيئاً كثيراً كالمسند وغيره حتى لم يدانِهِ في ذلك أحد، قال عنه الخطيب: «كان ثقةً ثبتاً فهماً»، توفي سنة ٢٩٠هـ. **انظر**: تهذيب الكمال (١٤/ ٢٨٥)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١٦)، المقصد الأرشد (٢/ ٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٢٤)، تقريب التهذيب (٢٩٥).

(٤) المنتظم (٥/ ١٢٩)، فتح الباري (٧/ ١٠٤)، تاريخ الخلفاء (١٩٩)، الصواعق المحرقة (٢/ ٣٧٤).

قال الحافظ ابن حجر: «أشار بهذا إلى ما اختلقوه لمعاويةَ مِن الفضائل مما لا أصل له»[١].

وهذا النصُّ مِن الإمام أحمد في غاية الأهميّة لأنه يُشير بوضوح إلى أنَّ بعضَ ما وُضِع في فضل معاوية رضي الله عنه إنما وضعه قومٌ أرادوا انتقاصَ عليٍّ والإزراء عليه، فلمّا أعياهم أنْ يجدوا ذلك عمدوا إلى وضع أحاديث في فضل معاويةَ والتي يرون أنها تحتوي ـ ولو ضمناً ـ على انتقاص عليٍّ.

وقد تطوّر الأمرُ مِن وضع الأحاديث في فضائل معاويةَ إلى وضعِها في انتقاص عليٍّ صراحةً، وهذا وإن كان نادراً إلا أنه وجد.

ومن ذلك ما حدّث به عبد الوهّاب بن الضَّحَّاك[٢] قال: سمعتُ حريز بن عثمان يقول: هذا الذي يرويه الناسُ عن النبيِّ ﷺ قال لعلي ـ: **«أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى»**، حقٌّ، ولكن أخطأَ السَامعُ.

قلتُ: فما هو؟

قال: إنما هو **«أَنْتَ مِنِّيْ مَكَانَ قَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى!»**[٣].

---

(١) فتح الباري (٧/ ١٠٤).

(٢) عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السلمي: أبو الحارث الحمصيُّ، كذَّبه أبو حاتم وأبو داود، وقال البخاري: «عنده عجائب»، وقال النّسائيُّ وغيره: «متروك»، وقال الدّارقطنيُّ: «منكر الحديث»، توفِّي سنة ٢٤٥هـ وقد خرّج حديثه ابن ماجه. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٣٧/ ٣٢٢)، تهذيب الكمال (١٨/ ٤٩٤)، ميزان الاعتدال (٤/ ٤٣٢)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٥).

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٨)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٤٩)، تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩).
وهذه القصة مختلقة، والمتَّهَم بها عبدُ الوهاب بن الضَّحَّاك كما سبق ص(٣٥٣)، وأمّا الدَّافع على نسبتِها إليه فلا يُعرَف بالتّحديد بسبب الجهل بتوجُّه واضِعها، إذ يُحتمل أن يكون مقصوده الإساءة إلى حَرِيز بن عُثمانَ بإثبات شِدَّة انحرافه عن عليٍّ، ويحتمل أن يكون مقصودُه تقويتها بين النّاس بنسبتِها إلى أحد علماء دمشق المعروفين، والأقوى عندي هو الاحتمال الثّاني لأنَّ عبدَ الوهّاب حمصيٌّ والنَّصب فاشٍ في الحمصيِّين. والله أعلم.

هذا وقد اعترف ابنُ أبي الحديد بأنَّ الشِّيعة هم الأسبق في وضع الأحاديث فقال: «اعلم أنَّ أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان مِن جهة الشِّيعة فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديثَ مختلفةً في فضل صاحبهم، حَمَلَهم على وضعها عداوةُ خصومهم... فلما رأت البَكريّةُ[1] ما صنعت الشِّيعةُ وضعت لصاحبها أحاديثَ في مقابلة هذه الأحاديث»[2].

ولهذا فإنَّ مما يُعرف به وضع الحديث «كونَ الرَّاوي رافضيّاً يَروي الحديثَ في مطاعن الصَّحابة، أو ناصبيّاً يَرويه في مطاعن أهل البيت»[3].

وهذا الضّابط يَكشف لحفَّاظ الحديث الكثيرَ مِن «أكاذيب الرَّافضة والنَّاصبة التي يأثرونَها في مثلِ الغزوات التي يروونها عن عليٍّ وليس لها حقيقة... ومثل الفضائل المرويَّة ليزيدَ بن معاوية ونحوه»[4].

ولم يقتصر الكذب والدَّسُّ على الحديث النّبويِّ فقط بل تجاوزه إلى أخبار بني هاشم وبني أُمَيَّة ولكن هذه المرّة على أيدي المؤرِّخين مِن متشيِّعة العَلَوِيَّة والعُثمانيَّة ليدخُلَ فيها كثيرٌ مما لا حقيقة له أصلاً سوى الانتصار لأحدِهما[5].

وهنا تنبغي الإشارةُ إلى أمرين مهمِّين:

١ ـ ما قام به جهلة المنتسبين إلى السُّنَّة[6].

---

(١) البكريّة: المتشيِّعون لأبي بكر الصِّدِّيق والمحتجُّون لفضلِه، كما يقال: العمريّة والعثمانيّة والعبّاسية.

(٢) شرح نهج البلاغة (١١/ ٤٩) باختصار.

(٣) الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة (١٠٧).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٢/ ٣٦٢) باختصار.

(٥) **انظر**: معجم الأدباء (٤/ ٥٢٩و٥١٢)، لسان الميزان (٤/ ٣٨٦).

(٦) الحقيقة أنّ النّواصب غير المكفَّرة داخلون في مفهوم لفظ (أهل السُّنة) لأنَّ له إطلاقين: واسعاً وضيّقاً. =

أنه اجتهد كثير مِن أهل السُّنة في الرَّدِّ على الشِّيعة فيما كانوا يوردونه في سياق ذمِّ معاوية ﷺ وانتقاصه، وهذا حسنٌ ما دام في حدود المشروع ولم يجاوزه إلى ما لا يرضاه الله ولا رسولُهُ.

وقد وقع بعضُهم فيما يلي:

أ ـ الكذب في الحديث.

الوضّاعون وإن كانوا أصنافاً إلا أنَّ منهم مَن كان يَضَعُ الحديثَ حِسْبَةً، وهو مِن شرِّ أنواع الوضع، وهم في فعلِهم هذا يعتقدون أنَّ الكذب يكون حراماً إذا احتوى على مفسدة، وأمّا إذا اشتمل على مصلحة فلا حرج فيه حتّى لو كان على النبيِّ ﷺ كما قال بعضهم: «إنما نَكْذِبُ له ونقوّي شرعَه»[(١)].

ولهذا قال عليُّ بن حرب[(٢)]: «كلُّ صاحبِ هوى يَكْذِبُ ولا يبالي»[(٣)].

وقال الإمام مالك ـ: لا يُؤخذُ العلمُ من أربعة ويُؤْخَذُ مِن سوى

= قال شيخ الإسلام ابن تيميّة في منهاج السُّنة النبوية (٢/ ٢٢١): «لفظُ (أهل السُّنة) يراد به:
ـ مَن أثبتَ خلافةَ الخلفاءِ الثلاثة فيدخل في ذلك جميعُ الطوائف إلا الرّافضة.
ـ وقد يراد به أهلُ الحديث والسُّنة المحضة».
والفَرْق الدّقيق بين النّواصب وجهلة المتسنِّنة مرتبط في الأساس بالموقف مِن علي ﷺ، فالنواصب منحرفون عنه، وأمّا أولئك فهم محبُّون وموالون له، وسيأتي قريباً مزيد بيان لذلك بإذن الله تعالى.

(١) الموضوعات لابن الجوزيِّ (١/ ٥٨)، الشذا الفياح (١/ ٢٢٩)، توضيح الأفكار (٢/ ٨٥).

(٢) عليُّ بن حرب بن محمد بن علي الطائيُّ: أبو الحسن الموصليُّ، محدِّث ثقة، كان مسندَ وقته، مولده بأذربيجان سنة ١٧٥هـ، نشأ بالموصل، وكان إلى جانب علمه بالحديث عالِماً بأخبار العرب وأنسابِها، أديباً شاعراً، توفِّي سنة ٢٦٥هـ، وحديثه مخرَّج عند النّسائيّ. **انظر**: تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٦١)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٥١)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٦٠)، تقريب التهذيب (٣٩٩).

(٣) الكفاية في علم الرواية (١٢٣)، شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٧)، فتح المغيث (١/ ٣٢٧).

ذلك، وذكر منهم صاحبَ هوى يدعو الناس إلى هواه[(١)].

وقد اعترف جماعةٌ بالكذب في الحديث تديُّناً، ومِن هؤلاء «محرز أبو رجاء[(٢)] الذي كان يقول: «لا تَرْووا عن أحدٍ مِن أهل القَدَر شيئاً، فو الله لقد كنّا نَضَعُ الأحاديثَ نُدْخِلُ بِها النّاسَ في القَدَر نَحْتَسِبُ بها»[(٣)].

كما «جَوَّزت الكَرَّاميَّةُ[(٤)] الوضعَ في التَّرغيب والتَّرهيب!»[(٥)].

وقد عَمِلَ بهذا المبدأ نوحُ بن أبي مريم[(٦)] ـ قاضي مرو! ـ الذي وضع حديثاً في فضائل القرآن سورةً سورةً، ولمّا سُئِلَ عن ذلك قال:

---

(١) **انظر**: ضعفاء العقيلي (١/ ١٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٣٢)، المحدث الفاصل (٤٠٣)، الكفاية في علم الرواية (١١٦).

(٢) محرز بن عبد الله الشَّاميّ (ويقال: الجزريّ): أبو رجاء مولى هشام بن عبد الملك، روى عن مكحولٍ الدمشقيِّ وغيرِه، كان يرى القَدَرَ فتاب منه، وهو صدوق إلا أنه يدلِّس. لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديَّ من المصادر. وحديثه مخرَّج عند البخاري في الأدب المفرد وابن ماجه. **انظر**: الجرح والتعديل (٨/ ٣٤٥)، تاريخ مدينة دمشق (٥٧/ ٨١)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٧٧)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٥١).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٢)، لسان الميزان (١/ ١١)، فتح المغيث (١/ ٢٥٨).

(٤) الكَرَّاميّة: هم أصحابُ أبي عبد الله محمّد بنِ كرَّام السِّجستانيِّ الزّاهد، بالغوا في إثبات الصِّفات حتى جسَّموا، وذهبوا إلى أنّ الإيمان هو الإقرار باللِّسان دون القلب، وجوّزوا على الأنبياء الوقوعَ في صغائر الذُّنوب وكبائرِها عدا الكذب في التّبليغ، وقد انقسموا إلى فِرَق كثيرة. **انظر**: مقالات الإسلاميين (١٤١)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٢)، الأنساب (٥/ ٤٣)، الفَرْق بين الفِرَق (٢٠٢)، الملل والنِّحَل (١/ ١٠٨).

(٥) تدريب الرّاوي (١/ ٢٨٣). **وانظر** للاستزادة: شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٧٠)، شرح سنن ابن ماجه للسيوطي (١/ ٥)، قواعد التحديث (١٧٤).

(٦) نوح بن أبي مريم بن جعونة القرشيُّ مولاهم: أبو عِصمةَ المروزيُّ، قاضي مرو، يعرف بنوح الجامع وقد سُمِّي بـ(الجامع) لكثرة تفنُّنِهِ في العلوم، وقد اتَّهَمَهُ غيرُ واحد مِن الأئمَّة بوضع الحديث، توفِّي سنة ١٧٣هـ، وحديثه مخرَّج عند الترمذي وابن ماجه. **انظر**: المجروحين (٣/ ٤٨)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/ ١٦٧)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٥٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٣٣).

«إني رأيتُ النّاسَ قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق[١] فوضعتُ هذا الحديث»[٢].

وكذلك ميسرةُ بنُ عبد ربِّه[٣] الذي كان «يَروي الموضوعات عن الأثباتِ، ويضع المعضلات عن الثِّقات، في الحثِّ على الخير والزَّجرِ عن الشّر»[٤]، «وَوَضَعَ في فضائلِ قزوينَ نحوَ أربعين حديثاً، وكان يقول: إني أحتسب في ذلك»[٥].

ولمّا قيل له: «مِن أين جئتَ بهذه الأحاديثِ مَن قَرَأَ كذا كان له كذا؟

قال: وضعتُها أُرَغِّبُ النّاسَ»[٦].

مع أنّ هذا الرَّجل «كان ينتحل الزُّهدَ والعبادة»[٧]، بل «غُلِّقَت أسواقُ بغداد لموته!»[٨].

---

(١) محمد بن إسحاقَ بنِ يسار المطَّلبيُّ مولاهم: أبو بكر (وقيل: أبو عبد الله) المدنيُّ، علّامة إخباريٌّ اشتهر بكتاب «السِّيرة النبوية»، مولده سنة ٨٠هـ، أدرك بعضَ الصّحابة، وهو أوَّل مَن دوَّنَ العلم بالمدينة، وكان صدوقاً إلا أنه يُدَلِّس، رمي بالتَّشيُّع والقَدَر، توفِّي سنة ١٥٠هـ. وحديثه مخرَّج عند البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة. **انظر**: تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٠٥)، تاريخ الإسلام (٩/ ٥٨٨)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٣)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٤).

(٢) عمدة القاري (٢/ ١٥٠)، تدريب الراوي (١/ ٢٨٢)، الحطة في ذكر الصحاح الستة (١٠٩)، قواعد التحديث (١٥٦).

(٣) مَيْسَرَةُ بن عبد ربِّه الفارسيُّ ثم البصريُّ التراس، روى عن ليث بن أبي سليم وابنِ جُريج وغيرهم، وقد اتُّهمه جماعةٌ مِن الأئمّة بالكذب في الحديث، اشتهر بكثرة الأكل حتى عُرِف بـ(الأكّال) وله في هذا الباب أخبار عجيبة، ورأى ابنُ حجر أنَّ الأكّال رجلٌ آخر غيره، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديَّ من المصادر. **انظر**: المجروحين (٣/ ١١)، تاريخ بغداد (١٣/ ٢٢٢)، ميزان الاعتدال (٦/ ٥٧٣)، لسان الميزان (٦/ ١٣٨).

(٤) المجروحين (٣/ ١١).

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٤)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/ ١٥١)، ميزان الاعتدال (٦/ ٥٧٤)، لسان الميزان (٦/ ١٣٨).

(٦) ضعفاء العقيلي (٤/ ٢٦٣)، الكشف الحثيث (٢٦٥)، تدريب الراوي (١/ ٢٨٣).

(٧) لسان الميزان (٦/ ١٣٩).

(٨) تدريب الراوي (١/ ٢٨٣).

ولعلَّ مِن أعجب ما يقف عليه الإنسانُ أن يَقَعَ بعضُ المعروفين بالتَّسَنُّن المحضِ والرَّدِّ على أهل البدع في الكذب على رسول الله ﷺ! وهذا وإن كان مِن العِزَّة بمكان إلا أنه وُجِد.

ومِن هؤلاء الحافظ المصعبيُّ[1] الذي نصَّ غيرُ واحد على أنه كان يَضَعُ الحديث[2].

ولمّا ترجم له ابن حبّان وذَكَرَ وضْعَهُ للحديث وقلْبَهُ للأسانيد وغيرِهما أتبع ذلك بقوله: «على أنه كان رَحِمَهُ اللهُ مِن أصلب أهل زمانِهِ في السُّنة، وأنصرِهم لها، وأذبِّهم لحريمها، وأقمعِهم لِمَن خالَفها»[3].

وقال الدّارقطني: «كان حافظاً عَذْبَ اللِّسان، مجرَّداً في السُّنة والرَّدِّ على المبتدعة، لكنه يضع الحديث»[4].

وكذلك الحافظ نُعَيم بن حمَّاد[5] ـ على قولٍ[6] ـ فقد اتَّهَمَهُ بعضُ

---

(١) أحمد بن محمد بن عمرو المصعبيُّ: أبو بِشر المروزيّ، حافظٌ فقيهٌ مِن أهل المعرفة والفهم إلّا أنه لم يكن ثقة، اتُّهمه بعضُ أئمّة الحديث بالوضع فيه، توفِّي سنة ٣٢٣هـ وهو ابن ثلاثٍ وسبعين سنة. **انظر**: تاريخ بغداد (٥/ ٧٣)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٠٣)، المغني في الضعفاء (٢/ ٧٧٢). طبقات الحفاظ (٣٣٧).

(٢) **انظر**: المجروحين (١/ ١٦١)، المغني في الضعفاء (٢/ ٧٧٢)، لسان الميزان (١/ ٢٩٠)، طبقات الحفاظ(١/ ٣٣٧).

(٣) المجروحين (١/ ١٦١)، تاريخ بغداد (٥/ ٧٣)، تاريخ الإسلام (٢٤/ ١٢٣)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٠٤).

(٤) تاريخ بغداد (٥/ ٧٣)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٩٤)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٠٤).

(٥) نُعَيم بن حمّاد بن معاوية بن الحارث الخزاعيُّ: أبو عبد الله المروزيُّ، حافظ فقيه، يقال إنه أوَّلُ مَن جمع المسند وصنَّفه، قال عنه الذَّهبيُّ: «نُعَيمٌ مِن كبار أوعية العلم، لكنه لا تركن النَّفس إلى رواياته»، توفِّي سنة ٢٢٨هـ. من تصانيفه: الفتن والملاحم، وقد خرَّج حديثه البخاري ومسلم في المقدمة وأبي داود والترمذي وابن ماجه. **انظر**: تاريخ بغداد (١٣/ ٣٠٦)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٦٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٩٥)، الرِّسالة المستطرفة (٤٩).

(٦) رجّح الذهبي عدمَ ثبوت ذلك عنه في المغني في الضُّعفاء (٢/ ٧٠٠) فقال: «قلتُ: ما أظنُّهُ يضع».

أهل الحديث بأنه «كان يضع الحديث في تقوية السُّنة»[١].

والمقصود مِن ذِكْرِ هذه الأمثلة: إثباتُ وقوعِ بعض أهل السُّنة وجُهَّالِهم فيما وقع فيه غيرُهم.

ولم يكن لموضوع (الصَّحابة) وما تعلَّق به أن يظلّ بمنأى عن أن يصل إليه ما وصل إلى غيره مِن اختلاق الأحاديث، ولا سيما أنه أرّقَ المجتمع المسلم جرَّاء التّنازع حوله!

وقد اجتهد أهلُ السّنة في ردّ إفك الشِّيعة في هذا الموضوع، غير أنَّ هذا الاجتهادَ عند بعض جُهّالهم أصابته لوثةُ وضع الحديث بمقصد حسن أو بسواه، فكان الأمر عموماً كما قال شيخ الإسلام ابنُ تيميّة: «باب الكذب لا يَنْسَدُّ، ولهذا كان مِن الناس مَن يقابل كذبَهم بما يقدر عليه مِن الكذب»[٢].

صحيح أنّ بين أهل السُّنة والشِّيعة ما بين المشرقَين في هذا الجانب مِن جهة الكمِّ والكيف إلّا أنّ الباطل يبقى باطلاً قَلَّ أو كثر.

وقد نصَّ غيرُ واحد على وجود الكذب في باب الفضائل، فقال ابنُ الجوزيِّ: «قد تَعَصَّب قوم ممن يدَّعي السُّنة فوضعوا في فضل معاوية رضي الله عنه أحاديثَ ليغيظوا الرّافضة!»[٣].

وقال ابن القيّم: «ومِن ذلك ما وَضَعَهُ بعض جَهَلَةِ أهل السُّنة في فضائل معاوية بن أبي سفيان»[٤].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٦)، بيان الوهم والإيهام (٥/ ١٦١)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٧٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٠٩).

تنبيه: إنْ ثَبَتَ ما رُمي به نُعَيم من الكذب في الحديث لأجل السُّنّة فلا يبعد أن يكون تأثر في هذا المسلك بـ(بنوح بن أبي مريم)، فقد قال الإمامُ أحمد: «كان نُعَيمٌ كاتباً لأبي عِصْمَةَ (يعني: نوحاً)، وكان شديدَ الرَّدِّ على الجهمية وأهل الأهواء، ومنه تَعَلَّمَ نُعيم». تاريخ بغداد (١٣/ ٣٠٧)، تاريخ مدينة دمشق (٦٢/ ١٦٣)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٦٩)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٩٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ٢٩٥). (٣) المصدر السّابق (٤/ ٤٤٦).

(٤) المنار المنيف (١٠٦).

وقال الحافظ ابن حجر: «أمّا الفضائلُ فلا تُحصى كم وَضَعَ الرَّافضةُ في فضل أهل البيت! وعارضهم جَهَلَةُ أهل السُّنة بفضائل معاوية بَدْأً، وبفضائل الشَّيخين»[(١)].

ويُفهم من هذه النُّصوص ما يلي:

* أنّ وضعَ الأحاديث المتعلّقة بعلي ومعاوية (مدحاً وذمّاً) بدأ بأحاديث الفضائل فحسب.

* أنّ وضع أحاديث الفضائل لمعاوية ليس مقصوراً على النّواصب المنحرفين عن عليٍّ، بل وقع فيه بعض جَهَلَةِ المنتسبين إلى السُّنة.

* يمكن أن يُفهم مِن كلام ابن الجوزيّ أنّ الشِّيعة كانوا الأسبق في وضع الحديث ـ كما صرّح به ابنُ أبي الحديد ـ، مِن جهة أنّ ما قام به بعض جَهَلَةِ السُّنة كان لإغاظتهم، وكأنَّ الشِّيعة كانوا يُدْلون على أهل السُّنة ويغيظونهم بما اختلقوه مِن فضائل علي بخلاف معاويةَ الذي لم يَرِدْ في فضله شيء، فرأى أولئك الجَهَلَةُ أنه يمكن أن يُغيظوا الرّافضة بنفس الأسلوب الذي استخدموه لإغاظتهم وهو اختلاق أحاديث في فضائل معاوية.

ويبدو أنهم لما وضعوا أحاديث في فضائله وجدوا أنه مِن غير الممكن أن يكون له مِن الفضائل ما ليس لأبي بكر[(٢)] ولا عُمَر[(٣)] مع الاتِّفاق على أنهما أفضل الصَّحابة، ولا سيما مع ما تردِّده الشِّيعة مِن الطَّعن فيهما فشَرَعُوا في وضع أحاديث في فضائلهما «وقد أغناهما الله وأعلى مرتبتَهما عنها»[(٤)]، ومِن الطَّريف أنَّ بعضَها صِيغ على صورة

---

(١) لسان الميزان (١/ ١٢). **وانظر**: المنار المنيف (١٠٤).

(٢) **انظر**: العلل المتناهية (١/ ١٨٨)، المنار المنيف (١٠٤).

(٣) **انظر**: العلل المتناهية (١/ ١٩٤)، لسان الميزان (٢/ ١٦٨).

(٤) لسان الميزان (١/ ١٢).

محاكاةٍ لما ثبت في حقِّ عليٍّ[(١)]، مثلما وَضَعَ الشِّيعة له مِن الفضائل ما عُرف لغيره[(٢)].

وقد اعترف بعض أهل السُّنة بالوقوع في ذلك ردّاً على أكاذيب الشِّيعة، ومِن ذلك ما حكاه أبو سعدٍ المالينيُّ[(٣)] فقال: «قرأتُ الرِّسالةَ (يعني المنسوبةَ إلى أبي بكر وعمر مع أبي عبيدة إلى عليٍّ) على أبي حيَّانَ[(٤)]، فقال: هذه الرِّسالةُ عملتُها رَدّاً على الرَّافضة، وسببُه أنهم كانوا يحضرون مجلس بعض الوزراء وكانوا يَغْلُونَ في حال عليٍّ، فعملتُ هذه الرِّسالة»[(٥)].

---

(١) كحديث: «أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى». **انظر**: تاريخ بغداد (١١/ ٣٨٤)، العلل المتناهية (١/ ١٩٩)، ميزان الاعتدال (٥/ ٤٧٣).

(٢) كحديث أبي ذرٍّ وسلمانَ قالا: «**أَخَذَ رسول الله ﷺ بِيَدِ عَلِيٍّ ﷺ فقال: إِنَّ هذا أَوَّلُ من آمَنَ بِي وهو أَوَّلُ من يُصافِحُنِي يوم الْقِيَامَةِ وَهَذَا الصِّدِّيقُ الأَكْبَرُ وَهَذَا فارُوقُ هذه الأُمَّةِ يُفَرِّقُ بين الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَهَذَا يَعْسُوبُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَالُ يَعْسُوبُ الظَّالِمِ**». خرّجه البزار في مسنده من حديث أبي ذرٍّ برقم (٣٨٩٨)، والطبرانيُّ في المعجم الكبير ـ واللَّفظ له ـ برقم (٦١٨٤). **وانظر**: الموضوعات لابن الجوزيّ (١/ ٢٥٨)، اللآلىء المصنوعة للسُّيوطيّ (١/ ٢٩٧)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (٣٤٥).

(٣) أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاريُّ، أبو سعدٍ الهرويُّ المالينيُّ، محدِّثٌ زاهد متصوِّف، كان يلقَّب بـ(طاووس الفقراء)، أطال التطواف في طلب العلم حتى حصَّل مِن المسانيد الكبار شيئاً كثيراً، واشتغل بالجمع والتّصنيف، وكان ذا صدق وورع وإتقان، توفي سنة ٤١٢هـ. **انظر**: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (٩٢)، تاريخ مدينة دمشق (٥/ ١٩٢)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٠١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٠).

(٤) علي بن محمد بن العبّاس البغداديُّ: أبو حيَّان التّوحيديُّ، أديبٌ صوفيٌّ متفلسف، شافعيُّ المذهب، اختلف في سبب تسميته بـ(التَّوحيديّ)، اتَّهمه بعضُهم بالزّندقة، وشكّك آخرون في هذا الاتِّهام، توفي سنة ٦٨١هـ. مِن آثاره: كتاب الامتاع والمؤانسة، البصائر والذخائر، الصَّديق والصداقة. **انظر**: طبقات الفقهاء للشيرازي (٢١٧)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١١٩)، طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٢٨٦)، طبقات الشافعية لابن شهبة (٢/ ١٨٥).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٢٣)، ميزان الاعتدال (٧/ ٣٥٩)، الكشف الحثيث(٢٨٧)، لسان الميزان (٧/ ٣٨).

=

وهنا سؤال مهمّ وهو كيف يُمكن التّفريقُ بين ما وضعه النَّواصب وما وضَعَهُ جَهَلَةُ السُّنة؟

والجواب أن يقال: بِما أنَّ النَّواصب يشتركون مع جهلة أهل السُّنة في تعظيم الخلفاء الثلاثة، وينفردون عنهم في الانحراف عن عليٍّ فإنَّ الفَرْقَ يظهر جليّاً في محلّ الانفراد دون موضع الاشتراك.

وبيان ذلك أنه قد يوجد مِن جهلة المتسنِّنة مَن يضع الأحاديث في فضائل عليٍّ ردّاً على النّواصب(١) مثلما يضعها في فضائل معاوية وغيرِه ردَّاً على الشِّيعة، ومِن المقطوع به أنّ الوضع في فضائل أبي الحسن مما لا يمكن أن يقوم به ناصبيّ(٢).

= وقال الذهبيُّ بعد إيراده لها: «قد رأيتُها وسائرُها كَذِبٌ بَيِّنٌ»، ونقل الحافظ ابن حجر في اللِّسان كلاماً جيّداً لبعض العلماء في نقدها.

(١) جاء في ترجمة معلّى بن عبد الرحمٰن «أنه قيل له عند موته: ألا تستغفر الله! فقال: ألَا أرجو أنْ يَغفِرَ لي وقد وضَعْتُ في فضل علي بن أبي طالب ﷺ سبعين حديثاً». ضعفاء العقيلي (٤/ ٢١٥)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٨٩)، الكشف الحثيث (٢٥٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢١٤).
غير أنه يُعكِّر على هذا المثال ما ذَكَرَهُ الحافظُ ابنُ حجر في تقريب التَّهذيب (٥٤١) مِن أنه رُمي بالرَّفض، إلا أنني لم أقف على مَن رماه بذلك مِن المتقدِّمين في المصادر التي ترجمت له، فلعلّ راميه استند على القصة السابقة. والله أعلم.
وفي السِّياق نفسه جاء عن ميسرةَ بنِ عبد ربِّه أنه «قيل له عند موته: حَسِّنْ ظَنَّكَ. قال: كيف لا، وقد وضَعْتُ في فضل عليٍّ سبعين حديثاً؟!». تدريب الرّاوي (١/ ٢٨٣).

(٢) مثل ما خرّجه الحاكم في مستدركه (٣/ ١٣٧) مِن حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«أَنَا مَدِيْنَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»**.
وقد زاد بعضُهم في لفظه: **«أنا مدينةُ العلم، وأبو بكر أساسُها، وعُمَرُ حِيطانُها، وعُثمانُ سقفُها، وعليٌّ بابُها»**. الفردوس بمأثور الخطاب (١/ ٤٣)، تاريخ مدينة دمشق (٩/ ٢٠)، لسان الميزان (١/ ٤٢٢)، المقاصد الحسنة (١٧٠)، اللآلىء المصنوعة (١/ ٣٠٨)، كشف الخفاء (١/ ٢٣٦).
فهذه الزِّيادة مما يغلب على الظّنِّ أنَّ واضعَها مِن جَهَلَةِ أهل السّنة لا مِن النّواصب لاحتواء الحديث على الثناء على علي.

وإذا كان الحديث موضوعاً في ذمِّه أو الطّعن في أهل بيته فيمكن الجزم في الجملة بأنّ واضعه ناصبيٌّ، ولا يمكن أن يكون مِن جهلة المتسنِّنة[١].

وأمّا إذا ورد في فضائل أبي بكر أو عمر أو عثمان أو معاوية ونحو ذلك فيبقى الاحتمال وارداً في كُنْهِ واضعِه!

ب ـ التّصنيف في باب الفضائل دون تمييز.

صنَّفَ جماعةٌ مِن أهل السُّنة في فضائل معاوية[٢] في معرض الرّدّ على الشِّيعة فيما كانوا يوردونه مِن أحاديثَ وآثارٍ وأخبارٍ مصنوعة في ذمِّه، ومثل هذا التَّصنيف حسن باعتبار الأصل، لكن بشرط ألا يُمدَح إلا بما ثبت ككونه من كُتَّاب الوحي ونحوه.

إلّا أنَّ الإشكال أنّ كثيراً مِمن ألّف في هذا الموضوع كانوا أحدَ صنفين:

إمّا أن يكونوا مِن أهل النّظر في الحديث ومعرفة صحيحه مِن سقيمه إلا أنهم كانوا يَجمعون كلّ ما ورد في الباب دون بيان، معتمدين على معرفة القارئ وعلمِهِ، وهو نهجٌ معروف لجماعة من أهل العلم[٣].

وإمّا ألا يكونوا كذلك، ويكون الواحدُ منهم كحاطبِ ليلٍ في جمعه بين الغثِّ والسّمين بلا بصر ولا تمييز.

---

(١) الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة (١٠٧).

(٢) مما صُنِّف في فضائل معاوية:

- فضائل معاوية لابي عمر الزاهد. **انظر**: تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٧).
- فضائل معاوية لابن أبي عاصم. **انظر**: ذيل التقييد (١/ ٨٤).
- مصنف في فضائل معاوية (لم أقف على اسمه) لأبي بكر النّقاش. **انظر**: فتح الباري (٧/ ١٠٤).
- فضائل معاوية لعلي بن الحسن بن محمد بن جعدوية القزويني. **انظر**: التدوين في أخبار قزوين (٣/ ٣٥١).

(٣) **انظر**: الرّد على البكري (١/ ٧٨)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٩٨)، منهاج السُّنة النبوية (٧/ ٣٤).

ومن هؤلاء أبو عمر الزّاهـد[١] الذي «كان له جزءٌ قد جمَعَ فيه الأحاديثَ التي تُروى في فضائلِ معاوية، فكان لا يَتْرُكُ واحداً منهم يَقْرَأُ عليه شيئاً حتى يبتدئ بقراءة ذلك الجزء، ثم يقرأ عليه بعده ما قَصَدَ له»[٢].

قال ابنُ النَّجار[٣] عن هذا الجزء: «أكثرُهُ مناكير وموضوعات»[٤].

وقال ابن حجر: «رأيتُ الجزءَ الذي جمَعَهُ في فضائل معاوية، وفيه أشياء كثيرة موضوعة»[٥].

وقد تطوّر الأمر مِن جديد ليقع بعض أهل السُّنة في التّصنيف في الفضائل، ولكن هذه المرّة في فضائل يزيد، مثلَما فَعَلَ عبدُ المغيث الحربيُّ الذي «ألّف جزءاً في فضائلِ يزيدَ، أتى فيه بعجائبَ وأوابدَ!»[٦].

ومهما التُمِسَ له من الأعذار في تأليفه له[٧] إلا أنه لم يكن مُصيباً

---

(١) محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم البغداديُّ: أبو عمر الزَّاهد، علّامةٌ لُغَوِيٌّ متزهّد، يُعرف بـ(غلام ثعلب)، مولده سنة ٢٦١هـ، كان واسعَ المعرفة بلسان العرب حتى نسبه جماعةٌ مِن الأدباء إلى الكذب، وأمّا المحدِّثون فيوثِّقونه، توفِّي سنة ٣٤٥هـ. من آثاره: فائت الفصيح، كتاب الياقوتة، كتاب الموضح. **انظر**: تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٦)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٠٨)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٧٣)، لسان الميزان (٥/ ٢٦٨).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٦)، طبقات الحنابلة (٢/ ٦٨)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٧٤)، لسان الميزان (٥/ ٢٦٨).

(٣) محمد بن محمود بن حسن بن هبه الله البغداديُّ: أبو عبد الله المشهور بـ(ابن النّجّار) حافظٌ بارع واسع المعرفة بالحديث وفنونه، ومؤرِّخٌ متمكِّن، مولده سنة ٥٧٨هـ، اشتملت مشيخته على ثلاثة آلاف شيخ وأربع مئة امرأة!، توفِّي سنة ٦٤٣هـ. مِن آثاره: ذيل على تاريخ بغداد، القمر المنير، كنز الإمام في السنن والأحكام. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٣١)، العِبَر في خبر من غبر (٥/ ١٨٠)، البداية والنهاية (١٣/ ١٦٩)، شذرات الذهب (٥/ ٢٢٦).

(٤) لسان الميزان (٥/ ٤٢٨).

(٥) لسان الميزان (٥/ ٢٦٨).

(٦) سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٠). **وانظر**: الكامل في التاريخ (١٠/ ١٦٥)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٧٤).

(٧) **انظر**: مبحث من ثبت عنه النّصب.

في صنيعه، و«لو لم يؤلِّفْه لكان خيراً»[١].

٢ ـ ما قام به المرتزقة.

والمراد بـ(المرتزقة) هنا هم النَّفعيُّون الذين لا ينتمون إلى النّواصب ولا إلى الرّوافض، ولكنهم يركبون الموجةَ أنّى اتَّجهت بما يعود عليهم بما يؤمِّلونه، ويرون ذلك وسيلة مِن وسائل الرِّزق، ولو كانت بافتعال الأحاديث أو ترويجِها في بيئاتِها المناسبة.

وقد ذكر بعضُ الأدباء عن جماعة مِن هؤلاء أنهم كانوا «يَحْضُرُون الأسواقَ فيقفُ واحدٌ جانباً ويروي فضائلَ أبي بكر رضي الله عنه، ويقفُ الآخر جانباً ويَروي فضائلَ عليٍّ رضي الله عنه، فلا يفوتُهما دِرْهمُ النّاصبيِّ والشِّيعيِّ ثُمَّ يتقاسمان الدّراهم»[٢].

المسألة الرّابعة

التّقابل العملي

الكلام على هذه المسألة يُعدّ امتداداً طبعيّاً لما كان عليه الشِّيعة والنّواصب مِن الاختلاف والتّنافر والذي أدّى بهما إلى التّباين في الموقف تجاه الأشخاص، وإلى الكذب في الحديث النّبويِّ وفي أحداث التّاريخ وغيرِهما.

ومما حصل فيه تباينٌ تامٌّ (يومُ عاشوراء)، وهو اليوم الذي قُتِلَ فيه الحسين رضي الله عنه[٣]، فقد اتّخذ كلٌّ واحدٍ منهما موقفاً مختلفاً لما عليه الآخر فكانا على طَرَفَي نقيض.

وقد كانت البداية الأولى كالعادة مِن قِبَل الشِّيعة حين اتّخذوا يوم

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٠). (٢) يتيمة الدهر (٣/ ٤٢٣).

(٣) **انظر**: المنتظم (٥/ ٣٤٥)، الكامل في التاريخ (٣/ ٤٤٢)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ٦٥)، البداية والنهاية (٦/ ٢٣١).

عاشوراء مأتماً للبكاء على الحسين، وذلك في سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة حيث «ألزم معزُّ الدَّولة[١] الناسَ بغَلْقِ الأسواق، ومَنْعِ الطبّاخين مِن الطّبخ، ونصبوا القِبابَ في الأسواق وعَلَّقوا عليها المسوح[٢]، وأخرجوا النِّساء منشوراتِ الشُّعور يُقِمْنَ المأتم على الحسين بن علي رضي الله عنه»[٣].

«وهذا أوَّلُ يوم وقع فيه هذه العادة القبيحة الشِّيعيَّةُ ببغداد، وكان ذلك في صحيفة معزِّ الدَّولة ابن بويه، ثم اقتدى به مَن جاء بعده مِن بني بويه، وكلٌّ منهم رافضيٌّ خبيث»[٤].

ومثل هذا العمل البدعيِّ ليس بغريب على الشِّيعة لأنهم استحلّوا ما هو أشدّ من ذلك وأعظم جُرْماً وهو الكذبُ على النبيِّ ﷺ لنُصْرَةِ ما هم عليه، فكيف بمثل هذا العمل؟!

إلا أنَّ الجديد فيه أنه جاء هذه المرَّة بقرارٍ سياسيٍّ وهو ما يُعَدُّ أمراً غير مسبوق، ولم يقتصر الأمر على ابتداعه فقط بل امتدَّ إلى دعمه وحمايته، وهذا مِن أقوى الأسباب التي منعت أهل السُّنة مَن التّصدِّي له[٥]، صحيحٌ أنه لم تكن قبل يومئذٍ دولة شيعيّةٌ إلا أنه لا يبعد أن يكون

---

(١) أحمد بن بويه بن فنا خسرو بن تمام الدّيلميُّ: أبو الحسين الملقَّب بـ(مُعِزّ الدَّولة)، سلطان متشيِّع عُرِف بالحزم وحسن السِّياسة، تملَّك العراق نَيِّفاً وعشرين سنة وكان الخليفةُ معه مقهوراً، قيل: إنه تاب في مَرَضِ موتِه وتَرَضَّى عن الصَّحابة، توفِّي مبطوناً سنة ٣٥٦هـ وله ثلاث وخمسون سنة. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٨٩)، العِبَر في خبر من غبر (٢/ ٣٠٩)، الوافي بالوفيات (٦/ ١٧٣)، البداية والنهاية (١١/ ٢٦٢).

(٢) المسوح: جمع مِسْح (بكسر الميم وسكون المهملة) أثوابٌ غليظة تنسج مِن الشَّعْر الأسود ويلبسها الرُّهبان، وقد تحشى بالتِّبن فيشهَّر بها من أُريد تنكيلُهُ. **انظر**: خزانة الأدب للبغدادي (٥/ ١٩)، روح المعاني (٢٥/ ١٢٨).

(٣) النجوم الزاهرة (٣/ ٣٣٤). **وانظر**: تكملة تاريخ الطبري (١/ ١٨٣)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٥٠)، العِبَر في خبر من غبر (٢/ ٣٠٠).

(٤) النجوم الزاهرة (٣/ ٣٣٤).

(٥) **انظر**: البداية والنهاية (١١/ ٢٤٣).

وراء ذلك هَدَفٌ سياسيٌّ قد لا يتأتّى إلا بإلهاب مشاعر الشِّيعة ومحاولةِ تكثير سوادِهم مما سيشكِّل سنداً حقيقيّاً لبني بويه[١].

وقد ذكر ابنُ كثير بعض ما كان يجري في هذا اليوم فقال: «أسرف الرَّافضةُ في دولة بني بويه في حدود الأربعمائة وما حولها، فكانت الدَّبادب[٢] تُضْرَب ببغداد ونحوها من البلاد في يوم عاشوراء، ويُذَرُّ الرَّمادُ والتِّبنُ في الطُّرُقات والأسواق، وتُعَلَّق المسوح على الدّكاكين، ويُظهِر الناسُ الحزنَ والبكاءَ، وكثيرٌ منهم لا يَشرب الماء ليلتئذٍ موافقةً للحسين لأنه قُتِلَ عطشاناً، ثم تَخْرُج النِّساء حاسراتٍ عن وجوهِهنَّ يَنُحْنَ ويَلطِمْنَ وجوهَهُنَّ وصدورَهنَّ حافياتٍ في الأسواق، إلى غير ذلك من البدع الشَّنيعة والأهواء الفظيعة والهتائك المخترعة»[٣].

فصار ديدنُ الشِّيعة في هذا اليوم القيامَ بما لا يحبُّه الله ورسوله «مِن اللَّطم والصُّراخ والبكاء والعطش وإنشاد المراثي، وما يُفضي إليه ذلك مِن سبِّ السّلف ولعنتِهم، وإدخال مَن لا ذنب له مع ذوي الذّنوب حتى يُسَبَّ السّابقون الأوَّلون»[٤].

وربّما كتب بعضُ عوامِّهم على أبواب المساجد «لَعَنَ الله مَن غَصَبَ فاطمةَ حقَّها، وكانوا يعنون: أبا بكر، ومَن أخرج العبّاسَ مِن الشُّورى يعنون: عمر، ومَن نفى أبا ذرٍّ، يعنون: عثمان»[٥] ونحو ذلك مِن العبارات.

وهذا اللَّعن وإن لم يقع في كلِّ عاشوراء إلا أنَّ المؤكَّد أنهم لا

---

(١) لابن كثير رأي آخر. **انظر**: البداية والنهاية (٨/ ٢٠٢).

(٢) الدبادب: جمع دبداب وهو الطبل. **انظر**: لسان العرب (١/ ٣٧٢)، المعجم الوسيط (١/ ٢٦٩).

(٣) البداية والنهاية (٨/ ٢٠٢).

(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٥٤). **وانظر**: اقتضاء الصراط المستقيم (٣٠٠).

(٥) البداية والنهاية (١١/ ٢٤٠).

يتركونه إلا من باب التَّقيّة[1] خوفاً على أنفسهم مِن بطش أهل السُّنة وانتقامِهم، وقد صرّحوا بذلك في بعض السَّنوات حين «تعدّى الأمر إلى سبِّ الصَّحابة، وكانوا يصيحون: ما بَقِي كتمان!»[2].

والعجبُ مِن الشِّيعة كيف سوَّلَ لهم الشَّيطان هذا العمل وحسَّنَه في عقولهم مع أنه «لم يأمر الله ولا رسولُه باتخاذ أيّام مصائب الأنبياء وموتِهم مأتماً فكيف بمَن دونَهم؟!»[3].

ومَن تأمَّلَ ما يُفْعَلُ فيه قَطَعَ بأنه «ليس هذا مِن دِين المسلمين، بل هو إلى دِين الجاهلية أقرب»[4].

ولقد صدقَ الإمام ابن تيميّة حين قال فيهم: «الرَّافضة ليس لهم عقلٌ صريح ولا نقل صحيح، ولا يُقيمون حقّاً ولا يَهْدِمون باطلاً، لا بِحُجَّة وبيانٍ، ولا بيدٍ وسنان»[5].

«وللشيعة والرّافضة في صفة مصرع الحسين كَذِبٌ كثير وأخبار باطلة»[6]، فقد «وضعوا أحاديثَ كثيرةً كذباً فاحشاً من كون الشّمس كَسَفَت يومئذٍ حتى بدت النُّجوم!

---

(١) التَّقيَّة: «اسم من الاتِّقاء، وتاؤها بَدَلٌ مِن الواو؛ لأنها فَعِيلة مِن وقيتُ». المغرب في ترتيب المعرب (٢/ ٣٦٧).
وأمّا مفهومها عند الشِّيعة الإماميّة فقد قال الشّيخ المفيد في تصحيح اعتقادات الإماميّة (١٣٧): «التّقيّة كتمان الحقّ وستر الاعتقاد فيه، ومكاتمة المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدِّين والدُّنيا».
وقال الأنصاريُّ في كتاب الصّلاة (٣٣٨): «التَّحفُّظ من ضرر الغير بموافقته في قول أو فعل مخالف للحق».
وقال الشّهرستانيُّ ـ كما في القواعد الفقهية لناصر مكارم (١/ ٣٨٧) ـ: «التقيَّة إخفاء أمرٍ دينيٍّ لخوف الضّرر من إظهاره».
(٢) العِبَر في خبر من غبر (٤/ ٢٤٧)، مرآة الجنان (٣/ ٤٢٤).
(٣) لطائف المعارف (٦٥).
(٤) اقتضاء الصِّراط المستقيم (٣٠٠).
(٥) منهاج السنة النبوية (٤/ ٦٩).
(٦) البداية والنهاية (٨/ ٢٠٢).

وما رُفِعَ يومئذ حَجَرٌ إلا وُجِدَ تحتَه دمٌ!

وأنّ أرجاءَ السّماء احمرّت!

وأنّ الشَّمس كانت تطلع وشعاعُها كأنه دم! وصارت السّماء كأنها علقة!

وأنّ الكواكبَ ضَرَبَ بعضُها بعضاً!

وأمطرت السّماء دماً أحمرَ!

وأنّ الحُمْرة لم تكن في السّماء قبل يومئذ ونحو ذلك»[١].

وهذا العمل «ليس فيه إلا تجديد الحزن والتَّعَصُّب وإثارة الشَّحناء والحرب، وإلقاء الفتن بين أهل الإسلام»[٢]، ولهذا «كان الأمر يُفْضِي في كثيرٍ مِن الأوقات إلى قتال تَعْجَزُ الملوك عن دفعه، وبسبب ذلك خرج الخرقيُّ[٣] ـ صاحبُ المختصر في الفقه ـ مِن بغداد لما ظَهَرَ بها سبُّ السَّلف»[٤].

---

(١) البداية والنهاية (٨/ ٢٠١).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٥/ ٣٠٩).

(٣) عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد البغدادي: أبو القاسم الخرقي، شيخ الحنابلة وصاحب المختصر المشهور باسمه في مذهب الإمام أحمد، كانت له مصنفات كثيرة لم تظهر لأنه خرج من بغداد لما ظهر بها سبُّ الصَحابة فأودع كتبه في دار فاحترقت، توجّه إلى دمشق وبها توفي سنة ٣٣٤هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (١١/ ٢٣٤)، طبقات الحنابلة (٢/ ٧٥)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٦٣)، البداية والنهاية (١١/ ١١٧ و٢١٤).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٤٦٧).

وقد جرت فتن عظيمة من الاقتتال بين السنة والشيعة في عاشوراء في عدّة أعوام، ومنها:

سنة ثلاث وخمسين وثلثمائة. **انظر**: النجوم الزاهرة (٣/ ٣٣٦).

سنة خمس عشرة وأربعمائة. **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٢٦٠).

سنة إحدى وعشرين وأربعمائة. **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (٣/ ١٤١)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٨)، النجوم الزاهرة (٤/ ٢٧٢).

سنة إحدى وأربعين وأربعمائة. **انظر**: الكامل في التاريخ (٨/ ٢٩٢)، سير أعلام =

وهذا الاقتتال والتَّناحر هو ما اضطرّ البويهيِّين إلى منع الشِّيعة مِن القيام به في بعض السِّنين[١].

وقد انتقل هذا العمل المنكر من العِراق إلى مصرَ سنة ست وستين وثلاثمائة بسبب وجود الدّولة العُبيديّة ـ وهي دولة رافضيّة باطنيَّة، فكانت تلك السَّنَة هي «أول ما صُنِعَ ذلك بديار مصر، فدامت هذه السُّنة القبيحة سنين إلى أن انقرضت دولتُهم»[٢].

قال ابن تغري بردي بعد كلامه على ما كان الشِّيعة يقومون به في العراق: «فأمّا مصر فإنه كان يُفعل بها في يوم عاشوراء مِن النَّوح والبكاء والصُّراخ وتعليقِ المسوح أضعافُ ذلك، لا سيما أيام خلفاء مصر بني عُبيد فإنهم كانوا أعلنوا الرَّفض وسبَّ الصَّحابة من غير تستُّرٍ ولا خِيْفَةٍ»[٣].

وأشار ابنُ تيميّة إلى أنّ الذين لهجوا بإقامة المآتم يوم عاشوراء أحدُ صنفين فقال: «صارت طائفةٌ جاهلةٌ ظالمةٌ إما ملحدة منافقة، وإما ضالّة غاوية تُظهِر موالاتَه وموالاةَ أهل بيته تتّخِذ يوم عاشوراء يومَ مأتمٍ وحزنٍ ونياحةٍ، وتُظْهِر فيه شعارَ الجاهليّة مِن لطم الخدود وشقِّ الجيوب، والتَّعَزِّي بعزاء الجاهلية»[٤].

وهذا شامل لـ(لبويهيّين) في العراق، و(العبيديّين) في مصر.

= النبلاء (١٨/ ٣٠٩)، العِبَر في خبر من غبر (٣/ ١٩٦).
سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة. **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (٤/ ٢٤٧)، مرآة الجنان (٣/ ٤٢٤).

(١) **انظر**: الكامل في التاريخ (٨/ ٩٣)، النجوم الزاهرة (٤/ ٢٣٩).

(٢) النجوم الزاهرة (٤/ ١٢٦). **وانظر** ما يفعله الخلفاء العُبيديون في عاشوراء في المصدر نفسه (٥/ ١٥٣).

(٣) النجوم الزاهرة (٤/ ٢١٨).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٥/ ٣٠٧). **وانظر** في المصدر نفسه (٢٥/ ٢٩٩).

وكالعادة وقف النّواصب في معارضة الشِّيعة، وقابلوا ما ابتدعوه مِن جَعْلِ عاشوراء يومَ حزن وأسى بجعله عيداً مملوءاً بالفرح والسّرور.

قال ابن كثير: «وقد عاكس الرَّافضةَ والشِّيعةَ يومَ عاشوراء النّواصبُ مِن أهل الشّام، فكانوا إلى يوم عاشوراء يطبخون الحبوب، ويغتسلون ويتطيَّبون، ويلبسون أفخرَ ثيابِهم، ويتَّخِذون ذلك اليوم عيداً، يصنعون فيه أنواع الأطعمة، ويُظْهِرون السّرور والفرح، يريدون بذلك عِنادَ الرّوافض ومعاكستَهم»[1].

وكانت لهم أفعالٌ كثيرة في هذا اليوم كـ«اتّخاذ طعامٍ خارج عن العادة إما حبوب وإما غير حبوب، أو تجديد لباس، أو توسيع نفقة، أو اشتراء حوائج العام ذلك اليوم، أو فعل عبادة مختصَّة كصلاة مختصَّة به، أو قصد الذَّبح، أو ادِّخار لحوم الأضاحي ليطبخ بها الحبوب، أو الاكتحال، أو الاختضاب، أو الاغتسال، أو التَّصافح، أو التزاور، أو زيارة المساجد والمشاهد ونحو ذلك»[2].

والمقصود: أنهم كانوا يقومون في هذا اليوم بكلّ ما لم تجرِ العادة بفعله في سائر الأيّام.

وقد رُويت عدّة أحاديث في استحباب أفعالٍ خاصّة فيه كالاكتحال[3]، ولكن لا يثبت منها شيء سوى الصِّيام.

قال ابن القيّم: «أحاديث الاكتحال يومَ عاشوراء والتَّزيُّن والتَّوسِعة والصّلاة فيه وغير ذلك مِن فضائله لا يَصِحُّ منها شيءٌ ولا حديث واحد، ولا يثبت عن النبيّ ﷺ فيه شيء غير أحاديث صيامه وما عداها فباطل...

---

(١) البداية والنهاية (٨/ ٢٠٢).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٥/ ٣١٢).

(٣) **انظر**: الفردوس بمأثور الخطاب (٣/ ٦٠٥)، فضائل الأوقات (٤٥٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ١٦١)، عمدة القاري (١١/ ١٥).

وأمّا أحاديث الاكتحال والادِّهان والتَّطيُّب فمِن وضع الكذّابين»[١]

وقال الفيروزآباديُّ: «وَرَدَ استحبابُ صيامه، وسائر الأحاديث في فضله وفضلِ الصّلاة فيه والإنفاقِ والخضابِ والادِّهانِ والاكتحالِ وطبخِ الحبوبِ وغير ذلك بمجموعِه موضوعُهُ مُفترى»[٢].

وقال ابن رجب[٣]: «كلُّ ما رُوِيَ في فضل الاكتحال في يوم عاشوراء والاختضاب والاغتسالِ فيه موضوعٌ لا يَصِحّ»[٤].

وقال الإمام ابن تيميّة: «لم يَرِدْ في شيء من ذلك حديثٌ صحيح عن النبيِّ، ولا عن أصحابه، ولا استحبَّ ذلك أحد مِن أئمّة المسلمين، لا الأئمَّة الأربعة ولا غيرهم، ولا روى أهلُ الكتب المعتمدة في ذلك شيئاً لا عن النّبيِّ ولا الصَّحابة ولا التَّابعين، لا صحيحاً ولا ضعيفاً لا في كتب الصَّحيح ولا في السُّنن ولا المسانيد، ولا يُعرف شيء من هذه الأحاديث على عهد القرون الفاضلة»[٥].

ومِن أكثر الأحاديث شيوعاً في هذا الموضوع وأمثلِها حديثُ التّوسعة على العيال في يوم عاشوراء، وقد تكلّم عنه الإمام ابن تيميّة فقال: «رُوِيَ في التَّوسُّعِ فيه على العيال آثارٌ معروفة، أعلى ما فيها حديث إبراهيم بن محمد بن المنتشر[٦] عن أبيه قال: بلغنا أنه مَن وَسَّعَ

---

(١) المنار المنيف (١٠٠) باختصار يسير. (٢) سفر السّعادة (١٦٢).

(٣) عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسين البغداديُّ ثم الدّمشقيُّ: أبو الفرج، حافظ بارع، وفقيه حنبلي تامُّ المعرفة، مولده ببغداد سنة ٧٠٦هـ، كان مع تبحُّره زاهداً متقلّلاً لا يَعرف شيئاً مِن أمور الناس، ولا يتردَّد على أرباب الولايات، توفِّي سنة ٧٩٥هـ. من آثاره: جامع العلوم والحكم، لطائف المعارف، شرح صحيح البخاري. **انظر**: المقصد الأرشد (٢/ ٨١)، ذيل تذكرة الحفاظ (١٨٠)، الدرر الكامنة (٣/ ١٠٨)، البدر الطالع (١/ ٣٢٨).

(٤) لطائف المعارف (٦٤).

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٥/ ٢٩٩).

(٦) إبراهيم بن محمد بن المنتشر بن الأجدع الهمدانيُّ: تابعيٌّ مِن ثِقات الكوفيِّين، =

على أهله يوم عاشوراء وَسَّعَ الله عليه سائر سنته. رواه ابن عُيينة.

وهذا بلاغٌ منقطع لا يُعْرَفُ قائلُه»[1].

كما نقل عن الإمام أحمد أنه لم يَرَه شيئاً حين سُئِل عنه[2].

ورأى أنَّ «الأشبه أنّ هذا وُضِعَ لما ظَهَرَت العَصَبيّة بين النّاصبة والرَّافضة»[3]، وذلك أنّ «إبراهيم بن محمد كان مِن أهل الكوفة ولم يَذْكُرْ ممّن سَمِع هذا ولا عَمَّن بَلَغَهُ، فلعلَّ الذي قال هذا مِن أهل البدع الذين يُبغضون عليّاً وأصحابَه، ويريدون أن يقابلوا الرَّافضة بالكذب مقابلةَ الفاسد بالفاسد والبدعة بالبدعة»[4].

= روى عن أبيه وأنس بن مالك، وهو ابن أخي مسروق بن الأجدع، قال عنه جعفر الأحمر: «كان مِن أفضلِ مَن رأينا بالكوفة في زمانه!»، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر، وحديثه مخرَّج في الكتب الستة. **انظر**: رجال صحيح البخاري (١/ ٥٦)، تهذيب الكمال (٢/ ١٨٣)، تهذيب التهذيب (١/ ١٣٧)، تقريب التهذيب (٩٣).

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٣٠٠).

والأثر الذي يشير إليه شيخ الإسلام ابن تيميّة خرّجه ابن أبي الدُّنيا في كتاب العيال (٢/ ٥٦٧)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/ ١٣٢).

وقد جاء الحديث عن عدد مِن الصّحابة كأبي سعيد وابنِ مسعود وجابرٍ وغيرِهم ولا يثبت منها شيء، ولهذا قال ابن تيميّة «أعلى ما فيها..» لأنَّ إسنادَهُ جيِّدٌ إلى ابن المنتشر.

قال العقيليُّ: «لا يثبت في هذا عن النبيِّ ﷺ شيء إلا شيء يُروى عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر مرسلاً به». ضعفاء العقيلي (٣/ ٢٥٢).

على أنّ الإمام يحيى بن معين قد أعلّه أيضاً. **انظر**: تاريخ ابن معين برواية الدّوري (٣/ ٤٥٢)، الكامل في ضعفاء الرِّجال (٢/ ١٤١).

(٢) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٥/ ٣١٣)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٥٥).

وفي الكلام على هذا الحديث رسالة مفردة للشيخ محمد الزمزمي الغماري بعنوان: (إتحاف الشُّرفاء في إبطال حديث التوسعة يوم عاشوراء).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٣٠٠).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٥/ ٣١٣). **وانظر** في المصدر نفسه (٢٥/ ٢٩٩).

إذن فقد استظهر شيخ الإسلام ابن تيميّة هنا[١] أنَّ هذا الحديث مِن وضع النّواصب، وهذا ليس ببعيد، كما نَقَلَ الفيروزآباديُّ عن أئمّة الحديث أنهم قالوا عن الاكتحال في يوم عاشوراء بأنه: «بدعةٌ ابتدَعَها قَتَلَةُ الحسين»[٢].

وقد انتشرت هذه الأعمال عند كثيرٍ مِن أهل السُّنة إما لاعتقادِهم صحَّةَ ما ورد ـ ولا سيما أنَّ مِن أهل العلم من رأى ثبوت بعضه[٣] ـ، أو لأجل مقابلة الشِّيعة فقط!

ويمكن القولُ إنّ صنفين كانا يُظهران الفرح والسُّرور في عاشوراء وهما:

١ ـ النّواصب الخُلَّص[٤].

٢ ـ بعض جهلة المتسنِّنة[٥]، ذلك أنّهم لم يكونوا ليقفوا دون حراك إزاء هذه البدعة السَّيِّئة والتي أصبحت سُلّماً للطَّعن في الصَّحابة والتَّرويج لكثيرٍ مِن الضَّلالات والأباطيل التي تخدم المذهب الشيعيّ.

وقد ذكر المؤرِّخون كثيراً مِن الفتن التي جرت حين خَرَجَ هذا

---

(١) تردّد شيخ الإسلام ابن تيميّة في مواضع أخرى في كُنْهِ واضعِ هذه الأحاديث والآثار في (فضل عاشوراء) هل هم مِن النّواصب أو مِن جَهَلة المتَسنِّنة؟. **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٥١٥) و(٢٥/ ٣٠٩ و٣١٣).

(٢) سفر السعادة (١٦٢).

(٣) ومن هؤلاء: البيهقيُّ كما في شعب الإيمان (٣/ ٣٦٦)، والعراقيُّ كما في الرّد الوافر (١٠٨).
وقد أشار ابن تيميّة إلى ذلك وخطّأهم فيه. **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٥/ ٣١٢).

(٤) وهم الشيخ عليّ القاري في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ٤٩١) حيث جعل إظهارَ السُّرور في عاشوراء من عَمَلِ الخوارج.

(٥) **انظر**: اقتضاء الصراط المستقيم (٣٠١)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٥١٤)، منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٣٣) و(٨/ ١٤٩).

الإنكار عن حدِّ المشروع وأصبح لعوامّ أهل السُّنة ومتعصِّبيهم دور كبير في المواجهة، فأساؤوا مِن جهتين:

* رواية ما لا يثبت[١].

* مقابلة البدعة بالبدعة[٢]!

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «إنَّ كثيراً مِن المنتسبين إلى السُّنة رَدُّوا ما تقولُه المعتزلةُ والرّافضةُ وغيرُهم من أهلِ البدع بكلام فيه أيضاً بدعةٌ وباطلٌ»[٣].

وأشار إلى أنه «قد تَحْمِلُ بعضَ جُهَّالِ المسلمين الحميَّةُ على أن يَسُبَّ عيسى إذا جاهَرَهُ المحاربونُ بسبِّ رسولِ الله»[٤].

وعن خصوص يوم عاشوراء قال ابن تيميّة: «وقومٌ مِن المتسنِّنة رووا ورُوِيَت لهم أحاديثُ موضوعةٌ، بنوا عليها ما جعلوه شِعاراً في هذا اليوم، يعارضون به شِعارَ أولئك القوم، فقابلوا باطلاً بباطلٍ، وردُّوا بدعة ببدعةٍ»[٥].

وقال: «لا ريب أنّ هذا أظهَرَهُ بعضُ المتعصِّبين إلى السُّنة حتى على الحسين، لِيَتَّخِذَ يوم قتلِهِ عيداً، فشاع هذا عند الجُهَّال المتسنِّنين»[٦].

وإذا ثبت أنه لا يُشرع في هذا اليوم لا حزن الرّوافض ولا فرح النّواصب، فإنه لا يخفى أن بدعة الرّوافض أشدّ وأقبح من بدعة النّواصب مِن وجوه:

---

(١) **انظر**: ميزان الاعتدال (٦/ ٢٦٧).

(٢) مثل ما ابتدعوه في مقابلة بدعتي الشِّيعة (عاشوراء) و(غدير خم)! **انظر**: الكامل في التاريخ (٨/ ٩)، العِبَر في خبر من غبر (٣/ ٤٤)، الوافي بالوفيات (١٢/ ٢١٤)، النّجوم الزاهرة (٤/ ٢٠٦).

(٣) منهاج السُّنة النبوية (٢/ ٣٤٢).

(٤) الصَّارم المسلول (٣/ ٩٢٦).

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٥١٣).

(٦) منهاج السنة النبوية (٨/ ١٤٩).

١ ـ أنّ عَمَلَ الشِّيعة مناقضٌ لمقصود الشَّريعة عند وقوع المصائب مناقضة تامّة، بخلاف عمل النّواصب ومَن وافقهم.

٢ ـ أنّ الشِّيعة ليس معهم في عَمَلِهم هذا لا نقلٌ صحيح ولا عقلٌ صريح، فالشّريعة تشهد بردِّه، والعقل يقضي بقبحه، بخلاف أولئك فإنهم يتمسّكون ببعض الأحاديث والآثار وإن كانت لا تثبت على التّحقيق.

وقد أشار الإمام ابن تيميّة في مقارنة له بين جهل الشِّيعة والنَّواصب إلى أنّ «جهل أولئك أصلُهُ جهلُ نفاقٍ وزندقة، لا جهلَ تأويلٍ وبدعة.

وهؤلاء أصلُ جهلهم لم يكن جهل نفاق وزندقة، بل جهل بدعة وتأويل وقلَّة علم بالشَّريعة»[(١)].

٣ ـ أنّ عمل الشِّيعة مليءٌ بالمفاسد وعلى رأسِها سبُّ الصّحابة، وهو ما لم يقع شيء منه من النّواصب ومن وافقهم.

٤ ـ أنّ عمل الشِّيعة أصبح باباً للشَّحناء والفتنة والفُرقة والاقتتال بين المسلمين، لا مِن جهة الحُزن على الحسين ﷺ، بل مما يقع فيه مِن التعرُّض المقيت للصّحابة وغيرهم، وطالما وقعت «فِتَنٌ كبار لذلك!» على حدّ تعبير الحافظ الذّهبي[(٢)].

وقد أشار إلى هذه الحقيقة ابن تيميّة بقوله: «وهؤلاء فيهم بدع وضلال وأولئك فيهم بدع وضلال، وإن كانت الشِّيعة أكثرَ كَذِباً وأسوأَ حالاً»[(٣)]، وبدعتُها «أعظم في الفساد، وأعون لأهل الإلحاد»[(٤)].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٢٠). (٢) سير أعلام النبلاء (١٥/ ١١٦).
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٣٠١).
(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٥١٣).

المسألة الخامسة

الظُّلم وعدم الإنصاف

مِن آثار تقابل التَّشيُّع والنَّصب أن وجِد الظُّلم والاعتداءُ بغير وجه حقٍّ بين هؤلاء وهؤلاء، في إخلالٍ بيِّنٍ لميزان العدل الذي أمر الله ورسولُه به، وقد وصل الأمر لدى متقدِّمي الفريقين إلى التَّلاعن وغيره[1] فكيف سيكون حال مَن بعدهم؟!

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيميّة إلى ذلك فقال: «أمَّا شيعةُ عليٍّ الذين شايعوه بعد التّحكيم وشيعةُ معاوية التي شايعتْهُ بعد التّحكيم فكان بينهما مِن التَّقابُل وتلاعُنِ بعضِهم وتكافُرِ بعضِهم ما كان»[2].

وموقف الشِّيعة مِن أهل السُّنة بعامَّة موقفٌ معروف يمتاز في مجمله بالتّضليل والتّكفير ورميهم بالبوائق، وإذا كانوا يرمونهم بالنَّصب ظُلماً وعدواناً فماذا سيقولون في النّواصب فعلاً؟!

ولعلَّ مِن المناسب ذِكْرَ شيءٍ مِن ظُلم النَّواصب وتعدِّيهم على الشِّيعة أو على مَن لديه نزعة تشيُّع، ومِن ذلك:

١ ـ ما ذهبت إليه غالية العَدَوِيَّة والأكراد مِن «الغلوّ في ذمِّ الرّافضة بأنه لا تُقبل لهم توبة»[3]، وهذا مِن أبطل الباطل، فإنَّ الله تعالى يقبل توبة الكافر الأصليِّ فكيف بمَن دونه؟!

٢ ـ ما وقع للإمام النّسائي حينما دخل دمشقَ في آخر عمره فسأله أهلُها عن معاويةَ بن أبي سفيان وما رُوِيَ مِن فضائله، فقال: لا يرضى معاويةُ رأساً برأسٍ حتى يفضل! فما زالوا يدفعون في خصيبه حتى أُخْرِجَ

(١) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٦٨).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٣٦).

(٣) المصدر السّابق (٤/ ٤٨٢).

من المسجد وكان ذلك سبباً في وفاته[(١)].

فهذا العمل من قِبَل نواصب دمشق قد طال أحد أئمة السُّنة وعلمائها الكبار بغير حقٍّ، حتى لو كان «فيه قليلُ تشيُّع وانحراف عن خصوم الإمام عليٍّ كمعاوية وعمرو»[(٢)].

٣ ـ ما جرى للحاكم النّيسابوريِّ الشِّيعيِّ على أيدي الكرّاميّة حيث ضربوه وكسروا منبره ومنعوه مِن الخروج من داره؛ لأنهم كانوا يطلبون منه أن يُخرِّج حديثاً أو أحاديثَ في فضائلِ معاويةَ وهو يأبى[(٣)].

٤ ـ ما قد يقع في الكلام على رواة الحديث ورجاله مِن التعدِّي والتّجاوز، فالنّواصب يبالغون في القدح بمن كان لديه شيء مِن التشيُّع.

قال الحافظ ابن حجر: «ممن ينبغي أن يُتَوقَّفَ في قبول قوله في الجرح مَن كان بينه وبين من جَرَحَهُ عداوةٌ سببُها الاختلافُ في الاعتقاد، فإنّ الحاذق إذا تأمَّلَ ثلب أبي إسحاق الجُوزجاني لأهل الكوفة رأى العَجَبَ، وذلك لشدَّةِ انحرافه في النَّصب وشُهرة أهلِها بالتشيُّع، فتراه لا يَتَوقَّفُ في جَرْحِ مَن ذَكَرَهُ منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة»[(٤)].

وقال ابنُ عبد البرّ في أحد الرّواة: «أهلُ البصرة يُفرِطُونُ فيمَن يتشيَّع بين أظهرهم لأنهم عثمانيّون»[(٥)].

ولما نقل الحافظُ ابن حجر عن ياقوت الحموي قولَه في أحدهم (كان رافضياً) عقّب عليه بقوله: «كذا قال، وياقوت متَّهَم بالنَّصب

---

(١) **انظر**: التقييد (١/ ١٤٢)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٠)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٩٤)، البداية والنهاية (١١/ ١٢٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٣). **وانظر** للاستزادة: منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧٣).

(٣) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧٣)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٥)، الوافي بالوفيات (٣/ ٢٦٠)، البداية والنهاية (١١/ ٣٥٥)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٦٣).

(٤) لسان الميزان (١/ ١٦).

(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٦١).

فالشيعيُّ عنده رافضيٌّ»[١].

ومما ينبغي لفتُ الانتباه إليه أنَّ مثلَ هذا الظُّلم والتَّعَدِّي لم يصدر مِن النَّواصب تجاه الشيِّعة فحسب، بل تجاوزهما ليصدر عمّن لا يُعرفون بنصبٍ إلى مَن ظنُّوا تشيُّعَه لاعتبارات مختلفة كشدَّة الغَيرة على السُّنة أو المبالغة في مجرَّد الانحراف عن الشِّيعة، وقد أشار أحدُ الشُّعراء إلى ما يزعمه بعضُهم مِن أنَّ في مجرَّد ذِكْرِ فضائلِ عليٍّ انتقاصاً للصِّدِّيق وانحرافاً عنه **فقال**:

إذا ما ذَكَرْنا مِن عليٍّ فضيلةً ... رمونا لها جَهْلاً بشتمِ أبي بكرِ
يُريدُوننا لا قَدَّسَ الله أمرَهمْ ... على شتمِهِ، تبّاً لذلكَ مِن أمْرِ!
إذا ما ذَكَرْنا فضلَهُ فكأنما ... نُجَرِّعُهم منه أَمَرَّ مِن الصَّبْرِ
وهل يَشْتِمُ الصِّدِّيقَ مَن كان مؤمناً ... ضجيعَ رسولِ الله في الغارِ والقبرِ؟![٢]

وعلى كلٍّ فمِن الأمثلة على ما سبق ما يلي:

١ ـ أنَّ الإمامَ أحمد سُئل عن راوٍ فقال: «لا بأس به.

فقيل له: إنَّ سليمانَ بنَ حرب[٣] يقول: لا يُكْتَبُ حديثُهُ.

فقال: إنما كان يتشيَّع، وكان يُحَدِّثُ بأحاديثَ في فضلِ عليٍّ، وأهلُ البصرة يَغلون في عليٍّ[٤].

---

(١) لسان الميزان (١/ ١٨٨). والكلام في أحمد بن طارق الكركي.

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٥٣٢).

(٣) سليمان بن حرب بن بجيل الأزديُّ: أبو أيّوب البصريُّ، أحدُ أئمّة الحديث الكبار المتَّفَق على جلالتهم وإمامتهم، قال عنه أبو حاتم: «إمامُ مِن الأئمة، كان لا يُدَلِّس ويتَكَلَّم في الرِّجال وفي الفقه»، تولّى قضاء مكة ثم نزل فرجع إلى البصرة فلم يزل بها حتى توفِّي سنة ٢٢٤هـ، وحديثه مخرّج في الكتب الستة. **انظر**: تهذيب الكمال (١١/ ٣٨٤)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٣٠)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٩٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٥٧).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٤٥)، تهذيب الكمال (٥/ ٤٦)، ميزان الاعتدال (٢/ ١٣٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ٨١).

٢ ـ ما حكاه أبو كامل البَصِيْرِيُّ[(١)] قال: «سمعتُ بعضَ مشايخي يقول: كنّا في مجلسه (يعني: مجلس أبي بكر ابن خَنْب)[(٢)] فأملى أحاديثَ في فضائل عليِّ بنِ أبي طالب ﷺ بعد فراغه مِن ذِكْرِ فضائلِ أبي بكر وعُمَرَ وعُثمانَ ﷺ، إذ قام أبو الفضل السّليمانيُّ[(٣)] على رؤوس النّاس على الملأ وصاح: أيُّها النّاس إنَّ هذا دجَّال مِن الدّجاجلة، فلا تكتبوا عنه، وخرج من المجلس؛ لأنه ما سمع منه فضلَ أبي بكر وعُمَرَ وعُثمانَ رضي الله عنهم أجمعين»[(٤)].

وصنيع السّليمانيِّ هذا دالّ على أنّ هناك مَن لم يكن يتثبّت في حُكمه على الآخرين، إذ أنّ مجرّد رواية فضائل علي لا يعني التّشيُّع كما هو معلوم.

وقد علّق الذّهبي على هذه الحكاية بقوله: «قلتُ: هذا يدلُّ على زعارة السُّليمانيِّ وغلظتِه»[(٥)].

---

(١) أحمد بن محمد بن علي بن بصير البخاريُّ: أبو كامل البَصيريُّ (نسبة إلى جده الأعلى)، سمع أبا مسعود البجلي وغيره، صنَّفَ وجَمَع، وكان متحامِلاً على أصحاب الشّافعيِّ، توفِّي سنة ٩٤٤هـ، مِن آثاره: كتاب المضاهاة والمضافاة في الأسماء والأنساب **انظر**: الأنساب (١/ ٢١٣ و٣٦٤)، معجم البلدان (١/ ٢٥٨)، لسان الميزان (١/ ٣٠٧).

(٢) محمد بن أحمد بن خَنْب البخاريُّ ثم البغداديُّ: أبو بكر الدّهقان نزيل بخارى ومسندها مولده في سنة ٢٦٦هـ، قال الذهبي: «كان فقيهاً شافعيَّ المذهب محدِّثاً فَهِمَاً لا بأس به»، توفِّي سنة ٣٥٠هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (١/ ٢٩٦)، الأنساب (٢/ ٤٠٤)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٢٣)، العِبَر في خبر من غبر (٢/ ٢٩٤).

(٣) أحمد بن علي بن عمرو البيكندي البخاريُّ: أبو الفضل السُّليمانيّ، شيخُ ما وراء النّهر ومحدِّث بخارى، مولده ٣١١هـ، تقدَّمَ في الحديث حتى لم يكن له نظير في زمانه إسناداً وحفظاً ودرايةً وإتقاناً، وله مصنَّفات كبار، وكان يصنِّف في كلِّ جمعة شيئاً، توفِّي سنة ٤٠٤هـ وله ثلاث وتسعون سنة. **انظر**: الأنساب (٣/ ٢٨٦)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠٠)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٤١).

(٤) الأنساب (٢/ ٤٠٤)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٢٤).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٢٤).

٣ ـ ما جرى لأبي إسحاقَ المدينيِّ[١] إذ «قَعَدَ للحديث وأخرَجَ الفضائلَ، وأملى فضائل أبي بكر وعمر ثم قال لأصحاب الحديث:
بمن نبدأ بعُثمانَ أو عليٍّ؟
فقالوا: أوَ تَشُكُّ في هذا؟! هذا والله رافضيٌّ، فتركوا حديثَه»[٢].

وفي هذا مِن الحيف ما فيه، إذ إنَّ مسألةَ التّفضيل بين عُثمانَ وعليٍّ ليست مما يُضَلَّلُ فيه المخالف على الأظهر؛ لأنّ مِن أئمّة السّلف وغيرهم مَن كان يفضّل عليّاً على عثمان[٣].

قال الذّهبيّ: «قلتُ: ليس تفضيلُ عليٍّ برفضٍ ولا هو ببدعةٍ، بل قد ذهب إليه خَلْقٌ مِن الصَّحابة والتّابعين»[٤].

ومذهبُ أهل المدينة التوقُّف في التّفضيل ـ وهو أحد الرّوايتين عن الإمام مالك ـ لشدّة التّقارب بينهما[٥]، وعليه فقد يكون مذهبُهُ (أعني أبا إسحاق المدينيّ) التّوقُّفَ ولهذا خيّر الحاضرين.

ثمّ إنَّ المعروف فيمَن قَدَّمَ عليّاً على عثمانَ معتقِداً فَضْلَ عُثمانَ أن يقال عنه: (فيه تشيُّع)، فكيف يُطلَقُ على المدينيِّ لَقَبُ (رافضيّ)؟!

وقد علّق الحافظ ابن حجر على الحكاية السّابقة بقوله: «قلتُ: وهذا ظُلم بيِّنٌ، فإنّ هذا مذهبُ جماعة من أهل السُّنة أعني التوقُّفَ في

(١) إبراهيم بن عبد العزيز بن الضَّحاك بن عُمَر المدينيُّ: أبو إسحاق الأصبهانيّ، أخذ عن ابن عُلَيَّة وآخرين، وكان يقال له (شاذه بن عبد كويه)، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديَّ من المصادر. **انظر**: طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (٢/ ٢٨٠)، تاريخ أصبهان (١/ ٢١٦)، ميزان الاعتدال (٨/ ١٨)، لسان الميزان (١/ ٧٨).

(٢) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (٢/ ٢٨١)، تاريخ أصبهان (١/ ٢١٦)، ميزان الاعتدال (٨/ ١٨)، لسان الميزان (١/ ٧٨).

(٣) **انظر**: ميزان الاعتدال (٤/ ٣١٥)، لسان الميزان (٣/ ٤٣٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٧).

(٥) **انظر**: الاستيعاب (٣/ ١١١٧)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٢٥)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٧٣) و(٦/ ١٥٢).

تفضيل أحدهما على الآخر، وإن كان الأكثرُ على تقديم عُثمانَ، بل كان جماعة مِن أهل السنة يُقَدِّمون علياً على عُثمانَ»[(١)].

٤ ـ أنّ بعضَهم رمى الإمام الشّافعيَّ بـ(التَّشيّع) وذلك لأمرين:

أ ـ موافقته للشِّيعة في بعض اجتهاداته.

قال الذَّهبيُّ: «تَكَلَّمَ فيه بعضُ أعدائه مِن كبار المالكيَّة لموافقته الشِّيعةَ في مسائلَ فروعيّة أصابوا فيها ولم يُبَدَّعوا بها كالجهر بالبسملة، والقنوت في الصُّبح، والتَّخَتُّم في اليمين، وهذا قِلَّةُ ورعٍ وتسرُّعٌ إلى الكلام في الإمام»[(٢)].

والحقُّ أنه لا يسوغ لأحدٍ تَرْكُ الثَّابت لمجرّد كون بعض أهل البدع اشتهروا بفعلها، وما أجمل ما قام به الإمام أحمد حين قال له سَلَمَةُ بن شَبِيْبٍ[(٣)]: «يا أبا عبد الله، قوَّيتَ قلوبَ الرّافضة لمّا أفتيتَ أهلَ خراسان بالمتعة[(٤)].

فقال: يا سلمةُ، كان يبلغني عنك أنك أحمقُ وكنتُ أدافعُ عنك، والآن فقد تبيَّنَ لي أنك أحمقُ! عندي أحدَ عشرَ حديثاً صحيحاً عن رسول الله ﷺ أدعُها لقولك؟!»[(٥)].

---

(١) لسان الميزان (١/ ٧٨).

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (٣٢).

(٣) سلمة بن شبيب الحجري المسمعيُّ: أبو عبد الرّحمٰن النّيسابوريُّ، إمامٌ رحَّالٌ وحافظٌ ثقة، حدَّث عن الأئمّة والقُدَماء، نَزَلَ مَكَّة وتوفِّي بِها سنة ٢٤٧هـ، وحديثه مخرَّج عند مسلم والأربعة. **انظر**: تاريخ أصبهان (١/ ٣٩٥)، تاريخ مدينة دمشق (٢٢/ ٧٦)، تاريخ الإسلام (١٨/ ٢٨٦)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٥٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٢٩).

(٤) المراد: متعة الحج.

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢/ ٥٢٤) و(٢٦/ ٥٤)، منهاج السنة النبوية (٤/ ١٥٢)، شرح العمدة لابن تيميّة (٢/ ٥٢٤)، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٥/ ١٤٥).

ب ـ شدّة مجاهـرته بحبِّ آل بيت النبي ﷺ وكثرة ترديد ذلك في شعرهِ وغيرِهِ، ولا شك بأنَّ الإفراطَ في هذا الباب مِن سِيما الشِّيعة، ومن ثَمَّ فإنَّ بعضَ مَن رأى ذلك منه ظَنَّ فيه تشيُّعاً، وهـو ما لم يكن في حقيقة الأمر[1].

وقد قال عنه الإمامُ أحمدُ: «جالسناهُ الأيامَ واللّيالي فما رأينا منه إلا كلَّ خير!

فقال له رجلٌ: يا أبا عبد الله، فإنّ يحيى بنَ مَعين وأبا عُبَيدٍ[2] لا يرضيانه (يعني: في نسبتهما إيّاه إلى التّشيُّع)!

فقال أحمدُ: ما نَدري ما يقولان، والله ما رأينا منه إلا خيراً»[3].

على أنّ بعض العلماء قد يصف الشافعيّ بـ(التّشيُّع) لا على وجه الذّمّ والقدح بل لمعنى صحيح، ولهذا لمّا وَصَفَه العِجليّ له بذلك علّق عليه الذّهبيُّ بقوله: «قلتُ: ومعنى هذا التَّشيُّع حُبُّ عليٍّ وبُغْضُ النَّواصب وأَنْ يَتَّخِذَهُ مَولى»[4].

ومن تدبّر ما حكاه الرّبيع بن سليمان[5] تبيّن له غرابة ما كان عليه الإمام الشافعي، فإنه قال: «حججنا مع الشافعيِّ فما ارتقى شَرَفَاً، ولا هَبَطَ وادياً إلا وهو يبكي **وينشد**:

---

(١) **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٨).

(٢) القاسم بن سَلّام الأزديّ مولاهم: أبو عُبَيد البغدادي، إمام مجتهد ذو فنون، مولده بـ(هَراة)، قال الدّارقطنيّ: «ثقة إمامٌ جبل»، صنّف في القراءآت والفقه واللّغات والشّعر، ولي قضاء طرسوس، وكانت وفاته بمكة سنة ٢٢٤هـ. وحديثه عند البخاريّ في جزء القراءة وأبي داود. من آثاره: غريب الحديث، الأموال، معاني القرآن. **انظر**: تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٥٤)، تاريخ الإسلام (١٦/ ٣٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٨٣).

(٣) تاريخ الإسلام (١٤/ ٣٣٤).

(٤) المصدر السّابق (١٤/ ٣٣٨).

(٥) الرّبيع بن سليمان بن عبد الجبار المراديُّ مولاهم: أبو محمد المصريُّ، محدِّث الدِّيار المصريّة وصاحبُ الشّافعيِّ وراوي أُمّهات كُتُبِهِ عنه، مولده سنة ١٧٤هـ، طال عُمْرُهُ واشتهر علمُه وازدحم عليه أصحابُ الحديث، وقد حدَّث عنه خَلْقٌ مِن المشارقة والمغاربة، توفّي سنة ٢٢٧هـ، وحديثه مخرّج عند الأربعة. **انظر**: تهذيب الكمال (٩/ ٨٧)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٨٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢١٣).

يا راكباً قِفْ بالمحصَّبِ مِن مِنى ... واهتِفْ بقاعد خَيفِها والنّاهضِ
سَحَرَاً إذا فاضَ الحجيجُ إلى مِنى ... فيضاً كملتطِمِ الفُراتِ الفائضِ
إنْ كان رَفْضاً حبُّ آلِ محمدٍ ... فليشهدِ الثَّقلانِ أني رافضي[1]

٥ ـ أنّ الحاكم النيسابوريّ متشيِّعٌ ولكنه لا يصل إلى درجة الرَّفْض، ومع هذا فقد قال عنه أبو إسماعيل الأنصاريُّ[2]: «رافضيٌّ خبيث!»[3].

وتعقّبه الحافظ الذهبيّ بقوله: «قلتُ: الله يحبُّ الإنصافَ! ما الرَّجلُ برافضيٍّ، بل شيعيٌّ فقط»[4]؛ لأنّ الرَّافضيَّ عند أهل العلم هو مَن «تَرَقّى إلى الشَّيخَينِ بذمٍّ»[5]، ولهذا فإنّ الخطيبَ البغداديَّ قال في ترجمته له: «كان ابن البيِّع يميل إلى التشيُّع»[6].

٦ ـ ما جرى للحافظ ابن السَّقَّاء[7] إذ «اتفق أنه أملى (حديث الطّير) فلم تحتمله أنفسُ العَوَامّ فوثبوا به، وأقاموه وغَسَلُوا موضِعَه!»[8].

---

(١) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٩/ ٢٠) و(٥١/ ٣١٧)، معجم الأدباء (٥/ ٢٠٨)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٨)، طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٢٩٩).
تنبيه: زاد بعض الشِّيعة عليها أبياتاً يُسمِّي فيها علياً بالوصيِّ، وينكر تقديم غيره عليه. **انظر**: نفحات الأزهار (١٤٥).

(٢) عبد الله بن محمد بن علي الأنصاريُّ: أبو إسماعيلَ الهرويُّ، شيخُ خراسان الحافظُ القدوة، مولده في سنة ٣٩٦هـ وهو مِن ذُرِّيّة أبي أيّوب الأنصاريِّ، كان شديد الانتصار لمذهب السّلف، اشتهر بالوعظ والتصوّف مع تمام الحشمة وكثرة الأتباع، توفِّي ٤٨١هـ من آثاره: منازل السّائرين، وذمّ الكلام. **انظر**: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (٣١١)، طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤٧)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٠٣)، المعين في طبقات المحدِّثين (١٣٩).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٥).

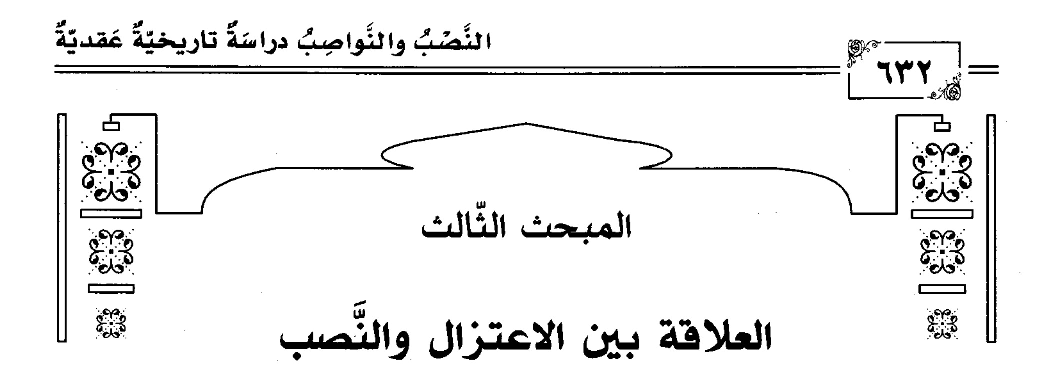
(٤) ميزان الاعتدال (٦/ ٢١٦). **وانظر**: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٤)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٥)، معجم المحدثين (٣٠٣).

(٥) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٠).

(٦) تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٣).

(٧) عبد الله بن محمد بن عُثمانَ الواسطيُّ: أبو محمد ابن السَّقَّاء، حافظٌ ثقةٌ رحّالٌ، كان مِن وجوه الواسطيِّين وذوي الثَّروة والمروءة، توفِّي سنة ٣٧١هـ. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٥١)، الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٦٣)، طبقات الحفاظ (٣٨٦).

(٨) سؤالات السلفي (١٠٩)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٥٢)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٦٦).



المبحث الثّالث

العلاقة بين الاعتزال والنَّصب

لا توجد علاقةٌ بين مصطلح (النَّصب) ومصطلح (الاعتزال) مِن جهة مفهومِهما، فالأوَّل مرتبط بِمُعاداة عليٍّ بذاته، والثّاني متعلِّق بعدَّة مسائل كحكم الفاسق الملِّيِّ عُموماً وتعطيل الصِّفات والقول بنفي القَدَر وغير ذلك، ومن ثَمَّ فإنَّ العلاقة بينهما علاقةُ تبايُنٍ بشكلٍ عامّ، وإن كان هذا لا ينفي وقوع بعض أئمّة الاعتزال في النّصب[١] أو قُرْبَ بعض آرائهم في عليٍّ بخصوصِهِ مِن آراء النَّواصب.

وبيان ذلك أنَّ المعتزلة مَرُّوا بمرحلتين متباينتين أسهمتا في تشكيل تصوُّرِهم لما جرى مِن الأحداث، ومِن ثَمَّ مَايَزَت في طبيعة موقفِهم مِن علي رضي الله عنه.

إلّا أنه عند محاولة تحرير أقوال أئمّة الاعتزال وبيانِ حقيقة موقفهم فإنّ أبرز ما يواجه الباحث هنا مشكلتان تتمثّلان فيما يلي:

١ ـ الاختلاف الكبير بين المعتزلة أنفسِهم في المسألة الواحدة والذي يصل إلى درجة الشُّذوذ الغريب، كقولِ بعضِهم إنه «لم يكن بين طلحةَ والزُّبير وعليٍّ قتالٌ» أصلاً[٢]، وفي هذا «مكابرةٌ لما ثبت بالتَّواتر المقطوع به!»[٣]، وقولِ بعضِهم إنَّ عليّاً كافرٌ مشركٌ لكنه في الجنّة[٤]،

---

(١) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٠٢).

(٢) **انظر**: مقالات الإسلاميين (٤٥٨)، درء التعارض (٧/ ٢٨).

(٣) تلخيص الحبير (٤/ ٤٤). **وانظر**: المواقف (٣/ ٦٤٢).

(٤) **انظر**: فِرَق الشِّيعة (١٤)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٣٧).

وكإنكارِ بعضِهم حصارَ عُثمانَ وقتْلَهِ على الوجه المشهور تاريخيّاً[١] مما يَصْعُبُ معه تحديدُ موقفهم بشكلٍ عامّ.

٢ ـ تضارُبُ المصادر واختلافُها في نِسبة كثيرٍ مِن الآراء، فما يعزوه مصدرٌ إلى أحدِهم ينفيه آخر عنه بل ربّما عزا إليه نقيضَه، وستأتي الإشارة إلى بعضه.

وعوداً على بدء فإنَّ موقف المعتزلة من عليٍّ ﷺ مرّ بمرحلتين إجمالاً:

المرحلة الأولى: مرحلة قُدَماء المعتزلة والتي كانوا يَمِيلون فيها إلى الخوارج[٢] ـ، ويُراد بهم بالتّحديد: معتزلةُ البصرة الذين لم يكونوا يقطعون بعدالة عليٍّ ﷺ بل يتوقّفون فيه[٣].

ولم يكن تَوَقُّفُهم أو شكُّهم في عدالته[٤] بسبب ريبةٍ في حُسْن إسلامِه أو صدقِ بلائه ونحوِ ذلك، بل كانت نواتُه الأولى تَرْجِعُ إلى فتنة مقتل عُثمانَ وما ترتَّب عليها مِن أحداثٍ وأهمُّها معركة الجمل التي زلزلت المجتمع المسلم بكامله تاركةً آثاراً واضحةً في آراء الإسلاميِّين، ومنهم بطبيعة الحال المعتزلةُ.

ولا يبعد أن يكون لوجودهم في البصرة[٥] على وجه الخصوص علاقةٌ بظهور شيءٍ مِن النَّصب في آرائهم، حيث عُرفت في وقتٍ مبكِّر بالميل عن عليٍّ ﷺ، كما كانت مليئةً بالخوارج[٦] ممّا تَرَكَ أَثَرَهُ على

---

(١) **انظر**: الفَرْق بين الفِرَق (١٤٩)، المواقف (٣/ ٦٤٢ و٦٥٥).

(٢) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٨/ ٢٢٤). (٣) **انظر**: المصدر السّابق (٨/ ٦).

(٤) **انظر**: فِرَق الشِّيعة (١٢)، الفَرْق بين الفِرَق (٣٠٦)، الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١١٩)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٩٠).

(٥) **انظر**: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (٣٨)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ١٢٦)، الفتاوى الكبرى (٥/ ٤٧)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٥٩).

(٦) **انظر**: شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٥٩).

كثيرٍ مِن أهلها حتى مِن أولئك الذين ينتمون إلى أهل الحديث في مثل إنكارِهم خلافةَ عليٍّ حيث «قالت طائفةٌ لم يكن في ذلك الزَّمان إمامٌ عامٌّ، بل كان زمانَ فتنة، وهذا قولُ طائفة مِن أهل الحديث البَصريِّين وغيرِهم»[١].

ومِن جهةٍ أخرى فإنَّ عَدَمَ عنايتِهم بالحديث والأثر ومبالغتَهم في التّعويل على العقل وتعظيم أحكامِهِ أسهم بدوره أيضاً في انحرافهم كما قال الحافظُ الذّهبيُّ عن اثنين مِن كبارهم بأنهما «مِن رؤوس المعتزلة، ومِن الجَهَلَةِ بآثار النُّبوَّة، بَرَعُوا في الفلسفة والكلام، وما شَمُّوا رائحةَ الإسلام!»[٢].

وعلى كلٍّ فقد وجد المعتزلةَ أنفسَهم تجاهَ أصحاب معركة الجمل بين إشكالَين مستغلقَين:

١ ـ مكانة الأشخاص التي يمثِّلُها أئمّة طرَفي النِّزاع وهم عليٌّ وطلحةُ والزُّبير وعائشة، حيث لم تكن المعركةُ بين كافرٍ ومسلم فيُمْكن القطعُ بتصويب أحد الطّرَفين دون الآخر، بل كانت بين جَمْعٍ مِن كبار الصَّحابة ممّن لهم فضلٌ وسابقة، وهذا ما ولَّدَ لديهم نوعَ توقُّفٍ وتَرَدُّدٍ في معرفة المصيب مِن المخطئ، كما قال ضرارُ بن عمرو[٣]: «لستُ أدري أيّهم أَهْدَى: أعليٌّ أم طلحةُ والزُّبير؟!»[٤].

وهذا بخلاف قتالِ عليٍّ مع الشّاميِّين وأهلِ النَّهروان فإنهم (أي

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٣٧).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٩).
(٣) ضرار بن عمرو الغطفانيُّ: أبو عمرو القاضي، معتزليٌّ جَلْد تُنسب إليه الضّرارية، خالفَ المعتزلةَ في مسائل، له تصانيف كثيرة تؤذن بذكائه وكثرة اطّلاعِهِ على الملل والنِّحَل، مِن آرائه: القولُ بعدم خَلْق الجنة والنار، وإنكارُ عذاب القبر، وقد حُكِم بقتله لأجل بعض مقالاته فهرب واختفى عند البرامكة حتى توفِّي في حدود ٢٣٠هـ.
انظر: ضعفاء العقيلي (٢/ ٢٢٢)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٤)، الوافي بالوفيات (١٦/ ٢١٠)، لسان الميزان (٣/ ٢٠٣).
(٤) فِرَق الشِّيعة (١٢).

المعتزلة) يقطعون بتصويبه، ويَحكمون على مخالفيه ـ ومِنهم معاويةُ ـ بالفِسق[(١)].

٢ ـ ما اعتقدوه مِن تأثيم كلِّ مجتهد دون تفريقٍ بين مسائلِ الفروع والأصول، والقولِ بفسقِ فاعلِ الكبيرة وما يَترتَّب عليه مِن أحكام في الآخرة.

فالمشهور عن المعتزلة أنهم يقولون «إنَّ الله قد نَصَبَ على الحقِّ في كلِّ مسألةٍ دليلاً يُعْرَفُ به، يُمَكِّنُ كلَّ مَن اجتهد واستفرغ وسعَهُ أن يَعْرِفَ الحقَّ، وكلُّ مَن لم يَعْرِفِ الحقَّ في مسألة أصوليّةٍ أو فروعيّةٍ فإنما هو لتفريطه فيما يجب عليه لا لعجزه» فـ«أمَّا المسائلُ العِلْميَّة فعليها أدلَّةٌ قطعيَّةٌ تُعرَف بها، فكلُّ مَن لم يعرفْها فإنه لم يستفرِغ وُسْعَه في طلب الحقِّ فيأثم، وأمَّا المسائل العمليَّةُ الشَّرعيّةُ فلهم فيها مذهبان»[(٢)].

وإذا ثَبَتَ ـ بحسب المشهور عندهم ـ أنَّ الخطأَ في الاجتهاديَّات لا يَنْفِي وقوعَ التَّأثيم فإنَّ الاقتتالَ بين أهل الإيمان مِن كبائر الذُّنوب، وفاعلُ الكبيرة ما دام غيرَ معذور في خطئه فهو آثم، وما دام آثِمَاً فهو فاسقٌ والفاسقُ في النّار، وبناءً على ذلك جوَّزوا أن يكون عليٌّ لا مؤمناً ولا فاسقاً وأنْ يَخْلُدَ في النّار[(٣)].

غير أنَّ العقبةَ الكؤود تمثَّلَتْ في عَدَم إمكان القَطْعِ بصواب أَحَدِ الفريقين، مثلما هو الحال في المتلاعِنَين اللَّذينِ يُعْلَم قطعاً كَذِبُ

---

(١) **انظر**: التبصير في الدِّين (٦٩)، الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحل (٤/ ١١٩)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٩٠).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ٨٤).

(٣) **انظر**: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٤٠)، المواقف (٣/ ٦٥٣)، الوافي بالوفيات (٢٧/ ٢٤٧).

تنبيه: ذهب بعضُ الباحثين إلى أنّ واصلاً الغزّال لم يكن يقول بهذا الاعتقاد، وأنّ أوّلَ مَن قال به مِن المعتزلة هو عمرو بن عبيد. **انظر**: المعتزلة والفكر الحُرّ (١٧٦).

أحدِهما ولا يمكن الجزمُ بعينه، كما قال واصل بن عطاء[١]: «مَثَلُ عليٍّ ومَن خالفَهُ مَثَلُ المتلاعنَينِ لا يُدرى مَن الصّادقُ منهما ومَن الكاذب!»[٢].

ومن ثَمَّ جَنَحُوا إلى القول بفسقِ أَحَدِ الفريقينِ دون تحديدِ أعيانِهم، وعَدَمِ قبول شهادة أحدِهم على الآخر قطعاً[٣]، واختلفوا في قبول شهادتِهم منفردِينَ[٤].

وبما أنَّ هذا الموقف مرتبطٌ بمعركة الجَمَل فقد انسحب على كافَّةِ أطرافِها، فما قالوه في عليٍّ قالوه أيضاً في عائشةَ وطلحةَ والزُّبيرِ والحسنِ والحسينِ وابنِ عبّاس رضي الله عن الجميع[٥].

ولهذا كان واصل بن عطاء يقول: «لو شَهِدَ عندي عليٌّ وطلحة على

---

(١) واصل بن عطاء المخزوميُّ (أو الضّبّيُّ أو الهاشميُّ) مولاهم: أبو حذيفة البصريُّ، رأس المعتزلة وأحدُ البلغاء على لثغَةٍ في لسانه، وإليه تُنسَب فِرْقَة (الواصليّة)، مولده بالمدينة سنة ٨٠هـ ونشأته بالبصرة، لُقِّب بـ(الغَزَّال) لأنه كان يتردَّد على سوق الغَزْل للتَّصَدُّق على المعوِزات ممّن يعملن في الغزل، توفِّي سنة ١٣١هـ. **انظر**: وفيات الأعيان (٦/ ٧)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٦٤)، تاريخ الإسلام (٨/ ٥٥٨)، الوافي بالوفيات (٢٧/ ٢٤٥).

(٢) فِرَق الشِّيعة (١٢).

(٣) **انظر**: التبصير في الدِّين (٦٨)، الفَرْق بين الفِرَق (١٠٠)، الملل والنِّحَل (١/ ٤٩)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٩٠).

تنبيه: عزا كثيرون هذا القول لواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد إلا أنّ اللّافت للنّظر أنّ أبا الحسن الأشعريَّ وهو رأسٌ في معرفة أقوال المعتزلة لم يَذكر لهما كلاماً في هذه المسألة مع كونه ذَكَرَ مذاهب المعتزلة ومَن قال بكلٍّ، وقد عزا هذا القول لضرار بن عمرو وأبي الهذيل ومعمر. **انظر**: مقالات الإسلاميين (٤٥٦).

وانظر ثناءَ شيخ الإسلام ابن تيميّة على معرفة أبي الحسن الأشعريِّ بأقوال المعتزلة وخبرتِه بأصولهم في: مجموع فتاواه (١٣/ ٩٩)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤١٩)، منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٧٦).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ذكر بعضُهم أنّ عمرَو بن عُبيدٍ زاد على واصلٍ بتفسيقِ كلا الفريقين. **انظر**: الفَرْق بين الفِرَق (١٠١).

(٤) **انظر**: المستصفى (١٣٠)، منهاج السنة النبوية (٨/ ٦).

(٥) **انظر**: الوافي بالوفيات (٢٧/ ٢٤٧).

باقة بَقْلٍ[١] لم أحكم بشهادتهما؛ لأنّ أحدَهما فاسقٌ لا بعينه، ولا أَعْرِفُهُ!»[٢].

وكان عمرو بن عُبَيد[٣] يقول: «والله لو شهد عندي عليٌّ وعثمانُ وطلحةُ والزُّبير على سواكٍ ما أجزتُهُ»[٤].

ويُروى عنه أنه قال: «لو شَهِدَ عندي عليٌّ وعثمان وطلحة والزُّبير على شِراك نَعْلي؛ ما أجزتُ شهادتَهم»[٥]، وقد روي عن واصلٍ نحوُ هذا[٦].

ومِن هنا يتَّضح أنّ «قُدَمَاء المعتزلةِ لم يكونوا يَعَظِّمون عليّاً، بل كان فيهم مَن يَشُكُّ في عدالتِهِ»[٧]، وهم بِهذا الاعتقاد يُراوحون بين الدُّخول في مفهوم النَّصب[٨] أو القُرْبِ منه كما قال شيخ الإسلام: «المعتزلةُ كانوا ضدَّ الرّافضة، وهم إلى النَّصب أقربُ، فإنَّ الاعتزالَ حَدَثَ مِن البصرة»[٩].

ومِن جانبٍ آخرَ كان المعتزلة حينئذٍ (وهم قُدَمَاءُ البصريِّين) يثبتون

---

(١) الباقة: هي الحزمة.
البقل: كلّ نبات أخضرّت به الأرض.
انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٥/ ٤٨)، لسان العرب (١٠/ ٣١).

(٢) الوافي بالوفيات (٢٧/ ٢٤٧).

(٣) عمرو بن عُبَيد بن باب التيميُّ مولاهم: أبو عثمان البصريُّ، شيخُ المعتزلة في عصره، وأحد الزُّهاد والعُبّاد المشهورين، مولده سنة ٨٠هـ وجَدُّهُ مِن سبي فارس، كان الخليفة المنصور معجباً به وله معه أخبار، توفِّي بـ(مَرَّان) قربَ مكّة سنة ١٤٤هـ وقد رثاه المنصور ولم يسمع بخليفةٍ رثى مَن دونه سواه. **انظر**: المنتظم (٨/ ٥٨)، وفيات الأعيان (٣/ ٤٦٠)، تاريخ الإسلام (٩/ ٢٣٨)، سير أعلام النبلاء (٦/ ١٠٤).

(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ١٧٨)، المنتظم (٨/ ٦٢).

(٥) ميزان الاعتدال (٥/ ٣٣١).

(٦) الفَرْق بين الفِرَق (١٠٠).

(٧) منهاج السنة النبويّة (٨/ ٦).

(٨) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٣٨٦) و(٥/ ٤٤).

(٩) الفتاوى الكبرى (٥/ ٤٧).

خلافة عليٍّ، ويعتقدون أنَّ ترتيبَ الخلفاء الأربعة في الفَضْل كترتيبِهم في الخلافة[1]، وكأنهم لم يُخرِجوا عليّاً مِن جُملتِهم على اعتبار أنه قد يكون هو المصيبَ في معركة الجَمَل، ومن ثَمَّ فلا بد مِن البقاء على الأصل المعروف في فضلِ كلٍّ واحدٍ منهم.

المرحلة الثّانية: وهي المرحلة التي بَدَأت تَظهر فيها نزعةُ التَّشيُّع بين صفوف المعتزلة شيئاً فشيئاً، وقد كانت البداية الأولى له (أي التَّشيُّع) ـ بحسب بعضِ الباحثين ـ على يدِ بِشْرِ بنِ المعتمر[2] الذي قَدِم إلى بغداد وله مُيُول علويَّةٌ قويّة، حتى إن الرَّشيدَ حَبَسَهُ حين بَلَغَهُ أنه رافضيٌّ وهو ما نفاه عن نفسه[3]، ومع تبوُّأه زعامة المعتزلة فيها اكتسب الاعتزالُ في بغداد صِبغَةَ التَّشَيُّع.

والمراد بالتَّشيُّع هنا: تفضيلُ عليٍّ على عُثمانَ مع البراءة ممّن قاتَلَهُ كمعاويةَ وعمرٍو دون طعن في الخليفتين الأوّلَين[4].

وهؤلاء قالوا أيضاً: إنَّ عليّاً هو المصيبُ في كلِّ حروبه ومنها الجَمَل، وأنّ كلّ مَن خالَفَهُ فهو مخطئ.

---

(١) **انظر**: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (١/٧)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٣/٩٧).

تنبيه: قال النّوبختي في فِرَق الشِّيعة (١٢): «أجمعوا جميعاً [يعني المعتزلة] على أن يَتَوَلَّوا القومَ في الجملة، وأنَّ إحدى الفِرْقَتَين ضالّةٌ لا شَكَّ مِن أهل النار». فلعلّه يقصد بـ(التّولّي) ما سبقت الإشارة إليه.

(٢) بشر بن المعتمر الكوفيُّ ثم البغداديُّ: أبو سهل، أحد رؤوس المعتزلة ومتكلّميهم، انتهت إليه رئاستُهم ببغداد وإليه تُنسَب البِشْرِيّة، خالف المعتزلة في مسألة القدر واشتهر بقوله بالتولّد، وكان إخبارياً شاعراً، توفّي سنة ٢١٠هـ، من آثاره: كتاب تأويل المتشابه، وكتاب الرّدّ على الجهّال، وكتاب العَدْل. **انظر**: الأنساب (١/٣٦١)، سير أعلام النبلاء (١٠/٢٠٣)، الوافي بالوفيات (١٠/٩٦)، لسان الميزان (٢/٣٣).

(٣) **انظر**: كتاب طبقات المعتزلة (٥٢)، المسار الفكري (٢٥).

(٤) **انظر**: كتاب طبقات المعتزلة (٥٢).

وهذا مذهب البغداديِّين كافّةً والنَّظّام[١] مِن البصريِّين[٢].

وقد ساعدت عِدَّة عوامل على تَمْتَين العلاقة بين المعتزلة والشِّيعة ومنها:

١ ـ ما سبق ذِكْرُهُ من وجود نزعةٍ علَويَّة عند بِشْرِ بن المعتمر.

٢ ـ خلافةُ المأمون العباسيِّ الذي جمع بين الاعتزال والتّشيُّع، وقد اشتهر بتبنّيه للاعتزال وتقريبِه لأهله وانتصارِهِ له.

وقد دَفَعَهُ ما لديه مِن تشيُّع إلى الجزم بتفضيل عليٍّ على كافَّة الصَّحابة، وإلى عزمه على بعث مَن يُنادي بإباحة نكاح المتعة وغيرِ ذلك[٣]، ومن ثَمَّ فقد كان نقطةَ عطف مهمّة في تقارُبهما[٤].

٣ ـ ما واجهوه مِن ضُغوط في عهد المتوكِّل بعد أن أفَلَ نجمُهم، حيث بَدَأَ بتجريدِهم مِن القضاء وإبعادِهم عن مراكز النُّفُوذ التي كانوا يَتَمَتَّعون بها، وقد أدّى هذا الوضع الجديد بالنِّسبة لهم إلى إيجاد نوع تقارُبٍ بينهم وبين الشِّيعة بجامع شعورِ كلٍّ بأنه منبوذ على مستوى رِجالات الدَّولة وفي أوساط العامّة، ممهِّداً الطّريقَ بذلك أمام المعتزلة ليَتَقَدَّمُوا خطواتٍ باتِّجاه التَّشيُّع الذي لم يكن مِن الممكن

---

(١) إبراهيم بن سيّار هانيء الضّبعي مولاهم: أبو إسحاق النظّام، البصري المتكلِّم، مِن رؤوس المعتزلة، انفرد بمسائل، وقد اتهم بالزّندقة فكفّره جماعة، وكان شاعراً أديباً بليغاً، وله كتب كثيرة في الاعتزال والفلسفة، ومِن عجيب أمره ما ذَكَرَهُ القاضي عبدُ الجبار من أنه كان أُميّاً لا يَكتب، توفِّي سنة بضع وعشرين ومائتين. **انظر**: تاريخ بغداد (٦/ ٩٧)، المنتظم (١١/ ٦٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤١)، لسان الميزان (١/ ٦٧).

(٢) **انظر**: فِرَق الشِّيعة (١٣).

تنبيه: ذَكَرَ البغداديُّ أن قول النَّظّام في هذا المسألة هو نفس قول واصل وعمرو، وهذا مما لا يوافق عليه البغداديُّ، ولا سيّما أنَّ الشَّهرستانيَّ نصَّ على ميل النّظام للرّفض. **انظر**: الفَرْق بين الفِرَق (١١٠)، الملل والنِّحَل (١/ ٥٧).

(٣) **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٨٣)، مآثر الأنافة (١/ ٢١٣).

(٤) **انظر**: المسار الفكري (٢٧).

وجودُ تقارُبٍ بينهما بالنَّظر إلى التَّبايُن الجذريِّ في عِدّة مسائل كبرى، منها:

الاختلاف في عليٍّ ﷺ، بين توقُّف المعتزلة في عدالته وتصويبه في معركة الجمل وغلوِّ الشِّيعة فيه مِن كلِّ وجه.

الاختلاف في الصِّفات: بين تعطيل المعتزلة وتشبيه متقدِّمي الشِّيعة[١].

الاختلاف في القَدر: بين نفي المعتزلة وإثبات متقدِّمي الشِّيعة أيضاً[٢].

والحقيقةُ: أنّ الشِّيعة كانوا في غاية الاستعداد لاحتضان المعتزلة وقبولِهم وذلك لأمرين:

* شعورُهما المشترك بالاضطهاد والنَّبذ والتَّهميش.

* إدراك الشِّيعة لحقيقة أنهم بأَمَسِّ الحاجة إلى عقول المعتزلة وعلومِهم الكلاميَّة، بخلاف أهلِ السُّنة ـ وعلى الأخصِّ حنابلة بغداد ـ الذين اتّخذوا موقفاً صارماً مِن علم الكلام فكانوا يُحَذِّرون منه ويعادون أهله.

والحاصلُ: أنّ كلَّ فِرْقَةٍ وجدت في الأخرى ما تحتاج إليه، وقد ترتَّب على تقارُبِهما أنْ تأَثَّرَ الشِّيعةُ بالمعتزلة في بعض آرائهم، وعلى الأخصِّ في اثنين مِن أهمِّ أصولِهم وهما (العَدْل والتَّوحيد) مما زاد مِن حجم التّقارب كما قال الإمام ابن تيميّة: «صار بينهم [يعني المعتزلة] وبين الزَّيديَّةِ نَسَبٌ واشجٌ مِن جهة المشاركة في التّوحيد والعَدْل والإمامةِ والتّفضيل»[٣].

---

(١) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٢/ ١٠٣) و(٢/ ٢٢٠).

(٢) **انظر**: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٦٧) ومنهاج السنة النبوية (١/ ٧٢).

(٣) منهاج السنة النبوية (١/ ٧٠).

وقال القاضي عبدُ الجبّار[١]: «بلغني أنَّ أبا عليٍّ [الْجُبَّائيَّ][٢] هَمَّ بأن يَجْمَعَ بين المعتزلة والشِّيعة بالعسكر وقال: قد وافقونا في التَّوحيد والعَدْل، وإنما خلافُنا في الإمامة، فاجْتَمِعُوا تكونوا يداً واحدةً»[٣].

٤ ـ دَوْر الصَّاحب بن عَبَّاد (الوزير الشّهير للبُوَيْهِيِّين)، الذي جَمَعَ بين التَّشَيُّع والاعتزال[٤]، ويَظْهَرُ مِن بعض تصانيفه أنه زيديّ[٥].

ومِن ناحية أخرى فقد كان شديدَ الاعتزاز بالاعتزال حريصاً على نشره ونَصْرِهِ فاستدعى عبدَ الجبار بن أحمد ـ وهو إمامُ المعتزلة وكبيرُهم في زمانه ـ وولّاه منصب (قاضي القُضاة) بِهمْدان، مما متَّنَ العلاقةَ بين الطَّرفين وزاد في التّقريب بينهما بشكلٍ لافت لا بشخصيهما بل بما كانا يُمَثِّلانِه[٦]، وللمرء أن يَتَصَوَّرَ ما ناله القاضي عبدُ الجبّار على يد

---

(١) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد الهمذاني: أبو الحسن الأستراباذي، شيخ المعتزلة ومتكلّمهم، ولي قضاء القضاة بالرّي، وكان من كبار فقهاء الشّافعية توفّي سنة ٤١٥هـ وهو في التسعين من عمره. من تصانيفه: المغني، رسائل العدل والتوحيد، تفسير القرآن. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٤٤)، الوافي بالوفيات (١٨/ ٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٩٧٠)، شذرات الذهب (٣/ ٢٠٢).

(٢) محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد الجُبّائي (نسبةً إلى قرية مِن قُرى البصرة): أبو عليٍّ، أحد رؤوسِ المعتزلة الكبار، مولده سنة ٢٣٥هـ، كان ذكيّاً واسع العلم، وعنه أخذ الأشعريُّ علم الكلام ثم خالفه ونابذَه، توفّي بالبصرة سنة ٣٠٣هـ. مِن آثاره: كتاب الأصول، وكتاب النّهي عن المنكر، وكتاب التّعديل والتّجويز. **انظر**: وفيات الأعيان (٤/ ٢٦٧)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٨٣)، الوافي بالوفيات (٤/ ٥٥)، البداية والنهاية (١١/ ١٢٥).

(٣) المسار الفكري (٤٠). **وانظر** للاستزادة: منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٦٩).

(٤) **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥١٢).

(٥) ككتاب: الزَّيديَّة والإمامة في تفضيلِ عليٍّ بن أبي طالب وتصحيحِ إمامةِ مَن تَقَدّمَه. **انظر**: معجم الأدباء (٢/ ٢٦٢)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥١٢)، الوافي بالوفيات (٩/ ٨٢).

(٦) لا يُعَكِّر على ما ذُكِر أعلاه ما نُقِل عن القاضي عبد الجبار أنه قال: «لا أرى الترحُّمَ عليه لأنه مات عن غير توبةٍ ظَهَرت منه». **انظر**: معجم الأدباء (١/ ٢٣٩)، الكامل في التاريخ (٧/ ٤٧٢)، الوافي بالوفيات (١٨/ ٢٢)، تاريخ ابن خلدون (٤/ ٦٢٠). =

الصَّاحب مِن الحظوة والجوائز السَّنيّة أنه لمّا نُكِبَ على يد فَخْر الدَّولة البُويهيُّ[(١)] وصادر أملاكَه «باعَ في جُمْلَةٍ ما باع ألفَ طيلسان، وألفَ ثوبِ صوفٍ رفيع»[(٢)].

كما أنَّ الصّاحب لم يكن يولّي القضاءَ إلا مَن كان على مذهب المعتزلة، ومَن ولّاه أوصلَ إليه مِن سَيْبِ جودِهِ ما لا مزيد عليه، وقد سارت الرَّكبانُ بالإشادة بكرمه وشدّة سخائه حتى أصبح بلوغُ أعتابه مطمعاً للكثيرين.

وقد ترتّب على ذلك أنْ دَخَلَ كثيرون في مذهب الاعتزال لهذا السَّبب[(٣)]، ومَن دَخَلَ في الاعتزال طَمَعَاً فيما عند الصّاحب هل كان سيتردّد في الانتصار له في تَشَيُّعِهِ أيضاً ما دامت العلّة واحدةً؟!

ولئن كان سينال الحظوةَ لديه في موافقته على اعتزاله فكيف إن وافقَهُ في اعتزاله وتشيُّعِهِ معاً؟!

وقد أشار الذَّهبيُّ إلى ظُهُور التّشيُّع والاعتزال في وقت البُويهيّين بقوله: «ظهر في هذا الوقت الرَّفْضُ والاعتزال بالعراق ببني بويه»[(٤)].

= وكأنه يقصد بذلك ما يُنقل عن الصّاحب من شُرْب الخمر وهو من الكبائر التي يَفْسُقُ المرء بارتكابها ويستوجب الوعيد لا محالة عند المعتزلة.

(١) علي بن حسن بن بويه الدّيلمي: أبو الحسن، سلطان الرّيِّ وبلادِ الجبل، لقِّبَ بـ(فخر الدّولة)، مولده سنة ٣٤١هـ، كان أجلَّ مَن بقي مِن ملوك بني بويه، توفّي سنة ٣٨٦هـ. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٣٠)، الوافي بالوفيات (٢٠/ ٢١٦)، البداية والنهاية (١١/ ٣٢٠)، شذرات الذهب (٣/ ١٢٤).

(٢) معجم الأدباء (١/ ٢٣٩)، الكامل في التاريخ (٧/ ٤٧٢)، الوافي بالوفيات (١٨/ ٢٢)، تاريخ ابن خلدون (٤/ ٦٢٠).

(٣) **انظر**: معجم الأدباء (٢/ ٢٤٤)، المعتزلة لزهدي جار الله (٢١٠)، تأثير المعتزلة في الشِّيعة والخوارج (٢٥٩).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٦٤). **وانظر** أيضاً: سير أعلام النبلاء (١٥/ ١١٣) و(١٧/ ٥٠٧).

ولئن كان مِن المعلوم أنه لا يمكن أن تَحْدُثَ نَقْلَةٌ مباشرة في فِكر المعتزلة ـ وهم رُوَّاد المدرسة العقليّة ـ باتِّجاه التّشيُّع وهو مبنيٌّ في الأساس على تعطيل العَقل، فقد أصبحت التَّغيُّراتُ التي طالت الفِكر الشِّيعيَّ في كثيرٍ مِن جوانبه[1] بمثابة القنطرة التي عَبَرَ عليها المعتزلة إلى التَّشيُّع الزَّيديِّ وهو الأقرب إلى اعتزالِهم نسبيًّا، وقد نَصَّ غيرُ واحد على كون معتزلة بغدادَ زيديَّةَ المذهب، بل جَعَلَهم الملطيُّ[2] فِرْقةً مِن فِرَق الزَّيديَّة[3].

ولا ريب بأنّ هذا الالتحام قد مهّد الطَّريقَ أمام انصهارهم في الشِّيعة عموماً، ولقد صدق الشَّعبيُّ حين قال: «ائتني بزيديٍّ صغيرٍ أُخرِجْ لك منه رافضيّاً كبيراً!»[4].

وقد أشار الإمامُ ابنُ تيميّة إلى تحوُّل مسار الفِكر الاعتزاليِّ بقوله: «المعتزلةُ كان قدماؤهم يميلون إلى الخوارج، ومتأخِّروهم يَميلون إلى الزَّيديّة»[5].

---

(١) **انظر** التأكيدَ على أخذ الشِّيعة ـ الإمامية وغيرهم ـ عن المعتزلة، وذِكْرَ بعض ما أخذوه عنهم في: منهاج السنة النبوية (١/ ٧٠ و٧٢ و١٠١ و١٢٨ و١٢٩ و١٤٥) و(٢/ ١٠١ و٢٤٢ و٣٦٩) و(٣/ ٢٩٥).
وقد لاحظ جماعةٌ مِن الإماميّة مدى تأثُّر مذهبِهم بأصول المعتزلة فحاولوا نفيَ هذه التُّهمة مثلما فَعَلَ الشّيخ المفيدُ الذي ألّف في هذا الموضوع بعينه رسالةً سمّاها (الحكايات في الفَرْق بين المعتزلة والشِّيعة).
وانظر كلام ابن تيميّة عن تأثّر المفيد نفسِه بأقوال المعتزلة في: منهاج السنة النبوية (١/ ٧٢ و١٢٨) و(٢/ ٢٤٢).

(٢) محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن الملطي: أبو الحسين، مقرئ أديب واسع العلم، كثير التصنيف في الفقه على مذهب الشّافعيّة، توفِّي بعسقلان سنة ٣٧٧هـ. من آثاره: كتاب التنبيه والرّدّ، وقصيدة في نعت القراءة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥١/ ٧١)، معرفة القراء الكبار (١/ ٣٤٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٧٧).

(٣) **انظر**: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (٣٤).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٨٨)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣١١)، لسان الميزان (٣/ ٤٢٧). **وانظر**: تعليقاً مهماً للذهبيّ حول لفظة (زيديّ) في الميزان.

(٥) منهاج السنة النبوية (٨/ ٢٢٤).

وقال الذّهبيُّ: «مِن حدود سبعين وثلاثمائة إلى زماننا هذا تصادَقَ الرَّفْضُ والاعتزالُ وتواخيا»(١).

ويؤكِّد هذا التآخي الكبيرَ أنَّه في سنة ثلاث وأربعمائة «استتاب القادرُ فقهاءَ المعتزلةِ فتبرؤا مِن الاعتزال والرَّفْض، وأُخِذَت خطوطُهم بذلك»(٢).

ويمكن إدراكُ ما طَرَأَ على فكر المعتزلة مِن تحوُّل وانتشار نزعة التّشيُّع لدى متأخِّريهم حتى البصريِّين منهم(٣) مِن خلال مسألتين:

أ ـ مسألة التّفضيل:

وقد كان مذهبُ متقدِّميهم في الخلفاء الأربعة أنّ ترتيبهم في الفضل كترتيبِهم في الخلافة كما سبق، ولكن الوضع تغيَّر فأصبح «في متأخِّريهم مَن توقّف في التّفضيل، وبعضُهم فضَّلَ علياً»(٤)، وهذا الاختلاف بالنَّظَر إلى عُمُوم متأخِّري المعتزلة مِن أهل البصرة أو بغداد، فالمتوقِّفون هم بعض البصريِّين(٥)، وأمّا البغداديّون فقد أجمعوا على تقديم عليٍّ.

قال ابن أبي الحديد: «قال البغداديُّون قاطبةً قدماؤهم

(١) ميزان الاعتدال (٥/ ١٨٠).
وقد تعقّب الحافظ ابنُ حجر الذهبيَّ بقوله: «قولُ المصنِّف إنَّ الرَّفض والاعتزالَ تواخيا من حدود سبعين وثلاث مائة، ليس كما قال، بل لم يزالا متواخيين مِن زَمَنِ المأمون». لسان الميزان (٤/ ٢٤٨).
وكلا القولين صحيح باعتبار، فالذّهبيُّ يقصد التَّواخي التّام أو شبهه، وأمّا ابن حجر فإنه يقصد البدايات الحقيقيّة التي مهّدت لهذا التّواخي. والله أعلم.
(٢) سير أعلام النبلاء (١٥/ ١٣٤).
(٣) **انظر**: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (١/ ٧).
(٤) منهاج السنة النبوية (١/ ٧٠).
وانظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (١/ ٧)، منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٧٦) و(٧/ ٣٦٨).
(٥) **انظر**: مقالات الإسلاميين (٤٥٨)، شرح نهج البلاغة (١/ ٧).

ومتأخِّروهم... إنّ عليّاً أفضلُ مِن أبي بكر»[١].

ب ـ الموقف مِن أهل معركة الجمل:

كان أوائل المعتزلة (وهم قُدَماء البصريِّين) يخطّئون أَحَدَ الفريقين لا بعينه[٢]، وأمّا معتزلة بغداد فإنهم يُصَوِّبون عليّاً ويخطِّئون خصومَه دون تردُّد، وبما أنَّ الاعتزال البغداديَّ (الشِّيعيَّ) انتشر حتى لم يَعُد لمخالفيه وجود فقد جَعَلَهُ ابنُ حزم الأندلسيُّ قولَ جمهور المعتزلة[٣].

وفي هذه المرحلة ظَهَرَت مصنَّفاتٌ لمعتزلة بغداد تدور في فَلَكِ التشيُّع مثل كتاب: المقامات في تفضيل عليٍّ عليه السلام، وكتاب: فضائلُ عليٍّ عليه السلام[٤]، ولم يَعُدْ مِن الغريب أنْ يَتَردَّدَ الجمعُ بين وصفي (التَّشيُّع والاعتزال) في التَّراجِم على أقلام المؤرِّخين[٥].

---

(١) شرح نهج البلاغة (١/ ٧) باختصار. **وانظر**: غاية المرام (١/ ٣٧٧).

(٢) أشار شيخ الإسلام ابن تيميّة إلى أنّ بعض متأخّري معتزلة البصرة ذهب إلى تصويب عليٍّ وطلحة والزبير بناءً على أنَّ كل مجتهد مصيب. **انظر**: منهاج السنة النبوية (١/ ٥٣٨).
فالخلاصة أنّ مذاهب المعتزلة في هذه المسألة ثلاثة:
الأول: التَّوقف. وهو مذهب قُدَماء البصريِّين.
الثاني: تصويب الجميع. وهو قول بعض متأخِّري البصريِّين.
الثالث: القطع بتصويب عليّ وتخطئة طلحة والزبير. وهو قول البغداديِّن قاطبة.

(٣) **انظر**: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١١٩).

(٤) **انظر**: المسار الفكري (٣٠).

(٥) **انظر** مثلاً:
ابن أبي الحديد. **انظر**: البداية والنهاية (١٣/ ١٨١).
ابن النديم. **انظر**: الوافي بالوفيات (٢/ ١٣٩).
أبو القاسم القاضي التنوخي. **انظر**: الوافي بالوفيات (٢١/ ٢٦٦).
الصاحب بن عبّاد. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥١٢).
ابن المرزبان. **انظر**: تاريخ بغداد (٣/ ١٣٦).
ابن أحما الصمصامي. **انظر**: تاريخ بغداد (٨/ ٣٥).
المفضّل بن محمد التنوخي. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٦٠/ ٩١).
خَشُّوْيه الكاتب. **انظر**: الوافي بالوفيات (١٧/ ٦٩).
ابن المطهّر الحلي. **انظر**: الدرر الكامنة (٢/ ١٨٨).

كما صنَّفَ أبو جعفر الإسكافيُّ[١] ـ وهو مِن معتزلة بغداد ـ كتاب: نقض العثمانيّة[٢] ردّاً على الجاحظ ـ وهو مِن معتزلة البصرة ـ فِي كتابه: العُثْمانيَّة الذي سَرَدَ فيه كثيراً مِن طعون النّواصب ومقالاتِهم في عليٍّ، مما زاد مِن اتِّساع شُقَّة الخلاف بين مدرستي الاعتزال (البصريّة والبغداديّة) في خصوص موقِفِهم من عليّ ولِيَظْهَرَ ذلك بشكلٍ علنيٍّ غيرِ مسبوق، ولم يقف الأمرُ عند هذا الحَدِّ بل تجاوزه إلى مسائلَ أخرى ممّا أشعل فتيل النِّزاع بينهما[٣] حتى أصبح «البصريُّون مِن المعتزلة يُكَفِّرون البغداديّين منهم، والبغداديُّون يُكَفِّرون البصريِّين»[٤].

❁ ❁ ❁

(١) محمد بن عبد الله السمرقندي الإسكافي: أحد كبار متكلِّمي المعتزلة البغداديين مع تشيّع ظاهر فيه، وُصِف بشدّة الذّكاء وسعة المعرفة، وكان المعتصم كثير الإعجاب به والإكرام له، وله مناظرات مع جماعات كالحسين بن علي الكرابيسي، توفي سنة ٢٤٠هـ. له: كتاب حسين النجار، الرّد على من أنكر خلق القرآن، وكتاب تفضيل علي. **انظر**: الأنساب (١/ ١٥٠)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٥٠)، الوافي بالوفيات (١١/ ١٢٩)، طبقات المعتزلة (٧٨).

(٢) **انظر**: شرح نهج البلاغة (٧/ ٤٦) و(١١/ ١٤).

(٣) **انظر**: الصَّواعق المرسلة (٣/ ٨٣٧).

(٤) الفَرْق بين الفِرَق (١٦٧).

الفصل الثّالث

النَّواصب حديثاً[1] بين النَّفي والإثبات

وتحته مبحثان:

المبحث الأوّل: النّافون لوجود النَّواصب.

المبحث الثّاني: المثبتون لوجود النَّواصب.

(١) توسّعتُ في مفهوم (حديثاً) ليشمل الوقت الذي جرى فيه الاختلاف في وجودهم، لأنه إذا ثبت انقراض النَّواصب غير المكفِّرة حينئذٍ مع قُرْب الزَّمان إليهم نسبيّاً فمنعُ وجودِهم الآن مِن باب أولى.

المبحث الأوَّل

النّافون لوجود النَّواصب

تفاوتت أنظارُ العلماء والباحثين تجاه النَّواصب هل لهم وجود الآنَ أم لا!

وما دام النَّواصبُ صنفين فيحسن الكلام على كلِّ صنفٍ بشكل منفرد ليكون أكثرَ دقّةً ووضوحاً، **وذلك على النّحو التّالي**:

الصِّنف الأوّل: النَّواصب المكفِّرة (الخوارجُ باختلاف فِرَقهم).

وجود الخوارج في العصر الحديث مما لا خلاف فيه، وليس بوسع أحدٍ أن يُنكره لأنه الواقع المُشاهَد، وقد أخبر النبيُّ ﷺ بأنّهم باقون إلى آخر الزَّمان حيث قال: «**يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ يَقْرَؤُوْنَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، كُلّمَا قُطِعَ قَرْنٌ نَشأَ قَرْنٌ، حَتّى يَخْرُجَ فِيْ بَقِيَّتِهِمُ الدَّجَّالُ**»[١].

وجاء عن عليٍّ ﷺ أنه لما قَتَلَهم قال له رجلٌ: «الْحَمْدُ للهِ الَّذِيْ أَبَادَهُمْ وَأَرَاحَنَا مِنْهُمْ!

فَقَالَ عَلِيٌّ: كَلّا وَالَّذِيْ نَفْسِيْ بِيَدِهِ، إِنَّ مِنْهُمْ لَمَنْ فِيْ أَصْلَابِ الرِّجَالِ لَمْ تَحْمِلْهُ النِّسَاءُ بَعْدُ»[٢].

---

(١) خرّجه الطيالسيُّ في مسنده مِن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ برقم (٢٢٩٣)، والإمامُ أحمد في مسنده (٦٩٥٢)، والحاكمُ في مستدركه، كتاب: الفتن والملاحم. برقم (٨٥٥٨) وصحّحه، وحسّنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (٦/ ٢٣٠).
وخرّجه ابن ماجه في سننه بنحوه مِن حديث ابن عمر برقم (١٧٤) وقد صحّح إسناده البوصيريُّ في مصباح الزجاجة (١/ ٢٦)، وحسنه الألبانيُّ في السّلسلة الصّحيحة برقم (٢٤٥٥)، وصحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (١٧٤).

(٢) خرّجه عبد الرزاق في مصنّفه، باب: ما جاء في الحروريّة. برقم (١٨٦٥٥). **وانظر**: تاريخ بغداد (٨/ ٢٧٥).

وأشار شيخُ الإسلام ابن تيميّة إلى أنَّ الخوارج «ليسوا مخصوصين بأولئك القَوم[١]، فإنه [يعني النبيَّ ﷺ] قد أخبر... أنهم لا يزالون يَخْرُجون إلى زمن الدَّجَّال»[٢].

وجُلّ فِرَق الخوارج أصبحت في ذِمَّةِ التَّاريخ منذ أمَدٍ بعيد، حتى تلك التي كان لها صولةٌ وجَولة كالأزارقة الذين قال الملطيُّ عنهم: «فُقِدَ هؤلاء بحمد الله، لم يبق منهم أحد»[٣]، وكذلك الصُّفريَّة على الرّغم مِن أنها قامت لهم دولة في بعض الأزمنة، وأمّا الآن فلم يَعُدْ لها وجود البتّة[٤].

والفِرْقة الوحيدة الباقية في العصر الحديث هي فِرْقَةُ الإباضيّة.

قال الشّيخ محمود البشبيشيّ[٥]: «قد انقرض الخوارجُ إلا طائفةٌ مِن الإباضيّة تُقيم جهة عُمَان، وفي جزيرة جَرْبة تجاهَ تونس، وفي جنوبيِّ الجزائر»[٦]، «وفي واحات الصّحراء الغربيّة، وفي زنجبار»[٧].

الصِّنف الثّاني: النّواصب غير المكفّرة:

والمراد بهؤلاء هنا مَن يدخل في مفهوم أهل السُّنة دون مَن خرجوا مِن هذا المفهوم بشكل تامّ كاليزيديّة[٨]، حتى وإن قيل إنهم كانوا

(١) يريد الذين خرجوا في زمان عليٍّ رضي الله عنه.
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٨/ ٤٩٦) باختصار يسير.
(٣) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (٥١).
(٤) كتاب الخوارج للسّعوي (٦٦).
(٥) لم أجد له ترجمة فيما بين يديَّ من المراجع.
(٦) كتاب الخوارج للسّعوي (٦٦).
(٧) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/ ٦٢).
(٨) اليزيدية: فرقة منحرفة نشأت سنة ١٣٢هـ إثر انهيار الدّولة الأُمويّة، وكان الهدف منها إعادة مجد بني أمية، ثم انحرفت لعدّة عوامل فوصلت إلى تقديس يزيد بن معاوية وإبليس الذي يسمُّونه (طاووس ملك)، ولديهم مصحف رش (أي الكتاب الأسود) فيه تعاليم الطائفة ومعتقداتها، يصومون ثلاثة أيام من كل سنة في شهر كانون الأول، وهي =

على السُّنة في مبدأِ أمرهم[١]، وهؤلاء في الحقيقة هم مناط النَّظَرِ في هذا المبحث ومحلُّ الاختلاف.

فقد ذهب غيرُ واحد مِن أهل العلم والباحثين إلى أنه لم يَعُدْ لهم وجود.

وقد أنكر شيخُ الإسلام ابن تيميّة على مَن زعم (أنّ أهلَ دمشق نواصبُ) وقال: «ما في أهلِ دمشق نواصب، وما علمتُ فيهم ناصبيّاً، ولو تنقَّصَ أحدٌ عليّاً بدمشق لقام المسلمون عليه.

لكن كان قديماً ـ لمّا كان بنو أُمَيَّةَ ولاةَ البلاد ـ بعضُ بني أُمَيّةَ يَنْصِبُ العداوةَ لعليٍّ ويَسُبُّهُ، وأمَّا اليوم فما بقيَ مِن أولئك أحد»[٢].

وقال الذّهبيُّ: «كان النّصبُ مذهباً لأهل دمشق في وقت، كما كان الرَّفضُ مذهباً لهم في وقتٍ وهو في دولة بني عُبَيد، ثم عُدِمَ ـ ولله الحمد ـ النّصبُ، وبَقي الرَّفضُ خفيفاً خامِلا»[٣].

ولم يقتصر اختفاءُ النَّصبِ على دمشق وحدها بل انقشع من بلاد الشَّام بأسرِها.

قال الإمام ابن تيميّة: «الشّام في هذه الأعصار لم يَبْقَ فيه مَن يتظاهر ببُغْضِ عليٍّ»[٤].

وأشار ابن عساكر الدِّمشقيّ إلى زوال انحراف أهل الشَّام عن أهل بيت الرّسول منذُ أن حُدِّثوا بفضلِهم المنقول[٥].

= تصادف عيد ميلاد يزيد بن معاوية، ولا زالوا موجودين في العراق. **انظر**: المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب (٣/ ٢٦٢)، جامع الفِرَق والمذاهب الإسلاميّة (٢٢٧)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/ ٣٧٤).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٤١٠).

(٢) المصدر السّابق (٤/ ٤٨٨). (٣) ميزان الاعتدال (١/ ٢٠٥).

(٤) منهاج السنة النبويّة (٤/ ١٤٦).

(٥) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١/ ٣٦٤).

وإذا زال النّصب عن الشَّام وهي موطن النّصب في الأصل فزواله عن غيرها مِن باب أولى.

وقال ابنُ العماد الحنبليُّ ـ بعد أنْ ذَكَرَ افتراقَ الناس في يزيد ـ: «لا أظنُّ الفِرْقَةَ الأولى[1] توجد اليوم»[2].

وقال الشّيخ محمد خليل هرّاس: «لم يعُد لهؤلاء وجودٌ الآن»[3].

وإليه ذهب بعض الباحثين أيضاً[4].

فإن قيل: ما السَّبب في انقراض هؤلاء دون النَّواصب المكفِّرة؟

فالجواب: أنّ ذلك للأسباب التّالية:

١ ـ أنّ وجودَ هذا النَّوعِ مِن النَّصب وبقاءَهُ مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بوجود الدَّولة الأمويَّة وقد زالت، ومِن المعلوم أنه إذا انعَدَمَ سَبَبُ وجود الشَّيءِ زال هو بذاته.

٢ ـ أنّ النّواصب غيرَ المكفِّرة معدودون في جُمْلَة أهل السُّنة، ولأهل السُّنة جهودٌ كبيرة في ردّ أباطيل النّواصب وتفنيدِ مزاعمِهم.

كما أنَّ وجودَهم في هذا المحيط المخالِف ـ في خصوص هذه المسألة ـ ما كان ليسمحَ لهم بإبداءِ آرائهم المنحرفة، مما سيجعلهم يذوبون في توجُّهات مجتمعاتِهم شيئاً فشيئاً، بخلاف النَّواصب المكفِّرة (الخوارج) فإنّ لهم أصولَهم الخاصّة ومجمعاتِهم المستقلَّةَ بشكلٍ تامّ.

والواقع يشهد بصحَّة القول بانعدام النّواصب غيرِ المكفِّرة، إذ لا توجد أيُّ علامةٍ مِن علامات النَّصب والميلِ عن عليٍّ ﷺ كسبِّه أو بُغضه أو التّقليل مِن شأنه أو إنكارِ الثّابت مِن فضائله أو الانحرافِ عن آله بغير وجه حقٍّ، أو على أقلّ الأحوال لا يوجد مَن يتظاهر بذلك.

---

(١) الفِرَق الثّلاث هي: مَن يُحِبُّ يزيدَ ويتولّاه، وعكسها، ومَن لا يُحِبُّه ولا يلعنه.

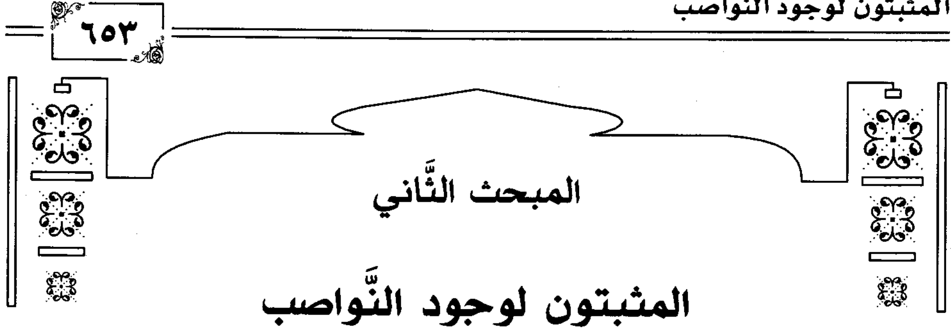
(٢) شذرات الذهب (١/ ٦٨).

(٣) شرح العقيدة الواسطية (٢٥١).

(٤) **انظر**: كشف الجاني محمد التيجاني في كتبه الأربعة (١٠٥).

غير أنَّ هنا أمراً يجدرُ التّنبيهُ عليه وهو أنه قد يُوجَدُ مِن جَهَلَة المتسنِّنة في العصر الحديث ـ وخصوصاً في المناطق التي تشهد صراعاً بين أهل السُّنة والشيِّعة ـ مَن قد يُسيء إلى عليٍّ ويقدح فيه مِن باب مُغَايَظَةِ الشِّيعة ومُقايضتِهم في لعنِهم لأبي بكر وعُمَرَ وطعنِهم فيهما، مثلما وُجد في الزّمن الغابر مَن قام بأشياءَ مِن هذا القبيل.

❁ ❁ ❁



المبحث الثَّاني

المثبتون لوجود النَّواصب

سبقت الإشارة إلى أنَّ محلّ الخلاف هو في النوَّاصب غيرِ المكفِّرة هل لهم وجود أم لا؟ أمَّا المكفِّرة فإنَّ إنكارَ وجودهم يُعَدُّ ضَرْباً مِن المكابرة.

والقائلون بوجود النَّواصب فريقان:

الفريق الأوَّل: بعض أهل السُّنة.

مثلَما نفى ابنُ تيميّة وغيرُه وجودَهم في دمشق (عاصمة الأمويِّين) فقد خالفه أحدُ مُعاصريه وهو الحافظ الذَّهبيُّ حيث قال: «أمّا نواصبُ وقتنا فقليلٌ»[(١)].

غير أنَّ ما يسترعي الانتباهَ هو كون الذّهبيِّ نفسِه نفى في موضعٍ آخرَ وجودَ النَّصب في دمشق بقوله: «ثم عُدِمَ ـ ولله الحمد ـ النَّصب»[(٢)].

وهذا التّفاوت في الرّأي مِن قِبَل الحافظ الذَّهبي لا يخلو مِن أحد أمرين:

إمّا أن يكون مِن باب تغيُّر الاجتهاد.

وإمّا أن يكون قد نفى وجود النّصب لنُدرة النّواصب وخُفُوتِ صوتِهم، ومعلومٌ أنّ وجود شيءٍ مّا دون أن يكون له وزنٌ أو تأثيرٌ يُدْخِلُهُ في حيِّز العَدَميّة مجازاً، بمعنى أنّ النَّصب بصفته اتِّجاهاً سائداً لم يَعُدْ له

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٧٤).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٢٠٥).

أيُّ وجود، وأمَّا وجود بعض النَّواصب الذين يَشُذّون عن الناس كافَّة بانحرافهم في هذا الباب فقد يقع، وفَرْقٌ بين الوجود الفرديِّ المستتر والوجودِ الجماعيِّ المعلَن.

وممّن ذهب إلى وجود النَّواصب في العصر الحديث أحمدُ الغُماريُّ ـ في معرض ردِّه على أحد أدباء الشَّام ـ حيث قال: «على أنّ النّشاشيبي[1] لو كان مسلماً فهو شاميٌّ، والشَّوام كلهم نواصب، لا قيمة للشَّرف ولا لأهل البيت عندهم، وما قضى على أهلِ البيت ثم الإسلامِ إلا هم!»[2].

وأشار إلى أنّ أهل الشّام «كلُّهم نواصبُ، طبعاً لا تطبُّعاً، وخِلْقةً لا تَخَلُّقاً، فالشّاميُّ ناصبيٌّ قصَدَ أو لم يقصِدْ، وعَرفَ أو لم يَعرف»[3].

وقال أيضاً: «وهذا عليُّ بنُ أبي طالب عليه السلام أفضلُ الصَّحابة وأعلمُهم، وأوّلُ أقطاب هذه الأُمَّة المحمَّديَّة، ومَن نَزَلَت فيه الآيات المتعدِّدة، وأَخْبَرَ النبيُّ ﷺ بأنَّ حُبَّهُ إيمان وبُغْضَهُ نفاق[4]، وأنّ مَنْ سَبَّهُ مَاتَ يَهُوْدِيّاً أَوْ نَصْرَانِيّاً[5]، قد استمرَّ يُلعن على المنابر في سائر مساجد

---

(١) محمد إسعاف بن عثمان بن سليمان النشاشيبي: أبو الفضل، أديب بحّاث، من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق، مولده في القدس سنة ١٣٠٢هـ، نُعِتَ بـ(أديب العربية) لانفراده بأسلوب من البيان، عمل مفتِّشاً للّغة العربية في معارف فلسطين، وكان كثير التردُّد على القاهرة وفيها توفِّي سنة ١٣٦٧هـ. من تصانيفه: الإسلام الصّحيح، أمثال أبي تمّام، مجموعة النشاشيبي. **انظر**: الأعلام (٦/ ٣٠)، معجم المؤلفين (٩/ ٤٥).

(٢) الجواب المفيد للسائل المستفيد (٥٦). (٣) جؤنة العطّار (٣/ ١٢٤).

(٤) يشير إلى حديث ورد في صحيح مسلم، وقد سبق تخريجُه ص(١٢٦).

(٥) لعلّه يشير إلى ما خرَّجه العقيلي في الضُّعفاء (٣/ ٢٤٩٩) حديث بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جدِّه مرفوعاً: **«مَنْ مَاتَ وَفِي قَلْبِهِ بُغْضٌ لِعَلِيٍّ فَلْيَمُتْ يَهُوْدِيّاً أَوْ نَصْرَانِيّاً»**. وقد حكم عليه العقيليُّ وغيرُه بالوضع. **انظر**: الموضوعات لابن الجوزيِّ (١/ ٢٨٨)، اللآلىء المصنوعة (١/ ٣٣٥)، الفوائد المجموعة (١/ ٣٧٣)، تنزيه الشريعة لابن عراق (١/ ٣٦٠).

الدُّنيا كلَّ جمعةٍ مُدَّةَ ستِّين سنة، ولا زال أعداؤه يلعنونه وينتقدونه إلى اليوم»[(١)].

وممّن قال بوجود النّواصب في الوقت الحاضر محمدُ رشيد رضا[(٢)] ومحمد العربيّ بن التبانيّ[(٣)]، وعداب الحمش[(٤)].

الفريق الثّاني: الشِّيعة.

منذ وُجِد مصطلح النَّصب والشِّيعة لا يكفُّون عن استعماله وترديده، حيث يرون ـ أو كثير منهم ـ أنَّ كلَّ مَن يُنْكِرُ شيئاً مما اعتقدوه في فضائل عليٍّ أو الأئمَّة مِن ولده، أو يُخَالِفُ ما قرَّروه في حقِّهم فهو قد ناصبهم العداء، ولمّا كان مِن غير الممكن أن يوافقَهم أهلُ السُّنة على ما ينسبونه لعليٍّ مِن الأكاذيب، وما يعتقدونه في الأئمَّةِ مِن ولده مِن الأباطيل، كانت النَّتيجةُ المحتومة هي الحكم عليهم بالنَّصب.

وإذا كان أحد آياتِ الشِّيعة المعاصرين لمَّا اجتهد فخالَفَهم في بعض المسائل[(٥)] هاجموه بعُنف، وقال عنه بعضُهم: «لو أنكَ جَمَعْتَ جميعَ ما أورده عُتاةُ النوَّاصب في قدحِهم بالمذهب الشّريف، وطعنِهم

---

(١) الجواب المفيد للسائل المستفيد (١١٠).

(٢) **انظر**: الخلافة والإمامة العظمى (٥٣).

(٣) **انظر**: تحذير العبقري (١/ ٤٠).

وهو محمد العربي بن التباني بن الحسين بن عبد الرحمٰن الجزائري: فقيه مالكيّ، مولده سنة ١٣١٥هـ بقرية الوادي من أعمال سطيف بالجزائر، ترحّل في طلب العلم، ثمّ استقرّ به المقام في مكة، وقد اشتغل بالتدريس في مدرسة الفلاح وبالمسجد الحرام، توفي سنة ١٣٩٠هـ ودفن بمقابر المعلاه. من مصنّفاته: تحذير العبقري من محاضرات الأخضري، إتحاف ذوي النّجابة، براءة الأبرار. **انظر**: محادثة أهل الأدب بأخبار وأنساب جاهلية العرب (١٣٣).

(٤) **انظر**: المهدي المنتظر (٥٣).

(٥) مثل تشكيكه في صحّة ما يزعمُه الشِّيعة مِن أنَّ عمر بن الخطّاب كَسَرَ ضِلْعَ فاطمةَ، وترجيحِه أنَّ المرادَ بـ(من عنده علم الكتاب) هم مسلمو أهل الكتاب لا عليّ خلافاً للشّيعة. **انظر**: لهذا كانت المواجهة (٧٥ و٨٧).

عليه، وذمِّهم له لرأيتَه يهون جدّاً أمامَ ما بلغَ به هذا الشَّخص»[1].

كما نَقَلَ عن بعضِ مراجعِهم حُكْمَهم عليه «بأنه ضالٌّ مُضِلٌّ خارجٌ عن المذهب!»[2]

فإذا كان هذا حالُهم مع مَن خالفهم ـ وهو منهم ـ في مسائلَ معدودةٍ موافقاً فيها قول أهل السُّنَّة، فماذا سيقولون في السُّنيِّ الذي يكاد يُخالِفُهم جُملةً وتفصيلاً؟!

ومما يدلّ على أنّ الشِّيعة ما زالوا يرون وجود النَّواصب الآن ما يلي:

١ ـ أنّهم يصفون كثيراً مِن الصَّحابة والتّابعين ومَن بعدهم مِن العلماء المعتبرين بكونِهم نواصب، ممّا يعني أنّ كلَّ مِن يقتدي بهم ويراهم أئمّةَ هُدى ـ وهم أهل السُّنة ـ مثلُهم؟! لأنه إذا حُكِم على الأصل بشيءٍ فالتَّابع ليس إلا فَرْعاً عنه.

٢ ـ أنَّ أهل السُّنة يتبنَّون مِن الآراء ما يَرَى الشِّيعةُ فيه نصباً صريحاً، ومِن ذلك القولُ بأنَّ معاويةَ وإنْ أَخطَأ في قتَالِ عليٍّ فهو معذور لأنه كان متأوِّلاً، وله أجرٌ واحد على اجتهادِه[3].

ومن هنا لم يكن مِن الغريب أن يرميَ الشِّيعةُ جماعاتٍ مِن معاصري أهلِ السُّنّة بالنَّصب[4] بل أن يرميَ به بعضُهم أهلَ السُّنة جميعاً!

❁ ❁ ❁

---

(١) لهذا كانت المواجهة (٦).
(٢) المصدر نفسه (٦ و٢١).
(٣) **انظر**: خلاصة عبقات الأنوار (٣/ ٦١).
(٤) ومن هؤلاء:
جمال الدِّين القاسمي. **انظر**: مع رجال الفكر (٢/ ٢١٧).
السّيد رشيد رضا. **انظر**: مع رجال الفكر (٢/ ٢١٧).
الجبهان صاحب كتاب تنبيه النيام. **انظر**: كذبوا على الشِّيعة (٦٠).



الباب الثّالث

آراء النَّواصب، وحُكْمُهم والرَّدُّ عليهم

وفيه فصلان:

الفصل الأوَّل: آراء النَّواصب والرَّدُّ عليهم.

الفصل الثّاني: حكم النَّواصب.



الفصل الأوَّل

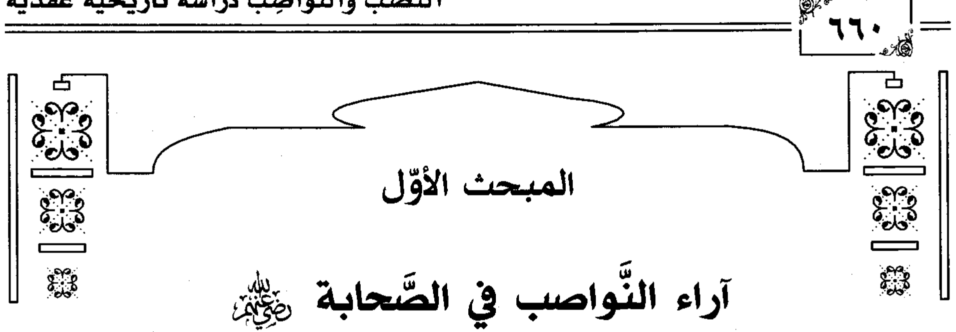
آراء النَّواصب والرَّدُّ عليهم

وتحته مبحثان:

المبحث الأوَّل: آراء النَّواصب في الصّحابة رضي الله عنهم.

المبحث الثّاني: آراء النَّواصب في آل البيت.

المبحث الثَّالث: آراء النَّواصب في عليٍّ والحسين رضي الله عنهما.



المبحث الأوّل

آراء النَّواصب في الصَّحابة رضي الله عنهم

اختلف النّواصبُ بصنفيهم في موقفهم مِن أصحاب النّبيِّ ﷺ اختلافاً بيِّناً بناءً على تبايُن سبب نشأة هؤلاء وهؤلاء، **ويحسن بيانُ موقف كلٍّ صنفٍ على حِدة:**

الصِّنف الأوَّل: النَّواصب المكفِّرة (الخوارج على اختلاف فِرَقِهم).

ويمكن توضيح موقفهم من الصّحابة مِن خلال النِّقاط الآتية:

أوّلاً: موقفهم مِن أبي بكر وعمر.

أجمع الخوارجُ بكلِّ فِرَقِهم على الإقرار بإمامة الشَّيخَين، واعترفوا لهما بالفضل والتَّقدُّم[1].

ثانياً: موقفهم مِن عُثمانَ وعليّ.

ذهب الخوارج إلى الطَّعن في عُثمانَ ولَمْزِهِ، إذ هو ـ على حدِّ زعمهم ـ مَن «حمى الأحماءَ، وآثَرَ القُربى، واستعمل الفتى[2]، ورفَعَ الدِّرَّة[3]، ووَضَعَ السَّوْطَ، ومَزَّقَ الكتابَ، وحَقَرَ المسلمَ، وضَرَبَ مُنْكِري

---

(١) **انظر**: مقالات الإسلاميين (١٢٥).

(٢) كناية عن توليته من هو صغير السِّن، ولعلّ المقصود عبد الله بن عامر بن كريز الذي ولّاه عثمانُ على البصرة وله من العمر خمس وعشرون سنة. **انظر**: البداية والنهاية (٧/ ١٥٤)، عمدة القاري (٩/ ١٩٢)، النجوم الزاهرة (١/ ٨٦).

(٣) الدِّرَّة (بكسر الدّال وتشديدها): السَّوط الذي يُضْرَب به. **انظر**: لسان العرب (٤/ ٢٨٢)، المصباح المنير (١/ ١٩٢).

الْجَوْر، وآوى طَرِيْدَ الرَّسول[1]، وضَرَبَ السَّابقينَ بالفضل وسيَّرَهم وحَرَمَهم[2]، ثم أَخَذَ فَيءَ الله الذي أفاءَهُ عليهم فقَسَمَهُ بين فُسَّاق قُرَيشٍ ومُجَّانِ العَرَب»[3].

وأمّا إمامتُهُ فقد كانوا يُقِرُّون بها قبل «وَقْتِ الأحداث التي نُقِمَ عليه مِن أجلها»[4] ثُمّ أنكروها.

ولم يقف بهم الأمر عند حدِّ سبِّه والطَّعنِ فيه وإنكارِ إمامته بل تجاوزوا ذلك كلَّه إلى القول بردَّته![5]

وهذا أيضاً هو قول أكثرِهم في عليٍّ ﷺ[6] كما سيأتي.

---

(١) **هو**: الحكم بن أبي العاص الأمويّ والدُ مروان، وقد نفاه النبيُّ ﷺ من المدينة إلى الطّائف. **انظر**: المعارف (٣٥٣)، أُسْد الغابة (٢/ ٤٩)، منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٥٢).

(٢) إشارة إلى:
- ما يُروى من أنّ عُثمان ضرب ابن مسعود حتى كسر بعض أضلاعه، وأنّه هو أو غِلمانه ضربوا عمار بن ياسر حتى فتق بطنه. **انظر**: الاستيعاب (٣/ ١١٣٦)، العواصم من القواصم (٧٦)، منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٥٥)، الوافي بالوفيات (٢٢/ ٢٣٣)، سمط النجوم العوالي (٢/ ٩٢٠).
- نفيه أبا ذرٍّ الغفاريّ إلى الرَّبذة. **انظر**: أخبار المدينة (٢/ ١٤٣)، سنن النسائي الكبرى (٦/ ٣٥٤)، تاريخ مدينة دمشق (٦٦/ ١٩٢)، فتح الباري (١/ ١٦١).
- ما يُروى من أنه منع ابن مسعود من عطائه سنتين أو ثلاثاً. **انظر**: أخبار المدينة (٢/ ١٥١)، الطبقات الكبرى (٣/ ١٦٠)، تاريخ مدينة دمشق (٣٣/ ١٨٣)، العواصم من القواصم (٧٧).

(٣) تاريخ الطبري (٣/ ٣٩٨)، الكامل في التاريخ (٣/ ٤٩١)، سمط النجوم العوالي (٣/ ٢٢٠). **وانظر** أيضاً: تاريخ اليعقوبي (٢/ ١٧٤).
تنبيه: سبقت الإشارة إلى هذه الانتقادات والرَّدّ عليها في مبحث: نشأته.

(٤) مقالات الإسلاميين (١٢٥).

(٥) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٦٨)، النبوّات (١٤٢)، الخوارج: تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها (٤٦٤).

(٦) نصّ أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين (٤٥٣) على أنَّ الإباضيّةَ قد خالفوا عمومَ الخوارج في رأيهم في التَّحكيم حيث رأوا أنّ عليّاً قد كفر، ولكن كُفْرَهُ مِن باب كُفْر النِّعمة وليس كُفْرَ شِرْك. =

وما ذهبوا إليه في حقِّ هذين الصَّحابيِّين الجليلين - وغيرهم - ليس بغريب عليهم لما يلي:

١ - نزعة التعبُّد لديهم، وطالما وُجِدَت في المتألِّهين - ولو لم يكونوا خوارجَ - نزعةُ غلوٍّ تدفعهم إلى المبالغة والتَّهويل في شأن المعاصي كافَّة والحكمِ بهلاك مرتكبيها، وقد أشار شيخُ الإسلام ابن تيميّة إلى أنَّ في كثيرٍ مِن المتعبّدين بعضَ خصالِ الخوارج فقال: «لا ريب أنَّ كثيراً مِن النُّسّاك والعُبّاد والزُّهّاد قد يكون فيه شُعْبَةٌ مِن الخوارج، وإن كان مخالِفاً لهم في شُعَبٍ أُخرى»[1]، فكيف سيكون حال الخوارج وهم على ما هم عليه مِن التعبُّد والزُّهد والانقطاع؟!

٢ - الجهل:[2] وهذا ظاهرٌ لكلِّ مَن نَظَرَ في آرائهم وفي ما كان يقع بينهم مِن تضليل بعضِهم بعضاً على أقلِّ خِلاف[3]، وما كانوا يُقْدِمون عليه مِن تكفير النَّاس واستحلالِ دمائهم بأدنى شُبهةٍ، وما كانوا يعتقدونه وهو مبنيٌّ في الأساس على مقدِّماتٍ باطلة كالقول بأنَّ مرتكب الكبيرة كافر، والكافر مخلَّد في النّار، وبعضُ الصَّحابة فاعل للكبيرة، فالنّتيجة الحكمُ على هؤلاء بالخلود الأبديِّ في النَّار ووجوبِ البراءة منهم[4].

ومن غرائب آرائهم قولُ بعضِهم «إنّ مَن أتى كبيرةً فقد جَهِلَ الله سبحانه، وبتلك الجهالة كَفَرَ، لا بركوبه المعصية!»[5].

= ولهذا قال ابن تيميّة في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٣/ ٣٥): «جمهورُ الخوارج يُكَفِّرون عُثمانَ وعليّاً ومَن تولّاهما».

(١) الاستقامة (١/ ٢٦٠).

(٢) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٧/ ٤٨٢).

(٣) **انظر**: مقالات الإسلاميين (٨٧ و١١٠)، الفَرْق بين الفِرَق (١٥).

(٤) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٧٦)، النبوّات (١٤٢).

(٥) مقالات الإسلاميين (١٠٠).

ثالثاً: موقفهم مِن بقيّة الصَّحابة رضوان الله عليهم.

لم يتردَّد الخوارجُ في تكفير جماعاتٍ كثيرة مِن الصَّحابة، وكان تكفيرُهم لهم على نوعين:

١ ـ مَن كفَّروه لعملٍ قام به هو في ذاته كُفْرٌ ـ بزعمهم ـ، ومِن هؤلاء عليٌّ ومعاويةُ ومَن معهم حيث حكَّموا الرِّجالَ في دين الله.

وقد أشار أبو الحسن الأشعريُّ إلى مذهبهم هذا بقوله: «والخوارجُ بأسرِها... يُكَفِّرون معاويةَ وعمرَو بنَ العاص وأبا موسى الأشعريَّ»(١).

ومنه قولُ بعض شعرائهم:

أَبْرا إلى الله مِن عمروٍ وشيعتِهِ ... ومِن عليٍّ ومِن أصحابِ صِفِّينِ
ومِن مُعاوِيةَ الطّاغيْ وشيعتِهِ ... لا بارَكَ اللهُ في القَومِ الملاعِينِ!(٢)

٢ ـ مِن لم يُكفِّروه لعملٍ قام به هو في ذاته كُفْرٌ عندهم ولكن لموالاته مَن اعتقدوا كُفْرَه؛ لأنَّ عَدَمَ تكفيرِ الكافر هو في حقيقتِه رِضا بما هو عليه مِن الكُفْر، والرِّضا بالكُفْر كُفْرٌ.

وما مِن شكٍّ بأنَّ هذا ـ بحسب هذا التَّطبيق المطلق مِن كلِّ قيد ـ مِن اللّوازم الفاسدة الذي جرَّت على الأُمَّة بلاءً عظيماً.

وتطبيقاً لهذا المبدأ الاستلزاميِّ فقد كَفَّروا كلَّ مَن والى عُثمانَ وعليّاً «مِن المهاجرين والأنصار وسائرِ المؤمنين»(٣)؛ لأنهما ـ بزعمهم ـ كافران(٤)! كما كفَّروا «كلَّ مَن لم يُفارِقْ عليّاً ومعاويةَ بعد التَّحكيم»(٥) و«مَن رَضِيَ بالتّحكيم، وصوَّبَ الحَكَمَينِ أو أحدَهما»(٦)، وهكذا حتى

---

(١) مقالات الإسلاميين (١٢٥) باختصار يسير.
(٢) الفَرْق بين الفِرَق (٩٢)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية (٦٢).
(٣) الرد على البكري (٣٧٧). **وانظر أيضاً**: النبوّات (١٤٠).
(٤) **انظر**: النبوّات (١٤٠).
(٥) الفَرْق بين الفِرَق (٣٠٧).
(٦) المصدر السّابق (٥٥).

انتهى بهم المطافُ إلى تكفير جمهور المسلمين مِن الصَّحابة فمَن بعدهم[١].

والرّدُّ على الخوارج هنا في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى

قولُهم بأنَّ فاعلَ الكبيرة كافر

منشأ رأي الخوارج في جعلِهم الكبيرةَ «موجِبَةً للكفر المنافي للإيمان»[٢] هو ظنُّهم «أنّ الذُّنوب الكبيرةَ ـ ومنهم مَن قال: والصّغيرة ـ لا تُجَامِعُ الإيمانَ أبداً، بل تُنافيه وتُفْسِدُهُ كما يُفسِدُ الأكلُ والشُّربُ الصِّيامَ»[٣]، وأنَّ «الكبيرة تُحْبِطُ جميعَ الحَسَنات»[٤]، حيث «إنّ الإيمانَ لا يتبعَّضُ، بل إذا ذَهَبَ بعضُهُ ذَهَبَ كلُّه»[٥]، و«ليس إلّا مؤمنٌ وكافر»[٦]، وبناءً عليه فقد «رَفَعوا عن صاحب الكبيرة بالكُلِّيَّة اسمَ الإيمان، وأوجبوا له الخلودَ في النِّيران»[٧]، وقالوا: «ما ثَمَّ إلا مُثابٌ في الآخرة أو معاقَبٌ، ومَن دَخَلَ النّارَ لم يُخْرَجْ منها لا بشفاعةٍ ولا غيرِها»[٨].

والحقيقة: أنَّ الخوارجَ قد خَلَطُوا بين حقيقتَي الكُفْر والفِسق حيث جعلوا الثّاني مندرجاً تحت حُكم الأوَّل ما دام مِن باب الكبائر.

ولا ريب بأنَّ اعتقادَهم هذا اعتقادٌ فاسد مخالف للكتاب والسُّنّة المتواترة وإجماع الصّحابة وأئمّة الدِّين[٩]، و«مذهبُ أهل السُّنة والجماعة

---

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ١٥٣) و(٢٨/ ٤٧٣).
(٢) المصدر السّابق (٢٠/ ٩٤).
(٣) المصدر السّابق (١٢/ ٤٧٠).
(٤) منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٠٤).
(٥) العقيدة الأصفهانية (١٨٢).
(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٢/ ٤٧١).
(٧) العقيدة الأصفهانية (١٨٢). **وانظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٦٨).
(٨) منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٠٤).
(٩) **انظر**: تفسير الطبري (١/ ٣٨٥)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٧٥) و(٣٥/ ٦٨).

أنه [يعني الإيمان] يتبعَّضُ، وأنه يَنْقُصُ ولا يزول جميعُه كما قال النبيُّ ﷺ: «**يُخْرَجُ مِنْ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ الإِيمَانِ**»(١).

وأدلَّتُهم على إبطالِ ما استمسكَ به الخوارج كثيرة جدّاً، منها ما يلي:

١ ـ ما ورد مِن العقوبات على الذُّنوب كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨] وقوله أيضاً: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًاۚ﴾ [النور: ٤].

ووجه الدَّلالة مِن هذه الآيات ونظائرِها أنه «لو كان صاحبُ الكبيرة كافراً لكان مُرْتَدّاً ووجَبَ قَتْلُه، والله تعالى قد أَمَرَ بجلد الزَّاني، وأَمَرَ بجلد القاذف، وأَمَرَ بقطع السَّارق، ومضت سُنَّةُ رسول الله ﷺ بِجَلْد الشَّارب(٢) فهذه النُّصوص صريحةٌ بأنَّ الزَّاني والشَّاربَ والسَّارقَ والقاذفَ ليسوا كُفَّاراً مرتدِّين يستحقُّون القتلَ، فمَن جَعَلَهم كُفَّاراً فقد خالف نصَّ القرآن والسُّنة المتواترة»(٣).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨].

---

(١) العقيدة الأصفهانية (١٨٢).
والحديث أخرجه الترمذي في سننه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ كتاب: صفة جهنم عن رسول الله ﷺ. برقم (٢٥٩٨).
والحديث بمعناه عند البخاري في صحيحه؛ كتاب: الإيمان، بَاب: زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ. برقم (٤٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلةً فيها. برقم (١٩١).

(٢) **انظر**: صحيح البخاري (٦/ ٢٤٨٨)، صحيح مسلم (٣/ ١٣٣١).

(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٩٢).

ووجه الدّلالة مِن الآية الكريمة أنّ الله تبارك وتعالى لم يُيْئِسْ أصحابَ الكبائر مِن الموحّدين أنْ يَرجو رحمتَه ويَطمعوا في مغفرتِهِ، حيث عَلَّقَ أمرَهم بمشيئته، إنْ شاء عفا عنهم وإنْ شاء عذَّبَهم ما داموا قد سَلِمُوا مِن الوقوع في الشّرك.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ٩ ـ ١٠]

ووجه الدّلالة من الآيتين الكريمتين أنَّ الله تبارك وتعالى شهد للمقتَتِلِينَ ـ وبعضهم باغٍ على بعض ـ بالإيمان والأُخُوَّة.

٤ ـ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨].

ووجه الدّلالة مِن الآية الكريمة أنّ الله تعالى جَعَلَ قاتلَ النَّفس الذي يجب عليه القِصاصُ أخاً لوليّ الدَّم، ومِن المعلوم أنَّ المراد بـ(الأخوَّة) هنا أُخوَّةُ الإيمان التي بَقِيَت ولم تنقطع على الرَّغم مِن عِظَم ما ارتكبه مِن الجُرم.

٥ ـ عن أبي هريرة ﷺ قال: أُتِيَ النَّبيُّ ﷺ بِسَكْرَانَ فَأَمَرَ بِضَرْبِهِ، فَمِنَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِيَدِهِ، وَمِنَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِنَعْلِهِ، وَمِنَّا مَنْ يَضرِبُهُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ رَجُلٌ: مَا لَهُ أَخْزَاهُ اللهُ؟!

فقال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «**لَا تكُوْنُوْا عَوْنَ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ**»(١).

---

(١) خرّجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحدود. باب: ما يُكْرَهُ مِن لَعْن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة. برقم (٦٣٩٩).

ووجه الدَّلالة مِن الحديث أنَّ النبيَّ ﷺ سَمّى المحدودَ في الخمر (أخاً)، ومِن المعلوم أنَّ للأخ حُرمةً تجب رِعايتُها، وفي ذلك إشارةٌ بيِّنة إلى بقاء الأُخوّة الإيمانيّة وعدمِ انقطاعها بين المسلمين حتى مع وقوع أحدِهم في بعض الكبائر، ما دام لم يرتكب مُخرِجاً مِن الملَّة كما جاء في نصوصٍ أخرى.

٦ ـ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنَّ رَجُلاً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ (عَبْدَ اللهِ)، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَاراً، وكان يُضْحِكُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِيْ الشَّرَابِ فَأُتِيَ بِهِ يَوْمَاً فَأَمَرَ به فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ! مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ!

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ»**[1].

ووجه الدّلالة مِن الحديث أنَّ النبيَّ ﷺ نهاهم عن لعنه رعايةً لحقِّ الأخوَّة الإيمانيّة، ولو كان قد كَفَرَ بما ارتكبه لَمَا نهاهم عن ذلك لانقطاع وشائجها.

ثُمَّ إنَّ تعليلَه ﷺ بـ(إِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُوْلَهُ) تنبيهٌ إلى أنَّ وقوع المسلم في بعض الكبائر ـ ولو تكرَّرَ ـ لا يُنافي ثبوتَ المحبّة وصِدْقَها، وأنَّ هذه المحبّة نافعةٌ له، ولو لم تنفعْه لَمَا كان لهذا التَّعليل معنى.

٧ ـ عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: **«أَتَانِيْ آتٍ مِنْ رَبِّيْ فَأَخْبَرَنِي ـ أَوْ قَالَ: بَشَّرَنِي ـ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ.**

قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟!

---

(١) خرّجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحدود، باب: ما يُكْرَهُ مِن لَعْن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة برقم (٦٣٩٨).

قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»(١).

ووجه الدَّلالة مِن الحديث أنّ النبيَّ ﷺ جعل عَدَمَ الشِّرك بالله موجِباً لدخول الجنّة مهما ارتكب المسلمُ مِن الكبائر.

٨ ـ عن عُبادةَ بن الصَّامت رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال ـ وحولَهُ عصابة من أصحابه ـ: **«بَايِعُونِي عَلَى ألا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئاً، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ فَهُوَ إِلَى اللهِ؛ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ»**(٢).

ووجه الدّلالة مِن الحديث أنَّ النبيَّ ﷺ علَّقَ مصيرَ مَن وقع في بعض الكبائر المذكورة في صيغة المبايعة على المشيئة، ولو كان المرءُ كافراً بما وقع فيه مباشرةً لما جاز تعليقُ حاله بالمشيئة الربَّانيّة.

٩ ـ عن عُثْمَانَ رضي الله عنه قال: قال رسول اللهِ ﷺ: **«مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهَ دَخَلَ الْجَنَّةَ»**(٣).

ووجه الدَّلالة مِن هذا الحديث أنّ النبيّ ﷺ أخبر بأنّ مَن مات

(١) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي ذرّ الغفاري رضي الله عنه في كتاب: الجنائز. باب: في الجنائز، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله برقم (١١٨٠)، وخرّجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: مَن مات لا يشرك بالله شيئاً دَخَلَ الجنة، ومَن مات مُشرِكاً دَخَل النّار برقم (٩٤).

(٢) خرّجه البخاري في صحيحه ـ واللّفظ له ـ، كتاب: الإيمان. باب: من الدِّين الفرار من الفِتن برقم (١٨)، وخرّجه مسلم؛ كتاب: الحدود، باب: الحدود كفارات لأهلها برقم (١٧٠٩).

(٣) خرَّجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدّليل على أنّ مات على التّوحيد دخل الجنّة قطعاً برقم (٢٦).

على التّوحيد الذي هو «أحسنُ الحسنات»[١] فإنّ مصيره إلى الجنّة ولم يذكر شيئاً آخر كاجتناب الكبائر، ومِن المقطوع به أنّ جلّ الموحِّدين لا بد وأن يرتكبوا شيئاً مِن الكبائر، مما يدلّ على أنّ فعلها ليس كُفْراً؛ لأنه لو كان كُفراً لما كانوا مِن أهل الجنة.

١٠ ـ عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قَالَ النبي ﷺ: **«إِنِّي لأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجَاً مِنْهَا، وآخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُوْلاً رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ حَبْوَاً»**[٢].

ووجه الدَّلالة مِن هذا الحديث ـ وما في معناه مِن أحاديث الشَّفاعة ـ أنّ أناساً مِن أهل الكبائر سوف يُخْرَجون مِن النار بعد دخولها، ولو كان ما وقعوا فيه مِن الكبائر كُفْراً لما خرجوا منها أبداً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨] وقوله: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢].

فإن قيل: ألا يمكن أن يكون الإخراجُ المذكور في الحديث متعلِّقاً بـ(صغائر) ارتكبوها دون الكبائر؟

قيل في الجواب عنه إنّ هذا غيرُ ممكن لوجهين:

أ ـ أنَّ النُّصوصَ الشَّرعيَّة قد دلّت على أنَّ الله تبارك وتعالى يَمُنُّ على عباده بأنْ يَغْفِرَ صغائرَ زلاتِهم ومحقَّرَات هفواتِهم متى ما سلموا مِن الوقوع في الكبائر كما في قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١] وقوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَى ۝٣١ ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ﴾ [النجم: ٣١ ـ ٣٢][٣].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٧/ ٦٤٣).

(٢) خرّج البخاري في صحيحه، كتاب: الرِّقاق. باب: صفة الجنة والنار برقم (٦٢٠٢)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: آخر أهل النار خروجاً برقم (١٨٦).

(٣) **انظر**: المحلى (١/ ٤١)، تفسير ابن كثير (٤/ ٢٥٦)، جامع العلوم والحكم (١٧٦).

ب ـ أنْ يقال إنَّ هذا الاحتمال غيرُ وارد ولا ممكن على أصل الخوارج ومَن وافقهم في هذا الباب؛ لأنهم يقولون بأنَّ مَن دَخَلَ النّار فهو ماكثٌ فيها أبدَ الآبدين.

المسألة الثّانية

تكفيرهم عُثمانَ وعليّاً رضي الله عنهما

لا يحتاج المرء إلى كبير عناء في الرَّدِّ على الخوارج فيما ذهبوا إليه في حقِّ الخليفتين الرّاشدينِ صِهْرَي رسول ﷺ، ومِن ذلك ما يلي:

١ ـ مصادمتُهم للنُّصوص الصَّحيحة الصَّريحة التي تقضي ببقاء مرتكب الكبيرة في دائرة الإسلام، وتُبْطِلُ القولَ بكفره كُفْراً يخرِجه من الملَّة، وإذا بَطَلَ ما أصَّلوه واعتمدوا عليه في اعتقادهم سَقَطَ كلّ ما بُني عليه.

وإذا كان هذا في حقِّ مرتكب الكبيرة فكيف فيمن لم يرتكبها كعثمان وعلي؟!

٢ ـ مجيء النُّصوص مِن الكتاب والسُّنّة في الثّناء على الصّحابة وبيان مكانتهم وعلوّ منزلتهم بما قدّموه في سبيل الله ومن أجل إعلاء كلمته.

وهذه النُّصوص على نوعين:

* عامّة: وهي التي أثنت على الصّحابة قاطبة، وأمرت بحفظ حقّهم والاستغفار لهم، ونهت عن سبِّهم والتعرُّضِ بالمكروه لهم.

* خاصّة: وهي التي أثنت على بعض الصَّحابة وخصَّتهم بمزيد مزيّة، سواءٌ كان ذلك متعلِّقاً بأعيانهم أو بجماعةٍ محدَّدة منهم كأهل بيعة الرّضوان مثلاً.

ولا ريب بأنَّ عُثمانَ وعليّاً ﷺ داخلان في زُمْرة هؤلاء عموماً وخصوصاً، فكلُّ نصٍّ ورد في مدح الصَّحابة بعامَّة كان لهما حظٌّ منه، ناهيكَ عمّا ورد في حقِّ كلٍّ واحد منهما على حِدَة[1].

وإذا كان الأمر كذلك فإنّ القدح فيمن أثنى الله ورسوله عليهم، وتكفيرَ مَن اصطفاهم الله لصحبة نبيّه مِن أعظم المصادمة والمحادّة للشّريعة.

ومن الأمثلة على ذلك:

- قوله ﷺ: «**خِلَافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلَاثُوْنَ سَنَةً**»[2].

ووجه الدّلالة من الحديث أنّ النبي ﷺ أثنى على خلافة عثمان وعلي بوصفها بـ(خلافة النّبوّة) لكمال علمِهما وعملِهما في نفسيهما، وتمامِ عدلِهما في رعيَّتهما، وإنما قيل بأنَّ خلافتَهما مشمولةٌ تحت هذا الحديث حتى آخر يوم لهما لدخولِها في عِدَّة الثَّلاثين سنة المذكورة، كما قال سَفينة[3] ﷺ لسائله ـ في هذا الحديث ـ: «أَمْسِكْ عليك: أبا بكر سنتين، وعُمَرُ عَشْرَاً، وعثمانُ اثنتي عشرة، وعليٌّ كذا».

---

(١) سبقت الإشارة إلى بعض ما ورد في أكثر من موضع.

(٢) خرَّجه أبو داود في سُننه من حديث سَفينة ﷺ، كتاب: السُّنة، باب: في الخُلفاء، برقم (٤٦٤٦)، والترمذيُّ في سُننه، كتاب: الفِتن، باب: ما جاء في الخلافة، برقم (٢٢٢٦)، والحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذِكر مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، برقم (٤٦٩٧). والحديث حسَّنه الترمذيُّ في سُننه، وصحَّحه الحاكم، والألبانيُّ في صحيح وضعيف سُنن أبي داود وغيره.

(٣) سَفِينة مولى رسول الله ﷺ: أبو عبد الرّحمٰن الفارسيّ، اشترته أمُّ سلمة ثم أعتقته واشترطت عليه أن يخدِمَه، وهو من سمّاه بـ(سفينة) فكان يُحبُّه ويأبى أن يُسمَّى بغيره، وقد اختُلِفَ في اسمه على واحد وعشرين قولاً، توفِّي زمن الحجّاج بن يوسف. **انظر**: الاستيعاب (٢/ ٦٨٤)، أُسْد الغابة (٢/ ٤٨١)، تاريخ الإسلام (٥/ ٤١١)، الإصابة في تمييز الصّحابة (٣/ ١٣٢).

فهل يصحُّ بعد هذا الثناء عليهما وعلى خلافتهما أنْ يقال بأنهما كَفَرَا، وأنهما مِن أهل النار كما تدّعيه الخوارج؟! حاشا لله!

- أنّ النبيّ ﷺ عدّهما مِن العشَرة المبشَّرين في الجنّة(١).

ووجه الدّلالة ظاهر من الحديث من كونهما يموتان على الإسلام خلافاً لما تزعمه الخوارج في حقِّهما.

- قوله ﷺ: **«لا يَدْخُلُ النَّارَ - إنْ شَاءَ اللهُ - مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ، الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا»**(٢).

ومن المقطوع به أنَّ عليّاً منهم، وأمَّا عُثمانُ فقد بعَثَهُ النبيُّ ﷺ إلى مكّة لعزَّته، ولمّا وقعت البيعةُ وكان غائباً بايع النبيُّ ﷺ بيده الشّريفة نيابةً عنه(٣)، وهذا النّصّ ظاهر الدَّلالة في كونهما لا يموتان إلا على الإسلام، وأنهما مِن أهل الجنة حيث نفى النبيُّ ﷺ عنهما دخول النار أصلاً، وهذا خلاف ما تزعمه الخوارج فيهما.

- قوله ﷺ: **«لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَكُوْنَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوْا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ!»**(٤).

ووجه الدّلالة مِن الحديث أنّ النبي ﷺ أخبر بأنّ الله قد غَفَرَ لأهل بدر ما عملوه ولو كان شيئاً كبيراً كما في قصّة حاطِب بن أبي بَلْتَعَةَ التي

---

(١) **انظر**: مسند أحمد بن حنبل (١/ ١٨٧)، سنن أبي داود (٤/ ٢١٢)، سنن النسائي الكبرى (٥/ ٥٦)، صحيح ابن حبان (١٥/ ٤٦٣). وصحّحه الألبانيُّ في مشكاة المصابيح برقم (٦١٠٩) وصحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٦٤٩).

(٢) خرّجه مسلم في صحيحه كتاب: فضائل الصّحابة ﷺ، باب: من فضائل أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان ﷺ برقم (٢٤٩٦).

(٣) سبق تخريجه ص(١٠٨).

(٤) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث عليٍّ ﷺ؛ كتاب: الجهاد والسِّيَر، باب: الجاسوس. برقم (٢٨٤٥)، ومسلم في صحيحه؛ كتاب: فضائل الصَّحابة ﷺ، باب: من فضائل أهل بدر ﷺ وقصة حاطب بن أبي بلتعة برقم (٢٤٩٤).

هي سبب الحديث، وبناءً عليه فلو وقع منهما ما وقع فإنّ الله تبارك وتعالى قد غَفَرَ لهما.

وقد يُسْتَشْكَلُ دخول عثمان في هذا الحديث الشّريف مع كونه لم يَحضر بدراً، وأمّا عليٌّ فلا إشكال في حضوره إيّاها.

ويجاب عن هذا الاستشكال: بأنّ عُثمانَ رضي الله عنه وإن لم يَحْضر معركة بدر إلّا أنّ تغيُّبه لم يكن لوهن اعتراه أو تخاذُلٍ أصابه، بل حبَسَه العذرُ، ولهذا جَعَلَهُ النبيُّ ﷺ بمنزلة مَن حَضَرَ لا في الأجر فحسب بل حتى في الغَنيمة، وقد بيّن ابن عمر حقيقةَ ذلك بقوله: «وَأَمَّا تَغَيُّبُهُ عَنْ بَدْرٍ فَإِنَّهُ كَانَتْ تَحْتَهُ بِنْتُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ وَكَانَتْ مَرِيْضَةً فَقَالَ لَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: **إنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْراً وَسَهْمَهُ**»[١].

المسألة الثّالثة

قولُهم بأنَّ مَن لم يكفِّر الكافر فهو كافر

هذه العبارة تتردّد على ألسنة كثيرٍ مِن العُلماء مِن مختلف الفِرَق على مورد التَّسليم[٢]، وهي أشبه ما تكون بالقاعدة التي يُرْجَعُ إليها فيما يتعلّق بمسائل ألفاظ الكُفْر وأفعالِه، وقد أعملها الخوارجُ في قضيّة تكفير مَن تولّى عثمان وعليّاً على النّحو الذي سبق.

وهذه العبارة وإن كانت صحيحةً باعتبار الأصل إلا أنه لا يَصِحُّ حملُها على إطلاقها دون تقييد لسببين:

١ ـ أنَّها بهذا الإطلاق غيرِ المنضبط ستكون باباً لتكفير فئامٍ مِن الناس لا مِن العامّة فحسب بل حتى مِن الخاصّة، وعلى الأخصّ في المسائل الاجتهاديّة.

---

(١) سبق تخريجه ص(١٠٨).

(٢) **انظر**: الكشّاف (١/ ٥٣١)، تفسير القرطبي (٥/ ٤١٨)، مصرع التصوف (٣١)، المواقف (٣/ ٢٥٦)، مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في العقيدة (٢٣٢).

وبيان ذلك أنّ العلماء كثيراً ما يختلفون في بعض العبارات والألفاظ هل هي مِن الكفر أم لا ما بين مانع ومُجيز؟ ومِن المعلوم بداهةً أنّ المجيزَ لن يرى مانعاً مِن استعمالهنّ، وهذا نوعٌ من الرِّضا، فهل سيقال بأنّ هذا العالِم أو ذاك كافر عملاً بهذا الإطلاق؟!

٢ ـ أنَّها بهذا الإطلاق غيرِ المنضبط تعارض ما تقرَّر عند أهل السُّنة قاطبةً من عَدَم التَّكفير العينيِّ إلا بتوفُّر شروطه وانتفاء موانعه[١].

ولأجل هذه الإشكالات ونظائرها فصَّل بعضُ العلماء في هذه القاعدة فقال: «إنما يكون الرِّضا بالكفر كُفْراً إذا رَضِيَ بكُفْر نفسِه لا بكُفْرِ غيره»[٢].

والظَّاهر أنّ المراد بقولهم: (إنّ الرّضا بالكفر كُفْرٌ) متى ما وقع فيما هو كُفْرٌ بالاتِّفاق ولا عذرَ للمكلَّف فيه مِن شُبْهَةٍ أو تأويل ونحوهما.

وقد نصّ الآلوسيُّ على ضرورة تقييد إطلاق هذه القاعدة فقال: «ما اشتهر مِن قولهم: (الرِّضا بالكُفْر كُفْرٌ) ليس على إطلاقه كما عليه المحقِّقون من الفقهاء والأصوليّين»[٣].

والحقيقة: أنّ الخوارج قد أخطأوا في هذه المسألة مرّتين؛ مرّةً حين عملوا بهذه القاعدة على إطلاقها دون التفاتٍ إلى طبيعة المسائل المتنازع عليها، ولا إلى تفاوُتِ المخالفين مِن جهة أهليَّتِهم للاجتهاد وتفاوُتِ أدلّتهم وطرائقِ استدلالهم، وكان الواجب على الخوارج ـ لو سُلِّم لهم جَدَلاً بصحّة مذهبهم في عُثمانَ وعليٍّ ـ أن يَعْذُرُوا مَن تولّاهما مِن الصّحابة وغيرِهم ما داموا مجتهِدين فيما ذهبوا إليه، ولا سيما أنها مسألة تشعّبت فيها الآراء واختلطت الأهواء.

---

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٢/ ٤٩٨) و(٢٨/ ٥٠٠) و(٣٥/ ١٦٥).

(٢) فيض القدير (٤/ ٤٩٩)، روح المعاني (١١/ ١٨٣)، الفتاوى الهندية (٢/ ٢٥٧)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٢/ ٥٠٢).

(٣) روح المعاني (١٩/ ٧٧).

كما أخطأوا مرّةً أخرى في ذات المسألة المتنازع عليها، إذ الصَّواب مع أصحاب رسول الله ﷺ مِن المهاجرين والأنصار في موالاتِهم لعُثمانَ وعليٍّ كما قامت عليه كثير من الأدلّة، فالخوارج لم يصيبوا حين اجتهدوا، ولا عَذَرُوا المصيب حين أخطأوا!

الصِّنف الثَّاني: النَّواصب غير المكفِّرة.

ليس للنّواصب غير المكفِّرة موقف سيء يَخُصُّون به أحداً مِن الصَّحابة بعينه باستثناء عليٍّ ﭬ، ولم ينشأ موقفُهم منه بسببٍ دينيٍّ بَحْت فيمكن بالتّالي أن يُفضي بهم إلى معاداة غيرِهِ كما هو الحال في الخوارج، بل كان الأصلُ الغالبُ في انحرافِهم عنه دنيويّاً، ومِن هنا ظلّ الصّحابة في نظرِهم على مكانتهم دون إساءةٍ لهم أو تعرُّض لأحدٍ منهم.

نعم قد يكون لبعضهم موقفٌ سيئ مع آحاد أصحاب النّبيِّ ﷺ، مثل ما كان بين الحجّاج وابن الزُّبير وأنس بن مالك وغيرها، ولكنّ هذا لم يكن لموقفٍ دينيٍّ مخصوصٍ مِن أيٍّ منهم بذاته، بل بحسب ما تُمليه الظُّروف السِّياسيّة.

وقد فصّل الذهبيُّ أحوالَ الناس وأقسامَهم إلى زمانه بقوله: «كان النّاس في الصَّدْرِ الأوّل بعد وقعة صِفِّين على أقسام:

أهلُ سنّة: وهم أولو العلم، وهم محبُّون للصَّحابة، كافُّون عن الخوض فيما شجر بينهم كسعدٍ وابنِ عمر ومحمد بن مَسْلَمَة وأُمَمٍ.

ثم شيعة: يَتَوَالَوْنَ ويَنالُون ممن حاربوا عليّاً، ويقولون: إنهم مسلمون بُغاةٌ ظَلَمَةٌ!

ثم نواصبُ: وهم الذين حاربوا عليّاً يومَ صِفِّين، ويُقِرُّونَ بإسلام عليٍّ وسابقيه، ويقولون: خَذَلَ الخليفةَ عثمانَ.

فما علمتُ في ذلك الزّمان شيعيّاً كَفَّرَ معاويةَ وحِزْبَهُ.

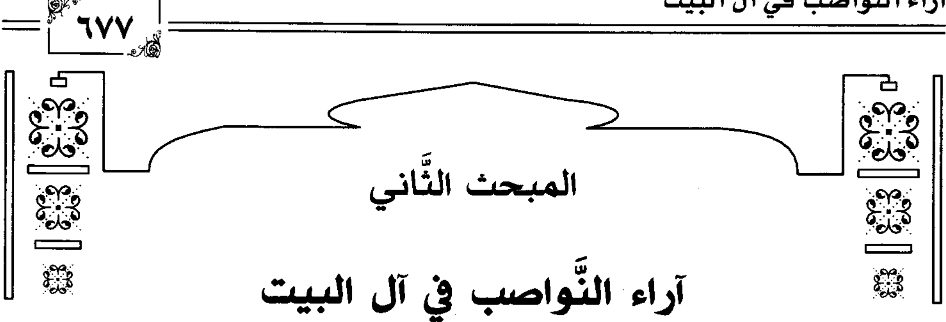
ولا ناصبيّاً كَفَّرَ عليّاً وحزبَهُ، بل دخلوا في سَبٍّ وبُغْضٍ.

ثم صار اليومَ شيعةٌ بكذا يُكَفِّرونَ الصَّحابةَ، ويبرؤون منهم جَهلاً وعدواناً، ويتعدَّون إلى الصِّدِّيقِ قاتَلَهُم الله!

وأما نواصبُ وقتِنا فقليلٌ، وما علمتُ فيهم مَن يُكَفِّرُ عليّاً ولا صحابيّاً»[1].

❁ ❁ ❁

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٤).



المبحث الثَّاني

آراء النَّواصب في آل البيت

مفهوم (الآل) أوسع مما يراد تناولُهُ في هذا المبحث، إذ هم كلُّ مَن حَرُمت عليه الصَّدَقة، وهذا الحكم التَّحريميُّ لا يَقتصر على (آلِ عليٍّ) دون سواهم، بل يشمل آخرين، وعلى هذا فإنَّ استعمال هذا اللَّفظ هنا مراداً به (العلويُّون) فقط هو مِن باب إطلاق العموم وإرادة الخصوص.

ولا يُعْلَم للنَّواصب المكفِّرة (أي الخوارج) آراءُ خاصّة في العَلَويِّين بعامَّة إلا مِن جهة ارتباطِها بعليٍّ رضي الله عنه[١] ـ وإنْ كفَّرَ بعضُهم ابنَه الحسنَ لذاتِهِ[٢] ـ، وهو أمرٌ لا يختلف فيه العَلَوِيُّ عن غيره، ذلك أنَّ الخوارجَ يتبرّأون مِن عليٍّ ويكفِّرونه، ويشملون بهذا الحكم كلّ مَن تولّاه، ومِن المعلوم أنّ العلويِّين سواء كانوا مِن أهل السُّنة أو مِن الشِّيعة بأنواعهم مِن أشدّ الناس تولّياً له، وربّما كان هذا هو السَّبَب وراء كون العَلَوِيِّين لم يسكنوا مع الخوارج في مكان.

وكما ذكرنا بأنَّ هذا لا يقتصر على العَلَوِيِّين وحدهم بل كلُّ مَن والى عليّاً أو والى مَن والاه فهو أهلٌ للطَّعن عندهم، ولهذا جاء في ترجمة عامر بن واثلة[٣] ـ وله صُحبةٌ ـ أنّ «الخوارج يَذُمُّونَهُ باتِّصاله

---

(١) ما ورد عن أبي حمزةَ الخارجيِّ مِن أنه كشَّرَ في وجه العَلَوِيِّ لا لشيء إلا لكونه مِن وَلَدِ عليٍّ موقفٌ فرديٌّ شاذٌ نتجَ عن قُرْب العهد بالفتن. **انظر**: تاريخ ابن خلدون (٣/ ٢١٠).

(٢) **انظر**: فِرَق الشِّيعة (٢٤).

(٣) عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمير الليثي: أبو الطُّفَيل الصّحابيّ، مولده عام أحد، =

بعليٍّ بن أبي طالب، وقولِهِ بفضلِه وفضلِ أهلِهِ»[١].

ولم يحفظِ التّاريخ للخوارج عنايةً بأهل البيت النّبويِّ الكريم ـ ومنهم العلويُّون ـ على الرَّغم مِن وصيّة النبيِّ ﷺ بهم، ذلك أنهم يرون في أيّ عناية مرتبطةٍ بمجرَّد النَّسب مناقِضةً صريحة لما يتبنَّونه مِن مبادئ تقضي بأنه لا مزيّة لأحدٍ على أحد من أيّ وجهٍ إلا بدينه واستقامته، وأنَّ المحبَّة والإكرامَ والتولِّي إنما تكون بسبب التَّقوى فحسب.

وأمّا النَّواصب غيرُ المكفِّرة فإنه ليس لديهم ما يصحّ أن يُسمّى (آراء) تجاه العلويِّين، وما جرى على كثيرٍ منهم مِن السَّجن والقتل والتّعذيب والنَّفي لم يكن أكثرَ مِن مواقف سياسيّة أملتها ظروفٌ معيّنة كاعتقاد كثيرٍ منهم أحقّيتَهم بالخلافة استناداً إلى حقِّ أبيهم المسلوب، وعليه فلم يكونوا مقصودين أساساً بالأذى لذواتهم، ولا سيما أنّ هؤلاء (أي النَّواصب غير المكفّرة) داخلون في المفهوم العامّ لأهل السُّنة، وموقف أهل السُّنة مِن تعظيم آل البيت وحفظِ حقوقِهم مشهور.

ولئن كان للبيئات والحروب ونحوِهما أثر واضح في انحراف بعض النّاس عن عليٍّ رضي الله عنه فإنّ هذا منتفٍ في حقّ ذرِّيته.

ومِن أبرز ما يمكن ذكره هنا ما تَعَرَّضَ له الحسن بن علي رضي الله عنه مِن أذى على أيدي النَّواصب أو ادُّعي أنه تعرّض له، **ومِن أشهره حادثتان:**

= أدرك من حياة النبي ﷺ ثماني سنين وروى عنه قريباً من عشرين حديثاً، وقد اشتهر بكونه من شيعة عليٍّ رضي الله عنه، توفِّي بمكة سنة مائة وهو آخر من مات من الصّحابة، وحديثه مخرَّج في الكتب الستة. **انظر**: أُسْد الغابة (٣/ ١٤٢)، تهذيب الكمال (١٤/ ٧٩)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٦٨)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٢٣٠).

(١) الكامل في ضعفاء الرِّجال (٥/ ٨٧)، تاريخ مدينة دمشق (٢٦/ ١٢٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٧١).

الحادثة الأولى: ما قام به الأمويُّون عند موت الحسن بن علي رضي الله عنه.

وذلك أنهم اجتهدوا في منع دفن الحسن بجوار الرَّسول ﷺ، وكان قد أوصى أخاه الحسينَ بذلك شريطةَ ألا تقع فتنة، فَأبى ذلك بنو أُمَيّة ومواليهم أشدَّ الإباء حتى دُفِنَ بالبقيع(١).

وكان مروانُ بن الحكم هو الذي تولّى كِبْرَ ذلك، حتى إنه كاد أن يقع اقتتالٌ بين الهاشميِّين والأمويِّين، حيث لَبِسَ الحسين بن عليٍّ سلاحَه واجتمع إليه مواليه، وعَقَدَ مروانُ لواءَهُ ولَبِسَ سلاحَه ومعه ألفا رجل(٢)، كما وقع بينه وبين أبي هريرة رضي الله عنه كلام مِن جرّاء ذلك(٣).

وقد كان مروانُ ناصبيّاً، لا يتورَّع عن سبِّ عليٍّ رضي الله عنه على منبر المدينة، ولا عن إغاظة الحسن(٤)، مما كان يدعو أخاه الحسين إلى سبِّه وهو على المنبر(٥)، كما أنه لم يستطع إخفاء بُغضه للحَسَنَيْنِ حينما عَتَبَ على أبي هريرة رضي الله عنه في مودَّته لهما(٦).

وقد زعم مروانُ أنه إنما اعترض على دَفْنِ الحسن بجوار النبيِّ صلوات الله وسلامه عليه بسبب ما جرى على عثمان عند محاولة الأمويِّين دَفْنَهُ، فقال: «والله ما كنتُ لأَدَعَ ابنَ أبي ترابٍ يُدفنُ معَ رسولِ الله وقد دُفِنَ عثمانُ بالبقيع!»(٧).

---

(١) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٩)، فتح الباري (١٣/ ٣٠٨)، عمدة القاري (٢٥/ ٥٧)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١/ ٢٨٣).

(٢) **انظر**: أخبار المدينة (١/ ٧٤)، تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٨) و(٢١/ ١٢٧)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٥)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١/ ٢٨٣).

(٣) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٨)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٦٠٥).

(٤) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٦ و٢٧٦).

(٥) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٤٠٦).

(٦) إشارة إلى حديث خرّجه الطبراني في المعجم الكبير برقم (٢٦٥٦). وقال عنه الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (٩/ ١٨٠): «رجاله ثقات».

(٧) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٨)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٥).

ومن الواضح الجليِّ رغبتُهُ في انتقاص الحسنِ وأبيه بتسميتِهِ بـ(ابن أبي تراب) وهو لَقَبٌ اعتاد كثيرٌ مِن الأمويِّين أن يُطلقوه على عليٍّ مِن باب الانتقاص، هذا مِن جهة، ومِن جهةٍ أخرى فإنه يُلْمِح إلى اتِّهام عليٍّ بأنه كان وراء مقتل عثمانَ والمنعِ مِن دفنه! ولهذا لم يتوانَ أبو هريرةَ في الإنكار عليه بقوله: «يَا مَرْوَانُ اتَّقِ اللهَ، وَلَا تَقُلْ لِعَلِيٍّ إِلَّا خَيْرَاً»(١)، وما ألمح إليه مروانُ من وجود علاقة لعليٍّ بمقتل عثمان صرَّح به غيرُهُ دون مواربة(٢).

وما مِن شكٍّ بأنه لم يكن لمروانَ بنِ الحكم علاقةٌ بما تصدّى له من قريب ولا بعيد، **بل هو متعلِّق بأحد اثنين وليس هو أحدَهما:**.

الأوّل: أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها باعتبارها صاحبةَ الحُجْرَة، ومن ثَمَّ فالحقُّ راجعٌ إليها دون غيرها، ولهذا استأذنها عمرُ بنُ الخطّاب مِن قبلُ في أن يُدفَن مع صاحبيه مع كونه خليفةَ المسلمين وصاحبَ الكلمة النّافذة(٣)، ولم يستأذنها وحدَها دون بقيَّة أزواج النبيِّ ﷺ إلا لعلمه بأنها صاحبةُ الحقّ في ذلك، ومثلُهُ استئذانُ الحسن بن عليٍّ لها، وإذا كان الحال كذلك فقد أَذِنَت له في أن يُدْفَنَ بجوار جدِّه ﷺ(٤).

---

(١) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٨).

(٢) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٩٣).

(٣) **انظر**: صحيح ابن حبان (١٥/ ٣٥٢)، الشريعة (٤/ ١٩٢٣)، تاريخ مدينة دمشق (٤٤/ ٤١٦).

(٤) **انظر**: أخبار المدينة (١/ ٧٤)، الاستيعاب (١/ ٣٩٢)، تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٩٣)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٥ و٢٧٧).
أمّا الشِّيعة فكعادتهم في تشويه سيرة أصحاب النبي ﷺ حيث زعموا أنها لحقت حامليه على بَغْلٍ وهي تقول: «مَا لِيْ وَلَكُمْ، تُرِيْدُوْنَ أَنْ تُدْخِلُوا بَيْتِيْ مَنْ لَا أُحِبُّ؟!».
انظر: أضواء على عقائد الشِّيعة الإمامية (١٤٨).
نعم رُوي عنها أنها قالت: «لا يكون لهم رابعٌ أبداً، وإنه لبيتي أعطانيه رسول الله ﷺ في حياته».
لكن قال الذّهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٦): «إسناده مظلم!».

الثاني: سعيد بن العاص باعتباره أميرَ المدينة وله حقُّ الطّاعة المطلقة في غير معصية، وهو لم يعترض على وصيَّة الحسن، وقد أشار إلى هذا المعنى أبو هريرة[١] وكذلك الحسين[٢].

وما دام الحسن بن علي لم يَطْلُب ما هو معصيةٌ في الشَّريعة، ولم يرفض طلبَه لا صاحبُ الحقِّ الخاصّ وهي عائشة، ولا صاحبُ الحقِّ العامّ وهو أمير المدينة فما المسوِّغ لعدم تنفيذ وصيَّته حينئذٍ؟! ولهذا قال أبو هريرة ـ: «وَاللهِ مَا هُوَ إِلَّا ظُلْمٌ؛ يُمْنَعُ الحَسَنُ أن يُدْفَنَ مَعَ أَبِيْهِ! وَاللهِ إِنَّهُ لَابْنُ رَسُوْلِ اللهِ!»[٣].

والحقيقة: أنّ عدَّةَ عواملَ دفعت بمروانَ أن يقوم بما قام به، ومنها حرصُه على إرضاء الخليفة طَمَعاً منه في أن يولّى على المدينة ـ وقد أصبح كذلك بالفعل[٤] ـ كما صرّح بذلك أبو هريرة بقوله له ـ: «لَكِنَّكَ تَدْخُلُ فِيْمَا لَا يَعْنِيْكَ، إِنَّمَا تُرِيْدُ بِهَا إِرْضَاءَ مَنْ هُوَ غَائِبٌ عَنْكَ، (يَعْنِيْ مُعَاوِيَةَ)» رضي الله عنه[٥].

ومنها أيضاً انحرافُهُ عن عليٍّ وبنيه، وهو شيء لم يكن لدى أمير المدينة سعيد بن العاص وإن كان أُمَوِيّاً مثلَه.

ومنها أيضاً أنها أخذته الحميَّةُ والتَّعَصُّبُ لقومه ضدَّ بني هاشم، إذ كيف لا يُمَكَّنُ الأمويُّون مِن دَفْنِ الشّهيد عثمان رضي الله عنه إلا بشقِّ الأنفس

---

(١) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٦٧/ ٣٥٥)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٦٠٥).

(٢) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٦).

(٣) الاستيعاب (١/ ٣٩٢)، أسد الغابة (٢/ ٢١).

(٤) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٢١/ ١٢٨)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١/ ٢٨٣).

(٥) تاريخ مدينة دمشق (٦٧/ ٣٥٥)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٦٠٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٤٤١).

وفي حَشِّ كوكب!(١)، ثم يُمَكَّنُ بنو هاشم ـ و«هم الذي فعلوا بعثمان ما فعلوا»(٢) بحسب زعمه ـ مِن دَفْنِ الحسن بن علي مع رسول الله ﷺ! مع أنّ الأحقَّ بها عُثمانُ وهو لم يُدفن هناك ولا سيما أنه رُوي أنّ عثمان «كان قد استوهبَ عائشةَ ﵂ موضعَ قبرِهِ فوهبَتْهُ»(٣).

ولهذا قال بعد انقضاء الصَّلاة على الحسن ومحاولة الحسين التوجُّهَ به إلى حُجرة عائشة: «أَيُدْفَنُ عثمانُ بالبقيع، ويُدْفَنُ حسنٌ في بيت النبيِّ ﷺ؟! والله لا يكون ذلك أبداً وأنا أحْمِلُ السَّيفَ!»(٤).

وما بين انحرافِه عن عليٍّ وبين تعصُّبه لقومه وحرصِه على الرِّئاسة «لم يزل مروانُ عَدُوّاً لبني هاشمٍ حتى مات»(٥).

ويبدو أنَّ غيرَ واحد مِن بني أُميّة كانوا يعتقدون أنّ بني هاشم هم المسؤولون عمّا جرى مِن منع دَفْنِ عثمان، فقد قال معاوية ﵁ ـ وقد بلغه ما أراده الهاشميُّون ـ: «مَا أَنْصَفَتْنَا بَنُوْ هَاشِمٍ حِيْنَ يَزْعُمُوْنَ أَنَّهُمْ يَدْفِنُوْنَ حَسَناً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ مَنَعُوْا عُثْمَانَ أَنْ يُدْفَنَ إِلَّا فِيْ أَقْصَى الْبَقِيْعِ!»(٦).

وعند العودة لمناقشة دعوى مروانَ التي تمسَّك بها في منعِه مِن دَفْنِ

---

(١) **انظر**: أخبار المدينة (١/ ٧٥)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٨٧)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٥٢٦)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١/ ٢٣٥).
وحش كوكب: اسم بستان خارج المدينة عند بقيع الغرقد، اشتراه عثمان ﵁ وزاده في البقيع. **انظر**: معجم البلدان (٢/ ٢٦٢)، النهاية في غريب الأثر (١/ ٣٩٠)، لسان العرب (٦/ ٢٨٦)، معجم ما استعجم (١/ ٤٥٠).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٢١/ ١٢٨)، تاريخ الإسلام (٤/ ٢٢٩)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١/ ٢٨٣).

(٣) أخبار المدينة (٢/ ٣٠١). **وانظر**: تاريخ مدينة دمشق (٢١/ ١٢٧).

(٤) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٩١). **وانظر**: البداية والنهاية (٨/ ٤٤).

(٥) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٧)، البداية والنهاية (٨/ ٤٤).

(٦) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٩١).

الحسن بجوار النبيِّ ﷺ وصاحبيه يتبيَّن تهافتُها مِن خلال الوجوه التّالية:

١ ـ أنه كان يَعْرِفُ في قرارة نفسه أنَّ عليّاً بريء مِن دم عثمان، وأنه بذل قصارى جهدِهِ في محاولة ردِّ أولئك السُّفهاء عنه ولكنّ أمر الله نافذ، وقد اعترف مروان بهذا لعليِّ بن الحسين حين قال له: «ما كان في القوم أحدٌ أدفعَ عن صاحبنا مِن صاحبكم!»[1].

٢ ـ أنَّ الحسن بن علي رضي الله عنه «كان من المبادرين إلى نُصْرة عُثمان والذَّابين عنه»[2]، فكان قد قام على بابه أيّامَ الحصار لردِّ الثائرين ودفعِهم حتى جُرِح وخُضِّب بالدِّماء[3]، ألم يكن حقُّه أن يُكرَمَ نظير حُسن بلائه، وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟!

٣ ـ أنه لو فُرِضَ جَدَلاً أنه كان لعليِّ بن أبي طالب علاقةٌ بمقتل عُثمانَ أو بالمنع مِن دفنه لما ساغ أن يُؤاخَذَ الحسنُ بجريرة أبيه ما دام لم يباشِرْ أو يرضَ أو يُمالئ، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقال ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ٣٨].

هذا على فرض أنه لا علاقة له بما جرى لا أمراً ولا نهياً، فكيف إذا كان قد عرَّضَ نفسه للخطر دفاعاً عن عثمان رضي الله عنه؟!

٤ ـ أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه لمّا أنكر على مروانَ صنيعَه وما تعلَّل به في ذلك هَرَعَ مروانُ إلى لَمْزِه في حفظه ملمِّحاً إلى الطَّعن في روايته عن رسول الله ﷺ؛ بأَنْ حكى له ما يقوله النّاس عن إكثاره مِن الرِّواية على الرّغم من كونه لم يَقْدُم إليه إلا قبل وفاته بيسير، وهذا مما يبيِّن مدى

---

(١) تاريخ مدينة دمشق (٤٢/٤٣٨)، تاريخ الإسلام (٣/٤٦٠)، سمط النجوم العوالي (٢/٥٣٣). وقوّى إسنادَه الذّهبيُّ.

(٢) الاستيعاب (١/٣٨٥)، أسد الغابة (٢/١٩)، سير أعلام النبلاء (٣/٢٦٠).

(٣) **انظر**: أخبار المدينة (٢/٢٤٧)، الثقات (٢/٢٦٣)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/٤١٨)، تاريخ الخلفاء (١٥٩).

اللَّجاجة التي كان عليها مروان، وأنه لو كان يعتقد قوَّةَ معتمدِه لأصرَّ على الاستمساك به ولما حاد بالكلام عن أصل الموضوع الذي كاد أنْ ينشب قتالٌ مِن أجله ـ وهو دفن الحسن بن علي ـ إلى حفظ أبي هريرة وروايته[١].

الحادثة الثّانية: موتُ الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما.

كان ينبغي مِن جهة التَّسَلْسُل المنطقي ذكرُ هذه الحادثة قبل عرض حادثة دفنه وما جرى فيها من لَغَط وخصام، إلا أنني آثرتُ إرجاءَ الكلام عليها نظراً للشُّكوك الكثيرة التي تَحوم حول حقيقة ما جرى له؛ وهل كان موتُهُ طبعيّاً أم أنّ وراءه مَن كان يرى فيه عدوّاً حقيقيّاً فأراد التخلُّص منه إلى الأبد؟!

وما مِن شكّ بأنه ليس ثمَّة ما يدعو إلى تناول هذه المسألة على فرض أنّ موته رضي الله عنه لم يكن بفعل فاعل أصلاً، إلا أنَّ الذي ألَحَّ بذكرها هنا هو صنيعُ كثيرٍ مِن المؤرِّخين حيث كانوا يذكرون موتَهُ بـ(السُّمّ) على مورد التّسليم، ومنهم مَن يذكرها على وجه الاحتمال بلا تأكيد.

هذا مِن جهة، ومِن جهة ثانية فإنَّ بعض هؤلاء يَعْمَد إلى ربط هذه الحادثة ـ على فرض الجزم بوقوعِها ـ بمعاويةَ رضي الله عنه تصريحاً أو تلميحاً، ومِن ثمّ كان جَمْعُ ما قيل ومناقشته أمراً في غاية الأهميّة، وعلى الأخصِّ لارتباطه بالذَّبِّ عن عِرْض أحد أصحاب النبيِّ ﷺ، وتنزيهه عن التلطُّخ بمثل هذه الأعمال.

ويمكن تقسيم ما ورد في هذا الشّأن إلى قسمين:

القسم الأوَّل: مَن لا يَذْكُرُ في وفاة الحسن شيئاً مما جاء فيه أنَّ موتَهُ كان بفعل فاعل أو يضعِّف كونه كذلك[٢].

---

(١) **انظر:** تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٨) و(٦٧/ ٣٥٥)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٦٠٥).

(٢) **انظر:** تاريخ خليفة بن خياط (٢٠٩)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ٥٥)، البداية والنهاية (٨/ ٤٣)، تاريخ ابن خلدون (٢/ ٦٤٩).

القسم الثّاني: مَن يشير إلى أنَّ الحسن مات مسموماً، إمّا على سبيل الجزم أو الاحتمال[(١)].

ثُمّ هؤلاء ينقسمون إلى مُبْهِمٍ ومُحَدِّد.

فأمّا المبهِم فهو ما أشار إليه المطهّر بن طاهر المقدسيّ بقوله: «زَعَمَ قومٌ أنه زُجَّ ظَهْرُ قَدَمِهِ في الطّوافِ بزُجٍّ[(٢)] مسموم»[(٣)]، وقد انفرد المطهّرُ بذكر هذه الصِّفَة دون بقيّة المؤرِّخين مقدِّماً إياها بـ(زَعَمَ)، ومن ثَمَّ فلا حاجة لمناقشة هذه الحكاية، ومثل ذلك ما ورد عن الشَّعبي مِن قوله: «. . . وسُمَّ الحسنُ بنُ عليٍّ» دون أن يتَّهِم أحداً بعينه[(٤)].

وأمّا ما جاء فيه التّحديد فقد وجَّهَ أصابعَ الاتِّهام إلى ثلاثة هم (معاوية رضي الله عنه، وابنه يزيد، وزوجة الحسن جَعْدَة بنت الأشعث).

ويحسن قبل الخوض في مناقشة هذه الاتِّهامات ووضعِها على محكِّ التَّحقيق العلميِّ ذِكْرُ الحاصل مِن الرّوايات في هذا الموضوع، وهو أنّ الحسن رضي الله عنه مَرِضَ قبل موته، فكان ينزف نَزْفاً شديداً ويَخْرُجُ منه قِطَعُ دمٍ متخثِّر كأنما هي مِن كبده، وقد بدأت تهترئ وتتساقط شيئاً فشيئاً، وحين عاينه الطّبيب رأى أنه قد سُمَّ ـ وفي رواية أنه هو نفسه

(١) أشار لحادثة السمِّ جماعة كما في: المعارف (٢١٢)، المحن (١٦٥)، الاستيعاب (١/ ٣٨٩)، تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢٢٥)، البدء والتاريخ (٦/ ٥)، المنتظم (٥/ ٢٢٥)، تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٢)، الكامل في التاريخ (٣/ ٣١٥)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء (١٧٤)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٥٣)، الوافي بالوفيات (١٢/ ٦٨)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٠)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١/ ٢٨٣)، تاريخ الخلفاء (١٩٢)، سمط النجوم العوالي (٣/ ١٠٢).

(٢) الزُّجُّ (بضمِّ الزّاي): الحديدة التي تركب في أسفل الرّمح وفي عالية السِّنان. **انظر**: لسان العرب (٢/ ٢٨٥)، القاموس المحيط (٢٤٤)، مختار الصحاح (١١٣).

(٣) البدء والتاريخ (٦/ ٥).

(٤) خرّجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب: المغازي والسِّيَر. برقم (٤٣٩٥).

الذي رأى أنه قد سُمَّ ـ، ومن ثَمَّ بدأت تساورُهُ الشُّكوك في اتِّهام بعض الناس دون أن يَجزم أو يصرِّح حتى مع إلحاح أخيه الحسين رضي الله عنه بأن يخبرَه، وكان سببُ امتناعه مِن ذلك خوفَهُ من ألا يكون مصيباً في ظنِّه فيُقْتَلَ بريءٌ بسببه.

والآن نعود إلى مناقشة ما اتُّهم به كلُّ واحد على حِدَة:

١ ـ اتِّهام معاوية رضي الله عنه واتِّهام ابنه يزيد:

وَجَمْعُ الكلام على اتِّهام معاوية وابنه يزيد في نُقْطَةٍ واحدة لا يعني أنّ ثمّةَ مَن اتَّهمَهُما بأنهما كانا وراء مقتل الحسن بن علي بصورة مشتركة، وإنما ألمح أو أشار بعضُهم إلى اتِّهام معاوية بأنه أوعز إلى زوجة الحسن أو إلى بعض خَدَمِه[1]، ونصَّ آخرون على اتِّهام يزيدَ بشكل منفرِد بأنه هو مَن أوعَزَ إلى تلك الزَّوجة بالسَّمّ[2].

وبما أنّ الأوجُهَ التي يُستدلّ بها على بطلان هذا الزَّعم في حقّ كلٍّ منهما متَّحِدة أو متقاربةٌ في الغالب كان الأنسب مناقشة اتِّهامهما في موضع واحد.

وهذا الاتِّهام في الحقيقة ليس إلا ادعاءً لا دليل عليه سوى الظُّنون المجرَّدة التي يمكن أن يُرمى بها كلُّ أحد لأدنى ملابسة وأوهى سبب، ومِن الأصول المقرَّرة في الشَّريعة أنّ الأصل في الإنسان براءة ساحته مِن القوادح، وأنّ الظَّنّ المجرّد مما يقوِّيه ويعضده لا يكفي في توجيه اتِّهام لبريء أو مؤاخذتِه عليه، وهذا هو الظَّنُّ المراد في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨]، وفي قوله ﷺ: **«إيَّاكُمْ والظَّنَّ فَإِنَّ**

---

(١) **انظر**: البدء والتاريخ (٦/ ٥).

(٢) **انظر**: المنتظم (٥/ ٢٢٦)، الوافي بالوفيات (١٢/ ٦٨)، تاريخ الخلفاء (١٩٢)، سمط النجوم العوالي (٣/ ١٠١).

الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيْثِ»[١].

وقد أشار الواقديُّ[٢] إلى مزاعم بعض الناس في زمنه بقوله: «وقد سمعتُ بعضَ مَن يقول كان معاويةُ قد تَلَطَّفَ لبعضِ خَدَمِهِ أن يَسْقِيَهُ سُمّاً»[٣].

ويبدو أنّ الزّعم بأنّ هذه الحادثة إنما وقعت بتدبير معاوية أو ابنه يزيد نَشَأَ في وقت متأخِّر نسبيّاً لأنه لا وجود لمثل هذا الاتِّهام في أقدم المصادر التي تحدّثت عن الموضوع[٤]، ولعلّ الواقديّ المُتَوَفَّى

---

(١) خرَّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة ﷺ، كتاب: النِّكاح، باب: لا يخطب على خِطْبة أخيه حتى يَنْكِحَ أو يَدَعَ برقم (٤٨٤٩)، ومسلمٌ في صحيحه، كتاب: البِرِّ والصِّلَة، باب: تحريم الظّنّ والتّجسُّس والتّنافس والتّناجش ونحوها برقم (٢٥٦٣).

(٢) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مولاهم، أبو عبد الله المدني: رأس في المغازي والسِّير، يُعَدّ من أوعية العلم إلا أن الأئمة متّفقون على ترك حديثه لعدم إتقانه وروايته عن كل ضرب، ولي قضاء بغداد وكان له رئاسة وجلالة. توفي سنة ٢٠٧هـ. له: فتوح الأمصار، تاريخ الواقدي، تفسير الواقدي. **انظر**: ضعفاء العقيلي (٤/١٠٧)، تهذيب الكمال (٢٦/ ١٨٠)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٥٤)، كشف الظنون (١/ ٣٠٩ و٤٦٠) و(٢/ ١٢٣٩).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٤)، البداية والنهاية (٨/ ٤٣).

(٤) **انظر**: تاريخ خليفة بن خياط (٢٠٩)، المعارف (٢١٢)، المحتضرين (١١٣)، المحن (١٦٥)، وكذلك كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة (١٤٢) والذي يحاول إظهار معاوية ﷺ بصور الرّجل الانتهازي المخادع.

تنبيه: مما يسترعي الانتباه أنه لا وجود لأي ذكر لموت الحسن بن علي ﷺ في تاريخ الطبري، ومنشأ الاستغراب أمران:

* أنه لم يشر لموت الحسن أيّ إشارة مع أنه ذَكَرَ في حوادث سنة ٤٩هـ ما هو أقلّ أهميّةً مِن موت الحسن، وخصوصاً أنه كان لديه تشيُّع يسير فيبعد أن يُغْفِلَ مثل هذا الأمر. **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٢٠٦).

* أنّ صاحبَ كتاب عيون الأنباء المتوفّى سنة ٦٦٨هـ نقل عن تاريخ الطَّبريِّ أنّ الحسن بن علي مات مسموماً وأنّ معاوية ﷺ كان وراء ذلك. **انظر**: عيون الأنباء في طبقات الأطباء (١٧٤).

وهذا مما يؤيِّد سقوط هذا الجزء من تاريخ الطبري وإن كان لا يغيِّر من حقيقة أنه لا وجود لهذا الاتهام في أقدم المصادر. والله أعلم.

سنة ٢٠٧هـ هو أوّل مَن أشار إلى وجود مَن يتَّهِم معاوية، ولنا أنْ نرى المدّة الزَّمنيّة الكبيرة بينه وبين وفاة الحسن التي كانت في السّنة التاسعة والأربعين للهجرة.

ومما يؤيِّد أنّ هذا الاتِّهام لا ذِكْرَ له فيما قَرُبَ من زمان الحسن بن علي ما جاء عن أمِّ موسى[(١)] مِن اتِّهام جَعْدَة بنت الأشعث بسَمِّه، ولم تذكر أنّ لمعاوية ولا لابنه يزيد علاقة بالأمر من قريب ولا بعيد[(٢)].

وأهميّة قول أمِّ موسى هذه صادرةٌ مِـن جهـة قُربِها مِن الحسن، إذ هي مولاة أبيه، وقد حدّثت عن الحسن بأنه كان يَقرَأُ سورة الكهف قبل نومه[(٣)]، ومن ثَمَّ فهي عالِمة بما يدور في بيوت آل عليٍّ مِن الظُّنون.

هذا مِن ناحية، ومِن ناحية أخرى فإذا كان الحسنُ بنُ علي ـ وهو صاحب الشّأن ـ لا يدري بحقيقة ما جرى له، وغاية ما يَعْتَلِجُ في نفسه إنما هو ظنٌّ دون جزم، ثُمَّ هو ـ مِن باب الورع والاحتياط لدينه ـ يأبى أنْ يخبرَ أخاه وأقربَ الناس إليه بهذا الظَّنِّ خوفاً مِن أن يكون مخطئاً خطأً تترتَّب عليه كثيرٌ مِن المفاسد، فكيف عَلِمَ هؤلاء (البعض) بما لم يَبُح به الحسن ولم يدرِ به الحسين؟!

وقد رُوي أنَّ الحسين جاء إلى الحسن «فقَعَدَ عند رأسه فقال: أيْ أَخِي، مَن صاحبُك؟

---

(١) أم موسى: حبيبة (وقيل: فاختة) سَرِيَّةُ عليٍّ بن أبي طالب، روت عنه وعن أمِّ سَلَمَةَ، قال عنها العجلي: «كوفيّةٌ تابعيّةٌ ثقة»، وقال الدّارقطني: «حديثها مستقيم يخرج حديثها اعتباراً»، لم أقف على سنة وفاتها فيما بين يديّ من المصادر، وحديثها مخرّج عند البخاري في الأدب المفرد وأبي داود والنسائي وابن ماجه. **انظر**: معرفة الثقات (٢/ ٤٦٢)، تهذيب الكمال (٣٥/ ٣٨٨)، ميزان الاعتدال (٧/ ٤٧٩)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٥٠٧).

(٢) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٤)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٤)، البداية والنهاية (٨/ ٤٣).

(٣) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٤٤).

قال: تريد قتلَهُ؟

قال: نعم.

قال: لئن كان صاحبي الذي أظنُّ لله أَشَدُّ له نِقْمَةً، وإن لم يكنْهُ ما أُحِبُّ أن تَقْتُلَ بي بريئاً»[1].

ففي هذه الرِّواية شيئان:

أوّلهما: أنّ الحسنَ غيرُ متيقِّن مِن حقيقة ما جرى له، وهذا ظاهر.

ثانيهما: أنه لا يتَّهم معاوية ﷺ ولا ولدَه يزيد، ووجه ذلك أنه يُفهم مِن كلامه أنه كان يرى أنّ لأخيه الحسين ﷺ قُدرَةً على قَتْلِ مَن يعتقد هو أنه سَمَّه، ومِن المتيقَّن أنّ الحسين لم يكن يستطيع قتلَهما، ولا أدلَّ على ذلك مِن كونه ﷺ استشهد في عهد يزيد، وهو عهد كَثُرَ فيه الاختلاف والتفرُّق والاقتتال، فما الظنُّ بعهد أبيه الذي اجتمع الناس فيه على إمام واحد؟!

ولو كان المتَّهَمُ في رأي الحسن هو معاويةَ أو ابنَه لقال لأخيه: ما الفائدةُ مِن إخبارِك بمن سَمَّني وأنت غيرُ قادر عليه أصلاً؟! أو لقال: أخشى إنْ أخبرتُكَ أنْ تتأجّج الفِتَنُ ويتفرَّق المسلمون مِن جديد! ونحو ذلك.

إلا أنه عَدَلَ عن كلّ هذا وقال: «... وإن لم يكنْهُ ما أُحِبُّ أن تَقْتُلَ بي بريئاً!».

إذن فمَنْ كان يتَّهِمُهُ الحسَنُ في قَرارة نفسِه ليس بذي سُلطان، بل هو مِن سائر النّاس وفي مقدور الحسين الاقتصاصُ منه لو أنّ أخاهُ أخبره به.

ومما يقوّي بُطلانَ هذا الاتِّهام لمعاويةَ ولابنه يزيدَ أنّ النُّوْبَخْتيَّ

---

(١) المحتضرين (١١٤)، المحن (١٦٤)، تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٠).

ـ وهو متكلِّم شيعيّ[١] ـ لم يزد عند كلامه على موت الحسن على أنْ قال: «. . .فلم يزل جريحاً مِن طعنتِهِ[٢]، كاظماً لغيظِهِ، متجرِّعاً لريقِهِ على الشَّجا والأذى مِن أهل دعوته حتى تُوُفِّيَ عليه السلام»[٣].

ولا ريب بأنَّ مَن اطّلَعَ على سيرة أصحاب النبيِّ صلوات الله وسلامه عليه ووقف على ما كانوا عليه مِن زكاء الأرواح وطيب الشَّمائل وجلالةِ التّضحيات تيقَّن أنهم الجيلُ المختار لتبليغ الرِّسالة وحَمْلِ أعبائها، وأنهم أبعد الناس عما يحاول بعض المؤرِّخين أن ينسبه إليهم، ولم يكن هذا الزَّكاء الذي اتَّسموا به ولا هذا التَّميُّز الذي ظهروا عليه مقصوراً على حياة النبيِّ ﷺ بل حتى بعد وفاته، ولا أدلّ على ذلك مما قاموا به في سبيل إعلاء كلمة الله وتوسيع رقعة الإسلام والذَّود عن حياضه.

ومَن نَظَرَ في سيرة معاوية رضي الله عنه بعين الإنصاف دون أن تجثمَ على عينَي بصيرته رواياتُ الشِّيعة ونوادرُ الأدباء وحكاياتُ السُّمَّار عَلِمَ فضلَه وحُسْنَ دينه وتمامَ عقلِه، وأنَّ مثلَ هذا العملِ المشين الذي وقع في حقِّ الحسن ـ إن ثبت ـ لا يمكن أن يَصْدُرَ عنه.

نعم قد يكون موتُ الحسن لم يَسُؤْ معاويةَ[٤]، ولكن هذا لا يعني بالضّرورة أن يكون ذا علاقة بما جرى له، إذ إنَّ عَدَمَ استيائه ـ في حال

---

(١) **انظر**: منهاج السُّنة النبوية (١/ ٧٢)، تاريخ الإسلام (٢٣/٣٠٨)، الوافي بالوفيات (١٢/ ١٧٤).

(٢) يشير إلى ما قام به بعض شيعة الحسن من الاعتداء عليه في ساباط عند توجُّهه إلى معاوية من أجل الصُّلح. **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٤٠٠)، تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢١٥).

(٣) فِرَق الشِّيعة (٢٤).

(٤) إشارة إلى ما خرّجه الإمام أحمد في مسنده من حديث المقدام بن عمرو برقم (١٧٢٢٨)، وأبو داود في سُننه بلفظٍ أطول، كتاب: اللِّباس، باب: في جلود النّمور والسِّباع برقم (٤١٣١).
والحديث حسّنه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود.

ثبوته - إنما هو لخوفِه مِن خروج الحسن عليه في أيِّ لحظة، لا سيما أنّ له أنصاراً قد امتلأت نفوسهم حَنَقاً على معاويةَ خصوصاً وعلى بني أميّة عموماً، وما خافَهُ معاويةُ من الحسن هو ما وقع من الحسين ﷺ في عهد ابنه يزيد.

ويدلّ على هذا المعنى قولُ رجلٍ مِن بني أسد في مجلس معاويةَ - تعليقاً على موت الحسن -: «جمرةٌ أطفَأَها اللهُ ﷻ!»[1].

قال محمد شمسُ الحقّ آبادي[2] في شرح هذه العبارة: «معنى قوله - والعياذ بالله! - أنّ حياةَ الحسن ﷺ كانت فِتْنَةً، فلمّا توفَّاهُ الله تعالى سَكَنَت الفِتْنَةُ، فاستعارَ مِن الجمرةِ بحياة الحسن، ومِن إطفائها بموته ﷺ، وإنما قال الأَسَدِيُّ ذلك القولَ الشّديد السَّخيف لأنَّ معاويةَ ﷺ كان يخاف على نفسه مِن زوال الخلافة عنه، وخروجِ الحَسَنِ ﷺ عليه»[3].

وعلى كلٍّ فشتّان ما بين اطمئنان الإنسان مِن عَدَمِ وجودِ منازع قد يتسبّب بإثارة الفِتَن من جديد، وبين إقدامِه على اغتياله.

ثمّ لماذا يَعْمدُ معاويةُ إلى القضاء على الحسن بالسُّمِّ وقد استقرَّ له الأمر بصورة مطلقة بعد الصُّلح، وهو يعلم عِلْمَ اليقين أنّ الحسَنَ لم يتنازلْ عن الخلافة إلا باختياره إيثاراً للسّلامة وبُغضاً للفتن وما يرافقها مِن إراقة الدِّماء وإخافة السُّبل وإضعاف أمْرِ الإسلام وأهله، مع أنه حينئذٍ كان قد

---

(١) خرّجه أبو داود في سننه، كتاب: اللِّباس، باب: في جلود النمور والسباع برقم (٤١٣١)، وصحّحه الألبانيّ في صحيح وضعيف سنن أبي داود.

(٢) محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصّدِّيقيُّ: أبو الطَّيِّب العظيم آبادي، علّامة بالحديث، مِن شبه القارة الهندية، تُوفِّي بعد سنة ١٣١٠هـ. من آثاره: عون المعبود على سنن أبي داود، التعليق المغني على سنن الدارقطني، عقود الجمان. **انظر**: الأعلام للزركلي (٦/ ٣٩)، معجم المؤلفين (٩/ ٦٣).

(٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/ ١٢٨).

استقبلَ معاويةَ بكتائب أمثال الجبال[١] كلّها طوعُ إشارته، فما الذي خافه إذن معاويةُ مِن رَجُلٍ تَرَكَ الخلافة لله تعالى مع أهليته لها وتمكُّنه منها وقدرتِه على الدّفاع عنها بعد أن انفضَّت عنه جيوشه؟! ولا سيما أنّ العلاقة بينهما لم يَشُبْها كَدَرٌ من اختلاف أو تنازع أبداً، بل على العكس من ذلك حَفَلَت بحسن طاعة الحسن وحرص معاوية على تبجيله والمبالغة في إكرامه.

وكأنّ قولَ الحسن بن علي رضي الله عنه: «سُقِيْتُ السُّمَّ مِرَاراً...»[٢] واعتقادَهُ أنه سُمَّ هو الذي قد فَتَحَ الباب على مصراعيه للبحث عمّن يمكن أنْ يكون هو الفاعل، وكالعادة حاول الشِّيعةُ استغلالَ وتوظيفَ كلِّ حدث لتشويه صورة خصومِهم عن طريق التَّرويج لظُلامات (آل البيت)، ولو كانوا يعلمون في قرارة أنفسِهم أنّ هذا الحدث أو ذاك لا حقيقة له، أو أنَّ مَن رموه بإفكهم بريءٌ منه براءة الذِّئب مِن دمِ ابن يعقوب!

ومِن هنا لم يجد الشِّيعةُ ـ وعلى الأخصّ متأخّريهم ـ أفضلَ مِن رمي معاوية وابنِهِ يزيدَ بذلك لتصدُق مزاعمُهم الكثيرةُ ضدَّ بني أمية بأنهم كانوا كُفَّاراً في الباطن وأعداءً للرِّسالة المحمَّديّة في حقيقة الحال، ولو لم يَشْهَدْ لمزاعمِهم نقلٌ صحيح أو يقبلْها منطقٌ معتدل.

قال الأمينيُّ: «وآخر ما نَفَضَ كِنَانةَ غَدْرِ الرَّجل أنْ دسَّ إليه عليه السلام السُّمَّ النَّقيع، فلَقِيَ ربَّه شهيداً مكموداً، وقد قَطَعَ السُّمُّ أحشاءَه! قال ابن سعد في الطّبقات: سمَّه معاوية مراراً؛ لأنه كان يَقْدُمُ عليه الشّام هو وأخوه الحسين»[٣].

---

(١) إشارة إلى ما خرجه البخاريُّ في صحيحه عن الحسن البصري، كتاب: الصُّلح، باب: قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما: «ابني هذا سَيِّدٌ، ولعلَّ الله أن يُصْلِحَ به بين فئتين عظيمتين»، وقوله جلَّ ذِكْرُهُ ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] برقم (٢٥٥٧).

(٢) حلية الأولياء (٢/ ٣٨)، تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٢)، البداية والنهاية (٨/ ٤٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٧٣).

(٣) الغدير (١١/ ٨). **وانظر** أيضاً مِن الكتاب نفسه (١٠/ ٣٥٨)، الشِّيعة في الميزان (٢١٨)، أزمة الخلافة والإمامة (١٢٣).

وفي هذا الكلام وقفات:

أولاً: أنه نَقَلَ عن ابن سعد في طبقاته ما لم يَقُلْه اغتراراً بصنيع سبط ابن الجوزيِّ حيث أورد ذلك في كتاب التّذكرة عن ابن سعد في طبقاته.

على أنه لا يبعد أن يكون قد عَلِمَ بعدم صحّة هذا النّقل لكنه أبقاه لتقوية دعواه، وفي الوقت ذاته عَزَا لسِبْط ابن الجوزي ليبرِّأَ نفسَه مِن عُهدته إذا ما حُوْقِقَ عليه، فإن يكن الاحتمال الثّاني هو الواقع فلا غرابة فيه لأنّ عادة القوم في هذا الباب معلومة.

ثانياً: أنه جَزَمَ بوقوع حادثة سَمّ الحسن وأنَّ معاوية هو مَن خطَّط لها وحاكَ فصول المؤامرة، وهذا الصَّنيع منه ليس إلا محاولة لتصوير ما قيل مِن باب الظَّنِّ في أقوى الاحتمالات وأحسنِها وكأنّه حقيقةٌ ثابتة لا مجال لإنكارها أو التّشكيك فيها بحال.

ويا لله لهذا الرّجل ونظرائه كيف يَجزمون بما لم يَجْزِمْ به صاحبُ القضيّة أصلاً؟! وهم يعلمون عِلْمَ اليقين أنّ الحسينَ نفسَه ـ وهو سيّدُ ولد عليٍّ بعد الحسن ووليُّ دمِهِ ـ لم يكلّف نفسَه عناء البحث، بل اكتفى بما قاله أخوه مِن سلوك طريق الورع بخوف وهْمِهِ في جَزْمِهِ، وهذه كتب الشِّيعة قاطبة لم تَنقل عن أبي عبد الله الحسين ﷺ حرفاً واحداً في اتِّهام أحد كائناً مَن كان ولو بمجرّد الإيماء والتّلميح!

ثالثاً: لو سلِّمَ جدلاً بصحَّة ما نَقَلَهُ سِبْطُ ابنِ الجوزيِّ عن ابن سعد في طبقاته فهو مردود بصراحة العقل وبداهة المنطق السَّليم، فهل كان الحسنُ قليلَ الفِطْنة ضعيفَ الحيلة مشلولَ العزيمة ـ كما يصوِّره هذا الزّعم ـ إلى الحدّ الذي يجعله يتورّع عن اتِّهام مَن خَبَرَ مَكْرَهُ وتَجَرَّعَ سمومَه مرّات؟! ثم لماذا يظلُّ متردِّداً غيرَ قادر على التَّصريح خوفاً مِن

الخطأ وهو معصومٌ من الخطأ ولو سهواً[١]؟! ثم ألم يكن الحزمُ أن يتوقّع المكروهَ منه فيمتنعَ مِن الذّهاب إليه في الشّام؟! ثم ما الذي كان يدفعه إلى قَصْدِه المرَّةَ تلو الأخرى متكبِّداً عناء السّفر وخطرَ الطّريق لملاقاة أكثرِ أعدائه دهاءً وأشدِّهم بُغْضاً له؟! ثم كيف تطيب نفسُهُ بأنْ يستمرَّ في قبول جوائزِه في كل مَرَّة يزوره فيها وهو يعلم أنه لا يفتأ يحاول القضاء عليه؟! وأخيراً أين علمُهُ وهو الذي يعرف «ما يكون قبل كونه»[٢]، ويعلم «ما كان وما هو كائنٌ إلى يوم القيامة»[٣] ثم لماذا لم يحاول معاويةُ سمّ الحسينِ أيضاً ولا سيما أنه صاحِبُ نَفْسٍ ثائرةٍ ممتعضةٍ بخلاف الحسن؟! ثم لماذا لم تدرِكِ الحسينَ حميتُهُ وأَنَفَتُهُ المشهورة فيمتنعَ من الذَّهاب إليه ـ بمعيَّة الحسن ـ وهو يفعل بأخيه ما يفعله؟! أكان لا يبالي بموته أم يتمنّاه؟! ثم لماذا لم يستطع الحسين أن يستنبط ذلك حينما ظلّ يُلِحُّ على أخيه بالسُّؤال دون أن يَدَعَ لنفسه مجالاً للظَّنِّ أو فرصةً لمجرّد التَّخمين؟! مع أنَّ كون معاويةَ ـ بحسب هذا الزّعم ـ هو المدبِّر والمتَّهم الوحيد في غاية الظّهور! أيتوصّل إلى هذه الحقيقة مَن هم أقلّ فِطْنَةً مِن الحسين وأبعدُ زماناً ويظلّ هو غافلاً عنها غيرَ مدرك لما يجري حوله، وكيف لا يدري مع علمه وهو من الأئمة الاثني عشر «وعموم العلم المخزون عندهم شاملٌ لكلِّ أمرٍ من حُكمٍ أو موضوع كُلِّيٍّ أو جُزئيٍّ»[٤]؟! أسئلة كثيرة تظلّ تبحث عن جواب داخل أروقة العقل الشِّيعيِّ، «فقاتل الله الرّافضة وانتصفَ لأهل البيت منهم، فإنهم ألصقوا بهم مِن العيوب والشَّين ما لا يخفى على ذي عين»[٥] في محاولتهم الانتصار لهم.

---

(١) **انظر**: المقنعة للمفيد (٣٢)، الاقتصاد للطُّوسي (١٨٩)، تذكرة الفقهاء (٩/ ٣٩٥).
(٢) أوائل المقالات (٦٧).
(٣) بصائر الدّرجات للصفار (١٤٧).
(٤) علم الإمام (٤٣) للمظفّر.
(٥) منهاج السنة النبوية (٤/ ٢٤٦).

ولا يقتصر الشِّيعةُ على ترديد فريتِهم بأنّ معاويةَ هو مَن دَسَّ السَّمَّ للحسن، بل يزيدون على ذلك بزعمهم أنه أيضاً قام بالعمل نفسه مع سعد بن أبي وقاص حِرْصاً على انفراده بالأمر له دون منازع، وذلك بالتَّخَلُّصِ منه لأنه كان مِن المعارضين لشتم عليٍّ على المنابر، وزَعَمَ بعضُهم اتِّفاقَ المؤرِّخين على أنه لم يستقم له الأمر إلا بعد موت سعد[1]، وأنَّ سياستَهُ ظلّت بصورة مستمرَّة «تتفجَّر بكلِّ ما يخالف الكتاب والسُّنة، [و] كلّ مُنْكَرٍ في الإسلام، قَتْلاً للأبرار، وهَتْكاً للأعراض، وسَلْباً للأموال، وسَجْناً للأحرار، وتشريداً للمُصلحين، وتأميراً للمفسدين»[2].

والحقيقة: أنّ ما يريدون الوصولَ إليه مِن تصويرهم معاويةَ بهذا الشَّكل المريع وأنه لم يكن يَتَوَرَّعُ عن قتل خصومه هو أنْ «نرى أنّ ذوي السُّلْطة مِن الصَّحابة لم يتورَّعوا عن اتخاذ الغِيْلَةِ[3] وسيلةً للإطاحة بمخالفيهم، وإنْ كان ذلك مخالفاً تماماً لتعاليم الدِّين الإسلامي قرآناً وسُنَّةً!»[4].

وغيرُ خفيٍّ كيف تمَّ العدول في هذا النَّصِّ المنقول مِن التَّعبير بـ(معاوية) وحده ـ بحسب دعاواهم في هذه القضيّة بعينها ـ إلى (ذوي السُّلطة من الصّحابة) وهذا هو قُطْب رَحى المسألة!

إذن فالغَرَضُ الحقيقيُّ مما لا تَنْفَكُّ ألسنتُهم تلوكُهُ مِن الأكاذيب في حقّ معاوية لم يكن معاويةُ بذاتِهِ بل التَّوَصُّل عبْرَ تاريخه ومِن خلال

---

(١) **انظر**: مجلّة تراثنا (٥٨/٩٦).

(٢) النَّصُّ والاجتهاد (١١٥).

(٣) الغِيلة (بالكسر): الاغتيال، وهي أن يَخْدعَ الرّجلَ بأن يذهب به إلى مكان بعيدٍ عن الأعين، فإذا خلا به قتَلَهُ. **انظر**: غريب الحديث لابن سلام (٣/ ٣٠١)، غريب الحديث للخطابي (٢/ ١٦٥)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ١٧٠)، مختار الصحاح (٢٠٣).

(٤) مجلّة تراثنا (٥٨/٩٦).

شخصيَّتِه إلى الطَّعن في الصّحابة كافّة إلا مَن ندر، وعلى الأخصِّ الخلفاء الثلاثة الذين هم ذوو السُّلطة والنُّفوذ، وإذا ما استطاعوا الطَّعن في أفضل الصّحابة وأعلاهم مكانةً في الإسلام كان الطَّعن في سواهم ممن هم أقلّ شأناً أيسرَ وأسهلَ، وهذا المعنى هو ما تفطّن له غير واحد مِن أئمة السّلف فقال الرّبيع بن نافع[1]: «معاويةُ سِتْرٌ لأصحابِ محمدٍ ﷺ، فإذا كَشَفَ الرَّجُلُ السِّتْرَ اجترَأَ على ما وراءَهُ»[2].

وقال عبد الله بن المبارك: «معاويةُ عندنا مِحْنَةٌ، فمَنْ رأيناهُ ينظُرُ إلى معاويةَ شَزْرَاً اتَّهَمْناهُ على القوم، أعني على أصحابِ محمد ﷺ»[3].

ويمكن تلمُّس بعض العوامل التي أسهمت في نشوء هذا الظَّنّ الكاذب في حقّ معاوية رضي الله عنه وهي:

أولاً: ما جرى للأشتر.

وقد ذكر كثيرٌ مِن المؤرِّخين في سبب هلاك الأشتر أنه مات مسموماً، ويمكن مناقشتُه من وجوه:

١ ـ أنّ الرِّوايات متضاربة في هذا الموضوع، فمنهم مَن يَذكر قصَّة موته في رحلته دون أن يشير إلى حادثة السَّمّ المذكورة، ولو كان الأمر عنده كذلك لذكرها ولا سيما أنها حَدَثٌ مهمٌّ، وقد جرت العادة أن يذكروا أمثاله، بل ما هو أقلّ من ذلك[4].

---

(١) الرَّبيع بن نافع الحلبيّ: أبو توبة نزيل طرطوس، حافظٌ ثقة، شديد الزُّهد كثير التعبُّد، مولدُه في حدود سنة ١٥٠هـ، قال عنه أبو داود: «كان أبو توبة يحفظ الطّوال، وكان يقال: إنه مِن الأبدال». تُوفِّي سنة ٢٤١هـ، وحديثه مخرَّج عند البخاريّ ومسلم وأبي داود والنّسائي وابن ماجه. **انظر**: تهذيب الكمال (٩/ ١٠٣)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٥٣)، طبقات الحفاظ (١/ ٢٠٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢١٨).

(٢) تاريخ بغداد (١/ ٢٠٩)، تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ٢٠٩)، البداية والنهاية (٨/ ١٣٩).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٥٩/ ٢٠٩)، البداية والنهاية (٨/ ١٣٩).

(٤) **انظر**: مصنف عبد الرزاق (٥/ ٤٦٠)، تاريخ خليفة بن خياط (١٩٢)، التاريخ الكبير (٧/ ٣١١)، التاريخ الأوسط (١/ ٨٧).

ومنهم مَن يحكي أنه شَرِبَ عَسَلاً فمات دون اتِّهام أحد بعينه[١].

ومنهم مَن يحكي أنه قُدِّم له ما وُضِعَ فيه السُّمُّ على تبايُنٍ بين هؤلاء هل هو عَسَلٌ فقط؟[٢] أم سَوِيق فقط؟[٣] أم هما معاً؟[٤] أو عسَلٌ وزبدٌ؟[٥]، ومثل هذا الخلاف لا يضرُّ لو كانت الحادثة مما لا خلاف في أصلها، أمّا والحال على ما هي عليه الآن فلا.

ثمّ القائلون بأنه مات مسموماً اختلفوا فيما بينهم:

فمنهم مَن يقول بأنّ معاوية «كتب إلى بعض ملوك النَّصارى من أهل القُلْزُم[٦]، وَوَعَدَهُ بمال وأنْ يُحْسِنَ إليه وإلى أهل مِلَّتِهِ إنْ هو احتال في اغتياله وقتله، وإلا خَرَّبت كنائسَهم»[٧]، ومنهم مَن يقول بأنه «كتب... إلى دِهْقَانِ[٨] عريش: إن أنت قتلتَ الأشترَ فَلَكَ خَرَاجُهُ عِشرينَ سَنَةً»[٩].

ومنهم مَن يحكي أنّ «الذي سَمَّهُ كان عبداً لعثمانَ رضي الله عنه»[١٠].

---

(١) **انظر**: الاستيعاب (٣/١٣٦٦).

(٢) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/١٢٧)، الثقات (٢/٢٩٨)، تاريخ اليعقوبي (٢/١٩٤)، الكامل في التاريخ (٣/٢٢٦).

(٣) **انظر**: البدء والتاريخ (٥/٢٢٦).

(٤) **انظر**: المصدر السّابق (١/١٧١).

(٥) **انظر**: الاستيعاب (٣/١٣٦٦).

(٦) القُلْزُم (بضمّ القاف والزاي وسكون اللام): بلدة تقع على البحر الأحمر قرب جبل الطُّور، وتقع ضمن حدود جمهورية مصر، وتُعَدّ ميناء مصر، وتعرف الآن باسم مدينة (السّويس). **انظر**: معجم البلدان (٤/٣٨٧)، القاموس المحيط (١٤٨٦)، المعجم الوسيط (٢/٧٥٤).

(٧) تاريخ مدينة دمشق (٥٦/٣٧٦).

(٨) الدِّهْقَان (بكسر الدَّال): التّاجرُ ورئيس القرية ونحوُهما، وهو لفظ فارسيّ معرَّب. **انظر**: النهاية في غريب الأثر (٢/١٤٥)، لسان العرب (١٠/١٠٧)، المعجم الوسيط (١/٣٠٠).

(٩) البدء والتاريخ (٥/٢٢٦) باختصار يسير. **وانظر**: الكامل في التاريخ (٣/٢٢٦).

(١٠) **انظر**: تهذيب الكمال (٢٧/١٢٩)، سير أعلام النبلاء (٤/٣٤)، العِبَر في خبر من غبر (١/٤٥).

وهذا ليس كلُّ الخلاف في الرِّوايات بل هناك غيره، وليس المقصود هنا الاستقصاء والاستيفاء بل بيان عَدَمِ خلوِّهِنّ مما يشكِّك في صحَّتهنَّ في أحسن الأحوال.

والحقيقة: أنه لا يمكن لأحدٍ كائناً مَن كان أن يُثْبِتَ هذا الزّعم ونظائرَه[1] في حقّ معاوية ولا غيره بمجرَّد روايات تاريخيّة لا تخلو مِن كثير مِن القوادح الإسناديّة والإيرادات العقليّة القويَّة.

ولهذا فإنّ الصّواب هو ما عليه جماعةٌ مِن محقِّقي أهل العلم إذ لا يجزمون بشيء بشأن حقيقة ما وقع للأشتر، وإن جزم بعضُهم بوقوع السَّمّ فإنه لا يوجِّه الاتِّهام إلى أحدٍ بعَينه[2].

على أنه مِن الممكن أن يكون الأشتر قد مات فعلاً بعد شُرْبِهِ للعسل، لا لأنه مسموم، ولكن لكونه مريضاً بما يُعرَف في العصر الحاضر بـ(مَرَض السُّكَّر) أو (السُّكَّري).

٢ ـ أنه لا يمكن الجزم بأنّ معاوية هو مَن سَمَّه ـ على فرض ثبوته ـ لوجود أعداء كُثُر للأشتر، ولهذا اتَّهَمَ بعض المؤرِّخين غير معاوية كما سبق.

٣ ـ أنه لو سُلِّم جَدَلاً أنّ مالكاً الأشتر قد مات مسموماً وأنّ معاوية رضي الله عنه هو مَن دَبَّر ذلك فإنه لا يَصِحُّ أن يُقاس عليه ما جرى للحسن لاختلاف الظّروف المحيطة، وشتّان ما بين الأمرين! إذ إنّ الوضع الذي مات فيه الأشتر لم يكن مستتبّاً، بل كان زمنَ فتنة وهرْج واضطراب، وكان هذا الرَّجل مِن أكثر الناس تحريضاً على القتال واستبسالاً في إذكاء ناره دون أن يعتريَهُ كلل أو يصيبه ملل، وإذا كانت السُّيوف قد رُفِعَت في وجوه بعضِهم البعض بسبب التّأوُّل والاجتهاد فمِن الممكن أن يحاوِلَ

(١) **انظر**: عيون الأنباء في طبقات الأطباء (١/ ١٧٤).

(٢) **انظر**: الاستيعاب (٣/ ١٣٦٦)، تهذيب الكمال (٢٧/ ١٢٩).

معاوية القضاء عليه لاعتقاد كلٍّ أنه على الحقّ وسواه على الباطل.

وثمّة احتمال ثان أشار إليه ابن كثير بقوله: «وبتقدير صحَّتِهِ فمعاويةُ يَستجيز قَتْلَ الأشتر لأنه مِن قَتَلَةِ عثمانَ ﷺ»(١).

وهذا كلُّه بخلاف الوضع الذي ساد في زمن الحسن ﷺ، فالحسنُ دافع عن عُثمانَ بكل ما أوتي مِن قوَّة، ثمّ تنازل عن الخلافة بطوعه واختياره ـ «وكان سيِّداً وادِعاً لا يرى سفْكَ الدِّماء»(٢) ـ ومن ثَمَّ فقد هدأت نار الفتنة وتآلف الناس بسبب صنيعِه، وكان الزَّمان هادئاً لا يُعَكِّر صفوَهُ شيء لا مِن جهة الحسن ولا من جهة شيعتِه، فما الذي يدعو معاوية إلى سمِّه إذن؟! ومن ثَمَّ فلا يصحّ أنْ يقاس ما جرى في زمنٍ على ما جرى في زمن آخر مع اختلافهما في الظّروف والملابسات.

ثانياً: أخذ البيعة ليزيد بن معاوية.

يدندن كثيرٌ مِن الشِّيعة على أنّ معاوية كان وراء سَمِّ الحسن وأنّ الدّافع له على ذلك هو رغبته في أخذ البيعة لابنه، وأنه لم يكن يستطيع ذلك إذ يحول بينه وبين مرادِه وجودُ الحسن بن علي بين أَظْهُرِ الناس وهو ما يُشَكِّل عَقَبَةً كبيرة لا بد له من إزالته عن طريقه وإلا فلن يفلح في تحقيق هدفه.

ومردُّ هذه الصُّعوبة بحسب ـ زعمهم ـ هو ما بيَّنه الأمينيُّ بقوله: «كان معاويةُ يرى أَمْرَ الإمامِ السِّبط ﷺ حَجَرَ عَثْرَةٍ في سبيل أمنيتِهِ الخبيثة بيعةِ يزيد، ويجد في نفسِه خَطَراً من ناحيتين: عهدُهُ إليه ﷺ في الصُّلح معه بألا يَعْهَد إلى أحد من جانب، وجَدَارةُ أبي محمد الزَّكيِّ ونِداءُ الناس به من ناحيةٍ أخرى، فنجَّى نفسَه عن هذه الوَرطة بَسَمِّ الإمامِ ﷺ!»(٣).

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٣١٣).
(٢) العِبَر في خبر من غبر (١/ ٤٧).
(٣) الغدير (١١/ ١٢).

والمتحصِّل مِن كلامه أنّ تلك الصُّعوبة التي ظلّت تقف في وجه معاوية تكمن في جانبين:

الجانب الأوّل: مصادمته لأحد بنود الصُّلح.

وعُدَّ هذا سبباً مبنيٌّ على أنه نُصَّ في اتِّفاق الصُّلح بين الطَّرفين على ما يفيد ذلك، إلا أنه يُشْكِلُ عليه اختلاف المورِّخين تجاه هذا الشَّرط هل كان له وجود عند الصُّلح أم أُضِيفَ فيما بعد من قِبل رواة الشِّيعة ومؤرِّخيهم، وبسبب تضارُب الرِّوايات والأهواء اختلف المورِّخون، بل إنّ المؤرِّخ الواحد قد يتناقض فمرّةً يسرُد شروطَ الصُّلح دون أن يجعلَه من بينها، ومرّة ينصُّ على أنه أحدها(١).

والمتحصِّل من صنيع المؤرِّخين أنهم انقسموا إلى ثلاثة أقسام:

فقائلٌ: إنه لم يُشَرْ إلى مسألة ولاية العهد ضمن بنود الاتِّفاق أصلاً(٢).

وقائلٌ: إنّ الحسن اشتَرَطَ تَرْكَ الأمر شورى ليختار المسلمون لأنفسِهم مَن شاؤوا(٣).

وقائلٌ: بل اشتَرَطَ أن تكون له الخلافة بعد معاوية(٤).

---

(١) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٤)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ٤٨)، البداية والنهاية (٨/ ١٤) و(٨/ ٨٠).

(٢) **انظر**: الثقات (٢/ ٣٠٦)، العواصم من القواصم (٢٠٦)، تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٦٤)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٧٢)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٤٦)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٤)، البداية والنهاية (٨/ ١٤)، تاريخ ابن خلدون (٢/ ٦٤٨).

(٣) **انظر**: البدء والتاريخ (٥/ ٢٣٦).

(٤) **انظر**: الاستيعاب (١/ ٣٨٥)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ٤٨)، فتح الباري (١٣/ ٦٥).

ولعلّ السَّبب في الخلاف هو ما بيَّنه الحافظُ ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٦٥) حيث قال: «أخرج يعقوب بن سفيان بسندٍ صحيح إلى الزُّهريِّ قال: كاتب الحسنُ بنُ علي معاويةَ واشترَطَ لنفسه فوصلت الصَّحيفةُ لمعاويةَ وقد أرسل إلى الحسن يسأله الصُّلْحَ ومع الرَّسولِ صحيفةٌ بيضاءُ مختومٌ على أسفلها، وكَتَبَ إليه أن اشترِطْ ما شئتَ فهو =

وهذا الخلاف لا يقتصر على كتب أهل السُّنة بل هو موجود أيضاً في كتب الشِّيعة أنفسِهم[١].

وقد نفى بعضُ المحقِّقين هذا العهدَ فقال: «أمّا قولُ الرَّافضة إنه عَهِدَ إلى الحسن فباطلٌ! ما عَهِدَ إلى أحد»[٢].

وإذا كان الأمر بهذه المثابة مِن الخلاف والتُّضاربِ في حقيقة اشتراط ذلك مِن عدمه، ولا يوجَدُ ما يَفْصِلُ في الأمر بصورة قاطعة فيمكن أن يقال إنَّ هذه الرِّوايات تعارضت فتساقطت، وعاد الأمر إلى البراءة العَدَميّة التي هي الأصل.

ويمكن أن يقال أيضاً إنَّ كافّة الاحتمالات الواردة في افتراضيّة موت الحسن مسموماً (معاوية، يزيد، جَعْدَة) متكافئة فتحديد معاوية ﷺ تحكُّمٌ بلا دليل معتبر.

وهذه الاحتمالات كلُّها مبنيَّة على افتراض كون الحسن مات مسموماً، وإذا كان الأرجح أنّ موتَهُ لم يكن مدبَّراً أصلاً ـ كما سيأتي ـ فإنَّ كلَّ هذه الاحتمالات تتهاوى، ولا يكون للخلاف في هل اشترط الحسن الخلافة له من بعد معاوية وزْنٌ!

فإن قيل: إنَّ ما يُردِّده كثيرٌ مِن الشِّيعة قد يُفهم أيضاً مِن كلام بعض كبار علماء السُّنة ومؤرِّخيهم كالإمام ابن عبد البرِّ الذي يقول: «كان معاوية قد أشار بالبيعة إلى يزيدَ في حياة الحسن وعَرَّضَ بها، ولكنه لم يكشفْها ولا عَزَمَ عليها إلا بعد موت الحسن»[٣].

= لك، فاشترط الحسنُ أضعافَ ما كان سَأَلَ أوّلاً، فلما التقيا وبايَعَهُ الحَسَنُ سَأَلَهُ أن يعطيَهُ ما اشتَرَطَ في السِّجِلِّ الذي خَتَمَ معاويةُ في أسفلِهِ، فتمسَّكَ معاوية إلا ما كان الحسنُ سأله أوّلاً، واحتجَّ بأنه أجابَ سؤالَهُ أوّلَ ما وَقَفَ عليه، فاختلفا في ذلك، فلم ينفذ للحسن مِن الشَّرطين شيء».

(١) **انظر**: الغدير (١١/ ١٢)، أضواء على عقائد الشِّيعة الإماميّة (١٤٦).

(٢) العواصم من القواصم (٢٠٦).

(٣) الاستيعاب (١/ ٣٩١).

أُجِيبَ عنه من وجوه:

١ ـ أنّ هذا مبنيٌّ على أنّ الحسنَ اشترط على معاويةَ أن تكون له ولاية العهد، وهذا يسلَّم لو أنّ العلماء اتّفقوا على النَّصِّ عليه[1]، أمّا والحال ما ذُكِرَ فلا قيمة لقول ابن عبد البر، ولا سيما أنّ لديه نوعَ تشيُّعٍ[2].

٢ ـ أنّ هذا النَّصَّ وما في معناه ـ على فرض التَّسليم بصحّته ـ ينبغي أن يُفْهَم بطريقةٍ أخرى، وهي أنَّ معاوية كانت له رغبة في تولية ابنه يزيد الخلافة استجابةً لعاطفة الأبوّة الجيّاشة ولا سيما مع سؤاله إيّاها، إلا أنه كان يكتفي بالتَّعريض فقط دون أن يجزم بذلك أو يتجرَّأَ على إعلانه حرصاً منه على الالتزام بما اشترطه الحسن عليه مِن أن يكون العهد له، ثمّ لما مات الحسنُ بَرِئت ذمَّةُ معاويةَ رضي الله عنه، ومن ثَمَّ فقد صرّح بما لم يكن يصرِّح به من قبل.

ومما يبيِّن بطلان دعوى أنّ الدّافع وراء سَمِّ الحسن هو بيعة يزيد أنّ معاوية لم يأخذ البيعة لابنه يزيد إلا سنة ستٍّ وخمسين، أي أنّ بين أخذه البيعة ووفاة الحسن ستَّ أو سبعَ سنين[3]، فإذا كان معاويةُ رضي الله عنه سينتظر كلَّ هذه المدَّة الطويلة ليعهد لابنه يزيدَ فما الذي دفعه إلى الاستعجال بِـ(سَمِّ الحسن) والتخلُّص منه مع علمه بأنّ الحسن قد يموت مِن تلقاء نفسه فيُكفاه دون تدبير مكائد، وقد يموت هو (أعني معاوية)

(١) **تنبيه**: حكى ابن عبد البر الاتفاق عليه فقال في الاستيعاب (١/ ٣٨٧): «لا خلاف بين العلماء أنَّ الحسن إنما سَلَّمَ الخلافة لمعاوية حياته لا غير ثم تكون له مِن بعده، وعلى ذلك انعقد بينهما ما انعقد في ذلك»، غير أنّ هذا مما لا يسلّم له لما سبق ذِكْرُهُ مِن وقوع الخلاف بينهم.

(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧٣).

(٣) **انظر**: الكامل في التاريخ (٣/ ٣١٥ و٣٤٩)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ٥٥)، البداية والنهاية (٨/ ٣٣ و٧٩).

في أيِّ لحظة، ومن ثَمَّ لا يكون لما فَعَلَهُ معنى! إذ تَحَمَّل وزر قَتْلِ نفسٍ معصومة بغير حقٍّ، كما أنه لم يحقِّقْ أَرَبه في تولية ابنه.

والذين تكلّموا مِن المحقِّقين على الدَّافع وراء اختياره لابنه ليكون وليّاً للعهد من بعده لم يجعلوا للأمر علاقةً بموت الحسن على الرَّغم مِن تفاوتِهم في الرَّأي.

قال ابن كثير: «كان معاويةُ لمّا صالَحَ الحسَنَ عَهِدَ للحسن بالأمر مِن بعده، فلما مات الحسنُ قوِيَ أَمْرُ يزيدَ عند معاوية، ورأى أنه لذلك أهلٌ، وذاك مِن شدَّةِ محبّة الوالدِ لِوَلَدِهِ، ولِمَا كان يتوسَّمُ فيه من النَّجابة الدُّنيويَّة، ولا سيما أولاد الملوك ومعرفتهم بالحروب، وترتيب الملك والقيام بأبَّهته، وكان ظنَّ أن لا يقوم أحدٌ مِن أبناء الصَّحابة في هذا المعنى»[1].

وقال الطّاهر بن عاشور: «كانت الوِراثةُ مبدأَ المُلْكِ في الإسلام؛ إذ عَهِدَ معاويةُ بن أبي سفيان لابنه يزيدَ بالخلافة بعدَهُ، والظَّنُّ به أنه لم يكن يَسَعُهُ يومئذٍ إلا ذلك؛ لأنَّ شيعةَ بني أميّةَ راغبونَ فيه»[2].

الجانب الثّاني: قوّة الحسن بن علي رضي الله عنه وتطلُّع النّاس إليه.

حاصل هذا الدّافع المزعوم أنَّ معاويةَ كان يعرف جيِّداً ما يشكِّله الحسن بن عليٍّ مِن ثُقْلٍ مستمدّ مِن حُبِّ الناس له وتطلُّعهم إلى قيادته دون أن يؤثروا أحداً عليه، ولهذا فإنّ تنحيتَه وتوليةَ يزيد سوف يولِّد هياجاً بين الناس وفتناً لا تهدأ، ومن ثَمَّ فليس أمام معاوية لتجاوز هذه العَقَبَةِ إلا اغتيال الحسن بهدوء وبعيداً عن الضّجيج.

وهذا الدَّافع المصطنع بتكلُّف لا يُردِّده إلا الشِّيعة، وبناءً عليه فإنّ الأنسب أنْ يكون الرّدُّ عليهم مستمدَّاً مِن كلامهم هم.

---

(١) البداية والنهاية (٨/ ٨٠).

(٢) التحرير والتنوير (١/ ٤٩٠).

وما مِن شكّ بأنّ صُلْحَ الحسن مع معاوية رضي الله عنهما يشكِّل مأزقاً فكريّاً وعقائديّاً للشِّيعة يصعب عليهم الخروج منه، فقد وجدوا أنفسَهم بين أمرين ـ أحلاهما مُرٌّ ـ؛ فإمّا أن يقرُّوا بأنّ الحسَنَ صالَحَ معاويةَ وبايعَهُ عن طَوْعٍ واختيار، وهذا ما يَعني إبطالَ ما هم عليه مِن عقائدَ فاسدة ككون الإمامة منصباً إلهيّاً منصوصاً، وعقيدة عصمة الإمام، والقطع بأنّ معاوية كافرٌ وغير ذلك.

وإما أن يُنْكِرُوا وقوع الصُّلح ككائنةٍ تاريخيّة، وهذه مكابرة وجحد للمتواتر، ومن ثَمَّ فقد بحثوا عن أيِّ مبرِّر يَشْعُرُونَ بأنه سيخرجهم مِن هذه الإشكاليّة الإلزاميّة حتى ولو كان في حقيقته ضعيفاً متهاويّاً.

وهذا الوضع القَلِقُ ليس بأمر جديد على التَّصَوُّر الشِّيعيِّ، فقد سبق أن شَكَّلَ في وقته أزمةً خاصّة في أَنْفُسِ كثير من أسلافهم، حتى تجرّأ بعضُهم إلى مناداة الحسن رضي الله عنه بـ«يا مُسَوِّدَ وجوهِ المؤمنين!»(١) و«يا مُذِلَّ العرب!»(٢)!

إلا أنّ الفَرْقَ بين متقدِّميهم ومتأخِّريهم أنّ الأوائل مِن معاصري الحسَن لم يكن باستطاعتهم أنْ يختَلِقوا مبرِّراً غيرَ حقيقيٍّ وهذا الحسن ـ وهو صانع القرار ـ حيٌّ بينهم، فلذلك لم يزيدوا على أنْ ردّدوا على سمْعِهِ عباراتِ الامتعاض منه بأنه أذلّهم وسوّد أوجهَهم بالتَّنازل عن الخلافة للرَّجل الذي طالما حاربوه حتى امتلأت قلوبُهم مِن بُغْضِه، وهذا بخلاف متأخِّري الشِّيعة الذين لم يجدوا ما يمنعهم مِن فتح باب التَّأويل على مصراعيه لكلّ ما لا يتَّفق مع معتقداتهم سواء في ذلك النُّصوص الشَّرعيّة أو أقوال أئمَّتِهم وأفعالهم، وكلّما تأخّر الزّمان ازداد الأمر سوءاً.

---

(١) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٠)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٢)، البداية والنهاية (٦/ ٢٤٣)، مآثر الإنافة (١/ ١٦٧).

(٢) **انظر**: المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٢٦)، تاريخ بغداد (١٠/ ٣٠٥)، تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٧٩)، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٤٧).

ومؤدّى المبرِّر الذي كرَّرَهُ كثيرٌ مِن متأخِّري الشّيعة ـ وقاله بعض المتقدِّمين ـ هو وَصْمُ الحسن بالخوف والجبن اللَّذَينِ اضطرّاه إلى التّنازل، واتّهامُ كثيرٍ مِن الشِّيعة الذين كانوا معه ـ وهم في الحقيقة أسلافهم ـ بأنهم لم يكونوا سوى منافقين في الباطن!

قال الشَّريف المرتضى: «الذي جرى منه عليه السلام كان السَّبب فيه ظاهراً والحاملُ عليه بيِّناً جليّاً، لأنَّ المجتمعين له مِن الأصحاب ـ وإن كانوا كثير العَدد ـ فقد كانت قلوبُ أكثرِهم دَغِلَةً غير صافية، وقد كانوا صَبَوا إلى دُنْيا معاوية... فأظهروا له عليه السلام النُّصْرة وحَمَلوهُ على المحاربة والاستعداد لها طَمَعاً في أن يُوَرِّطوه ويُسلِموه، وأحسَّ عليه السلام بهذا منهم قبل التَّوَلُّج والتّلبُّس، فتخلّى مِن الأمر وتحرَّزَ من المكيدة التي كادت تتِمُّ عليه في سَعَة من الوقت»[1].

وقال الأمينيُّ: «ظَهَرَ مِن أجناده الخَوَرُ والفشل، وقَلَبُوا على إمام الحقِّ ظَهْرَ المِجَنّ، وحَدَت بهم المطامع والميولُ إلى أن يُسْلِمُوهُ لمعاويةَ إن قامت الحرب على أَشُدِّها، فالتجأ الإمامُ إلى الصُّلح صوناً لدماء شيعتِه، وإبقاءً على حياة ذويه»[2].

وأشار غيرُ واحد إلى أنّ الحسن «وقَّعَ الصُّلحَ بينه وبين معاوية خوفاً على نفسه بعد أنْ تبيَّن له أنّ جماعةً مِن رؤساء أصحابه كتبوا سِرّاً إلى معاوية، وضَمِنُوا له أن يسلموه إليه عند دنوِّ العسكرَين»[3]، وأنه كان قد «تحقَّق فسادَ نيّات أكثرِ أصحابه وخذلانَهم له!»[4]، وأنّ اطّلاعَه على ما بعثوا به مِن الكتب إلى معاوية «لم تكن لتزيدَه يقيناً على ما يَعْرِفْ من

(١) تنزيه الأنبياء عليهم السّلام (٢٢١) باختصار يسير.
(٢) الغدير (١٠/٣٥٩).
(٣) الشِّيعة في الميزان (٢١٨). وانظره بنحوه: شهادة النبي صلى الله عليه وآله (٤٠٩).
(٤) الرّوض النضير (٢٣٧).

أصحابه مِن دخيلة السُّوء وحُبِّ الفتنة»[١]، وقد ضاقت به السُّبُل إذ «لم يجد ناصراً مخلصاً، أو مدافعاً متفانياً»[٢].

وأمّا مَن بَقِيَ معه ممن تُؤمَن غائلتُهُ فهم «جماعةٌ لا يقومون بحرب أهل الشّام، فكَتَبَ إلى معاوية في الهُدنة والصُّلح»[٣]، و«اضطرَّ إلى التَّنازل عن الخلافة»[٤] رغماً عنه، «فكان صُلْحُه عليه السلام إنقاذاً للمؤمنين، وحِفظاً لدمائهم مِن أن تُراق في معركة فاشلة»[٥].

ولم يقف الذُّلّ بالحسن عند هذا الحدّ ـ بحسب ما يردِّدُه الشِّيعة ـ إذ إنّ معاوية تعامَلَ معه بصَلَفٍ متجاهِلاً كلّ شروطه في أوَّل لقاء جمع بينهما، وفي الكوفة معقلِ أنصار الحسن، فقال في خُطبته بالنُّخَيْلَة[٦]: «ألَا إنّ كلَّ شيء أعطيتُه الحسن بن عليٍّ تحت قَدَمَيَّ هاتين لا أَفي به»[٧]، وكانت هذه الخُطبة في الكوفة بعد الصُّلح مباشرة[٨].

قال عبدُ الحسين شَرَفُ الدِّين[٩]: «لكنَّ معاويةَ كان بالاستخفاف بما عاهد الله عليه أولى منه بالوفاء به، لذلك جَعَلَ العهودَ والمواثيقَ تحت قدميه، وسبَّ عليّاً والحسنَ بمحْضَرٍ مِن سَيِّدَيْ شبابِ أهلِ الجنَّة

---

(١) الإمام الحسن عليه السلام (١٨٧). (٢) الرّوائع المختارة (٨٩).

(٣) الرّوض النضير (٢٣٧).

(٤) أضواء على عقائد الشّيعة الإمامية (١٤٦).

(٥) الرّوائع المختارة (٨٩).

(٦) النُّخَيلَةُ: تصغير نخلةٍ، موضعٌ قُرْبَ الكوفة. معجم البلدان (٥/ ٢٧٨)، معجم ما استعجم (٤/ ١٣٠٥).

(٧) الغدير (١١/ ٥).

(٨) **انظر**: شرح القصيدة الرّائية، تتمّة التترية (٤١٩).

(٩) عبد الحسين بن يوسف شرف الدِّين العامليُّ الموسويُّ: فقيهٌ إمامي، مولده بجبل عامل ١٢٩٠هـ، له مشاركةٌ في الحركات السِّياسية الوطنيّة ببلاد الشَّام، توفِّي بصور ودُفِنَ بالنَّجَف سنة ١٣٧٧هـ. من آثاره: المراجعات، الفصول المهمّة، الكلمة الغرّاء في تفضيل الزّهراء. **انظر**: الأعلام (٣/ ٢٧٩).

في مسجد الكوفة، وهو إذ ذاك غاصٌّ بالمجتمعين احتفالاً بالصُّلح!»[١].

فإذا كانت شيعةُ الحسن بن علي قد خذلوه وهو خليفةٌ وكاتبوا عدوَّه فمَن الذي كان يتطلَّع إلى قيادته ويخشى معاويةُ جانبَهم؟!

وإذا كان هذا حال الحسن بن عليٍّ مِن العجز والضّعف إلى الحدّ الذي يُشْتَمُ فيه أبوه أمامَهُ وبين أنصاره ثم لا يستطيع أن يُحرِّكَ ساكناً، ولا يهبُّ أحدٌ من شيعته الذين هم أشدّ الناس رغبةً فيه وتعلُّقاً به فمَن هم أولئك الذين يشير إليهم الأمينيُّ بأنهم اشرأبّت أعناقهم نحو (التطلُّع إلى قيادته)؟!

وإذا كان معاويةُ بهذه القوَّة والجبروت التي جَعَلَتْهُ لا يبالي بالحسن وهو في معقل أنصاره والنُّفوسُ لم تهدأ بعدُ من وَحَرِ الحروب، فما الذي يُحْوِجُهُ إلى القضاء عليه بالسُّمِّ بعد أن أصبح منفرداً بالمُلك بلا منازع، ودان له الجميع بالطّاعة؟!

وأخيراً إذا كان أخوه الحسين بن علي ﵁ قد ابْتُلِي بأعظمَ مِن مجرَّدِ تنحيته هو عن العهد فاستُشْهِدَ في زمن يزيد ـ وهو زمن فتنة واختلاف وتنازع ـ ومع هذا فقد وقف الجميع عاجزين عن أن يفعلوا أيّ شيء تجاه هذا المنكر العظيم، فما الذي كانوا سيفعلونه أيام معاوية ﵁ الذي «بَقِيَ خليفةً عشرين سنة لا ينازِعُهُ أَحَدٌ الأمرَ في الأرض»[٢] ـ وزمنُهُ هو زَمَنُ الاجتماع والقوّة ـ لو أنه صَرَفَ العَهْدَ مِن الحسن إلى غيره، وهو ما لا يقاس على ما جرى للحسين بحال؟!

والحقيقة: أنّ الشّيعة يُصِرُّون ـ دون أن يَشْعُروا ـ على إظهار الحسن بن عليّ بصورة الخائف العاجز أمام تسلُّط معاوية وتجبُّره وتعاليه، كما قال شيخ الإسلام: «الرَّافضة مِن أعظم الناس قَدْحاً وطعناً

(١) النَّصُّ والاجتهاد (٥١٤).

(٢) تاريخ الخلفاء (١٩٥).

في أهل البيت!»[١]، وهذه مفارقة غريبة لا ينفكّ الشِّيعة يقعون فيها، إذ يريدون الفرار مِن لازم والخروجَ مِن مأزقٍ فيقعون في شرٍّ منه، ويحرصون على ذمِّ مخالفيهم بما يعود بالقدح في أئمَّتِهم المعصومين ـ بزعمهم ـ!

وشتّان ما بين مزاعم الشّيعة في حقّ الحسن وبين رأي أهل السُّنّة الذين يرون أنه اختار «ما عند الله على ما في الدُّنيا»[٢]، وأنه «تَرَكَ الخلافةَ لا لِعَلَّةٍ، ولا لِذِلَّةٍ، ولا لِقِلَّةٍ، بل لحقن دماء المسلمين»[٣]، ولهذا قال لعبد الله بن جعفر ـ وهو أحد رجالاته ـ قبل أنْ يُسَلِّم الأمرَ لمعاوية: «طَالَتِ الْفِتْنَةُ، وَسُفِكَتْ فِيْهَا الدِّمَاءُ، وقُطِعَتْ فِيْهَا الأَرْحَامُ، وَقُطِعَتِ السُّبُلُ، وَعُطِّلَتِ الفُرُوجُ (يعني الثُّغُور)»[٤].

وقال في خُطْبته المشهورة ـ بعد أن سَلَّمَ الأمرَ له ـ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إنَّ اللهَ هَدَاكُمْ بِأَوَّلِنَا، وَحَقَنَ دِمَاءَكُمْ بِآخِرِنَا، وَإِنَّ هَذَا الأَمْرَ الَّذِيْ اخْتَلَفْتُ فِيْهِ أَنَا وَمَعَاوِيَةُ مَا هُوَ حَقٌّ لامْرِئ كَانَ أَحَقَّ بِهِ مِنِّيْ، بَلْ حَقٌّ لِيْ تَرَكْتُهُ لِمُعَاوِيَةَ، إِرَادَةَ إِصْلَاحِ الْمُسْلِمِيْنَ، وَحَقْنِ دِمَائِهِمْ»[٥].

وقال: «إِنْ كَانَتْ جَمَاجِمُ الْعَرَبِ بِيَدِيْ، يُسَالِمُوْنَ مَنْ سَالَمْتُ، وَيُحَارِبُوْنَ مَنْ حَارَبْتُ، فَتَرَكْتُهَا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ وَحَقْنِ دِمَاءِ الْمُسْلِمِيْنَ»[٦]، فأيُّ الفريقين أكثر تعظيماً وتبجيلاً للحسن بعيداً عن الدّعاوى؟!

---

(١) منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٠٨).	(٢) الثقات (٢/ ٣٠٥).

(٣) عمدة القاري (٢٤/ ٢٠٨).

(٤) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٦٧)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٤٧)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٩).

(٥) الإمامة والسياسة (١/ ١٣٣)، الاعتقاد للبيهقي (٣٧٧)، دلائل النبوة (٦/ ٤٤٥)، تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٧٤).

(٦) تاريخ واسط (١١٢)، الذُّرِّيّة الطّاهرة للدُّولابي (٧١)، اعتقاد أهل السنة (٨/ ١٤٥٠)، تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٠).

وعوداً على بَدء فكثير مما سبق إيرادُهُ في مَعْرض إبطال نسبة هذه التُّهمة لمعاوية رضي الله عنه كافٍ لإبطال نسبتِها لابنه يزيد أيضاً، ولهذا فلا حاجة للتَّكرار.

٢ ـ اتِّهام جَعْدَةَ بنت الأشعث[١]:

هذه المرأة هي زوجُة الحسن، وهي أوّل مَن أُشير إليها بأصابع الاتِّهام بأنها كانت وراء ما أصابه، وأمّا هو فلم يتَّهِم أحداً كما سبق، ولكن بعد وفاته وُجِدَ مَن زعم بأنها هي التي سمّته، غير أنَّ مَن اتّهموها بذلك ابتداءً لم يذكروا أيَّ علاقة لمعاوية أو لابنه بهذه القضيَّة.

وقد وَرَدَ عن أحد العَلَوِيِّين بيان مَن كانوا يتَّهمونه بسمِّ الحسن، فعن عبد الله بن حسن[٢] أنه قال: «كان الحسنُ كثيرَ النِّكاحِ، وقَلَّ مَن حَظِيَتْ عِنْدَهُ، وقَلَّ مَن تَزَوَّجَها إلا أحبَّتْهُ وضنَّتْ به، فيقال: إنه كان سُقِيَ ثم أَفْلَتَ ثُمَّ سُقِيَ فَأَفْلَتَ، ثُمَّ كانت الآخِرَةُ وحضرتْهُ الوفاةُ فقال الطَّبيب: هذا رجلٌ قد قَطَعَ السُّمُّ أمعاءَهُ»[٣].

فهو يشير إلى أنه (يقال) إنّ مَن سمَّ الحسنَ إنما هي إحدى زوجاته دون أن يُعَيِّنَها، وقد بيّن الدَّافع على ذلك وهو أنه كان رجلاً قلّ أن تَحظى زوجةٌ بحبِّه فيبقيها على ذمِّته، على عكسهنّ إذ يحببنه ويتعلَّقن به،

---

(١) **انظر**: المعارف (٢١٢)، الكامل في التاريخ (٣/ ٣١٥).

(٢) عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي: أبو محمد العَلَوِيُّ، أُمُّهُ فاطمةُ بنت حسين بن علي بن أبي طالب، كان مِن العباد الأشراف، ذا عارضةٍ وهيبةٍ ولسانٍ شديد، وَفَدَ على السَّفَّاح فأكرَمَهُ وابتلي في زمن المنصور بسبب خروج وَلَدَيْهِ عليه، فمات في السِّجن سنة ١٤٥هـ، وحديثه عند الأربعة. **انظر**: الطبقات الكبرى (القسم المتمم) (١/ ٢٥٠)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ١٩٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٦٣)، التحفة اللطيفة (٢/ ٣٠).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٣)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٤)، البداية والنهاية (٨/ ٤٣).

ومن ثَمَّ فإنه لا يفتأ يُطَلِّقُهُنَّ، وأنّ هذا هو ما يدفع بعضهن إلى إيذائه غَيْرَةً عليه أن تَحظى سواها به.

ولم يَجْسُر عبدُ الله بن حسن على اتِّهام امرأة بعينها؛ لأنَّ الحسن كان رجلاً كثير النِّكاح، ومن ثَمَّ فلا بد وأن يكون قد جمع في عصمته أكثر مِن واحدة في الوقت نفسه، بل ورد عنه أنه «قلَّما كان يفارقه أربعُ ضرائر»[1]، إلا أنّ غير ابن حسن قد عيَّنَ، إذ جاء عن أمِّ موسى أنّ جَعْدَة بنت الأشعث بن قيس سَقَتِ الحَسَنَ السُّمَّ»[2].

وأمُّ موسى وإنْ لم تحدِّد الدّافع فقد بيّنته روايةُ عبد الله بن حسن السّابقة، وما قالته عن اتِّهام جَعْدَة بنت الأشعث هو الوارد عن بعض أتباع التابعين أيضاً[3].

وترجع أهميّة هاتين الرِّوايتين لورودِهما عن شخصيتين قريبَتين جدّاً من أصحاب الشّأن العَلَوِيّ، فالأوّل حفيد الحسن، والثّانية سَرِيَّةُ عليٍّ رضي الله عنهما[4].

وإذا لم يكن في هذه الرِّوايات ذِكْرٌ لمعاوية رضي الله عنه ولا لابنه فمِن أين جاء اتِّهامُهما؟! وكيف وَجَدَ أرضيَّةً لقبوله لدى بعض مؤرِّخي أهل السُّنَّة؟!

أمّا أصل اتِّهامِهما فقد تقدّم أنه مِن الشِّيعة، وأمّا كيف تسلَّل إلى بعض مؤرِّخي أهل السُّنَّة فقد جرت العادة أنّ أكثر المؤرِّخين يذكرون في كتبهم كلّ ما هبَّ ودبّ وكل غثٍّ وسمين دون تمحيص، سواء أولئك

(١) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١/ ٢٨٢).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٤)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٥٢)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٤)، البداية والنهاية (٨/ ٤٣).

(٣) **انظر**: المحن (١٦٥)، الاستيعاب (١/ ٣٨٩)، التحفة اللطيفة (١/ ٢٨٣).

(٤) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٦/ ١١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٠).

الذين يذكرون كثيراً من الأخبار والرِّوايات بلا خُطُمٍ ولا أزمّة، أو أولئك الذين يسندونهنَّ ولكن دون بيان أو تمييز.

ومما سهّل تَسَرُّبَ هذه الاتِّهامات إلى بعض الأوساط السُّنيّة هو التَّجويز العقليُّ المبنيُّ على افتراض أسباب خفيَّة متوهَّمَة للحدث، وهو ما دفع بجماعة منهم إلى توجيه أصابع الاتِّهام إلى يزيد[١] لِمَا عُرِف عنه من قلّة الدِّين، وأمّا معاوية رضي الله عنه فقد نأى الأكثرون بأنفسهم عن اتِّهامه معرفة لحقِّه وحفظاً لمكانته.

ويبدو أنّ تَصَوُّرَ بعض هؤلاء لمجريات الأمور بدأت ثم تطوَّرت على النّحو التّالي:

رَحَلَ الحسنُ بن عليٍّ إلى ربِّه دون أن يَتَّهِم أحداً إلا أنه وضع نواة الشَّكِّ في عقول كثيرين ممن حولَه تجاه التَّساؤل عمّن يمكن أن يكون هو الفاعل، وذلك حين ظلّ يؤكِّد أنّ أحداً ما قد سقاه السُّمَّ.

ولعلَّ أكثرَ أهل البيت العَلَوِيِّ وعلى رأسهم الحسين بن علي رضي الله عنه قد التزموا بما أصرَّ عليه الحسن وفوَّضوا أمره إلى الله تبارك وتعالى. ولكن وُجِدَ فيهم مَن خالف ما التزم به الأكثرون فاتّهَمَ بعضَ أزواج الحسن على العموم بدافع الغَيْرَة، وهناك مَن حَدَّدَ جَعْدَة بنت الأشعث بعينها.

ولا ريب بأنَّ هؤلاء لم يكونوا يُخفون اتِّهاماتِهم بل يعلنونها في مجالسهم وغيرها، ومِن هنا بدأت التّساؤلات تعصِفُ بعقول بعض مَن سمع ما يردِّدونه من تُهَم، محاولين في الوقت ذاته البحث عن الدَّافع الحقيقيِّ لأنّ الغَيْرَةَ ـ في نظرهم ـ ليست سبباً كافياً لتُقْدِمَ جَعْدَة على سمِّ الحسن، فما جدوى عملِها هذا إذا كان بدافع الغَيْرَةِ، والغَيْرَةُ لا تكون إلا بسبب الحُبّ، وهي سوف تفقد زوجَها وحبيبَها ثم تبقى أيِّماً؟!

---

(١) **انظر**: مآثر الإنافة (١/ ١٠٧)، تاريخ الخلفاء (١٩٢).

إذن فالاحتمال الأقوى أن يكون هناك مَن أقنعَها بسمِّ الحسن مرغِّباً إيّاها بالزّواج ممن لا يقلُّ عنه شأناً ومكانةً، ومَن عسى أن يكون مَن يليق ببنتِ أميرِ كندةَ ويعوِّضها عما كانت تتمتَّع به مِن الشَّرف والمكانة إلا ابن أمير المؤمنين؟!

وقد رأت في هذا العَرْضِ السَّخيِّ مِن معاوية أو ابنه ما يُحقِّق طموحاتِها، فمِن جهةٍ هي تُدْرِكُ جيِّداً أن الحسن سيطلِّقُها لا محالة لأنه رجل مِطْلاق[1]، مما سيحرمها مِن التمتُّع بمن مَلَكَ عليها قلبَها، ولكنها لن تسمحَ لامرأة أخرى أن تهنأَ به ويهنأَ بها وذلك لا يتمُّ إلا بالقضاء عليه، هذا مِن جهة، ومِن جهةٍ أخرى فإنها سوف تتزوّج بيزيد وهو ابن خليفة المسلمين، ومِن أشراف الأمويين وساداتهم.

ولعلّ الأقوى أنه لم يكن لجَعْدَة علاقة بما أصاب الحسن رضي الله عنه لما يلي:

١ ـ أنَّ اتِّهامَها بسمِّه ـ حتى مِن أجل الغَيْرَة ـ مبنيٌّ على الظَّنّ، وأعلم الناس بحقيقة غَيرَة جَعْدَة هو زوجُها الحسن، ومع هذا لم يصرِّح أو يلمِّح باتِّهامها، ولم يَنْقُلْ عنها أحد أنها اعترفت بِسَمِّه، والأصل البراءة وسلامة السّاحة، وعليه فاتِّهامات الآخرين كلّها دائرة في فَلَكِ الظَّنّ، ولا سيما أنهم لم يذكروا دليلاً واحداً، وما علّل به عبد الله بن حسنٍ ليس بدليل بل غايته أن يكون قرينةً، ولهذا قال يعقوب بن سفيان[2]: «زعموا

---

(١) جاء في سيرته بأنه تزوّج سبعين امرأةً، وأنه طلق امرأتين في يوم واحد. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٤٩)، البداية والنهاية (٨/ ٣٨)، التحفة اللطيفة (١/ ٢٨٢)، تاريخ الخلفاء (١٩١).

(٢) يعقوب بن سفيان بن جُوان الفارسيُّ: أبو يوسف الفَسَوِيُّ (نسبةً إلى مدينة فسا)، ثقةٌ حافظ ورع، يُعَدُّ إمام أهل الحديث في فارس، وكان كثيرَ التّصانيف، توفِّي سنة ٢٨٠هـ، وحديثه مخرّج عند الترمذي والنّسائي. من آثاره: تاريخ الفَسَوِيّ، وكتاب صغير في السُّنَّة. **انظر**: الثقات (٩/ ٢٨٧)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٢٤)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٨٠)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٣٨).

أنها هي التي سَمَّتْهُ!»[١].

وتعبيره بـ (زعموا) إشارة إلى عدم الثّقة بما قيل، قال الخطَّابيُّ: «إنما يقال (زعموا) في حديثٍ لا سنَدَ له ولا ثَبتَ فيه، وإنما هو شيء حُكِيَ عن الألسُنِ على سبيل البلاغ»[٢].

وقال: «لا يكاد يقال (الزَّعم) إلا في خلافٍ أو أَمْرٍ غيرِ موثوقٍ به»[٣].

٢ ـ أنّ العبّاسَ بن عبد الله[٤] تَزَوَّجَ جَعْدَة بنت الأشعث بعد موت الحسن بن علي[٥] وهما أبناء عمومة، وقد كان البيتان العَلَوِيُّ والعبّاسيُّ في ذلك الزّمن قريبَيْنِ جدّاً مِن بعضهما البعض بلا عداوة ولا بَغضاء، ولو كانت جَعْدَة متّهمةً فعلاً لنأى بنفسه عنها حميّة لابن عمِّه على الأقلّ.

٣ ـ أنّ في بعض الرّوايات المزعومة أنّ يزيد قال لها ـ حين طَلَبَتْ منه الوفاءَ بوعده لها أنْ يتزوَّجها ـ: «والله لم نرضَكِ للحسن أفنرضاكِ لأنفسنا؟!»[٦].

فما الذي لم يَرْضَه يزيدُ من جَعْدَة وهي بنت سيّد كِندة وسليلةُ أميرها، وهي بلا ريب أشرف مِن أُمِّه الكلبيّة[٧]، فهل كان يزيدُ سَيَعِيبُ

---

(١) بغية الطلب في تاريخ حلب (٤/١٩١٨)، تاريخ مدينة دمشق (٩/ ١٤٥)، صفة الصفوة (١/ ٧٦٢)، تهذيب الكمال (٣/ ٢٩٥).

(٢) عون المعبود (١٣/ ٢١٥).

(٣) غريب الحديث للخطّابي (١/ ٥٣٥).

(٤) العباس بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشميُّ: أبو عبد الله العبّاسي، أكبر أبناء ابن عباس وبه كان يُكنى، ذَكَرَهُ ابن حبان في الثِّقات، وقال ابن القطان: «لا يُعْرَفُ حالُهُ»، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ المصادر. **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ٣١٤)، الجرح والتعديل (٦/ ٢١٢)، الثقات (٥/ ٢٥٨)، التحفة اللطيفة (٢/ ١٣).

(٥) **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ٣١٤).

(٦) المنتظم (٥/ ٢٢٦)، الوافي بالوفيات (١٢/ ٦٨)، البداية والنهاية (٨/ ٤٣)، تاريخ الخلفاء (١٩٢).

(٧) هي ميسون بنت بحدل بن أنيف الكلبيّة. **انظر**: الثقات (٢/ ٣٠٦)، الإكمال =

امرأةً بأمرٍ هو عائدٌ في الحقيقة بالذّمِّ عليه وعلى أُمِّه؟

وفي سياقٍ آخر للقِصَّة أنّ القائل هو معاوية وأنه قال لها: «إنَّ يزيدَ منا بمكان، وكيف يصلُحُ له مَن لا يَصْلُحُ لابنِ رسولِ الله؟! وعَوَّضَها منه مائةَ ألفِ درهمٍ»[1].

وهذا الكلام على لسان معاوية ظاهر الوضع والتّناقض، فإنه قد جعل مِن ابنه يزيد أعلى مكاناً من الحسن وهو ما لا يمكن أن يقوله معاوية وهو الذي عاتب ابنه على مفاخرته للحسن وأخبره بأنه ليس أهلاً لها[2]، كما أنه خلاف ما أراد واضع هذه الحكاية أن يُفْهَمَ منها حين عبَّر على لسان معاوية بـ (ابن رسول الله) وهو وَصْفٌ دالٌّ على إرادة التَّعظيم والتَّشريف، وإذا كان الأمر كذلك فالأصل أنه ليس كل ما يصلُح ليزيد يصلُح للحسن ولا عكس، بمعنى أنّ كلّ ما صلح للحسن لا بد أن يصلح ليزيد، وعليه فما دامت ابنةُ الأشعث صلُحت لابن رسول الله وهو الأفضل والأشرف فإنها ستصلُح ليزيد ولا بد، وهو ما سيقت الحكاية للدّلالة على خلافه تماماً.

٤ ـ أنه لم يُنقل عن جَعْدَة بنت الأشعث أنها أقرّت بهذه التُّهمة على نفسها أصلاً، ولا نُقِل عن معاويةَ أو يزيدَ أنهما اعترفا بالتَّخطيط لذلك، فمن أين وَصَلَ إلى علم أولئك الزّاعمين أنَّ أحدَهما قد أوعز إليها؟! ومِن أين لهم العلم بهذا الحوار الخاصّ والمفصَّل بين هذا الطّرف وذاك؟!

٥ ـ هل يمكن لمعاويةَ ـ وهو أحد الدُّهَاة الأربعة المشهورين[3] ـ

= لابن ماكولا (٧/ ١٩٣)، تاريخ مدينة دمشق (٧٠/ ١٣٢)، توضيح المشتبه (٨/ ١٤٢).

(١) البدء والتاريخ (٦/ ٥).

(٢) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٤١)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٠).

(٣) **انظر**: الإشراف في منازل الأشراف (١٢١)، تاريخ مدينة دمشق (١٩/ ١٨٢)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٧٢)، البداية والنهاية (٥/ ٣٣٨).

أن يخبر زوجةَ الحَسَن بمؤامرته وهو يعلم أنّ مِن الممكن جدّاً أن ترفض عَرْضَهُ وتهرع إلى زوجها لإخباره، والذي كان بدوره سيغضب ولا يَعْلَمُ غيرُ الله أين سينتهي به غضبُه! فهل كان معاويةُ بهذا المستوى من السّطحيَّة والتَّهَوُّر حتى يضعَ بذور زعزعة أمن دولته بيديه، وينثر عقد الوئام الاجتماعيِّ الذي حدث بما يشبه الأسطورة ـ وهو تنازل الحسن ـ جاعلاً إيّاهُ في مهبِّ الرِّيح؟!

٦ ـ أنّ الحسن قد سُقي السُّمَّ أكثر مِن مرّة كما قال، فإمّا أن يكون السّام في المرّات الأولى هو معاويةَ وابنَه أو آخرين، فإن كان معاوية فكيف يظلّ الحسنُ بن عليٍّ متردِّداً كلّ هذا التردُّد رافضاً الإفصاح عمن يظنُّه الفاعل موكِلاً أمره إلى الله، مع أنّ المؤمن لا يُلْدَغُ مِن جُحْرٍ مرَّتين فكيف مرّات؟!

وإن كان الفاعل في المرّات السّابقة غير معاوية وابنه فما المانع أن يكون هو أيضاً هذه المرّة؟!

ويمكن القول مِن كلّ ما سبق عرضُه ومناقشتُه بأنَّ ما ورد من اتِّهامات محدَّدة لا تعدو أن تكون رجماً بالغيب! ولهذا فقد رجّح جماعةٌ مِن المحقِّقين بطلان هذه النِّسبة وخصوصاً عن معاوية ﵁.

قال ابنُ العربيِّ المالكيُّ مبطلاً دعوى أنَّ معاويةَ دَسَّ جَعْدَةَ: «هذا محال من وجهين:

أحدهما: أنه ما كان ليتَّقي من الحسن بأساً وقد سلَّمَ الأمرَ.

الثاني: أنه أَمْرٌ مغيَّبٌ لا يعلمه إلا الله، فكيف تَحْمِلُونه بغير بيِّنة على أحدٍ مِن خلقِه في زمان متباعد، لم نَثِق فيه بنقلِ ناقلٍ بين أيدي قول ذوي أهواء، وفي حالِ فتنةٍ وعصبيّةٍ يَنْسِبُ كلٌّ واحد إلى صاحبه ما لا ينبغي فلا يقبل منها إلا الصَّافي، ولا يسمع فيها إلا

مِن العدل الصَّميم»(١).

وقال الإمام ابن تيميّة ـ مناقشاً دعاوى ابنِ المطهَّر الحلِّيِّ ـ: «أمّا قوله إنّ معاوية سَمَّ الحسَنَ فهذا مما ذكره بعضُ الناس ولم يثبت ذلك ببيِّنَةٍ شرعيّةٍ أو إقرارٍ معتبر، ولا نقلٍ يجزمُ به، وهذا مما لا يمكن العلمُ به، فالقول به قولٌ بلا علم.

وقد رأينا في زماننا مَن يقال عنه (إنه سُمَّ) و(مات مسموماً) مِن الملوكِ وغيرِهم، ويختلف الناسُ في ذلك حتى في نفس الموضع الذي مات فيه ذلك المَلِكُ، والقَلْعةُ التي مات فيها، فَتَجِدُ كُلّاً منهم يُحَدِّثُ بالشّيء بخلاف ما يُحَدِّثُ به الآخرُ، ويقول هذا: سَمَّهُ فلانٌ، وهذا يقول: بل سَمَّهُ غيرُهُ لأنه جرى كذا، وهي واقعةٌ في زمانِكَ، والذين كانوا في قلعَتِهِ هم الذين يحدِّثونك...

وإذا قيل: (إنَّ معاويةَ أَمَرَ أباها) كان هذا ظنّاً محضاً، والنبيُّ ﷺ قال: «**إِيّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيْثِ**»، وبالجملة فمِثْلُ هذا لا يُحْكَمُ به في الشَّرْعِ باتِّفاق المسلمين»(٢).

وقال الذَّهبيُّ في السِّياق نفسه: «هذا شيء لا يصحُّ؛ فمن الذي اطَّلعَ عليه؟!»(٣).

وقال ابنُ خلدون: «ما يُنْقَلُ مِن أنّ معاوية دَسَّ إليه السُّمَّ مع زوجِهِ جَعْدَةَ بنتِ الأشعثِ فهو مِن أحاديثِ الشِّيعة، وحاشا لمعاويةَ مِن ذلك!»(٤).

وكذلك الحال في ابنه يزيد فقد رجّح ابن كثير براءته مِن دعوى

---

(١) العواصم من القواصم (٢٢١).
(٢) منهاج السنة النبوية (٤/٤٦٩).
(٣) تاريخ الإسلام (٤/٤٠).
(٤) تاريخ ابن خلدون (٢/٦٤٩). **وانظر** للاستزادة: كتاب الدَّولة الأموية في كتابات المسعودي (٤٥).

مواطئة جَعْدَة فقال: «وعندي أنَّ هذا ليس بصحيح، وعَدَمُ صحَّتِهِ عن أبيه معاويةَ بطريق الأولى والأحرى»[١].

والرّاجح مِن كلّ ما سبق عَرْضُهُ أنّ الحسن ﵁ لم يمت مسموماً، وإن كان هو يَظُنُّ ذلك ويعتقده، وربما قوّى هذا الظَّنَّ لديه قول الطَّبيب الذي كان يختلف إليه: «هذا رجلٌ قد قَطَّعَ السُّمُّ أمعاءَهُ!»[٢].

ومما يدلّ على ذلك قول محمّد بن علي ـ رأس العلويِّين في زمانه وأعلمهم ـ: «قُتِلَ عليٌّ وهو ابن ثمان وخمسين سنة، ومات لها الحسنُ، وقُتِلَ لها الحسينُ»[٣].

وقوله بيِّنٌ في كونه يرى أنّ الحسن بن علي لم يُسَمّ؛ لأنه وَصَفَ موت عليٍّ وابنه الحسين بالقتل، وأمّا الحسن فاكتفى بذكر موته، ولو كان يعتقد أنه مات بالسمِّ لقال: قُتل.. أو سُمَّ ونحوهما.

وقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أنّ موت الحسن ﵁ نَتَجَ عن إصابته بأحد أنواع (مرض السّرطان) أو (أورام المعدة)، مدعِّماً وجهة نظرِهِ بـ(رأي بعض الأطبّاء المختصِّين) الذين استندوا في تشخيصهم إلى الأعراض التي أصابت الحسن ﵁ حسبما جاء في بعض الرِّوايات[٤].

وأخيراً فإنّ الاتِّهام بالسَّمِّ موضوعٌ يكثر ورودُه في كتب التّاريخ في وصف مِيْتَةِ بعض ذوي الشّأن وأولي الخطر، ولا سيَّما إن كانت مِيْتَةً غير مألوفة ولا متوقّعة، بمعنى أنه لم تتقدّمها الأسباب المعهودة مِن كِبَرٍ أو مرض وهلمّ جرّا[٥].

---

(١) البداية والنهاية (٨/ ٤٣). (٢) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٣).

(٣) خرّجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: التاريخ برقم (٣٣٩٢٩).

(٤) **انظر**: مرويات خلافة معاوية ﵁ في تاريخ الطبري (٣٩٥).

(٥) مثل ما جرى على الخليفة المعتمد على الله الذي «مات فجأةً... وكانَ قد أكَلَ رءوسَ جَدْيٍ فمات مِن الغد بين المغنِّينَ والنُّدماءِ، فقيل: سُمَّ في الرُّءوس، =

والموت بالسُّمّ وإن كان أمراً ممكناً بل وواقعاً أحياناً إلا أنّ ثَمَّة توسُّعاً كبيراً في جعله سبب وفاة دون اعتماد على دليل مقنع سوى احتمالات وافتراضات تصيب مرّة وتخطئ مرّات.

ولعلّ مِن الأمور التي سهَّلت على كثير مِن المتقدِّمين إلقاء التُّهم جُزافاً أو توظيفاً دون خوف أو اكتراث هو تأخُّر المعارف الطبيّة لأهل زمانهم في معرفة العلل والأدواء، وكون الموت بالسُّمِّ شيئاً لا يمكن اكتشافه بسهولة بالنِّسبة لهم، ومن ثَمَّ يبقى الاحتمال مفتوحاً أبداً، ويظلّ أولئك في مأمنٍ تامّ من أن يُكْتَشَفَ كذبُهم[(١)] أو تخرُّصُهم، ومنطقيّاً سيكون أوّل المتَّهمين هو أكثر الناس انتفاعاً بهذا الموت، ولو كان في الحقيقة أبعد الناس عنه[(٢)]!

ولا أدلّ على أنّ أكثر ما يُحكى في هذا الباب لا دليل عليه إلا الظّنّ أنك لا تكاد تجد أحداً اتُّفِق على كونه مات مسموماً إلا القليل، وأمّا السّواد الأعظم فلا بد وأن يقال في مِيْتَةِ أحدِهم: (وقيل) ونحوها مما يدلّ دلالة قاطعة على أنها مجرّد أقاويل وظنون[(٣)].

= وقيل: نَامَ فَغُمَّ في بِساطٍ، وقيل: سُمَّ في كأسِ الشَّراب». العِبَر في خبر من غبر (٢/ ٦٧).

(١) مثل ما جرى لعمرَ بنِ يزيدَ التميميِّ البصريِّ حين قُتِلَ فأشاع قاتلوه أنه مصَّ خاتَمَهُ المسموم فمات. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٤٥/ ٣٩٢).

(٢) لم يكتف البعض باتِّهام معاويةَ بسمِّ الحسن بن عليٍّ، بل زعموا أنه سَمَّ سعدَ بن أبي وقاص وعبدَ الرّحمٰن ابن خالد بن الوليد أيضاً. **انظر**: كتاب المحن (١٦٥)، الكامل في التاريخ (٣/ ٣٠٩).

(٣) وممن قيل فيهم أنهم ماتوا بالسُّمِّ:
الأمير مروان بن الحكم. واتُّهمت به زوجته **انظر**: تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢٥٧).
الخليفة معاوية بن يزيد بن معاوية. **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٣٧٩).
الأمير عبد العزيز بن مروان وألمح البعضُ إلى اتِّهام أخيه الخليفة عبد الملك بن مروان. **انظر**: تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢٨٠).
الخليفة عمر بن عبد العزيز. **انظر**: المحن (٢٧٥)، تاريخ الطبري (٤/ ٦٢)، الكامل في التاريخ (٤/ ٣١٩). =

ومِن الأمثلة على فتح باب الاحتمالات دون تروٍّ أو تثبُّتٍ أنّ أبا بكر الصِّدِّيق «اختلفوا في سبب موته؛ فقال قومٌ: سُمَّ فمات، وقال قومٌ: بل اغتَسَلَ في يومٍ باردٍ فَحُمَّ فماتَ»[1].

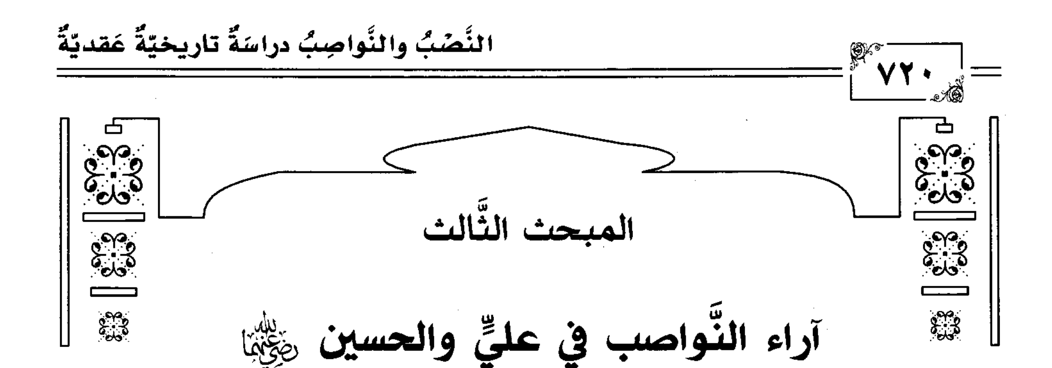
ولئن كان مِن سعادة حظِّ إحداهُنَّ أنْ دفع عنها سيِّدُها التُّهْمَةَ التي رماها بها ابنُهُ ـ وقد شارف على الموت ـ بقوله: «إنّ ابني يزعم أنّ أمَّ وَلَدِي هذه سَقَتْنِي السُّمَّ، وهو كاذبٌ! هذا داءٌ يصيبُنا في بطوننا أهلَ البيت»[2]، فإنّ الكثيرين لم يجدوا مَن يبرِّئ ساحتَهم مما ألصِق بهم.



= الإمام أبو حنيفة واتُّهِم به أبو جعفر المنصور. **انظر**: المحن (٢٧٦)، العِبَر في خبر من غبر (١/ ٢١٥).
الخليفة الهادي العباسي، واتّهم البعض أُمَّه. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٣).
علي بن موسى الكاظم. **انظر**: تاريخ اليعقوبي (٢/ ٤٥٣)، البدء والتاريخ (٦/ ١١١).
الخليفة المنتصر بن المتوكِّل العباسي. **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (١/ ٤٥٣)، البداية والنهاية (١٠/ ٣٥٤).
الخليفة العاضد العباسي. **انظر**: الروضتين في أخبار الدولتين (٢/ ١٩٩).
الخليفة الرّاشد العباسي. **انظر**: البداية والنهاية (١٢/ ٢١٣).
الملك ناصر الدين محمد بن الملك أسد الدين شيركوه. **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (٤/ ٢٤٦).
الأمير الحسن بن الحافظ لأمر الله، واتهم البعض أبوه. **انظر**: الكامل في التاريخ (٩/ ٢٨٠).
الملك السعيد بن الملك الظاهر. **انظر**: البداية والنهاية (١٣/ ٢٩٠).
الأمير بدر الدين بيلبك بن عبد الله. **انظر**: البداية والنهاية (١٣/ ٢٧٧).
بديع الزّمان الهمداني. **انظر**: البداية والنهاية (١١/ ٣٤٠).

(١) البدء والتاريخ (٥/ ٧٩). **وانظر** للاستزادة: تاريخ الطبري (٢/ ٣٤٧)، المعارف لابن قتيبة (١٧٠)، المنتظم (٤/ ١٥٧).

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ٣٦١). **وانظر** نظير هذه الحكاية في: الكامل في التاريخ (٧/ ١٣).

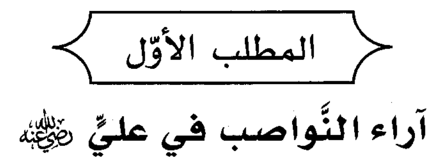


المبحث الثَّالث

آراء النَّواصب في عليٍّ والحسين رضي الله عنهما

عليٌّ وابنه الحسين رضي الله عنهما هما أكثر مَن نالته سهام النّواصب بالطّعن مِن آل البيت، وكان الحظّ الأوفى مِن نصيب عليٍّ للأحداث الكبار التي وقعت في زمانه مِن قتال أهل الجمل بقيادة عائشة وطلحة والزّبير، وقتالِ أهل الشّام في صِفِّين بقيادة معاوية، وقتالِ الخوارج في معركة النَّهروان.

ومن هنا فسيكون الكلام على آراء النّواصب في كلٍّ واحد منهما بشكل مستقلّ.



المطلب الأوّل

آراء النَّواصب في عليٍّ رضي الله عنه

أولاً: تكفير عليٍّ رضي الله عنه.

مما انفردت به الخوارج ـ بجميع فِرَقِهم ـ عن بقيّة النّواصب القولُ بكُفْرِ علي رضي الله عنه، إلا أنّهم على صنفين:

منهم مَن ذهب إلى أنه كُفْرٌ مخرِج من الملّة.

ومنهم مَن ذهب إلى أنّ كفرَه كُفْرُ نعمة لا كفر ملّة، وهم الإباضيّة[(١)].

وكان مردّ مقالتهم التّكفيريّة حادثة التّحكيم الشّهيرة في معركة

(١) **انظر**: مقالات الإسلاميين (٨٦) و(٤٥٢)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٩)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٠).

صفِّين، والتي عُرِفوا من أجلها بلقب (الْمُحَكِّمَة) وهو لَقَبٌ لا يُزعجُهم[(١)]، بل يُروى أنّ ابن ملجِم لما ضرب عليّاً على رأسه قال: «الحُكْمُ لله يا عليُّ، لا لكَ ولا لأصحابِك»[(٢)].

وقد رأوا في هذه الحادثة كُفراً صُراحاً، وبيان ذلك أنهم كانوا قبل أن يجريَ التّحكيمُ جُزْءاً مِن جيش عليٍّ، وكانوا حينئذٍ يرون أنّ معاويةَ ومَن معه مِن أهل الشّام بُغاةٌ بخروجهم على الإمامِ المفروضةِ طاعتُه، وقد أوجب الله قتالَ هؤلاء بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الحجرات: ٩]، ولم يقل فـ(حاكموهم) أو نحوها، بل لم يُرَخِّص بشيءٍ سوى القتال، وجَعَلَ الغايةَ التي يقف عندها هذا القتالُ هي رجوعَ البُغاة عمّا هم عليه.

وأمّا عليٌّ فقد خالف هذا كلَّه مِن جهة قبولِه بما سينتهي إليه الحكَمان بشأن هذا التّنازع، وهو بهذا قد رَضِيَ بغير شرع الله، وعَمِل بغير حُكْمه الآمرِ بالقتال لا غير، وقد نفى الله أنْ يكون الحُكْم لسواه بقوله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ﴾ [يوسف: ٤٠]، وأخبر بكُفْرِ مَن حَكَم بغير ما أنزله بقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤][(٣)].

فالحاصل: أنّه لا يجوز أن يكون الحكم إلا لله، وعليٌّ حكّم غير الله ورضي به، فالنّتيجة أنّ عليّاً كافر.

ومما يلحظ هنا أنّ المقدّمة صحيحة ولا شك، إلا أنَّ النتيجة التي

---

(١) **انظر**: مقالات الإسلاميين (١٠٤) و(١٢٧)، تاريخ بغداد (١/ ١٦٠)، الفَرْق بين الفِرَق (٥٤)، الملل والنِّحَل (١/ ١١٧).

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ١٥٧)، الاستيعاب (٣/ ١١٢٥)، البدر المنير (٨/ ٥٥٥)، ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى (١١٤).

(٣) **انظر**: مقالات الإسلاميين (٤)، فِرَق الشِّيعة (١٥)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٣/ ٢٠٨).

انتهى إليها الخوارج فاسدة، وهو ما أشار إليه عليٌّ رضي الله عنه حين تعالت أصواتُهم أمامه مردِّدين عبارة (لا حُكْمَ إلا لله) فقال كلمته الشّهيرة: «كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيْدَ بِهَا بَاطِلٌ!»[(١)].

وفي استدلال الخوارج هذا مصداقُ وصف النبي ﷺ لهم بأنهم **«يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللهِ، وَلَيْسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ»**[(٢)]، وأنهم **«يَقُولُونَ مِنْ قَوْلِ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ»**[(٣)] و«معناه: في ظاهر الأمر، كقولهم: (لا حُكْمَ إلا لله) ونظائره مِن دُعائهم إلى كتاب الله تعالى»[(٤)].

وعلى كلٍّ فهذا أهمّ ما اعتمدوا عليه فيما ذهبوا إليه[(٥)].

والجواب عن هذا من وجوه:

١ ـ أنه قد وردت النُّصوص الدّالّة على كون عليٍّ رضي الله عنه من أهل الجنّة، وهو ما يدلُّ ابتداءً على خَطَأ فَهْمِ مكفِّريه مِن الخوارج وانحرافِهم عن جادّة الصّواب فيما تمسّكوا به في هذه المسألة، إذ يستحيل أنْ تُخْبِرَ

---

(١) خرّجه مسلم في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: التّحريض على قتل الخوارج برقم (١٠٦٦).

(٢) جزء من حديث خرّجه الإمام أحمد في مسنده عن أبي سعيد الخدري وأنس بن مالك برقم (١٣٣٦٢)، وأبو داود في سننه، كتاب: السّنة، باب: في قتال الخوارج برقم (٤٧٦٥). والحديث صحّحه الألباني في صحيح وضعيف سُنن أبي داود.

(٣) جزء من حديث خرّجه الإمام أحمد في المسند عن علي بن أبي طالب برقم (٦١٢)، وأبو داود في سننه، كتاب: السّنة، باب: في قتال الخوارج برقم (٤٧٦٧)، والترمذي في سننه من حديث ابن مسعود، كتاب: الفتن، باب: في صفة المارقة برقم (٢١٨٨). وقال عنه عقب تخريجه: «هذا حديث حسن صحيح»، وصحّحه الألبانيُّ في صحيح وضعيف سنن الترمذيّ.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ١٦٩).

(٥) ومما أخذ عليه الخوارج أيضاً إذنه بعدم كتابة لقب (أمير المؤمنين)، وأنه قاتل أهل الجمل فقتل الأنفس الحرام ولم يسبِ ولم يقسم الأموال. **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ١٠٣)، المنتظم (٥/ ١٢٢)، الكامل في التاريخ (٣/ ١٩٥)، البداية والنهاية (٧/ ٢٨٢).

النُّصوص بأنه مِن أهل الجنّة، وأنّ الجنّة لا يدخلُها مُشْرِكٌ، ثم يكون في حقيقة الأمر قد مات على الشِّرك!

ولا يصحّ أن يورد أحدٌ احتمال أنه قد تاب عمّا وقع منه، إذ المعروف تاريخيّاً أنه أبى على الخوارج أنْ يقرَّ على نفسه بالكفر ويُجدّد توبتَه مع حاجته إلى تأييدهم، أو على الأقلِّ إلى تحييدهم[1].

٢ ـ أن يقال إننا لا نُسلِّم بفهم الخوارج لقول الحقّ سبحانه: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ٩] لأنّ الله تعالى قد بدأ الآية الكريمة بالأمر بالصُّلح فقال: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ﴾ [الحجرات: ٩]، وخَتَمَها بتكرار الأمر به مرّةً ثانية عند الفيء فقال: ﴿فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ﴾ [الحجرات: ٩] فدلّ على أنّ الإصلاح بين المتنازعين مقصود بذاته.

وأمّا الأمر بـ(قتال الفئة الباغية) فليس كذلك، كيف وفيه ما فيه مِن إراقة الدِّماء المعصومة في الأصل، وإيغارِ صدور المقتتلين وذويهم، وانشغالِ بعضِهم ببعض عن عدوِّهم؟!

ولكنه لما لم يكن ثَمَّةَ وسيلة أخرى يمكن أن يَحْصُلَ بها رأب الصّدع وجمع الشَّتات وتوحيد الكلمة سواه كان أفضل الخيارات بالنَّظَر إلى غيره، وهذا أصل عظيم دأبت الشَّريعة على إعماله في كثيرٍ مِن المواضع، وهو المعروف بارتكاب أخفّ المفسدتين درءاً لأعلاهما، إذ إنّ المفاسد الحاصلة جرّاء ترك الباغي دون ردع على المجتمع المسلم أعظمُ من تلك المترتِّبة على قتاله.

وبناءً على هذا الفهم المقاصديِّ يمكن القول بأنه إذا ما كان سيحصل المرادُ الشّرعيُّ عند وقوع التّنازع بأيِّ طريقةٍ دون إراقة دماء وإزهاق أَنْفُس لم يكن العملُ بها محظوراً أصلاً فضلاً عن أن يكون كُفْراً!

---

(١) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ١١٧)، المنتظم (٥/ ١٣٢)، البداية والنهاية (٧/ ٢٨٧)، فتح الباري (١٢/ ٢٨٥).

قال سعد الدِّين التّفتازانيُّ[١]: «إنما أُوجِبَ القتالُ بعد إيجاب الإصلاح، وهذا إصلاحٌ فلا يُعْدَلُ عنه إلى القتال ما لم يَتَعَذَّرْ»[٢].

وكعادته أفاض الإمام ابن تيميّة في مناقشة استدلال الخوارج بهذه الآية فقال: «إنّ الله لم يأمر بقتال المؤمنين البُغاة ابتداءً لمجرَّد بغيهم، بل إنما أَمَرَ إذا اقتتل المؤمنون بالإصلاح بينهم.

وقوله: ﴿فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [الحجرات: ٩] يعود الضّمير فيه إلى الطّائفتَينِ المقتتلتَينِ من المؤمنين، لا يعود إلى طائفةٍ مؤمنةٍ لم تُقاتِل.

فالتّقدير: فإن بغت إحدى الطّائفتين المؤمنتين المقتتلتين على الأخرى فقاتلوا الباغية حتى تفيء إلى أمر الله، فمتى كانت طائفةٌ باغيةٌ ولم تقاتِل لم يكن في الآية أَمْرٌ بقتالها.

ثم إن كان قوله: ﴿فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ بعد الإصلاح فهو أوكد، وإن كان بعد الاقتتال حصل المقصود.

وحينئذٍ فأصحابُ معاويةَ إن كانوا قد بَغَوْا قبل القتال لكونهم لم يبايعوا عليّاً فليس في الآية الأَمْرُ بقتال مَن بَغَى ولم يُقَاتِلْ.

وإن كان بغيُهم بعد الاقتتال والإصلاح وَجَبَ قتالُهم، لكن هذا لم يوجد، فإنّ أحداً لم يُصْلِح بينهما.

ولهذا قالت عائشة ﵂: «هَذِهِ الآيَةُ تَرَكَ النَّاسُ الْعَمَلَ بِهَا». يعني: إذ ذاك.

---

(١) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني: عالم حنفي، بارع في النحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق، مولده سنة ٧١٢هـ بتَفْتَازان وهي قرية بنواحي نسا من بلاد خراسان، ذاع صيته في زمانه وانتشرت كتبه، توفي سنة ٧٩١هـ. من آثاره: شرح تلخيص المفتاح، شرح مقاصد الكلام، تهذيب الكلام. **انظر**: الدرر الكامنة (٦/ ١١٢)، شذرات الذهب (٦/ ٣١٩)، طبقات المفسرين للداودي (٣٠١)، الأعلام (٧/ ٢١٩).

(٢) شرح المقاصد في علم الكلام (٢/ ٣٠٦).

وإن كان بغيُهم بعد الاقتتال وقبل الإصلاح، فهنا إذا قيل بجواز القتال فهذا القَدْرُ إنما حصل في أثناء القتال. وحينئذٍ فَشِلَ أصحابُ عليٍّ ونَكَلُوا عن القتال لمّا رفعوا المصاحف. ففي الحال التي أُمِرَ بقتالهم فيها لم يقاتلوهم، وفي الحال التي قاتلوهم لم يكن قتالهم مأموراً به.

فإن كان أولئك بُغاةً معتدين فهؤلاء مُفرِّطون مقصِّرون، ولهذا ذلُّوا وعجزوا وتفرَّقوا، وليس الإمام مأموراً بأن يقاتل بمثل هؤلاء»(١).

وقد استدلّ أمير المؤمنين عليٌّ ـ وتبعه جماعة من العلماء ـ على جواز ما فعله من التحكيم بأنّ الله أمر بالتّحكيم في حالة الخلاف بين الزّوجين بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَـٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ [النساء: ٣٥].

وأمر به أيضاً في بيان جزاء الصّيد بقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥].

إلا أنّ أهل حروراءَ اعترضوا على هذا الاستدلال وردُّوه بأنَّ التَّحكيم عند وقوع الخلاف بين الزّوجين وفي جزاء الصَّيد منصوصٌ عليه، فهو عَيْنُ ما أَمَرَ الله تعالى به، وهذا بخلاف ما عليه الحال عند وقوع البَغْيِ من طَرَفٍ ما فإنّ المأمور به هو قتالُه(٢).

وهذا الاعتراض له حظٌّ من النّظر، إلا أنّ استدلال أمير المؤمنين عليٍّ كان مِن وجهٍ آخر حين قال لبعض مَن كانوا معه: «أَصْحَابُكُمْ أُولَاءِ الَّذِيْنَ خَرَجُوْا، بَيْنِيْ وَبَيْنَهُمْ كِتَابُ اللهِ، يَقُوْلُ اللهُ فِيْ كِتَابِهِ فِيْ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٠٢).

(٢) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ١٠٩)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٠٢)، الخوارج والحقيقة الغائبة (٩٠).

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ [النساء: ٣٥]. فَأُمَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَعْظَمُ حُرْمَةً أَوْ ذِمَّةً مِنِ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ»(١).

واستدلالُهُ ﷺ هو ما يُسمّى في أصول الفقه بـ(قياس الأولى)، بمعنى أنه إذا كان الله تعالى شَرَعَ التّحكيم في شأن الزّوجين المتنازِعَينِ رغبةً في إصلاح شأنهما، وهما شخصان لا أكثر، أفلا يأذن بالتّحكيم ويرضاه في أمر الأمّة المقتتلة؟!

وأين هي المفاسد المترتِّبة على وقوع الشِّقاق بين زوجين من تلك المترتِّبة على اقتتال الأمّة واشتعال فتيل الفتن فيما بينها؟!

٣ ـ أنّه لا تثريب على أمير المؤمنين علي فيما قام به من إجابة أهل الشّام فيما طلبوه إياه مِن التّحاكم إلى كتاب الله تعالى، وهل يسع مسلماً إذا دُعي إلى حكم الله ورسوله إلا أن يجيب دون تلكُّؤ أو تردُّد كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

إذن فقد وافقَ عليٌّ ﷺ على التّحكيم لأمرين:

أ ـ أنه خشي مِن أن يتأوّلَ أحدُ الجهّال أو المغرضين بعض الآيات عليه ليصوِّروه وكأنه مُعْرِض عن كتاب الله أو خائف من حكمه.

ولهذا لما طُلِبَ منه الاحتكامُ إلى كتاب الله لم يمانع أبداً بل قال: «أَنَا أَوْلَى بِذَلِكَ! بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ»(٢).

---

(١) خرّجه الإمام أحمد في مسند علي بن أبي طالب ﷺ برقم (٦٥٦)، وأبو يعلى الموصلي في مسند علي بن أبي طالب ﷺ برقم (٤٧٤). وقد حسّن الشيخ شعيب الأرنؤوط إسناده في تخريجه لأحاديث مسند أحمد، وصحّحه حسين سليم أسد في تخريجه لأحاديث مسند أبي يعلى.

(٢) خرّجه الإمام أحمد بن حنبل ـ واللفظ له ـ في مسنده في حديث سهل بن حُنَيف ﷺ برقم (١٦٠١٦)، وأبو يعلى الموصلي في مسند علي بن أبي طالب ﷺ برقم (٤٧٣). =

وقد صرّح بكونه يخشى إنْ هو أبى ما دعاه إليه الشّاميُّون من التَّحاكُم إلى القرآن أن يروا أنه ممن يَنطبق عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [آل عمران: ٢٣](1).

وفي معناها وأشدّ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [النور: ٤٨ ـ ٥٠].

ب ـ أنه كان على ثقةٍ مِن أنَّ الحكَمين سوف يقضيان بأنه المحقّ، وأنّ هذا هو حكم الله(2)، وكيف يكون كافراً مَن رجع إلى الكتاب والسُّنة؟! فقد كان يرى أنّ الحكمين ليسا إلا وسيلةً لاستخراج حُكْم الله، كالقاضي والعالِم اللَّذينِ يجتهدان في النّظر في النّصوص ودلالاتِها بحثاً عن مُرادات الشّارع.

ولهذا قال عليٌّ للحكمين: «عَلَى أَنْ تَحْكُمَا بِمَا فِيْ كِتَابِ اللهِ، وَكِتَابُ اللهِ كُلُّهُ لِيْ، فَإِنْ لَمْ تَحْكُمَا بِمَا فِيْ كِتَابِ اللهِ فَلَا حُكُوْمَةَ لَكُمَا»(3).

ولما قالت له الخوارجُ حَكَّمْتَ رجلين!

قال: «مَا حَكَّمْتُ مَخْلُوْقَاً، إِنَّمَا حَكَّمْتُ الْقُرْآنَ!»(4).

= وقال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح على شرط الشّيخين»، وقال حسين سليم أسد: «رجاله ثقات».

(1) **انظر**: البدء والتاريخ (٥/ ٢٢٢)، تاريخ مدينة دمشق (٢٧/ ١٠٥).
تنبيه: رُوي أيضاً أنّ مَن كان مع عليٍّ رضي الله عنه مِن القرَّاء هم الذين احتجُّوا بهذه الآية.
انظر: فتح الباري (١٢/ ٢٨٤).

(2) **انظر**: الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٢١)، تلخيص الحبير (٤/ ٤٦).

(3) خرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه في كتاب الفتن، باب: ما ذُكِر في صفِّين (٣٧٨٥٦)، وهو في تاريخ مدينة دمشق (٣٢/ ٩٥)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٥٢).

(4) تفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٢٤٩)، الاعتقاد للبيهقي (١٥٠)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٥٢)، فتح الباري (١٣/ ٤٥٤).

٤ ـ أمّا استدلال الخوارج بقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] فيمكن مناقشته من خلال ما يلي:

* أنّ العلماء مِن الصّحابة فمَن بعدهم مختلفون في هذه الآية هل تتناول المسلمين أم أنها متعلِّقة باليهود أو بأهل الكتاب عموماً؟[١] وقد رجّح هذا الأخير بعض الأئمّة المحقِّقين كابن جرير الطّبري[٢].

وإذا كان الخلاف في مدلول الآية بهذه الصِّفة فكيف يمكن الجزم بتكفير أهل الإسلام ولا سيما أهل العلم والفضل منهم واستباحة دمائهم استناداً إليها وحدها؟!

ولعلّ هذا هو مراد ابن عمر رضي الله عنهما حين كان يذمُّ الحروريَّة ويقول: «انْطَلَقُوْا إِلَى آيَاتٍ نَزَلت في الْكُفَّارِ فَجَعَلُوْهَا فِيْ الْمُؤْمِنِيْنَ»[٣].

وكان ابن عباس إذا ذُكِرَ له ما يلقى الخوارج عند القرآن يقول: «يُؤْمِنُوْنَ عِنْدَ مُحْكَمِهِ، ويَهْلِكُوْنَ عِنْدَ مُتَشَابَهِهِ»[٤].

* أنّ الأخذ بهذه الآية على إطلاقها يستلزم تكفيرَ كلّ مَن حكم بما لا يوافق حكم الله أيّاً كان هذا الحكمُ صغيراً أو كبيراً، ودون تفريق بين مَن وقع في ذلك جاهلاً حكم الله أو متأوِّلاً أو مُعرِضاً وغير ذلك، وهذا ما لم يقل به أحد من أهل العلم باستثناء الخوارج.

ولقد أحسن ابنُ حزم غاية الإحسان حين بيّن السّببَ الحقيقيَّ الذي

---

(١) انظر الكلام على هذه المسألة في: كتاب الحكم بغير ما أنزل الله، أحواله وأحكامه (١٢٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٦/ ٢٥٧).

(٣) ذكره البخاريُّ تعليقاً (٦/ ٢٥٣٩) ووصله الحافظ في تغليق التعليق (٥/ ٢٥٩)، وفتح الباري (١٢/ ٢٨٦)، وصحّح إسنادَه.

(٤) خرّجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب: الجَمَل، باب: ما ذُكِرَ في الخوارج برقم (٣٧٩٠٢).

حملهم على تخطئة عليٍّ وتكفيره بقوله: «أسلافُ الخوارج كانوا أعراباً قرأوا القرآنَ قبل أن يتفقّهوا في السُّنن الثابتة عن رسول الله ﷺ، ولم يكن فيهم أحدٌ مِن الفُقهاء لا مِن أصحابِ ابن مسعود، ولا أصحابِ عمر، ولا أصحابِ عليٍّ، ولا أصحابِ عائشة، ولا أصحابِ أبي موسى، ولا أصحابِ معاذِ بنِ جبل، ولا أصحابِ أبي الدّرداء، ولا أصحابِ سلمانَ، ولا أصحابِ زيدٍ وابنِ عباس وابنِ عمر، ولهذا تجدهم يكفِّرُ بعضُهم بعضاً عند أقلِّ نازلةٍ تنزل بهم مِن دقائقِ الفُتيا وصغارِها، فظهر ضعفُ القوم وقوّةُ جهلِهم، وأنهم أنكروا ما قام البرهانُ الذي أوردنا بأنه حقٌّ»[١].

ثانياً: الزّعم بأنّ له علاقةً بمقتل عُثمان رضي الله عنه.

للنّواصب غير المكفِّرة مطاعن ودعاوى كثيرة في عليٍّ رضي الله عنه فسّقه بعضهم لأجلها وأبغضوه ولعنوه وتبرّأوا منه[٢]، إلا أنّ الظّاهر أنّه لم يُنْقَل منها إلّا القليل فقط، لجهود أهل السُّنة في القضاء على النّصب وإبطال مقالات أربابه، ولحرصهم أيضاً على عدم إيرادها في مصنّفاتهم أصلاً، وإن احتاجوا إلى ذِكْرِها وفي أضيق الحدود فكثيراً ما كانوا يحذفون اسم عليٍّ.

ومِن الأمثلة على ذلك ما جاء عن مروانَ بنِ الحكم حين كان أميراً على المدينة مِن أنه «كان يَسُبُّ رجلاً كلَّ جمعة!»[٣].

وفي خبرٍ آخر: «كان الولاةُ مِن بني أُمَيّةَ قبل عُمَرَ بنِ عبد العزيز يَشْتمون رجلاً رضي الله عنه»[٤].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٢١).
(٢) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٥/ ٩ و٤٤)، رسالة في التوبة (٢٦٢).
(٣) سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٧٧).
(٤) المصدر السّابق (٥/ ١٤٧)، ميزان الاعتدال (٤/ ١١٣)، لسان الميزان (٣/ ٢٩٤).

ومثله التّعمية في أخلوقة التّسلُّق بـ(رجل) و(فلان)[١].

ولم يكن هذا التصرُّف مقصوراً على ما يرد عن النّواصب في حقّه بل حتى في كثيرٍ مما قيل مما قد يوهم الانتقاص مِن حقِّهِ كقول عائشة رضي الله عنها: «وَأَيْمُ اللهِ لأُصبعُ عُثْمَانَ الّتِيْ يُشِيْرُ بِهَا إِلَى الأَرْضِ خَيْرٌ مِنْ طِلَاعِ الأَرْضِ مِنْ مِثْلِ عَلِيٍّ!»[٢] فقد جاء في بعض المصادر «خَيْرٌ مِنْ طِلَاعِ الأَرْضِ مِثْلَ فُلَانٍ!»[٣]، وجاء في مصدر ثالث «فذَكَرَتْ كلاماً فَضَّلَت عثمانَ على عليٍّ»[٤].

ومن ذلك أيضاً ما جاء عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ أنه قال: صَنَعَ لنا عبدُ الرحمٰنِ بنُ عوفٍ طعاماً فدعانا وسقانا مِن الخمر، فأخَذَتِ الخمرُ منّا، وحَضَرَتِ الصلاةُ فقدَّمُوني فقرأتُ: قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون قال فأنزل الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾[٥] [النساء: ٤٣].

وقد جاء الحديث في بعض المصادر مبهماً بـ«فَقَدَّمُوْا فُلاناً»[٦] «أَمَرُوْا رَجُلاً فَصَلَّى بِهِمْ»[٧]، وعبَّر ابن القيّم عن القِصّة بقوله «وكذلك الصحابيُّ الذي قرأ...»[٨].

والحاصل: أنّ هذه التّعمية مِن تصرُّف بعض العلماء إظهاراً

---

(١) **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٢٩). (٢) مسند الشاميين (٢/ ٧٥).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٤٨٨).

(٤) السنة للخلال (٢/ ٣٨٥). وصّحح محقّقه إسناده.

(٥) خرّجه الترمذي في سننه، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومِن سورة النساء برقم (٣٠٢٦)، وعبد بن حُميد في مسنده برقم (٨٢) وغيرهما. والحديث قال عنه أبو عيسى الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي. **وانظر** للاستزادة: تخريج الأحاديث والآثار (١/ ٣٢٢).

(٦) **انظر**: تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٥٨)، تفسير ابن كثير (١/ ٥٠١)،

(٧) **انظر**: مسند البزار (٢/ ٢١١). (٨) إعلام الموقعين (٣/ ٥٣).

لكراهتهم ذلك وامتعاضهم منه، وأمّا الرُّواة الأوائل فقد صرَّحوا باسمه[١].

وعوداً على بدء فمِن طعونِهم أنهم اتَّهموه بأنَّ له علاقةً بمقتل الخليفة عُثمان، وهو اتِّهامٌ تردَّد مراراً على ألسنة كثيرٍ مِن الأمويّة وشيعتِهم في أكثرَ مِن مناسبة في حياته، مُتَّهِمِينَ إيّاه بأنه شارَك في دم عُثمان أو أعان على ذلك أو خَذَلَهُ بتقاعسِهِ عن نُصرته على تفاوتٍ في دعاواهم[٢].

وقد بدأت هذه الاتِّهامات في وقت مبكِّر قبل مقتل أمير المؤمنين عثمان، وبالتّحديد حين عَثَرَ الخارجون عليه على الكتاب الذي كان فيه الأمرُ بتعزيرهم وتأديبِهم فعادوا إلى المدينة غاضبين عليه[٣].

وقد اتَّهَمَ الأمويّون عليّاً بأنه كان وراء هذا الكتاب لأنه كان ناقماً عليه وقالوا له: «أنتَ قد صنعتَ هذا بنا، وأَلَّبْتَ الناسَ علينا!»[٤].

والذي يظهر أنهم كانوا يعلمون براءتَه مِن دعواهم، إلا أنَّ الهدف مِن ورائها كان الاستماتة في إبراز براءة ساحتهم مِن هذا الكتاب وأنه لا صِلَةَ لهم به بحال.

ومما يدلّ على تيقّنهم بأنه لا علاقة له بهذا الكتاب ما يلي:

* أنه لم يَقُل بهذه الدّعوى من أهل المدينة ممن عاصر الحدث أحد غيرهم.

* أنَّ الأمويِّين أنفسَهم لم يكرِّروا هذا الزّعم حين انفردوا بالملك

(١) **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ٣٩٣)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٦٦)، تاريخ الخلفاء (١٩٠).

(٢) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٦) و(٧/ ٤٦٢)، مقتل الشهيد عثمان (١٨٢).

(٣) **انظر**: أخبار المدينة (٢/ ٢١٠)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٦٥)، المنتظم (٥/ ٥٧)، الكامل في التاريخ (٣/ ٥٩).

(٤) أخبار المدينة (٢/ ٢١٠).

واستمرّوا في الطّعن في عليٍّ مما يبيّن أنهم لم يكونوا مقتنعين بذلك.

* أنّ كثيراً مِن المؤرِّخين وغيرِهم يرون المسؤول عن هذا الكتاب هو مروان بن الحكم.

قال الذّهبيُّ: «كان كاتبَ ابنِ عَمِّهِ عثمانَ، وإليه الخاتمُ فَخَانَهُ، وأَجْلَبُوا بسببه على عثمانَ»[١].

وعلى كلٍّ فقد أشار الإمام ابن تيميّة إلى أنّه «كان في عسكر معاوية مَن يَتَّهِمُ عليّاً بأشياءَ مِن الظُّلْم هو بريءٌ منها»[٢]، ومعلوم أنّ مِن أهمّها علاقته بمقتل أمير المؤمنين عثمان.

وليس غريباً أن يَتَّهِمَ الأمويُّونَ والشّاميُّون عليّاً بهذه الفِرية الكاذبة، بل الغريب حقاً هو أن يشاركَهم في ترديد دعوى أنه «كان ممن يستحلُّ قَتْلَ عثمانَ»[٣] كثيرٌ مِن أنصاره وأتباعِه رغبةً منهم في الطَّعن على أمير المؤمنين ذي النُّورين رضي الله عنه مما زاد من فُرَص شيوعِها بين جُهّال الفريقَينِ ورسوخها كما قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «إنّ عليّاً رضي الله عنه نَسَبَهُ إلى قَتْلِ عثمانَ كثيرٌ من شيعته ومِن شيعة عثمان، هؤلاءِ لبُغْضِهم لعثمانَ، وهؤلاءِ لبُغْضهم لعليٍّ»[٤].

وهذا الباعث الذي حَرَّكَ كثيراً مِن شيعة عليٍّ إلى أن ينسبوا إليه هذا الاتّهام باطلاً هو نفسُهُ الذي دفع بكثيرٍ مِن المروانيّين وشيعتِهم إلى ترديده رغبةً في الانتقاص أيضاً ولكن مِن عليٍّ هذه المرّة!

وقد استمرّ أكثر الأمويّين في ترديد هذه التُّهمة حتى بعد استشهاده رضي الله عنه، مثل ما جرى عند اعتراض جماعةٍ منهم على دفن

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٧٧). وانظر: الكامل في التاريخ (٣/ ٥٩)، مقتل الشهيد عثمان (١١٦)، البداية والنهاية (٧/ ١٨٦) و(٨/ ٢٥٩).
(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٨٤).
(٣) المصدر السّابق (٤/ ٣٤٤).
(٤) المصدر السّابق (٤/ ٣٤٤).

الحسن بن علي بجوار جدِّهِ صلوات الله وسلامه عليه حيث قال أبانُ بنُ عثمان[١]: «إنّ هذا لهو العَجَبُ: يُدفن ابنُ قاتلِ عُثمانَ مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، ويُدْفَنُ أميرُ المؤمنين الشَّهيد المظلومُ ببقيع الغرقد!»[٢].

هذا بالنِّسبة إلى النّواصب غير المكفِّرة، وأمّا الخوارج فإنه لا يُعْرَف لهم موقف محدَّد بذواتهم من هذه القضيّة إلا أنّ عثمان قُتِل بحقّ[٣] وقد كان بعضهم ممّن حاصَرَهُ[٤]، كما أنه مِن المتَّفق عليه أنهم «كانوا أوّلاً من رؤوس أصحاب عليٍّ»[٥] قبل انتقاضهم عليه، وكثيرٌ مِن شيعته كانوا يزعمون أنّ له يداً في مقتل عثمان رضي الله عنه، ومع هذا كلّه فلا يمكن الجزم في هذا الموضع.

وأمّا قول الرَّافعيِّ[٦] عن الخوارج بأنهم «فِرْقَةٌ مِن المبتدعة خرجوا على عليٍّ حيث اعتقدوا أنه يَعْرِفُ قَتَلَةَ عثمانَ ويَقْدِرُ عليهم ولا يقتصُّ

---

(١) أبان بن عثمان بن عفان بن أبي العاص الأمويُّ: أبو سعيد المدنيُّ، أحدُ فقهاء المدينة، ومِن كبار التّابعين الثِّقات، قال عنه عمرو بن شعيب: «ما رأيتُ أعلمَ بحديث ولا فقهٍ منه»، شهد الجَمل، وتولّى المدينة لعبد الملك، أصابه الفالج قبل موته بسنة، وكانت وفاته سنة ١٠٥هـ. وحديثه عند البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة. **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ١٥١)، تاريخ مدينة دمشق (٦/ ١٤٧)، تهذيب الكمال (٢/ ١٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٨٤).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٩٣).

(٣) **انظر**: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٥٦)، فتح الباري (١٣/ ٥٣٧).

(٤) **انظر**: التمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ٣٢٢)، شرح الزرقانيِّ على الموطّأ (٢/ ٢٥).

(٥) تلخيص الحبير (٤/ ٤٦).

(٦) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل القزوينيُّ: أبو القاسم الرافعيُّ، فقيه شافعيٌّ متبحِّر، مولده سنة ٥٥٥هـ، انتهت معرفة المذهب ودقائقِهِ، وكان زاهداً ذا كراماتٍ ونُسُكٍ وتواضع، توفِّي بقزوين في ذي القعدة سنة ٦٢٣هـ ودُفِن بها. من آثاره: فتح العزيز، شرح المحرر، سماء الوضوح. **انظر**: العِبَر في خبر من غبر (٥/ ٩٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٢٨١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٧٥)، شذرات الذهب (٥/ ١٠٨).

منهم لرضاه بقتله ومواطأتِه إياهم»[١] فهو وهم.

وقد تعقّبه الحافظ ابن حجر العسقلانيُّ بقوله: «كذا قال! وهو خلاف ما أطبق عليه أهلُ الأخبار؛ فإنه لا نزاع عندهم أنّ الخوارج لم يَطْلُبوا بدم عثمان، بل كانوا يُنْكِرون عليه أشياء ويتبرّأون منه»[٢] و«الغالب أنهم ما كانوا يعتقدون أنّ قَتْلَهُ كان ظُلْماً»[٣].

كما بيّن أنّ هذا الوصف ليس «وصفَ الخوارج المبتدعة، وإنما هو وصفُ النّواصب أتباع معاوية بصِفِّين»[٤].

ثمّ إنّ هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على نشوء هذا الظَّنّ الكاذب في حقّ أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ومنها:

١ ـ أنّ عليّاً لم يَهُبَّ لنصرة الخليفة الشّهيد عثمان رضي الله عنه أيام حصاره.

والجواب عن ذلك من وجوه:

أ ـ أنّ عليّاً أرسل وَلَدَيْهِ الحسنَ والحسينَ للدِّفاع عن الخليفة حين اشتدَّ عليه الأمر وبَلَغَهُ أنه يُراد قتلُهُ وقال لهما: «اذْهَبَا بِنَفْسَيْكُمَا حَتَّى تَقُوْمَا عَلَى بَابِ دَارِ عُثْمَانَ فَلَا تَدَعَا وَاحِدَاً يَصِلُ إِلَيْهِ»[٥]، وقد أصيب الحسنُ مِن جرّاء ذلك وحُمِل مِن دار عُثمانَ جريحاً[٦]، وهو عَمَلٌ قام به غير واحد من الصّحابة رضي الله عنهم جميعاً.

قال ابن كثير: «سار إليه جماعةٌ من أبناء الصّحابة عن أَمْرِ آبائهم، منهم الحسَنُ والحسينُ وعبدُ الله بن الزُّبير... وعبدُ الله بن عمرو، وصاروا يحاجُّونَ عنه ويناضِلون دونَه أن يَصِلَ إليه أحدٌ منهم»[٧] وممن

(١) فتح الباري (١٣/ ٥٣٧).

(٢) المصدر السّابق (١٢/ ٢٨٣).

(٣) تلخيص الحبير (٤/ ٤٦).

(٤) فتح الباري (١٣/ ٥٣٧).

(٥) أخبار المدينة (٢/ ٣٠٠).

(٦) **انظر**: أخبار المدينة (٢/ ٢٨٤ و٣٠٠).

(٧) البداية والنهاية (٧/ ١٧٦) باختصار يسير. **وانظر**: أخبار المدينة (٢/ ٣٠٠).

كان مع هؤلاء أيضاً محمد بن طلحة(١) وآخرون(٢).

فإن قيل: إذا كان الأمر على هذا الوصف فلمَ لم يستطيعوا أن يحموه؟(٣)

فالجواب: أنّ عثمان رضي الله عنه أقسم على هؤلاء وغيرِهم ممن جاء للدِّفاع عنه ألّا يَشْهَرُوا سيوفَهم لأجله ـ وكان يخشى أن يكون أوّل مَن خَلَفَ النبي ﷺ في أُمَّته بإراقة محجمة دم(٤) ـ، وأَمَرَهم أن يكفُّوا أيديهم، وأن يعودوا إلى بيوتِهم، بل قال لغلمانه الذين أرادوا القتالَ دونه: «مَنْ كَفَّ يَدَهُ فَهُوَ حُرٌّ!»(٥)، وكان ذلك منه «مخافة الفُرْقة، وحفظاً للأُلفة التي بها حِفْظُ الكلمة، ولو أدّى إلى هلاكه!»(٦).

وقد التزموا بعزيمته رضي الله عنه فانصرفوا معتقدين أنّ الأمر لا يمكن أن يصل في أسوأ أحواله إلى أكثر مِن عَزْل الخليفة نفسَهُ، وحينئذٍ «لم يبق

---

(١) محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشيُّ: أبو القاسم المدنيُّ، أحد العُبّاد الزُّهاد، يُعرف بـ(السَّجّاد) لكثرة عبادته، وأُمُّهُ حَمْنَةُ بنت جحش، مولده على عهد النبيِّ ﷺ ومَن ثَمَّ ذَكَرَهُ بعضُ العلماء في الصّحابة، حضر يوم الجَمَل طاعةً لأبيه دون أن يُقاتِلَ حتى قُتِل سنة ٣٦هـ فقال فيه عليٌّ: «هذا الذي قَتَلَهُ بِرُّهُ بأبيه». **انظر**: الطبقات الكبرى (٥/ ٥٢)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٩١)، الاستيعاب (٣/ ١٣٧١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٧).

(٢) **انظر**: أخبار المدينة (٢/ ٣٠٠)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٧٤)، الكامل في التاريخ (٣/ ٦٤).

(٣) جاء هذا الاستطراد لأهمية الدّفاع عن الصّحابة حول «ما يذكره بعضُ النّاسِ مِن أنَّ بعضَ الصَّحابة أَسْلَمَهُ ورَضِيَ بقتله». البداية والنهاية (٧/ ١٩٨).

(٤) **انظر**: الثقات (٢/ ٢٦٠)، تاريخ بغداد (١٤/ ٢٧٢)، المنتظم (٥/ ٥٦)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٣٨٢).

والمحجمة: هي القارورة التي يُجْمَعُ فيها دم الحجامة. المعجم الوسيط (١/ ١٥٨).

(٥) البدء والتاريخ (٥/ ٢٠٦). **وانظر**: الكامل في التاريخ (٣/ ٦٨)، مرآة الجنان (١/ ٩١).

(٦) مقدِّمة ابن خلدون (٢٠٨).

عنده سوى أهلِهِ»[١] وقليلٍ ممن اختاروا ألّا يذهبوا إلا أنه لم يكن بمقدورهم دفعَ صولة أولئك عنه حين هاجوا[٢]، ولولا هذا الإلحاحُ والتّحريج منه لكان مِن المتعذِّر عليهم أن يصلوا إليه إلا ما شاء الله.

فعن عبد الله بن الزُّبير قال: «قُلْتُ لِعُثْمَانَ: إِنَّا مَعَكَ فِيْ الدَّارِ عِصَابَةٌ مُسْتَبْصِرَةٌ، يَنْصُرُ اللهُ بِأَقَلَّ مِنْهُمْ، فَأْذَنْ لَنَا!

فَقَالَ: أُذَكِّرُ اللهَ رَجُلاً إِهْرَاقَ فِيَّ دَمَهُ (أَوْ قَالَ: دَمَاً)!»[٣].

وقال لمن كانوا معه في الدَّار: «أَعْزِمُ عَلَى كُلِّ مَنْ رَأَى أَنَّ عَلَيْهِ سَمْعَاً وَطَاعَةً إِلَّا كَفَّ يَدَهُ وَسِلَاحَهُ، فَإِنَّ أَفْضَلَكُمْ عِنْدِيْ غَنَاءً مَنْ كَفَّ يَدَهُ وَسِلَاحَهُ»[٤].

وقال سليط بن سليط[٥]: «نَهَانَا عُثْمَانُ عَنْ قِتَالِهِمْ، وَلَوْ أَذِنَ لَنَا لَضَرَبْنَاهُمْ حَتَّى نُخْرِجَهُمْ مِنْ أَقْطَارِهَا»[٦].

ولما جاءه زيد بن ثابت وقال له: «هَؤُلَاءِ الأَنْصَارُ بِالْبَابِ يَقُوْلُوْنَ: إِنْ شِئْتَ كُنَّا أَنْصَارَ اللهِ مَرَّتَيْنِ!

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ١٨٥).

(٢) **انظر**: أخبار المدينة (٢/ ٢٨٧) و(٢/ ٢٩٩)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٧١)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٤٣٣).

(٣) تاريخ خليفة بن خياط (١٧٣)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٣٩٥)، العواصم من القواصم (١٤٥).

(٤) تاريخ خليفة بن خياط (١٧٣)، العواصم من القواصم (١٤٦).

(٥) سليط بن سليط بن عمرو بن عبد شمس القرشي، أبوه مِن مُهاجرة الحبشة وفيها وُلِدَ على ما ذكره محمد بن إسحاق، سَمِعَ عثمانَ بنَ عفّان، وروى عنه ابنُ سيرين، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر. **انظر**: الطبقات الكبرى (٤/ ٢٠٣)، التاريخ الكبير (٤/ ١٩٠)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٣٩٨)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٦١).

(٦) تاريخ خليفة بن خياط (١٧٣)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٣٩٨)، العواصم من القواصم (١٤٦).

فَقَالَ: لَا حَاجَةَ لِيْ فِيْ ذَلِكَ، كُفُّوْا»[١].

ويَظهر أنّ مما ثبّط عليّاً عن المبادرة إلى نُصرة أمير المؤمنين عُثمانَ بنفسِهِ هو ما كان يجده في صدره مِن العَتَب عليه، إذ كان يمحضه النُّصحَ في أشياء تُغضِب الناسَ وتثيرهم عليه فلا يَقبل منه، وإنما يَسمع ممن كانوا يضرُّونه مِن حيث يشعرون أو لا يَشعرون كمروان بن الحكم.

ولما تألّم سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه مما رأى مِن التَّجمهر عند باب دار عُثمان قال له مروانُ بن الحكم: «إنْ كنتَ تريد أنْ تذبَّ عنه فعليكَ بابنِ أبي طالب فإنه مُتَسَتِّرٌ، وهو لا يُجْبَهُ[٢]!

فخرج سعدٌ حتى أتى عليّاً ـ وهو بين القبر والمنبر ـ فقال: يَا أَبَا حَسَنٍ! قُمْ ـ فِدَاكَ أَبِيْ وَأُمِّيْ ـ جِئْتُكَ وَاللهِ بِخَيْرِ مَا جَاءَ بِهِ أَحَدٌ قَطُّ إِلَى أَحَدٍ، تَصِلُ رَحِمَ ابْنِ عَمِّكَ، وَتَأْخُذُ بِالْفَضْلِ عَلَيْهِ، وتَحْقِنُ دَمَهُ، وَيَرْجِعُ الأَمْرُ عَلَى مَا نُحِبُّ! قَدْ أَعْطَى خَلِيْفَتُكَ مِنْ نَفْسِهِ الرِّضَا.

فَقَالَ عَلِيٌّ: تَقَبَّلَ اللهُ مِنْهُ يَا أَبَا إِسْحَاقَ!

وَاللهِ مَا زِلْتُ أَذُبُّ عَنْهُ حتى إنِيْ لأَسْتَحِيْ، وَلَكِنَّ مَرْوَانَ وَمُعَاوِيَةَ وَعَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرٍ[٣] وَسَعِيْدَ بْنَ الْعَاصِ هُمْ صَنَعُوا بِهِ مَا تَرَى،

---

(١) تاريخ خليفة بن خياط (١٧٣)، المحن (٨٢)، العواصم من القواصم (١٣٩)، تاريخ الإسلام (٣/ ٤٥٣).

وانظر للاستزادة: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٢٤).

(٢) أي لا يُرَدُّ عن حاجته ولا يُستقبل بما يكره. **انظر**: لسان العرب (١٣/ ٤٨٣).

(٣) عبد الله بن عامر بن كُرَيْز بن ربيعة القرشيُّ: أحدُ الأمراء الأجواد الشُّجعان، ذَكَرَهُ ابنُ منده في الصَّحابة وغُلِّط، ولّاه عثمانُ ـ وهو ابن خالتِهِ ـ البصرةَ وفارسَ فافتتح في إمارته خراسانَ وسجستانَ وكرمان، شَهِدَ الجَمَلَ واعتزل صِفِّين، وولّاه معاوية البصرة ثلاث سنين فتحوَّلَ إلى المدينة حتى مات بها سنة ٥٧هـ. **انظر**: الاستيعاب (٣/ ٩٣١)، تاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٢٤٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٣٩)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ١٦).

فَإِذَا نَصَحْتُهُ وأَمَرْتُهُ أَنْ يُنَحِّيَهُمْ اسْتَغَشَّنِيْ حَتَّى جَاءَ مَا تَرَى»(١).

وقد شرح عليٌّ ما جرى وأسبابَه بإيجازٍ حين قال ـ وقد سُئِلَ عن عُثمانَ ـ فقال: «وَاللهِ مَا كَانَ عُثْمَانُ بِشَرِّنَا! وَلَكِنْ وَلِيَ فَاسْتَأْثَرَ، وَجَزِعْنَا فَأَسْأْنَا الْجَزَعَ، وَسَنُرَدُّ إِلَى حَكَم فَيَقْضِيَ بَيْنَنا!»(٢).

ب ـ أنه لم يكن يَظُنُّ أَنْ يبلغ الأمر بالخارجين على عُثمانَ أن يُقدِموا على قتله كائناً ما كان.

والذي يبدو أنهم حين توجَّهوا إلى عثمان في البداية لم يكن في نيّتهم أن يقتلوه ـ أو هذا ما أظهروه ـ وإنما كانوا يهدِّدون بقتله باعتباره وسيلةَ ضغط لا أكثر، وهو ما جَعَلَ جماعةً مِن كبار الصّحابة ـ ومنهم عليٌّ ـ لا يأخذون هذا التّهديد على محمل الجِدّ.

ولكن حين استجدّت نيَّة قتلِهِ لدى أكثر هؤلاء الخوارج كانت الفوضى والانفلاتُ الأمني قد سادا في أرجاء المدينة، حتى كان «لا يَخْرُجُ أحدٌ ولا يجلِسُ إلا وعليه سيفُهُ يمتنع به مِن رَهَق القوم!»(٣).

ويدل على كونه لم يتوقّع قَتْلَ عثمان فَزَعُه لذلك وقولُهُ لمن خوّفه مِن الذّهاب لنجدة عثمان حتى قُتل: «تَبّاً لَهُمْ آخِرَ الدَّهْرِ!»(٤).

وقوله: «لَقَدْ طَاشَ عَقْلِيْ يَوْمَ قُتِلَ عُثْمَانُ، وَأَنْكَرْتُ نَفْسِيْ!»(٥).

وهذا الذي ظنّه عليٌّ مِن أنّ الأمر لن يؤول إلى ما آل إليه مِن سفك دم عثمان هو بعينه ما كان يظنُّه غيرُهُ ممن لزم بيتَهُ مِن الصّحابة وتأَخَّرَ عن نُصْرة عثمانَ بنفسه جرّاء الامتعاض مِن بعض ما انتُقد عليه،

---

(١) تاريخ الطبري (٢/ ٦٦٨).
(٢) أخبار المدينة (٢/ ٢٢٠). **وانظر**: تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٤٧٢).
(٣) الفتنة ووقعة الجمل (٦٤)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٥٥)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٤٣٠)، المنتظم (٥/ ٥٣).
(٤) أخبار المدينة (٢/ ٢٥٦)، البداية والنهاية (٧/ ١٩٣).
(٥) سبق تخريجه ص(١١٤).

«ولم يقع في خَلَدِ أحدٍ أنّ القتل كان في نفس الخارجين»[(١)]، «وإنما ظنُّوا أنها تكون مَعْتبة»[(٢)] كما قال سعد بن أبي وقّاص: «لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ النَّاسَ يَجْتَرِئُوْنَ هَذِهِ الْجُرْأَةَ، وَلَا يَطْلُبُوْنَ دَمَهُ!»[(٣)].

وقد أشار الإمام ابن تيميّة إلى أنّ «غاية ما يقال إنهم لم ينصروه حقَّ النُّصرة، وأنّه حصل نوعٌ من الفتور والخذلان حتى تمكَّنَ أولئك المفسدون، ولهم في ذلك تأويلات، وما كانوا يظنُّون أن الأمر يبلغ إلى ما بلغ، ولو علموا ذلك لسدُّوا الذَّريعة، وحسموا مادّة الفتنة»[(٤)].

وقال ابن كثير: «إنْ قال قائل: كيف وَقَعَ قَتْلُ عثمانَ رضي الله عنه بالمدينة، وفيها جماعةٌ من كبار الصّحابة رضي الله عنهم؟

فجوابه... أنّ كثيراً منهم بل أكثرهم أو كلّهم لم يكن يَظُنُّ أنه يبلغ الأمرُ إلى قَتْلِهِ، فإنّ أولئك الأحزابَ لم يكونوا يحاولون قَتْلَهُ عيناً، بل طلبوا منه أحَدَ أمورٍ ثلاثة:

إما أن يَعْزِلَ نفسَه.

أو يُسَلِّمَ إليهم مروانَ بنَ الحَكَم.

أو يَقْتُلوهُ.

فكانوا يَرجون أن يُسَلِّمَ إلى الناس مروانَ أو أن يَعْزِلَ نفسَهُ ويستريح من هذه الضّائقة الشّديدة، وأمّا القتلُ فما كان يَظُنُّ أحدٌ أنه يَقَعُ، ولا أنّ هؤلاءِ يجترؤن عليه إلى ما هذا حَدُّهُ حتى وَقَعَ ما وقع»[(٥)].

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ١٧٧) و(٧/ ١٩٧).
(٢) مقتل الشهيد عثمان (١٩٤).
(٣) تاريخ الطبري (٢/ ٦٦٨).
(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٢٣).
(٥) البداية والنهاية (٧/ ١٩٧) باختصار.
وانظر ما خُيِّر فيه عثمان في: تاريخ خليفة بن خياط (١٧٠)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٦٤)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٤٠٤).
وانظر رغبة بعض الصّحابة في تنحّيه عن الخلافة في: تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٤٢٥).

وقد روي أنه حين بلغ عليّاً أنّ الخوارج يريدون قَتْلَ عثمانَ تفاجأ وقال: «إِنَّمَا أَرَدْنَا مِنْهُ مَرْوَانَ، فَأَمَّا قَتْلُهُ فَلَا»(١).

ثمّ إنّ عليّاً رضي الله عنه حين أيقن أنّ القوم عازمون على قتل الخليفة حقّاً لم يكتفِ بما فعله سلفاً مِن إرسال ولدَيْهِ للدِّفاع عنه بل تَحرَّكَ بنفسه، إلا أنه كان أمام عقبتين:

إحداهما تتمثّل في أهل بيته وذويه الذين خوَّفوه مِن بني أُميّة أن يصيبوه بمكروه إذا دخل دار عثمان؛ لأنهم (أعني بني أميّة) كانوا يظنّون أنه وراء ما يجري على عثمان وعليهم مِن ورائه.

وقد جاء في بعض الرِّوايات «أرسلَ عثمانُ رضي الله عنه يستغيثُ فقام عليٌّ رضي الله عنه ليغيثَهُ فَتَعَلَّقَ به ابنُ الحنفيّة واستعانَ عليه بالنِّساءِ وقال: والله لئن دَخَلَ الدَّارَ ليقتلنَّه بنو أُميَّة، فحبسوهُ حتى قُتِلَ عثمانُ رضي الله عنه، فقيلَ لعليٍّ فقال: تبّاً لكم سائرَ اليوم!»(٢).

وأمّا العَقَبَة الأخرى فتكمن في أنّ إيقاع الأحداث المتتابع كان أسرع بكثيرٍ مِن هذا التَّحرُّك الذي تأخّر، حيث ازداد الوضع تعقيداً وخرج عن نطاق السَّيطرة.

نعم سبق له أنْ جاء لينكرَ على الخوارج مَنْعَهم الماءَ عن عثمان، وحين لم يقبلوا منه تركهم ومضى لأنه لم يكن ثمّة تهديد حقيقي على حياة أمير المؤمنين(٣).

ولكنه حين جاء فيما بعدُ ذَهِلَ مما وجده يجري حول دار عُثمانَ، غير أنه لم يَعُدْ بإمكانه القيام بأيِّ شيء للإبقاء على حياة الخليفة إلا أنْ يبرأ إلى الله مِن دمه!

---

(١) أخبار المدينة (٢/ ٣٠٠)، تاريخ الخلفاء (١٥٩). **وانظر**: تاريخ الإسلام (٣/ ٤٥٩).

(٢) أخبار المدينة (٢/ ٢٥١).

(٣) **انظر**: الفتنة ووقعة الجمل (٦٦)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٧٢)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٤٣٤)، المنتظم (٥/ ٥٤).

فعن محمد بن عليٍّ المعروف بابن الحنفيَّة قال: «لَمَّا جَاءَ الْقَوْمُ مِنْ مِصْرَ إِلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لِيَقْتُلُوْهُ أَرْسَلَ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنْ رُدَّ هَؤُلَاءِ عَنِّيْ - وَأَنَا مَعَهُ غُلَامٌ حِيْنَئِذٍ - فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الدَّارِ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَدْخُلَ، وَالْتَحَمَ الْقِتَالُ فَنَزَعَ عِمَامَةً لَهُ سَوْدَاءَ كَانَتْ عَلَى رَأْسِهِ فَأَلْقَاهَا فِيْ الدَّارِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ أَنِّيْ لَمْ أَقْتُلْهُ وَلَمْ أُمَالِئْ»(١).

وقد كان يقول فيما بعد: «وَاللهِ مَا قَتَلْتُ وَلَا أَمَرْتُ وَلَكِنْ غُلِبْتُ»(٢).

والحقيقة: أنّ هذه هي حال الفتن والتي لا يُشبه مبدأ أمرِها في صغره وحقارته ما ستكون عليه، فإذا ما بلغت أشدَّها ضاع صوتُ العقل ومنطقُ الحِكمة أمام صَرخات الغوغاء!

ولا أدلّ على ذلك مِن هجومهم على سعد بن أبي وقاص حتى خرّ من قيامه؛ لأنه أنكر عليهم همَّهم بقتله (أي عثمان)(٣)، وإيذائِهم أمَّ حبيبة حتى كادت تُقتَل لأنها حَمَلَت إليه ماءً، ووقاحتِهم مع صفيّةَ بنتِ حييّ دون إجلالٍ لحُرمة النبي صلى الله عليه وسلّم!(٤).

وهذا ما جعل طلحةَ والزُّبير يلزمون بيوتَهم(٥)، وهو أيضاً ما أدركته عائشةُ جيّداً حين رأت أنْ تخرُجَ إلى الحجّ وقد اشتدّ البلاء، فلما قيل لها: «إِنَّكِ لَوْ أَقَمْتِ كَانَ أَصْلَحَ؛ لَعَلَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَهَابُوْنَكِ!

---

(١) أخبار المدينة (٢/ ٢٥٠)، المحن (٨٨).

(٢) أخبار المدينة (٢/ ٢٧٤)، تاريخ الإسلام (٣/ ٤٦١)، سمط النجوم العوالي (٢/ ٥٣٣).

(٣) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٤٢٥).

(٤) **انظر**: أخبار المدينة (٢/ ٣٠٤)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٧٢)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٤١٥)، البداية والنهاية (٧/ ١٨٧).

(٥) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٤٣٥).

قَالَتْ: إِنِّيْ أَخْشَى أَنْ أُشِيْرَ عَلَيْهِمْ بِرَأْيٍ فَيَنَالَنِيْ مِنْهُمْ مِنَ الأَذِيَّةِ مَا نَالَ أُمَّ حَبِيْبَةَ»(١).

ولا ريب بأنّ الصّحابة لو وقفوا في أوجه هؤلاء منذ البداية لم يكن بإمكانهم أن يفعلوا شيئاً، وقد قيل للحسن البصريِّ: «يا أبا سعيد، أكانوا يستطيعون أن يمنعوا عثمان؟

قال: نعم، لو شاءوا أن يمنعوه بأرديتهم لمنعوه»(٢).

٢ ـ أنّ بعض مَن شارك في حصار عثمان وقتلِهِ معدودون من خواصّ أصحاب علي رضي الله عنه(٣).

والجواب عن ذلك من وجوه:

أ ـ أنّ الإنسان لا يُحمَّل تَبِعَةَ ما يقوم به غيره أيّاً كانت صلته به ما دام ليست له علاقة بذلك، كما قال تعالى: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ٣٨].

ب ـ أنّ الذين كانوا يُعَدُّون مِن خواصِّ أمير المؤمنين عليٍّ ولهم دورٌ في فتنة مقتل عثمان اثنان لا غير هما محمد بن أبي بكر والأشتر.

فأمّا الأشتر فلم يَذكر أحد ممن تكلّم عن الفتنة وأرّخ لها أنه شارَكَ في قتل عُثمانَ بصورة مباشرة، بل ورد عنه العكس، وقد حدّث عن نفسه فقال: «والله لقد كنتُ كارِهاً ليوم الدّار، ولقد جئتُ أُمَّ حبيبةَ بنتَ أبي سفيان وأنا أُرِيدُ أنْ أُخْرِجَ عثمانَ في هودجها، فأَبَوا أن يَدَعُوني لأَدْخُلَ الدّار، وقالوا: ما لنا وما لكَ يا أشتر؟!»(٤).

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ١٨٧).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٢٤)، أخبار المدينة (٢/ ٢٨١).

(٣) **انظر**: البداية والنهاية (٨/ ٢١).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٢٥)، أخبار المدينة (٢/ ٣٠٥). **وانظر** للاستزادة: فتح الباري (١٣/ ٥٧).

وأمّا محمّد بن أبي بكر فقد اختلفت الرِّوايات في شأنه اختلافاً بيِّناً: هل باشر في قتل الخليفة أم لا؟

إلا أنّ القَدْر المشترك بين هذه الرِّوايات هو أنه دخل على عثمان مُرِيداً قتلَه، وأنه دار بينهما حوارٌ[1]، أمّا ما وراء ذلك ـ وهو الأهمّ ـ: فهو محلّ تضارب كبير، يمنع مِن القطع بحقيقة ما جرى!

ولا غرابة في أن يقع اختلافٌ بين الرِّوايات وتضارُبٌ في مدلولاتها لأنّ هذه الحادثة إنما وقعت في دار عثمان سِرّاً، وفي وقتٍ وجيز، وعلى يد جماعة لا رجل واحد، مما يصعب معه معرفة ما حدث على نحو دقيق!

وقد رجّح الحافظ ابن كثير أنه كان يَنْوِي قَتْلَ الخليفة ثم رجع عن ذلك، و«حَاجَزَ دونه فلم يُفِدْ»[2].

والذي تميل إليه النّفس أنّ محمد بن أبي بكر لم تتلطّخ يداهُ بمباشرة قتلِ عثمان، لا لتنزُّهه عن مثل هذا الصّنيع، ولكن لأنّ هذا هو الظَّنُّ بأمير المؤمنين عليٍّ حيث كان أحدَ خواصِّ أصحابه، وظلّ كذلك بعد تولِّيه الخلافة.

وليس مردّ هذا القُرْب مشاركتَهُ في حادثة اغتيال الخليفة، بل لأمرين آخَرَينِ هما كونه ربيبَه[3] (أي ربيب عليٍّ)، وكونُهُ مِن أكثر شيعته إخلاصاً له.

---

(١) **انظر**: الطبقات الكبرى (٣/ ٧٣)، تاريخ خليفة بن خياط (١٧٤)، أخبار المدينة (٢/ ٢٨٩)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٧٧)، تاريخ مدينة دمشق (٥٦/ ٢٧٥)، الكامل في التاريخ (٣/ ٦٧)، مقتل الشهيد عثمان (١٤٠)، البداية والنهاية (٧/ ١٨٤)، تاريخ ابن خلدون (٢/ ٦٠١).

(٢) البداية والنهاية (٧/ ١٨٥). **وانظر**: الاستيعاب (٣/ ١٣٦٧).

(٣) **انظر**: أسد الغابة (٥/ ١٠٦)، وفيات الأعيان (٣/ ٢٦٧)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٦) و(٤/ ٣٧٤)، وسيلة الإسلام بالنبي عليه الصلاة والسلام (٨٢).

وإذا ما صحّ افتراض عَدَمِ مباشرته قَتْلَ الخليفة ونَدَمِهِ عليه ـ فضلاً عن محاجزته دونه ـ لم يكن على عليٍّ أن يقتلَه قِصاصاً.

هذا مِن جهة خصوص علاقة هذين الرَّجُلَين به، وأمّا مِن جهة العموم فالذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّ أمير المؤمنين عليّاً رضي الله عنه كان عاجزاً عن الإمساك بزمام الأمور، فقد تولّى الخلافة في زمن فتنةٍ واختلاف، تباينت الأهواء فيه تبايناً عظيماً ما بين حقّ وباطل، وتصادمت فيه الرّغبات ما بين حميّة دينيّة وحميّة عصبيّة، ومن ثَمَّ فقد وَجَدَ نفسَهُ واقعاً في إشكاليّة معقّدة لم يكن بإمكانه الانعتاقُ مِن أُسارها أبداً، ويمكن اختصارها في أنه كان يريد ما لا يجد، ويجد ما لا يريد!

وبيان ذلك أنّ كثيراً ممن كان يَطلب دم عُثمانَ مِن الصّحابة وغيرِهم قد تعجّلوا في طَلَبِهم هذا دون أن يرجعوا إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أو يَتركوا له فُرْصة ليُقْدِمَ على ما هو الأفضل في نَظَرِه، فظهروا أمامَهُ في صورة مَن لا يرى أنّ له بيعةً عليهم ـ وقد كان بعضُهم كذلك[1]، في وقتٍ لم يستتبّ الأمر له فيه، وهو محتاجٌ أوّلاً إلى أن يبسط يدَهُ على رعيّته، ولهذا فقد كان يدعوهم إلى الانتظار والتروِّي «حتى يَهْدَأَ الناسُ، وتَقَعَ القلوبُ مواقعَها، وتُؤْخَذَ الحقوقُ»[2].

وفي هذا الوضع آثر قَتَلَةُ عثمان الوقوف إلى جانب عليٍّ والانضمام إلى جيشه، بعضُهم لحبِّهم له واعتقادهم أفضليّته، وبعضهم لأنهم وجدوا أنّ الخيار الأنسب هو الانضواء تحت لوائه؛ لأنّ هذا سيزيد مِن صعوبة أنْ يُمْسِك بهم المطالبون بدم عثمان، وبناءً عليه فقد صاروا من أكثر أنصاره موالاةً له وأشدّهم استبسالاً في مواجهة خصومه وحرصاً عليها،

---

(١) **انظر**: الفتنة ووقعة الجمل (٩٥)، تاريخ الطبري (٣/ ١٤) و(٣/ ٣٠)، تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٤٤١) و(٥٩/ ١٢٨).

(٢) الفتنة ووقعة الجمل (٩٧)، تاريخ الطبري (٢/ ٧٠٢)، الكامل في التاريخ (٣/ ٨٦).

لا لأجله فحسب بل لأنهم بذلك يَحْمُون أنفسهم ممن كان لا يرى بُدّاً مِن قتلهم.

ولمّا كان عليٌّ رضي الله عنه محتاجاً إليهم ولِمَن وراءَهم مِن قبائلهم كأعظم ما تكون الحاجة لتثبيت أمر الخلافة ـ على الأقلّ في هذا الظّرف العصيب ـ وَجَدَ نفسَه مضطرّاً للسّكوت عمّا كان يجب عليه المبادرة للقيام به تجاهَهم، فهو إن حاول الإمساك بهم فسينقلبون عليه هم ومَن وراءهم ممن يتعصّب لهم من قبائلهم، وفي ذلك زعزعة لجيشه واضطراب لأمره، في حين أنّ المطالبين بدم عثمان كانوا على ثلاثة أقسام:

منهم مَن يقرّ بإمامته.

ومنهم مَن لا يرى صحّة بيعته وإن كان قد بايع.

وأمّا أهل الشّام فلم يبايعوه أصلاً!

وعليه فإنّ ما سينتج عن محاولة الإمساك بهم من الفوضى والفساد أضعاف ما عليه الحال قبلها، ومما يدلّ على ذلك أنه «قُتِلَ بصفِّين أضعاف أضعاف قَتَلَةِ عثمان»[١]، كما أنّ معاوية لم يُقْدِم على قَتْلِ مَن تبقّى مِن هؤلاء حين استقرّ الأمر له لعلمه بما سيُفضي إليه مِن الشرّ المستطير[٢].

بل ورد في بعض الرِّوايات غير المشهورة[٣] أنّ رسولَ معاويةَ قال لعليٍّ: «ادْفَعْ إِلَيْنَا قَتَلَةَ عُثْمَانَ إِنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ لَمْ تَقْتُلْهُ نَقْتُلْهُمْ بِهِ، ثُمَّ اعْتَزِلْ أَمْرَ النَّاسَ فَيَكُوْن أَمْرُهُمْ شُوْرَى بَيْنَهُمْ، يُوَلِّيْ النَّاسُ أَمْرَهُمْ مَنْ

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤١٣). (٢) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٤٠٧).

(٣) الروايات المشهورة هو كون معاوية اشترط على عليّ أخذ القود من قتلة عثمان أو تسليمهم له ويدخل في بيعته.

أَجْمَعَ عَلَيْهِ رَأْيُهُمْ»[١]، ويترتّب على قبول عليٍّ لهذا العَرْض - إن كان وقع فعلاً - أنْ يخسر كثيراً مِن أتباعه وقبائلهم جرّاء محاولتِهِ القبضَ عليهم وإقامة حكم الله فيهم، وفي المقابل لم يتعهّد أبرزُ خصومه بالإقرار له بالإمامة وصحّة البيعة!

قال ابنُ حجر الهيتميُّ: «إنما هاجت [يعني فتنة الاقتتال بين معسكري عليٍّ ومعاوية] بسبب أنّ معاويةَ ومَن معه طَلَبوا مِن عليٍّ تسليم قَتَلَةَ عُثمانَ إليهم لكون معاويةَ ابنَ عَمِّهِ، فامتنع عليٌّ ظنّاً منه أنّ تسليمَهم إليهم على الفَور مع كثرة عشائرِهم واختلاطِهم بعسكر عليٍّ يُؤَدِّي إلى اضطرابٍ وتزلزلٍ في أمر الخلافة التي بها انتظامُ كلمة أهل الإسلام، سيّما وهي في ابتدائها لم يَسْتَحْكِمِ الأمرُ فيها، فرأى عليٌّ رضي الله عنه أنّ تأخيرَ تسليمِهم أصوبُ إلى أنْ يرسخ قدَمُهُ في الخلافة، ويَتَحَقَّقَ التَّمَكُّنُ من الأمور فيها على وجهها، ويَتِمَّ له انتظامُ شملِها، واتفاقُ كلمة المسلمين، ثم بعد ذلك يلتقطهم واحداً فواحداً ويسلمهم إليهم.

ويَدُلّ لذلك أنّ بعضَ قَتَلَتِهِ عَزَمَ على الخروج على عليٍّ ومقاتلَتِهِ لما نادى يومَ الجمل بأنْ يَخْرُجَ عنه قَتَلَةُ عثمانَ»[٢].

ومِن خلال ما سبق بيانه يمكن فهم الأمور التالية:

• عدم قُدرته رضي الله عنه - على الرّغم مِن شجاعته وشدّة بأسه - على قمع أمرائه فيما يبدر منهم، وذلك لأنهم أكابر عسكره[٣]، وهو محتاج إلى تأييدهم وتأييدِ مَن وراءهم مِن قبائلهم.

وقد رُوِيَ أنه غَضِبَ على الأشتر وقَلاه وثَقُلَ عليه أمرُه، فأشار

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٢٥٩)، تاريخ الطبري (٣/ ٨٠)، الكامل في التاريخ (٣/ ١٧٣).
(٢) الصواعق المحرقة (٢/ ٦٢٢).
(٣) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٨/ ٢٤٠).

عليه عبدُ الله بن جعفر أنْ يبعثه إلى مصر وقال له: إنْ ظَفِرَ فذاك وإلا استرحتَ منه!

فلما بلَغَهُ موتُهُ ببعض الطّريق قال: لليدين وللفم![(١)]

و«هذه كلمة تقال للرّجل إذا دُعي عليه بالسُّوء، معناه: كَبَّهُ الله لوجهه! أي: خَرَّ إلى الأرض على يديه وفيه»[(٢)].

وللمرء أن يتصوّر ما كان عليه الحال إذا كان بعض من شارك في الفتنة على عثمان يقول لعلي حين بويع بالخلافة ـ يتهدّده بذلك ـ:

خُذْها إليكَ واحْذَرَنْ أبا حَسَنْ ... إنّا نُمِرُّ الأمرَ إمْرَارَ الرّسَنْ

صَوْلَةَ أقْوامٍ كأسدادِ السُّفُنْ ... بمشرفيّاتٍ كغُدْرانِ اللّبنْ[(٣)]

• وجود قَتَلَة عثمان في معسكره دون أن يَقْتَصَّ منهم أو يُسَلِّمَهم إلى المطالبين بدمهم، وهذا إيواء لهم دالّ في حقيقته على موافقته على ما قاموا به![(٤)].

وقد أطال الإمام ابنُ تيميّة الكلامَ على هذه الإشكاليّة فقال: «كون قَتَلَةِ عُثمانَ مِن رعيّته لا يوجب أنه كان موافقاً لهم.

وقد اعتذر بعضُ الناس عن عليٍّ بأنه لم يكن يَعرف القَتَلَةَ بأعيانهم، أو بأنه كان لا يَرى قَتْلَ الجماعة بالواحد، أو بأنه لم يَدَّعِ عنده وليُّ الدّم دعوى توجب الحكمَ له.

---

(١) **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٥٦/ ٣٧٦)، الكامل في التاريخ (٣/ ٢٢٧)، تهذيب الكمال (٢٧/ ١٢٨)، مقتل الشهيد عثمان (٢١٨).

(٢) النهاية في غريب الأثر (٥/ ٢٩٣).

(٣) **انظر** الأبيات باختلاف يسير في: الفتنة ووقعة الجمل (٩٦)، أخبار المدينة (٢/ ٢٨٦)، تاريخ الطبري (٢/ ٧٠١)، البداية والنهاية (٧/ ٢٢٨).
والأسداد: جمع (سُدّ) بالضم وهو الحاجز. تاج العروس للزَّبيدي (١/ ٦٠).

(٤) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٦) و(٥/ ٥١٤) و(٧/ ٤٦٢) و(٨/ ٣٥٦)، عمدة القاري (١٥/ ٥١).

ولا حاجة إلى هذه الأعذار.

بل لم يكن عليٌّ مع تَفَرُّق النّاس عليه متمكّناً مِن قَتْلِ قَتَلَةِ عثمان إلا بفتنةٍ تزيد الأمر شرّاً وبلاءً، ودفعُ أفسد الفاسِدَيْنِ بالتزام أدناهما أولى مِن العكس؛ لأنهم كانوا عسكراً، وكان لهم قبائل تَغْضَبُ لهم، والمباشِرُ منهم للقتل وإن كان قليلاً فكان رِدؤهم أهلَ الشّوكة ولولا ذلك لم يتمكّنوا»[١] يعني مِن قَتْلِ عثمان.

ونبّه إلى أنّ «الفتنة وتفريق الكلمة وضعف سُلطانه بقتل القَتَلَةِ لو سعى في ذلك أشدّ!»[٢].

وأشار إلى أنه «كان حالُهُ في حاجتِهِ إلى مُداراة عسكره واستئلافهم كحال النبي ﷺ في حاجته في أوّل الأمر إلى استئلاف المنافقين»[٣].

● اضطرار عليٍّ إلى استعمال بعض الكلمات الموهمة أحياناً والتي قد يُفهم منها رِضَاهُ عن قَتْلِ عثمان.

قال محمد بن يحيى المالقي[٤] ـ مبيّناً السّبب في ذلك ـ: «كان رضي الله عنه إن هو أظهر الولاية الصّحيحة في البراءة مِن قاتِلِه خاف أَنْ يَفسدَ عليه جندُهُ ويفارقوه إلى غيره؛ لأنّ أكثرَهم كان ممن في قلبه على

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٧). **وانظر** للاستزادة: أحكام القرآن لابن العربي (٤/ ١٥٠).

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٧). **وانظر** للاستزادة: الصواعق المحرقة (٢/ ٦٢٣).
وانظر إلى اعتراف علي لطلحة والزّبير وغيرهما بعجزه عن الاقتصاص من قتلة عثمان لظروف الوقت. الفتنة ووقعة الجمل (٩٧)، تاريخ الطبري (٢/ ٧٠٢).

(٣) الصارم المسلول على شاتم الرسول (٢/ ٣٤٩).

(٤) محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى الغرناطي: أبو عبد الله المالقي، أحد علماء الأندلس، مولده سنة ٦٧٤هـ كان عارفاً بالأحكام والقراءات مبرِّزاً في الحديث والتاريخ وغيرهما، ولي الخطابة والقضاء بغرناطة، وزار مصر والشام، قُتِلَ شهيداً سنة ٧٤١هـ. من آثاره: التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان بن عفان. **انظر**: الدرر الكامنة (٦/ ٣٨)، شذرات الذهب (٦/ ١٣٢)، الأعلام للزركلي (٧/ ١٣٨)، معجم المؤلفين (١٢/ ١١٠).

عثمانَ رضي الله عنه حنق، فكان يَكره أن يبوح به، وكان يُمسِك عن ذكره ما أمكنه، فإذا اضطرّه القولُ قال قولاً يحتمل رضا الفريقين، ويعلِّقُ قولَه تعليقاً يحتمل التّأويل»(١).

ومِن ذلك أنّ عليّاً خَطَبَ ذات يوم بالبصرة فقال: والله ما قتلتُهُ، ولا مالأتُ على قتله، فلمّا نَزَلَ قال له بعضُ أصحابه: أيّ شيء صنعتَ؟! الآن يَتَفَرَّقُ عنك أصحابُكَ، فلمّا عاد إلى المنبر قال: مَن كان سائلاً عن دم عُثمانَ فإنّ الله قَتَلَهُ وأنا معه»(٢).

وقد وصف محمد بن سيرين هذه الكلمة بأنها «كلمةٌ قرشيّةٌ لها وجهان»(٣)، حيث «أوهمهم أنه قَتَلَهُ مع قَتْلِ الله تعالى له، وإنما أراد أن الله تعالى قَتَلَهُ وسيقتلني معه»(٤).

وخوفُهُ مِن تَفَرُّق أصحابه هو ما مَنَعَه أيضاً مِن التّصريح بتفضيل عُثمانَ على نفسه ـ على رأيٍ ـ في قوله: «خَيْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُوْ بَكْرٍ، وَبَعْدَ أَبِيْ بَكْرٍ عُمَرُ، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَ لَكُمُ الثَّالِثَ لَفَعَلْتُ»(٥).

٣ ـ أنّ هؤلاء المفتونين قاموا بمبايعة عليٍّ دون غيره وألزموا كثيراً مِن الناس بالبيعة له.

والجواب عن هذه الدّعوى أن يقال: إنّ إيرادها على هذا النّحو مصادمٌ للحقيقة، ذلك أنّ اختيار عليٍّ رضي الله عنه ومبايعته بالإمامة لم تَجْرِ بصورةٍ مباشرة كما قد يُتَوَهَّم، بل ظلَّ النّاسُ خمسةَ أيّام بلا

---

(١) مقتل الشهيد عثمان (١٨٥).

(٢) خرّجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفتن، باب: ما ذُكِر في عثمان برقم (٣٧٦٧٩).

(٣) مجمع الزوائد (٩/٩٨).

(٤) تأويل مختلف الحديث (٣٧). **وانظر أيضاً**: صحيح ابن حبان (٢/٣٣٦)، المعجم الكبير (١/٨٠)، تاريخ مدينة دمشق (٣٩/٤٥٧).

(٥) السنة لابن أبي عاصم برقم (١٢٠١). وصحّحه الألباني.

إمام[١]، وكان أولئك المفتونون متبايني الأهواء فيمن يتولّى بعد قتلهم عُثمانَ، فالمصريُّون يريدون عليّاً، والكوفيّون يميلون إلى الزُّبير، والبصريُّون يتمنّون طلحة، غير أنّ كلَّ واحد مِن هؤلاء الثلاثة رَدَّ مَن أتى إليه يَعْرِضُ عليه تولِّي الخلافة، مما اضطرَّهم للذّهاب إلى غيرهم ممن لم يكن لهم فيهم هوىً في الأصل كسعد بن أبي وقاص وابنِ عمر، إلّا أنَّ هؤلاء رفضوا أيضاً[٢]، فوقعوا في ورطةٍ و«حاروا في أمرهم!»[٣]، وحينئذٍ «رجعوا إلى عليٍّ فألحّوا عليه، وأَخَذَ الأشترُ بيده فبايعَهُ وبايعه الناس... وكلُّهم يقول: لا يصلح لها إلا عليّ»[٤].

وقد كان عليّ ـ قبل قبوله للخلافة ـ كلّما جاء إليه هؤلاء «يختبئ منهم ويلوذُ بحيطان المدينة، فإذا لقوه باعدَهم وتبرَّأ منهم ومِن مقالتهم مرّةً بعد مرّةً»[٥].

ولئن كانوا عرضوا عليه تولّي الخلافة ورأوه أهلاً للقيام بأعبائها فلا مكان لاستغراب هذا الصّنيع مِن قِبَلِهم ففضْلُهُ ومكانتُهُ مما لا يختلِف فيه أحد، مثلما رأوا في طلحةَ والزُّبير أهليَّةً لها فعرضوها على كلٍّ.

ويبقى الكلام على إلزامِهم لكثيرين بمبايعته ولو على وجه الإكراه وعلى الأخصِّ بعض كبار الصّحابة فهذا خطأٌ منهم بلا ريب، ولكن ما ذَنْبُ عليٍّ فيما قام به غيرُهُ دون علمه به أو رضاه عنه؟!

---

(١) **انظر**: الفتنة ووقعة الجمل (٩١)، تاريخ الطبري (٢/ ٧٠٠)، المنتظم (٥/ ٦٤)، البداية والنهاية (٧/ ٢٢٧).
(٢) **انظر**: الفتنة ووقعة الجمل (٩١)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٩٩)، المنتظم (٥/ ٦٤)، البداية والنهاية (٧/ ١٧٤).
(٣) البداية والنهاية (٧/ ٢٢٧).
(٤) المصدر السّابق (٧/ ٢٢٧) باختصار يسير. **وانظر**: تاريخ الطبري (٢/ ٧٠٠).
(٥) الفتنة ووقعة الجمل (٩١)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٩٩)، المنتظم (٥/ ٦٤).

وأيُّ مَعَرَّةٍ تلحقه إذا كان يرى النّاسَ قد جاؤوا لمبايعته دون اعتراضٍ أو امتناعٍ وهو لا يدري بأنّ فيهم مَن جيء به رغماً عنه تحت وطأة التَّهديد؟! وهو الذي أَمَرَ مَن همّوا بمبايعته في بيته مِن الصّحابة أن يبايعوه في المسجد وقال لهم: «إِنَّ بَيْعَتِيْ لَا تَكُوْنُ إِلَّا عَنْ رِضَا الْمُسْلِمِيْنَ!»(١).

٤ ـ أنه قد نُقلت عن عليٍّ رضي الله عنه كلماتٌ يُندِّد فيها بعُمَّال عُثمانَ ويتوعَّدهم بأنه إذا ولِيَ الخلافة عزلَهَم وأَخَذَ أموالَهم وكذا وكذا، مما فَهِمَ منه البعضُ تيقُّنَه من الوصول إلى الخلافة(٢).

والجواب عن هذه الدّعوى أن يقال: لا غرابة في كونه يَتَوَقَّعُ أن يتولّى الخلافة بعد عُثمانَ فلم يكن عليٌّ ممن يجهل فضلَ نفسه ولا يخفى عليه ما كان يَتَحَدَّثُ به الخاصُّ والعامُّ في المدينة مِن كونه خليفة عُثمانَ، وقد جرى ذلك بين النّاس في حياة الخليفة مجرى المسلَّمات(٣)، **فكان يرتجز الحادي بعثمان:**

قد عَلِمَت ضوامرُ المطيّ وضامراتُ عُوَّجِ القِسِيّ

أنّ الأميرَ بعدَهُ عليّ(٤) ....

وهل هناك مَن هو أفضلُ مِن عليٍّ وأكثر أهليّةً منه بعد عثمان، وهو الذي كاد أن يتولّى الخلافة قبله أيضاً؟!

وإذا كان الأمر كذلك فمِن الطبعيِّ أن يُصَرِّح ببعض ما ينوي فعله تجاه منكرٍ لم يكن بمقدور أحد أن يزيلَهُ إلا الإمام.

---

(١) تاريخ الطبري (٢/ ٦٩٦)، المنتظم (٥/ ٦٣)، الكامل في التاريخ (٣/ ٨١).
(٢) **انظر:** مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٤٦٩)، الأنوار الكاشفة (٢٧٠).
(٣) **انظر:** البدء والتاريخ (٥/ ٢٠٨).
(٤) **انظر:** نسخة وكيع بن الجرّاح (٩١)، مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٤٤٣)، فضائل الصحابة لابن حنبل (١/ ٤٩٣)، أخبار المدينة (٢/ ٨٦).

ثالثاً: الزّعم بأنه «أعان على قتل أبي بكر وعمر»[١].

والغريب أنَّ هذا هو ما يذكره الشِّيعة أيضاً في معرض الطَّعْن في الشَّيخين رضي الله عنهما[٢].

ولا ريب بأنَّ دعوى إعانتِه على قَتْلِهما مِن الباطل الذي اتَّفق النّاسُ على عدم الالتفات إليه ولو لمجرّد الرَّدِّ عليه.

غير أنَّ أصحاب هذه الدّعوى مِن النّواصب إنما أرادوا مِن ورائها مقابلةَ طعن الشّيعة في معاويةَ بالطَّعن في عليّ جزاءً وفاقاً، فكما يدَّعي الشِّيعة أنّ معاوية رضي الله عنه قَتَلَ جماعةً مِن الفُضَلاء مِن الصّحابة فمَن دونَهم فقد ادّعى النَّواصبُ أنّ عليّاً فَعَلَ ما هو أشدُّ وأفظع فأعان على قَتْلِ أبي بكرٍ وعُمَرَ اللّذينِ هما أفضل هذه الأمَّةِ بعد نبيِّها صلوات الله وسلامه عليه.

رابعاً: الطّعن في عفَّته ونزاهته.

مِن أبشع دعاوى النّواصب[٣] وأمجِّها ما زَعَمَهُ بعضُهم في حقِّ أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه مِن أنها حَفِيَت أظافيرُهُ مِن كثرة ما كان يَتَسَلَّقُ على بعضِ أزواج النّبيِّ صلى الله عليه وسلم[٤].

وقد جاء في بعض المصادر أنّ الخوارج والنّواصب هم مَن نسبوا إلى عليٍّ هذا العمل، إلا أنَّ الصَّواب أنهم النّواصب فقط، وأمَّا الخوارج فلا يمكن أن يَدَّعُوا مثل هذا في أمير المؤمنين عليٍّ لأنهم كان يعتقدون

---

(١) تهذيب الكمال (١٤/ ٥٥٠)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٤)، مقتل الشهيد عثمان (١٨٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٠).

(٢) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٤٤) و(٦/ ٢٠٢).

(٣) **انظر**: تاريخ أصبهان (٢/ ١٨١) وتاريخ مدينة دمشق (٢٩/ ٨٨).

(٤) **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٦٦)، تاريخ الإسلام (٢٣٩٩)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٢٩)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٧١)، لسان الميزان (٣/ ٢٩٤).

فَضْلَهُ ويقطعون بعدالته ويُقِرُّون بإمامته، ولم يقع الخلافُ معه إلا بعد أن وقع التَّحكيم[١]، ولهذا فإنهم لم يتَّهموه بذلك عندما نابذوه.

والملحوظ في حكاية هذه الرِّواية المكذوبة أنّ غالب مَن أوردها إنما أوردها بلفظ (أزواج) دون تعيين[٢]، إلا أنَّ ابنَ حيّان[٣] وأبا نُعيمٍ الأصبهانيَّ ـ والأوَّل أقدم مَن ذكرها ـ قد عيّنا المقصودةَ في دعوى النّواصب بدقَّةٍ وأنها أمُّ سلمة رضي الله عنها وأرضاها[٤].

وهنا ينقدح سؤالان وهما: لماذا اختار جُلُّ مَن ذَكَرَ الحكايةَ التَّعميةَ بإيراده بلفظ التَّعميم وهو أزواج؟

ثمّ لماذا خَصَّ النَّواصب أمّ سلمة بالذّات دون غيرها مِن أُمّهات المؤمنين؟

فأمَّا الجواب عن التّساؤل الأول: فمردُّهُ إلى كون كثيرٍ مِن علماء السُّنة يرون بأنَّ التَّعميةَ وعَدَمَ التّعيين هما الأنسبُ في بعض ما يُروى عن الصَّحابة رضي الله عنهم، وهذا يتّضح مِن استقراء صنيع جماعاتٍ منهم حيث إنهم يتصرّفون في الرِّوايات التي يخشون أن يُتَوصّل بها إلى القدح فيهم، فيعبِّرون بـ(رجل) أو (فلان) ونحوِهما عوضاً عن الاسم الصّريح[٥].

---

(١) **انظر:** تلخيص الحبير (٤/ ٤٦).

(٢) **انظر:** الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٦٦)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٢٩)، ميزان الاعتدال (٤/ ١١٣)، لسان الميزان (٣/ ٢٩٤).

(٣) عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان الانصاريُّ: أبو محمد الأصبهانيُّ، حافظٌ مفسِّرٌ مؤرِّخٌ، يُعْرَف بـ(أبي الشَّيخ)، مولده سنة ٢٧٤هـ، قال عنه ابن مردويه: «ثقة مأمون»، وقال أبو بكر الخطيب: «كان حافظاً ثبتاً متقناً»، توفي سنة ٣٦٩هـ. من آثاره: التفسير، كتاب العَظَمَة، طبقات المحدثين بإصبهان. **انظر:** سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٧٦)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٥)، الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٦٢)، النجوم الزاهرة (٤/ ١٣٦).

(٤) **انظر:** طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (٣/ ٣٠٣)، تاريخ أصبهان (٢/ ١٨٢).

(٥) **انظر:** صحيح البخاري (٥/ ٢٢٣٣)، صحيح مسلم (١/ ١٩٧)، سنن أبي داود (٤/ ٢١١و٢١٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ٨٧)، فتح الباري (١٠/ ٤١٩)، الديباج على مسلم (١/ ٢٧٥)، عون المعبود (١٢/ ٢٦١ و٢٦٢).

وأما التَّساؤل الثاني فقد أجاب عنه العلّامة المعلِّميُّ بما لا مزيد عليه فقال: «كانت أمُّ سلمةَ رضي الله عنها أتمَّ أمهاتِ المؤمنين ولاءً لفاطمةَ عليها السّلام وللحَسَن والحسين وأبيهما، وكانَ عليٌّ رضي الله عنه يَثِقُ بعِظَمِ ولائِها وبعقلِها ورأيِها ودينِها، فكان يستنصحُها ويستشيرُها، فقد يكون بعضُ الناس روى أنّ عليّاً كان يتردّدُ عليها لذلك، فأَخَذَ بعضُ أعداءِ الله تلكَ الحكايةَ وغيَّرها ذاك التَّغيير الفاجر، كما غيَّر بعضُهم حديثَ: «**أَنْتَ مِنِّيْ بِمَنْزِلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى» فجَعَلَ بَدَلَ (هارونَ) (قارونَ) !**»[١].

خامساً: الطَّعنُ أو الشَّك في عدالته.

وهذا الشّك المشار إليه لم يقع إلا من قِبَل بعض متقدِّمي المعتزلة فقط كما سبق بيانه[٢]، وأمّا بقيّة النّواصب فلا.

ذلك أنّ الخوارج قد كفّروه وهم بذلك قد أسقطوا عنه وَصْفَ العدالة جُمْلَةً وتفصيلاً. وكذلك المروانيّة ومَن على شاكلتهم فإنهم كانوا يفسِّقونه لما قام به مِن أعمالٍ ـ بحسب زعمهم ـ تُسْقِطُ عنه هذا الوصف[٣].

سادساً: تخطئته في قتال أهل الشّام.

ذهبت المروانيّةُ ومَن وافقهم إلى تخطئة عليٍّ في القتال الذي جرى بينه وبين معاوية، وزعم كثيرٌ منهم أنه كان ظالماً لمعاويةَ في هذا القتال، وقال بعضُهم: بل كان مجتهداً مخطئاً في اجتهاده[٤].

وقد بنوا رأيَهم هذا على عواملَ عدّة مرتبطة في الأساس بعدم

---

(١) التنكيل (١/ ٣١٢).

(٢) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٨٦) و(٨/ ٦).

(٣) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٣٨٦).

(٤) **انظر**: المصدر السابق (٤/ ٣٩٠ و٣٩٩ و٤٠١).

الإقرار بإمامته، ومنها اعتقادهم أنهم لم يخرجوا في الأصل إلا في حقٍّ، وهو طَلَبُ القَوَد مِن قَتَلَةِ الخليفة عُثمانَ، وأنّ عليّاً بامتناعه مِن الاقتصاص منهم أو تسليمِهم لمعاوية إمّا ضعيفٌ عاجزٌ أو جاعلٌ نفسَه في موضع التُّهمة بالمشاركة في دم عثمان، وبناءً على الاحتمال الثّاني كان «منهم مَن يقول: إنه أَمَرَ علانية!

ومنهم مَن يقول: إنه أَمَرَ سِرًّا!

ومنهم مَن يقول: بل رَضِيَ بقتله وفَرِحَ بذلك!

ومنهم مَن يقول غير ذلك»[١].

وهذا الخروج وإن كان الباعثُ عليه ـ بحسب الظّاهر ـ حقّاً وهو الطَّلَبُ بدم الخليفة الشّهيد إلّا أنّهم كانوا مخطئين في اجتهادهم، وأنَّ الصّواب كان مع عليٍّ لقول النبي ﷺ: **«وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»**[٢] أي: الظّالمة، ولا ريب بأنّه لم يقتلْهُ إلا أهل الشّام، «والبُغاة هم الذين يَخرجون على الإمام بتأويلٍ سائغٍ في الشّرْع»[٣].

ولقول النبيّ ﷺ: **«تَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ، فَتَخْرُجُ مِنْ بَيْنِهِمَا مَارِقَةٌ يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ!»**[٤].

وهذا الحديث يدلّ على كون عليٍّ أولى بالحقِّ وأقربَ إليه مِن عسكر الشّام؛ لأنه الذي قضى على الخوارج بلا خلاف.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/٤٠٦).

(٢) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري ﵁، كتاب: الصّلاة، باب: التعاون في بناء المسجد برقم (٤٣٦)، ومسلم بنحوه في كتاب: الفتن وأشراط السّاعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمرَّ الرّجلُ بقبر الرَّجل فيتمنى أن يكون مكان الميت مِن البلاء برقم (٢٩١٥).

(٣) مقتل الشهيد عثمان (٢٢٤). **وانظر** للاستزادة: النهاية في غريب الأثر (١/١٤٣)، سير أعلام النبلاء (٨/٢٠٩)، عمدة القاري (٤/٢٠٩)، تحفة الأحوذي (١٠/٢٠٤).

(٤) خرّجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري ﵁، كتاب: الزّكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم برقم (١٠٦٤).

وقد ذهب جمهورُ أهل السُّنة إلى تصويب عليٍّ وتخطئةِ معاوية في القتال الذي جرى بينهما، مع اتّفاقهم على عدالة الصّحابة جميعاً[(١)].

وقد حكى غيرُ واحدٍ انعقادَ إجماع أهل السُّنة فيما بعدُ على تصويب عليٍّ[(٢)].

وعلى ضوء هذه الأحاديث توافرت أقوال العلماء في تصويبه:

فقال ابنُ خزيمة[(٣)]: «نشهد أنّ كلّ مَن نازع أميرَ المؤمنين عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه في خلافته فهو باغٍ، على هذا عَهِدتُ مشايخَنا»[(٤)].

وقال البيهقيُّ: «إنّ الذي خَرَجَ عليه ونازعه كان باغياً عليه»[(٥)].

وقال أبو المعالي الجوينيُّ[(٦)]: «عليٌّ رضي الله عنه كان إماماً حقّاً في ولايته، ومقاتلوه بُغاةٌ»[(٧)].

---

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٥١)، منهاج السنة النبوية (١/ ٥٣٨)، فتح الباري (١٣/ ٦٧).

(٢) **انظر**: إيثار الحق على الخلق (٤١٢)، سبل السلام (٣/ ٢٥٩).

(٣) محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السّلميُّ: أبو بكر النيسابوريُّ، إمامٌ متقن، بلغ مرحلة الاجتهاد المطلق، مولده سنة ٢٢٣هـ، اشتهر بالتّقلّل مِن الدّنيا والحرصِ على اتّباع السُّنة، وكان يقول: «ما قَلَّدتُ أحداً منذ بلغتُ ستة عشر سنة»، توفِّي سنة ٣١١هـ. من آثاره: الصحيح، كتاب التوحيد. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥)، طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ١٠٩)، البداية والنهاية (١١/ ١٤٩)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٩٩).

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (٨٤)، الاعتقاد (٣٧٥)، توضيح الأفكار (٢/ ٤٤٩).

(٥) الاعتقاد (٣٧٤).

(٦) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (نسبةً إلى جُوَيْن إحدى قرى نيسابور): أبو المعالي المعروف بـ(إمام الحرمين)، أحد أعلام الشّافعيّة ومتكلّميهم، مولده سنة ٤١٩هـ، كان مفرِطَ الذّكاء ومِن أوعية العلم، قال عنه السّمعانيّ: «لم تَرَ العيون مثلَه». توفِّي سنة ٤٧٨هـ. من آثاره: الورقات، الإرشاد، البرهان. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٨)، الوافي بالوفيات (١٩/ ١١٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ١٦٥)، طبقات الشافعية (٢/ ٢٥٥).

(٧) نصب الراية (٤/ ٦٩)، توضيح الأفكار (٢/ ٤٤٩).

وقال النّوويُّ: «قال العلماء: هذا الحديث [يعني حديث «**بُؤْسَ ابْنَ سُمَيَّةَ تَقْتُلُكَ فِئَةٌ بَاغِيَةٌ**»[١]] حُجّةٌ ظاهرةٌ في أنّ عليّاً رضي الله عنه كان محقّاً مصيباً، والطّائفةُ الأخرى بُغاة»[٢].

وقال ابنُ تيميّة: «لم يَسْتَرِبْ أئمّة السُّنة وعلماءُ الحديث أنّ عليّاً أولى بالحقِّ، وأقربُ إليه، كما دلَّ عليه النّصُّ»[٣].

وقال: «طائفةُ عليٍّ أولى بالحقِّ مِن طائفة معاوية»[٤].

وقال أيضاً: «تصويب أحدِهما لا بعينه تجويزٌ لأنْ يكون غير عليٍّ أولى منه بالحقِّ، وهذا لا يقوله إلا مبتدع ضالٌّ فيه نوعٌ مِن النَّصب وإنْ كان متأوِّلاً»[٥].

وقال ابنُ حجر العسقلانيُّ: «في قوله ﷺ: «**تَقْتُلُ عَمَّاراً الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**» دلالةٌ واضحةٌ على أنّ عليّاً ومَن معه كانوا على الحقِّ، وأنّ مَن قاتلهم كانوا مخطئين في تأويلهم»[٦].

وقال أيضاً: «في هذا الحديث عَلَمٌ مِن أعلام النُّبوّة، وفضيلةٌ ظاهرةٌ لعليٍّ ولعَمّار، وردٌّ على النّواصب الزّاعمين أنّ عليّاً لم يكن مُصيباً في حروبه»[٧].

وفي هذا الحديث عند ابن تيميّة أيضاً «دليلٌ على أنه لم يكن يجوز قتالُ عليّ»[٨].

---

(١) خرّجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه، كتاب: الفتن وأشراط السّاعة، باب: لا تقوم السّاعة حتى يَمُرّ الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء. برقم (٢٩١٥).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٨/ ٤٠).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/٤٣٩).

(٤) المصدر السّابق (٣٥/ ٥٥).

(٥) المصدر السّابق (٤/ ٤٣٨).

(٦) فتح الباري (٦/ ٦١٩).

(٧) المصدر السّابق (١/ ٥٤٣).

(٨) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٣٨). **وانظر** للاستزادة: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٧٣)، بغية الطلب في تاريخ حلب (١/ ٢٨٦)، سير أعلام النبلاء =

وهؤلاء وإن خَطَّأُوا معاويةَ ومَن معه ووصفوهم بالبَغْي فإنهم لا يَطعنون في دينهم فضلاً عن أن يُكَفِّروهم! ومِن المعلوم أنَّ البَغْيَ لا يَستلزم الإثم، «وأهلُ الضَّلال يَجعلون الخطأ والإثمَ متلازِمَين»[1].

قال ابنُ تيميّة: «مَن قاتَلَ عليّاً فإنْ كان باغياً فليس ذلك بمخرجه مِن الإيمان، ولا بموجِبٍ له النِّيران، ولا مانِعٍ له مِن الجنان، فإنّ البَغْيَ إذا كان بتأويلٍ كان صاحبُهُ مجتهداً، ولهذا اتّفق أهلُ السُّنة على أنه لا تَفْسُقُ واحدةٌ مِن الطّائفتين ـ وإنْ قالوا في إحداهما إنهم كانوا بُغاةً ـ لأنهم كانوا متأوِّلين مجتهدين.

والمجتهدُ المخطئ لا يُكَفَّرُ ولا يُفَسَّق، وإن تَعَمَّدَ البغيَ فهو ذنبٌ مِن الذُّنوب، والذُّنوب يُرفع عقابُها بأسباب متعدِّدة، كالتّوبة والحسناتِ الماحية والمصائبِ المكفِّرة وشفاعةِ النبي ﷺ ودعاءِ المؤمنين وغيرِ ذلك»[2].

وشَرَحَ ابنُ تيميّة هذا الأصل بتوسُّع أكبر فقال: «كلُّ مَن كان باغياً أو ظالماً أو معتدياً أو مرتكباً ما هو ذنب فهو قسمان: متأوِّل وغير متأوِّل.

فالمتأوِّل المجتهدُ كأهل العلم والدِّين الذين اجتهدوا، واعتقد بعضُهم حِلَّ أمورٍ، واعتقد الآخر تحريمَها، كما استحلَّ بعضُهم بعضَ أنواع الأشربة، وبعضُهم بعضَ المعاملات الرِّبَويّة، وبعضُهم بعضَ عقودِ التّحليل والمتعة وأمثالِ ذلك، فقد جرى ذلك وأمثالُه مِن خيار السّلف، فهؤلاء المتأوِّلون المجتهدون غايتُهم أنهم مخطئون، وقد قال الله تعالى:

= (٨/ ٢٠٩)، البداية والنهاية (٧/ ٢٦٧)، شرح المقاصد في علم الكلام (٢/ ٣٠٥)، فيض القدير (٤/ ٣٥٩) و(٦/ ٣٦٥)، نيل الأوطار (٧/ ٣٤٨)، تحفة الأحوذي (١٠/ ٢٠٤).

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيميّة (٤/ ٢٦٢). (٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٩٣).

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقد ثبت في الصّحيح أنّ الله استجاب هذا الدُّعاء.

وقد أخبر سبحانه عن داودَ وسليمانَ عليهما السلام أنهما حَكَمَا في الحرث، وخصَّ أحدَهما بالعلم والحُكم مع ثنائه على كلٍّ منهما بالعلم والحكم، والعلماءُ وَرَثَةُ الأنبياء، فإذا فَهِمَ أحدُهم من المسألة ما لم يَفْهَمْهُ الآخر لم يكن بذلك مَلوماً ولا مانعاً لما عُرِفَ مِن علمه ودينه، وإن كان ذلك مع العلم بالحُكم يكون إثماً وظُلْماً، والإصرارِ عليه فِسْقاً، بل متى عُلِمَ تحريمُه ضرورةً كان تحليلُه كُفْراً، فالبغيُ هو مِن هذا الباب.

أمّا إذا كان الباغي مجتهداً ومتأوِّلاً ولم يتبيَّن له أنه باغٍ، بل اعتقد أنه على الحقِّ ـ وإن كان مخطئاً في اعتقاده ـ لم تكن تسميتُهُ باغياً موجِبَةً لإثمه، فضلاً عن أن توجِبَ فسقَهُ»[(١)].

قال ابنُ كثير: «لا يلزم مِن تسمية أصحاب معاويةَ بُغاةً تكفيرُهم، كما يحاوله جَهَلَةُ الفِرْقَةِ الضّالة مِن الشّيعة وغيرِهم؛ لأنهم وإن كانوا بُغاةً في نَفْسِ الأمر فإنهم كانوا مجتهدين فيما تعاطوه مِن القتال، وليس كلُّ مجتهدٍ مصيباً، بل المصيبُ له أجران، والمخطئ له أجر»[(٢)].

إذن «فغاية الأمر أنهم أخطأوا في الاجتهاد، وذلك لا يوجب التّفسيقَ فضلاً عن التّكفير»[(٣)].

والمعروف مِن منهج أهل السُّنة هو التماس أحسن الأعذار وأفضل المخارج للصَّحابة فيما وقعوا فيه مِن الزّلات، وعليه فمعاويةُ إنما خرج بشُبْهةٍ وهي طَلَبُهُ بدم ابن عمِّه عُثمانَ[(٤)]، واجداً في نفسه القُدْرَةَ والأهليّة

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٧٥). **وانظر** للاستزادة: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٧٣)، نصب الراية (٤/ ٦٩)، فتح الباري (١٣/ ٦٧).

(٢) البداية والنهاية (٣/ ٢١٨).

(٣) شرح المقاصد في علم الكلام (٢/ ٣٠٥).

(٤) **انظر** المصدر السّابق (٢/ ٣٠٥).

للمطالبة به كما قال تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

وعن أبي مسلم الخولانيّ[1] أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ: أَنْتَ تُنَازِعُ عَلِيّاً فِيْ الْخِلَافَةِ؟ أَوَ أَنْتَ مِثْلُهُ؟!

قَالَ: لَا، وَإِنِّيْ لأَعْلَمُ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنِّيْ وَأَحَقُّ بِالأَمْرِ، وَلَكِنْ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُوْنَ أَنَّ عُثْمَانَ قُتِلَ مَظْلُوْمَاً، وَأَنَا ابْنُ عَمِّهِ وَوَلِيُّهُ أَطْلُبُ بِدَمِهِ، فَأْتُوْا عَلِيّاً فَقُوْلُوْا لَهُ يَدْفَعُ لَنَا قَتَلَةَ عُثْمَانَ، فَأَتَوْهُ فَكَلَّمُوْهُ، فَقَالَ: يَدْخُلُ فِيْ الْبَيْعَةِ وَيُحَاكِمُهُمْ إِلَيَّ، فَامْتَنَعَ مُعَاوِيَةُ، فَسَارَ عَلِيٌّ فِيْ الْجُيُوْشِ مِنَ الْعِرَاقِ حَتَّى نَزَلَ بِصِفِّين، وَسَارَ مُعَاوِيَةُ حَتَّى نَزَلَ هُنَاكَ»[2].

ويدلّ على أنه كان متأوِّلاً، وأنّه كان قاصداً للحقّ ما جاء في الحديث الآخر عند ظهور الخوارج من أنه: «**يَقْتُلُهُمْ أَقْرَبُ الطَّائِفَتَيْنِ مِنْ الْحَقِّ**»[3].

وفي لفظ آخر: «**يَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ**»[4].

وهذا الحديث وإن حَكَمَ لعليٍّ إلا أنّ التّعبير بـ(أدنى) و(أولى) و(أقرب) يقتضي أنّ معاوية ومَن معه مِن أهل الشّام قريبون من الحقّ أيضاً.

---

(١) عبد الله بن ثوب الخولانيُّ: أبو مسلم اليمانيُّ ثم الشّاميّ، عابدٌ زاهد ذو كرامات ودعوة مستجابة، أصلُهُ مِن اليمن، كان قد أدركَ الجاهليّة وأسلم فرحلَ يُريدَ النبيَّ ﷺ إلا أنه مات وهو في الطّريق، وثّقَهُ غيرُ واحد، سكن الشّام وبها توفّي زَمَنَ يزيدَ بنِ معاوية، وحديثه مخرَّج عند مسلم والأربعة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٢٧/ ١٩٠)، تهذيب الكمال (٣٤/ ٢٩٠)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٧)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٥٦).

(٢) فتح الباري (١٣/ ٨٥) وجوّد الحافظ إسناده.

(٣) خرّجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، كتاب: الزّكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم برقم (١٠٦٤).

(٤) خرّجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، كتاب: الزّكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم برقم (١٠٦٤).

قال الإمام ابن تيميّة: «في هذا الحديث دليلٌ على أنه مع كلِّ طائفةٍ حقٌّ، وأنّ علياً رضي الله عنه أقربُ إلى الحقِّ»(١).

وبيان ذلك أنّه كان الواجب المتعيِّن على معاوية ومَن معه مبايعةَ عليٍّ أوّلاً لصحّة إمامته والدّخولَ في طاعته، ومن ثَمَّ فإنّ خروجَهم عليه ولو اجتهاداً واتِّهامهم إيّاهُ وسبّهم له بغيٌ محرّم وظلم بيِّن(٢)، ولهذا وصفوا بكونهم (الْفِئَة الْبَاغِيَة).

غير أنه لما كان معاويةُ ومَن معه يَطلبون دمَ عُثمانَ، وكانت قَتَلَتُهُ في معسكر عليٍّ وَصَفَ النبي ﷺ علياً ومَن معه بكونهم أقربَ إلى الحقِّ لا على الحقّ تماماً.

فإن قيل: كيف يصحّ أن يقال بأنّ معاوية وعسكرَه مجتهدون وحديث «**تَقْتُلُ عَمَّاراً الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**»(٣) صريحٌ في كونهم بُغاةً؟

قيل: قد تباينت مذاهب النّاس في الجواب عن هذا الحديث على وجوه:

الوجه الأوّل: أنّ الحديث لم يَصِحّ، وقد ذهب إلى هذا طائفةٌ مِن أهل العلم كالإمام أحمد ـ في أُوْلَى الرِّوايتين عنه ـ وأبي خَيْثَمَةَ والكَرَابِيسيِّ(٤)

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٤٠٧). **وانظر أيضاً**: المحلى (١١/ ٩٨).

(٢) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٣٦).

(٣) خرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء برقم (٢٩١٦).

(٤) **انظر**: السنة للخلال (٢/ ٤٦٣)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٥ و٤١٤) و(٦/ ٢٥٩)، تلخيص الحبير (٤/ ٤٣).

الحسين بن علي بن يزيد الكَرَابِيسي (نسبةً لنوع مِن الثياب كان يبيعها): أبو عليٍّ البغداديُّ، علامة متبحِّر من كبار أصحاب الشافعي، كان ذكيّاً فَطِناً فصيحاً لَسِناً، قال الذّهبي: «تصانيفه في الفروع والأصول تدلُّ على تَبَحُّرِه»، تكَلَّمَ فيه أحمدُ بسبب مسألة اللّفظ فهُجِر لذلك وقَوِيَ إعراضُ الناس عنه، توفِّي سنة ٢٤٨هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (٨/ ٦٤)، وفيات الأعيان (٢/ ١٣٢)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٧٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣١٠).

«لمّا روي عندها بأسانيدَ ليست ثابتةً»[١].

وإذا لم يصحّ عندهم شيءٌ عن النبي ﷺ في تصويب إحدى الطّائفتين أو تخطئتها فما الذي يحول دون كونهم مجتهدين فيما فعلوه؟!

غير أنَّ الصَّواب أنّ الحديث صحيحٌ بل متواتر[٢]، ويكفي في الدَّلالة على ثبوته أنّ معاوية رضي الله عنه لم يُنْكِرْهُ حين رُوي له بل أَوَّلَهُ، ولو كان غيرَ ثابت لأنكَرَهُ، وهذا أسهلُ مِن تأويله بكثير، وأقوى في الاحتجاج على المخالفين.

الوجه الثّاني: أنَّ الحديث ثابت، غيرَ أنّ قوله «**تَقْتُلُهُ...**» محمولٌ على المجاز وهو التَّسَبُّب في القتل دون حقيقته التي هي مباشرته[٣]، وإذا كان عمّارٌ قد خرج في جيش عليّ بالاتّفاق، فعليٌّ ومَن معه مِن أهل العراق هم البُغاة لكونهم جاؤوا به إلى أرض المعركة ليُقتلَ على يد الشّاميّين من أصحاب معاوية، وقد «أجمعوا على أنه قُتِلَ مع عليٍّ بصفين

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤١٩).

(٢) **انظر**: الاستيعاب (٣/ ١١٤٠)، سير أعلام النبلاء (١/ ٤٢١)، تلخيص الحبير (٤/ ٤٣)، إيثار الحق على الخلق (٨٣).

(٣) **قلتُ**: مِن جنس هذا التّأويل تأويلُ محبِّ الدِّين الخطيب في تعليقه على العواصم من القواصم لابن العربي (١٧٣) حيث جعل المرادَ بـ(الفئة الباغية) قَتَلَةَ عثمان، وفي هذا يقول: «في اعتقادي الشّخصيّ أنّ كلّ مَن قُتِلَ من المسلمين بأيدي المسلمين منذ قُتِلَ عثمانُ فإنما إثْمُهُ على قَتَلَة عُثمانَ؛ لأنهم فتحوا بابَ الفتنة، ولأنهم واصلوا تسعير نارها، لأنهم الذين أوغروا صدور المسلمين بعضهم على بعض، فكما كانوا قتلة عثمان فإنهم كانوا القاتلين لكل مَن قُتِلَ بعده، ومنهم عمار ومَن هم أفضل من عمار كطلحة والزبير، إلى أن انتهت فتنتهم، بقتلهم علياً نفسه وقد كانوا من جنده وفي الطائفة التي كان قائماً عليها.

فالحديث من أعلام النبوة، والطائفتان المتقاتلتان في صفين كانتا من المؤمنين، وعليٌّ أفضل من معاوية، وعليٌّ ومعاويةُ من صحابة رسول الله ﷺ، ومن دعائم دولة الإسلام، وكلّ ما وقع من الفتن فإثمه على مؤرثي نارها لأنهم السبب الأول فيها، فهم الفئة الباغية التي قُتِلَ بسببها كلّ مقتول في وقعتي الجَمَل وصفّين وما تفرع عنهما».

سنة سبع وثلاثين»[١].

وأَوَّلُ مَن أَوّلَ هذا الحديث على هذا الوجه هو معاوية رضي الله عنه، فقد ورد أنه لما قُتِلَ عَمَّارُ بنُ ياسر دخل عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فَقَالَ: قُتِلَ عَمَّارٌ! وَقَدْ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ **«تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»**!

فَقَامَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ فَزِعاً حَتَّى دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ.

فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: مَا شَأْنُكَ؟

قَالَ: قُتِلَ عَمّارٌ!

فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: قُتِلَ عَمّارٌ، فَمَاذَا؟!

فَقَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَقُوْلُ: **«تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»**!

فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: دَحِضْتَ[٢] فِيْ بَوْلِكَ، أَوَ نَحْنُ قَتَلْنَاهُ؟!

إِنَّمَا قَتَلَهُ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ جَاؤُوْا بِهِ حَتَّى أَلْقَوْهُ بَيْنَ رِمَاحِنَا! - أَوْ قَالَ: بَيْنَ سُيُوْفِنَا! -»[٣].

وقد كان هذا الحديث معلوماً لدى كثيرٍ مِن عسكر أهل الشّام «فكان أصحابُ معاويةَ يقولون: لا واللهِ لا نَقْتُلُ عَمّاراً أبداً، إنْ قتلناهُ فنحن كما يقولون»[٤]، وقد أحدث قتلُهُ ارتباكاً واضطراباً كبيرَيْنِ في صفوفِهم حتى انحاز بعضُهم إلى جيش عليٍّ[٥]، ولكن ما إن حَمَلَهُ معاويةُ

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٧٥).

(٢) أي: زلقت. **انظر**: غريب الحديث للخطابي (٣/ ١٧٨)، لسان العرب (٧/ ١٤٨).

(٣) خرّجه عبد الرزاق في مصنّفه باب: أصحاب النبي ﷺ برقم (٢٠٤٢٧)، والحاكم في المستدرك، كتاب: الجهاد، كتاب: قتال أهل البغي برقم (٢٦٦٣)، وقال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشَّيخين ولم يُخرِّجاه بهذه السِّياقة». **وانظر** مجموعةً مِن الرِّوايات في هذا الصّدد في: تاريخ مدينة دمشق (٤٣/ ٤١٤)، مجمع الزّوائد (٩/ ٢٩٧).

(٤) الطبقات الكبرى (٣/ ٢٥٣)، تاريخ مدينة دمشق (٤٣/ ٤٧٩).

(٥) **انظر**: الطبقات الكبرى (٣/ ٢٥٣)، تاريخ مدينة دمشق (٤٣/ ٤٧٩).

على هذا التّأويل حتى «تنادوا في عسكر معاوية إنما قَتَلَ عَمَّاراً مَن جاءَ به!»[١]، و«خرج الناسُ مِن فساطيطهم وأخبيتِهم يقولون: إنما قتل عمَّاراً مَن جاء به»[٢]، وحينئذٍ قَلَّ الاضطراب وتماسك الجيش مِن جديد.

ولا ريب بأنّ هذا التّأويل مما جعل «طائفة مِن المروانيّةِ تُفَسِّقُهُ وتقول: إنه ظالم معتدٍ!»[٣] بعدما استقرّ في نفوسهم صحّته.

قال الذّهبيُّ: «غالب الشّاميِّين فيهم توقُّفٌ عن أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه مِن يوم صِفِّين، ويَرَوْنَ أنهم وسَلَفَهم أولى الطّائفتينِ بالحقّ»[٤].

وهذا التّأويل وإن كان له وجهٌ في اللّغة إلا أنه غير مقبول في هذا الموضع لأمور، منها:

أ ـ أنه صَرْفٌ للّفظ عن ظاهره بلا دليل.

قال الإمامُ ابن تيميّة: «قد يقال فُلانٌ قَتَلَ فُلاناً إذا أَمَرَهُ بِأَمْرٍ كان فيه حتفُهُ، ولكن هذا معَ القرينة، لا يقال عند الإطلاق، بل القاتلُ عند الإطلاق الذي قَتَلَهُ دون الذي أَمَرَهُ»[٥].

ب ـ أنه يلزم مِن صحَّة هذا التّأويل أن يكون النبي ﷺ هو مَن قَتَلَ كلّ مَن استُشْهِدَ مِن أصحابه لأنه هو الذي أخرجهم ليموتوا تحت سيوف المشركين ورماحِهم، وهذا هو عينُ رَدّ عليٍّ حين بَلَغَهُ تأويلُ معاوية لهذا الحديث حيث رُوي عنه أنه قال: فَرَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَكُوْنُوْنَ حِيْنَئِذٍ قَدْ قَتَلُوْا حَمْزَةَ وَأَصْحَابَهُ يَوْمَ أُحُد؛ لأَنَّهُ قَاتَلَ مَعَهُمُ الْمُشْرِكِيْنَ»[٦].

---

(١) مجمع الزوائد (٧/ ٢٤١).
(٢) تاريخ الطبري (٣/ ٩٩)، الكامل في التاريخ (٣/ ١٨٩)، البداية والنهاية (٧/ ٢٧٠).
(٣) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٤٤).
(٤) ميزان الاعتدال (٦/ ١٥٣).
(٥) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤١٩).
(٦) الإحكام لابن حزم (٧/ ٤٦٠)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٥)، فيض القدير (٦/ ٣٦٦)، سمط النجوم العوالي (٢/ ٥٧٧).

«وهذا مِن عليٍّ إلزامٌ مفحم لا جواب عنه، وحُجَّة لا اعتراض عليها»[(١)].

قال ابنُ كثير: «قولُ معاويةَ (إِنَّمَا قَتَلَهُ مَن قَدَّمَهُ إِلَى سُيُوْفِنَا) تأويلٌ بعيد جدّاً، إذ لو كان كذلك لكان أميرُ الجيش هو القاتلَ للذين يُقْتَلُونَ في سبيل الله حيث قَدَّمَهم إلى سيوف الأعداء»[(٢)].

جـ ـ أنَّ حالَ عمّار بن ياسر في خروجه مع عليٍّ تبطل هذا التّأويلَ وترفضه؛ لأنَّ عليّاً لم يَطْلُب منه الخروج بل كان هو حريصاً عليه على الرّغم من كونه في التّسعين من عمره[(٣)]، فكيف يقال بأنّ عليّاً هو مَن أخرَجَهُ وتسبّب في قتله؟!

قال الإمام ابن تيميّة: «ثمّ هذا يقال لمَن أَمَرَ غيرَهُ، وعَمّارٌ لم يأمرْه أحدٌ بقتال أصحاب معاوية، بل هو كان مِن أحرصِ الناس على قتالهم، وأشدِّهم رغبةً في ذلك، وكان حرصُهُ على ذلك أعظمَ مِن حرصِ غيرِه، وكان هو يحضُّ علياً وغيرَه على قتالِهم»[(٤)].

وكان يقول: «وَالَّذِيْ نَفْسِيْ بِيَدِهِ لَوْ ضَرَبُوْنا حَتَّى يُبْلِغُوْنَا سَعَفَاتِ هَجَرَ لعَرَفْتُ أَنَّ مَصْلَحَتَنَا عَلَى الْحَقِّ، وَأَنَّهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ»[(٥)].

ولشدّة ضعف هذا التّأويل زَعَمَ بعضُهم أنّ معاوية قال ما قال «يَخْدَعُ بذلك أهلَ الشّام!»[(٦)].

---

(١) فيض القدير (٦/ ٣٦٦)، شذرات الذهب (١/ ٤٥).

(٢) البداية والنهاية (٦/ ٢١٥). **وانظر** في المصدر نفسه (٧/ ٢٧١).

(٣) **انظر**: الطبقات الكبرى (٣/ ٢٥٩).

(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤١٩).

(٥) خرّجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب: الجمل، باب: ما ذُكِر في صفين برقم (٣٧٨٤٠)، وابن حبان في صحيحه، باب: إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث برقم (٧٠٨٠)، والحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذكر مناقب عمار بن ياسر رضي الله عنه برقم (٥٦٧٨). وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(٦) البداية والنهاية (٧/ ٢٦٩).

وقد علّق ابن تيميّة على القول بـ(أنّ عليّاً هو قاتل عمّار) بقوله: «هذا القول لا أعلم له قائلاً مِن أصحاب الأئمّة الأربعة ونحوِهم من أهل السُّنة، ولكن هو قولُ كثيرٍ من المروانيّة ومَن وافقهم»(١).

وقال أيضاً: «لم يذهب أحدٌ مِن أهل العلم الذين تُذْكَر مقالاتُهم إلى هذا التّأويل»(٢).

ووَصَفَهُ بكونه ظاهر الفساد(٣).

كما أبطله ابن القيّم بقوله: «تأويلُ أهل الشّام... هو التّأويل الباطل المخالفُ لحقيقة اللّفظ وظاهرِه، فإنّ الذي قَتَلَهُ هو الذي باشَرَ قَتْلَهُ لا مَن استنصَرَ به»(٤).

وأخيراً فقد قال الإمام ابن تيميّة: «ومَن تأوَّلَ هـذا التّأويلَ لم يَرَ أنه قَتَلَ عَمّاراً فلم يَعتقِدْ أنه باغٍ، ومَن لم يَعْتَقِدْ أنه باغٍ وهو في نفسِ الأمر باغٍ فهو متأوِّلٌ مخطئ»(٥).

الوجه الثالث: أنّ المقصود بلفظ (الباغية) هي (الطّالبة) لا (الظّالمة)، وعليه فالمعنى: تَقْتُلُ عَمّاراً الفئةُ الطّالبة بدم عثمان(٦)، وحينئذٍ لا يكون في الحديث تعرُّضٌ لبيان حكم هذا القتال، وإنما هو إخبارٌ مجرّد بالمستقبل لا غير.

واحتجّوا على صحّة كلامهم بأنّ (الباغي) يأتي في اللّغة بمعنى (الطّالب).

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٦).
(٢) المصدر السّابق (٤/ ٤١٩).
(٣) **انظر**: المصدر السّابق (٤/ ٤١٤ و٤١٩).
(٤) الصواعق المرسلة (١/ ١٨٤) باختصار.
(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٧٧).
(٦) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٥ و٤١٤).

يقال: بَغَى فلانٌ الشَّيءَ: إذا طَلَبَهُ، وأبْغَاهُ: طَلَبَهُ له أو أَعَانَهُ على طَلَبِهِ، والجمعُ بُغاة وبُغيان(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وقوله: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥] وقوله: ﴿يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى﴾ [يوسف: ٦٥] وقوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] وقوله: ﴿لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥].

ومنه قوله ﷺ: «**ابْغِنِي أَحْجَاراً أَسْتَنْفِضْ بِهَا**»(٢).

وقوله: «**ابْغُونِي ضُعَفَاءَكُمْ فَإِنَّمَا تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ بِضُعَفَائِكُمْ**»(٣) بمعنى: اطلبوا لي.

ومنه قول أبي بكر رضي الله عنه: «أقبلتُ وصاحبٌ لي في بُغاء إبلٍ لنا...»(٤).

ومنه قولُ بعض أهل الجَمَل:

نحنُ بني ضَبّةَ أصحاب الجَمَلْ ... نبغي ابنَ عفّان بأطراف الأَسَلْ(٥)

وقد ذهب بعض الحنابلة إلى هذا التّأويل، وكأنّ منهم مَن ذهب إليه لأنه لم يَثْبُتْ عنده هذا الحديث فقال بهذا على سبيل التّنزّل والقولِ

---

(١) **انظر**: غريب الحديث للحربي (٢/٦٠٦)، النهاية في غريب الأثر (١/١٤٣)، لسان العرب (١٤/٧٦).

(٢) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: الوضوء، باب: الاستنجاء بالحجارة برقم (١٥٤).

(٣) خرّجه أبو داود في سننه من حديث أبي الدّرداء رضي الله عنه، كتاب: الجهاد، باب في الانتصار برُذُلِ الخيل والضَّعَفَة برقم (٢٥٩٤)، والترمذي ـ واللفظ له ـ، كتاب: الجهاد، باب: ما جاء في الاستفتاح بصعاليك المسلمين برقم (١٧٠٢)، والنسائي، كتاب: الجهاد، باب: الاستنصار بالضّعيف برقم (٣١٧٩). وقد صحّحه الألباني في تخريجه لمشكاة المصابيح (٣/١٣٦).

(٤) خرّجه الحاكم في المستدرك، كتاب: الفتن والملاحم برقم (٨٣٩٢). وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرّجاه».

(٥) تاريخ خليفة بن خياط (١٩٠)، منهاج السنة النبوية (٤/٤٠٥).

بصحَّتِهِ، كما عزاه أبو الوفاء ابن عقيل[١] إلى الإمام أحمد، ولا إخاله يَصِحُّ عنه لأنّه لم يعزُهُ إليه مَن تناول هذا الحديث وذَكَرَ ما فيه مِن مذاهب وعلى الأخصّ ابنَ تيميّة الذي ذَكَرَ تضعيفَه له في أقدم الرِّوايتين عنه![٢]

والذي حَمَلَهُم على هذا التّأويل أمران:

* حرصُهم على تنزيه الصّحابة عن الطّعون، وقَطْعِ الطّريق على الشِّيعة في محاولة الاستمساك بهذا الحديث وأمثاله على مذهبهم في الصّحابة.

ولعلّ هذا هو ما دفَع أحد أئمّة الحديث أن يقول ـ وقد سَمِعَ بعضَ الناس ببغداد يذكر أنّ الفئةَ الباغية هم أهل الشام ـ: «مَن قال هذا فهو ابنُ الفاعلة!»[٣].

وقد علّق الحافظ الذّهبيُّ على كلامه بقوله: «قلتُ: هذه هُوَّةٌ مِن نصبٍ، أو لعلّه قَصَدَ الكَفَّ عن التّشغيبِ بتشعيث!»[٤].

* اعتقاد بعضِهم أنّ ثَمّة تلازُماً بين البغي وبين الإثم أو الفِسق! فإذا ما ثبت الأوّل ثبت الثّاني قطعاً.

---

(١) علي بن عَقِيل بن محمد بن عَقِيل البغدادي: أبو الوفاء، علامة متفنِّن، يُعَدّ شيخ الحنابلة في وقته، مولده سنة ٤٣١هـ، قال عنه السِّلَفِيُّ: «ما رأيتُ مِثْلَهُ، وما كان أحدٌ يَقْدِرُ أن يَتَكَلَّمَ معه لغزارة علمه، وبلاغةِ كلامه، وقوة حُجَّته»، عِيب بجنوحه للاعتزال، توفي سنة ٥١٣هـ، له: كتاب الفنون، الإرشاد، الواضح في أصول الفقه.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٤٣)، تاريخ الإسلام (٣٥/ ٣٤٩)، الوافي بالوفيات (٢١/ ٢١٨)، شذرات الذهب (٤/ ٣٥).

(٢) **انظر**: طبقات الحنابلة (٢/ ١٤١)، مقتل الشهيد عثمان (٢٢٤)، شذرات الذهب (٣/ ٣٦).

(٣) معرفة الثقات (٢/ ٧٢)، تاريخ مدينة دمشق (٣٤/ ١٦٨)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٥١٦)، تاريخ الإسلام (١٨/ ٣٢٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥١٧). والتشعيث هو التفريق كما في تاج العروس للزّبيديّ (٥/ ٢٧٩).

وهذا غير صحيح فالله تعالى قال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ٩ ـ ١٠][١] فلم يُزِل اسمَ الإيمان عنهم بما وقعوا فيه من البغي[٢].

وعلى كلٍّ فإنّ تأويل (الباغية) بـ(الطّالبة) «ليس بشيء»[٣]، بل هو «مِن التّأويلات الظّاهرة الفساد، التي يَظهر فسادُها للعامّة والخاصّة»[٤] على حدّ قول الإمام ابن تيميّة.

ومردّ ضعفه لما يلي:

١ ـ أنه خلاف الظّاهر، فإنه وإنْ جاز إطلاق لفظ (الباغي) بمعنى (الظّالم) وبمعنى (الطّالب) إلا أنّ الأوّل هو الأكثر مِن جهة الاستعمال، وهو المتبادر إلى الذِّهن عند سماعه، فلا يصحّ صَرْفُهُ عن هذا إلا بقرينة معتبرة وهو ما لا يوجد هنا.

٢ ـ أنَّ الحديث سِيْقَ لمدح عمّار وبيان أنه على الحقّ ولهذا يذكره بعضُ أئمّة الحديث في مصنّفاتهم في جُملة مناقب عَمّار[٥] وأنه على الحقِّ[٦]، وهذا ما لا يكون إلا إذا حُمِلَ اللّفظُ على معنى (الظّالمة)، وأما لو حُمِل على معنى (الطّالبة) فلا مدح فيه أبداً، ويدلّ على هذا الفهم أنه جاءت زيادة في بعض الرِّوايات: «**يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ!**»[٧].

---

(١) **انظر**: مقتل الشهيد عثمان (٢٢٥).
(٢) **انظر**: تفسير البغوي (٤/ ٢١٣)، المغني (٩/ ٣)، الذخيرة (١٢/ ٦)، تفسير الثعالبي (٩/ ٧٩).
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٧٤).
(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤١٤). **وانظر** في المصدر نفسه (٤/ ٤١٩).
(٥) **انظر**: المستدرك على الصحيحين (٣/ ٤٣٢)، مجمع الزوائد (٩/ ٢٩٥).
(٦) **انظر**: صحيح ابن حبان (١٥/ ٥٥٣).
(٧) خرّجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب: الصّلاة، باب: التعاون في بناء المسجد برقم (٤٣٦).

كما أنّ الصّحابة وكلّ من سمع الحديث إبّان وقعة صِفّين لم يفهموا منه إلا (الظّالمة)، ولهذا حَمَلَهُ معاوية رضي الله عنه على معنى أبعد.

الوجه الرابع: أنَّ (الباغية) في هذا الحديث هي (الظّالمة)، ولكن الموصوفَ بالبغيِ فئةٌ مخصوصةٌ من جيش معاوية لا جميعه، وهي التي باشرت القتل.

ولم أقف على قائلٍ لهذا بعينه إلّا أنّ شيخ الإسلام ابنَ تيميّة ذَكَرَه احتمالاً في معنى الحديث في معرض ردّه على ابن المطهّر فقال: «ثم إنّ «**عَمّاراً تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**» ليس نصّاً في أنّ هذا اللّفظ لمعاويةَ وأصحابه، بل يمكن أنه أُرِيدَ به تلك العِصابةُ التي حَمَلَت عليه حتى قَتَلَتْهُ، وهي طائفةٌ مِن العسكر، ومِن رَضِيَ بقتلِ عَمّارٍ كان حكمُهُ حكمَها، ومِن المعلومِ أنه كان في المعسكر مَن لم يَرْضَ بقتل عَمّارٍ كعبد الله بنِ عمرو بن العاص وغيرِه، بل كلُّ الناس كانوا منكرِينَ لقتل عَمّارٍ حتى معاويةُ وعمروٌ»[1].

وهذا التّأويل وإن كان محتمَلاً إلا أنه بَعيد لأمور:

١ ـ أنّ من حضروا صِفّين في كلا الجيشين مِن الصَّحابة وغيرِهم لم يَفهموا مِن لفظة (الفئة) الخصوصَ، بل فَهِموا أنّها شاملةٌ للجيش كلّه، ولهذا ارتبك أهل الشّام حين قُتِلَ عمّار وتنادوا بذلك، كما أنّ معاويةَ فَهِمَهُ على العموم ومن ثَمَّ احتاج إلى تأويله، ولو كان المقصودُ به مَن باشروا قَتْلَهُ بأعيانِهم فقط لما لجأَ إلى ذلك.

٢ ـ أنَّ وَصْفَ البَغْيِ الواردِ في هذا الحديث ليس متعلِّقاً بقتل عَمّار لذاته، بل جُعِلَ قَتْلُهُ علامةً تُعْرَفُ بها (الفئة الباغية) التي اشتبه أمرُها على كثيرٍ من الناس أشدَّ الاشتباه بسبب قوّة الشُّبهة التي خرجت بها.

٣ ـ أنَّ كونَ عليِّ بنِ أبي طالب هو الإمامَ الشَّرعي الواجب الطّاعة

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/٧٦).

يؤيّد أنّ المقصود التّعميم؛ لأنّه لا فَرْق بين قاتل عمّار وغيرِه في كونهم نبذوا طاعته وقاتَلوه.

سابعاً: دعوى ظُلْمِهُ لبني أُمَيَّةَ ومحاباتِهُ لأقاربه.

ردّد كثير مِن النّواصب دعوى أنّ عليّاً كان ظالماً، ومرادهم بـ(الظُّلم) قَصْدُ ظُلْمِ بني أميّة خصوصاً، وأمّا مَن سواهم فلم يَتَّهِمْهُ أحد بذلك.

وقد زعم النّواصب مِن بني أُميّة أنّ عليّاً كان يَكرههم لا لشيء إلا لكونهم أُمَويِّين، وأنّ كثيراً مما صدر عنه تجاهَهم كانت تَرْجمةً فعليّة لما في نفسه مِن الحنق عليهم والانحراف عنهم، ولهذا فقد «ادَّعوا على عليٍّ تحامُلاً عليهم، وتَرْكاً لإنصافِهم، وأنّه بادَرَ بعزلِ معاويةَ ولم يكن ليستحقَّ العَزْلَ.

قالوا: ومعاويةُ أيضاً كان خيراً مِن كثيرٍ ممن استنابَهُ عليٌّ، فلم يكن يستحِقُّ أن يُعزَلَ ويولّى مَن هو دونَهُ في السِّياسة»[(١)]؛ ومن هؤلاء زياد بن أبي سفيان والأشتر النَّخَعي ومحمد بن أبي بكر[(٢)].

ثامناً: تنزيل بعض الآيات القرآنيّة عليه.

لم يتجرّأ على تنزيل الآيات القُرْآنيّة على أمير المؤمنين عليّ إلا بعضُ الخوارج، وأمّا سائر النّواصب من غير المكفِّرة فلم يُنْقَلْ عن أحدٍ منهم شيء من هذا القَبيل إلا نادراً.

وليس بغريب أن يصدر هذا الصّنيع عن الخوارج بالنَّظَر إلى أنهم كانوا قد «قَرَأُوا قراءةً لا يُقْرَأُ مثلُها!»[(٣)] حتى اشتهروا بـ(القُرّاء)[(٤)].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٥٩). (٢) **انظر** المصدر السّابق (٦/ ١٨٤).

(٣) خرّجه عبد الرّزاق في مصنَّفه، باب: مقتل عُثمان برقم (٢٠٩٦٧)، وابن شبّة في أخبار المدينة (٢/ ٢٦٠) برقم (٢١٧٩)، والطّبرانيُّ في مسند الشّاميِّين برقم (٣١٠٢).

(٤) **انظر**: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٥٨).

غير أنّ الإشكال الكبير أنهم لم يكونوا مع شدّة شغفهم بقراءة القرآن أهلَ علمٍ وفهم وتدبُّر، فاقتصروا على الإكثار مِن تلاوة حروفه وترديدِ كلماته دون الحرص على الغَوْص في معانيه ومعرفة مقاصده والوقوف على مُراداته، ولهذا كان مِن أبرز ما وصفهم به الرّسول ﷺ هو أنهم «**يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ!**»[١]

والمراد بذلك ـ على أحد التّفاسير ـ : «أنه ليس لهم منه حَظٌّ إلا مُرُوْرُهُ على لسانهم، لا يصل إلى حُلُوقِهم، فضلاً عن أن يَصِلَ إلى قلوبِهم، لأنّ المطلوبَ تَعَقُّلُهُ وتَدَبُّرُهُ بوقوعه في القلب»[٢].

وقد وضعوا بتكفيرهم لمخالفيهم مِن الصّحابة وغيرِهم جداراً كبيراً يحول بينهم وبين استمرار الأخذِ عنهم وقبولِ ما لديهم مِن التّفسير إلا في القليل النّادر.

وقد أدّى بهم تعظيمهم للقرآن وحرصُهم على العمل بأحكامه دون التّمَكُّن مِن فهمه ومعرفة تأويله إلى ضَرْب بعضه ببعض وتنزيلِ آياته في غير موضعها، وربّما جاؤوا إلى الآية فـ«انتزعوها مِن القُرآن وحَمَلُوها على غير مَحْمَلِها»[٣] كما قال ابن عمر في وصفهم: «إِنَّهُمْ انْطَلَقُوْا إِلَى آيَاتٍ نَزَلَتْ فِيْ الْكُفَّارِ فَجَعَلُوْهَا عَلَى الْمُؤْمِنِيْنَ»[٤]، وربّما حمّلوا الآية ما لا تحتمل واستنبطوا منها ما لا تدُلُّ عليه، والنّتيجة «أنهم كانوا يتأوَّلُون القُرآنَ على غير المراد منه»[٥].

«فعن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى[٦] قال: أتاه رجلٌ مِن

(١) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، كتاب: فضائل القرآن، باب: إثم مَن راءى بقراءة القرآن أو تأكّلَ به أو فَخَرَ به برقم (٤٧٧١)، ومسلم في كتاب: الزّكاة، باب: ذِكْرُ الخوارج وصفاتهم برقم (١٠٦٣).

(٢) تنوير الحوالك (١/ ١٦٢). **وانظر** للاستزادة: شرح الزرقاني (٢/ ٢٥)،

(٣) فتح الباري (٦/ ٦١٩).

(٤) سبق تخريجه ص(٧٢٨).

(٥) فتح الباري (١٢/ ٢٨٣).

(٦) سعيد بن عبد الرحمٰن بن أبزي الخزاعيُّ مولاهم: تابعيٌّ مِن أهل الكوفة، =

الخوارج فقال له: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] أليس كذلك؟ قال: نعم. فانصرف عنه.

فقال له رجل من القوم: يا ابنَ أبزى، إنّ هذا أراد تفسيرَ هذه الآيةِ غيرَ ما تَرى، إنه رجلٌ من الخوارج!

فقال: رُدُّوهُ عليَّ، فلمّا جاءه قال: تَدري فيمَنْ نَزَلَتْ هذه الآية؟

قال: لا.

قال: نَزَلَت في أهل الكتاب فلا تَضَعْها على غير حَدِّها»[١].

وقد زاد الأمرَ بياناً سعيدُ بنُ جبير[٢] فقال: «ممّا يَتْبَعُ الحروريّةُ مِن المتشابه قولُ الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ويَقرنون معها ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] فإذا رأوا الإمامَ يَحْكُم بغير الحقِّ قالوا: قد كَفَرَ، ومَن كَفرَ عَدَلَ بربِّه، ومَن عَدَلَ بربِّه فقد أَشْرَكَ»[٣].

ومن هنا يتبيّن السَّبب في أنّ رجلاً مِن الخوارج نادى عليّاً رضي الله عنه

= أدرك جماعةً مِن الصّحابة، وقد ذُكِرَ أنَّ لأبيه صحبةً، وثّقه النسائيُّ وغيرُه، وروايته عن عثمانَ مرسلة، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ مِن المصادر، وحديثه مخرّج عند السّتة. **انظر**: التعديل والتجريح (٣/ ١٠٩٠)، تهذيب الكمال (١٠/ ٥٢٤)، جامع التحصيل (١٨٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٨).

(١) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (١/ ٣٥٣)، تفسير الطبري (٧/ ١٤٤).

(٢) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم: أبو محمد الكوفي، عابدٌ زاهد من أئمّة التابعين وعلمائهم، كان بن عباس إذا أتاه أهلُ الكوفة يستفتونه يقول: «أليس فيكم بن أم الدّهماء؟!». يعني سعيد بن جبير. خرج مع ابن الأشعث على الحجّاج، ولمّا هزموا اختفى مدّة ثم قُبِضَ عليه فقتله الحجّاج سنة ٩٥هـ. وحديثه مخرّج عند السّتة. **انظر**: الثقات (٤/ ٢٧٥)، تهذيب الكمال (١٠/ ٣٥٨)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٢١)، تهذيب التهذيب (٤/ ١١).

(٣) الاعتصام للشاطبيّ (١/ ٤٢٥).

وهو في صلاة الفجر بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزّمر: ٦٥][١] مشيراً إلى أنّه لم يَكْفُر بالتّحكيم فحسب بل أَشْرك أيضاً!

قال ابن عبد البرّ: «كان للخوارج مع خروجهم تأويلاتٌ في القُرْآن، ومذاهبُ سوءٍ مُفَارِقَةٌ لسلفِ هذه الأُمَّة مِن الصَّحابة والتّابعين لهم بإحسان: الذين أخذوا الكتاب والسُّنة عنهم وتفقّهوا معهم، فخالفوا في تأويلِهم ومذاهبِهم الصّحابةَ والتّابعين»[٢].

وعلى كلٍّ فإنّ ممّا أنزلوه مِن الآيات على عليٍّ رضي الله عنه ما يلي:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

فقد زعم بعضُ الخوارج أنّ عليّاً هو المقصود بهذه الآية، وأنَّ ابنَ مُلْجِم هو الذي أنزل الله فيه ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧][٣].

٢ ـ قوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] فقد زعم بعض الخوارج أنَّ عليّاً هو (الحيران)! وأنَّ (أصحابَه الذين يَدعونه إلى الهدى) هم أهل النّهروان[٤].

---

(١) خرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب: الجَمّل، باب: ما ذُكِر في الخوارج برقم (٣٧٨٩١)، والحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر البيان الواضح أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه نفى مِن خواصِّ أوليائه جماعة... برقم (٤٧٠٤)، والبيهقي قي سننه الكبرى في: جماع أبواب الكلام في الصلاة باب: ما يجوز من قراءة القرآن والذكر في الصلاة يريد به جواباً أو تنبيهاً برقم (٣١٤٥).

(٢) التمهيد (٢٣/ ٣٢٢).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (١٠٢)، الفَرْق بين الفِرَق (٨٣)، المواقف (٣/ ٦٩٧).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين (١٠٢)، إجابة السائل شرح بغية الآمل للصنعاني (٣٦٥). =

٣ ـ قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ [التوبة: ١٢]. زعم بعض الخوارج أنّ المراد بـ(أئمّة الكفر) هم عليّ والحسن والحسين(١).

وأمّا النواصب غير المكفِّرة فإني لم أجد شيئاً مِن هذا القبيل إلا ما نُقِل عن الوليد بن عبد الملك وأخيه هشام من زعمها أنّ عليَّ بن أبي طالب هو المراد بالذي تولّى كِبْرَهُ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١١] وقد سبق الكلام على ذلك(٢).

تاسعاً: جحد فضائله.

مثلما اختار النّواصب طريقَ الطَّعن في عليٍّ والقدحِ في دينه وما صدر عنه، فقد حرصوا على طَمْسِ ما له مِن فضائلَ ثابتة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً لأنّ فيها مناقضةً وإبطالاً لما كانوا يعتقدونه فيه وينشرونه عنه.

ومِن هذه الفضائل فضيلةُ أهل الكساء في قصّة مجيء وَفْدِ نصارى نجران إلى النّبي صلى الله عليه وسلّم، فقد أنزل الله تعالى آيةَ المباهلة وأَمَرَه بإحضارهم بقوله: ﴿فَمَنۡ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ ثُمَّ نَبۡتَهِلۡ فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾(٣) [آل عمران: ٦١].

قال الإمام ابن تيميّة: «فهذه الآيةُ تدلُّ على كمال اتّصالِهم برسول الله ﷺ»(٤)، وأنّ «هؤلاء أقربُ الناس إلى النبي ﷺ

= تنبيه: الذي يُفْهَمُ من عبارة أبي الحسن الأشعري ـ وعنه يَنْقُل عبدُ القاهر البغدادي والإيجيُّ ـ أنّ هذه الآيات نزلت في المذكورين بالتحديد، غير أنّ هذا ليس بمقصود قطعاً، بل المراد أنهم ينزلون هذه الآيات عليهم بمعنى أنها تصدق عليهم، لا أنها نزلت فيهم ابتداءً.

(١) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٧/ ٢٩٧).

(٢) **انظر** الردّ على هذه الفرية في: روح المعاني (١٨/ ١١٧).

(٣) **انظر**: تفسير الطبري (٣/ ٢٩٩)، تفسير ابن كثير (١/ ١٢٨).

(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٢٨).

نَسَباً»[١]، ـ ومنهم عليٌّ ـ ولا ريب بأنّ «له بالمباهلةِ نوعَ فضيلة»[٢].

قال الآلوسيُّ: «ذَهَبَ النّواصب إلى أنَّ المباهلةَ جائزةٌ لإظهار الحقِّ إلى اليوم إلا أنه يُمْنَعُ فيها أنْ يُحْضَرَ الأولادُ والنِّساء، وزعموا ـ رفعهم الله تعالى لا قَدْراً، وحطَّهم ولاحطَّ عنهم وِزْراً ـ أنّ ما وَقَعَ منه صلّى الله تعالى عليه وسلّم كان لمجرَّد إلزام الخصم وتبكيتِه، وأنه لا يدل على فضل أولئك الكرام على نبيّنا وعليهم أفضل الصلاة وأكمل السّلام.

وأنت تعلم أنّ هذا الزّعم ضَرْبٌ من الهذيان، وأَثَرٌ مِن مسِّ الشَّيطان:

وليس يصحُّ في الأذهان شيءٌ ... إذا احتاجَ النَّهارُ إلى دليل»[٣]

عاشراً: إنكار إمامته.

اختلف الناس اختلافاً عظيماً في خلافة علي رضي الله عنه، حيث «إنه بويع عُقَيبَ قَتْلِ عُثمانَ رضي الله عنه، والقلوبُ مضطربة مختلفة، وأكابرُ الصّحابة متفرِّقون»[٤]. **وقد انقسم الناس حيالَها إجمالاً إلى قسمين:**

أحدهما: مَن وقف على الحياد مُؤْثِرَاً اعتزالَ الناس في هذا الظَّرف العصيب وعَدَمَ التّحيُّز لأيٍّ طَرَف، والابتعادَ عن مراكز التأثير في صنع الأحداث، منتظراً هدوءَ الفتنة واجتماعَ الكلمة على إمامٍ واحد.

ثانيهما: مَن آثر المشاركةَ في الأحداث ما بين مؤيِّدٍ لعليٍّ ومعارض.

ويمكن تفصيل مواقف الناس على النّحو التالي:

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٥). (٢) المصدر السّابق (٧/ ١٢٦).

(٣) روح المعاني (٣/ ١٩٠).

(٤) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٣٥). **وانظر** للاستزادة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٥/ ٣٠٥).

١ ـ مَن أثبت إمامته.

وقد أثبتها جماعاتٌ مِن الصّحابة الذين كانوا في المدينة وغيرهم[١]، وكان أسبقَ الصّحابة إلى بيعته عمّارُ بنُ ياسر وسَهْلُ بنُ حُنَيف[٢]، وقيل: إنَّ طلحةَ هو أوّل مَن بايعه ثمّ الزُّبير[٣]، ولا ريب بأنَّ أهلَ الفتنة والخارجين على عُثمانَ كانوا مِن أسرعِ الناس إلى مبايعته أيضاً وعلى رأسهم مالكُ الأشتر[٤].

قال الحافظ ابن حجر: «كانت بيعةُ عليٍّ بالخلافة عَقِبَ قَتْلِ عثمانَ في أوائل ذي الحِجّة سنة خمس وثلاثين فبايعه المهاجرون والأنصار وكلُّ مَن حَضَرَ، وكَتَبَ بيعتَه إلى الآفاق فأذعنوا كلُّهم إلا معاوية في أهل الشَّام فكان بينهم بعدُ ما كان»[٥].

ويقصد الحافظُ بقوله: «فبايعه المهاجرون والأنصار» مَن كانوا في المدينة منهم بصورة عامّة وهو ما يذكره آخرون[٦]، غير أنَّ أكثرَ العلماء والمؤرِّخين يذهبون إلى أنّ فيهم مَن تَخلَّفَ عنها أيّاماً ثمّ بايع، وفيهم مَن لم يبايعْهُ مطلقاً[٧].

ثم إنَّ الذين بايعوه برضاهم واختيارهم انقسموا إلى قسمين:

* مَن استَمَرَّ على البيعة إلى آخر أيّام عليٍّ رضي الله عنه.

* مَن أَقَرَّ بها أوّلاً ثم استجدَّ له ما دعاه إلى إنكارِها والبراءة مِن أمير المؤمنين عليٍّ، وهؤلاء هم الخوارج الذين كَفَّرُوهُ بعد حادثة التّحكيم، وكان مِن لازم هذا التَّكفير إبطال إمامته لأنّ مِن شرط صحّتها الإسلام.

(١) **انظر**: مقدمة ابن خلدون (٢١٤).
(٢) **انظر**: الإمامة والرد على الرافضة (٢٦٤).
(٣) **انظر**: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٥٥٠)، النهاية في غريب الأثر (٢/ ٤٩٨)، سير أعلام النبلاء (١/ ٣٥)، البداية والنهاية (٧/ ٢٢٦).
(٤) **انظر**: البداية والنهاية (٧/ ٢٢٧).
(٥) فتح الباري (٧/ ٧٢).
(٦) **انظر**: العواصم من القواصم (١٥٠).
(٧) **انظر**: البداية والنهاية (٧/ ٢٢٧).

قال أبو الحسن الأشعريُّ: «وقال قائلون كان مُصيباً في السَّنة الأُولى مِن أيّامه ثم إنه أحدث أحداثاً وَجَبَ بها خلعُهُ وإكفارُهُ، وهؤلاء هم الخوارج»[١].

وبيّن أنهم «يقولون بإمامةِ عليٍّ قبل أن يُحَكِّمَ، ويُنكِرون إمامتَه لمّا أجاب إلى التَّحكيم»[٢].

٢ ـ مَن لم يُقِرَّ بإمامته.

وهؤلاء على أقسام أيضاً:

* مَن بايعوه بالفعل غير أنّ ما قاموا به لم يكن إلا مبايعةً صوريَّةً، ومن ثَمَّ لم يكونوا يرون أنّ له بيعةً لازمة في أعناقهم، كطلحة والزُّبير اللَّذَيْنِ اعتذرا عن خروجِهما عليه بأنهما كانا قد أُكرِهَا على مبايعته[٣]!

* مَن لم يبايعوه أصلاً لا انتقاصاً مِن أهليّته، ولا طَعْناً في دِينه وأمانته، ولكنهم رأوا أنّ الزّمانَ زمانُ فتنةٍ واختلافٍ وتَفَرُّق، فانتظروا اجتماع الناس على إمام، وهؤلاء الذين اعتزلوا الفتنة من الصّحابة كسعد بن أبي وقاص وابن عمر وأسامة وغيرهم[٤].

* مَن لم يثبتوها أصلاً، فقد تخلّف عن بيعته جماعةٌ مِن الصّحابة وبنو أُمَيَّة[٥] وأهلُ الشّام قاطبةً[٦].

---

(١) مقالات الإسلاميين (٤٥٤). **وانظر**: منهاج السنة (٤/ ٤٠١).

(٢) مقالات الإسلاميين (١٢٥).

(٣) **انظر**: الفتن لنعيم بن حماد (١/ ١٥٩)، الإمامة والرد على الرافضة (١/ ٣٣٤)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٥٤٩)، الكامل في التاريخ (٣/ ١٠٧)، منهاج السنة النبوية (١/ ٥٣٥)، البداية والنهاية (٧/ ٢٢٧).

تنبيه: لابن حزم وغيره رأي آخر في بيان حقيقة موقفهما من بيعة عليٍّ. **انظر**: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٢٣)، العواصم من القواصم (١٥٥).

(٤) **انظر**: فِرَق الشِّيعة (٥)، منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٧٣).

(٥) **انظر**: البدء والتاريخ (٥/ ٢٠٩).

(٦) **انظر**: البداية والنهاية (٦/ ٢٥٠).

ومعلوم أنَّ أهل الشّام هم أشهر مَن تَخَلَّفَ عن بيعته وحملوا لواء معارضته، معتقدين أنه لا يلزمهم شيء تجاهَهُ لأنهم لم يدخلوا فيها أصلاً، وقد مَنَعَهُم مِن الدُّخول في بيعته وجودُ قَتَلَة عُثمانَ في عسكره دون مؤاخذةٍ لهم.

ويمكن القول بأنَّ كثيراً مِن الصّحابة وغيرِهم لم يبايعوا عليّاً على اختلافٍ في بواعثِهم على ترك المبايعة(١).

قال ابنُ حزم: «أمّا بيعةُ عليٍّ فإنَّ جمهور الصّحابة تأخَّروا عنها، إمّا عليه، وإمّا لا له ولا عليه، وما تابَعَهُ فيهم إلا الأقلّ، سوى أزيدَ مِن مائة ألف مسلم بالشّام والعراق ومصر والحجاز كلّهم امتنع مِن بيعته»(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «كثيرٌ مِن الصّحابة لم يبايعْ عليّاً»(٣).

وقَدَّرَ عَدَدَ الذين تخلّفوا عن بيعته إجمالاً بأكثر مِن الثُّلُث فقال: «ثُلُثُ الأُمّة أو أقلّ أو أكثر لم يبايعوا عليّاً بل قاتلوه، والثُّلُثُ الآخر لم يقاتِلُوا معه وفيهم مَن لم يبايعه أيضاً»(٤).

وقال أيضاً: «تَخَلَّفَ عن بيعته والقتالِ معه نصفُ الأُمَّةِ أو أقلّ أو أكثر»(٥).

وقال أيضاً: «بايعه نصفُ المسلمين أو أكثرُهم أو نحوُ ذلك»(٦).

وقال أيضاً: «أمّا عليٌّ فمِن حين تولّى تَخَلَّفَ عن بيعته قريبٌ مِن نصف المسلمين مِن السّابقين الأوَّلين مِن المهاجرين والأنصار وغيرِهم

---

(١) البدء والتاريخ (٥/ ٢٠٩)، البداية والنهاية (٧/ ٢٢٧).
(٢) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٢٠).
(٣) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٣٥). **وانظر** للاستزادة المصدر نفسه (٧/ ٤٧٣).
(٤) المصدر السّابق (٨/ ٣٣٨).
(٥) المصدر السّابق (٤/ ٣٨٩).
(٦) المصدر السّابق (٤/ ٤٥٩).

ممن قَعَدَ عنه فلم يقاتِل معه ولا قاتله مثل أسامة بن زيد وابنِ عمر ومحمدِ بن مسلمة[(١)] ومنهم مَن قاتَلَهُ.

ثم كثيرٌ مِن الذين بايعوهُ رجعوا عنه، منهم مَن كَفَّرَهُ واستحلَّ دمَه، ومنهم مَن ذهب إلى معاويةَ كعقيلٍ أخيه وأمثالِه»[(٢)].

وقال أيضاً: «مِن المعلوم أنّ كثيراً مِن المسلمين لم يكونوا بايعوهُ، حتى كثيرٌ مِن أهل المدينة ومكّة الذين رأوهُ لم يكونوا بايعوهُ، دَعِ الذين كانوا بعيدين كأهل الشّام ومصرَ والمغربِ والعراقِ وخراسانَ»[(٣)].

وعلى كلّ فقد كان سبب امتناعِ معاويةَ ومَن معه مِن أهل الشّام هو عَدَمَ تلبية عليٍّ لمطالبهم، فقد أرسل عليٌّ إلى معاويةَ بكتاب مع جريرِ بنِ عبد الله يطلب منه الدُّخول في طاعته، «فطلب معاويةُ عمرَو بنَ العاص ورؤوسَ أهلِ الشّام فاستشارهم فأبوا أن يبايعوا حتى يَقْتُلَ قَتَلَةَ عثمانَ أو أنْ يُسَلِّمَ إليهم قَتَلَةَ عثمانَ، وإن لم يَفْعَل قَاتَلُوْهُ ولم يبايعوه»[(٤)]، وقد كرّر معاويةُ هذا الطّلَب أيّام صِفِّين أيضاً[(٥)].

وقد ظلّ عليٌّ يطلب مِن معاوية ومَن معه الدّخول في البيعة أوّلاً ثم النَّظر في أمر أولئك القَتَلَة، كما قال له في بعض المراسلات التي جرت بينهما: «قَدْ أَكْثَرْتَ الْقَوْلَ فِيْ قَتَلَةِ عُثْمَانَ فَادْخُلْ فِيْمَا دَخَلَ فِيْهِ النَّاسُ، ثُمَّ

---

(١) محمد بن مسلمة بن سلمة بن خالد الأنصاريّ: أبو عبد الرحمٰن المدنيُّ حليف بني عبد الأشهل، من فضلاء الصّحابة، وهو ممن سُمِّيَ في الجاهلية محمّداً، شهد المشاهد كلّها إلا غزوة تبوك بإذن النبي ﷺ، وهو قاتل كعب بن الأشرف اليهوديّ، وكان ممن اعتزل الفتنة، توفي بالمدينة سنة ٤٦هـ وهو ابن سبع وسبعين سنة. **انظر**: الاستيعاب (٣/ ١٣٧٧)، أُسْد الغابة (٥/ ١١٦)، تاريخ الإسلام (٤/ ١١٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٣٣).

(٢) منهاج السنة النبوية (٨/ ٣١٦).

(٣) المصدر السّابق (٦/ ٣٦٢).

(٤) البداية والنهاية (٧/ ٢٥٤). **وانظر**: تاريخ الإسلام (٣/ ٥٤٠)، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٤٠).

(٥) **انظر**: البداية والنهاية (٧/ ٢٥٩).

حَاكِمِ الْقَوْمَ إِلَيَّ أَحْمِلْكَ وَإِيَّاهُمْ عَلَى كِتَابِ اللهِ»(١).

وفي الوقت ذاته كان معاوية وأهل الشّام يأبون إلا الاقتصاص منهم أوّلاً ثم الدّخول في البيعة حينئذ؛ لخوفهم مِن أن يبادروا بالاستجابة لما دعاهم إليه ويُعطونه ما أراد ثم يخذُلهم ولا يفعل شيئاً متى ما رأى الأمر قد تمّ له بصورةٍ مطلقة ولم يَعُدْ ثمّة منازع!

وكان رَفْضُ عليٍّ لشرط أهل الشّام مِن أعظم أسباب إصرارِهم على ترك مبايعته وقتاله، ذلك أنهم «اعتقدوا أنه ظالم، وأنه مِن قَتَلَةِ عُثمانَ، وأنه آوى قَتَلَةَ عثمانَ لموافقتِهِ لهم على قَتْلِهِ»(٢) وإلا فما الذي يمنعه مِن أخذ القَوَد منهم أو تسليمهم؟!

ومما يؤكِّد أنهم لم يكونوا يرون له بيعةً واجبةً أنّهم رَدُّوا سَهْلَ بن حُنَيْف حين بعثه عليٌّ أميراً عليهم وقالوا له: «إذا كان بَعَثَكَ عُثمانُ فحيَّهلا بك، وإنْ كان بَعَثَكَ غيرُه فارجعْ»(٣).

وأصرح مِن ذلك أنّ عمرَو بنَ العاص اعترض على وَصْفِ عليٍّ بـ(أمير المؤمنين) عند كتابة الصُّلح بين معسكر العراق ومعسكر الشَّام، وقال للكاتب: «اكْتُبِ اسْمَهُ وَاسْمَ أَبِيْهِ، هُوَ أَمِيْرُكُمْ، فَأَمَّا أَمِيْرُنَا فَلَا»(٤).

ولئن كان معاوية ومَن معه لا يُقِرُّون بإمامة عليٍّ فإنَّ معاويةَ لم يكن يدّعي حينئذٍ الإمامةَ أو يقاتلُ مِن أجلها، ولا كان أحدٌ يدعوه بـ(إمرة المؤمنين)(٥)، بل كان همُّه الأكبر أن يطلُبَ بدم عُثمانَ لاعتقاده أنه وليُّه،

---

(١) البداية والنهاية (٨/ ١٢٧). **وانظر** للاستزادة: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٩)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٦٦).

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٦). **وانظر** للاستزادة: منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٦٢)، مقتل الشهيد عثمان (١٨٢).

(٣) الكامل في التاريخ (٣/ ٩١). **وانظر**: تاريخ ابن خلدون (٢/ ٦٠٥).

(٤) تاريخ الطبري (٣/ ١٠٣).

(٥) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٨٣) و(٦/ ٣٣٠)، الصواعق المحرقة (٢/ ٦٢٢).

وأنه قادر على أخذ القَوَد مِن قَتَلَتِهِ[١].

ولم يدّع معاوية الخلافة ويَتَسَمَّ بـ(الخليفة) إلا بعد حادثة التَّحكيم[٢] أو بعد استشهاد عليٍّ على يد ابن مُلْجِم[٣] ـ قولان ـ، حيث بايعَ أهل العراق ابنَه الحسنَ، وأمّا هو فقد بايعه أهل الشَّام[٤].

ويتّضح مما سبق أنَّ معاويةَ أنكر إمامةَ عليٍّ بتأويلٍ وهو كونه وليَّ دم عُثمانَ وكون قَتَلَتِهِ في جيش عليٍّ الذي يأبى تسليمَهم، ولا ريب بأنّ معاوية محقٌّ في طَلَبِ القِصاص لا في الامتناع مِن الدُّخول في البيعة.

قال الحافظ ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]: «أَخَذَ الإمامُ الحبرُ ابنُ عباس مِن عموم هذه الآية الكريمة ولايةَ معاوية السَّلْطَنَةَ أنه سيملكُ؛ لأنه كان وَلِيَّ عثمانَ، وقد قُتِلَ عثمانُ مظلوماً رضي الله عنه، وكان معاويةُ يطالبُ علياً رضي الله عنه أنْ يُسَلِّمَهُ قَتَلَتَهُ حتى يَقْتَصَّ منهم لأنه أُمَوِيٌّ، وكان عليٌّ رضي الله عنه يستمهلُهُ في الأمر حتى يَتَمَكَّنَ ويَفعلَ ذلك، ويَطْلُبُ عليٌّ من معاويةَ أن يُسَلِّمَهُ الشَّامَ فيأبى معاويةُ ذلك حتى يُسَلِّمَهُ القَتَلَةَ، وأبى أنْ يبايعَ علياً هو وأهلُ الشّام، ثم مع المطاولة تمَكَّنَ معاويةُ وصار الأمرُ إليه كما قاله ابنُ عباس واستنبطه مِن هذه الآية الكريمة،

---

(١) **انظر**: البداية والنهاية (٨/ ١٢٩).

(٢) **انظر**: الإمامة والسياسة (١/ ١٣١)، البدء والتاريخ (٥/ ٢٢٩)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٨٣) و(٦/ ٣٣٠).

تنبيه: على اعتقاد أنّ معاوية كان خليفة في زمن عليٍّ بنى الكراميّةُ مذهبَهم من جواز وجود خليفتين في وقت واحد وصحّة بيعة كلّ.

قال ابن كثير في تفسيره (١/ ٧٣): «قالت الكرامية يجوز اثنان فأكثر كما كان عليٌّ ومعاويةُ إمامَيْنِ واجبيْ الطّاعة». **وانظر** للاستزادة: الملل والنِّحَل (١/ ١١٣).

(٣) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ١٦٦)، صحيح ابن حبان (١٥/ ٣٨)، تاريخ ابن خلدون (٢/ ٦٤٨).

(٤) **انظر**: الثقات (٢/ ٣٠٥)، تاريخ بغداد (١/ ٢١٠)، البداية والنهاية (٨/ ٢١).

وهذا مِن الأمر العجب»[١].

ومثله ما يُروى عن الحسن أنه قال: «والله ما نُصِرَ معاويةُ على عليٍّ ﷺ إلا بقول الله تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء: ٣٣]»[٢].

وهذا يدلّ على أنّ معاوية كان مُحِقّاً بطَلَبِهِ دم عثمان المظلوم، وأنّ عليّاً كان مخطئاً برفضه تسليم قَتَلَتِه، ذلك أنّ الله تعالى قد وعد في هذه الآية الكريمة بأنْ ينصر وليّ الدّم لأنه صاحب الحقّ في طَلَبِهِ، ولو لم يكن معاوية كذلك ما استنبط ابنُ عبّاس والحسنُ ما سبق ذِكْرُهُ.

وقد نَصَّ شيخ الإسلام ابن تيميّة على أنَّ شيعة عثمانَ كانوا «يقدحون في إمامةِ عليٍّ»[٣]، ويزعمون أنه «لم يكن خليفةً راشداً»[٤].

وبعد أن استقرّ الْمُلك لبني أُميَّةَ استمرّوا في إنكار صحّة (إمامة عليٍّ) وإعلانِ هذا الإنكار أمام الناس، فعن سَعِيْدِ بْنِ جُمْهَانَ[٥] أَنَّهُ قَالَ لِسَفِينَةَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيّاً ﷺ لَمْ يَكُنْ بِخَلِيْفَةٍ.

قَالَ: كَذَبَتْ أَسْتَاهُ بَنِيْ الزَّرْقَاءِ! يَعْنِيْ بَنِيْ مَرْوَانَ!»[٦].

والقول بإنكار (إمامة عليّ) لم ينفرد به نواصب الشّام فحسب، بل «قاله طائفةٌ أخرى ممّن يَراه أفضلَ مِن معاويةَ، وأنه أقربُ إلى الحقِّ مِن معاويةَ، ويقولون: إنّ معاوية لم يكن مُصِيباً في قتاله.

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٩). **وانظر** للاستزادة: الدر المنثور (٥/ ٢٨٤).

(٢) التفسير الكبير للرازي (٢٠/ ١٦٣).

(٣) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٣٩).

(٤) المصدر السّابق (٨/ ٣١٧).

(٥) سعيد بن جُمْهان الأسلمي: أبو حفص البصري، تابعيّ اخْتَلَفَتْ فيه أقوالُ الأئمّة والأكثرون على توثيقه، وقد ذَكَرَهُ الذّهبيُّ في كتابه «ذِكْرُ مَن تُكُلِّم فيه وهو موثّق»، وقال عنه ابن حجر: «صدوقٌ له أفراد»، توفّي في الطّاعون بالبصرة سنة ١٣٦هـ، وحديثه مخرَّج في الكتب الأربعة. **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤٠١)، تهذيب الكمال (١٠/ ٣٧٦)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٩٣)، تقريب التهذيب (٢٣٤).

(٦) سبق تخريجه ص(٦٢٩).

لكن يقولون مع ذلك: إنّ الزَّمانَ كان زمانَ فتنةٍ وفُرْقَةٍ، لم يكن هناك إمامُ جماعةٍ ولا خليفةٌ.

وهذا القول قاله كثيرٌ مِن علماء أهل الحديث البَصريّين والشّاميّين والأندلسيّين وغيرِهم.

وكان بالأندلس كثيرٌ مِن بني أُمَيّةَ يذهبون إلى هذا القول، ويترحَّمون على عليٍّ ويُثْنُونَ عليه لكن يقولون: لم يكن خليفةً، وإنما الخليفةُ مَن اجتمعَ الناسُ عليه، ولم يجتمعوا على عليٍّ.

وكان مِن هؤلاء مَن يُرَبِّعُ بمعاويةَ في خُطْبَةِ الجمعة فيذكرُ الثّلاثةَ ويُرَبِّعُ بمعاوية، ولا يَذْكُرُ علياً.

ويحتجّون بأنَّ معاويةَ اجتمعَ عليه الناسُ بالمبايعةِ بما بايعَهُ الحسنُ، بخلاف عليٍّ فإنَّ المسلمين لم يجتمعوا عليه.

ويقولون لهذا رَبَّعْنَا بمعاويةَ، لا لأنه أفضلُ مِن عليٍّ، بل عليٌّ أفضلُ منه، كما أنّ كثيراً مِن الصّحابة أفضلُ مِن معاويةَ وإن لم يكونوا خُلَفَاءَ»[١].

والفَرْقُ بين أولئك وهؤلاء هو في ذات الموقف مِن عليٍّ ﷺ، فالأوَّلون مُبغضون له منحرفون عنه، وأمّا هؤلاء فمُحِبُّون له غيرَ أنهم لا يُقِرُّون بصحَّةِ إمامته بالنّظر إلى ما أصّلوه في هذا الموضع كاشتراط الإجماع لصحّة البيعة.

وقريبٌ مِن هؤلاء مَن توقَّفوا في صحّة إمامة عليٍّ فلم يثبتوها ولم ينفوها للعلّة ذاتِها وهي افتراق الناس عليه[٢]، وقد جَعَلَ الإمام ابن تيميّة هذا التَّوقُّفَ قولاً لـ«بعض الجهّال مِن المتَسَنِّنَة»[٣].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠١).

(٢) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ١٩).

(٣) المصدر السابق (٣٥/ ١٩).

وعوداً على بَدْءٍ فقد كان قولُ مَن لا يثبِتُها مِن غير النَّواصب شديدَ الانتشار حتى إن الإمام أحمد ـ وهو إمام أهل السُّنّة ـ كان يذهب إليه قديماً، ويدلّ على شدّة شُيُوعه وسَعَةِ رواجِه ما جرى عليه مِن تَكَلُّم بعض الناس فيه حين ربَّع بعليٍّ[١]، ولم يكن هذا الامتناع عن التّربيع به مقصوراً على مسألة (الإمامة) فقط، بل حتى مسألة (التّفضيل)، **ويحسُنُ تناولُهما بشيءٍ مِن التّفصيل:**

المسألة الأولى

التّربيع به في الفضل

اختلف المتقدِّمون من أهل العلم بالسُّنة في هذه المسألة على أقوال[٢]، والمقصود هنا بتسليط الضّوء هو: ما كان ذائعاً مشهوراً عند جماعة مِن متقدِّمي أهل العلم وأهل الحديث وأهل الكلام وهو القول بتفضيل الثّلاثة ثم الوقف والإمساك فيمَن بعدَهم[٣]، وقد عبّر عن هذه الحقيقة موسى بنُ إسماعيل[٤] حيث قال: «هكذا تَعَلّمنا ونَبَتَت عليه

---

(١) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٢). **وانظر** أيضاً المصدر نفسه (١/ ٥٣٧).

(٢) **هذه الأقوال بإجمال على النّحو التالي:**
القول الأوّل: عدم التفضيل بين الصّحابة مطلقاً. **انظر**: السنة للخلال (٢/ ٣٧١).
القول الثّاني: القول بتفضيل الشَّيخين ثمّ التّوقُّف مطلقاً بين عُثمانَ وعليّ، استدلالاً بما خرّجه البخاريُّ في صحيحه (٣/ ١٣٤٢) مِن حديث محمد بن الحنفيّة في سؤال أبيه عن خير الناس بعد النبيِّ ﷺ واقتصاره على تفضيل أبي بكر وعمر فقط. **وانظر**: السنة للخلّال (٢/ ٣٧٢)، الاستيعاب (٣/ ١١١٧).
القول الثّالث: القول بتفضيل الخلفاء الثّلاثة ثم التَّوَقُّف على حديث ابن عمر رضي الله عنه كما في صحيح البخاري (٣/ ١٣٥٢).
القول الرّابع: القول بتفضيل الأربعة على حديث سفينة رضي الله عنه كما في سنن أبي داود (٤/ ٢١١) وغيره.

(٣) **انظر** السنة للخلال (٢/ ٣٧١)، اعتقاد أهل السنة (٨/ ١٣٨٩)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٣٨).

(٤) موسى بن إسماعيل الْمُنَقِّرِيّ مولاهم: أبو سَلَمَةَ البصريّ، حافظٌ ثقة متقن، =

لحومُنا وأَدْرَكْنا النّاسَ عليه تقديمُ أبي بكر وعُمَرَ وعُثمانَ ثُمّ السُّكوت»[١].

وهذا أوّل القولين للإمام أحمدَ وابنِ مَعِين[٢].

والذي يظهر ـ والعلم عند الله ـ أنَّ هذا هو مذهب كثيرٍ مِن أهل الحديث ـ إن لم يكونوا أكثرهم ـ في وقتٍ مّا[٣]، ومَن استعرض كتاب السُّنة للخلّال مثلاً بدا له هذا الأمر جليّاً، وكان مستندُهم على ما ذهبوا إليه حديثَ ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: «كُنَّا فِيْ زَمَنِ النبي ﷺ لَا نَعْدِلُ بِأَبِيْ بَكْرٍ أَحَدَاً، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النبي ﷺ لَا نُفَاضِلُ بيْنَهُمْ»[٤]، وفي رواية «فَيَبْلُغُ ذَلِكَ النبي ﷺ فَلَا يُنْكِرُهُ»[٥].

وإذا ما حاولنا معرفة رأي الإمام أحمد في هذه المسألة وجدنا ما يدلّ على أنه مرَّ بمرحلتين ـ وقريبٌ منه الإمام يحيى بن مَعين ـ هما:

= اتَّفق الأئمّةُ على توثيقه، قال عنه أبو حاتم: «لا أعلم بالبصرة ممّن أدركنا أحسنَ حديثاً مِن أبي سَلَمَةَ»، ولا يُلتفَت إلى قول ابنِ خِراش: إنّ الناس تكلّموا فيه. توفي سنة ٢٣٢هـ. وحديثه مخرَّجٌ في الكتب السّتة. **انظر**: تهذيب الكمال (٢٩/ ٢١)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٦٠)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٩٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٩٦).

(١) رواه الخلال في السنة برقم (٥٨٨)، وقال محققه: «إسناده صحيح».

(٢) **انظر**: أخبار وحكايات (٣٧)، مقتل الشهيد عثمان (١/ ١٧٢)، فتح الباري (٧/ ٥٨).

(٣) هذا باستثناء أهل الكوفة الذين كادوا أن يُجمعوا على تقديم علي على عثمان. **انظر**: السنة للخلال (٢/ ٣٩٥). وأمّا علماء دمشق فقد ظلّوا إلى القَرن الرّابع أو أزيد لا يربِّعون بعليٍّ إلا النّادر منهم. **انظر**: أخبار وحكايات للغسّاني (٤٣)، وتاريخ مدينة دمشق (٦٠/ ٤٤٠)، تاريخ الإسلام (١٩/ ٣٥٧)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٣٣)، معرفة القراء الكبار (١/ ١٩٧).

(٤) خرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي رضي الله عنه برقم (٣٤٩٤).

(٥) رواها أحمد في فضائل الصحابة برقم (٨٥٧)، وأبو يعلى في مسنده برقم (٥٦٠٤)، والطبراني في مسند الشاميين برقم (١٧٦٤)، وابن أبي عاصم في كتاب السّنة برقم (١١٩٣) وصححه الألباني في تخريجه له. **وانظر**: فتح الباري (٧/ ١٦).

المرحلة الأولى: الجزم بتفضيل الخلفاء الثّلاثة الأُوَل فقط، وعدم التَّعنيف على مَن ربّع بعليّ.

ومن ذلك قولُهُ ـ مبيِّناً مذهبه في هذه المسألة ـ: «نقولُ: أبو بكرٍ وعُمَرُ وعُثمانُ ونسكتُ، على حديث ابن عمر»، ونصّ على اختياره بقوله: «وإليه أذهب»(١).

وقال يحيى بن معين: «خَلَوْتُ بأحمدَ على بابِ عَفَّانَ فسألتُهُ ما تقولُ؟

فقال: أقولُ: أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ، لا أقولُ: عليٌّ»(٢).

وحين سُئِلَ عن التّفضيل مرّة أخرى قال: أذهبُ إلى حديث ابن عمر قال: «كُنَّا نُفَاضِلُ عَلَى عَهْدِ النبي ﷺ فَنَقُوْلُ: أَبُوْ بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ»(٣).

ولما سُئِلَ الإمام يحيى بن مَعين عن التَّقْدِمَة أجاب بقوله: «أنا أقول: أبو بكر ثم عُمَرُ ثم عُثمان»(٤).

قال عبدُ الله بن أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي يقول في التّفضيل: «أبو بكر وعُمَرُ وعثمان، ولا نعيبُ مَن ربَّعَ بعليٍّ لقرابته وصهرِه وإسلامِه القديم وعدلِه»(٥).

وقال أبو بكر الْمَرُّوْذِيّ(٦): «سمعتُ أبا عبد الله ـ وذكر التَّفضيل ـ فقال لي:

---

(١) رواه الخلال السنة برقم (٥٧٣).

(٢) المصدر السّابق برقم (٥٧٥). وصحّح محقِّقُه إسنادَه.

(٣) المصدر السّابق برقم (٢/ ٣٩٧). وصحّح محقِّقُه إسنادَه.

(٤) المصدر السّابق برقم (٥٧٦و٥٩١). وصحّح محقِّقُه إسنادَه.

(٥) المصدر السّابق برقم (٥٩٢). وصحّح محقِّقُه إسنادَه.

(٦) أحمد بن محمد بن الحجّاج بن عبد العزيز الْمَرُّوْذِيّ: أبو بكر، فقيه محدِّث كثير التّصانيف، لازم الإمام أحمد فانتفع به جدّاً وروى عنه الكثير، ويُعَدّ المقدَّم مِن =

كَلَّمَني عاصمٌ في التّفضيل ـ وأبو عُبيدٍ حاضرٌ ـ فقلتُ: أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ ـ وأُرَاهُ قال ـ احتججتُ بحديث ابن عمر.

فقال عاصمٌ: نقولُ أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ وعليٌّ ووافَقَهُ أبو عُبيدٍ.

قال: فقلتُ لأبي عُبيدٍ: لستُ أدفعُ ما تقولُ يا أبا عُبيدٍ، قال: فَفَرِحَ بها»[1].

وسأله جماعةٌ عن التّفضيل؟

فقال: «أبو بكر وعمر وعثمان، ولو قال قائل: وعليٌّ لم أعنِّفْهُ»[2].

وقال ـ وقد سئل عمّن ربّع بعليٍّ فقال ـ: «أرجو ألا يكون به بأس»[3].

وقال أيضاً: «مَن قال أيَّ هذينِ القولين فقد أصاب»[4]. ويعني بالقولين: الوقف والتّربيع.

كما أنه وصف القائل به بأنه (صاحبُ سنة)[5]، ومراده بذلك أنه ليس من الشِّيعة.

وأمّا يحيى بن معين فكان لا يُخَطِّئ مَن ثلّث ثمّ سكت عن عليٍّ، ولا مَن ربَّعَ به، غير أنّ اجتهادَهُ استقرُّ على القول الثّاني.

= أصحابه لورعه وفضله، وكان الإمام يأنس به، وهو الذي تولى إغماضه حين مات وغَسَّلَهُ، خَرَجَ مرّةً إلى الرِّباط فَشَيَّعَهُ نحو خمسين ألفاً من بغداد إلى سامرا، توفي سنة ٢٧٥هـ. **انظر**: طبقات الحنابلة (١/ ٥٦)، الأنساب (٥/ ٢٦٣)، المقصد الأرشد (١/ ١٥٦)، شذرات الذهب (٢/ ١٦٦).

(١) رواه الخلال في السنة برقم (٥٩٣). وصحّح محقِّقُه إسنادَه.

(٢) المصدر السّابق برقم (٥٩٨). وصحّح محقِّقُه إسنادَه.

(٣) المصدر السّابق برقم (٦٠٠). وصحّح محقِّقُه إسنادَه.

(٤) المصدر السّابق برقم (٦٠١). وصحّح محقِّقُه إسنادَه.

(٥) **انظر**: المصدر السابق برقم (٦٠٣).

قال الدّوريُّ[١]: «قلتُ ليحيى: مَن قال أبو بكر وعمر وعثمان؟

فقال: هو مُصِيب.

ومَن قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي فهو مصيب.

ومَن قال: أبو بكر وعمرو وعليٌّ وعثمانُ فهو شيعي...

قال يحيى: وأنا أقول: أبو بكر وعمر وعثمان وعليٌّ، هذا مذهبنا، وهذا قولنا»[٢]

وقال أيضاً: «مَن قال: أبو بكر وعمر وعثمان فلا بأسَ، ومَن قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعليٌّ فهو أَحَبُّ إليَّ»[٣].

المرحلة الثّانية: الجزم بالتَّربيع بعليٍّ وتخطئة مَن توقّف.

والذي يظهر أنّ هذه هي آخر المراحل للإمام أحمد[٤]، وأنه لم يُظْهِرْ رأيه فيها إلا بالتّدريج لانتشار خلافه، ولا أدلّ على انتشاره مِن كثرة مَن كان يَسأله عنها حتى إن يحيى بن مَعين سأله عن رأيه في هذه المسألة بعينها في خَلْوَةٍ.

كما أنّ في تعبير شيخ الإسلام ابن تيميّة عن ذلك بقوله: «أظهر»[٥] ما يُشْعِرُ أنه قال به أوّلاً دون إظهار ثم أعلنه، ولا غرابة في كونه لم

---

(١) عبّاس بن محمد بن حاتم بن واقد الهاشميُّ مولاهم: أبو الفضل الدّوري، حافظ ناقد ثقة، يُعَدُّ محدِّث بغداد في وقته، مولده سنة ١٨٥هـ وهو خوارزميّ الأصل، لزم يحيى بن معين زمناً وأكثر مِن سؤاله عن الرِّجال وبه تخرَّج، توفّي في صفر سنة ٢٧١هـ. وحديثه مخرَّج عند الأربعة. **انظر**: تهذيب الكمال (١٤/ ٢٤٥)، تاريخ الإسلام (٢٠/ ٣٧١)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٢٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ١١٣).

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدّوري (٣/ ٤٦٥)، تاريخ مدينة دمشق (٣٠/ ٣٩٩) باختصار يسير.

(٣) اعتقاد أهل السنة (٨/ ١٣٩٢).

(٤) **انظر**: السنة للخلال (٢/ ٤٠٩)، الاستيعاب (٣/ ١١١٦). ولكن للخَلّال رأي آخر في مردّ اختلاف ما روي عن أحمد. **انظر** السنة له (٢/ ٤١٠).

(٥) **انظر**: منهاج السّنة النّبويّة (١/ ٥٣٧).

يستعجل بإظهار ما استقرّ عليه اجتهاده في هذا الشّأن حيث إنّ القول به لم يكن مألوفاً في ذلك الوقت، ولهذا أُنِكَر عليه وتُكُلِّم فيه بسببه.

ومما يؤكِّد كونَهُ آخرَ ما ذهب إليه قوله ـ فيما نُقِل عنه ـ: «كُنَّا نقول: أبو بكر وعُمَرُ وعُثمانُ، ونسكت عن عليٍّ، حتى صحَّ لنا حديثُ ابن عمر بالتَّفضيل»[1].

وقوله لبعض أهل الحديث: «لا ينفعُكَ ما كتبتَ حتى تُقَدِّمَ عُثمانَ وعليّاً على مَن بعدَهما»[2].

ويبدو أنّ هناك مَن كان ينتصر للقول بالوقف فينسب للإمام أحمد موافقتَهم على ذلك تقويةً لقولهم على الرّغم من أنّه أصبح يخالفهم ويخطِّئهم، فقد سأَلَهُ بعضُهم فقال: يا أَبا عبد الله، يقولونَ إنَّك وقَفْتَ على عثمانَ!

فقال: كَذَبُوا والله عليّ... مَنْ وَقَفَ على عثمَانَ ولم يُرَبِّعْ بعليٍّ عليه السلام فهو على غير السُّنَّة!»[3].

ولا يَبْعُدُ موقف الإمام أبي زكريّا يحيى بن مَعين عن موقف الإمام أحمد حيث أصبح يُنكِر على مَن وقف ولم يربِّع بعليٍّ خلافاً لما كان عليه أَمْرُهُ مِن قبل، فعن هارونَ بنِ إسحاقَ[4] قال: سمعتُ ابنَ معين يقول:

---

(١) المدخل لابن بدران (٥٦). **وانظر** كلام ابن بدران على الحديث المقصود في المدخل (٦٧).

(٢) اعتقاد أهل السنة (١/ ١٥٢).

(٣) المسائل التي حلف عليها أحمد بن حنبل (٤٦)، طبقات الحنابلة (١/ ٣١٣)، المقصد الأرشد (٢/ ٤٨٣)، إعلام الموقعين (٤/ ١٦٧) باختصار يسير.

(٤) هارون بن إسحاق بن محمد بن مالك الهمْدَانيّ: أبو القاسم الكوفيّ، حافظ متعبِّد إلا أنه قليل الحديث، مولده سنة نيف وستين ومئة، وثّقه النّسائي وقال عنه: «نِعْمَ الشّيخ!»، توفي سنة ٢٥٨هـ وقد ناف على التّسعين، وحديثه مخرَّج عند البخاريِّ في جزء القراءة والتّرمذيِّ والنّسائيِّ وابن ماجه. **انظر**: تهذيب الكمال (٣٠/ ٧٥)، تاريخ الإسلام (١٩/ ٣٥٨)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٢٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣).

«مَن قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعليٌّ، وعَرَفَ لعليٍّ سابقيتَه وفضلَه فهو صاحب سُنّة.

قال: فذكرتُ له مَن يقول: أبو بكر وعمر وعثمان ويسكتون، فتكلَّم فيهم بكلام غليظ»[1].

ويمكن فَهْمُ ما ورد عن ابن معين مِن رواياتٍ مختلفة في هذا الصّدد ـ في بعضها تصويب مَن توقّف وفي بعضها الآخر الجزم بتخطئته والإغلاظ له ـ بالنَّظَر إلى كونه مرّ بأكثر مِن مرحلة، وكلّ قولٍ يُعَبِّر عمّا وصل إليه اجتهاده فيها.

إلا أنَّ للحافظ ابنِ حجر رأياً آخر في الجمع بين ما ورد مِن التّصويب والتّخطئة بحمل كلّ روايةٍ على مَوْرِدٍ خاصّ، بمعنى أنَّ هناك صنفين مِن النّاس وَقَعَ بينهما اتّفاقٌ ظاهريٌّ في هذه المسألة، ـ واختلفت بواعثُهما ـ، فكان تصويبُه في رواية الدُّوريِّ متَّجِهاً إلى الواقفين عن التّربيع بعليٍّ مِن باب الاجتهاد مع تمام توقيرهم له ومحبّتهم إياه، وأمّا إنكارُه فَمُتَّجِهٌ إلى الصِّنف الثّاني، وهم منكرو التَّربيع بعليٍّ جحداً لحقِّه وانتقاصاً لفضله.

فقد أشار بعد إيراده الرِّواية الأخيرة (أعني رواية هارون بن إسحاق) إلى «أنّ ابنَ معين أنكر رأيَ قومٍ، وهم العُثمانيّة الذين يُغالون في حُبِّ عُثمانَ وينتقصون عليّاً، ولا شكَّ في أنّ مَن اقتصر على ذلك، ولم يَعْرِفْ لعليٍّ بن أبي طالب فضلَهُ فهو مذموم»[2].

وما مِن شكّ بأنّ غير واحد مِن أئمة السُّنة ـ كأبي عُبيد[3] ـ كانوا

---

(١) الاستذكار (٥/١٠٨)، جامع بيان العلم وفضله (٢/١٨٦)، الوافي بالوفيات (٢١/١٨٠)، فتح الباري (٧/١٦).

(٢) فتح الباري (٧/١٦). **وانظر** رأيَ ابن عبد البرّ في الجمع بين ما ورد عن ابن معين في الاستيعاب (٣/١١١٦).

(٣) **انظر**: السّنة للخلال (٢/٤٠٤).

يقولون بهذا قبلَ الإمام أحمد، ولكن تبنِّيه له يختلف عن تبنِّي غيره لإمامته في السُّنّة وجلالة قدره لدى الخاصّ والعامّ.

وهذا يتجلّى بشكل واضح في قول ابن عبد البر: «أهلُ السُّنة اليوم على ما ذكرتُ لكَ مِن تقديم أبي بكر في الفضل على عمر، وتقديمِ عمرَ على عثمانَ، وتقديمِ عثمانَ على عليٍّ رضي الله عنهم.

وعلى هذا عامَّةُ أهل الحديث مِن زَمَن أحمد بن حنبل إلا خواصّ مِن جُلَّةِ الفُقَهاء وأئمِة العلماء فإنهم على ما ذكرنا عن مالك ويحيى القطّان وابنِ مَعين»[(١)]. ويعني بـ(ما ذكرنا) التوقُّف في المفاضلة بين عُثمانَ وعليٍّ.

فإن قيل: ما الجواب عن أثر ابنِ عُمَرَ السَّابق، وفيه أنّ النبيَّ ﷺ كان يبلغه تفضيلُهم للثّلاثة فلا يُنْكِرُهُ؟

فهناك جوابان:

١ ـ أنَّ إقرار النبيِّ ﷺ على ما صدر عن الصّحابة من تفضيلهم لأبي بكر ثم عمر ثم عثمان إقرار معتبر لا تجوز مخالفته، لكن ليس في هذا الأثر أنّ النبي ﷺ نهى عن المفاضلة في حقِّ غيرهم، وكان عدم إنكاره متَّجهاً إلى صحّة ما ذهب إليه الصّحابة في شأن هؤلاء فحسب، وهذا هو جواب الإمام أحمد حيث قال: «لم يَقُلْ النبيُّ ﷺ لا تُخَايِرُوا بعد هؤلاء!»[(٢)].

وأمّا كون ابن عمر نفى بقوله: (فلا نُفَاضِلُ) «فالظّاهر أنّ ابن عمر إنما أراد بهذا النَّفْي أنهم كانوا يجتهدون في التَّفضيل، فيظهر لهم فضائل الثّلاثة ظُهُوراً بيِّناً فيجزمون به، ولم يكونوا حينئذٍ اطّلعوا

---

(١) الاستيعاب (٣/١١١٧).

(٢) طبقات الحنابلة (١/٣١٣)، المسائل التي حلف عليها أحمد بن حنبل (٤٦)، إعلام الموقعين (٤/١٦٧).

على التّنصيص»[١].

٢ ـ «أنّ حديثَ ابنِ عمر وَهْمٌ وغَلَط، وأنه لا يَصِحُّ معناه وإن كان إسنادُهُ صحيحاً»[٢] وإلى هذا ذهب بعض أهل العلم.

المسألة الثانية

التَّربيع بخلافته رضي الله عنه

كان كثيرٌ مِن أهل الحديث البصريّين وغيرهم لا يربِّعون بخلافة عليٍّ، ولا يصحِّحون بيعتَه العامّة، بل يقولون: «لم يكن في ذلك الزِّمان إمامٌ عامٌّ، بل كان زمانَ فتنة»[٣].

وهذه المسألة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمسألة الأولى من جهة كون كثير ممن وقف في مسألة التّفضيل نفى التّربيع في مسألة الخلافة، ولهذا أظهر الإمام أحمدُ القولَ في وقت متقارب، وإن كانت الأسبقيَّةُ لمسألة الخلافة إذ إنَّ دليلَها أوضح عندَهُ.

قال حنبل[٤]: «سمعتُ أبا عبدِ الله (يعني: أحمد) سُئِلَ عن التّفضيل؟

---

(١) فتح الباري (٧/ ٥٨).

(٢) الاستيعاب (٣/ ١١١٦).
وقد طعن عليُّ بن الجعد في هذا الحديث بقوله ـ كما في تاريخ بغداد (١١/ ٣٦٣)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ٣٤٧)، سير أعلام النبلاء و(١٠/ ٤٦٤) ـ: «انظروا إلى هذا الصّبي هو لم يُحْسِن أنْ يُطَلِّقَ امرأتَه يقول (كنا نفاضل)!». **وانظر**: البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصُّوفيّة إلى علي. لأحمد الغماري (٧٨).

(٣) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٣٧).

(٤) حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الشَّيبانيّ: أبو عليّ البغداديّ، حافظ ثقة، وزاهد متعبِّد، وهو ابن عمّ الإمام أحمد وأحد تلامذته، له كتابٌ مصنَّف حَسَنٌ في التّاريخ يحكي فيه عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما، قال عنه الخطيب البغداديّ: «كان ثقةً ثبتاً»، توفي سنة ٢٧٣هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (٨/ ٢٨٦)، طبقات الحنابلة (١/ ١٤٣)، تاريخ الإسلام (٢٠/ ٣٤٣)، النجوم الزاهرة (٣/ ٧٠).

فقال: أبو بكر وعمر وعثمان.

وأمّا الخلافةُ فأبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ وعليٌّ؛ لأنّ النّبيَّ قال: «**الْخِلَافَةُ فِيْ أُمَّتِيْ ثَلَاثُوْنَ سَنَةً**»(١)، وقال ابن عمر: «**كُنَّا نُفَاضِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ فَنَقُوْلُ: أَبُوْ بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ**»(٢).

وقال الدُّوريُّ: «سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: (في الفضل) أبو بكر وعمر وعُثمانُ، (في الخلافة) أبو بكر وعمر وعُثمانُ وعليّ»(٣). وهو بهذا الصّنيع يستعمل الحديثين جميعاً(٤).

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيميّة إلى أنه «لمّا أظهر الإمامُ أحمدُ التَّربيعَ بعليٍّ في الخلافة وقال: مَن لم يُرَبِّعْ بعليٍّ في الخلافة فهو أضلُّ مِن حمارِ أهلِه؛ أنكرَ ذلك طائفةٌ مِن هؤلاء [يعني من أهل الحديث البصريِّين ومَن على شاكلتهم] وقالوا: قد أنكر خلافتَه مَن لا يقال: هو أضلُّ مِن حمارِ أهله، يريدون مَن تخلَّفَ عنها مِن الصَّحابة»(٥).

قال وَرِيْزة بن محمد(٦): «دخلتُ إلى أبي عبد الله أحمدَ بنِ حنبل حين أظهر التَّربيعَ بعليٍّ، فقلتُ: يا أبا عبد الله، إنّ هذه اللَّفْظَةَ توجِبُ الطَّعنَ على طلحةَ والزُّبير!

---

(١) سبق تخريجه ص(٦٧١).

(٢) اعتقاد أهل السنة (٨/ ١٣٧١ و١٣٩٢).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٥٠٨).

(٤) **انظر**: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٤٢٦)، سيرة الامام ابن حنبل لابنه صالح أيضاً (٧٦)، السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٥٩٠)، الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥٣٥).

(٥) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٣٧).

(٦) وَرِيْزَةُ (على وزن فَعِيْلَة) بن محمد بن وَرِيْزَةُ الغسّاني: أبو هاشم الحمصيّ، إخباريّ، سأل الإمام أحمد عن أشياء، وحدَّث بدمشق قبل الثلاث مئة، توفي سنة ٢٨١هـ. **انظر**: طبقات الحنابلة (١/ ٣٩٣)، تاريخ مدينة دمشق (٦٣/ ٢٩)، تاريخ الإسلام (٢١/ ٣٢١)، توضيح المشتبه (٩/ ١٨٤).

فقال لي: بيِّنٌ ما قلتُ! وما نحن وحَرْبُ القومِ نذكرها؟!

فقلتُ: أصلحك الله! إنما ذكرناها حين ربَّعتَ بعلي، وأوجبتَ له الخلافةَ وما يجبُ للأئمّة قبلَه.

قال: وما يمنعني مِن ذلك؟!

قلتُ: حديثُ ابن عمر.

فقال لي: عُمَرُ حين طُعِنَ قد رضي عليّاً للخلافة على المسلمين، وأدخَلَهُ في الشُّورى، وعليُّ بنُ أبي طالب قد سمَّى نفسَه أمير المؤمنين فأقول أنا: ليس للمؤمنين بأميرٍ! فانصرفتُ عنه»(١).

وقال عبد الله بن أحمد: «قلتُ لأبي: إنّ قوماً يقولون إنّه ليس بخليفة.

قال: هذا قولُ سوءٍ رديءٍ.

وقال: أصحابُ رسول الله ﷺ كانوا يقولون له يا أميرَ المؤمنين أَفَنُكَذِّبُهُمْ؟! وقد حَجَّ وقَطَعَ ورَجَمَ فيكون هذا إلا خليفة؟!»(٢)

«وقيل له: إلامَ تذهب في الخلافة؟

قال: أبو بكر وعمر وعُثمانُ وعليٌّ.

فقيل له: كأنّكَ تذهب إلى حديث سَفينة.

قال: أذهبُ إلى حديث سفينةَ، وإلى شيءٍ آخر، رأيتُ عليّاً في زمن أبي بكر وعمر وعُثمانَ لم يَتَسَمَّ أميرَ المؤمنين، ولم يُقِم الجمعة والحدودَ، ثمّ رأيتُهُ بعد قَتْلِ عثمانَ قد فَعَلَ ذلك، فعلمتُ أنه قد وَجَبَ له في ذلك الوقتِ ما لم يكن قبلَ ذلك»(٣).

---

(١) اعتقاد أهل السنة (٨/ ١٣٩٢)، طبقات الحنابلة (١/ ٣٩٣)، المقصد الأرشد (٣/ ٨٤).

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٥٧٤)، السنة للخلال (٢/ ٤٢٥)، الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥٣٥). **وانظر** قريباً منه: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (١/ ٤٢٦).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٣٩/ ٥٠٨).

قال الإمام ابن تيميّة: «وهؤلاءِ قد احتجَّ عليهم الإمام أحمد وغيرُه بحديث سفينة عن النبي ﷺ أنه قال: «**الخلافةُ بَعْدِيْ ثَلاثُوْنَ سَنَةً ثُمَّ تَصِيْرُ مُلْكاً**».

وقال أحمد: مَن لم يُرَبِّع بعليٍّ في الخلافة فهو أضلُّ مِن حمار أهله، وتَكَلَّمَ بعضُ هؤلاء في أحمدَ بسبب هذا الكلام وقال: قد أنكر خلافتَهُ مِن الصّحابة طلحةُ والزّبير وغيرُهما ممن لا يقال فيه هذا»[١].

ومما يمكن أن يُلحظ في صنيع الإمام أحمد أنّه كان أشدَّ إنكاراً على المخالفين في مسألة إثبات إمامة عليٍّ منه في مسألة التّفضيل لأنَّ دليلَها ـ وهو حديث سَفينة ـ أوضح وأصرح.

والحقيقة: أنّ مَن نَظَرَ إلى مبايعة عليٍّ وكيف جرت بعدما ظلّ يأبى أيّاماً إلى أنْ تمّت بيعته علناً في المسجد وقام بها كثير من المهاجرين والأنصار ومِن ورائِهم أهلُ المدينة عَلِمَ يقيناً صحّة بيعته، وإذا ما سُلِّم بتمام البيعة ابتداءً فإنها باقيةٌ على ذلك إلا بوجود ناقض لها، «وما ظَهَرَ منه قطُّ إلى أنْ مات ﷺ شيءٌ يوجِب نقضَ بيعتِهِ»[٢].

قال ابن حزم: «مَن سَبَقَت بيعتُهُ وهو مِن أهل الاستحقاق والخلافة فهو الإمامُ الواجبةُ طاعتُهُ فيما أَمَرَ به مِن طاعة الله ﷻ»[٣].

بالإضافة إلى أنه حين تسمّى بـ(أمير المؤمنين) وقام بمهامّ الخلافة وواجباتها فإنّ أحداً لم يُنْكِر ذلك عليه أو يدّع الإمامة لنفسه أو ينازعه في استحقاقها، بل كان النِّزاع كلّه مرتبطاً بتسليم قَتَلَة عثمان.

إذن فكيف تبطل إمامتُهُ وهي على الصِّفة المذكورة «لا سيما ولم

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٢). **وانظر أيضاً**: المصدر نفسه (١/ ٥٣٧).
(٢) الفصل في الملل والأهواء والنِّحل (٤/ ١٢٢).
(٣) المصدر السّابق (٤/ ١٢٦).

يَتَقَدَّمْ ببيعته بيعة، ولم ينازعْه الإمامةَ أحد»[١].

قال أبو الحسن الأشعري: «تَثْبُتُ إمامةُ عليٍّ رضي الله عنه بعد عثمانَ رضي الله عنه لِعَقْدِ مَن عَقَدَها له من الصّحابة رضي الله عنهم مِن أهل الحلِّ والعقد، ولأنه لم يَدَّعِها أحدٌ مِن أهل الشُّورى غيره في وقته، وقد اجْتُمِعَ على فضله وعدلِه»[٢].

وقال الإمام ابن تيميّة: «عليٌّ رضي الله عنه لم يقاتِل أحداً على إمامةِ مَن قاتَلَهُ، ولا قَاتَلَهُ أحدٌ على إمامته نفسِه، ولا ادّعى أحدٌ قطُّ في زمن خلافته أنه أحقُّ بالإمامة منه، لا عائشة ولا طلحة ولا الزُّبير ولا معاوية»[٣].

وعلى كلّ فقد اعتمد منكرو إمامة عليٍّ أو أكثرهم على أنّه «لم تَثْبُتْ خلافتُهُ بنصٍّ ولا إجماع»[٤]، وعلى أنه «مِن حين تولّى تَخَلَّفَ عن بيعته قريبٌ مِن نصفِ المسلمين من السّابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار وغيرِهم ممّن قَعَدَ عنه... ثم كثيرٌ مِن الذين بايعوه رجعوا عنه!»[٥]، وأنّ مقالة الإثبات «توجِبُ الطَّعنَ على طلحةَ والزُّبير!»[٦].

ويمكن مناقشة ما سبق على النّحو التّالي:

١ ـ الاستدلال بانعدام النَّصِّ عليه.

والجواب عنه أن يقال: إنَّ النّصّ النّبويّ الكريم قد جَعَلَ خلافتَهُ مِن خلافة النّبوّة، وذلك فيما رواه سعيد بن جُمْهَان عن سَفِينَةَ قال: قال رسول الله ﷺ ـ: **«خِلَافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلَاثُوْنَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِيْ اللهُ الْمُلْكَ ـ أَوْ مُلْكَهُ ـ مَنْ يَشَاءُ»**

(١) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٢٢).

(٢) الإبانة (٢٥٨).

(٣) منهاج السُّنة النبوية (٦/ ٣٢٨).

(٤) المصدر السّابق (٤/ ٤٠١).

(٥) المصدر السّابق (٨/ ٣١٦) باختصار يسير.

(٦) اعتقاد أهل السنة (٨/ ١٣٩٢)، المقصد الأرشد (٣/ ٨٤)، طبقات الحنابلة (١/ ٣٩٣).

قال سعيدٌ: قال لي سَفينةُ: أَمْسِكْ عليكَ: أبو بكر سنتين، وعُمَر عَشْراً، وعثمانُ اثنتي عَشْرَةَ، وعليٌّ كذا.

قال سَعِيْدٌ: قُلْتُ لِسَفِيْنَةَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُوْنَ أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام لَمْ يَكُنْ بِخَلِيْفَةٍ!

قَالَ: كَذَبَتْ أَسْتَاهُ بَنِيْ الزَّرْقَاءِ! يَعْنِيْ بَنِيْ مَرْوَانَ[١].

وبالاعتماد على هذا الحديث فإنّ «كثيراً مِن أهل السُّنة يقولون: إنّ خلافتَه ثبتت بالنّص»[٢]، و«هذا عَمْدَتُهم مِن النُّصوص على خلافة عليٍّ»[٣]، و«اعتَمَدَ عليه الإمامُ أحمدُ وغيرُه»[٤]، وإن كان في أهل العلم من يَنْفِي النّصّ في حقِّه مطلقاً[٥].

وقد بيّن الإمام أحمدُ الضّابطَ في معرفة خلافة النّبوّة بأنها «كلّ بيعةٍ كانت بالمدينة»[٦] وبيعة عليٍّ كانت كذلك.

فإن قيل: إنّ هذا الحديث وإن كان واضح الدّلالة على إثبات إمامته إلا أنه يُشْكِلُ عليه «أنّ أكثرَ الأحاديث التي فيها ذِكْرُ خلافةِ النّبوَّة لا يُذْكَرُ فيها إلا الخلفاء الثّلاثة»[٧] فقط ومنها:

ما ورد عن أبي بَكْرَةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ قال ذَاتَ يَوْمٍ: «مَن رَأى مِنكُمْ رُؤْيَا؟ فقال رَجُلٌ: أنا، رأيتُ كَأَنَّ مِيزَاناً نَزَلَ مِن السَّمَاءِ فَوُزِنْتَ أنت وأبو بَكْرٍ فَرَجَحْتَ أنت بِأَبِي بَكْرٍ، وَوُزِنَ عُمَرُ وأبو بَكْرٍ فَرَجَحَ أبو بَكْرٍ، وَوُزِنَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ فَرَجَحَ عُمَرُ.

---

(١) سبق تخريجه ص(٦٧١).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٥١٦). **وانظر** في المصدر نفسه: (١/ ٥٤٥).

(٣) المصدر السّابق (٧/ ٥٠).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ١٨).

(٥) **انظر**: شرح المقاصد في علم الكلام (٢/ ٢٨١).

(٦) منهاج السنة النبوية (٦/ ١٥٤).

(٧) المصدر السّابق (٤/ ٤٠٣).

ثُمَّ رُفِعَ الْمِيزَانُ، فَرَأَيْنَا الْكَرَاهِيَةَ في وَجْهِ رسول اللهِ ﷺ»(١).

ومنها ما ورد عن جَابِرِ بن عبد اللهِ رضي الله عنه أَنَّهُ كان يحدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: **«أُرِيَ اللَّيْلَةَ رَجُلٌ صَالِحٌ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ نِيطَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَنِيطَ عُمَرُ بِأَبِي بَكْرٍ، وَنِيطَ عُثْمَانُ بِعُمَر»**.

قال جَابِرٌ: فلمّا قُمْنَا من عِنْدِ رسول اللهِ ﷺ قُلْنَا: أَمَّا الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَرَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَمَّا تَنَوُّطُ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ فَهُمْ وُلاةُ هذا الأمرِ الذي بَعَثَ الله بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ(٢).

وقد أجاب الإمام ابن تيميّة عن هذا الإشكال بقوله: «ما جاءت به الأخبارُ النّبويّة الصّحيحة حقٌّ كلُّه، فالخلافةُ التّامّة التي أجمع عليها المسلمون وقوتِلَ بها الكافرون وظَهَرَ بها الدِّين كانت خلافةَ أبي بكر وعُمَرَ وعثمانَ، وخلافةُ عليٍّ اختَلَفَ فيها أهلُ القِبْلَةِ، ولم يكن فيها زيادةُ قوّةٍ للمسلمين، ولا قَهْرٍ ونَقْصٍ للكافرين، ولكن هذا لا يَقدحُ في أنّ عليّاً كان خليفةً راشداً مهديّاً ولكن لم يَتَمَكَّنْ كما تَمَكَّنَ غيرُه، ولا أطاعتْهُ الأُمّةُ كما أطاعت غيرَهُ، فلم يَحْصُلْ في زمنه من الخلافة التّامّةِ العامّةِ ما حصل في زمن الثّلاثةِ مع أنه مِن الخلفاء الرّاشدين المهديِّين»(٣).

وقال أيضاً: «بيَّنَ النبيُّ ﷺ أنّ ولايةَ هؤلاء خلافةُ نبوّةٍ، ثم بعد

---

(١) خرّجه أبو داود في سننه، كتاب: السُّنة، باب: في الخلفاء، برقم (٤٦٣٤)، والترمذي في سنة، كتاب، الرؤيا، باب: ما جاء في رؤيا النبيِّ ﷺ الميزان والدّلو، برقم (٢٢٨٧). والحديث قال عنه الترمذي عقب إخراجه: «حسنٌ صحيح»، وصحّحه الألباني في صحيح وضعيف الترمذي.

(٢) خرّجه أبو داود في سُننه، كتاب: السُّنة، باب: في الخلفاء، برقم (٤٦٣٦)، وابن حِبّان في صحيحه، باب: ذكر الخبر الدال على أن الخليفة بعد عمر بن الخطاب عثمان بن عفان رضي الله عنهما، برقم (٦٩١٣)، والحديث اختلف فيه قول الألبانيّ تصحيحاً وتضعيفاً. **انظر**: صحيح وضعيف سُنن أبي داود، صحيح وضعيف الجامع الضّعيف برقم (١٧٩٨)! تخريج شرح العقيدة الطّحاويّة (٥٣٥).

(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٤).

ذلك مُلْكٌ، وليس فيه ذكرُ عليٍّ لأنه لم يَجْتمع الناس في زمانه بل كانوا مختلفين، لم ينتظم فيه خلافةُ النبوّةِ ولا الْمُلك»[١].

وقال أيضاً: «الثّلاثةُ اجتمعتِ الأمّةُ عليهم فحَصَلَ بهم مقصودُ الإمامةِ، وقوتِلَ بهم الكُفّارُ، وفُتِحَت بهم الأمصارُ، وخِلافةُ عليٍّ لم يُقاتَلْ فيها كُفّارٌ، ولا فُتِحَ مِصْرٌ، وإنما كان السّيفُ بين أهلِ القِبْلَة»[٢].

وهذا هو معنى ما «رُوِيَ عن الشّافعيِّ وغيرِه أنهم قالوا: الخلفاءُ ثلاثةٌ: أبو بكر وعمرُ وعثمانُ»[٣]، ويدلّ على صحّة هذا الحمل أنه ثَبَتَ عنه التّربيع بعليٍّ في الخلافة[٤].

والحاصل: أنه مع إثبات خلافة عليٍّ «فلكلٍّ خليفةٍ مرتبةٌ»[٥].

ويؤيِّد ما ذكره ابنُ تيميّة ما ورد عن سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ رضي الله عنه أَنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، إني رأيت كَأَنَّ دَلْواً دُلِّيَ مِن السّماء فجاء أبو بكرٍ فأخذَ بِعِرَاقَيها[٦] فَشَرِبَ شُرْباً ضعيفاً، ثمّ جاء عُمَرُ فَأَخَذَ بِعِرَاقَيها فَشَرِبَ حتى تَضَلَّعَ، ثُمَّ جاء عُثْمَانُ فَأَخَذَ بِعِرَاقَيهَا فَشَرِبَ حتى تَضَلَّعَ، ثُمَّ جاء عَلِيٌّ فَأَخَذَ بِعِرَاقَيهَا فَانْتَشَطَتْ وَانْتَضَحَ عليه منها شَيْءٌ»[٧].

وموقف مَن لم يصحّح الخلافة العامّة لعلي من حديث سفينة هو القول بضعفه[٨].

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٥١٣). (٢) المصدر السّابق (١/ ٥٤٥).
(٣) المصدر السّابق (٤/ ٤٠٤).
(٤) **انظر**: اعتقاد أهل السنة (٨/ ١٣٩٠).
(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٧٩).
(٦) العِرَاقي: جمع عرقوة الدّلو، وهو الخشبة المعروضة على فم الدّلو. النهاية في غريب الأثر (٣/ ٢٢١).
(٧) خرّجه الإمام أحمد في مسنده برقم (٢٠٢٥٥)، وأبو داود في سننه، كتاب: السّنة، باب: في الخلفاء، برقم (٤٦٣٧). والحديث قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٨٠): «رواه أحمد ورجاله ثقات»، وحسّن إسنادَه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لمسند أحمد، وضعّفه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود.
(٨) منهاج السنة النبوية (٧/ ٥٠).

٢ ـ الاستدلال بانعدام الإجماعِ عليه.

والجواب عنه أن يقال: إنّ الصّحيح أنه لا يُشترط الإجماع على شخص ما ليصحَّ أنْ يكون إماماً، بل متى بايعه أكثر أهل القُدْرة والشَّوْكَة قبلَ غيره صحّت بيعتُه، وفُرِضت طاعتُه[١]، ولا ريب بأنّ كثيراً من الصَّحابة أو أكثرهم قد بايعوا عليّاً.

ولا يضرّ تَخَلُّف بعضهم عنها أو إنكارُهم لها لأنّ العِبْرَةَ بأغلب أهل القُدرة والشّوكة، وقد تخلّف عن بيعة أبي بكر الصِّدِّيق بعضُ الفُضَلاء، فسعدُ بنُ عُبَادة لم يبايعه أبداً، وعليُّ بن أبي طالب وآخرون تأخَّروا عن بيعته ستّة أَشْهُرٍ على أحد القَولَينِ[٢].

كما لا يضرّ كون طلحةَ والزُّبير قد بايعا مُكْرَهَينِ لأنهما بعضُ أهل الحلّ والعقد لا كلُّهم، والعِبْرَةُ بالأكثرين، والأكثرون قد بايعوا، ولو أنهما لم يبايعا أصلاً لم يضرّ تركُهما إيّاها مع مبايعة الجمهور، فكيف إن كانت قد وقعت المبايعة لكن على وجه الإكراه؟!

والحاصل: أنه لو لم يبايع واحدٌ مِن أهل الحلّ والعقد كائناً مَن كان أو بايَعَ ثم نَكَثَ لم يكن تركه للمبايعة أو نكثُه للبيعة موجباً لإبطالها[٣].

٣ ـ الاستدلال بالقول إنَّ تصحيحَ خلافتِه يوجِب الطَّعن في بعض الصّحابة وعلى الأخصّ طلحة والزُّبير، كما قال بعضُهم للإمام أحمد «إذا قلتَ: كان إماماً واجبَ الطَّاعةِ ففي ذلك طَعْنٌ على طلحةَ والزُّبير حيث لم يطيعاه بل قاتلاه»[٤].

---

(١) **انظر**: منهاج السنة النبوية (١/ ٥٣٠).

(٢) **انظر**: الاعتقاد للبيهقي (٣٥٣)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٨٠)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٨٨) و(٨/ ٢٧٠ و٣٣٠ و٣٣٣).

(٣) **انظر** للاستزادة: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٥٥٠).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٤٠).

وبيان ذلك أنّهم قالوا: إنَّ التّربيع بـ(عليّ) في الخلافة يتضمَّن الطَّعن فيمَن تخلَّف عن بيعتِهِ مِن الصّحابة، وتأثيمَهم في الامتناع مِن بيعته والدّخول في طاعته، كيف وقد قاتَلَهُ طلحةُ والزُّبير وغيرُهما، وما كانوا ليقاتلوه لو أنهم يعتقدون صحّة البيعة له، ثُمّ إنهم لو كانوا يرون صحَّتَها فهذا يعني أنهم خرجوا على الإمام الشَّرعيِّ الذي لا يجوز الخروج عليه إلا عند إتيانه الكُفْر البَواح، وهو ما لم يَصْدُرْ عن عليٍّ، وإذا كان ذلك كذلك فلازمُهُ أنّ طلحة والزبير باغيانِ، وهو ما يصعب إطلاقُهُ مِن قِبَل كثير من أهل العلم رِعايةً لقدرهما، وإقراراً بفضلهما، ومن هذا المنطلق «أنكرَ يحيى بن مَعين على الشّافعيِّ استدلالَهُ بسيرة عليٍّ في قتال البُغاة المتأوِّلين، قال: أَيَجْعَلُ طلحةَ والزُّبيرَ بُغَاةً؟»[١].

والصّواب هو تخطئة طلحةَ والزُّبيرِ ما دام الدّليل قد قام على إثبات صحّة خلافة عليٍّ، وما المانع مِن القول بتخطئتهما في صنيعهما ومن المتَّفق عليه عند أهل السّنة قاطبة أنّ الصّحابة ﷺ غيرُ معصومين مِن الوقوع في صغائر الذّنوب وكبائرها، فضلاً عما أدّى إليه اجتهادُهما المانعُ من التّأثيم بله ما فوقه مِن التّفسيق والتّبديع والتّكفير؟![٢]

ولما أنكر ابنُ معين على الشّافعيّ ما أنكر «رَدَّ عليه الإمامُ أحمدُ فقال: ويحك! وأيُّ شيء يَسَعُهُ أنْ يَضَعَ في هذا المقام؟!»[٣].

وفسّر ابنُ تيميّة كلامَ أحمد بقوله: «يعني إن لم يَقْتَدِ بسيرة عليٍّ في ذلك لم يكن معه سُنّةٌ مِن الخلفاء الرّاشدين في قتال البغاة»[٤].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/٤٣٨). **وانظر**: الحاوي الكبير (١٣/ ١٠٤)، مغني المحتاج (٤/١٢٣).

(٢) **انظر**: شرح النَّووي على صحيح مسلم (١٥/١٤٩)، روضة الطّالبين (١٠/ ٥٠)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٢/٤٩٨) و(٢٨/ ٥١٤) و(٣٥/ ٥٤).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/٤٣٨).

(٤) المصدر السّابق (٤/ ٤٣٨). **وانظر في المصدر نفسه**: (٤/ ٤٥٢) و(٣٥/ ٥٣).

وما أجمل نَظَرَ عليٍّ رضي الله عنه وأدقَّهُ حين قال له رجلٌ: أَتَظُنُّ أنّا نَظُنُّ أنّ طلحةَ والزُّبير كانا على باطل؟!

فأجابه بقوله: «يا هذا إنه ملبوسٌ عليكَ، إنَّ الحقَّ لا يُعْرَفُ بالرِّجال، اعْرِفِ الحقَّ تَعْرِفْ أهلَهُ»[1].

والحقيقة: أنّ ما خاف منه هؤلاء وقعوا في مثله أو شرّ منه، حيث حرصوا على نفي ما رأوا في إثباته طَعْنَاً في طلحةَ والزُّبير، غير أنه غاب عنهم أنّهم بعدم إقرارهم بخلافة عليٍّ واقعون في ذات المحذور الذي حاولوا اجتنابه، إذ يتضمّن ذلك طَعْنَاً أشدّ فيمَن هو أفضل منهما وهو عليّ، وتخطئة له في كونه تسمّى بـ(أمير المؤمنين) وطالب الآخرين بالدّخول في بيعته مراراً، بل وقاتل معاوية ومَن معه «لامتناعه مِن إنفاذ أوامره في جميع أرض الشّام»[2]، وقد ترتّب على ذلك ما ترتّب من إراقة الدِّماء وإزهاق الأنفس وإشغال المسلمين عما كان عليه حالهم قبل تولّيه الخلافة من مواصلة الفتوح الإسلاميّة.

قال الإمام ابن تيميّة: «الصَّحيح الذي عليه الأئمّة أنّ عليّاً رضي الله عنه مِن الخلفاء الرّاشدين بهذا الحديث، فَزَمَانُ عليٍّ كان يُسَمِّي نفسَهُ (أميرَ المؤمنين)، والصّحابة تسميه بذلك»[3].

وبناء على ما سبق فالصّواب أن يقال: إنّ مَن امتنع عن بيعته أو لم يقرّ بها منهم مخطئ، غير أنه مجتهد، مغفور له خَطَؤُه لتأوُّلِه.

٤ ـ الاستدلال بالنّظَر حيث قالوا «إنّ عُثمانَ رضي الله عنه قُتِلَ مظلوماً، فالطّلَب بأَخْذِ القَوَد مِن قاتليه فَرْضٌ، قال عز وجل: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ

---

(١) تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢١٠)، تلبيس إبليس (١٠١)، الفروع لابن مفلح (٦/ ٣٨١)، تفسير القرطبي (١/ ٣٤٠).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٢٤).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٧٩).

جَعَلۡنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلۡطَٰنٗا﴾ [الإسراء: ٣٣] وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ [المائدة: ٢].

قالوا: ومَن آوى الظّالمين فهو إمّا مُشارِكٌ لهم، وإمّا ضعيفٌ عن أخذ الحقِّ منهم!

قالوا: وكِلا الأمرينِ حُجَّةٌ في إسقاط إمامته على مَن فَعَلَ ذلك ووجوبِ حربِه»[1].

والجواب عن هذا الاستدلال أن يقال: بأنه لا إشكال في أنّ الخليفة عثمان قُتِل شهيداً مظلوماً، وأنّ أَخذ القَوَد منهم فَرْضٌ، ولا شك في أنّ قاتليه كانوا في عسكر عليٍّ، ولكن التّشغيب على عليّ والطّعنَ في بيعته والامتناعَ عن الدُّخول في طاعته مِن أعظم الأسباب التي أضعفته عن القيام بالواجب تجاه أولئك القَتَلَة، إذ كانوا كثيري العَدَد في أنفسهم[2]، بالإضافة إلى أنّ لهم قبائل تغضب لهم.

وقول الله تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظۡلُومٗا فَقَدۡ جَعَلۡنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلۡطَٰنٗا﴾ [الإسراء: ٣٣] لا يعني جواز إقدام ذوي المقتول على استيفاء ما لهم مِن حقّ بأيديهم دون الرّجوع إلى الحاكم ولا سيما في الدِّماء ـ وشأنها عظيم ـ!، ولو عُمِل بالآية على هذا المعنى لأفضى الحال إلى شيوع الفوضى والاضطراب. **وقد صدق عبد الله بن المبارك حين قال:**

لولا الأئمَّةُ لم تَأْمَنْ لنا سُبُلٌ وكانَ أضعَفُنا نَهْباً لأقوانا![3]

قال ابن حزم: «لو أنّ معاوية بايع عليّاً لقَوِيَ به على أَخْذِ الحقِّ مِن قَتَلَةِ عثمانَ، فصحّ أنّ الاختلافَ هو الذي أضعَفَ يدَ عليٍّ عن إنفاذ الحقِّ عليهم، ولولا ذلك لأنفذَ الحقَّ عليهم كما أنفَذَهُ على قَتَلَةِ عبدِ الله بن خبّاب إذ قدر على مطالبة قتلته»[4].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٢٠).
(٢) **انظر:** المصدر السّابق (٤/ ١٢٦). (٣) **انظر:** ديوانه (٦٦).
(٤) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٢٦).

المطلب الثّاني

آراء النواصب في الحسين بن علي رضي الله عنه

عَرف المسلمون لابنِ بنت رسول الله ﷺ فضلَه، فكان بينهم جليلَ القَدْر محفوظ المكانة، ولم يكن ثمّة شيءٌ يُعكِّر صفوَ هذه المحبَّة وهذا التّكريم إلا ما يقع مِن مروانَ بن الحكم الذي كان أكثرَ عُمّال المدينة حماساً لانتقاص عليٍّ، وأشدَّهم جُرْأةً على القدح فيه لا في مجالسه الخاصَّة فحسب بل أمام النّاس وعلى المنبر! حتى إنه قدّم خُطْبة العيد على صلاتِها ليُرْغِمَهم على سماعها حيث كانوا يُصَلُّون ثمّ ينصرفون مباشرةً دون انتظارها كراهةً لما كان يقوله فيها[1].

ولم يقتصر أذاه على أمير المؤمنين عليٍّ بل جاوزه ليصل إلى الإساءة للحسَنَين وانتقاصِهما بُغضاً لهما ـ كما صرّح بذلك ـ، ورغبةً منه في كَسْر جلالتِهما في القلوب، ولئلّا تُحَدِّثَ أحداً نفسُه بالالتفاف حولهما متى ما رأى مهانتَهما على يد ذي سُلطان.

فعن عُمَير بن إسحاق[2] قال: «كان مروانُ أميراً علينا سنينَ، فكان يَسُبُّ علياً رضي الله عنه كلَّ جمعةٍ على المنبر، ثمّ عُزِلَ مروانُ واستُعْمِلَ سعيدُ بنُ العاص سنين فكان لا يَسُبُّهُ، ثمّ عُزِلَ سعيدٌ وأُعِيدَ مروانُ فكان يَسُبُّهُ، فقيل للحسن بن علي رضي الله عنهما: ألا تَسْمَعُ ما يقول مروانُ فلا تَرُدُّ شيئاً؟! فكان يجيءُ يومَ الجمعة فيدخل حُجْرَةَ النّبي ﷺ فيكون فيها، فإذا قُضِيَتْ الخُطْبَةُ خَرَجَ إلى المسجد فصلى فيه، ثمّ يَرْجِعُ إلى أهله، فلم يَرْضَ

---

(١) سبق، **انظر**: ص(٢٥٠).

(٢) عُمَير بن إسحاق الهاشميّ مولاهم: أبو محمد المدنيّ، تابعيّ، وهّنه ابن معين في رواية ووثّقَهُ في أخرى وأما الأكثرون فقد قوّوهُ، ولم يروِ عنه غير ابن عون فقط، ولهذا قال عنه ابن حجر: «مقبول»، لم أقف على سنة وفاته فيما بين يديّ من المصادر، وحديثه مخرَّج عند البخاريّ والنّسائيّ. **انظر**: الثقات (٥/ ٢٥٤)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٦٩)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٢٧)، تقريب التهذيب (٤٣١).

بذلك مروانُ حتى أهدي له في بيته، فإنّا لَجُلُوسٌ معه إذ قيل له: فلانٌ على الباب؟ فأَذِنَ له فَدَخَلَ فقال: إني جئتُكَ مِن عند سُلطانٍ وجئتُكَ بعَزْمَةٍ.

فقال: تَكَلَّمْ.

فقال: أرسل مروانُ بعليٍّ وبعليٍّ، وبكَ وبكَ! وما وجدتُ مَثَلَكَ إلَّا مثل البغلة، يقال لها: مَن أبوكِ؟ فتقول: أُمِّي الفَرَس!

فقال: ارجع إليه فقل له: والله لا أمحو عنكَ شيئاً مما قلتَ بأني أَسُبُّكَ، ولكن موعدي وموعدكَ الله، فإنْ كنتُ صادقاً يأجُرُكَ الله بصدقِكَ، وإن كنتَ كاذباً فالله أشدُّ نقمةً.

قد أكرم الله تعالى جَدِّيَ أنْ يكون مثلي مثلَ البغلة، ثمّ خَرَجَ فلقيَ الحسينَ رضي الله عنه في الحُجْرَة فسأله فقال: قد أُرْسِلْتُ برسالة وقد أبلغتُها قال: والله لتخبرنِّي بها أو لآمُرَنَّ أنْ تُضْرَبَ حتى لا يُدرى متى يَفْرُغُ عنكَ الضَّرْبُ، فلما رآه الحسنُ رضي الله عنه قال: أَرْسِلْهُ.

قال: لا أستطيع.

قال: لِمَ؟

قال: قد حَلَفْتُ.

قال: أَرْسَلَ مروانُ بعليٍّ وبعليٍّ وبكَ وبكَ، وما وجدتُ مثلَكَ إلَّا مثل البَغْلة يقال لها مَن أبوكِ؟ فتقول: أُمِّي الفَرَس.

فقال الحسين رضي الله عنه: أَكَلْتَ بَظْرَ أُمِّكَ إنْ لم تبلِّغْه عنّي ما أقول له، قل له: بِكَ وبأبيك وبقومكَ، وآية ما بيني وبينك أنْ تُمْسِكَ منكبيكَ مِن لَعْنِ رسول الله صلى الله عليه وسلم»[1].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق (٥٧/٢٤٣)، المطالب العالية (١٨/٢٦٧)، تاريخ الخلفاء (١٩٠)، وفي العلل ومعرفة الرِّجال (٣/١٧٦) باختصار.

ولا غرابة والحال هذه أن يقول الحسين لمروانَ ـ حين خرجوا في جنازة الحسن ـ : «أَمَا وَاللهِ لَقَدْ كُنْتَ تُجرِّعُهُ الْغَيْظَ!»[١].

ومما يمكن أن يُلحظ أنَّ إساءة النّواصب للحسن ـ على جهة العموم ـ أقلُّ مِن إساءتِهم لأخيه للأسباب التّالية:

١ ـ حِدّة طبع الحسين وشدّة انفعاله، بخلاف الحسن الذي كان يتَّسِمُ بشدَّة الحلم وعِظَم الصَّبر، وذلك راجع إلى أنَّ الحسنَ يُشْبِهُ النبي ﷺ بخلاف الحسين الذي أشبه أباهُ، ولهذا قال النبي ﷺ ـ وقد وضع الحسنَ في حجره ـ: «هَذَا مِنِّيْ، وَحُسَيْنٌ مِنْ عَلِيٍّ»[٢].

قال المُناويُّ: «كان الغالبُ على الحسَنِ الحلمُ والأناةُ كالنبي ﷺ، وعلى الحسينِ الشِّدَّةُ كعليٍّ»[٣].

وقد اعترف مروانُ بنُ الحكم ـ على الرّغم من بُغْضِهِ للحسن ـ بأنّ حِلْمَه يوزن بالجبال[٤].

ويتجلّى اختلافُ طبائعهما في عِدَّة حوادث منها:

أ ـ تأييدُ الحسين لأبيه في القتال بخلاف الحسن الذي «كان دائماً يُشِيرُ على أبيه وأخيه بترك القتال»[٥].

---

(١) تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢٢٧)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٦).

(٢) خرّجه الإمام أحمد في مسنده من حديث المقدام بن معد يكرب الكندي برقم (١٧٢٢٨)، وأبو داود في سننه، كتاب: اللّباس، باب: في جلود النُّمور والسِّباع برقم (٤١٣١).

وقد جوّد إسناده الحافظ العراقيُّ كما في فيض القدير (٣/ ٤١٥)، وقوّاه الحافظ الذّهبيُّ في سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٥٨)، وحسّنه الألبانيُّ في السّلسلة الصّحيحة برقم (٨١١).

(٣) فيض القدير (٣/ ٤١٥)، عون المعبود (١١/ ١٢٨)، **وانظر**: عمدة القاري (١٦/ ٢٤٠) وما بعدها، كشف المشكل (٣/ ٢٧٥).

(٤) تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢٢٧)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٦).

(٥) منهاج السّنة النبوية (٤/ ٥٣٥). **وانظر**: المستدرك على الصحيحين (٣/ ١١١)، الطبقات الكبرى (٥/ ٥٤)، تاريخ مدينة دمشق (٤٢/ ٤٥٨).

ب ـ اعتراض الحسين على صُلْح الحسن، ولا ريب بأنّ حِرْصَ الحسن على الصُّلح تجسيدٌ حيٌّ لما كان يُشير به على أبيه مِن ترك القتال، غيرَ أنّ الحسين لم يؤيِّد أخاه في البداية حين أخبَرَهُ بِما همّ به مِن الصُّلح قائلاً: «أُعِيْذُكَ بِاللهِ أَنْ تُكَذِّبَ عَلِيّاً فِيْ قَبْرِهِ وَتُصَدِّقَ مُعَاوِيَةَ!

فَقَالَ الْحَسَنُ: وَاللهِ مَا أَرَدْتُ أَمْرَاً قَطُّ إِلَّا خَالَفْتَنِيْ إِلَى غَيْرِهِ، وَاللهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أنْ أَقْذِفَكَ فِيْ بَيْتٍ فأُطَيِّنَهُ عَلَيْكَ حَتَّى أَقْضِيَ أَمْرِيْ»(١).

وحينئذٍ رضخ الحسين.

جـ ـ قصّة دفن الحسن، فإنَّ الحسنَ لما حضرته الوفاة «قَالَ لِلْحُسَيْنِ: ادْفِنُوْنِيْ عِنْدَ أَبِيْ [يعني النبي ﷺ] إِلَّا أَنْ تَخَافُوْا الدِّمَاءَ، فَإِنْ خِفْتُمُ الدِّمَاءَ فَلَا تُهْرِيْقُوْا فِيَّ دَمَاً، ادْفِنُوْنِيْ عِنْدَ مَقَابِرَ الْمُسْلِمِيْنَ، فَلَمَّا قُبِضَ تَسَلَّحَ الْحُسَيْنُ وَجَمَعَ مَوَالِيْهِ فَقَالَ لَهُ أَبُوْ هُرَيْرَةَ: أَنْشُدُكَ اللهَ وَصِيَّةَ أَخِيْكَ، فَإِنَّ الْقَوْمَ لَنْ يَدَعُوْكَ حَتَّى يَكُوْنَ بَيْنَكُمْ دِمَاءٌ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى رَجَعَ»(٢).

د ـ التّباين بينهما في درجة الانفعال عند نشوب خصومات، فعن عمير بن إسحاق قال: «ما تَكَلَّمَ عندي أحدٌ كان أحبَّ إذا تَكَلَّمَ ألا يَسْكُتَ مِن الحسنِ بنِ عليٍّ، وما سمعتُ منه كلمةَ فُحْشٍ قطُّ إلا مرّةً، فإنه كان بين الحسن وعمرو بن عثمان(٣) خصومةٌ في أرضٍ فَعَرَضَ الحسنُ أَمْرَاً لم يَرْضَهُ عمروٌ، فقال الحسنُ: فليس له عندنا إلا ما رَغِمَ أَنْفُهُ!

---

(١) اعتقاد أهل السنة (٨/ ١٤٥٢)، تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٦٧)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٤٨)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٩).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٨٨)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٥٤). **وانظر** للاستزادة: أخبار المدينة (١/ ٧٤)، البداية والنهاية (٨/ ٤٤).

(٣) عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشيُّ: أبو عثمانَ الأمويُّ، روى عن أبيه وأسامة بن زيد وهو قليلُ الحديث، قال عنه العِجْلِيُّ: «مَدَنِيٌّ ثقةٌ مِن كبار التابعين»، وكان زوج رَمْلَةَ بنت معاوية، توفِّي في حدود الثّمانين، وحديثه مخرَّج عند الستّة. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٤٦/ ٢٨٥)، تهذيب الكمال (٢٢/ ١٥٣)، تاريخ الإسلام (٥/ ٤٩٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٦٩).

قال: فهذه أشدُّ كَلِمَةِ فُحْشٍ سمعتُها منه»[١].

وفي المقابل «تنازَعَ الحسينُ بنُ عليٍّ والوليدُ بنُ عُتْبَةَ بنِ أبي سُفيانَ[٢] في أرضٍ ـ والوليدُ يومئذٍ أميرٌ على المدينة ـ فبينا حسينٌ ينازِعُهُ إذ تناول عمامةَ الوليدِ عن رأسِهِ فَجَذَبَها»[٣]

٢ ـ طلبُه للخلافة.

هدأت الأمور كثيراً بعد تنازل الحسن بن عليٍّ عن الخلافة لمعاوية واجتماعِ النّاس على إمامٍ واحد، غير أنّ معاويةَ حين مات الحسن جَعَلَ ولايةَ العَهد مِن بعده لابنه يزيد ـ وليته لم يفعل[٤] ـ، وهو ما لم يُرْضِ جماعةً على رأسهم الحسينُ[٥].

ولمّا توفِّي معاويةُ أتى بريدُ الشَّام مِن يزيدَ إلى أمير المدينة بإلزام كلّ مَن لم يُعْطُوا البيعة في عهد أبيه على مبايعته الآن وأنه لا خيارَ لهم[٦]، إلَا أنّ الحسين «كان قد أَنِفَ مِن إمرة يزيدَ ولم يبايعه»[٧] ورام الأمرَ لنفسه[٨] إذ «ليس على وجهِ الأرض يومئذٍ أحدٌ يُساميه ولا يُساويه»[٩] ولم يكن يرى في يزيدَ أهليّةً للخلافة، ومن ثَمَّ فقد ماطل أميرَ المدينة حتى تَمَكَّنَ مِن السَّفر إلى مكَّة دون مبايعة[١٠].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٥٢)، تهذيب الكمال (٦/ ٢٣٥)، البداية والنهاية (٨/ ٣٩)، تاريخ الخلفاء (١٩٠).

(٢) الوليد بن عُتْبة بن صخر بن حَرْب القُرَشِيّ: الأمير الجواد، ابن أخي معاوية بن ابي سفيان، وليَ المدينة لعمه معاوية ولابن عمه يزيد أكثر من مرّة، وكان كريماً رفيقاً حكيماً، وفيه دِين وخير، توفِّي بالطّاعون سنة ٦٤هـ. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٦٣/ ٢٠٦)، تاريخ الإسلام (٥/ ٢٦٦)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٥٣٤)، مرآة الجنان (١/ ١٤٠).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٦٣/ ٢١٠).

(٤) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ١٥٨).

(٥) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٢٦٠)، المنتظم (٥/ ٣٢٠)، الكامل في التاريخ (٣/ ٣٦٨)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ٢٤).

(٦) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٢٦٩).

(٧) العِبَر في خبر من غبر (١/ ٦٥).

(٨) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٩٢).

(٩) البداية والنهاية (٨/ ١٥١).

(١٠) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٢٧٠)، المنتظم (٥/ ٣٢٣)، الكامل في التاريخ (٣/ ٣٧٨).

وفي هذا الوقت «تَوَاتَرَتِ الكُتُبُ إلى الحسين مِن جهة أهلِ العراق وتَكَرَّرَت الرُّسُل بينهم وبينه»[١]، ولم يكن ذلك خافياً على يزيدَ الذي أرسل بدوره كتاباً إلى ابن عبّاس ـ وهو كبير آل البيت آنذاك ـ يَطْلُبُ منه أن يَمْنَعَ الحسينَ مما يُمنِّيه به الكوفيُّون خوفاً مِن الفُرْقَةِ وقطيعة الرَّحِم[٢].

وعلى كلٍّ فقد اغترَّ الحسينُ بوعودهم وكتُبِهم التي تتضمّن دعوى نُصرته والرَّغبة في تولِّيه الخلافة[٣]، وخَرَجَ «مِن مكَّةَ يومَ التَّرويةِ مِن سنة ستِّين»[٤] متوجِّهاً إلى الكوفة، وفي الوقت ذاته أرسل عبيدُ الله بن زياد جيشاً بقيادة عُمَرَ بنِ سعد لمقابلته ومنعه مِن دخولها[٥]، فكان أنْ قتلوا الحسينَ وكثيراً ممن كانوا معه بعد مراسلةٍ بين الطَّرفين، وذلك في كربلاء يوم عاشوراء مِن سنة إحدى وستِّين[٦]، وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

ولا ريب بأنّ حادثة قَتْلِهِ «كانت مِن أشنع الوقائع في الإسلام، عَظُمَت بها الشَّحناء، وتوغَّل الشِّيعةُ في شأنهم، وعَظُمَ النّكير والطَّعنُ على مَن تولّى ذلك أو قَعَدَ عنه!»[٧].

وقد ترتّب على خروجه أمران:

أولهما: شتمُهُ في حياته وبعد موته.

---

(١) البداية والنهاية (٨/ ١٥٩).

(٢) **انظر:** تاريخ مدينة دمشق (١٤/ ٢١٠)، تهذيب الكمال (٦/ ٤٢٠)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٠٤)، البداية والنهاية (٨/ ١٦٤).

(٣) **انظر:** الثقات (٢/ ٣٠٦)، الفَرْقُ بين الفِرَق (٢٦)، تهذيب الكمال (٦/ ٤٢٨)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٠٢)، البداية والنهاية (٨/ ١٨٠).

(٤) سمط النّجوم العوالي (٣/ ١٧٢).

(٥) **انظر:** تاريخ الطبري (٣/ ٢٨٠)، البدء والتاريخ (٦/ ١٠)، الكامل في التاريخ (٣/ ٤١٢)، البداية والنهاية (٨/ ١٧٠).

(٦) **انظر:** البدء والتاريخ (٦/ ١١)، المنتظم (٥/ ٣٤٥)، الكامل في التاريخ (٣/ ٤٤٢)، البداية والنهاية (٦/ ٢٣١).

(٧) تاريخ ابن خلدون (٣/ ٢١٦).

ومِن ذلك أنّ عبيدَ الله بنَ زياد أَمَرَ رسولَ الحسين وحاملَ كتابِهِ إلى أهل الكوفة ـ حين قَبضَ عليه ـ بأن يصعد إلى أعلى قصر الإمارة بها فيلعنَ الكذّابَ ابنَ الكذّاب: عليَّ بن أبي طالب وابنَه الحسين![1].

كما أنه وصَمَهُ أمام الناس بالنَّعتِ نفسِه، فقد ارتقى المنبر خطيباً وقال: «الحمدُ لله الذي أظهر الحقَّ وأهلَه، ونَصَرَ أميرَ المؤمنين يزيدَ بنَ معاويةَ وحِزْبَهُ، وقَتَلَ الكذَّابَ ابنَ الكذَّابَ الحسينَ بنَ عليٍّ»[2].

ولم تقتصر الإساءة إليه على خصومه المباشرين بل تعدَّتهم إلى بعض مَن لم يعاصره، مثلما وقع لزيد بن عليٍّ بن الحسين حين أغلظ لوالي المدينة فخاطبَهُ أحدُ جُلّاسه بـ «يا ابنَ أبي ترابٍ وابنَ حسينٍ السَّفيه...»[3]. وفي وصف الحسين بـ(السَّفَه) إشارة إلى ما جرى منه من الخروج في طلب الخلافة.

وسمّاه بعض النّواصب بـ(الفاسق ابن الفاسق)![4].

ومِن هنا يمكن فهمُ السَّبَب فيما ذَكَرَهُ الإمام ابن تيميّة مِن أنه «كان بالعراق أيضاً طائفةٌ ناصبةٌ مِن شيعة عثمان تُبغض عليّاً والحسين!»[5] دون تعرُّضٍ للحسن، إذ إنهم يرون أنه تنازل عن الخلافة وكانت بيده بخلاف الحسين الذي خرج في طلبها.

ثانيهما: اعتقاد كونه خارجيّاً.

مَن ينظر في مجريات الأحداث وتسلسُلها لا يعتريه شكّ بأنّ الباعث على قَتْل الحسين كان سياسيّاً إذ المقصود منه منعُهُ مِن منازعة يزيدَ الخلافة، غير أنّ النَّواصب حاولوا إلباسَ هذا العمل لباساً دينيّاً

---

(١) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/٣٠٣)، الكامل في التاريخ (٣/٤٠٣)، البداية والنهاية (٨/١٦٨).

(٢) تاريخ الطبري (٣/٣٣٧)

(٣) المصدر السابق (٤/١٩٥)، الكامل في التاريخ (٤/٤٤٥).

(٤) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/٣١٣). (٥) منهاج السنة النبوية (٨/١٤٨).

بزعم أنّ الحسين كان خارجيّاً يجوز قتلُه[١]، ـ ومرادهم بـ(خارجيّ) أي خارجٌ على الإمام الشّرعيّ[٢]ـ وهم بذلك يُوْجِدون لأنفسهم عُذراً في قَتْلِهِ بأنهم منصاعون لأمر الشّارع، كما أنهم يقابِلون الشِّيعة في دعواهم تجويز قَتْل عثمان وأنه كان بإجماعٍ مِن المسلمين[٣].

والزّعم بأنّ الحسين خارجيٌّ يجوز قَتْلُهُ وإن ردَّدَهُ النّواصب إلَّا أنَّ من أهل العلم مَن تلقَّفه عنهم فقال به لشُبْهَةٍ عرضت لهم.

قال ابنُ العربيِّ المالكيّ: «ما خرج إليه [يعني إلى الحسين] أحدٌ إلا بتأويل، ولا قاتلوه إلا بما سمعوا مِن جَدِّهِ المهيمنِ على الرُّسُل، المخبرِ بفساد الحال، المحذِّرِ من الدُّخول في الفتن، وأقوالُهُ في ذلك كثيرة، منها قوله ﷺ: «**إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ ـ وَهِيَ جَمِيعٌ ـ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِناً مَنْ كَانَ**»[٤]، فما خرج الناس إلا بهذا وأمثاله»[٥].

وقال الشَّوكانيُّ: «لقد أفرَط بعضُ أهل العلم كالكُرّامية ومَن وافقَهم في الجمود على أحاديثِ الباب حتى حكموا بأنَّ الحسينَ السِّبْطَ رضي الله عنه وأرضاه باغٍ على الخِمِّيْرِ السِّكِّيْرِ الهاتِكِ لِحُرَمِ الشَّريعةِ المطهَّرة يزيدَ بنِ معاوية»[٦].

إذن فحقيقة الشُّبهة التي عَرَضَتْ لهم هي أنّ يزيدَ خليفةٌ شرعيّ استخلفه أبوه وبايعه الناس، والخليفة لا يجوز الخروجُ عليه إلا إذا أتى ما يستوجبه وهو الكُفر الصّريح كما في حديث عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ: «**وَأَلَّا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْراً بَوَاحاً عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيْهِ بُرْهَانٌ**»[٧].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٨٥).
(٢) **انظر**: الملل والنِّحَل (١/ ١١٤).
(٣) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٢٢).
(٤) سبق تخريجه ص(٤٨١).
(٥) العواصم من القواصم (٢٤٤). **وانظر**: الآداب الشَّرعية (١/ ٢٨٦).
(٦) نيل الأوطار (٧/ ٣٦٢).
(٧) خرّجه البخاري في صحيحه، كتاب: الفتن، باب: باب قَوْل النبي ﷺ: =

ومن المعلوم أنّ يزيد لم يأت بالكفر الصّريح وعليه فكلُّ خارج عليه باغٍ يَجِبُ قَتْلُهُ لحديث «**فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِناً مَنْ كَانَ**»[1].

ويمكن مناقشة هذه الشُّبهة مِن وجوه:

١ ـ أنّ الحسين لم يبايع يزيدَ مطلقاً لا في حياة أبيه ولا بعد موته لأنه غير مرضيّ الدِّيانة ولا محمود السِّيرة، وأمّا بيعتُهُ فقد «رأى أنها بيعةُ ضلالة»[2]، وأنَّ مَن بايَعَوهُ فهم بين رجلين إمّا مِن العامّة الذين لا وزن لهم، وإمّا مِن رؤوس الناس وأهل الحلِّ والعقد فكثيرٌ منهم لم يبايعوا أو بايعوا خوفاً مِن سطوة أبيه[3].

ويدلّ على ذلك أنه «خَرَجَ عليه غيرُ واحد بعد الحسين»[4]، كما أنّ أهل المدينة ما إن وجدوا في أنفسهم قُدْرَةً على خلعه حتى خلعوه وذلك سنة ثلاثٍ وستّين[5].

قال ابنُ حزم: «إنما أنكر مَن أنكر مِن الصَّحابة رضي الله عنهم ومِن التّابعين بيعةَ يزيدَ بنِ معاويةَ والوليدِ وسليمانَ لأنهم كانوا غيرَ مرضيِّينَ»[6].

وقوله ﷺ: «**فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِناً مَنْ كَانَ**» مشروط بـ «أن يكونَ الأوّلُ أهلاً للإمامة»[7].

= «**سَتَرَوْنَ بَعْدِيْ أُمُوْرَاً تُنْكِرُوْنَهَا**» برقم (٦٦٤٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية برقم (١٧٠٩).

(١) سبق تخريجه ص(٤٨١).

(٢) الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ٨٦).

(٣) **انظر**: تاريخ خليفة بن خياط (٢١٦)، الكامل في التاريخ (٣/ ٣٥٤)، تاريخ الإسلام (٤/ ١٥٢)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٩٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٨).

(٥) **انظر**: المنتظم (٦/ ١٢)، تاريخ الإسلام (٥/ ٢٣)، البداية والنهاية (٦/ ٢٣٤) و(٨/ ٢٢١).

(٦) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٤/ ١٣١).

(٧) مرقاة المفاتيح (٧/ ٢٣٦).

٢ ـ أنّه على فَرْضِ أنّ الحسين كان يرى أنّ ليزيد بيعةً صحيحةً في الأصل فإنّ يزيدَ أتى بما يسوِّغ ـ بحسب رأي الحسين ـ الخروجَ عليه مِن ارتكاب المحرَّمات والانهماكِ في اللّذّات فكيف يُسمّى باغياً؟!

فعن عليٍّ ـ وَذَكَرَ الخوارج ـ فقال: «إِنْ خَالَفُوْا إِمَامَاً عَادِلاً فَقَاتِلُوْهُمْ، وَإِنْ خَالَفُوْا إِمَامَاً جَائِرَاً فَلَا تُقَاتِلُوْهُمْ، فَإِنَّ لَهُمْ مَقَالاً»[(١)].

وعلّق عليه الحافظ ابن حجر بقوله: «وعلى ذلك يُحْمَل ما وَقَعَ للحسين بن عليّ».

وقال أيضاً ـ في معرض بيان أقسام الخارجين على الحكّام ـ: «قِسْمٌ خرجوا غضباً للدِّين مِن أجل جَوْر الولاة وتَرْكِ عملِهم بالسُّنة النّبويّة فهؤلاء أهلُ حقٍّ، ومنهم الحسين بن علي»[(٢)].

وتسويغ الخروج على الحاكم غير العادل وكونُهُ غيرَ داخلٍ في الخروج المحرَّم مذهبُ جماعةٍ مِن أهل العلم مِن السَّلف وسواهم[(٣)]، وهو وجهٌ عند الحنابلة اختاره بعضُهم كابن عَقِيل وابن الجوزيّ وآخرين[(٤)].

بل ذكر بعضُهم أنَّ «الجمهورَ رأوا جوازَ الخروج على مَن كان مِثْلَ يزيدَ والحجّاج»[(٥)] وهذا غير مسلَّم[(٦)].

وقد ردَّ هؤلاء على مَن قال بأنَّ الحسينَ كان خارجيّاً «بأنَّ

---

(١) خرّجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب: الخوارج، باب: ما ذُكِر في الخوارج، برقم (٣٧٩١٦)، وقد عزاه الحافظُ ابن حجر للطّبري وصحّح إسناده، ولم أتمكّن من العثور عليه في تفسيره ولا في تهذيب الآثار له. **انظر**: فتح الباري (١٢/ ٣٠١)

(٢) فتح الباري (١٢/ ٢٨٦).

(٣) **انظر**: مراتب الإجماع (١٧٨) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٠)، سمط النجوم العوالي (٤/ ٢٠٧)، نيل الأوطار (٧/ ٣٦٢).

(٤) **انظر**: الفروع (٦/ ١٥٣)، الإنصاف للمرداوي (١٠/ ٣١١)، مطالب أولي النهى (٦/ ٢٦٦).

(٥) شذرات الذهب (١/ ٦٨).

(٦) **انظر**: عمدة القاري (١٤/ ٢٢١).

الخارجيَّ مَن خَرَجَ على مُسْتَحِقٍّ، وإنما خَرَجَ الحسينُ رضي الله عنه لدفعِ الباطل وإقامةِ الحقِّ»(١).

قال ابنُ خلدون: «لـمّا ظَهَرَ فِسْقُ يزيدَ عند الكافّة مِن أهل عصره... رأى الحسينُ أنّ الخروجَ على يزيدَ متعيِّنٌ مِن أجل فسقه، لا سيما مَن له القُدرةُ على ذلك وظنَّها مِن نفسه بأهليتِه وشوكتِهِ، فأمّا الأهليّةُ فكانت كما ظَنَّ وزيادة، وأمّا الشُّوكةُ فَغَلِطَ يرحمه الله فيها»(٢).

وقال أبو الوفاء ابن عقيل: «أمّا تسميتُهُ خارجيّاً وإخراجُهُ عن الإمامة لأجل صَوْلَةِ بني أُمَيَّةَ هذا ما لا يقتضيه عقلٌ ولا دِينٌ»(٣).

٣ ـ أنه على فرض كون الحسين باغياً بخروجه على الإمام الحقِّ فإنه لم يكن يجوز قتلُهُ لأنه لم يُرِدِ القتال، ولم يقاتل ابتداءً بل كان كارِهاً لذلك كلّه.

قال النّوويُّ في شرح هذا الحديث: «فيه [يعني حديث: «**إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ ـ وَهِيَ جَمِيعٌ ـ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِناً مَنْ كَانَ**»(٤)] الأمرُ بقتال مَن خرج على الإمام أو أراد تفريقَ كلمة المسلمين ونحو ذلك، ويُنهى عن ذلك فإنْ لم يَنْتَهِ [يعني الباغي] قوتلَ، وإن لم يَندفع شَرُّهُ إلا بقتلِهِ فَقُتِلَ كان هَدَراً، فقوله ﷺ: «**فَاضْرِبُوْهُ بِالسَّيْفِ**» وفي الرِّواية الأخرى (**فَاقْتُلُوْهُ**) معناه: إذا لم يندفع إلا بذلك»(٥).

وإذا عدنا إلى ما جرى وجدنا أنّ الحسينَ حين رأى خِذْلان أهل الكوفة له وتخلِّيهم عنه آثَرَ السّلامةَ، وخيَّر عُمَرَ بن سعد بين أمور ثلاثة

---

(١) الآداب الشرعية (١/ ٢٨٦).

(٢) مقدّمة ابن خلدون (٢١٦) باختصار يسير.

(٣) الآداب الشّرعيّة (١/ ٢٨٧).

(٤) سبق تخريجه ص(٤٨١).

(٥) شرح النّووي على صحيح مسلم (١٢/ ٢٤١).

فقال: «اخْتَارُوْا مِنِّيْ خِصَالاً ثَلَاثاً: إِمَّا أَنْ أَرْجِعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِيْ أَقْبَلْتُ مِنْهُ.

وَإِمَّا أَنْ أَضَعَ يَدِيْ فِيْ يدِ يَزِيْدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ فَيَرَى فِيْمَا بَيْنِيْ وَبَيْنَهُ رَأْيَهُ.

وَإِمَّا أَنْ تُسَيِّرُوْنِيْ إِلَى أَيِّ ثَغْرٍ مِنْ ثُغُوْرِ الْمُسْلِمِيْنَ شِئْتُمْ، فَأَكُوْنَ رَجُلاً مِنْ أَهْلِهِ، لِيْ مَا لَهُمْ وَعَلَيَّ مَا عَلَيْهِمْ»[١]، غير أنّ عبيدَ الله بن زياد لم يرضَ بهذه الخيارات وأبى إلّا أن يَنْزِل هو ومَن معه على حكمه أيّاً كان، وأرسل إلى أمير جيشه بـ«إنْ نَزَلَ الحسينُ وأصحابُهُ على حُكمي واستسلموا فابعث بهم إليَّ سِلْماً، وإنْ أبوا فازحف إليهم حتى تقتلَهم وتُمَثِّلَ بهم، فإنهم لذلك مستحقّون، فإنْ قُتِلَ الحسينُ فأوطئ الخيلَ صدرَهُ وظهرَهُ فإنه عاقٌّ شاقٌّ قاطعٌ ظلومٌ»[٢].

ولم يقاتلهم الحسين إلا حين ابتدأوا هم[٣]، وكان ذلك منه دِفاعاً عن النّفس حيث وَجَدَ نفسَهُ مضطرّاً لمواجهتم.

وعليه فإنّ تنزيل حديث **«فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِناً مَنْ كَانَ»** عليه تنزيل غير صحيح.

والغريب حقّا هو أنّ الحسين حين ذَكَّرَ محاصريه بكونه ابنَ بنتِ نبيِّهم ﷺ نفى بعضُهم معرفتَهُ بذلك[٤].

قال الإمام ابن تيميّة تعليقاً على ذلك: «لا يجحد نَسَبَ الحسينِ إلا مُتَعَمِّدٌ للكذب والافتراء ومَن أعمى الله بصيرتَهُ باتِّباع هواه حتى يَخفى

---

(١) تاريخ الطّبري (٣/ ٣١٢)، البدء والتّاريخ (٦/ ١٠)، الكامل في التّاريخ (٣/ ٤١٣)، البداية والنّهاية (٨/ ١٧٠).

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ٣١٣)، المنتظم (٥/ ٣٣٦)، الكامل في التاريخ (٣/ ٤١٤).

(٣) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٠٢)، البداية والنّهاية (٨/ ١٧٠).

(٤) **انظر**: تاريخ الطبري (٣/ ٣١٩)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٦٧)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٠١)، البداية والنهاية (٨/ ١٧٩).

عليه مِثْلُ هذا، فإنّ عينَ الهوى عمياء»(١).

وهذه الدّعوى تشبه إلى حدٍّ كبير ما كان يزعمه الحجّاجُ بنُ يوسف وبعضُ الأمويِّين مِن أنَّ الحسنَ والحسين ليسا مِن ذُرِّية النبي ﷺ، ومن ثَمَّ فلا يقال لهما (ابنا رسول الله)(٢) لأنهما ابنا بنتِهِ، والأصل أنّ ابنَ البنت يُنسَبُ إلى أبيه لا إلى جدِّه لأمِّه كما قال الشَّاعر:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتُنا بنوهنَّ أبناءُ الرِّجال الأباعدِ(٣)

ولقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وهذه الدّعوى مِن هؤلاء ليست إلّا محاولةً لنفي ما لهما مِن الشَّرَف لاتِّصالِهما المباشِر بالنبيِّ ﷺ والذي كان مِن أعظم أسباب تعظيمِهما وتعظيم ذُرِّيتِّهما وهو ما كان يزعج الأمويِّين وعُمّالهم من جهة السِّياسة، ولهذا لم يُعرف عن النَّواصب تبنّيه.

ولا ريب بأنها دعوى متهافتة لما يلي:

أ ـ أنها جاءت على خلاف الاستعمال اللُّغويِّ سواء في (الذُّريّة) أو (الولد) و(الابن).

فأمّا لفظ (الذُّرِّية) فقال ابن جرير الطَّبَريُّ: «المعروف مِن معنى (الذُّرِّيَّة) في كلام العرب أنها أعقابُ مَن نُسِبَت إليه مِن قِبَلِ الرِّجال والنِّساء كما قال الله جلَّ ثناؤه: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣]»(٤).

وأمّا لفظ (الولد) فإنّ له معنى خاصّاً وعامّاً، فالخاصُّ متعلِّقٌ بأبيه المباشر الذي تخلَّقَ مِن مائه، فالولديّة هنا حقيقيّة.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٦٧).

(٢) **انظر**: تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٣٣٥)، تفسير ابن كثير (٢/ ١٥٦)، البداية والنهاية (٩/ ١٢٦)، الدر المنثور (٣/ ٣١١)، الصواعق المحرقة (٢/ ٤٦٢).

(٣) لا يُعرف قائله. **انظر**: الحيوان للجاحظ (١/ ٣٤٦)، غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٣٠)، أحكام القرآن للجصّاص (٢/ ٢٩٦)، الاستذكار (٥/ ٣٢٥).

(٤) تفسير الطبري (١١/ ١٥٠).

والعامُّ «مشتقٌّ مِن التَّوَلُّد وهم مُتَوَلِّدون عن أبي أُمِّهم لا محالة، والتَّوَلُّدُ مِن جهة الأمِّ كالتَّوَلُّد مِن جهة الأب»[(١)].

قال القرطبيُّ[(٢)]: «لا يمكن أن يُسَمّى وَلَدُ الابن في اللِّسان العربيِّ ابناً ولا يُسَمَّى وَلَدُ الابنةِ ابناً مِن أجل أنَّ معنى الولادة التي اشتُقَّ منها اسمُ الوَلَدِ فيه أبينُ وأقوى؛ لأنَّ وَلَدَ الابنة هو وَلَدُها بحقيقةِ الولادة، ووَلَدُ الابنِ إنما هو ولَدُهُ بمالَهُ مما كان سبباً للولادة»[(٣)]، فالوَلَدِيَّة هنا مجازيّة.

ومثله لفظ (الابن)[(٤)]، ولهذا يقال عن الإنسان بأنه ابن آدم.

وقد أنكر ابنُ العربيِّ المالكيُّ دخولَ ابن البنت في المعنى اللّغويِّ لـ(لولد)[(٥)]، وما ذكره غير مسلّم لأنه نظر إلى المعنى الخاصِّ للولد والابن ولهذا استدلّ بقوله: «ألا ترى أنه يجوزُ نفيُهُ عنه فيقول الرَّجُلُ في وَلَدِ بنته: ليس بابني، ولو كان حقيقةً ما جاز نفيُهُ عنه لأنَّ الحقائقَ لا تُنْفَى عن مُسَمَّياتِها»[(٦)].

وما قاله في ابن البنت موجود في ابن الابن أيضاً لأنّ الوَلَدِيَّةَ فيهما مجازيّة.

ب ـ أنها جاءت على خلاف الاستعمال الشّرعيِّ، ومن ذلك:

---

(١) تفسير القرطبي (٧/ ٣٢).

(٢) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح (بسكون الحاء) الأنصاريُّ: أبو عبد الله القرطبيُّ، عالم متفنِّن متعبد، يُعَدُّ مِن كبار المفسرين، أصله مِن أهل قرطبة، رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب في شمالي أسيوط، وفيها توفِّي سنة ٦٧١هـ، مِن آثاره: الجامع لأحكام القرآن، الأسنى في شرح الأسماء الحسنى، التذكرة. **انظر**: الديباج المذهب (٣١٧)، الوافي بالوفيات (٢/ ٨٧)، نفح الطيب (٢/ ٢١١)، طبقات المفسرين للداودي (٢٤٦).

(٣) تفسير القرطبي (١٦/ ٧٩).

(٤) **انظر**: أضواء البيان (٧/ ١٠٧).

(٥) **انظر**: أحكام القرآن لابن العربي (٤/ ١٠٣).

(٦) المصدر السّابق (٤/ ١٠٤).

ـ قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٣ ـ ٨٦].

ووجه الدّلالة مِن الآية أنّ الله تعالى قد جعل عيسى مِن ذريّة إبراهيم مع أنه لا ينسب إليه إلا مِن طريق الأم التي هي مريم فهو جُدُّه لأمِّه، مما يدلّ على أنّ أبناء بنات الرّجُل داخلون في مفهوم ذُرِّيَّته.

فعن عاصم بن بهدلة قال: «اجتمعوا عند الحجَّاج فَذُكِرَ الحسينُ بنُ عليٍّ فقال الحجَّاج: لم يكن مِن ذُرِّيَّة النبيِّ ﷺ، وعنده يحيى بن يعمر فقال له: كذبتَ أيُّها الأميرُ.

فقال: لتأتينِّي على ما قلتَ ببيِّنَةٍ ومصداقٍ مِن كتاب الله ﷻ أو لأقتلنَّكَ قَتْلاً.

فقال: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ﴾.

فأخبرَ اللهُ ﷻ أنَّ عيسى مِن ذُرِّيَّة آدمَ بأُمِّهِ، والحسينُ بنُ عليٍّ مِن ذُرِّيَّة محمّد ﷺ بأُمِّهِ.

قال: صدقتَ، فما حَمَلَكَ على تكذيبي في مجلسٍ؟

قال: ما أَخَذَ اللهُ على الأنبياء ليبيِّنُنَّهُ للناس ولا يكتمونه، قال الله ﷻ: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ١٨٧].

قال: فنفاهُ إلى خراسان»[(١)].

---

(١) خرّجه الحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ومِن مناقب الحسن والحسين ابني بنتِ رسول الله ﷺ برقم (٤٧٧٢)، والبيهقيُّ في سنن الكبرى كتاب: الوقف، باب: الصَّدَقة في الذُّرِّيّة ومَن يتناوله اسمُ الذُّرِّيّة برقم (١١٧٠٨).

- قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

ووجه الدّلالة من الآية أنّه يَحرُم نكاح بنت البنت بالاتِّفاق استدلالاً بهذه الآية مع أنّ الله تعالى إنما نصّ فيها على تحريم البنت فقط مما يدُلُّ على أنّ بنت بنت الرَّجُل بنته[١].

- قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١].

ووجه الدّلالة من هذه الآية أنّ الله تعالى حين أمر نبيَّه بمباهلة وَفْدِ نصارى نجران وإحضارِ المذكورين دعا ﷺ عليّاً وفاطمةَ والحسن والحسين[٢]، وجليٌّ أنّ الحَسَنَين هما تأويل قوله: ﴿أَبْنَآءَنَا﴾.

- قوله ﷺ: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**»[٣].

فقد سمّى الحسنَ ابناً مع أنه ابن بنته.

- قول أبي هريرة رضي الله عنه منكِراً على مَن اعترض على دَفْنِ الحسن مع جدِّه: «**أَتَنْفِسُوْنَ عَلَى ابْنِ نَبِيِّكُمْ ﷺ بِتُرْبَةٍ تَدْفِنُوْنَهُ فِيْهَا؟!**»[٤].

---

(١) **انظر**: الذّخيرة للقرافي (٦/ ٣٥٣). (٢) **انظر**: صحيح مسلم (٤/ ١٨٧١).

(٣) خرّجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أبي بكرة رضي الله عنه، كتاب: الصُّلح، بَاب: قول النبيِّ ﷺ للحسنِ بن عليٍّ رضي الله عنهما: «**ابْنِي هذا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بين فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ**»، وقولِه جلَّ ذكره: ﴿فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] برقم (٢٥٥٧).

(٤) خرّجه عبد الرّزّاق في مصنّفه من حديث أبي حازم، كتاب: الجنائز، باب: مَن أحقُّ بالصّلاة على الميت؟ برقم (٦٣٦٩)، والحاكم في المستدرك على الصّحيحين، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ومِن فضائل الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وذِكْر مولدِهِ ومقتلِهِ برقم (٤٧٩٩)، والبيهقيُّ في السّنن الكبرى، كتاب: الجنائز، باب: مَن قال الوالي أحقُّ بالصَّلاة على الميت من الوليّ برقم (٦٦٨٥). وقد صحّحه الحاكم في مستدركه.

وأمّا الاستدلال بقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠] على أنه ﷺ ليس أباً لأحدٍ ومنهم الحسنانِ فغير صحيح؛ لأنّ المراد هنا إبطال حُكْم التبنّي بعينه وليس النّفي مطلقاً[١].

أو المراد «أنّ محمّداً لم يكن أبا أحدٍ مِن الرِّجال المعاصرين له في الحقيقة، ولم يقصد بهذه الآية أنّ النّبي ﷺ لم يكن له وَلَدٌ فقد وُلِدَ له ذُكورٌ إبراهيمُ والقاسمُ والطّيِّبُ والمطَهَّرُ، ولكن لم يَعِشْ له ابنٌ حتى يصيرَ رجلاً، وأمّا الحسنُ والحسينُ فكانا طفلينِ ولم يكونا رجلينِ معاصِرَينِ له»[٢].

والحاصل: «أنّ المسلمين مجمعون على دخول أولاد فاطمةَ رضي الله عنها في ذُرِّيَّةِ النبيِّ»[٣].

وعلى صعيد ثانٍ فإنّ للنّواصب المكفِّرة آراء أُخرى في الحسين، ومنها:

أولاً: القول بكفره.

وهذا القول مبنيٌّ على أمرين:

* أنّ الحكم الذي جرى بين عليٍّ ومعاوية حُكْمٌ بغير ما أنزل الله، والحُكْمُ بغير ما أنزل الله كُفْرٌ، والرّاضي بالكُفْرِ كافر.

* أنّ عليّاً كَفَرَ حين رضي بالحُكْم بغير ما أنزل الله، ومَن لم يُكَفِّر الكافر فهو مثلُهُ، ولهذا فإنهم يكفِّرون كلَّ من والى عليّاً[٤].

ثانياً: تنزيل بعض الآيات القرآنية النازلة في الكافرين عليه وعلىٰ أخيه الحسن.

---

(١) **انظر**: الصواعق المحرقة (٢/ ٤٦٢). (٢) تفسير القرطبي (١٤/ ١٩٦).
(٣) جلاء الأفهام (٢٦٤٩).
(٤) **انظر**: الرد على البكري (١/ ٣٧٧)، النبوّات (١٤٠).

ومن ذلك قوله تعالى فقد زعموا أنّ (أئمّة الكُفر) هم عليٌّ والحسنُ والحسين(١).

ومنه أيضاً أنّ الحسين بن عليٍّ قال لبعض الخوارج - في كلامٍ جرى بينهما - : «بِمَ حَفِظَ الله الغُلامينِ؟(٢)

قال: بصلاح أبيهما.

قال: فأَبِي وجدّي خيرٌ منه.

فقال: قد أنبأنا الله أنّكم قومٌ خَصِمُون»(٣).

❀ ❀ ❀

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/ ٢٩٧).

(٢) يشير إلى قصة الغلامين المذكورين في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الكهف: ٨٢].

(٣) الكشّاف (٢/ ٦٩٣).

والخارجيّ يشير إلى آية نزلت في كُفّار قريش وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓا۟ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزُّخرف: ٥٨].

الفصل الثّاني

حُكم النَّواصب

وتحته مبحثان:

المبحث الأوّل: حُكْم النَّواصب عند الشِّيعة الاثني عشريّة.

المبحث الثَّاني: حُكْم النَّواصب عند أهل السنة.

المبحث الأوّل

حُكم النّواصب عند الشِّيعة الاثني عشريّة

للنّواصب في الفِقْه الجعفريِّ أحكام كثيرة جدّاً يصعُب حصرُها لأنها في حقيقتها فرعٌ عن القول بـ(كُفْرهم)، ولئن كان علماءُ الإماميَّة يختلفون في مفهوم (النّاصبيِّ) إلا أنّ هذا الاختلاف لا يؤثِّر في تقرير هذه الأحكام؛ لأنَّ كلَّ فريق يعمل بهذا الحكم أو ذاك متى ما تحقّق مصداقُهُ الخاصّ، كما أشار إلى ذلك الجواهريُّ في خصوص مسألة (كُفْرهم) حيث قال: «لا إشكال في كُفر النّاصب عندنا وإن وقع النِّزاع في معناه»[(١)].

والأحكام في هذا الباب يتنازعهما أصلان:

الأصل الأوّل: اعتقادُ الإماميّة (كُفْر النّواصب) كُفْراً مخرجاً من الملّة، وقد أشار بعض علمائهم إلى أنّ كُفْرَهم ظاهراً وباطناً مِن ضروريَّات فقههم[(٢)]، وأشار آخرون إلى انعقاد إجماع الإماميّة عليه[(٣)]، واستفاضة الأخبار به[(٤)] وأنه «مِن أوضح الواضحات في مذهب أهل البيت»[(٥)].

الأصل الثّاني: السِّيرة العَمَلِيّة لأئمَّتهم مع مخالفيهم والتي جاءت

(١) جواهر الكلام (٣٦/ ٩٥).
(٢) **انظر**: تعليق محقق كتاب أوائل المقالات للمفيد (٣٤٩).
(٣) **انظر**: الحدائق الناضرة (٥/ ١٧٨) و(١٢/ ٢٢٤).
(٤) **انظر**: المصدر السّابق (٣/ ٤٠٥).
(٥) **انظر**: المصدر السّابق (٣/ ٤٠٦).

بمؤاكلتهم ومجالستهم ومصاهرتِهم وعَدَمِ التَّحُرُّز مِن ملامستهم وما إلى ذلك، ومِن المعلوم أنّ الأئمَّة المعصومين ـ عند الشِّيعة ـ «هم شَجَرَةُ النُّبوَّة، وحَمَلَةُ الرِّسالة، وأعدالُ القرآن»[١].

قال محمد بن الحسن النَّجَفيُّ: «الذي يَظْهر مِن السِّيَرِ والتَّواريخ أنّ كثيراً من الصّحابة في زمن النبيِّ صلى الله عليه وآله وبَعْدَهُ وأصحابَ الجمل وصِفِّين، بل وكافّةُ أهل الشّام وأكثرُ أهل المدينة ومكة كانوا في أشدِّ العداوة لأمير المؤمنين وذُرِّيَّتِه ﷺ مع أنّ مخالطتهم ومساورتهم لم تكن مُنْكَرَةً عند الشِّيعة أصلاً ولو سِرّاً، وكذلك الحالُ في بني أمية وأتباعِهم وبني العبّاس وأتباعِهم»[٢].

غير أنّ الغَلَبَة بين هذين الأصلين طالما كانت للأوّل، أمَّا ما ناقَضَهُ مِن الثّاني فمردود أو مؤوَّل.

وبناءً عليهما (أي: هذين الأصلين) فإنّه قد يقع خلافٌ نادرٌ في بعض هذه الأحكام وإن كَثرت دعوى الإجماع دون تحقُّق[٣]، ولكن يمكن القول إنّ ما سيتمّ ذِكْرُهُ هنا هو قول جماهيرهم.

ولا يعجز الشِّيعة الإماميَّة عن إيراد رواياتٍ عن أئمَّتهم في إثبات هذا الحكم أو ذاك، غير أنّ مما يلحظ في مرويّاتهم أنها لا يمكن أنْ تطَّرِد بحال ـ وهذا شأن الاختلاق! ـ، بل لا بد مِن وجود ما يُناقِضُ مدلولَها بشكلٍ صريح غيرِ قابلٍ للتّأويل سواءٌ كان هذا المناقض مِن أقوال الأئمَّة أو أفعالِهم، وما كان سبيلُهُ كذلك فإنَّ (التَّقيّة) هي الهوَّةُ السّحيقة التي يقذفون فيها كلَّ تلك المعضلات، مردِّدين الزَّعمَ بأنَّ الأئمَّة إنما

(١) مِن مقدِّمة محقق كتاب فقه الرِّضا لابن بابويه (٢٥).

(٢) جواهر الكلام (٦/ ٦٦). **وانظر** أيضاً: نتائج الأفكار (١/ ٢٤٤)، مستند الشِّيعة (١/ ٢٠٨)، كشف اللِّثام للهندي (١/ ٤١٠)، كتاب الطهارة للأنصاريّ (٢/ ٣٥١).

(٣) **انظر**: مقدّمة حلمي السّنان محقِّق كتاب الشهاب الثّاقب في رجم شياطين النّواصب للقطيفيّ (٢٥).

خالفوا الحقَّ وقالوا بغير الصِّدق خوفاً على أنفسِهم أو شَفَقَةً على شيعتِهم.

وسوف تأتي الإشارةُ ـ بإذن الله تعالى ـ إلى بعض الأمثلة على ذلك ومناقشتُها على ضوء روايات القوم فحسب.

وقد امتلأت نفوسُ الإماميَّة حنَقاً على النّواصب فزعموا أنهم شرٌّ مِن الكُفَّار في الدُّنيا، وأنهم أشدُّ عَذاباً منهم في الآخرة، ورووا عن جعفر الصَّادق أنه قال: «أمّا النّاصبُ فلا يَرِقَّنّ قلبُكَ عليه، ولا تُطعمْهُ ولا تَسْقِهِ وإن مات جُوعاً أو عَطَشاً ولا تُغِثْهُ، وإن كان غَرِقاً أو حَرِقاً فاستغاث فغطِّسه ولا تُغِثْه»(١).

وعلى ضوء هذه الرِّواية ومثيلاتِها يُصرِّح أحدُ مراجع الجعفريّة المعاصرين بأنه «لا تجوزُ الصَّدَقَةُ على النَّاصب، وتجوز على غيره مِن المخالفين والكُفَّار عند ضرورتِهم»(٢).

ورووا عن جعفر الصّادق أيضاً أنه قال: «لو أنّ كلَّ مَلَكٍ خَلَقَهُ الله ﷻ، وكلَّ نبيٍّ بَعَثَهُ الله، وكلَّ شهيدٍ شَفَعوا في ناصبٍ لنا أهلَ البيت أنْ يُخْرِجَه الله ﷻ من النّار ما أخرَجَه الله أبداً»(٣).

وزعموا أنّ النَّواصب مقصودون بقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٢ ـ ٣] بل إنّ هذه الآية نَزَلَت فيهم خصوصاً(٤).

ورووا أيضاً عن الصَّادق أنه قال: «النّاصبيُّ شرٌّ مِن اليهوديِّ.

---

(١) مستدرك سفينة البحار (١٠/ ٦١).
(٢) منهاج الصّالحين للحكيم (٢٩٥).
(٣) ثواب الأعمال للصدوق (٢٠٧)، تفسير القمّي (٢/ ٣٩٥)، بحار الأنوار (٨/ ٣٦٩)، مستدرك سفينة البحار (١٠/ ٦١).
(٤) **انظر**: الكافي (٨/ ١٦١)، بحار الأنوار (٧/ ٢٠٤) و(٨/ ٣٥٦)، مستدرك الوسائل (١/ ١٥٣)، مستدرك سفينة البحار (٣/ ٦٢).

فقيل له: وكيف ذلكَ يا ابنَ رسول الله؟

فقال: لأنّ اليهوديَّ مَنَعَ لُطْفَ النُّبوّة وهو خاصٌّ، والنّاصبيَّ مَنَعَ لُطْفَ الإمامة وهو عامّ»(١).

ولعلّ مِن المناسب الآن ذِكْرُ بعض أحكام النّواصب عند الإماميّة:

أوّلاً: استباحة دم النّاصبيِّ.

والنُّصوص المرويَّة عن أئمّتِهم في استباحة دَم النّاصبيِّ متعدِّدة، ومنها أنَّ الباقرَ سُئلَ عن مؤمن [يعني: إماميّاً] قَتَل ناصبيّاً معروفاً بالنَّصب على دينه، غَضَباً لله ورسوله ﷺ أيُقتَلُ به؟

قال: أمّا هؤلاء فيقتلونه به، ولو رُفِع إلى إمامٍ عادلٍ ظاهرٍ لم يُقْتَلْ به».

ويشير بقوله: (ظاهر) إلى كونه (أعني الباقر) وبقيَّة الأئمّة أئمّةً في الباطن لعدم تمكُّنه من الاستيلاء على الخلافة، ولهذا فإنّ عليّاً الرِّضا يُسمِّي الدّارَ التي لا يَحْكمها الأئمّة بـ(دار التَّقيّة)(٢) ولا يُجيز قَتْلَ النّاصبيِّ فيها لعلمه بأنه سَيُؤخذ به(٣).

وسُئِل جعفر الصَّادق فقيل له: «ما تقول في قَتْلِ النّاصب؟

قال: حلالُ الدَّم، ولكن أتّقي عليك، فإنْ قَدِرْتَ أن تَقْلِبَ عليه حائطاً أو تُغْرِقَهُ في ماءٍ لكي لا يُشْهَدَ به عليكَ فافعل»(٤).

---

(١) عوالي اللئالي العزيزية (٤/ ١٢)، شرح اللُّمعة (٥/ ٢٣٥)، الحدائق الناضرة (٥/ ١٨٧).

(٢) مرادهم بذلك أنّ التَّقيّة واجبة عليهم في كلّ دولة وُجِدت قبل خروج مهديّهم، قال الصّدوق: «التَّقيّة فريضة واجبة علينا في دولة الظّالمين، فمَن تركَها فقد خالف دين الإماميّة وفارقه»، وقال أيضاً: «التَّقيّة واجبة لا يجوز تركُها إلى أن يَخرج القائم عليه السلام». كتاب الهداية (٥٢) و(٥٣).

(٣) **انظر**: وسائل الشّيعة (١٥/ ٨٢)، جامع أحاديث الشّيعة (٢٥/ ٤٩٩).

(٤) علل الشّرائع (٢/ ٦٠١)، بحار الأنوار (٢٧/ ٢٣١)، وسائل الشّيعة (٢٨/ ٢١٧)، جامع أحاديث الشّيعة (٢٥/ ٤٩٨).

والحاصل عندهم: جوازُ قَتْلِ النّاصبيِّ بل وجوبه، وقد بوّب البروجرديّ[١] بقوله: «باب: وجوب قتل النّاصب...»[٢]، ولكن هذا الوجوب مربوط بـ«إذا لم يَشْهَدْ عليه أحدٌ، ولم يكن فيه فسادٌ»[٣].

وقد عمل بهذا الحُكم عليُّ بنُ يقطين[٤] وزيرُ هارون الرَّشيد حين «اجتَمَعَ في حبسه جماعةٌ مِن المخالِفين ـ وكان مِن خواصِّ الشِّيعة ـ فأمَر غِلمانَه وهَدُّوا سَقْفَ الحَبْس على المحبوسين فماتوا جميعاً، وكانوا خمسمائة رجلٍ تقريباً»[٥].

ثانياً: استباحة ماله.

فعن جعفر الصَّادق أنه قال: «خُذ مالَ النّاصب حيثما وجدتَهُ، وادفعْ إلينا الخُمُسَ».

وفي رواية أخرى عنه أنه قال: «مالُ النّاصب وكلُّ شيءٍ يَمْلِكُهُ حلالٌ».

وعنه أنه «سُئِلَ عن عَمَلِ السُّلطان يَخرج فيه الرَّجل [يعني من الشِّيعة]؟

---

(١) حسين بن علي بن أحمد الطباطبائي البروجردي: فقيه إمامي، يُعَدّ من كبار مراجع الشِّيعة، توفي سنة ١٣٨٠هـ وله ثمان وثمانون عاماً. من آثاره: جامع أحاديث الشِّيعة، تعليقة على كفاية الأصول، حاشية العروة الوثقى. **انظر**: الأعلام (٢/ ٢٥٠)، أعيان الشِّيعة (٦/ ٩٢).

(٢) **انظر**: جامع أحاديث الشِّيعة (٢٥/ ٤٩٢).

(٣) مستدرك سفينة البحار (١٠/ ٦٠).

(٤) علي بن يقطين بن موسى الأسديّ مولاهم: أبو الحسن البغداديّ، أحد رجالات الشِّيعة ذوي المكانة عند عليٍّ الرّضا، مولده بالكوفة سنة ١٢٤هـ، وكان أبوه مِن دعاة بني العبّاس، توفي ببغداد سنة ١٨٢هـ. من آثاره: كتاب «ما سُئل عنه الصّادق مِن الملاحم»، وكتاب «مناظرة الشّاك بحضرة الصّادق». **انظر**: معجم المؤلِّفين (٧/ ٢٦٣)، معجم رجال الحديث للخوئي (١٣/ ٢٤٣).

(٥) الانتصار للعامليّ (٩/ ١٢٥).

فقال: لا، إلّا ألّا يَقْدِرَ على شيء، ولا يأكل ولا يشرب ولا يقدر على حيلةٍ، فإنْ فَعَلَ فصار في يدِهِ شيءٌ فليبعثْ بِخُمُسِهِ إلى أهل البيت عليهم السلام»[١].

وسئل عليّ الرِّضا عن مال بني أُمَيَّةَ؟ فقال: «ولبني أميَّةَ مال؟!»[٢].

ووصف جعفر الصّادق مالَ النّاصبيِّ بأنه (أُتْوَةٌ)[٣].

---

(١) النّصوص السّابقة في: المقنع للصدوق (٥٣٩)، وسائل الشّيعة (٩/ ٥٠٦)، جامع أحاديث الشّيعة (٨/ ٥٤٥)، موسوعة أحاديث أهل البيت (٣/ ٢٤٩).

تنبيه: الملحوظ أنّ كثيراً من الرّوايات الواردة في هذا الصّدد تلحُّ على أهميّة إخراج الخُمُس، وهي بذلك تعكس جَشَعاً في نفوس واضعيها وكأنّما لا همّ لهم إلا الحصول على المال بأيِّ طريقة ولو بالسّرقة والاختلاس!

وكيف يفتي الأئمّة بذلك وهو مما لا يفعله إلا أرذال الخلق، واللّائق بهم هو ما ورد عن جعفر الصّادق أنّ رجلاً سأله فقال: «رجلٌ مِن مواليك يَسْتَحِلّ مالَ بني أُميّة ودماءَهم، وإنه وَقَعَ لهم عندَهُ وديعةٌ.

فقال له جعفر: أدُّوا الأمانات إلى أهلِها وإن كانوا مجوساً». الكافي (٥/ ١٣٢)، وسائل الشّيعة (١٩/ ٧٣).

ومما يؤكِّد أنه قد تمَّ وَضْعُ هذه الرِّوايات على ألسنة النوّاب ما جاء عن أبي جعفر محمد بن عليّ الشّلمغانيّ أنه قال: «ما دَخَلْنا مع أبي القاسم الحسينِ بنِ روح رضي الله عنه [ثالث السُّفراء الأربعة زمان الغَيْبَةِ الصُّغرى] في هذا الأمر [يعني: النِّيابة] إلا ونحن نَعْلَمُ فيما دَخَلْنا فيه، لقد كنّا نتَهَارَشُ على هذا الأمرِ كما تتهارش الكلابُ على الْجِيَف». الغيبة للطُّوسي (٣٩٢)، بحار الأنوار (٥١/ ٣٥٩).

ويوافق ما حكاهُ الشّلمغانيّ ما نُقِلَ عن الأئمّة أنهم قالوا: «خُدَّامُنا وقُوَّامنا شِرارُ خَلْق الله». الغيبة للطُّوسي (٣٤٥)، بحار الأنوار (٥١/ ٣٤٣)، وسائل الشّيعة (٢٧/ ١٥١).

(٢) سلوة الحزين للراوندي (١١٩)، بحار الأنوار (١٠٠/ ٥٥)، جامع أحاديث الشّيعة (١٧/ ٣٤٤).

(٣) **انظر**: بحار الأنوار (٢٧/ ٢٣١)، وسائل الشّيعة (١٨/ ٤٦٣)، جامع أحاديث الشّيعة (٢٥/ ٤٩٨)، الحدائق الناضرة (١٨/ ١٥٦).

والأُتوة: «كُلُّ ما أُخِذَ بكُرْهٍ أو قُسِمَ على قوم من الجبايةِ وغيرِها». المحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٥٤٨).

وانظر رأى المجلسي في معناها: بحار الأنوار (٢٧/ ٢٣٢).

وقد عمل بمقتضى كلام الأئمّة بعضُ الشِّيعة ممن يعمل في خِدمة أبي العبَّاس السَّفَّاح وأبي جعفر المنصور فكان «يَحْمِل الأموالَ إلى جعفر بن محمد [الصّادق]»(١).

على أنه يبقى الإشكال الكبير الذي يواجه الفِكْرَ الشِّيعيَّ ـ كالعادة ـ ما ثبت عن عليّ بن أبي طالب من كونه لم يَغْنَمْ ما تَرَكَهُ أهل البصرة عَقِب فراغه منهم في معركة الجمل(٢).

ولهذا خالف بعضُ علماء الإماميَّة وحملوا المرويَّ عن أئمَّتهم مِن استحلال النّواصب على أهل الحرب فقط.

قال ابن إدريس الحِلِّيُّ: «الْمَعْنِيُّ بـ(النَّاصب) في هذين الخبرين أهلُ الحرب؛ لأنهم يَنصبون الحرب للمسلمين، وإلّا فلا يَحِلُّ أخذُ مالِ مسلم ولا ذمِّيٍّ على وجهٍ من الوجوه»(٣).

إلا أنّ هذا الْحَمْل لم يُعْجِب الأكثرين ومنهم يوسف البحرانيُّ الذي عقّب على كلامه بقوله: «لا يخفى ما فيه مِن الضَّعْف والقُصُور»(٤).

وقال حسين البحرانيُّ: «إنّ الأخبارَ النّاهية عن القَتْل وأَخْذِ الأموال منهم صَدَرَت (تقيةً) أو (مَنًّا) كما فعل عليٌّ ﷺ بأهل البصرة، فاستنادُ شارحِ المفاتيح في احترام أموالِهم إلى تلك الأخبار غَفْلَةٌ واضحةٌ لإعلانها بـ(المنّ) كما عرفتَ.

وأينَ هو عن الأخبار التي جاءت في خُصُوص تلك الإباحة مثل

---

(١) الفهرست للطّوسي (١٥٥)، رجال ابن داود (١٤٣)، جامع الرّواة للأردبيليّ (٢/ ٣٥١)، معجم رجال الحديث للخوئي (١٣/ ٢٤٣).
(٢) **انظر**: الناصريّات للمرتضى (٤٤٣)، السّرائر لابن إدريس (٢/ ١٨)، مختلف الشِّيعة (٤/ ٤٤٩)، عوالي اللّئالي العزيزية (٣/ ١٨٤).
(٣) بحار الأنوار (٩٧/ ٥٦)، الحدائق الناضرة (١٢/ ٣٢٣)، جامع أحاديث الشِّيعة للبروجردي (٨/ ٥٣٢).
(٤) الحدائق الناضرة (١٢/ ٣٢٣).

قولِهِم عليهم السلام في المستفيض «خُذْ مالَ النّاصب أينما وَقَعْتَ، وادفع لنا الْخُمُسَ»، وأمثالِه.

والتّحقيق في ذلك كلّه حِلُّ أموالِهم ودمائهم في زَمَنِ الغَيْبَةِ دون سَبْيِهم حيث لم تكن تقية، وأنّ كلَّ ما جاء عنهم عليهم السلام بالأمر بالكفّ فسبيلُهُ (التَّقيّة) منهم، أو «خوفاً على شيعتهم»»[١].

ثالثاً: الحكم بنجاسته.

مسألة نجاسة النّاصبيِّ مرتبطةٌ - كغيرها - عند الإماميَّة بـ(مسألة التّكفير)، بمعنى أنه «إذا ثبتَ كُفْرُهم ثَبَتَتْ نجاستُهم»[٢]، وقد حكى بعضُ علمائهم الإجماعَ على نجاسة الناصبيّ[٣]، ومن ثَمَّ فـ«لا إشكال في نجاستهم»[٤].

ولا يكتفون بالحُكْم على النّاصبيِّ بـ(النّجاسة) فقط، بل يجعلونه أنجسَ المخلوقات على الإطلاق، ويروون عن جعفر الصّادق أنه قال: «إنّ الله لم يَخْلُقْ خَلْقاً أنجسَ مِن الكلب، وإنّ الناصبَ لنا - أهلَ البيتِ - لأنجسُ منه»[٥].

وبيَّن بعضُهم الوجهَ في كونه أنجسَ مِن الكلب وهو أنه «نَجِسٌ مِن جهتين، وهما جهتا ظاهرِهِ وباطِنِهِ؛ لأنَّ النّاصبَ محكومٌ بالنّجاسةِ الظّاهريّةِ لنصبه، كما أنه نَجِسٌ مِن حيثُ باطنُهُ وروحُهُ، وهذا بخلاف الكلبِ؛ لأنّ النّجاسةَ فيه مِن ناحية ظاهرِه فحسبُ»[٦].

---

(١) المحاسن النفسانية (١٦٧).
(٢) ذخيرة المعاد (١/ ١٥٢). **وانظر** للاستزادة: مصباح الفقيه لآقا رضا الهمداني (١/ ٥٦٧).
(٣) **انظر**: جواهر الكلام (٦/ ٦٣)، كتاب الطّهارة للأنصاريّ (٢/ ٣٥٧)، القواعد الفقهيّة للبجنورديّ (٥/ ٣٧١).
(٤) منهاج الصّالحين للسيستاني (١/ ١٣٩).
(٥) بحار الأنوار (٧٣/ ٧٢)، وسائل الشّيعة (١/ ٢٢٠)، جامع أحاديث الشِّيعة (٢/ ٥٠).
(٦) كتاب الطهارة للخوئي (٣/ ٧٦).

والنّاصبيُّ كذلك أشدُّ نجاسةً مِن الكتابيِّ، فقد سأل أحدُهم جعفراً الصّادق: «ألقى الذِّمِّيَّ فيصافحني؟

قال: امْسَحْها بالتُّراب وبالحائط.

قال: فالنّاصب؟

قال: اغْسِلْها»[1].

وبناءً على هذه الرِّواية استنبط بعضهم أنّ «الغَسْلَ في (النّاصب) للنِّجاسة، والمسحَ في (الذِّمِّيِّ) لإظهار النُّفْرَة»[2] فقط.

والسُّؤال هنا أنّه إذا كان الإماميَّةُ ينصُّون على أنَّ عائشة رضي الله عنها شديدة البُغض لعليٍّ[3] فكيف يُفَسِّرون ما ثبت عندهم مِن أنها كانت تغتسلُ هي والنبيّ ﷺ من إناءٍ واحدٍ[4]، «وكان يَشرب مِن المواضع التي تَشْرَبُ منها»[5]؟!

وإذا كانوا يجعلون كثيراً مِن الصّحابة مُبغضين لعليٍّ ويَحْكُمون عليهم بالنِّفاق وبالرِّدة[6]، وكانت الرِّواية السّابقة تَنُصُّ على أنّه يجب غَسْلُ اليد مِن مجرَّد لمس النّاصبيِّ فلماذا لم يستطيعوا أن يَنْقُلُوا عن عليٍّ أنه كان يَغْسِل يديه كلّما صافحهم وهو شيء يكثر وقوعه بلا شك، إذ هم مجتمعه الذي يحيط به مِن كلِّ اتجاه؟!

بل على العكس نقل الشِّيعة عنه أنه سُئِل: «أتتوضَّأ مِن فضل جماعة المسلمين أحبُّ إليك أو تتوضّأ مِن رَكْوٍ أبيضَ مُخَمَّرٍ؟

---

(١) كشف اللّثام (١/ ٤٠٢).
(٢) كتاب الطّهارة للخميني (٣/ ٣٠٠).
(٣) **انظر**: الجمل لابن شدقم (٢٠)، شرح أصول الكافي (٦/ ١١٤و٤٢٣)، الصّوارم المهرقة (١٠٦)، الصّراط المستقيم (١/ ٢٥٦)، لمحات للصّافي (١٩٥).
(٤) الكافي (٣/ ٢٢)، مَن لا يحضره الفقيه (١/ ١٧)، تهذيب الأحكام (١/ ١٣٧)، وسائل الشّيعة (٢/ ٢٤٢).
(٥) الحدائق النّاضرة (٥/ ١٧٨).
(٦) **انظر**: كتاب سليم بن قيس (١٦٢)، الكافي (٢/ ٤٤٠)، جواهر الكلام (٢١/ ٣٤٧).

فقال: لا، بل مِن فضل وضوء جماعة المسلمين»[١]، هذا مع دعواهم أنه كان بينه وبين أهل عصره مِن المباينة والمخالفة ما هو مشهور[٢].

وقد استبعد بعضُ علماء الإماميَّة القولَ بنجاسة النّاصبيّ مستدِلِّين بـ«كثرة النَّصب في دولة بني أُميّة ومساوَرَةِ الأئمّة عليهم السلام وأصحابِهم مع النُّصّاب حيث كانوا يَدخلون بُيُوتَهم، كما أنهم كانوا يَدخلون على الأئمّة عليهم السلام، ومع ذلك لم يَرِدْ في شيء مِن رواياتِنا ما يَدُلُّ على لزوم التَّجَنُّب عن مساوَرَتهم، ولا أنّ الأئمَّةَ اجتنبوا عنهم بأنفسهم، فهذا كاشفٌ قطعيٌّ عن عَدَمِ نجاسة النّاصبِ لأنه لولا ذلك لأشاروا عليهم السلام بذلك، وبيَّنوا نجاسة النّاصب»[٣].

كما «أنه يُنافي المعهودَ مِن أفعالهم وأقوالهم عليهم السلام حيث حكموا بطهارة أواني المشركين، وبِلُبس الثِّياب التي لبسوها، وبطهارة الثَّوب الذي استعارَهُ الذِّمِّيُّ وَلَبِسَهُ»[٤].

ولهذا كلِّه فقد تخبَّطوا كثيراً في الجواب عن هذه الإيرادات القويّة بما لا طائل تحته، وادّعى بعضهم انعقاد الإجماع على الحُكم بنجاسته[٥] ومِن ثَمَّ مالَ بعضُهم إلى القول بأنّ نجاستَهم نجاسةٌ معنويّة[٦]، واعترف

(١) مَن لا يحضره الفقيه (١/ ١٢)، وسائل الشِّيعة (١/ ٢١٠)، جامع أحاديث الشِّيعة (٢/ ٢٤٨).

والرَّكو: دلوٌ أو إناء صغير من جلد. **انظر**: النهاية في غريب الأثر (٢/ ٢٦١)، لسان العرب (١٤/ ٣٣٣).

(٢) **انظر**: روض الجنان للشهيد الثاني (١٥٨)، الحدائق النّاضرة (٥/ ١٧٩).

(٣) كتاب الطّهارة للخوئي (٢/ ٧٦).

(٤) غنائم الأيّام للقمّي (١/ ٢٠٠).

(٥) **انظر**: نتائج الأفكار الگلپايگاني (١٩٢)، رياض المسائل للطباطبائي (٢/ ٣٦٠)، الإمام علي بن أبي طالب للرحماني (١٩٨).

(٦) **انظر**: جواهر الكلام (٦/ ٦٦)، مصباح الفقيه لآقا رضا (١/ ٥٦٨)، نتائج الأفكار الگلپايگاني (١٩٢)، الفتاوى الواضحة للصّدر (٢٢١).

آخرون بـ«دلالة ظواهر بعضِ الأخبار على الطّهارة»[١].

وعلى كلٍّ فالمشهور المعتبر عندهم هو القول بـ(نجاسته)، وقد تكاثرت أقوال علمائهم في النّصّ على ذلك.

قال الطُّوسيُّ[٢]: «لا يجوز استعمالُ أَسْئَارِ مَن خالف الإسلامَ مِن سائر أصناف الكُفّار، وكذلك النّاصبُ لعداوةِ آلِ محمّد»[٣].

وقال الحليُّ: «النّاصب والغُلاةُ سُؤْرُهم نجسٌ»[٤].

وقد نصَّ على ذلك جماعةٌ من متأخِّريهم أيضاً[٥].

وما دام النّواصب ـ عندهم ـ أنجاساً وبالاتّفاق أيضاً فما المانع مِن جَعْل قبورِهم مواضعَ لقضاء الحاجة؟! وهذا بالفعل ما قام به أحد سلاطينهم ـ وهو شاه عبّاس الأول ـ فإنه «لَمّا فتح بغدادَ أَمَرَ بأنْ يُجْعَلَ قبرُ أبي حنيفةَ كنيفاً، وقد وَقَفَ وقفاً شرعيّاً بَغْلَتَيْنِ، وَأَمَرَ بربطِهما على رأس السُّوق، حتى إن كلَّ مَن يريد الغائط يَرْكَبُهما ويَمضي إلى قبر أبي حنيفةَ لقضاء الحاجة»[٦].

رابعاً: تحريم تزويج النّواصب والتّزوّج منهم.

وقد نصَّ جماعات مِن علماء الإماميّة على أنه «لا يَصِحُّ نكاحُ

---

(١) الحدائق النّاضرة (٥/ ٢٠٤).

(٢) محمد بن الحسن بن علي الطُّوسي: أبو جعفر، مِن كبار علماء الإماميّة ومتكلِّميهم، يُعرَف بـ(شيخ الطّائفة)، مولده سنة ٣٨٥هـ، انتقل من خراسان إلى بغداد سنة ٤٠٨هـ، وقد أحرقت كتبه عِدّة مرّات، وصفه الذَّهبيُّ بأنه «من الأذكياء لا الأزكياء»، توفي سنة ٤٦٠هـ. مِن آثاره: الغيبة، الاستبصار، تهذيب الأحكام. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٣٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٢٦)، الأعلام (٦/ ٨٤)، أعيان الشّيعة (٩/ ١٥٩).

(٣) النهاية (٥).

(٤) منتهى الطلب (١/ ٢٥).

(٥) **انظر**: القواعد الفقهيّة للبجنورديّ (٥/ ٣٧١)، تحرير الوسيلة (١/ ١١٨)، تحرير العروة الوثقى (١/ ٨٩)، تعاليق مبسوطة للفياض (١/ ٩١).

(٦) الأنوار النعمانية (٢/ ٣٢٤).

النّاصب ولا النّاصبة»[١]، وأنّ النّصوص فيه متواترة[٢].

فقد رووا عن الباقر أنّ أحدَهم سَأَلَهُ: «عن المرأة العارفة أُزَوِّجُها النّاصبَ؟

فقال: لا، لأنّ النّاصبَ كافرٌ»[٣].

وعن جعفر الصّادق قال: «لا يَتَزَوَّجُ المؤمنُ الناصبةَ المعروفةَ بذلك»[٤].

وعنه قال: «لا يَتَزَوَّجُ المؤمنُ النّاصبةَ، ولا يَتَزَوَّجُ النّاصبُ المؤمنةَ»[٥].

وسأله رجلٌ عنه فقال: «والله ما يَحِلُّ»[٦].

وسأله رجلٌ عن نكاح اليهوديّة والنَّصرانيّة؟

فقال: «نكاحُهما أَحَبُّ إليّ مِن نكاح النّاصبيّة»[٧].

وعنه قال: «تَزَوُّجُ اليهوديّةِ أفضلُ ـ أو قال: خيرٌ ـ مِن تَزَوُّجِ النّاصبيّ والنّاصبيّة»[٨].

وحين قال له رجلٌ: «أزوِّجُ النّاصبَ؟

قال: لا ولا كرامة»[٩].

---

(١) المختصر النافع (١٨٠)، كشف الرّموز (٢/ ١٥١).

(٢) **انظر**: جواهر الكلام (٣٠/ ٩٥).

(٣) الاستبصار (٣/ ١٨٤)، تهذيب الأحكام (٧/ ٣٠٣)، وسائل الشّيعة (٢٠/ ٥٥٣)، جامع أحاديث الشّيعة (٢٠/ ٥٣٤).

(٤) الكافي (٥/ ٣٤٨)، الاستبصار (٣/ ١٨٣)، وسائل الشّيعة (٢٠/ ٥٤٩).

(٥) الكافي (٥/ ٣٤٩)، وسائل الشّيعة (٢٠/ ٥٥٠)، جامع أحاديث الشّيعة (٢٠/ ٥٣٥).

(٦) الكافي (٥/ ٣٥٠)، وسائل الشّيعة (٢٠/ ٥٥١)، جامع أحاديث الشّيعة (٢٠/ ٥٣٤).

(٧) الكافي (٥/ ٣٥١)، وسائل الشّيعة (٢٠/ ٥٥٢)، جامع أحاديث الشّيعة (٢٠/ ٥٢١).

(٨) الكافي (٥/ ٣٥١)، وسائل الشّيعة (١٤/ ٤٢٦)، جامع أحاديث الشّيعة (٢٠/ ٥٢٥).

(٩) الكافي (٥/ ٣٤٨)، وسائل الشّيعة (٢٠/ ٥٥٠).

وسبب هذا التّحريم هو كُفْر النّاصبيِّ كما صرّح به الباقرُ، ومِن المعلوم أنّ «القولَ بالإسلام والمنعَ مِن المناكحة لا يجتمعان»(١).

قال الشّريف المرتضى: «(النّاصبُ) كـ(الغالي) في الكُفْرِ والخروجِ مِن الإيمان، ولا يجوز مُنَاكَحَةُ كلٍّ واحدٍ منهما مع الاختيار»(٢).

وقد نصّ على المنع منه جماعات(٣).

والمعضلة العويصة التي تواجه الإماميَّة في تقرير هذه المسألة أنه إذا كان لا يجوز تزويج النّاصبيِّ ولا تَزوُّجُ الناصبيّةِ ـ بحسب الرِّوايات الكثيرة عن أئمّتهم ـ فكيف تزوَّجَ النبيُّ ﷺ مِن عائشة وحفصة ﵄ وهما منافقتان كافرتان(٤)؟ وكيف زوّجَ أبا العاص بن الرَّبيع ابنتَه زينبَ، وعُثمانَ ابنتيه رقيّةَ ثمّ أمَّ كلثوم وهما منافقان ـ على حدِّ زعمهم ـ؟(٥) وثالثة الأثافيّ كيف زوّج الإمامُ المعصومُ عليٌّ عُمَرَ بن الخطّاب من ابنته أمّ كلثوم مع علمه بكونه أحد كبار النّواصب ورؤوس المنافقين(٦) ـ كما يدّعون ـ؟!

ولعلّ من المناسب هنا الاقتصار على مناقشة ما قام به عليٌّ فقط لأنه الإمام الوَصِيّ وأوّل الأئمّة المعصومين ـ بزعمهم ـ!

والحقيقة: أنّ هذه القضيّة وَرْطَةٌ قد أَرَّقَت الإماميّة كثيراً وسبّبت لهم إرباكاً كبيراً، ولهذا حاولوا الخروج منها بتخريجات يلزم على كلّ

---

(١) الحدائق الناضرة (٢٤/ ٦٨). (٢) رسائل المرتضى (٤/ ٣٩).

(٣) **انظر**: النهاية (٤٥٨)، المهذب لابن البراج (٢/ ١١٨)، المختصر النافع (١٨٠)، جامع المقاصد للكركي (١٢/ ١٣٥).

(٤) **انظر**: بحار الأنوار (٢٨/ ١٥٠)، شرح أصول الكافي للمازندراني (١٠/ ١٠٦)، كتاب الأربعين للشّيرازي (٦٢٦).

(٥) **انظر**: الصّراط المستقيم (٣/ ١٦٨)، كتاب الأربعين للشّيرازي (٦٢٦)، رسائل الكركي (٢/ ٢٢٨)، الصّوارم المهرقة (٩٩)، وسائل الشّيعة (١٤/ ٤٣٤)، جامع أحاديث الشّيعة (٢٠/ ٥٣٨).

(٦) **انظر**: رسائل الكركي (٢/ ٢٢٨).

واحد منها لوازم هي شرّ مما فرّوا منه؛ لأنّها «ليست قضيّةً تاريخيّةً محضةً، بل إنّ لها مداليلَها، ولها آثارُها في العقائد»[١]، من جهة إبطالها لمذهب الإماميّة في «ضلال المتقدِّمين على عليٍّ»[٢]، وفي «كون جحد إمامة عليٍّ كُفْراً» حتى اضطرّ الشّريفُ المرتضى أن يناقشَها في كتابه «الشّافي في الإمامة»[٣]، ولهذا وقع الاهتمام بها مِن «قَبْلِ زمان الشَّيخ المفيد وإلى يومنا هذا»[٤]، وأفرده بعض متأخِّريهم بكتبٍ مستقلّة[٥].

قال المجلسيُّ: «بعد إنكار عُمَرَ النّصَّ الجليَّ وظهورِ نَصْبِهِ وعداوتِه لأهل البيت عليهم السّلام يُشكِلُ القَوْلُ بجواز مناكحَتِهِ مِن غير ضرورةٍ ولا تقية، إلا أنْ يقالَ بجواز مناكَحَةِ كلِّ مُرْتدٍّ عن الإسلام، ولم يَقُل به أحدٌ مِن أصحابنا»[٦].

والغريب أنّ الإماميّة ينصُّون في معرض تبرير هذا النِّكاح على «أنّ مُناكَحةَ الضَّال قد جاءت مِن الأنبياء ﷺ عَمَلاً وعَرْضاً ودُعاء»[٧]، فإذا كان الأمرُ كما يزعمون فلماذا يُتعبون أنفسَهم في نفي وإنكار ما فعل مثلَه أنبياء الله المصطفون إلا إذا كان الأئمّة يخجلون من أفعال الأنبياء؟!

وقد تفتَّقت العقليّة الشِّيعيّة عن التّخريجات التّالية لهذا الزّواج:

التّخريج الأوّل: أنّ عليّاً قد أُكْرِهَ على هذا النِّكاح.

وقد بوّب الحرّ العامليّ[٨] في وسائله على هذه القصّة بقوله:

---

(١) تزويج أمّ كلثوم من عمر للميلاني (٧)، محاضرات في الاعتقادات له أيضاً (٢/ ٦٧٩).

(٢) **انظر**: المسائل السّروية (٩١)، بحار الأنوار (٤٢/ ١٠٧).

(٣) رسائل المرتضى (٣/ ١٤٩).

(٤) تزويج أمّ كلثوم من عمر (٨).

(٥) منها: كتاب «إفحام الأعداء والخصوم في نفي تزويج عُمَر بأمّ كلثوم» لناصر حسين الموسوي الهندي، وكتاب «في تزويج أمّ كلثوم من عمر» لعليّ الميلاني، وكلاهما مطبوعان.

(٦) بحار الأنوار (٤٢/ ١٠٩).

(٧) المسائل العكبرية (٦٢).

(٨) محمد بن الحسن بن علي العاملي: فقيه إمامي، مؤرِّخ، يُعرف بـ(الحرّ العاملي)، =

«باب: جواز مناكحة النّاصب عند الضّرورة والتَّقيّة»[١].

وقد روى الإماميّة عن جعفر الصّادق في تزويج أمِّ كُلْثوم بعمر رضي الله عنه أنه قال: «ذلك فَرْجٌ غُصِبناه»[٢].

وعنه أيضاً أنه قال: «لَمّا خَطب إليه [يعني عُمَر] قال له أمير المؤمنين عليه السلام: إنّها صبيّةٌ، فَلَقِيَ العبّاسَ فقال: مالي؟ أَبِيْ بأسٌ؟

فقال: وما ذاك؟

قال: خَطَبْتُ إلى ابنِ أخيكَ فَرَدَّني، أما والله لأغورنّ زمزمَ! ولا أَدَعُ لكم مَكْرُمَةً إلا هدمتُها! ولأُقِيْمَنَّ عليه شاهدَيْنِ بأنه سَرَقَ ولأَقْطَعَنَّ يمينَهُ، فأتاه العبّاسُ فأخبرَهُ وسأَلَهُ أنْ يَجْعَلَ الأمرَ إليه فَجَعَلَهُ إليه»[٣].

وفي رواية أخرى أنه قال للعبّاس: «أيأْنَف مِن تزويجي؟! والله لئن لم يُزَوِّجْني لأَقْتُلَنَّهُ»[٤].

وفي رواية أخرى أنّ عُمَر حين فرغ مِن خُطبة الجمعة قال: «أيُّها النّاس إنّ هاهنا رَجُلاً مِن أصحاب محمّدٍ وقد زَنى وهو مُحْصَنٌ وقد اطَّلَعَ عليه أميرُ المؤمنين وَحْدَهُ، فما أنتم قائلون؟

فقال النّاس مِن كلِّ جانب: إذا كان أميرُ المؤمنين اطَّلَعَ عليه فما الحاجةُ أنْ يَطَّلِعَ عليه غيرُهُ؟! فلْيَمْضِ في حُكْم الله»[٥].

= مولده في (جبل عامل) بلبنان سنة ١٠٣٣هـ، انتقل إلى العراق، ثمّ انتهى به المطاف في طوس (بخراسان) إلى أن تُوُفِّيَ فيها سنة ١١٠٤هـ. مِن مصنَّفاته: وسائل الشِّيعة، أمل الآمل في ذكر علماء جبل عامل، الفصول المهمة في أصول الأئمة. **انظر**: الكُنى والألقاب للقُمّي (٢/ ١٧٦)، الأعلام للزركليّ (٦/ ٩٠)، أعيان الشِّيعة (٩/ ١٦٧)، تلامذة العلّامة المجلسيّ والمجازون منه للحسينيّ (٦١).

(١) وسائل الشِّيعة (٢٠/ ٥٦١). **وانظر**: بحار الأنوار (٤٢/ ١٠٦).

(٢) الكافي للكليني (٥/ ٣٤٦)، بحار الأنوار (٤٢/ ١٠٦)، وسائل الشِّيعة (٢٠/ ٥٦١)، جامع أحاديث الشِّيعة (٢٠/ ٥٣٨).

(٣) الكافي للكليني (٥/ ٣٤٦)، بحار الأنوار (٤٢/ ١٠٦)، وسائل الشِّيعة (٢٠/ ٥٦١).

(٤) جامع أحاديث الشيعة (٢٠/ ٥٣٨). (٥) المصدر السّابق (٢٠/ ٥٣٨).

قال المجلسيُّ: «قال أصحابُنا: إنه ﷺ إنما زَوَّجَها منه بعد مدافعةٍ كثيرةٍ، وامتناعٍ شديدٍ، واعتلالٍ بشيءٍ بعدَ شيءٍ، حتى ألجأته الضّرورةُ»(١) ومعلوم أنّ «الضّرورة تبيح ما يحظره الاختيار»(٢).

ونصّ بعضُهم على أنّ «الذي يَجِبُ أن يُعْتَمَدَ في نِكاح أمِّ كلْثُوم أنّ هذا النِّكاحَ لم يكن عن اختيار ولا إيثار»(٣) حيث إنّ «أميرَ المؤمنين ﷺ كان مُضْطَرّاً إلى مناكحة هذا الرَّجُل لأنه يُهَدِّدُهُ ويواعِدُهُ»(٤)، والنِّكاحُ الذي وقع «إنما هو على ظاهرِ الإسلام الذي هو الشّهادتان، والصّلاةُ إلى الكعبة، والإقرارُ بِجُمْلة الشّريعة»(٥)، وأمّا ابنتُهُ فـ«كانَ سبيلُها سبيلَ آسية مع فرعونَ»(٦).

والحقيقة: أنَّ الإماميّة بهذه التّخريجات المتهافتة والمتكلّفة يَقدحون في عليٍّ أشدَّ القدح حين يُصرُّون على إظهاره بصورة الجبان الذي لا يَتَجَرَّأُ على حماية ابنته، والعاجزِ الذي تنقطع أعذارُهُ أمام سَطْوَةِ عُمَرَ فلا يملك إلّا أن يوكّل عَمَّه العبّاس بتزويجها له، فأين ما يذكرونه مِن أنّ شجاعته «في كلِّ هولٍ مِن غير جَزعٍ ولا خَوَرٍ»(٧) «تُعَدُّ مِن أعظم المعاجِز»(٨)، وأنها «أظهر مِن الشّمس»(٩)، وأنها «تُضْرَب بها الأمثالُ»(١٠) وأنه «أَوْحَدُ الخَلْقِ»(١١) فيها، وهو لا يستطيع الدِّفاع عن فَلَذَة كبده؟!

وأمّا زعمهم بأنّ أمَّ كلثوم مع عُمَرَ كآسيةَ (المؤمنة) مع فرعون (الكافر) فعلى فرض التّسليم الجدليِّ باعتقادهم في عُمَرَ فإنه قياسٌ مع الفارق؛ لأنَّ نكاح آسية كان صحيحاً بحسب شريعة موسى لا شريعة

---

(١) بحار الأنوار (٤٢/ ٩٣).
(٢) المسائل العكبريّة للمفيد (٦٢).
(٣) رسائل المرتضى (٣/ ١٤٩).
(٤) المسائل السّرويّة (٩١).
(٥) المصدر السّابق (٩١) باختصار يسير.
(٦) **انظر**: الصّراط المستقيم (٣/ ١٣٠).
(٧) المسائل العكبريّة للمفيد (٤٩).
(٨) كشف الغطاء (١/ ١٥).
(٩) منهاج الصّالحين للخراساني (٢٥٨).
(١٠) خاتمة المستدرك (٢/ ١٦٩).
(١١) المزار للمشهدي (٢٥٣).

محمَّد عليهما الصَّلاة والسَّلام، ثمّ إنّه لو سُلِّم بكون «شرع مَن قبلنا شرعاً لنا» فإنّ ثمّة بَوْناً شاسعاً بين حالة آسيةَ وحالةِ أمِّ كلثوم يمنع صحّة الاستدلال، مِن جهة أنَّ آسية كانت كافرةً حين تزوَّجت بفرعونَ فصحّةُ نكاحِها إنما هو من باب الاستدامة، بخلاف أمّ كلثوم فإنها مؤمنة في الأصل فكيف يصحّ تزويجها ابتداءً لناصبيٍّ منافق ـ بحسب زعمهم ـ؟!

وعلى كلٍّ فلمّا لم يجد بعضُهم بُدّاً مِن الإقرار بواقعة التّزويج تاريخيّاً حاولوا إنكار دخول عُمَرَ بها أصلاً[1]، وأنه «لَمّا دخل عليها كان يَنْظُرُ شَخْصَها مِن بعيد، وإذا دنا منها ضُرِب حجابٌ بينها وبينه»[2]، ولكن ما عساهم أن يفعلوا بما رووه عن جعفر الصّادق مِن أنه قال: «ذلك فَرْجٌ غُصِبناه»؟! وكلُّ ناطق باللِّسان العربيِّ يُدرك جيّداً سبب التّعبير بـ(فَرْج).

ثمّ كيف لا يكون مسَّها وكُتُبُ القوم طافحةٌ بالنّصّ على كونها أنجبت له ولَداً، وأنهما ماتا في وقت واحد؟! وهم يوردونها في مسائل منها:

أ ـ أنّ المهر لا حدّ لأكثره[3].

ب ـ هيئة وضع الرّجل والمرأة أمام الإمام ليصلّي عليهم صلاة الجنازة[4].

---

(١) **انظر**: بحار الأنوار (٤٢/ ٩١)، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب (٣/ ٨٩)، الصِّراط المستقيم (٣/ ١٣٠)، في تزويج أمّ كلثوم من عمر (٦٩٧).
قلت: وهذه الدّعوى تشبه دعوى بعضهم أنّ عُثمان بن عفّان لم يدخل بزوجته (أمّ كلثوم) حتى ماتت. **انظر**: بحار الأنوار (٢٢/ ١٥١)، قاموس الرِّجال للتستري (١٢/ ٢١٧)، الصّحيح من سيرة النبيّ الأعظم ﷺ (٦/ ٣١٥).

(٢) الأنوار العلوية للنقدي (٤٣٥).

(٣) **انظر**: الخلاف للطّوسي (٤/ ٢٧٢)، وسائل الشِّيعة (٢١/ ٢٦٣)، جامع أحاديث الشِّيعة (٢١/ ٢٥٠).

(٤) **انظر**: الخلاف للطّوسي (١/ ٧٢٢)، تذكرة الفقهاء (١/ ٤٩)، بحار الأنوار (٧٨/ ٣٨٢)، وسائل الشِّيعة (٣/ ١٢٨).

جـ ـ أنّ المرأة المتوفّى عنها زوجها تعتدّ حيث شاءت[١].

د ـ أنّ مَن مات مِن الورثة في ساعةٍ واحدة وجُهِل السّابق لم يرث بعضُهما بعضاً[٢].

وهذا التّناقض والازدواجيّة مِن أبرز ما يلحظه القارئ في كتب الإماميّة فإنهم يُثبتون الشَّيءَ في موضعٍ وينفونه في موضع آخر بحسب ما تلجئهم إليه الحاجة والضّرورة.

التّخريج الثّاني: أنّ عليّاً زوّج عُمَرَ بنَ الخطّاب (جنيّةً) حيث أمرها بذلك فامتثلت، ولتأكيد الخبر يُصِرُّ رواة الشِّيعة على ذكر أدقّ التّفاصيل عنها، فاسمها (سحيقة بنت جريرية)، وديانتها (اليهوديّة)، ومكان إقامتها (نجران)[٣].

وقد حاول المجلسيُّ الجمعَ بين ما رُوي مِن كونه (فَرْجاً مَغْصوباً) وكونها (جنّيّةً) فأشار إلى أنّ (قِصّة الجنيّة) قِصَّةٌ مَخْفيَّة حتى على عوامّ الشِّيعة، وأنّ الأئمّة المعصومين لم يُطْلِعوا عليها إلا خواصَّهم مخافةَ أن يقع غلوٌّ فيهم[٤]، وعليه فإنّ معنى ما روي عن جعفر الصّادق (ذلك فَرْجٌ غُصبناه) أي: ظاهراً[٥].

ولا يرتاب عاقلٌ متجرِّد في أنّ ما دَفَعَ الشِّيعة واضطرَّهم إلى اختلاق (قِصّة الجنّيّة) هو ما وجدوه مِن اللّوازم الخطيرة التي أوردها عليهم خصومُهم بالاعتماد على رواية «ذلك فَرْجٌ غُصِبْنَاه».

---

(١) **انظر**: الكافي (٦/ ١١٦)، تهذيب الأحكام للطُّوسي (٨/ ١٦١)، وسائل الشِّيعة (٢٢/ ٢٤٢)، جامع أحاديث الشِّيعة (٢٢/ ٢٣٣).

(٢) **انظر**: كشف اللِّثام (٩/ ٥٢٥)، مستند الشِّيعة (١٩/ ٤٥٣)، وسائل الشِّيعة (٢٦/ ٣١٤)، جواهر الكلام (٣٩/ ٣٠٨).

(٣) **انظر**: الخرائج والجرائح (٢/ ٨٢٦)، بحار الأنوار (٤٢/ ٨٨)، اللمعة البيضاء (٢٨١).

(٤) **انظر**: بحار الأنوار (٤٢/ ١٠٦).

(٥) **انظر**: المصدر السّابق (٤٢/ ١٠٦).

وعلى كلٍّ فإذا كان عليٌّ هو مَن دبَّرَ لهذا كلِّه حيث أَمَرَ (سحيقة) بالقيام بهذا الدَّور فلماذا اختارَها هي بالذَّات؟ أليس هناك مِن الجنّ المسخَّرين له مَن هو أقرب إلى المدينة مِن نجران؟ وإذا كانت هي المسخَّرَة له فقط فما السِّرُّ في تسخير هذه الجِنيّة النّجرانيَّةِ اليهوديّة وحدها؟ ولماذا لم يأمرْها بـ(دخول الإسلام) ـ ما دامت راضخةً له إلى هذا الحدّ ـ فهو خيرٌ لها مِن البقاء على دينها ومعاشرةِ ناصبيٍّ كافرٍ؟ وكيف غاب عنه أنْ يأمرَها باغتيال عُمَرَ الذي اغْتَصَبَ منه الخلافة وحاول أن يُرْغِمَهُ على الزّواج بكريمته ليتسنَّى له تولِّيها دون أن يَضْطَرّ إلى تملُّق عُمَرَ والتّظاهرِ بأنه زَوْج ابنته عِدّة سنين، ثم أين هي ابنته الحقيقة وأين أخفاها طوال هذه السّنين دون أن يَعْلم بها أحد؟ وإذا كان يَملك القُدرةَ على إخفائها عن الأبصار ـ كما في بعض الرِّوايات[١]ـ فلماذا لم يَعْمَد إلى إخفاء نفسِهِ والقضاءِ على أعدائه مِن المنافقين النواصب؟

التّخريج الثّالث: تضعيف الخبر[٢]، ولعلَّ الشَّيخ المفيد هو أوَّل مَن طعن في الخبر[٣]، وقد أشار المجلسيُّ إلى أنَّ إنكارَه (أي المفيد) بعد ما جاء مِن الأخبار المثبتة للواقعة عجيبٌ[٤].

وأشار آخر إلى أنه «لم يُنكِرْهُ محقِّق، فأخبارُنا به متواترةٌ في نكاحها وعِدَّتِها»[٥].

خامساً: عدم جواز الصّلاة خلف النّاصبيّ.

روى الشِّيعة عن أبي جعفر الباقر أنه «سُئِلَ عن الصّلاةِ خَلْفَ النّاصب؟

---

(١) **انظر**: الخرائج والجرائح (٢/٨٢٦)، بحار الأنوار (٤٢/٨٨)، اللُّمعة البيضاء (٢٨١)، الأنوار العلوية (٤٣٦).

(٢) **انظر**: بحار الأنوار (٤٢/١٠٦).

(٣) **انظر**: المسائل السّروية (٨٨).

(٤) **انظر**: بحار الأنوار (٤٢/١٠٩).

(٥) قاموس الرِّجال (١٢/٢١٧).

فقال: «لا تُصَلِّ خَلْفَهُ»(١).

وقد نصّ كثيرٌ مِن علمائهم على عَدَمِ جواز الصّلاة خَلْفَ النّاصبيِّ لأنه منافقٌ كافر، غير أنه يُشكل على هذا التّقرير ما ثَبَتَ عندهم مِن أنّ عليّاً كان يُصَلِّي خَلْفَ أبي بكر وغيره(٢)، وأنّ الحسنَ والحسين كانا يُصَلِّيان خَلْفَ مروانَ ولا يُعيدان؟!(٣) وأنَّ بقيَّة الأئمَّة كانوا يَفعلون ذلك أيضاً(٤)، ومن ثَمَّ لم يكن أمامَهم مِن مخرَجٍ إلا بحَمْل صلاة هؤلاء الأئمّة على (التَّقيّة)، ولم يكتفِ الشِّيعة بهذا القَدر بل وضعوا رواياتٍ كثيرة تجوِّز هذا الفعلَ بل تجعل له مِن الفضل ما ليس للصّلاة خلفَ مؤمن!

ومِن هذه الرِّوايات ما نسبوه لأبي جعفر الباقر مِن أنه سُئِلَ عن الصّلاة خَلْفَ المخالِفين؟

فقال: «ما هم عندي إلا بمنزلة الجدار»(٥).

وقال «لا تَعْتَدَّ بالصّلاة خَلْفَ النّاصب، واقرأْ لِنَفْسِكَ كأنّك وحدَكَ»(٦).

وأمّا فضل الصّلاة خلفه فقد رووا عن الباقر أيضاً أنّ رجلاً قال

---

(١) بحار الأنوار (١٠٠/ ٣٧٨)، وسائل الشِّيعة (٨/ ٣٠٢)، مستدرك الوسائل (١٤/ ٤٣٩)، جامع أحاديث الشِّيعة (٦/ ٤١٠).

(٢) **انظر**: تفسير القُمِّي (٢/ ١٥٩)، الاقتصاد للطُّوسي (٢١٠)، الاحتجاج للطبرسي (١/ ١١٨)، بحار الأنوار (٢٩/ ١٣٣)، وسائل الشِّيعة (٥/ ٣٨٣)، النوادر للأشعريّ (١٢٩).

(٣) **انظر**: النّوادر للراوندي (١٦٣)، بحار الأنوار (٤٤/ ١٢٣)، وسائل الشِّيعة (٥/ ٣٨٣)، مستدرك الوسائل (٦/ ٤٥٦).

(٤) **انظر**: بحار الأنوار (٨٥/ ٧٣)، جامع أحاديث الشِّيعة (٦/ ٤١٥).

(٥) جامع أحاديث الشِّيعة (٦/ ٤١٠).

(٦) تهذيب الأحكام للطُّوسي (٣/ ٢٨)، بحار الأنوار (٨٥/ ١١٠)، وسائل الشِّيعة (٨/ ٣١٠)، مستدرك الوسائل (٦/ ٤٨٢).

له: «أعتذِرُ إليكَ يا ابنَ رسول الله مِن صلاتي خَلْفَ فُلانٍ فإني أتّقيه، ولولا ذلك لصلَّيتُ وحدي!

فقال له الباقرُ: يا أخي، إنّما كنتَ تحتاج أنْ تَعتذر لو تركتَ، يا عبدَ الله المؤمن ما زالت ملائكة السموات السَّبع والأرضين السّبع تُصَلِّي عليك وتلعَن إمامك ذاك، وإنّ الله تعالى أَمَرَ أن تُحْسَبَ لكَ صلاتُكَ خَلْفَهُ للتّقية بسبع مائة صلاة صلّيتَها وحدك، فعليكَ بالتَّقيّة»[١].

وقال جعفر الصّادق: «إذا صَلَّيتَ معهم غُفِر لكَ بِعَدَدِ مَن خالفَك»[٢].

وقال أيضاً: «مَن صلّى معهم في الصّفِّ الأوّل فكأنما صلّى مع رسول الله صلى الله عليه وسلّم في الصّفِّ الأوّل»[٣].

بل بلغت بهم الجرأةُ في الكذب على أن يَنْسِبوا إلى النّبيِّ صلى الله عليه وسلّم أنه قال: «مَن صَلّى خَلْفَ المنافقين بتقيةٍ كان كمَن صلّى خَلْفَ الأئمّة»[٤].

وعلى ضوء هذه الرِّوايات يمكن معرفة الدَّافع الحقيقيِّ لعليٍّ في تجشُّمه الصّلاة خلفَ أبي بكر وعمر وعثمان ومداومته عليها وهو شدّة خوفه منهم، فأين ـ إذن ـ ما تواتر مِن صلابة قلبه وقوّة بأسه وشدّة شكيمته؟!

وكذلك الحَسَنَانِ إن كانت صلاتُهما تقيةً ـ كما صرّح به غير

---

(١) بحار الأنوار (٢٦/ ٢٣٥)، مستدرك الوسائل (٦/ ٤٥٦)، جامع أحاديث الشِّيعة (٦/ ٤١٤)، مستدرك سفينة البحار (١٠/ ٤٢١).
(٢) مَن لا يحضره الفقيه (١/ ٤٠٧)، وسائل الشِّيعة (٨/ ٢٩٩)، جامع أحاديث الشِّيعة (٦/ ٤١٤).
(٣) مَن لا يحضره الفقيه (١/ ٣٨٢)، بحار الأنوار (٧٢/ ٤٢١)، وسائل الشِّيعة (٨/ ٢٩٩)، مستدرك الوسائل (٦/ ٤٥٦).
(٤) بحار الأنوار (٧٢/ ٤١٢)، جامع أحاديث الشِّيعة (٦/ ٤١٤)، مستدرك الوسائل (٦/ ٤٥٦).

واحد[١] - فهل ورِثا عن النبيّ ﷺ شجاعتَه حقّاً كما يقولون؟![٢]، ثمّ أليسوا يَرْوون أنّ الحسين حين أساء له مروانُ الكلام معه وَثَبَ عليه «فَقَبَضَ على حَلْقِهِ فعَصَرَهُ وَلَوَى عِمامَتَهُ على عُنُقِه حتى غُشِيَ عليه»[٣]، فهل مَن يقوم بهذا الفعل مع مروانَ يخاف منه؟ وهل يحتاج إلى مداراته واتِّقاء شرِّه بالصّلاة معه؟

سادساً: عدم الحجّ عنه.

يمنع الإماميّة من النيابة عن النّاصب مطلقاً باستثناء إذا كان المناب عنه أباً، فعن جعفر الصّادق أنه قيل له: «أَيَحُجُّ الرّجُلُ عن النّاصب؟

فقال: لا.

فقال له السّائل: فإن كان أبي؟

قال: إن كان أباك فَنَعَم»[٤].

والحقيقة: أنّ هذه الرِّواية مُشْكِلَةٌ جدّاً على أصل الإماميّة المتَّفق عليه بينهم وهو كُفْر النّاصبيِّ وأنه في الآخرة أعظم عذاباً مِن الكُفّار الأصليّين، وإذا كان كذلك فأيُّ فَرْقٍ بين الأبِ وغيرِه في جواز الحجّ عنه، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [التّوبة: ١١٣].

وقد استشكل هذه الرِّواية بعض علماء الإماميّة[٥]، واضطرّ آخرون

---

(١) **انظر**: تذكرة الفقهاء (١/ ١٧٦)، موسوعة كلمات الإمام الحسين عليه السلام (٨١٦).
(٢) **انظر**: منهاج الصّالحين للخراساني (١/ ٣٢١).
(٣) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب (٣/ ٢١٠)، بحار الأنوار (٤٤/ ٢٠٦)، مستدرك سفينة البحار (٧/ ٥٩٤).
(٤) الكافي (٤/ ٣٠٩)، مَن لا يحضره الفقيه (٢/ ٤٢٥)، تهذيب الأحكام (٥/ ٤١٤)، وسائل الشِّيعة (١١/ ١٩٢).
(٥) **انظر**: مختلف الشِّيعة للحلي (٤/ ٣٢٢)، منتهى الطّلب (٢/ ٨٦٣)، ذخيرة المعاد (١/ ٥٦٨).

إلى ادِّعاء شذوذ هذا الخبر استناداً إلى إجماع الإماميّة على المنع من النِّيابة عن النّاصبيِّ مطلقاً، غير أنَّ ابن المطهَّر الحلِّيَّ أنكر دعوى الإجماع![1].

وتسويغُ جعفر الصّادق لذلك لا يخلو من أحد أمرين:

إمّا أن يكون هذا الخبر مكذوباً على جعفر إلا أنه ـ على الرّغم من ذلك ـ «مقبولٌ عند الجماعة»[2] على حدِّ تعبير الحلّي.

وإمّا ألا يكون النّاصبيُّ كافراً أصلاً فكلّ ما بَنَوْه عليه من الأحكام فهي باطلة.

سابعاً: تحريم الأكل من ذبيحته.

اتّفقت الإماميّة على عدم جواز أكل ما ذَبَحَهُ النّاصبيُّ[3] «لأنه ارتكب ما هو معلوم البُطلان من دين النبّيِّ»[4] الذي هو عداوة عليّ، ومن ثَمَّ فهو كافر.

وقد رووا عن جعفر الصّادق أنه قال: «ذبيحةُ النّاصبِ لا تَحِلّ»[5].

إلا أنّ هذا الحكم المجمع عليه بينهم يعترضه خبران عن اثنين مِن أئمّتهم:

أحدهما: عليٌّ رضي الله عنه الذي قال: «ذَبِيْحَةُ مَنْ دَانَ بِكَلِمَةِ الإِسْلَامِ، وَصَامَ وَصَلَّى لَكُمْ حَلَالٌ، إِذَا ذَكَرَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ»[6].

---

(١) **انظر**: المعتبر للحلّي (٢/ ٧٦٦)، جواهر الكلام (١٧/ ٣٥٩).

(٢) ذخيرة المعاد (١/ ٥٦٨).

(٣) **انظر**: جواهر الكلام (٣٦/ ٩٥)، رياض المسائل للطباطبائي (١٢/ ٩٢).

(٤) مختلف الشِّيعة للحلي (٨/ ٣٠٠).

(٥) الاستبصار (٤/ ٨٧)، تهذيب الأحكام (٩/ ٧١)، وسائل الشِّيعة (٢٤/ ٦٧)، جامع أحاديث الشِّيعة (٢٣/ ٨١).

(٦) تهذيب الأحكام (٩/ ٧١)، وسائل الشِّيعة (٢٤/ ٦٧)، جامع أحاديث الشِّيعة (٢٣/ ٥٥).

ثانيهما: جعفر الصّادق نفسه والذي رووا عنه أنه سئل عن ذبيحة الحروريّ فقال: «كُلْ وقر واستقر حتى يكونَ ما يكون»[(١)]

وهذان الخبران يُفيدان جوازَ أكل ذبائح النّواصب سَمَّوْا أو لم يُسَمُّوْا، خلافاً للرِّوايات المحرِّمة إمّا مطلقاً أو دون تسمية.

وللجمع بين هذه الأدلّة المتناقضة في مدلولاتها كانت التَّقيّة طوق النّجاة لهم.

قال الوحيد البهبهانيُّ[(٢)] ـ معلِّقاً على ما روي عن عليٍّ ـ: «يمكن أنْ يكون في زمان أمير المؤمنين عليه السلام كان الأمرُ كذلك مِن جهة التَّقيّة»[(٣)].

وأشار في تعليقه على الرّواية الثّانية إلى أنها «شاذّة لم يَقُل بها أحد، فيجب طرحُها أو تأويلُها، والظّاهر أنها محمولةٌ على التَّقيّة»[(٤)].

وحتى الرِّوايات التي تفيد حِلِّيَةَ ذبائح النّواصب إذا سَمَّوا عليها لم تَسْلَمْ مِن رَدٍّ بعضِهم لها وحملِهم إيّاها على التَّقيّة أيضاً[(٥)].

---

(١) الكافي (٦/ ٢٣٦)، مَن لا يحضره الفقيه (٣/ ٢٢٩)، تهذيب الأحكام (٩/ ٧٢)، وسائل الشِّيعة (٢٤/ ٦٨).

(٢) محمد باقر بن محمد أكمل الأصبهانيّ: فقيه إماميّ، يُعرف بـ(الآقا البهبهاني) وبـ(الوحيد البهبهاني)، مولده بـ(أصبهان) سنة ١١١٨هـ وبها نشأته، ثمّ انتقل إلى (بهبهان) فـ(كربلاء)، وتوفِّي بـ(الحائر) سنة ١٢٠٥هـ. مِن مصنّفاته: شرح المفاتيح، شرح الإرشاد، الفوائد الحائرية. **انظر**: الكُنى والألقاب للقُمِّي (٢/ ١٠٩)، أعيان الشِّيعة (٩/ ١٨٢)، معجم المؤلّفين (٩/ ٩٠).

(٣) حاشية مجمع الفائدة والبرهان (٦٢٥). **وانظر** أيضاً: الاستبصار للطوسي (٤/ ٨٨).

(٤) حاشية مجمع الفائدة والبرهان (٦٥٣). **وانظر** للاستزادة: جواهر الكلام (٣٦/ ٩٥)، كشف اللّثام للهنديّ (٩/ ٢١٤).

(٥) **انظر**: تحرير الأحكام (٤/ ٦٢٢)، الدُّروس (٢/ ٣٩٤)، رياض المسائل للطباطبائي (١٢/ ٩٣).

ثامناً: عدم الصّلاة عليه.

لم يرد عن أحدٍ من أئمّة الشِّيعة نهيٌ خاصٌّ عن الصّلاة على أموات النّواصب، لكن يمكن القطعُ بالمنع بالنَّظَر إلى أصل (التّكفير) الذي انبثقت عنه بقيّة الأحكام، ولهذا كان المنعُ محلّ اتِّفاق بين الإماميّة.

وكالعادة يُشكِل على هذا الاتِّفاق ما ورد عن كثيرٍ مِن أئمَّتهم مِن أنهم كانوا يُصَلُّون على المخالفين[١] إلا أنهم حَمَلُوا هذا العَمَلَ على (التَّقيّة)، ونصّوا على عَدَمِ الجواز دون حاجةٍ، فإن وُجِدَت جازت، ولكن لا يَدْعو له بل «يَجْتَهِدُ في الدُّعاء عليه على مقدار ما يَعْلَمُ مِن نَصْبه وعَدَاوتِهِ»[٢].

قال ابن البراج[٣]: «لا تجوز الصّلاةُ على النّاصب للعَداوة لأهل بيت النبيِّ صلى الله عليه وآله إذا كانت التَّقيّة مرتفعةً في تَرْكِ الصّلاة عليه»[٤].

ولكنهم في الوقت ذاته يجعلون عَمَلَ الأئمَّة في هذا الباب امتداداً لعمل النبيّ ﷺ فعن جعفر الصّادق أنه قال: «لَمّا مات عبدُ الله بنُ أُبيّ ابن سَلُول حَضَرَ النبيُّ صلى الله عليه وآله جنازَتَهُ، فقال عُمَرُ لرسول الله صلى الله عليه وآله: يا رسولَ الله أَلَم يَنْهَكَ الله أنْ تَقُوْمَ على قَبْرِهِ؟! فَسَكَتَ.

---

(١) **انظر**: الكافي (٣/ ١٨٨)، مستدرك الوسائل (٢/ ٢٥٣)، جامع أحاديث الشِّيعة (٣/ ٣٢٥).

(٢) بحار الأنوار (٧٨/ ٣٧٥).

(٣) عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن براج الطرابلسيّ: أبو القاسم ابن البراج، فقيه إمامي، مولده سنة ٤٠٠هـ أو قبلها بقليل، قرأ على الشّريف المرتضى ثمّ الطّوسي، ولي القضاء بطرابلس (لبنان) عشرين عاماً أو أزيد، وبها مات سنة ٤٨١هـ. من آثاره: المهذب، المعتمد، جواهر الفقه. **انظر**: الأعلام (٤/ ١٥)، مستدركات أعيان الشِّيعة (١/ ٩١)، مجلّة تراثنا (٣/ ١٥).

(٤) المهذّب لابن البراج (١/ ١٢٩)، الينابيع الفقهيّة لعليّ أصغر (٣/ ٤٤٦).

فقال: يا رسولَ الله أَلَم يَنْهَكَ الله أن تقومَ على قبره؟!

فقال له: ويلَكَ! وما يُدريكَ ما قلتُ؟! إني قُلْتُ: اللهمّ احْشُ جَوفَه ناراً، واملأْ قَبْرَهُ ناراً، وأصلِهِ ناراً!

قال جعفر الصّادق: فَأَبْدَى مِن رسول الله ما كان يَكْرَهُ»[(١)].

والسّؤال هنا هو أنه إذا كانت الصّلاة على النّواصب لا تجوز إلا للتّقية فمَن الذي كان النبيُّ ﷺ يهابه أو يخشى أذاه والله تعالى قد تكفّل بحمايته بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧]؟!

ثمّ ألم يثبُت بالتّواتر أنه كان يَجْبَهُ صناديدَ قُرَيشٍ وعُتاةَ مكّةَ بما يكرهونه صباحَ مساءَ دون خوف، فكيف حين أصبح في المدينة وقد أعزّ الله دينه؟!

فإن قيل: إنّ هذا اللّازم لا يَرِدُ على كلام فقهاء الإماميّة لأنّ ما حَملوه على التَّقيّة مما ورد عن الأئمّة متعلِّق بـ(النّاصبيّ)، بخلاف صلاته صلى الله عليه وسلّم فكانت على (منافق).

فالجواب: أنه لا فَرْقَ في حقيقة الأمر ـ عندهم ـ بين النّواصب والمنافقين، فهم متّفقون على أنّ النّواصب منافقون، ولهذا بَوَّبَ الكُلَينيُّ[(٢)] على هذا الحديث بقوله: «باب: الصّلاة على النّاصب»[(٣)].

ثم إنّ الظاهر من روايات الشِّيعة كثرة صلاة أئمّتهم على النّواصب

---

(١) الكافي (٣/ ١٨٨)، تهذيب الأحكام للطّوسي (٣/ ١٩٦)، بحار الأنوار (٢٢/ ١٢٥)، وسائل الشِّيعة (٣/ ٧١).

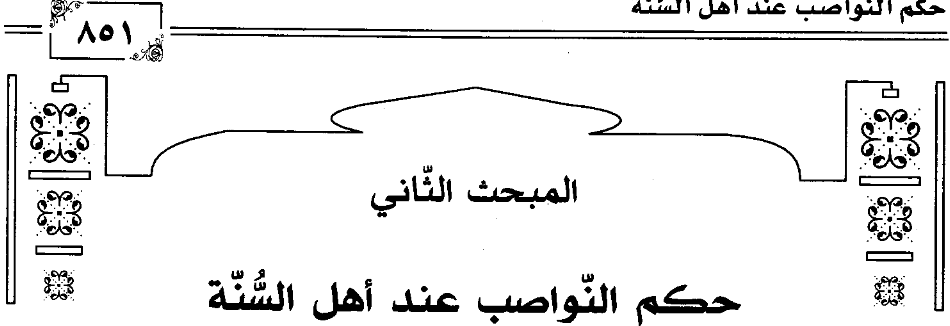
(٢) محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني: أبو جعفر البغدادي، فقيه إماميّ شديد العناية بالحديث، يُعَدّ شيخ الشِّيعة ببغداد في زمانه، أصله مِن (كُلَين) بالرّي، كان، وتوفي ببغداد سنة ٣٢٩هـ.مِن مصنّفاته: الكافي في علم الدين، الرّدّ على القرامطة، رسائل الأئمّة. **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٨٠)، الأعلام (٧/ ١٤٥)، أعيان الشِّيعة (١٠/ ٩٩)، معجم رجال الحديث للخوئي (١٩/ ٥٤).

(٣) الكافي (٣/ ١٨٨).

المنافقين واستمرارهم عليها والله تعالى ينهى نبيّه عن الصّلاة على المنافقين بقوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨٤].

فإن كانت (تقية) ـ كما يزعمون ـ فالتَّقيّة في الأصل حالة استثنائية تقع في ظرف استثنائي فلماذا يستمرّ الأئمّة عليها؟!

❀ ❀ ❀



المبحث الثّاني

حكم النّواصب عند أهل السُّنّة

يحسن ابتداءً بيان الموقف الشّرعيِّ مِن مصطلح (النّصب) مِن جهة إطلاقه، ومِن جهة ترتيب الأحكام الشّرعيّة على مجرّد هذا الإطلاق.

والحقيقة: أنّ هذا المصطلح ليس بمصطلح شرعيّ بل هو مصطلح حادث، وما كان كذلك فالمقام فيه مقامُ تفصيل، فيجوز إطلاقُهُ مِن باب التّعريف فقط، وهو باب توسَّع فيه أهل العلم مثلَما رخَّصوا في مناداة الإنسان بما عُرِف به واشتهر حتى لو كان لا يُحِبُّهُ أو يَرضى به، ولم يروا في ذلك غيبةً ما دام لا يُقْصَد انتقاصُه[1].

وأمّا تعليق الأحكام بمجرَّد إطلاقِه دون النَّظَر إلى ما فيه مِن موافقة الشَّرْع أو مُخالفته فلا يجوز.

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «الألفاظ نوعان:

١ ـ نوعٌ مذكور في كتاب الله وسُنّةِ رسوله وكلامِ أهل الإجماع فهذا يجب اعتبارُ معناه وتعليقُ الحكم به، فإنْ كان المَذكورُ به مَدْحاً استحقَّ صاحبُهُ المدحَ، وإن كان ذَمّاً استحقَّ الذّمَّ. . .

ومَن دَخَلَ في اسمِ مذموم في الشَّرع كان مذموماً كاسم (الكافر) و(المنافق) و(الملحد) ونحو ذلك، ومَن دَخَلَ في اسمِ محمودٍ في الشَّرْع كان محموداً كاسم (المؤمن) و(التَّقِيّ) و(الصِّدِّيق) ونحو ذلك.

---

(١) **انظر**: أحكام القرآن للجصّاص (٥/ ٢٩١)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ١٤٣)، سير أعلام النبلاء (٩/ ١٠٨)، عمدة القاري (١/ ٦٣)، سبل السّلام (٤/ ١٩٤).

٢ ـ وأمّا الألفاظ التي ليس لها أصلٌ في الشّرع فتلك لا يجوز تعليقُ المدح والذّمِّ. . . على معناها إلا أنْ يَبِيْنَ أنه يُوافق الشَّرْع»[١].

وقال أيضاً: «الأسماءُ التي تُعَلَّقُ بها الشَّريعةُ المدحَ والذَّمَّ، والحبَّ والبُغْضَ، والموالاةَ والمعاداةَ، والطَّاعةَ والمعصيةَ، والبِرَّ والفجورَ، والعدالةَ والفِسْقَ، والإيمانَ والكفرَ، هي الأسماء الموجودة في الكتاب والسنة وإجماع الأُمّة.

وأمّا ما سوى ذلك مِن الأسماء فإنما يُذْكر للتّعريف، كأسماء الشُّعوب والقبائل، فلا يجوز تعليقُ الأحكام الشَّرعيّة بها، بل ذلك كلُّه مِن فِعْلِ أهلِ الأهواء والتَّفَرُّق والاختلاف»[٢].

هذا بالنِّسبة لمصطلح (النَّصب)، **وأمّا حُكْم مَن يصدُق عليهم فعلى النَّحو التّالي:**

الصِّنف الأول: النواصب المكفِّرة.

هل الخوارجُ كُفَّارٌ أم لا؟

«كادت هذه المسألةُ تكون أشدَّ إشكالاً مِن سائر المسائل»[٣] حتى رَهِبَ الكلام فيها بعضُ الكبار، وأشار آخرون بأنها مِن المعوصات[٤]، ويكفي في الدّلالة على عواصتها أنّ أهل المذاهب نقلوا فيها «عن مالكٍ قولين، وعن الشّافعيِّ كذلك، وعن أحمد أيضاً روايتين، وأبو الحسن الأشعريُّ وأصحابُهُ لهم قولان»[٥].

(١) درء تعارض العقل والنّقل (١/ ٢٤٠) باختصار.

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٠٩). **وانظر** للاستزادة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ١٤٦)، و(٢٨/ ٢٢٧)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٠٨).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ١٦٠)، فتح الباري (١٢/ ٣٠٠).

(٤) **انظر**: شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ١٦٠)، شرح السيوطي لسنن النسائي (٧/ ١١٩)، نيل الأوطار (١/ ٣٦٧).

(٥) كشف الأوهام والالتباس لابن سحمان (١/ ١٠٧). **وانظر أيضاً**: روضة الطالبين =

وإلى بيان اختلاف أهل العلم في هذه المسألة:

المذهب الأول: القول بعدم تكفيرهم، وأنهم داخلون في جملة المسلمين.

وهذا مذهب جمهورِ العلماء مِن الفقهاء والمحدِّثين[(١)]، وهو ظاهر قول متأخِّري فقهاء الحنابلة[(٢)]، وحكاه بعضُهم إجماعاً غير أنه لا يَثْبُت إلا أن يُقْصَد إجماعُ الصَّحابة أو السّلف[(٣)]، وهؤلاء يجعلون حُكْمَهم حُكْم البُغاة مِن جهة أنه لا يُجْهَز على جريحهم، ولا يُقْتَل أسيرُهم، ولا يُتْبَع مولِّيهم[(٤)].

وقد استدلّ هؤلاء على ما ذهبوا إليه بما يلي:

الدّليل الأول: عموم قوله ﷺ: **«مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهَ دَخَلَ الْجَنَّةَ»**[(٥)] قالوا: والخوارج يقولُونها.

الدّليل الثّاني: أنّ الأصل المتيقَّن فيهم هو الإسلام، وما كانوا يأتونه مما يكفِّرهم به بعضهم إنما فعلوه عن تأويل، والتّأويل من موانع التكفير كما هو مقرَّر، كما أنّ ما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين[(٦)].

= (١٠/ ٥٢)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٨/ ٥١٨)، الذّخيرة للقرافيّ (١٢/ ٦).

(١) **انظر:** المغني (٩/ ٤)، المبدع (٩/ ١٦٠)، فيض القدير (٤/ ١٢٧).

(٢) **انظر:** شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٧٩).

(٣) **انظر:** فتح الباري (١٢/ ٣٠٠)، عمدة القاري (١/ ٢٥٦)، إيثار الحقّ على الخلقّ (٣٨٨)، شرح سنن ابن ماجه (١٦).

(٤) **انظر:** الكافي لابن قدامة (٤/ ١٤٧)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٨/ ٥١٨)، الإنصاف للمرداوي (١٠/ ٣١٢)، البحر الرائق (٥/ ١٥١).

(٥) خرّجه ابن حبّان في صحيحه مِن حديث جابر بن عبد الله ، كتاب: الإيمان، باب: فضل الإيمان. برقم (١٥١)، وأبو يعلى الموصليّ في مسنده من حديث أنس برقم (٣٨٩٩)، والطّبراني في المعجم الكبير من حديث أبي شيبة الخدريّ برقم (٧٩٠)، وصحّحه الألباني في فقه السِّيرة (٣٨).

(٦) **انظر:** فتح الباري (١٢/ ٣٠٠).

قال الحافظ ابن حجر: «ذَهَبَ أكثرُ أهل الأصول مِن أهل السُّنة إلى أنّ الخوارج فُسَّاقٌ، وأنّ حُكْمَ الإسلام يجري عليهم لتلفُّظِهم بالشَّهادتين ومواظبتِهم على أركان الإسلام، وإنما فَسَقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويلٍ فاسد، وجَرَّهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالِهم، والشَّهادةِ عليهم بالكفر والشِّرك»[1].

الدّليل الثّالث: عمل الصّحابة، وعلى رأسهم أمير المؤمنين عليّ فإنه لم يكفِّرْهم، وقد روى جماعةٌ عنه أنه سُئِلَ عَنْ أَهْلِ النَّهْرَوَانِ: أَكُفَّارٌ هُمْ؟

قال: مِنَ الْكُفْرِ فَرُّوْا.

قِيْلَ: فَمُنَافِقِيْنَ؟

قَالَ: إِنَّ الْمُنَافِقِيْنَ لَا يَذْكُرُوْنَ اللهَ إِلَّا قَلِيْلاً، وَهَؤُلَاءِ يَذْكُرُوْنَ اللهَ كَثِيْراً.

قِيْلَ: فَمَا هُمْ؟

قَالَ: قَوْمٌ أَصَابَتْهُمْ فِتْنَةٌ فَعَمُوْا فِيْهَا وَصَمُّوْا»[2].

وقد علّق الحافظُ ابن حجر على هذا الأثر بقوله: «هذا إنْ ثَبَتَ عن عليٍّ حُمِلَ على أنه لم يكن اطّلَع على معتقدِهم الذي أوجب تكفيرَهم عند مَن كَفَّرَهم»[3].

وفيما قاله الحافظ تَكَلُّف؛ لأنّ عليّاً كان يَعلم بأنهم يكفِّرونه ولهذا كانوا يُطالبونه بالتّوبة، كما أنه كان عالماً بالنّصوص النّبوية الواردة في شأنهم وهو أحد رواتها.

---

(١) فتح الباري (١٢/ ٣٠٠).

(٢) خرّجه عبد الرّزاق في مصنّفه، باب: ما جاء في الحروريّة برقم (١٨٦٥٦).
وقد اختلف فيه هذا الأثر ففي بعض الروايات أنه قال في أهل الجمل وفي بعضها أنه قاله في أهل النّهروان، واستظهر ابن تيميّة الثاني. **انظر**: منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٤٤).

(٣) فتح الباري (١٢/ ٣٠١).

وقال عليّ أيضاً: «لَهُمْ عَلَيْنَا ثَلاثٌ: أَلَّا نَمْنَعَهُمُ الْمَسَاجِدَ أَنْ يَذْكُرُوْا اللهَ فِيْهَا، وَأَلا نَمْنَعَهُمُ الْفَيْءَ مَا دَامَتْ أَيْدِيْهُمْ مَعَ أَيْدِيْنَا، وَأَلا نُقَاتِلَهُمْ حَتَّى يُقَاتِلُوْنَا»(١).

وقال حين فرغ من قتالهم: «لَمْ نُقَاتِلْ أَهْلَ النَّهرِ عَلَى الشِّرْكِ»(٢).

ولما سُئِلَ أبو وائل(٣): خَمَّسَ عليٌّ؟

قال: لا. يعني الخوارج من أهل النَّهر(٤).

وهذا هو المشهور عن عليٍّ وإن كان روي غيرُه(٥).

كما سُئِل ابنُ عمر رضي الله عنه عن أموال الخوارج فقال: «لَا أَرَى فِيْ أَمْوَالِهِمْ غَنِيْمَةً»(٦).

وقال الشّافعيُّ: «لا تُغْنَمُ أموالُهم، لأنّ الله تعالى إنما جَعَلَ الغنيمة

(١) خرّجه أبو عبيد في كتاب الأموال برقم (٥٦٧).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ٣٣٦).

(٣) شقيق بن سَلَمة الأسديّ: أبو وائل الكوفيُّ، تابعيّ مخضرم أدرك النبيَّ ﷺ ولم يَرَه، سكن الكوفة وكان مِن عُبّادها، قال عنه ابن معين: «ثقة لا يُسْأل عن مثلِه»، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وحديثه مخرّج في الكتب السّتة. **انظر**: التعديل والتجريح (٣/ ١١٦٦)، تهذيب الكمال (١٢/ ٥٤٨)، سير أعلام النبلاء (٤/ ١٦١)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣١٧).

و(التّخميس) هو أن يَقسِم الإمامُ المالَ خمسة أقسام، فيعطي خُمُسَه لمن ذكرهم الله في قوله: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، وأمّا أربعةُ الأخماس الباقية فتُقْسَم على الغانمين.

و(التّخميس) خاصٌّ بما أُخِذَ مِن الكفّار قَهراً بالقتال عند الجمهور خلافاً للشّافعيّ، وقد سبقت الإشارة لهذا المسألة **انظر** الحاشية ص(٥٢٨).

(٤) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٦/ ٢٨٣).

(٥) **انظر**: أحكام القرآن للجصاص (٥/ ٢٨٣)، معرفة السنن والآثار (٦/ ٢٨٣).

(٦) خرّجه البيهقيُّ في سننه الكبرى، كتاب: قتال أهل البغي، باب: باب أهل البغي إذا فاءوا لم يتبع مدبرهم ولم يقتل أسيرهم ولم يجهز على جريحهم ولم يستمتع بشيء من أموالهم برقم (١٦٥٣٤).

في أموال الكافرين، ولم يجعلْها في أموال المصلِّين»[١].

وقال محمد بن نصر المروزيّ[٢]: «ولِيَ عليٌّ رضي الله عنه قِتالَ أهل البغي ورَوَى عن النبيِّ ﷺ فيهم ما روى، وسَمّاهم (مؤمنين)، وحَكَمَ فيهم بأحكام (المؤمنين) وكذلك عمّار بن ياسر»[٣].

وقال الإمام ابن تيميّة: «شَرُّ مَن قاتَلَهم عليٌّ هم الخوارج، ومع هذا فلم يَحْكُم فيهم بِحُكْم الكفّار، بل حَرَّمَ أموالَهم وسبيَهم»[٤].

وقال أيضاً: «نحن نعلم بالاضطرار مِن سيرة عليٍّ رضي الله عنه أنه لم يكن يُكَفِّرُ الذين قاتلوه»[٥].

وهذا وإن كان هو المحفوظَ عن عليّ بلا شك فإنّ بعض أهل العلم جعلوه إجماعاً من الصّحابة مِن جهة أنه لم يُخَالِفْهُ أحدٌ منهم في حُكْمِهِ عليهم بعدم الكفر[٦].

وقد كان ابنُ عمر يصلّي خلف نَجْدَةَ الحروريِّ[٧]، وكان هو

---

(١) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٦/ ٢٨٣).

(٢) محمد بن نصر المروزيّ: أبو عبد الله، إمام متعبِّد، مولده ببغداد سنة ٢٠٢هـ، ونشأته بنيسابور، قال عنه ابن حبان: «أحد الأئمّة في الدُّنيا ممن جَمَعَ وصَنَّفَ، وكان مِن أعلم أهل زمانه بالاختلاف»، توفي بسمرقند بعد أن كان قد استوطنها سنة ٢٩٤هـ. من آثاره: تعظيم قدر الصّلاة، قيام اللّيل، الورع. **انظر**: تاريخ بغداد (٣/ ٣١٥)، تاريخ الإسلام (٢٢/ ٢٩٥)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٣٢)، هدية العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنِّفين (٦/ ٢١).

(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٤١).

(٤) المصدر السّابق (٧/ ٤٠٥).

(٥) المصدر السّابق (٧/ ٤٠٦).

(٦) **انظر**: كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس (١٠٨).

(٧) **انظر**: رياض الجنة لابن أبي زمنين (٢٨٣).

ونجدة الحروريّ هو نَجْدَةُ بن عامر الحنفيّ (نِسْبةً إلى بني حنيفة من بكر بن وائل): أحد رؤوس الخوارج ومشاهير ثوّارِهم، وإليه تُنْسَب إحدى فِرَقهم وتُعرف بـ(النّجدات)، كان أوّلَ أمره مع نافع بن الأزرق ثمّ فارَقَهُ، له مقالاتٌ انفرد بها وأتباعٌ انقرضوا، استولى على عددٍ مِن البلاد وتسمّى بـ(أمير المؤمنين)، قُتِل على يد =

وسَلَمَةُ بن الأكوع يدفعان زكاةَ أموالِهما إلى سُعاته[١].

ولم يمنع ابنَ عمر مِن الصَّلاة خَلْفَهم وإعطائهم زكاتَه علمُه بأنهم كانوا يُكَفِّرونه لأنه يراهم (مسلمين)[٢].

قال شيخ الإسلام: «مما يدل على أنَّ الصّحابة لم يُكَفِّروا الخوارجَ أنهم كانوا يُصَلُّون خلفَهم، وكان عبدُ الله بن عمر ﷺ وغيرُه مِن الصّحابة يُصَلُّون خَلْفَ نَجْدَةَ الحروريِّ، وكانوا أيضاً يُحَدِّثونهم ويُفتونهم ويُخاطبونهم كما يخاطبُ المسلمُ المسلمَ، كما كان عبد الله بن عباس يُجيب نَجْدَةَ الحروريَّ لمّا أرسل إليه يسأله عن مسائل ـ وحديثه في البخاريِّ ـ، وكما أجاب نافعَ بنَ الأزرق[٣] عن مسائلَ مشهورة، وكان نافع يناظره في أشياء بالقرآن كما يتناظر المسلمان، وما زالت سيرةُ المسلمين على هذا ما جَعَلُوهم مُرْتَدِّين كالذين قاتَلَهم الصِّدِّيقُ ﷺ، هذا مَعَ أَمْرِ رسول الله ﷺ بقتالهم في الأحاديث الصحيحة...

فالصَّحابةُ ﷺ والتّابعون لهم بإحسانٍ لم يُكَفِّروهم، ولا جعلوهم مُرْتَدِّينَ، ولا اعتدوا عليهم بقولٍ ولا فعلٍ، بل اتّقوا الله فيهم وساروا فيهم السِّيرةَ العادلة»[٤].

= أصحاب عبد الله ابن الزُّبير سنة ٦٩هـ، وقيل: قَتَلَهُ بعضُ أصحابه. **انظر**: تاريخ الإسلام (٥/ ٦٨)، الأعلام للزركلي (٨/ ١٠).

(١) **انظر**: السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٦٣٨)، المغني (٢/ ٢٦٧) و(٩/ ١٣)، الكافي في فقه ابن حنبل (٤/ ١٥٢)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٨٣).

(٢) **انظر**: التمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ٣٢٤)، الاستذكار (٢/ ٥٠١).

(٣) نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي البكري الوائليّ: أبو راشد البصريُّ، رأس الأزارقة، وإليه نسبتُهم، صَحِبَ في أوَّلِ أمره عبدَ الله بن عباس، وكان مِن شيعة عليٍّ ثم فارقه بعد التَّحكيم، التفَّ على عبد الله بن الزُّبير ضدَّ الأمويِّين ثم فارقه حين أبى أن يَتَبَرَّأَ مِن عُثمانَ، وكان نافع جبّاراً فتّاكاً، قاتَلَهُ المهلَّب بن أبي صُفْرة ولقي الأهوال في حربه، قُتِلَ سنة ٦٥هـ بالقُرْب من الأهواز. **انظر**: المنتظم (٦/ ٤٠)، لسان الميزان (٦/ ١٤٤)، الأعلام للزركلي (٧/ ٣٥١).

(٤) منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٤٧) باختصار يسير.

وذكر أنّ مَن كفّرهم «فقد خالَفَ الكتابَ والسّنةَ وإجماعَ الصّحابة والتّابعين لهم بإحسان»[١].

ويؤيِّد ما ذكره ابن تيميّة عن الصّحابة ما ورد عن جابرِ بن عبد الله أنّ رجلاً سأله: هل كنتم تَدْعُوْنَ أحداً مِن أهل القِبلة مُشرِكاً؟

قال: معاذ الله، ففزع لذلك!

قال: هل كنتم تَدْعُوْنَ أحداً منهم كافراً؟

قال: لا[٢].

والقول بعدم كُفرهم هو الصّحيح إن شاء الله، وقد سُئِلَ أبو حنيفةَ: ما تقول في الخوارج المحكِّمة؟

قال: هم أخبث الخوارج.

قيل له: أَتُكَفِّرُهم؟

قال: لا[٣].

وهو أيضاً مذهب الشّافعيّ[٤]، كما أنّ نصوص الإمام أحمد صريحةٌ بالامتناع من تكفير الخوارج[٥]، وهو اختيار جماعات مِن كبار المحقِّقين كابن الصّلاح[٦] والنّووي وابن تيميّة والذَّهبيِّ

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٤٩).

(٢) خرّجه أبو يعلى الموصليُّ في مسنده برقم (٢٣١٧). وقال عنه الهيثميُّ في مجمع الزوائد (١/ ١٠٧): «رجاله رجال الصّحيح».

(٣) الفقه الأكبر (١١٠).

(٤) **انظر**: الأم (٤/ ٢١٧)، المغني (٩/ ٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ١٦٠)، البحر الرائق (١/ ٣٧١).

(٥) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٣/ ٣٤٨)، الفروع (٦/ ١٥٤)، الإنصاف للمرداوي (١٠/ ٣٢٣).

(٦) عثمان بن عبد الرحمٰن (صلاح الدِّين) بن عُثمانَ بن الشَّهرزوريُّ: أبو عمرو، فقيهٌ شافعيّ متمكِّن في الحديث، اشتهر بـ(ابن الصَّلاح)، مولده سنة ٥٧٧هـ وهو مِن أصلٍ كرديّ، تولّى التدريسَ في (دار الحديث) بدمشق، وفيها توفي سنة ٦٤٣هـ. مِن آثاره: =

والشّاطبيّ[١].

المذهب الثاني: القول بكفرهم وأنّ لهم حُكم المرتدّين.

وهذا مذهب بعض الفقهاء وطائفةٍ مِن أهل الحديث[٢]، ونُسب لأبي سعيد الخدريِّ[٣]، وهو أشهر الرِّوايتين عن الإمام أحمد[٤]، ومقتضى صنيع البخاريِّ في تبويبه[٥]، كما رجَّحَهُ ابنُ العربيِّ والتقيُّ السُّبكيُّ والقُرْطبيُّ وآخرون[٦]، وقد أخطأَ مَن نفى أن يكون أحدٌ مِن أهل السُّنة قال بتكفير الخوارج[٧].

= معرفة أنواع علم الحديث، الأمالي، والفتاوى. **انظر**: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣)، تاريخ الإسلام (٤٧/ ١٨٤)، طبقات الشّافعية لابن شهبة (٢/ ١١٣)، شذرات الذهب (٥/ ٢٢١).

(١) **انظر**: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط (٢٣٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٥٠)، فتاوى السُّبكي (٢/ ٥٨٥)، سير أعلام النبلاء (١/ ٦٣) و(٣/ ١٢٨)، الاعتصام (٢/ ١٨٥)، كشف الأوهام والالتباس لابن سحمان (٧٦).
والشّاطبيُّ هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخْميُّ: أبو إسحاقَ الغِرْناطيّ، محدِّث أصوليٌّ لُغَوِيّ، كان مِن أئمّة المالكيّة، يُعرف بـ(الشّاطبيّ)، اشتهر بعنايته بـ(علم المقاصد) حتى كان له القِدح المعلّى في مضمارها، توفِّي سنة ٧٩٠هـ، مِن آثاره: الموافقات في أصول الفقه، والاعتصام، المقاصد الشّافية في شرح خلاصة الكافية.
انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٧٥)، معجم المؤلِّفين (١/ ١١٨).

(٢) **انظر**: التمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ٣٣٩)، المغني (٩/ ٤)، الإنصاف للمرداوي (١٠/ ٣١٣)، البحر الرائق (٥/ ١٥١)، شرح فتح القدير (٦/ ١٠٠)، شرح الزرقاني (٢/ ٢٦).

(٣) **انظر**: فتح الباري (١٢/ ٢٨٩)، عمدة القاري (٢٤/ ٨٧).

(٤) شرح الزّركشي على الخرقي (٣/ ٢٧).

(٥) **انظر**: فتح الباري (١٢/ ٢٩٩).
تنبيه: يُشْكِلُ على هذا أنه خَرَّج حديثَ عِمرانَ بنِ حِطّان وهو مِن رؤوس الخوارج، وقد علَّقَ الحافظُ ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٢٩٠) عليه بقوله: «إنما أخرج له البخاريُّ على قاعدتِهِ في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادقَ اللَّهجة متديِّناً»، فإذا كان الأمر بهذه المثابة فكيف يُكفِّرُهم إذن؟ **وانظر** للاستزادة: مقدمة فتح الباري (١/ ٤٣٣)، عمدة القاري (٢٢/ ١٣).

(٦) **انظر**: فتح الباري (١٢/ ٢٩٩ و٣٠١)، شرح الزرقاني (٢/ ٢٥)، نيل الأوطار (٧/ ٣٥١).

(٧) **انظر**: مرقاة المفاتيح (٥/ ٢٥٥).

وقد اعتمدوا فيما ذهبوا إليه على ما يلي:

الدّليل الأوّل: أنه ظاهر النّصوص ومنها:

قوله ﷺ: «**يَخْرُجُ فِيْ هَذِهِ الأُمَّةِ** ـ ولم يَقُلْ مِنْهَا ـ **قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلاتِهِمْ فيقرأون الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ أَوْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَيَنْظُرُ الرَّامِيْ إِلَى سَهْمِهِ إِلَى نَصْلِهِ إِلَى رِصَافِهِ فَيَتَمَارَى فِيْ الْفُوقَةِ هَلْ عَلِقَ بها مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ**»(١).

وقوله ﷺ: «**يَأْتِي في آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَثَاءُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يومَ الْقِيَامَةِ**»(٢).

ووجه الدّلالة مِن الحديثين ما يلي:

١ ـ أنهم قالوا إنا نُسَلِّم بأنَّ الأصل فيهم الإسلامُ لكنّ النبيّ ﷺ أخبر بخروجهم منه حين قال: «**يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ**»، والدِّينُ هو الإسلام كما في رواياتٍ أخرى.

وقد أجاب الجمهورُ عن هذا الاستدلال بأنَّ المراد بـ«**يَمْرُقُونَ من الدِّينِ**» أي: مِن كماله، أو حدود الإسلام، أو يخرجون مِن طاعة الإمام الشّرعيِّ(٣)، أو يكون فيه حذفٌ تقديرُه «يَمْرُقُونَ مِنْ أَحَبِّ أَعْمَالِ

---

(١) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب: استتابة المرتدِّين والمعاندين وقتالهم، باب: قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحُجّة عليهم برقم (٦٥٣٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم برقم (١٠٦٤).

(٢) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث علي رضي الله عنه، كتاب: المناقب، باب:علامات النبوّة في الإسلام برقم (٣٤١٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: التحريض على قتل الخوارج برقم (١٠٦٦).

(٣) **انظر**: شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ١٦٠)، فتح الباري (٦/ ٦١٨) و(٨/ ٦٩)، =

الدِّين»[١]، ولا يُعكِّر على هؤلاء ما اعترض به بعضُهم[٢] مِن وروده بلفظ «**يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ**» لأنّ الإسلام محمولٌ هنا على «الاستسلام الذي هو الانقيادُ والطّاعة»[٣].

ولعلَّ الأقوى أن يقال: إنه ليس في الحديث الشّريف تَعَرُّضٌ لحكم الخوارج مِن جهة الإيمان والكُفر، بل إنه وَرَدَ في سياق النَّهي عن الغُلُوّ في الدِّين وما يَجُرُّهُ على أصحابه مِن تَبِعات[٤]، حيث إنّهم (أي الخوارج) لم يَكتفوا بالقَدْر المشروع ولم يقفوا عند حدِّه بل تعمَّقوا فيه فآلَ بهم الأمر إلى أن تجاوزوه وخرجوا منه دون أن يشعروا، واقعين بذلك في البدعة التي هي نقيضُ مقصودهم، فأصبحوا بذلك مذمومين مأزورين، وإن كانوا يحسبون أنهم قد أحسنوا صُنعاً.

وقد جاء في صفة ذي الخويصرة ـ الذي هو سبب الحديث ـ أنه (كَثُّ اللِّحْيَةِ، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، مُشَمَّرُ الإِزَارِ)[٥] وفيها إشارة إلى شدّة

= مرقاة المفاتيح (٧/ ٩٣) و(١١/ ٣٦)، حاشية السندي على سنن النسائي (٥/ ٨٨).

(١) **انظر**: عمدة القاري (١/ ٢٥٦). (٢) **انظر**: فتح الباري (٨/ ٦٩).

(٣) عمدة القاري (١/ ٢٥٦).

(٤) لفظ الحديث الوارد عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه أنه قال: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رسول اللهِ ﷺ وهو يَقْسِمُ قِسْماً أَتَاهُ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ ـ وهو رَجُلٌ من بَنِي تَمِيمٍ ـ فقال: يا رَسُولَ اللهِ اعْدِلْ.

فقال: «**وَيْلَكَ! وَمَنْ يَعْدِلُ إذا لم أَعْدِلْ؟ قد خِبْتَ وَخَسِرْتَ إن لم أَكُنْ أَعْدِلُ!**».

فقال عُمَرُ: يا رَسُولَ اللهِ ائْذَنْ لي فيه فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ.

فقال: «**دَعْهُ فإِنَّ لَهُ أَصْحَاباً يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَؤُوْنَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُوْنَ مِنَ الدِّيْنِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**».

خرّجه البخاري في صحيحه برقم (٣٤١٤)، ومسلم برقم (١٠٦٤).

(٥) جزء مِن حديث خرّجه البخاريُّ في صحيحه مِن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب: المغازي، باب: بعث عليِّ بن أبي طالب عليه السلام وخالد بن الوليد رضي الله عنه إلى اليمن قبل حَجَّة الوداع برقم (٤٠٩٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الزّكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم برقم (١٠٦٤).

تعبُّده واجتهاده فيه، غير أنّ جهلَه زيّن له أن يُسِيءَ الظَّنَّ بالنبي ﷺ حيث رأى في صنيعِه جَوراً عن الحقِّ وميلاً عن العَدْل حتى تجرّأ وقال له: (اعْدِلْ)، وفي رواية (اتَّقِ اللهَ يَا مُحَمَّدُ)[١]!

إذن ليس المقصود بـ(الدِّين) في قوله: «**يَمْرُقُوْنَ مِنَ الدِّيْنِ**» هو الدِّين بمفهومه الشّامل، بل بمفهومه المطلق، و(الخروجُ) و(المروقُ) عن الدِّينِ والإسلامِ أنواعٌ مختلفة، متفاوتة في الحقيقة والحكم كما أشار إليه الإمام ابن تيميّة[٢]، فـ(المروقُ) هنا هو مجاوزة القَدْر المشروع مِن الطّاعة ـ و(الدِّين) يَرِدُ بمعنى (الطّاعة) في اللُّغة[٣] ـ، وعلى هذا فلا إشكال في اختلاف الرِّوايات «**يَمْرُقُوْنَ مِنَ الدِّيْنِ**» و«**يَمْرُقُوْنَ مِنَ الإِسْلَامِ**» و«**يَخْرُجُوْنَ مِنَ الْحَقِّ**»[٤].

والقول بعدم تكفيرهم لا ينفي كونَ «الصّحيح أنّ هذه الأقوالَ التي يقولونها التي يُعْلَمُ أنها مخالِفَةٌ لِما جاء به الرَّسول كُفْرٌ، وكذلك أفعالُهم التي هي مِن جنس أفعال الكُفَّار بالمسلمين هي كُفْرٌ أيضاً... لكن تكفير الواحدِ المعيَّنِ منهم والحُكْم بتخليده في النّار موقوفٌ على ثبوت شروط التّكفير وانتفاءِ موانعه»[٥].

ويكفي في ردِّ الاستدلال على تكفيرهم بقوله ﷺ: «**يَمْرُقُوْنَ مِنَ**

---

(١) جزء من حديث خرّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري، كتاب: الأنبياء، باب: بَاب قَوْلِ اللهِ ﷻ: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾ [الحاقة: ٦] برقم (٣١٦٦)، ومسلم في كتاب: الزكاة، باب: ذكر الخوارج وصِفاتهم برقم (١٠٦٤).

(٢) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٨/ ٤٩٩) و(٣/ ٣٨٣).

(٣) **انظر**: مشارق الأنوار (١/ ٢٦٥)، لسان العرب (١٣/ ١٦٩)، القاموس المحيط (١٥٤٦).

(٤) خرّج هذا اللّفظ الإمام أحمد في مسنده من حديث علي بن أبي طالب ﷺ برقم (٨٤٨)، والنسائي في سننه الكبرى برقم (٨٥٦٦).

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٨/ ٥٠٠) باختصار يسير.

الدِّيْنِ» أنّ عليّاً وهو أحد رواة هذا الحديث لم يَفْهم منه خروجَهم من الملّة، ولا غيره من الصّحابة.

٢ ـ أنّ النبيَّ ﷺ قال: «**يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ**» ولم يَقُل: (منها)؛ لأنّ (مِن) تقتضي كونهم جزءاً مِن هذه الأُمّة بخلاف التّعبير بـ(في)[(١)].

والجواب عن ذلك أن يقال: صحيحٌ أنّ هـذا هو الوارد عن أبي سعيد الخدريِّ و«لم تختلف الطُّرُقُ الصّحيحة على أبي سعيد في ذلك»[(٢)] غير أنه ورد عن عددٍ من الصّحابة أكثرُ من رواية في حقِّ الخوارج بلفظ (مِنْ أُمَّتِيْ) ومِن هؤلاء: عليّ بن أبي طالب[(٣)] وأبو ذرّ الغفاريُّ[(٤)] وعبد الله بن عمر[(٥)] وعبد الله بن عمرو بن العاص[(٦)] وأبي بكرة[(٧)] وأنس بن مالك[(٨)] وابن عبّاس[(٩)].

وبهذا يَسْقُطُ الاستدلالُ بلفظة (في أمّتي).

وقد أجاب القائلون بتكفير الخوارج عن لفظ (مِن أُمّتِي) بأنّ المرادَ بـ(الأُمَّة) في حديث أبي سعيد: أُمَّةُ الإجابة، وفي رواية غيره: أُمَّةُ الدَّعوة»[(١٠)].

---

(١) **انظر**: فتح الباري (١٢/ ٢٨٩)، عمدة القاري (٢٤/ ٨٧)، الديباج على مسلم (٣/ ١٦٠).

(٢) فتح الباري (١٢/ ٢٨٩).

(٣) **انظر**: صحيح مسلم (٢/ ٧٤٨).

(٤) **انظر**: المصدر السّابق (٢/ ٧٥٠).

(٥) **انظر**: مسند أحمد بن حنبل (٢/ ٨٤).

(٦) **انظر**: مسند أحمد بن حنبل (٢/ ١٩٨)، والمستدرك على الصحيحين (٤/ ٥٣٣)، وقد بيَّن الهيثميُّ في مجمع الزّوائد (٦/ ٢٢٨) أنّ في سنده شَهْرَ بنَ حَوْشَب ثم قال: «وشَهْرٌ ثقة، وفيه كلامٌ لا يَضُرّ، وبقيّةُ رجاله رجال الصّحيح».

(٧) **انظر**: مسند أحمد بن حنبل (٥/ ٤٤)، وقال عنه الهيثميُّ في مجمع الزوائد (٦/ ٢٣١): «رجاله رجال الصّحيح».

(٨) **انظر**: الأحاديث المختارة (٧/ ٨٩)، وقال محقِّقه: «إسناده صحيح».

(٩) **انظر**: مسند أبي يعلى الموصليّ (٤/ ٢٤٢)، وقال الهيثميّ في مجمع الزوائد (٦/ ٢٣٢): «رجاله رجال الصّحيح».

(١٠) فتح الباري (١٢/ ٢٨٩)، عمدة القاري (٢٤/ ٨٧).

و«قال قومٌ: معناه مِن أُمَّتي بدعواهم»[١] أي بادِّعائهم.

ولا حاجة لهذه التّخريجات لأنّها بُنِيَت في الأساس على كونهم اعتقدوا ثم استدلُّوا، ومما يبيِّن ضعفَها أنّ لفظ (مِنْ أُمَّتِيْ) ورد عن عدد من الصّحابة لا واحد ممّا يدلّ على أنه مِن لفظ النبيّ ﷺ وليس مِن تعبير أحد الرّواة.

ثمّ إنّ لفظ (فِيْ أُمَّتِيْ) ليس صريحاً في خروجهم عن الملّة ولا في نفي كونهم مِن الأُمَّة، بخلاف لفظ (مِن) البيانيّة والتي تَدَلّ ـ بحسب الأصل ـ على كونهم جزءاً منها، وعليه فيمكن أن يقال: إنَّ كلَّ ما صحَّ فيه استعمالُ (مِن) صحّ فيه استعمالُ (في) الظَّرفيّة لأنّ جزءَ الشَّيء لا يمكن أن يقع إلا وهو مرتبط بظَرْفِهِ المحيط وإن لم يكن جزءاً من هذا الظَّرف.

الدّليل الثّاني: قوله ﷺ: **«لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»**[٢] وفي رواية **«قَتْلَ ثَمُوْدَ»**[٣].

قالوا: إنّ النبيّ ﷺ أخبر أنه لو لَقِيَهم لقَتَلهم قَتْلَ عادٍ وثمود، وعاد وثمود إنما أهلكوا بالكُفْر[٤].

والجواب عن ذلك أن يقال:

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ٣٢٧).

(٢) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري، كتاب: الأنبياء، باب: باب قَوْلِ اللهِ ﷻ: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾ [الحاقة: ٦] برقم (٣١٦٦)، ومسلم في كتاب: الزّكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم برقم (١٠٦٤).

(٣) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، كتاب: المغازي، باب: باب: بعث عليّ بن أبي طالب ﷺ وخالد بن الوليد ﷺ إلى اليمن قبل حجّة الوداع برقم (٤٠٩٤)، ومسلم في كتاب: الزّكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم برقم (١٠٦٤).

(٤) **انظر**: فتح الباري (١٢/ ٢٩٩)، نيل الأوطار (٧/ ٣٥١).

إنّ التّشبيهَ النبويَّ الكريم لم يُسَقْ لبيان سبب إهلاك عاد[١] الذي هو الكُفْر، بل تشبيه ما سيكون عليه حال الخوارج بما كان عليه حال عاد حيث استؤصلوا بالكُلِّية، بحيث يَقْتُلُهم قتلاً لا يغادِرُ منهم أحداً مثلما أنّ الرِّيح العقيم لم تُبْقِ أحداً مِن عاد كما قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨].

وما قيل عن فناء عاد بالعذاب يقال نفسه عن ثمود الذين أهلكوا بـ(الطّاغية)[٢].

ولم يُشِرْ أحد مِن الشُّرّاح الذين تيسّر الوقوفُ على كلامهم حولَ هذا الحديث إلى أنّ المراد تساوي الخوارج وعاد في الكفر[٣].

الدّليل الثّالث: قوله ﷺ عن الخوارج ـ: «**هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيْقَةِ**»[٤].

قالوا: ولا يوصف بذلك إلا الكُفّار، إذ لا يمكن أن يكونوا باقين على إسلامهم ويصفهم النبي ﷺ بأنهم شرُّ الخلق[٥].

وقالوا أيضاً: إنّ (الْخَلْقَ) و(الْبَرِيَّةَ) بمعنى واحد، ولهذا جاء في بعض روايات الحديث «**هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ**»[٦] وشرُّ البريَّة بحسب ما ورد في

---

(١) رجّح الحافظ ابن حجر رواية (قتل عاد). **انظر**: فتح الباري (٨/ ٦٩).

(٢) **انظر**: عمدة القاري (٢٥/ ١٢٢).

(٣) **انظر**: كشف المشكل (٣/ ١٢٠)، شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ١٦٢)، فتح الباري (٦/ ٣٧٧)، عمدة القاري (١٥/ ٢٢٨) و(١٨/ ٩)، شرح السيوطي لسنن النسائي (٥/ ٨٩)، مرقاة المفاتيح (١١/ ٣٧)، حاشية السندي على سنن النسائي (٥/ ٨٨)، عون المعبود (١٣/ ٧٨).

(٤) خرّجه مسلم في صحيحه من حديث أبي ذرّ ﷺ، كتاب: الزّكاة، باب: الخوارج شرّ الخَلْق والخليقة برقم (١٠٦٧).

(٥) **انظر**: المحلى (١١/ ١٠٤)، فتح الباري (١٢/ ٢٩٩)، نيل الأوطار (٧/ ٣٥١).

(٦) جزء من حديث خرّجه الإمام أحمد في مسنده برقم (١١١٣٣)، وقال عنه الهيثميّ مجمع الزوائد (٦/ ٢٢٥): «رجاله ثقات».

القرآن هم الكافرون(١).

ومثله ما جاء عن أبي غَالِبٍ(٢) قال: رَأَى أبو أُمَامَةَ(٣) رُؤُوسَاً مَنْصُوبَةً عَلَى دَرَجِ مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَقَالَ أَبُوْ أُمَامَةَ: **كِلَابُ النَّارِ، شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيْمِ السَّمَاءِ، خَيْرُ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوْهُ** ثُمَّ قَرَأَ ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] إلى آخِرِ الآيَةِ.

قلت لأبِي أُمَامَةَ: أنتَ سَمِعْتَهُ مِن رسول اللهِ ﷺ؟

قال: لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ إلَّا مَرَّةً أو مَرَّتَيْنِ أو ثَلاثاً أو أَرْبَعاً حتى عَدَّ سَبْعاً ما حَدَّثْتُكُمُوهُ»(٤).

وقد أجاب الجمهورُ عن الحديث الأوّل بأنْ تأوّلوه على أنّ المعنى: شَرُّ المسلمين وأسوأهم(٥).

---

(١) **انظر**: المحلى (١١/ ١٠٤).

والإشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦].

(٢) أبو غالب صاحب أبي إمامة الباهليّ ﷺ: بصريٌّ نَزَلَ أصبهان، اختُلِفَ في اسمه فقيل: (حزوّر) أو (سعيد) أو (نافع)، اختلف أئمة الحديث فيه، وقال عنه ابن حجر: «صدوق يُخطيء»، لم أقف على سنة وفاته، وحديثه عند البخاريِّ في الأدب المفرد وأبي داود والتِّرمذي وابن ماجه. **انظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٥٥)، تاريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٦٥)، تهذيب الكمال (٣٤/ ١٧٠)، تقريب التهذيب (٦٦٤).

(٣) صُدَيُّ (بالتصغير) بن عجلان بن الحارث بن وهب الباهليُّ: أبو أمامة، من فضلاء الصّحابة، سكن الشام، وقاتل مع عليٍّ بصفِّين، توفِّي سنة ٨٦هـ. **انظر**: الاستيعاب (٢/ ٧٣٦)، أُسْد الغابة (٣/ ١٦)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٥٩)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٤٢٠).

(٤) خرّجه الترمذيّ في سننه ـ واللّفظ له ـ، كتاب: تفسير القرآن عن رسول ﷺ، باب: ومِن سورة آل عمران برقم (٣٠٠٠)، وابن ماجه، باب: في ذِكْر الخوارج برقم (١٧٦)، والبيهقيّ في سننه الكبرى، كتاب: قتال أهل البغي، باب: الخلاف في قتال أهل البغي برقم (١٦٥٥٩)، والحديث حسّنه الترمذيُّ، وقال الألبانيُّ في صحيح وضعيف سنن الترمذيِّ: «حسن صحيح».

(٥) **انظر**: شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ١٦٧).

وتفصيله أنه لا بد مِن تأويل حديث «**هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ**»[١] **بأحد تأويلين:**

أحدهما: بتقدير (مِن)، وعليه فالأصل (مِن شرِّ الخلق)، وحينئذٍ لا يُفهم منه الإطلاقُ بل التّبعيض، ولهذا التّخريج نظائرُ كثيرة في النُّصوص الشَّرعية حيث تُحذَف (مِن) وهي مُرادَة كقوله ﷺ: «**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟ قال: قَوْلُ الزُّوْرِ ـ أَوْ قَالَ شَهَادَةُ الزُّورِ ـ**»[٢].

وقد علّق عليه النَّوويُّ بقوله: «ليس على ظاهره فإنّ الشِّركَ أكبرُ منه بلا شك، وكذا القتلُ، فهو مؤوَّلٌ بتقدير (مِن)»[٣].

ثانيهما: أن يكون لفظ (الْخَلْق) عامّاً أُرِيد به الخصوص الذي هو (المسلمين)، ولهذا التّخريج نظائرُ كثيرة في نصوص الشَّرع أيضاً، وهو استعمالٌ مشهور في لسان العرب، ومِن ذلك لفظ (الناس) الوارد في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] فإنه وإن كان عامّاً فالمراد به رجلٌ واحد فقط[٤]، وعليه فالمعنى (شرُّ المسلمين).

ويدلُّ على صحّة تأويل الجمهور ما يلي:

١ ـ ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ذَكَرَ رسولُ الله ﷺ

---

(١) جزء من حديث خرّجه مسلم في صحيحه من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه، كتاب: الزّكاة، باب: الخوارج شرّ الخلق والخليقة برقم (١٠٦٧).

(٢) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، كتاب: الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر برقم (٥٦٣٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها برقم (٨٨).

(٣) الدِّيباج على مسلم (١/ ١٠٤). **وانظر** للاستزادة مسائل مختلفة في: فتح الباري (٢/ ٩)، فيض القدير (١/ ١٧١)، التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٦٥)، مرقاة المفاتيح (١٠/ ٥٢٣).

(٤) **انظر:** أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٣٣٣)، التفسير الكبير (٥/ ١٥٤)، دقائق التفسير (٢/ ٦٦)، أضواء البيان (٩/ ١٦٣).

الخوارج فقال: «**هُمْ شِرَارُ أُمَّتِي يَقْتُلُهُمْ خِيَارُ أُمَّتِيْ**»[١]، وهذا الحديث في غاية الصّراحة في الدّلالة على المقصود.

٢ ـ أنه جاء في أكثر مِن رواية ثابتة التّصريح بـ(التّبعيض)، فقد ورد «**هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ أو مِنْ أَشَرِّ الْخَلْقِ**»[٢]، وورد أيضاً «**هُمْ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ أَوْ هُمْ مِنْ شَرِّ الْخَلْقِ**»[٣].

٣ ـ أنّ الأخذَ بظاهر حديث «**هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ**» يلزم منه أن يكونوا شرّاً ممّن أشرك بالله أو ادَّعى له وَلَداً أو قَتَلَ أنبياءَهُ وكذّبَ رسلَه وعاداهم وهذا غير صحيح[٤].

ثمّ إذا كانوا كذلك فلا بد وأن يُصبحوا أبغضَ الخلق إلى الله غير أنه ثبت عنه ﷺ وصفُهم بكونهم «**مِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللهِ إِلَيْهِ**»[٥] وليسوا أبغضَهم.

٤ ـ أنه ورد نحو هذا الاستعمالِ في شأن آخرين مثل ما جاء عن عَائِشَةَ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِالْحَبَشَةِ فيها تَصَاوِيرُ فَذَكَرَتَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فقال: «**إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِداً وَصَوَّرُوا فِيْهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، فَأُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[٦].

---

(١) عزاه الحافظ في فتح الباري (١٢/ ٢٨٦) إلى البزّار وقال: «سنده حسن»، ولم أتمكّن من العثور عليه في مسند البزّار ولا في غيره.

(٢) جزء من حديث خرّجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري، كتاب: الزّكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم برقم (١٠٦٤).

(٣) جزء من حديث خرّجه ابن حبّان في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب: التاريخ، باب: إخباره ﷺ عما يكون في أُمّتِهِ من الفتن والحوادث برقم (٦٧٤٠).

(٤) **انظر**: شرح مشكل الاثار (٢/ ٢٨٧).

(٥) خرّجه مسلم في صحيحه من حديث علي رضي الله عنه، كتاب: الزّكاة، باب: التّحريض على قتل الخوراج برقم (١٠٦٦).

(٦) خرّجه البخاريّ في صحيحه، كتاب: الصّلاة، باب: هل تُنبَش قبور المشركين ويُتّخذ =

فكيف يكون الجميعُ هم الأشرُّ؟! إلّا أن يقال إنَّ مسألة (الأَشَرِّيَّة) مسألةٌ نسبيّة أو بتقدير (مِن).

٥ ـ أنَّ النبيَّ ﷺ قال عن الخوارج: «**هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيْقَةِ، يَقْتُلُهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ وَالْخَلِيْقَةِ**»(١).

والسّؤال هو هل الذين قاتلوا الخوارج فأفنوهم هم (خير الخلق والخليقة) هكذا بإطلاق مما يعني أنهم أفضل مِن أنبياء الله ورُسُلِهِ؟ هذا ما لا يقوله أحد! إذن فالمراد أنهم خيرُ أهل الإسلام في زمانهم، ومِثلُ ذلك الخوارج ليسوا شرَّ الخلق هكذا بإطلاق بل هناك مَن هو شرٌّ منهم، وعليه فيكون المرادُ أنّ الخوارج شرُّ أهل الإسلام في زمانِهم.

وقد جَعَلَ بعضُ مَن يكفِّر الخوارجَ السّببَ في كونِهم شَرَّ الخلق «لأنهم أبطنوا الكُفْرَ»(٢) وهذا ضعيف، لأنَّ القوم لم يُؤْتَوا من خُبْثِ سرائرَ بل مِن شدّة الغلوّ مع الجهل بالسُّنة، ويكفي أنّ عليّاً ـ وهو أحد رواة حديث «**هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيْقَةِ**» ـ لم يَفْهم منه كُفْرَهم، بل قال: مِن الكُفر فَرُّوا.

فإن قيل: لم وصِفُوا بكونهم «**هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيْقَةِ**» وخُصُّوا بذلك؟

أجيب: لأنه لم يكن أحدٌ في زمانهم أكثرَ فساداً ولا أذىً للمسلمين منهم حتى مِن اليهود والنّصارى، فقد كانوا يتأوّلون القرآن على غير وجهه، ويُكَفِّرون جماهيرَ المسلمين حتى عُثمانَ وعليّ، ويُخْرِجُون مرتكبي

= مكانها مساجد برقم (٤١٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب: ، باب: النّهي عن بناء المساجد على القبور واتّخاذ الصُّوَر فيها، والنّهي عن اتّخاذ القبور مساجد برقم (٥٢٨).

(١) عزاه الحافظُ ابن حجر في فتح الباري (١٢/ ٢٨٦) للطّبراني وأشار إلى حُسْنِ إسنادِهِ، ولم أتمكّن مِن العثور على الحديث في أيٍّ من معاجم الطّبراني ولا غيرها من كتب السُّنة.

(٢) فيض القدير (٣/ ٦٤).

الكبائر مِن دائرة الإسلام، ويَرُدُّونَ كلّ سنة يرون فيها مخالفة لظاهر القرآن ـ بزعمهم ـ[(١)]، كما «كانوا مجتهدين في قَتْلِ كلِّ مسلم لم يوافقهم، مستحلِّين لدماء المسلمين وأموالِهم وقَتْلِ أولادهم، مُكَفِّرين لهم»[(٢)]، ومن ثَمَّ فقد كان فسادُهم ظاهراً عامّاً بخلاف غيرهم[(٣)] كما كانوا متديِّنين ببدعتهم، و«أهلُ البدع شَرٌّ مِن أهل المعاصي الشَّهوانيّة بالسُّنة والإجماع»[(٤)]

وفي الوقت ذاتِهِ لا يفعلون أيَّ شيء للكافرين مصداقاً لوصفه ﷺ لهم بأنهم «**يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلَامِ، وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ**»[(٥)].

وإذا كان النبيّ صلوات الله وسلامه عليه يقول: «**الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مَنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**»[(٦)] فكيف بِمَن لم يَسْلَمُوا من شَفْرَة حسامه وحدِّ رُمحه؟!

قال الإمام ابن تيميّة: «النبيُّ إنما ذَكَرَ الخوارجَ الحروريّة لأنهم أوّل صِنْفٍ مِن أهل البدع خرجوا بعده، بل أوّلُهم خَرَجَ في حياته فذكرهم لِقُرْبِهم مِن زمانه»[(٧)].

وأمّا بالنّسبة لحديث أبي أمامة وفيه «**شرُّ قتلى...**» فإنّ الجمهور يتأوّلونه بـ(شرّ قتلى المسلمين).

---

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٢٧٩) و(٢٨/ ٤٧٣).
(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٤٨).
(٣) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٣/ ٣٥).
(٤) المصدر السابق (٢٠/ ١٠٣).
(٥) خرجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الأنبياء، باب: قوله: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الأعراف: ٦٥] برقم (٣١٦٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم برقم (١٠٦٤).
(٦) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، كتاب: الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده برقم (١٠)، ومسلم من حديث جابر بن عبد الله، كتاب: الإيمان، باب: بيان تفاضل الإسلام وأيّ أموره أفضل برقم (٤١).
(٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٨/ ٤٧٦).

الدّليل الرَّابع: قوله ﷺ: «**أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لأَخِيْهِ: (يَا كَافِرُ) فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**»(١).

ووجه الاستدلال منه أنَّ الخوارجَ قد حكموا على كلِّ مَن خالف معتقدَهم بالخروج عن الإسلام والخلودِ في النِّيران فكانوا هم أحقَّ بالاسم منهم(٢).

و«هذا الحديث مما عدَّهُ العلماءُ مِن المشكلات»(٣)، ذلك أنّه يُفهَم مِن ظاهره أنّ كلّ مَن رمى أخاه المسلم بالكفر زوراً فهو خارج مِن الملّة مطلقاً، وقد أَخَذَ بهذا الظّاهر في باب التّكفير جماعةٌ(٤).

وأمّا الأكثرون فقد تباينت أنظارُهم في الجواب عن هذا الحديث على وجوه ـ وفي بعضها تقارُب ـ منها:

١ ـ أنّ المعنى «رَجَعَ عليه التّكفير إذ كأنه كَفَّرَ نفسَهُ لأنه كَفَّرَ مَن هو مثلُه»(٥).

وقد شرح ابنُ الصّلاح هذا المعنى بشيء مِن الإفاضة فقال: «إنْ لم يكن أخوهُ كافراً كما قال رَجَعَ عليه تكفيرُهُ فليس الرّاجع إليه هو الكُفْر بل التّكفير، وذلك لأنّ أخاهُ إذا كان مؤمناً وقد جَعَلَهُ هو كافراً مع أنّ المؤمنَ ليس بكافرٍ إلا عند مَن هو كافرٌ مِن يهوديٍّ أو نصرانيٍّ أو غيرِهما فقد لَزِمَ مِن ذلك كونُهُ مكفِّراً لنفسه ضرورةً لتكفيرِه مَن لا يُكَفِّرُهُ

---

(١) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، كتاب: الأدب، باب: مَن أكفر أخاه بلا تأويل فهو كما قال برقم (٥٧٥٢)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان حال إيمان مَن قال لأخيه المسلم يا كافرُ برقم (٦٠).

(٢) **انظر**: فتح الباري (١٢/ ٢٩٩) نيل الأوطار (٧/ ٣٥١).

(٣) فتاوى السُّبكي (٢/ ٥٨٢).

(٤) **انظر**: كشف المشكل (٢/ ٥٦٧)، التبصير في الدين (١٨٠)، إيثار الحقِّ على الخلق (٣٨٧).

(٥) عمدة القاري (٢٢/ ١٥٧).

إلا كافر، ويكون الضَّمير في قوله: «**فَقَدْ بَاءَ بِهَا**» بوصمة التّكفير ومَعَرَّتِه؛ أي: أنها لاصقةٌ بأولاهما بها، وهو المقول له إن كان كما قيل وإلا فالقائلُ»(١).

وهذا المعنى جيّد إلا أنه قد يُشكل عليه ما ورد في بعض روايات الحديث: «**أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لأَخِيْهِ: (يَا كَافِرُ) فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا بَاءَ أَحَدُهُمَا بِالْكُفْرِ**»(٢).

وفي رواية أخرى: «**إِنْ قَالَ رَجُلٌ لأَخِيْهِ: (يَا كَافِرُ) وَجَبَ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا**»(٣).

وفي رواية: «**إِذَا قَالَ لِلآخر: (كَافِر) فَقَدْ كَفَرَ أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ الّذِيْ قَالَ لَهُ كَافِرَاً فَقَدْ صَدَقَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَمَا قَالَ لَهُ فَقَدْ بَاءَ الّذِيْ قَالَ لَهُ بِالْكُفْرِ**»(٤).

ففي هذه الأحاديث التّصريح بأنّ الرّاجع هو الكفر لا التّكفير.

٢ ـ أنّ «معناه رَجَعَت عليه نقيصتُهُ لأخيه إذا لم يكن كما قال بِكَذِبِهِ عليه»(٥).

---

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط (٢٣٤). **وانظر** أيضاً: فتاوى السُّبكي (٢/ ٥٨٣).

(٢) خرّجه أبو عوانة في مسنده من حديث ابن عمر رضي الله عنه، كتاب: الإيمان، باب: بيان المعاصي التي إذا قالها الرّجل وعَمِلَها كان كُفْراً وفِسقاً واستوجب بها النار برقم (٥٠).

(٣) خرّجه أبو عوانة في مسنده من حديث ابن عمر رضي الله عنه، كتاب: الإيمان، باب: بيان المعاصي التي إذا قالها الرّجل وعَمِلَها كان كُفْراً وفِسقاً واستوجب بها النار برقم (٥٣).

(٤) خرّجه البخاري في الأدب المفرد من حديث ابن عمر رضي الله عنه، باب: من قال لإخيه يا كافر برقم (٤٤٠). **وانظر** روايات الحديث في الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٥١).

(٥) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط (٢٣٤). **وانظر** أيضاً: فتاوى السُّبكي (٢/ ٥٨٣).

وقد جَعَلَ ابنُ الصّلاح هذا الوجهَ مباعِداً لظاهر الحديث[١]، كما أنه يُفْقِدُ الحديثَ هيبتَهُ إذ أنّ كلّ كذب وافتراء يرجع في حقيقة الأمر نقصاً على صاحبه.

٣ ـ أنّ هذا الحديث واردٌ «على سبيل التّغليظ والتّشبيه له بالكفّار لا على الحقيقة»[٢]، ولهذا فإنه يُروى هكذا دون تفسير ليكون أبلغ في الزّجر.

قال الإمامُ أحمد ـ بعد أنْ ذَكَرَ هذا الحديث وبعضَ نظائره ـ: «هذه الأحاديث مما قد صحّ وحُفِظَ فإنّا نُسَلِّم له وإن لم نَعْلَم تفسيرَهُ، ولا نَتَكَلَّم فيه، ولا نُجَادِل فيه، ولا نُفَسِّر هذه الأحاديث إلا بمثل ما جاءت»[٣].

وقال ابنُ عبد البرّ: «ومثل هذا [يعني الحديث محلّ البحث] كثيرٌ مِن الآثار التي وَرَدَت بلفظ التّغليظ، وليست على ظاهرِها عند أهل الحقِّ والعلم لأصولٍ تدفعُها أقوى منها مِن الكتاب والسُّنة المجتمع عليها والآثارَ الثّابتة»[٤].

٤ ـ أنَّ معناه «باءَ بإثم رميه لأخيه بالكفر؛ أيْ: رَجَعَ وِزْرُ ذلك عليه إن كان كاذباً»[٥].

وهذا صحيح بلا إشكال، غير أنّ تَحَمُّل وزرِ الافتراء والظُّلم والافتيات عامٌّ في كلّ ما كان كذلك لا في الرّمي بالكفر دون سواه، ومن ثَمَّ فأيُّ فائدة في تخصيصه بالتّنويه إلا أن يقال إنَّ التّخصيص

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط (٢٣٤).
(٢) المغني (٢/١٥٨).
(٣) طبقات الحنابلة (١/٢٤٥)، اعتقاد أهل السنة (١/١٧٠).
(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٧/١٥).
(٥) عمدة القاري (٢٢/١٥٧). **وانظر** أيضاً: الاستذكار (٨/٥٤٩)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (٣/١٣٨)، كشف المشكل (٢/٥٦٧).

جاء للتّغليظ والزّجر فقط، وحينئذٍ يرجع هذا الجواب إلى الذي سبقه.

٥ ـ أنَّ تكفير المسلم لأخيه المسلم ليس كُفْراً بذاته، بل المعنى أنه «يؤول به إلى الكُفْرِ لأنَّ المعاصي بَرِيْدُ الكُفْر، ويُخاف على المكثر منها أنْ تكون عاقبةُ شؤمِها المصيرَ إليه»[1].

وشَرَحَ ابنُ الصّلاح هذا المعنى فقال: «يَتَّجِهُ فيه معنى آخر مُطَّرِدٌ في سائر الأحاديث القاضية بالكفر فيما ليس في نفسه كُفْراً، وهو أنّ ذلك يؤول به إلى الكفر إذا لم يتب توبةً ماحيةً لِجُرْمِهِ ذلك؛ إذ المعصية إذا فَحُشَتْ جَرَّت بشؤمها إلى الكُفْر، ولذلك شواهدُ، ووصفُ الشّيء بما يؤول إليه سائغٌ شائعٌ، مِن ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزُّمر: ٣٠]»[2].

٦ ـ أنّ الضّمير في قوله: «**فَقَدْ بَاءَ بِهِ**» عائد إلى الكُفْر كما صرّحت به الرِّوايات الأخرى، ولكنه كُفْرٌ عَمَلِيٌّ لا اعتقاديٌّ فهو غير مخرِج من الملّة[3]، وهذا بطبيعة الحال بشرط انعدام التّأويل.

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «بعض الناس يكون معه شُعْبَةٌ مِن شُعَبِ الكُفْر، ومعه إيمانٌ أيضاً، وعلى هذا وَرَدَ عن النبيِّ في تسمية كثيرٍ من الذُّنوب كُفْرَاً مع أنّ صاحبها قد يكون معه أكثرُ مِن مثقال ذرَّةٍ مِن إيمان فلا يخلد في النار كقوله: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»[4]

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٥٠)، فتاوى السُّبكي (٢/ ٥٨٣)، عمدة القاري (٢٢/ ١٥٧)، الديباج على مسلم (١/ ٨٢).

(٢) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط (٢٣٥).

(٣) **انظر**: الصلاة وحكم تاركها لابن القيِّم (٧٢).

(٤) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود، كتاب: الأدب، باب: ما يُنهى عنه من السِّباب واللّعن برقم (٥٦٩٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: قول النبي ﷺ: «**سباب المسلم فسوقٌ، وقِتاله كُفْر**» برقم (٦٤).

وقوله: «**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**»[(١)].

وهذا مستفيض عن النبيِّ في الصّحيح مِن غير وجهٍ فإنه أَمَرَ في حَجَّة الوداع أن يُنادى به في النّاس فقد سَمّى مَن يَضْرِبُ بعضُهم رقابَ بعضٍ بلا حقٍّ كُفَّاراً، وسمّى هذا الفعل كُفْرَاً، ومع هذا فقد قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ﴾ [الحجرات: ٩] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] فبيَّنَ أنّ هؤلاء لم يَخْرجوا مِن الإيمان بالكُلِّية ولكن فيهم ما هو كُفْرٌ، وهي هذه الخصلة، كما قال بعضُ الصّحابة «**كُفْرٌ دُوْنَ كُفْرٍ**»[(٢)] وكذلك قولُه: «**مَنْ قَالَ لأَخِيْهِ: (يَا كَافِرُ) فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**»[(٣)] فقد سمّاه أخاه حين القول وقد أخبر أنّ أحدَهما باء بها فلو خرج أحدهما عن الإسلام بالكلية لم يكن أخاه»[(٤)].

والحاصل: أنّ أيّاً مِن هذه الأجوبة كافٍ في إبطال الاستدلال بالحديث محلّ البحث على تكفير الخوارج.

الدّليل الخامس: قوله ﷺ: «**مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا**»[(٥)].

---

(١) خرّجه البخاريُّ في صحيحه من حديث ابن عمر، كتاب: المغازي، باب: حجّة الوداع برقم (٤١٤١)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان معنى قول النبي ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضُكم رقابَ بعض**» برقم (٦٦).

(٢) خرّجه الحاكم في مستدركه عن ابن عباس موقوفاً، كتاب: التفسير، تفسير سورة المائدة برقم (٣٢١٩)، والبيهقيُّ في سننه الكبرى، كتاب: جِماع أبواب تحريم القتل ومَن يَجِبُ عليه القِصَاص، ومَن لا قِصَاصَ عليه، باب: تحريم القتل مِن السّنة برقم (١٥٦٣٢). والحديث صحّحه الجاكم، والألباني في السّلسلة الصّحيحة (٦/ ٥١).

(٣) خرّجه بهذا اللّفظ مالك في الموطّأ من حديث ابن عمر ﷺ، كتاب: الكلام، باب: ما يُكره من الكلام برقم (١٧٧٧)، وأحمد في المسند برقم (٥٩١٤)، والحديث في الصّحيحين باختلاف يسير، وقد سبق تخريجه ص(٨٢٠).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٧/ ٣٥٥). **وانظر** للاستزادة: مجموع فتاواه (٣/ ٢٨٣) و(٧/ ٥٢٠)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٠٥).

(٥) خرّجه البخاريُّ في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر ﷺ، كتاب: الفتن، باب: قول النبيّ ﷺ: «**مَن حمل علينا السِّلاح فليس منا**» برقم (٦٦٥٩)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: قول النبيّ ﷺ: «**مَن حمل علينا السِّلاح فليس منا**» برقم (٩٨).

قالوا: وظاهر هذا الحديث أنّ كلَّ مَن حَمَلَ السّلاح فليس مِن المسلمين، وإذا لم يكن المرء مسلماً فهو كافر، والخوارجُ قد شهروا سيوفَهم في أهل الإسلام[١].

والجواب عن هذا الدَّليل أن يقال: إنّ «معناهُ عند أهل العلم أنه ليس ممن اهتدى بهدينا، واقتدى بعلمنا وعَمَلِنا وحسنِ طريقتنا، كما يقول الرَّجلُ لولده إذا لم يَرْضَ فِعْلَهُ: لستَ مِنّي!»[٢]، وقد «أَطْلَق اللَّفظ مع احتمال إرادةِ أنه ليس على الملَّة للمبالغةِ في الزَّجر والتَّخويف»[٣]، «لأنّ مِن حقِّ المسلم على المسلم أن يَنصرَهُ ويُقاتِلَ دونه، لا أن يُرْعِبَهُ بِحَمْل السّلاح عليه لإرادة قتاله أو قَتْلِهِ، ونظيره «**مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا**»[٤] و«**لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُوْدَ، وَشَقَّ الْجُيُوْبَ**»[٥]»[٦]، ولهذا كان التّعبير بـ«ليس منا» دالّاً على كون الفعلِ المتوعَّدِ عليه من الكبائر[٧].

ولو أُخِذ بهذا الحديث على ظاهره لَلَزِمَ منه تكفيرُ خلائق مِن أهل الإسلام مِن الصّحابة فمَن دونهم حيث حَمَلَ بعضُهم السّلاح على بعض.

الدَّليل السَّادس: أنَّ الخوارج يُكَفِّرون جماعةً مِن أعيان الصّحابة ممن شَهِدَ لهم النبيُّ ﷺ بالجنة كعُثمانَ وعليٍّ، وهذا تكذيبٌ له

---

(١) **انظر**: التمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ٣٣٩).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٠٩). **وانظر** للاستزادة: السنة للخلال (٣/ ٥٧٨).

(٣) فتح الباري (١٢/ ١٩٧).

(٤) خرّجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة، كتاب: الإيمان، باب: قول النبي ﷺ: **«مَن غشّنا فليس منا»** برقم (١٠١).

(٥) خرّجه البخاريّ في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود، كتاب: المناقب، باب: ما يُنهى مِن دعوى الجاهليّة برقم (٣٣٣١)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: تحريم ضرب الخدود وشقّ الجُيُوب والدُّعاء بدعوى الجاهليّة برقم (١٠٣).

(٦) فتح الباري (١٣/ ٢٤)، عمدة القاري (٢٤/ ١٨٦)، تحفة الأحوذي (٥/ ٢٢).

(٧) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١١/ ٦٥٢).

في خَبَرِهِ، وتكذيبه كفرٌ»[١].

وقد أجاب الآمديُّ[٢] على هذا الاستدلال «بأنه إنما يَلْزَمُ أنْ لو كان المكفِّرُ يَعْلَم بتزكية مَن كَفَّرَهُ قطعاً على الإطلاق إلى مماته بقوله ﷺ: «**أبو بَكْرٍ في الْجَنَّةِ وَعُمَرُ في الْجَنَّةِ وَعُثْمَانُ في الْجَنَّةِ وَعَلِيٌّ في الْجَنَّةِ...**»»[٣].

وقد عقّب تقيُّ الدِّين السُّبكيُّ على كلام الآمديِّ بأمرين:

١ ـ أنَّ هذا الخبر وإن لم يكن متواتراً لكنه مشهورٌ مستفيض.

والجواب عن هذا: أنه مشهور مستفيضٌ عند أهل السُّنة لا الخوارج، ومناطُ البحث هنا هو كونه مشهوراً مستفيضاً عند منكريه لا عند مثبتيه.

٢ ـ أنه معتضد بـ«إجماع الأُمَّة على إمامتهم وعلوِّ قدرهم وتواترِ

---

(١) **انظر**: فتاوى السُّبكي (٢/ ٥٦٩)، فتح الباري (١٢/ ٢٩٩)، نيل الأوطار (٧/ ٣٥١).

(٢) علي بن أبي علي ابن محمد بن سالم التَّغْلبيُّ: أبو الحسن الآمديُّ، فقيه شافعيٌّ، بارع في الأصول والجدل، مولدُهُ في (آمد) مِن دِيار بكر سنة ٥٥١هـ، كان مِن أذكياء العالم، اتُّهم بمصر بأنه على دين الفلاسفة وأُبيح دَمُهُ فَهَرَبَ منها، توفِّي في دمشق سنة ٦٣١هـ. من آثاره: الإحكام في أصول الأحكام، أبكار الأفكار، دقائق الحقائق. **انظر**: تاريخ الإسلام (٤٦/ ٧٤)، الوافي بالوفيات (٢١/ ٢٢٥)، البداية والنهاية (١٣/ ١٤٠)، شذرات الذهب (٥/ ١٤٤).

(٣) فتاوى السُّبكي (٢/ ٥٦٩). **وانظر**: فتح الباري (١٢/ ٢٩٩).
والحديث المشار إليه خرّجه الإمام أحمد في مسنده من حديث سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيل برقم (١٦٩٢)، وأبو داود في سُننه من حديث عبد الرحمٰن بن عوف، كتاب: السُّنة، باب: في الخُلفاء برقم (٤٦٥٠)، والترمذي في سُننه، كتاب: المناقب عن رسول الله ﷺ، باب: مناقب عبد الرّحمٰن بن عوف رضي الله عنه برقم (٣٧٤٧)، وابن ماجه، باب: في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، في فضائل العَشَرة رضي الله عنهم برقم (١٣٣).
والحديث قال بثبوته كلٌّ من: ابن حِبّان في صحيحه (١٥/ ٤٦٣)، والنّوويّ في شرحه على صحيح مسلم (١٦/ ٤١)، والألباني في صحيح وضعيف سُنن أبي داود وسنن الترمذي.

مناقبهم أعظم التّواتر الذي يفيد تزكيتهم»[١].

والجواب عن هذا من وجهين:

* أنّ الخوارج ـ أو كثيراً منهم ـ لا يَرَوْنَ حُجِّيَّةَ الإجماع، فكيف يَصِحُّ الاحتجاج عليهم بما لا يرونه دليلاً بالكلّيّة؟![٢].

* أنَّ الخوارج يُكَفِّرون جمهورَ المسلمين فكيف سيعوِّلون على إجماعهم وكثيرٌ منهم كفَّار في أعينهم؟!

وأخيراً فإنّ مما يبيِّن ضعفَ الاستدلال بتكفيرهم بعضَ المقطوعِ لهم بالجنة مِن الصّحابة مَا سبقت الإشارة إليه مِن أنّ عليّاً وهو أحد العشرة المبشَّرين لم يُكَفِّرهم مع علمِهِ بتكفيرهم له، بل عاملهم كما يُعامَلُ أهلُ القِبلة من المسلمين وحرّمَ أموالهَم وسبيَهم[٣].

الدَّليل السَّابع: أنه انعقد «الإجماعُ على تكفير كلِّ مَن دافع نصَّ الكتاب، أو خَصَّ حديثاً مجمعاً على نقلِهِ مقطوعاً به، مُجْمَعَاً على حمله على ظاهره كتكفير الخوارج بإبطال الرَّجم»[٤].

ويمكن مناقشة هذا الدّليل من خلال النِّقاط التّالية:

* أنَّ دعوى الإجماع غير مسلَّمة، ومَن تأمّل صنيع كثير من أهل العلم في كونهم لا يكفِّرون مَن وقع في شيء مما ادُّعي عليه الإجماع، ومن أبرز الأمثلة هو أنّ الجمهور لم يحكموا بكُفر الخوارج مع كونهم أنكروا الرّجم.

* أنَّ الخوارجَ متأوِّلون في ردِّهم لحدِّ الرّجم، ومِن المعلوم أنّ التّأويل مِن موانع التّكفير، وقد بنوا إنكارَهم على أصلٍ مشهور عندهم وهو أنهم «لا يَتَمَسَّكون مِن السُّنة إلا بما فَسَّرَ مجملَها دون ما خالف

---

(١) فتاوى السُّبكي (٢/ ٥٦٩).

(٢) **انظر**: المحصول (٤/ ٤٦)، الإحكام للآمدي (١/ ٢٥٧)، إرشاد الفحول (١٣٥).

(٣) منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٠٥ و٤١٠).

(٤) مصرع التّصوُّف (٢٨).

ظاهرَ القرآن»[١]. والأحاديث في هذا الباب لا تعدو أن تكون أحاديث آحاد فكيف يُتْرَكُ ـ بزعمهم ـ ظاهِرُ القرآنُ لأجلها وهي لا تُفيد العِلم بل الظّنّ لتطرُّق احتمال كَذِب الرّاوي أو نسيانه أو وهمه؟![٢].

الدّليل الثّامن: أنّ بُغْضَ عليٍّ بذاته كُفْرٌ[٣] لعِدَّة أحاديث، أبرزُها حديث عليٍّ ﷺ: «**وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إنه لَعَهْدُ النبي الأُمِّيِّ ﷺ إليَّ: أَنْ لَا يُحِبَّنِي إلا مُؤْمِنٌ، ولا يُبْغِضَنِي إلا مُنَافِقٌ**»[٤]، وستأتي مناقشتها وبيان أنه لا مستمسك بها فيما بعد.

ولئن كان الرَّاجحُ هو عَدَمَ تكفيرِهم كما سبق فهذا لا يعني أن تُحْفظ لهم حقوق المسلم على جهة الكمال، وقد نُقلت عن أئمّة السُّنة مجموعةٌ مِن الأحكام المرتبطة بمسألة (زجر أهل البدع) عموماً ومنها:

* ترك الكلام معهم.

وقد سئل الإمام أحمد عن الخوارج؟

فقال: لا تُكَلِّمْهم...»[٥].

* عَدَمُ معاملتهم.

وقد قيل لأحمد بن حنبل: «الرَّجلُ يبيعُ غلامَهُ مِن الخوارج؟

قال: لا.

قيل: فيبيعُ منهم الطّعامَ والثّياب؟

قال: لا.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٣/ ٤٨). **وانظر** للاستزادة: التفسير الكبير للرازي (٢٣/ ١١٧)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٩/ ٧٣) و(٢٠/ ١٠٤)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٠).

(٢) **انظر**: المبسوط للسرخسي (٩/ ٣٦)، الإحكام لابن حزم (١/ ١١٢).

(٣) **انظر**: الفتح الربّاني من فتاوى الإمام الشّوكاني (٢/ ٨٧٣).

(٤) سبق تخريجه ص(١٢٦).

(٥) السنة للخلال برقم (١٣٧). وقال المحقِّق: «إسناده صحيح».

قيل: فإن أكرهوه؟

فكَرِه ذلك كلَّه.

قيل: فيشتري منهم؟

قال: لا يشتري ولا يبيع»[١].

* تَرْكُ عيادة مرضاهم والصّلاة على موتاهم واتِّباع جنائزهم.

قال ابن قُدامة[٢]: «ظاهرُ كلام أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ أنه لا يُصَلّى على الخوارج، فإنه قال: أهلُ البدع إنْ مَرِضُوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تُصَلُّوا عليهم»[٣].

وسُئِلَ ابن القاسم[٤]: أرأيتَ قتلى الخوارج، أَيُصَلّى عليهم أم لا؟ قال: لا، قال لي مالكٌ في القَدَرِيَّة[٥] والإباضيّةِ: لا يُصَلّى على موتاهم،

---

(١) السنة للخلال برقم (١٣٢). وقال المحقِّق: «إسناده صحيح».

(٢) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الْجَمَّاعِيْلِيُّ: أبو محمد المقدسيُّ، فقيهٌ حنبليٌّ متبحِّر بلغ دَرَجَةَ الاجتهاد، مولِدُهُ بـ(جَمَّاعِيْل) ـ قرية في جبل نابلس من أرض فلسطين ـ سنة ٥٤١هـ، وكان إليه المنتهى في معرفة المذهب وأصولِهِ مع التّعبُّد والزُّهد، توفِّي سنة ٦٢٠هـ. مِن آثاره: المغني، الكافي، العمدة. **انظر**: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٦٥)، الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٣)، المقصد الأرشد (٢/ ١٥)، شذرات الذهب (٥/ ٨٨).

(٣) المغني (٩/ ١١)، شرح الزّركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٨٢).

(٤) عبد الرّحمٰن بن القاسم بن خالد بن جُنَادَة العُتَقِيّ مولاهم: أبو عبد الله المصري، فقيه متعبِّد ورع، لازم الإمام مالك بضعة عشر سنة وكان عنده ثلاث مائة جِلد أو نحوها من المسائل عنه، أثنى عليه النّسائيّ وغيره، وحديثه مخرَّج عند البخاريِّ وأبي داود في المراسيل والنّسائي، توفِّي سنة ١٩١هـ. **انظر**: وفيّات الأعيان (٣/ ١٢٩)، سير أعلام النّبلاء (٩/ ١٢٠)، الدِّيباج المذهب لابن فرحون (١٤٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٢٧).

(٥) القدريّة في الأصل من ألقاب المعتزلة، وقد يُطلق أحياناً على الجبريّة. **انظر**: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية (٢٤)، الملل والنحل (١/ ٤٣)، الصواعق المرسلة (٣/ ٩٣١)، المواقف (٣/ ٦٥٢).

ولا تتبعُ جنائزُهم، ولا تعاد مرضاهم»[١]، وقد بيّن سحنونُ[٢] العلّة في ذلك كونها «أدباً لهم»[٣] أي: لا كفراً.

الصّنف الثّاني: النّواصب غير المكفِّرة.

لا ريب بأنّ بُغْض عليٍّ والانحرافَ الحقيقيَّ عنه محرَّم كما دلّت عليه النُّصوص النّبويّة، وقد نصَّ ابنُ حزم على أنّه مِن كبائر الذُّنوب[٤]، لكن يبقى السّؤال الأهمُّ هل للنَّصب علاقةٌ بـ(الكُفْر) الأكبر أو بـ(النِّفاق) الاعتقاديّ؟ والمقصود هنا العلاقة المباشرة بذات النَّصب لا لأمر خارجيّ آخر.

وهذا الصِّنف مِن النّواصب لم يُكَفِّرْهُ أحد مِن أهل السُّنة لأنهم لا يجعلون النَّصب بذاته كُفْرَاً بل يرون صاحبَهُ مبتدعاً خارجاً عن جادّة السُّنة، ومن ثَمَّ تُجْرَى عليه أحكام أهل البدعة من الهجر للزّجر لا للكُفر.

قال الإمام أحمد بن حنبل: «مَن لم يُرَبِّع بعليّ بن أبى طالب في الخلافة فلا تُكَلِّمُوْهُ، ولا تُناكِحُوْهُ»[٥].

وأشار شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة إلى أنّ «المنصوص عن أحمدَ تبديعُ مَن توقَّفَ في خلافة عليٍّ وقال: هو أضلّ مِن حمار أهله، وأَمَرَ

---

(١) المدونة الكبرى (٣/ ٤٨). **وانظر**: الذخيرة للقرافيّ (٢/ ٤٧٤).

(٢) عبد السّلام بن سعيد بن جندب بن حسّان التّنوخيُّ: أبو سعيد، مفتي القيراون وقاضيها، لُقِّب بـ(سحنون) على اسم طائر بالمغرب لحدَّة ذهنه، وأصلُهُ مِن مدينة حمص، انتهت إليه رياسة مذهب مالك هناك مع الورع والسَّخاء، وهو مرتِّب (المدوّنة) ومُنَقِّحُها وعنه اشتهرت. **انظر**: تاريخ الإسلام (١٧/ ٢٤٨)، الوافي بالوفيات (١٨/ ٢٥٨)، البداية والنهاية (١٠/ ٣٢٣)، الديباج المذهب لابن فرحون (١٦٠).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٣٨٥).

(٤) **انظر**: تفسير البحر المحيط (٣/ ٢٤٤).

(٥) طبقات الحنابلة (١/ ٤٥)، المغني (٧/ ٣٠)، المقصد الأرشد (١/ ٤٥ و١٠٦).

بهجرانه، ونهى عن مناكحته»[١].

ومِن الواضح البيِّن كونُ الإمام أحمد يقصد النّواصب غير المكفِّرة.

قال الآجُرِّيُّ[٢]: «ينبغي لكلِّ مَن تمسّكَ بما رسمناه في كتابنا هذا [وهو كتاب الشّريعة] أنْ يَهجر جميع أهل الأهواء من مثل الخوارج والقدرية والمرجئة والجهمية وكلِّ مَن ينتسِبُ إلى المعتزلة وجميع الرّوافض وجميع النّواصب وكلَّ مَن نسبه أئمّة المسلمين أنه مبتدع بدعة ضلالة وصحَّ عنه ذلك، فلا ينبغي أن يُكَلَّمَ، وَلا يُسَلَّمَ عليه، ولا يجالَس، ولا يُصَلّى خلفَهُ، ولا يُزَوَّج، ولا يَتَزَوَّجَ إليه مَن عَرَفَهُ، ولا يُشارِكَه ولا يُعامِلَه، ولا يناظِرَه ولا يجادِلَه، بل يُذِلَّهُ بالهوان له، وإذا لقيتَهُ في طريق أخذت في غيرها إن أمكنك... وهذا الذي ذكرتُهُ لك مَقُوْلُ مَن تَقَدَّم مِن أئمّة المسلمين وموافق لسنة رسول الله»[٣].

والحاصل: أنّ كِلَا الصِّنفين غيرُ كافِرَينِ، على الرّاجح في الأوّل، وبإجماع أهل السُّنة في الثّاني إلا شواذّ.

غير أنَّ مِن أهل العلم مَن يرمي كلّ مَن يصدق عليه مفهوم النَّصب بـ(النِّفاق)، ومنهم مَن يرميه بـ(الكُفر).

وقد اعتمد هؤلاء فيما رأوه على بعض الأحاديث الواردة في هذا الشّأن، ومنها قول عليٍّ: **«وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ ﷺ إليَّ: أَنْ لَا يُحِبَّنِي إلا مُؤْمِنٌ ولا يُبْغِضَنِي إلا مُنَافِقٌ»**[٤].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٣٨). **وانظر** المصدر نفسه (٣٥/ ١٩).

(٢) محمد بن الحسين الآجُرِّي (بضم الجيم نسبة إلى قرية من قرى بغداد): أبو بكر البغدادي، محدِّث ثقة ضابط، له تصانيف حسنة، جاور بمكة طويلاً وفيها توفي سنة ٣٦٠هـ، من تصانيفه: الشريعة، الأربعين، كتاب العزلة. **انظر**: وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٢)، تاريخ الإسلام (٢٦/ ٢١٦)، النجوم الزاهرة (٤/ ٦٠)، شذرات الذهب (٣/ ٣٥).

(٣) الشّريعة (٥/ ٢٥٤٠) باختصار يسير.

(٤) سبق تخريجه ص(١٢٦).

وهذا الحديث نصٌّ على نفاق مُبْغِض عليٍّ رضي الله عنه، وعليه اتّكأ بعضُهم في رمي ابن تيميّة وإلزامه ـ زوراً ـ بالنِّفاق(١).

وعن أمِّ سلمة رضي الله عنها أنها قالت: أشهد أني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول: **«مَنْ أَحَبَّ عَلِيّاً فَقَدْ أَحَبَّنِيْ، وَمَنْ أَحَبَّنِيْ فَقَدْ أَحَبَّ اللهَ عز وجل، وَمَنْ أَبْغَضَ عَلِيّاً فَقَدْ أَبْغَضَنِيْ، وَمَنْ أَبْغَضَنِيْ فَقَدْ أَبْغَضَ اللهَ عز وجل»**(٢).

وعن سلمانَ رضي الله عنه مرفوعاً: **«مَنْ أَحَبَّ عَلِيّاً فَقَدْ أَحَبَّنِيْ، وَمَنْ أَبْغَضَ عَلِيّاً فَقَدْ أَبْغَضَنِيْ»**(٣).

وفي هذين الحديثين أنّ بُغْض عليٍّ يستلزم بُغْضَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وبُغْض النبيِّ يستلزم بُغْض الله تعالى، ومِن المعلوم أنّ بُغض الله ورسولِه كُفْرٌ، وعليه قالوا: النَّصب بُغْض عليٍّ وبغضه كفرٌ فالنّاصبيُّ كافرٌ.

ولعلّ من المناسب تسليط الضّوء على حديث عليّ **«إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَيَّ: أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضَنِيْ إِلَّا مُنَافِقٌ»** إذ هو قُطْب رحى النّظر في هذه المسألة ولا سيما أنه في صحيح مسلم، فعلى ضوء فهمه يمكن فهم سواه.

والحقيقة: أنّ ظاهر هذا الحديث مُشْكِل(٤)، وقد شكّ في صحّته

---

(١) **انظر**: الدرر الكامنة (١/ ١٨١).

(٢) خرّجه الطّبراني في معجمه الكبير برقم (٩٠١).
وقد حسّن إسنادَه كلٌّ من الهيثميّ في مجمع الزوائد (٩/ ١٣٢)، وابن حجر الهيتميّ في الصواعق المحرقة (٢/ ٣٦٠)، وصحّحه الألبانيّ في السّلسلة الصّحيحة برقم (١٢٩٩).

(٣) خرّجه الحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه برقم (٤٦٤٨)، وصحّحه، كما صححه الألبانيُّ في صحيح الجامع وزيادته برقم (٥٩٦٣) و(١٠٩٠٧).

(٤) **انظر**: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٩).

بعضُ أهلِ العلمِ[١].

ومردُّ الإشكال فيه أنه قابَلَ بين الإيمان والنِّفاق ورَبَطَهُمَا بحبِّ عليٍّ وبُغْضه بإطلاق، وعليه فلا بد وأن يكون ثَمَّةَ اطرادٌ في معناهما بحيث إنّ ما يقال في أحد شِقّيه يجب أنْ يقال نظيرُه في الشِّقِّ الآخر، وإلّا كان الاستدلال به نوعاً مِن الانتقائية، والإشكالُ هو أنه «قد أَحبَّهُ قومٌ لا خلاقَ لهم، وأبغضَهُ بجهلٍ قومٌ من النّواصب»[٢] على حدِّ قول الحافظ الذَّهبيِّ.

وهذا الحديث يتضمَّن شقَّين:

الشِّقُّ الأول: قوله: «أَنْ لَا يُحِبَّنِي إلا مُؤْمِنٌ».

من المعلوم أنَّ العبادات ثلاثةُ أنواع: (فعليّة وقوليّة وقلبيّة)، ومِن أعظم العبادات القلبيّة «الحبُّ في الله والبُغْض فيه»، بل جَعَلَهُمَا النبي ﷺ أوثقَ عُرى الإيمان[٣] لأنَّ مَن أحبَّ قَرُبَ مِن محبوبه وشاكَلَه، ومَن أبغض بَعُدَ وخالف، وبقدر ما سكن قلبَ المرء مِن حُبِّ الله وتعظيمه فإنه يستجيب لمُرَادَات الله ويُقَدِّمها على هوى نفسه، ولهذا كان «الْحُبُّ للهِ مِنْ كَمَالِ التَّوْحِيدِ»[٤] لأنّ المحبَّة لم تكن إلا فيه ولأجله.

ولا ريبَ بأنَّ علياً ﷺ مِن أكابر الصّحابة وساداتِ المسلمين الذين يُحِبُّون الله ورسولَه ويُحِبُّهم الله ورسوله، فهو مِن أوائل مَن آمن بالنبي ﷺ، وقد ذبَّ عن حِمَى دينه وقاتَلَ تحت رايته وإلى جانبِهِ،

---

(١) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٧/ ١٤٨). (٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٦٩).

(٣) **انظر**: مسند الطيالسي (١٠١)، مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ١٧٢)، مسند أحمد بن حنبل (٤/ ٢٨٦).

وقال عنه الهيثميّ في مجمع الزّوائد (١/ ٨٩): «رواه أحمد وفيه (ليث بن أبي سليم) وضعّفه الأكثر»، وحسّنه الألبانيّ بمجموع طُرُقه. **انظر**: السلسلة الصّحيحة برقم (٩٩٨)، صحيح التّرغيب والتّرهيب برقم (٣٠٣٠).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٠/ ٣٠٦). **وانظر**: الروح (٢٥٣).

كما أنه ابنُ عمِّه وزوجُ ابنته، ووالدُ سِبْطَيه، ومن ثَمَّ فإنَّ محبّته من الإيمان.

غير أنّ كونَ هذه المحبَّة إيماناً وطاعة ليس مِن خصائصه التي ينفرد بها عن سواه(١) خلافاً لما تزعمه الشِّيعة(٢)، بل يشاركه فيه كلُّ مَن اتّصف بما يستوجب الحُبّ لله مِن أمثال أعيان الصّحابة أبي بكر وعمرَ وعُثمانَ(٣)، بل هذا أصلٌ عامٌ في كلّ عباد الله المؤمنين متى كان الباعث على محبَّتِهم ما هم عليه مِن طاعة لله واستجابةٍ لأمره وانقيادٍ لحكمه، ولهذا جاء في الحديث: **«ثَلَاثٌ من كُنَّ فيه وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ الله وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إليه مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إلا للهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ في الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ»**(٤).

ومما يؤكِّد عَدَمَ اختصاصِ عليٍّ بهذا الوصف أنه وَرَدَ نظيرُه في حقّ الأنصار حيث قال ﷺ: **«آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ»**(٥).

ولم يَخُصَّ النبيُّ ﷺ الأنصارَ بهذا الوصف لأنهم أفضل مِن غيرهم

---

(١) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٢٩٧ و٣٧١).

تنبيه: قول ابن شاهين في الكتاب اللطيف (١٧٩): «تَفَرَّدَ بهذه الفضيلة عليُّ بن أبي طالب، لم يشركه فيها أحد». يقصد أنّ هذه الفضيلة لم ترد في حقّ أحد بعينه باستثناء علي رضي الله عنه.

(٢) **انظر**: الغدير (٣/ ١٨٦).

(٣) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٥/ ٧٢)، فتح الباري (١/ ٦٣).

(٤) خرّجه البخاريُّ في صحيحه من حديث أنس رضي الله عنه، كتاب: الإيمان، باب: مَن كَرِه أن يعود في الكُفر كما يَكره أن يُقذف في النار من الإيمان برقم (٢١)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان خصالٍ مَن اتّصف بهنّ وجد حلاوة الإيمان برقم (٤٣).

(٥) خرّجه البخاريُّ في صحيحه ـ واللّفظ له ـ من حديث أنس رضي الله عنه، كتاب: الإيمان، باب: علامة الإيمان حُبُّ الأنصار برقم (١٧)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: الدّليل على حُبِّ الأنصارِ وعليٍّ رضي الله عنه من الإيمان وعلاماته، وبُغْضَهم من علامات النِّفاق برقم (٧٤).

بإطلاق بل المهاجرون أفضلُ منهم على وجه الإجمال[١].

نعم لعليٍّ مزيدُ مزيّة على أكثر الصّحابة مِن جهة قُرْبِهِ من النبيِّ ﷺ وكونه من أهل بيته الذين أوصى بهم بقوله: «**أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِيْ أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِيْ أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِيْ أَهْلِ بَيْتِي**»[٢] وجاء في حديث آخر: «**أَحِبُّوا أَهْلَ بَيْتِي لِحُبِّيْ**»[٣].

وهذا الحبُّ النَّابع مِن محبّة النبيّ ﷺ والحرصِ على حفظ وصيّته بأهل بيته قُرْبَةٌ من قُرَب الإيمان.

فإن قيل: إن كان الأمر بهذه المثابة وأنه لا خصوصَ لعليٍّ ولا للأنصارِ بما ذُكِر فما الموجب لتخصيصهم بالذِّكر دون سواهم؟

والجواب: أنَّ الحكمة تَكْمُن في عِلْمِهِ ﷺ بما سيجري على عليٍّ بعدَه مِن ظُلْمٍ وتكفير وسَبٍّ وبُغض، وعلمِهِ أيضاً بما سيجري على الأنصار عموماً مِن انحرافٍ عنهم و«استئثار الملوك مِن قُرَيش عن الأنصار بالأموال والتّفضيل بالعطاء وغيرِ ذلك»[٤].

وقد جاءت الإشارة لما سيجري عليهم في حديثين:

أولهما: كان عند البيعة، ففي حديث عُبادة بن الصّامت رضي الله عنه قال: «**بَايَعْنَا رَسُولَ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمَنْشَطِ**

---

(١) **انظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١١/ ١٣٢)، منهاج السنة النبوية (٧/ ١٥٢)، الجواب الصّحيح (٢/ ٢٦٧)، تاريخ ابن الوردي (١/ ١٣٣).

(٢) سبق تخريجه ص(٤٥).

(٣) خرّجه الترمذيُّ في سننه من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، كتاب: المناقب عن رسول الله ﷺ، باب: مناقب أهل بيت النبيِّ ﷺ برقم (٣٧٨٩)، وخرّجه الحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصّحابة، باب: ومِن مناقبِ أهل رسول الله ﷺ برقم (٤٧١٦).

والحديث قال عنه التّرمذي عقب إخراجه: «هذا حديث حسن غريب»، وصحّح الحاكم إسناده، وأمّا الألبانيُّ فضعّفه كما في صحيح وضعيف سنن التِّرمذي.

(٤) فتح الباري (٥/ ٤٨).

وَالْمَكْرَهِ وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا وَعَلَى ألا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ[(١)]».

وثانيهما: عَقِب غزوة حُنين[(٢)]، فعن أنس ﷺ: «سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ»[(٣)]، وفي رواية «أَثَرَةً شَدِيدَةً»[(٤)]، وقد «كَانَ الأَمْر كَمَا وَصَفَ ﷺ»[(٥)].

وإذا كان الإيمان شُعَباً كما ثبت عنه ﷺ[(٦)] فإنَّ محبَّة عليٍّ مِن شُعَبِه ومكمِّلاته كما يُفْهَم مِن تبويب ابنِ حبَّان وغيرِه على هذا الحديث[(٧)] وليست الإيمانَ نفسَه ولا شرطاً في صحّته، وعليه «فلا يقول عاقلٌ: إنَّ مُجَرَّدَ حُبِّهِ يَصِيرُ الرّجلُ به مؤمناً مطلقاً»[(٨)].

ثمّ إنّه ليس المراد بـ(المحبّة) في قوله: «أَنْ لَا يُحِبَّنِي...» كلَّ محبّة، بل المراد (المحبّة الشّرعية)، ولتحقُّقها هنا لا بدّ لها مِن أمرين:

---

(١) خرّجه البخاري في صحيحه ـ دون زيادة (وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا)، كتاب: الأحكام، باب: كيف يبايع الإمامُ الناسَ برقم (٦٧٧٤)، كتاب: الإمارة باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية برقم (١٧٠٩).

(٢) غزوة حُنَين: غزوة وقعت بين النبي ﷺ وهوازن سنة ثمان للهجرة. **انظر**: المنتظم (٣/ ٣٣١)، معجم البلدان (٢/ ٣١٣).

(٣) خرّجه البخاريُّ من حديث أُسَيد بن حُضَير ﷺ، كتاب: فضائل الصّحابة، باب: قول النبيِّ ﷺ للأنصار «**اِصْبِرُوْا حَتَّى تَلْقَوْنِيْ عَلَى الْحَوْضِ**» برقم (٣٥٨١)، ومسلم في كتاب: الإمارة، باب: الأمر بالصّبر عند ظُلم الولاة واستئثارهم برقم (١٨٤٥).

(٤) خرجه البخاريّ في صحيحه من حديث أنس ﷺ، كتاب: الجهاد والسِّيَر، باب: ما كان النبيُّ ﷺ يُعطي المؤلَّفة قلوبهم من الخمس ونحوه برقم (٢٩٧٤)، ومسلم في كتاب: الزّكاة، باب: إعطاء المؤلَّفة قلوبهم على الإسلام، وتصبُّر مَن قوي إيمانه برقم (١٠٥٩).

(٥) فتح الباري (٧/ ١١٨).

(٦) **انظر**: صحيح البخاري (١/ ١٢)، صحيح مسلم (١/ ٦٣).

(٧) **انظر**: صحيح ابن حبان (١٥/ ٣٦٧)، صحيح مسلم (١/ ٨٥).

(٨) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥١٠).

١ ـ أنْ يُحَبَّ عليٌّ لما هو عليه مِن الإيمان والقَرابة، وأمَّا ما يفعله الشِّيعة مِن نسبة كثيرٍ مِن الأكاذيب له ثمّ محبّته مِن خلال ما نسبوه إليه وفي ظلّ ما زوّروه عليه فلا يدخل في هذا الحديث الشَّريف؛ لأنهم في الحقيقة قد أحبُّوا رجلاً تخيَّلُوه وقالوا هذا (عليّ)، ولم يُحبُّوا عليّاً كما هو، ولم يكتفوا بهذا الضَّلال حتى زادوا عليه تكفير كلّ مَن لم يحبّ عليّاً المتوهَّم، وهم بذلك قد «رَتَّبوا جهلاً على جهلٍ فصاروا في ظُلُماتٍ بعضُها فوق بعض»[١].

والمتأمِّل يجد أنهم مبغضون لعليٍّ على الحقيقة لأنهم يُبغِضُون كلّ مَن كان على نهجِهِ وسار على هديه مِن حُبِّ الشَّيخين وموالاتِهما وتقديمِها على نفسه وما إلى ذلك، فهم أشبهُ ما يكون بالنّصارى حيث يُحِبّون عيسى الذي هو ابن الله ـ بزعمهم ـ، لا عيسى الذي هو عبد الله في واقعه[٢].

٢ ـ الاعتدال في المحبّة وعَدَمُ مجاوزة الحدّ المشروع فيها، فكلّ مَن غلا في محبّة عليٍّ وأفرط كمَن ادّعى أنّه إلهٌ، أو زعم أنّ مِن لوازم هذه المحبّة اعتقادَ عصمتِهِ، أو جَعَلَ له شيئاً مِن خصائص الله كعلم الغَيْب أو القُدْرة على الخلق والإيجاد ونحوِ ذلك لم يكن مشمولاً بهذا الحديث؛ لأنّ هذه المحبّة ليست محبّةً شرعيّة بل بدعيّة شِرْكيّة[٣] كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

ولهذا قال عليٌّ رضي الله عنه: «يَهْلِكُ فيَّ رجلان، مُفْرِطٌ في حُبِّي، ومُفْرِطٌ في بُغْضِيْ»[٤].

---

(١) منهاج السُّنة النبوية (٧/ ٢٠٥).
(٢) انظر: المصدر السّابق (٤/ ٢٩٦).
(٣) انظر الكلام على المحبة وأقسامها في: روضة المحبين (٢٩٣)، الروح (٢٥٣)، الجواب الكافي (١٣٤).
(٤) خرّجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة برقم (٦٨٤)، وحسّنه الألبانيّ في تحقيقه له.

وقال عَلْقمة[١]: «أَفْرَطَ ناسٌ في حُبِّ عليٍّ كما أفرطت النّصارى في حُبِّ المسيح»[٢].

ولو كان كلّ حبٍّ له محموداً، وكلّ محبٍّ مؤمناً لما حكم عليٌّ بهلاك الغالي فيه، ولَمَا شبّه علقمةُ حُبَّهم بِحُبّ النّصارى وهو مذموم.

الشِّقُّ الثّاني: قوله: «وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ».

يَنُصُّ هذا الشِّقُّ مِن الحديث على أنّه لا يُبْغِضُ عليّاً إلا منافق! لكن ما المراد بالنِّفاق؟ أهو الاعتقاديُّ أم العَمَلِيُّ؟ إذ النِّفاق بحسب ما ورد في النّصوص الشّرعية نوعان.

والحقيقة: أنَّ تحديد نوع النِّفاق مرتبط بمعرفة الباعث عليه، ويمكن القولُ إنَّ بُغضَ عليٍّ يكون تارةً نِفاقاً اعتقاديّاً وتارةً عَمَليّاً، ولهذا قال بعضُ الشُّرَّاح عند قوله: «**وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ**»[٣] «أيْ حقيقةً أو حُكْماً»[٤].

وبيان ذلك أنه إن كان الباعث على بُغْضِهِ ما اتّصف به مِن الإيمان بالله ورسولِهِ ونُصرةِ دينه وقوَّتِهِ في الحقِّ فهذا نِفاق اعتقاديٌّ مخرج

---

(١) علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النَّخَعيّ: أبو شبل الكوفيّ، فقيه عابد مقريء، كان أشبهَ النّاس هَدْياً وسَمْتاً بابن مسعود، شهد صِفِّين مع علي، وقد اتّفق العلماء على توثيقه، وحديثه مخرّج عند السّتة. توفي سنة ٦٢هـ. **انظر**: تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٠٠)، تاريخ الإسلام (٥/ ١٩٠)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٣)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٤٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣١٠).

(٣) خرّجه بهذا اللّفظ الترمذي في سننه من حديث علي ﷺ، كتاب: المناقب عن رسول الله ﷺ، باب: مناقب عليّ بن أبي طالب ﷺ برقم (٣٧٣٦)، والنسائي في سننه الصّغرى، كتاب: الإيمان وشرائعه، باب: علامة الإيمان برقم (٥٠١٨).
والحديث قال عنه الترمذي: «حسن صحيح»، وصحّحه الألباني في صحيح وضعيف سنن التّرمذيّ.

(٤) تحفة الأحوذي (١٠/ ١٦٤).

من الملّة، وعليه يُحْمَل قولُ الإمام أحمد ـ تعليقاً على هذا الحديث ـ: «مَن أبغضَ علياً ﷺ فهو في الدَّرك الأسفل مِن النّار»[(١)].

وإن لم يكن بُغْضُهُ لذلك بل لأمرٍ آخر مثل ما وقع مِن الخوارج الذين أبغضوه وقاتلوه وكفَّرُوه على التّأويل الفاسد فهذا نِفاق عَمَلِيّ لا يُخْرِجِ من الإسلام؛ لأنهم كانوا يعتقدون حينئذٍ أنهم فَعَلُوا ما فعلوه غَضَباً لله وعَمَلاً بكتابه، ولهذا نفى عنهم عليٌّ صفةَ النِّفاق حين سُئِلَ عنهم مع علمه اليقينيِّ بشدَّة بُغضِهم له وانحرافِهم عنه.

وفي حُكْمهم أيضاً مَن أبغضوه لكونه قَتَلَ أحداً مِن أقاربِهم مثل ما نُقِلَ عن أبي لبيد البصريّ وحَرِيز بن عُثمانَ[(٢)] فإنَّ هذا البُغْضَ في الأصل مزروعٌ في الجِبلّة الإنسانيّة، غير أنه لما توافرت النُّصوص على وجوب حُبِّه والتَّحذير مِن بُغضه كان بقاء هذا البُغض دون مسوِّغ شرعيٍّ يوجبه ضرباً من النِّفاق.

ولا يصحُّ أن يقال إنّ حَمْلَ لفظ (منافق) على النِّفاق العَمَلِيّ صَرْف له عن ظاهره لأنّ النُّصوصَ جاءت بالنّوعَينِ، فالاعتقاديُّ مناقضٌ لحقيقة الإيمان أصلاً فلا يمكن أن يجتمعا في قلبٍ واحد، بخلاف النِّفاق العَمَلِيِّ فإنه مُنافٍ لكماله الواجب، وقد يجتمع في الرَّجل الواحد إيمانٌ ونفاق.

والقاعدة في هذا الباب أنّه لمّا كان لـ(الكُفر) أعمال ولـ(النِّفاق) شُعَبٌ ودعائمُ جاءت النّصوص الشّرعيّة أحياناً بإطلاق هذا الاسم أو ذاك على مَن أتى بشيء مِن تلك الأعمال أو الشُّعَب[(٣)]، مع كونِها لا تُخْرِج صاحبَها مِن الملّة بدلالةِ نصوصٍ أخرى.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق (٤٢/٣٠١).

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (٥/٥٧٦) و(٢٤/٢٥١)، تهذيب التهذيب (٢/٢٠٩) و(٨/٤١٠).

(٣) **انظر**: صحيح ابن حبان (١/٤٨٨).

وفي معناهما أنها (أي النُّصوص الشَّرعيّة) قد تَنفي صفة الإيمان عن مرتكب بعض الآثام مع كونها ليست كُفْراً.

ومن ذلك ما ورد عن عبد اللهِ بن عَمْرٍو أَنَّ النبي ﷺ قال: **«أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيْهِ كَانَ مُنَافِقاً خَالِصاً، وَمَنْ كَانَتْ فِيْهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيْهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا أُؤتِمِنَ خَانَ، وإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»**(١).

وعن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: **«مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ»**(٢)، فالمقصود في هذين الحديثين النِّفاق العملي.

وعن عبد اللهِ بن مسعود أَنَّ النبيَّ ﷺ قال: **«سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»**(٣). أي كُفرٌ عَمَليّ.

وعَنْ أَبِي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«لَا يُبْغِضُ الأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ»**(٤).

وعن أَنَسٍ عن النبي ﷺ قال: **«لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيْهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»**(٥).

---

(١) خرّجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: علامة المنافق برقم (٤٣)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان خِصال المنافق برقم (٥٨).

(٢) خرّجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: ذمّ من مات ولم يغزُ، ولم يحدِّث نفسه بالغزو برقم (١٩١٠).

(٣) خرّجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: خوف المؤمن مِن أن يحبط عملُه وهو لا يشعر برقم (٤٨)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان قول النبي ﷺ: **«سباب المسلم فسوق، وقتاله كُفرٌ»** برقم (٦٤).

(٤) خرّجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدّليل على أنّ حبَّ الأنصار وعلي ﷺ من الإيمان وعلاماته، وبغضِهم من علامات النِّفاق برقم (٧٦).

(٥) خرّجه البخاريُّ في صحيحه ـ واللّفظ له ـ، كتاب: الإيمان، باب: مِن الإيمان أن يُحِبَّ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه برقم (١٣)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: =

وعن أبي هُرَيْرَةَ عن النبي ﷺ قال: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يُؤْذِيْ جَارَهُ**»[1].

وعنه أيضاً أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْراً أو لِيَصْمُتْ**»[2].

فالمراد بـ(الإيمان) في هذه النُّصوص الشَّريفة هو كمال الإيمان الواجب.

فمَن وقع في شيءٍ مِن أعمال الكُفْر الأصغر أو شُعَب النِّفاق العَمَلِيِّ أو نُفِيَ عنه كمال الإيمان الواجب «يكون مِن المعرَّضين للوعيد ليس مِن المستحقِّين للوعد المطلق»[3].

ويحسن في الختام ذِكْرُ كلام بعض أهل العلم على الحديث محلّ البحث، قال الذَّهبيُّ: «معناهُ أنّ حُبَّ عليٍّ مِن الإيمان وبُغْضَهُ مِن النِّفاق، فالإيمانُ ذو شُعَبٍ، وكذلك النِّفاق يَتَشَعَّبُ، فلا يقول عاقل إنّ مُجَرَّدَ حُبِّهِ يَصِيْرُ الرَّجلُ به مؤمناً مطلقاً، ولا بمجرَّدِ بُغْضِهِ يصير به الموحِّدُ منافقاً خالصاً، فمَنْ أَحَبَّه وأبغض أبا بكر كان في منزلة مَن أبغضه وأَحَبَّ أبا بكر، فبُغْضُهما ضلالٌ ونفاقٌ، وحُبُّهما هدى وإيمانٌ»[4].

= الدّليل على أنّ مِن خصال الإيمان أن يُحِبّ لأخيه المسلم ما يُحِبّ لنفسه من الخير برقم (٤٥).

(١) خرّجه البخاريُّ في صحيحه، كتاب: النّكاح، باب: الوصاة بالنِّساء برقم (٤٨٩٠)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: الحث على إكرام الجار والضّيف ولزوم الصّمت إلا عن الخير، وكون ذلك كلّه من الإيمان برقم (٤٧).

(٢) خرّجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة ﷺ، كتاب: الأدب، باب: إكرام الضّيف وخدمته إيّاه بنفسه برقم (٥٧٨٧).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٧/ ٤١).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥١٠).

وأشار ابنُ حجر إلى «أنّ البُغْضَ ها هنا مُقَيَّدٌ بسببٍ وهو كونُهُ نَصَرَ النبيَّ ﷺ لأنَّ مِن الطَّبع البشريِّ بُغْضَ مَن وَقَعَت منه إساءةٌ في حقِّ المبغض، والحبُّ بعكسه، وذلك ما يَرْجِع إلى أمور الدُّنيا غالباً.

والخبرُ في حبِّ عليٍّ وبُغْضِهِ ليس على العموم، فقد أَحَبَّهُ مَن أفرط فيه حتى ادَّعى أنه نبيٌّ أو أنه إلهٌ ـ تعالى الله عن إفكهم ـ!.

والذي وَرَدَ في حقِّ عليٍّ مِن ذلك قد وَرَدَ مِثْلُهُ في حقِّ الأنصار، وأجاب عنه العلماء إنْ أبَغْضَهم لأجل النَّصر كان ذلك علامة نفاقه، وبالعكس، فكذا يُقال في حقِّ عليٍّ.

وأيضاً فأكثرُ مَن يوصَفُ بالنَّصب يكون مشهوراً بصدق اللَّهجة والتَّمَسُّكِ بأمورِ الدِّيانة بخلاف مَن يوصف بالرَّفض فإنَّ غالبَهم كاذبٌ ولا يَتورَّعُ في الإخبار، والأصلُ فيه أنَّ الناصبةَ اعتقدوا أنّ علياً رضي الله عنه قَتَلَ عثمانَ أو كانَ أعانَ عليه فكان بُغْضُهم له دِيانةً بزعمهم ثمّ انضاف إلى ذلك أنَّ منهم مَن قُتِلَت أقارِبُهُ في حروب عليٍّ»[1].

والظّاهر مِن كلام ابن حجر أنه يُخَصِّصُ وَصْفَ النِّفاق بمَن أبغضه لما قام به مِن نُصْرَة الرّسول ﷺ.

لكن يَرِد على كلامه حديث بُرَيدة رضي الله عنه أنه قال: «لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ النّاسِ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيْ طَالِبٍ حَتَّى أَحْبَبْتُ رَجُلاً مِنْ قُرَيْشٍ لَا أُحِبُّهُ إِلَّا عَلَى بَغْضَاءِ عَلِيٍّ، فَبُعِثَ ذَلِكَ الرَّجُلُ عَلَى خَيْلٍ فَصَحِبْتُهُ وَمَا أَصْحَبُهُ إِلَّا عَلَى بَغْضَاءِ عَلِيٍّ، فَأَصَابَ سَبْياً فَكَتَبَ إِلَى النبي ﷺ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ مَنْ يُخَمِّسُهُ فَبَعَثَ إِلَيْنَا عَلِيّاً، وَفِيْ السَّبي وَصِيْفَةٌ مِنْ أَفْضَلِ السَّبْيِ، فَلَمّا خَمَّسَهُ صَارَتِ الْوَصِيْفَةُ فِيْ الْخُمُسِ ثُمَّ خَمَّسَ فَصَارَتْ فِيْ أَهْلِ بَيْتِ النبي ﷺ، ثُمَّ خَمَّسَ فَصَارَتْ فِيْ آلِ عَلِيٍّ، فَأَتَانَا ـ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ ـ فَقُلْنَا: مَا هذَا؟

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٠).

فَقَالَ: أَلَمْ تَرَوْا الْوَصِيْفَةَ صَارَتْ فِيْ الْخُمُسِ، ثُمَّ صَارَتْ فِيْ أَهْلِ بَيْتِ النبي ﷺ ثُمَّ صَارَتْ فِيْ آلِ عَلِيٍّ فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَكَتَبَ وَبَعَثَنِي مُصَدِّقاً لِكِتَابِهِ إِلى النبي ﷺ مُصَدِّقاً لِمَا قَالَ عَلِيٌّ، فَجَعَلْتُ أَقُوْلُ عَلَيْهِ وَيَقُوْلُ صَدَقَ، وَأَقُوْلُ وَيَقُوْلُ صَدَقَ، فَأَمْسَكَ بِيَدِيْ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ وَقَالَ: أَتُبْغِضُ عَلِيّاً؟

فَقُلْتُ: نَعَمْ.

فَقَالَ: لَا تُبْغِضْهُ، وَإِنْ كُنْتَ تُحِبُّهُ فَازْدَدْ لَهُ حُبّاً، فَوَالَّذِيْ نَفْسِيْ بِيَدِهِ لَنَصِيْبُ آلِ عَلِيٍّ فِيْ الْخُمُسِ أَفْضَلُ مِنْ وَصِيْفَةٍ، فَمَا كَانَ أَحَدٌ بَعْدَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَحَبَّ إِليَّ مِنْ عَلِيٍّ»(١).

ووجه الدّلالة من هذا الحديث أنّ بريدة لم يكن يُبْغِضُ عليّاً لدينه، ومع هذا فقد نهاه الرّسول ﷺ عن بُغْضِهِ وأمَرَه بحُبِّه.

ومما يَسترعي الاهتمامَ هنا أنّ ثَمَّة فَرِيقَينِ جعلوا كلّ مبغضٍ لعليٍّ ـ أيّاً كان هذا الباعث عليه ـ منافقاً نفاقاً اعتقاديّاً، **وهما**:

الفريق الأوّل: الشِّيعة الاثنا عشريّة الذين حملوا هذا الحديث على إطلاقه، فجعلوا بُغْضَ عليٍّ نفاقاً أكبرَ يستوجب الخروجَ مِن الإسلام والخلودَ في الدّرك الأسفل من النّار(٢)، ومن ثَمَّ يحكمون على كلّ

---

(١) خرَّجه الإمام أحمد في مسنده برقم (٢٣٠١٧)، والنسائي في سُننه الكبرى، كتاب: الخصائص، باب: الترغيب في حُبِّ عليٍّ، وذِكْر دعاء النبيِّ ﷺ لمن أحبَّهُ، ودعائه على مَن أبغضَه برقم (٨٤٨٢).

والحديث قال عنه الهيثميُّ في مجمع الزوائد (٩/١٢٧): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير عبد الجليل بن عطية وهو ثقة وقد صرح بالسماع وفيه لين»، وصحّحه شعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث مسند أحمد.

(٢) **انظر**: أهمّيّة الحديث عند الشِّيعة (٨٤).

تنبيه: لم يقف الإماميّة عند الحُكم على كلِّ مبغض لعليٍّ بالنِّفاق الأكبر، بل أوردوا كثيراً من الأحاديث والآثار التي تنصُّ على أنه لا يُبْغِضُهُ إلا وَلَد زنا، أو مَن قد =

مَن قاتل عليّاً مِن الصّحابة وغيرهم بالكُفر، وهذا الحملُ في غاية الوهن لأنهم لا يطّرِدُون في كِلا شِقّي الحديث، بل يُطْلِقون في الشّق الثّاني دون الأوّل، وهذا لا يخلو أن يكون تناقضاً أو انتقائيّة.

ولو جاز الأخذُ به على إطلاقه لقيل على سبيل المقابلة أيضاً إنّ كلَّ محبٍّ لعليٍّ مؤمنٌ على كلِّ حال، وهو ما لا يعتقدونه، حيث إنّ كثيراً منهم يُكَفِّرون كافّةَ فِرَق الشِّيعة(١) باستثناء أنفسِهم مع أنّ التّشيُّعَ لم يَقُمْ إلا على حُبِّ عليٍّ فكيف يكفّرونهم وفي الحديث (إلا مؤمن)؟

كما أنهم لا يتردَّدون في تكفير الغُلاةِ في عليّ مع أنهم مِن أشدِّ النّاس حُبّاً له(٢).

كما أنَّ كثيراً مِن الشِّيعة يذكرون في سياق الثّناء على عليٍّ حُبَّ كثيرٍ مِن أهل الكتاب له، **ويوردون من ذلك قولَ أحدِ نصارى الأندلس:**

عَـدِيٌّ وتَـيـمٌ لا أحـاوِلُ ذِكْـرَهُـمْ ... بسوءٍ، ولكنى محبٌّ لهـاشـمِ
وما تعتريني في عليٍّ ورهطِهِ ... إذا ذُكِـرُوا فـي الله لـومـةَ لائـمِ
يقولون: ما بال النَّصارى تُحِبُّهُم ... وأهلُ النُّهى مِن أعْرُبٍ وأعاجمِ؟!
فقلتُ: لهم إني لأحسبُ حُبَّهُم ... سرى في قلوبِ الخلقِ حتى البهائمِ!(٣)

= حَمَلَت به أُمُّه وهي حائض، ولا تبغضه مِن النِّساء إلا السّلقلق! (والسّلقلق: هي التي تحيض مِن دُبرها!). **انظر**: علل الشّرائع (١/ ١٤٣)، بحار الأنوار (٢٧/ ١٥١)، نهج الإيمان لابن جبر (٤٥٦)، الحقائق الناضرة (٥/ ١٩١).

(١) **انظر**: الحدائق النّاضرة (١٠/ ٣٥٩)، خاتمة المستدرك للنّوري (١/ ١٩٣).

(٢) **انظر**: تصحيح اعتقادات الإماميّة للمفيد (١٣١)، ذخيرة المعاد للشيزواري (٨٠)، روض الجنان للشّهيد الثّاني (٩٣) و(١٦٣)، الشِّيعة في الميزان (١١٦)، الموسوعة الفقهيّة الميسّرة للأنصاري (٢/ ٢٠).

(٣) الأبيات لابن إسحاق النّصراني الرَّسْعَنِيّ. **انظر**: تفسير البحر المحيط (٦/ ٢٠٩)، نفح الطِّيب (٢/ ٣٧٧)، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب (٣/ ٢٧٥)، الغدير للأمينيّ (٣/ ٨).

قال الآلوسي في روح المعاني (١٦/ ١٤٣): «أظنُّ أنّ نسبةَ هذه الأبيات للنّصرانيِّ لا أصل لها، وهي من أبيات الشِّيعة بيت الكذب».

فهذا الشّاعر النّصرانيُّ قد صرَّح بشدّة حُبِّهِ لعليٍّ ليس وحده بل حتى النَّصارى كلّهم ومع هذا فإنهم لا يمكن أن يقولوا بأنه مؤمن!

الفريق الثّاني: بعض علماء أهل السّنة، وقد نتج عن حملهم لفظَ (منافق) على النِّفاق الاعتقاديِّ ما يلي:

١ ـ الحكم بتكفير كلّ ناصبيٍّ.

قال الشَّوكانيُّ: «فإذا ثبت أنّ النّاصبيَّ مَن يُبْغِضُ عليّاً عليه السلام، فقد ثَبَت في الأحاديث الصّحيحة الصّريحة في كتب الحديث المعتمدة أنّ بُغْضَهُ كرَّمَ الله وجهَهُ في الجنة نِفاقٌ وكُفْرٌ»[١].

وصرَّح بأنّ «النّاصبيَّ كافر»[٢].

وعلى هذا التَّصوُّر جاء قول بعضهم:

علـيٌ يـظـنُّـون بـي بُـغْـضَـهُ فهلَّا سوى الكُفْرِ ظنُّوهُ بي![٣]

وكأنَّ الشّوكانيَّ وإن كفَّرَ كلَّ مبغضٍ لعليٍّ استدلالاً بما سبق إلا أنه يَقْصر مفهومَ (النّواصب) على الخوارج، ولهذا قال: «قد أراح الله تعالى مِن النّواصب ـ وهم الخوارجُ ومَن سَلَكَ مسلكَهم ـ فلم يَبْقَ منهم أحد، إلا شِرْذِمَةٌ بعُمَان، وطائفةٌ حقيرةٌ بأطراف الهند، يقال لهم (الإباضية).

فليحذرِ المتحفِّظ مِن إطلاق مثلِ هذه اللَّفظة على أحد مِن أهل الإسلام غير هؤلاء، فإنه بمجرَّد ذكر الإطلاق يَخْرُجُ عن الإسلام»[٤].

ويظهر أنه لم يُحَرِّر مفهوم (النّصب) بدقّة لأنه اعتمد فقط على قول صاحب القاموس المحيط في تعريف النَّواصب بأنهم: «المتديِّنون ببغضة عليٍّ رضي الله عنه»[٥].

---

(١) الفتح الربّاني من فتاوى الإمام الشّوكاني (٢/ ٨٧٣).
(٢) المصدر السّابق (٢/ ٨٧٢).
(٣) قائله ابن المعتزّ. **انظر**: ديوانه (١١٢).
(٤) الفتح الربّاني من فتاوى الإمام الشّوكاني (٢/ ٨٧٦).
(٥) **انظر**: القاموس المحيط (١٧٧)، الفتح الربّاني من فتاوى العلامة الشّوكاني (٢/ ٨٧٢).

وما قاله الشَّوكانيُّ غير مسلَّم مِن جهتين:

* جهة المفهوم: حيث إنّ (بُغْضَ عليٍّ) ليس محصوراً بـ(الخوارج) وحدهم فقد ثبت عن كثيرين سواهم ولا سيما الذين «تَنَقَّصوهُ واتَّخذوا لَعْنَهُ على المنابر سُنّة»[١]، ومَن نَظَرَ استعمالات جماعاتٍ مِن أهل العلم في هذا الباب لم يَشُكَّ في كونهم يُدْخِلون غيرَهم في مفهوم النَّصب، وعليه فلو كان كلُّ مبغض لعليٍّ كافراً (هكذا بإطلاق) ـ كما يذهب إليه الشّوكانيُّ ـ للزِمَ تكفير أُمَمٍ من غير الخوارج وهو ما لم يَقُلْ به.

* جهة الحكم: أنّه لو سُلِّم بأنّ النّواصب هم الخوارج وحدهم فإنّ عليّاً ـ وهو صاحب الشّأن ـ لم يُكفِّرْهم مع كونهم لم يتوانوا عن تكفيره.

وممّن جَعَلَ كلّ بُغض لعليّ نفاقاً اعتقاديّاً أحمدُ بن الصِّدِّيق الغُماريّ[٢]، وقد أدّى بهم ذلك إلى أنْ أدخلوا في مفهومه جماعةً مِن الصّحابة الذين قاتلوا عليّاً في صِفِّين وكفَّروهم لأنّه مِن غير المعقول أن يسقط بينهم سبعون ألف رجلٍ يوم صِفِّين جرّاء شدّة القتال[٣] ويقع منهم التّلاعن ثمّ تبقى القلوب خاليةً مِن لوثة البُغْض مِن الطَّرفين، لكن المنصوص على كون بُغْضِهِ نفاقاً هو عليٌّ بالخصوص.

ويمكن القول إنَّ الجامع بين هؤلاء وجود نزعة تشيُّع لديهم.

٢ ـ الانحراف عن بعض الصّحابة لاعتقادهم أنهم كانوا يُبْغضون عليّاً.

ومِن البدهيّ أن يكون الغُماريُّ ومَن على شاكلتِهِ منحرفين

---

(١) **انظر**: فتح الباري (٧/ ٧١).

(٢) **انظر**: جؤنة العطّار (٢/ ١٣).

(٣) **انظر**: مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٤٩).

عن بعض الصّحابة لأنهم يكفِّرونهم، ولا يرون لهم حُرْمَةً ولا يَحفظون لهم مكانة.

وقد ورد في ترجمة أبي حيّان الأندلسيّ[(١)] أنه «جرى على طريق كثيرٍ مِن أئمّة النُّحاة في حُبِّ عليٍّ حتى قال مرَّةً لبدر الدِّين ابنِ جماعة[(٢)]: قد روى عليٌّ قال: عَهِدَ إليَّ النبيُّ ﷺ **«لا يُحِبّنيْ إلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُنِيْ إلَّا مُنَافِقٌ»** هل صَدَقَ في هذه الرِّواية؟

فقال له ابنُ جماعةٍ: نعم.

فقال: فالذين قاتلوه وسلُّوا السُّيوف في وجهه كانوا يحبُّونه أو يُبغضونه؟!»[(٣)].

وهذا بطبيعة الحال نوعُ انحراف[(٤)]، لكنه (أعني أبا حيّان) لا يُكفِّر.

وعلى كلٍّ فقد قامت دلائلُ كثيرة مِن السُّنة على إبطال ما ذهب إليه

---

(١) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطيّ: أبو حيّان الأندلسيّ، أحد كبار العلماء بالعربية والتّفسير والقراءات واللّغات مع التعبّد وكثرة الخشوع، مولده في غرناطة سنة ٦٥٤هـ، استقرّ في القاهرة بعد ترحال، وقد اشتهر وبَعُدَ صيتُه، وقُرِئَ عليه كثير من كتبه. من آثاره: البحر المحيط، النّهر المادّ، ارتشاف الضّرَب. **انظر**: مِن ذيول العِبَر (٦/ ٢٤٣)، البدر الطّالع (٢/ ٢٨٨)، الأعلام للزّركلي (٧/ ١٥٢)، معجم المؤلِّفين (١٢/ ١٣٠).

(٢) محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنانيّ: أبو عبد الله، فقيه شافعيّ مشارك في عدّة علوم مع التعبُّد والتّصوُّن، مولده في حماة سنة ٦٣٩هـ، ولي قضاء مصر وظلّ فيه إلى إلى أن عَمِيَ فعُزِلَ، وتفرَّغ للتّدريس حتى توفِّي بمصر سنة ٧٣٣هـ، من آثاره: المنهل الرَّويّ، كشف المعاني، تذكرة السّامع والمتكلِّم. **انظر**: معجم الشُّيوخ للذّهبيّ (١٤٣)، فوات الوفيات (٢/ ٢٩١)، طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٣٩)، شذرات الذهب (٦/ ١٠٥).

(٣) الدُّرر الكامنة (٦/ ٦٤).

(٤) لكن قد يُعكّر على ما ذُكِر هنا ما نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني عن أبي حيّان في لسان الميزان (٣/ ٣٤٧).

هؤلاء مِن جَعْلِ كلّ بُغضٍ نفاقاً اعتقاديّاً وكلّ شنآن كُفراً أكبر أيّاً كان الباعث عليه، **ومِن هذه الأدلّة:**

أوّلاً: من السّنة الشّريفة:

١ ـ قوله ﷺ: «**إِنَّ ابْنِي هذا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بين فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ من الْمُسْلِمِينَ**»(١).

والاستدلال به من وجهين:

* أنه سمّاهم (مسلمين)، ولو لم يكونوا كذلك لم تصحّ تسميتهم بذلك، فكما أنّ فيه ردّاً على الخوارج الذين يكفّرون كِلَا الطّائفتين ففيه أيضاً ردٌّ على من يُكفِّرون أهلَ الشّام وحدهم كالشِّيعة ومَن وافقهم، ولهذا كان سُفيانُ بن عُيَينة يقول: «قوله (فئتين من المسلمين) يُعْجِبُنا جدّاً»(٢).

* أنه أثنى على الحسنِ بهذا الصُّلح وجَعَلَهُ مِن مناقبه.

قال الإمام ابنُ تيميّة: «لو كان معاويةُ كافراً لم يكن توليةُ كافرٍ وتسليمُ الأمر إليه مما يُحِبُّه الله ورسولُه، بل دلَّ الحديث على أنّ معاوية وأصحابَه كانوا مؤمنين، كما كان الحسنُ وأصحابُهُ مؤمنين، وأنَّ الذي فَعَلَهُ الحسنُ كان محموداً عند الله تعالى، محبوباً مرضيّاً له ولرسوله»(٣).

وقال ابن كثير: «شَهِدَ الصَّادقُ المصدوق للفِرْقَتَيْنِ بالإسلام، فمَن كَفَّرَهم أو واحداً منهم لمجرَّد ما وقع فقد أخطأ، وخالفَ النّصَّ النّبويَّ المحمديَّ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»(٤).

---

(١) سبق تخريجه ص(٨٢٠).

(٢) سنن البيهقي الكبرى (٨/ ١٧٣)، الاعتقاد للبيهقي (٣٧٧)، تاريخ مدينة دمشق (١٣/ ٢٣٣)، فتح الباري (١٣/ ٦٦).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٦٦). **وانظر:** منهاج السنة النبوية (٨/ ٥٢٩).

(٤) البداية والنهاية (٦/ ٢٢٠).

وقال أيضاً: «وفيه [يعني الحديث] الحكمُ بإسلام الطّائفتين أهلِ الشّام وأهلِ العراق، لا كما يَزْعُمُهُ فِرْقَةُ الرّافضةِ والجهلةِ الطّغام مِن تكفيرِهم أهلَ الشّام»[١].

٢ ـ قوله ﷺ: **«وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»**[٢].

ووجه الدّلالة من هذا الحديث أنه قال: (الباغية) ولم يقل (الكافرة)[٣].

٣ ـ قوله ﷺ: **«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تَقْتَتِلَ فِئَتَانِ عَظِيمَتَانِ، يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ، دَعْوَتُهُمَا وَاحِدَةٌ»**[٤].

والمراد بـ(الفئتين) هم عليٌّ ومَن معه ومعاوية ومَن معه[٥] لا عليٌّ والخوارج ولا أصحاب الجَمَل[٦]، لأنه جاء التّصريح في بعض روايات الحديث بأنّ الخوارج غيرُ هاتين الفئتين: **«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حتى يَقْتَتِلَ فِئَتَانِ عَظِيمَتَانِ، دَعْوَاهُمَا وَاحِدَةٌ، تَمْرُقُ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ يَقْتُلُهَا أَوْلَاهُمَا بِالْحَقِّ»**[٧].

وإذا كان «المراد بـ(الدَّعوة) الإسلام على الرَّاجح»[٨] ففي الحديث

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٢٨٠).

(٢) سبق تخرجه ص(٣٢) و(٧٥٥).

(٣) **انظر**: منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٩٩).

(٤) خرّجه البخاريُّ في صحيحه ـ واللّفظ له ـ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب: الفتن، باب: خروج النار برقم (٦٧٠٤)، ومسلم في كتاب: الفتن وأشراط السّاعة، باب: إذا تواجه المسلمان بسيفيهما برقم (١٥٧).

(٥) **انظر**: الجواب الصحيح (٦/ ١١٤)، طرح التثريب في شرح التقريب (٧/ ٢٦٧)، فتح الباري (١٢/ ٣٠٣)، عمدة القاري (١٦/ ١٤١) و(٢٤/ ٢١٤).

(٦) **انظر**: البداية والنهاية (٦/ ٢١٤)، عمدة القاري (٢٤/ ٩٠ و٢١٥).

(٧) خرّجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه برقم (١١٩٢٥)، وصحّحه شعيب الأرناؤوط في تخريجه لأحاديث المسند.

(٨) فتح الباري (١٢/ ٣٠٣)، عمدة القاري (٢٤/ ٩٠). **وانظر** أيضاً: كشف المشكل (٣/ ٥٠٠).

دلالةٌ على إسلام الجيش الشّاميِّ مع أنّهم في الأصل نواصب(١).

ويدلّ على أنَّ المراد بـ(الدّعوة) الإسلام ما ورد عن أبي العَاليَة(٢) أنه قال: «لما كان زمنُ عليٍّ عليه السلام ومعاويةَ وإني لَشَابٌّ القتالُ أَحَبُّ إليَّ مِن الطّعام الطَّيِّب، فَتَجَهَّزْتُ بجهازٍ حسنٍ حتى أتيتُهم، فإذا صَفَّان لا يُرى طرفاهما، إذا كَبَّرَ هؤلاءِ كَبَّرَ هؤلاء، وإذا هَلَّلَ هؤلاء هلَّل هؤلاء، قال: فراجعتُ نفسي فقلت: أيُّ الفريقين أنزله كافراً؟ وأيُّ الفريقين أنزله مؤمناً؟ أو مَن أكرهني على هذا؟ فما أمسيتُ حتى رجعتُ وتركتُهم»(٣).

٤ ـ قوله ﷺ: **«تمْرُقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ من الْمُسْلِمِينَ يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ»**(٤).

«ومعلوم أنّ أصحاب علي بن أبي طالب وأهل الشّام هما الفِرْقَتانِ اللَّتان مَرَقَت الخوارجُ مِن بينهما، وقد اقتتلا قتالاً عظيماً، فَسَمَّى الجميعَ مسلِمين»(٥).

٥ ـ قوله ﷺ: **«يَكُوْنُ فُرْقَةٌ بَيْنَ طَائِفَتَيْنِ مِنْ أُمَّتِي تَمْرُقُ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ تَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ»**(٦).

---

(١) **انظر**: سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٧٤)، فتح الباري (١٣/ ٥٣٧).

(٢) رُفَيْعُ بنُ مهران الرِّيَاحيُّ مولاهم: أبو العالية البصريُّ، أحدُ سادات التّابعين وأعلامِهم، أدرك الجاهليّةَ وأسلم بعد وفاة النبيِّ ﷺ بسنتين، حَفِظَ القُرآن وقرأه على أبيِّ بنِ كعب، وتَصَدّر لإفادة العلمِ وبَعُدَ صيتُهُ، وقد أجمع العلماء على توثيقه، وحديثه مخرَّج في الكتب السّتة، توفِّي سنة ٩٣هـ. **انظر**: تهذيب الكمال (٩/ ٢١٤)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٠٧)، تاريخ الإسلام (٦/ ٥٢٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٦).

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ١١٤)، تاريخ مدينة دمشق (١٨/ ١٨٢)، تاريخ الإسلام (٦/ ٥٣١).

(٤) خرّجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب: الزّكاة، باب: ذِكْر الخوارج وصفاتهم برقم (١٠٦٤).

(٥) معارج القبول (٣/ ١٠١٨).

(٦) خرّجه بهذا اللّفظ أبو داود الطّيالسي في مسنده من حديث أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه برقم (٢١٦٥)، والبيهقيُّ في سننه الكبرى، كتاب: قتال أهل البغي، باب: ما جاء في قتال أهل البغي والخوارج برقم (١٦٤٧٢).

ووجه الدّلالة من الحديث أنّ النبيّ ﷺ جعل أهل الشّام ـ كما أهل العراق ـ مِن أُمّته فدلّ على بقائهم على الإسلام حتى مع ما كانوا يظنُّونه في عليّ رضي الله عنه.

ثانياً: عَمَلُ عليٍّ رضي الله عنه:

وتنبع أهميّة عمله من وجهين:

١ ـ أنه أعلم الناس في زمانه، فلا أحد يضارعه في علمه ولا يقاربه فيه.

٢ ـ أنّه صاحب الشّأن، وهو أدرى بمراد النبيّ ﷺ لأنّ النبيّ ﷺ (عَهد إليه).

ولا ريب بأنّ عَمَلَ عليٍّ مع خصومه الذين قاتلوه وأبغضوه قاضٍ على أنه لا يرى أنّ الحديث دالّ على التّكفير مطلقاً، حيث إنه كان ينفي عن الخوارج صِفتى الكُفر والنِّفاق المخرجين من الملّة، مع أنهم بلغوا الحَدَّ الأعلى في بُغْضِه، وإذا كان هذا حاله مع هؤلاء فَعَدَمُ تكفيره مَن دونهم مِن باب أولى.

وفي صفِّين كان لا يُعامِل مقاتليه من أهل الشّام معاملة الكافرين، فعن أبي جَعْفَرٍ محمد بن علي أنه قال: «كان عَلِيٌّ إذَا أُتِيَ بِأَسِيرٍ يوم صِفِّينَ أَخَذَ دَابَّتَهُ وَسِلَاحَهُ وَأَخَذَ عليه أَنْ يَعُودَ وَخَلَّى سَبِيلَهُ»[1].

عن أبي فاختة[2] «أَنّ عَلِيّاً رضي الله عنه أُتِيَ بِأَسِيرٍ يَوْمَ صِفِّيْن فَقَالَ: لَا تَقْتُلِنِيْ صَبْرَاً.

---

(١) خرّجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، باب: ما ذُكِر في صفِّين برقم (٣٧٨٥٩).

(٢) سعيد بن عِلَاقَة الهاشميّ: أبو فاخِتَةَ الكوفيُّ مولى أم هانِئ بنت أبي طالب، مِن كبار التّابعين ولا تثبت له صُحبة، شَهِدَ مع عليٍّ مشاهِدَهُ كلَّها، وكانت وفاته في ولاية عبد الملك أو الوليد بن عبد الملك، وثّقَهُ غيرُ واحد، وحديثه مخرّج عند التّرمذيِّ وابنِ ماجه. **انظر**: تاريخ مدينة دمشق (٢١/ ٢٦٣)، ميزان الاعتدال (٢/ ٩٨) تهذيب التهذيب (٤/ ٦٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٢٥).

فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: لَا أَقْتُلُكَ صَبْرَاً، إِنِّيْ أَخَافُ اللهَ رَبَّ الْعَالَمِيْنَ! فَخَلّى سَبِيْلَهُ»[1].

وعن أبي أمامةَ الباهليِّ قال: «شَهِدْتُ صِفَّيْن فَكَانُوْا لَا يُجْهِزُوْنَ عَلَى جَرِيْحٍ، وَلَا يَطْلُبُوْنَ مُوَلِّيَاً، وَلَا يَسْلُبُوْنَ قَتِيْلاً»[2].

وإنما كان يعاملهم بهذه الطّريقة لأنه يراهم بُغاةً لا كفّاراً[3].

وكان يقول: «قَتْلَايَ وَقَتْلَى مُعَاوِيَةَ فِيْ الْجَنَّةِ»[4].

كما أنّ المنقول عن عليٍّ رضي الله عنه أنه «حَزِنَ لقتال صِفِّين وأظهر الكآبة والألم»[5]، ولو كان معسكر أهل الشّام منافقين في نَظَرِهِ لما حزن وأسِف، بل لما ساغ أن يقع منه شيء من ذلك أصلاً.

ولمّا سمع عمّارٌ رجلاً يقول: «كَفَرَ أَهْلُ الشَّامِ، قال له: لَاَ تَقُولُوا ذلك! نَبِيُّنَا وَنَبِيُّهُمْ وَاحِدٌ، وَقِبْلَتُنَا وَقِبْلَتُهُمْ وَاحِدَةٌ، وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ مَفْتُونُونَ»[6].

---

(١) خرّجه البيهقيُّ في سننه الكبرى، كتاب: قتال أهل البغي، باب: أهل البغي إذا فاءوا لم يتبع مدبرُهم، ولم يُقتَل أسيرُهم، ولم يُجْهَز على جريحهم، ولم يستمتع بشيء من أموالهم برقم (١٦٥٣١)، وفي معرفة السُّنن والآثار، كتاب: قتال أهل البغي، باب: أهل البغي إذا فاءوا لم يتبع مدبرُهم، ولم يُقْتَل أسيرُهم، ولم يُجْهَز على جريحهم، ولم يستمتع بشيء من أموالهم برقم (٥٠٠٢).

(٢) خرّجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب: السِّيَر، باب: في الإجازة على الجرحى واتباع المدبر برقم (٣٣٢٧٨)، والحاكم في مستدركه، كتاب: قتال أهل البغي برقم (٢٦٦٠). وصحّحه.

(٣) **انظر**: الاستيعاب (١/ ١٦٦).

(٤) خرّجه الطّبراني في معجمه الكبير برقم (٦٨٨). وقال عنه الهيثميّ في مجمع الزوائد (٩/ ٣٥٧): «رواه الطّبرانيُّ ورجالُه وُثِّقُوا، وفي بعضهم خلاف». **وانظر** للاستزادة: إيثار الحق على الخلق (٤١١).

(٥) مختصر الفتاوى المصرية (٤٨٤). **وانظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥/ ٧٠).

(٦) خرّجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، باب: ما ذُكِر في صفّين برقم (٣٧٨٤١).

وكان يقول: «لَا تَقُولُوا كَفَرَ أَهْلُ الشَّامِ وَلَكِنْ قُولُوا فَسَقُوْا وَظَلَمُوْا»[١].

ثالثاً: عمل الأُمَّة:

لا ريب بأنّ عَمَلَ سَلَف هذه الأُمّة وخلفِها قاطبةً قائمٌ على خلاف القول بتكفير (كلّ مبغض لعليٍّ) هكذا بإطلاق.

وقد أشار شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة إلى أنّ إيمانَ المعسكر الشّاميّ وتبرئته مِن الكُفْرِ والنِّفاقِ، والتَّرَحُّمَ على قَتْلاهم «مِن الأمور المتّفق عليها»[٢].

ومِما يمكن الاستدلال به في هذا الصّدد عَمَلُ أبناء عليٍّ (الحسن والحسين ومحمّد)، فهؤلاء أقربُ النّاس إليه نسباً وأدناهم منه مجلساً وكانوا معه في سِلْمه وحربه وجميع أحواله، فإن كان المقصود في قوله **«وَلَا يُبْغِضُنِيْ إِلَّا مُنَافِقٌ»** بـ(البُغض) كلّ بُغض وبـ(النِّفاق) النِّفاق الاعتقاديّ فسيتّضح من خلال أقوالهم أو أفعالهم.

والحقيقة: أنّه لم يثبت عنهم ما يدلّ على اعتقادِهم كُفْرَ مبغضي عليٍّ مِن الأُمويِّين، بل على العكس ورد عنهم ما يدلّ على اعتقادِهم إسلامَهم فالحسَنُ تنازل عن الخلافة وأقرَّهُ أخوه الحسين، ولو كان معاويةُ كافراً منافقاً في نظرهما لما جاز للحسن التّنازلُ ولا ساغ للحسين الإقرارُ[٣].

كما أنهما كانا يُصَلِّيانِ خلف أحد أكثر الناس سبّاً لأبيهما وإعلاناً به.

فعن أبي جعفر محمد بن عليّ قال: «كَانَ الْحَسَنُ بن عَلِيٍّ وَالْحُسَيْنُ

---

(١) خرّجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، باب: ما ذُكِر في صفِّين برقم (٣٧٨٤٢).
(٢) مختصر الفتاوى المصرية (٤٨٤).
(٣) ذكر معاوية من جُملة مبغضي عليٍّ بالنَّظر إلى دعوى الغُماريِّ وابن عقيل وغيرهما.

يُصَلِّيَانِ خَلْفَ مَرْوَانَ. فَقِيلَ له: أَمَا كان أَبُوْكَ يُصَلِّيْ إذَا رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ؟

فقال: لَا وَاللهِ، ما كَانُوا يَزِيدُونَ على صَلَاةِ الأَئِمَّةِ»[١].

وعنه قال: «كَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يَبْتَدِرَانِ الصَّلَاة خَلْفَ مَرْوَانَ.

فقيل له: النّاسُ يَزْعُمُونَ أَنَّ ذَلِكَ تَقِيَّةٌ.

قال: وَكَيْفَ؟! إنْ كَانَ الْحَسَنُ بن عَلِيٍّ يَسُبُّ مَرْوَانَ في وَجْهِهِ وهو عَلَى الْمِنْبَرِ حَتَّى تَوَلَّى»[٢].

وحين أبى مروانُ بن الحكم دَفْنَ الحسنِ بن عليٍّ بجوار جدِّه صلوات الله وسلامه عليه قال محمد بن الحنفيّة: «لقد رأيتُني يومئذٍ وإني لأريد أنْ أضربَ عُنُقَ مروانَ، ما حال بيني وبين ذلك إلا أنْ أكونَ أراه مستوجِباً لذلك»[٣].

فعلى الرّغم مِن كون مروانَ كثير السَّبّ لعليّ على المنبر، شديدَ البُغض كثير الأذى لولديه إلا أنَّ ابن الحنَفيّة لم يكن يراه مستوجِباً للقتل لأنه لا يرى أنّ الحديث يصدُق عليه، ولا يمكن أن يقال: لعلّه لم يكن قادراً على قتله؛ لأنه هنا يتكلّم عن استيجاب القتل الذي هو حُكمه لا القتل ذاته، وشتّان ما بين الأمرين.

وقد أخذ عليّ بن الحسين العلْمَ عن جماعةٍ ومنهم مروان[٤].

قال الذّهبيُّ ـ تعليقاً على أحد الأحاديث ـ: «وهو شيء غريب! إذ فيه روايةُ عليٍّ بن الحسين عن مروانَ... مع كون مروانَ عُثمانيّاً»[٥].

---

(١) خرّجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب: الصّلاة، باب: في الصّلاة خلف الأمراء برقم (٧٥٦٠).

(٢) المصدر السّابق، كتاب: الصّلاة، باب: في الصّلاة خلف الأمراء برقم (٧٥٦٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٦).

(٤) **انظر**: منهاج السنة النبويّة (٧/ ٥٣٤).

(٥) تاريخ الإسلام (٢٦/ ٤٤٥)، طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٦٨) باختصار يسير.

ولو كان عليٌّ بن الحسين يرى أنّ (بُغْضَ عليٍّ) نفاقاً أكبر لما جاز له أن يأخذ عن مروان ولا أنْ يرويَ عنه.

ويمكن القول من خلال هذا العرض الموجز عن عليٍّ وأهل بيته الطّيبين أنه إن كان بُغضُ عليّ ـ هكذا بإطلاق ـ نفاقاً مخرجاً مِن الملّة فهم أوّل مَن خالف النّص الوارد ولم يَعمل به.

وأمّا عَمَل سائر الأُمّة ـ وخصوصاً أهل القرون الفاضلة ـ فلا ريب بأنهم كانوا يعتقدون إسلام الأمويِّين، وشواهدُ ذلك أكثر مِن أن تُحصى، ومَن نظر في ما كان عليه الصَّحابة الذين أدركوا زَمَنَ بني أميّة كابن عمر وابن عبّاس وأنسٍ ومثلهم التّابعون علِمَ يقيناً أنهم لم يكونوا يكفِّرونهم مع علمهم بطعنهم في عليّ وبُغضهم له، فقد كانوا يُعاملون الخُلفاء وعُمَّالهم معاملةَ المسلم للمسلم، فيطيعونهم في المعروف، ويصلّون خَلْفَهم، ويجاهدون معهم، ويَقْبلون جوائزَهم، ويحضرون مجالسَهم ويروون لهم وعنهم، ويزوِّجونهم، ويترحَّمون عليهم ولو كانوا كُفّاراً لديهم لما عاملوهم بهذه الطّريقة.

بل إنَّ بني العبّاس على الرّغم مِن شدّة حِرصِهم على تشويه صورة الأمويِّين حين استولوا على المُلك، وتوافُرِ رغبتِهم في تنفير النّاس منهم لم يجترؤا على الزَّعم بأنّهم كانوا منافقين وكفّاراً، وإنما ذكروا أنهم كانوا ظَلَمَةً وجبّارين ومغتصبين للخلافة فحسب، ولو كانوا يعتقدون كفرَهم لما تردّدوا في إعلان ذلك إذ هو أكثر تأثيراً في نفوس النّاس لنفورهم عنهم وبُغضهم لهم.

❁ ❁ ❁



بعد أن منَّ الله تبارك وتعالى بختام هذه الرِّسالة فهذا عرضٌ مقتضب لأبرز نتائجها:

* أنّ الصّحيح في تعريف الصّحابي هو ما ذهب إليه جمهور المحدِّثين مِن أنه مَن لَقِيَ النّبيَّ ﷺ مؤمِناً به ومات على الإسلام

* أنّ مصطلح النَّصب من المصطلحات الحادثة التي لم ترد في الكتاب ولا في السُّنَّة.

* أنّ مفهوم النَّصب قد مرّ بمرحلتين عند أهل السُّنَّة أصليّة وتبعيّة، وأمّا مفهومه عند الشيِّعة الإماميّة فهو غير محرَّر بشكلٍ دقيق على الرّغم من كثرة استعمالهم له.

* أنّ النَّصب ـ باعتباره مصطلحاً ـ خاصٌّ بالانحراف عن عليٍّ رضي الله عنه وأهل بيته دون سائر أهل البيت النّبويّ الكريم، وعليه فقد يوصف به مَن يعادي عليّاً ولو كان مِن أهل البيت عموماً، مثلما أطلقه كثير من العلماء على المتوكِّل العبّاسي.

* أنّ النَّصب مقابل بصورة تامّة لمفهوم الرَّفض من جهة الموقف من عليّ رضي الله عنه.

* أنّ النَّصب اتجاهٌ عامّ يدخل تحته فئامٌ من الناس على اختلاف مشاربهم وليس مذهباً مستقلاًّ.

* أنّ النَّواصب صنفان:

ـ نواصب مكفِّرة لعليٍّ رضي الله عنه وهم الخوارج وأصل نشأتهم دينيّة.

ـ نواصب غيرُ مكفِّرة له، وأصل نشأتِهم سياسيّة، وهؤلاء هم الأسبق وجوداً.

* أنّ مقتل عُثمانَ ﵁ كان الشَّرارة الأولى التي أدّت إلى ظهور الانحراف عن علي ﵁ حيث تحرّكت بعض الظّنون باتّجاه أنَّ له علاقةً بمقتل الخليفة الشَّهيد.

* أنّ أكثر خلفاء بني أُميَّة كانوا نواصب (غير مكفِّرة)، وأمّا بنو العبّاس فلم يُرمَ بالنَّصب إلا المتوكِّل.

* أنّ دولة بني أُميّة كانت ـ بشكل عام ـ مِن أقوى الأسباب لفشوّ النَّصب وانتشاره.

* أنّ بلاد الشَّام هي أشهر مواطن النَّصب في الزّمن الغابر.

* أنّ النَّصب وُجِد في كثيرٍ من بلاد الإسلام زَمَنَ الأمويِّين باعتباره الوسيلة الأنجع في صدّ محاولات العلويِّين وشيعتهم للوصول إلى الخلافة.

* أنّ علماء أهل السُّنَّة لم يتوانوا في التَّصدِّي للنَّواصب ـ بصنفيهم ـ بالاجتهاد في بيان حالِهم والتَّحذير من ضلالِهم.

* أنّ كثيراً ممن رمي بالنَّصب لم يثبت عنه ذلك لعدم وضوح مفهوم النَّصب أو نقله عن الغير دون تحقيق فضلاً عن الخلافات العقديّة.

* أنّ أكثر مَن يستعمل مصطلح النَّصب هم الشِّيعة والمتصوِّفة بجامع الغلوّ في حُبّ عليٍّ وأهل بيته عند كلٍّ على اختلاف بينهما في طبيعة هذا الحُبّ.

* أنّ العلاقةَ بين مصطلحي النَّواصب والخوارج علاقة عموم وخصوص مطلق بمعنى أنَّ كلَّ خارجيٍّ ناصبيٌّ، وليس كل ناصبيٍّ خارجيّاً.

* أنه لا خلاف في وجود الإباضيّة في الوقت الحاضر، وأمّا

النَّواصب غير المكفِّرة فقد اختلف فيهم الباحثون والصّواب أنه لا وجود لهم الآن.

* أنَّ القولَ بتكفير عليٍّ هو ممّا اختصَّ به الخوارج مِن النَّواصب، وأمّا سائرُهم فإنهم وإن طعنوا في دينه وأمانته فإنهم لم يقدِموا على تكفيره بحال.

* أنّ استمرارَ العَلَوِيِّين ـ ومن ورائهم وشيعتهم ـ بالطّعن في إمامة بني أمَيّة وبني العبّاس واعتبارَ أنفسِهم الامتدادَ الطّبعيّ لعليٍّ وخلافته أدّى إلى أن يطولَهم كثيرٌ مِن الأذى والاضطهاد لهذا السبَّب لا لذواتِهم.

* أنّ بُغْضَ عليٍّ ﷺ والانحرافَ عنه خصلةٌ مِن خصال النِّفاق العمليّ لا الاعتقاديّ في الأصل، وقد يكون اعتقادياً.

* أنّ أهل السُّنة والجماعة مختلفون في حكم النَّواصب المكفِّرة (الخوارج)، وأمّا غير المكفِّرة فهم مبتدعةٌ عندهم، ولا يُعرف بينهم قائل بالتّكفير.

* أنّ الشِّيعة الاثني عشريّة يكفِّرون النَّواصب بالإجماع، وإن كانوا يختلفون في تحقيق مناط النَّصب.

❁ ❁ ❁

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الإبانة عن أصول الدِّيانة**، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، نشر: دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٧هـ.

٢ ـ **أبجد العلوم والوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم**، تأليف: صدِّيق بن حسن القنوحي، تحقيق: عبد الجبار زكار، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٧٨م.

٣ ـ **الإبهاج في شرح المنهاج**، تأليف: علي بن عبد الكافي السُّبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

٤ ـ **إجابة السائل شرح بغية الآمل**، تأليف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد الأهدل، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦م.

٥ ـ **الإمام الكوثري**، تأليف: أحمد خيري، نشر: المكتبة الأزهرية للتُّراث، سنة الطبع ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٦ ـ **إجازات الحديث**، تأليف: محمد باقر المجلسيّ، تحقيق: أحمد الحسيني، نشر: مكتبة آية الله المرعشي العام، قم، مطبعة الخيام بقم، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

٧ ـ **الأحاديث المختارة**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، نشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

٨ ـ **الاحتجاج**، تأليف: أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسيّ، تعليق وملاحظات: محمد باقر الخرسان، الناشر: دار النعمان للطباعة والنّشر النَّجف الأشرف، سنة الطّبع ١٣٨٦هـ.

٩ ـ **إحقاق الحقّ**، تأليف: نور الله التستري.

١٠ ـ **أحكام القرآن**، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي الرّازي الجصَّاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، سنة الطّبع ١٤٠٥هـ.

١١ ـ **أحكام القرآن**، تأليف: أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الفكر للطباعة والنّشر، لبنان.

١٢ ـ **أحكام أهل الذِّمة**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، تحقيق: يوسف أحمد البكري، شاكر توفيق العاروري، نشر: رمادي للنّشر، دار ابن حزم، الدّمَّام، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٣ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد الآمدي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

١٤ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، نشر: دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

١٥ ـ **أحوال الرِّجال**، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي البدري السّامرائي، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

١٦ ـ **إحياء علوم الدِّين**، تأليف: أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، نشر: دار المعرفة، بيروت.

١٧ ـ **أخبار مكّة في قديم الدّهر وحديثه**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، نشر: دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ.

١٨ ـ **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**، تأليف: أبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، نشر: دار الأندلس للنّشر، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٩ ـ **أخبار وحكايات**، تأليف: أبي الحسن الغسّاني.

٢٠ ـ **اختصاص القرآن بعوده إلى الرّحيم الرّحمٰن**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، نشر: مكتبة الرّشد، الرِّياض، السُّعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢١ ـ **الاختلاف في اللّفظ، والرّد على الجهميّة والمشبِّهة**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم الدّينوري، نشر: مكتبة الشّرق الجديد، بغداد.

٢٢ ـ **الآداب الشَّرعيّة والمنح المرعيّة**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
٢٣ ـ **أدب الإملاء والاستملاء**، تأليف: أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: ماكس فايسفايلر، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٢٤ ـ **آراء المعاصرين حول آثار الإماميّة**، تأليف: مرتضى الرّضوي، نشر: مطبوعات النجاح، القاهرة، الطبعة الثّانية.
٢٥ ـ **إرشاد الثِّقات إلى اتّفاق الشّرائع على التّوحيد والمعاد والنُّبوّات**، تأليف: محمد بن علي الشَّوكاني، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، نشر: دار الكتب العلميّة، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٢٦ ـ **إرشا السّائل**، تأليف: محمد رضا الموسوي الكگلبپايكگاني، نشر: دار الصّفوة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٢٧ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**، تأليف: محمد بن علي الشّوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري، نشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
٢٨ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تأليف: أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، نشر: مكتبة الرّشد، الرِّياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.
٢٩ ـ **أساس البلاغة**، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، نشر: دار الفكر، سنة الطّبع ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
٣٠ ـ **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**، تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطُّوسي المعروف بـ(شيخ الطَّائفة)، تحقيق: حسن الموسوي الخرسان، نشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، مطبعة خورشيد، الطّبعة الرابعة سنة ١٣٦٣هـ.
٣١ ـ **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م.
٣٢ ـ **الاستغاثة في بدع الثّلاثة**، تأليف: أبي القاسم الكوفيّ.
٣٣ ـ **الاستقامة**، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٣٤ ـ **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تأليف: أبي العباس أحمد بن خالد بن محمد النّاصري، تحقيق: جعفر النّاصري، محمد النّاصري، نشر: دار الكتاب، الدّار البيضاء، سنة الطّبع ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٥ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تأليف: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

٣٦ ـ **أسد الغابة في معرفة الصّحابة**، تأليف: علي بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرّفاعي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٧ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بـ(الموضوعات الكبرى)**، تأليف: علي بن محمد بن سلطان المشهور بـ(الملّا علي القاري)، تحقيق: محمد الصباغ، نشر: دار الأمانة، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، سنة الطّبع ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٣٨ ـ **اسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**، تأليف: محمد بن درويش البيروتي الشّافعي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٩ ـ **الإشراف في منازل الأشراف**، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدُّنيا القرشي البغدادي، تحقيق: د. نجم عبد الرحمٰن خلف، نشر: مكتبة الرّشد، الرِّياض، السُّعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٠ ـ **الإصابة في تمييز الصّحابة**، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٤١ ـ **أصل الشيِّعة وأصولها**، تأليف: محمد الحسين آل كاشف الغطاء تحقيق: علاء آل جعفر، نشر: مؤسسة الإمام علي عليه السلام، مطبعة ستارة، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

٤٢ ـ **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، تأليف: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، الناشر: دار الفكر للطباعة والنّشر، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٣ ـ **الاعتصام**، تأليف: أبي إسحاق الشَّاطبي، نشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٤٤ ـ **اعتقاد أهل السُّنة في الصّحابة**، تأليف: محمد بن عبد الله الوهيي، الناشر: المنتدى الإسلامي بلندن.

٤٥ ـ **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث**، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ.

٤٦ ـ **اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرَّازي، تحقيق: علي سامي النّشار، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٤٠٢هـ.

٤٧ ـ **الاعتقادات في دين الإماميّة**، تأليف: أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه المعروف بـ(الشّيخ الصّدوق)، تحقيق: عصام عبد السيد، نشر: دار المفيد للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية سنة ١٤١٤هـ.

٤٨ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، نشر: دار الجيل، بيروت، سنة الطّبع: ١٩٧٣م.

٤٩ ـ **الإعلام بما في دين النّصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: د. أحمد حجاري السقا، نشر: دار التُّراث العربي، القاهرة، سنة الطّبع ١٣٩٨هـ.

٥٠ ـ **الأعلام**، تأليف: خير الدِّين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطّبعة الخامسة سنة ١٩٨٠م.

٥١ ـ **الإعلان بالتّوبيخ لمن ذمّ التّاريخ**، تأليف: محمد بن عبد الرحمٰن السّخاوي، تحقيق: فرانز روزنتال، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت.

٥٢ ـ **أعيان الشِّيعة**، تأليف: محسن الأمين، نشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.

٥٣ ـ **الأغاني**، تأليف: أبي الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، نشر: دار الفكر للطّباعة والنّشر، لبنان.

٥٤ ـ **الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط**، تأليف: إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، نشر: الوكالة العربية، الزرقاء.

٥٥ ـ **الإفصاح**، تأليف: محمد بن محمد بن النُّعمان المعروف بـ(الشّيخ المفيد)، تحقيق: مؤسسة البعثة، الناشر: دار المفيد للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية ١٤١٤هـ.

٥٦ ـ **أقاويل الثِّقات في تأويل الأسماء والصِّفات والآيات المحكمات والمشتبهات**، تأليف: مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٥٧ ـ **الاقتصاد الهادي إلى طريق الرّشاد**، تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطُّوسي المعروف بـ(شيخ الطّائفة)، مطبعة الخيام، قم، منشورات مكتبة جامع چهلستون، طهران، سنة الطّبع ١٤٠٠هـ.

٥٨ ـ **اقتضاء الصِّراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر: مطبعة السُّنَّة المحمدية، القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٣٦٩هـ.

٥٩ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، تأليف: علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.

٦٠ ـ **إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب**، تأليف: علي اليزدي الحائري، تحقيق: علي عاشور.

٦١ ـ **إلزام النَّواصب بإمامة علي بن أبي طالب** عليه السلام، تأليف: مفلح بن راشد، تحقيق: عبد الرضا النَّجفي، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ.

٦٢ ـ **الأُمّ**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، نشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣هـ.

٦٣ ـ **الإمامة العظمى عند أهل السُّنَّة والجماعة**، تأليف: عبد الله بن عمر الدميجي، نشر: دار طيبة للنّشر والتّوزيع، الرِّياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٦٤ ـ **الإمامة والتَّبصرة من الحيرة**، تأليف: علي بن الحسين بن بابويه القُمِّي، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة، نشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدّسة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

٦٥ ـ **الإمامة والرّدُّ على الرّافضة**، تأليف: أبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: د.علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السُّعودية، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٦٦ ـ **الإمامة والسِّياسة**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري، تحقيق: خليل المنصور، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٧ ـ **أمل الآمل**، تأليف: محمد بن الحسن المعروف بـ(الحر العامليّ)، تحقيق: أحمد الحسيني، نشر: مكتبة الأندلس، بغداد، مطبعة الآداب، النَّجف الأشرف.

٦٨ ـ **الانتصار**، تأليف: العاملي، نشر: دار السِّيرة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ.

٦٩ ـ **الأنساب**، تأليف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، نشر: دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م، الطبعة الأولى.

٧٠ ـ **الإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، تأليف: أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.

٧١ ـ **أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين**، تأليف: علي البحراني، إشراف وتصحيح: محمد علي محمد رضا الطبسي، مطبعة النعمان، النَّجف، سنة الطّبع ١٣٧٧هـ.

٧٢ ـ **الأنوار السّاطعة في المائة السّابعة**، الشّيخ آغا بزرك الطهراني، تحقيق: علي نقي فنروي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٢م.

٧٣ ـ **الأنوار الساطعة من الغرّاء الطّاهرة خديجة بنت خويلد**، غالب السيلاوي، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ.

٧٤ ـ **الأنوار العلويّة والأسرار المرتضويّة**، تأليف: جعفر النقدي، طباعة ونشر: المكتبة الحيدريّة بالنَّجف الأشرف، الطّبعة الثّانية سنة ١٣٨١هـ.

٧٥ ـ **الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السُّنَّة) من الزّلل والتّضليل والمجازفة**، تأليف: عبد الرّحمٰن بن يحيى المعلِّمي اليماني، نشر: عالم الكتب، سنة الطّبع ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٧٦ ـ **أهميّة الحديث عند الشيعة**، تأليف: آقا مجتبي العراقي، مطبعة مؤسسة النّشر الإسلامي، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ.

٧٧ ـ **أوائل المقالات**، تأليف: محمد بن محمد بن النُّعمان المعروف بـ(الشّيخ المفيد)، تحقيق: إبراهيم الأنصاري، الناشر: دار المفيد للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية ١٤١٤هـ.

٧٨ ـ **آيات الغدير**، إعداد ونشر: مركز المصطفى للدِّراسات الإسلامية، قم، إيران، الطّبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٧٩ ـ **إيثار الحقِّ على الخلق في رَدِّ الخلافات إلى المذهب الحقِّ**، تأليف: محمد بن نصر المرتضى اليماني (ابن الوزير)، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٧م.

٨٠ ـ **بحار الأنوار الجامعة لدُرَر أخبار الأئمّة الأخيار**، تأليف: محمد باقر المجلسي، نشر: مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية المصحَّحة سنة ١٤٠٣هـ.

٨١ ـ **البحر الرّائق شرح كنز الدّقائق**، تأليف: زين الدّين بن نجيم الحنفي، نشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

٨٢ ـ **البحر الزخّار**، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزّار، تحقيق: د. محفوظ الرحمٰن زين الله، نشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ.

٨٣ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: د. محمد تامر، نشر: دار الكتب العلميّة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٨٤ ـ **بحوث النّدوة العالميّة عن شيخ الإسلام ابن تيميّة وأعماله الخالدة**، إعداد وترتيب: د. عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، نشر: دار الصّميعي، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٨٥ ـ **البدء والتّاريخ**، تأليف: المطهّر بن طاهر المقدسي، نشر: مكتبة الثّقافة الدّينية، بورسعيد.

٨٦ ـ **بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع**، تأليف: علاء الدّين الكاساني، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٢م.

٨٧ ـ **البداية والنِّهاية**، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، نشر: مكتبة المعارف، بيروت.

٨٨ ـ **البدر الطّالع بمحاسن مَن بعد القَرْن السّابع**، تأليف: محمد بن علي الشّوكاني، نشر: دار المعرفة، بيروت.

٨٩ ـ **البدر المنير في تخريج الأحاديث والاثار الواقعة في الشَّرح الكبير**، تأليف: عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ(ابن الملقِّن)، تحقيق: مصطفى أبي الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، نشر: دار الهجرة للنّشر والتوزيع، الرِّياض، السُّعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٩٠ ـ **بصائر الدَّرجات الكبرى في فضائل آل محمد ﷺ**، تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصّفَّار، تصحيح وتعليق: حسن كوچه باغي، منشورات الأعلمي، طهران، مطبعة الأحمدي، طهران، طبع سنة ١٤٠٤هـ.

٩١ ـ **بغية الطَّلَب في تاريخ حَلَب**، تأليف: عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق: د. سهيل زكار، نشر: دار الفكر.

٩٢ ـ **بغية المرتاد في الرَّدِّ على المتفلسفة والقرامطة والباطنيّة**، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة الحراني، تحقيق: د. موسى سليمان الدّويش، نشر: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٩٣ ـ **بُغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة**، تأليف: جلال الدّين عبد الرحمٰن السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، نشر: المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

٩٤ ـ **بُلغة الفقيه**، تأليف: محمد بحر العلوم، شرح وتعليق: محمد تقي آل بحر العلوم، منشورات مكتبة الصّادق، طهران، الطّبعة الرّابعة سنة ١٤٠٣هـ.

٩٥ ـ **البُلْغة في تراجم أئمة النّحو واللُّغَة**، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، نشر: جمعية إحياء التُّراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٩٦ ـ **بناء المقالة الفاطميَّة في نقض الرِّسالة العُثمانيّة**، تأليف: أحمد بن موسى بن طاوس، تحقيق: علي العدناني الغريفي، نشر: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التُّراث، قم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.

٩٧ ـ **بنو أُمَيّة بين السّقوط والانتحار**، تأليف: د. عبد الحليم عويس، الناشر: دار الصّحوة للنّشر، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

٩٨ ـ **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، تأليف: محمود بن عبد الرحمٰن الأصفهانّي، تحقيق: محمد مظهر بقا، النّاشر: مركز البحث العلميّ وإحياء التُّراث الإسلاميّ في جامعة أم القُرى، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٩٩ ـ **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان الفاسي، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، نشر: دار طيبة، الرِّياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٠٠ ـ **بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة**، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم، نشر: مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢هـ.

١٠١ ـ **البيان والتّبيين**، تأليف: الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، نشر: دار صعب، بيروت.

١٠٢ ـ **البيان والتّعريف بما في القرآن من أحكام التّصريف**، تأليف: محمد بن سيدي بن الحبيب الشّنقيطي، نشر: مكتبة أمين محمد أحمد سالم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٠٣ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، نشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.

١٠٤ ـ **تاريخ ابن الوردي**، تأليف: زين الدّين عمر بن مظفر الشهير بـ(ابن الوردي)، نشر: دار الكتب العلميّة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٠٥ ـ **تاريخ ابن معين (رواية الدّوري)**، تأليف: أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٠٦ ـ **تاريخ إربل**، تأليف: شرف الدّين بن أبي البركان المبارك بن أحمد الإربلي، تحقيق: سامي بن سيد خماعد الصقار، نشر: وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠م.

١٠٧ ـ **تاريخ أسماء الثِّقات**، تأليف: أبي حفص عمر بن أحمد الواعظ، تحقيق: صبحي السّامرائي، نشر: الدّار السَّلَفية، الكويت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٠٨ ـ **تاريخ أصبهان**، تأليف: أبي نُعَيم أحمد بن عبد اللهبن مهران الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٠٩ ـ **تاريخ الإسلام ووفيّات المشاهير والأعلام**، تأليف: شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي، تحقيق: د. عمر عبد السّلام تدمري، نشر: دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١١٠ ـ **تاريخ الخلفاء**، تأليف: عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، نشر: مطبع السعادة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .

١١١ ـ **تاريخ الدّولة العربية**، العصر الرّاشدي والأموي، تأليف: د. عبد الرّزّاق علي الأنباري، نشر: مطبعة الإرشاد، بغداد سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

١١٢ ـ **تاريخ الدولة العَلِيّة العثمانيّة**، تأليف: محمد فريد بك، نشر: دار النّفائس، بيروت.

١١٣ ـ **التّاريخ الصّغير (الأوسط)**، تأليف: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي، مكتبة دار التُّراث، حلب، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

١١٤ ـ **تاريخ الطبري**، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت.

١١٥ ـ **تاريخ العلماء والرُّواة للعلم بالأندلس**، تأليف: أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يونس الأزدي، تحقيق: عزت العطار الحسيني، نشر: مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١١٦ ـ **التاريخ الكبير**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، تحقيق: السيد هاشم الندوي، نشر: دار الفكر.

١١٧ ـ **تاريخ المدينة المنورة**، تأليف: أبي زيد عمر بن شبة النميري البصري، تحقيق: علي محمد دندل وياسين سعد الدّين بيان، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١١٨ ـ **تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، تأليف: عبد القادر ابن شيخ بن عبد الله العيدروسي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١١٩ ـ **تاريخ اليعقوبي**، تأليف: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر اليعقوبي، نشر: دار صادر، بيروت.

١٢٠ ـ **تاريخ بغداد**، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٢١ ـ **تاريخ جرجان**، تأليف: أبي القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٢٢ ـ **تاريخ خلافة بني أُمَيّة**، تأليف: د. نبيه عاقل، نشر: دار الفكر، الطّبعة الثّالثة سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٥م.

١٢٣ ـ **تاريخ خليفة بن خيّاط**، تأليف: خليفة بن خيّاط الليثي العصفري، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، نشر: دار القلم، مؤسسة الرِّسالة، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ.

١٢٤ ـ **تاريخ مدينة دمشق وذِكْر فضلِها وتسمية مَن حلَّها من الأماثل**، تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تحقيق: محب الدّين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، نشر: دار الفكر، بيروت، سنة الطّبع ١٩٩٥م.

١٢٥ ـ **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، تأليف: محمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان بن زبر الربعي، تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

١٢٦ ـ **التبصرة في أصول الفقه**، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، نشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

١٢٧ ـ **التبصير في الدّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، تأليف: أبي المظفَّر طاهر بن محمد الإسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: عالم الكتب، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٢٨ ـ **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، تأليف: علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدّمشقي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٤هـ.

١٢٩ ـ **تحذير العبقري من محاضرات الخضري**، تأليف: محمد العربي التباني، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الثّانية سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٣٠ ـ **تحرير الأحكام**، تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي المعروف بـ(العلامة الحلّي)، تحقيق: الشّيخ إبراهيم البهادري، من منشورات مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، مطبعة اعتماد بقم سنة ١٤٢٠هـ.

١٣١ ـ **تحرير العروة الوثقى**، تأليف: مصطفى الخميني، تحقيق ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، مطبعة مؤسسة العروج، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

١٣٢ ـ **تحرير الوسيلة**، تأليف: الخمينيّ، نشر: دار الكتب العلميّة، مطبعة الآداب، النَّجف الأشرف، الطّبعة الثّانية ١٣٩٠هـ.

١٣٣ ـ **التّحرير والتّنوير**، تأليف: محمد الطّاهر بن عاشور، النّاشر: دار سحنون للنّشر والتّوزيع، تونس.

١٣٤ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، تأليف: محمد عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المباركفوري، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٣٥ ـ **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، تأليف: ولي الدّين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة، نشر: مكتبة الرّشد، الرِّياض، سنة الطّبع ١٩٩٩م.

١٣٦ ـ **التحفة السّنيّة في شرح نخبة المحسنيّة**، تأليف: عبد الله بن نعمة الله الجزائري، نسخة مخطوطة.

١٣٧ ـ **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**، تأليف: شمس الدّين السخاوي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٣٨ ـ **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد اللواتي، تحقيق: د. علي المنتصر الكتاني، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

١٣٩ ـ **تحقيق منيف الرُّتبة لمن ثبت له شريف الصُّحبة**، تأليف: خليل بن كيكلدي العلائي، نشر: دار العاصمة، الرِّياض، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

١٤٠ ـ **التحقيق في أحاديث الخلاف**، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

١٤١ ـ **تدريب الرّاوي في شرح تقريب النَّواوي**، تأليف: عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللّطيف، نشر: مكتبة الرِّياض الحديثة، الرِّياض.

١٤٢ ـ **التدوين في أخبار قزوين**، تأليف: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاري، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٩٨٧م.

١٤٣ ـ **التدوين في أخبار قزوين**، تأليف: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاري، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٩٨٧م.

١٤٤ ـ **تذكرة الحفّاظ**، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى.

١٤٥ ـ **تذكرة الفقهاء**، تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي المعروف بـ(العلامة الحلّي)، منشورات المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.

١٤٦ ـ **تذكرة الفقهاء**، تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي المعروف بـ(العلامة الحلّي)، تحقيق: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التُّراث، مطبعة مهر، قم سنة ١٤١٤هـ.

١٤٧ ـ **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة**، تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي، تحقيق: الدّاني بن منير آل زهوي، نشر: المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١٤٨ ـ **تصحيح اعتقادات الإماميّة**، تأليف: محمد بن محمد بن النُّعمان المعروف بـ(الشّيخ المفيد)، تحقيق: حسين دركگ، الناشر: دار المفيد للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية ١٤١٤هـ.

١٤٩ ـ **التطريف في التصحيف**، تأليف: أبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، تحقيق: د. علي حسين البواب، نشر: دار الفائز، عمان، الأردن، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ.

١٥٠ ـ **تعاليق مبسوطة**، تأليف: محمد إسحاق الفياض، نشر: انتشارات محلاتي، مطبعة أمير.

١٥١ ـ **التعجّب من أغلاط العامّة في مسألة الإمامة**، القاضي أبي الفتح محمد بن علي بن عُثمان الكراجكي، تصحيح وتخريج: فارس حسون كريم.

١٥٢ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

١٥٣ ـ **التعديل والتجريح، لمن خرَّج له البخاريُّ في الجامع الصحيح**، تأليف: أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي، تحقيق: د. أبي لبابة حسين، نشر: دار اللواء للنّشر والتوزيع، الرِّياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٥٤ ـ **التعريفات**، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

١٥٥ ـ **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمٰن موسى القزقي، نشر: المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الأردن، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

١٥٦ ـ **تفسير البحر المحيط**، تأليف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشّيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: ١ ـ د. زكريا عبد المجيد النوقي. ٢ ـ د. أحمد النجولي الجمل، نشر: دار الكتب العلميّة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٥٧ ـ **تفسير البغوي**، تأليف: البغوي، تحقيق: خالج عبد الرحمٰن العك نشر: دار المعرفة، بيروت.

١٥٨ ـ **تفسير البيضاوي**، تأليف: البيضاوي، نشر: دار الفكر، بيروت.

١٥٩ ـ **تفسير القرآن العظيم**، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، نشر: دار الفكر، بيروت، سنة الطّبع ١٤٠١هـ.

١٦٠ ـ **تفسير القرآن**، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، نشر: دار الوطن، السُّعودية، الرِّياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٦١ ـ **تفسير القرآن**، تأليف: عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، نشر: المكتبة العصرية، صيدا.

١٦٢ ـ **تفسير القرآن**، تأليف عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، نشر: المكتبة العصرية، صيدا.

١٦٣ ـ **تفسير القُمِّي**، تأليف: علي بن إبراهيم القُمِّي، تصحيح وتعليق وتقديم: طيب الموسوي الجزائري، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنّشر، قم، إيران، الطّبعة الثّالثة سنة ١٤٠٤هـ.

١٦٤ ـ **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**، تأليف: فخر الدّين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦٥ ـ **تقريب التهذيب**، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦٦ ـ **تقريب المعارف**، تأليف: تقي بن نجم الحلبي، تحقيق: فارس تبريزيان الحسون، سنة الطّبع ١٤١٧هـ.

١٦٧ ـ **التقرير والتحرير في علم الأصول**، تأليف: ابن أمير الحاج، نشر: دار الفكر، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٦٨ ـ **تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة**، تأليف: أبي شجاع محمد بن علي بن شعيب بن الدهان، تحقيق: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، نشر: مكتبة الرّشد، السُّعودية، الرِّياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٦٩ ـ **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، تأليف: أبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٧٠ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصلاح**، تأليف: الحافظ زين الدّين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر للنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.

١٧١ ـ **التّقية في الفكر الإسلامي**، إعداد: مركز الرّسالة، نشر: مركز الرّسالة، قم، إيران، مطبعة مهر، قم، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.

١٧٢ ـ **تكملة الإكمال**، تأليف: أبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، نشر: جامعة أم القرى، مكة مكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٧٣ ـ **تكملة تاريخ الطبري**، تأليف: أبي الفضل محمد بن عبد الملك الهمداني، تحقيق: ألبر يوسف كنعان، نشر: المطبعة الكاثوليكية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٨م.

١٧٤ ـ **التكملة لكتاب الصلة**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، تحقيق: عبد السلام الهراس، نشر: دار الفكر للطباعة، لبنان، سنة الطّبع ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٧٥ ـ **تلامذة العلاّمة المجلسيّ والمجازون منه**، جمع وتدوين: أحمد الحسينيّ، نشر: مكتبة آية الله المرعشي العامة، قم، مطبعة الخيّام بقم، الطّبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٧٦ ـ **تلبيس إبليس**، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن الجوزيّ، تحقيق: د. السيد الجميلي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٧٧ ـ **تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، سنة الطّبع ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٧٨ ـ **تلخيص كتاب الاستغاثة**، تأليف: ابن كثير.

١٧٩ ـ **تلخيص كتاب الاستغاثة**، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد علي عجال، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

١٨٠ ـ **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل**، تأليف: محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدّين أحمد حيدر، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٨١ ـ **التمهيد في أصول الفقه**، تأليف: محفوظ بن أحمد الكلوذاني الحنبليّ، دراسة وتحقيق: الدكتور مفيد محمد أبي عمشة.

١٨٢ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، سنة الطّبع ١٣٨٧هـ.

١٨٣ ـ **التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان**، تأليف: محمد بن يحيى بن أبي بكر المالقي الأندلسي، تحقيق: د. محمود يوسف زائد، نشر: دار الثقافة، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٨٤ ـ **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، تأليف: أبي الحسن محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن الملطي الشافعي، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، نشر: المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، سنة الطّبع ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٨٥ ـ **التّنبيهات اللّطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطيّة من المباحث المنيفة**، تأليف: عبد الرّحمٰن بن ناصر السّعدي، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، تحقيق وتخريج: علي حسن عبد الحميد الحلبي، نشر: دار ابن القيم، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٨٦ ـ **تنزيه الأنبياء** عليهم السلام، تأليف: علي بن الحسين الموسوي المعروف بـ(الشريف المرتضى)، نشر: دار الأضواء، بيروت، لبنان، الطبعة الثّانية سنة ١٤٠٩هـ.

١٨٧ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصِّدِّيق الغُماري، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ.

١٨٨ ـ **تنقيح تحقيق أحاديث التعليق**، تأليف: شمس الدّين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨م.

١٨٩ ـ **التّنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، تأليف: عبد الرّحمٰن بن يحيى المعلّمي، تحقيق: محمد ناصر الدّين الألباني ومحمد عبد الرّزاق حمزة، نشر: دار الكتب السّلفيّة، القاهرة.

١٩٠ ـ **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**، تأليف: عبد الرحمٰن بن أبي بكر أبي الفضل السيوطي، نشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، سنة الطّبع ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

١٩١ ـ **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار**، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، نشر: مطبعة المدني، القاهرة.

١٩٢ ـ **تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد**، تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطُّوسي المعروف بـ(شيخ الطّائفة)، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، نشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، مطبعة خورشيد، الطبعة الثّالثة سنة ١٣٦٤هـ.

١٩٣ ـ **تهذيب الأسماء واللُّغات**، تأليف: محيي الدين بن شرف النَّووي، نشر وتحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦م.

١٩٤ ـ **تهذيب التهذيب**، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٩٩٦م.

١٩٥ ـ **تهذيب الكمال**، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمٰن المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١٩٦ ـ **تهذيب اللغة**، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١م.

١٩٧ ـ **تهذيب مستمرّ الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام**، تأليف: أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن علي بن ماكولا، تحقيق: سيد كسروي حسن، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

١٩٨ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تأليف: طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٩٩ ـ **التوحيد**، تأليف: أبي منصور الماتريدي، تحقيق: د. فتح الله خليف، نشر: دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

٢٠٠ ـ **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تأليف: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، نشر: المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٢٠١ ـ **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، تأليف: ابن ناصر الدّين شمس الدّين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٣م.

٢٠٢ ـ **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم**، تأليف: أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، دار النشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٦هـ.

٢٠٣ ـ **التوقيف على مهمات التعاريف**، تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، نشر: دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

٢٠٤ ـ **التيسير بشرح الجامع الصغير**، تأليف: الإمام الحافظ زين الدّين عبد الرؤوف المناوي، نشر: مكتبة الإمام الشافعي، الرِّياض، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٠٥ ـ **الثقات**، تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، نشر: دار الفكر، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٢٠٦ ـ **ثم أبصرتُ الحقيقة**، تأليف: محمد سالم الخضر، الناشر: دار الإيمان للطّباعة والنّشر، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ.

٢٠٧ ـ **ثمرات النّظر في علم الأثر**، تأليف: محمد بن إسماعيل الأمير الصّنعاني، تحقيق: رائد صبري بن أبي علفة، نشر: دار العاصمة، الرِّياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٠٨ ـ **ثواب الأعمال وعقب الأعمال**، تأليف: أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه المعروف بـ(الشّيخ الصّدوق)، منشورات الشريف الرضي، قم، مطبعة أمير بقم، الطّبعة الثّانية ١٣٦٨هـ.

٢٠٩ ـ **جامع أحاديث الشيعة**، تأليف: آقا حسين الطباطبائي البروجردي، المطبعة العلميّة، قم، سنة الطّبع ١٣٩٩هـ.

٢١٠ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، نشر: دار الفكر، بيروت، سنة الطّبع ١٤٠٥هـ.

٢١١ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تأليف: أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي عبد الكيجد السلفي، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٢١٢ ـ **جامع الرسائل**، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد رفيق سالم، مصر.

٢١٣ ـ **جامع الرُّواة وإزالة الاشتباهات عن الطُّرُق والإسناد**، تأليف: محمد علي الأردبيلي، نشر: مكتبة المحمدي.

٢١٤ ـ **الجامع الصحيح المختصر**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١٥ ـ **جامع الفِرَق والمذاهب الإسلاميّة**، تأليف: ع. أمير مهنا وعلي خريس، نشر: المركز الثّقافي العربي، الطّبعة الأولى سنة ١٩٩٢م.

٢١٦ ـ **جامع المقاصد في شرح القواعد**، تأليف: على بن الحسين الكركي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث بقم، المطبعة المهدية بقم، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٢١٧ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، تأليف: يوسف بن عبد البر النمري، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٣٩٨هـ.

٢١٨ ـ **الجامع لأحكام القرآن**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، نشر: دار الشعب، القاهرة.

٢١٩ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف، الرِّياض، سنة الطّبع ١٤٠٣هـ.

٢٢٠ ـ **الجرح والتعديل**، تأليف: أبي محمد عبد الرحمٰن بن إدريس الرازي التميمي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٢٢١ ـ **جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام**، تأليف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، نشر: دار العروبة، الكويت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٢٢ ـ **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**، تأليف: محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: د. علي حسين البواب، نشر: دار ابن حزم، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٢٣ ـ **الجمل**، تأليف: ضامن بن شدقم الحسيني المدني، تحقيق: تحسين آل شبيب الموسوي، مطبعة محمد، سنة الطّبع ١٤٢٠هـ.

٢٢٤ ـ **جمهرة الأمثال**، تأليف: الشّيخ الأديب أبي هلال العسكري، نشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٢٥ ـ **جهاد الإمام السَّجَّاد** عليه السلام، تأليف: محمد رضا الجلالي، نشر: مؤسسة دار الحديث الثقافية، مطبعة شمشاد، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

٢٢٦ ـ **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، تأليف: أبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، تحقيق: علي سيد صبح المدني، نشر: مطبعة المدني، مصر.

٢٢٧ ـ **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافعي (الداء والدواء)**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، نشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

٢٢٨ ـ **جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام**، تأليف: محمد حسن النَّجفيّ، تحقيق وتعليق: عباس القوجچني، نشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، مطبعة خورشيد، الطّبعة الثّانية سنة ١٣٦٥هـ.

٢٢٩ ـ **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، تأليف: أبي محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، نشر: مير محمد كتب خانه، كراتشي.

٢٣٠ ـ **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢٣١ ـ **حاشية ابن القيم على سنن أبي داود**، تأليف: أبي عبد الله شمس الدّين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٣٢ ـ **حاشية السندي على النسائي**، تأليف: أبي الحسن نور الدّين بن عبد الهادي السندي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٣٣ ـ **حاشية رَدّ المحتار على الدُّرِّ المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبي حنيفة**، تأليف: ابن عابدين، نشر: دار الفكر للطباعة والنّشر، بيروت، سنة الطّبع ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٣٤ ـ **حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح**، تأليف: أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي الحنفي، نشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الثالثة سنة ١٣١٨هـ.

٢٣٥ ـ **حاشية مجمع الفائدة والبرهان**، تأليف: محمد باقر الوحيد البهبهاني، تحقيق: مؤسسة العلامة المجدِّد الوحيد البهبهاني، مطبعة أمير بقم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ.

٢٣٦ ـ **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني**، تأليف: علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٣٧ ـ **الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطّحاوي** رضي الله عنه، تأليف: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، نشر: المكتبة الأزهريّة للتراث، سنة الطّبع ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٣٨ ـ **الحجة القوية في الرّدّ على مَن قدح في الحافظ ابن تيميّة**، تأليف: محمد بن هاشم عبد الغفور التتوي السِّندي، تصحيح وتعليق: د. عبد القيوم بن عبد الغفور السِّندي، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ.

٢٣٩ ـ **الحجَّة في بيان المحجّة وشرح عقيدة أهل السُّنَّة**، تأليف: أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، نشر: دار الراية، السُّعودية، الرِّياض، الطبعة الثانية سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٤٠ ـ **الحدائق النّاضرة في أحكام العِترة الطّاهرة**، تأليف: يوسف البحرانيّ، من منشورات مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة.

٢٤١ ـ **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**، تأليف: القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، نشر: دار الكتاب النفيس، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

٢٤٢ ـ **حركة الخوارج**، نشأتها وتطورّها إلى نهاية العهد الأموي (٣٧ ـ ١٣٢هـ)، تأليف: لطيفة البكاري، نشر: دار الطليعة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ٢٠٠١م.

٢٤٣ ـ **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، تأليف: أبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي، نشر: دار الكتب التعليمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٤٤ ـ **الحكم بغير ما أنزل الله، أحواله وأحكامه**، تأليف: د. عبد الرحمٰن بن صالح المحمود، نشر: دار طيبة، الرّياض، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٤٥ ـ **الحلة السيراء**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، تحقيق: الدكتور حسني مؤنس، نشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٥م.

٢٤٦ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٥هـ.

٢٤٧ ـ **حليف مخزوم (عمار بن ياسر)**، تأليف: صدر الدين شرف الدين، نشر: دار الأضواء للطباعة والنّشر: والتوزيع، بيروت، الطّبعة الثّانية سنة ١٤١٢هـ.

٢٤٨ ـ **الحماسة البصرية**، تأليف: صدر الدّين علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدّين أحمد، نشر: عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٤٩ ـ **الحيوان**، تأليف: أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الجيل، لبنان، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٥٠ ـ **الخرائج والجرائح**، تأليف: قطب الدّين الرّاوندي، تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، بإشراف السيد محمد باقر الموحد الأبطحي، نشر: مؤسسة الإمام المهدي، قم المقدّسة، المطبعة العلميّة، قم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٢٥١ ـ **خزانة الأدب وغاية الأرب**، تأليف: تقي الدّين أبي بكر علي المعروف بابن حجة الحموي، تحقيق: عصام شقيو، نشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٢٥٢ ـ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طرفي وإميل بديع يعقوب، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨م.

٢٥٣ ـ **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، تأليف: المحبي، نشر: دار صادر، بيروت.

٢٥٤ ـ **خلاصة تذهب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تأليف: صفي الدّين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليمني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت، الطبعة الخامسة سنة ١٤١٦هـ.

٢٥٥ ـ **خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأطهار**، تأليف: حامد حسين النقوي اللكهنوي، نشر: مؤسسة البعثة، قسم الدّراسات الإسلامية، طهران، إيران، مطبعة خيّام، سنة الطّبع ١٤٠٥هـ.

٢٥٦ ـ **الخلاف**، تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطُّوسي المعروف بـ(شيخ الطّائفة)، تحقيق: جماعة من المحققين، نشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، سنة الطّبع جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ.

٢٥٧ ـ **الخلافة المغتصبة أزمة تاريخ أم أزمة مؤرِّخ**، تأليف: إدريس الحسيني المغربي.

٢٥٨ ـ **الخلافة والإمامة العظمى**، تأليف: الشّيخ محمد رشيد رضا، نشر: الزهراء للإعلام العربي، مصر، القاهرة.

٢٥٩ ـ **الخوارج والحقيقة الغائبة**، تأليف: ناصر بن سليمان السّبعي، نشر: دار المنتظر، بيروت، لبنان، سنة الطّبع ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٦٠ ـ **الخوارج**، دراسة ونقد لمذهبهم، إعداد: ناصر بن عبد الله السّعودي، دار المعراج الدّولية، للنّشر.

٢٦١ ـ **الدر المنثور**، تأليف: عبد الرحمٰن بن الكمال جلال الدّين السيوطي، الناشر: دار الفكر، بيروت، سنة الطّبع ١٩٩٣م.

٢٦٢ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، تقي الدّين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمٰن، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٦٣ ـ **دراسات في منهاج السُّنَّة لمعرفة ابن تيمية**، تأليف: علي الميلاني، مطبعة ياران، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.

٢٦٤ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تأليف: الحافظ شهاب الدّين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدرآباد، الهند، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م، الطبعة الثانية.

٢٦٥ ـ **الدُّروس الشّرعيّة في فقه الإماميّة**، تأليف: محمد بن مكّي العاملي المعروف بـ(الشّهيد الأول)، تحقيق ونشر: مؤسسة النّشر الإسلامي.

٢٦٦ ـ **دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، تأليف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، تحقيق وعرّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، نشر: دار الكتب العلميّة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٦٧ ـ **دعائم الإسلام**، وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السّلام، تأليف: القاضي النعمان بن محمد التميميّ المغربي، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، نشر: دار المعارف، القاهرة، سنة الطّبع ١٣٨٣هـ.

٢٦٨ ـ **دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية**، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباسي، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، نشر: مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٤هـ.

٢٦٩ ـ **دلائل الإعجاز**، تأليف: الإمام عبد القادر الجرجاني، تحقيق: د. التنجي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٧٠ ـ **دلائل الإمامة**، تأليف: محمد بن جرير بن رستم الطبري الصّغير (الشيعي)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، الناشر: مركز الطباعة والنّشر في مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢٧١ ـ **دلائل النبوة**، تأليف: للبيهقي.

٢٧٢ ـ **دليل الطالب على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل**، تأليف: مرعي بن يوسف الحنبلي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩هـ.

٢٧٣ ـ **الدّولة الأموية المفترى عليها**، تأليف: د. حمدي شاهين، الناشر: دار القاهرة للكتاب، سنة النّشر ٢٠٠١م.

٢٧٤ ـ **الدّولة الأمويّة والأحداث التي سبقتها ومهّدت لها ابتداءً من فتنة عُثمان**، تأليف: د. يوسف العش، الناشر: دار الفكر، دمشق، سورية، الطّبعة الخامسة سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٧٥ ـ **الدّولة الأموية والمعارضة**، تأليف المستشرق الهولندي: فان فلوتن، ترجمة: إبراهيم بيضون، الناشر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنّشر والتوزيع، الطّبعة الثّانية سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٧٦ ـ **الدّولة الأمويّة**، تأليف: محمد الخضري، نشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطّبعة الرّابعة سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٧٧ ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تأليف: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢٧٨ ـ **الدِّيباج على مسلم**، تأليف: عبد الرحمٰن بن أبي بكر أبي الفضل السيوطي، تحقيق: أبي إسحاق الجويني الأثري، نشر: دار ابن عفان، الخير، السُّعودية، سنة الطّبع ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٧٩ ـ **ديوان ابن المعتز**، شرح: مجيد طراد، نشر: دار الكتاب العربي، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٨٠ ـ **ديوان ابن هاني الأندلسي**، نشر: دار صادر، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٨١ ـ **ديوان أبي دلامة**، شرح وتحقيق: د. إميل بديع يعقوب، نشر: دار الجيل، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٨٢ ـ **ديوان الإمام أحمد بن علي بن مشرف**، عني بطبعه: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، نشر: المكتبة العصرية صيدا، بيروت.

٢٨٣ ـ **ديوان الإمام عبد الله بن المبارك**، جمع وتحقيق ودراسة: د. مجاهد مصطفى بهجت، النّاشر: دار الوفاء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، المنصورة، الطّبعة الثّانية سنة ١٣٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٨٤ ـ **ديوان البحتري**، شرح، حنا الفاخوري، نشر: دار الجيل، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٨٥ ـ **ديوان الحافظ ابن حجر العسقلاني**، دراسة وتحقيق: د. ضحى رشاد عبد الكريم، النّاشر: دار الصّحابة للتّراث بطنطا للنّشر والتّحقيق والتّوزيع، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٨٦ ـ **ديوان الشّريف الرّضي**، شرح: د. يوسف شكري فرحات، نشر: دار الجيل، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٨٧ ـ **ديوان الوأواء الدّمشقي**، تحقيق: د. سامي الدّهان، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٢٨٨ ـ **ديوان بديع الزّمان الهمداني**، دراسة وتحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٨٩ ـ **ديوان تميم بن المعز لدين الله الفاطمي**، تحقيق: محمد حسن الأعظمي، نشر: دار الثّقافة، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية سنة ١٩٧١م.

٢٩٠ ـ **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق: د. سيد حنفي حسنين، نشر: دارف المعارف.

٢٩١ ـ **ديوان كُثّير عزة**، شرح: عدنان زكي درويش، نشر: دار صادر، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٩٩٤م.

٢٩٢ ـ **ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى**، تأليف: محب الدّين أحمد بن عبد الله الطبري، نشر: دار الكتب المصرية، مصر.

٢٩٣ ـ **ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد**، تأليف: محمد باقر السبزواري، نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث.

٢٩٤ ـ **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تأليف: أبي الحسن علي بن بسام الشنتريني، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الثقافة، بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٩٥ ـ **الذخيرة**، تأليف: شهاب الدّين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، نشر: دار الغرب، بيروت، سنة الطّبع ١٩٩٤م.

٢٩٦ ـ **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثَّق**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: محمد شكور أمرير المياديني، نشر: مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٢٩٧ ـ **ذَمّ الكلام وأهله**، تأليف: شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، تحقيق: عبد الرحمٰن عبد العزيز الشبل، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٩٨ ـ **ذيل (تذكرة الحفاظ للذهبي)**، تأليف: محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي الشافعي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢٩٩ ـ **ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد**، تأليف: أبي الطيب محمد بن أحمد الفاسي المكي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

٣٠٠ ـ **ذيل تاريخ بغداد**، تأليف: أبي عبد الله بن محمود بن الحسن المعروف بـ(ابن النجّار البغدادي)، نشر: دار الكتب العلميّة، لبنان، بيروت.

٣٠١ ـ **ذيل طبقات الحفاظ (للذهبي)**، تأليف: الحافظ أبي الفضل جلال الدّين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت.

٣٠٢ ـ **رجال ابن داود**، تأليف: الحسن بن علي بن داود الحلّي، تحقيق وتقديم: محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات مطبعة الحيدرية، النَّجف الأشرف، طبع سنة ١٣٩٢هـ.

٣٠٣ ـ **الرد الوافر**، تأليف: محمد بن أبي بكر بن ناصر الدّين الدمشقي، تحقيق: زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

٣٠٤ ـ **الرَّدّ على الجهمية**، تأليف: أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٠٥ ـ **الرَّسائل التِّسع**، تأليف: جعفر بن الحسن الحلّي المعروف بـ(المحقِّق الحلِّي)، تحقيق: رضا الأستادي، من منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي بقم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

٣٠٦ ـ **الرَّسائل الغُمارية**، تأليف: عبد الله بن الصِّدِّيق الغُماري، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: دار الجنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٣٠٧ ـ **رسائل الكركي**، تأليف: على بن الحسين الكركي، تحقيق: الشّيخ محمد الحسون، مطبعة الخيام بقم، الطّبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٠٨ ـ **رسائل المرتضى**، تأليف: علي بن الحسين الموسوي المعروف بـ(الشريف المرتضى)، إعداد: السيد مهدي الرجائي، مطبعة سيد الشهداء بقم، نشر: دار القرآن الكريم بقم، سنة الطّبع ١٤٠٥هـ.

٣٠٩ ـ **رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، دار النّشر: دار الفكر، بيروت.

٣١٠ ـ **رسالة ابن فضلان في وصف الرحلة إلى بلاد الترك والخرز والروس والصقالبة**، تأليف: أحمد بن فضلان بن العباس بن راشد، تحقيق: د. سامي الدهان، نشر: مديرية إحياء التُّراث العربي، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

٣١١ ـ **رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه**، تأليف: سليمان بن الأشعث أبي داود، تحقيق: محمد الصباغ، نشر: دار العربية، بيروت.

٣١٢ ـ **الرِّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المصنفة**، تأليف: محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣١٣ ـ **الرُّواة الثّقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردَّهم**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٣١٤ ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تأليف: أبي الفضل شهاب الدّين السيد محمود الآلوسي البغدادي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.

٣١٥ ـ **الرُّوح**، تأليف: شمس الدّين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٣١٦ ـ **الروض الآنف (م)**، تأليف: السهيلي (م).

٣١٧ ـ **روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان**، تأليف: زين الدِّين الجبعيّ العامليّ المعروف بـ(الشّهيد الثّاني)، من منشورات مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث، قم المشرّفة.

٣١٨ ـ **الروض الداني (المعجم الصغير)**، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، نشر: المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمّان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣١٩ ـ **الرّوض المعطار في خبر الأقطار**، تأليف: محمد بن عبد المنعم الحميري، تحقيق: د. إحسان عبّاس، نشر: مكتبة لبنان، الطّبعة الثّانية سنة ١٩٨٤م.

٣٢٠ ـ **الروض النضير في معنى حديث الغدير**، تأليف: فارس حسون كريم، نشر: مؤسسة أمير المؤمنين عليه السلام للتحقيق: قم، إيران، مطبعة دانش، الطّبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٢١ ـ **الروضة البهيّة شرح اللُّمعة الدّمشقيّة**، تأليف: زين الدِّين الجبعيّ العامليّ المعروف بـ(الشّهيد الثّاني)، منشورات مكتبة الداوري بقم، مطبعة أمير بقم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

٣٢٢ ـ **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، تأليف: شرف الدّين النووي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطّبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٣٢٣ ـ **روضة المحبين ونزهة المشتاقين**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٢٤ ـ **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، تأليف: شهاب الدّين عبد الرحمٰن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي، تحقيق: إبراهيم الزيبق، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٢٥ ـ **رياض المسائل في بيان أحكام الشّرع بالدّلائل**، علي الطباطبائي، تحقيق ونشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

٣٢٦ ـ **زاد المسير في علم التفسير**، تأليف: عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن الجوزي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطّبعة الثالثة سنة ١٤٠٤هـ.

٣٢٧ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرِّسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، الكويت، الطّبعة الرابعة عشر سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٢٨ ـ **زهر الآداب وثمر الألباب**، تأليف: إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، تحقيق: الدكتور زكي مبارك، نشر: دار الجيل، الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٢م.

٣٢٩ ـ **الزّواجر عن اقتراف الكبائر**، تأليف: ابن حجر الهيثمي، تحقيق وإعداد: مركز الدِّراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، نشر: المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، بيروت، الطّبعة الثانية سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٣٠ ـ **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني**، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، نشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣٣١ ـ **سؤالات الحافظ السّلفي**، تأليف: أحمد بن محمد بن أحمد السلفي، تحقيق: مطاع الطرابيشي، نشر: دار الفكر، دمشق، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٣٣٢ ـ **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، تأليف: أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، نشر: مكتبة المعارف، الرِّياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

٣٣٣ ـ **سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة سنة ١٣٧٩هـ.

٣٣٤ ـ **السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى**، تأليف: أبي جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلِّي، طباعة ونشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، الطّبعة الثّانية سنة ١٤١٠هـ.

٣٣٥ ـ **سِفر السّعادة**، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشِّيرازي، شرح ومراجعة: خليل إبراهيم، نشر: دار الفكر اللّبناني، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢م.

٣٣٦ ـ **سفينة النّجاة**، تأليف: محمد بن عبد الفتّاح السرابي التنكابني، تحقيق: مهدي الرجائي، مطبعة أمير بقم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.

٣٣٧ ـ **السَّقيفة وفَدَك**، تأليف: أحمد بن عبد العزيز الجوهري البصريّ، تقديم وجمع وتحقيق: د. محمد هادي الأميني، طباعة ونشر: شركة الكتبي للطّباعة والنّشر: بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية سنة ١٤١٣هـ.

٣٣٨ ـ **سلوة الحزين المعروف بـ(الدّعوات)**، تأليف: سعيد بن هبة الله الرّاوندي، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، مطبعة أمير بقم، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

٣٣٩ ـ **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تأليف: تقي الدّين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقريزي تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلميّة، لبنان، بيروت ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، الطبعة الأولى.

٣٤٠ ـ **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، تأليف: عبد الملك بن حسين الشافعي العاصمي المكي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٤١ ـ **السُّنَّة**، تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، نشر: دار الراية، الرِّياض، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٣٤٢ ـ **السُّنَّة**، تأليف: عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، نشر: دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٣٤٣ ـ **السُّنَّة**، تأليف: عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، تحقيق: محمد ناصر الدّين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ.

٣٤٤ ـ **سنن ابن ماجه**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الفكر، بيروت.

٣٤٥ ـ **سنن أبي داود**، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، نشر: دار الفكر.

٣٤٦ ـ **سنن الدّارمي**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن الدّارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

٣٤٧ ـ **السنن الكبرى**، تأليف: أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٣٤٨ ـ **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي**، تأليف: محمود إسماعيل، نشر: دار الثّقافة، الدّار البيضاء، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٤٩ ـ **السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، نشر: دار المعرفة.

٣٥٠ ـ **سير أعلام النبلاء**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطّبعة التاسعة سنة ١٤١٣هـ.

٣٥١ ـ **سير أعلام النبلاء**، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبي عبد الله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطّبعة التاسعة ١٤١٣هـ.

٣٥٢ ـ **سيرة الإمام أحمد بن حنبل**، تأليف: أبي الفضل صالح أحمد بن حنبل، تحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، نشر: دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٣٥٣ ـ **شجرة طوبى**، تأليف: محمد مهدي الحائري، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها، النَّجف الأشرف، الطّبعة الخامسة سنة ١٣٨٥هـ.

٣٥٤ ـ **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تأليف: إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلل، نشر: مكتبة الرّشد، الرِّياض، السُّعودية، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٥٥ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تأليف: عبد الحي بن أحمد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، نشر: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٣٥٦ ـ **شرائع الإسلام**، تأليف: جعفر بن الحسن الحلّي المعروف بـ(المحقِّق الحلّي)، من منشورات انتشارات استقلال، طهران، مطبعة أمير بقم، الطّبعة الثانية سنة ١٤٠٩هـ.

٣٥٧ ـ **شرح إحقاق الحق وإزهاق الباطل**، تأليف: السيد المرعشي، تعليق شهاب الدين المرعشي النَّجفي، تصحيح إبراهيم الميانجي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النَّجفي، قم، إيران.

٣٥٨ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الصحابة**، تأليف: أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، نشر: دار طيبة، الرِّياض، سنة الطّبع ١٤٠٢هـ.

٣٥٩ ـ **شرح أصول الكافي**، تأليف: محمد صالح المازندراني، ضبط وتصحيح: علي عاشور، طبع ونشر: دار إحياء التُّراث العربي للطباعة والنّشر والتوزيع بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ.

٣٦٠ ـ **شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه**، تأليف: سعد الدّين مسعود بن عمر التفتازاني الشفعي، تحقيق: زكريا عميرات، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٦١ ـ **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، تأليف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.

٣٦٢ ـ **شرح الزركشي على مختصر الخرقي**، تأليف: شمس الدّين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي، تحقيق: قدم له ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، نشر: دار الكتب العلميّة، لبنان، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٦٣ ـ **شرح العقيدة الأصفهانية**، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: إبراهيم سعيداي، نشر: مكتبة الرّشد، الرِّياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

٣٦٤ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، تأليف: ابن أبي العز الحنفي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطّبعة الرابعة سنة ١٣٩١هـ.

٣٦٥ ـ **شرح العقيدة الواسطية**، تأليف: محمد بن صالح العثيمين، إعداد: فهد بن ناصر بن إبراهيم السّلمان، النّاشر: دار الثّريّا للنّشر.

٣٦٦ ـ **شرح العمدة في الفقه**، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، نشر: مكتبة العبيكان، الرِّياض، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

٣٦٧ ـ **شرح القصيدة الرائية تتمّة التترية**، تأليف: جواد جعفر الخليلي، نشر الإرشاد للطباعة والنّشر: بيروت، لندن، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ.

٣٦٨ ـ **شرح المقاصد في علم الكلام**، تأليف: سعد الدّين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، نشر: دار المعارف النعمانية، باكستان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٣٦٩ ـ **الشرح الميسَّر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة**، تأليف: محمد بن عبد الرحمٰن الخميس، نشر: مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٧٠ ـ **شرح ديوان المتنبي**، تأليف: أبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، نشر: دار المعرفة، بيروت.

٣٧١ ـ **شرح عِلَل الترمذي**، تأليف: ابن رجب الحنبلي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، نشر: مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٧٢ ـ **شرح فتح القدير**، تأليف: كمال الدّين محمد بن عبد الواحد السيواسي، نشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.

٣٧٣ ـ **شرح مذاهب أهل السُّنَّة ومعرفة شرائع الدّين والتمسك بالسنن**، تأليف: أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، تحقيق: عادل بن محمد، نشر: مؤسسة قرطبة للنّشر والتوزيع، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٧٤ ـ **شرح مشكل الآثار**، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرِّسالة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٧٥ ـ **شرح معاني الآثار**، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ.

٣٧٦ ـ **شرح منهاج الكرامة في معرفة الإمامة**، تأليف: علي الميلاني، نشر: مؤسسة دار الهجرة، مطبعة سيهر بقم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

٣٧٧ ـ **شرح نهج البلاغة**، تأليف: ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطّبعة الأولى سنة ١٣٧٨هـ.

٣٧٨ ـ **الشَّريعة**، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، نشر: دار الوطن، الرِّياض، السُّعودية، الطّبعة الثانية سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٧٩ ـ **شعب الإيمان**، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

٣٨٠ ـ **الشّهب الثَّواقب لرجم شياطين النَّواصب**، تأليف: محمد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفيّ، تحقيق: حلمي السنان، طباعة ونشر: مكتبة هادي بقم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

٣٨١ ـ **الشّعر والشعراء**، تأليف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، نشر: دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الرابعة سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٣٨٢ ـ **الشّيعة في الميزان**، تأليف: محمد جواد مغنية، نشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّالثة سنة ١٣٩٩هـ.

٣٨٣ ـ **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني ومحمد كبير أحمد شودري، نشر: دار ابن حزم بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

٣٨٤ ـ **صبح الأعشى في كتابة الإنشاء**، تأليف: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي، تحقيق: عبد القادر زكار، نشر: وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨١م.

٣٨٥ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٨٦ ـ **صحيح ابن خزيمة**، تأليف: أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، سنة الطّبع ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

٣٨٧ ـ **صحيح شرح العقيدة الطحاويّة**، تأليف: حسن بن علي السقاف، نشر: دار الإمام النووي، عَمّان، الأردن، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ.

٣٨٨ ـ **صحيح مسلم بشرح النووي**، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، الطّبعة الثانية سنة ١٣٩٢هـ.

٣٨٩ ـ **صحيح مسلم**، تأليف: أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.

٣٩٠ ـ **الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ**، تأليف: جعفر مرتضى العاملي، نشر: دار الهادي للطباعة والنّشر: والتوزيع، بيروت، لبنان، دار السيرة، بيروت، لبنان، الطّبعة الرابعة سنة ١٤١٥هـ.

٣٩١ ـ **الصّراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم**، تأليف: علي بن يونس العاملي، تصحيح وتعليق: محمد الباقر البهبودي، نشر: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، مطبعة الحيدري، الطّبعة الأولى سنة ١٣٨٤هـ.

٣٩٢ ـ **صراط النجاة**، تأليف: الميرزا جواد التبريزي، نشر: دفتر نشر: بركگزيده، مطبعة سلمان الفارسي، الطّبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٣٩٣ ـ **الصلاة وحكم تاركها**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، نشر: الجفان والجابي، دار ابن حزم، قبرص، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٩٤ ـ **الصّوارم المهرقة في جواب الصّواعق المحرقة**، تأليف: القاضي نور الله التّستري، تحقيق: جلال الدِّين المحدث، مطبعة نهضة، سنة الطّبع ١٣٦٧هـ.

٣٩٥ ـ **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة**، تأليف: أبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي، تحقيق: عبد الرحمٰن بن عبد الله التركي، كامل محمد الخراط، نشر: مؤسسة الرِّسالة، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٩٦ ـ **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، تأليف: شمس الدّين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، نشر: دار العاصمة، الرِّياض، الطّبعة الثالثة سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٩٧ ـ **صوت الحق ودعوة الصّدق**، تأليف: لطف الله الصّافي، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.

٣٩٨ ـ **صوت الحق ودعوة الصدق**، تأليف: لطف الله الصّافي، نشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.

٣٩٩ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن بن عثمان الكردي الشهرزوري، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطّبعة الثانية سنة ١٤٠٨هـ.

٤٠٠ ـ **الضُّعفاء الكبير**، تأليف: أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، نشر: دار المكتبة العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٤٠١ ـ **الضُّعفاء والمتروكين**، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٤٠٢ ـ **الضُّعفاء والمتروكين**، تأليف: أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦هـ.

٤٠٣ ـ **الضعفاء**، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الصُّوفي، تحقيق: فاروق حمادة، نشر: دار الثقافة، الدار البيضاء، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٤٠٤ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، تأليف: شمس الدّين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، نشر: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٤٠٥ ـ **طبقات أعلام الشِّيعة نوابغ الرواة في راوية الكتاب**، تأليف: الشّيخ آغا بزرك الطهراني، تحقيق: علي تقي فنروي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م .

٤٠٦ ـ **طبقات الحفاظ**، تأليف: أبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٤٠٧ ـ **طبقات الحنابلة**، تأليف: محمد بن أبي يعلى أبي الحسين، تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر: دار المعرفة، بيروت.

٤٠٨ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، تأليف: تاج الدّين بن علي بن عبد الكافي السُّبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، نشر: هجر للطباعة والنّشر والتوزيع، الطبعة الثّانية سنة ١٤١٣هـ.

٤٠٩ ـ **طبقات الشافعية**، تأليف: أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٤١٠ ـ **طبقات الشعراء**، تأليف: عبد الله بن المعتز، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، نشر: دار المعارف، الطّبعة الرابعة، دون تاريخ.

٤١١ ـ **طبقات الفقهاء**، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تحقيق: خليل الميس، نشر: دار القلم، بيروت.

٤١٢ ـ **الطبقات الكبرى**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزُّهري، شر: دار صادر، بيروت.

٤١٣ ـ **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطّبعة الثانية سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٤١٤ ـ **طبقات المعتزلة**، تأليف: أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق: سُوسَنّه دِيفَلْد، فِلْزَر، الناشر: دار المنتظر بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ.

٤١٥ ـ **طبقات المفسرين**، تأليف: أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، نشر: مكتبة العلوم والحكم، السُّعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤١٦ ـ **طبقات فحول الشعراء**، تأليف: محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، نشر: دار المدني، جدة.

٤١٧ ـ **الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف**، تأليف: علي بن موسى بن طاوس الحلِّي، مطبعة الخيام، قم، الطّبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٤١٨ ـ **طرح التثريب في شرح التقريب**، تأليف: زين الدّين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسيني العراقي، تحقيق: عبد القادر محمد علي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م.

٤١٩ ـ **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تأليف: أبي عبد الله شمس الدّين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: د. محمد جميل غازي، نشر: مطبعة المدني، القاهرة.

٤٢٠ ـ **العِبَر في خبر مَن غَبَر**، تأليف: شمس الدّين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدّين المنجد، نشر: مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الطبعة الثّانية سنة ١٩٨٤م.

٤٢١ ـ **العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل**، تأليف: محمد بن عقيل العلوي، إعداد وتعليق: صالح الورداني، الناشر: الهدف للإعلام والنّشر.

٤٢٢ ـ **العُثمانية**، تأليف: أبي عُثمان عمرو بن بحر الجاحظ، نشر: دار الجيل، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٤٢٣ ـ **عُجالة المعرفة في أصل الدِّين**، تأليف: محمد بن سعيد الرّاونديّ، محمد رضا الحسيني الجلالي، نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث، قم، مطبعة ستارة بقم، الطّبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٢٤ ـ **العُدّة في أصول الفقه**، تأليف: القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفرّاء البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. أحمد بن علي سير المباركي، الطّبعة الثّالثة سنة ١٤١٤هـ.

٤٢٥ ـ **العُزلة**، تأليف: أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، نشر: المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ.

٤٢٦ ـ **العصمة**، تأليف: علي الميلاني، نشر: مركز الأبحاث العقائدية، قم، إيران، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ.

٤٢٧ ـ **العقد الفريد**، تأليف: أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٢٨ ـ **العقد المنير في تحقيق ما يتعلَّق بالدّراهم والدّنانير**، تأليف: موسى الحسيني المازندراني، نشر: مكتبة الصدوق، طهران، إيران، المطبعة الإسلامية، الطّبعة الثّانية ١٣٨٢هـ.

٤٢٩ ـ **العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي، تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر: دار الكاتب العربي، بيروت.

٤٣٠ ـ **عقيدة الإمام ابن قتيبة**، تأليف: علي بن نفيع العليّاني، نشر: مكتبة الصديق، الطّائف، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٤٣١ ـ **العقيدة الواسطية**، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد بن عبد العزيز بن مانع، نشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء، الرِّياض، الطبعة الثانية سنة ١٤١٢هـ.

٤٣٢ ـ **عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في الصّحابة وأهل البيت**، والردّ على الشِّيعة الاثني عشريّة، تأليف: الدّكتور علاء بكر، دار العقيدة.

٤٣٣ ـ **العلاقات بين العلويّين والعبّاسيّين من سنة ٩٨هـ إلى سنة ٢٣٢هـ**، تأليف: عبد العزيز بن محمد اللميلم، نشر: مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ.

٤٣٤ ـ **عِلَل الشّرائع**، تأليف: أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه المعروف بـ(الشّيخ الصّدوق)، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها، النَّجف الأشرف، سنة الطّبع ١٣٨٥هـ.

٤٣٥ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، تأليف: عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٤٣٦ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، نشر: المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرِّياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٣٧ ـ **علم الإمام**، تأليف: محمد بن الحسين المظفَّر، نشر: دار الزَّهراء للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية سنة ١٤٠٢هـ.

٤٣٨ ـ **العلوّ للعلي الغفّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها**، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، نشر: مكتبة أضواء السلف، الرِّياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٣٩ ـ **عمدة الحُفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ**، تأليف: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بـ(السّمين الحلبي)، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٤٠ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، تأليف: بدر الدّين محمود بن أحمد العيني، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.

٤٤١ ـ **عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار**، تأليف: يحيى بن الحسن بن الطريق الحلّي، نشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، سنة الطّبع ١٤٠٧هـ.

٤٤٢ ـ **العواصم من القواصم في تحقيق: مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ**، تأليف: محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي، تحقيق: محب الدّين الخطيب، ومحمود مهدي الاستانبولي، نشر: دار الجليل، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٤٤٣ ـ **العواصم والقواصم في الذّبِّ عن سُنّة أبي القاسم**، تأليف: محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: دار البشير، عمّان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٤٤ ـ **عوالي اللّئالي العزيزيّة في الأحاديث الدِّينيّة**، تأليف: محمد بن علي بن إبراهيم المعروف بـ(ابن أبي جمهور الأحسائي)، تحقيق: آقا مجتبى العراقي، مطبعة سيد الشهداء، قم، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٤٤٥ ـ **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٥م.

٤٤٦ ـ **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، تأليف: أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه المعروف بـ(الشّيخ الصّدوق)، تصحيح وتعليق وتقديم: الشّيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، مطابع مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان سنة ١٤٠٤هـ.

٤٤٧ ـ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، تأليف: موفق الدّين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي الخزرجي، تحقيق: الدكتور نزار رضا، نشر: دار مكتبة الحياة، بيروت.

٤٤٨ ـ **غاية المرام في تعيين الإمام من طريق الخاصّ والعامّ**، تأليف: هاشم بن سليمان البحراني، تحقيق: علي عاشور.

٤٤٩ ـ **غاية المرام في علم الكلام**، تأليف: علي بن أبي علي الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، نشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، سنة الطّبع ١٣٩١هـ.

٤٥٠ ـ **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، تأليف: السخاوي، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، نشر: مكتبة أولاد الشّيخ للتراث، الطّبعة الأولى سنة ٢٠٠١م.

٤٥١ ـ **الغدير في الكتاب والسُّنة والأدب**، تأليف: عبد الحسين أحمد الأميني النَّجفي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطّبعة الرابعة سنة ١٣٩٧هـ.

٤٥٢ ـ **غريب الحديث**، تاليف: أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

٤٥٣ ـ **غريب الحديث**، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٥٤ ـ **غريب الحديث**، تأليف: أبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة سنة الطّبع ١٤٠٢هـ.

٤٥٥ ـ **غريب الحديث**، تأليف: أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٣٩٦هـ.

٤٥٦ ـ **غريب الحديث**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، نشر: مطبعة العاني، بغداد، الطّبعة الأولى سنة ١٣٩٧هـ.

٤٥٧ ـ **غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام**، تأليف: أبي القاسم القُمِّي، تحقيق: عباس تبريزيان، مكتب الإعلام الإسلامي، فرع خراسان، المساعدان: عبد الحليم الحلي، السيد جواد الحسيني، النّاشر: مركز النّشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.
٤٥٨ ـ **الغُنية عن الكلام وأهله**، تأليف: الخطابي.
٤٥٩ ـ **الغُنية في أصول الدّين**، تأليف: أبي سعيد عبد الرحمٰن النيسابوري المتولي، تحقيق: عماد الدّين أحمد حيدر، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٧م.
٤٦٠ ـ **الغَيبة**، تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطُّوسي المعروف بـ(شيخ الطّائفة)، تحقيق: الشّيخ عباد الله الطهراني والشّيخ علي أحمد ناصح، نشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، قم المقدسة، مطبعة بهمن، الطّبعة الأولى ١٤١١هـ.
٤٦١ ـ **الفائق في غريب الحديث**، تأليف: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، نشر: دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثانية.
٤٦٢ ـ **فاطمة الزّهراء والفاطميّون**، تأليف: عبّاس محمود العقّاد، نشر: نهضة مصر للطِّباعة والنّشر والتوزيع.
٤٦٣ ـ **فتاوى الإمام محمد رشيد رضا**، جمع وتحقيق: د. صلاح الدِّين المنجد ويوسف خوري، نشر: دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
٤٦٤ ـ **فتاوى السُّبكي**، تأليف: أبي الحسن تقي الدّين علي بن عبد الكافي السُّبكي، نشر: دار المعرفة، لبنان، بيروت.
٤٦٥ ـ **الفتاوى الكبرى لشيخ السلام ابن تيمية**، تأليف: شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدّين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق وقدم له: حسنين محمد مخلوف، نشر: دار المعرفة، بيروت.
٤٦٦ ـ **الفتاوى الواضحة**، تأليف: محمد باقر الصّدر، مطبعة الآداب، النَّجف الأشرف.
٤٦٧ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: محب الدّين الخطيب، نشر: دار المعرفة، بيروت.

٤٦٨ ـ **الفتح الرّبّاني من فتاوى الإمام الشّوكانيّ**، حقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه وضبط نصّه ورتّبه وصنع فهارسه: محمد صبحيّ بن حسن حلّاق، مكتبة الجيل، صنعاء، اليمن، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ.

٤٦٩ ـ **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نشر: دار الفكر، بيروت.

٤٧٠ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تأليف: شمس الدّين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، الناشر: دار الكتب العلميّة، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٤٧١ ـ **فتح الملك العلي بصحّة حديث باب مدينة العلم عليّ**، تأليف: أحمد بن الصِّدِّيق الغُماري، تحقيق وتعليق وتصحيح الأسانيد: محمد هادي الأميني، نشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة، أصفهان، مطابع نقش جهان، طهران، الطّبعة الثالثة سنة ١٤٠٣هـ.

٤٧٢ ـ **فتنة السُّلطة**، تأليف: عواطف العربي شنقارو، نشر: دار الكتاب الجديد، الطّبعة الثّانية سنة ٢٠٠١م.

٤٧٣ ـ **فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه وأرضاه**، تأليف: د. محمد بن عبد الله الغبّان، نشر: مكتبة العبيكان، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٧٤ ـ **الفتنة ووقعة الجمل**، تأليف: سيف بن عمر الضبي الأسدي، تحقيق: أحمد راتب عرموش، نشر: دار النفائس، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٣٩١هـ.

٤٧٥ ـ **فتوح البلدان**، تأليف: أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، تحقيق: رضوان محمد رضوان، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤٠٣هـ.

٤٧٦ ـ **الفردوس بمأثور الخطاب**، تأليف: أبي شجاع شيرويه من شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني الملقب إلكيا، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٧٧ ـ **الفِرَق الإسلاميّة في الشَّمال الأفريقي من الفتح العربيّ حتى اليوم**، تأليف: الفرِد بِلْ، ترجمة عبد الرحمٰن بدويّ، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، الطّبعة الثالثة سنة ١٩٨٧م.

٤٧٨ ـ **فِرَق الشِّيعة**، تأليف: الحسن بن موسى النوبختي، نشر: دار الأضواء، بيروت، سنة الطّبع ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٤٧٩ ـ **الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفِرْقَة الناجية**، تأليف: أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطّبعة الثانية سنة ١٩٧٧م.

٤٨٠ ـ **فِرَق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها**، إعداد: غالب بن علي عواجي، الناشر: مكتبة لينة، دمنهور، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٨١ ـ **الفروع وتصحيح الفروع**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

٤٨٢ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

٤٨٣ ـ **الفصول اللؤلؤيّة في أصول فقه العِترة الزّكيّة، وأعلام الأُمّة المحمديّة**، تأليف: إبراهيم بن محمد بن الوزير، تحقيق: محمد يحيى سالم عِزّان، الناشر: مركز التُّراث والبُحوث اليمني، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ.

٤٨٤ ـ **الفصول المهمة في تأليف الأُمّة**، تأليف: عبد الحسين شرف الدِّين الموسوس، نشر: قسم الإعلام الخارجي لمؤسسة البعثة، الطّبعة الأولى.

٤٨٥ ـ **فضائل الصحابة**، تأليف: أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٨٦ ـ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، تأليف: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر: دار العربي الإسلامي، بيروت، لبنان، الطّبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٨٧ ـ **الفهرست**، تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطُّوسي المعروف بـ(شيخ الطّائفة)، تحقيق: جواد القيومي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، مطبعة: مؤسسة النّشر الإسلامية، الطّبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٨٨ ـ **الفهرست**، تأليف: محمد بن إسحاق النديم، نشر: دار المعرفة، بيروت، سنة الطّبع ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٤٨٩ ـ **الفوائج الرِّجالية**، تأليف: محمد المهدي بحر العلوم الطباطبائي، تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم وحسين بحر العلوم، نشر: مكتبة الصادق، طهران، مطبعة أفتاب، الطّبعة الأولى سنة ١٣٦٣هـ.

٤٩٠ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمٰن يحيى المعلمي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطّبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ.

٤٩١ ـ **فوات الوفيات**، تأليف: محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، تحقيق: علي محمد بن عوض الله وعادل أحمد عبد الموجود، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٤٩٢ ـ **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، تأليف: أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، نشر: دار الفكر، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٥هـ.

٤٩٣ ـ **في خبر تزويج أُمّ كلثوم من عمر**، تأليف: علي الميلاني، مطبعة ياران، قم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

٤٩٤ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، تأليف: عبد الرؤوف المناوي، نشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطّبعة الأولى سنة ١٣٥٦هـ.

٤٩٥ ـ **قال الشّوكانيّ**، جمع وترتيب: عمر بن موسى الحافظ، جار المسلم للنّشر والتّوزيع.

٤٩٦ ـ **قاموس الرِّجال**، تأليف: محمد تقي التستري، نشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، الطّبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٤٩٧ ـ **القاموس المحيط**، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت.

٤٩٨ ـ **القصاص والمذَكِّرين**، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد القرشي، تحقيق: د. محمد لطفي الصباغ، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطّبعة الثانية سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٩٩ ـ **قفو الأثر في صفوة علوم الأثر**، تأليف: رضي الدّين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٨هـ، الطّبعة الثانية.

٥٠٠ ـ **قواطع الأدلة في الأصول**، تأليف: أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٠١ ـ **قواعد الأحكام**، تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي المعروف بـ(العلّامة الحلّي)، تحقيق: مؤسسة النّشر الإسلامي، نشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

٥٠٢ ـ **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، تأليف: محمد جمال الدّين القاسمي، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٠٣ ـ **القواعد الفقهية**، تأليف: محمد حسن البجنوردي، تحقيق: مهدي المهريزي ومحمد حسين الدرايتي، نشر: الهادي، قم، إيران، مطبعة الهادي، الطّبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٥٠٤ ـ **القواعد الفقهية**، تأليف: ناصر مكارم الشّيرازي، نشر وطباعة: مدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، الطبعة الثّالثة سنة ١٤١١هـ.

٥٠٥ ـ **القول البديع في الصّلاة على الحبيب الشّفيع**، تأليف: محمد بن عبد الرّحمٰن السّخاويّ، تحقيق: محمد عوّامة، نشر: مؤسّسة الرّيان للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ.

٥٠٦ ـ **القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع**، تأليف: عبد الله بن الصِّدِّيق المغربي.

٥٠٧ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٠٨ ـ **الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت.

٥٠٩ ـ **الكافي**، تأليف: أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، نشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، مطبعة حيدري، الطّبعة الخامسة سنة ١٣٦٣هـ.

٥١٠ ـ **الكامل في التاريخ**، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد الشيباني، تحقيق: عبد الله القاضي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الثّانية سنة ١٤١٥هـ.

٥١١ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، تأليف: أبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، نشر: دار الفكر، بيروت، الطّبعة الثالثة سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٥١٢ ـ **كتاب الأربعين**، تأليف سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني، تحقيق: مهدي رجائي، مطبعة أمير، قم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

٥١٣ ـ **كتاب الأموال**، تأليف: أبي عبيد القاسم بن سلّام، تحقيق: خليل محمد هراس، نشر: دار الفكر، بيروت، سنة الطّبع ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٥١٤ ـ **كتاب الصَّفَدِيّة**، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر: دار الفضيلة، الرِّياض، سنة الطّبع ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥١٥ ـ **كتاب الطهارة**، تأليف: أبي القاسم الخوئي، نشر: دار الهادي للمطبوعات، قم، مطبعة صدر بقم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

٥١٦ ـ **كتاب الطّهارة**، تأليف: الخميني، توزيع مطبعة مهر بقم.

٥١٧ ـ **كتاب الطّهارة**، تأليف: مرتضى الأنصاريّ، عناية: لجنة تحقيق تراث الشّيخ الأعظم، مطبعة مؤسسة الهادي، قم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

٥١٨ ـ **كتاب العين**، تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، نشر: دار ومكتبة الهلال.

٥١٩ ـ **كتاب الغيبة**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إبراهيم النعماني، تحقيق: فارس حسون كريم، نشر: أنوار الهدى، مطبعة مهر، قم، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ.

٥٢٠ ـ **كتاب الفتن**، تأليف: أبي عبد الله نعيم بن حماد المروزي، تحقيق: سمير أمين الزهيري، نشر: مكتبة التوحيد، القاهرة، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

٥٢١ ـ **كتاب القدر**، تأليف: أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، نشر: دار ابن حزم، بيروت، الطّبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٢٢ ـ **الكتاب اللَّطيف لشرح مذاهب أهل السُّنّة ومعرفة شرائع الدّين والتمسك بالسنن**، تأليف: أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: عبد الله بن محمد البصيري، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، السُّعودية، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ.

٥٢٣ ـ **الكتاب المصنَّف في الأحاديث والآثار**، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مكتبة الرّشد، الرِّياض، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ.

٥٢٤ ـ **كتاب المواقف**، تأليف: عضد الدّين عبد الرحمٰن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمٰن عميرة، نشر: دار الجيل، لبنان، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٢٥ ـ **كتاب الوفيات**، تأليف: أبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، تحقيق: عادل نويهض، نشر: دار الإقامة الجديدة، بيروت، الطّبعة الثانية ١٩٧٨م.

٥٢٦ ـ **كتاب سليم بن قيس**، تحقيق: محمد باقر الأنصاري.

٥٢٧ ـ **كتاب شرح السُّنَّة**، تأليف: أبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، نشر: دار ابن القيم، الدمام، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٥٢٨ ـ **كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، نشر: مكتبة ابن تيمية، الطّبعة الثانية.

٥٢٩ ـ **كذبوا على الشّيعة**، تأليف: محمد الرضي الرضوي.

٥٣٠ ـ **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.

٥٣١ ـ **كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس**، تأليف: سليمان بن سحمان الخثعمي، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد، نشر: دار العاصمة، السُّعودية، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

٥٣٢ ـ **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، تأليف: أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن سبط بن العجمي الحلبي الطرابلسي، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٣٣ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، تأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق: أحمد القلاش، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطّبعة الرابعة سنة ١٤٠٥هـ.

٥٣٤ ـ **كشف الرُّموز في شرح المختصر النّافع**، تأليف: الحسن بن أبي طالب اليوسفيّ المعروف بـ(الفاضل الآبي)، تحقيق: الشّيخ علي پناه الإشتهاردي والحاج آغا حسين اليزدي، من منشورات مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، سنة الطّبع ١٤٠٨هـ.

٥٣٥ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، تأليف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٣٦ ـ **كشف الغطاء عن مبهمات شريعة الغراء**، تأليف: جعفر كاشف الغطاء، من منشورات انتشارات مهدوي، أصفهاني.

٥٣٧ ـ **كشف اللِّثام عن قواعد الأحكام**، تأليف: محمد بن الحسن الأصفهاني المعروف بـ(الفاضل الهندي)، تحقيق ونشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ.

٥٣٨ ـ **كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد**، تأليف الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي المعروف بـ(العلامة الحلّي)، تحقيق: إبراهيم الموسوي الزنجاني، نشر: انتشارات شكوري، قم، مطبعة إسماعيليان، قم، الطّبعة الرابعة سنة ١٣٧٣هـ.

٥٣٩ ـ **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمٰن ابن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، نشر: دار الوطن، الرِّياض، سنة الطّبع ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٤٠ ـ **الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)**، تأليف: أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٥٤١ ـ **الكشكول المبوب**، تأليف: حسين الشّاكري، مطبعة ستارة، الطّبعة الخامسة سنة ١٤١٨هـ.

٥٤٢ ـ **كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الاثني عشر**، تأليف: الخزاز القمي، تحقيق: عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري الخوئي، نشر: انتشارات بيدار، مطبعة الخيّام بقم، سنة الطّبع ١٤٠١هـ.

٥٤٣ ـ **الكفاية في علم الرواية**، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلميّة، المدينة المنورة.

٥٤٤ ـ **كلمة التقوى**، تأليف: محمد أمين زين الدين، مطبعة مهر، الطّبعة الثّالثة سنة ١٤١٣هـ.

٥٤٥ ـ **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوري، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٤٦ ـ **الكنى والألقاب**، تأليف: عباس القمّي، نشر: مكتبة الصدر، طهران.

٥٤٧ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، تأليف: جلال الدّين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبي عبد الرحمٰن صلاح بن محمد بن عويضة، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٤٨ ـ **اللباب في تهذيب الأنساب**، تأليف: أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، نشر: دار صادر، بيروت، سنة الطّبع ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٥٤٩ ـ **اللُّزوميّات**، لأبي العلاء المعرِّي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٥٠ ـ **لسان العرب**، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، نشر: دار صادر، بيروت، الطّبعة الأولى.

٥٥١ ـ **لسان الميزان**، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطّبعة الثالثة سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٥٢ ـ **لمحات في الكتاب والحديث والمذهب**، تأليف: لطف الله الصّافي، نشر: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة.

٥٥٣ ـ **المسار الفكري بين المعتزلة والشِّيعة من البداية حتى عصر الشَّيخ المفيد**، تأليف: رسول جعفريان، ترجمة: خالد توفيق، نشر: دار الصّفوة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٥٥٤ ـ **اللُّمَع في أصول الفقه**، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٥٥ ـ **لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، نشر: الدار السلفية، الكويت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٥٥٦ ـ **اللّمعة البيضاء في شرح خُطبة الزَّهراء**، تأليف: محمد علي التبريزي الأنصاري، تحقيق: هاشم الميلاني، طباعة ونشر: مؤسَّسة الهادي، قم، إيران، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

٥٥٧ ـ **لهذا كانت المواجهة**، تأليف: جلال الصغير، نشر: بينات الهدى، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ.

٥٥٨ ـ **مؤلفات محمد بن عبد الوهاب**، تأليف: محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: عبد العزيز زيد الرومي، د. محمد بلتاجي، د. سيد حجاب، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، الرِّياض.

٥٥٩ ـ **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، تأليف: أحمد بن عبد الله القلقشندي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، نشر: مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الطّبعة الثانية سنة ١٩٨٥م.

٥٦٠ ـ **المبسوط**، تاليف: شمس الدّين السرخسي، نشر: دار المعرفة، بيروت.

٥٦١ ـ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تأليف: أبي الفتح ضياء الدّين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، نشر: المكتبة العصرية للطباعة والنّشر، بيروت، ١٩٩٥م.

٥٦٢ ـ **المجالسة وجواهر العلم**، تأليف: أبي بكر أحمد بن مروان بن محمد الدّينوري القاضي المالكي، نشر: دار ابن حزم، لبنان، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٥٦٣ ـ **المجتبى من السنن**، تأليف: أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطّبعة الثانية سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٦٤ ـ **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تأليف: أبي حاتم محمد بن حيان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي، حلب، الطّبعة الأولى سنة ١٣٩٦هـ.

٥٦٥ ـ **مجلة تراثنا**، إعداد مؤسسة آل البيت، نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث، قم المشرّفة، طباعة نمونه، قم، سنة الطّبع ١٤٠٥هـ.

٥٦٦ ـ **مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد**، تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي، نشر: دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، سنة الطّبع ١٤٠٧هـ.

٥٦٧ ـ **المجموع**، تأليف: النووي، نشر: دار الفكر، بيروت، سنة الطّبع ١٩٩٧م.

٥٦٨ ـ **مجموعة الرسائل**، تأليف: لطف الله الصّافي.

٥٦٩ ـ **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني، تحقيق: عمر الطباع، نشر: دار القلم، بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٥٧٠ ـ **محاضرات في الاعتقادات**، تأليف: علي الميلاني، نشر: مركز الأبحاث العقائدية، قم، إيران، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ.

٥٧١ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تأليف: الحسن بن عبد الرحمٰن الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، نشر: دار الفكر، بيروت، الطّبعة الثالثة سنة ١٤٠٤هـ.

٥٧٢ ـ **المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تأليف: أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر: دار الكتب العلميّة، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٥٧٣ ـ **المحصول في علم الأصول**، تأليف: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العجلوني، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرّياض، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ.

٥٧٤ ـ **المحكم والمحيط الأعظم**، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م.

٥٧٥ ـ **المحلَّى**، تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزن الظاهري، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، تحقيق: لجنة إحياء التُّراث العربي.

٥٧٦ ـ **المحن**، تأليف: أبي العرب محمد بن أحمد بن تميم بن تمام التميمي، تحقيق: د. عمر سليمان العقيلي، نشر: دار العلوم، الرِّياض، السُّعودية، الطّبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٥٧٧ ـ **مختار الصحاح**، تأليف: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، نشر: مكتبة لبنان ناشرون، بيروتن سنة الطّبع ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٥٧٨ ـ **مختصر الفتاوى المصرية**، لابن تيمية، تأليف: بدر الدّين أبي عبد الله محمد بن علي الحنبلي البعلي، تحقيق: محمد حامد الفقي، نشر: دار ابن القيم، الدمام، السُّعودية، الطّبعة الثانية سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٧٩ ـ **المختصر النافع في فقه الإماميّة**، تأليف: جعفر بن الحسن الحليّ المعروف بـ(المحقِّق الحلِّي)، من منشورات قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، طهران، الطّبعة الثانية، الثالثة سنة ١٤٠٢ ـ ١٤١٠هـ.

٥٨٠ ـ **مختلف الشِّيعة**، تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي المعروف بـ(العلّامة الحلِّي)، تحقيق ونشر: مؤسسة النّشر الإسلامي، الطّبعة الثانية سنة ١٤١٣هـ.

٥٨١ ـ **المخزون في علم الحديث**، تأليف: أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي، تحقيق: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي، نشر: الدار العلميّة، دلهي، الهند، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٨٢ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى**، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، سنة الطّبع ١٤٠٤هـ.

٥٨٣ ـ **المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب**، تأليف: عبد الرّزّاق محمد أسود، نشر: دار المسيرة، الدّار العربيّة للموسوعات، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٥٨٤ ـ **المدخل إلى كتاب الإكليل**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، نشر: دار الدعوة، الإسكندرية.

٥٨٥ ـ **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، تأليف: عبد القادر بن بدران الدمشقي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطّبعة الثانية سنة ١٤٠١هـ.

٥٨٦ ـ **المدونة الكبرى**، تأليف: مالك بن أنس، نشر: دار صادر، بيروت.

٥٨٧ ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي، نشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، سنة الطّبع ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٥٨٨ ـ **مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات**، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت.

٥٨٩ ـ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، تأليف: علي بن سلطان محمد القاري، تحقيق: جمال عيتاني، نشر: دار الكتب العلميّة، لبنان، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٥٩٠ ـ **مروج الذّهب ومعادن الجوهر**، تأليف: المسعودي، عني بتنقيحه وتصحيحه: شارل بلّا، نشر: انتشارات الشّريف الرّضي، الطّبعة الأولى سنة ١٣٨٠هـ.

٥٩١ ـ **مرويات خلافة معاوية ﷺ في تاريخ الطبري**، تاليف: د. خالد بن محمد الغيث، نشر: دار الأندلس الخضراء، جدة، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ.

٥٩٢ ـ **المزار الكبير**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن جعفر المشهدي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، نشر: القيوم، قم، إيران، مطبعة مؤسسة النّشر الإسلامي، الطّبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٥٩٣ ـ **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه أبي الفضل صالح**، تأليف: ...، نشر: الدار العلميّة، الهند، سنة الطّبع ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٩٤ ـ **مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه**، تأليف: أبي يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج التميمي المروزي، تحقيق: خالد بن محمود الرباط، وئام الحوشي، د. جمعة فتحي، نشر: دار الهجرة، الرِّياض، السُّعودية، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٥٩٥ ـ **المسائل التي حلف عليها أحمد** بن حنبل، تأليف: أبي الحسين محمد ابن القاضي أبي يعلى، تحقيق: أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد، نشر: دار العاصمة، الرِّياض، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

٥٩٦ ـ **المسائل السّروية**، تأليف: محمد بن محمد بن النّعمان العكبري المعروف بـ(المفيد)، تحقيق: صائب عبد الحميد، الناشر: دار المفيد للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية سنة ١٤١٤هـ.

٥٩٧ ـ **المسائل العكبرية**، تأليف: محمد بن محمد بن النُّعمان المعروف بـ(الشّيخ المفيد)، تحقيق: علي أكبر الإلهي الخراساني، الناشر: دار المفيد للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية سنة ١٤١٤هـ.

٥٩٨ ـ **مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام**، تأليف: زين الدِّين الجبعيّ العامليّ المعروف بـ(الشّهيد الثّاني)، تحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية، مطبعة بهمن، قم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

٥٩٩ ـ **مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل**، تأليف: ميرزا حسين النوري الطبرسي، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث، نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٦٠٠ ـ **مستدرك سفينة البحار**، تأليف: علي النمازي الشاهرودي، تحقيق وتصحيح: حسن بن علي النمازي، نشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، سنة الطّبع ١٤١٨هـ.

٦٠١ ـ **المستدرك على الصحيحين**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٠٢ ـ **مستدركات أعيان الشيعة**، تأليف: حسن الأمين، نشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت، الطّبعة الثّانية سنة ١٤١٨هـ.

٦٠٣ ـ **مستدركات علم رجال الحديث**، تأليف: علي النمازي الشاهرودي، مطبعة شفق، طهران، الطّبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٦٠٤ ـ **المستصفى في علم الأصول**، تأليف: أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

٦٠٥ ـ **مستمسك العروة الوثقى**، تأليف: محسن الطباطبائي الحكيم، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النَّجفي، قم بإيران، سنة الطّبع ١٤٠٤هـ.

٦٠٦ ـ **مستند الشِّيعة في أحكام الشريعة**، تأليف: أحمد بن محمد مهدي النراقي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التُّراث، مشهد المقدسة، مطبعة ستارة بقم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

٦٠٧ ـ **مسند ابن أبي شيبة**، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، نشر: دار الوطن، الرِّياض، الطّبعة الأولى سنة ١٩٩٧م.

٦٠٨ ـ **مسند ابن الجعد**، تأليف: أبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، نشر: مؤسسة نادر، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٠٩ ـ **مسند أبي داود الطيالسي**، تأليف: أبي داود سليمان بن داود الفارسي البصري الطيالسي، نشر: دار المعرفة، بيروت.

٦١٠ ـ **مسند أبي عوانة**، تأليف: الإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، نشر: دار المعرفة، بيروت.

٦١١ ـ **مسند أبي يعلى**، تأليف: أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٦١٢ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، نشر: مؤسسة قرطبة، مصر.

٦١٣ ـ **مسند الإمام عبد الله بن المبارك**، تأليف: عبد الله بن المبارك بن واضح، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، نشر: مكتبة المعارف، الرِّياض، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

٦١٤ ـ **مسند الشاميين**، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٦١٥ ـ **المسند للشاشي**، تأليف: أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمٰن زين الله، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

٦١٦ ـ **المسند**، تأليف: أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، نشر: دار الكتب العلميّة، مكتبة المتنبي، بيروت، القاهرة.

٦١٧ ـ **المسوَّدة في أصول الفقه**، تأليف: آل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، نشر: المدني، القاهرة.

٦١٨ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، تأليف: القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، نشر: المكتبة العتيقة ودار التُّراث.

٦١٩ ـ **مشارق الشّموس في شرح الدّروس**، تأليف: حسين بن محمد الخوانساري، نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث.

٦٢٠ ـ **مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين** عليه السلام، تأليف: رجب البرسي، تحقيق: علي عاشور، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.

٦٢١ ـ **مشاهير علماء الأمصار**، تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: م. فلايشهمر، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٩٥٩م.

٦٢٢ ـ **مصباح الفقاهة**، تأليف: أبي القاسم الخوئي، نشر: مكتبة الداوري بقم، المطبعة العلميّة بقم، الطّبعة الأولى.

٦٢٣ ـ **مصباح الفقيه**، تأليف: آقا رضا الهمداني، منشورات مكتبة الصدر بطهران، مطبعة حيدري.

٦٢٤ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، نشر: المكتبة العلميّة، بيروت.

٦٢٥ ـ **مصرع التَّصَوُّف (تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي)**، تأليف: برهان الدّين البقاعي، تحقيق: عبد الرحمٰن الوكيل، نشر: عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، سنة الطّبع ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٦٢٦ ـ **المصنَّف**، تأليف: أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطّبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ.

٦٢٧ - **مضمار الحقائق وسر الخلائق**، تأليف: محمد بن تقي الدّين الأيوبي، تحقيق: الدكتور حسن حبشي، نشر: عالم الكتب، القاهرة.

٦٢٨ - **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشتري، نشر: دار العاصمة، دار الغيث، السُّعودية، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.

٦٢٩ - **مطالب أُولي النهى في شرح غاية المنتهى**، تأليف: مصطفى السيوطي الرحيباني، نشر: المكتب الإسلامي، دمشق، سنة الطّبع ١٩٦١م.

٦٣٠ - **مع رجال الفكر**، تأليف: مرتضى الرضوي، نشر: الإرشاد للطباعة والنشر، بيروت، لندن، الطّبعة الرابعة سنة ١٤١٨هـ.

٦٣١ - **معارج القبول بشرح سلَّم الوصول إلى علم الأصول**، تأليف: حافظ بن أحمد حكمي، تحقيق: عمر بن محمود، نشر: دار القيم، الدّمام، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٦٣٢ - **المعارف**، تأليف: ابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم، تحقيق: دكتور ثروت عكاشة، نشر: دار المعارف، القاهرة.

٦٣٣ - **معاني الأخبار**، تأليف: الشّيخ أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه المعروف بـ(الشّيخ الصّدوق)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، نشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، سنة الطّبع ١٣٩٧هـ.

٦٣٤ - **المعتبر**، تأليف: جعفر بن الحسن الحلّي المعروف بـ(المحقِّق الحلِّي)، تحقيق وتصحيح: عِدَّة من الأفاضل، إشراف: ناصر مكارم شيرازي، من منشورات مؤسسة سيد الشهداء عليه السلام بقم، المطبعة مدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، سنة الطّبع ١٣٦٤هـ.

٦٣٥ - **المعتزلة والفكر الحرّ**، تأليف: د. عادل العوا، الناشر: الأهالي للطِّباعة والنَّشر والتّوزيع، دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧م.

٦٣٦ - **المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين**، تأليف: عبد الواحد المراكشي، تحقيق: محمد سعيد العريان، محمد العربي العلمي، نشر: مطبعة الاستقامة، القاهرة، الطّبعة الأولى سنة ١٣٦٨هـ.

٦٣٧ - **معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تأليف: أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٦٣٨ ـ **المعجم الأوسط**، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، نشر: دار الحرمين، القاهرة، سنة الطّبع ١٤١٥هـ.

٦٣٩ ـ **معجم البلدان**، تأليف: ياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله، نشر: دار الفكر، بيروت.

٦٤٠ ـ **معجم السفر**، تأليف: أبي الحسين عبد الباقي بن قانع، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

٦٤١ ـ **المعجم الكبير**، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر: مكتبة الزهراء، الموصل، الطّبعة الثانية سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

٦٤٢ ـ **معجم المؤلِّفين**، تأليف: عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، بيروت، لبنان ودار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان. الموسوعة الميسَّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، نشر: دار النّدوة العالميّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة الخامسة سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٦٤٣ ـ **المعجم المختصّ بالمحدِّثين**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، نشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٦٤٤ ـ **معجم المطبوعات العربية**، تأليف: اليان سركيس، نشر: مكتبة آية الله المرعشي النَّجفي، قم المقدسة، مطبعة بهمن، قم، سنة الطّبع ١٤١٠هـ.

٦٤٥ ـ **معجم مقاييس اللغة**، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الجيل، بيروت، لبنان، الطّبعة الثانية سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٤٦ ـ **المعجم الوسيط**: تأليف: إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، نشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

٦٤٧ ـ **معجم رجال الحديث**، تأليف: أبي القاسم الخوئي، الطّبعة الخامسة سنة ١٤١٣هـ.

٦٤٨ ـ **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، تأليف: أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطّبعة الثالثة سنة ١٤٠٣هـ.

٦٤٩ ـ **معجم محدثي الذهبي**، تأليف: شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. روحية عبد الرحمٰن السويفي، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، الطّبعة الأولى.

٦٥٠ ـ **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، تأليف: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، نشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، السُّعودية، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٥١ ـ **معرفة السُّنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي**، تأليف: الحافظ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي الخسروجردي، تحقيق: سيد كسروي، حسن، نشر: دار الكتب العلميّة، لبنان، بيروت.

٦٥٢ ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، نشر: مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطّبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٦٥٣ ـ **معرفة علوم الحديث**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٦٥٤ ـ **المعرفة والتاريخ**، تأليف: أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل المنصور نشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٥٥ ـ **المعين في طبقات المحدثين**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، نشر: دار الفرقان، عمان، الأردن، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

٦٥٦ ـ **المغرب في حلى المغرب**، تأليف: ابن سعيد المغربي، تحقيق: د. شوقي ضيف، نشر: دار المعارف، القاهرة، الطّبعة الثالثة سنة ١٩٥٥م.

٦٥٧ ـ **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، تأليف: محمد الخطيب الشربيني، نشر: دار الفكر، بيروت.

٦٥٨ ـ **المغني عن حمل الأسفار**، تاليف: أبي الفضل العراقي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، نشر: مكتبة طبرية، الرِّياض، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٦٥٩ ـ **المغني في الضعفاء**، تأليف: شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدّين عتر.

٦٦٠ ـ **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، نشر: دار الفكر، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

٦٦١ ـ **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة**، تأليف: عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، نشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطّبعة الثالثة سنة ١٣٩٩هـ.

٦٦٢ ـ **مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلّامة**، تأليف: محمد جواد الحسيني العاملي، تحقيق وتعليق: محمد باقر الخالصي، نشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، مطبعة مؤسسة النّشر الإسلامي، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.

٦٦٣ ـ **مفهوم التَّقيّة في الفكر الإسلامي**، تأليف: هاشم الموسوي، الناشر: الغدير للدّراسات والنّشر، بيروت، لبنان.

٦٦٤ ـ **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، تأليف: محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٦٥ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، الطّبعة الثالثة.

٦٦٦ ـ **المقتنى في سرد الكنى**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني الذهبي، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة، المدينة المنورة، السُّعودية، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٦٦٧ ـ **مقدّمة ابن خلدون**، تأليف: عبد الرحمٰن بن محمد بن خلدون الحضرمي، نشر: دار القلم، بيروت، الطّبعة الخامسة سنة ١٩٨٤م.

٦٦٨ ـ **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، تأليف: برهان الدّين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين، نشر: مكتبة الرّشد، الرِّياض، السُّعودية، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٦٩ - **المقنع في علوم الحديث**، تأليف: عمر بن علي الأنصاريّ المشهور بابن الملقِّن، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فوَّاز للنّشر بالأحساء، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

٦٧٠ - **المقنعة**، تأليف: محمد بن محمد بن النُّعمان المعروف بـ(الشّيخ المفيد)، تحقيق ونشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، الطّبعة الثانية سنة ١٤١٠هـ.

٦٧١ - **مكيال المكارم في فوائد الدُّعاء للقائم** عليه السلام، تأليف: ميرزا محمد تقي الأصفهاني، تحقيق: علي عاشور، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ. ملحوظة: مطبوعة على هامش كتاب عون المعبود.

٦٧٢ - **الملل والنِّحَل**، تأليف: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، نشر: دار المعرفة، بيروت، سنة الطّبع ١٤٠٤هـ.

٦٧٣ - **من ذيول العِبر**، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدّين المنجد، نشر: مطبعة حكومة الكويت.

٦٧٤ - **مَن لا يحضره الفقيه**، تأليف: أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه المعروف بـ(الشّيخ الصّدوق)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، نشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، الطّبعة الثّانية.

٦٧٥ - **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطّبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ.

٦٧٦ - **مناقب آل أبي طالب**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النَّجف الأشرف، نشر وطباعة: المكتبة الحيدرية، النَّجف الأشرف، سنة الطّبع ١٣٧٦هـ.

٦٧٧ - **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، تأليف: تقي الدّين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصيرفيني، تحقيق: خالد حيدر، نشر: دار الفكر للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت، سنة الطّبع ١٤١٤هـ.

٦٧٨ - **المنتزهات البرية في منطقة الرِّياض**، خالد بن سعود المبدّل، مطابع الحميضي، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ.

٦٧٩ - **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن الجوزي، نشر: دار صادر، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٣٥٨هـ.

٦٨٠ ـ **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محب الدّين الخطيب.

٦٨١ ـ **منتهى الطلب في تحقيق المذهب**، تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي المعروف بـ(العلامة الحلّي)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، طباعة ونشر: مؤسسة الطّبع والنّشر في الآستانة الرضوية المقدّسة، الطّبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٦٨٢ ـ **منهاج السُّنَّة النبوية**، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، نشر: مؤسسة قرطبة، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٦٨٣ ـ **منهاج الصالحين**، تأليف: السيد محمد سعيد الحكيم، نشر: دار الصفوة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

٦٨٤ ـ **منهاج الصالحين**، تأليف: الوحيد الخراساني.

٦٨٥ ـ **منهاج الصالحين**، تأليف: علي الحسينيّ السيستاني، نشر: مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني، قم، مطبعة مهر بقم، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ.

٦٨٦ ـ **منهاج الصالحين**، تأليف: محمد الحسيني الرُّوحاني، نشر: مكتبة الألفين، الكويت، الطّبعة الثّانية ١٤١٤هـ.

٦٨٧ ـ **منهاج الكرامة**، تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي المعروف بـ(العلّامة الحلّي)، تحقيق: عبد الرحيم مبارك، نشر: انتشارات تاسوعاء، مشهد، مطبعة الهادي، قم، الطّبعة الأولى سنة ١٣٧٩هـ.

٦٨٨ ـ **منهج ذوي النّظر شرح منظومة علم الأثر**، تأليف: محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي، نشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطّبعة الثّالثة سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

٦٨٩ ـ **المنهل المروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تأليف: محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محيي الدّين عبد الرحمٰن رمضان، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطّبعة الثانية سنة ١٤٠٦هـ.

٦٩٠ ـ **المهذّب البارع في شرح المختصر النّافع**، تأليف: أحمد بن محمد بن فهد الحلّي، تحقيق: الشّيخ مجتبى العراقي، نشر: مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، سنة الطّبع ١٤٠٧هـ.

٦٩١ ـ **المهذب**، تأليف: القاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي، إعداد مؤسسة سيد الشهداء العلميّة بإشراف جعفر السّبحاني، الناشر: مؤسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، سنة الطّبع ١٤٠٦هـ.

٦٩٢ ـ **المهدي المنتظر في روايات أهل السُّنة والشِّيعة الإماميّة (دراسة حديثيّة نقديّة)**، تاليف: د. عداب محمود الحمش، نشر: دار الفتح للنشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٦٩٣ ـ **مواقف الشيعة**، تأليف: علي الأحمدي الميانجي، طباعة ونشر: مؤسسى النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ.

٦٩٤ ـ **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمٰن المغربي، نشر: دار الفكر، بيروت، الطّبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ.

٦٩٥ ـ **موسوعة أحاديث أهل البيت** عليهم السلام، تأليف: هادي النَّجفي، طباعة ونشر: دار إحياء التُّراث العربي للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ.

٦٩٦ ـ **الموسوعة الفقهية الميسَّرة**، تأليف: محمد علي الأنصاري، نشر: مجمع الفكر الإسلامي، مطبعة باقري، الطّبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٦٩٧ ـ **موسوعة كلمات الإمام الحسن** عليه السلام، تأليف: لجنة الحديث في معهد باقر العلوم عليه السلام، نشر: دار المعروف، مطبعة الآثار بقم، الطّبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٦٩٨ ـ **موسوعة كلمات الإمام الحسين** عليه السلام، تأليف: لجنة الحديث في معهد باقر العلوم عليه السلام، الناشر: دار المعروف للطباعة والنّشر، الطّبعة الثّالثة سنة ١٤١٦هـ.

٦٩٩ ـ **الموضوعات**، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد القرشي، تحقيق: توفيق حمدان، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٧٠٠ ـ **موطأ الإمام مالك**، تأليف: أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، مصر.

٧٠١ ـ **موقف ابن تيميّة من الأشاعرة**، تأليف: د. عبد الرحمٰن بن صالح المحمود، نشر: مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطّبعة الثّانية سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٧٠٢ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تأليف: شمس الدّين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٩٩٥م.

٧٠٣ ـ **الناصريات**، تأليف: علي بن الحسين الموسوي المعروف بـ(الشريف المرتضى)، تحقيق: مركز البحوث والدراسات العلمي، مطبعة مؤسسة الهدى، سنة الطّبع ١٤١٧هـ.

٧٠٤ ـ **النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر**، تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي المعروف بـ(العلامة الحلّي)، شرح المقداد السيوري، نشر: دار الأضواء للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية سنة ١٤١٧هـ.

٧٠٥ ـ **نتائج الأفكار في نجاسة الكفّار**، تأليف: محمد رضا الكلپايكاني، نشر: دار القرآن الكريم، قم المقدسة، مطبعة أمير، الطّبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٧٠٦ ـ **النزاع والتّخاصم فيما بين أميّة وهاشم**، تأليف: تقي الدّين المقريزي، تحقيق: د. حسين مؤنس، نشر: دار المعارف.

٧٠٧ ـ **نزهة الألباب في الألقاب**، تاليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن محمد السدّيري، نشر: مكتبة الرُّشد، الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٧٠٨ ـ **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطّبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٧٠٩ ـ **نسخة وكيع عن الأعمش**، تأليف: أبي سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، تحقيق: عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي، نشر: الدار السلفية، الكويت، الطّبعة الثانية سنة ١٤٠٦هـ.

٧١٠ ـ **النصال الخارقة لنحور المارقة**، تأليف: حسن آل المجدد الشيرازي.

٧١١ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، نشر: دار الحديث، مصر، سنة الطّبع ١٣٥٧هـ.

٧١٢ ـ **نصوص متفرقة في أهل السُّنَّة وأهل الجماعة**، إعداد: مركز المصطفى ﷺ.

٧١٣ ـ **نظم المتناثرة من الحديث المتواتر**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: شرف حجازي، نشر: دار الكتب السلفية، مصر.

٧١٤ ـ **نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار**، تأليف: علي الميلاني، مطبعة مهر، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ.

٧١٥ ـ **نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تأليف: أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر: دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ.

٧١٦ ـ **نَفَسُ الرّحمٰن في فضائل سلمان**، تأليف: ميرزا حسين النوري الطبري، تحقيق: جواد القيومي الجزاي الأصفهاني، نشر: مؤسسة الآفاق، مطبعة بنكوئن، الطّبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.

٧١٧ ـ **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن جمال الدّين عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، نشر: أضواء السلف، الرِّياض، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٧١٨ ـ **نهاية المرام في شرح مختصر شرائع الإسلام**، تأليف: محمد العاملي، تحقيق: الحاج آغا مجتبى العراقي والشّيخ علي پناه الاشتهاردي وقا حسين اليزدي، من منشورات مؤسسة النّشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، الطّبعة الأولى ١٣١٤هـ.

٧١٩ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تأليف: أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزواوي، محمود محمد الطناحي، نشر: المكتبة العلميّة، بيروت، سنة الطّبع ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٧٢٠ ـ **النّهاية في مجرّد الفقه والفتاوى**، تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطُّوسي المعروف بـ(شيخ الطّائفة)، الناشر: انتشارات قدس محمدي، قم.

٧٢١ ـ **نهج الإيمان**، تأليف: علي بن يوسف بن جبر، تحقيق: أحمد الحسيني، نشر: مجتمع إمام هادي عليه السلام، مشهد، مطبعة ستارة، قم، الطّبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٧٢٢ ـ **نهج الحق وكشف الصدق**، تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي المعروف بـ(العلامة الحلّي)، تعليق: عين الله الحسني الأرموي، نشر: مؤسسة الطباعة والنّشر: دار الهجرة، قم، مطبعة ستارة بقم، سنة الطّبعة ١٤٢١هـ.

٧٢٣ ـ **النوادر**، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القُمّي، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدّسة، نشر: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة، مطبعة أمير بقم، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٧٢٤ ـ **النوادر**، تأليف: فضل الله بن علي الحسني الراونديّ، تحقيق: سعيد رضا علي عسكري، نشر: مؤسسة دار الحديث الثقافية، قم، مطبعة دار الحديث، الطّبعة الأولى.

٧٢٥ ـ **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار**، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نشر: دار الجيل، بيروت، سنة الطّبع ١٩٧٣م.

٧٢٦ ـ **هاشم وعبد شمس**، تأليف: حسين الشّاكري، مطبعة ستارة.

٧٢٧ ـ **الهجوم على بيت فاطمة** عليها السلام، تأليف: عبد الزَّهراء مهدي، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ.

٧٢٨ ـ **الهداية**، تأليف: أبي جعفر محمد بن علي بن بويه المعروف بـ(الشّيخ الصّدوق)، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام الهادي، مطبعة اعتماد، قم، سنة الطّبع ١٤١٨هـ.

٧٢٩ ـ **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، تأليف: أبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، نشر: دار المعرفة، بيروت، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

٧٣٠ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدّين الخطيب، نشر: دار المعرفة، بيروت، سنة الطّبع ١٣٧٩هـ.

٧٣١ ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تأليف: جلال الدّين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، نشر: المكتبة التوفيقية، مصر.

٧٣٢ ـ **الواضح في أصول الفقه**، تأليف: أبي الوفاء عليّ بن عقيل الحنبليّ، تحقيق: الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، مؤسّسة الرِّسالة، الطّبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ.

٧٣٣ ـ **الوافي بالوفيات**، تأليف: صلاح الدّين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، نشر: دار إحياء التُّراث، بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٧٣٤ ـ **وسائل الشِّيعة إلى تحصيل مسائل الشّريعة**، تأليف: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث، نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث بقم المشرّفة، مطبعة مهر بقم، الطّبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٧٣٥ ـ **وسائل الشِّيعة إلى تحصيل مسائل الشّريعة**، تأليف: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق وتصحيح وتذييل: عبد الرحيم الرباني الشيرازي، نشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان، الطّبعة الخامسة سنة ١٤٠٣هـ.

٧٣٦ ـ **وسيلة الإسلام بالنبي عليه الصلاة والسلام**، تأليف: أبي العباس أحمد بن الخطيب، تحقيق: سليمان العيد المحامي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٧٣٧ ـ **وَضْعُ الموالي في الدَّولة الأُمَويّة**، تأليف: عبد العزيز محمد اللميلم، نشر: مؤسّسة الرِّسالة، الطّبعة الثانية سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٧٣٨ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تأليف: أبي العباس شمس الدّين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الثقافة، لبنان.

٧٣٩ ـ **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، تأليف: أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: د. مفيد محمد قمحية، نشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٧٤٠ ـ **يقظة أولي الاعتبار مما ورد في ذكر النار وأصحاب النار**، تأليف: صديق بن حسن بن علي القنوجي، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، نشر: مكتبة عاطف، دار الأنصار، القاهرة، الطّبعة الأولى سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٧٤١ ـ **الينابيع الفقهية**، تأليف: علي أصغر مرواريد، نشر: دار التُّراث، بيروت، لبنان، الدّار الإسلامية، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

٧٤٢ ـ **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، تأليف: عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، نشر: مكتبة الرّشد، الرّياض، الطّبعة الأولى ١٩٩١م.

❀ ❀ ❀

كشّاف موضوعات الكتاب

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الباب الثاني
النَّواصب قديماً وحديثاً

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الباب الثالث

آراءُ النَّواصب، وحُكمُهم، والرَّدُّ عليهم

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة